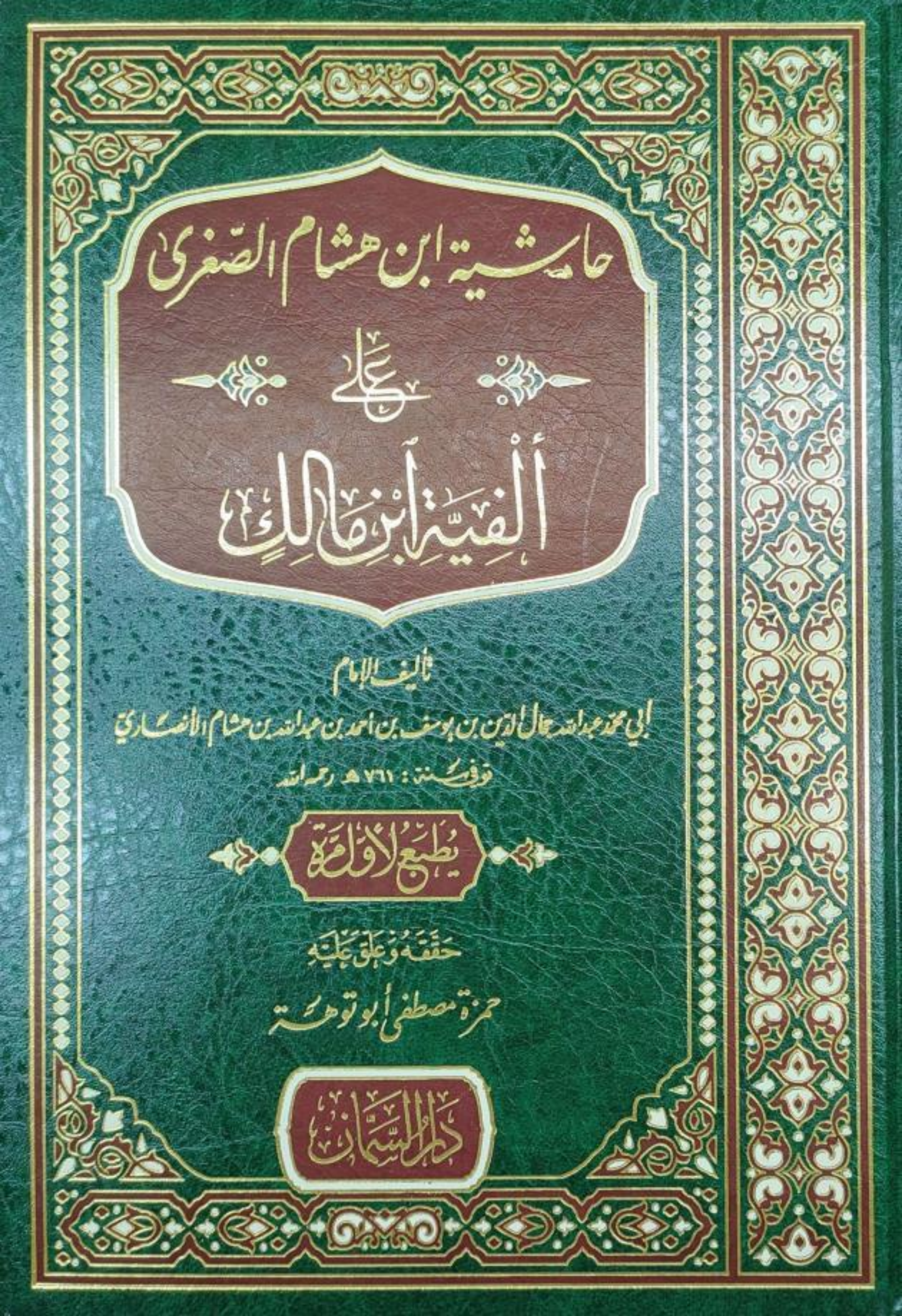
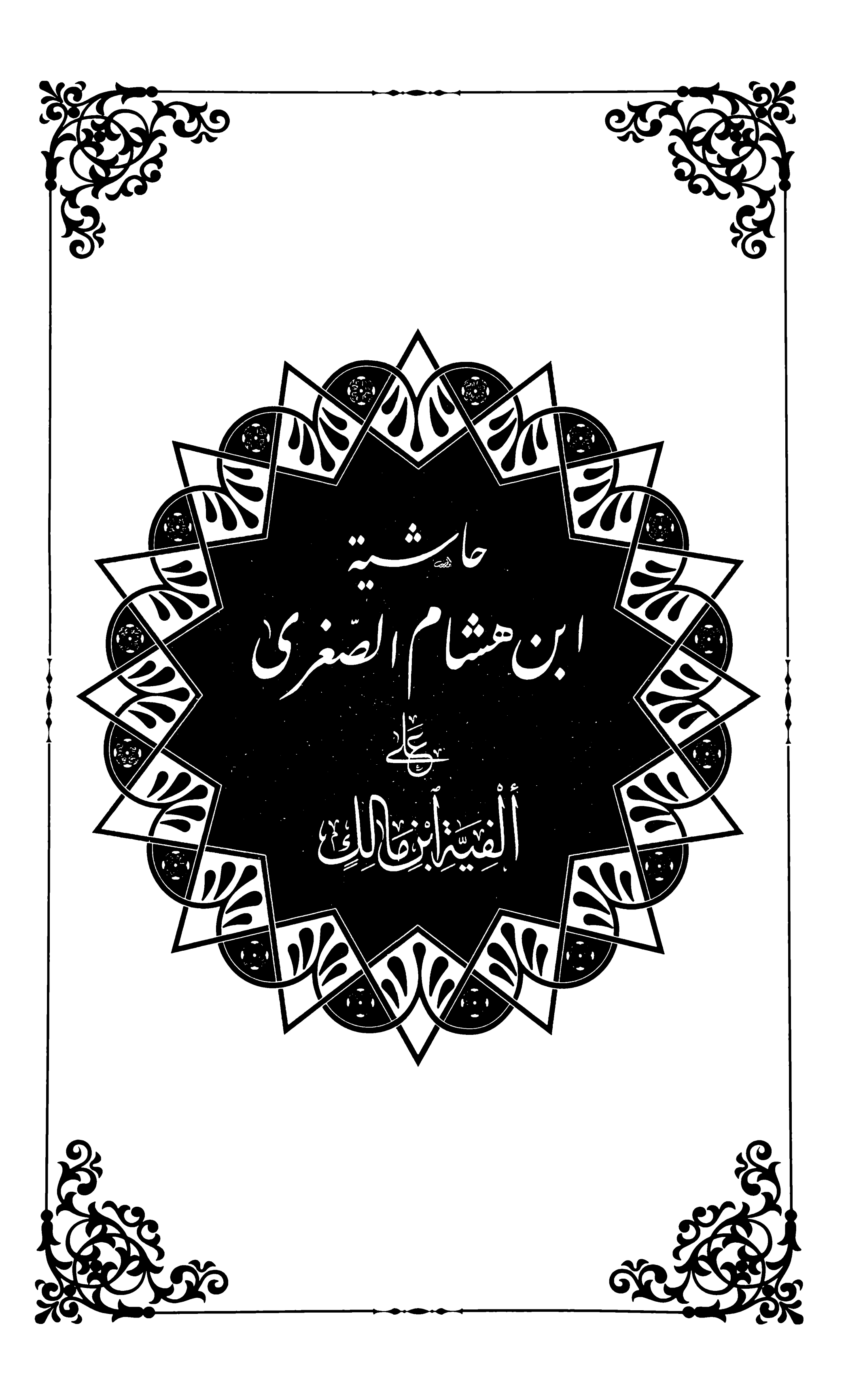
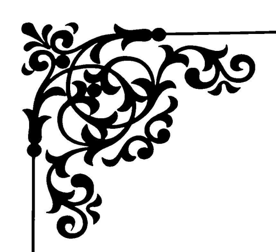

حاشية ابن هشام الصغرى
على
ألفية ابن مالك
تأليف الإمام
أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري
توفي سنة: ٧٦١ هـ رحمه الله
يطبع لأول مرة
حققه وعلق عليه
حمزة مصطفى أبو توهة
دار السمان


حاشية
ابن هشام الصغرى
على
ألفية ابن مالك





١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

عنوان الكتاب	حَاشِيَةُ ابْنِ هِشَامٍ الصُغرى على أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ
سنة الإصدار	١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م
تأليف	الإمامِ أبي محمدٍ عبدِ اللهِ جمالِ الدينِ بنِ يوسفَ بنِ أحمدَ بن عبدِ اللهِ بنِ هشامٍ الأنصاريِّ
دراسة وتحقيق	حمزة مصطفى أبو توهة
الطبعة	الثانية
عدد الصفحات	٨٦٠ صفحة
قياس الكتاب	١٧,٥ × ٢٥



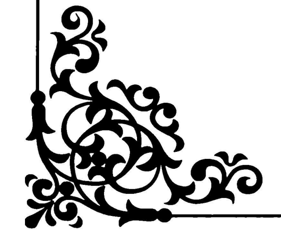
تركيا - اسطنبول - الفاتح - شارع فرحات آغا

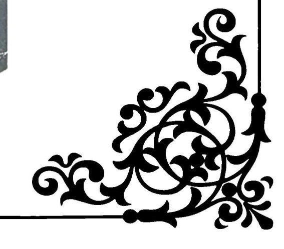
+905050839104

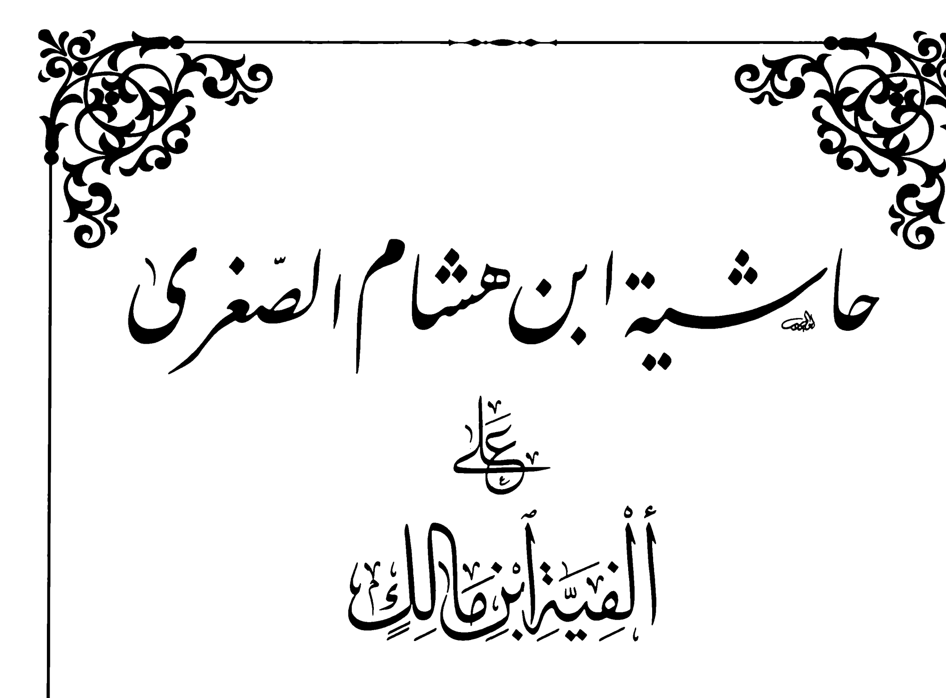
+905367772338

www.daralsamman.com

info@daralsamman.com







حاشية ابن هشام الصغرى

على

ألفية ابن مالك

تأليف الإمام

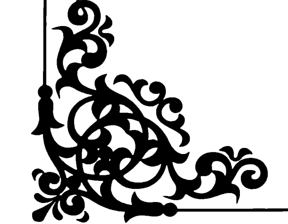
أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري

توفي سنة: ٧٦١ هـ رحمه الله

يطبع لأول مرة

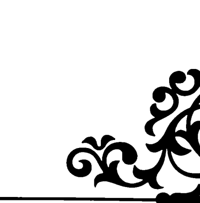
حققه وعلق عليه

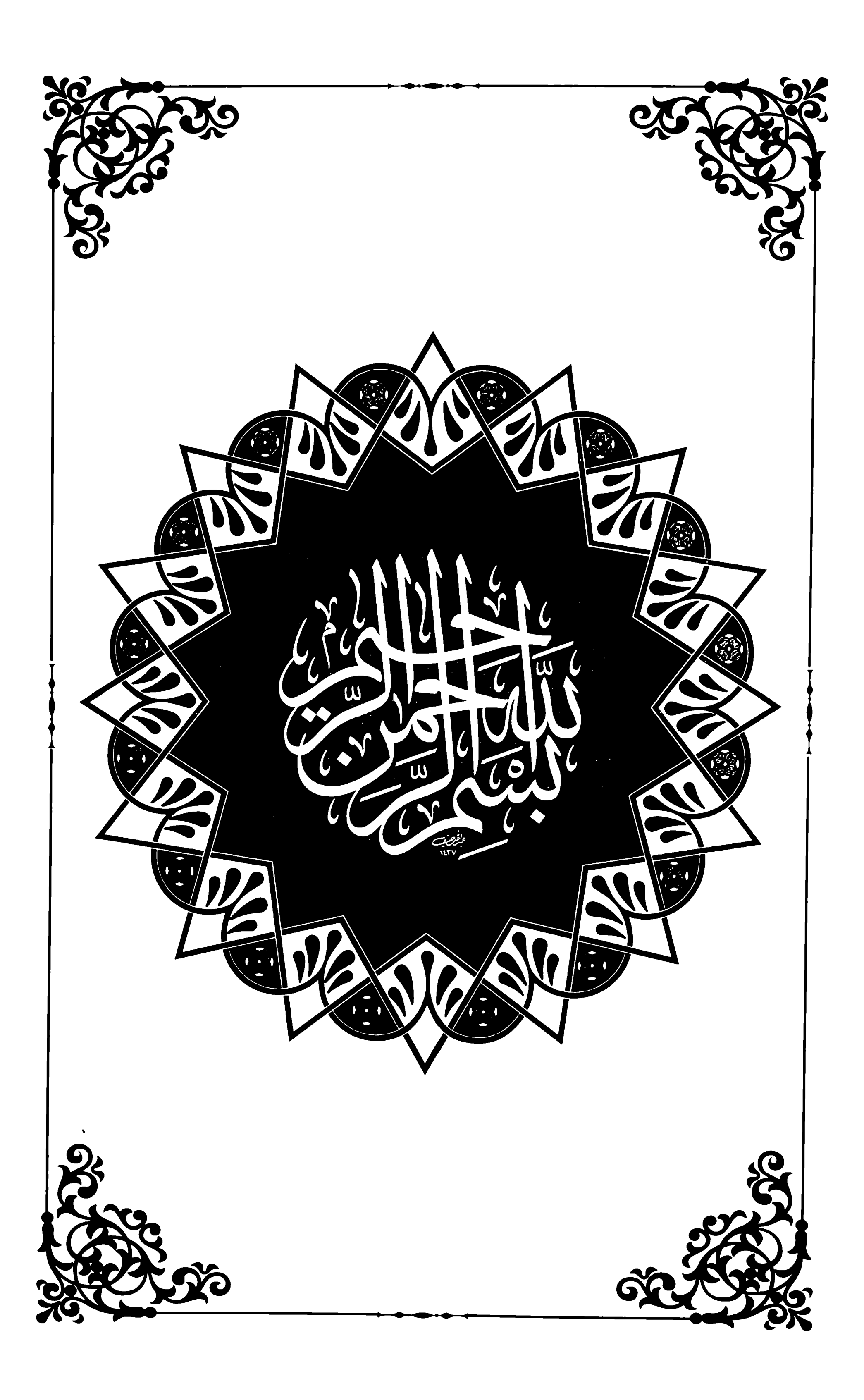
حمزة مصطفى أبو توهة

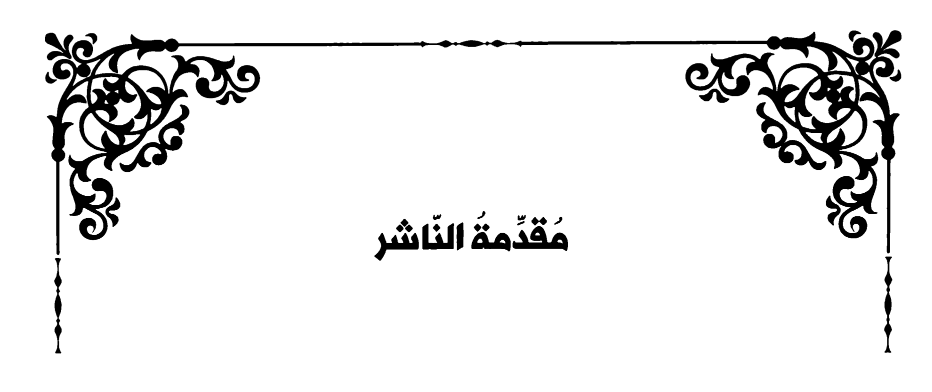









بسم الله الرحمن الرحيم



مُقدِّمةُ النّاشر

كتابٌ جديدٌ يُبصِرُ النورَ صدر ضمن سلسلةِ علوم العربيَّة، كتابٌ يعقد شراكة جديدةً بين عالمين من أكابر علماء العربية ابن هشام وابن مالك، شراكةٌ تُظهِرُ جانبًا جديدًا من جوانب عناية ابن هشام بأرجوزة ذاع صيتها بين القاصي والدَّاني العربيِّ والأعجميِّ؛ فإنَّ دراسةً لتاريخ اللغةِ العربيَّة وخدمتها لم تخلُ مرَّةً من الحديث عن ألفيَّة ابن مالك كعنوان لحقبتها.

فبعد أن لُفَّت معانيها شرحًا وبسطًا ونقدًا مرةً ودفاعًا أخرى في كتب الشارحين، ولا غرو «أوضح المسالك» و«الحاشية الكبرى»؛ فإنَّ عالمًا لم يولِ ألفاظَها أو ما يسمى بـ «قالبها الفنيِّ» اهتمامًا.

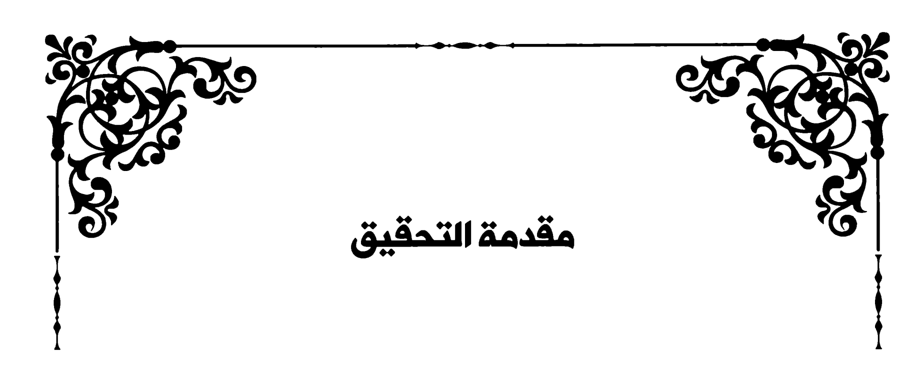
الأمرُ الذي أحياه ابنُ هشامٍ في كتابنا «حاشية ابن هشام الصغرى» الَّذي صدر تاليًا لـ «حاشيته الكبرى» يأتي بمصادرَ وآراءَ ومَواقِفَ لابن هشام لم نلحظها سابقًا في مؤلفاته، كما تبرز فيه شخصيةُ الناقدِ الفذِّ المحايدةُ الَّتي لم يحظ بمحاباتها حتَّى أستاذها ابن حيان الأندلسي رحمه الله، وحتَّى الكتابُ المخدومُ ذاته وافقه مرَّة وخالفه حيث ارتأى ذلك.

كتابُ «الحاشية الصغرى» كتاب غاب اسمه عن كبرى مصادر العربيَّة، وها هو الآن يشهد ولادةً جديدةً في «دار السمان» الَّتي كان وما زال دأبُها إحياءَ تراثٍ كاد أن يندرس في أرفِّ المكتبات، ومخازن المخطوطات.

هذه الولادة هي ولادة أحيت مُؤلَّفاتٍ ذُكِرت في هذه الحاشية ولربَّما فقدت إلى غير رجعةٍ، فحفظت على مُؤلِّفيها جهدهم ولو بذكر اقتباسٍ أو رأي، فكلّ كتابٍ يحمل تاريخًا من الأفكار المتوارثة والمقتبسة فما الأسد إلا حصيلة من أكباش مهضومة كما تقول جوليا كريستيفا شارحة مفهوم التناص، شأنُ تلك الكتب شأنُ الروح الإنسانيَّة الَّتي من أحياها فكأنَّما أحيا الناسَ جميعًا.

من هنا نقدِّم لكم «الحاشية الصغرى» لابن هشام على ألفية ابن مالك، قام بخدمتها مشكورًا الأستاذ حمزة مصطفى أبو توهة.





مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد أكثر الناس من الاهتمام بعلوم العربية، وأكثرَت عليهم هي من الفوائد والعوائد، وخيرها تيسير الاستفادة على الوجه الصحيح من كتاب الله وسنة نبيه، وما زالت مصنفات السادة النحاة تتوالى، خدمة لهذا العلم الجليل، وتيسيرًا لطلابها وشُداتها، وكان لبعض الكتب بركة زائدة على غيرها من المصنفات، ومن أشهر الكتب التي حظيت بالعناية كتاب (الخلاصة)، تأليف الإمام الأجل أبي عبد الله جمال الدين بن مالك، رحمه الله تعالى.

وقد كتب الله لي خدمة هذا الكتاب العظيم، بدءًا بإخراج كتاب (البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية)، للإمام بدر الدين الغزي، مرورًا بـ (الوفية باختصار الألفية)، للإمام جلال الدين السيوطي، ثم (الكوكب المنير بشرح الألفية بالتشطير).

وقد تُوِّجت هذه الخدمة بإخراج حاشية ابن هشام على ألفية ابن مالك (الحاشية الكبرى)، فقد منَّ الله عليَّ بإخراجها على ما يسرُّ ويُرضي، حسب الطاقة والاستطاعة، والله الموفق والهادي والمعين.

ثم كان العزم العمل على حاشية أخرى لابن هشام بخط يده على الألفية، لكنها أصغر من الحاشية السابقة بقليل، وفقني الله للحصول عليها، وخدمتها

وإخراجها على ما تقتضيه صناعة التحقيق وصناعة النحو.

ما يميز هذه الحاشية:

١. أنه لم يسبق أن نقل منها أحد من العلماء حسب ما وقفت عليه، لا الأزهري ولا السيوطي ولا البغدادي ولا العليمي.

٢. أن الحاشية هذه تختلف تمامًا عن الحاشية الكبرى من حيث المادة التي عرضها ابن هشام هنا، ومن حيث نوعية النقل عن العلماء، ومن حيث طبيعة الكتب التي نقل منها ابن هشام، والأمر حاصله أن الحاشية الكبرى لا تغني عن الصغرى، وأن الصغرى لا تغني عن الكبرى، فالحاشيتان كلتاهما كتابان مستقلان على ألفية ابن مالك.

٣. أنها بخط ابن هشام، وحسبك بهذا مزية، وحسبك قبل هذا منزلة ابن هشام في هذا الفن.

٤. أنها ـ كالحاشية الكبرى ـ تعرُّضٌ مباشرٌ للفظ ألفية ابن مالك، وهذا لم يسبق أن ابن هشام تعرض له فيما وصلنا من كتبه المطبوعة، وذلك كان على صور مختلفة، كأن يعرب البيت أو بعض مفرداته، أو يعدّل نظم الألفية ويقترح تعبيرًا آخر، أو أن ينقل نص أحد الأئمة في الكلام على هذه المسألة، أو أن يشرح البيت كاملًا.

٥. أن ابن هشام في هذه الحاشية صبَّ جهده في التعليق على أبيات الألفية، من تتميم حد أو ذكر شرط أو تفصيل إجمال أو تقييد مطلق، وإيراد اعتراض ودفعه.

٦. أن هذه الحاشية فيها إظهار لآراء ابن هشام وموقفه من ألفية ابن مالك،

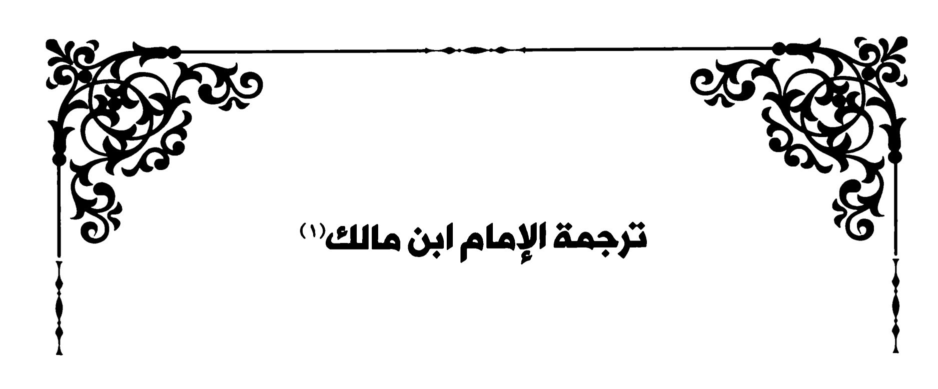
وهذا ما نبهت عليه من أنه لم يتعرض له في أوضح المسالك.

٧. نقل هذه الحاشية من كثير من الكتب السابقة التي تعد اليوم في جملة المفقود من التراث النحوي.

٨. ظهور شخصية ابن هشام النحوية المجتهدة المحقِّقة، وذلك من خلال موقفه من شيخه أبي حيان إذ إنه أكثر من النقل منه والرد عليه، وكان ذلك جليًّا من خلال كثرة النقل من كتب أبي حيان مباشرة كالبحر المحيط والتذييل والتكميل وارتشاف الضرب وشرح الألفية وغاية الإحسان.

وغير هذه من المزايا التي ظهرت في هذه الحاشية، بجانب المزايا التي كانت في الحاشية الكبرى.





ترجمة الإمام ابن مالك[1]

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك، العلّامة الأوحد، جمال الدّين، أبو عبد اللّه الطّائيّ، الجَيّانيّ، الشّافعيّ، النّحويّ.

اشتهر بـ «ابن مالك»، نسبة إلى جدّه الأعلى، وتكنّى بأبي عبد الله، وهو نار على علم وأشهر من أن نطنب في ترجمته.

اختُلف في سنة ولادته، فقد ذهب الهواري وابن قاضي شهبة إلى أنه ولد في سنة ٥٩٨هـ، وذهب ابن شاكر وابن كثير والفيروزآبادي والسيوطي إلى أنه ولد سنة ٦٠٠هـ، وذهب الصفدي إلى أنه ولد عام ٦٠١هـ، والراجح أنه ولد عام ٥٩٨هـ؛ لما قاله معاصره كمال الدين بن العديم أن ابن مالك أخبره بذلك.

وُلد ابن مالك في مدينة جَيّان في الأندلس، وتلقى العلم فيها، ثم رحل إلى بلاد المشرق، ثم مصر، واستقرَّ أخيرًا في دمشق، وفيها مات منتصف سنة ٦٧٢هـ.

وتتلمذ على ابن مالك خلق كثير، منهم:

١. محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن السلمي الدمشقي الحنفي، بدر الدين، المعروف بابن الفويرة، ت: ٦٧٢هـ.

٢. محمد بن عبد القوي بن بدران المرداوي الجماعيلي الحنبلي، أبو عبد الله،

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٥ وطبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٦٧ وبغية الوعاة ١/ ١٣٠ ونفح الطيب ٢/ ٢٢٨ وألفية ابن مالك ١١.

شمس الدين، ت: ٦٩٩هـ.

٣. محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد البعلبكي الحنبلي، أبو عبد الله، شمس الدين، ت: ٦٩٩هـ.

٤. محمد بن منصور بن موسى بن محمد الحلبي الشافعي، أبو عبد الله، شمس الدين، ت: ٧٠٠هـ.

٥. محمد بن غالب بن يونس بن شعبة الأنصاري، أبو عبد الله، شمس الدين، ت: ٧٠٢هـ.

٦. أبو بكر ابن يعقوب بن سالم الديري الرحبي الشافعي، شهاب الدين، ت: ٧٠٣هـ.

٧. محمد بن الفضل بن سلطان بن عماد بن تمام الجعبري الحلبي، المعروف بابن الخطيب، ت: ٧١٣هـ.

٨. إسماعيل بن الحسين بن أبي السائب بن أبي العيش الأنصاري الدمشقي، مجد الدين، ت: ٧٢١هـ.

٩. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي الأنصاري العبادي، أبو عبد الله، المعروف بابن الخباز، ت: ٧٥٦هـ.

لابن مالك ثلاثة من الأولاد، أشهرهم ابنه بدر الدين أبو عبد الله، وهو أكبر أولاده، توفي سنة ٦٨٦هـ، وابنه تقي الدين الملقب بالأسد، وهو الذي ألف ابن مالك له المقدمة الأسدية، توفي ٦٩٩هـ، وابنه شمس الدين، توفي عام ٧١٩هـ.

من تصانيف ابن مالك «المؤصّل في نظم المفصل»، وقد حلَّ هذا النظم

فسمّاه «سبك المنظوم وفك المختوم»، ومن قال إن اسمه «فك المنظوم وسبك المختوم» فقد خالف النقل والعقل. ومن كتب ابن مالك كتاب «الكافية الشافية» ثلاثة آلاف بيت، وشرحها، و«الخلاصة» وهي مختصر الكافية الشافية، و«إكمال الإعلام بمثلث الكلام»، وهو مجلد كبير كثير الفوائد يدل على اطلاع عظيم، و«لامية الأفعال وشرحها»، و«فعل وأفعل»، و«المقدمة الأسدية» وضعها باسم ولده الأسد، و«عدّة اللافظ وعمدة الحافظ»، و«النظم الأوجز فيما يهمز»، و«الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد» مجلد، و«إعراب مشكل البخاري»، و«تحفة المودود في المقصور والممدود»، وغير ذلك كـ «شرح التسهيل»(١).

*** مكانته:**

قال الذهبي: «وكان (ابن مالك) إمامًا في القراءات وعللها؛ صنَّف فيها قصيدة داليّة مرموزة في مقدار الشاطبية، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطّلاع على وحشِيّها، وأمّا النّحو والتّصريف فكان فيه بحرًا لا يُجارى وحَبرًا لا يُبارى، وأما أشعار العرب التي يُستشهد بها على اللغة والنّحو فكانت الأئمّة الأعلام يتحيّرون فيه ويتعجبّون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر سهلًا عليه، رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك، هذا مع ما هو عليه من الدّين المتين وصِدق اللّهجة وكثرة النّوافل، وحُسن السَّمت، ورقّة القلب وكمال العقل والوقار والتُّؤَدَة»(٢).

وقال ابن كثير: «وتقدَّمَ (ابنُ مالك) وَسَادَ في فنَّي النحو والقراءات وحصَّل

---

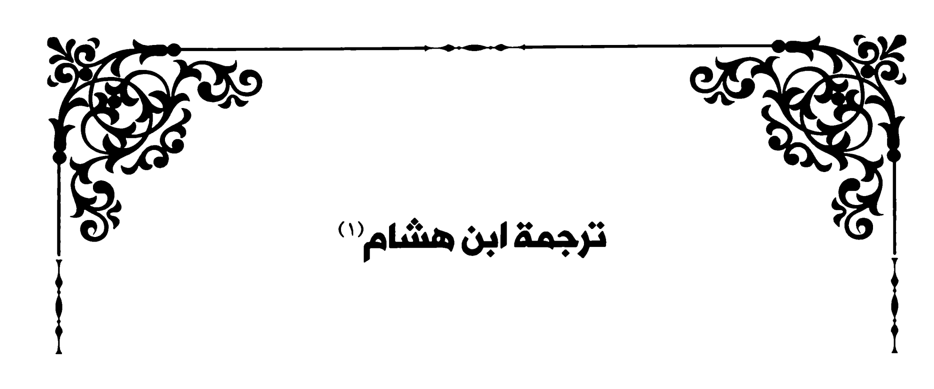
(١) انظر: نفح الطيب ٢/ ٢٢٥.

(٢) انظر: تاريخ الإسلام ١٥/ ٢٤٩.

منهما شيئًا كبيرًا، وأربى على كثير ممّن تقدَّمَه في هذا الشأن مع الدين والصدق وحسن السمت وكثرة النوافل وكمال العقل والوقار والتودد»[١].

❁ ❁ ❁

(١) انظر: طبقات الشافعيين ٩٠٨.



ترجمة ابن هشام[1]

هو جمال الدين: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري المصري. ولد في ذي القعدة سنة ثمانٍ وسبعمئة بالقاهرة.

لزم الشيخ شهاب الدين ابن المُرَحِّل (ت: ٧٤٤هـ) وتلا على ابن السراج (ت: ٧٤٦هـ) وسمع من أبي حيان (ت: ٧٤٥هـ) وحضر دروس تاج الدين التبريزي (ت: ٧٤٦هـ) وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني (ت: ٧٣١هـ) وروى الشاطبية عن القاضي ابن جماعة (ت: ٧٣٣هـ).

درَّس النحو والفقه والتفسير، وتخرَّج على يديه جماعة، منهم ابن الملاح الطرابلسي (ت: ٧٦٥هـ) وعلي ابن أبي بكر البالسي (ت: ٧٦٧هـ) والنويري (ت: ٧٨٦هـ) وابن الفرات (ت: ٧٩٤هـ) وابنه محب الدين ابن هشام (ت: ٧٩٩هـ) وابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، وجلال الدين ابن أحمد التبَّاني (ت: ٧٩٣هـ)، ومحمد بدر

---

(١) انظر ترجمته في الجوهر المنضد، ص(٧٧، ٧٨)، والدرر الكامنة (٢/ ٤١٥ ـ ٤١٧)، ومقدمة ابن خلدون، ص(٥١٦)، والمقصد الأرشد (٢/ ٦٦، ٦٧)، وحسن المحاضرة (١/ ٥٣٦)، وأعيان العصر، ص(٥، ٦)، وشذرات الذهب (٦/ ١٩١، ١٩٢)، والنجوم الزاهرة (١٠/ ٣٣٦)، والوفيات لابن قنفذ، ص(٣٦١)، والوفيات لابن رافع السَّلاَّمي (٢/ ٢٣٤)، والسحب الوابلة (٢/ ٦٦٢ ـ ٦٦٦)، وبغية الوعاة (٢/ ٦٨، ٦٩)، والبدر الطالع (١/ ٢٧٦، ٢٧٧).

الدين بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، وعبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ).

ولابن هشام معرفة تامة باللغة والقراءات والحديث، والمعاني والبيان والعروض.

قال تاج الدين السبكي[1] (ت: ٧٧١) عن ابن هشام: «نحويٌّ هذا الوقتِ أبقاه الله تعالى».

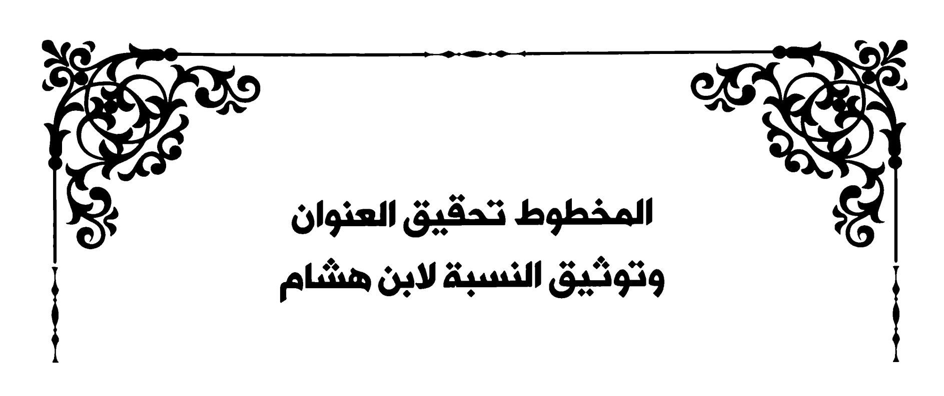
ولابن هشام طريقة بديعة في سرد أبواب النحو وضم النظير إلى نظيره، وتسهيل علم النحو وتمهيده. وكان موصوفاً بكثرة الديانة والعبادة، مع التواضع والبر والشفقة، ودماثة الأخلاق ورقة القلب.

مات ـ رحمه الله تعالى ـ في القاهرة في شهر ذي القعدة، سنة إحدى وستين وسبعمائة.

ورثاه جماعة من العلماء الأدباء بقصائد تدل على بالغ تأثر أهل عصره بفقده، رحمه الله.



(١) طبقات الشافعية الكبرى ٩/ ٢٨١.



المخطوط تحقيق العنوان وتوثيق النسبة لابن هشام

نصَّ كثيرٌ ممن ترجم للإمام ابن هشام على أن له عددًا من المصنفات على ألفية ابن مالك، أشهرها كتاب (أوضح المسالك)، وهو كتاب لم يتعرض فيه ابن هشام إلى نظم الألفية، بل إنك تستطيع أن تقول إنه كتاب في النحو نثر فيه الألفية وسار معها، وتستطيع أن تقول إنه متن نثري في النحو؛ لذلك شرحه كثير من العلماء كالشيخ خالد الأزهري، وقال المترجمون إن لابن هشام عددًا من الحواشي والتعليقات على الخلاصة، قال الإمام الصفدي: «وصنف (ابن هشام) كتبًا في العربية منها: تعليقه على مشكل ألفية ابن مالك»، وقال الإمام ابن حجر: «وَله (ابن هشام) تَعْلِيق على ألفية ابْن مَالك»، وقال الإمام السيوطي: «وله (ابن هشام) عدة حواش على الألفية»، وكذا قال ابن العماد.

وقد سبق في الحاشية الكبرى أن بيَّنّا وأثبتنا وجزمنا بنسبة تلك الحاشية لابن هشام، وذلك بعدد من القرائن التي كان من أهمها نقل بعض العلماء منها.

أما هذه الحاشية فلم ينقل منها أحد حسب اطلاعي، ولكن الذي يثبت نسبتها لابن هشام:

* أن ناسخ المخطوط هو ابن هشام نفسه، وجاء هذا جليًّا في غلاف الكتاب، إذ قال في رموز الحاشية: «أو (ع) فهو لكاتبه ابن هشام».

* جاء في نهاية المخطوط قوله: «نجزت الخلاصة بحمد الله تعالى وعونه

على يد عبد الله بن يوسف بن هشام عفا الله تعالى عنهم».

* أن خط كتابة هذه المخطوطة يطابق خطوطه في مخطوطات أخرى، كحاشيته على متن التسهيل، يسَّر الله من يخرجها للناس.

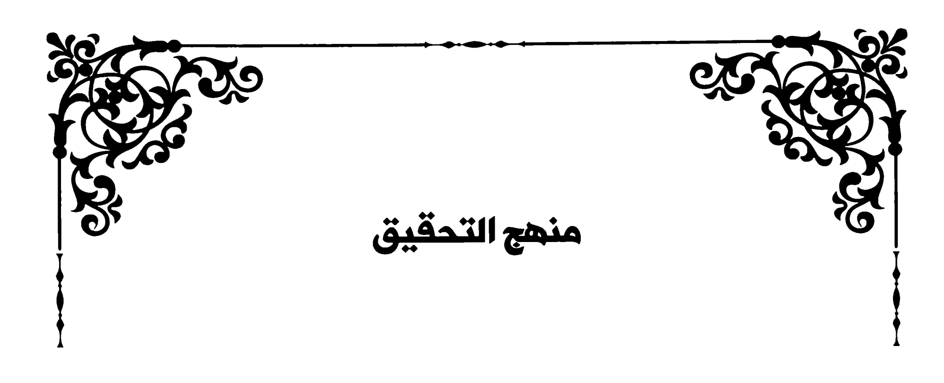
* تصريح ابن هشام في أثناء المخطوط باسمه، فقد كان يقول في بعض المواضع: «قال كاتبه ابن هشام غفر الله تعالى له»، وفي بعضها: «قال ابن هشام غفر الله تعالى له».

وبعد هذه الأدلة لا أظن أنه يبقى خلاف في نسبة هذا الكتاب إلى ابن هشام، والحمد لله رب العالمين.

وبعد مزيد نظر، فقد وقع الاختيار على أن نسمي هذه الحاشية بـ (الحاشية الصغرى)؛ تمييزًا لها عن الحاشية السابقة التي وسمتها بـ (الحاشية الكبرى)، ولا مشاحة في هذا إن شاء الله تعالى، وقد بسطت الكلام عن هذا الشيء في دراسة الحاشية الكبرى، فراجعْه.

أما المزيد من البسط والتوسع في دراسة الحاشية فقد كان في عملي على الحاشية الكبرى، وهو يكاد ينطبق على هذه الحاشية، فانظره هناك وقس هذا عليه.





منهج التحقيق

١. كتابة المخطوط حسب القواعد الإملائية الحديثة، مع وضع علامات الترقيم وفق ما يناسبه ذلك.

٢. ضبط النص ضبطًا عامًّا، مع توضيح ما يحتمل أكثر من ضبط.

٣. أثبتُّ كل ما كان من خط من ابن هشام في الكتابة، حتى ولو كان مخالفًا للوجه المعمول به، وتوضيح ذلك في الهامش؛ لأن الحاشية بخطِّه، فهو إمام.

٤. إثبات ما جزمت أنه سقط من كلمات المخطوط، مع وضعه بين معقوفين، وتوثيق ذلك من المصادر، وهو مواضع يسيرة جدًّا.

٥. ما كان الكلام فيه مطموسًا في المخطوط وضعت مكانه (...).

٦. ردّ كل حاشية إلى مكانها؛ إذ إن ابن هشام ألحق المخطوطة بعض الأوراق.

٧. عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وبيان رقمها.

٨. توثيق القراءات القرآنية التي أوردها ابن هشام.

٩. عزو الأحاديث النبوية الشريفة من الكتب الصحاح، وإن لم أجد فإنني أذكر من أورده.

١٠. توثيق أقوال العرب وأمثالهم من الكتب المصنفة في ذلك.

١١. تخريج الأبيات الشعرية، وضبطها حرفًا حرفًا، وبيان بحرها الشعري.

١٢. توضيح ما يعسر فهمه من كلام ابن هشام، وحلُّ ما أظن أنه من مواضع الإشكال.

١٣. توثيق الأقوال التي نقلها ابن هشام من كتب العلماء تصريحًا.

١٤. تبيين المواضع التي نقل فيها ابن هشام من غيره واستفادها منه من غير أن يصرّح، وتوثيق ذلك.

١٥. تبيين معاني الرموز التي استخدمها ابن هشام في حاشيته.

١٦. ترجمة من لا بد من ترجمته ممن لم يشتهر، أما الأعلام المشهورون فلا حاجة لمن وصل لمستوى هذا الكتاب إلى أن يسأل عن ترجمتهم؛ إذ هم معلومون عنده بالضرورة.

١٧. بعد الانتهاء من الكتاب، أطلعنا الدكتور/ جابر السريع على أنه عمل على الحاشية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وأمدَّنا بعمله مشكورًا مأجورًا، فرجعت إلى الكتاب، وقابلته على عمل الدكتور، واستفدت منه في بعض المواضع، فله مني كل الاحترام والإجلال على عمله هذا.

١٨. الإبقاء على رموز النساخة التي كتبها ابن هشام، مثل: صح، ومعا.

١٩. أما أبيات الألفية فقد أثبتها كما كتبها ابن هشام، سواء حروفًا أم ضبطًا،

ولم أزد فيها أي حركة غير ما كتبه ابن هشام.

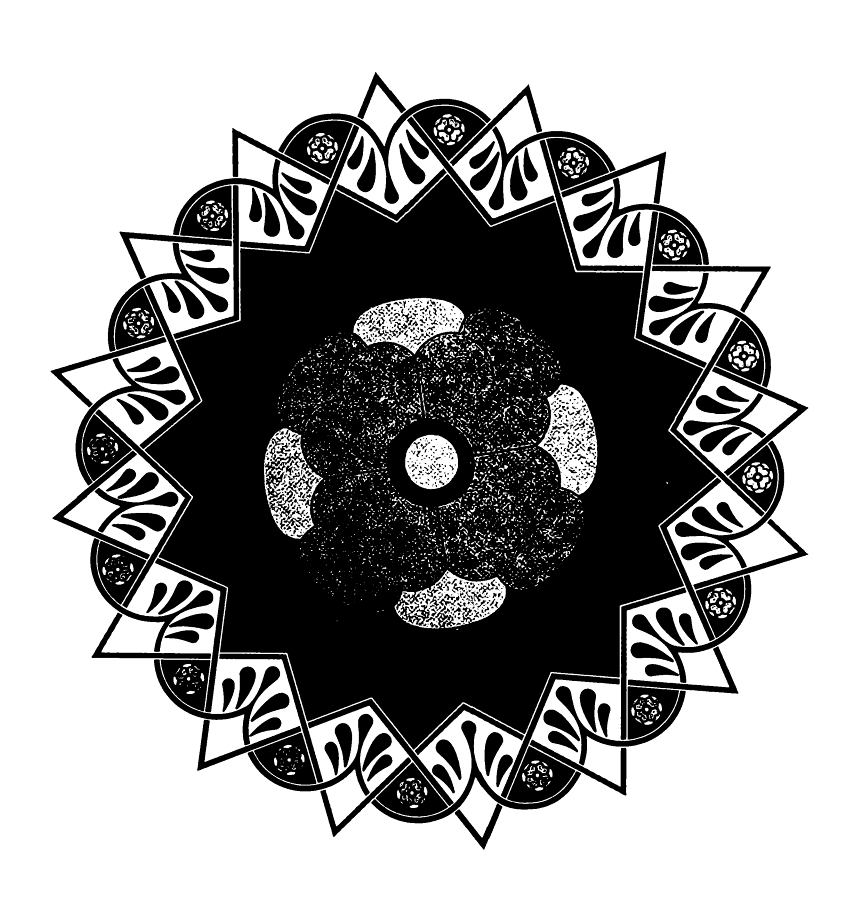


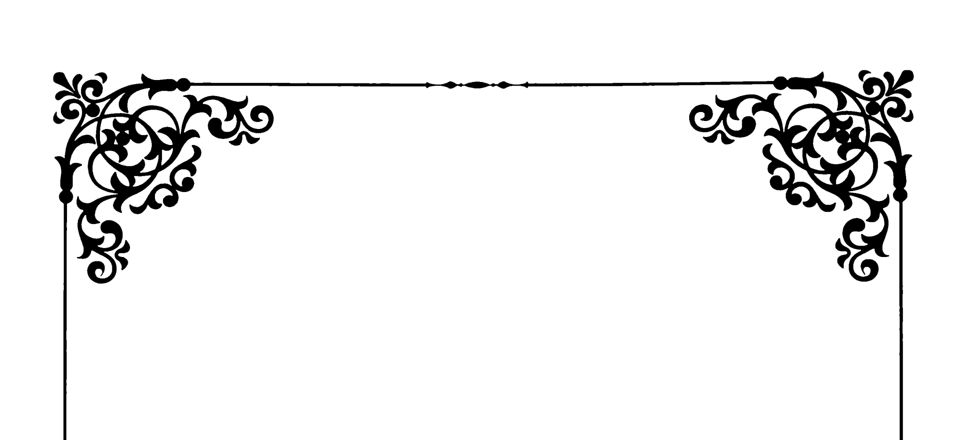


النسخة المخطوطة

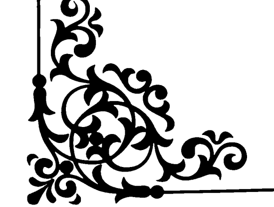
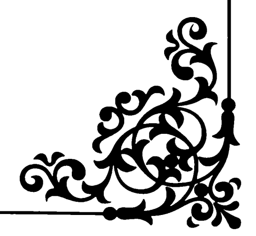
أما النسخة المخطوطة فهي نسخة من ألفية ابن مالك محفوظة في (رئيس الكتاب) في السليمانية، تحت رقم (١٠٣٩)، وفيها (٤٤ ورقة)، بعض أطرافها متآكل، وخطها نسخي، مكتوبة بالخط الأسود، وفي بعض المواضع بالخط الأحمر، وناسخها كما قلنا مؤلفها ابن هشام، نسخها سنة ٧٣٢هـ، وفيها تملُّك لمحمد بن عمر النصيبي.

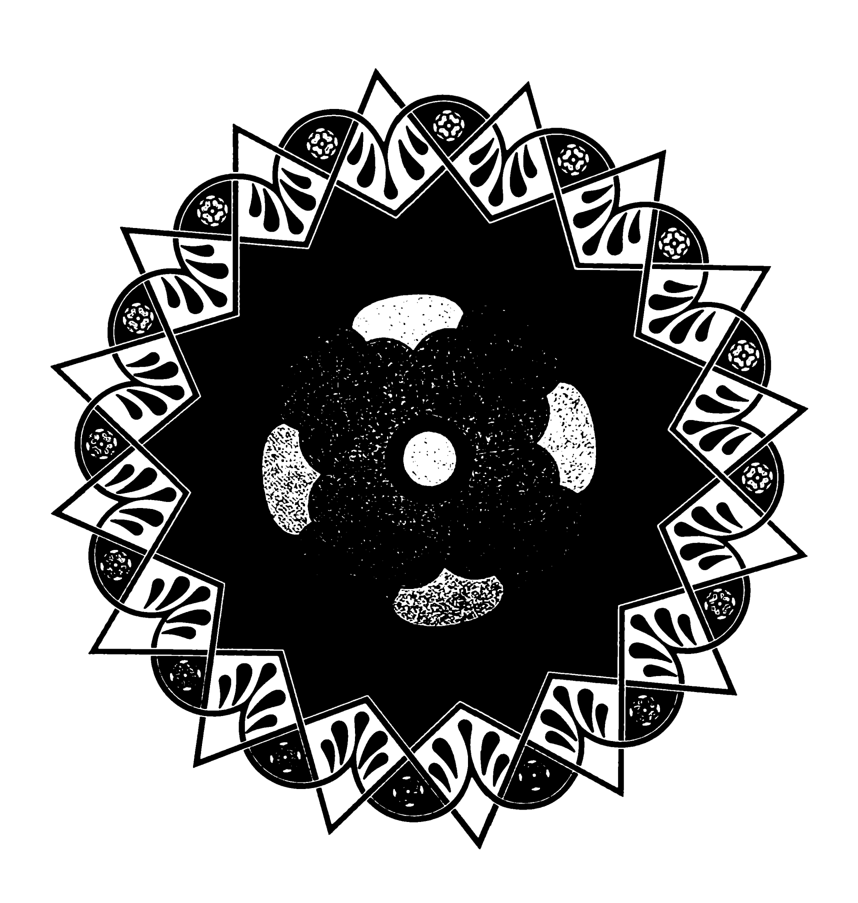






نماذج من المخطوطة



نماذج من المخطوطة

الخلاصة في النحو

تأليف الشيخ الإمام

العلامة جمال الدين أبي عبد

الله بن مالك الطائي الجياني

صفحة الغلاف

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين

قال الشيخ الإمام العلامة حجة العرب مالك أزمة الأدب جمال الدين

أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني رحمه الله تعالى ورضي عنه

قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي الله خير مالك

مصليا على الرسول المصطفى وآله المستكملين الشرفا

وأستعين الله في ألفيه مقاصد النحو بها محويه

تقرب الأقصى بلفظ موجز وتبسط البذل بوعد منجز

وتقتضي رضا بغير سخط فائقة ألفية ابن معطي

وهو بسبق حائز تفضيلا مستوجب ثنائي الجميلا

والله يقضي بهبات وافره لي وله في درجات الآخره

الكلام وما يتألف منه

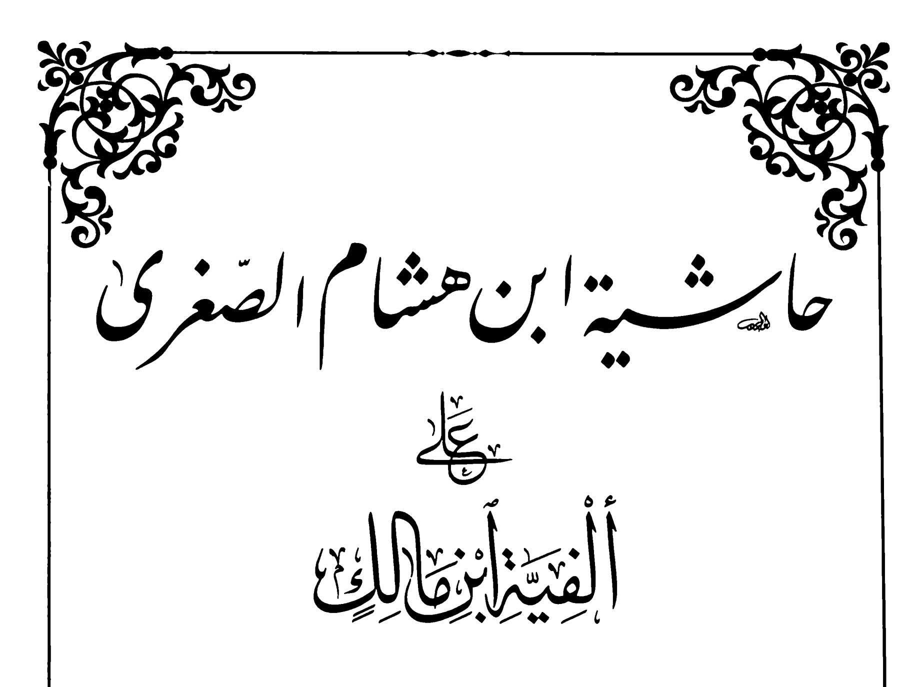
كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم

واحده كلمة والقول عم وكلمة بها كلام قد يؤم

الورقة الأولى من المخطوط (يمين)

الورقة الأولى من المخطوط (يسار)

الورقة الأخيرة من المخطوط



تأليف الإمام

أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري

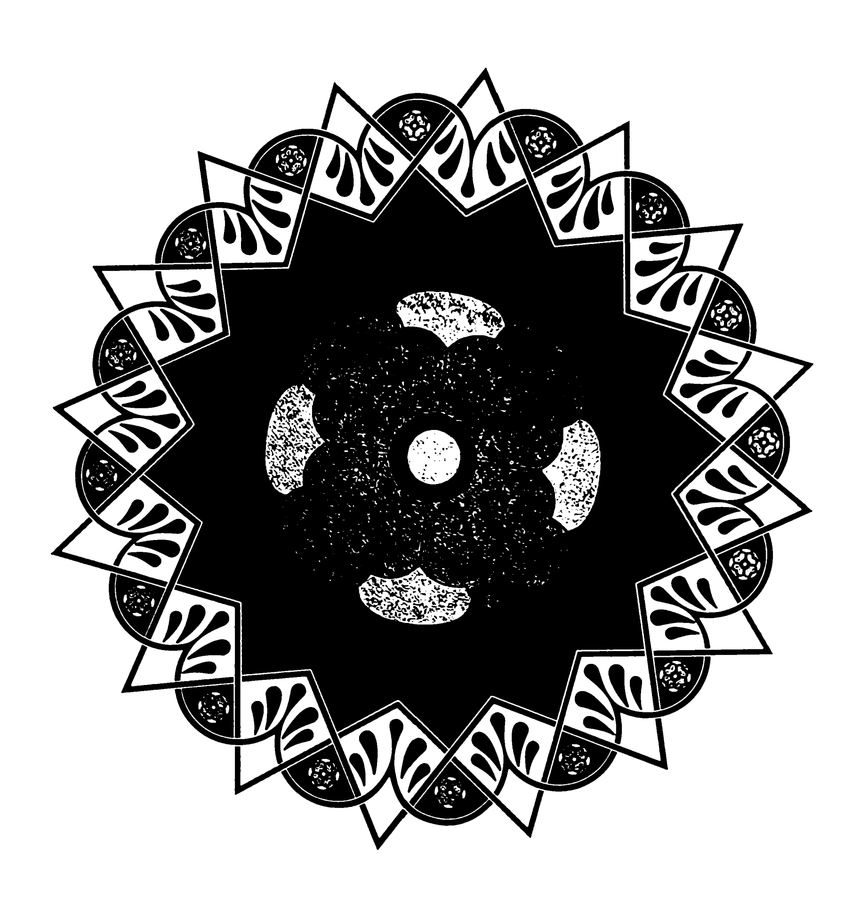
توفي سنة: ٧٦١ هـ رحمه الله

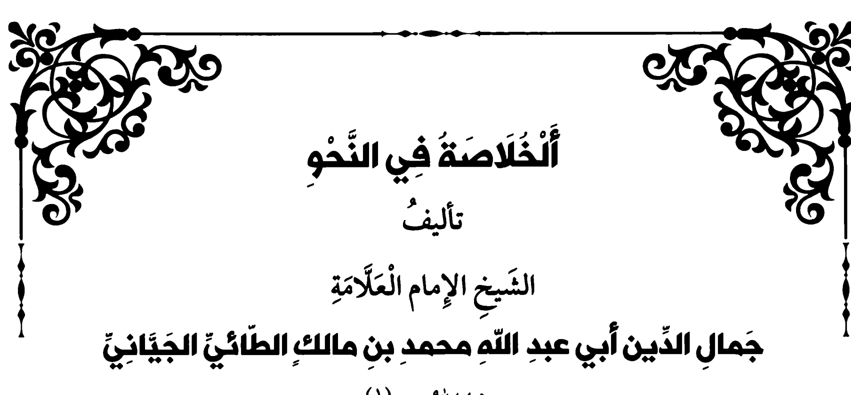
يطبع لأول مرة

حققه وعلق عليه

حمزة مصطفى أبو توهة







أَلْخُلَاصَةُ فِي النَّحْوِ

تأليفُ

الشَيخِ الإمام الْعَلَّامَةِ

جَمالِ الدِّين أبي عبدِ اللّهِ محمدِ بنِ مالكٍ الطّائيِّ الجَيَّانِيِّ

عفا اللهُ عنه[1]

كلُّما[2] أوَّلُه ش فهو من كلام الشَّلَوْبِينِ في (حَوَاشِيه على المُفَصَّلِ)، إلا إن بَيَّنْتُه، وما فيه ح فلأبي حَيَّانَ، أو ع فهو لكاتِبه: ابنِ هِشَامٍ، أو س فهو لسِيبَوَيْهِ، أو ص فهو للبصريِّين، أو كـ فهو للكوفيين.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

صلى الله على سيدنا محمد، وآله أجمعين

قالَ الشيخُ الإمامُ العلّامةُ حجةُ العربِ مالكُ أزمَّةِ الأدبِ، جمالُ الدينِ أَبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ مالكٍ الطائيُّ الجَيَّانِيُّ، رحمَه اللهُ تعالى ورضِيَ عنه:

قالَ محمدٌ هو ابنُ مالكْ ... أحمَدُ ربيْ اللهَ خيرَ مالكْ

قولُه: (ربي الله) من بابِ تقديمِ المشتقِّ وتأخيرِ الجامدِ.

واعلم أنَّه وقعَ ذلك في كلامهم في موضعٍ يجبُ فيه جَعْلُ المسألةِ من باب الصفةِ والموصوفِ، وفي موطنٍ يجبُ فيه أن لا يكونَ من ذلك، وفي موطنٍ يحتملُ

---

(١) أغلبها مطموس في المخطوطة.

(٢) هكذا كتبها ابن هشام، والوجه المعمول به أن تكتب مفصولة: (كلُّ ما).

فيه الأمرين، والأَوْلى أن لا يحملَ عليه.

فالأولُ نحوُ[١]:

مِـن ابْـنِ أَبِـي شَـيْخِ الأَبَـاطِحِ طَالِـبِ

لأن المعنى: من ابنِ أبي طالبٍ شيخِ الأباطحِ، ولو لم يُحْمَل على ذلك صارَ المعنى أنَّ طالبًا شيخُ الأباطحِ، وليس المرادَ؛ لأنَّك قلتَ: أبو شيخِ الأباطحِ، ثم بيَّنتَ الشيخَ المضافَ إليه الأبُ بـ (طالبٍ).

والثاني نحوُ[٢]:

أَنَـا ابْـنُ التَّـارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْـرٍ ....

لأنَّكَ لو جعلتَ الأصلَ: أنا ابنُ التاركِ بشرٍ البكريِّ...

والثالثُ نحوُ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾[٣]؛ لأنَّ التنزيلَ يُنزَّهُ عمَّا لم يقع إلَّا في نادرٍ مِن الكلامِ.

فاعتبرْ كلَّ موضعٍ بما...، وسيذكر في...

---

(١) بتمامه:

نجـوتَ وقـد بَـلَّ المـراديُّ سـيفَه　　　مِـن ابْـنِ أَبِـي شَـيْخِ الأَبَـاطِحِ طَالِـبِ

والبيت لمعاوية بن أبي سفيان، وهو من الطويل. انظر: تاريخ الأمم والملوك ٥/ ١٤٩ وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٥.

(٢) بتمامه:

أَنَـا ابْـنُ التَّـارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْـرٍ　　　عليـه الطيـرُ تَرْقُبُـه وقوعـا

والبيت للمرار الأسدي، وهو من الوافر. انظر: الكتاب ١/ ١٨٢ والمفصل ١٦٠.

(٣) إبراهيم ١ ـ ٢.

مصليا على الرسولِ^صح^ المصطفى ... وآله المستكملين الشرفا

[الرَّسُوْلِ]: خ(١): النَّبِيِّ.

قال ابنُ السِّيْدِ في (الاقتضاب)(٢): إن الكِسَائيَّ(٣) مَنَعَ إضافةَ (آلٍ) إلى المُضَمرِ، وتَبِعَه النَّحَّاسُ(٤)، وكذا الزُّبيديُّ في كتابِه (لَحْنِ العَامَّةِ)(٥)، وهذان اتَّبعا الكِسَائيَّ، وهو قولٌ فاسدٌ، لا قياسَ يعضُدُه، ولا سماعَ يؤيِّدُه.

وقال أبو عليٍّ الدِّينَوَريُّ في (إِصْلاحِ المَنْطِقِ)(٦): إنه يجوزُ بقِلَّةٍ.

فهذا نصٌّ على أنه لغةٌ،...(٧) وجدناه، قال عبدُ المطَّلِبِ(٨):

وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـ ... ـبِ وعابديه(٩) اليَوْمَ آلَكْ

وقالَ الكُمَيْتُ:

فَأَبْلِغْ بَنِي الهِنْدَينِ مِنْ آلِ وَائِلٍ ... وَآل مَنَاةٍ وَ(١٠) الأَقَارِبَ آلَهَا(١١)

---

(١) يعني: (في نسخة).

(٢) انظره في: ١/ ٣٥-٣٩.

(٣) انظر: لحن العوام للزبيدي ١٤.

(٤) انظر: الروض الأنف ١/ ١٥٢.

(٥) انظره في: ١٤.

(٦) (المنطق) أغلبها مطموس في المخطوطة.

(٧) مطموسة في المخطوطة، ولعلها: (وقد).

(٨) البيت من مجزوء الكامل. انظر: الروض الأنف ١/ ١٥٢ والاقتضاب ١/ ٣٧.

(٩) مطموسة في المخطوطة.

(١٠) مطموسة في المخطوطة.

(١١) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٢٨٣.

وقالَ خُفَافُ بنُ نُدْبة[١]:

أَنَـا الفَـارِسُ الحَـامِي حَقِيقَـةَ وَالِـدِي ... وَآلِـي كَمَـا تَحْمِـي حَقِيقَـةَ[٢] آلِكَـا

عَ: هذا أحسنُ مِن جميعِ ما تقدَّم؛ لأنَّه لم تتقدَّم فيه (الآلُ) مضافةً... القياس أن يأتيَ بـ (أهل) هنا، لكن أرادَ ازدواجَ الكلامِ، كما قد يقالُ ذلك فيما تقدَّمَ. انتهى.

وقال المتنبِّي ـ وإنْ كانَ ليسَ حُجَّةً في اللُّغَةِ ـ[٣]:

واللهُ يُسْـعِدُ كُـلَّ يَـوْمٍ جَـدَّهُ ... وَيَزِيـدُ مِـنْ أَعْدَائِـهِ فِـي آلِـهِ

والناسُ عُنُوا بانتقادِ شِعرِه، وكانَ في عصرِه كابنِ جِنِّي، وابنِ خَالَوَيْهِ، وغيرِهما، ولم يُنكِرُوا ذلك عليه، وكذا جميعُ مَن تَكلَّمَ على شِعرِه، كالوَحِيدِ، وابنِ عَبَّادٍ، والحاتميِّ، وابنِ وَكيعٍ، لا أعلمُ أنَّ أحدًا اعترضه.

وأستعينُ اللهَ في ألفيه ... مقاصِدُ النحوِ بها مَحْوِيه

[النحو]: هو لغةً: القصدُ، قال[٤]:

فَلَمَّا نَحَوْنَـا جَانِـبَ الحَـيِّ أَجْفَلَـتْ ... جَمَـاعَتُهُمْ مِثْـلَ النَّعَـائِمِ شُـرَّدَا

ولا يُثنَّى ولا يُجمعُ ولا يُصغَّرُ[٥].

وفي الصناعة: علمٌ بمقاييسَ مستنبطةٍ مِنِ استقراءِ كلامِ العَرَبِ، ويُجمَعُ على:

---

(١) البيت من الطويل. انظر: الديوان ٦٧ المدخل إلى تقويم اللسان ٢٩.

(٢) الكلمتان مطموستان في المخطوطة.

(٣) البيت من الكامل. انظر: الديوان ٢٧٦.

(٤) البيت من الطويل، ولم أقف له على قائل. انظر: النهاية في شرح الكفاية ١/ ٢٦.

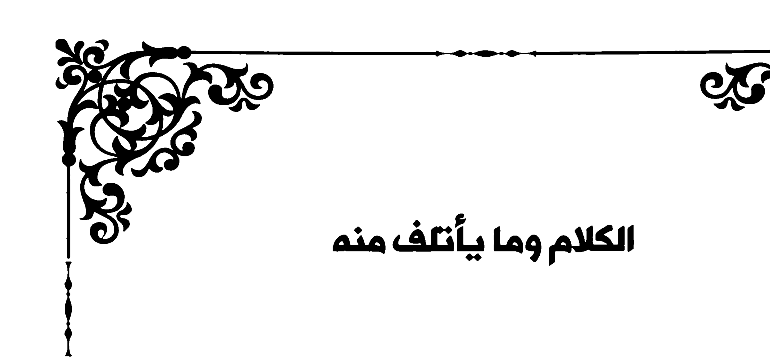
(٥) لأنه مصدر.

أَنْحاءٍ ونُحُوٌّ. من (الكفاية)[1].

تُقَــرِبُ الأَقصــى بلفــظٍ مُــوجَزِ	وتَبْسُــطُ البَــذلَ بوعْــد مُنجَــزِ
وتقتضــي رضًــا بغيــر سُــخْط	فائقــةً ألفيــةَ ابــنِ مُعــط
وهــو بســبقٍ حــائزٌ تفضــيلا	مســتوجبٌ ثنــائيَ الجمــيلا
والله يقضــي بهبــاتٍ وافــره	لــي ولــه في درجــاتِ الآخــره

❁ ❁ ❁

(١) لابن الخباز. انظر: النهاية في شرح الكفاية ١/ ٢٦ ـ ٢٩.



الكلام وما يأتلف منه

كلامنـــا لفـــظ مفيـــدٌ كاســـتقم ‏ ‏ ‏ ‏ واســـمٌ وفعـــل ثـــم حـــرفٌ الكلـــم

ممَّا خرجَ بقولِه: (مفيد): ما كان معناه واجبًا أو ممتنعًا، نحو: «السماءُ فوقَ الأرضِ»، و«الثلجُ باردٌ»، و«النارُ مُحرِقةٌ»، و«حَمَلْتُ الجبلَ»[1].

ع: المسوِّغُ لاستعمال (ثُمَّ) هنا الضرورةُ، كما سوَّغتْ ذلك في قولِ الآخَرِ[2]:

التَّمْــرُ وَالسَّــمْنُ مَعًــا ثُــمَّ الأَقِــطْ

الحَــيْسُ إِلَّا أَنَّهـــا لَـــمْ تَخْـــتَلِطْ

... أنَّه إنَّما أرادَ: «السَّمنُ والتَّمرُ والأَقِطُ»، لكنْ لم يتَّزِنْ له، فجاءَ بـ (ثُمَّ) في غيرِ التَّراخي؛ للضَّرُورةِ، وإن شئتَ قلتَ: إنَّها للتراخي لا في...، فأتى بها ليُعلَم أنَّ مرتبةَ هذا أنقصُ مِن مرتبةِ ما قبلَه.

قالَ ابنُ الطَّرَاوة[3]: قال س[4]: الكَلِمُ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ. وقال صاحبُ (الإيضاحِ)[5]: الكَلِمُ يأتَلِفُ مِن ثلاثةِ أشياءَ: اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، فما زعمَه س

---

(١) قال سيبويه عن المثال الأخير: «المستقيم الكذب». انظر: الكتاب ١/ ٢٦.

(٢) البيتان من مشطور الرجز. انظر: الصحاح ٣/ ٩٢١.

(٣) انظر: (الإفصاح) له ١٧.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٢.

(٥) يقصد به أبا علي الفارسي. انظر: الإيضاح ٧١.

ينقسمُ إلى ثلاثةٍ زعمَه أبو عَلِيٍّ ملتئِمًا مِن ثلاثةٍ، وهذا نَقْضُ الأوَّلِ، إلَّا أنَّ ما زعمَه س معقولٌ، بخلافِ هذا؛ لأنَّكَ تقولُ: ما الشيءُ الذي ينقسِمُ إليه الكَلِمُ؟ فيقولُ: الاسمُ والفعلُ والحرفُ، ثمَّ تقولُ: ما الشيءُ الذي ينقسِمُ منه الاسمُ والفعلُ والحرفُ؟ فيقولُ: الكَلِمُ، فيدورُ كلٌّ منهما على صاحبِه، بخلافِ ما زعمَه أبو عَلِيٍّ.

واحِــدُه كلِمــةٌ والقــولُ عَــم   وكِلْمــةٌ بهــا كــلامٌ قــد يُــؤَمْ

[واحِدُهُ كَلِمةٌ]: مِن أسماءِ الأجناسِ.

[وكِلْمةٌ]: في (الكَلِمةِ) ثلاثُ لغاتٍ. من (الكفاية)[1].

قولُه: (قد يُؤَمْ): (قد) للتقليلِ. قالَ س[2] في بابِ (عِدَّةُ ما يكونُ عليه الكَلِمُ): وأمَّا (قد) فجوابٌ لقولِه: «لمَّا يفعلْ»، فتقولُ: «قد فعَلَ». ثمَّ قالَ: وتكونُ (قد) بمنزلةِ (رُبَّما)، قالَ الهُذَليُّ[3]:

قَــدْ أَتْــرُكُ القِــرْنَ مُصْــفَرًّا أَنَامِلُــهُ   كَــأَنَّ أَثْوَابَــهُ مُجَّــتْ بِفِرْصَــادِ

كأنه قال: رُبَّما. هذا نصُّه.

فاختلفَ الناسُ في فَهْمِ هذا؛ فقالَ المصنِّفُ[4]: إطلاقُه القولَ بأنها بمنزلةِ (رُبَّما) موجِبٌ للتسويةِ بينَهما في التقليلِ والصَّرْفِ إلى المضيِّ.

---

(١) قال في النهاية في شرح الكفاية ١/ ٤٠: «وفي (الكلمة) ثلاثُ لغاتٍ: (كَلِمة)، كـ(نَبِقة)، وهي لغةُ أهلِ الحجازِ، و(كَلْمة)، كـ(جَفْنة)، وهي لغةُ ربيعة، و(كِلْمة)، كـ(سِدْرة)، وهي لغةُ بني تميمٍ».

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٣، ٢٢٤.

(٣) وينسب إلى عبيد بن الأبرص، وهو من البسيط. انظر: ديوان عبيد ٤٩، والمقتضب ١/ ٤٣.

(٤) يعني به ابن مالك. انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٩.

وقالَ بعضُ الناسِ[١]: لم يبيِّن س الجهةَ التي فيها (قد) بمنزلةِ (رُبَّما)، وعدمُ التَّبيينِ لا يدُلُّ على التسويةِ في الأحكامِ، بل... على نقيضِ ما زعم[٢]، وهو أنَّ (قد)... الإنسان لا يفخرُ بشيءٍ يقعُ منه على سبيلِ التقليلِ والنُّدرةِ، وإنَّما يفخرُ بما يقعُ منه كثيرًا.

ع: (قد) تكونُ... فتكون... وقد تخلو مِن التقليلِ، فتكونُ للتحقيقِ، مع دخولِها على المضارعِ، نحوُ: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ﴾[٣]، وقولِ الشاعرِ[٤][٥]:

وَقَـدْ تُـدْرِكُ الإِنْسَـانَ رَحْمَـةُ رَبِّـهِ ....

البيتَ.

بـالجرِ والتنـوينِ والنـداْ وأل ... ومسـندٍ للاسـمِ تمييـزٌ حصـل

[والتنوين]:... على نونٍ ساكنةٍ في الوَضْعِ؛ ليُحتَرَزَ مِن مثلِ: ﴿مَحْظُورًا ۝٢٠ ٱنظُرْ﴾[٦].

---

(١) يعني به أبا حيان. انظر: التذييل والتكميل ١/ ١٠٧.

(٢) يعني به ابنَ مالك.

(٣) الأنعام ٣٣.

(٤) هو ورقة بن نوفل.

(٥) بتمامه:

وَقَـدْ تُـدْرِكُ الإِنْسَـانَ رَحْمَـةُ رَبِّـهِ ... ولـو كـان تحـتَ الأرضِ سـتين واديـا

والبيت لورقة بن نوفل، وهو من الطويل. انظر: سيرة ابن إسحاق ١١٩، وسيرة ابن هشام ١/ ٢٣٢، والروض الأنف ٢/ ٢٤٦.

(٦) الإسراء ٢٠، ٢١.

[و(ألْ)]: قالَ عبدُ القاهِرِ[(١)] حينَ ذكَرَ أنَّ (أل) مِن خواصِّ الاسمِ: فأمَّا ما أنشدَه أبو زَيدٍ[(٢)] مِن قولِه[(٣)]:

يَقُـولُ الخنَـا وَأَبْغَـضُ العُجْـمِ نَاطِقًـا ... إِلَـى رَبِّنَـا صَـوْتُ الحِمَـارِ اليُجَـدَّعُ

وَيَسْـتَخْرِجُ اليَرْبُـوعَ مِـنْ نَافِقَائِـهِ ... وَمِـنْ جُحْـرِهِ بِالشِّـيْحَةِ اليُتَقَصَّـعُ

فلا اعتدادَ به؛ لشُذُوذِه: قياسًا واستِعمالًا، وإنَّما جاءَ به على معنى (الذي يُجَدَّعُ)، و(الذي يُتَقَصَّعُ)، واستعمالُ هذا خَطأٌ بإجماعٍ.

أعربَ بعضُهم (تمييزٌ) فاعلًا تقدَّمَ على فِعلِه؛ للضَّرُورةِ، وكنتُ أُجَوِّزُ أنَّ البصريين يُجَوِّزونَ ذلك للضَّرُورةِ، وأمَّا الكوفيُّونَ فإنَّهم يُجَوِّزونَه مطلقًا[(٤)]، فلا نَظَرَ في هذا الإعرابِ على رِوايَتِهِم، حتَّى رأيتُ أبا محمدِ بنَ السِّيْدِ - رحمه الله تعالى - قالَ في (الاقْتِضَابِ)[(٥)] في قولِ الزَّبَّاءِ[(٦)]:

.... مَشْـيُهَا وَئِيـدَا

---

(١) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ١/ ٧١، ٧٢.

(٢) انظر: (النوادر) له ٢٧٦.

(٣) البيتان لذي الخرق الطُّهَوي وهما من الطويل. انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٣٣٣، والحجة ٦/ ١٢٠.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/ ٦٨٢.

(٥) انظره في: ٣/ ١٧٢.

(٦) بتمامه:

مـا للجِمَـال مَشْـيُها وَئِيـدا

وهو من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٣ والتذييل والتكميل ٦/ ١٧٧.

: إنَّ البصريينَ لا يُجِيزُونَ تقديمَ الفاعلِ في ضرورةٍ ولا غيرِها، فلا يكونُ (مَشْيُها) عندهم فاعلًا لقولِه: (وَئِيدا)، وإنَّما هو على ما قالَ الفارسيُّ[١] بدلًا[٢] مِن الضميرِ المرفوعِ في (للجِمَالِ).

قالَ: وأمَّا جَعْلُه إياه مبتدأً سدَّتْ الحالُ مَسَدَّ خَبَرِه فردَّه الناسُ بأنَّ ذلك لا يجوزُ إلَّا إذا كانَ الخبرُ (إذا كَانَ)، أو (إِذْ كَانَ)، وهي لم تُرِدِ الإخبارَ عَن مَشْيِها في الزمانِ الماضي أو المستقبَلِ.

قالَ: وتصحيحُه أن يُقَدَّر[٣].

بِتـا فعلـتَ وأَتَـتْ ويـا افْعَلـي ... ونـونِ أَقـبلَنَّ فعـلٌ ينجلـي

سـواهما الحـرفُ كهـل وفي ولـم ... فعـل مضـارع يلـي لـم كَيَشَـمْ

وماضِـيَ الأفعـالِ بالتـا مِـزْ وسِـمْ ... بـالنون فِعْـلَ الأمـرِ إن أمـر فُهِـم

قولُه: (**بالتا**): مرادُه: التاءُ المُعَرِّفةُ، ثم هي تنقسم قِسمَين: تاء (**فَعَلْت**)، وتاء (**أَتَتْ**). وحَسَّنَه أنَّه لم يتقدَّم إلَّا لفظُ (تا)، وأنَّ تاءَ أُخرَى كانت محذوفةً في قولِه: (**أَتَتْ**)[٤].

---

(١) انظر: المقاصد النحوية ٢/ ٩١٢ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٣.

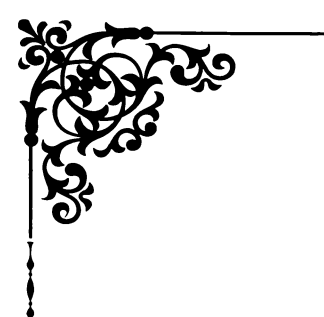
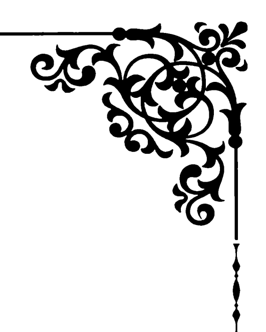
(٢) هكذا في المخطوطة، والأقرب أن تكون بالرفع.

(٣) قال ابن السيد في الاقتضاب ٣/ ١٧٣: «وتلخيصُ قولِ أبي عليٍّ - رحمه الله - أن يكونَ التقديرُ: «مشيُها حينَ أراها ذاتَ وئيدٍ»، يُضمرُ الخبرُ؛ لأنَّه يقعُ على كلِّ وقتٍ: ماضٍ، وحاضرٍ، ومستقبَلٍ، ويُجعلُ (أراها) المضمرُ فعلَ حالٍ، ويحذفُ (ذاتُ)، ويقيم (الوئيد) مقامَها».

(٤) يعني أن التقدير: وتاء أتت.

والأَمــرُ إن لــم يــكُ للنــون محــلْ فيــه هــو اســمٌ نحــو صــهْ وحيَّهَــل



المُعْرَبُ والْمَبْنِي

والاسمُ منه معربٌ ومَبنيْ لشبهٍ من الحروف مدني

[منه معربٌ ومبني]: قال أبو عليٍّ في قول الشاعر[1]:

وَمَا النَّاسُ إِلَّا مَعْدِنَانِ فَمِنْهُمَا قُرَيْشٌ وَشَيْبَانُ الَّتِي قَرَعَتْ بَكْرَا

: (شيبانُ): مبتدأٌ محذوفُ الخبَرِ، دلَّ عليه ما تقدَّم، وكذا: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾[2]، لا بدَّ مِن ذلك، وإلَّا لَرَجَعَ إلى قولِك: بَعْضُهم كُلُّهُم.

وقال كذلك في قولِ الشاعر[3]:

مَكَارِيمُ لِلْجِيرَانِ بَادٍ هَوَانُنَا أُلَاتِ صح الذُّرَى[4] مِنْهَا سَمِينٌ وَأَعْجَفُ

أي: ومنها، لا بدَّ مِن ذلك، و(هوانُنا) عاملٌ في (أُلَاتِ)؛ لأنَّه بمعنى: (إهانتنا).

ع: وقالَ الزِّبْرِقانُ[5]:

وَمِنَ المَوَالِي مَوْلَيَانِ فَمِنْهُمَا مُعْطِي الجَزِيلِ وَبَاذِلُ النَصْرِ

---

(١) البيت من الطويل. انظر: تاريخ مدينة السلام ١٥/ ٣٢٢.

(٢) هود ١٠٥.

(٣) البيت من الطويل. انظر: الصحاح ١/ ٣٩٤.

(٤) هكذا في المخطوطة.

(٥) البيت من الكامل. انظر: شرح القصائد السبع ٤٤٩ والحجة ٢/ ٢٣٦.

كالشبه الوضعي في اسْمَي جئْتنا والمعنويِّ في متى وفي هنا

وكَنِيابةٍ عن الفعل بلا تَأَثُّرٍ وكافتقارٍ أصِّلا

[وكنيابةٍ عن الفعل بلا تأَثُّرٍ]: وذلكَ أسماءُ الأفعالِ، وقد ردُّوا على الزَّجَّاجِ[١] قولَه: إنَّ (حَسْبًا) اسمُ فِعلٍ، بأنَّها قد دخلَت عليها العوامِلُ، وتأثَّرَت (حَسْبُ) بها، قالوا: «بحَسْبِكَ دِرهَمٌ»، وقالَ اللهُ تعالَى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾[٢].

كونُ أسماءِ الأفعالِ نائبةً غَيرَ مُتَأَثِّرةٍ قَوْلُ الأخفشِ والفارسيِّ في (الحَلَبِيَّاتِ)[٣]، وذَهَبَ في (تَذْكِرَتِه) ـ وهو قولُ المازنِيِّ[٤] والدِّينَوَرِيِّ[٥] وسِيبويهِ[٦] ـ إلى أنَّها منصُوبةٌ بأفعالٍ مضمرةٍ، وقيل: إنَّها في موضعِ رَفْعٍ بالابتداءِ، والفاعِلُ المُضْمَرُ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ، كما في: «أقائمٌ الزَّيدانِ؟»، فهذه ثلاثةُ مذاهبَ.

ومُعْربُ الأسماءِ ما قد سَلِما من شَبَه الحرفِ كأرض وسُما

وفِعلُ أَمْرٍ ومُضِيٍّ بُنِيَا وأعْرَبُوا مُضارِعًا إن عَرِيا

مِن (الحُجَّة)[٧]: بناءُ نونِ «فَعَلْنَ» على الحركةِ مِن حيثُ هيَ اسمٌ، كَكافِ

---

(١) انظر: البحر المحيط ٥/ ٣٤٩، والتذييل والتكميل ٨/ ١٤٠.

(٢) الأنفال ٦٢.

(٣) انظره في: ١٠٧، ١٠٨، ٢١١ ـ ٢١٩.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١/ ١٣١.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١/ ١٣١.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٢٤١ ـ ٢٥٣ والتذييل والتكميل ١/ ١٣١.

(٧) انظره في: ١/ ٤١٥.

المخاطَبِ، لا لالتقاءِ الساكِنَين، وإنَّما لم يُحَرِّكُوا ألفَ «قاما»؛ لئلَّا تنقلِبَ همزةً، ولا واوَ «قامُوا» وياءَ «تقومِينَ»؛ إجراءً لهُما مُجرَى الألفِ؛ لأنَّهُنَّ أخَواتٌ؛ ولأنَّ أكثَرَ الحركاتِ مُستثْقَلةٌ عليها.

مِن نونِ توكيدٍ مُباشرٍ ومِن ... نونِ إناثٍ كيَرُعْنَ مَن فُتِن

وكلُّ حرفٍ مستحقٌّ للبنا ... والأصْلُ في المبنيِّ أن يُسكنا

[**والأصلُ في المبنيِّ أن يُسكَّنا**]: قالَ ابنُ الخَبَّازِ[1]: وأصلُه السُّكُونُ، إلَّا إذا كانَ مُبْتَدَأً به، أو التقَى ساكنان، أو عَرَضَ البناءُ.

ع: أو كانَ ضميرًا غيرَ مُعْتَلٍّ.

ومنه ذو فتحٍ وذو كسرٍ وضم ... كأينَ أمسِ حيثُ والساكنُ كم

وكلُّ ذلكَ خِلافُ الأَصْلِ، وإنَّما ارتُكِبَ لِعَارضٍ، ألا ترى أنَّه لو بُنِيَ ما ذَكَرَ على السكونِ التقى ساكنانِ.

ومِن ثَمَّ رُدَّ على مَن قالَ في: ﴿الٓمٓ﴾[2]: إنه مَبنيٌّ؛ لعدَمِ المقتَضِي، وهو التركيبُ، وقيلَ: إنَّه مَوصُولٌ بنيّةِ الوَقْفِ، وهو مُعرَبٌ في التقديرِ؛ لأنَّه لم يَثْبُتْ لنا مَبْنِيٌّ على السكونِ يؤدِّي فيه الحالُ إلى التقاءِ ساكِنَين، وثَبَتَ اجْتِماعُ ساكنَين في الوَقْفِ، وإجراءُ الموصُولِ مُجرَى الوَقْفِ.

والرفعَ والنصبَ اجعلَنْ إعرابا ... لاسمٍ وفعلٍ نحو لن أَهابا

---

(١) انظر: (النهاية في شرح الكفاية) له ١/ ١٢٣ ـ ١٢٦.

(٢) البقرة ١، وغيرها.

والاسمُ قد خُصِصَ بالجرِ كما ... قد خصص الفعلُ بأن ينجزِما

ابنُ عُصْفُورٍ(١): لا ينبغي أن يُسأل: لِمَ اختَصَّ الاسمُ بالجرِّ، والفِعلُ بالجَزْمِ؟

لأنَّه سؤالٌ عن مبادئِ اللُّغاتِ، وهو باطلٌ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى التَّسَلْسُلِ.

وإنَّما يُسأَلُ: لِمَ لا خُفِضَ الفِعلُ المضافُ إليه، نحوُ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ﴾(٢)؟

والجوابُ: أنَّ الإضافةَ في الحقيقةِ لمَصْدَرِه، وإنْ كانَت في اللَّفْظِ له.

و: لِمَ لا جُزِم ما لا يَنصرِفُ؛ لأنَّه لَمَّا أشبهَ الفِعْلَ حُمِلَ عليه في امتناعِ الخَفْضِ والتَّنوينِ، فكان ينبغِي أن يُجَرَّ بالسُّكُونِ؛ حملًا على... وأن لا يُتكلَّفَ حَمْلُه على النَّصْبِ؟

والجوابُ: أنَّه كان يُؤَدِّي إلى الإخلالِ بحذفِ الحركةِ والتنوينِ، فيتوالَى...

فارفع بضمٍ وانصِبَنْ فتحا وجُرْ ... كسرًا كذِكْرُ اللهِ عبدَهُ يَسُرْ

نَصَبَ: (فتحًا) على إسقاطِ الخافضِ، بدليلِ مجيئِه به في قولِه: (فارفعْ بضمٍّ)، وكذا: (وجُرَّ كَسْرًا)، ولا يَحْسُنُ أن يكونَ مَصْدَرًا في موضعِ الحالِ، أي: (فاتِحًا، وكاسِرًا)؛ لأنَّ ما قَبْلَه يُنافِيه، أعني قولَه: (فارفعْ بضمٍّ).

فإن قلتَ: فإنَّ إسقاطَ الجَارِّ غيرُ قياسٍ.

قلتُ: هو جائزٌ في الضَّرُورَةِ.

---

(١) انظر: (شرح جمل الزجاجي) له ١/ ١٠٨، ١١٤.

(٢) المائدة ١١٩.

واجـزِمْ بتسكينٍ وغيرُ ما ذُكِر   ينوبُ نحو جا أخو بنِي نمر

وارفعْ بواوٍ وانصِبَنَّ بالألف   واجرُرْ بياءٍ ما من الأسماْ أصف

من ذاك ذُو إن صُحْبةً أَبانا   والفمُ حيثُ الميمُ منه بانا

أبٌ أخٌ حَمٌ كذاك وهَنُ   والنقْصُ في هذا الأخير أحسن

(الحَمُ): أبو زَوْجِ المرأةِ وغيرُه مِن أقارِبه، هذا المشهُورُ، وقد يُطلَقُ على أقاربِ الزَّوجةِ[1].

إن قيلَ: بشرطِ أنْ لا تكونَ مُثنَّاةً.

قلتُ: لا يحتاجُ إلى بيانِه؛ لأنَّه نَصَّ على حُكْمِ المُثنَّى، وذلك عامٌّ في كلِّ مثنّى.

فإن قلتَ: يَرِدُ المُكَسَّرُ.

قلتُ: ذلكَ ليسَ بـ(أَبٍ) و(أَخٍ)، وكذا يُجابُ أيضًا عَن المُثنَّى وعَن المُصَغَّرِ.

وفي أبٍ وتاليِيه ينـدُرُ   وقصرُها من نقصِهن أشهر

وشرطُ ذا الإعرابِ أن يُضفن لا   لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا

نحوُ: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾[2]، ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمْ﴾[3]، ﴿أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا

(١) انظر: الصحاح ١/ ٤٥.

(٢) الكهف ٨٢.

(٣) يوسف ٨٠.

مِنَّا ﴾[١]، ﴿ ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ ﴾[٢]، ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾[٣]، ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ ﴾[٤]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ ﴾[٥]، ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ ﴾[٦]، ﴿إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾[٧]، ووقع في التنزيل إعرابُ «الفم» في النصب: وهو: ﴿لِيَبْلُغَ فَاهُ ﴾[٨].

قولُه: (وشرطُ ذا الإعرابِ): وشذَّ قولُه[٩]:

خَـــالَطَ مِـــنْ سَـــلْمَى خَيَاشِـــيمَ وَفَـــا

فأَعْرَبَها هذا الإِعْرَابَ، ولم تُضَفْ لَفْظًا.

وحَقُّ مَن يقولُ في: «لَا أَبَا لَهُ»، و: «لَا أَخَا لَهُ» إنَّه غيرُ مُضافٍ، وإنَّه إنَّما أُعْرِبَ هذا الإِعْرابَ؛ لشَبَهِهِ بالمُضافِ، أن يقولَ في هذا البابِ: إذا كانَ مُضافًا أو مُشْبِهًا للمضافِ.

اشتراطُ ذلك في الجميعِ فيه نَظَرٌ؛ لأنَّه مُؤْذِنٌ بأنَّه يَنْفَكُّ، وأنَّ الحُكْمَ يزولُ

---

(١) يوسف ٨.

(٢) طه ٤٢.

(٣) الأعراف ١١١ والشعراء ٣٦.

(٤) الحجرات ١٢.

(٥) الرعد ٦.

(٦) القلم ١٤.

(٧) المرسلات ٣٠.

(٨) الرعد ١٤.

(٩) للعجاج، وهو من مشطور الرجز. ينظر: الديوان ٢/ ٢٢٥، وإصلاح المنطق ٦٩، والمقتضب ١/ ٢٤٠.

لزوالِه، وذلك عامٌّ في غيرِ (ذو)، فإنَّها لا تُفارِقُ الإضافةَ لغيرِ الياءِ، فلا يُفارِقُها هذا الإعرابُ.

فإن قلتَ: فما حُكْمُ (فَمٍ) نصبًا مع الياءِ إذا قلتَ: «رَأَيْتُ»؛ هل تقولُ: (فِيَّ)، أو: (فَايَ)؟

قلتُ: لا يجوزُ: (فَايَ)، كما تقولُ: (فَاكَ)؛ لأنَّ الفاءَ إنَّما تَتْبَعُ العَيْنَ، والعَيْنُ إذا كانَت في موضعِ جَرٍّ تَنْقَلِبُ ياءً، فكذا إذا كانت في موضِعِ كَسْرٍ، لا فَصْلَ بينَ الكَسْرِ والجَرِّ، كما لا فَصْلَ بينَهُما في: «مَرَرْتُ بِغُلَامِي»، و«رَأَيْتُ غُلَامِي».

وأمَّا باقي أخواتِه فهيَ مع الياءِ مَحْذُوفةُ اللَّامِ، تقولُ: (أَخِي، وأَبِي، وحَمِي، وهَنِي)، إلَّا (ذو)، فلا تُضافُ للياءِ.

وهذا الثابتُ في قولِك: (فِيَّ) عَيْنٌ، لا لامٌ؛ لأنَّ لامَه هاءٌ حُذِفَتْ، الأصلُ: (فوهٌ).

قيل: أَخَوَاتُه[1] أَرْبَعةٌ، فهي خَمْسةٌ، قالَه الزَّجَّاجِيُّ[2] و...، وقيلَ: الجَمِيعُ سِتَّةٌ، قالَه كثيرٌ، عَدُّوا (الهَنُ). وقيل: سَبعةٌ، عُدَّ (مَنُو، ومَنَا[3]، ومَنِي)، قالَه الجوهريُّ[4]. وقيلَ: ثمانيةٌ، عُدَّ منها (ذُو) الطائيَّةُ.

وكانَ حَقُّ المصنِّفِ إذ ذَكَرَ (الهَنُ) أن يَذكُرَها[5]؛ لأنَّهُما قليلانِ؛ وقد ذكرَها

---

(١) يقصد أخوات كلمة: (فم).

(٢) انظر: (الجُمَل) له ١٩.

(٣) مطموسة في المخطوطة.

(٤) انظر: الصحاح ٦/ ٢٢٠٨ وهمع الهوامع ١/ ١٢٧.

(٥) يقصد (ذو) الطائية.

في (الكَافِيَةِ)[١]، فقالَ: «(ذُو) المُعْرَب».

بـــالألفِ ارفـــع المثنـــى وكِـــلا إذا بمضـــمرٍ مضـــافًا وُصِـــلا

ممَّا تنوبُ فيه الحروفُ عَن الحركاتِ: المُثَنَّى، وهو كلُّ اسمٍ دلَّ على اثنَينِ بِزِيادةٍ، وذلك كـ: (رَجُلَيْنِ، وغُلَامَيْنِ).

فقولُنا: (اسْم): جنسٌ.

وقولُنا: (دَلَّ على اثْنَيْنِ): فَصْلٌ، خَرَج به ما دَلَّ على واحِدٍ، وهو المفردُ، كـ: (زَيْدٍ)، وما دَلَّ على أَكْثَرَ مِن اثنَينِ، وهو الجَمْعُ، كـ: (زَيْدِينَ).

وقولُنا: (بِزِيادةٍ): خَرَجَ به ما دَلَّ على اثنَينِ، لكِنْ لا بِزِيادةٍ.

... المصنف[٢]: «صَالِحًا للتَّجْرِيدِ وعَطْفِ مثلِه عليه»، ولا حاجةَ لهما.

إذا استكْمَلَ الاسمُ ما ذكرنا، فرَفْعُه بالألفِ، وخَفْضُه ونَصْبُه بالياءِ المفتوحِ ما قبلَها.

ثُمَّ اعْلَمْ أنَّهم قد حَمَلُوا على المُثَنَّى خَمْسةَ أَلْفاظٍ، مِن حيثُ المعنَى دونَ اللَّفْظِ، فأعربُوها بإعرابِه، منها اثنانِ بِشَرْطٍ، وهما: (كِلَا، وكِلْتَا)، ومنها ثلاثةٌ بلا شَرْطٍ، وهي: (اثْنَانِ، واثْنَتَانِ، وثِنْتَانِ).

فأمَّا قولُه: (وكِلَا): الألفُ في (كِلَا) بَدَلٌ مِن التَّنْوِينِ، مثلُها في: «رَأَيْتُ عَصَا»، في الوَقْفِ، لا لامُ الكَلِمةِ، مثلُها في قولِكَ في حالةِ الإفْرادِ: (كِلَا)، وإن شئتَ قلتَ: وليسَت هي الموجودةَ في قولِكَ: (كِلَاهُمَا)، كما أنَّ أَلِفَ «عَصَا» في الوقفِ في النَّصْبِ

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٨١.

(٢) مستفاد من شرح الألفية لابن الناظم ٢١.

ليسَت الألفَ في قولِك: (عَصَاهُمَا)، نَعَمْ، مَنْ قالَ: إنَّ أَلِفَ (عَصَا) في الوَقْفِ لَامُ الكلمةِ، قالَ ذلكَ هنا، ويَنْبَنِي على ما قُلتُه: أنَّ (كِلَا) إذا وُصِلَتْ دونَ إضافةٍ تُنَوَّنُ.

كلتا كذاك اثنانِ واثنتانِ ... كابنين وابنتين يَجريانِ

وتَخلُفُ اليا في جميعِها الألف ... جرا ونصبًا بعد فتحِ قد أُلِف

إن قيلَ: كيفَ قالَ: (**وتَخْلُفُ**)، فجعلَ الياءَ تَخْلُفُ الأَلِفَ، وهي لا تكونُ في الرَّفْعِ؟

قلتُ: المرادُ بـ(**تَخْلُف**) أنَّها تكونُ في موضِعِها، وقائمةً مَقامَها، مِن حيثُ هي دالةٌ على مُقْتَضَى العامِلِ، لا في النَّوْعِ الخَاصِّ الذي ثبَتَ لها، مثلُ: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ﴾ الآيةَ[1][2].

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب ... سالم جمع عامر ومذنب

أضافَ الصِّفةَ إلى الموصوفِ في قولِه: (**سالمَ جَمْعِ**)، فهو بمنزلةِ: جَرْدُ قَطِيفَةٍ، وأَخْلَاقُ ثِيَابٍ[3].

وشبهِ ذَينِ وبه عشرونا ... وبابُه أُلْحِقَ والأهلونا

ابنُ عُصْفُورٍ[4]: الجُمُوعُ كُلُّها مُؤَنَّثةٌ، فحَقُّها كُلِّها أن تكونَ بالتاءِ، والعُقُودُ

---

(١) الأعراف ١٦٩، ومريم ٥٩.

(٢) انظر: حاشية العليمي على الألفية ١/ ٢٩، وقد نسب هذا الكلام إلى الراعي.

(٣) انظر: المفصل ١٢٣.

(٤) انظر: (شرح جمل الزجاجي) له ١/ ١٥٦.

جاءَت بالواوِ والنُّونِ عِوضًا مِن التاءِ التي يَنْبَغِي أن تكونَ في الأَصْلِ، كما (أَرَضُونَ) و(سِنُونَ) كذلك، التَّصْحِيحُ فِيهِما عِوَضٌ مِن التاءِ.

قالَ الشَّنْفَرَى(١):

وَلِي دُونكُمْ أَهْلُونَ سِيْدٌ عَمَلَّسٌ وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وَعَرْفَاءُ جَيْأَلُ

أُولُو وعَالَمون علِّيُّونا وأرَضُون شَذَّ والسِّنُونا

قالَ ابنُ جِنِّي في (المحتَسَبِ)(٢) ـ وقال غيرُه ـ: إنَّه يَجُوزُ تَسْكِينُ رَاءِ (أَرَضُونَ)، وأنشَدُوا(٣):

لَقَدْ ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي هَدَادٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادِ مِنْبَرِ

إنْ أراد بقولِه: (شَذَّ): أنَّه شاذٌّ في الاستعمالِ فهو خَطَأٌ؛ لأنَّ (الأَهْلِينَ، وسِنِينَ، وعِشْرِينَ، وثَلَاثِينَ، وأَرْبَعِينَ، وعِلِّيِينَ، وعَالَمِينَ) في الكتابِ العزيزِ، وإنْ أرادَ: في القياسِ، صَحَّ، لكنَّه لا يَنْصَرِفُ إلَّا إلى (أُلُو) وما بعدَها، كما تَرَى النَّظْمَ يَشْهَدُ بِه، وليسَ كذلكَ، بَل الشُّذُوذُ في القياسِ يَشْتَرِكُ فيه الجميعُ(٤).

ع: مِنْ غَرِيبِ ما جُمِعَ... جمعَ تصحيحٍ... (الكِبا)، في قولِ الشَّاعِرِ(٥):

---

(١) من أبيات لامية العرب، وهي من الطويل. انظر: الديوان ٥٩ والمحتسب ١/ ٢١٨.

(٢) انظره في: ١/ ٢١٨.

(٣) البيت لكعب بن معدان، وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل ١/ ٨٣.

(٤) انظر: حاشية العليمي على الألفية ١/ ٣٢.

(٥) بتمامه:

وبالعَذَوات مَنْبِتُنا نُضَار ولكن لَا فَصَافِصُ فِي كَبِينا =

.... ولكـــن لَا فَصَـــافِصُ فِـــي كَبِينـــا

قال أبو عَلِيٍّ في (التَّذْكِرَةِ): حَقُّه أن يكونَ في المَنْقُوصِ، وإنَّما جازَ ذلك في التَّامِّ هُنا؛ لأنَّه لَمَّا اضْطُرَّ نَقَصَه، فجَمَعَه هذا الجَمْعَ، أو يَكُونُ جَمْعَ مَنْقُوصٍ لم يُسْتَعمَل؛ استغناءً بالتَّامِّ، أو يَكُونُ لَمَّا رَأَى اللَّامَ تَسْقُطُ في الدَّرْجِ للتَّنْوِينِ، فشُبِّهَ للضرورةِ بما حالُه الحَذْفُ والإتْمَامُ، كـ(غَدْو)، أو لَمَّا اعتلَّت لامُه بالقَلْبِ جَعَلَ ذلك نقصًا.

وبابُـه ومثلَ صح حيـن قـد يـرد ... ذا البـابُ وهـو عنـد قـوم يطـرد

ونـونَ مجمـوعٍ ومـا بـه التحـق ... فـافتح وقَـلّ مـن بكسـره نطـق

ونـونُ مـا ثنـيَ والملحـقِ بـه ... بعكـس ذاك اسـتعملوه فانتبـه

في البَيْتَيْنِ إِخْلَالٌ وإيهامٌ وإسْهابٌ.

أَجْمَلَ في كَلامِه؛ لأنَّ فَتْحَ نُونِ المُثَنَّى لُغةٌ، كقولِه[1]:

عَلَـــى أَحْـــوَذِيَّيْنَ......... ....

لأنَّ الشَّاعِرَ مُتَمَكِّنٌ مِن كَسْرِ النُّونِ، ولم يَفْعَلْه، وكَسْرَ[2] نُونِ الجَمْعِ ضَرُورةٌ، كقولِه[3]:

= والبيت للكميت، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٤٣٣، وكتاب الشعر ١/ ١٥٤.

(١) بتمامه:

عَلَـى أَحْـوَذِيَّيْنَ اسـتقلَّتْ عشـيةً ... فمـا هـي إلا لمحـة وتغيـبُ

والبيت لحميد بن ثور، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٥٥، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٣.

(٢) معطوف على: «فتحَ نون المثنى».

(٣) بتمامه: =

.... وَقَــدْ جَــاوَزْتُ حَــدَّ الأَرْبَعِــينِ

.... وَأَنْكَرْنَــا زَعَــانِفَ آخَــرِينِ[(١)]

لأنَّ ذلك لا يُمْكِنُ إلَّا به، وكلامُه قد يُعْطِي التَّسَاوِيَ فيهما.

ابنُ عُصْفُورٍ في (شرح الجُملِ الكبير)[(٢)] بعدَ أن ذَكَرَ فَتْحَ نُونِ المثنَّى في قولِه[(٣)]:

شَــهْرَيْ رَبِيــعٍ وَجُمَادَيَيْنَــهْ

وأنَّ ذلكَ إنَّما جازَ للتَّخْفِيفِ؛ لِثِقَلِ الياءِ؛ وأَنَّ ذلكَ دَلِيلٌ على أَنَّهم إنَّما فتحُوا نُونَ الجَمْعِ تخفيفًا؛ لأنَّها لا تكونُ إلَّا بعدَ ثَقِيلٍ؛ قالَ: وأجازَ بعضُهم فَتْحَها مع الأَلِفِ، واسْتَدَلَّ على ذلك بقولِه[(٤)]:

= ومــاذا يــدَّري الشــعراء منــي وَقَــدْ جَــاوَزْتُ حَــدَّ الأَرْبَعِــينِ

البيت لسحيم بن وثيل الرياحي، وهو من الوافر. انظر: الأصمعيات ١٩، وإصلاح المنطق ١١٩.

(١) بتمامه:

عرفنــا جعفــرًا وبنــي عبيــدٍ وَأَنْكَرْنَــا زَعَــانِفَ آخَــرِينِ

والبيت لجرير، وهو من الوافر. انظر: شرح النقائض ١/ ١٩٤٥، وضرائر الشعر ٢١٩.

(٢) انظره في: ١/ ١٥٠.

(٣) لامرأة من فقعس، وهو من مشطور الرجز. انظر: جمهرة اللغة ٣/ ١٣١١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ١٥٢ والممتع ٢/ ٦٠٩.

(٤) لرجل من ضبة، وهو من مشطور الرجز. انظر: النوادر لأبي زيد ١٦٨ وليس في كلام العرب ٣٣٥.

أَعْـــرِفُ مِنْهَـــا الجِيـــدَ وَالعَيْنَانَـــا

وهذا البَيتُ لا يُعرَفُ قائلُه.

يُكْتَفَى بوُجُودِ الزِّيَادَةِ، ويكونُ المجموعُ... الدَّالّ، ولا حاجةَ لتقديرِ تَخَالُفِ الحَرَكَاتِ.

ومـــا بتـــا وألـــفٍ قـــد جُمِعـــا يكســـر في الجـــر وفي النصـــب معـــا

[وما بتا وألفٍ قد جُمِعا]: ولم يَتَعَرَّضْ لذِكرِ المؤنَّثِ؛ لئلَّا يَخْرُجَ عنه: حَمَّامَاتٌ، وإسْطَبْلَاتٌ، وسُرَادِقَاتٌ، و: ﴿أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[1]، ولا لِسَلَامَةِ نَظْمِ الواحِدِ؛ لئلَّا يَخْرُجَ: تَمَرَاتٌ[2]، وسَجَدَاتٌ، وكِسِرَاتٌ، وغُرُفَاتٌ.

ابنُ الخَبَّازِ[3]: وتَنْوِينُه: قيلَ: للصَّرْفِ، وقيلَ: عِوَضٌ مِن مَنْعِ الفَتْحةِ، وقيلَ: للمُقابَلةِ.

ع: وهو الصَّحِيحُ؛ لوُجُودِه فيما لا ينصَرِفُ، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾[4]؛ مع أنَّ فيه العَلَمِيَّةَ والتَّأْنيثَ[5].

وقد يُقالُ: لا يُعْتَدُّ بتأنِيثِ الجَمْعِ.

كـــذا ألاتُ والـــذي اسْـــمًا قـــد جُعـــل كأَذْرعـــاتٍ فيـــه ذا أيضـــا قبـــل

---

(١) البقرة ١٩٧.

(٢) في المخطوطة يشبه أن تكون بالثاء.

(٣) انظر: (الغرة المخفية) له ١/ ١٣٧، و(توجيه اللمع) له ٩٧.

(٤) البقرة ١٩٨.

(٥) تكررت في المخطوطة.

[قُبِل]: قد يُقالُ: دَلَّ على أنَّه يجوزُ فيه غَيرُ ذلكَ، وهو صَحِيحٌ.

وجُـــرَّ بالفتحـــة مـــا لا ينصـــرف ... مـا لـم يُضَـف أو يـكُ بعـد أل ردف

[وجُرَّ بالفتحة]: لأنَّه لَمَّا امتَنَعَ تنوينُه للعِلَّتَين، خافُوا أن يُتَوَهَّمَ أنَّه مبنيٌّ أو مضافٌ إلى الياءِ حُذِفَتْ ياؤُه.

[ما لم يُضَفْ أو يكُ بعد «أَلْ» رَدِف]: فإنَّه حينئذٍ لا يُتَوَهَّمَ أنَّه مُضافٌ إلى الياءِ، ولا مَبنيٌّ في المسألَتَين.

يشملُ قولُه: (أَلْ): الموصولةَ[1]، نحو: ﴿كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ﴾[2]، والزائدةَ، كقولِه[3]:

رَأَيْـــتُ الوَلِيـــدَ بْـــنَ اليَزِيـــدِ...... ....

والموصولةَ، كقوله[4]:

---

(١) عدَّها ابن هشام هنا وفي التوضيح موصولة، والصواب كما في المغني أنها معرِّفة، وصححه الشيخ خالد. انظر: أوضح المسالك ١/ ٧٣، ومغني اللبيب ٧١، والتصريح ١/ ٨٤ وشرح التسهيل ١/ ٤١.

(٢) هود ٢٤.

(٣) بتمامه:

رأيـــتُ الوليـــدَ بـــنَ اليزيـــدِ مباركًـــا ... شـــديدًا بأَحْنـــاء الخلافـــةِ كاهلُـــهُ

والبيت لابن ميادة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٩٢، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٢، ٢/ ٤٠٨، والحجة ٣/ ٣٥٠.

(٤) بتمامه:

ومـــا أنـــت باليقظـــان نـــاظره إذا ... رَضِـيتَ بمـا يُنْسِـيك ذكـرَ العواقـبِ =

وَمَــا أَنْــتَ بِاليَقْظَــانِ نَــاظِرُهُ... ....

وحُكْمُ بَدَلِ (أَلْ) حُكْمُها، كقولِه(١):

.... تَبِيــتُ بِلَيْــلِ امْأَرْمَــدِ اعْتَــادَ أَوْلَقَــا

واجعــل لنحــو تفعــلان النُونــا رفعًــا وتَــدْعينَ صح وتَسْــألونا

وحــذفُها للجــزم والنصــب ســمه كلــم تكــوني لترومــي مظلَــمه معا

[للجزم والنصب]: تَقْدِيمُ الجَزْمِ كما فَعَلَ أَوْلَى.

[مَظْلَمه معا]: والأَحْسَنُ لِأَجْلِ الشِّعْرِ الكَسْرُ.

وســم معــتلا مــن الأســماء مــا كالمصــطفى والمرتقــي مكارمــا

أبو البقاءِ في (شَرْحِ الإيضَاحِ)(٢): المعتَلُّ في عُرْفِ أَهْلِ النَّحْوِ: الاسمُ المُعرَبُ الذي آخِرُه ياءٌ قبلَها كَسْرةٌ أو أَلِفٌ.

ع: يريدُ المعتَلَّ مِن الأسماءِ.

فــالأول الإعــراب فيــه قــدرا جميعــه وهــو الــذي قــد قصــرا

= وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل ١/ ٤١، والمقاصد النحوية ١/ ٢٤٤.

(١) بتمامه:

أَأَنْ شِــمتَ مــن نجــدٍ بريقًــا تألَّقــا تَبِيــتُ بِلَيْــلِ امْأَرْمَــدِ اعْتَــادَ أَوْلَقَــا

وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل ١/ ٤٢، والمقاصد النحوية ١/ ٢٤٩.

(٢) انظره في: ١٥٧.

المقصُورُ الذي أَلِفُه مُنقَلِبةٌ عن ياءٍ أو واوٍ دونَ الذي أَلِفُه غَيرُ مُنقَلبةٍ في الخروجِ عن الأصلِ، وإنِ اشْتَرَكا في أَصْلِ الخُرُوجِ؛ لأنَّ الضَّمَّةَ وأُختَها يُتَخَيَّلُ حُصُولُهما قبلَ القَلْبِ، ألا ترى أنَّهما سَبَبُه، وإلا لَقُلْتَ في: (عَصًا، وهُدًى): (عَصَوْ، ورَحَوْ)[١]، وأمَّا[٢] نحوُ: (حُبْلَى) فليسَ كذلكَ؛ لأنَّ هذه الألِفَ ليسَ لها أَصْلٌ كانَتِ الحرَكَةُ عليه.

ابنُ الخَبَّازِ[٣]: سُمِّيَ مَقْصُورًا؛ لأنَّه أَقَلُّ بِناءً مِن الممدُودِ، فَشُبِّهَ بالصَّلَاةِ المقصُورةِ التي مُنِعَتِ التَّمَامَ.

والثانِ منقوصٌ ونصبُه ظهر ... ورفعُه ينوى كذا أيْضًا يُجَر

[ونصبُه ظَهَر]: وأمَّا قولُه[٤]:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِاليَمَامَةِ دَارُهُ ... وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

فإنَّه أَسْكَنَ الياءَ ضَرورةً، كقولِه[٥]:

كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ......

فلمَّا اجتَمعَت مع التنوينِ حُذِفَت.

---

(١) الصواب: (وهُدَيْ)، وهذا سبق قلم من ابن هشام رحمه الله.

(٢) رسمها في المخطوطة قريب من (إنما).

(٣) انظر: (توجيه اللمع) له ٨٣، ٨٤.

(٤) البيت لمجنون ليلى، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢٢٧، والأغاني ٢/ ٣٧٣.

(٥) بتمامه:

كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بالقَاعِ القَرِقْ

وهو مشطور رجز لرؤبة. انظر: ملحقات الديوان ٣/ ١٧٩، وإصلاح المنطق ٢٩٦.

ع: وأمَّا قولُهم: «لا أُكَلِّمُكَ حِيرِي دَهْرٍ»[1] بالإسكانِ، فإنَّهم نبَّهُوا به على أنَّ الأصلَ التشديدُ، وأن الأصلَ: (حِيرِيَّ)، فكما أنَّهم لو شدَّدُوا كانت مُسْكَنةً، فكذا أبقَوا الياءَ ساكنةً بعدَ الحذفِ، كما كانَت حينَ ادُّغِمَت في الثانيةِ المحذوفةِ، ونظيرُه قولُه[2]:

.... رُبَ هَيْضَلٍ...........

في حذفِهِ الباءَ الأُولَى... مفتوحةً كما كانَت؛ تَنْبِيهًا على الأَصْلِ، وإلَّا لوجَبَ عليه أن يُسَكِّنَ، كما في: (هَلْ، وبَلْ)، وذلك نَظِيرُ تَصْحِيحِ (حَوِلَ، وعَوِرَ)؛ لأنَّهما بمعنى (احْوَلَّ، واعْوَرَّ)، هذا كُلُّه قَولُ ابنِ جِنِّي[3].

وقال أبو عَلِيٍّ[4]: إنَّ: (حِيرِيْ دَهْرٍ) مِن تَسْكِينِ المنصوبِ، مِن بابِ[5]:

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٠٧.

(٢) بتمامه:

أزُهيرُ إنْ يَشِبِ القَذَالُ فإنني ... رُبَ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لَفَفْتُ بهَيْضَلِ

والبيت لأبي كبير الهذلي، وهو من الكامل. انظر: شرح أشعار الهذليين ٢/ ٨٩، ومجالس ثعلب ٢٦٩.

(٣) انظر: (الخصائص) له ٣/ ٣٢٧، و(المحتسب) له ٢/ ٣٤٣، ٣٤٤.

(٤) انظر: (الحجة) له ١/ ٩٢، ٤١٥.

(٥) بتمامه:

يا دارَ هندٍ عفتْ إلا أثافيها ... بين الطَّوِيِّ فصاراتٍ فواديها

والبيت للحطيئة أو لبعض بني سعد، وهو من البسيط. انظر: ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت ٢٨٠، وبشرح السكري ١١١، والكتاب ٣/ ٣٠٦، وكتاب الشعر ١/ ١٩٥، والمحتسب ١/ ١٢٦، ٢/ ٣٤٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢١، وضرائر الشعر ٩٢، =

...... عَفَـــــتْ إِلَّا أَثَافِيْهَـــــا ....

وما ذَكَرَه أبو الفَتْحِ مِن أنَّه مِن بابِ إبقاءِ الشَّيءِ على ما كانَ؛ تَنْبِيهًا عليه، أَوْلى.

ع: تقولُ في المنقوصِ: «هذه ثماني رِخَال»، و«مررتُ بثماني رِخَال»، و«رأيتُ ثمانيَ رِخَال»، لا يجوزُ غَيرُ ذلك بإجماعِ العَرَبِ، وبعضُهم إذا لم يُضِفْ حذفَ الياءَ.

ابنُ الخَبَّاز[1]: اختَلفُوا في تقديرِ حركةِ المنقوصِ رَفعًا وجَرًّا، فقيلَ: وَاجِبٌ؛ لأنَّه لَمَّا فاتَ اللَّفْظُ بالحركةِ؛ لِلثِّقَل قُدِّرتْ، وقيلَ: لا؛ لأنَّ الحركةَ مَقْدُورٌ عليها، فلا فائدةَ لتقديرِها.

وأي فعـل آخـر منـه ألـف أو واوٌ أو يـاءٌ فمعـتلا عـرف

فـالألفَ انـو فيـه غيـرَ الجـزم وَأَبـد نصـبَ مـا كيـدعُو يرمـي

والرفـعَ فيهمـا انـو واحْـذِف جازمـا ثلاثَهـن تَقْـض حكمـا لازمـا

❁ ❁ ❁

= وشرح شواهد شرح الشافية ٤١٠.

(١) انظر: (الغرة المخفية) له ١/ ١٠٦.



النكرة والمعرفة

نكـــرةٌ قابـــلُ أَلْ مـــؤثرا أو واقـــعٌ موقـــعَ مـــا قـــد ذُكـــرا

الأسماءُ بالنَّظَرِ إلى قَبولِ الألفِ واللَّامِ وعَدَمِه تنقسِمُ إلى قِسمَين: ما يقبلُهما، كـ: (رَجُلٍ)، وما لا يقبلُهما، كـ: (زَيْدٍ).

وكلٌّ مِن القسمَين ينقسِمُ إلى قِسمَين:

فالذي يَقبلُهُما ينقسِمُ إلى: ما يقبلُهما مُفِيدَتَين للتعريفِ، كـ: (الرَّجُلِ)، وإلى: ما يقبلُهما غيرَ مُفِيدَتَين للتعريف، نحوُ: (الحارِثِ، والعبَّاسِ).

والذي لا يقبلُهما ينقَسِمُ إلى: ما هو واقعٌ موقعَ ما يقبلُهما، كـ: (ذِي)، بمعنى: (صَاحِبٍ)، و: ما ليس كذلك، كـ: (زَيْدٍ).

فهذه أربعةُ أقسامٍ، النكرةُ منها اثنانِ: ما يقبلُ (أَلْ) المُؤَثِّرَةَ للتعريفِ، وما يقعُ موقعَ ما يقبلُها.

وغيـــرُه معرفـــةٌ كهُـــمْ وذِي وهنـــدَ وابْنـــي والغـــلامِ والـــذي

فمـــا لِـــذِي غَيبـــة او حضـــورِ كأنـــت وهـــو ســـم بالضـــميرِ

لمَّا فَرَغَ مِن ذِكرِها إجمالًا شَرَعَ في ذِكْرِها تفصيلًا، وبدأَ بالضَّمِيرِ؛ لبَدْئِه به في القِسمةِ، وبَدَأَ به ثمَّةَ؛ لأنَّه أعرفُ المعارفِ، ومِنْ ثَمَّ مَنَعُوا وَصْفَه.

وقد تجاوزَ الأَصْمَعيُّ[1] حَدَّ الغايةِ، فمَنَعَ وَصْفَ ما كان حالًا محلَّه، وهو المُنادَى، ومَنَع ذلك س[2] في منادًى واحدٍ، وهو قولك: «اللَّهُمَّ»؛ لأنَّ الوقوعَ موقعَ الضَّمِيرِ مُضَعِّفٌ للوَصْفِ، ولحاقُ الصَّوتِ له مُضَعِّفٌ أيضًا، فلمَّا اجتَمعا امتَنعَ.

ويَلزَمُه أن لا يصفَ نحوَ: «يا سِيبَوَيْهِ»، و«يا عَمْرَوَيْهِ»، ولا أُراه يقولُ به، وقد يُجابُ بأنَّ هذا صَوتٌ لَزِمَ، بخلافِ الميمِ؛ فلذلك نزَّلَه في الأولِ مُنَزَّلةَ دالِ: (زَيْدٍ)، دونَ الثاني.

خلاصةُ البابِ: أنَّ الضَّمِيرَ ينقسمُ انقساماتٍ:

أحدُها: باعتبارِ التكلُّمِ والخطابِ والغَيبةِ، إلى...

والثاني: باعتبارِ الاتِّصالِ والانفصالِ، إلى اثنين.

والثالثُ: باعتبارِ الإعرابِ،... خاص...، وخاصٌّ بالنصبِ، ومُشتَرَكٍ بينَ النصبِ والجرِّ، ومشتَرَكٍ بينَ الثلاثةِ، فهذه اثنان مشتركانِ، واثنانِ خاصَّانِ.

وباعتبارِ مَنْ هو له إلى: خاصٌّ بالمتكلِّمِ، وخاصٌّ بالمخاطَبِ، وخاصٌّ بالغائبِ، وإلى مشتركٍ بينَ المخاطَبِ والغائبِ، فهذه أربعةٌ.

وباعتبارِ الاستتارِ والبروزِ إلى قِسمَين.

وباعتبارِ وُجوبِ الاتصالِ ووجوبِ الانفصالِ وجوازِ الأمرين إلى ثلاثةٍ: فالأول نحوُ: «ضَرَبَكَ زَيْدٌ»، و«ضَرَبْتُ زَيْدًا»، والثاني نحوُ الثاني مِن: «أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ»، و«كَانَا إِيَّاكُمَا»، و«ظَنَنْتُهُمَا إِيَّاكُمَا»، والثالثُ نحوُ: «سَلْنِيهِ»، و«كُنْتُهُ»، ويدخلُ في

(١) انظر: الأصول ١/ ٣٧١.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٩٦.

الثاني نحوُ: «ظَنَنْتُهُ إِيَّاهُ»، و«مَلَّكْتُهُ إِيَّاهُ».

وإلى ما يَلْحَقُ قبلَه نُونُ الوقايةِ، وهو الياءُ للمتكلِّمِ، وما لا يلحق قبلَه، وهو ما عدا ذلك.

وذُو اتصالٌ[1] منه ما لا يُبْتدا ولا يَلِي إلَّا اختِيارًا أبدا

كالياءِ والكافِ مِن ابنِي أَكرمك والياءِ والهاْ من سَلِيه ما ملك

وكلُ مضمرٍ له البنا يَجِبْ ولفظُ ما جُر كلفظِ ما نُصِبْ

للرفعِ والنصْبِ وجرٍ نَا صَلَحْ كاعرِفْ بنا فإنَّنا نِلْنا المِنَح

وألفٌ والواوُ والنونُ لما غَابَ وغيرِه كقامَا واعلما

ومن ضميرِ الرفعِ ما يَسْتترُ كافْعلْ أُوافِق نَغْتبِطْ إذ تَشْكر

المرادُ بالمستَتِرِ وجوبًا: ما لا يقومُ الظاهرُ ولا الضميرُ المنفصلُ مَقامَه، وحاصلُه: أمرُ الواحِدِ المخاطَبِ، وما أوَّلُه حرفُ المضارعةِ غيرَ الياء؛ لأنَّك تقولُ: «يَقومُ زَيْدٌ»؛ ولهذا لم يذكُرْه، ويُشترَطُ في ذي التاءِ أن يكونَ للمذكَّرِ، نحوُ: «أَنْتَ تَقُومُ»؛ لأنَّ نحوَ: «هِنْدٌ تَقُومُ» ليس مِن واجبِ الاستتارِ، وتمثيلُه يشيرُ إليه.

وذو صح ارتفاعٍ وانفِصالٍ أنا هو وأنتَ والفُروعُ لا تَشْتَبِهُ

وذَا صح انتِصابٍ فِي انفِصالٍ جُعلا إِيَّايَ والتفريعُ ليس مُشكلا

وفي اختِيارٍ لا يَجِيءُ المنفَصِلْ إذا تَأَتَّى أن يَجِيءَ المتصل

---

(١) كذا مضبوط في المخطوطة.

وَصِلْ أَوِ افصِل هاءَ سلْنِيه وَمَا أَشْبَهَهُ في كنتُه الخُلْفُ انتَمى

قال الزَّمَخْشريُّ[١] في: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[٢]: ويجوزُ أن يكونَ الثاني منفصلًا، كقولِك: «أنلزمُكُم إيَّاها»، ونحوُه: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾[٣]، ويجوزُ: «فسيكفِيكَ إيَّاهُم اللهُ».

ع: وهذا الذي قالَه مِن جوازِ الانفصالِ في نحوِ هذا كقولِ ابنِ مالِكٍ في (التَّسْهِيلِ)[٤]، قالَ: ويُختارُ اتِّصالُ نحوِ هاءِ: «أعطَيْتُكه».

وقالَ ابنُ أبي الرَّبِيع[٥]: إذا قدَّمْتَ ما له الرتبةُ اتَّصَلَ لا غيرُ، تقولُ: «أَعْطَيْتُكَهُ»، قالَ اللهُ تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾.

وفي (كتاب) س[٦] ما يشهدُ له، قالَ: فإذا كانَ المفعولانِ اللَّذانِ تعدَّى إليهما فِعْلُ الفاعلِ مخاطبًا وغائبًا، فبدأتَ بالمخاطَبِ قبلَ الغائبِ، فإنَّ علامةَ الغائبِ العلامةُ التي لا يقعُ موقعَها (إيَّاه)، وذلك قولُك: «أَعْطَيْتُكَهُ»، و«قَدْ أَعْطَاكَهُ»، قالَ اللهُ تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾، فهذا هكذا إذا بدأتَ بالمخاطَبِ قبلَ الغائبِ. انتهى.

فهذا نصٌّ منه على قولِ ابنِ أبي الرَّبِيع، خلافًا للزَّمَخْشَرِيِّ وابنِ مالِكٍ ومَنْ

---

(١) انظر: الكشاف ٢/ ٣٩٠.

(٢) هود ٢٨.

(٣) البقرة ١٣٧.

(٤) انظره في: ١٣٧.

(٥) انظر: (الملخص) له ٥٨٧.

(٦) انظره في: ٢/ ٣٦٤.

سبقَهُما إلى هذا القولِ.

كـذاك خِلْتَنيه معا واتِّصالَا ... أختارُ غيري صح اختارَ الانفِصالا

قد يُوهِمُ كلامُه أنَّه لم يَقُلْ بالوَصْلِ باختيارِه غيرُه، وليسَ كذلك، بل قال به ابنُ الطَّراوةِ[١]، حكاه عنه ابنُ عُصْفُورٍ في (شَرْحِ الجُمَلِ)[٢]، ثم قالَ: وهو مخالِفٌ لِمَا حكاه س[٣] عَن العربِ.

قالَ[٤]: وحجةُ الفَصْلِ أنَّه خبرٌ، والخبرُ منفصلٌ، وقولُه[٥]:

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا ... كَ وَلَا نَخْشَى رَقِيبَا

وقولُ عُمَرَ[٦]:

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا ... .

وقدم الأخصَّ في اتِصال ... وقدِّمَنْ ما شئتَ في انفصال

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢/ ٢٣٩.

(٢) انظره في: ١/ ٤٠٧.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٨.

(٤) يقصد به ابنَ عصفور. انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٤٠٦.

(٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وينسب إلى العرجي، وهو من مجزوء الرمل. انظر: ديوان عمر ابن أبي ربيعة ٤٣٩ والكتاب ٢/ ٣٥٨.

(٦) عمر بن أبي ربيعة، وهو بتمامه:

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا ... عن العهدِ والإنسانُ قد يتغيَّرُ

وهو بيت من الطويل. انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة ٩٤ والمقاصد النحوية ١/ ٣٠٤.

اعلَمْ أنَّه قيلَ: إنَّما وجبَ تقديمُ الأخَصِّ في الاتِّصالِ؛ لأنَّ عندَهم في حالِ الاجتماعِ يُقدَّمُ الأقربُ، ألا ترَى أنَّهم يقولون: «زَيْدٌ وأَنْتَ قُمْتُمَا»؛ لأنَّ المخاطَبَ أقرَبُ للمتكلِّمِ مِن الغائبِ، وتقولُ: «أَنَا وَأَنْتَ قُمْنَا».

واستَدلَّ بهذا أبو عَلِيٍّ في (التَّذْكِرةِ) على أنَّ المضارعَ إذا تجرَّدَ مِن القرائنِ كانَ حَمْلُه على الحالِ أَوْلَى مِن حَمْلِه على الاستقبالِ.

ضميرُ المتكلِّمِ أخصُّ مِن ضميرِ المخاطَبِ، والمخاطبُ مِن الغائبِ، فضميرُ المخاطب[1] أقلُّهُنَّ اختصاصًا؛ لأنَّه يكونُ راجِعًا إلى معرفةٍ ونكرةٍ؛ ولذا قالَ بعضُ الكوفيِّين[2]: ضميرُ النكرةِ نكرةٌ، وأجازَ الكِسَائيُّ[3] وَصْفَه دونَ إخْوَتِه، وأجازَ النُّحاةُ البَدَلَ بَدَلَ الشَّيءِ مِن الشَّيءِ؛ لقَصْدِ البيانِ، ولا يجوزُ فيهما.

ع: الخطابُ يُغَلَّبُ على الغَيْبةِ، كما يُغلَّبُ المذَكَّرُ على المؤَنَّثِ، ألا تراكَ تقولُ: «فَعَلْنَا»، وإن كانَ مَن شاركَكَ غائبًا، ولا تقولُ: «فَعَلُوا»، وتعني قومًا أنتَ منهم، فهذه قاعدةٌ، وإذا كان يُراعَى في مسألةٍ تقتضي تَرْكَ أحدِهما، فكذا يُراعَى حينَ اجتماعِهما بالتَّقدِيمِ.

وقاعِدةٌ أخرى: وهي أنَّ الضَّمائرَ تُرَدُّ معها الأشياءُ إلى أصولِها.

---

(١) الصواب: (الغائب)، وهذا سبق قلم من ابن هشام.

(٢) وبه قال السيرافي والزمخشري، وزعم أبو الفضل بن الصفار أنه مذهب سيبويه. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٩٣ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٥١ والتعليقة على المقرب ٢٤٥ وتخليص الشواهد ٩٨ و٢٧٣ والبرود الضافية ٦٣٣.

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣١٠.

وقاعدةٌ أخرى: وهي أنَّ الضميرَ المتَّصِلَ أقربُ إلى حكمةِ الضميرِ مِن المنفصِلِ؛ فهو أَطْلَبُ للأحكامِ التي تكونُ للضَّمِيرِ.

فلَزِمَ مِن هذا التقريرِ كلِّه أنَّك إذا وَصَلْتَ: تُقَدِّمُ الأخصَّ؛ وَفَاءً بهذه القواعِدِ؛ فلذلك تقولُ: «أعطاكَهُ»، ولا تقولُ: «أعطاهُوكَ»، كما تقولُ[1]:

فَـلَا بِـكِ مَـا أَسَـالَ وَلَا أَغَامَـا

ولا تقولُ[2]: «فلا تَكَ»، ولا: «فلا وَكَ».

فهذا موطنٌ لم يُزَاحِمني على تقريرِه هكذا أحدٌ، والحمدُ للهِ تعالَى.

وفي اتّحادِ الرُّتبةِ الزَم فصلا ... وقد يُبيحُ الغيبُ فيه وصلا

نحوُ: «ملَّكْتُكَ إيَّاكَ»، و«ملَّكْتُه إيَّاه»، وفي المتكلِّم: قولُ العبدِ: «سيِّدِي؛ مَلَّكْنِي إيَّايَ»، كلُّ ذلك جائزٌ؛ لأنَّ فِعلَ المضمَرِ المتَّصلِ يتعدَّى إلى ضميرِ المنفصِلِ؛ لأنَّه كالظاهِرِ.

وتمثيلُ بَدْرِ الدِّينِ[3] وغيرِه هنا رديءٌ جدًّا[4]، لا محصولَ له، ولا معنًى.

وقبلَ يا النَّفْسِ مع الفعلِ التُزِم ... نونُ وِقايةٍ وليسِي قد نُظِم

---

(١) بتمامه:

رأى برقًا فأوضع فوق بكرٍ ... فَـلَا بِـكِ مَـا أَسَـالَ وَلَا أَغَامَـا

والبيت لعمرو بن يربوع بن حنظلة، وهو من الوافر. انظر: النوادر ٤٢٢ والحجة ١/ ١٠٦.

(٢) المثالان أتى فيهما بحرفَي القسم التاء والواو.

(٣) يعني به ابن الناظم. انظر: (شرح الألفية) له ٤١.

(٤) تمثيل بدر الدين: «ظننتَني إياي، وعَلِمتُك إياك، وزيد ظننته إياه».

أنشد ابنُ[١] دُرَيْدٍ[٢]:

عَـــدَدْتُ قَـــوْمِي كَعَدِيــدِ الطَّـــيْسِ

إِذْ ذَهَـــبَ القَـــوْمُ الكِـــرَامُ لَيْسِـــي

ش[٣].

وليتنـــي فَشـــا ولَيْتـــي نَـــدَرا   ومـــع لَعَـــلَّ اعكِـــسْ وكـــن مُخَيَّـــرا

قولُه في الصفحةِ تُجَاهَ هذه[٤]: (**ولَيْتَنِي فَشَا**)؛ إذ لا اجتماعَ نوناتٍ؛ فلهذا كَثُرَ (ليتَنِي)، وقَوِيَ أمرُه أكثرَ مِن (إنَّني)، ألا تراه لا يَبْلُغُ إلَّا درجةَ التساوي مع الحذفِ.

(**ولَيْتِي نَدَرا**): قياسًا على أخواتِها؛ ولأنَّها غيرُ فِعلٍ.

(**ومع لعلَّ اعْكِسْ**): عِلةُ الإثباتِ القياسُ على أخواتِها؛ لأنَّها مُشَبَّهةٌ أيضًا بالفِعلِ، وعلةُ الحذفِ أنَّ اللامَ قريبةٌ مِن النونِ؛ ولهذا ادَّغَمُوا: (مَنْ لَهُ)[٥]، وقد قالوا[٦]: (لَعَنَّ)، بنونٍ مُشَدَّدةٍ، فالتفَتُوا إلى هذه اللغةِ، أو أجرَوا المتماثِلَين والمتقارِبَين مُجرًى واحدًا، وقَوَّى ذلك أنَّ (لعلَّ) مبدوءةٌ بلامٍ؛ فاجتمعَ في كلمةٍ

---

(١) انظر: (جمهرة اللغة) له ٢/ ٨٣٩ و٨٦١.

(٢) البيتان لرؤبة، وهما من مشطور الرجز. انظر: ملحقات الديوان ١٧٥ وتهذيب اللغة ١٣/ ٢٢ وتخليص الشواهد ٩٩.

(٣) يقصد به الشلوبين في حواشيه على المفصل كما أشار ابن هشام في مقدمة الكتاب إلى هذا الرمز. انظر: حواشي المفصل ٤٢٦.

(٤) في المخطوطة جاءت الحاشية في الصفحة التي قبل البيت الذي يعلَّق عليه ومقابلة لها.

(٥) ونطقها: (مَلَّهُ).

(٦) إحدى لغات (لعلَّ). انظر: القلب والإبدال لابن السكيت ٦٤.

ثلاثُ لاماتٍ، فلو أُتِي بالنونِ المُقارِبةِ لكانَ كاجتماعِ أربعةِ أمثالٍ في كلمةٍ؛ فلذلك اختارُوا الحذفَ.

في (الكامِلِ)[١]: يزعمُ س[٢] في: (لَوْلَاكَ) أنَّ (لَوْلَا) جارَّةٌ.

فإن قيلَ: هلَّا جَعَلها ناصبةً، وضميرُ الجرِّ والنصبِ سِيَّان.

قيلَ: لو كانت ناصبةً لألحَقَ النونَ إذا وصلَها بضميرِ المتكلِّمِ، كما تقولُ: «رَمَاني»، و«أَعْطَانِي»، ولكنَّه يقولُ: (لَوْلَايَ).

قالَ الثَّمَانِينيُّ ما نصُّه في (شَرْحِ اللُّمَعِ)[٣]: وقالُوا: «لَعَلَّني قائمٌ»، فزادوا نونَ الوقايةِ؛ لتَسْلمَ فتحةُ اللامِ، وقد حذفَ قومٌ النونَ، فقالوا: (لعلِّي)؛ لأنَّهم شبَّهوا اللامَ بالنونِ مِن (إنِّي)، فقالُوا: (لعلِّي)، كما قالوا: (إنِّي).

وقالوا: (لَيْتَنِي)، فزادوا نونَ الوقاية؛ لتَسْلمَ فتحةُ التاءِ، وقد أسقَطَها قومٌ، فقالوا: (لَيْتِي)، شبَّهوا (لَيْتَ) بـ(أنَّ)، وهذا رَدِيءٌ؛ لأنَّ التاءَ لا مُناسبةَ بينَها وبينَ النونِ، لا في المخرَجِ، ولا في المُقارَبةِ.

وقالَ أيضًا: وقالُوا: (قَدْنِي، وقَطْنِي)، فزادُوا النونَ؛ ليَسْلَمَ سُكونُ الدالِ والطاءِ، ومَنْ أسقطَ النونَ؛ فلأنَّ هذا اسمٌ، والكسرُ يدخلُه.

في الباقياتِ واضطرارًا خَفَّفا ... مِنِّي وعنِّي بعضُ من قد سَلَفا

عِلَّةُ الإثباتِ أنَّها حروفٌ مشبَّهةٌ بالفعلِ، وعِلَّةُ الحذفِ استكراهُ توالي الأمثالِ،

(١) انظره في: ٣/ ١٢٧٧.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٣ ـ ٣٧٦.

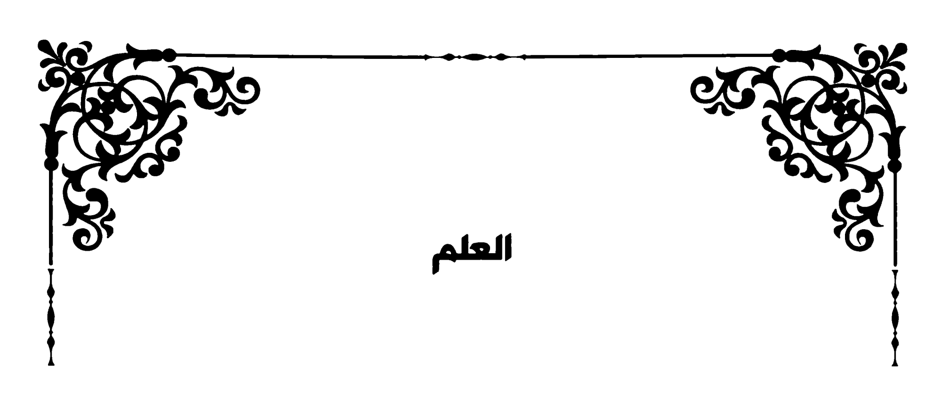
(٣) انظره في: ٤١٣ ـ ٤١٤.

فحُذِفَت نونُ الوقايةِ؛ لأنَّ الثِّقَلَ حصَلَ بها.

وقد ظَهَرَ أنَّ حُروفَ بابِ (إنَّ) ثلاثةُ أقسامٍ: متساوي الأمرَينِ؛ وهو أربعةٌ، ومختارُ الحذفِ، ومختارُ الإثباتِ.

وفي لَدُنّي لَدُني قَلَّ وفي قَدْني وقَطْنِي الحذفُ أيضًا قد يفي





العلم

اِســـمٌ يُعَــيِّنُ المُسَــمَّى مطلقــا ... علَمُـــــه كجعفـــــرٍ وخِرْنِقـــا

وقَـــرَنٍ وعَـــدَنٍ ولاحِـــقِ ... وشَـــذْقَمٍ وهَيْلَـــةٍ وواشِـــق

واســمًا أتـــى وكنيـــةً ولَقَبــا ... وأَخِّــرَنْ ذا إِن سِـــواه صَـحِبَا

وإن يكونـــا مُفْـــردين فأَضِـــفْ ... حتمًـــا وإلا أَتبِـــعِ الـــذِي رَدف

ع: لا يريدُ بقولِه: (أَتبِعْ) إلا أنَّك لا تُضِيفُ، بل تجعلُه مِن بابِ التوابعِ، وبابُ التوابعِ يجوزُ فيه القطعُ.

وقد يُتَوَهَّم مِن قولِه: (أَتبِعْ) أنَّك لا تقطعُ، فلا تقولُ: «رَأَيْتُ سَعِيدًا كُرْزٌ»، بتقديرِ: «هُوَ كُرْزٌ»، وليسَ كذلك، والقطعُ كما يجوزُ في النَّعتِ، يجوز في عطفِ البيانِ؛ لأنَّه شبيهُ الصِّفَةِ.

قالَ في (المُفَصَّل)[1]: وإذا اجتَمعَ للرَّجُلِ اسمٌ غيرُ مضافٍ ولقبٌ، أُضِيفَ اسمُه إلى لقبِه.

وكَتَب عليه الشَّلَوْبِينُ[2]: صوابُه: ما لم يكُن اللقبُ مضافًا.

ومنـــه منقـــولٌ كفضـــلٍ وأَسَـــدْ ... وذُو ارتجـــالٍ كســـعادَ وأُدَد

---

(١) انظره في: ١٩.

(٢) انظر: (حواشي المفصل) له ٧.

قالَ عبدُ القَاهِرِ[١] رحمَه اللهُ تعالى: (عُمَرُ) يُشْبِهُ المرتجلَ، من حيثُ إنَّه غيرُ منقولٍ مِن نكرةٍ؛ إذ ليسَ في غيرِ الأعلامِ ما يسمَّى (عُمَرَ)، فأمَّا على الإطلاقِ فلا؛ لأنَّه إذا ذُكِر قُصِدَ به (عَامِرٌ)، و(عَامِرٌ) منقولٌ، فهو إذًا مرتجَلٌ مِن حيثُ الظاهرُ، منقولٌ مِن حيثُ النيَّةُ، وقد يُطلِق بعضُ أصحابِنا عليه الارتجالَ، والتحقيقُ ما عَرَّفتُكَ.

ع: إنما وَجَبَ أن لا يكونَ منقولًا عَن نكرةٍ؛ لأنَّ ما مُنِع صرفُه للعلميةِ والعدلِ، شَرْطُه أن يكونَ عدلُه عَن عَلَمٍ، ألا تراهم قالُوا: لو سمَّيتَ بـ(زُفَرَ) من قوله[٢]:

.... النَّوْفَـــــلُ الزُّفَـــــرُ

صرفتَه.

وجملـــةٌ ومـــا بمَـــزْجٍ رُكِّبـــا ذَاْ إِن بغيـــرِ وَيْـــهِ تَـــمَّ أُعْرِبـــا

وشـــاع في الأعـــلام ذُو الإضـــافه كعبـــدِ شـــمس وأبـــي قحافـــه

وليسَ منه: (جبرائيلُ، وميكائيلُ، وإسرائيلُ، وميكالُ)، خلافًا لِمَنْ زعمَ ذلك قائلًا: إنَّ (إِيل، وإل) اسمانِ له تعالى، فهو بمنزلةِ: (عَبْدِ اللهِ)؛ لأنَّا نقولُ: لو كانَ كذلك لخُفِضَ الثاني، وأُجريَ الأوَّلُ بوجوهِ الإعرابِ، كما في: (عَبْدِ اللهِ)، وأيضًا فإنَّ (إِيلًا، وإلًّا) لم يُسمَعا مفردَينِ اسمًا له تعالَى، بخلافِ: (عَبْدِ اللهِ، وعَبْدِ الرَّحْمَنِ).

---

(١) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ٢/ ١٠١٧.

(٢) بتمامه:

أخـــو رغائـــبَ يُعطِيهـــا ويُســـألُها يـــأبى الظُّلامـــةَ منـــه النوفـــلُ الزُّفَـــرُ

والبيت لأعشى باهلة، وهو من البسيط. انظر: الديوان ٢٦٧ والأصمعيات ٩٠.

ذَكَره أبو عَلِيٍّ في (الحُجَّة)[1].

وَوَضَعُوا لِبعضِ الاجْناسِ عَلَم كعَلَمِ الأشخاصِ لَفظًا وهو عم

قولُه: (عَلَمْ): وَقَفَ على المنصوبِ بغيرِ ألفٍ، وإنَّما يجوزُ ذلك على لغةِ ربيعةَ[2]، قالَ شاعرُهم[3]:

جَعَلَ القَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبَرْ

مِن ذاك أُمُّ عِرْيَطٍ للعَقْرب وهكذا ثُعالَةٌ للثعلب

ومثله بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ كذا فَجارِ علَمٌ للفَجْره

كَتَبَ الشَّلَوْبِينُ[4] على عَلَمِ الجِنسِ: قالَ الفارِسيُّ: تعريفُ هذه الأشياءِ لفظيٌّ، وإلا فلا فَرْقَ بينهَا وبينَ النكراتِ مِن حيثُ المعنى.

قالَ الشاعرُ[5]:

أَنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

---

(١) انظره في: ٢/ ١٦٩.

(٢) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٧٦ وما بعدها.

(٣) بتمامه:

شَئِزٌ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ جَعَلَ القَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبَرْ

والبيت لعدي بن زيد، وهو من الرمل. انظر: الديوان ٥٩ وإصلاح المنطق ١١٩.

(٤) انظر: (حواشي المفصل) له ٩.

(٥) البيت من الكامل، وهو للنابغة. انظر: الديوان ٥٥ والكتاب ٣/ ٢٧٤.

أي: فحَملتُ هذا المعنى، وحَملتَ أنت ذاك.

قالَ عبدُ القَاهِر[1]: لو قيلَ: إنَّ (فَجَارِ) عَلَمٌ عُدِلَ عَن (الفَجْرةِ) عَلَمًا للخُطَّة، بإِزَاءِ: (بَرَّةَ)، كانَ حَسَنًا.

ع: فالمانعُ صَرْفَ (فَجَارِ) على هذا التأنيثُ والعَلَميةُ والعَدْلُ، كما في (حَذَامِ) في لغة مَنْ أعربَ، وهو حَسَنٌ، هذا إذا أعربْناه، وهي لُغَيَّةٌ، وإلا فالمشهورُ بناؤُه، كالبيتِ.

وقال أبو عَلِيٍّ في (الإيضاحِ)[2]: (فَجَارِ وجَمَادِ) عُدِلتا عن (الفَجْرةِ، والجُمُودِ)، فجَعَلَهما مِن بابِ (سَحَرَ)، وإنما كانَ لا بُدَّ مِن ادِّعاءِ العَدْلِ؛ لأنَّ البناءَ في هذا لا بُدَّ فيه مِن حُصولِ ثلاثةِ أسبابٍ، قالَه الجُرْجانيُّ[3].

ع: قولُه: «لا بُدَّ مِن حصولِ ثلاثةِ أسبابٍ»: يعني: حتَّى يُشبِهَ بها (نَزَالِ)، فيُبْنَى؛ لمشابهتِه له في الوزنِ والعدلِ والتأنيثِ، وعَدْلُه إمَّا عَن (أَلْ)، كما قالَ أبو عَلِيٍّ، أو عَن (فَجْرةَ) العَلَمِ، كما قالَ عبدُ القاهِرِ، والعدلُ عَن (أَلْ) قليلٌ، فينبغي أن يَقْوَى قولُ عبدِ القاهِرِ.

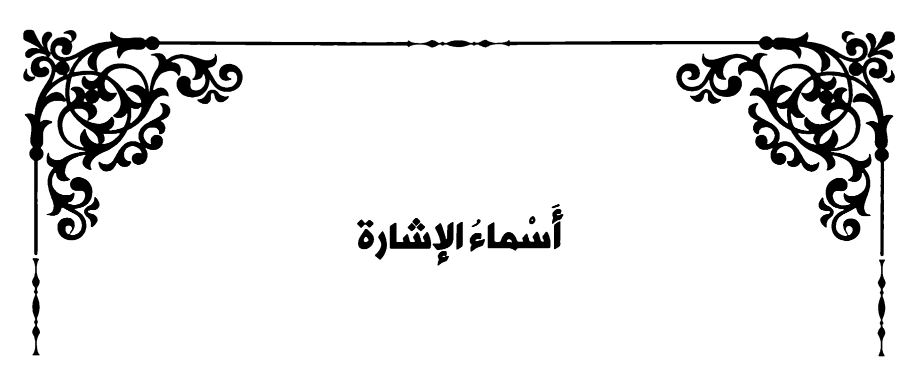
❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ٢/ ١٠٢١ وما بعدها.

(٢) انظره في: ٢٣٦.

(٣) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ٢/ ١٠٢٢ وما بعدها.



أَسْماءُ الإشارة

بِـــذَا لِمفـــردٍ مـــذكر أَشِـــرْ　　　بـذي وذِه تـي تـاْ علـى الأنثـى اقْتَصِـرْ

[بِذِيْ]: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِي ٱلشَّجَرَةَ﴾[1].

[وَذِهْ]: قيلَ: إنَّ سيبويهِ[2] حكَى على ذلك: «هذِهْ هِنْد».

ع: ولا دليلَ فيه؛ لجوازِ أن يكونَ سُكِّن للادِّغامِ، هذا إن كانَ المسموعُ: (هَذِهْ).

[تِي]: «كَيْفَ تِيكُنَّ؟»[3].

[تَاْ]: أَنشد هِشَامٌ[4]:

خَلِيلِـيَّ لَـوْلَا سَـاكِنُ الـدَّارِ لَـمْ أُقِـمْ　　　بِتَـــا الـــدَّارِ إِلَّا عَـــابِرًا لِسَـــبِيلِ

والعَجَبُ أن لم يَذكُر المصنِّفُ: (ذِهِي)، وهي أكثرُ.

---

(١) البقرة ٣٥ والأعراف ١٩، وهذه قراءة ابن محيصن. انظر: المحتسب ١/ ٢٤٤.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٦.

(٣) إن كان يقصد الحديث فلفظه في البخاري ٢٦٦١ ومسلم ٢٧٧٠ ولم أجد لفظًا غيره: «كيف تيكم؟»، وقال الدماميني في تعليق الفرائد ٢/ ٣٢٧ـ ٣٢٨: «ولكن في حديثِ عائشةَ رضي الله عنها: «كَيْفَ تِيكُم؟»، أو «كَيْفَ تِيكُنَّ؟»، الشَّكُّ منِّي الآنَ».

(٤) يقصد هشام بن معاوية الضرير، والبيت من الطويل. انظر: الزاهر ١/ ٢٧٥ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٢٠٧.

وذانِ تَـــانِ للمثنـــى المرتَفِـــع   وفي ســواه ذَيــنِ تَــين اذكُــر تطــع

قالَ الجَوْهَريُّ ـ رحمَه اللهُ ـ في (الصَّحَاحِ)(١): وإن ثَنَّيتَ (ذا) قلتَ: (ذَانِ)؛ لأنَّه لا يَصِحُّ اجتماعُ الألِفَينِ؛ لسكونِهما، فأُسْقِطَ إحدَى الألِفَينِ، فمَنْ قدَّرَ أنَّها ألفُ (ذا) قَرَأَ: ﴿إِنَّ هَـٰذَيْنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾(٢)، ومَنْ قدَّر أنها ألفُ التثنيةِ قَرَأَ: ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ﴾(٣)؛ لأنَّ ألِفَ (ذَا) لا يدخلُها إعرابٌ، وقد قيلَ(٤): إنَّها لغةُ بني الحارثِ بنِ كَعْبٍ.

وبـــأُولاْ أَشِـــرْ لجمـــعٍ مُطْلَقـــا   والمــدُ أَوْلَــى ولَــدَى البعــدِ انطِقــا

[والمدُّ أَوْلى]: وفُهِمَت اللغةُ الثانيةُ ـ وهي القَصْرُ ـ من موضعين:

أحدُهما: ما تقتضِيه (أَفْعَلُ) مِن أصلِ ثُبوتِ الفِعلِ.

والثاني: أنَّه نَطَقَ بها، فقالَ: (وبأُلا).

بالكـــافِ حرفـــا دون لام أو معَـــه   والـــلام إن قَـــدمت هـــاْ ممتنعـــه

... ﴿هَـٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾(٥) وفي (هَأَنـذَا) ونحـوِه: فقـالَ الخليـلُ: إنَّ (هَـا) مُقدَّمةٌ مِن تأخيرٍ، وإنَّ الأصلَ: «أَنَا هَذَا»، فقُدِّمَت في أوَّلِ الكلامِ.

وقيلَ: إنَّ الضميرَ لمَّا كان مُبهَمًا؛ لأنَّه يصلُحُ لكلِّ أحدٍ، بخلافِ الظاهرِ، أُتِيَ فيه بالتنبيهِ.

---

(١) انظره في: ٦/ ٢٥٤٩ وما بعدها.

(٢) طه ٦٣، وهي قراءة أبي عمرو. انظر: السبعة ٤١٩.

(٣) قراءة نافع وحمزة والكسائي وابن عامر. انظر: السبعة ٤١٩.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٧٦.

(٥) آل عمران ١١٩.

حُجَّةُ الخليلِ قولُ الشاعرِ(١):

أَنَـا اقْتَسَـمْنَا المَـالَ نِصْـفَيْنِ بَيْنَنَـا ... فَقُلْنَـا لَهَـا: هَـذَا لَهَـا، هَـا وَذَا لِيَـا

فليسَ بعدَ (هَا) ضميرٌ، بل الضميرُ...، والتنبيهُ قبلَ المُنَبَّهِ لا بَعْدَه.

وحُجَّةُ غيرِه قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ ﴾(٢)، فأُتِيَ بـ (هَا) مع الضميرِ، مع الإتيانِ بها مع الإشارةِ.

وبِهُنَـا أَو هَاهُنَـا أَشِـرْ إلـى ... داني المكـانِ وبـه الكـافَ صِـلا

قولُه: (وبِهُنَا): للإشارةِ إلى المكانِ القريبِ لفظانِ: (هُنَا، وهَاهُنَا)، وللبعيدِ ستةُ ألفاظٍ: (هُنَاكَ، وهَاهُنَاك، وهُنَالِكَ، وهَنَّا، وهِنَّا، وثَمَّ).

[أَشِرْ]: عَدَّى هنا (أَشَارَ) بـ (إِلَى)، وكذا في التنزيلِ: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ﴾(٣).

فأمَّا قولُه:

بِـ (ذا) لِمُفْـرَدٍ مُـذَكَّرٍ أَشِـرْ ... .

فإنَّه أقامَ اللامَ مُقامَ (إِلَى)، هذا الظاهرُ، وإن [كانَ](٤) (أَشَارَ) لا يتعدَّى بها في الأصلِ.

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٣٦٠ والكتاب ٢/ ٣٥٤ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٤٤.

(٢) النساء ١٠٩.

(٣) مريم ٢٩.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

قالَ مَكِّيٌّ[1] في: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا﴾[2]: إنَّه إشارةٌ إلى الزَّمانِ، وهو ظاهرٌ.

وقالَ غيرُه في: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[3]: إنَّه كذلك، وهو مُحتَمِلٌ.

في البعـــدِ أو بـــثَمَّ فـــه أو هَنَّـــا　　أو بِهُنالـــك انطقَـــنْ أَو هِنَّـــا

قالَ الطَّبَريُّ[4] في: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾[5]: إنَّ معناه: «أهُنَالِكَ؟»، قالَ: وليست (ثُمَّ) هذه التي تأتي للعطفِ. انتهى.

قيلَ[6]: وهذه دعوى.

ع: الظاهِرُ أنه اشتبَه عليه (ثُمَّ) بـ(ثَمَّ).

ع: لم يتصرَّف... (ثَمَّ) إلا بجرِّه بـ(مِنْ)، نحوُ: «ومِنْ ثَمَّ»، وأخطأَ[7] مَن أعرَبَها مفعولًا به في: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾[8].

فأمَّا قولُه: (**أو بثَمَّ فُهْ**): فإنَّ هذه اسمٌ لتلك.

حاصلُه: أنَّه يُشارُ للمكانِ على سبيلِ المشاركةِ بما تقدَّم، وعلى سبيلِ الاختصاصِ بغيرِ ذلك، وذلك أنَّه إن كانَ قريبًا أُشيرَ إليه بـ(هُنَا) مخففَّةَ النونِ مع

---

(١) انظر: (مشكل إعراب القرآن) له ١٣٧.

(٢) آل عمران ٣٨.

(٣) الأحزاب ١١.

(٤) انظر: (جامع البيان) له ١٢/ ١٩٠.

(٥) يونس ٥١.

(٦) انظر: تفسير ابن عطية ٣/ ١٢٤.

(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٦٦.

(٨) الإنسان ٢٠.

الضمِّ، ومشدَّدَتَها مع الفتحِ، والكَسرِ، هذا مع تَجرُّدِ الاسمِ مِن حرفِ التنبيهِ، وإن شئتَ ألحقتَه التنبيهَ في الثلاثةِ، وإن كانَ بعيدًا أُشِيرَ إليه بالثلاثةِ أيضًا مع الكافِ دونَ اللامِ والتنبيهِ، أو مع اللامِ دونَ التنبيهِ، أو بالعكسِ، فهذه تسعةٌ، وبـ (ثَمَّ)، فهذه عشرةٌ في البعيدِ، وستةٌ في القريبِ.

وتوجيهُه: قولُه: **(وبهُنَا)**: لغةُ الضمِّ.

(أو هاهُنَا): يعني: إلحاقَ (هَا) التنبيهِ.

(وبه الكافَ): أي: بما ذكرتُ، وهو (هُنَا، وهَاهُنَا).

(أو هَنَّا): الفتح والتشديد، ويؤخذ....

أو بهُنَالِكَ):... جواز دخولِ اللامِ، فيؤخذ في الجميع.

(أو هِنَّا): يؤخذُ على الجميعِ أيضًا.





الموصول

موصولُ الاسْماءِ الَّذي الأُنثى التي | واليـاْ إِذَا مـا ثُنِّيـا لا تُثْبِـتِ

سُمِّيَتْ مَوصُولاتٍ؛ لأنَّها وُضِعَت مُفتَقِرةً لِصلةٍ، ولا يُتوهَّم أنَّها سُمِّيت بذلك لأنَّها وُضِعَت وُصلةً إلى وَصْفِ المعارِفِ بالجُمَلِ؛ لأنَّ حَقَّها إذ سُمِّيَتْ بهذا المعنى أن يُقالَ فيها: (مُوَصِّلاتٌ)، لا: (مَوْصُولاتٌ)؛ لأنَّها مَنْ وَصَّلَ، لا مَنْ وَصَلَ خف.

قولُه: (موصولُ الاسماءِ) احتِرازٌ مِن موصولِ الحروفِ، وهو ما أُوِّلَ مع ما بعدَه بالمصدَرِ غيرَ مُفْتَقِرٍ لضَمِيرٍ.

فقولُنا: «مع ما بعدَه»: خَرَجَ: «يَنْفَعُ» في: ﴿يَوۡمُ يَنفَعُ﴾[1]، والضميرُ في: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدٗا﴾[2].

وقولُنا: «غيرَ مفتَقِرٍ»: خرجَ به: الموصُولُ الاسميُّ الموصوفُ به مصدرٌ حُذِفَ؛ فإنَّه يُقالُ فيه: مُؤَوَّلٌ بالمصدَرِ، نحوُ: ﴿كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ﴾[3]، أي: خَوْضًا كالذي خاضُوهُ، فحُذِفَ العائدُ المنصُوبُ.

وهي خمسةٌ: واحِدٌ لا يُوصَل إلا بالاسميةِ، وهو (أَنَّ)، وواحدٌ يُوصَلُ بالفعليةِ بحَذافِيرِها، وهو (أَنْ)، واثنانِ يُوصَلانِ بما عدا الأمرَ، وهما (مَا، ولَوْ)، وواحدٌ لا

---

(١) المائدة ١١٩.

(٢) المائدة ١١٥.

(٣) التوبة ٦٩.

يُوصَلُ إلَّا بالمضارعِ، وهو (كَيْ).

بَـــل مـــا تليـــه أَوْلـــهِ العلامـــه   والنـــونُ إن تُشْـــدَدْ فَـــلا مَلامَـــه

[**أَوْلِهِ العلامَه**]: أي: علامةَ التثنيةِ، أو: علامةَ الرَّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ، والأَوَّلُ أَوْلَى؛ لأنَّ المقامَ في التثنيةِ وغيرِها، وأيضًا فكانَ القياسُ على الثاني: (العلامتَين).

قالَ أبو عَلِيٍّ[1] في (التَّذْكِرة): مَن قرأَ: ﴿اللَّذَانِّ﴾[2]، و: ﴿هَـٰذَانِّ﴾[3]، و: ﴿هَاتَيْنِّ﴾[4]، فإنَّه شَدَّدَ؛ عِوضًا مِن الحذفِ اللاحِقِ للكلمةِ، ألا تراهم يقولون: إنَّ (ذَا) حُذِفَت لامُها، وإنَّ الياءَ في (اللَّذَانِ) حُذِفَت في التثنيةِ.

فإن قلتَ: الحذفُ في (اللَّذَانِ)؛ لالتقاءِ الساكِنَين، وما حُذِفَ لالتقائِهما فهو في تقديرِ الثَّباتِ؛ فلا يُعَوَّضُ عنه، بدليلِ[5]:

....   وَلَا ذَاكِـــرَ اللهَ إِلَّا قَلِـــيلَا

ألا تراه نَصَبَ؛ لنيةِ المحذوفِ.

قيلَ: اللامُ في (اللَّذَانِ، واللَّتَانِ) ـ وإن كانت حُذِفَت لالتقائِهما ـ فإنَّه لمَّا لم

---

(١) انظر: (الحجة) له ٣/ ١٤١ وما بعدها.

(٢) النساء ١٦، وهي قراءة ابن كثير. انظر: السبعة ٢٢٩.

(٣) طه ٦٣ والحج ١٩، وهي قراءة ابن كثير أيضًا. انظر: السبعة ٢٢٩.

(٤) القصص ٢٧، وهي قراءة ابن كثير أيضًا. انظر: السبعة ٢٢٩.

(٥) بتمامه:

فألفيتـــه غيـــرَ مســـتعتبٍ   ....

والبيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو من المتقارب. انظر: الديوان ٥٤ والكتاب ١/ ١٦٩.

يظْهَرْ في أكثرِ المواضِعِ، أشبهَ ما حُذِفَ حذفًا لغيرِهما، فاقتضَى العِوَضَ، كما اقتضاه في المبهمةِ، نحوُ: (هَذَان)، واتَّفَقَ (هَذَان، واللَّذان) في العِوَضِ، كما اتَّفَقا في التحقيرِ، في فَتحِ الأوائلِ منهما، مع ضَمِّها مع غيرِهما، وفي إلحاقِ الألفِ أواخرَها، وذلك نحوُ: (اللتَيَّا، واللَّذَيَّا، وهَاذَيَّا).

فأمَّا تخصيصُ أبي عَمْرٍو[1] العِوَضَ في الإشارةِ، وتركُه ذلك في (اللذان)، فيُشبِهُ أن يكونَ لِمَا رآه مِن أنَّ الحذفَ لها ألزمُ، فبِحَسبِ ذلك ألْزَمَها العوضَ؛ عوَّضَ في (الَّذَيْنِ)[2] أو لم يعوِّضْ، ألا ترى أنَّك تقولُ: (اللَذَيَّا)، فتَظهَرُ اللامُ المحذوفةُ في التثنيةِ إذا حقَّرتَه[3]، بخلافِ قولِك: (هَاذَيَّا).

فالحذفُ في الاسمِ قائمٌ؛ لأنَّه كان ينبغي: (هَاذَيَيَّا)، الياءُ الأولَى عَيْنُ الفِعلِ، والثانيةُ للتحقيرِ، والثالثةُ لامٌ، فحُذِفَت العينُ، ولم يجُز أن تُحذفَ اللامُ؛ لأنَّ بحذفِها تتحرَّكُ ياءُ التَّحقيرِ؛ لمجاورَتِها الألفَ، وهذه الياءُ لا تتحرَّكُ؛ ولهذا لم تُلْقَ عليها حركةُ الهمزةِ في: (أُفَيْئِس).

فإن قلتَ: فهلَّا عوَّضُوا في تثنيةِ: (يَدٍ، ودَمٍ).

فإنَّ ذلك ليس سؤالًا؛ لأنَّهم قد عوَّضوا في: (أسْطَاعَ، وأهْرَاقَ)، دونَ: (أجَادَ، وأقَامَ)، وأيضًا فإنَّ الحذفَ في هذه المتمكِّنَةِ لا يلزَمُ، فكانَ كَلَا حَذْفٍ، ألا تراهم

---

(١) يقصد قراءة التشديد في القصص ٣٢ وحدها: ﴿فَذَانِّكَ﴾. انظر: السبعة ٢٢٩.

(٢) كذا بخط ابن هشام، والصواب: (اللذين).

(٣) النص في الحجة: «فبحسب لزومها الحذفَ ألزمها العوضَ، ولم يعوض في «اللذين»؛ ألا ترى أن «اللذين» إذا قلت: اللَذَيَّا، فحقَّرت؛ أظهرت اللامَ المحذوفة...».

قالوا: (غَدٍ[1]، وغَدْوٌ)، وقالُوا: (يَدَيَانِ، وفَمَيَانِ، وفَمَوَانِ)، فتمَّمُوه في التثنيةِ، وقالُوا في الجمعِ: (أَيْدٍ، ودِمَاءٌ)، وفي التحقيرِ: (يُدَيَّةٌ، ودُمَيٌّ)، فتمَّموه. انتهى مُلَخَّصًا.

ع: تقريرُ الاستدلالِ بـ:

وَلَا ذَاكِــــــــــــرَ اللهَ...........

أنَّ التنوينَ لو لا أنَّه كالثابتِ لم يُنصب.

وتقريرُ الجوابِ أنَّهم قالوا: (اللَّذْ، واللَّتْ) كثيرًا في المفرَدِ؛ فأشبهَ الحذفُ لذلك الحذفَ لغيرِها... أنَّ ياءَ التحقيرِ لا ينقلُ إليها...، يعني: وإنَّما يُستَغْنَى بالبدَلِ؛ لأنَّها كألفِ التكسيرِ في تحرُّكِها وادِّغامِها.

والنـــونُ مـــن ذَيـــن وتـــينِ شُـــدِّدا أيْضًـــا وتَعْـــويضٌ بـــذاك قصـــدا

وقد يُبدَلُ من إحدى المضعَّفين ياءٌ؛ للتخفيفِ.

قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[2]: إنَّه قيلَ: (ذَانِيك)؛ بإبدالِ ثاني النونين[3]، وإنَّه قُرِئَ: ﴿فَذَانِيكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾[4].

[**وتعويضٌ بذاك قُصِدا**]: ع: أو ليُخالِفُوا بينَ تثنيةِ المُعرَبِ والمبنيِّ، كما خالَفُوا بتصغيرِهما، فقالُوا: (اللذَيَّا، واللتيَّا).

قولُه في (الموصولات): (**وتعويضٌ بذاك قُصِدا**): أي: قَصَدُوا التعويضَ عَن

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٠٢.

(٣) في المخطوطة: (النونن).

(٤) القصص ٣٢، وهي قراءة ابن كثير من رواية شبل. انظر: السبعة ٤٩٣.

المحذوفِ، وهذا يدلُّ على أنَّها تثنيةٌ حقيقيةٌ، وفيه نَظَرٌ مِن وجهَين:

أحدُهما: أنَّه لا يُثنَّى الاسمُ حتى يُنكَّر؛ ولهذا تَدخُلُه (أَلْ)، وهذه لا تقبَلُ التنكيرِ.

والثاني: أنَّ التثنيةَ إمَّا تَرُدّ المحذُوفَ، كـ: (أَخَوانِ، وأَبَوانِ)، أو لا تردُّه، كـ: (يَدَانِ، ودَمَانِ)، أمَّا أنها تَحذِفَ ما ثَبَتَ فلا.

وقالَ الفارسيُّ[1]: إنَّها تثنيةٌ، قالَ: حُذِفَ مِن (ذَا) لامُه في الإفرادِ، وعينُه في التثنيةِ؛ لالتقاءِ الساكنَينِ.

ورُدَّ بأنَّ المحذوفَ لالتقاءِ الساكنَينِ كالثابتِ، بدليلِ الإعمالِ في:

.... وَلَا ذَاكِرَ اللهَ إِلَّا قَلِيلَا

والثَّابِتُ لا يعوَّضُ مِنه، فبَطَلَ كونُ هذا تثنيةً؛ لأنَّك تُسَلِّمُ أنَّ التشديدَ عِوَضٌ، أو النُّونَ عِوَضٌ، على اختلافٍ في ذلك.

وأُجيبَ بأنَّ الحذفَ قد يكونُ على شَرِيطَةِ التعويضِ.

ع: هذا من كلامِ النِّيليِّ[2]، وأقولُ: كلُّ مَن قالَ بالعِوَضِ فقد يلزمُه القولُ بالتثنيةِ، فالأمرُ لازمٌ له، وكونُ نونِ التثنيةِ عوض[3] مِن العَينِ قولٌ غَرِيبٌ، والقياسُ على: (أَخَوَانِ، ويَدَانِ) فاسِدٌ، وإنَّما يصِحُّ لو قِيسَ على مثنًّى مَبْنِيٍّ، أمَّا مثنًّى معربٌ

---

(١) انظر: (الحجة) له ٣/ ١٤١.

(٢) انظر: (الصفوة الصفية) له ١/ ٦٧٢.

(٣) كذا في المخطوطة.

فلا؛ وذلك لأنَّ أصولَ المعربِ محفوضةٌ[١].

جمعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِين مطلقا ... وبعضُهم بالواو رفعًا نَطَقَا

قولُه: (**جَمْعُ «الذي»: «الذين» مطلقا**): إنَّما لم يُجْرِ الجمهورُ (اللذِينَ)[٢] مُجرى: (الزَّيدِينَ)، كما أَجرَى الجميعُ (اللذانِ) مُجرى: (الرَّجُلَانِ)؛ لأنَّ (اللَّذانِ) إمَّا مفرَّعٌ على (الذِي)، كما قد يُوهِمُه قولُه: (**لَا تُثْبِتِ**)، أو على (اللذِ)[٣]، كما يقولُ الشَّيخُ في (شَرْحِ التَّسْهِيلِ)[٤] ـ وهو الظاهرُ في التحقيقِ مِن قولِه: (**لَا تُثْبِتِ**)، ولم يقلْ: «احذِفْها»، فتأمَّلْ ذلك ـ أو كالمفرَّعِ على ذلك، فأُجرِيَ مُجرى: (الزَّيدَينِ، والرَّجلَينِ)، يدلُّك على أنه كذلك أو بمنزلةِ ما هو كذلك: أنَّهم شدَّدُوا فيه؛ تعويضًا.

وأمَّا (الذِينَ) فإنَّه عندي مِن (الذِي)، كـ: (رَكْبٍ) مِن: (رَاكِبٍ)، أي: اتَّفقا في المادةِ بطَرِيقٍ عَرَضِيٍّ، يدلُّكَ على ذلك عمومُ (الذِي) في العاقلِ وغيرِه، وخصوصُ (الذينَ) بالعاقلِ، وأنَّ العَرَبَ لم تشدِّد النونَ تعويضًا فيه، كما شدَّدُوا في التثنية تعويضًا؛ لأنَّه ليسَ مُفرَّعًا، ولا كالمفرَّعِ على (الذي)، فافهَمه.

وقد أشارَ الشَّيخُ إلى ما صرَّحتُ به، قالَ[٥]: لم يَجْرِ (الذِينَ) على سَنَنِ الجُمُوعِ؛ لاختصاصِه بأُولِي العِلمِ، لم يَجْرِ مَجراها في الإعرابِ، ثُمَّ قالَ: ومَن قالَ[٦]: (اللَّذُونَ)

---

(١) الصواب: (محفوظة).

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: (الذين).

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه أن يقول: (اللذِ).

(٤) انظره في: ١/ ١٩١.

(٥) انظر: (شرح التسهيل) له ١/ ١٩١.

(٦) انظر: لغات القرآن للفراء ٢١.

راعى أنَّ (الذِينَ) يُشبِهُ في اللفظِ: (الشَّجِينَ، والعَمِينَ)، فأعطاه حكمَه.

بـالَّلاءِ والـلاتِ التـي قـد جُمِعـا والـلائِـي كالــذين نــزرا وقعــا

[**واللَاتِ**]: يحتملُ أن يكونَ أرادَ: (اللَّاتِي)، وحَذَفَ الياءَ؛ لالتقاءِ الساكنَين، ويرجِّحُه أنَّه الذي وردَ في التنزيلِ[١]، فليَكُنْ هو المنصُوصَ عليه، ويحتملُ أن يكونَ الحذفُ مِن الأصلِ، ويرجِّحُه أنَّه رُوِيَ: (**باللاتِ واللاءِ**).

[و«**اللائِي**» كـ«**الَّذِينَ**»]: والأكثرُ أن تكونَ جَمعًا للَّتي، كقولِه تعالَى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾[٢]، وقولِ الشاعرِ[٣]:

الــــلَاءِ كُـــنَّ مَرَابِعًـــا وَمَصَـــايِفًا ....

ومَــن ومــا وأَلْ تُسَــاوِي مــا ذُكِــر وهكـــذا ذُو عنـــدَ طيِّـــئٍ شُـــهِرْ

[و«**مَنْ**»]: قالَ[٤]:

لَسْـــنَا كَمَـــنْ جَعَلَـــتْ إِيَـــادٌ... ....

---

(١) النساء ١٥ وغيرها.

(٢) الطلاق ٤.

(٣) بتمامه:

الــــلَاءِ كُـــنَّ مَرَابِعًـــا وَمَصَـــايِفًا بـك والغصـونُ مـن الشبابِ رطـابُ

وهو من الكامل. انظر: الصحاح ٣/ ١٢١٢.

(٤) بتمامه:

لسْـــنا كمَـــنْ جَعَلَـــت إِيَـــادٌ دارَهـــا تَكْرِيـــتَ تنظـــرُ حبَّهـــا أن يحصـــدا

والبيت للأعشى، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٢٣١ ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٤٩.

وقالَ تعالَى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ﴾(١)، فأُطلِقَت على المؤنَّثِ والجَمْعِ، وكذا: ﴿مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ﴾(٢).

[و«أَلْ»]: ع: عندَ المازنيِّ(٣) أنَّ (أَلْ) حرفُ تعريفٍ، لا موصولةٌ، وإن كانت تؤدِّي مُؤدَّى (الذِي فَعَلَ)، ويؤيده أمورٌ:

١: أنَّه ليسَ كلُّ ما كان بمعنَى الشيءِ بمنزلتِه، بدليلِ واوِ (مع)، فهي حرفٌ، و(مع) اسمٌ، وهذا يقالُ: إنَّه احتجَّ به.

٢: أنَّه كَثُرَ تَعَلُّقُ حرفِ الجرِّ قبلَها بما بعدَها في المعنَى، فليكُن في الإعرابِ كذلك، فتنتفِي الموصوليةُ.

الثالثُ: تخطِّي العاملِ في: «جاءَني الضَّارِبُ»، وليسَ لنا اسمٌ هكذا.

الرابعُ: الفَصْلُ بها بينَ الجارِّ والمجرورِ في: (بِالضَّارِبِ)، وهما لا ينفصِلانِ. قاله أبو عَلِيٍّ(٤) مُحتَجًّا به له.

مِن الموصولاتِ: (ذُو)، ولا يستعمِلُها إلا طيِّئٌ(٥)، ولهم فيها استعمالانِ:

أحدُهما: أن تكونَ بلفظٍ واحدٍ للجميعِ، فتكونُ على هذا مِن بابِ الموصولِ المشتَرَكِ.

---

(١) يونس ٤٢.

(٢) الأنبياء ٨٢.

(٣) انظر: الكامل ١/ ٥٢ وشرح التسهيل ١/ ٢٠٠.

(٤) انظر: (البصريات) له ٢/ ٧٤٠.

(٥) انظر: لغات القرآن للفراء ٩٦ والنوادر ٢٦٥.

والثاني: أن تُفرَدَ مع المفردِ، وتثنَّى مع المثنَّى، وتُجمَعَ مع الجمعِ، [و][١] تُؤَنَّثَ مع المؤنَّثِ، وتُذَكَّرَ مع المذكَّرِ، فتقول: (ذَاتُ، وذَاتَا، وذَوَاتُ، وذُو، وذَوَا، وذَوُو).

وأما ما ذكرَه المصنِّفُ[٢] مِن التأنيثِ وجمعِه فقط فلا وجهَ....

ع: من وَصْل (ذُو) بالاسميةِ قولُه[٣]:

لَئِنْ لَمْ يُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ لَأَنْتَحِيَنْ لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهْ

وبالفعلية[٤]:

.... وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

[«ذُو»]: قال ابنُ عُصْفُورٍ: إنها لا تقع على المؤنث، خلافًا لبعض النحويين، ولا دليل في قوله:

.... وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) يقصد البيت الذي سيأتي من الألفية.

(٣) البيت لقيس بن جروة الطائي، وينسب إلى عمرو بن ملقط، وهو من الطويل. انظر: النوادر ٢٦٦ والكامل ٣/ ١١٤١.

(٤) بتمامه:

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

والبيت لسنان الفحل الطائي، وهو من الوافر. انظر: لغات القرآن للفراء ٩٧ وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٤.

لأنَّه جاءَ على تذكيرِ (البِئْرِ) على معنى القَلِيبِ، كقولِه[1]:

يَـا بِئْـرُ يَـا بِئْـرَ بَنِـي عَـدِيِّ

لَأَنْزِحَـا قَعْـرَكِ بِالـدِّلِيِّ

حَتَّـى تَعُـودِي أَقْطَـعَ الـوَلِيِّ

ولم يقل: قَطْعاءَ.

قالَ[2]: و(ذَاتُ) الطائيةُ تقعُ على ما يعقِلُ وما لا يعقِلُ مِن المؤنَّثاتِ، كقولِه[3]: «والكرامةِ ذاتُ أكرمكم اللهُ بَهْ».

وكـالّتِي أيضًـا لـدَيْهِم ذاتُ ... وموضِـعَ اللّاتِـي أَتَـى ذواتُ

[أيضًا]: يعني: في استعمالٍ آخرَ عندَهم، لا: **(أيضًا)** عطفًا على: **(ذُو)**.

ومثـلُ مـا ذَا بعـدَ مَـا اسـتِفْهام ... أو مَـنْ إِذَا لـم تُلْـغَ في الكـلام

[أو «مَنْ»]: قالَ[4]:

مَـنْ رَأَيْـتَ المَنُـونَ أَخْلَـدْنَ أَمْ مَـنْ ... ذَا عَلَيْـهِ مِـنْ أَنْ يُضَـامَ خَفِيـرُ؟

[إذا لم تُلْغَ]: أوهَمَ بهذا الشَّرْطِ جوازَ إلغائِها معهما، وإنَّما هذا شَرْطٌ في التي

---

(١) لم يعين قائلها، وهي من مشطور الرجز. انظر: أخبار النحويين البصريين ٩٣ وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٤٢.

(٢) يعني ابن عصفور. انظر: (شرح الجمل) له ١/ ١٧٧.

(٣) سمعه الفراء من أحد أعراب طيئ، قال: «وسمعت أعرابيًّا منهم يَسأل، وهو يقول: بالفضل ذو فضَّلكم الله بِهْ، والكرامةِ ذاتُ أكرمكم الله بَهْ». انظر: لغات القرآن ٩٧.

(٤) البيت لعدي بن زيد، وهو من الخفيف. انظر: الديوان ٨٧ و٢١٧ والاختيارين ٧٠٩.

مع (مَا) خاصةً.

وكلُهــا تـ(يـ)ــلزم بَعـدَه صِــله　　علــى ضـميرٍ لائــقٍ مُشْــتَمِلَه

[«**وكلُّها**»]: أي: وكلُّ الموصولاتِ، لا: وكلُّ ما تقدَّمَ؛ لأنَّه ذكرَ بعدَ هذا (أيّ)، فيُتَخَيَّلُ أنَّها إذا كانت موصولةً لا تلزَمُها الصلةُ، وليس كذلك.

قولُه: (**بعدَه**) يُعلَمُ مِنه أنَّها لا تتقدَّمُ، والبَعْدِيّةُ ظاهرةٌ في ما لم يُفْصَل، فيُؤخَذُ مِن ظاهِرِه أنَّها لا تُفْصَل مِن الموصولِ.

ولو قالَ:... لكانَ أحسنَ.

[**تلزَمُ**]: هذا باعتبارِ الغالِبِ، وإلَّا فقد جاءَ[1]:

نَحْــنُ الأُلَــى فَــاجْمَعْ جُمُــو　　عَــكَ ثُــمَّ وَجِّهْهُــمْ إِلَيْنَــا

أو أرادَ: تلزَمُ في اللفظِ أو في التقديرِ.

قولُه: (**وكلُّها**): شَرَعَ في الكلامِ على الصِّلةِ، وكان ينبغِي أن يُكْمِلَ ذِكْرَ الموصولاتِ أوَّلًا؛ فإنَّه قد بَقِيَ عليه (أَيٌّ).

وحاصلُ الأمرِ أنَّ الموصولاتِ تحتاجُ إلى الصِّلةِ، وللصِّلةِ أحكامٌ:

أحدُها: أنَّها واجبةُ الثُّبوتِ؛ لأنَّها اجتُلِبَت لتعريفِ الموصولِ، فلا تُحذَفُ.

والثاني: أنَّ محلَّها بعدَ الموصولِ.

والثالثُ: أنَّها لا يُفصَلُ بينَها وبينَه.

---

(١) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو من مجزوء الكامل. انظر: الديوان ١٣٧ وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٢.

والرابعُ: أنَّها لا يُفصَلُ بينَ أجزائِها بالأجنبيِّ.

والخامسُ: أنَّها لا تكونُ إلَّا جملةً أو شبهَها.

والجملةُ قِسمانِ: اسميةٌ، نحوُ: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ يُرَآءُونَ﴾(١)، وفعليةٌ، وهي قسمانِ: ما فِعْلُها ماضٍ، نحوُ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ﴾(٢)، وما فِعْلُها مضارعٌ، نحوُ: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ﴾(٣)...، وقد اجتمعَ الجملُ الثلاثةُ في قولِه: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهۡدِينِ ۝٧٨ وَٱلَّذِى هُوَ يُطۡعِمُنِى﴾ الآيةَ(٤).

وشِبهُها قِسمانِ: الظرفُ، نحوُ: ﴿مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ﴾(٥)، والجارُّ والمجرورُ، نحوُ: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾(٦). وقد اجتمعا في: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾(٧).

والسادسُ: أنَّ الجملةَ لا تكونُ إلَّا خبريةً، وهي المحتمِلةُ للصّدقِ والكذبِ، فمِن ثَمَّ لم تقع الفعليةُ ذاتَ أمرٍ.

والسابع: أنَّها لا بُدَّ أن تشتَمِلَ على ضميرٍ مناسِبٍ للموصُولِ: في الإفرادِ والتذكير وفروعِهما.

---

(١) الماعون ٦.

(٢) الأعلى ٢ ـ ٤.

(٣) الشعراء ٨٢.

(٤) الشعراء ٧٨ ـ ٧٩.

(٥) النحل ٩٦.

(٦) النحل ٥٣.

(٧) الأنبياء ١٩، والآية بتمامها: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسۡتَحۡسِرُونَ﴾.

وجملةٌ أو شبهُها الذي وصِل ... به كمَنْ عبدِي الذي ابنُه كفل

[أو شِبْهُها]: وهو الظرفُ، والجارُّ والمجرورُ؛ لقيامِهما مقامَ الجملةِ؛ ولهذا يُقَدَّرُ متعلَّقُهُما جملةً هنا بالإجماعِ.

وينبغِي أن يدخُلَ في شِبْهِها - وإن لم يُرِدْهُ الناظمُ -: «قَائمٌ زَيدٌ»، إذا جعلنا (زيدٌ) فاعلًا سدَّ مسدَّ خَبرِ (قَائِمٌ)، وأجزنا هذا التركيبَ، وهو مذهبُ الأَخْفَشِ[1]، فينبغِي أن يجوزَ: «جاءَنِي الذي قائمٌ أبواه»، وينبغي أن يجوزَ على مذهبِ الجميعِ: «جاءَنِي الذي ما قائمٌ أبواه»؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ - وإن كانَ مع عامِله لا يُعدُّ جملةً - إلَّا أنَّه هُنا واقعٌ موقعَ الجملةِ، ولهذا لم يَحتَجْ إلى خبرٍ، وما يُوجَدُ في (المفصَّلِ)[2] مِن أنَّ خبرَه محذوفٌ تَجَوُّزٌ، وإلَّا فهذا كالفعلِ في أنَّه إنما يحتاجُ لفاعلٍ، ولهذا اشترَطَ الجمهورُ أن يَتَقَدَّمَه أداةُ استفهامٍ أو نَفْيٍ؛ ليَقْرُبَ مِن الفعلِ.

قولُه: (وجملةٌ أو شِبْهُها): لا يُقدَّرُ الظَّرفُ والمجرورُ هنا بمفردٍ، بل تَتَعَيَّنُ الجملةُ، بخلافِ بابِ المبتدأِ، والفرقُ أنَّ الخبرَ قد وردَ مُفردًا مُصَرَّحًا به، نحوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، فلم يكن تقديرُ المفرَدِ ممتنعًا، وأمَّا الصلةُ فلما صُرِّحَ بها لم تكُن في غيرِ (أَلْ) إلَّا جملةً، فوجَبَ أن يُرْجَعَ بالمحتمِلِ إلى ما تَحَقَّقَ.

وصفةٌ صريحة صِلةُ أل ... وكونُها بمُعْرَبِ الأفعال قل

[وصفةٌ صريحةٌ]: خَرجَ نحوُ: (صَاحِبٍ، ورَاكِبٍ).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤١.

(٢) انظره في: ٣٨.

قولُه: (صفةٌ) أَوْلى مِن قولِ ابنِ عُصْفُورٍ في (المُقرَّبِ)(١)؛ فإنَّ عبارتَه لا يدخلُ فيها... المشبَّهة، واستدرَكَه عليه ابنُ النَّحَّاس(٢)، وحكَى خلافًا في موصوليَّةِ الداخلةِ على الصفةِ المشبَّهةِ.

[قَلْ]: ع: فعَلوا ذلك؛ تنبيهًا على الأصلِ؛ لأنَّ الأصلَ كونُ الصلةِ جملةً، بدليلِ الكثرةِ، وقد وصَلُوا بالاسميةِ في قولِه(٣):

مِـــنَ القَــــوْمِ الرَّسُـــولُ اللهِ مِـــنْهُمْ ....

وبالظرفِ، كقولِه(٤):

مَـــنْ لَا يَـــزَالُ شَـــاكِرًا عَلَـــى المَعَـــهْ

ويدلُّك أيضًا على أنَّ الأصلَ في الصلةِ أن تكونَ جملةً أنَّ صلةَ (أَلْ) لا تكونُ صفةً خُلِعَت عَن الوصفِ؛ لأنَّها لا تُقدَّرُ بالجملةِ.

أيٌّ كمـا وأعربـت مـا لـم تُضـف وصـدرُ وصْلِها ضـمير انحـذف

قولُه: (ما لم تُضَفْ): ظاهرُ العربيةِ يقضِي بأنَّ (ما) مصدريةٌ ظرفيةٌ، أي: (مدةَ انتفاءِ إضافتِها، ووجودِ حذفِ صدرِ صلتِها)، وعلى ذلك يفسُدُ؛ لأنَّه يقتضي أنَّها

---

(١) انظره في: ٩١.

(٢) انظر: (التعليقة على المقرب) له ١/ ٢٠٦.

(٣) بتمامه:

مِـــنَ القَــــوْمِ الرَّسُـــولُ اللهِ مِـــنْهُمْ لهـم دانـت رقـابُ بنـي معـدِّ

والبيت من الوافر. انظر: لغات القرآن للفراء ١٢١ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١١٣.

(٤) من مشطور الرجز. انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٠٣.

تُعرَبُ في هذه الحالةِ فقط، وليس كذلك.

وعلى المتبادِرِ إلى الذِّهنِ مِن استعمالِ المصنِّفِينَ يَصِحُّ؛ لأنَّهم يستعملون (ما لم) بمعنى: (إنْ لم)، وعلى ذلك لا إشكالَ، ولا يُحفَظُ هذا الاستعمالُ من كلامهم، وإنَّما يستعملونَ (ما) شرطيةً إذا كانت واقعةً على شيءٍ غيرِ عاقلٍ، وهي في استعمالِ هؤلاء حرفٌ، لا اسمٌ، بل مرادفةٌ لـ (إنْ).

قولُه: (**ما لم تُضَفْ**) البيتَ: لم أَزَلْ أَستكشِفُ الناسَ العِلَّةَ في بناءِ (أيٍّ) إذا أُضيفَت، وحُذِفَ صدرُ صلتِها.

وقد رأيتُ أبا عَلِيٍّ[1] قالَ في (التَّذْكِرةِ): مسألةٌ: قولُه تعالَى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[2] إنَّما بُنِيَ؛ لأنَّه حُذِفَ منه ما يَتعرَّف به، مع افتقارِ الكلامِ إليه، وهو الضَّميرُ، كما حُذِفَ مِن (قبلُ) ومِن (بعدُ) ما يَتَعَرَّفانِ به، مع افتقارِ المضافِ إلى المضافِ إليه، أَلَا ترى أنَّ الصلةَ إنما تُعرِّفُ الموصولَ إذا كانَ فيه ضميرُه، ثم حُذِف الضميرُ، مع أنَّ الكلامَ مفتقِرٌ إليه، فقد صارَ ذلك كحذفِ الصلةِ أجمعَ؛ لأنَّها خاليةٌ مِن الضميرِ الذي الكلامُ يصلُحُ به[3]، وإنَّما وَجَبَ أن تُوصَلَ (أيٌّ) في الخبرِ؛ لأنَّ المخبِرَ حقُّه أن يُخبِرَ بما يَعرِفُ، وإلَّا لم يكن لخبرِه معنًى، ولم تُوصَل في الاستفهامِ؛ لأنَّ المستفهِمَ إنَّما يستفهِمُ عما يُنكِرُ ولا يَعرِفُ. انتهى.

---

(١) انظر: (الإغفال) له ٢/ ٤٠٠.

(٢) مريم ٦٩.

(٣) كتب ابن هشام كلامًا، ثم ضرب عليه، وهو هذا: «وتختص في أنها لا تعرِّف، بمنزلة خلوِّ الكلام من... فمن... انه لا يتعرف بها».

وهذا مُقتضٍ لأَنْ تُبنى (أيٌّ) إذا حُذِفَ ما تُضافُ إليه، إذا قيلَ: «أيًّا هو أشدُّ»، وليسَ كذلك بالإجماعِ، وإنما قلتُ: إنَّه يقتضِيه؛ لأنَّه إذا كانَ حذفُ الصلةِ مُقتَضِيًا للبناءِ؛ لأنَّه شبيهٌ بحذفِ المضافِ، فأَنْ يكونَ حَذْفُ المضافِ شبيهًا بحذفِ المضافِ مِن بابِ الأَوْلَى، ويلزَمُ أيضًا على صريحِ عِلَّتِه أن تُبنَى إذا قيلَ: «أيًّا أَشَدُّ»؛ لأنَّ الافتقارَ حينئذٍ أَشَدُّ.

قالَ ابنُ هِشَامٍ ـ غفرَ اللهُ تعالَى له ـ: وقد رأيتُ فيما بعدُ في كلامِ أبي عَلِيٍّ في (التَّذْكِرةِ) ما يرفعُ هذا.

ع: الحاصلُ أنَّه جَعَل الصلةَ والعائدَ مجموعُهُما كالمضافِ إليه، بجامعِ أنَّ كلًّا منهما ـ أعني: مِن الصلةِ والعائدِ، ومِن المضافِ إليه ـ يُعرِّفُ، وجَعْلُه زوالَ العائدِ كزوالِ الصلةِ؛ لأنَّ التعريفَ بالمجموعِ؛ فبُنِي لذلك؛ وَاهٍ؛ لأنَّ ذلك إن تمكَّنَ لا يتمكَّنُ تَمَكُّنَ المفردِ، بدليلِ امتناعِ: (أَيُّوهُم، وأَيَّاهُم)[1]، وجوازِ: (أَيُّونَ، وأَيَّانِ).

حُكِيَ عَن الأخفشِ أنَّه قالَ: ولم تُبْنَ في الإفرادِ كما بُنِيَت في حالِ الإضافةِ؛ لأنَّ المفردَ يُثنَّى ويُجمَعُ، والمضافَ ليسَ كذلك، أَلَا ترى أنَّ مَن قالَ: (أَيَّانِ، وأَيُّونَ) لم يَقُل: (أَيُّوهُم)، ولا: (أَيَّاهُما). انتهى.

فهذا غايةُ ما رأيتُ مِن الاعتذارِ عَن إعرابِ (أيٍّ) إذا قُطِعَت عَن الإضافةِ.

ع: وقفتُ بعدَ ذلك لأبي البَقَاءِ في (المِصْباحِ في شَرْحِ الإيضَاحِ)[2] على نكتةٍ حَسَنةٍ في ذلك، قالَ في عِلةِ البناءِ في المضافِ إلى الياءِ ـ على رأيِ مَنْ يقولُ به ـ: إنَّه

---

(١) الصواب: (أياهما)، وسيقوله بعدُ عن الأخفش.

(٢) انظره في: ١١٧ ـ ١١٩..

خَرَجَ عَن نظائرِه، بأنَّ حقَّ المضافِ إليه أن لا يُحْدِثَ شيئًا في المضافِ مِن الحركاتِ، وهذا أَوْجَبَ كَسْرَ آخِرِ المضافِ، تبعًا لطبيعَتِه، وخروجُ الشيءِ عَن نظائرِه يُلْحِقُه بالحروفِ، ألا ترى أنَّ (قبلًا، وبعدًا)، و«يا زَيْدُ»، و(أيٌّ) إذا وُصِلَت بجزءٍ واحدٍ، وهي بمعنى (الذي) في نحوِ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ﴾(١)، بُنِيَت. انتهى ملخَّصًا.

قلتُ: فحاصلُه أنَّه أُعرِبَ مِن بينِ سائرِ الموصولاتِ؛ لأنَّه مُلازِمٌ للإضافةِ لفظًا أو معنًى، وأنَّه يكونُ بمعنى (كُلٍّ)، وبمعنى (بعضٍ)، على ما قرَّرَه النُّحاةُ، لكنَّ شَرْطَ إعرابِه أن لا يُخالِفَ نظائرَه في أنَّ بعدَه جُزْءًا واحدًا؛ لأنَّ مُخالَفةَ النظائرِ تُوجِبُ تحويلَ ما ثَبَتَ للشيءِ، وقد ثَبَتَ له الإعرابُ؛ فلْيُبْنَ.

وقد يُعترَضُ بأنَّه مُعْرَبٌ إذا قُطِعَ عَن الإضافةِ، وحُذِفَ الجزءُ الثاني، وقد يُمنَعُ جوازُ المسألةِ؛ لأنَّ جوازَ حذفِ العائدِ في (أيٍّ) على ما قالُوا مِن أنَّه لا يُشترَطُ الطُّولُ؛ لأنَّها طالَت بالإضافةِ، وذلك مُنتَفٍ هنا.

مثالُ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾: قولُ الشاعرِ ـ أنشده سَلَمةُ(٢) ـ(٣):

أَبَاهِلَ لَوْ أَنَّ الرِّجَالَ تَبَايَعُوا عَلَى أَيِّنَا شَرٌّ قَبِيلًا وَأَلْأَمُ

بضمِّ (أيُّنا). مِن (شَرْحِ التَّسْهِيلِ) لبعض الناس(٤).

---

(١) مريم ٦٩.

(٢) يقصد به سلمة بن عاصم النحوي، تلميذ الفراء وخلف الأحمر، وأستاذ ثعلب. انظر: نزهة الألباء ١١٧.

(٣) البيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ٧٧٣ والزاهر ١/ ٣٢٧.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١/ ١٣٣ و٣/ ٥٥، ٩٢.

وهذا يدلُّ على إلغاءِ شَرْطِ بعضهم: عَدَمَ انجرارِ (أَيٍّ)، فأمَّا[1]:

.... عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ

فلعلَّه تَكَلَّمَ به مَنْ يُعرِبُها.

وبعضُهم أعرب مُطلقًا وفي ذا الحذف أيًّا غيرُ أي يقتفي

إن يُستَطَلْ وَصل وإن لم يستطل فالحذف نزرٌ وأَبَوا أن يُختَزلْ

إن صَلَح الباقي لوصل مُكْمِل والحذفُ عندهم كثير مُنجَلي

في عائدٍ مُتَّصلٍ إنِ انتَصَب بفعلٍ او وصف كمن نرجو يهب

ع: بَقِيَ عليه أن يقولَ: في غيرِ صلةِ (أَلْ)، نحوُ: «جاءَني الضارِبَتُه هِندٌ»، فإنَّه لا يُحذَفُ إلا نادرًا، كذا نصَّ هو[2] عليه.

ع: والدليلُ على كثرتِه أنَّ ابنَ جِنِّي في (اللُّمَعِ)[3]، وابنَ الحاجِب في (المُقدِّمةِ)[4]، وغيرَهما لم يذكروا غيرَه، فيقولونَ: يُحذفُ العائدُ المنصوبُ، ويسكتُونَ عن المجرورِ والمرفوعِ؛ لِقِلَّتِه.

---

(١) بتمامه:

إذا ما أتيت بني مالكٍ فسلِّمْ على أيهم أفضلُ

وهو من المتقارب. انظر: الجيم ٢/ ٢٦٤.

(٢) انظر: (شرح التسهيل) له ١/ ٢٠٤.

(٣) انظره في: ٢٤٩.

(٤) يعني بها الكافية. انظره في: ٣٥.

وفي كلامِ ابنِ يَعِيشَ[١] أنَّ قراءةَ مَنْ قرأَ: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾[٢] شاذةٌ؛ لأنَّه حَذَفَ العائدَ، وليس بفضلةٍ، ولم يجوِّزها؛ لشذوذِها، وجاءَ غيرُ هذا.

فهذا كلُّه يؤكِّدُ أنَّ ما ادَّعاه نفيُ الكثرةِ في...، ولم يدَّعِها في غيرِه، ولا شكَّ أنَّ الفَضْلةَ والعُمْدةَ في الحَذْفِ متفاوتا المرتَبةِ.

وأُورِدَ على كلامِه أنَّ حذفَ المنصوبِ بالوَصْفِ قليلٌ.

والجوابُ: أنَّه إنَّما ادَّعَى أنَّ حَذْفَ المنصوبِ كثيرٌ في العائدِ المنصُوبِ بالفعلِ والوصفِ، فالكثرةُ محكومٌ بها على المجموعِ، لا على كلٍّ مِن المنصُوبِ بفعلٍ ووصفٍ، وإذا كانَ المحكومُ... فقد يكونُ الحُكمُ فيهما على السواءِ، وقد يكونُ أحدُهما أكثرَ مِن الآخَرِ.

ع: اشتَرطُوا أيضًا في جوازِ حَذْفِ المنصوبِ أن لا يكونَ ثَمَّ ضميرٌ يصلُحُ للرَّبطِ، نحوُ: «جاءَني الذي ضربته في دارِه»، وينبغي أن يستثنَى منه: «جاءَني الذي ضربت لسُوءِ أدبه»؛ إذ لا إلباسَ.

ولهم أن يقولُوا ـ إن ثَبَتَ أنَّ العرَبَ لا تحذِفُه ـ: إنَّهم طَرَدُوا البابَ.

ع: أجازَ ابنُ جِنِّي[٣] أن يُحذفَ منفصلًا، قالَه في[٤]:

---

(١) انظر: (شرح المفصل) له ٢/ ٨٥ و٣/ ١٥٢ وما بعدها.

(٢) البقرة ٢٦، وهي قراءة رؤبة أو قراءة العجاج. انظر: المحتسب ١/ ٦٤.

(٣) انظر: (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة) له ٤٤.

(٤) بتمامه:

ويَصغُر في عيني تِلادي إذا انثَنَتْ ... يميني بإدراكي الذي كنتُ طالبا

والبيت لسعد بن ناشب المازني، وهو من الطويل. انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٦٨٥.

.... بِـإِدْرَاكِي الَّـذِي كُنْـتُ طَالِبَـا

ورأيتُه لأبي البَقَاءِ[١] في: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾[٢]، قدَّره بالوجهين[٣].

ع: والعلَّةُ التي مَنَعَ النحاةُ بها ذلك ضعيفةٌ.

قولُه[٤]: (إلا بصلةٍ) أَوْلَى مِن قولِ بعضِهم: (إلَّا بجملةٍ)؛ ليدخُلَ فيه (أَلْ).

قولُه: (وعائدٍ): ليخرجَ: (حَيْثُ، وإذ، وإذا)، وأسماءُ الشرطِ.

ويَرِدُ على الحدِّ (مَن) الموصوفةُ؛ فإنَّها لا تَتِمُّ جزءًا إلا بصفتِها، ولا بدَّ في تلك الصفةِ مِن عائدٍ، والحروفُ المصدريةُ؛ فإنَّها لا تَتِمُّ إلا بصلةٍ وعائدٍ في صلتِها في الجملةِ، إذا قلتَ: «يعجبني أن تقومَ».

ع: هذا إيرادُ النِّيليِّ[٥]، ويُفسِدُه: «يعجبني أن يقومَ زيدٌ»، وأنَّ الكلامَ في الموصولِ مِن الأسماءِ، لا في مُطْلَقِ الموصولِ.

قولُه: (جملةٌ خبريةٌ): الصلةُ لها ستةُ شروطٍ:

الجملةُ، فنحوُ: «جاءني الذي مثلُك» لا يجوزُ؛ وذلك لأنَّها وُضِعَت وُصلةً إلى وصفِ المعارفِ بالجُمَلِ.

---

(١) انظر: (التبيان) له ١/ ١٨.

(٢) البقرة ٣، وغيرها.

(٣) يعني: رزقناهموه، ورزقناهم إياه.

(٤) يقصد به ابن الحاجب، إذ قال في الكافية ٣٤: «الموصول: ما لا يتم جزءًا إلا بصلةٍ وعائدٍ، وصلتُه جملة خبرية».

(٥) انظر: (التحفة الشافية) له ١١٢/أ.

الخبريةُ؛ لأنَّ الإنشائيةَ لا تقعُ صفةً، فلا تقعُ صلةً، إذ المرادُ مِن الصلةِ أن تكونَ صفةً لصاحِبِ الموصولِ في المعنَى، وإنَّما لم تقع صفةً؛ لأنَّ معناها غيرُ محصَّلٍ.

معلومةٌ عندَ المخاطَبِ؛ لأنَّ الجُمَلَ نكراتٌ في المعنَى، فلو كانت مجهولةً بَعُدَت عَن التعريفِ بها، فلا تقولُ: «الذي قامَ أبوه»، إلا لِمَنْ يعلَمُ أنَّ شخصًا قامَ أبوه.

موضِّحةٌ؛ احترازٌ مِن التعجُّبيّةِ، فإنَّها عندَ س[1] خبرية، ولكنَّها مُبهَمةٌ.

غيرُ محتاجةٍ إلى كلامٍ قبلَها؛ احترازٌ مِن الاستدراكيةِ.

فيها عائدٌ؛ احترازٌ مِن (نِعْمَ، وبِئْسَ)، إذا قُلنا: إخبارٌ عَن الماضي، واستمرَّت، فإنَّها جملةٌ خبريةٌ، ولا عائدَ فيها، فلا تقعُ صلةً، وكذا: «قامَ زيدٌ»، ونحوُه.

وإنَّما افتَقرَت الصلةُ لعائدٍ؛ ليربطَ الجملةَ بالموصولِ.

كذاك حذفُ ما بوصفٍ خُفِضا ... كأنت قاضٍ بعد أَمرِ مِن قضى

ومنهم[2] مَنْ لا يشترِطُ كونَ المضافِ وصفًا، واستدلَّ بقولِه[3]:

.... مِنْ بَابِ مَنْ يُغْلَقُ مِنْ خَارِجِ

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٩٩.

(٢) الكسائي. انظر: التذييل والتكميل ٣/ ٧٦.

(٣) بتمامه:

أعوذُ باللهِ وآياتِهِ ... مِنْ بَابِ مَنْ يُغْلَقُ مِنْ خَارِجِ

وهو بيت من السريع. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٣٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٤.

وهو عندَ غيرِه شاذٌّ، أو مُؤَوَّل.

كذا الذي جُرّ بما الموصولَ جَر ... كمُر بالذي مررتُ فهو بر

ممَّا يُشكِلُ قولُه(١):

أَبْلِغَا خَالِدَ بْنَ نَضْلَةَ وَالمَرْ ... ءُ مَعْنِيّ بِلَوْمِ مَنْ يَثِقُ

قال ش(٢): فزعمَ الكِسَائيُّ أنَّه مِن قولِهم: «أنتَ موثوقٌ»، و«أنتما موثوقان»، ولم يُسمَع في الفعلِ إلا: «وَثِقتُ بكَ»، إلا أنَّه حَسُنَ في البيتِ؛ لظهورِ الباءِ في (لَوْمِ)، فكَفَتْ مِن الباءِ...(٣) الظاهر بمعنَى المضمَرِ، كقولِك: «امْرُرْ بالذي تمررُ»، ولا تقولُ: «اكفَل الذي تمرر»؛ لأنَّ الكفالةَ والمرورَ مختلفان.

[**كمُرْ بالذي مررت**]: بشرطِ اتحادِ معنَى المتعلَّقِ، فأمَّا:

.... وَالمَرْ ... ءُ مَعنيّ بِلَوْمِ مَنْ يَثِقُ

فضرورةٌ.

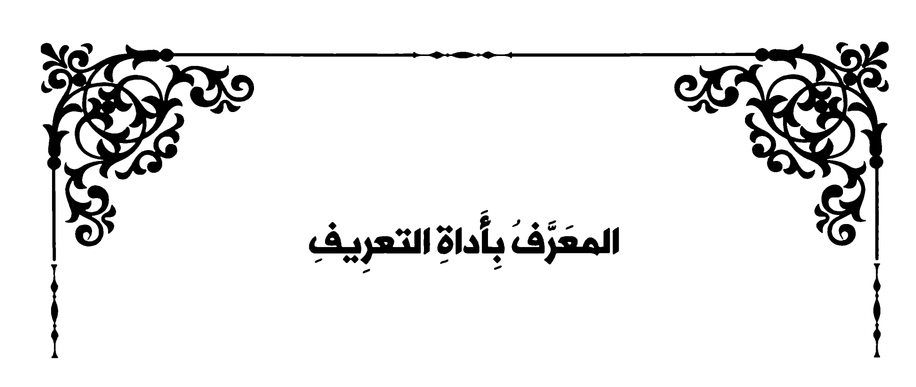


---

(١) البيت من الخفيف، و(مَعنيّ) كذا مضبوطة بخط ابن هشام، وبها ينكسر الوزن، والصواب: (مُعَنًّى). انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٥ وشرح التسهيل ١/ ٢٠٦.

(٢) انظر: حواشي المفصل للشلوبين ١٨١ وما بعدها.

(٣) في حواشي المفصل: «من الباء التي كان ينبغي لها أن تظهر مع «يثق»، وهو مع ذلك قبيح؛ لأن هذا إنما يحذف إذا كان الظاهر بمعنى المضمر...».



المعَرَّفُ بِأَداةِ التعرِيفِ

أَلْ حـرفُ تعريـفٍ أَوِ الـلامُ فقـط ... فـنمطٌ عرَّفـت قُـلْ فيـه الـنَمَط

(نَمطٌ): مبتدأٌ، و: (عَرَّفتَ): صفةٌ، والتقديرُ: «أردتَ تعريفَه»، و: «قُلْ فيه: النَّمَط»: خبرٌ.

ع: وكانَ الأحسنُ: (فنَمَطًا)؛ لولا أنَّه كانَ يلزَمُ منه حذفُ شرطٍ.

وقـد تُـزادُ لازِمًـا كـاللاتِ ... والآنَ والـذين ثـم الَّـلات

كتبَ الشَّلَوْبينُ[1]: قالَ الأَخْفَشُ[2] في (اللاتِ، والعُزَّى): إنَّ اللامَ زائدةٌ فيهما، قالَ ابنُ جنِّي[3]: وقد يَتوجَّهُ (العُزَّى) على أن يكونَ تأنيثَ (العزِّ)[4]، فتكونَ (أَلْ) فيها كـ: (الصَعِقِ).

قالَ: والوجهُ: الأَوَّلُ؛ لأنَّا لم نسمع (العُزَّى) صفةً، كما سمعنا: (الصُّغْرى، والكُبْرى).

ع: لا نحتاجُ لسماعٍ؛ لثبوت: (الأَعَزِّ)، فهو كـ: (الأَقْصى، والقُصْوى).

[والآنَ]: ع: وتقريرُه أنَّ (الآنَ) إشارةٌ إلى وقتٍ معيَّنٍ، كما أنَّ (هُنَا) إشارةٌ

(١) انظر: (حواشي المفصل) له ١٤.

(٢) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ١١.

(٣) انظر: (المبهج) له ٩٣ وما بعدها.

(٤) كذا بخط ابن هشام، والمقصود: (الأعز)، وكما يأتي بعدُ.

لزَمَنٍ معيَّنٍ، ولا التفاتَ إلى عدمِ عَدِّ الناسِ لها في أسماءِ الإشارةِ، فإذا ثَبَتَ هذا فتعريفُها بالإشارةِ، فالألفُ واللامُ فيها زائدةٌ، فهذا أقربُ مأخذًا مِن أن يُقالَ: إنَّه معرَّفٌ بلامٍ محذوفةٍ منويةٍ، بُني الاسمُ؛ لتضمُّنِها، وإنَّ هذه ألفٌ ولامٌ أخرى غيرُ تلك زِيدَت.

وسببُ بنائه على الأوَّلِ إمَّا تضمُّنُه معنى الحرفِ الذي حقُّه أن يوضَع، كما يقولُ النَّاظِمُ[1]، وإمَّا افتقارُه إلى مُشارٍ إليه، كما يقولُ غيرُه.

ومَنْ قالَ: بُني؛ لأنَّه خالَفَ نظائِرَه؛ لأنَّه لا نكرةَ له، قُبِلَ.

قالَ الشيخُ أبو محمدٍ عبدُ الله بنُ محمدِ بنِ السِّيدِ البَطَلْيَوْسِيُّ ـ رحمَه اللهُ تعالَى ـ في كتابِه (الاقْتِضَاب)[2]: النحاةُ في اشتقاقِ (الآنَ) قولان:

أحدُهما: أنَّه مِن: «آنَ، يَئِينُ»، أي: «حَانَ»، فألفُه عَن واوٍ، كألفِ: (بَابٍ، ودَارٍ)؛ لأنَّ: «حَانَ» مِن ذواتِ الواوِ عندَنا، وقيلَ: إنَّه مِن ذواتِ الياءِ.

والثاني: أنَّ أصلَه: (أَوَان)، واختلفُوا في عِلَّته، فقيلَ: حُذفَت الألفُ، وقُلبَت الواوُ ألفًا، كما في: «قَامَ»، وقيلَ: بل قُلبت الواو ألفًا حينَ تحرَّكَت وانفتحَ ما قبلَها.

ع: لم يَعتدَّ هذا القائلُ الألفَ حاجِزًا. انتهى.

فاجتمعَت ألفان، فحُذفَت الثانيةُ؛ لأنها زائدةٌ.

وأمَّا العِلَّةُ الموجِبة لبنائِه، فاختَلَفَ النحاةُ أيضًا فيها:

---

(١) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ٢١٩.

(٢) انظره في: ١/ ٦١ وما بعدها.

فقالَ س[١] وأصحابُه: لأنَّ سبيلَ (أَلْ) أن تدخُلَ لتعريفِ الجنسِ، أو العهدِ، أو لتعريفِ الأسماءِ الغالبةِ، كـ: (الحَسَنِ، والعَبَّاسِ، والدَّبَرانِ)، وهي في (الآن) على غيرِ هذا السبيلِ؛ لأنَّ (الآن) إنَّما هو إشارةٌ إلى الوقتِ الحاضرِ، فخالَفَ نُظَراءَه، فبُني.

وقيلَ: إنَّما بُنيَ؛ لأنَّه وقعَ في أوَّلِ الأمرِ معرفةً، وسبيلُ ما تدخُلُ عليه (أَلْ) أن يكونَ نكرةً قبلَها.

وكانَ الفارسيُّ[٢] يقولُ: إنه معرفةٌ بلامٍ أخرى غيرِ هذه، وأنَّه إنَّما [بُنيَ][٣] لتضمُّنِه معناها، كما في (أَمْسِ).

وكان المبرِّدُ[٤] يزعُمُ أنَّه في الأصلِ فِعلٌ ماضٍ، مِن قولِنا: «آنَ، يَئِينُ»، فأُدخِلَت (أَلْ) عليه، وجُعِلَ محكيًّا، كما جاءَ أنَّه ـ عليه الصلاةُ والسَّلامُ ـ نهى عَن قِيلَ وقالَ[٥].

ووقفتُ على كلامٍ منسوبٍ إلى الفارسيِّ[٦] أنَّه قالَ: «الآنُ أحدُ الزمانين» بالرفعِ؛ لأنَّك إنَّما بنيتَه وهو مشارٌ به إلى الزمنِ الحاضِرِ، فلستَ تُشِيرُ به إلى الزمانِ الآنَ، إنَّما تُخبِرُ عنه، فوجبَ أن يُعرَبَ؛ لمفارقَتِه الحالَ التي كانَ عليها.

فهذا ـ وإن كانَ كما قالَ ـ فليسَ يمتنعُ أن تتركَه مفتوحًا على الحكايةِ، كما

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٤٠٠.

(٢) انظر: (الإغفال) له ١/ ٢٨٠.

(٣) ساقطة من المخطوطة، والتتميم من الاقتضاب.

(٤) في الاقتضاب: (الفراء).

(٥) انظر: البخاري ٦٤٧٣.

(٦) نسبه ابن سيده في المحكم ١٠/ ٥٣٢ إلى ابن جني.

تقولُ: (مِنْ) حَرْفُ خفضٍ، و(قامَ) فعلٌ ماضٍ، وإن كانا قد صارا اسمين، وكذا قالَ الأَخْفَشُ[١] في: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[٢]: إنَّه فاعلٌ، وإنَّه تركَه على حالِه لَمَّا جرى منصوبًا في الكلامِ، وكذا: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[٣].

ع: وقالَ ابنُ الخبَّازِ في (شَرْحِ الدُّرَّةِ)[٤]: (أَلْ) في (الآن) زائدةٌ لازمةٌ، عندَ ص، وبمعنى (الذي) و(آنَ) فعلٌ، عند ك، وهو غلطٌ؛ لأنَّ (أَلْ) لا تُوصَلُ بفعلٍ إلا شاذًّا.

ولاضْطِرارٍ كبَنَاتِ الأَوبَرِ كذا وطِبْتَ النفسَ يا قيسُ السري

(بناتُ أَوْبَر) علمُ جنسٍ على ضَرْبٍ مِن الكَمْأة، نصَّ عليه س[٥]، فقالَ بعدَ ذِكْرِ جملةٍ في عَلَم الجنسِ: وإذا قالُوا: (بناتُ أَوْبَر) فكأَنَّهم قالوا: هذا الضَّرْبُ الذي من أمره كذا وكذا مِن الكَمْأة. انتهى.

... عَن (أَلْ)؛ فلذلك حُكِمَ بزيادتِها في قولِه[٦]:

وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

---

(١) انظر: (معاني القرآن) له ٢/ ٢٥٦.

(٢) الأنعام ٩٤.

(٣) الجن ١١.

(٤) انظره في: ١/ ٣٥٣.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٩٥.

(٦) بتمامه:

ولقد جنيتُك أكمُؤًا وعساقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

والبيت من الكامل. انظر: المقتضب ٤/ ٤٨ ومجالس ثعلب ٥٥٦.

[كذا]: وكذا قولُه[١]:

أَمَا وَدِمَاءٍ لَا تَزَالُ مُرَاقَةً عَلَى قُنَّةِ العُزَّى وَبِالنَّسْرِ عَنْدَمَا

أَدخلَ (أَلْ) على (نَسْر)... عَلَم صَنَمٍ.

(السَّرِي): عطفُ بيانٍ، لا بَدَلٌ؛ لأنَّه لا يُباشِرُ (يا)، ولا مُضافٌ إليه؛ وإلَّا لنُصِبَ: (قَيْس)، وليسَ هو قويٌّ[٢] في المعنى.

وبعضُ الاعلامِ عليه دَخَلا لِلَمْحِ ما قد كان عنه نُقِلا

ذَكَر أبو الفَتْحِ في (المحتَسَبِ)[٣] أنَّ بعضَهم قالَ: إنَّ (أَلْ) هذه لا تدخُلُ إلَّا مفيدةً للمدحِ، كـ: (الحَسَنِ، والمظَفَّرِ، والحارِثِ، والعَبَّاسِ، والنابِغةِ)، وأنَّه قولٌ فاسدٌ، تكونُ مع العَلَمِ الذي هو في الأصلِ صفةُ ذمٍّ أيضًا؛ لأنَّهم قالوا: (الصَّعِقُ)[٤]، وهْوَ بأن يكونَ ذمًّا أَوْلى مِن أن يكونَ مدحًا؛ لأنَّ المدحَ ليسَ مقامَ ذِكْرِ الأمراضِ، ومنه قولُهم: عَمْرُو بنُ الحَمِق[٥]، فهذا واضحٌ في الذَّمِّ، وقالُوا فيه: إنَّ (الحَمِقَ) الصغيرُ اللحيةِ.

كالفضلِ والحارثِ والنُعمان فذِكرُ ذَا وحَذْفُه سِيَّان

---

(١) البيت لعمرو بن عبد الجن، وهو من الطويل. انظر: الحجة ٣/ ٣٤٦ وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٢١.

(٢) كذا في المخطوطة.

(٣) انظره في: ١/ ١١٩.

(٤) وهو المغشي عليه. انظر: العين ١/ ١٢٩.

(٥) وهو صحابي، مات سنة ٥٠هـ. انظر: الاستيعاب ٣/ ١١٧٣.

أنشدُ ابنُ الخَبَّازِ، لرُؤْبةَ[١]:

إِنَّـــكَ يَـــا حَـــارِثُ نِعْـــمَ الحَـــارِث

وقالَ خُفَافُ بنُ نُدْبةَ السُّلَميُّ[٢]:

أَعَبَّـــاسُ إِنَّ الَّـــذِي بَيْنَنَـــا أَبَـــى أَنْ يُجَـــاوِزَهُ أَرْبَـــعُ

وقال[٣]:

وَنَابِغَـــةُ الجَعْـــدِيُّ يُؤْلَـــفُ بَيْتُـــهُ ....

وقـــد يَصـــيرُ علمًـــا بالغَلَبَـــهْ مُضـــافٌ او مَصْـــحوبُ أَلْ كالعقبـــه

مِن أقسامِ (أَلْ) أن تكونَ للغَلَبةِ، وهي عكسُ التي لِلَمْحِ الصفةِ، في أنَّ تلك لا تدخلُ إلَّا على المعارفِ التي نُقِلَت مِن الوصفيةِ، وهذه لا تدخُلُ إلَّا على النكراتِ للتعريفِ، ثم تَغْلِبُ بعد ذلك عليه، كـ: (النَّجْمِ) للثُّرَيَّا، وفي أنَّها لازمةٌ، وتلك زائلةٌ إن شئتَ، لا تقولُ: (نَجْمٌ)، وأنت تريدُ الثُّرَيَّا.

[مضافٌ]: ذِكْرُ المضافِ استطرادٌ وتَتمِيمٌ للمسألةِ، والمقصودُ بالذاتِ ما غَلَبَ بالألفِ واللَّامِ، كـ: (النَّجْمِ، والصَّعِقِ، والثُّرَيَّا).

---

(١) البيت من مشطور الرجز. انظر: الديوان ٢٩ والمرتجل ١٩٧.

(٢) البيت من المتقارب. انظر: الديوان ١٠٣.

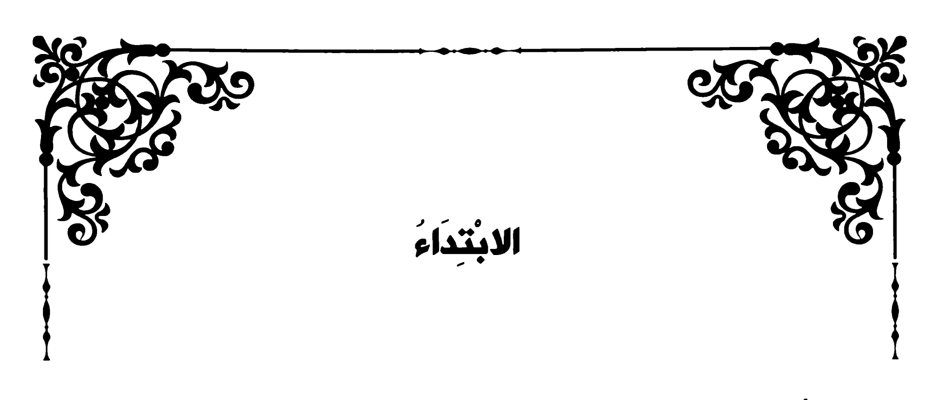
(٣) بتمامه:

وَنَابِغَـــةُ الجَعْـــدِيُّ يُؤْلَـــفُ بَيْتُـــهُ عليـــه صـــفيحٌ مـــن رُخـــامٍ مُرَصَّـــعُ

والبيت لمسكين الدارمي، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٤٩ والكتاب ٣/ ٢٤٤.

وحَـذْفَ أَلْ ذِي إن تُنَـادِ ـ أَو تُضِـفْ　　أَوجِـبْ وفي غيرهمـا قـد تنحَـذِفْ





الابْتِداءُ

مبتَـــدَأٌ زيــــدٌ وعـــاذِرٌ خَبَـــر   إِن قُلْــتَ زيــدٌ عــاذِرٌ مَــنِ اعتــذر

ع: المبتدأُ: اسمٌ أو ما في تأويلِه، مُجرَّدٌ مِن العواملِ اللفظيةِ أو ما في تقديرِها، مُسنَدٌ إلى خَبَرٍ، أو مُسنَدٌ هو إلى مُغنٍ عَن الخبرِ.

فقولُنا أوَّلًا: «أو ما في تأويلِه»؛ ليَدخُلَ: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ﴾[1]، ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[2]، ودخلَ ثانيًا بـ«أو ما في تقديرِها» نحوُ: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[3]، ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[4]، وخرجَت: أسماءُ الأفعالِ؛ بأنَّها ليسَت مُسنَدةً لمُغْنٍ عَن الخبرِ، بل لِمُتَمِّمٍ للحُكمِ.

المبتدأُ ثلاثةُ أقسامٍ: مبتدأٌ شابَهَ الحرفَ، ومبتدأٌ شابَهَ الفعلَ، ومبتدأٌ خارجٌ عنهُما، فالأولانِ لا يحتاجانِ لخبرٍ، كما أنَّ الحرفَ والفعلَ كذلك، وذلك: «أقلُّ رَجُلَينِ يقولانِ كذاك»، و: «أقائمٌ الزيدان؟»، بخلافِ الثالثِ.

قاعدةٌ: لا يُستَدلُّ بمَثَلٍ على قياسٍ؛ لأنه قُصِدَ... عَن القياسِ.

---

(١) البقرة ١٨٤.

(٢) البقرة ٦.

(٣) فاطر ٣.

(٤) الأعراف ٥٩ وغيرها.

قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[١]: ولـم يضـربُوا مَثَلًا، ولا رأوه أَهْلًا للتَّسْيِيرِ، ولا جَـدِيرًا بالتداوُلِ والقَبولِ، إلَّا قولًا فيه غرابةٌ من بعضِ الوُجوهِ، ومِنْ ثَمَّ حُوفِظ عليه، وحُمِيَ مِن التَّغْيِيرِ.

ع: ومِن ذلك في هذا البابِ[٢]: «تَسْمَعَ بِالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِن أَنْ تَراه»، فلا يُستَدَلُّ به على جوازِ كونِ المبتدأ فِعلًا.

وأَولٌ مبتـــــدأٌ والثــــــاني فاعِـــلٌ اغْنَـــى في أَسَــارٍ[٣] ذَانِ

[**وأَوَّلٌ مبتدأٌ**]: المسوِّغُ للابتداءِ هنا بالنكرةِ إرادةُ الخُصوصِ؛ لأنَّ المرادَ بـ (**أَوَّلٌ**): الأَوَّلُ في المثالِ، لا أَوَّلًا غيرَه.

(**ذان**): تثنيةُ (ذَا)، لا اسمُ فاعلٍ مِن: «دَنَا، يَدْنُو»؛ لأنَّه لا يليقُ بذي فَهْمٍ أن يُمَثِّلَ بمشتركٍ.

ونحوُ: «أقائمٌ زيدٌ؟» يجوزُ فيه إعرابانِ بإجماعٍ، وإنَّما النزاعُ في مثلِ: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾[٤]، أعني: فيما مرفوعُه ضميرٌ، فلا يمثَّلُ به لأحدِهما.

«أقائمٌ زيدٌ؟»: لا خبرَ له، لا في اللفظِ، ولا في التقديرِ، وكذا: «أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَاكَ»؛ لأنَّ الجُملةَ صفةٌ لـ (أقلُّ)؛ لإفرادِهم الضميرَ وتثنيتِه وجمعِه؛ لِكَونِ المضافِ إليه كذلك، ولو كان خَبَرًا لم يلزمه ذلك، وكأنَّهم إنَّما جعلُوه غيرَ مُخْبَرٍ

---

(١) انظر: (الكشاف) له ١/ ٧٢.

(٢) انظر: مجمع الأمثال ١/ ١٢٩.

(٣) كذا ضبطه في المخطوطة.

(٤) مريم ٤٦.

عنه؛ لأنَّه في معنى الفعلِ، بدليلِ أنَّه لا تدخلُ عليه النواسِخُ، كما لا تدخلُ على: «أقائمٌ زيدٌ؟»، كما لا تدخلُ على: «قام زيدٌ»، وكأنَّ (أقلُّ) بمعنى: «قَلَّ»، أو بمعنى الحرفِ، و(أقلُّ) بمعنى (ما).

وقِسْ وكاستفهامٍ النفيُ وقد يجوز نحوُ فائزٌ أُولُو الرَشَد

[فائزٌ أولو الرَّشَدْ]: ذكرَ ابنُ يَعِيشَ[1] أنَّ س[2] وابنَ السَّرَّاجِ[3] أجازاه، وأنَّ الأكثرَ منعوه.

وَالثَّانِ مبتدًا وذا الوصفُ خبر إن في سِوى الإفراد طِبقًا استقر

فإن لم يتطابقا فقد تقدَّمَ أنَّ الأوَّلَ مبتدأٌ، والثانيَ فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ، كقولِه: «أسارٍ هذان؟»، وإن تطابقا بالإفرادِ جاز فيهما الوجهان، وإن تخالفا، وكان الأولُ غيرَ مفردٍ، والثاني مفردًا، لم يجز الكلامُ على وجهٍ مَّا؛ لأنَّ جَعْلَ الأولِ مُبتدأً يُفسِدُه تحمُّلُ الضميرِ، وجَعْلَه خبرًا يُفسِدُه أنَّ الخبرَ لا بُدَّ أن يطابِقَ المبتدأَ.

وفي (الكَشَّافِ)[4] في: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾ أنَّه قَدَّمَ الخبرَ، فهذا يقتضي أنَّه لا يجوزُ كونُه مبتدأً، وما بعدَه فاعلًا، وردَّه السُّهَيْليُّ في (الرَّوْضِ)[5]، وابنُ الحاجِبِ في (أَمَالِيه)[6]، قالَ السُّهَيْليُّ: لأنَّ الفاعلَ إذا كان ضميرًا لا ينفصِلُ.

---

(١) انظر: (شرح المفصل) له ١/ ٩٦.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٢٧.

(٣) انظر: (الأصول) له ١/ ٦٠.

(٤) انظره في: ٣/ ٢٠.

(٥) انظره في: ٢/ ٢٦٨.

(٦) انظره في: ٢/ ٤٩٥.

ويَرِدُ عليه قولُه[1]:

.... أَنْتُمَـــــــــــا

فهذا يتعيَّن فيه جَعْلُ (أنتما) فاعلًا؛ لعدمِ المُطابَقةِ.

وإنَّما لم يَجُز في نحوِ: «أقائمان الزيدان؟»، و: «أقائمون الزيدون؟» أن يكونَ الوصفُ مبتدأً؛ لأنَّه قد رَفعَ ضميرًا مستترًا، فإن لم يُجعل خبرًا لَزِمَ عَوْدُه على متأخِّرٍ لفظًا ورُتبةً، وذلك لا يجوزُ، نحوُ: «صاحبُها في الدارِ».

ورفعــــوا مبتــــدأً بالابتِـــــدا كـــذاكَ رفـــعُ خبـــرٍ بالمبتـــدا

والخبـــرُ الجـــزءُ المـــتِمُّ الفائـــده كـــاللهُ بـــرٌّ والأَيـــادِي شـــاهده

الفائدةُ: ما يحسُنُ معها السكوتُ، على ما قالَ هو[2]، فلا يُتصَوَّرُ أن يُقالَ في الخبرِ: إنَّه تَمَّمَ الفائدةَ؛ لأنَّها لم تَحصُل قبلَ مجيئِه ناقصةً فتمَّمَها؛ لأنَّها لا تُتَصَوَّرُ إلا تامَّةً، ولئن سُلِّمَ ما قالَه فحَدُّه الذي حَدَّ به الخبرَ ينطلِقُ على الفاعلِ، وأَحسَنُ ما ينطبق: على المفعولِ؛ لأنَّه جاءَ متمِّمًا للفائدةِ، لا بمعنَى أنَّها ناقصةٌ قبلَه، بل هي تامةٌ، وهو زادَها تمامًا.

ومفـــردًا يـــأْتي ويـــأتي جملـــه حاويـــةً معنـــى الـــذي سِـــيْقتْ لـــه

ع: (حاويةً): يعني: الجملةَ التي حُكِمَ عليها بالرَّفعِ للخبريةِ، فلو وُجدَ ضَمِيرٌ

---

(١) لعله يقصد قوله:

خليلَـــيَّ مـــا وافٍ بعهـــديَ أنتمـــا إذا لـــم تكونـــا لـــي علـــى مَـــنْ أقـــاطعُ

(٢) انظر: (شرح التسهيل) له ١/ ٢٦٩.

مِن غَيرِها لم يُكْتَفَ به، ولذلك مَنعُوا: حُسْنُ الجاريةِ الجاريةُ أعجبتني إياه[1]، على إبدالِ المضمَرِ مِن المضمَرِ؛ لأنَّ الجملةَ الواقعةَ خبراً قد خَلَتْ مِن رابطٍ، ولا يُكتفى بقولِه: (إياه)؛ لأنَّه مِن جملةٍ أخرَى في الأصحِّ.

قولُه: (**حاويةٌ معناه**) يشملُ: الضميرَ، نحوُ: «زيدٌ أبوه قائمٌ»، والإشارةَ، نحوُ: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[2]، ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ﴾[3]، أي: «إنَّ صَبْرَه».

وبَقِيَ عليه تَكرارُ المبتدأ، نحوُ: «زيدٌ قامَ زيدٌ»، وقولِه[4]:

لَيْتَ الغُرَابَ غَدَاةَ يَنْعَبُ ذايبا[5] كَانَ الغُرَابُ مُقَطَّعَ الأَوْدَاجِ

وقد يُجابُ بأنَّ الذي حَوَى نَفْسَ المبتدأ يَصدُقُ عليه أنَّه حَوَى معناه؛ لأنَّه حَوَى المعنى وأكثرَ.

وكونُ الجملةِ نَفْسَ المبتدأِ، نحوُ: «هِجِّيرَى أبي بكرٍ: لا إله إلا اللهُ»، وقولِك: «هو زيدٌ قامَ»، بتقدير: (الأمرُ)، و(الشأنُ).

وزادَ أبو الحَسَنِ[6]: أن يكونَ في الجملةِ اسمٌ بمعنى المبتدأ، نحوُ: «زيدٌ قامَ أبو عمرٍو»، إذا كانَ (أبو عمرٍو) كنيةً لزيدٍ، واستَدلَّ بقولِه تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ

---

(١) مثال أبي حيان في التذييل ٤/ ٣٦ وابن هشام في المغني ٦٤٩: «حُسْنُ الجاريةِ الجاريةُ أعجبتني هو».

(٢) الأعراف ٢٦.

(٣) الشورى ٤٣.

(٤) البيت لجرير، وهو من الكامل. انظر: الديوان ١/ ١٣٦ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٤٧.

(٥) في المصادر: (دائبًا).

(٦) يعني به الأخفش. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٥.

عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾[١]، أي: «فإنَّ اللهَ يُضِلُّه ويهدِيه».

وعندنا[٢]: الخبرُ محذوفٌ؛ لدلالةِ قولِه: ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ ﴾[٣]، فكأنَّ التقديرَ: «أفمن زُيِّنَ له سوءُ عملِه فله عذابٌ شديدٌ، أمَّن آمَنَ وعملَ صالحًا فله مغفرةٌ؟».

واحتجَ[٤] أيضًا بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾[٥].

وعندَنا[٦] أنَّ الخبرَ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ ﴾[٧]، وقولُه: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾ اعتراضٌ.

فإن قلتَ: فقد جاءَ في الموصولِ[٨]:

.... وَأَنْـتَ الَّـذِي فِـي رَحْمَـةِ اللهِ أَطْمَـعُ

---

(١) فاطر ٨.

(٢) من كلام ابن عصفور.

(٣) فاطر ٧.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٣٠.

(٥) الكهف ٣٠.

(٦) من كلام ابن عصفور.

(٧) الكهف ٣١.

(٨) بتمامه:

فيـا رَبَّ ليلـى أنـت في كـل مـوطنٍ وَأَنْـتَ الَّـذِي فِـي رَحْمَـةِ اللهِ أَطْمَـعُ

وهو من الطويل. انظر: شرح التسهيل ١/ ١٦٨.

قلتُ: هو مِن الشذوذِ بحيثُ لا يُقاسُ عليه. مِن (شَرْحِ ابنِ عُصْفُورٍ)(١).

وإن تكن إيَّاهُ مَعْنًى اكتفَى ... بها كنطقِي اللهُ حَسْبِي وكفَى

وقد وُجِدَ مِن ذلك ثلاثةُ أمثلةٍ في...، وهي: ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾(٢)؛ إلا أنَّ الثانيَ مُحتمِلٌ لأَنْ يُقَدَّر: «تحيَّتُهم هذا اللفظُ»، لا: «سَلامٌ عليكُم»، والأصلُ عدمُ الحذف.

[كـ: نُطْقِي]: هذا مصدرٌ بمعنى المفعُولِ، وإلَّا لم يَصِحَّ؛ لأنَّ نَفْسَ النُّطْقِ ليسَ هو هذا اللفظَ، بل النُّطْقُ فِعْلُ الشَّخْصِ، ومُتَعَلَّقُه اللَّفْظُ.

أجازَ ابنُ عَطِيَّةَ(٣) في: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ﴾(٤) أن تكونَ «أعمالُهم كرمادٍ» جملةً هي خبرٌ لـ (مَثَلُ)، واختارَه، وممَّنْ أجازَه الحَوْفِيُّ(٥)، ويردُّه خُلُوُّ الجملةِ مِن رابطٍ.

كذا رُدَّ عليهما، وفيه نَظَرٌ.

والمفردُ الجامدُ فارغ وإن ... يشتق فهو ذو ضمير مستكن

[مُسْتَكِنٌ]: لا يَلزَمُ أن يكونَ مُسْتَكِنًّا، بدليلِ قولِهم: «زيدٌ ما قائمٌ إلا هو»، واستُثنيَ مِن ذلك: مسألةُ جَرَيانِ الصفةِ على غَيرِ مَنْ هي له.

---

(١) يقصد شرح الجمل. انظره في: ١/ ٣٤٥ وما بعدها.

(٢) يونس ١٠.

(٣) انظر: (المحرر الوجيز) له ٣/ ٣٣١.

(٤) إبراهيم ١٨.

(٥) انظر: البحر المحيط ٦/ ٤٢٢ وما بعدها.

وأبرزنـــه مطلقـــا حيـــث تـــلا مـــا لـــيس معنـــاه لـــه مُحَصَّـــلا

مرادُه بذلك نحوُ: «غلامُ هندٍ ضارِبَتُه»، والعبارةُ لا تُساعِدُ عليه؛ لأنَّه إنما يلي...، ومعناه له قطعًا، وعبارةُ النحاةِ جيدةٌ: «إذا جَرَتِ الصِّفَةُ خبرًا على مَنْ ليسَت له».

ثم عليه اعتراضٌ ثانٍ، وهو أنَّه يُوهِمُ أنَّ ذلك خاصٌّ بالوصفِ، وليس كذلك، بل: «زيدٌ عمرٌو ضَرَبَه» كذلك.

أجاز الزَّجَّاجُ[(١)]، والتَّبْرِيزيُّ[(٢)] في (سورةِ النِّساءِ) في قولِه تعالى: ﴿يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾[(٣)]، و: ﴿يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ [تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ] خَالِدِينَ فِيهَا﴾[(٤)] أن يكونَ (خالدًا) و(خالدِين) حالَيْنِ مِن (الجنات) و(النار)، ولم يَبرُزِ الضميرُ؛ أَخْذًا بقولِ ك، ومَنَعَ ذلك الزَّمَخْشَرِيُّ[(٥)]؛ أَخْذًا بقولِ ص.

وأخبـــروا بظـــرْفٍ او بحـــرفِ جـــر نـــاوين مَعْنَـــى كـــائنٍ أوِ اســـتقر

قولُه...: ولا بُدَّ مِن خَبَرٍ محذوفٍ في الأصحِّ، و... مفرد في الأصحِّ، وحُذِفَ وحدَه، وأُبقِيَ الضميرُ مَعمُولًا للظَّرفِ في الأصحِّ، ولم يُحذَف الشيئانِ معًا، وفاقًا لأبي بَكْرٍ وابنِ جِنِّي و... وغيرِهم[(٦)].

---

(١) انظر: (معاني القرآن وإعرابه) له ٢/ ٢٧.

(٢) انظر: البحر المحيط ٣/ ٥٥١.

(٣) النساء ١٤.

(٤) النساء ١٣ والطلاق ١١.

(٥) انظر: (الكشاف) له ١/ ٤٨٦.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٥٥.

احتجُّوا بأمرَين:

أحدُهما: انتفاءُ جوازِ: «قائمًا زيدٌ في الدارِ»، فلو كان العاملُ الفعلَ لجازَ.

والثاني: قولُه(١):

فَــإِنَّ فُــؤَادِي عِنْــدَكِ الــدَّهْرَ أَجْمَــعُ

فلولا أنَّ في الظَّرفَ ضميرًا مرفوعًا ما رُفِع (أَجْمَعُ) تأكيدًا له.

وعن... أنَّ الظَّرفَ خالٍ، وأنَّ الضميرَ حُذفَ مع عاملِه، وأنَّ هذا لـم يُنَبْ في العَمَلِ، بل هو باقٍ على ما كانَ عليه.

ولا يكــونُ اســمُ زمــانٍ خبــرَا   عــن جُثَّــة وإن يُفِــدْ فــأَخْبِرَا

[خَبَرا]: ع: نَعَمْ، ولا حالًا، ولا صفةً عنها، لا تقول: «مررتُ برجلٍ اليومَ»، ولا: «بزيدٍ اليومَ»؛ لأنَّ ذلك لا يُفيدُ تقييدَ الذاتِ، كما لا يُفيدُ خبرًا عنها، وكأنَّ النحاةَ استغنَوا بالتنبيهِ على الخبرِ عَن الحالِ والصفةِ.

وقد أخطأَ مَنْ قالَ في: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ﴾(٢): إنَّ الذي سَوَّغَ الابتداءَ الوصفُ.

[عن جُثَّةٍ]: لو قالوا: لا يُخبَرُ به عَن الذواتِ، لكانَ أَوْلَى؛ ليَدخُلَ أسماؤه تعالى، فإنَّ ذلك مُمتَنِعٌ فيها أيضًا، فهذا كما قالُوا: (مَنْ) لِمَن يعلمُ، واحترَزوا عِن

(١) بتمامه:

فَــإِنْ يَــكُ جُثمــاني بــأرضٍ ســواكمُ   فَــإِنَّ فُــؤَادِي عِنْــدَكِ الــدَّهْرَ أَجْمَــعُ

والبيت لجميل بثينة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١١٩ وأمالي أبي علي القالي ٢١٧/١.

(٢) القيامة ٢٢ وغيرها.

عبارةِ مَنْ قالَ: لِمَن يعقِلُ.

ولا يجـــوزُ الابتِـــداْ بـــالنكِرَه　　　مـا لـم تـ(يـ)ـفد كعنـد زيـد نمـره

ع: ينبغِي أن يُقرأَ: (يُفِد) بالياءِ مِن تحتٍ، أي: الإخبارُ بها، ونِسبةُ الإفادةِ إلى النَّكِرةِ غيرُ قويةٍ.

وهـل فتـى فـيكم فمـا خـل لنـا　　　ورجـل مـن الكـرام عنـدنا

[**ورجلٌ من الكرامِ**]: ع: ضابطُه أن تكونَ موصوفةً، وسواءٌ كانَ الوصفُ مذكورًا كما مثَّلَ، أو محذوفًا مثلَ: «السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهمٍ»، ومِن الصفةِ المقدَّرةِ: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾[١]، أي: «وطائفةٌ مِن غيرِكُم».

ورغبـةٌ في الخيـر خيـرٌ وعَمَـل　　　بِـرٍّ يـزينُ ولـيُقَسْ مـا لـم يُقَـلْ

قولُه: (**ورغبةٌ**): وليسَ منه[٢]:

....　　　حَسَـنٌ فِـي كُـلِّ عَـيْنٍ مَـنْ تَـوَدّْ

خِلافًا لِمَنْ غَلِطَ.

[**ورغبةٌ**]: في الحديثِ[٣]: «أمرٌ بمعروفٍ صَدقةٌ، ونهيٌ عَن مُنكَرٍ صَدقةٌ».

---

(١) آل عمران ١٥٤.

(٢) بتمامه:

فتضـاحَكْنَ وقـد قُلْـنَ لهـا:　　　حَسَـنٌ فِـي كُـلِّ عَـيْنٍ مَـنْ تَـوَدّْ

والبيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الرمل. انظر: الديوان ٣٢١ والكامل ٣/ ١١٨٧.

(٣) انظر: صحيح ابن حبان ٨٣٨.

[«ورغبةٌ»]: ع: ضابطُه أن تكونَ عاملةً، كذا قالَ في (التَّسهِيلِ)[١]، ومثَّلَه[٢] بقولِهم: «أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ».

فإن قيلَ: يلزَمُه إجازةُ: «قائمٌ زيدٌ»، وهو لا يجوزُ إلَّا بِقِلَّةٍ، وظاهرُ إطلاقِه هنا خِلافُ ذلك.

قلتُ: قد أجازَه أبو الحَسَنِ[٣] بغيرِ قِلَّةٍ، فله أن يَدَّعيَ جوازَه بغيرِ قلَّةٍ، كمذهبِ أبي الحَسَنِ، وله أن يقولَ: هذه جائزةٌ مِن حيثُ الابتداءُ بالنكرةِ، ممتنعةٌ مِن حيثُ الاكتفاءُ بمرفوعِها عَن الخبرِ؛ فإنَّ العَرَبَ لم تَفعَل ذلك إلا حيثُ اعتَمَدَ الوَصْفُ، ولا يلزَمُ مِن امتناعِ المسألةِ لأَمرٍ آخرَ امتناعُها لغيره.

وبعضُهم يقولُ: أن تكونَ عاملةً في ظرفٍ أو مجرورٍ، فيَخرُجُ هذا.

وقالَ ابنُ عُصفورٍ[٤]: زادَ الأخفشُ في شروطِ الابتداءِ بالنكرةِ: أن تكونَ في معنَى الفِعْلِ، نحوُ: «قائمٌ زيدٌ».

[وعَمَل بِرٍّ]: ضابطُه أن يُضافَ إلى نكرةٍ، وإنَّما قُلتُ: «إلى نكرةٍ»؛ لأنَّها لو أُضِيفَت إلى معرفةٍ لم يكن فيها إشكالٌ؛ لأنَّها تكونُ معرفةً، وحينئذٍ تَخرجُ مِن بابِ ما ابتُدِئَ فيه بالنكرةِ لمُسَوِّغٍ.

قال ابنُ عُصفورٍ[٥]: وزادَ كـ في المسوِّغاتِ أن تكونَ خَلَفًا مِن موصوفٍ، أي:

---

(١) انظره في: ٤٦.

(٢) في (شرح التسهيل) له ١/ ٢٩١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤١.

(٤) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٤١.

(٥) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٤١.

صفةٌ حُذف مَوصُوفُها، نحوُ[1]: «عَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِن مُشْرِكٍ»، و....

والأَصْـــلُ فِي الأَخبَـــارِ أَن تُـــؤخَّرا وجَـــوَّزُوا التقــدِيمَ إِذْ لا ضَـــررا

ع: قدَّمَ الكلامَ على تأْخِيرِ الخَبَرِ قبلَ الكلامِ على حَذفِه، وفي (الكافية)[2] عَكَسَ، والذي هُنا أَوْلَى؛ لأنَّ التقديمَ أَقْرَبُ إلى الأصلِ مِن الحذفِ.

[وجَوَّزُوا]: ع: قيلَ: إنَّ الخَلِيلَ[3] مَنَعَه، وأَوَّله السُّهَيْلِيُّ[4] على أنَّ مَنْعَه لذلك إذا كانَ لغير غَرَضٍ.

واحتَجَّ ص بأمورٍ محتَمِلةٍ، وينبغي عندي أن يُحتَجَّ بقولِهم: «الليلةَ الهلالُ»[5]، ومنه: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ ﴾[6]، و: «مسكينٌ مسكينٌ رجلٌ لا زوجَ له، ومسكينٌ مسكينٌ امرأةٌ لا زوجَ لها»[7]، و: «تميميٌّ أنا»، و: «مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُك»[8].

فامْنَعْـــهُ حـــين يســـتوي الجُـــزْءَانِ عُرْفًـــا ونُكْـــرًا عـــادِمَيْ بيَـــان

---

(١) كذا في المخطوطة، بإثبات (عبد)، وهو سهو من ابن هشام رحمه الله؛ فإن صواب المثال بحذفها، وهي محذوفة عند ابن عصفور الذي ينقل منه ابن هشام هذا النص، أما جملة ابن هشام فهي تقدير جملة المثال الذي هو: «مؤمن خير من مشرك».

(٢) يقصد (شرح الكافية الشافية) لابن مالك. انظره في: ١/ ٣٥٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٢٧.

(٤) انظر: (نتائج الفكر) له ٣١٣.

(٥) انظر هذا المثل في (الكتاب) ١/ ٢١٦.

(٦) يس ٣٧.

(٧) حديث نبوي. انظر: سنن سعيد بن منصور ٤٨٨.

(٨) الأخيران من أقوال العرب. انظر: الكتاب ٢/ ١٢٧.

كـذا إذا مـا الفعـلُ كـان خبَـرا   أو قُصِـدَ اسـتِعمالُه مُنحصـرا

[خَبَرَا]: رافعًا لضميرٍ مُفرَدٍ مذكَّرٍ.

أجمعَ ص[١] على مَنْعِ التقدُّمِ في: «زيدٌ قامَ»، واختلفُوا فيه في بابِ (كَانَ)، نحوُ: «كَانَ زيدٌ قامَ»، قالَ ابنُ عُصفورٍ[٢]: والصحيحُ الجوازُ؛ لأنَّ المَنْعَ في بابِ الابتداءِ؛ لأنَّ الفِعلَ عاملٌ لفظيٌّ، وهو قَوِيٌّ، وقد أَمْكَنَ إعمالُه، فلا يُعدَلُ إلى العاملِ الضَّعيفِ، وأمَّا في بابِ (كَانَ) فلا يتأتَّى ذلك؛ لأنَّ هذه أفعالٌ، والعربُ تأتي بعامِلَين لفظِيَّيْنِ، وتؤخِّرُ عنهما المعمولَ في (بابِ الإعمالِ)[٣].

[مُنحَصِرا]: نحوُ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[٤]، و: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[٥].

أو كـان مُسْـنَدًا لِـذي لامِ ابتِـدا   أو لازِمِ صح الصَّدْر كمن لـي منجـدا

في بعضِ النُّسَخِ: (لازِمَ) بالفتحِ في الميمِ، يعني: أو كانَ الخَبَرُ لازِمَ الصَّدْرِ، وهذا عَكْسُ القَصْدِ؛ لأنَّ ذاك لا يَجِبُ تأخيرُه، بل تقديمُه، ويوجدُ: (لَازَمَ) بفتحِ الزايِ والميمِ، عطفًا على: (كان)، أي: أو لَازَمَ هو الصَّدْرَ، وهو كالأوَّلِ في الخَطَأِ، والحقُّ: (لازِمِ) بكسرِهِما.

ثُمَّ العَطْفُ على: (ذي)، لا على: (لامِ)؛ لأنَّ المعنَى يصيرُ على الأوَّلِ: أو كانَ

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٠٤.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٩١ وما بعدها.

(٣) يعني: باب التنازع في العمل.

(٤) آل عمران ١٤٤.

(٥) النساء ١٧١.

مُسندًا لِلَازِمِ الصَّدْرِ، أي: لمبتدأٍ لازِمِ الصَّدْرِ، وهو المرادُ، وعلى الثاني: لمبتدأٍ ذي لَازِمِ الصَّدْرِ، فينصَرِفُ إلى مِثلِ: «أزيدٌ قائمٌ؟»، والحُكْمُ أنَّ الخبرَ يَتَقَدَّمُ على المبتدأِ، لا على همزةِ الاستفهامِ، فهذا فَسَادٌ، ولا يُطابق....

ونحوُ عندي درهمٌ ولي وَطَر ... مُلْتَزمٌ فيه تقدُّمُ الخَبَرْ

كذا إِذَا عَادَ عَلَيْه مضمرُ ... مما به عنه مُبِيْنًا يُخْبَرُ

كذا إذا يستوجب التصديرا ... كأينَ من علمتُه نصيرا

ع: ولا يُورَدُ عليه: «زيدٌ أين هو؟»؛ لأنَّ كلامَه في الخبَرِ المستوجِبِ للتصديرِ، وهنا جزءُ الخبرِ المستوجِبُ، لا المجموعُ، وتقديمُ ذلك الجزءِ على مَثِيلاتِه واجبٌ.

إن قلتَ: كيفَ ساغَ قولُه:

كذا إذا يَسْتَوجِبُ التصديرَ

فإنَّه راجِعٌ إلى قولِك: يجبُ تقديمُ الخبرِ إذا كانَ واجِبَ التَّقدِيمِ، وذلك دَوْرٌ؟

والجوابُ أنَّ واجِبَ التَّصدِيرِ صَارَ عَلَمًا عندَ الإطلاقِ على نَحْوِ أسماءِ الاستفهامِ، فكأنَّه قالَ: يجبُ تَقَدُّمُ الخبرِ إذا كانَ اسمَ استفهامٍ، أو ما أشبَهَه، مثلُ: (كم) الخبريةِ.

قالَ ابنُ جِنِّي في (التَّنْبيه)[1]: أجازَ أبو الحَسَنِ: «زيدٌ كيفَ؟»، وضَمَّنَ (كَيْفَ) ضميرًا لـ(زيدٍ)، كما تقولُ: «زيدٌ قامَ»؛ لأنَّ بينَ... والظَّرْفِ نَسَبًا، يدلُّك على ذلك:

(١) انظره في: ٢٩.

وُقوعُ المجازاةِ... الله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾[١]، وقال الشاعر[٢]:

وَمَا بِكَ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإِنَّهُ ... تَوَارَثَهُ آبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ

ذَكر ابنُ إِيَازَ[٣] أن ابن جِنِّي[٤] أجازَ: «زيدٌ كَيْفَ؟»، بتقديرِ: «كَيْفَ هو؟».

وعلى قياسِ ذلك: «زيدٌ أَيْنَ؟»، بتقدير: «أَيْنَ هو؟».

وخبرَ المَحصُورِ قَدِّمْ أَبدا ... كما لنا إلا تباعُ[٥] أحمدا

[ك: ما لنا إلا اتباعُ أَحْمَدَا]: ع: في المثالِ خَلَلٌ، والصَّوابُ التمثيلُ بـ: «ما قائمٌ إلا زيدٌ»، وأمَّا مِثالُه فالأرجَحُ فيه أن يكونَ المرفوعُ فاعلًا، لا مبتدأً.

وحذفُ ما يُعلم جائزٌ كما ... تقولُ زيدٌ بعدَ مَن عندكما

ابنُ بابَشَاذَ: التلويحُ يقعُ في الكلامِ الفصيحِ، فيكونُ أوقعَ في النَّفْسِ مِن التَّصريحِ.

[«وحَذْفُ ما يُعْلَمُ جائزٌ»][٦]:

.... بني ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظَالِمُ

---

(١) النحل ٥٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى. انظر: الديوان ٩٥ وجمهرة أشعار العرب ١/ ٦٨.

(٣) انظر: (المحصول) له ٤٦٠.

(٤) انظر: (التنبيه) له ٢٩.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: (اتباع).

(٦) بتمامه:

بنــي ثُعَلٍ لا تنكَعوا العنزَ شِرْبَها ... بني ثُعَلٍ من ينكَعِ العنزَ ظالمُ

والبيت من الطويل، وهو لرجل من أسد. انظر: الكتاب ٣/ ٦٥ والمحتسب ١/ ١٢٢.

[وحَذْفُ ما يُعْلَمُ جائزٌ]: وقالَ تعالىَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[1] الآيةَ، فحذف الخبر[2].

ويَحتَمِلُ الوَجهَينِ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[3]، و: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[4].

ومِنْ مَا[5] يدلُّ على أنَّهم يحذِفُون المبتدأ مِن هذا: قولُه[6]:

فَقَالَتْ: عَلَى اسْمِ اللهِ، أَمْرُكَ طَاعَةٌ ....

فهذا قد يُؤْنِسُ بأنَّ المحذوفَ المبتدأُ.

وجَعَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ[7] وابنُ الحاجِب[8] مِن حَذف الخبرِ: «خَرَجْتُ فإذا السَّبعُ»، وقالَ المبرِّدُ[9]: إنَّ (إذا) المفاجَأةِ ظرفُ مكانٍ، وهي خبرٌ، فالتقديرُ: «فبحضرتي

(١) الحج ٢٥.

(٢) بتمامها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

(٣) يوسف ١٨.

(٤) محمد ٢١.

(٥) كذا بخط ابن هشام.

(٦) بتمامه:

فَقَالَتْ: عَلَى اسْمِ اللهِ، أَمْرُكَ طَاعَةٌ وإن كنتُ قد كُلِّفتُ ما لم أُعَوَّدِ

والبيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل. انظر: ملحقات الديوان ٤٩٠ والخصائص ٢/ ٣٦٤.

(٧) انظر: (المفصل) له ٣٨.

(٨) انظر: (الأمالي) له ٢/ ٨٧٤.

(٩) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٦٥.

السبعُ»، وقال الزَّجَّاجُ[1]: إنَّها زمانٌ، والمرفوعُ بعدَها على حَذفِ مُضافٍ، أي: فالزمانُ حضورُ السبعِ، أو مفاجأتُه، حكى ذلك الشَّلَوْبِينُ في (الحَوَاشي)[2].

وقالَ الشَّيخُ أبو عَلِيٍّ في (التَّذْكِرة) ما ملخَّصُه[3]: مما استَدلَّ به أبو الحَسَن[4] على س: قولُه تعالى: ﴿أَفَمَنۡ حَقَّ عَلَيۡهِ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾[5]، قال: المعنى: أفأنت تنقذه.

والجوابُ: أنَّه يجوزُ أن يكونَ الخبرُ محذوفًا، كقولِه: ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجۡهِهِۦ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَقِيلَ لِلظَّٰلِمِينَ﴾[6]، أَلَا ترى أنَّ دُخولَ العطفِ يمنعُ الخبريةَ، وإنْ كانَ (الظالمين) هم مَن يتَّقي بوجهه سوءَ العذاب، وأيضًا فإنَّهم لا يقولون: «أزيدًا تضربُه؟»، وهذا دليلٌ على أنَّ «أفأنتَ» ليس بخبرٍ.

وكذا يقولُ في: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗا﴾[7]، وفي قولِه: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾[8] الآيةَ، كلُّ ذلك بمنزلةِ قولِه[9]:

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ط. دار الكتب العلمية) ٥/ ١٠٨.

(٢) انظره في: ٦٩.

(٣) يقصد بهذا ما مر من أن الأخفش يجيز أن يكون الرابط في جملة الخبر اسم بمعنى المبتدأ، وهو كقوله: «زيد قام أبو عمرو».

(٤) يعني به الأخفش. انظر: (معاني القرآن) له ٢/ ٤٩٤.

(٥) الزمر ١٩.

(٦) الزمر ٢٤.

(٧) فاطر ٨.

(٨) يوسف ٩٠.

(٩) بتمامه: =

.... فَـــإِنِّي وَقَيَّـــارٌ بِهَـــا لَغَرِيـــبُ

وفي جـوابِ كيـف زَيـدٌ قـل دَنِـفْ فزيـــدٌ اسْـــتُغنِيَ عنـــه إِذ عـــرف

وبعــد لــولا غالبــا حــذفُ الخبــر حــتمٌ وفي نــصِ يمــينٍ ذا اســتقر

ع: أُورِدَ عليه، فقيلَ: الوجوبُ والغَلَبَةُ متنافيانِ.

وليسَ بجيدٍ؛ لأنَّ للخبرِ بعد (لو)[1] أحوالًا، فتارةً يكون كَونًا مطلقًا، وهو الأكثرُ والغالبُ في الخبرِ بعدَ (لو)[2]، فهذا يُحذف وُجوبًا، وتارةً يكون كَونًا مقيدًا، فإن لم يدلَّ عليه دليلٌ وَجَبَ ذِكْرُه، وإلَّا جازَ الحذفُ والإثباتُ.

فإذا تقرَّرَ هذا صَحَّ قولُ المُصَنِّفِ؛ لأنَّ الغالِبَ أن يكونَ خبرُها كَونًا مطلقًا، فيجبُ الحذفُ في الغالِبِ، فمُتَعَلَّقُ الغَلَبَةِ والوجوبِ مختلفٌ.

وقالَ الشَّلَوْبِينُ في (الحَوَاشي)[3]: ولو قيلَ: إنَّ[4]:

= ومَــنْ يَــكُ أمســى بالمدينــة رَحْلُــه فَـــإِنِّي وَقَيَّـــارٌ بِهَـــا لَغَرِيـــبُ

والبيت لضابئ بن الحارث البرجمي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب ١/ ٧٥ والأصمعيات ١٨٤.

(١) كذا بخط ابن هشام، وهو سهو، والصواب: لولا.

(٢) كذا بخط ابن هشام، وهو سهو، والصواب: لولا.

(٣) انظره في: ٧١.

(٤) بتمامه:

يُــذيبُ الرُّعْــبُ منــه كــلَّ عَضْــبٍ فلــولا الغِمْــدُ يمســكُه لَسَــالا =

.... يُمْسِـــــــــكُهُ...

و: «حَدِيثُو عهدٍ»[1]، ونحوَه أحوالٌ؛ لَقَالَ ما لا يَصِحُّ عندَ النحاة؛ إذ ليسَ في الكلامِ ما يَعمَلُ في الحالِ.

وقالَ بعضُ مَنْ أوجبَ حَذْفَ الخبرِ مُطلقًا: إنَّ «يُمسِكُه» بتقديرِ: أَنْ يُمسِكَه، فحَذَفَ (أَنْ)، ورَفعَ، مثلُ[2]:

أَلَا أَيُّهَــذَا الزَّاجِــرِي أَحْضُــرُ....... ....

و(أَنْ) والفعلُ بدلُ اشتمالٍ مِن (الغِمْدِ)، وقيلَ: حالٌ، فقال النَّحَّاسُ: حُكْمُ الحالِ حُكْمُ الخبَرِ في وُجوبِ الحَذْفِ بعدَ (لولا)؛ لأنَّها خبرٌ.

ع: فإن قلتَ: فما يَصنَعُ مَن ادَّعَى وُجوبَ الحَذْفِ مُطلَقًا بمثلِ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ﴾[3]؟

قلتُ: يَحتمِلُ أن يكونَ (عليكم) متعلِّقًا بـ(فضل)، أي: لولا تفضُّلُه عليكم، ويَحتمِلُ أن يكونَ الجوابُ لَمَّا حُذِفَ زالَ ما هو في مَوضِعِ الخبَرِ، فرَجعَ بالخبَر، إلَّا

= والبيت لأبي العلاء المعري، وهو من الوافر. انظر: سقط الزند ٥٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٢.

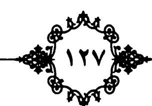
(١) الحديث عند مسلم ١٣٣٣، ولفظه: «لولا أنَّ قومك حديثو عهدٍ بجاهلية...»، وعند البخاري ١٢٦: «لولا قومُك حديثٌ عهدُهم بكفر...».

(٢) بتمامه:

أَلَا أَيُّهــذا الزاجِــري أَحْضُــر الــوغى ... وأن أشهدَ اللذَّاتِ هل أنت مُخلِدِي؟

والبيت لطرفة بن العبد، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٤٥ والكتاب ٣/ ٩٩.

(٣) النور ١٠.



أنَّ هذا الثانيَ لا يَقْوَى؛ لقولِه: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[1]، فأتَى بالجارِّ والمجرورِ مع وجودِ الجوابِ.

وبعدَ واو عيَّنَتْ مفهومَ مَع كمثلِ كلُّ صانعٍ وما صنع

[**وبعدَ واوٍ**]: ع: ينبغي أن لا يُقدَّرَ إلَّا قبلَ العاطِفِ؛ لأنَّهم قالوا: لا يُحذَفُ الخبرُ وُجوبًا إلَّا إذا دَلَّ عليه دليلٌ، وسَدَّ شيءٌ مَسَدَّه، فلو ادُّعِيَ حَذْفُه بعدَ العاطِفِ لم يكُن في مكانِه شيءٌ.

هذا بَحْثٌ، والجوابُ عنه: أنَّ المرادَ بسَدِّه مَسَدَّه: أن يقَعَ بعدَ المبتدأِ شيءٌ غيرُ الخبَرِ، ولا شَكَّ أنَّ المعطوفَ في مكانِ الخبَرِ لو لم يكُن الخبَرُ.

وقبلَ حالٍ لا تكونُ خبرا عن الذي خبَرُه قد أضْمرا

ع: لا أعلَمُ مَن اشترطَ هذا غيرَ الناظمِ، ولا بُدَّ منه؛ لئلا يؤدِّيَ إلى تهيئةِ العاملِ للعَمَلِ وقَطْعِه عنه.

كضَربيَ العَبْد مُسِيْئًا وأَتَم تبيينيَ الحقَّ مَنُوطًا بالحِكَم

[**أَتَمّ تَبْيِينيَ الحقَّ مَنُوطًا بالحِكَمْ**]: ع: في هذا المثالِ نَظَرٌ؛ لأنَّه لو رُفِعَ فيه (مَنُوطٌ) على الخبريةِ لصَحَّ.

شَلَوْبين[2]: ولا يسدُّ الحالُ في غير ذلك مسدَّ الخبَرِ؛ ولهذا امتنعَ: «زيدٌ وَحْدَه»، عند مَنْ جَعل (وَحْدَه) حالًا[3].

---

(١) النور ٢١.

(٢) انظر: (حواشي المفصل) له ٧١.

(٣) مذهب الجمهور، ومنهم الخليل وسيبويه. انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي =

(مُسِيئًا): حالٌ مِن: (العَبْد)، عاملُها الخبرُ المحذوفُ، ومنعُوا كونَه المصدرَ؛ لأنَّها حينئذٍ...، فلا تكونُ إذًا سادَّةً مسدَّ خبَرِه.

ع: حكَى...[1]: «أخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ يومَ الجمعةِ»، بالنصبِ، فلهذا يجوزُ في (إذا) المقدَّرةِ في: «أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا»؛ أن تكونَ نَصْبًا لا غيرُ، أي: «أخطَبُ أكوانِه واقعٌ في ذلك الوقتِ»، و: «يومُ»[2]، فعلى ذلك يجوز كونُ (إذا) رَفْعًا، لكن بتقديرِ حذفِ مضافٍ، هو زمانٌ نابَ عنه المصدرُ، أي: «أخطبُ أوقاتِ أكوانِه ذلك اليومُ».

وأَخْبَروا باثنين أو بأَكْثَرا ... عن واحد كهم سَرَاةٌ شُعَرا

أجازَ ابنُ عُصفورٍ[3] في[4]:

.... وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

أن يكونَ «تَحْمِلِينَ» خبرًا.

قالَ: والخبرُ قد يتعدَّدُ، كقولِهم: «حُلوٌ حامضٌ»، وقولِه[5]:

= (ط. المجمع) ٤/ ١٦١.

(١) مطموسة في المخطوطة، وقد حكى هذا العكبري في (اللباب) ١/ ١٤٦.

(٢) يعني أنه حكاها بالرفع.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ١٦٩.

(٤) بتمامه:

عَدَسْ ما لعبَّادٍ عليكِ إمارةٌ ... نجوتِ وهذا تحملينَ طليقُ

والبيت ليزيد بن مفرغ الحميري، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٧٠ والأصول ١/ ٢١٥.

(٥) بتمامه: =

.... فَهْـــوَ يَقْظَـــانُ هَـــاجِعُ

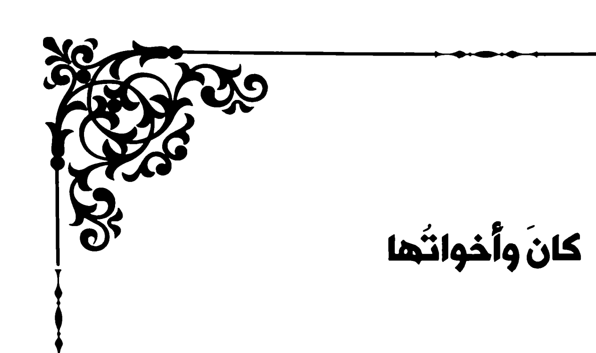
وفي (المُقَرَّبِ)[1] وغيرِه مَنَعَه، وأسنَدَ ذلك إلى عِلةٍ نحويةٍ، فمقتضى الحالِ فسادُ أحدِ قولَيْه.

❁ ❁ ❁

= ينـــامُ بإحـــدى مُقْلَتَيْـــه ويتَّقـــي بـأخرى الأعـادي فهـو يقظـانُ هـاجعُ

والبيت لحميد بن ثور، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٠٥ والشعر والشعراء ١/ ٣٧٩.

(١) انظر في: ١٢٨.



كانَ وأخواتُها

ترفـع كـانَ المبتـدا اسـمًا والخبـر تنصِـبُه ككـان سـيدا عمـر

لا يريدُ: ترفعُه في حالةِ كونِه اسمًا لا فعلًا؛ لأنَّ المبتدأَ لا يكونُ إلا اسمًا، وإنَّما يريد: اسمًا لها.

فإن قلتَ: وقد يريدُه، ويَحترِزُ به عَن نحوِ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾(١)، و: «تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ»(٢).

قلتُ: ينقضُ الأوَّلَ نحوُ: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾(٣)، والثاني قليلٌ، ولو صَحَّ لكانَ حسنًا، ويُقوِّيه أنَّه لم يَقُل: والخبر تنصبُه خبرًا لها.

ع: من طَرِيفِ أبياتِ بابِ (كَانَ) قولُ الشاعرِ(٤):

مُعَـاوِيَ لَـمْ تَـرْعَ الأَمَانَـةَ حَقَّهَـا فَكُـنْ حَافِظًـا للهِ وَالـدِّينِ شَـاكِرُ

(شاكرُ) فاعلٌ بـ: «تَرْعَ»، فقد حُكيَ لي أنَّه اسمُ قَوْمٍ(٥)، أي: لم تَرْعَ شاكرٌ الأمانةَ، فارعَها أنتَ، ويجوزُ كونُه بدلًا مِن الضميرِ في (حافظًا). مِن (التَّذْكِرةِ الفَارِسيَّةِ).

---

(١) البقرة ١٨٤.

(٢) من أمثال العرب. انظر: الكتاب ٤/ ٤٤.

(٣) النمل ٥٦ وغيرها.

(٤) البيت من الطويل. انظر: الخصائص ١/ ٣٣١.

(٥) من همدان باليمن. انظر: المحكم ٦/ ٦٨٣.

ككـان ظـل بـات أضـحى أصـبحا　　　أمسـى وصـار لـيس زال برحـا

فتـئ وانفـك وهـذي الأربعـه　　　لشـبه نفـي أو لنفـي متبعـه

فأما قولُه(١):

وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً　　　تُحْدِثُ لِي قَرْحَةً وأنكؤها

فالتقديرُ: «ولا تزالُ ظالمةً»، و«أَرَاها» اعتراضٌ.

قالَ ابنُ عُصْفُورٍ(٢): وقد تَخلُو مِن النافي لفظًا وتقديرًا، وهو قليلٌ، كقولِهم(٣): «بَرِحَ الخفاءُ»، أي: «زالَ»، وقولِه(٤):

وَأَبْرحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي　　　بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقًا مُجِيْدَا

أي: «أزالُ».

ومثـل كـان دام مسـبوقا بمـا　　　كـأعط مـا دمـت مصـيبًا درهمـا

[ومثل كان: دام مسبوقًا بـ: (ما)]: ﴿وَأَوْصَنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾(٥).

وغيـر مـاض مثلـه قـد عمـلا　　　إن كـان غيـر المـاض منـه استعملا

---

(١) البيت لإبراهيم بن هرمة، وهو من المنسرح، ورواية البيت في المصادر: (قرحة ـ أو نكبة ـ وتنكؤها). انظر: الديوان ٥٦ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٥٧.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٨٧.

(٣) انظر: المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل ١/ ٥٩١.

(٤) البيت لخداش بن زهير، وهو من الوافر. انظر: مجاز القرآن ١/ ٣١٦ وجمهرة اللغة ١/ ٢٧٥.

(٥) مريم ٣١.

هذه الأفعالُ كلُّها تُستعمَلُ ماضيةً، ويُلتَزمُ ذلك في (ليسَ، ودامَ)، ويجوزُ في غيرِها أن يُستعمَلَ مُضارعًا واسمَ فاعلٍ، وفي غيرِ (زالَ) وأخواتِها أن يُستعمَلَ منه أمرٌ ومصدَرُه.

إنَّما لم تتصرَّف (ليسَ)؛ لأنَّها كـ (مَا) النافيةِ، حتى قيلَ: إنَّها حرفٌ، وعلى وزنِ ليسَ للأفعالِ، فهي مُشْبِهُ (المَيْت) في الوَزْنِ.

وإنَّما لم تتصرَّف (دَامَ)؛ لأنَّها في معنَى فعلِ شَرْطٍ حُذِفَ جوابُه؛ لأنَّ معنى: «أَصْحَبُكَ ما دَام زيدٌ عندكَ»: «أَصْحَبُكَ إنْ دامَ زيدٌ عندكَ»، وأنتَ إذا حذفتَ الجوابَ كانَ الشرطُ ماضيًا، تقولُ: «أنتَ ظَالِمٌ إن فعلْتَ»، ولا تقولُ: «أنتَ ظَالِمٌ إن تَفْعَلْ».

وفي جميعها توسط الخبر أجز وكل سبقه دام حظر

مِن تَقَدُّمِ خبرِ (كَانَ): ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[1]، (أينَ) الخبرُ، و(مَا) زائدةٌ.

ومما يُستدَلُّ به: ﴿أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾[2]، ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾[3].

ينبغي أن يُستدَلَّ أوَّلًا بالآيةِ الوسطى، فيُقالُ[4]: المقدَّمُ ظرفٌ، فيُستدَلُّ بالتاليةِ، فيُقالُ: المعمولُ قد يَتقدَّمُ حيثُ لا يَتقدَّمُ العاملُ، فيُستدَلُّ بالأولَى، فيُقالُ: جازَ؛ لأنَّ الاستفهامَ له الصَّدرُ، فيُجابُ بأنَّه لولا الجوازُ ما جازَ كونُه اسمَ استفهامٍ؛ لِمَا في ذلك

---

(١) الحديد ٤.

(٢) التوبة ٦٥.

(٣) الأعراف ١٧٧.

(٤) يعني: فالجواب عنها، وكذا ما بعدُ.

مِن التدافُعِ بينَ الوُجوبِ والمَنعِ.

ع: ولكن يُقالُ: إنَّه ظرفٌ، فهو كالمجرورِ.

كذاك سبق خبر ما النافيه فجئ بها متلوةً لا تاليه

إنَّما أعادَ ما يُفهَمُ مِن الأوَّلِ؛ لأنَّ التَّكرارَ يَنفِي تَوهُّمَ إرادةِ الخصوصِ، وذلك لأنَّ ابنَ كَيْسَانَ[1] والكوفيين أجازُوا التقدُّم في (زَالَ) وأخواتِها؛ لأنَّ معناها الإيجابُ، وهو يجوزُ فيه التَّقدُّمُ.

فإن قلتَ: فلِمَ لا وافقتُمُوهُم في ذلك؟

قلتُ: لأنَّ الأحكامَ اللفظيةَ مانعةٌ للَّفظِ، وقد جاءَ: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾[2]، فزِيدَت الباءُ في خبرِ (ليسَ)؛ مراعاةً لصورةِ النَّفيِ، وإن كانَ ذلك إيجابًا.

وعندَ كـ وابنِ كَيْسَانَ[3] أنَّ (زالَ) وأخواتها يجوزُ ذلك فيها؛ حملًا على المعنى، هذه حجةُ ابنِ كَيْسَانَ، وأمَّا كـ فيُجِيزُون التَّقَدُّمَ في كلِّ فعلٍ نُفِيَ بـ (مَا)؛ لأنَّها ليست لها عندَهم الصَّدْرُ.

قال[4]: وأيضًا فالنَّافي يُنزَّلُ مِن هذه منزلةَ الجزءِ؛ لملازمَتِه لها، فهو كما لو عُدِمَ.

قُلنا: يلزمُكَ أن تُقدِّمَ في: «ما ضربتُ إلَّا زيدًا»، وتنظُرَ إلى أنَّ الفعلَ في حَقِّ

---

(١) انظر: (الموفقي) له ١١٣.

(٢) القيامة ٤٠.

(٣) انظر: (الموفقي) له ١١٣.

(٤) يقصد ابن كيسان. انظر: (الموفقي) له ١١٣.

زيدٍ موجَبٌ، و: «ما ضربتُ غيرَ زيدٍ»، وأيضًا فلُزُومُ النَّفيِ مُقَوٍّ لمَنْعِ التَّقَدُّمِ؛ لأنَّ العِلَّةَ إذا لَزِمَت اشتدَّ الأمرُ.

ومنع سبق خبر ليس اصطفي ... وذو تمام ما برفع يكتفي

[**اصطُفِي**]: لأنَّا إن قُلنا بحرفيَّتِها فهي كـ (مَا)، أو بفعليتها فهي غيرُ متصرِّفةٍ، كفِعْلِ التَّعجُّبِ، فلا يُتَصَرَّفُ في معمولِها.

[**وذو تمامٍ**]: لا يُقال: إنَّه بَيَّن بهذا أنَّ معنَى كونِ الفعلِ تامًّا أنَّه اكتفَى بالمرفوعِ، كما تَوَهَّمَ بعضُ الشُّرَّاح[1]؛ لأنَّ اللَّفظَ ليسَ فيه إلَّا أنَّ الفِعْلَ التامَّ هو الذي لا يَحتاجُ إلى منصوبٍ، أمَّا أنَّه سُمِّي تامًّا لهذا فلا، إلا أنَّه يُقالُ: إذا عُلِّق الحُكمُ على صفةٍ فتلك الصفةُ هي المُشْعِرةُ بالعِلِّيةِ[2]، وهو الذي تمسَّكوا به.

مِن تمامِ (كَانَ): قولُه[3]:

كُنَّا وَلَا تَعْصِي الخَلِيلَةُ بَعْلَهَا ... فَاليَوْمَ تَضْرِبُهُ إِذَا مَا هُوْ عَصَى

فقوله: «كُنَّا»، أي: خُلِقنا ووُجِدْنا، وقولُه: «ولا تعصي» في موضعِ الحالِ، كقولِه تعالَى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾[4]، أي: إذ طائفةٌ. مِن (التَّذْكِرةِ).

وما سواه ناقص والنقص في ... فتئ ليس زالَ دائما قفي

---

(١) يقصد شراح الألفية. انظر: شرح ابن الناظم ٩٧ وشرح المرادي ١/ ٤٩٨.

(٢) انظر: التلخيص للجويني ٣/ ٢٥٠.

(٣) البيت للرخيم العبدي، وهو من الكامل. انظر: عيون الأخبار ٤/ ٧٩ والتذييل والتكميل ٤/ ٢٠٩.

(٤) آل عمران ١٥٤.

ولا يلي العامل معمول الخبر إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر

[إلا إذا ظرفًا أتى أو حرفَ جرّْ]: فيجوزُ بالإجماعِ؛ لتَوَسُّعِهم فيهما.

ابنُ عُصْفُورٍ[(١)]: إذا قَدَّمتَ معمولَ الخبرِ، وأَوْلَيتَه الفعلَ، كائنًا ظرفًا أو مجرورًا جازَ؛ للاتِّساعِ فيهما، فإن كانَ غيرَهما، وقدَّمتَه وَحْدَه لم يجُز؛ لأنَّ في ذلك إيلاءَ الفعلِ غيرَ معمولِه، وقَطْعَه عَن معمُولِه، والعربُ تجتنِبُ مثلَ هذا في المعاني، كما تجتنِبُه في الألفاظِ، قالَ[(٢)]:

كَمُرْضِعَةٍ أَوْلَادَ أُخْرَى وَضَيَّعَتْ ... بَنِي بَطْنِهَا ذَاكَ الضَّلَالُ عَنِ القَصْدِ

فكما سَمَّتْ هذا النَّحْوَ ضَلالًا كذلك تجتنِبُه في الألفاظِ، فأما[(٣)]:

.... بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

فضرورةٌ.

فإن قيل: لعلَّ في (كَانَ) ضميرَ الشَّأنِ، و«عَطِيةُ عَوَّدَ» جملةٌ ابتدائيةٌ.

قلتُ: لا؛ لأنَّه يُؤَدِّي إلى ما لا يَجُوزُ؛ لأنَّ الخبَرَ هُنا لا يتقدَّمُ، فلا يتقدَّمُ معمولُه.

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٩٢.

(٢) البيت للعديل بن الفرخ العجلي، وهو من الطويل. انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٧٣٦ والمقاصد النحوية ٣/ ١٤٣٧.

(٣) بتمامه:

قنافذُ هدَّاجون حولَ بيوتِهم ... بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

والبيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١/ ٣٠٧ والمقتضب ٤/ ١٠١.

وإن قدَّمتَه مع الخبرِ جازَ؛ لأنَّ المعمُولَ مِن كَمالِ الخبَرِ وكالجُزءِ مِنه، فكأنَّك إنَّما أولَيْتَها الخبَرَ، وبعضُ النَّحْوِيِّينَ منَعَه؛ لأنَّك أوليتَ الفِعلَ غيرَ معمولِه.

فإن قدَّمتَ معمولَ الخبَرِ على الفِعلِ مُصاحِبًا للخبَرِ جازَ، نحوُ: «في الدارِ قائمًا كانَ زيدٌ»، أو وَحْدَه لم يجُز، كانَ ظَرفًا أو مجرورًا أو غيرَه؛ لكثرةِ الفَصلِ بينَ العامِلِ والمعمُولِ.

ع: هذا باطلٌ بقولِه تعالَى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾[1].

ومضمر الشأن اسما انو إن وقع ... موهم ما استبان أنه امتنع

وقد تزاد كان في حشو كما ... كان أصح علم من تقدما

(كَانَ) أمُّ البابِ، وأُمَّاتُ^{صح} الأبوابِ خَلِيقةٌ بالتَّصَرُّفِ والتَّوسُّعِ، فمِنْ ثَمَّ اختَصَّت بالزيادةِ، ولا يُلتفَتُ إلى[2]: «ما أصبحَ أَبْرَدَها، وما أَمْسَى أَدْفَأَها»، وبحذفِها وحذفِ اسمِها وإبقاءِ خبَرِها، وبحذفِها وإبقاءِ خبَرِها واسمِها، و... عنها، وهذا تَلَعُّبٌ زائدٌ بها، ومنه: حذفُ لامِها لغيرِ عِلَّةٍ تَصريفيَّةٍ.

قولُه: (وقد تُزَادُ كان): ولا فاعلَ لها حينئذٍ عندَ أبي عَلِيٍّ[3]؛ لأنَّها استُعمِلَت استعمالَ الحروفِ، وهي لا تحتاجُ لفاعلٍ، ونظيرُها في ذلك: «قَلَّمَا»، فإنَّها لَمَّا استُعمِلَت في معنَى النَّفيِ لم تَحتجْ لفاعلٍ، وعند السِّيرَافي[4] اسمُها ضميرُ المصدَرِ

---

(١) سبأ ٤٠.

(٢) من أقوال العرب رواه الأخفش. انظر: حاشية الكتاب ١/ ٧٣ والأصول ١/ ١٠٦.

(٣) انظر: (البصريات) له ٢/ ٨٧٥.

(٤) انظر: (شرح الكتاب) له ٣/ ٧٧.

الدالُّ عليه (كَانَ)، والتقديرُ: «كَانَ هو»، أي: كون الجملة التي زيدت فيها.

فإن قيلَ: قد حَمَلَ الخَلِيلُ[1] على الزيادةِ قولَه[2]:

.... كَـــانُوا كِـــرَامِ

وهذا يُبطِلُ المذهبَين.

فالجوابُ: أنَّ الأصلَ: «لنا هم كرام»، فـ(لنا) صفةٌ، مثلُ: (معه) في: «مررت برجل معه صقرٌ»، و(هم) فاعلٌ، كـ(الصقر)؛ لأنَّ اللفظَ إذا أمكنَ أن يكونَ الموضعُ له لا يُنْوَى به غيرُه، فلمَّا زِيدَت (كَانَ) اتَّصلَ بها الضميرُ؛ لأنَّ الضميرَ قد يتَّصِلُ بغيرِ عاملِه، نحوُ[3]:

.... أَلَّا يُجَاوِرَنَـــا إِلَّاكِ دَيَّـــارُ

فإن قلتَ: فلعلَّ (لنا) في موضعِه، و(كَانَ) تامةٌ في موضعِ الصِّفَةِ، فلم يُغَيِّر شيئًا مِن موضعِه.

قلتُ: التامةُ بمعنى: حَدَثَ وخُلِقَ، نحوُ: «كَانَ الأمرُ»، و«كانَ زيدٌ»، فيكونُ

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٥٣.

(٢) بتمامه:

فكيـــف إذا رأيـــتُ ديـــارَ قـــومي وجيــــرانٍ لنـــا كـــانوا كـــرامِ

والبيت للفرزدق، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٢/ ٨٣٥ والكتاب ٢/ ١٥٣.

(٣) بتمامه:

ومـــا نُبـــالي إذا مـــا كنـــتِ جارَتَنـــا أَلَّا يُجَاوِرَنَـــا إِلَّاكِ دَيَّـــارُ

والبيت من البسيط. انظر: الخصائص ١/ ٣٠٨ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٨٥.

التقديرُ: «خُلِقُوا فيما مضى»، وذلك معلومٌ، وإذا دارَ الأمرُ بينَ الإخلالِ باللَّفظِ والإخلالِ بالمعنَى كانَ الإخلالُ باللَّفظِ أَوْلَى؛ لأنَّ المعنَى أعظمُ حُرمةً. هذا كلامُ ابنِ عُصْفُورٍ[١].

ع: فإن قلتَ: لِمَ لا رَدَّه مذهبُه[٢] في أنَّ الصفةَ المفردةَ[٣] يجب أن تُقدَّم؟

قلتُ: لا يمكنُ؛ لأنَّ ذلك لازمٌ له على كلِّ حالٍ؛ لأنَّا إن جعلناها زائدةً فقد تقدَّمَ النَّعتُ المجرورُ، أو غيرَ زائدةٍ فقد تقدَّمَ النعتُ جملةً.

ذَكَر ابنُ الطَّراوة في (رَدِّ الشَّارِدِ) أنَّها تُزادُ وسطًا، نحوُ: «زيدٌ كان قائمٌ»، قالَ: تَرفَعُ (قائمًا) على أنَّه خبرٌ، وتُضمِرُ الكونَ في (كَانَ)، وفائدتُها الدلالةُ على الزمانِ.

وآخِرًا، نحوُ: «زيدٌ قائمٌ كانَ»، قالَ: فأَضمرتَ اسمَها، أي: «كَانَ كذلك»، وهو عائدٌ على (زيد)، وحَذفتَ الخبرَ؛ لدلالةِ الأوَّلِ عليه، وهي مع ذلك زائدةٌ. انتهى.

إن قيلَ: لِمَ لا سُلِكَ بخبرِ هذه الأفعالِ مِنهاجَ أخبارِ المبتدأِ في الحَذفِ كثيرًا لدليلٍ؟

قيلَ: إنَّها نابَت عن مصادرِ هذه الأفعالِ.

ويحـذفونها ويبقـون الخبـر ... وبعـد أن ولـو كثيـرا ذا اشـتهر

مثالُ غيرِ المشتهرِ[٤]:

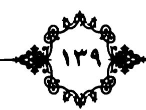
---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٤٠٩ وما بعدها.

(٢) انظر مذهبه في (المقرب) له ٣٠٣.

(٣) يقصد التي في البيت: كرام.

(٤) للعجاج، وهو من مشطور الرجز. انظر: ملحقات الديوان ٢/ ٣٠٦ والكتاب ٢/ ١٤٢.



يَـــا لَيْـــتَ أَيَّـــامَ الصِّـــبَا رَوَاجِعَـــا

قالُوا: أي: «تكونُ رواجعًا»، كذا قدَّره الكِسَائيُّ[1] وغيرُه، ولا قاطعَ لاحتمالِ تقديرِ: «تعودُ رواجعًا».

وبعـد أن تعـويض مـا عنهـا ارتكـب كمثـل أمـا أنـت بـرا فـاقترب

ع: قولُه: (وبعد أَنْ) البيتَ: يُعطِي أَنَّها قد تُحذَف، وهو قليلٌ، استضعفَه أبو عَلِيٍّ[2]، ولأجلِ ضَعْفِه ادُّعِيَ أنَّ المحذوفَ في: «ضربي زيدًا قائمًا»: (كانَ) التامةُ، قالَه عبدُ القاهِرِ[3].

إنَّما زادُوا (ما) في (أمَّا) تعويضًا عَن المحذوفِ، ورَفعًا لقُبحِ دُخولِ (أَنْ) المصدريةِ على الاسمِ، كما زادُوها في: «كُنْ كما أنتَ»؛ لقُبحِ دُخولِ الكافِ على الضميرِ، والأصلُ: «كُنْ كحالَتِكَ المعهودةِ»، هذا أحدُ القولَينِ، فأمَّا: «إِنْ خَيرًا فخيرٌ»، فإنَّ وجودَ النصبِ دليلٌ على الحذفِ، فلم يَقبُح عدمُ الفصلِ.

ومـن مضـارع لكـان منجـزم تحـذف نـون وهـو حـذف مـا التـزم

ع: يدلُّ على أنَّ النونَ مِن: «لم يكُ» لم تُحذَفْ للجازمِ؛ بل لتشبيهِها بحرفِ العلةِ: قولُ بعضِهم[4]:

---

(١) انظر: الأصول ١/ ٢٤٨.

(٢) انظر: (البغداديات) له ٣٠٥.

(٣) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ١/ ٦٨١.

(٤) بتمامه:

فلســـتُ بآتيـــهِ ولا أســـتطيعُه وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ =

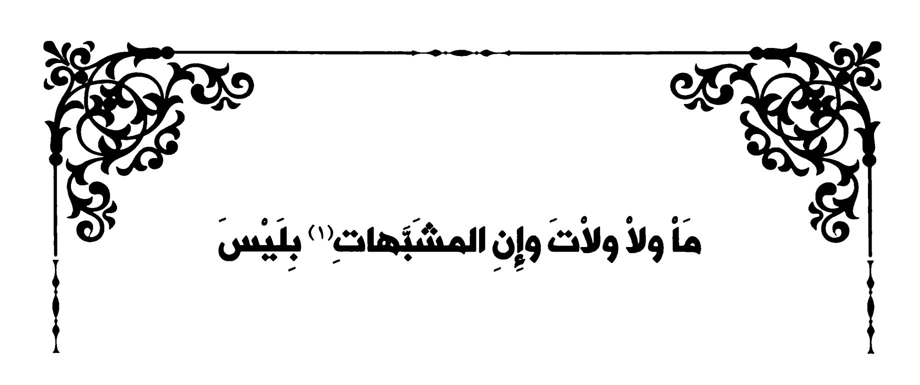
.... وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

فإن قلتَ: الحذفُ هنا؛ لالتقاءِ الساكنَين.

قلتُ: التقاؤهما مُحَسِّنٌ لتشبيهِ النونِ بحرفِ العلةِ، وإلَّا فأنتَ في هذا ومثلِه تَكسرُ الأوَّلَ، ولا تحذِفُه.

❁ ❁ ❁

= والبيت لقيس بن عمرو بن مالك النجاشي الحارثي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب ١/ ٢٧ والأصول ٣/ ٤٥٥.



مَا ولاَ ولاَتَ وإنِ المشبَّهاتِ[1] بلَيْسَ

إعمال ليس أعملت ما دون إن　　مع بقا النفي وترتيب زكن

قولُه: (مع بقَا النفي): كَتَبَ الشَّلَوْبِينُ[2] على قولِ (المُفَصَّلِ)[3]: «وإذا انتَقَضَ النفيُ بـ (إلَّا)» ما صورتُه: أمَّا انتقاضُ النفيِّ فمنصوصٌ على بُطلانِ العملِ به، وأمَّا اختصاصُه بـ (إلَّا) فلا أعرِفُه.

[وترتيبِ زُكِن]: في المَثَلِ: «ما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ»[4]، فأُلغِيَت؛ لتَقَدُّمِ الخبَرِ.

وإنَّما اختُلِفَ في رَفْعِ: ﴿أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[5] دونَ: ﴿بَشَرًا﴾[6]؛ لأنَّ في هذا ألف[7] تمنعُ رفعَه[8]. مِن (المُرْتَجَلِ)[9] لابن الخَشَّاب[10].

---

(١) هكذا بخط ابن هشام.

(٢) انظره في (حواشي المفصل) له ٢٩٤.

(٣) انظره في: ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٥٩ ومجمع الأمثال ٢/ ٢٨٨.

(٥) يقصد قوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾، المجادلة ٢، والنصب قراءة السبعة، وروى المفضل عن عاصم الرفع. انظر: السبعة ٦٢٨.

(٦) يقصد قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾، يوسف ٣١.

(٧) هكذا بخط ابن هشام.

(٨) يقصد: الألف التي لتنوين النصب.

(٩) انظره في: ١٧٥ وما بعدها.

(١٠) كتاب (المرتجل) هذا في شرح (الجُمل) للجرجاني، لا (الجُمل) الزجاجي.

[زُكِن]: في (الصَّحَاحِ)[١] ما مُلخَّصُه: زَكِنْتُه ـ بالكَسْرِ ـ أزكَنُهُ زكَنًا ـ بالتحريكِ ـ: عَلِمْتُه، قالَ ابنُ أمِّ صَاحِبٍ[٢]:

وَلَـنْ يُرَاجِـعَ قَلْبِـي حُـبَّهُمْ أَبَـدًا زَكِنْـتُ مِـنْهُمْ عَلَـى مِثْـلِ الَّـذِي زَكِنُـوا

وقولُه: (على) مُقحَمةٌ، وعَن الأَصْمَعِيِّ[٣] أنَّه يُقالُ: زَكِنْتُه صَالحًا:... ظننتُه، وأنَّه إنَّما يُقالُ: أزكنته....

وسبق حرف جر أو ظرف كما بي أنت معنيا أجاز العلما

ويؤيِّدُه مِن بابِ الأَوْلَى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[٤].

وأجاز ابنُ عُصْفُورٍ[٥] أن يتقدَّمَ الخبرُ ظَرفًا أو مجرورًا مع تقديرِ بقاءِ العَمَلِ، ومَنَعَه النَّاظِمُ[٦]، ويُشكِلُ عليه[٧]: أنَّه أجازَ تقديمَ المعمولِ حيثُ لا يتقدَّمُ العاملُ[٨].

والجوابُ مِن وجهَين:

أحدُهما: أنَّ العامِلَ لذاتِه يَتَقدَّمُ.

الثاني: أنَّ القاعدةَ غيرُ مُطَّرِدةٍ، بدليلِ: «زيدًا لن أضربَ».

---

(١) انظره في: ٥/ ٢١٣١.

(٢) البيت من البسيط. انظر: الجيم ٢/ ٧٤ والمنتخب لكراع النمل ١/ ٦٨٨.

(٣) انظر: أدب الكاتب ٢٣.

(٤) الحاقة ٤٧.

(٥) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٥٩٥.

(٦) انظر: (شرح الكافية الشافية) له ١/ ٤٣٢.

(٧) يقصد به ابن مالك.

(٨) انظره أيضًا في: (شرح التسهيل) له ١/ ٣٧٠.

وبهذَين يُجابُ عَنِ الاعتراضِ على ص في تأويلِهم:

بِمَـا كَـانَ إِيَّـاهُمْ عَطِيَّـةُ عَـوَّدَا

بأنَّ في (كَانَ) ضميرَ شَأْنٍ، فقيلَ: يلزمُكم... على المبتدأِ إذا كَانَ رافعًا لضَميرٍ مُفردٍ، فقد فَرَرتُم مِن شيءٍ، فوقعتُم في أشدَّ منه؛ لأنَّ... يتقدَّمُ معمولُه إلا حيث يتقدَّمُ.

والجوابُ: ما تقدَّمَ مِن فَسادِ القاعدةِ، أو أنَّه لا يمتنع... «عَوَّدَ» لذاتِه، بل تَقَدُّمُه على أنَّه خبرٌ.

ومِن الأصلِ هذا الإيرادُ فاسدٌ؛ لأنهم إن كانوا يجوِّزون تقديمَ الخبرِ[1] في نحو: «زيدٌ قامَ» ـ على ما يُحكَى عنهم ـ فلا ينبغي أن يعترِضُوا على ص بعدَ تأويلِ البيتِ، بل قبلَه؛ لأنَّه قد ظَهَرَ ما يَرِدُ عليهم، سواءٌ جعلوا في (كَانَ) ضميرًا أو لا.

فإن قيلَ: يُمكِنُ أن يكونَ ص موافِقِينَ لـ كـ في جوازِ التَّقَدُّمِ في بابِ (كَانَ)؛ لأنَّه إذا قيلَ: «كانَ قامَ زيدٌ»؛ لزِمَ أن يُجعلَ (زيدٌ) اسمًا، و(قَامَ) خبرًا مقدَّمًا؛ ضرورةَ أنَّها مُحتاجةٌ إلى جُزأَين.

فالجوابُ: أنَّه يجوزُ أن يكونَ في (كَانَ) ضميرُ الشَّأْنِ، أو ضميرُ (زيد)، على أن تكونَ المسألةُ مِن بابِ التَّنازُعِ، فلا ينبغِي التَّجْوِيزُ.

ورفـع معطـوف بلكـن أو ببـل　　من بعد منصوب بما الزم حيث حل

وبعـد مـا ولـيس جـر البـا الخبـر　　وبعـد لا ونفـي كـان قـد يجـر

---

(١) يقصد الكوفيين.

ذكرَ ابنُ جِنِّي[١] أنَّه قُرِئَ: ﴿لَيْسَ ٱلْبِرَّ بِأَن تُوَلُّوا۟﴾[٢]، وخرَّجَه على زيادةِ الباءِ في اسمِ (لَيْسَ)، وهو غريبٌ.

ع: قولُه: (وبَعْدَ ما): كانَ حقُّه أن يؤخِّرَ هذا البيتَ عَن ذِكْرِ إعمالِ (لا)؛ لأنَّ الغَرَضَ في هذا البابِ ذِكْرُ إعمالِها عملَ (لَيْسَ)، فلْيُقَدَّمْ على ذِكْرِ الجرِّ بالباءِ.

في النكرات أعملت كليس لا وقد تلي لات وإن ذا العملا

قولُه: (**في النَّكِرَاتِ أُعْمِلَت كـ «لَيْسَ»: «لا»**)، وأجازَ ابنُ الشَّجَرِيِّ[٣] عملَها في المعرفةِ،... عليه قول أبي الطَّيِّبِ[٤]:

إِذَا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الأَذَى فَلَا الحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا المَالُ بَاقِيَا

[**في النَّكِرَاتِ**]: بخطِّ الشَّلَوْبِينِ[٥]: أجاز ابنُ جِنِّي في (التَّمَامِ)[٦] دخولَها على المعرفة.

[**أُعْمِلتْ كـ «ليس»**]: وهي حينئذٍ ظاهرةٌ في نفيِ الجِنسِ، وأمَّا إذا عَمِلَت عملَ (إِنَّ) فهي نَصٌّ فيه.

[**أُعْمِلتْ كـ «ليس»**]: ولا شاهدَ عليه في قولِه[٧]:

---

(١) انظر: (المحتسب) له ١/ ١١٧.

(٢) البقرة ١٧٧.

(٣) انظر: (الأمالي) له ١/ ٤٣١ و٢/ ٥٣٠.

(٤) البيت من الطويل. انظر: الديوان ٤٣٩.

(٥) انظر: (حواشي المفصل) له ٨٩.

(٦) لم أظفر بكلامه فيه. انظر: التمام ٥٤.

(٧) بتمامه:

=

... فَــلَا شَــيْءٌ عَلَــى الأَرْضِ بَاقِيَــا ....

لاحتمالِ أن يكونَ «على الأرضِ» خبراً، و(باقيا) حالًا، بل الشاهدُ في[1]:

.... فَأَنَــا ابْــنُ قَــيْسٍ لَا بَــرَاحُ

لأنَّ رَفْعَ (بَرَاحُ) ينفي أن تكونَ (لا) المحمولةَ على (إنَّ)، وعدمَ تكرارِ (لا) ينفِي أن تكونَ مُهمَلةً، فتعيَّنَ أن تكونَ عاملةً، وذلك العملُ عَمَلُ (لَيْسَ)؛ إذ ليسِ غيرُه بالإجماعِ.

وإنَّما تعملُ عَمَلَ (ليسَ) عندَ البصريينِ، وهو مخصوصٌ بالنَّكراتِ، خِلافًا للشَّجَرِيِّ[2]، احتجَّ بقولِه[3]:

.... لَا أَنَــا بَاغِيًــا سِــوَاهَا وَلَا فِــي حُبِّهَــا مُتَرَاخِيَــا

= تَعَــزَّ فَــلَا شَــيْءٌ عَلَــى الأَرْضِ بَاقِيَــا ولا وَزَرٌ ممــا قضــى اللهُ واقيــا

البيت من الطويل. انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٦.

(١) بتمامه:

مَــنْ صــدَّ عــن نيرانهــا فَأَنَــا ابْــنُ قَــيْسٍ لَا بَــرَاحُ

والبيت لسعد بن مالك بن ضبيعة القيسي، وهو من مجزوء الكامل. انظر: الكتاب ١/ ٥٨ والمقتضب ٤/ ٣٦٠.

(٢) انظر: (الأمالي) له ١/ ٤٣١ و٢/ ٥٣٠.

(٣) بتمامه:

وحلَّتْ ســوادَ القلــب لا أنــا باغيًــا ســواها ولا عــن حبِّهــا متراخيــا

والبيت للنابغة الجعدي، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٨٦ والمقاصد النحوية ٢/ ٦٦٥.

(لاتَ): قالَ النَّاظِمُ[١]: لا تَعمَلُ في معرفةٍ ظاهرةٍ، يعني: بل في نكرةٍ ظاهرةٍ، نحوُ: ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾[٢]، أو معرفةٍ مقدَّرةٍ، نحوُ: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾[٣] في قراءةِ السَّبعةِ، التقديرُ: «لاتَ الحينُ حينَ مناصٍ»؛ لأنَّه ليسَ المرادُ نفيَ حينٍ مطلقٍ.

فأمَّا قولُه[٤]:

.... وَلَاتَ هَنَّـــا حَنَّـــتِ ....

فالإشكالُ واردٌ عليه مِن وجهَين:

الأولُ: إعمالُها في معرفةٍ ظاهرةٍ.

والثاني: إعمالُها في غيرِ لفظِ (الحِين).

وأيضًا: ففيه إخراجُ (هَنَّا) عَن الظرفيةِ.

وهذا كلُّه إنما يَرِدُ على ابنِ عُصْفُورٍ[٥] الذي جعلَ (لاتَ) عاملةً في (هَنَّا)، ولا إشكالَ على الفارسيِّ[٦]؛ لأنَّه جعلَ (لاتَ) مهملةً، و(هَنَّا) باقٍ على ظَرفيَّتِه،

---

(١) انظر: (شرح الكافية الشافية) له ١/ ٤٤٥.

(٢) ص ٣، وهي قراءة عيسى بن عمر وأبي السَّمّال. انظر: مختصر ابن خالويه ١٣٠.

(٣) ص ٣.

(٤) بتمامه:

حنَّتْ نَوَارُ ولاتَ هَنَّا حنَّتِ ... وبدا الذي كانت نَوَارُ أَجَنَّتِ

والبيت لشبيب بن جعيل التغلبي، وينسب إلى حجل بن نضلة الباهلي، وهو من الكامل. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٩٧ والمسائل البصريات ٢/ ٧٥٦.

(٥) انظر: (المقرب) له ١٦٢.

(٦) انظر: (الشيرازيات) له ٢/ ٤٧٨.

و(حَنَّت) مبتدأٌ، بتقدير: «أَنْ حَنَّتْ»، كقولِه: «تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِن أَنْ تراه»، ولم يقدِّره: «وقتَ حَنَّتْ»، كما قدَّره ابنُ عُصْفُورٍ: «ولاتَ هَنَّا وقتَ حنينٍ»؛ لأنَّ فيه في الظاهرِ بناءَ المعرفةِ على النكرةِ، وإن كان الخبرُ في الحقيقةِ إنَّما هو المتعلَّقُ، ولأنَّ وقوعَ... مبتدأ...، ولأنَّ تقدير... في أَنَّهما خلافُ الأصلِ، لكنَّ تقديرَ الوقتِ أضعفُ؛ مِن حيثُ إنَّ فيه مخالفةَ الأصلِ مِن جهةٍ أُخرَى، وهي الإضافةُ إلى الجُمَلِ.

ومما يُعترَضُ به أيضًا على تأويلِ ابنِ عُصْفُورٍ: أنَّه جَمَعَ بينَ اسمِ (لاتَ) وخبرِها، وذلك لم يُعْهَد.

وما للات في سوى حين عمل وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل

قولُه: (وما لـ «لاتَ») البيتَ: شبَّه... «لاتَ حينَ» بـ «لَدُنْ غدوةً»، وبـ «ليس» و«لا يكونُ» في الاستثناءِ، ووجهُ الأولِ: أنَّ (لَدُنْ) لا تَنْصِبُ إلا (غدوةً)، كما... (لاتَ) لا تَنصِبُ إلَّا (حينَ)، ووجهُ الثاني: أنَّ اسمَها لا يكونُ إلَّا مُضمَرًا، كما أنَّ «ليس» و«لا يكونُ» في الاستثناءِ كذلك.

ع: لا يُفهَم مِن كلامِه أنَّه لا يُجمَعُ بينَ اسمِها وخبرِها، وكانَ ينبغِي أن يُنبَّهَ عليه، وغايةُ ما في كلامِه أنَّ حَذْفَ اسمِها كثيرٌ، وحذفَ خَبَرِها قليلٌ.

قرأ عِيسَى بنُ عُمَرَ: ﴿وَلَاتَ حِينِ﴾[1]، وقال الشاعر[2]:

---

(١) ص ٣. انظر: مختصر ابن خالويه ١٣٠.

(٢) بتمامه:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاءِ

والبيت لأبي زبيد الطائي، وهو من الخفيف. انظر: الديوان ٣٠ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨.

طَلَبُــــوا صُــــلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ....

وخرَّجهُما بعضُ الناسِ[1] على إضمارِ (مِنْ)، كما في قولِهم: «على كم جذعٍ بيتُك؟» في أصحِّ القولَين، وكما قالوا: «أَلَا رجلٍ جزاه الله خيرًا»، ويكونُ موضعُ الجارِّ والمجرورِ رفعًا على أنَّه اسمُ (لاتَ) كما تقولُ: «ليسَ مِن رجلٍ قائمًا»، والخبرُ محذوفٌ، وهذا على قولِ س[2]، أو على أنَّه مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ، على قولِ الأَخْفَشِ[3] إنَّ (لاتَ) لا تعملُ شيئًا.

وقالَ بعضُهم: ومِن العربِ مَن يخفضُ بـ(لاتَ)، وأنشدَ الفَرَّاءُ[4] على ذلك[5]:

.... وَلَاتَ سَــــاعَةِ مَنْــــدَمِ

وخرَّج الأَخْفَشُ[6] «ولاتَ أوانٍ» على: «ولاتَ حينَ أوانٍ»، حذفَ (حينَ)، وأبقَى المضافَ إليه على ما كانَ عليه.

---

(١) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٩/ ١٣٧.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٥٧.

(٣) انظر: (معاني القرآن له) ٢/ ٤٩٢ والأصول ١/ ٩٧.

(٤) انظر: (معاني القرآن) له ٢/ ٣٩٧.

(٥) بتمامه:

فلتعــــرفنَّ خلائقًــــا مشــــمولةً ولتنــــدمنَّ ولاتَ ســــاعةِ منــــدمِ

والبيت من الكامل. انظر: الأضداد لابن السكيت ١٧٣ والتذييل والتكميل ٤/ ٢٩٥.

(٦) انظر: (معاني القرآن) له ٢/ ٤٩٢.

وقالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[1] في: «ولاتَ أوانٍ»: إنه شبَّه «أوانٍ» بـ«إذْ» في قوله[2]:

.... وَأَنْـــــتَ إِذٍ صَـــــحِيحُ

في أنَّه زمانٌ قُطِعَ منه المضافُ إليه، وعُوِّض التنوينَ؛ لأنَّ الأصلَ: «ولاتَ أوانَ صُلْحٍ».

ع: وفي تقديرِه: «حينَ أوانٍ» نظرٌ في الجمعِ بينَهما.

وقالَ ما ملخَّصُه[3]: وقراءةُ عِيسَى: ﴿وَلَاتَ حِينِ﴾[4] مشكلةٌ، وتخريجُها: أنه نزَّلَ قَطْعَ المضافِ إليه عَن الإضافةِ إلى ما بعدَه منزلةَ قَطْعِ المضافِ عنها؛ لأنَّ المعنَى: «ولاتَ حينَ مناصِهم»، وذلك لاتحادِ المتضايِفَين، وجَعَلَ تنوينَه عِوضًا مِن الضميرِ المحذوفِ، ثم بنى (حينَ) لإضافتِه لمبنيٍّ.

ع: إنَّما يَكمُلُ تَوجِيهُ الزَّمَخْشَريِّ في: ﴿وَلَاتَ حِينِ﴾ بأن يُقالَ فيه ما قالَه في[5]:

.... وَلَاتَ أَوَانٍ ....

(١) انظر: (الكشاف) له ٤/ ٧١.

(٢) بتمامه:

نهيتُــك عـــن طِلابـــك أمَّ عمـــرٍو ... بعاقبـــةٍ وأنـــتَ إذٍ صـــحيحُ

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من الوافر. انظر: ديوان الهذليين ١/ ٦٨ والأصول ٢/ ١٤٤.

(٣) يقصد الزمخشري. انظر: (الكشاف) له ٤/ ٧١ وما بعدها.

(٤) سبق تخريجها.

(٥) تقدم الحديث عنه.

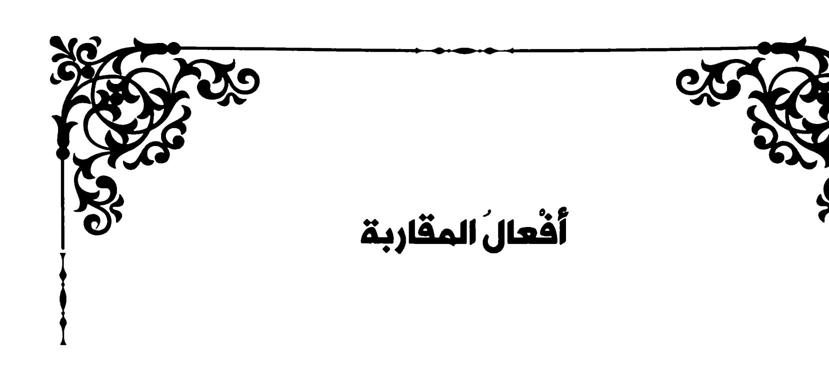
مِن أنَّها شُبِّهَت بـ (إِذٍ) في[1]:

.... وَأَنْـــتَ إِذٍ صَـــحِيحُ

ع: إنَّما ادَّعَى تنزيلَ (مناص) منزلةَ (حين)؛ ليكونَ ظرفًا، فيصحَّ بناؤُه؛ لِقَطْعِه عَن الإضافةِ.

❁ ❁ ❁

(١) سبق الحديث عنه.



أفْعالُ المقاربة

ع: هذا مِن تسميةِ الكلِّ باسمِ الجزءِ، كـ (الحماسةِ)، و(القافيةِ).

ككان كاد وعسى لكن ندر   غير مضارع لهذين خبر

[كـ «كان»: «كاد»]: ع: الدليلُ على ذلك ظهورُ النَّصبِ في خَبَرِها مُفردًا في الضرورةِ.

فرعٌ: يكونُ اسمُ (كَادَ) ضميرَ شَأْنٍ، نحوُ: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ﴾[1] في أحدِ القَولَين[2]، ولا يجوزُ في (عسى).

ووجَّهَ ذلك الرُّمَّانِيُّ[3] بأنَّ خبرَ (عسى) مفردٌ، فلا يُخبَرُ به عَن الشَّأْنِ.

قالَ ابنُ إِيَازَ[4]: فهلَّا جازَ على قولِ مَن زَعَمَ أنَّ (أَنْ) زائدةٌ لازمةٌ، كـ (أَلْ) في (الآن).

وأجابَ: بأنَّهم راعَوا صورةَ اللَّفظِ.

ع: وأقولُ: جوابُه حَسَنٌ، والقولُ بزيادةِ (أَنْ) ضَعيفٌ؛ لأنَّ (أَنْ) الزائدةَ حقُّها

---

(١) التوبة ١١٧، قرأ بالياء: «يزيغ» حفص عن عاصم، وحمزة، وقرأ باقي السبعة بالتاء: «تزيغ».

(٢) الوجه الثاني: أن اسم (كاد) عائد إلى النبي وأصحابه، ووجه ثالث: وهو أن الجملة فيها تقديم وتأخير؛ فـ (قلوب) هي الاسم. انظر: الحجة ٤/ ٢٣٥ وما بعدها.

(٣) انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٢٦١.

(٤) انظر: (المحصول) له ٣١٥.

أن لا تعملَ؛ لعدمِ اختصاصِها، بخلافِ (مِنْ) الزائدةِ مثلًا في: «ما جاءَني مِن أحدٍ».

مِن أبياتِ (كادَ): قولُ الأَعْشَى[1]:

يَكَادُ يَصْرَعُهَا لَوْلَا تَشَدُّدُهَا إِذَا تَقُومُ إِلَى جَارَاتِهَا الكَسَلُ

ع: البيتُ مِن بابِ التَّنازُعِ، والأَوْلَى إعمالُ الثاني، كما هو مذهبُ ص.

وكونه بدون أن بعد عسى نزرٌ وكاد الأمر فيه عكسا

[و«كاد» **الأمرُ فيه عُكِسَا**]: الحَرِيرِيُّ في (الدُّرَّةِ)[2]: لأنَّها وُضِعَت لمقاربةِ الفَعْلِ؛ ولهذا قالُوا: «كادَ النعامُ يطيرُ»[3]، و(أَنْ) وُضِعَت للدلالةِ على وُقوعِ الفِعْلِ في المستقبَلِ، فهي منافيةٌ لـ (كَادَ) الدالةِ على الاقترابِ، وأمَّا (عَسَى) فَلِلتَّوَقُّعِ الذي وَضْعُ (أَنْ) عليه، فمَجِيئُها بعدَها تأكيدٌ لمعناها.

قالَ: وفي أمثالِهم[4]: «كادَ العروسُ يكون مَلِكًا»، و: «كادَ المنتعِلُ يكون راكبًا»، و: «كادَ الحريصُ يكون عبدًا»، و: «كادَ الفقرُ يكون كفرًا»، و: «كادَ البيانُ يكون سحرًا»، و: «كادَ النعامُ يكون طيرًا»، و: «البخيلُ كلبًا»، و: «سيِّئُ الخلقِ سَبُعًا».

وكعسى حرى ولكن جعلا خبرها حتمًا بأَن متصلا

وألزموا اخلولق أن مثل حرى وبعد أوشك انتفا أن نزرا

---

(١) البيت من البسيط. انظر: الديوان ٥٥ وشرح المعلقات للتبريزي ٣٣١.

(٢) يقصد كتاب (درة الغواص في أوهام الخواص). انظره في: ١٠٧ وما بعدها.

(٣) انظر: مجاز القرآن ٢/ ٦٧ ومجمع الأمثال ٢/ ١٦٢.

(٤) انظر: المستقصى ٢/ ٢٠٣.

ومثـل كـاد في الأصـح كرَبـا معـا وتـرك أن مـع ذي الشـروع وجبـا

[**ومثلُ «كاد» في الأصح «كربا»**]: لأنَّ س[١] لم يَذكُر إلَّا الحذفَ؛ فلذلك قالَ: (في الأصح).

[**وتركُ «أَنْ» مع ذي الشروع وَجَبَا**]: لأنَّها للإنشاءِ، فخَبَرُها حالٌ، ولا يجوزُ أن تصحبَه (أَنْ)؛ لأنَّها لا تدخلُ على المضارعِ إلا مُستَقبَلًا.

كأنشـأ السـائق يحـدو وطَفِـق معـا كـذا أخـذت وجعلـت وعلـق

ابنُ إِيَازَ[٢]: في (طفقَ) لغتان: «طفِقَ يطفَق»، كـ: «عَلِمَ يَعْلَمُ»، و: «طَفَقَ يَطْفِقُ»، كـ: «جَلَسَ يَجْلِسُ».

ع: فاقتضَى إثباتَ المضارعِ على اللُّغَتَينِ.

مِنْ معاني (جَعَلَ): (شَرَعَ)، قال ذلك جارُ الله[٣]، وابنُ عَطِيَّةَ[٤] في: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ﴾[٥]، قالَ ابنُ عَطِيَّةَ: لا يصحُّ أن تكونَ بمعنَى: «ما خلقَ»، ولا بمعنَى: «ما صيَّرَ»؛ لأنَّ المفعولَ الثانيَ محذوفٌ، بل بمعنَى: «ما سَنَّ»، و: «ما شَرَعَ».

ح[٦]: لم يُثْبِتْ هذا المعنَى لـ (جَعَلَ) النَّحْوِيُّونَ، بل قالُوا: تكونُ بمعنَى: «أَلْقَى»، و«خَلَقَ»، و«صَيَّر»، و«أخذَ في الشيءِ»، وحَذْفُ المفعولِ أَوْلَى مِن إثباتِ

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٥٩.

(٢) انظر: (المحصول) له ٣١٨.

(٣) يقصد به الزمخشري. انظر: (الكشاف) له ١/ ٦٨٥.

(٤) انظر: (المحرر الوجيز) له ٢/ ٢٤٧.

(٥) المائدة ١٠٣.

(٦) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٤/ ٣٨٤ و٤/ ٤٢٨.

قاعدةٍ لم تَثْبُت، أي: «ما صيَّر الله هذه الأشياءَ مشروعةً، بل شَرَعَها غيرُه».

وقيلَ في: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ﴾[1]: إنها بمعنى: «سَمَّى»، وهذا أَوْلَى مِن قولِ ش[2]: إنَّها بمعنَى: «صيَّرَ»؛ لأنَّهم لم يُصَيِّروهم إناثًا.

واستعملوا مضارعا لأَوْشَكا وكاد لا غير وزادوا موشكا

ع: وسُمع[3]: «ما أَعْساه بكذا!»، و: «أَعْسِ به!»، و: «ما أَحْراه بكذا!»، قالَ[4]:

خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِي الصَّبِّ[5] أَنْ يُرَى صبو[6] وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

وقد ردَّ الناظمُ[7] على ابنِ الحَاجِبِ[8] لمَّا قالَ في (عسى): إنَّها غيرُ متصرفةٍ؛ بقولِهم: «ما أَعْساه!».

وذَكَر في (الكافِيةِ)[9] أنهم قالوا: (كائد)، وقال[10]:

---

(١) الزخرف ١٩.

(٢) يقصد به الزمخشري في (الكشاف). انظره في: ٤/ ٢٤٤.

(٣) انظر: الحجة ٢/ ٣٥٠.

(٤) البيت من الطويل. انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤١.

(٥) في غيره من المصادر: (اللب).

(٦) كذا في المخطوطة، وصوابه: (صبورًا).

(٧) انظر: (التحفة) له ٢٠٦.

(٨) انظر: (الكافية) له ٤٨.

(٩) يقصد: (شرح الكافية الشافية). انظره في: ١/ ٤٥٩.

(١٠) بتمامه:

أموتُ أسًى يومَ الرِّجامِ وإنَّني يقينًا لرهنٌ بالذي أنا كائدُ

البيت لكثير عزة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٣٢٠ وتخليص الشواهد ٣٣٦.

.... وَإِنَّنِــــــــــي ... لَــرَهْنٌ بِالَّــذِي أَنَــا كَائِــدُ

بعد عسى اخلولق أوشك قّد يرد غنى بأن يفعل عن ثان فقد

[«**أَوْشَك**» **قَّد**»]: تُدَّغَمُ الكافُ في القافِ، مثلُ: ﴿**لَك قُّصُورًا**﴾[1]؛ وإلَّا لَزِمَ تسكين....

مِن غريبِ ما رأيتُ: قولُ النَّحَّاسِ في (صِنَاعةِ الكُتَّابِ)[2]: قالَ ثَعْلَبٌ[3]: كلامُ العرب كلُّه: «عسى زيدٌ قائمٌ»، مبتدأٌ وخبرٌ، و(عسى) حرفٌ جاءَ لمعنًى، ومِن العرَبِ مَنْ يجعلُها في معنَى (كَانَ). انتهى بنصِّه.

غِنًى بـ «أَنْ يفعلَ»]: نحوُ: «عسى أن تَقُومَ».

ولا ينبغي أن يُمَثَّل بـ: «عسى أن يقومَ زيدٌ»؛ لأنَّ هذا مُحتمِلٌ لأن تكونَ (عسى) فيه تامةً أو ناقصةً، خلافًا للشَّلَوْبِينِ[4]؛ فإنَّه يوجِبُ أن تكونَ تامةً، ولا بـ: «زيدٌ عسى أن يقومَ»؛ لأنه أيضًا مُحتمِلٌ.

قولُه تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[5]، ح[6]: (كَانَ) تامةٌ، و«أن يكونَ» فاعلُ (عسى)، و(أجلُهم) فاعلُ «يكونُ» عندَ الحوفِيِّ، وفاعلٌ بـ «اقترب»،

---

(١) الفرقان. وهذه قراءة أبي عمرو. انظر: جامع البيان ١/ ٤٤١.

(٢) انظره في: ٢٩٨.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٤٤.

(٤) انظر: (شرح الجزولية) له ٣/ ٩٧٠ و(التوطئة) له ٢٩٧.

(٥) الأعراف ١٨٥.

(٦) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٥/ ٢٣٥ وما بعدها.

واسمُ (كَانَ) ضميرُ الشَّأنِ عند الزَّمَخْشَرِيِّ[١] وغيرِه، ومَنَعَ ابنُ عُصْفُورٍ[٢] نحوَ ما قالَ الحوفِيُّ؛ فلم يُجِزْ في: «عسى أن يقومَ زيدٌ» أن يكونَ (زيد) فاعلًا بـ(عسى)، والجوازُ اختيارُ ابنِ مَالكٍ[٣].

ع: اختيارُ ابنِ عُصْفُورٍ المحكيُّ عنه هو قولُه في (المُقَرَّبِ)[٤]، وقد رجعَ عنه، فاختارَ في (شَرْحِ الجُمَلِ)[٥] الجوازَ، قالَ: وإنَّما يمتنِعُ ذلك في بابِ المبتدأ، يعني نحوَ: «يقومُ زيدٌ»، على الابتداءِ والخبَرِ؛ لضَعْفِ الابتداءِ، وأمَّا العاملُ في بابِ (كَانَ) وغيرِه فقويٌّ، والعربُ إذا قدَّمَت عاملَين لفظِيَّينِ...[٦].

ع: عندي أنَّ هذا مما تَنازَعَ فيه ثلاثةُ عواملَ معمولًا، وأنَّه أُعمِلَ الثالثُ على رأيِ ص، وفي (عسى، ويكونُ) ضميرانِ مِن (الأجل)، و«أن يكون قد اقترب» خبرُ (عسى)، وإنما حملتُه على إعمالِ الأخيرِ؛ لأنَّه لغةُ التنزيلِ، ثَبَتَ ذلك في مواطنَ.

وجردن عسى أو ارفع مضمرا   بها إذا اسم قبلها قد ذكرا

[وجَرِّدَنْ]: هذا هو الأفصَحُ؛ ولهذا قدَّمَه، وأكَّدَه بنونِ التَّوكِيدِ، ويدلُّ على

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٢/ ١٨٢.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ١٧٨.

(٣) انظر: (شرح التسهيل) له ١/ ٣٩٦.

(٤) انظره في: ١٥٤.

(٥) انظره في: ١/ ٣٩٢.

(٦) قال ابن عصفور في (شرح الجمل): «لأنَّ العربَ إذا قدَّمَت عاملَين لفظيَّين قبلَ معمولٍ، ربَّما أعمَلَت الأولَ، وربَّما أعمَلَت الثانَي، كما كانَ ذلك في بابِ الإعمالِ».

أنَّه الأفصحُ: نزولُ القرآنِ به، قالَ تعالَى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟﴾[١]، ولم يقل: «عسوا».

[عسى]: لا اختصاصَ لـ(عسى) بذلك، بل أُخْتَاها مثلُها، ووجهُ ذلك أنَّهن يجوزُ استعمالُهُنَّ تامَّاتٍ.

وأبو حيَّانَ أيضًا يُفهَم مِن كلامِهِ في (الشَّرْحِ)[٢] أنَّه خاصٌّ بـ(عسى)، وليس كذلك، وفي (التَّسْهِيلِ)[٣] و(شرحِ ابنِ النَّاظِمِ)[٤] خلافُه، وهو الصحيحُ، وقولُه.

[أو ارفعْ مضمَرا]: نَقَلَ ابنُ إيَازَ[٥] عَنِ الرُّمَّانِيِّ أنَّه لا يُجِيزُ الإضمارَ في (عسى)؛ لقُوَّةِ شبهِها بالحرفِ، وأنَّه فرَّقَ بينها وبينَ (ليسَ) بوجهين[٦].

[إذا اسمٌ قبلَها قد ذُكِرا]: هذا أَوْلَى مِن قولِ ابنه[٧]: إذا بُنِيتْ على اسمٍ قبلَها، وليسَ كذلك، بل لو قلتَ: «اضرب الزيداه[٨] عسى أن يقوما»؛ جازَ لكَ أن تقولَ: «عسى»، و«عَسَيَا».

---

(١) الحجرات ١١.

(٢) يقصد: شرح أبي حيان على الألفية، المسمى بـ(منهج السالك). انظره في: ٧١.

(٣) انظره في: ٦٠.

(٤) انظره في: ١١٤.

(٥) انظر: (المحصول) له ٣١٦.

(٦) أن (عسى) بمنزلة (لعل)، وأنها مُنعَت من أن يجري مفعولها كما جرى في: «أقارب أن أفعل»، و«قارب الفعل».

(٧) انظر: (شرح الألفية) له ١١٤.

(٨) هكذا بخط ابن هشام، ولعلها: (الزيدين).

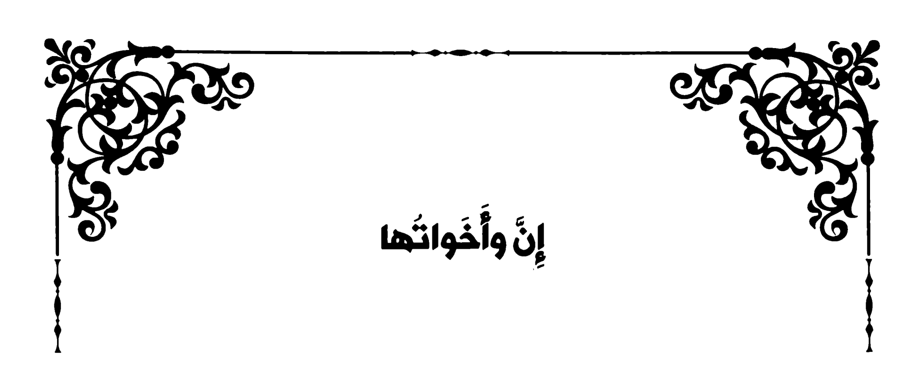
وفي (المُقَرَّبِ)[1] مثلُ ما في كلامِ ابنِ الناظمِ، وليسَ بجيِّدٍ، لكن لا بدَّ مِن اشتراطِ كَونِ (عسى) للاسمِ المتقدِّمِ، لا أنَّها خبرٌ له مبنيةٌ عليه، وإلا لوَرَدَ: «الزيدانِ عسى أبوهما أن يقومَ»، ونحوُه.

والفتح والكسر أجز في السين من   نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

[**نحو: عَسيت**]: ضابطُه أن تُسنَدَ لحاضِرٍ أو غائباتٍ، نحو: عسيتُ، وعسيتَ، وعسيتِ، وعسينا، وعسين.

❁ ❁ ❁

(١) انظره في: ١٥٥.



إنَّ وأَخَواتُها

لإن أن ليـــت لكـــن لعـــل كـأن عكـس مـا لكـان مـن عمـل

[لـ «إِنَّ»، «أَنَّ»]: ومعناهما توكيدُ الحُكْمِ، ونَفْيُ الشكِّ عنه، أو الإنكارِ له، إلا أنَّ (إِنَّ) تُفارِقُها (أَنَّ) في أنَّها بتأويلِ المصدرِ.

و: (لَيْتَ): للتَّمنِّي، وهو طلبُ ما لا طَمَعَ فيه، نحوُ: «ليتَ الشبابَ يعودُ».

قالَ الشاعرُ[1]:

[يَـا] لَيْـتَ شِـعْرِي وَالمُنَـا[2] لَا تَنْفَـعُ

هَـلْ أَغْـدُوَنْ يَوْمًـا وَأَمْـرِي مُجْمَـعُ

فصرَّحَ بأنَّ (ليتَ) معناها التَّمنِّي.

[لكنَّ]: للاستدراكِ، وهو تعقيبُ الكلامِ بَرفْعِ ما تُوُهِّمَ ثُبُوتُه، نحو: «ما زيدٌ شجاعًا لكنَّه كريمٌ»؛ فإنَّ نَفْيَ الشجاعةِ أَوْهَمَ نفيَ الكَرَمِ؛ لأَنَّهُما كالمتضايِفَين، فرُفِعَ ذلك بتعقيبِ (لكنَّ) بعدَ الكلامِ.

[لعلَّ]: ومعناها: الترجِّي والطَّمَعُ، وقد تَرِد إشفاقًا، نحوُ: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ﴾[3].

---

(١) من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٣ والنوادر ٣٩٩.

(٢) كذا بخط ابن هشام.

(٣) الكهف ٦.

[كأنَّ]: للتشبيهِ، وأصلُ: «كأنَّ زيدًا أسدٌ»: «إنَّ زيدًا كالأسدِ»، قُدِّمَت الكافُ، ففُتِحَت (إنَّ)، فصارَ حرفًا واحدًا يُفيدُ التوكيدَ والتشبيهَ.

كأنَّ زيدًا عالم بأني كفؤ[1] ولكن ابنه ذو ضغن

[ضِغْن]: حِقْد، ومنه: ﴿وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ﴾[2].

وَرَاعِ ذا الترتيب إلا في الذي كليت فيها أو هنا غير البذي

لأنَّ المقدَّمَ معمولُ الخبَرِ، وذلك جائزٌ في... مع أنَّها ضعيفةٌ، فهذه أَوْلَى.

وَهَمْزَ إنّ افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكسر

قولُه: (افتحْ لِسَدِّ مَصْدر) فيه نظرٌ؛ لأنَّ نحوَ: «علِمْتُ أنَّ زيدًا قائم»، لا يسدُّ فيه المصدرُ مسدَّ (أنَّ)، مع أنَّها واجبةُ الفَتْحِ.

فاكسر في الابتدا وفي بدء صله وحيث إن ليمين مكمله

قولُه: (في الابتدا): أي: في ابتداءِ الجملةِ، لا في وقوعِها أوَّلَ الكلامِ، وإلا لـوَرَدَ: «زيدٌ إنَّه فاضلٌ»، و: «إنَّ زيدًا وإنَّ عمرًا ذاهبٌ».

ويلزمُهم إجازةُ الفَتْحِ في الابتداءِ؛ لأنَّ تقديرَ المصدرِ ممكنٌ، بجَعْلِه مبتدأً محذوفَ الخبَرِ.

فإن قيلَ: امتَنعَ ذلك؛ لئلا يصيرَ عُرْضَةً لدُخُولِ النواسخِ، ومنها (إنَّ)، فيثقلَ اللفظُ؛ ولهذا أوجبُوا تقدُّمَ الخبَرِ في: «عندي أنَّك فاضلٌ».

---

(١) هكذا بخط ابن هشام.

(٢) محمد ٣٧.

قلتُ: فهلَّا مَنَعوا الفتحَ في الواقعةِ بعدَ (إذا) المفاجأةِ [و][١] فاءِ المجازاةِ؛ لأنَّ دخولَ الناسِخِ ممكنٌ، وليسَ شرطُه أن يدخلَ على مبتدأٍ وخبرٍ في أولِ الكلامِ.

[وفي بَدْءِ صِلَه]: قالَ أبو حَيَّانَ[٢]: صوابُه: صلةِ اسمٍ، نحوُ: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾[٣]، بخلافِ: «ما أَنَّ في السماءِ نجمًا»[٤].

وقالَ ابنُ النَّاظِمِ[٥]: إنَّه بتقديرِ: «ما ثَبَتَ»، وإنَّه خَرَجَ بقولِه: (بَدْءِ صِلَه)، كما خَرَجَ: «جاءَني الذي عندي أنَّه قائمٌ».

ع: في (الصَّحَاحِ)[٦]: «لا أقومُ ما أنَّ في السَّماءِ نجمٌ صح»، أي: «ما كانَ في السماءِ نجمٌ»، و(أَنَّ) لغةٌ في «عَنَّ»[٧]، و: «ما أنَّ في الفُراتِ قطرةٌ»، أي: «ما كانت في الفُراتِ قطرةٌ»، و: «لا أفعلُه ما أنَّ السَّماءَ سماءٌ».

ع: وهي هُنا[٨] مُتَعيِّنةٌ للحرفيةِ، ولِمَا يقولُه الناسُ ويَرْوُونَه.

ومثلُ: «ما أنَّ في السماءِ نجمًا»: «لا أفعلُه ما أنَّ حِرَاءَ مكانَه»، قالَ النَّاظِمُ

---

(١) زيادة لا بد منها في إقامة الكلام.

(٢) انظر: (منهج السالك) له ٧٤.

(٣) القصص ٧٦.

(٤) بتمامه: «لا أفْعَلُهُ مَا أَنَّ في السَّمَاءِ نَجْمًا»، وهو من أمثال العرب. انظر: إصلاح المنطق ٢٧٦ وأمالي القالي ١/ ٢٣٣ ومجمع الأمثال ٢/ ٢٢٨.

(٥) انظر: (شرح الألفية) ١١٨.

(٦) انظره في: ٥/ ٢٠٧٣.

(٧) بمعنى: لاح وظهر. انظر: إصلاح المنطق ٢٧٦.

(٨) يقصد: «لا أفعلُه ما أنَّ السَّماءَ سماءٌ».

في (شَرْحِ التَّسْهِيلِ)[١]: إنَّ الأولَ عن يعقوبَ[٢]، والثانيَ عن اللِّحْيَانيِّ[٣]، وقدَّره بـ: «ما ثَبَتَ».

[وفي بَدْءِ صِلَه]: وبذلك استدلَّ أبو عليٍّ[٤] على أنَّ الجُملةَ الواقعةَ صِلةً لا محلَّ لها، قالَ: وإلَّا لم يجئِ الكسرُ في: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾[٥].

ويَرِدُ عليه الجُملةُ الحاليةُ، والمحكيةُ بالقولِ.

[وحيثُ «إنَّ» ليمينٍ مُكْمِلَه]: بشَرطِ أن يكونَ بعدَها اللامُ، على ما سيأتي[٦]، ومثلُه: ﴿إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾[٧]، ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾[٨].

أو حكيت بالقول أو حلت محل ... حال كزرته وإني ذو أمل

[أو حُكِيَتْ بالقول]: إلا إذا كانَ بمعنَى الظَّنِّ، نحوُ[٩]:

---

(١) انظره في: ٢/ ٢٢.

(٢) يقصد به ابن السكيت. انظر: (إصلاح المنطق) له ٢٧٦.

(٣) انظر: المحكم ١٠/ ٤٧٦ وما بعدها.

(٤) انظر: (الحجة) له ٢/ ٢٤٥.

(٥) القصص ٧٦.

(٦) عند قول ابن مالك: أو قسم... لا لام بعده.

(٧) يونس ٥٣.

(٨) التوبة ٥٦.

(٩) بتمامه:

أَتَقُولُ إِنَّكَ بالجنانِ مُمَتَّعٌ ... وقد استبحت دمَ امرئٍ مستسلمِ

والبيت للفرزدق، وهو من الكامل. انظر: شرح العمدة لابن مالك ١/ ٢١٥.

أَتَقُـولُ أَنَّـكَ(١) بالجنـان(٢) مُمَتَّـعٌ

فيجوزُ الوجهانِ.

[أو حُكِيَتْ بالقول]: وليسَ منِ ذلك: ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ ﴾(٣)، بل (إِنَّ) هنا كُسِرَت؛ لأنَّها ابتداءٌ؛ وإلَّا لفَسَدَ المعنَى.

[أو حُكِيَتْ بالقول]: قالَ ابنُه(٤): إنَّ: (بالقول) الباءُ فيه للمصاحبةِ، يعني: «حُكِيَت الجملةُ مُصاحِبةً للقولِ»، وليسَ بمتعيِّنٍ، بل يمكِنُ أن تكونَ الباءُ فيه الداخلةَ على الآلةِ؛ لأنَّكَ لو قلتَ مبتدِئًا: «إنَّ زيدًا قائمٌ»، لم يُفهَم أنَّه حكايةٌ، فإذا قلتَ: قالَ عمر: إنَّ زيدًا قائمٌ؛ فالقولُ مُفِيدٌ لأيَّةِ حكايةٍ، فهو آلةُ الحكايةِ.

وقالَ ابنُ الحَاجِبِ(٥): أو وَقَعَتْ بعدَ القَوْلِ، وردَّ عليه النَّاظِمُ(٦) بـ: «أَوَّلُ قولي أَنِّي أحمدُ اللهَ»، وقالَ: لا بدَّ أن يقولَ: محكيةً بالقولِ.

وعلةُ الكَسْرِ بعدَ القَوْلِ: أنَّ المقصودَ حكايةُ اللفظِ المسمُوعِ، فعلى هذا، لو أردنا حكايتَها في: «بلغني أنَّ زيدًا فاضلٌ»، فتَحْنا، فإطلاقُ النحاةِ فيه نظرٌ.

وكذا لا يتقيَّد هذا الحكمُ بالقولِ، بل: «سَمِعتُ إنَّ زيدًا قائمٌ»، كذلك.

مسألةٌ: إذا قلتَ: «أَوَّلُ ما أقولُ إِني أحمدُ اللهَ»، فالمعنى مختلِفٌ إذا كسرتَ،

---

(١) كتبت في المخطوطة بالوجهين: أَنك، إِنك.

(٢) في المصادر: بالحياة.

(٣) يونس ٦٤.

(٤) انظر: (شرح الألفية) له ١١٨.

(٥) انظر: (الكافية) له ٥٢.

(٦) انظر: (التحفة) له ٢٢٨.

وإذا فتحتَ؛ لأنَّك في الكسرِ بيَّنتَ لفظَ القولِ، ألا تَرَاك حكيتَه، وفي الفتحِ أخبرتَ بأنَّك مُوقِعا[1] للحمدِ، ولم تُبيِّن لفظَه، ألا ترى المعنى: «أوَّلُ قولي حمدُ اللهِ».

وسواءٌ فتحتَ أو كسرتَ فهما خبران للمبتدأ، وجازَ الأوَّلُ؛ لأنَّ الجملةَ عين[2] المبتدأ، فلا تحتاجُ إلى رابطٍ، والأمرُ في المفتوحةِ واضحٌ؛ لأنَّها مفردٌ.

وأجازَ أبو عَلِيٍّ[3] في حالةِ الكسرِ أن تكونَ الجملةُ معمولًا للقَوْلِ، والخبَرُ محذوفٌ، أي: (ثَابِتٌ)، وأُلْزِمَ بأحدِ أمرَين: إمَّا بأن يكونَ أَخْبَرَ أنَّ أوَّلَ قولِه ثابتٌ، وذلك معلومٌ لكلِّ أحدٍ، ولا فائدةَ فيه، ويكون قد نفَى بمفهومِه كونَ آخرِه ثابتًا، وإمَّا إلغاءُ قولِه: (أوَّل)، وإلغاءُ الأسماءِ لا يجوزُ، ولم يُجِزْ أبو عَلِيٍّ ذلك إذا فتحتَ؛ لأنَّها لو كانَت معمولًا للقولِ...

وعَن عَضُدِ الدَّوْلَةِ[4] أنَّه قالَ: إنَّ المحذوفَ قَوْلٌ، وإنَّ التقديرَ: «أوَّلُ قولي قولي: إنِّي أحمدُ اللهُ»، واستحسنَه أبو عليٍّ[5]، قالَ ابنُ بَابَشَاذَ[6]: لأنَّ فيه حَذْفَ بعضِ الخبَرِ، فهو أَوْلَى مِن حذفِ جميعِه.

وممَّن نصَّ على حَذْفِ الخبَرِ: ابنُ بَابَشَاذَ[7]، ورأيتُه لغيرِه، وهو قولٌ ضَعِيفٌ،

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) تقرب كتابتها من: غير، والمعنى على ما أثبتُّ.

(٣) انظر: (الإيضاح) له ١٢٨.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٨٢ وما بعدها.

(٥) انظر: (المسائل المنثورة) له ٢٣٥.

(٦) انظر: (شرح الجمل) له ١٦٥.

(٧) انظر: (شرح الجمل) له ١٦٤.

كما قدَّمنا.

ع: قالَ أبو الفَتْحِ في (المحتَسَبِ)[١]: إنَّه لو قُرِئَ: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ﴾[٢]، على الحكايةِ لِلَفظِ بعينِه[٣]؛ كانَ جائزًا، فهذا يعضدُ ما قُلْناه في أنَّه لا وَجْهَ لتخصيصِ القَوْلِ.

وقالَ الزَّجَّاجُ[٤]: لو قُرِئَ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ﴾[٥] بالكَسْرِ، لكانَ صَحِيحًا.

الفاسِيُّ[٦]: قُرِئَ شاذًّا: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ إِنِّى مَغْلُوبٌ﴾[٧].

ع: أُعطِيَ الدعاءُ حُكْمَ القَوْلِ، وكذا: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[٨]....

قولُه تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ إِنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ﴾[٩] الآيةَ، في قراءةِ مَنْ كَسَر الهمزةَ[١٠]:

---

(١) انظره في: ١/ ٣٠٨.

(٢) يونس ١٠، وهذه قراءة ابن محيصن ويعقوب وبلال بن أبي بردة. انظر: مختر ابن خالويه ٦١.

(٣) يقصد كسر الهمزة.

(٤) انظر: (معاني القرآن) له ٢/ ١٧٩.

(٥) المائدة ٤٥.

(٦) انظر: (اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة) له ٢/ ٢١٦.

وهو أبو عبد الله محمد بن حسن بن محمد، عالم بالقراءات، توفي ٦٥٦هـ. انظر: غاية النهاية ٢/ ١٢٢.

(٧) القمر ١٠.

(٨) آل عمران ٣٩.

(٩) الحج ٤.

(١٠) مروية عن أبي عمرو. انظر: شواذ القراءات للكرماني ٣٢٥.

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[(١)]: بتقدير: قِيلَ، أو على أنَّ «كتب» في معنى القول.

قالَ صاحبُ (البَحْرِ)[(٢)]: على الأوَّلِ يكونُ (عليه) في موضعِ المفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، و«إنَّه مَنْ تَوَلَّاه» في موضعِ مفعولِ «قِيلَ»، وص لا يُجيزُونَ كَوْنَ الفاعلِ جملةً، فكذا ما كانَ في موضِعِه.

وأمَّا الثاني فلا يجوزُ أيضًا على قولِ ص؛ لأنَّ (إنَّ) لا تُكسَرُ بعدَ ما هو[(٣)] بمعنى القولِ، بل بعدَ القولِ صريحةً، فاعْرِفْه. انتهى.

واقتضَى ظاهرُ هذا أنَّ الكُوفِيِّينَ يُجيزُون ذلك، وليُنْظَرْ في ما كَتَبْناهُ في بابِ (إنَّ)، وفي قولِ الشاعرِ[(٤)]:

رَجْلَانِ ـ صح ـ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا
إِنَّا لَقِينَا رَجُلًا عُرْيَانَا

فكسرا[(٥)]؛ لَمَّا كان معنى: «أَخْبرانا»: «قالا لنا».

وقولُه: **(أو حَلَّتْ مَحَلّ حالٍ)**: كانَ ينبغي أن يُجَوِّزُوا فيه الفتحَ أيضًا؛ لأنَّ موضعَ الحالِ يكونُ فيه المصدرُ، كما تكونُ فيه الجملةُ، ومجيئُه مصدرًا وجملةً خارجٌ عَن الأصلِ، فكما جازَ اعتبارُ أحدِهما فليَجُز اعتبارُ الآخَرِ، وإن كانَ مجيئُه

---

(١) انظر: (الكشاف) ٣/ ١٤٤.

(٢) انظره في: ٧/ ٤٨٤.

(٣) (ما هو): تكررت في المخطوطة.

(٤) من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٦ والأضداد لابن الأنباري ٤١٤.

(٥) كذا في المخطوطة.

جملةً أقوَى مِن مجيئِه مصدرًا.

وكسروا من بعد فعل علقا ... باللام كاعلم إنه لذو تقى

[باللام]: هذه اللامُ مُزَحْلَفةٌ[١] مِن أوَّلِ الكلامِ؛ هَرَبًا مِن اجتماعِ مؤكِّدَين، فهي خارجةٌ عَن الصدريةِ، بدليلِ عَمَلِ العامِلِ فيما بعدَها، وتقديمِ معمولِ ما بعدَها عليها في نحوِ: «إنَّ زيدًا عمرًا ليَضربُ»، فالأَوْلَى نِسبةُ التعليقِ إلى (إنَّ)؛ لأنَّها التي لها الصَّدرُ.

فإن قيلَ: فأَجِزْ: «عَلِمْتُ إِنَّ زيدًا قائمٌ».

قلتُ: حكى ابنُ الخَبَّازِ في (شَرْحِ الكِفَايةِ)[٢] عَن س[٣] تجويزَه، ولو مُنِعَ فإنَّما...؛ لأنَّه لَمَّا وقعَت اللامُ بعدَ (إِنَّ) أوجَب أن تكونَ مكسورةً، فتمكَّنَ سَبَبُ التَّعلِيقِ، بخلافِ ما إذا عُدِمَت اللَّامُ.

بعد إذا فجاءة أو قسم ... لا لام بعده بوجهين نمي

قولُه: (أو قَسَم لا لامَ بَعْدَه): ع: لا بدَّ عندي مِن اشتراطِ كَوْنِ القَسَمِ بِفِعْلٍ محتَمِلٍ للإنشاءِ والخَبَرِ، نحوُ[٤]:

---

(١) (زحلف) و(زحلق) بمعنى واحد.

(٢) انظره في: ٢٧٥.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٥١.

(٤) تمام الثاني:

أَنِّــي أَبُــو ذَيَّالِــكِ الصَّــبِيِّ

وهما من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٠ وشرح التسهيل ٢/ ٢٥.

أَوْ تَحْلِفِــــي بِرَبِّـــكِ العَلِـــيِّ
أَنِّـــــي.....................

أمَّا إذا كانَ بإنشاءٍ مَحْضٍ، نحوُ: «أَيْمُنُ اللهِ إِنِّي لاحقٌّ بك»، وقولك: «واللهِ إِنِّي فاعلٌ»؛ لأنَّ فِعْلَ القَسَمِ لا يُحذَفُ.

في (كتابِ س)[1] ـ رحمَه اللهُ ـ أنَّ العَرَبَ تُجرِي حكايةَ اليمينِ مُجرَى إنشاءِ اليمينِ، نحوُ: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾[2] الآيةَ، فـ«تَحْلِفِي»[3] يحتاجُ للجوابِ، ولا يتوقَّفُ ذلك على كونِه ليسَ خبراً عَن الغيرِ، إلا أنَّه لا يجبُ له الجوابُ كما وجبَ للقَسَمِ الإنشائيِّ، أَلَا ترى أنَّك تقولُ: «حلفتُ على كذا»، فيتمُّ الكلامُ، وقد يقالُ: إنَّه بتقديرِ: «حلفتُ على كذا أنَّه واقعٌ».

[بوجهَيْنِ نُمِي]: وأوجبَ جماعةٌ كثيرةٌ الكسرَ، وعندي أنَّه الصوابُ، ولا دليلَ في:

أَوْ تَحْلِفِــــي بِرَبِّـــكِ العَلِـــيِّ
أَنِّـــي أَبُـــو ذَيَّالِـــكِ الصَّـــبِيِّ

لأنَّ هذا خبرٌ لا قَسَمٌ، و(أَنِّي) معمولةٌ لـ«تحلفي»، ولو جاءَ مِن كلامِهم: «واللهِ أَنَّ زيدًا قائمٌ» ـ بالفتحِ ـ لكانَ لهم...، والقَسَمُ إنشاءٌ، و«تحلفي» خبرٌ، وليسَ

---

(١) انظره في: ٣/ ١٠٦.

(٢) الأنعام ١٠٩ وغيرها، وهذه الآية لا شاهد فيها، ولعلها التبست عنده بآية المائدة ٥٣ التي يصلح معها الشاهد، وهي: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾.

(٣) يقصد: التي في البيت السابق.

مثلَ: «أُقْسِمُ باللهِ»؛ لأنَّ «تحلفي»... مِن هذا المتكلِّمِ، فيُقال: إنَّه جزمَ به، ولهذا... في قولِك: «أَقْسِمْ يا زيدُ باللهِ لقد قامَ عمر»، على كلِّ تقديرٍ، سواءٌ قامَ زيدٌ أو لم يقم، بخلافِ قولِه مُنشِئًا: أُقْسِمُ باللهِ... وأنَّه باطلٌ، فأمَّا إذا قلتَ: «حلفتُ باللهِ إنَّك لفاضلٌ»، فإنَّ وجودَ اللامِ مُوجِبٌ للاستئنافِ، ومانعٌ مِن المعموليةِ للفِعْلِ.

مـع تلـو فـا الجـزا وذا يطـرد في نحـو خيـر القـول إني أحمـد

وقولُه: (**في نحو: خيرُ القولِ**): ضابطُه ـ على ما قالَ ابنُه[1] ـ: أن تكونَ خبرًا عَن قَوْلٍ، وخبرُها قَوْلًا، وفاعلُ القولَينِ واحدًا.

وقالَ أبوه[2]: لا بدَّ أن تكونَ خبرًا عَن قَوْلٍ، وخبرُها قَوْلًا، فلو قلتَ: «أوَّلُ قَوْلِي إنَّك ذاهبٌ»، تعيَّنَ الكَسْرُ؛ لأنَّ الخبرَ ليسَ بقَوْلٍ.

وقد بيَّنتُ في (الحاشيةِ)[3] أنَّ القَوْلَ يجوزُ بعدَه الفتحُ بمقتضى حكايةِ المفرَدِ، وإنَّما تعيَّن الكسرُ في هذا المثالِ؛ لأنَّك لو قلتَ: «أوَّلُ قولِي ذهابُك»؛ لم يصِحَّ؛ لأنَّ ذهابَه ليسَ قَوْلًا لك ولا لغيرِك.

وبعـد ذات الكسـر تصـحب الخبـر لام ابتـداء نحـو إني لـوزر

ولا يلـي ذا الـلامَ مـا قـد نفيـا ولا مـن الأفعـال مـا كرضـيا

[ما قد نُفِيَا]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾[4].

---

(١) انظر: (شرح الألفية) له ١٢١.

(٢) انظر: (شرح الكافية الشافية) له ١/ ٤٨٨.

(٣) مر قبلُ، عند قول ابن مالك: **أو حكيت بالقول.**

(٤) النساء ٤٨ وغيرها.

[ما قد نُفِيَ]: وشذَّ[1]:

وَأَعْلَـــمُ أَنَّ تَسْـــلِيمًا وَتَرْكًـــا   لَـــلَا مُتَشَـــابِهَانِ وَلَا سَـــوَاءُ

[ما قد نُفِيَا]: قالُوا: لأنَّ مِن أدواتِ النَّفْيِ (لا)، فلو أدخلُوا اللامَ معها أدَّى إلى الجَمْعِ بينَ مِثلَين، وطردُوا البابَ في غيرِها.

ونظيرُه مَنْعُهم: «مررتُ بكَ وزيدٍ»؛ لأنَّ حقَّ المعطوفِ بالواوِ أن يكونَ جائزَ التقدُّمِ وتأخُّرِ المتبُوعِ، وحمَلُوا الباقيَ في المَنْعِ عليها، وأيضًا الضميرُ لا يُنعَت؛ لأنَّه...، وحملُوا صِفاتِ المَدْحِ والذَّمِّ على صفاتِ البيانِ.

[ما قد نُفِيَا]: ولا ما تقدَّمَ معمُولُه عليه.

[ما كـ: رَضِيَا]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ﴾[2].

[ما كـ: رَضِيَا]: أي: ماضيًا مُتَصَرِّفًا خاليًا مِن (قد)، فمفهومُ هذا أنَّ اللامَ تلي الجامدَ والمتصرِّفَ الذي مع (قد)، فلمَّا قالَ بعدُ:

... وقـــد يليهـــا مـــع قـــد...   ....

عُلِمَ أنَّها لا تلي الجامدَ، وإلَّا لنَصَّ عليه، كما نصَّ على أخيه، وهي مسألةُ خِلافٍ، حَكَوا عن س[3] المنعَ، وعن الأَخْفَشِ[4] الجوازَ.

فهذه أحكامُ الماضي، وإنَّما اشتُرِطَ ذلك؛ لأنَّ لام... للاستقبالِ أو للحالِ،

---

(١) البيت لأبي حزام غالب بن الحارث العكلي، وهو من الوافر. انظر: المحتسب ١/ ٤٣ وشرح التسهيل ٢/ ٢٧.

(٢) البقرة ١٣٢ وغيرها.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ١١٢ وما بعدها.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٠٠.

والماضي ينافيهِما، فلذلك قرَّبُوه مِن الحالِ باللامِ، وهذا يقوِّي... يقول: إنَّ اللامَ للحالِ، وأمَّا الجامدُ فمَنْ أجازَه قالَ: لأنَّه كالأسماءِ، وأمَّا الأمرُ فلا يَقَعُ خبرًا...، وأمَّا المضارعُ فيقعُ بلا شَرْطٍ، نحوُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾[١].

والجوابُ عن ما أوردناه...: أنَّه لَمَّا مثَّل بـ «رَضِيَ» أخذْنا ما فيه مِن المعاني التي يمكنُ اعتبارُها، وهو كونُه ماضيًا متصرِّفًا، ولا يمكن أن يُؤخَذَ كونُه خاليًا مِن (قد)؛ لأنَّ ذلك أمرٌ خارِجٌ عنه، فلأجلِ... نصَّ عليه، ولو عُلِمَ مِن مفهومِ الأوَّلِ أنَّ ذلك جائزٌ مع (قد) لم يذكُرْه، كما لم يذكُرْ حُكْمَ الجامِدِ بعدُ بالنَّصِّ، ويؤيِّدُ هذا كلَّه أنَّ كلامَه في بقيةِ كتُبِه نَصٌّ[٢] على دخولِها في الجامِدِ.

وقد يليها مع قد كإن ذا لقد سما على العدى[٣] مستحوذا

وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل واسمًا حل قبله الخبر

يعني: تصحَبُ المتوسِّطَ إذا كانَ معمولًا للخبَرِ، أو فَصْلًا، أو اسمًا متأخِّرًا، فعُلِمَ مِن هذا أنها لا تدخُلُ على ما تَوَسَّطَ غيرَ هذه الأشياءِ، فلا تدخُلُ على معمولِ اسمِها، نحوُ: «إنَّ عندَنا زيدًا لضاربًا»، مع أنَّه وقعَ متوسِّطًا، وليسَ كذلك.

قولُه: (**واسمًا حلَّ قبلَه الخَبَر**): بَقِيَ عليه أن يقولَ: أو ظَرْفٌ مُلْغًى، نحوُ: «إنَّ غدًا لَزيدًا راحلٌ»، نَصَّ عليه في (شَرْحِ الكَافِيةِ)[٤].

---

(١) النحل ١٢٤.

(٢) انظر له: شرح التسهيل ٢/ ٢٩ وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٠ وشرح العمدة ١/ ٢٠٨.

(٣) كذا في المخطوطة.

(٤) انظره في: ١/ ٤٩١.

وقولُه قبلُ: (معمولَ الخَبَر): بشَرْطِ أن يصحَّ دخولُها على الخبَرِ، وإلَّا فنحوُ: «إنِّي لَبِكَ وَثِقْتُ»، لا يجوزُ، خلافًا للأَخْفَش، ورُدَّ عليه بأنَّ دخولَها على الخبَرِ[1] المعمولِ فرعُ دخولِها على الخبَرِ، فيلزم ترجيحُ الفرعِ على الأصلِ.

ووصل ما بذي الحروف مبطل إعمالها وقد يبقى العَمَلُ

وجائز رفعك معطوفا على منصوب إن بعد أن تستكملا

أجازَ الزَّمَخْشَريُّ[2] في: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾[3] كونَ (علَّامُ) بالرفْعِ محمولًا على موضعِ اسمِ (إِنَّ)، وأجازَ أن يكونَ تابعًا للضميرِ في «يقذف».

اعلَمْ أنَّه لا يجوزُ أن يُحمَل قولُ بصريٍّ[4] على أنَّ الاسمَ معطوفٌ على الاسمِ عطفَ مفردٍ على مفردٍ، وإلَّا لَزِمَ أن يكونَ الخبَرُ عنهما واحدًا، كما يجِبُ إذا عَطَفْتَ على اللَّفظِ، فيلزمُ أن يكونَ عاملُ الخبَرِ الثاني الابتداءَ و(إِنَّ)، وهو مُحَالٌ، وإنَّما يصِحُّ هذا على قاعدةِ الكوفيِّينَ الذين يرَونَ أنَّ عامِلَ الخبرِ في الأوَّلِ الابتداءُ، وأنَّ الناسِخَ لم يُغيِّر الخبرَ، ولكنَّهم لَمَّا أَتَوا بمرفوعٍ بعدَ (إنَّ) واسمِها وخبرِها، واستغنَوا عَن خبَرِه بخبَرِ الأوَّلِ، كانَ العاطِفُ كأنَّه نائبٌ عَن الخبَرِ، فادَّعَوا أنَّه معطوفٌ على الموضِعِ، هذا مِن حيثُ الصورةُ، وإلا فقد بيَّنَّا بُطلانَ....

ولم يَجُزْ ذلك في (ليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ)؛ لأنَّ خبَرَهُنَّ غيرُ موجَبٍ، فلم يَجُزْ

---

(١) الظاهر أن تحذف هذه الكلمة، ولعله سهو.

(٢) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٥٩١.

(٣) سبأ ٤٨.

(٤) قولهم: أن خبر (إنَّ) مرفوع بها.

له أن يدُلَّ على خبَرٍ موجَبٍ، فتدبَّره، فلهذا اختصَّت (إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ) بهذا....

وألحقـــت بـــإن لكـــن وأن ـــن دون ليـــت ولعـــل وكـــأن

[**وأُلْحِقَتْ بـ«إِنَّ»**: «لكنَّ» و«أَنّ»]: لأنَّ معنَى الابتداءِ باقٍ معها، فجازَ اعتبارُ حُكمِه.

[من دون «ليتَ» و«لعلَّ» و«كأنّ»]: لأنَّها نسخَت حُكْمَ الابتداءِ في اللَّفظِ والمعنَى.

وخففـــت إنَّ فقـــل العمـــل وتلـــزم الـــلام إذا مـــا تهمـــل

وربمـــا اســـتغني عنهـــا إن بـــدا مـــا نـــاطق أراده معتمـــدا

والفعـــل إن لـــم يـــك ناسِـــخا فـــلا تلفيـــه غالبـــا بـــإن ذي موصـــلا

[بـ«إِنْ» ذي]: يعني: المخَفَّفةَ مِن الثقيلةِ.

وإن تخفـــف أن فاســـمها اســـتكن والخبـــر اجعـــل جملـــة مـــن بعـــد أن

[**والخبرَ اجعلْ جملةً من بعد «أَنْ»**]: إنما لَزِم كونُ خبَرِها جملةً؛ لأنَّ اسمها[1] إنَّما يُضمَرُ غالبًا ضميرَ شأنٍ، فلا بدَّ مِن تفسيرِه بالجملةِ.

[**والخبرَ اجعلْ جملةً من بعد «أَنْ»**]: معنى هذا: اجعلْ خبَرَها بعدَ التخفيفِ جملةً، لا: اجعلِ الموجودةَ خبرًا؛ لأنَّ ذلك معلومٌ، أرادَ أن ينبِّه على أنَّ خبَرَها لا....

وإن يكـــن فعـــلا ولـــم يكـــن دعـــا ولـــم يكـــن تصـــريفه ممتنعـــا

---

(١) في المخطوطة: اسما، وهو سهو.

[ولم يكنْ دُعَا]: حكَى س[1]: «أَمَا أَنْ جزاك الله خيرًا»، بالفتحِ، والأكثرُ الكسرُ.

[ولم يكنْ تصريفُه مُمْتَنِعا]: ع: الجامِدُ كالاسمِ، فلا يحتاجُ لفاصلٍ.

فالأحسن الفصل بقد أو نفي او تنفيس او لو وقليل ذكر لو

قولُه: (فالأحسنُ) يشيرُ إلى أنَّه يجيءُ على خلافِ ذلك، كقولِه[2]:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[3]: في: ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ﴾[4]: فإن قلتَ: هل يجوزُ أن تكونَ مخفَّفةً مِن الثقيلةِ؟

قلتُ: لا؛ لأنَّه لا بدَّ مِن (قد).

فإن قلتَ: فعلى إضمارِها؟

قلتُ: لا؛ لأنَّها علامةٌ، ولا تُحذَفُ.

ع: ورُدَّ عليه: بأنَّه يجوزُ على أن يكونَ «بورك» دعاءً، فلا يحتاجُ لفاصلٍ.

[تنفيس]: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[5]،

ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَكَانَ آخِرُ عَهْدِنَا أَنْ سَوْفَ يَجْمَعُنَا إِلَيْكَ الْمَوْسِمُ[6]

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٦٧ وما بعدها.

(٢) البيت من الخفيف. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤٤.

(٣) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٣٤٩.

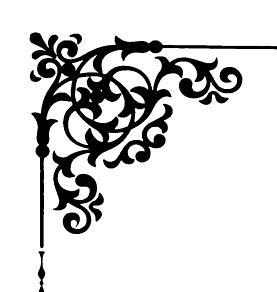
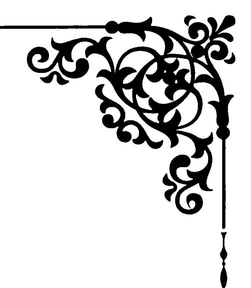
(٤) النمل ٨.

(٥) المزمل ٢٠.

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٢٢٧ وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٢.

وخففـــت كـــأن أيضـــا فنـــوي منصـــوبها وثابتـــا أيضـــا روي

❁ ❁ ❁

لا التي لنفي الجنس

لـ (لا) حالاتٌ:

أن تُهمَلَ، وهو أَقْيَسُها؛ لأَنَّها غيرُ مختصةٍ، ويجبُ حينئذٍ تكْرارُها.

وأن تَعمَلَ عَمَلَ (إنَّ)، وذلك إذا قُصِدَ بها التَّنْصِيصُ على نَفْيِ الجِنْسِ.

وأن تَعمَلَ عَمَلَ (ليسَ)، وذلك إذا قُصِدَ بها مُطلَقُ النَّفْيِ.

وقد يكونُ الواقِعُ نَفْيَ الجِنْسِ على سبيلِ الاستغراقِ، أو نَفْيَ الوَحدةِ، وفي كلامِ بعضِهم أنَّها حينئذٍ مختصَّةٌ بنَفْيِ الوَحدةِ، وليسَ بشيءٍ، ويُبطله ورودُ العَمَلَين في محلٍّ واحدٍ، نحوُ: ﴿لَّا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَـٰعَةَ﴾[1]، و: ﴿لَّا لَغْوَ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمَ﴾[2]، إلَّا أنَّه قد يُقالُ: نَفْيُ الجِنْسِ ونَفْيُ الوَحدةِ إنَّما يُقالُ فيما يَتَعَدَّدُ، وأمَّا المصادرُ فهي شيءٌ واحِدٌ، فالنَّفْيُ فيهما على السَّواءِ، لا يَختَلِفُ الحالُ بينَ أن تكونَ (لا) عاملةً عَمَلَ (إنَّ) أو عَمَلَ (ليسَ).

عمـــلَ إنَّ اجعَـــل لـــلا في نكـــرَه ‌ ‌ ‌ ‌ مُفْـــرَدةً جاءتـــك أو مُكـــرَّره

ظاهرُه يقتضِي التسويةَ، وليسَ كذلك؛ لأنَّها إذا كُرِّرَت يجوزُ إلغاؤها، كـ: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةٌ»؛ تَشْبيهًا لها بها مع المعرفةِ.

---

(١) البقرة ٢٥٤، وهي بهذا الضبط قراءة أبي عمرو وابن كثير، وقرأ الباقون بتنوين الرفع في الجميع. انظر: السبعة ١٨٧.

(٢) الطور ٢٣، والكلام فيها كالكلام في الآية التي فوقها.

وقولُه: (مفردةً جاءَتْك أو مكرَّره) يصِحُّ عَوْدُه لـ (لا)، وعَوْدُه لاسمِها.

س[١]: واعلمْ أنَّ كلَّ شيءٍ حَسُنَ أن تُعمَلَ فيه (رُبَّ) حَسُنَ أن تُعمَلَ فيه (لا).

قالَ الشَّلَوْبِينُ[٢]: إنَّ لإعمالِ (لا) عَمَلَ (إنَّ) شرطَين آخرَين:

أحدُهما: أن لا تكونَ الجملةُ التي دَخلَت عليها للدعاءِ، نحوُ: «سَلَامٌ عليك»، إذا قلتَ: لا سلامٌ على....

والثاني: أن يكونَ ما دخلت عليه مبتدأ وخبر[٣]، فنحوُ: «لا مرحبًا»، و: «لا أهلًا»، و: «لا كرامةً»، لا تعملُ فيه، ومنه: «أخذتُه بلا ذنبٍ»، و: «غضبتُ مِن لا شيءٍ»، و: «ذهبتُ بلا زادٍ»، و: «مررتُ برجلٍ لا فارسٍ ولا شجاعٍ»، ومنه عندَ المبرِّدِ[٤]: «هذان لا سواءٌ»؛ لأنَّ (سواءٌ) خبرُ (هذان)، فلم تدخُل على المبتدأ والخبَرِ، وأمَّا عندَ س[٥] فـ (لا) دخلَت على المعرفةِ، أي: «لا هما سواءٌ»، غيرَ أنَّ المضمَرَ لا يظهَرُ.

فانصِب بها مُضافًا او مضارِعَه ... وبعدَ ذَاكَ الخبرَ اذكُر رافِعَه

[أو مُضَارِعَهْ]: قالت العربُ: «لا آمِرَ بمعروفٍ»، فتأوَّله ص[٦] على أنَّ المجرورَ

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٦.

(٢) انظر: (حواشي المفصل) له ٢٨١ وما بعدها.

(٣) كذا في المخطوطة.

(٤) انظر: الأصول ١/ ٣٩٥.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٢.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٧.

ليسَ معلقًا بالمنفيِّ، وأجراه ك[1] على ظاهرِه، فأجازُوا وجهَين في المضارِعِ للمضافِ.

ع: ويقوِّيه: إطباقُهم على أن يقولُوا في الدعاءِ: «لا مانعَ لِمَا أعطيتَ، ولا معطيَ لِمَا منعتَ»[2]، ونحوُه كثيرٌ، ويمكنُ أن يكونَ منه: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ﴾[3].

وركـبِ المفـردَ فاتِحًـا كَـلَا ... حـولَ ولا قـوةَ والثـانِ اجعـلا

مرفوعًـا او منصـوبًا او مُركبـا ... وإن رفعـتَ أوَّلًا لا تنصِـبا

[مرفوعًا]:

لَا أُمَّ لِـي إِنْ كَـانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ[4]

[منصوبًا]:

لَا نَسَـبَ اليَـوْمَ وَلَا خُلَّـةً ... .[5]

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٧٦.

(٢) بعض حديث أخرجه مسلم ٤٧٧.

(٣) هود ٤٣.

(٤) بتمامه:

هـذا لعَمْـرُكمُ الصَّـغارُ بعينـه ... لَا أُمَّ لِـي إِنْ كَـانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

والبيت ينسب إلى رجل من مذهب وإلى غيره، وهو من الكامل، وهو من شعر فيه كثير من الشواهد. انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٢ ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٢١.

(٥) بتمامه:

لَا نَسَـبَ اليَـوْمَ وَلَا خُلَّـةً ... إِتَّسَـعَ الخَـرْقُ علـى الراقـعِ

والبيت لأنس بن عباس بن مرداس، وهو من السريع. انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٥ والكامل ٢/ ٩٧٧.

[مُرَكَّبًا]: «لا حَوْلَ ولا قُوةَ».

[وإن رفعتَ أوَّلًا لا تَنْصِبَا]: بل ارفعْ، نحو: «فلا حَوْلٌ ولا قُوةٌ»، أو افتحْ، نحوُ:

فَـــلَا لَغْـــوٌ وَلَا تَـــأْثِيمَ فِيهَـــا ....[1]

حَمَلَ الزَّمَخْشَريُّ[2]:

لَا نَسَـــبَ اليَـــوْمَ وَلَا خُلَّـــةً

على حَذْفِ فِعْلٍ، أي: «ولا أرَى لي خُلَّةً».

قالَ الشَّلَوْبِينُ[3]: قالَ بعضُهم[4]: إنَّ حُكْمَ الصِّفةِ حُكْمُ المعطوفِ، إلَّا في البناءِ، وقد تقرَّرَ أنَّ الصفةَ تُعرَبُ محمولةً على اللَّفظِ وعلى الموضِعِ، فقولُه: (خُلَّةً) عطفٌ على اللَّفظِ، ولا حاجةَ لتكَلُّفِ ادِّعاءِ حَذْفِ فِعْلٍ، ولم يُنشِدْ س[5] والفَرَّاءُ[6] البيتَ على ذلك، فوجَبَ أن لا يُخالَفا.

---

(١) بتمامه:

فَـــلَا لَغْـــوٌ وَلَا تَـــأْثِيمَ فِيهَـــا وَمَـــا فَـــاهوا بِـــه أبَـــدًا مقـــيمُ

والبيت لأمية بن أبي الصلت، وهو من الوافر. انظر: الديوان ١٢٢ ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٢١.

(٢) انظر: (المفصل) له ٩٤ وما بعده.

(٣) انظر: (حواشي المفصل) له ٢٨٠ وما بعدها.

(٤) يعني به الزمخشري.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٥.

(٦) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ١٢٠ وما بعدها.

وذَكَرَ س[١]:

أَلَا رَجُـــــلًا جَــــزَاهُ اللهُ خَيْـــرًا ....[٢]

أنَّه سألَ الخَلِيلَ[٣] عنه، فقالَ: هو بمنزلةِ: «هَلَّا خيرًا مِن ذلك»، كأنَّه قالَ: «أَلَا تُرُوني»، قالَ: وأمَّا يُونُسُ[٤] فزَعَم أنه نوَّنَ مضطرًّا، وأنَّ:

لَا نَسَـــبَ اليَــوْمَ وَلَا خُلَّـــةً ....

على الاضطرارِ، وأمَّا غيرُه فوجَّهَه على ما ذكرتُ لك.

قالَ الشَّلَوْبِينُ[٥] ـ رحمَه اللهُ تعالَى ـ: فكأنَّ الزَّمَخْشَريَّ توهَّم أنَّ: «ولا خُلَّةً»... «أَلَا رجلًا»، وأنَّ الخِلافَ فيهما واحدٌ.

ع: أمَّا أنَّ «ولا خُلَّةً» ليسَ مثلَ «أَلَا رجلًا» فمُسَلَّمٌ؛ لأنَّ «أَلَا» لا تَحْذِفُ ما وجبَ في (لا)، وأمَّا الخلافُ فيهما فواحدٌ، وقد حكاه الشَّلَوْبِينُ نفسُه عَن يُونُسَ في هذه (الحاشية)[٦]، وهذا غريبٌ.

ومفـــردًا نعتـــا لمَبْنـــيٍّ يلـــي ... فـــافتحْ أَوِ انصِـــبَنْ أَوِ ارفـــعْ تعـــدلِ

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٨.

(٢) بتمامه:

أَلَا رَجُــــلًا جَــــزَاهُ اللهُ خَيْــرًا ... يَــدُلُّ علــى مُحَصِّــلَةٍ تبيــتُ

والبيت لعمرو بن قعاس المرادي، وهو من الوافر. انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٨ والنوادر ٢٥٦.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٨.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٨.

(٥) انظر: (حواشي المفصل) له ٢٨١.

(٦) يقصد (حواشي المفصل) له ٢٨١.

قالَ في (المفصَّلِ)[1]: وفي صفة المفرد وجهان.

الشَّلَوْبِينُ[2]: يعني: إن كانت مفردةً.

قالَ[3]: فإن فَصَلْتَ بينهما أُعرِبَتَ.

ش[4]: نحوُ: «لا غلامَ فيها ظريفًا، و: ظريفٌ».

قالَ[5]: وليسَ في الصفةِ الزائدةِ عليها إلا الإعرابُ.

ش: «لا غلامَ ظريفَ عاقلًا، و: عاقلٌ».

ع: لأنَّ البناءَ ممتنِعٌ؛ لأجلِ الفَصْلِ بالصفةِ الأُولَى... بالوجهين....

وغيرَ ما يَلي وغيرَ المفرد   لا تَبْنِ وانصِبْهُ أو الرفعَ اقصِدِ

[**أو الرفعَ اقصِدِ**]: خ: (أو ارفع تقصِد).

والعطفُ إن لم تتكرر[6] لا احكما   له بما للنعتِ ذِي الفصل انتما[7]

وأعطِ لا مع همزةِ استفهام   ما تستحقُّ دونَ الاستِفهام

[**ما تستحقُّ دونَ الاستفهامِ**]: حقُّه أن يقولَ: في غير تَمَنٍّ، ولكنَّ هذا الكلامَ

---

(١) انظره في: ٩٨.

(٢) انظر: (حواشي المفصل) له ٢٨٨.

(٣) يكمل النقل عن الزمخشري من المفصل.

(٤) يقصد به الشلوبين في (حواشي المفصل)، وكذا ما سيأتي.

(٥) يكمل النقل عن الزمخشري من المفصل.

(٦) سقطت الراء من المخطوطة.

(٧) كذا بخط ابن هشام.

جارٍ على قَولِ المبرِّدِ[١]، وأمَّا... قول س[٢] فلا يستقيمُ؛ لأنَّه لا يُجوِّزُ الحَمْلَ... الموضع، كما لا يجوِّزه في...، والجامعُ أنَّهما حرفان بمعنى... معنى الابتداءِ، وحجَّةُ... أن أجرى الكلام على ما... يجوز فيه....

[ما تستحقُّ دونَ الاستفهامِ]: إلَّا إذا كانت للتمني، فلا يجوزُ أن تُلغَى إذا كُرِّرَت، ولا أن يُتْبَعَ اسمُها على موضعِه.

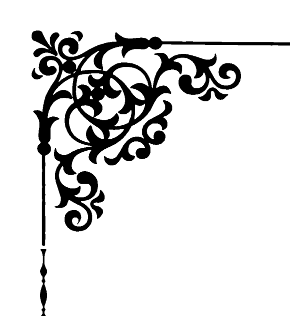
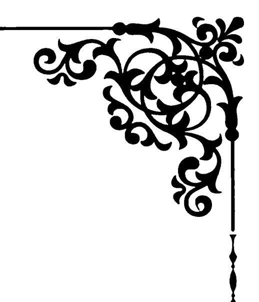
وشاعَ في ذا البابِ إسقاط الخبر   إِذَا المرادُ معْ سقوطه ظهر

قولُه: (**في ذا البابِ**) إشارةٌ إلى أنَّه غيرُ شائعٍ في البابِ المحمولِ هذا عليه، وهو بابُ (إنَّ)، والفرقُ أنَّ الخبرَ هنا... السؤال، بخلافِه في (إنَّ)، فهذا جوابٌ عَن... أنهم توسَّعوا في الفرعِ....

❁ ❁ ❁

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨/ ١٥٤.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٧.

ظن وأخواتُها

[ظَنَّ]: خ: (ظننتُ).

انصِب بفعلِ القلبِ جُزْئَيِ[1] ابتدا   أعني رأى خالَ علمتُ وَجدا

[وَجَدَا]: ﴿مَا نَبْغِى﴾[2]: نطلُب، أنشدَ ثَعْلَبٌ[3]:

أَنْشــد وَالبَـاغِي..........[4]

مصدر: «وجدتُ الضَّالَّةَ».

ظنَّ حسِبْتُ وزَعَمْتُ مَعَ عَدْ   حَجَى[5] دَرَى وجَعَلَ اللذْ كاعتقد

لو لم يَحتَرِز بـ: «التي[6] كاعتقد» لم يرَدِ عليه شيءٌ؛ لأنَّ «جَعَلَ» لا يكون قلبيًّا إلا بهذا المعنَى، وما عدا القلبِيَّ لا يَرِدُ عليه.

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) يوسف ٦٥.

(٣) انظر: (الفصيح) له ٧٧.

(٤) بتمامه:

أَنْشُـدُ والبـاغي يُحِـبُّ الوِجْـدانْ

وهو من مشطور الرجز. انظر: شرح القصائد السبع ٢١٦ والمخصص ٤/ ٣٣٧.

(٥) كذا بخط ابن هشام.

(٦) تصرف وتجوُّزٌ من ابن هشام في عبارة الألفية.

حقُّ هذا بابُ (كان)صح، قالَ الزَّمَخْشَريُّ[١] في: ﴿يَأْتِ بَصِيرًا﴾[٢]: يَصِيرُ بَصِيرًا، كقولِك: «جاءَ البناءُ مُحكَمًا»، بمعنى: صارَ، ويشهدُ له: ﴿فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾[٣]، أو: يأتِ إليَّ وهو بصيرٌ، وينصرُه: ﴿وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٤].

ع: ومِن أفعالِ التصييرِ: «جَعَلَ»، ووَقَعَ في كلامِ الزَّمَخْشَريِّ[٥] في: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾[٦]: وإن شئتَ جعلتَ (منثورًا) مفعولًا ثالثًا، أي: جامعًا بينَ صفةِ الهباءِ في الخفاءِ، وكونِه منثورًا؛ فقالَ لي بعضُ الناسِ: هذا قولٌ لم يَقُلْ به أحدٌ، وهو أنَّ «جَعَلَ» يتعدَّى إلى ثلاثةٍ.

فقلتُ: «جَعَلَ» إنما تعدَّت لاثنين؛ والثاني مِن مطلوبَيْها مُتكَرِّرٌ، وأما قولُهم: تعدَّى لثلاثةٍ؛ فإنما يَعْنُون: باختلافِ المواقِعِ؛ لأنَّ قولَك: «أَعْلَمَ اللهُ زيدًا عمرًا فاضلًا»، لا اشتراكَ بينَ الثلاثةِ في جهاتِها؛ لأنَّ (زيدًا) مفعولُ الفاعلِ، و«عمرًا فاضلًا» مفعولان لـ (زيد)، وأصلُهما الابتداءُ والخبرُ، فمواقِعُ الثلاثةِ باعتبارِ الأصلِ مختلفةٌ، فجازَ أن يُقالَ: تعدَّى إلى ثلاثةٍ، أمَّا إذا كانت الثلاثةُ فأكثرُ أخبارًا فإنَّما يُقالُ: تعدَّى إلى الخبرِ، فنَصَبَه، وهو قد يكونُ واحدًا فأكثرَ.

وكلامُ الزَّمَخْشَريِّ في ظاهرِه تَجَوُّزٌ؛ فإنَّ هذا ليسَ هو الذي يَقُولُ النَّحْوِيُّ

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٥٠٣.

(٢) يوسف ٩٣.

(٣) يوسف ٩٦.

(٤) يوسف ٩٣.

(٥) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٢٧٤.

(٦) الفرقان ٢٣.

فيه عندَ الإطلاقِ:... يتعدَّى إلى ثلاثةٍ، وإلَّا لَلَزِمَ في بابِ «ظَنَّ» جميعًا وفي غيرِ ذلك أن يُقالَ به، وأجمعَ النُّحاةُ... ـ أعني: التي تتعدَّى إلى ثلاثةٍ ـ لا تزيدُ على ثمانيةٍ.

وهبْ تَعَلَّم والذِي كصيَّرا أيضًا بهِ انصبْ مبتدًا وخبرا

[**والذي كـ«صيَّرا» أيضًا به**]: خ: (والتي ^صح^)، خ: (أيضًا بها)، هذا الأحسَنُ؛ لأنَّ الذي كـ«صَيَّرَ» ليسَ شيئًا واحدًا[1].

وخصَّ بالتعليقِ والإلغاءِ ما من قبلِ هبْ والأمرَ هب قد ألزما

التعليقُ حُكْمٌ بينَ الإلغاءِ الذي هو إبطالُ إعمالٍ بالكُلِّيَّةِ، والإعمالِ؛ فلهذا سُمِّي تعليقًا؛ تشبيهًا بالمعلَّقةِ التي ليست مُمْسَكةً ولا مُطَلَّقةً.

قالَ ابنُ الخَشَّابِ: ولقد أجادَ أهلُ الصناعةِ في وَضْعِ اللَّفظِ على هذا المعنَى، واستعارتِه....[2].

كذا تَعلَّم ولغيرِ الماضِ من سواهُما اجْعل كلَّ ما لَه زُكِن

وجَوِّزِ الإلْغاءَ لا في الابتِدَا وانوِ ضميرَ الشأنِ أو لامَ ابتدا

[**وانوِ ضميرَ الشأنِ أو لامَ ابتدا**]: كما تَنْويهِ في قولِهم: «إنَّ بِكَ زيدٌ مأخوذٌ»، أي: «إنَّهُ»، وعلى تقديرِ اللامِ حَمَلَ س[3]:

.... وَإِخَالُ إِنِّي لَاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ[4]

(١) جاء بعدها: «فـ(التي) تدل عليه، أي: والأشياء التي كـ(صيَّرا)». وقد ضرب ابن هشام عليها.

(٢) انظر: المحصول لابن إياز ٢٦٢.

(٣) حديث سيبويه عن ذلك في (الكتاب) ٣/ ١٥١.

(٤) بتمامه: =

أي: «لَلَاحقٌ».

في مُوهِمٍ إلْغاءَ ما تقدما ... والتُزِمَ صح التعليقُ قبلَ نفيِ ما
وإنْ ولَا لَامُ ابتداءٍ أو قَسَمْ ... كذا والاستفهامُ ذَا له انْحَتم

لا تُلغَى إذا أُكِّدَت بصريحِ المصدَرِ؛ لئلَّا يلزمَ التناقضُ؛ لأنَّها تكونُ مُعْمَلةً في المصدَرِ، مُلغاةً في غيرِه، فإن أُكِّدَت بضميرِ المصدَرِ، أو بالإشارةِ إليه، فلا يجوزُ الإلغاءُ إلا قليلًا مع التوسُّطِ أو التأخُّرِ؛ لأنَّ الإشارةَ والضميرَ لَمَّا كانا مبنيَّينِ لم يظهر للعامِلِ[1] فيهما عَمَلٌ، فجازَ الإلغاءُ؛ إذ لا قُبْحَ في اللَّفْظِ، والإلغاءُ مع الضميرِ أقبَحُ منه مع الإشارةِ؛ لأنَّ له صِيغةً تُنْبِئُ عَن الإعرابِ، فهو نَظِيرُ المعرَبِ.

ليسَ مِن التعليقِ: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[2]، إنَّما التعليقُ أن يُوقَعَ بعدَ الفِعْلِ ما يسدُّ مسدَّ المفعولَين جميعًا، ولا فَرْقَ بينَ أن تجيءَ بعدَ مضيِّ أحدِ المعمولَين جُملةٌ باستفهامٍ أو بغيرِه.

هذا قولُ الزَّمَخْشَرِيِّ[3]، وهو الحقُّ، وكَتَبَ عليه أبو حيَّانَ[4]: أصحابُنا يُسَمُّون ما مَنَعَه الزَّمَخْشَرِيُّ تَعلِيقًا، فيقولون في الفِعْلِ إذا عُدِّيَ إلى اثنَين، ونصبَ الأوَّلَ، وجاءت بعدَه جملةٌ استفهاميةٌ، أو بلامِ الابتداءِ، أو بحرفِ نفيٍ: كانت الجملةُ مُعلقًا

= فغَبَرتُ بعدهمُ بعيشٍ ناصبٍ ... وَإِخَالُ إِنِّي لَاحِقٌ مُسْتَتْبَعُ

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٤٩ والمفضليات ٤٢١.

(١) تشبه رسم: العامل.

(٢) الملك ٢.

(٣) انظر: (الكشاف) له ٤/ ٥٧٥.

(٤) انظر: (البحر المحيط) له ١٠/ ٢٢٠ وما بعدها.

عنها الفعلُ، وكانت في موضعِ نَصْبٍ، كما لو وقعَت في موضعِ المفعولَين. انتهى.

ع: وفيه نَظَرٌ، والحقُّ الأوَّلُ؛ لئلا يصيرَ مُلغًى مُعْمَلًا؛ ولأنَّ الجملةَ لو وقعَت بعدَ المفعولِ الأوَّلِ غيرَ مُلْتَبِسةٍ بموجِبِ التعليقِ، نحوُ: «ظننتُ زيدًا أبوه قائمٌ»، لم تكن إلَّا مرفوعةً، وشأنُ التعليقِ أن يكونَ لموجِبٍ يتخلَّفُ عندَ فَقْدِه، ودخولُ الاستفهامِ في الجملةِ الواقعةِ مفعولًا ثانيًا لم يؤثِّرْ شيئًا؛ لأنَّه ـ ولو لم يوجدْ ـ كانَ اللَّفْظُ سَوَاءً.

لِعلمِ عِرْفانٍ وظنِّ تُهَمَهْ　　　تعدِيَةٌ لواحِدٍ ملتزَمَهْ

[لِعِلْمِ عِرْفانٍ]: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا﴾(١)، ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾(٢)، ﴿بِمَا كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾(٣).

ع: العِلمُ والظنُّ إنَّما متعلَّقُهُما النِّسَبُ، والمعرفةُ إنَّما متعلَّقُها الذاتُ، تقولُ: «علِمتُ زيدًا قائمًا»، و: «عَرَفْتُ زيدًا»، أي: عرفتُ شخصَه بعدَ أن لم أكنْ أعرِفُه، فهذا فرقُ ما بينَهما، ولهذا كانَ «عَلِمَ» متعدِّيًا إلى اثنين، و«عَرَفَ» إلى واحدٍ، ولهذا أيضًا إذا كانَ العِلْمُ بمعنى العِرْفانِ لم يتعدَّ إلَّا إلى واحدٍ.

ولرأى الرُّؤيَا انمِ ما لِعَلِما　　　طالبَ مفعولين من قبلُ انتما(٤)

(«رَأى» الرؤيا): «رَأى» الحُلْمِيَّةُ.

---

(١) البقرة ٦٥.

(٢) البقرة ٢٢٠.

(٣) آل عمران ٧٩، وهذه قراءة أبي عمرو وابن كثير ونافع. انظر: السبعة ٢١٣.

(٤) كذا بخط ابن هشام.

ولحَّنَ الحَرِيريُّ[١] الناسَ في قولِهم: «سُرِرْتُ برُؤياكَ»، وصوابُه: «برُؤيتِك»، وأبا الطَّيِّبِ في قولِه لبَدْرِ بنِ عَمَّارٍ ـ وقد سامَرَه ليلةً إلى قِطْعٍ مِن الليلِ ـ[٢]:

مَضَى اللَّيْلُ وَالفَضْلُ الَّذِي لَكَ لَا يَمْضِي وَرُؤْيَاكَ أَحْلَى فِي العُيُونِ مِنَ الغَمْضِ

وكانَ صوابُه: «ورُؤيتُك»؛ لأنَّ (الرُّؤيا) للمنامِ، قالَ تعالَى: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ﴾[٣].

وكَتَبَ عليه ابنُ بَرِّي[٤]: إنَّ هذا الأصلُ، وإنَّهم خالَفُوه، قالَ الرَّاعِي يصفُ ضيفًا طَرَقَه ليلًا:

رَفَعْتُ لَهُ مَشْبُوبَةً عَصَفَتْ لَهَا صَبًا تَزْدَهِيْهَا مَرَّةً وَتُقِيمُهَا
فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا.............. ....[٥]

قالَ:... هذا جاءَ...: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ﴾[٦]،... المفسِّرين على... رآه ليلةَ المعراج، وكان نظرًا... اليَقَظة دونَ المنام[٧].

---

(١) انظر: (درة الغواص) له ١١٦ وما بعدها.

(٢) البيت من الطويل. انظر: الديوان ١١٤ والفسر ٣/ ٣١٣.

(٣) يوسف ١٠٠.

(٤) انظر: (حواشي درة الغواص) له ١٢٦.

(٥) بتمامه:

فكبَّر للرُّؤيا وهاشَ فؤادُه وبشَّر نفسًا كان قبلُ يلومُها

والبيتان من الطويل. انظر: الديوان ٢٥٩ وتهذيب اللغة ٣/ ٢٠.

(٦) الإسراء ٦٠.

(٧) كلام ابن بري: «وعلى هذا فُسِّر في التنزيلِ ـ وعليه جِلَّةُ المفسِّرينَ ـ قولُه تعالى: =

... البخاريّ[١] عن... رضي الله عنه... في هذه... رؤيا عينٍ[٢].

وممَّن جوَّزَ... ابنُ السِّيدِ رحمَه اللهُ تعالَى، قالَ في (الاقْتِضابِ)[٣] بعدَ قولِ ابنِ قُتَيْبةَ[٤]: رأيتُ في المنامِ رُؤيا، ورأيتُ في الفِقْهِ رأيًا، ورأيتُ الرَّجُلَ رُؤيةً؛ ما مُلخَّصُه:... المشهور، وقيلَ في (الرُّؤيةِ): رأيٌ، ورُؤْيا، قالَ تعالَى: ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ﴾[٥]، وقال الشاعرُ[٦]:

وَرَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَا[٧] أَخَاكَا

يُعْطِي الجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا

وقال آخرُ ـ أَحْسِبُه الرَّاعِيَ ـ[٨]:

وَمُسْتَنْبِحٍ تَهْوِي مَسَاقِطُ رَأْسِهِ ... عَلَى الرَّحْلِ فِي طَخْيَاءَ طُلْسٍ نُجُومُهَا

= ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾، يعني ما رآه ليلةَ المعراجِ، وكانَ نَظَرًا في اليقظةِ دونَ المنامِ».

(١) انظره في: ٣٨٨٨.

(٢) في الصحيح: «عَن ابنِ عَبَّاسٍ ـ رضيَ الله عنهُما ـ في قولِه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾، قالَ: هي رؤيا عَيْنٍ أُرِيها رسولُ اللهِ ﷺ ليلةَ أُسْرِيَ به إلى بيتِ المقدِسِ».

(٣) انظره في: ٢/ ١٤٩.

(٤) انظر: (أدب الكاتب) له ٣٣٩.

(٥) آل عمران ١٣.

(٦) من مشطور الرجز، وهما رؤبة بن العجاج. انظر: ملحقات الديوان ١٨١ والكتاب ١/ ١٩١.

(٧) كذا بخط ابن هشام.

(٨) البيتان من الطويل، وقد مرَّ ثانيهما قبلُ. انظر: ديوان الراعي ٢٥٩.

رفَعْـــتُ لـــه مَشْـــبُوبةً............. ....

البيتَينِ، واتَّبعَ أبو الطَّيِّبِ المتَنبِّي الرَّاعِيَ في ذلك[١]:

مَضَـــــى اللَّيْـــــلُ.............. ....

البيتَ. انتهى كلامُ أبي محمدٍ ـ رحمَه اللهُ تعالَى ـ مُلَخَّصًا.

ابنُ عَطِيَّةَ[٢]: وقالت عائشةُ[٣] رضي الله عنها: الرؤيا رؤيا منامٍ.

وهذه الآيةُ[٤] تقضِي بفسادِه؛ لأنَّ رؤيةَ المنامِ لا فِتنةَ فيها، وما كانَ أحدٌ لِيُنكِرَها. انتهى.

ليسَ كذلك، بل تكونُ فِتنةً إذا رأى...، فكذَّبه... فيه، وقالوا....

ح[٥] في: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾[٦] الآيةَ: (قليلًا) و(كثيرًا) حالان. انتهى.

وهو حقٌّ؛ لأنَّ «أَرَى» منقولٌ مِن «رَأَى» البَصَرِيَّةِ، فتعدَّت إلى اثنين.

وقالَ بعضُهم: إنَّ «أَرَى» الحُلْميةَ تتعدَّى لثلاثةٍ، فـ(كثيرًا) و(قليلًا) عندَه مفعولٌ ثالثٌ.

---

(١) في (الاقتضاب): «فقال»، بدل: «في ذلك»، وقد مرَّ البيت قبلُ.

(٢) انظر: (المحرر الوجيز) له ٣/ ٤٦٨.

(٣) انظر: جامع البيان ١٤/ ٤٤٥.

(٤) ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَـٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾.

(٥) انظر: (البحر المحيط) له ٥/ ٣٣٠.

(٦) الأنفال ٤٣.

وجوازُ حَذْفِ هذا المفعولِ اقتصارًا واختصارًا يَرِدُ عليه، نحوُ: «رأيتُ زيدًا في النَّومِ»، و«أَرَانِيه اللهُ في النومِ».

ولا تُجِزْ هنا بلا دليل سقوطَ مفعولين أَو مفعول

قولُه: (**ولا تُجِزْ هُنَا**): ابنُ عُصْفُورٍ[1]: لا خلافَ بين النحاة في امتناع الحذف في أحدهما لغير دليل، نحو: ظننت زيدًا، وأما لدليلٍ فيجوز.

ع: بخُلفٍ.

نحوُ[2]:

...... فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ....

وهو قليلٌ، وحذفُهما لدليلٍ أيضًا جائزٌ، نحوُ[3]:

.... تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ

وأمَّا لغيرِ دليلٍ فالأَخْفَشُ[4] ومتابِعُوه منعُوا، وأكثرُ النحويينَ أجازُوا،

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣١٠ وما بعدها.

(٢) بتمامه:

ولقد نزلتِ فلا تظني غيره منـي بمنزلةِ المُحَبُّ المكرَمِ

والبيت لعنترة، وهو من الكامل. انظر: الديوان ١٨٧ وجمهرة اللغة ١/ ٥٩١.

(٣) بتمامه:

بأيِّ كتابٍ أمْ بأيَّةِ سنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ

والبيت للكميت، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٥١٦ والحلبيات ٧٣.

(٤) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٢٤١.

والأَعْلَمُ[١] أجازَه في «ظَنَنْتُ» وما في معناها، ومَنَعَه في «عَلِمْتُ» وما في معناها؛ لأنَّ الإنسانَ لا يخلُو عَن عِلْمٍ، كعِلْمِه أنَّ الاثنين أكثرُ مِن الواحِدِ، فليسَ في الإخبارِ بالعِلْمِ فائدةٌ، وأمَّا الظَّنُّ فقد يخلُو منه.

الخَضْرَاويُّ[٢]: فإذا قيلَ: «مَنْ ظننته[٣] قائمًا؟»، قلتَ: «زيدًا»، وإذا قيلَ: «ما ظننت زيدًا؟»، قلتَ: «قائمًا»، وإن شئتَ أظهرتَ.

ع: وإذا قيلَ: «أظننتَ زيدًا قائمًا؟»، قلتَ: «ظننتُ»، وإن شئتَ أظهرتَ.

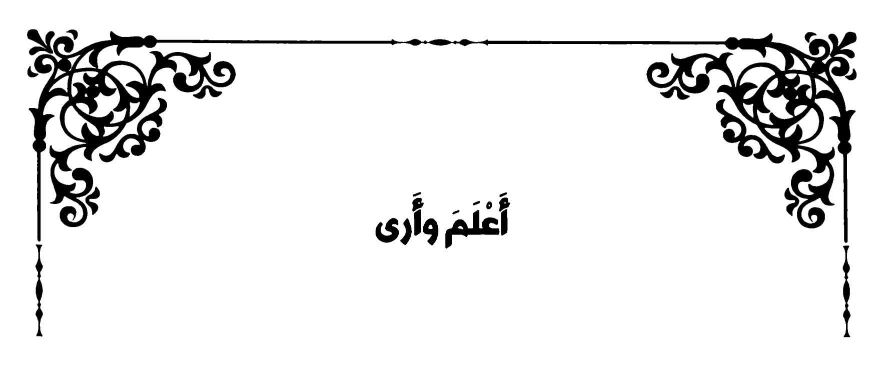
وكتظنُّ اجْعلْ تقولُ إن وَلي مُستَفْهمًا به ولم يَنفَصِلِ
بغيرِ ظرفٍ أو كظرفٍ أو عَملْ وإن ببعضِ ذي فصلت يُحتمل
وأُجْريَ القولُ كظنٍ مطلقا عندَ سُليم نحو قُلْ ذَا مشفقا

❁ ❁ ❁

(١) الأعلم الشنتمري. انظر: التذييل والتكميل ٦/ ١٢.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٦/ ١٧.

(٣) في التذييل نقلًا عن الخضراوي: «ظننت»، وهو الصواب، بدليل المثال الذي بعده.



أَعْلَمَ وأَرى

إلـــى ثلاثـــة رَأى وعَلِمـــا عَـــدَّوا إِذَا صَـــارَا أَرى وأعلمـــا

ع: إن قلتَ: كيفَ بَوَّبَ على «أَعْلَمَ» و«أَرَى»، وذَكَر «أَخْبرَ» و«خَبَّر» و«حَدَّث» و«أَنْبَأَ» و«نَبَّأَ»، ولم يقُلْ كما قالَ: «كان» وأخواتُها، و«ظنَّ» وأخواتُها؟

قلتُ: إنما تعدِّيْ[1] «أعلمَ» و«أرى» إلى ثلاثةٍ؛ لأنَّهما نُقِلا مما يتعدَّى لاثنَينِ، فكسَبَهما صح حرفُ النَّقلِ مفعولًا ثالثًا، وأمَّا البواقي فإنَّما تعدَّت للثلاثةِ على تضمُّنِها معنَى «أعلمَ» و«أرى»، ذكره ابنُ عُصْفُورٍ[2] ـ رحمه اللهُ تعالَى ـ وغيرُه؛ فلهذا بَوَّبَ على الأصلِ، كما تقولُ: بابُ «كان»، وتتركُ ذِكْرَ أخواتِها.

ومـــا لمفعـــولَي علمـــتُ مطلقـــا للثَّـــان والثالـــث أيضـــا حُقِّقـــا

ومِن التعليقِ: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ﴾[3] الآيةَ،... الشاعر[4]:

---

(١) السكون على الياء كذا بخط ابن هشام.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٠٤.

(٣) سبأ ٧، وهي بتمامها: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.

(٤) بتمامه:

حَـــذَارِ فقـــد نُبِّئْـــتَ إِنَّـــك لَلَّـــذي سـتُجزَى بمـا تسـعى فتَسـعَدُ أو تَشـقَى

والبيت من الطويل. انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠٣.

حَـــذَارِ... إِنَّـــكَ لَلَّـــذِي سَـــتُجْزَى... فَتَسْـــعَدُ...

ع: قالَ تعالَى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾[1]، فعلَّق الفعلَ عَن المفعولَين، وأعملَهما في الأوَّلِ.

ع: اعلَمْ أنَّه جازَ الإلغاءُ والتعليقُ في هذا البابِ والذي قبلَه مِن وجهَين:

الأوَّلُ: أنَّ الفِعْلَ إذا أُلغِيَ أو عُلِّقَ انعقَدَ مِن المعمولَين مبتدأ وخبرا.

والثاني: أنَّ مفعولَ هذه ليسَ حقيقيًّا، يدلُّك على ذلك أنَّ مُتَعَلَّقَ الظَّنِّ في: «ظننتُ زيدًا قائمًا»: النسبةُ، لا: زيدٌ، ولا: قائمٌ؛ ولهذا جازَ: «ظننتُني»، ولم يَجُزْ: «ضَرَبْتُني»؛ لأنَّه ليسَ بمفعولٍ حقيقةً، ومِن ثَمَّ لم يُعلَّقْ عَن أوَّلِ الثلاثةِ، ولم يُلْغَ.

ابنُ عُصْفُورٍ[2]: حَذْفُ الثلاثةِ المفعُولِينَ اقتصارًا جائزٌ، وكذا الحَذْفُ اختِصارًا، فتقولُ: «أَعْلَمْتُ»، في جوابِ: «أأَعْلَمْتَ زيدًا عمرًا فاضلًا؟»، وفي غيرِ جوابٍ.

وأمَّا حَذْفُ اثنَينِ وإبقاءُ واحدٍ على سبيلِ الاختِصارِ فجائزٌ، وعلى سبيلِ الاقتِصارِ ممنوعٌ؛ لئلا تلتبسَ «أَعْلَمْتُ» المتعديةُ لثلاثةٍ بالمتعديةِ إلى اثنَينِ، ولم يَجُزْ ذاك في أخواتِ «أَعْلَمْتُ»، وإن كانت لا لَبْسَ فيها؛ حَمْلًا على «أَعْلَمْتُ»؛ لأنَّها إنما تعدَّت إلى ثلاثةٍ؛ لتضمُّنِها معناها، وللحَمْلِ عليها، هذا قولُ س[3]، وأمَّا غيرُه ممَّن لم يوافِقْه فأجازَ ذلك[4]، ما لم يُؤَدِّ إلى بقاءِ أحدِ المفعولَيْنِ اللذَيْنِ أصلُهُما

---

(١) الانفطار ١٧ ـ ١٨.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣١٣ وما بعدها.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤١.

(٤) (فأجاز ذلك) تكررت في المخطوطة.

الابتداءُ والخَبَرُ، وحَذْفِ الآخَرِ، فأجازُوا: «أَعْلَمْتُ زيدًا»، إنْ قَدَّرتَ (زيدًا) مفعولًا أوَّلَ، لا ثانيًا ولا ثالثًا، و: «أَعْلَمْتُ زيدًا أخاك»، إذا قدَّرتَهُما ثانيًا وثالثًا.

والأولُ استغنِ به وعنه، مثلُ: «كسا»، وابنُ خَرُوفٍ[1]... أي: عَن هذه المقالةِ.

ع: وغَرَّه في ذلك كلامٌ لـ س[2] تأوَّلَه الأكثرون، وزعمَ الشَّلَوْبِينُ[3] أنَّ قولَ ابنِ خَرُوفٍ قولُ المحققِين.

وإن تعــدَّيا لواحــدٍ بــلا   همــزٍ فلاثنــين بــهِ توَصَّــلا

والثَّــانِ منهمــا كثــاني اثنــي كَسَــا   فهــو بــه في كــلّ حُكْــم ذُو ائْتِســا

و«رَأى» في ذلك قِسمانِ: تارةً تكونُ مِن (الرَّأْيِ)، نحوُ: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾[4]، وتارةً مِن (الرُّؤْيةِ)، نحوُ: ﴿أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ﴾[5].

وكــأَرى الســابِقِ أنبــا أَخْبَــرا   حَــدَّث نبــأَ كــذاك خَبَّــرا

قالَ ابنُ الطَّراوةِ في (رسالَتِه على الإيضاحِ)[6]: قالَ - يعني: أبا عَلِيٍّ[7] -: وإذا

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٦١ وما بعدها.

(٢) يعني قول سيبويه في الكتاب ١/ ٤١: «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعولٍ منهم واحدٍ دون الثلاثة».

(٣) انظر: (شرح الجزولية) له ٢/ ٧٠٦.

(٤) النساء ١٠٥.

(٥) آل عمران ١٥٢.

(٦) يعني به كتاب (الإفصاح). انظره في: ٣٦ وما بعدها.

(٧) انظر: (الإيضاح) له ١٠٥.

تعدَّى إلى مفعولَين عُدِّيَ [بالهَمْزَةِ][1] إلى ثلاثةٍ، وس[2] قد قَصَر هذا على تسعة[3] أفعالٍ، وهي: «أَعْلَمَ» و«أَرَى» و«أَخْبَرَ» و«خَبَّرَ» و«أَنْبَأَ» و«نَبَّأَ» و«حَدَّثَ»، وهذا الرَّجُلُ أطلَقَ القولَ في كلِّ ما تعدَّى إلى مفعولين.

ع: المنقولُ عَن س[4] خِلافُ ما نقلَه عنه ابنُ الطَّرَاوةِ، وخلافُ ما قالَ الفَارِسيُّ.

أجازَ أبو عَلِيٍّ[5] أن يكونَ مِن تَعَدِّي «نبَّأ» لثلاثةٍ: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾[6]، على أن تكونَ (مِنْ) زائدةً على رأيِ الأَخْفَشِ[7]، والمفعولُ الثالثُ محذوفًا، أي: أخبارَكم مشروحةً.

ع: وليسَ ذلك بصوابٍ؛ لأنَّه يكونُ المعنَى: أنَّه تعالَى أعلَمَ المؤمنين أنَّ أخبارَ المنافِقِينَ مشروحة خاصة، وليس كذلك.

... أي: نبَّأنا اللهُ مِن أخبارِكم ما كُنتم تُسِرُّونَه بيِّنًا.

وعليه مِن الاعتراضِ نظيرُه؛ لأنَّ (بيِّنًا) حالٌ أيضًا، ولم يقَع التَّنْبِيءُ عليها.

---

(١) ساقطة من المخطوطة، وهي عند ابن الطرواة وعند أبي علي.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٤١.

(٣) كذا بخط ابن هشام، وهو سبق قلم، والصواب: سبعة.

(٤) فالذي عند سيبويه في الكتاب ١/ ٤١ أنها ثلاثة: أرى ونبّأ وأعلَم.

(٥) انظر: (الحجة) له ٢/ ٩ وما بعدها.

(٦) التوبة ٩٤.

(٧) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ١٠٥.

ابنُ عَطِيَّةَ[١] في: ﴿وَيَسْتَنْبِـُٔونَكَ﴾[٢]: قيلَ: إنَّها بمعنى: «يستَعْلِمونَك»، فهي على هذا تحتاجُ إلى ثلاثةِ مفعولِينَ، أحدُها الكافُ، والابتداءُ والخبرُ في محلِّ المفعولَيْن.

ح[٣]: ليسَ كما ذَكَرَ؛ لأنَّ «اسْتعلَمَ» لا يُحفَظُ كونُها متعديةً إلى مفاعيلَ ثلاثةٍ، لا تقولُ: «استَعْلَمتُ زيدًا عمرًا قائمًا».

«أَعْلَمَ» و«أَرَى» مُجمَعٌ عليهما، وزادَ س[٤] «نبَّأ»، وغيرُه الباقيَ، والأَخْفَشُ[٥] جميعَ بابِ «ظنَّ» إذا دَخَلَت الهمزةُ.

لنا: أنَّ الأصلَ أن لا يجوزَ في «أَعْلَمَ» و«أَرَى»؛ لعدَمِ ما يتعدَّى لثلاثةٍ بنفسِه، فنقِيسَ عليه، لكن سُمِعَ فقُبِلَ، ولم نَقِسْ عليه، ثم إنَّه وافَقَنا على مَنْعِ: «أَكْسَيْتُ زيدًا عمرًا ثوبًا»، ولا فَرْقَ إن قاس.

ومنها عند المصَنِّفِ[٦]: «أَرَى» الحُلْميةُ؛ لثبوتِ: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾[٧]؛ لأنَّها في الأصلِ تتعدَّى لاثنين عندَه.



---

(١) انظر: (المحرر الوجيز) له ٣/ ١٢٥.

(٢) يونس ٥٣.

(٣) انظر: (البحر المحيط) له ٦/ ٧١.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٤١.

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٢٧.

(٦) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ١٠٢.

(٧) الأنفال ٤٣.



الفاعِلُ

الفاعـل الـذي كمَرفـوعَي أَتَـى ... زيـدٌ منيـرًا وجهُـه نِعـم الفتـى

وبعـدَ فعـلٍ فاعـلٌ فـإن ظَهَـر ... فهْـوَ وإلا فضـميرٌ اسـتتر

قالَ اللهُ تعالَى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[1]، فاعلُ «يَهْدِ» ضميرُه تعالَى، بدليلِ قراءةِ بعضِهم بالنُّونِ[2]، ومعناه: «نُبيِّنُ»، قالَه الزَّجَّاجُ[3].

وقيلَ: الفاعلُ مُقدَّرٌ، أي: الهَدْيُ والأَمْرُ، أو النَّظَرُ والاعتِبارُ، قالَ ابنُ عَطِيَّةَ[4]: وهو أحسنُ ما يُقدَّرُ به عندِي.

وردَّ عليه أبو حَيَّانَ[5]، وقالَ: هذا قَوْلُ المُبَرِّدِ[6]، وفيه حَذْفُ الفاعلِ، وهو لا يجوزُ.

ع: هذا إضمارٌ لا حَذْفٌ، كما قالوا[7]: «إذا كانَ غدًا فأْتِني»، وإضمارُ ما لم يتقدَّم ذِكْرُه لدليلٍ جائزٌ بالإجماع.

---

(١) طه ١٢٨.

(٢) بالنون قراءة الحسن والسلمي ومجاهد وقتادة. انظر: شواذ القراءات للكرماني ٣١٤.

(٣) انظر: (معاني القرآن) له ٣/ ٣٧٩.

(٤) انظر: (المحرر الوجيز) له ٤/ ٦٩.

(٥) انظر: (البحر المحيط) له ٧/ ٣٩٦.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٠٤.

(٧) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٤.

وقالَ الزَّمَخْشَريُّ[1]: الفاعِلُ الجملةُ بعدُ بمعناها ومضمونِها، ونظيرُه: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْآخِرِينَ ۝٧٨ سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ﴾[2]، أي: تركنا عليه هذا اللَّفْظَ، قالَ: ويجوزُ أن يكونَ فيه ضميرُ اللهِ أو الرسولِ.

قالَ أبو حَيَّانَ[3]: كَوْنُ الجملةِ فاعلًا مذهبٌ كوفيٌّ، والتنظيرُ بآيةِ ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾؛ لأنَّ ﴿تَرَكْنَا﴾ في معنى القَوْلِ، فحُكِيَتْ به الجملةُ، كأنَّه قيلَ: وقلنا عليه، وأطلقنا هذا اللفظَ، والتخريجُ الأوَّلُ أَوْلَى ما قيلَ، والمفعولُ عليه محذوفٌ، أي: «أَوَلم يُبيِّن اللهُ العِبرَ بإهلاكِ القرونِ السابقةِ؟».

ع: ابنُ مَالِكٍ[4] في: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[5]: الفاعلُ مؤوَّلٌ، أي: «كيفيَّةُ فِعْلِنا»، وكذا: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[6]، أي: كثرةُ....

ع: ولا يُنْكَرُ أنَّ الجملةَ تكونُ في معنَى المصدرِ، وإن لم تَقْتَرِنْ بلَفْظِهِ.

وجَـرِّدِ الفعـلَ إذَا مـا أُسْـنِدَا لاثنـينِ[7] او جمـعٍ كفـازَ الشُّـهَدا

وقـد يُقـالُ سَـعِدَا وسَـعِدُوا والفعـلُ للظـاهر بعـد مسـند

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٩٦.

(٢) الصافات ٧٨ ـ ٧٩.

(٣) انظر: (البحر المحيط) ٧/ ٣٩٦.

(٤) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ١٢٣.

(٥) إبراهيم ٤٥.

(٦) السجدة ٢٦.

(٧) كذا بخط ابن هشام.

قولُه: (وقد يُقَالُ) البيتَ: ادَّعَى الزَّمَخْشَريُّ[١] في: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ﴾[٢] أنَّه يجوزُ كَوْنُ (مَنْ) فاعلًا، والفاعلُ علامتُه جَمْعٌ، كما قالوا: «أكلُوني البَرَاغِيثُ»[٣].

قالَ أبو حَيَّانَ[٤]: نَصَّ ابنُ عُصْفُورٍ[٥] على أنَّها لغةٌ ضَعيفةٌ، وأيضًا فلم تُسْمَع إلَّا والفاعِلُ صَرِيحٌ في الجَمْعِ، لا مُحتَمِلٌ، وعَوْدُ الضميرِ على مفردٍ....

ويرفَعُ الفاعلَ فعلٌ أُضْمِرا ... كمثلِ زيدٌ في جوابِ من قرا

وتاءُ تأنيثٍ تَلي المَاضِيْ إذَا ... كان لأُنثى كأَبَتْ هندُ الأَذى

رُوِيَ عَن أبي حَنِيفَةَ[٦] ـ رحمَه اللهُ تعالَى ـ أنَّه قالَ: لَمَّا قال قَتَادَةُ بنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِيُّ بالكوفةِ: سَلُوني ما شِئتُم: سَلُوه عن نملةِ سليمانَ، أذكرًا كانت أم أنثى؟ فسَأَلوه، فلم يُجِبْ، فسُئِل أبو حَنِيفَةَ، فقالَ: أنثى؛ لقولِه تعالَى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾[٧]، وإلا لقالَ: «قالَ صح نملةٌ».

قالُوا: ولا حجَّةَ فيما ذكرَه أبو حَنِيفَةَ؛ لأنَّ ما لا يُمكِنُ التمييزُ فيه بينَ الذَّكرِ والأنثى، ولفظُه مؤنثٌ، تَجِب فيه التاءُ، كـ(النَّمْلةِ)، و(القَمْلةِ)، فهذا كالمؤنَّثِ بالتاءِ

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٤٣.

(٢) مريم ٨٧.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٩.

(٤) انظر: (البحر المحيط) له ٧/ ٢٩٩.

(٥) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ١٦٧.

(٦) انظر: الكشاف ٣/ ٣٥٦.

(٧) النمل ١٨.

مِن الحيوانِ العاقلِ، كالمرأةِ، أو غيرِ العاقلِ، كالدابَّةِ.

وقالَ الزَّمَخْشَريُّ[١]: النَّمْلةُ كالحمامةِ والشاةِ في وقوعِها على الذَّكَرِ والأنثى، تقولُ: حمامةٌ ذَكَرٌ، وحمامةٌ أنثى، و: هو، وهي.

قالَ أَبُو حَيَّانَ[٢]: بين... فيمكنُ التمييزُ بالصِّفةِ، فتقولُ: حمامةٌ ذَكَرٌ، وحمامةٌ أنثى، وأمَّا التمييزُ بـ(هو)، و(هي)، فلا يجوزُ، لا تقولُ: هو الحمامةُ، ولا: هو الشاةُ.

قالَ أبو عَلِيٍّ في (التَّكْمِلة)[٣]: قالَ أبو عَمْرٍو عَن يُونَسَ[٤]: فإذا أرادُوا المذكَّرَ قالوا: «هذا شاةٌ ذَكَرٌ»، و«هذا حمامةٌ ذَكَرٌ»، و«هذا بطَّةٌ ذَكَرٌ».

فأمَّا قولُه تعالَى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ﴾[٥]، ثم قالَ: ﴿مِّنْهُ﴾؛ ففيه وجهان:

أحدُهما: أنَّه حَمَلَ (القسمة) على المقسومِ، فيكونُ تذكيرًا على المعنَى.

والثاني: أن يعودَ على غيرِ مذكُورٍ في اللَّفظِ، أي: «فارزقُوهم مِن الإرثِ»، كقولِه: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾[٦]، وهذا هو الجيِّدُ.

ع: لأنَّ الأوَّلَ خاصٌّ بالقِسمةِ، وأبو عَلِيٍّ جوَّزهما في (التَّكْمِلةِ)[٧].

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٣٥٦.

(٢) انظر: (البحر المحيط) له ٨/ ٢٢٠.

(٣) انظره في: ٣٦٦.

(٤) انظر: المخصص ٥/ ٦٨.

(٥) النساء ٨.

(٦) فاطر ٤٥.

(٧) انظره في: ٣١٠.

وأمَّا قولُه[(١)]:

إِذْ هِـــيَ أَحْـــوَى.............   ....

البيتَ، فـ (حاجبُه) مبتدأٌ، و(العينُ) معطوفٌ، و(مَكْحُولُ): إن شئتَ أعطيتَه للثاني، وجعلتَ خبرَ الأوَّلِ محذوفًا، وهو الأرجحُ، كما تحمِلُ على العاملِ الأقربِ في نحوِ: «ضربتُ وضربَنِي زيدٌ»، وعليه جاءَ[(٢)]:

نَحْــنُ بِمَـــا عِنْـــدَنَا وَأَنْــتَ بِمَـــا   عِنْـــــدَكَ رَاضٍ................

وإن شئتَ عكستَ.

ع: هذا عندي أرجحُ، خِلافًا لعَبْدِ القَاهِرِ[(٣)]؛ لأنَّه اعتَضَدَ بمُرَجِّحٍ، وهو عدمُ المخالَفةِ بينَ المذكَّرِ والمؤنَّثِ، وهذا قولُ الأَصْمَعِيِّ، رواه عنه أبو عُثْمَانَ وغيرُه[(٤)]، والأوَّلُ حكاه في (التَّكْمِلةِ)[(٥)] عن س[(٦)]، وعلى هذا يكونُ مِن بابِ الضرورةِ،

---

(١) بتمامه:

إذْ هـيَ أحـوى مـن الرِّبْعـيِّ، حاجبُـهُ   والعـينُ بالإِثْمـدِ الحـاريِّ مكحـولُ

والبيت لطفيل الغنوي، وهو من البسيط. انظر: الديوان ٧٥ والكتاب ٢/ ٤٦.

(٢) بتمامه:

نحــن بمــا عنــدنا، وأنــتَ بمــا   عنــدكَ راضٍ والــرأيُ مختلــفُ

والبيت لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي، وينسب إلى قيس بن الخطيم، وهو من المنسرح. انظر: الكتاب ١/ ٧٥ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٨٨.

(٣) انظر: (المقتصد في شرح التكملة) له ١/ ٥٦٢.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٣٢.

(٥) انظره في: ٣١٠.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٤٦.

كقولِه(١):

.... وَلَا أَرْضَ أَبْقَـــــلَ إِبْقَالَهَـــــا

وإنمـــا تلـــزمُ فعـــلَ مُضـــمرِ متصـــلٍ أو مفهـــم ذات حِـــرِ

قولُه: (وإِنَّما تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرٍ)(٢): إنَّما لـم تَجِبْ في: «طَلَعَت الشَّمْسُ»، ووَجَبَت في: «الشَّمْسُ طَلَعَتْ»؛ لأنَّ مجيءَ الفاعِلِ بعدَ الفِعْلِ لا يُوقِعُ في لَبْسٍ أنَّ المرادَ غيرُه، وأمَّا إذا قلتَ: «الشَّمْسُ طَلَعَت»، فإنَّك لو لم تأتي(٣) بالتاءِ جازَ أن يُظَنَّ أنَّ الفاعِلَ شيءٌ منتَظَرٌ غيرُ ما تقدَّمَ، أشارَ إليه أبو عَلِيٍّ(٤)، وذَكَرَه شَيْخُنا(٥)، ويمكنُ أيضًا أن يُقالَ: إنَّ بحَسَبِ شِدَّةِ اتصالِ الفاعِلِ استحقَّ تأنيثَ الفعلِ له.

ع: ألا ترى أنَّ الفِعْلَ لا يؤنَّثُ لتأنيثِ المفعولِ، وأنَّ الفاعِلَ إذا فُصِلَ مِن الفِعْلِ استُبِيحَ فيه عدمُ التأنيثِ.

فإذا(٦) كانَ ضميرًا كانَ أشدَّ اتصالًا مِن الظاهِرِ.

---

(١) بتمامه:

فَـــلا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهَـــا وَلَا أَرْضَ أَبْقَـــلَ إِبْقَالَهَـــا

والبيت لعامر بن جوين الطائي، وهو من المتقارب. انظر: الكتاب ٢/ ٤٦ ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٢٧.

(٢) التحشية هذه مأخوذة من عبد القاهر الجرجاني، وسيشير ابن هشام إلى هذا.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

(٤) انظر: (التكملة) له ٣٠٧.

(٥) الجرجاني يعني به شيخه: أبو الحسين الفارسي، ابن أخت أبي علي الفارسي. انظر: نزهة الألباء ٢٥١ وإنباه الرواة ٣/ ١١٦.

(٦) يستكمل ابن هشام هنا النقل عن الجرجاني.

ع: وأنَّه في الظَّاهِرِ في نحوِ: «طَلَعَت الشَّمْسُ»، يجوزُ الوجهانِ، وما بعدَ الجوازِ إلَّا الوُجوبُ، وأمَّا نحوُ: «هند قامت»، فأوضَحُ؛ لأنَّه كانَ مع الظاهرِ واجبًا. انتهى.

ع: هذا كلامُ عَبْدِ القَاهِرِ[1].

قالَ ابنُ الخَبَّازِ[2]... وابنُ يَعِيشَ[3] وغيرُهم[4] ـ وهو مستفادٌ من كلام... ـ: إنَّما لَحِقَتْ علامةُ التأنيثِ في مجيء...، دونَ علامةِ التثنيةِ والجمعِ في الأمرِ العامِّ؛ لأنَّ... والجمعَ غيرُ لازِمَيْنِ؛ لأنَّ كلَّ اثنين وكلَّ جماعةٍ يجوزُ أن...، بخلافِ المؤنَّثِ؛ فإنَّه لا ينقلِبُ مذكَّرًا.

وقد يُبيح الفَصلُ تركَ التاءِ في نحوِ أتى القاضيَ بنتُ الواقف

ع: جعلُوا للمجاورَةِ حظًّا، ولم ينظُرُوا إلى الحقيقةِ، كما قالُوا: «جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ»[5]، وإنَّما لَزِمَت في نحوِ: «هند قامت»؛ لأنَّ الفاعِلَ لا يمكنُ انفصالُه، ألَا تراه حيثُ أمكنَ حُذِفَت، نحوُ: «هند ما قام إلا هي».

ع: قرأَ إِبْراهِيمُ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ صَـٰحِبَةٌ﴾[6] بالياءِ، فيُمكِن أن يكونَ ذلك للفَصْلِ، ويمكنُ أن يكونَ اسمُ (كانَ) ضميرَه تعالى، والجملةُ بعدَه خبرٌ، أو ضميرَ الشأنِ، والجملةُ مفسِّرة.

---

(١) انظر: (شرح التكملة) له ١/ ٥٥٨ وما بعدها.

(٢) انظر: (توجيه اللمع) له ١٢٤.

(٣) انظر: (شرح المفصل) له ٥/ ٩٢.

(٤) انظر: الأصول ١/ ١٧٣ والتكملة ٣٠٧.

(٥) من قول العرب. انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٤٩.

(٦) الأنعام ١٠١. انظر: مختصر ابن خالويه ٤٥.

قالَ أبو الفَتْحِ[١]: وأنا أرى أنَّ: «كانَ في الدارِ هندٌ»، أسهلَ مِن: «حَضَرَ القاضيَ امرأةٌ»؛ لأنَّ تأنيثَ الفاعِلِ إنَّما لَحِقَ الفعلَ؛ لأنَّهما كالشيءِ الواحدِ، مِن جهةِ افتقارِ كلٍّ منهما إلى الآخَرِ، وأنت لو حذفتَ (كانَ) بقيَ اسمُها مبتدأً، وما بعدَه خبرُه، فافهمْ ذلك، فإنه حَالُه.

والحذفُ معْ فَصْلٍ بإلا فُضِّلا ... كما زكى[٢] إلَّا فَتاةُ ابنِ العلا

وَالحذفُ قد يأتي بلا فصلٍ ومع ... ضميرِ ذي المجازِ في شعرٍ وقع

(في شِعْرٍ وَقَعْ)[٣]:

فَإمَّا تَرَيْنِي اليومَ[٤] لِي لِمَّةٌ ... فَإنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

إن قيلَ: لو قالَ: «أَوْدَتْ»، لم ينكسر.

فالجوابُ: أنَّه كانَ يكونَ فيه... عدم الرِّدْفِ؛ لأنَّ القصيدة كلَّها مُرْدَفةٌ.

(في شِعْرٍ وَقَعْ): ع: وأجازَه ابنُ كَيْسَانَ[٥] في النَّثْرِ.

وقد يُستَدلُّ له بقولِه تعالَى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾[٦]، قالَ أبو عَلِيٍّ[٧] في (التَّذْكِرةِ): وليسَ منه؛ لأنَّ (القِسمةَ) يُرادُ بها

---

(١) انظر: (المحتسب) له ١/ ٢٢٤.

(٢) كذا بخط ابن هشام.

(٣) البيت للأعشى، وهو من المتقارب. انظر: الديوان ١٧١ والكتاب ٢/ ٤٦.

(٤) كذا بخط ابن هشام، والصواب بحذفها.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٧.

(٦) النساء ٨.

(٧) انظر: (الشيرازيات) له ١/ ٢٤٠.

المقسُومُ، كـ(الطِلْقِ)، و(الصَّيدِ)، و(الصِّيدِ)، أَلَا ترى أنَّهم لا يُرْزَقون مِن تمييز الحِصَصِ، بل مِن الأعيانِ التي تُقْسَمُ وتُمَيَّزُ.

ع: وقيلَ: الضميرُ لـ(النصيبِ) في قولِه: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾[1]، وقيلَ: للرزقِ المفهومِ مِن: ﴿فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾، كقولِه: ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[2].

ومِثْلُ الآيةِ: ﴿وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَآءَ قِسْمَةٌۢ بَيْنَهُمْ﴾[3]، أي: مَقسُومٌ.

ومِن ذلك: ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا﴾[4]، في قراءةِ مَنْ فتحَ طاءَ (قِطَعًا)[5]، فإنه مُسْتَشْكَلٌ؛ إذ الوجهُ أن يقولَ: مُظلِمةً.

والجوابُ عندَ علماءِ العربيةِ أنَّ (مُظلِمًا) ليسَ صفةً لـ(قِطَعًا)، بل حالٌ مِن (الليلِ).

والتاءُ مع جمعٍ سوى السالمِ من مُذكَّرٍ كالتاءِ مع إحدى اللَّبِن

قولُه: (جَمْعٍ سِوَى السالِمِ): نحوُ: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[6].

وقولُه: (سِوَى السالِمِ): لأنَّ الواوَ عَلَمُ التذكيرِ؛ ولأنَّ المفرَدَ لم يَتَغَيَّر.

وقولُه: (معْ إحدى اللَّبِنْ): يعني: في التذكيرِ والتأنيثِ لا غيرُ، ولا يريدُ: في

---

(١) النساء ٧.

(٢) المائدة ٨.

(٣) القمر ٢٨.

(٤) يونس ٢٧.

(٥) قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة، وقرأ الكسائي وابن كثير بتسكين الطاء. انظر: السبعة ٣٢٥.

(٦) يوسف ٣٠.

كيفيةِ التأنيثِ، أَلَا تراكَ تقولُ: «النسوةُ قائماتٌ»، ولا يجوزُ: «قائمةٌ»، كما لا تقولُ: «اللَّبِنةُ انكسرنَ[١]».

وقد يُقالُ: كلامُه في الظاهرِ، ومسألةُ الضَّميرِ تقدَّمت، وليسَ كذلك عندي.

قالَ اللهُ تعالَى: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[٢]، وقرأ حَمْزةُ والكِسَائيُّ[٣]: ﴿فَنَادَىٰهُ﴾ بالتذكيرِ، قالَ أبو عَبْدِ [اللهِ][٤] الفَاسِيُّ[٥]: واختارَه بعضُهم؛ لِمَا في التأنيثِ مِن موافقةِ دعوَى الجاهليةِ، وليسَ بشيءٍ؛ لإجماعِهم على: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[٦].

(معْ جَمْعٍ سِوَى السالِمِ من مذكَّرٍ): وحُكْمُ (بَنُونَ) كجَمْعِ (زُيُود)؛ لأنَّه وإن أُعرِبَ إعرابَ جمعِ السالمِ إلَّا أنه مُكَسَّرٌ، قالَ الشاعرُ[٧]:

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ: خَالُوا بَنِي أَسَدٍ ....

وقالَ[٨]:

---

(١) يظهر أنها في المخطوطة بالتاء، ولا وجه لها.

(٢) آل عمران ٣٩.

(٣) انظر: السبعة ٢٠٥.

(٤) ساقطة من المخطوطة.

(٥) انظر: (اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة) له ٢/ ٢١٤.

(٦) آل عمران ٤٥.

(٧) بتمامه:

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ: خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يا بؤسَ للجهل ضرَّارًا لأقوامِ

والبيت للنابغة الذبياني، وهو من البسيط. انظر: الديوان ٨٢ والأصول ١/ ٣٧١.

(٨) بتمامه:

وَلَا تُلَاقِي كَمَا لَاقَتْ بَنُو أَسَدٍ فقد أصابتْهُمُ منها بشُؤْبُوبِ =

وَلَا تُلَاقِـي كَمَـا لَاقَـتْ بَنُـو أَسَـدِ ....

وقالَ(١):

وَقَـدْ عَسَـرَتْ مِـنْ دُونِهِـمْ بِـأَكُفِّهِمْ بَنُـو عَـامِرٍ عَسْـرَ المَخَـاضِ المَوَانِـعِ

أنشدَهما في (الاقْتِضابِ)(٢).

والحذفَ صح في نعم الفتاةُ استَحْسنُوا لأن قَصْـدَ الجـنسِ فيـه بَـيِّنُ

والأصـلُ في الفاعـل أن يتَّصِـلا والأَصـلُ في المفعـولِ أن ينفصـلا

وقـد يُجـاءُ بخِـلافِ الأَصـل وقـد يجـيْ المفعـولُ قبـلَ الفعـل

وأَخِّـرِ المفعـولَ إن لَـبْسٌ حُـذِر أَو أُضْـمِرَ الفاعـلُ غيـرَ منحصـر

[(وأَخِّرِ المفعولَ إنْ لَبْسٌ حُذِر)]: ع: نحوُ: «ضَرَبْتُ زيدًا».

وهذا يُوهِمُ أنَّه لا يجوزُ تَقدِيمُ المفعولِ هنا على الفعلِ، وليسَ كذلك.

والحاصلُ أنَّه لو قالَ: إذا أَلْبسَ وَجَبَ تَقدِيمُ الفاعِلِ، وتأخيرُ المفعولِ، وإذا كانَ الفاعِلُ مُضمَرًا غيرَ مُنْحَصِرٍ لم يَجُز الفَصْلُ بينَ الفِعلِ والفاعلِ بالمفعولِ؛ لكانَ مستقيمًا؛ لأنَّ تَقدِيمَ المفعولِ على الفِعلِ في: «ضَرَبَ موسَى عيسَى» لا يجوزُ؛ لأنَّه يُوهِمُ أنَّه مبتدأٌ، وأنَّ الفِعلَ بعدَه مسندٌ إلى ضميرِه، بخلافِ: «زيدًا ضَرَبْتُ».

والعُذْرُ له أنَّ المرادَ بقولِه: (أَخِّرْ) أنَّك لا تجعلُه تاليًا للفِعلِ، سواءٌ تقدَّمَ أو

= والبيت للنابغة الذبياني، وهو من البسيط. انظر: الديوان ٥٢ والكامل ٢/ ٥٥٧.

(١) البيت للنابغة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٨٧ وديوان المعاني الكبير ٢/ ٨٢٠.

(٢) انظره في: ٣/ ٢٦٨، وقد أنشد ابن السيد الثلاثة الأبيات.

تأَخَّرَ، يدلُّ على ذلك فَحْوَى كلامِه.

وما بإِلَّا أو بإِنّما انْحَصَر   أَخِّرْ وقد يَسْبِقُ إِن قَصْدٌ ظَهَر

وشاعَ نحوُ خافَ رَبَّه عُمَرْ   وشَذَّ نحوُ زانَ نَورُهُ الشَّجَر

❁ ❁ ❁



النَّائبُ عَنِ الفَاعِلِ

يَنُـوبُ مفعـولٌ بـه عـن فاعـلِ فيمـا لـه كنيـلَ خيـرُ نائـلِ

قد يُحذَفُ الفاعِلُ للجَهْلِ به، أو لِغَرَضٍ، كالتعظِيمِ، تقولُ: «غُلِبَت الكفَّارُ»، والأصلُ: «غَلَبَ المؤمنون الكفَّارَ».

وقد وردَ نظيرُ ذلك في حَذْفِ المفعولِ، قالَ الله تعالَى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ﴾(١)، فحَذَفَ ذِكْرَ أَهْلِ العِنادِ؛ احتقارًا لهم، وتعظيمًا لشأنِه تعالَى أن يُذْكَرَ اسمُه واسمُ رُسلِه معهم.

[(ينوبُ مفعولٌ به عن فاعل)]: نحوُ: ﴿لَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾(٢)، ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾(٣).

[(ينوبُ مفعولٌ به عن فاعل)]: قالَ الزَّمَخْشَريُّ(٤) في قراءةِ بعضِهم: ﴿لِيُعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ﴾(٥): فاعلُ «يُعْلَم» مضمونُ الجُملةِ.

يعني: وليسَ (أَيُّ) فاعِلًا؛ لأنَّ الاستفهامَ يُعلِّقُ الفِعلَ، وتسميةُ مَفعولِ ما لم يُسمَّ فاعلُه (فاعلًا) رأيٌ لبعضِهم(٦)، وجَعْلُ الجملةِ نائبًا عَن الفاعلِ إنَّما يصحُّ على

---

(١) المجادلة ٢١.

(٢) الأنعام ٨ و٥٨.

(٣) هود ٤٤.

(٤) انظر: (الكشاف) ٢/ ٧٠٥.

(٥) الكهف ١٢، وهي قراءة زيد بن علي. انظر: مختصر ابن خالويه ٨٢.

(٦) كعبد القاهر الجرجاني. انظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١٨٧.

رَأْيِ مَنْ يُجيزُ جَعْلَ الفاعِلِ جملةً، وهُم ك.

وقالَ الزَّمَخْشَريُّ[1] أيضًا في: ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[2]: (عنه) في موضعِ رَفْعٍ على الفاعليةِ، أي: «كانَ مسئولًا عنه»، فهو مثلُ (عليهم) في: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[3]. انتهى مُلَخَّصًا.

فأجازَ تَقدِيمَ النائبِ على العامِلِ، وحَقُّه أن لا يجوزَ، كالفِعلِ.

وحكَى أبو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ في كتابِه (المُقْنِع)[4] الإجماعَ على أنَّ المجرورَ النائبَ عَن الفاعِلِ لا يتقدَّمُ....

فأولَ الفعلِ اضممنْ والمتَصِل ... بالآخِرِ اجعلْ في مُضِيٍّ كَوُصِل

ع: لا بُدَّ مِن تَغييرِ الفِعلِ تَغييرًا يُشعِرُ بأنَّ المرفوعَ بعدَه مفعولا[5]، وأنَّ الفاعِلَ محذوفٌ، وإلَّا فلو قالُوا: «ضَرَبَ زيدٌ»، وقَصَدُوا أنَّه مضروبٌ، لكانَ في ذلك تكلِيفُ عِلْمِ الغَيْبِ.

ولهذا عندِي كانَ قولُ مَنْ قالَ: إنَّه يجُوزُ بناءُ المصدَرِ مِن فِعْلِ المفعُولِ = باطلًا؛ لأنَّه لا شيءَ في لفظِ المصدَرِ يدلُّ على حقيقةِ الحالِ، كما في لفظِ الفِعلِ مِن التغييرِ، فلا يجوزُ: «عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زيدٍ»، وأنت تريدُ: «مِنْ أَنْ ضُرِبَ»، نَعَمْ، إن

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٦٦٧.

(٢) الإسراء ٣٦.

(٣) الفاتحة ٧.

(٤) انظر: البحر المحيط ٧/ ٤٩.

(٥) كذا بخط ابن هشام.

دلَّ الدليلُ جازَ، كقولِك: «عَجِبْتُ مِن زَهْو...»، ويجوزُ لك: «عَجِبْتُ مِنْ زَهْوِ زيدٌ»، كما أنَّك تقولُ: «مِنْ أَنْ زُهِيَ زيدٌ».

ومثلُه أيضًا امتِناعُ: «ما أَضْرَبَ زيدًا!»، بمعنى: «ما أشدَّ ما أُوقِعَ الضربُ عليه!»، فلا يجوزُ ذلك؛ للإلباسِ المذكُورِ، وتقولُ: «ما أَزْهَاه!»؛ لأنَّهم أَمِنُوا الإلباسَ.

وأيضًا لا يجوزُ: «زيدٌ أَضْرَبُ مِن عمرٍو»، بمعنى: أشدُّ مضروبًا، ويجوزُ: «زيدٌ أَزْهَى مِن عمرٍو»، وقد قالُوا[1]: «أَزْهَى مِن دِيكٍ»، وقالَ س[2]: «ما هُم ببيانه أَغْنَى».

واجعلْهُ مِن مضارعٍ منفتحا ... كيَنْتحِي المقولِ صح فيه يُنتحى

والثانيَ التاليَ تا المطاوعه ... كالأول اجعله بلا منازعه

وثالثَ الذي بهمزِ الوصلِ ... كالأول اجعلنّه كاستُحْلِي

واكسِرْ أو اشمم فا ثلاثي أعل ... عينا وضم جا كبوع فاحتُمل

[(أُعِلّ عينًا)]: أي: حَصَل لعَيْنِه إعلالٌ، لا أنَّ عَيْنَه حَرفُ عِلّةٍ فقط، وإلا وَرَدَ: «عَوِرَ، وصَيِدَ».

قالَ عَبْدُ اللَطِيفِ البَغْدَاديُّ[3] في (اللُمَع الكامِلة)[4]: وأمَّا المعتلُّ العينِ، كـ:

(١) من أمثال العرب. انظر: مجمع الأمثال ١/ ٣٢٧.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٤.

(٣) عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي البغدادي، موفق الدين، من كتبه: قوانين البلاغة، ذيل الفصيح، وغريب الحديث، وتهذيب كلام أفلاطون، وهو من شيوخ ابن هشام، توفي ٦٢٩هـ. انظر: معجم الأدباء ٤/ ١٥٧١ وإنباه الرواة ٢/ ١٩٣.

(٤) (الكاملة) كذا في المخطوطة، ولم أقع على هذه التسمية عند غير ابن هشام، بل أجمع =

«قَالَ، وبَاعَ»، فأصلُه: «قُوِلَ، وبُيِعَ»، وهو لغةُ بعضِهم.

ع: فهذه لغةٌ رابعةٌ، وهي الأصلُ.

وإن بشكل خِيفَ لبسٌ يجتنب | وما لباعَ قد يُرى لنحو حَبْ
وما لفا باع لما العَينُ تلي | في اختارَ وانقادَ وشبهٍ ينجلي

كانَ أَوْضَحَ مِن قولِه: (لِمَا العينُ تَلِي): أن يقولَ: لثالثٍ، نحوُ: «اخْتَارَ، وانْقَادَ».

والحاصلُ: أنَّه[1] فاءُ «انْفَعَلَ» وما بعدَ فاءِ «افْتَعَلَ».

وقابلٌ من ظرف أو من مصدَرِ | أو حرف جر بنيابة حري

نحوُ: «صِيدَ عليه يومانِ»، و«صِيمَ يومُ الخميسِ».

ومثالُ ما لا يقبلُ مِن الظَّرفِ: «قامَ القومُ سَوَاءَ زيدٍ»، فلا يُقالُ: «قِيمَ سَوَاءُ زيدٍ»؛ لأنَّ (سَوَاءَ) لا يتصرَّفُ، ولأنَّه حَالٌّ مَحلَّ (إلَّا)، وهي لا تنوبُ عَن الفاعِلِ.

وكذا: «جَلَسْتُ عِنْدَكَ»، لا يقالُ: «جُلِسَ عِنْدُكَ»؛ لأنَّ (عِنْدَ) لا يَتَصَرَّفُ أيضًا.

ومثالُ ما لا يَقبَلُ مِن المصدرِ: «سِرْتُ حثيثًا»، فلا تقولُ: «سِيرَ حثِيثٌ»؛ لئلَّا يلزمَ مجازانِ: حذفُ الموصوفِ، ورَفْعُ المُسْتَحِقِّ للنَّصْبِ.

وكذا: «ضُرِبَ سوطٌ»، عندِي: أنَّه لا يَجوزُ، ولا أعلَمُ فيه نصًّا ولا إيماءً، وعلةُ ذلك كثرةُ المجازِ.

= الناس على أنه: (اللمع الكاملية)، وهو شرح للمقدمة المحسبة لابن بابشاذ. انظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء ٦٩٤ والتصريح ١/ ٢٦ والأشباه والنظائر ١/ ٣٤٠ وكشف الظنون ٢/ ١٥٦٢..

(١) يشبه أن تكون في المخطوطة: أن.

ومثالُ حَرفِ الجرِّ الذي لا يَقبَلُ: «قامَ القومُ عدا زيدٍ»، و: «حاشا زيدٍ»؛ لأنَّ (عدا، وحاشا) في محلِّ (إلَّا).

[(أو من مصدرٍ)]: ﴿نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ﴾(١).

القابلُ مِن المصادرِ: ما كانَ مُتَصرِّفًا مُخْتَصًّا، وقولُنا: (مختصًّا) يشملُ المحدودَ، والمنعوتَ، وغيرَهما.

وقالَ ابنُ عَطِيَّةَ(٢) في: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾(٣): لَمَّا نَعَتَه صَحَّ رَفْعُه. انتهى.

ولو لم يُنعَتْ لَصَحَّ؛ لأنَّ (نفخةٌ) مصدرٌ محدود، ونَعْتُه ليسَ بنَعْتِ تخصِيصٍ، إنَّما هو نَعْتُ توكيدٍ.

[(أو حرفِ جرٍّ)]: «بُورِكَ فِيكَ»، و: «مباركًا فيه»، و: ﴿سُقِطَ فِيٓ أَيْدِيهِمْ﴾(٤)، و: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾(٥).

[(أو حرفِ جرٍّ)]: نحوُ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾(٦)، وقولِه تعالَى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾(٧).

---

(١) الحاقة ١٣.
(٢) انظر: (المحرر الوجيز) له ٥/ ٣٥٩.
(٣) الحاقة ١٣.
(٤) الأعراف ١٤٩.
(٥) الفاتحة ٧.
(٦) الفاتحة ٧.
(٧) الكهف ٩٩ وغيرها.

قالَ ابنُ إِيَازَ[(١)]: وحينئذٍ إذا عَطَفْتَ عليه رَفَعْتَ، نحوُ: «سِيرَ بزيدٍ وعمرٌو».

ع: فيه نظرٌ؛ لعَدَمِ شَرْطِ عَطْفِ المحلِّ؛ لأنَّ الحَرْفَ غَيرُ زائدٍ.

ولا ينوب بعضُ هَذِي إن وُجِد — في اللفظِ مفعولٌ به وقد يرد

وباتفاق قد ينوب الثان مِن — بابِ كسا فيما التِباسُه أُمِن

في باب ظَنَّ وأرى المنعُ اشتهر — ولا أرى مَنْعًا إذا القصدُ ظَهَر

حاصلُ الأمرِ أنَّ نيابةَ المفعولِ به الأوَّلِ مِن كلِّ بابٍ جائزةٌ، ونيابةَ الثالثِ ممتنعةٌ بالاتِّفاقِ في المسألتَين، وأمَّا الثاني، فإن كانَ مِن بابِ «كَسَا»، ولم يُلبِس، فجائزٌ باتِّفاقٍ أيضًا، نحوُ: «أُعطِي زيدًا دِرْهَمٌ»، وإن أَلْبَسَ امتنعَ، وفي الثاني مِن بابِ «ظَنَّ» خِلافٌ، فهذه خمسةُ[(٢)] مسائلَ: ثلاثةٌ بلا خلافٍ، واثنتان بخلافٍ.

ع: وذكرَ ابنُ عُصْفُورٍ أنَّ كـ قالُوا في بابِ «أَعْطَى»: إنَّ الثانيَ إن كانَ نكرةً لم يُقَم، وإن كانَ معرفةً لم يُقَم إلا بشَرْطِ القلبِ عندَ...، وأنَّه لا تَفَاوُتَ بينَ رُتبةِ إقامةِ أيِّ المفعولين شئتَ.

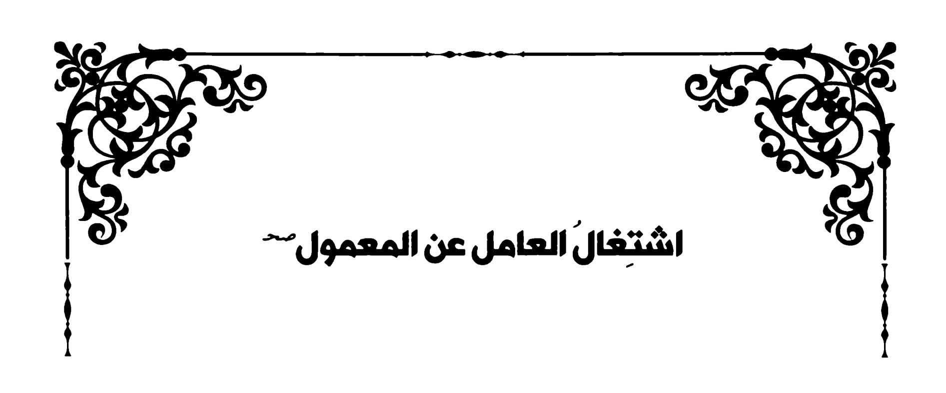
وما سوى النائبِ مما عُلِّقا — بالرافع النصب له محققا

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: (المحصول) له ٢٧٨ وما بعدها.

(٢) كذا بخط ابن هشام.



اشتِغالُ العامل عن المعمولِ صح

[(اشتِغالُ العامل عن المعمول صح)]: خ: (الإشتِغَالُ).

اشتغالُ العاملِ: أَخْذُه مَعْمُولَه، كما أنَّ تَفْرِيغَه عَدَمُ أَخْذِه.

مسائِلُ هذا البابِ خمسةٌ: واجبةُ النَّصْبِ، وذلك في مسألةٍ، وواجبُ الرَّفعِ، وذلك في مسألتين، ومختارُ النَّصْبِ، وذلك في ثلاثةٍ، ومستوٍ فيها الأمران، وذلك في واحدةٍ، وراجحٌ فيها الرفع، وذلك فيما بقي.

إن مضمر اسم سابقٍ فعلا شغل   عنه بنصب لفظِه أو المحل

قولُه: (سابقٍ) احترازٌ مِن: «ضَرَبْتُه زيدًا»، على البَدَلِ، و: «ضَرَبْتُه زيدٌ»، على الابتداءِ والخَبَرِ.

وليسَ[1] قولُه: (اسمٍ) قيدًا؛ لأنَّ الضَّمِيرَ لا يعودُ إلَّا على الاسمِ.

فالسابقَ انصبه بفعل أُضمرا   حتما موافقٍ لما قد أُظهرا

والنصبُ حُتم[2] إن تلا السابقُ ما   يختص بالفعل كإِنْ وحيثما

كقولِه[3]:

(١) لعلها كذلك.

(٢) كذا بخط ابن هشام، وكتب أعلى منها: وجه الرفع.

(٣) بتمامه: =

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ ....

وكذلك قولُه(١):

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتِهِ ....

وإن تلا السابقُ ما بالابتدا | يختصُّ فالرفعَ التزمه أبدا

(بالابتدا): خ: (بالمبتدا).

كذا إذا الفعلُ تلا ما لَن يرد | ما قبلَهُ معمولَ صح ما بَعْدُ وُجِد

قولُه: (كذا إذا الفعلُ)... خُطِّئ أبو البَقَاءِ(٢) في إجازته... (الذين) مِن قولِه تعالَى: ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم ﴾(٣)... يكون منصوبًا بفعلٍ يُفَسِّرُه «لنبوئنهم»، وقيلَ: يَتعيَّن أن يكونَ (الذين) ليسَ على الاشتغالِ؛ لأنَّ ما بعدَ اللامِ لا يَعمَلُ فيما قبلَها، فلا يُفسِّر عاملًا.

التعبيرُ هنا بـ(لن) فيه نظرٌ؛ لأنَّ المرادَ: ما لم يستعمِلْه العرَبُ هذا الاستعمالَ، فحقُّه أن يأتي بـ(لم) دونَ (لن) التي هي للاستقبالِ.

= لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ | وإذا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذلك فاجْزَعِي

والبيت للنمر بن تولب العكلي، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٨٤ والكتاب ١/ ١٣٤.

(١) بتمامه:

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتِهِ | فقام بفأسٍ بين وَصْلَيْكِ جازرُ

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ١٠٤٢ والكتاب ١/ ٨٢.

(٢) انظر: (التبيان) له ٢/ ١٠٣٤.

(٣) العنكبوت ٥٨.

واختيرَ نصبٌ قبلَ فعلٍ ذي طلب وبعدَ ما إيلاؤه الفعلَ غلَب

لأنَّ كَوْنَ جُملةِ الطَّلَبِ فعليةً أليقُ، وقيلَ: لئلَّا يقعَ الإخبارُ عَن المبتدأ بما لا يَحتمِلُ الصِّدقَ والكَذبَ، قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[1]: وهو خطأٌ؛ لِمَا بيَّنَّاه في بابِ الابتداءِ[2] مِن أنَّ ذلك جائزٌ، وأنَّ الخبرَ ليسَ شرطُه...

... وحَمَلَه على: «أزيدًا ضربته؟».

ورَدَّ عليه ابنُ عُصْفُورٍ بأنَّ الاسمَ لم يتقدَّمه أداةٌ تُشبِهُ أداةَ الجزاءِ؛ فتَطلبَ الفعلَ، فلا مُسَوِّغَ لاختيارِ إضمارِ الفِعلِ. مِن (شَرْحِ الجُمَلِ)[3].

لكنْ يَرِدُ على النَّاظِمِ مسألةٌ، وهي: إذا كانت جُملةُ الاشتغالِ جوابَ سؤالٍ، فإنَّ س[4] يختارُ فيها أن تكونَ مِثْلَه، إنْ منصُوبًا فمنصوبٌ، أو مرفوعًا فمرفوعٌ، أو مخفوضًا فمخفوضٌ.

وقالَ الأَخْفَشُ[5]: إن لَحَظْتَ الصُّغرَى فالاسمُ على حَدِّها، أو الكُبرَى فالاسمُ... حدها، وهذا ليس...؛ لأنَّ السؤالَ إنَّما هو عَن الجملةِ كلِّها بأَسْرِها. مِن (شَرْحِ الجُمَلِ)[6] أيضًا.

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٦٥.

(٢) انظره في: (شرح الجمل) ١/ ٣٤٧.

(٣) انظره في: ١/ ٣٦٩.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٩٣.

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٣٨.

(٦) انظره في: ١/ ٣٧١.

ع: وقولُ الأَخْفَشِ عندِي فيهما هو هو؛ لأنَّ (أيهم) مثلًا يقولُ النحاةُ كلُّهم: اسمٌ ضُمِّنَ معنَى الهمزةِ، فهي على قولِهم في قُوةِ اسم بعض دخلت عليه الهمزةُ؛ ولأنَّه إذا قِيلَ: «أزيدًا ضربتَه؟»، فقيلَ: «زيدًا ضربتُه»، وراعَيْتَ الصُّغرَى، صَحَّ، ولم يختلِف المعنَى؛ لأنَّه في المعنى... عائد [إلى][1] الكُبرَى.

[(واختِيرَ نصبٌ قبل فعلٍ ذي طلب)]: قد يُشكِلُ على هذا: ﴿ٱلزَّانِيَةُ[2] وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟﴾[3]، ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟﴾[4]، وجوابُ س[5] عَن ذلك: أنَّ فِعْلَ الطَّلَبِ ليسَ هو الخبرَ، وإنما يقبحُ الرفعُ إذا كانَ الطَّلَبُ خَبرًا، قالَ س: وقرأَ ناسٌ بالنَّصبِ[6]، وأَبَتِ العَامَّةُ إلا الرَّفْعَ.

وذهبَ أبو العَبَّاسِ[7] إلى الفَرْقِ بينَ كَوْنِ المشتَغَلِ عنه بِفِعْلِ الطَّلَبِ صِفةً أو اسمًا، فيَختارُ الرَّفعَ في: «المُحْسِنُ فجازِه»، وبينَ: «زيدٌ فاضربْه»، فيَختارُ في الأُولَى الرَّفْعَ، وفي الثانيةِ النصبَ. ش[8].

ع: وفرَّقَ الفَرَّاءُ[9] بينَ أن يُرادَ بالاسمِ العُمومُ أو لا، فإن أُرِيدَ به مُعَيَّنٌ تَرَجَّحَ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في المخطوطة: (والزانية)، وهو خطأ.

(٣) النور ٢.

(٤) المائدة ٣٨.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ١٤٢ وما بعدها.

(٦) وهي قراءة عيسى بن عمر. انظر: مختصر ابن خالويه ٣٨.

(٧) انظر: (الكامل) له ٢/ ٨٢٢.

(٨) يرمز به إلى الشلوبين في (حواشيه على المفصل) ١٧٦ وما بعدها.

(٩) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٣٠٦.

النَّصْبُ، وإلَّا تَرَجَّحَ الرَّفْعُ، قالَ: فلذلك رُفع في: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾[1]، ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا﴾[2]؛ لأنَّ ذلك في قُوةِ الشَّرْطِ، فلا يَعْمَلُ فيه جوابُه.

قولُه: (ذي طَلَب): قد يُعتَرَضُ بـ: «زيدٌ هل رأيته؟»؛ فإنَّه لا يجوزُ فيه النَّصبُ، فضلًا عَن أن يَجِبُ.

والجوابُ: أنَّه عُلِمَ مِن قولِه: (إذا الفعل تلا) البيتَ.

وبـ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ﴾، ﴿وَٱلسَّارِقُ﴾، ﴿وَٱلَّذَانِ﴾.

والجوابُ معروفٌ.

[(وبعدَ ما إيلاؤُه الفعلَ غَلَب)]: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾[3]،

فَــلَا ذَا جَــلَالٍ هِبْنَــهُ لِجَلَالِــهِ ....[4]

[(وبعدَ ما إيلاؤُه الفعلَ غَلَب)]: ينبغِي أن تُجعَلَ البَعْدِيَّةُ على المتبادِرةِ إلى الذِّهْنِ، وهي الملاصَقَةُ؛ حتى يَخرُجَ مِن هذا نحوُ: «أأنت عبد الله تضربه؟»، لأنَّ الرَّفْعَ هنا أجودُ عندَ س[5]، وقالَ أبو الحَسَنِ[6]: النَّصْبُ أجودُ؛ لأنَّ (أنت) ينبغي

(١) المائدة ٣٨.

(٢) النساء ١٦.

(٣) القمر ٢٤.

(٤) بتمامه:

فَــلَا ذَا جَــلَالٍ هِبْنَــهُ لِجَلَالِــهِ ولا ذا ضَــيَاعٍ هــنَّ يــتركْنَ للفقــرِ

والبيت لهدبة بن الخشرم، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٠٣ والكتاب ١/ ١٤٥.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ١٠٤.

(٦) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٧٦.

أن يَرتَفِعَ بفِعْلٍ، إذ كانَ له فِعْلٌ في آخِرِ الكلامِ، وينبغي أن يكونَ الفِعْلُ الذي يَرتَفِعُ به (أنت) ساقِطًا على (عبد الله).

ولك أن تقولَ: حَمْلُه على عَدَمِ الملاصَقَة أَوْلى مِن وجهين:

أحدهما: أنَّ الفَصْلَ بالظَّرْفِ والجارِّ والمجرورِ أجمَعُوا على أنَّه كلَا فَصْلٍ، فإذا حملتَه على الملاصقةِ لم تَتَّبِعْ قَوْلَ أَحَدٍ، وإذا حملتَه على أَعَمَّ مِن ذلك صَحَّ لك قَوْلُ الأَخْفَشِ.

ومنها: أنَّك إذا حملتَه على ذلك حملتَه على خِلافِ موضعِ لفظةِ (بعد)؛ لأنَّها للتأخُّرِ، سواءٌ كانَ بحاجزٍ أو لا.

قولُه: (**وبعدَ ما إيلاؤُه الفعلَ غَلَب**): قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[١]: وذلك أدواتُ الاستفهام، و(ما، ولا) النافيتين[٢].

ـ [٣]قالَ النَّاظمُ[٤]: و(حيثُ) مجرَّدةً مِن (ما) ـ.

فإن قيلَ: ولأيِّ شيءٍ كانت بالفِعْلِ أَوْلَى؟

قلتُ: تشبيهًا بأدواتِ الجزاءِ؛ لأنَّ الفِعلَ بعدَها غيرُ مُوجَبٍ.

ع: لم أَرَ تعليلًا أَقْرَبَ مِن هذا، وكثيرٌ مِنهم يقولُ: لأنَّ الذوات معلومةٌ، والاستفهامُ إنما يكونُ عَنِ الأفعالِ، وهذا الكلامُ ليسَ بشيءٍ، بخلافِ هذا التعليلِ،

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٦٨.

(٢) كذا بخط ابن هشام، وجاء عند ابن عصفور الصواب، وهو: النافيتان.

(٣) هذه عبارة يعترض بها ابن هشام خلال نقله عن ابن عصفور، وسيكمل النقل عن ابن عصفور بعد هذا السطر.

(٤) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ١٤٢ و(شرح الكافية الشافية) له ٢/ ٦٢٠.

وهو شاملٌ لأدواتِ الاستفهامِ و(ما، ولا)، إلَّا أنَّه أَطلَقَ الحُكْمَ في أدواتِ الاستفهامِ، وليسَ بجيِّدٍ، إلَّا أنَّه قيَّده بعدُ، فقالَ[1]: وليسَ في أدواتِ الاستفهامِ ما إذا اجتمَعَ بعدَه الاسمُ والفِعْلُ يَلِيه الفِعْلُ في الفصيحِ إلَّا الهمزةُ؛ لأنَّها أمُّ البابِ، فاتُّسِعَ فيها، بدليلِ أنَّها تدخُلُ على أخواتِها، ولا تدخُلُ أخواتُها عليها، ولا يلي الاسمُ أداةَ استفهامٍ غيرَ الهمزةِ إلا ضرورةً.

قالَ[2]: وأمَّا (ما، ولا) فيَلِيهما الاسمُ تارةً، والفِعلُ أُخرَى؛ لأنَّهما لم يَقْوَيَا على طَلَبِ الفِعلِ قوَّةَ أدواتِ الاستفهامِ.

ع: وذلك؛ لأنَّ الذي بعدَهما، وإن كانَ غيرَ موجَبٍ، فإنَّه خَبَرٌ مَحْضٌ. انتهى.

وأدواتُ[3] الجزاءِ لا يلِيها إلَّا الفِعلُ الظاهرُ، فأمَّا قولُه[4]:

أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

وقولُه[5]:

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٦٩.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٧٠ وما بعدها.

(٣) يستكمل النقل عن ابن عصفور.

(٤) بتمامه:

صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ ... أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

والبيت لكعب بن جعيل، وينسب إلى الحسام بن ضرار. انظر: الكتاب ٣/ ١١٣ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٩٧.

(٥) بتمامه:

فمتى واغلٌ يَنُبْهم يُحيُّو ... هُ وتُعطَفْ عليه كأسُ الساقي =

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ.............. ....

فإنَّه قَدَّمَ الاسمَ ضرورةً.

ويجوزُ ذلك في (إنْ)؛ لأنَّها أمُّ البابِ، فيَلِيها الاسمُ في الفصيحِ، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[1]، إلَّا إن كانَ فِعلُ الشَّرطِ مُضارعًا، فإنَّه لا يَلِيها إلَّا ضرورةً.

وفي رَفْعِ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إذا) خلافٌ بينَ س[2] والأَخْفَشِ[3].

وأمَّا أدواتُ التَّحْضِيضِ فيَقَعُ الاسمُ بعدَها في الفصيحِ؛ لأنَّها لم تَقْوَ قُوَّةَ أدواتِ الجزاءِ؛ لأنَّه طالِبُه مِن حيثُ المعنَى، لا مِن حيثُ العَمَلُ.

[(**وبعدَ ما إيلاؤُه الفعلَ غَلَب**)]: قالَ في (المُفَصَّلِ)[4]: أن يقعَ مَوْقِعًا هو بالفِعلِ أَوْلَى، وذلك بعدَ حَرْفِ الاستفهامِ.

فكَتَبَ عليه الشَّلَوْبِينُ[5]: يعني: بعدَ الألفِ، وإلَّا فسائرُ حروفِ الاستفهامِ لا تجوزُ معَها المسألةُ، لا رَفْعًا، ولا نَصْبًا، قالَ س[6]: فإن قلتَ: «هل زيدًا رأيتَ؟»، و«هل زيدٌ ذهبَ؟»، قَبُحَ، ولم يجئْ إلَّا في الشِّعرِ. انتهى.

= والبيت لعدي بن زيد، وهو من الخفيف. انظر: ذيل الديوان ١٥٦ والكتاب ٣/ ١١٣.

(١) التوبة ٦.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١٠٦.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٤٤.

(٤) انظره في: ٦٧.

(٥) انظر: (حواشي المفصل) له ١٧١.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٩٩.

ومثَّل أبو القَاسِمِ في أوائل (المُفَصَّلِ)[١] بـ: «هل زيدٌ خَرَج؟»، وليسَ بجيِّدٍ.

والحاصلُ أنَّه إذا وقعَ بعدَ أداةِ الاستفهامِ غيرَ الهمزةِ اسمٌ وفِعلٌ فلا يلي الأداةَ إلَّا الفِعلُ ظاهرًا ملفوظًا به.

وجميعُ ما ذكرناه في أدواتِ الاستفهامِ جارٍ في أدواتِ الشُّرُوطِ، فحُكْمُ (إنْ) حُكْمُ الهمزةِ، وحُكْمُ ما عداها حُكْمُ (هَلْ) وباقي أخواتِها، وهمزةُ التسويةِ كهمزةِ الاستفهامِ، تقولُ: «ما أدري أزيدًا لقيته أم عمرًا؟». ش.

ع: وقالَ الإمامُ عبدُ القَاهِرِ الجُرْجَانيُّ - غَفَرَ اللهُ له - في أوائلِ (شَرْحِ الإيضاحِ)[٢] ما ملخَّصُه: والفرقُ بينَ (هَلْ) والهمزةِ أنَّه يجوزُ: «أزيدٌ ضربته؟»، على قُبْحٍ، فَتَبْتَدِئَ الاسمَ مع القدرةِ على الفِعلِ، ولا يجوزُ ذلك في (هَلْ)، وإنَّما جازَ الابتداءُ في الهمزةِ؛ لأنَّها أمُّ البابِ، وأكثرُ حُرُوفِه تصرُّفًا، فيُتَّسعُ فيها ما لا يُتَّسعُ في غيرِها، ولا يجوزُ: «كيف زيدٌ ضربته؟»، فتَبْتَدِئَ مع القدرةِ على الفِعلِ، فإن قلتَ: «هل زيدٌ خرجَ؟»، كانَ (زيدٌ) بتقديرِ فِعلٍ.

ع: مقتضَى كلامِه أنَّ الذي اختصَّت به الهمزةُ اعتقادُ أن... بعدَها مبتدأً، وأنَّ هذا هو الممتنِعُ في أخواتِها، وهذا مُوافِقٌ للزَّمَخْشَرِيِّ[٣]، وليسَ بجيدٍ.

وقولُه: «مع القدرةِ على الفِعلِ»؛ ليَخرُج نحوُ: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[٤]؛

---

(١) انظره في: ٣٤.

(٢) المسمى بـ(المقتصد). انظره في: ١/ ٨٨.

(٣) انظر: (المفصل) له ٦٧.

(٤) هود ١٤، الأنبياء ١٠٨.

إذ لا فِعلَ.

وبعدَ عاطفٍ بلا فصلٍ على ... معمولِ فعلٍ مستقر أولا

وإن تلا المعطوفُ فَعلًا[١] مخبرا ... به عنِ اسم فاعطِفن مخيرا

[(فاعْطِفَنْ مُخَيَّرا)]: قالَ الشَّلَوْبِينُ[٢]: استثنَى س[٣] مِن هذا فِعْلَ التَّعَجُّبِ، نحوُ: «مَا أَحْسَنَ زيدًا وعمرٌو أكرمْتُه»، فاختارَ الرَّفْعَ، لا غيرُ.

قولُه: (فاعْطِفَنْ مُخَيَّرا): ابنُ عُصْفُورٍ[٤]: إلا أنَّكَ إذا عطفْتَ على الصُّغْرَى؛ فقالَ السِّيرَافِيُّ[٥]: لا بُدَّ مِن رابطٍ؛ لأنَّها في موضعِ الخبَرِ، ويُبطِلُه أنَّ القُرَّاءَ أجمَعُوا على نَصْبِ (السَّمَاء) مِن: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾[٦] بعدَ قولِه: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾[٧]، مع أنَّه لا رابِطَ.

ع: قيلَ: لا دليلَ فيها؛ لأنَّه يجوزُ أن يكونَ عَطْفًا على قولِه: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾، فيكونُ مِن عَطْفِ الفِعليةِ على الاسميةِ، نحوُ: «زيدٌ قامَ وعمرًا ضربتُه»، ولا خِلافَ في جَوازِ مِثلِ هذا.

ع: لو كانَ كذلك لكانَ النَّصْبُ مرجُوحًا، فلا ينبغِي الحَمْلُ عليه.

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) انظر: (حواشي المفصل) له ١٧٠.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٩٦.

(٤) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٦٧ وما بعدها.

(٥) انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٣/ ١٣٠.

(٦) الرحمن ٧.

(٧) الرحمن ٦.

قيلَ: ويحتملُ أن تكونَ معطوفةً على الجملةِ الفعليةِ مِن قولِه: ﴿عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾[(١)]، وفَصَلَ بقولِه: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ على الاعتراضِ؛ لِمَا فيهما مِن التأكيدِ.

قالَ ابنُ عُصْفُورٍ: ويُحتَجُّ على السِّيرَافِيِّ بأنَّ س[(٢)] مثَّلَ به بغيرِ رابطٍ.

فإن قالَ: لم يتعرَّض لإصلاحِ اللَّفظِ، كقولِ أبي القَاسِمِ[(٣)]: لو قلت: «مررتُ به الكريمِ»، على النعتِ لم يَجُزْ، أو على البدلِ جازَ، وهو لا يجوزُ أن يكونَ بدلًا ولا نعتًا، فلم يتعرَّض لإصلاحِ اللَّفظِ.

قيلَ: لو كانَ كذلك لنبَّهَ عليه س وغيرُه مِن الأئمةِ في موضعٍ مِن الاشتغالِ.

ومِنهم مَنْ قالَ: لا يُشترَطُ الرابطُ إن كانَ العطفُ بالواوِ؛ لأنَّها بمعنَى (مع)، فكأنَّك قلتَ في: «زيدٌ ضربتُه وعَمرًا أكرمتُه»: «زيدٌ جمعتُ بينَ ضربِه وإكرامِ عَمرٍو»، فكأنَّ حُكمَهما حُكْمُ جملةٍ واحدةٍ، فاكتُفِيَ منهما بضميرٍ.

وهذا باطلٌ؛ لأنَّ س[(٤)] وغيرَه حَكَوا أنَّ الأمرَ في الواو كَهُوَ في غيرِها.

وذهبَ الفَارِسيُّ[(٥)] إلى أنَّ النَّصْبَ مُختارٌ وإن عطفت على الكبرى؛ لأنَّ العاطفَ تقدَّمَه جُملتان، فأيَّهما شئتَ شاكلتَه، ولا يلزمُ مِن المشاكلةِ العطفُ،

---

(١) الرحمن ٤.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٩١.

(٣) يقصد به الزجاجي. انظر: (الجمل) له ٢٩.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٩٦.

(٥) انظر: (البصريات) له ١/ ٢١١ وما بعدها.

بدليلِ «أكلتُ السمكةَ حتى رأسها أكلته»، فشاكَلُوا، وإن كانت لا عطفَ؛ لأنَّ (حتى) لا تَعْطِفُ في الجُمَلِ، وهذا أَسَدُّ المذاهبِ.

والرفعُ في غيرِ الذي مرَّ رجح   فَما أُبيحَ افعل ودع ما لم يُبَحْ

وبه قال الأَخْفَشُ، والزَّجَّاجُ، والمُبرِّدُ.

وفَصْلُ مشغول بحرف جَرِّ   أو بإضافةٍ كوصل يجري

قولُه: (وفَصْلُ مشغولٍ) البيتَ: ويُقدَّرُ حينئذٍ ذلك الفِعلُ الناصبُ مِن المعنَى، لا مِن اللَّفْظِ، وإلا لم يُنصَب، نحوُ: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾[1]، أي: و... كُلًّا، ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾[2]، أي: وأَشْقَى فريقًا. من....

وسَوِّ في ذا الباب وَصْفًا ذا عمل   بالفعلِ إن لم يك مانع حصل

وعلقةٌ حاصِلةٌ بتابع   كعلقةٍ بنفس الاسم الواقع

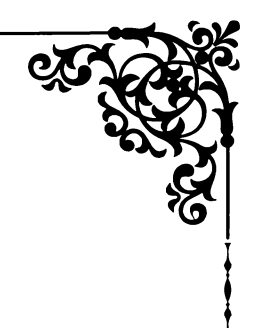
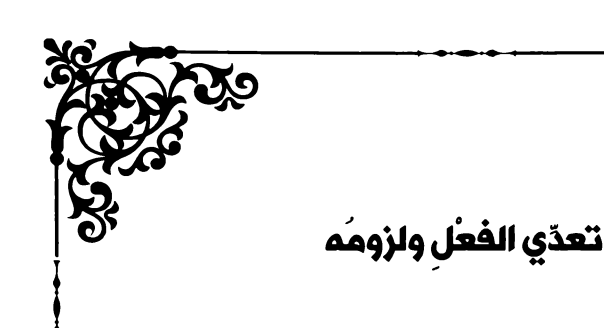
[(بتَابِعٍ)]: يعني: بتابعِ متبُوعِ اسمٍ عَمِلَ فيه الفِعْلُ أو الوَصْفُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) الفرقان ٣٩.

(٢) الأعراف ٣٠.

تعدّي الفعْلِ ولزومُه

علامــةُ الفعــلِ المُعَــدَّى أَن تَصِــلْ   هــا غيــرِ مَصْــدر بــه نحــو عَمِــلْ

ع: قولُه: (تعدِّي الفعلِ ولزومُه): لَمَّا انقضَى الكلامُ على المرفوعاتِ التي هي: المبتدأُ، والخبرُ، وما تَفرَّعَ عليهما، والفاعلُ، ونائبه، شَرَعَ في المنصوباتِ، وابتدأَها بالمفعولاتِ، فاحتاجَ إلى بيانِ الفِعلِ المتعدِّي والفِعلِ القاصرِ؛ لأنَّ بذلك يُدرَكُ ما يَنصِبُ المفعُولَ ممَّا لا ينصِبُه.

ولِيُعلَمْ قبلَ ذلك أنَّ المفاعيلَ خمسةٌ: المفعولُ به، والمفعولُ المُطلَقُ، والمفعولُ له، والمفعولُ معه، والمفعولُ فيه.

وهذه الخمسةُ قسمان: منها ما يقعُ مضمرًا هو الهاءُ، ومنها ما ليسَ كذلك.

والثاني هو المفعولُ معه؛ لأنَّ الهاءَ ضميرٌ متَّصِلٌ، والمفعولُ معه منفَصِلٌ عَن العاملِ بالواوِ، فامتنعَ مجيئُه متَّصِلًا، وإنَّما يجيءُ بلفظِ الضمائرِ المنفصلةِ، قالَ[1]:

فَكَــانَ وَإِيَّاهَــا كَحَــرَّانَ لَــمْ يُفِــقْ   مِــنَ المَــاءِ إِذْ لَاقَــاهُ حَتَّــى تَقَــدَّدَا

والأَوَّلُ ـ وهو الذي يكونُ ضميرًا هو الهاءُ ـ ينقسِمُ قسمينِ:

أحدُهما: ما يتَّصِلُ بالفِعلِ، وهو شيئانِ: المفعولُ به، نحوُ: «زيدٌ ضربتُه»،

---

(١) البيت لكعب بن جعيل التغلبي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب ١/ ٢٩٨ والأصول ١/ ٢٢١.

والمصدرُ، نحوُ: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾[1]، أي: «اقتدِ الاقْتِداءَ».

وما يتَّصِلُ منه بالجارِّ، وهما المفعولانِ الباقيانِ: المفعولُ له، نحوُ: «الإكرام جئتُكَ له»، والمفعولُ فيه، نحوُ: «يوم الجمعةِ سِرْتُ فيه»، و«أمامك جلستُ فيه»، وسببُ ذلك أنَّ وُصولَ العامِلِ إلى ظاهرِهما على نيةِ الجارِّ، والضمائرُ تردُّ الأشياءَ إلى أصولِها؛ كراهيةَ اجتماعِ مَجازَيْنِ.

إذا عَرَفتَ هذا فنقولُ: قولُه:

(علامةُ الفعلِ المُعَدَّى أن تَصِل هـا غيرِ مصدرٍ بـه).......

خَرَجَ به جميعُ الأفعالِ القاصرةِ؛ لأنَّها لا تتَّصِلُ بها هاءُ غيرِ المصدرِ، بل يكونُ بينهما واسطةٌ، نحوُ: «زيد مررتُ به»، و«زيد دخلتُ عليه»، و«يوم الجمعةِ سِرْتُ فيه»، و«أمامك جلستُ فيه»، أو يتَّصِلُ بها هاءٌ، لكنَّها هاءُ المصدرِ، نحوُ: «زيد قامَه وقعدَه».

اختُلِفَ[2] في تَمييزِ المتعدِّي مِن اللازمِ بالمعنَى والتَّعَلُّقِ؛ فإنَّ الفِعلَينِ قد يتَّحدانِ معنًى، وأحدُهما متعدٍّ والآخرُ لازِمٌ، كـ: صدَّقْتُه وآمنتُ به، ونسِيتُه وذُهِلتُ عنه، ورغِبتُ فيه وحَبَبْتُه، وأردْتُه وهَمَمْتُ به، وخِفْتُه وأشفَقْتُ منه، واستَطَعْتُه وقدَرْتُ عليه، ورَجَوْتُه وطَمِعْتُ فيه، وتجنَّبته وأعرَضْتُ عنه.

قالَ المصَنِّفُ[3] بعدَ أن ذَكَرَ أنَّه لا يُميَّزُ بذلك لِمَا ذكرتُ: وإنَّما يُميَّزُ المتعدِّي

---

(١) الأنعام ٩٠.

(٢) منقولة بحروفها من ابن مالك كما سيشير. انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ١٤٩.

(٣) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ١٤٩.

بأن يتَّصِلَ به كافُ الضميرِ، أو هاؤه، أو ياؤه، باطِّرادٍ، وبأن يُصاغَ مِنه اسمُ مفعولٍ تامٌّ باطرادٍ، نحوُ: صدَّقتُه، وحببتُه، وأردتُه، ورجوتُه، فهو: مُصدَّقٌ، ومحبوبٌ، ومُرادٌ، ومَرجوٌّ، وبهذا عُلم أنَّ «قَالَ» متعدٍّ؛ لاطرادِ نحوِ: قلتُه، فهو مَقولٌ.

ع: فثبَتَ أنَّ قولَه: (أن تَصِل ها غيرِ مصدرٍ به) مُرادُه: هاءٌ أو ياءٌ أو كافٌ، وإنَّما نبَّه على البعضِ، على أنَّ الجميعَ سواءٌ، فلا يقالُ: نبَّهَ بالبعضِ.

ع: فإن قلتَ: لِمَ لا اعتُبِرَ بوقوعِه على اسمٍ، ولم يخصَّص ذلك بالهاءِ؟

قلتُ: لأنَّه قد يُحذَفُ الجارُّ، فيَصِلُ إليه بنفسِه، قال تعالى: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾[1]، ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ﴾[2]، وقولُ الشاعرِ[3]:

كَأَنِّيَ إِذْ أَسْعَى لِأَظْفَرَ طَائِرًا ... مَعَ النَّجْمِ من جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

وأمَّا مع الضميرِ فيجبُ أن تَرُدَّ الشيءَ إلى أصلِه، وهذا معنَى كلامِ المصنِّفِ في مثلِ هذا، فإنَّه قالَ[4]: إنَّه ـ وإن جازَ: «قعدْتُ الصِّراطَ» ـ لا يجوزُ: «صراطٌ مقعودٌ»، حتَّى تقولَ: «عليه».

قلتُ: قد جاءَ[5]:

---

(١) الأعراف ١٥٠.

(٢) الأعراف ١٦.

(٣) البيت من الطويل، وفي المراجع: في جو السماء. انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٢١ وشرح التسهيل ٢/ ١٤٨.

(٤) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ١٤٩.

(٥) بتمامه:

تَحِنُّ فتُبدي ما بها من صَبابةٍ ... وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الأَسَا لَقَضَانِي =

.... وَأُخْفِـي الَّـذِي لَـوْلَا الأَسَـا لَقَضَـانِي

وقالَ تعالَى: ﴿يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾(١)، ويقولُونَ: (المشتَرَكُ)، و(المقصورُ).

وبالجملةِ فإذا عُرِفَ بالهاءِ ونحوِها كانَ أَوْلَى؛ لأنَّه كَثُرَ حَذْفُ الجارِّ والوُصُولُ بنفسِ العامِلِ القاصرِ إلى الظاهِرِ، ونَدَرَ في الضميرِ.

ثمَّ إنَّ مرادَهم بقولِهِم: أن تَصِلَ الهاءَ به: [أن](٢) يكونَ ذلك باطرادٍ، فلا يَرِدُ النادرُ؛ لأنَّه قالَ: (أن تَصِل)، فوَكَلَه إلى نفسِك، لا إلى وَضْعِهِم.

ومِن هنا استُدِلَّ على تعدِّي «قَالَ»؛ لأنَّه قد جاءَ: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ﴾(٣)، وتقولُ: «هذا الشيءُ مَقُولٌ».

ومِن الحذفِ مع الظاهِرِ: دخلتُ الدارَ والمسجدَ، وذهبتُ الشامَ، ومُطِرْنا السَّهْلَ والجَبَلَ، وضُرِبَ فلانٌ الظَّهْرَ والبَطْنَ، فهذا حذفٌ كثيرٌ؛ فلذلك يُقاسُ عليه، نصَّ عليه المصنِّفُ(٤).

رَجَوْتُه وطَمِعْتُ فيه، رَغِبْتُ فيه وحَبَبْتُه، أَرَدْتُه وهَمَمْتُ به، آمَنْتُ به وصَدَّقْتُه، أَشْفَقْتُ منه وخِفْتُه؛ الحاصلُ: راءانِ، وثلاثُ همزاتٍ، ونونٌ، وتاءٌ(٥).

= والبيت لعروة بن حزام، وينسب إلى أعرابي من بني كلب، وهو من الطويل، و(الأسا) كذا بخط ابن هشام. انظر: الكامل ١/ ٤٧ والبصريات ٢/ ٩١٦.

(١) هود ١٠٣.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) المائدة ١١٦.

(٤) انظر: (شرح التسهيل) له ١١٦.

(٥) هذا اختصار لأوائل الأفعال المذكورة.

ع: وأقربُ ممَّا قالَ: العاملُ الواحدُ، نحوُ: قصدْتُه وقصدْتُ له، وخِفْتُه وخِفْتُ منه، وشكرتُه وشكرتُ له.

فانصِب به مفعولَه إن لم يَنُب عن فاعلٍ نحو تدبرتُ الكُتُب

ع: لِمَ لا قالَ ذلك في بابِ المصدرِ والظَّرفَينِ؟

ولازِمٌ غيرُ المُعَدَّى وحُتِم لزومُ أفعالِ السجايا كنَهِم

[(**وحُتِم لزومُ أفعالِ السَّجَايا**)]: ع: فإن قلتَ: فما تصنعُ بقولِه(١):

طَالَتْ فَلَيْسَ تَنَالُهَا الأَوْعَالَا

وقولِ أبي عَلِيٍّ: أُعمِلَ الأَوَّلُ، وفي «ليسَ» ضميرُ القصةِ، وفي «تَنَالُ» ضميرُ الأوعالِ؟

قلتُ: «طَالَتْ»: غَلَبَت في الطُّولِ، لا بمعنى: حَصَلَ لها ضِدُّ القِصَرِ، ولو كانَ كذلك لم تَتَعَدَّ؛ لأَنَّها طَبِيعةٌ، كالقِصَر، ونحوه....

[(كـ «نَهِم»)]: ع: قالَ النَّحَّاسُ في (صِنَاعةِ الكُتَّابِ)(٢) في بابِ «فُعِلَ» بضمِّ الفاءِ ما نصُّه: ويُقالُ: رجلٌ منهومٌ، للرَّغِيبِ البَطنِ، وكذا: منهومٌ في العِلْمِ، والقياسُ: نَهِمٌ، ولم يُسمَع. انتهى. وهو غريب.

كذا افعَلَلَّ والمُضاهي اقعَنْسَسَا وما اقتَضَى نظافةً أو دَنَسَا

---

(١) بتمامه:

إنَّ الفرزدقَ صخرةٌ عاديَّةٌ طَالَتْ فَلَيْسَ تَنَالُهَا الأَوْعَالَا

والبيت لرياح بن سنيح الزنجي، وهو من الكامل. انظر: الكامل ٢/ ٨٦٢ والزاهر ٢/ ٩٧.

(٢) انظره في: ٤٢٠.

أو عَرَضًا أَو طاوَعَ المُعَدَّى ... لواحدٍ كمَدَّهُ فامْتدا

وعدِّ لازما بحرفِ جر ... وإن حذف فالنصب للمنجر

[(بحرف جرٍّ)]: مثالُه: ذَهَبَ زيدٌ، وذَهَبْتُ به، وقالَ اللهُ تعالَى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾(١)، ومَنْ مَثَّلَ ذلك بمثلِ: مررتُ...، وستقِفُ على شرحِ ذلك في بابِ....

[(بحرف جرٍّ)]: أو بالتَّضْعِيفِ، تقولُ في «فَرِحَ»: «فرَّحْتُه»، أو بالتضمينِ، كقولِه(٢):

إِذَا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُرْقُ هَيَّجَنِي ... وَلَوْ تَسَلَّيْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارِ

نقلًا وفي أَنَّ وأَنْ يَطَّرِدِ ... مع أَمْنِ لَبْسٍ كعجبتُ أَن يَدُوا

قالَ(٣):

جَزَى اللهُ بِالإِحْسَانِ مَا فَعَلَا بِكُمْ ... رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ

فأَوصَل «قَالَا» إلى «خيمتَيْ»، وهو لا يتعدَّى بنفسِه، وليسَ «خيمتَيْ» ظرفًا؛ لأَنَّه غيرُ مُبْهَمٍ، وإنَّما هو على إسقاطِ الجارِّ، ونظيرُه(٤):

---

(١) البقرة ١٧.

(٢) البيت للنابغة الذبياني، وهو من البسيط. انظر: الديوان ٢٠٣ والكتاب ١/ ٢٨٦.

(٣) ينسب إلى رجل من الجن، وهو من الطويل. انظر: الفائق ١/ ٩٥ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٣٠.

(٤) بتمامه:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِلُ متنُه ... فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

والبيت لساعدة بن جؤية الهذلي، وهو من الكامل. انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٩٠ والكتاب ١/ ٣٦.

.... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

قالَ س[١] في[٢]:

وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بِالجَوِّ أَصْبَحَتْ ....

وفي: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾[٣]: إنَّه على تقديرِ الجارِّ.

هل الموضعُ بعدَ حذفِ الجارِّ مِن (أَنَّ، وأَنْ) نَصْبٌ أو خَفْضٌ؟

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ[٤] في سورةِ البقرةِ في: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا﴾[٥]: الموضع جرٌّ عندَ س[٦] والكِسَائِيِّ[٧]، ونَصْبٌ عندَ غيرِهما؛ لأَنَّه لَمَّا حُذِفَ الجارُّ وَصَلَ الفِعلُ، كما تقولُ في: «استغفرتُ اللهَ ذنبًا».

ح[٨]: قالَ أبو عَلِيٍّ[٩] وغيرُه: إنَّ مذهبَ س[١٠] أن... نَصْبٌ، وبه قالَ

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٩.

(٢) بتمامه:

وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بِالجَوِّ أَصْبَحَتْ كرامًا مواليها لئيمًا صميمُها

والبيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: الكتاب ١/ ٣٩ وشرح التسهيل ٢/ ١٠١.

(٣) التحريم ٣.

(٤) انظر: (المحرر الوجيز) له ١/ ٣٠٧.

(٥) البقرة ٢٢٩.

(٦) انظر: (الكتاب) ٣/ ١٢٨.

(٧) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١/ ٢٦.

(٨) انظر: (البحر المحيط) له ٢/ ٤٧٢.

(٩) انظر: (الإغفال) له ٢/ ٩٨.

(١٠) انظر: الكتاب ٣/ ١٢٧.

الفَرَّاءُ[١]، وإنَّ مذهبَ الخَلِيلِ جرٌّ، وبه قالَ الكِسَائيُّ.

ح[٢]: وإذا كانت (أَنَّ، وأَنْ) في محلِّ المفعولِ له فلا خلافَ أنَّ الموضعَ نَصْبٌ لا غيرُ، نصَّ على ذلك النحويون.

ع: لأنَّه... هذا اسمًا ظاهرًا لم يكن إلا منصوبًا؛ لأنَّه لو كانَ باللَّامِ كانَ مقدَّرًا به النَّصْبُ والتَّجَرُّدُ عنها، فكيف تُنوَى إذا حُذِفَت؟

ونظيرُه لو قلتَ: «أَستغفرُ اللهَ هذا»، فلا خلافَ أنَّ الموضعَ نَصْبٌ؛ لأنَّك لو قلتَ بَدَلَه: «الذَّنْبَ»، كان منصوبًا، وإنَّما لَمَّا اطَّرَدَ الحَذْفُ في (أَنَّ، وأَنْ) كانت لهما خصوصيةٌ.

[(**وفي «أَنَّ» و«أَنْ» يطَّرِدُ**)]: وكذا في المفعولِ له، وظهورُ النَّصْبِ فيه دليلٌ على تقديرِه هنا، بخلافِ الخفضِ، وثم[٣] هو مُخالِفٌ للقواعدِ، أعني: حَذْفَ الجارِّ وإبقاءَ عملِه.

ومِثْلُ (أَنَّ، وأَنْ) في اطِّرادِ الحذفِ عندي: (كَيْ) في لغة مَنْ قالَ: «كَيْمَا»، ومَنْ قالَ: «كَيْ يفعلَ»، بعدَ اللامِ.

قولُه: (مع أَمْنِ لَبْسٍ): نظيرُ المسألةِ جَوازُ حَذْفِ المضمرِ في التنازُعِ في قولِه[٤]:

يَرْنُو إِلَيَّ وَأَرْنُو مَنْ أُصَادِقُهُ ... فِي النَّائِبَاتِ فَأُرْضِيهِ وَيُرْضِينِي

---

(١) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٥٨ و٢١١.

(٢) انظر: (البحر المحيط) له ٢/ ٤٧١.

(٣) كذا في المخطوطة.

(٤) البيت من البسيط. انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٧٣.

لفَهْمِ المعنَى، ولا يجوزُ في نحوِ[1]:

مَـالَ عَنِّـي تِيهًـا وَمِلْـتُ إِلَيْـهِ   مُسْتَعِينًا بـه[2] عَمْـرٌو فكَـانَ مُعِينَـا؛

وإلَّا[3] لم يُعلَمْ: مِلْتُ إليه، أو: عنه.

والأصـل سـبق فاعـل معنـى كمَـنْ   مِنْ أَلْبِسَـنْ مـن زَارَكـم نسجَ اليمن

ويلـزمُ الأصـلُ لموجِـبٍ عَـرَا   وتَـرْكُ ذاكَ الأصـلِ حتمًـا قـد يُـرا[4]

وحـذفَ فَضْـلَةٍ أَجِـز إن لـم يَضِـر   كحـذفِ مـا سِيْق جوابـا أو حُصـر

[(وحذفَ فضلةٍ أَجِزْ)]: قالت عائِشةُ رضي الله عنها: «ما رأى منِّي، ولا رأيتُ منه»[5]، أي: العورةَ، فحَذَفَتْ ذلك؛ احتِشامًا.

مما يَضُرُّ فيه الحذفُ في الحالِ: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[6]، ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾[7]، ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[8]؛ فالفائدةُ مَنُوطةٌ في هذه المواطنِ بذِكرِها، فلا يجوزُ حَذْفُها، كما في العُمَدِ. مِن (شرحِ العُمْدةِ)[9] له.

---

(١) البيت من الخفيف. انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٧٣.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب حذفها.

(٣) سقطت الهمزة من المخطوطة.

(٤) كذا بخط ابن هشام.

(٥) انظر: تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي ١/ ٤٥٨.

(٦) النساء ٤٣.

(٧) الدخان ٣٨.

(٨) الإسراء ٣٧.

(٩) انظره في: ١/ ٤٣١.

ع: ومنه في الحالِ قولُه(١):

إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا كَاسِفًا بَالُه قَلِيلَ الرَّخَاءِ

هذه حالٌ لازمةٌ لا تُحذَفُ.

ويحذفُ الناصبها إن عُلما وقد يكون حذفه ملتَزما

.... أَمْلَقْتَ مُعْتَذِرًا بِعُسْرَةٍ بَلْ غَنِيَّ النَّفْسِ جَذْلَانَا(٢)

البيتُ عربيٌّ.

قولُه: (ويُحذَف): تقول لِمَنْ صَدَرَت عنه أفعالُ البخلاءِ: «أَكُلَّ هذا بُخْلًا؟»، وأنشدَ ش(٣):

شَكَوْتُ فَقَالَتْ: كُلَّ هَذَا تَبَرُّمَا ....

أي: تفعلُ، وتقولُ لِمَنْ تجهَّزَ للسَّفَرِ: «مكةَ واللهِ».

---

(١) البيت لعدي بن رعلاء الغساني، وهو من الخفيف. انظر: الأصمعيات ١٥٢ والحجة ٣/ ٣٩٨.

(٢) بتمامه:

لا تَلْقَ ضيفًا وإن أَمْلقتَ معتذرًا بعسرةٍ بل غَنِيَّ النفس جَذْلانا

والبيت من البسيط. انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٨.

(٣) انظر: (حواشي المفصل) له ١٠٨، والبيت بتمامه:

شَكَوْتُ فَقَالَتْ: كُلَّ هَذَا تَبَرُّمَا بحُبِّي أراح الله قلبكِ من حُبِّي

والبيت لأعرابي، وهو من الطويل. انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٨٣٠ والكامل ١/ ٣٧٢.

قالَ الشَّلَوْبينُ[1]: قالَ س[2]: ولا يجوزُ: «زيدٌ عمرًا»، تريدُ: «لِيَضرِبْ زيدٌ عمرًا»، فتضمرَ فعلَ الغائبِ، يعني: في الأمرِ، وإلا فقد أضمرَه هو[3] في: «مكةَ واللهِ»، بتقديرِه: «يريدُ»، وغيرِ ذلك.

ع: كأنَّ ذلك؛ لأنَّه إجحافٌ بحذفِ أشياءَ كثيرةٍ؛ لأنَّ الأصلَ: «يا زيدُ قُلْ لِعَمْرٍ[4] يضربْ زيدًا»، ثم حُذِفت (يا)، والمنادَى، و«قُلْ»، واختُصِرَ، فقيلَ: «لِيَضربْ»، فلا يُختَصَرُ مرةً أخرى.

وبهذا يَبطُلُ توجيهُ بعضِ الناس لِمَنْ أجازَ في[5]:

فَنَــــدْلًا زُرَيْــــقُ.......... ....

أن يكونَ (زُرَيقُ) منادًى... لـ«يندل»؛ لأنَّه لا يحذفُ، فلا يقومُ مصدر... فيه، وذلك دليلٌ واضحٌ على أنَّه منادًى، ولا حاجةَ لتكلُّفِ غيرِه.

وقالوا: «كاليومِ رَجُلًا»، و: «سبحانَ اللهِ رجلًا»، و: «تاللهِ رجلًا»، كلُّها بتقديرِ: «ما رأيتُ»، وقالُوا: «اللهُمَّ ضَبُعًا وذئبًا»، قالَ س[6]: إذا كانَ يدعُو على غَنَمٍ، قالَ

---

(١) انظر: (حواشي المفصل) له ١٠٩.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٥٤.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٥٧.

(٤) أجاز كتابة (عمرو) هكذا المبردُ. انظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥.

(٥) بتمامه:

على حينَ ألْهى الناسَ جُلُّ أمورهم فنَدْلًا زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ

والبيت لأعشى همدان، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٩٠ والكتاب ١/ ١١٦.

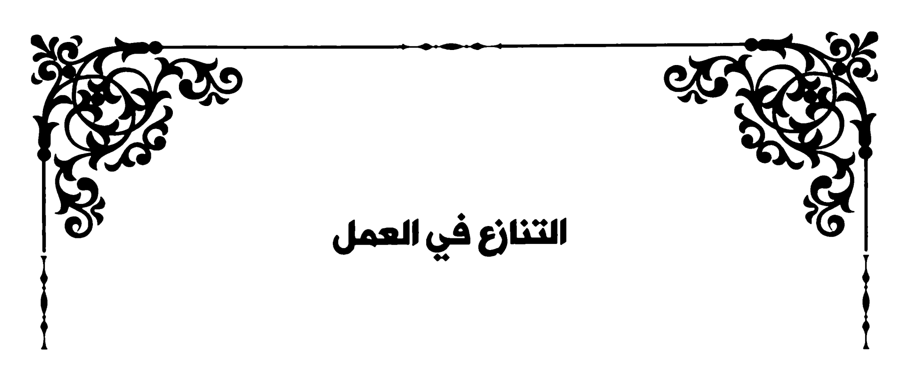
(٦) انظر: الكتاب ١/ ٢٥٥.

المُبَرِّدُ[١]: سمِعْنا أنَّه دعاءٌ لها، لا عليها؛ لأنَّهما إذا اجتمعا تقاتلا، فانفلَت الغَنَمُ.

ع: لا يُدْعَى لأحدٍ بأن يأتيَه عدوُّه، ويأتيَ لعدوِّه ضِدٌّ، بل يُقالُ إذا أُرِيد هذا ونحوُه: «اللهُمَّ إن جاءَ الضَّبُعُ للغَنَمِ فَأْتِ بالذئبِ»، وأمَّا أن يُدْعَى باجتماعِهِما للغَنَمِ فليس معقولًا، فالقولُ ما قالَه س، وليسَ المرادُ تسلُّطَهما دَفْعةً.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٥٤.



التنازع في العمل

إن عـاملانِ اقتَضَـيا في اسـمٍ عَمـلْ قبـلُ فللواحـد منهمـا العمـل

قولُه: (اقتَضَيا في اسمٍ عَمَل قبلُ): قالَ الخَضْرَاويُّ[1] في قولِ ساعِدةَ بنِ جُؤَيَّةَ[2]:

مَهْمَـا تُصِـبْ أُفُقًـا مِـنْ بَـارِقٍ تَشِـمِ

إنَّ أبا عَلِيٍّ أجازَ في البيتِ ثلاثةَ أوجهٍ:

أحدُها: أن يكونَ على القَلْبِ، و«بَارِق» مفعولُ «تُصِب»، و(مِنْ) مقدَّرٌ دُخولُها على (أُفُق).

الثاني: أن يكونَ (أُفُقًا) ظَرفًا، و(مِنْ) زائدةٌ؛ لأنَّه في غيرِ الواجِبِ.

والثالثُ: أن يكونَ (أُفُقًا) أيضًا ظَرفًا، و(مِنْ) زائدةٌ، ويكونا معمولَيْنِ لـ «تَشِم»، ويكونَ مفعولُ «تُصِب» ضَمِيرًا محذُوفًا عائدًا على (الأُفُق)، أو على (البَارِق)، أي: «مهما تصبْه».

---

(١) ونسب هذا ابنُ هشام إلى الخضراوي في رسالة له عن التنازع، نقلها السيوطي في كتابه الحافل (الأشباه والنظائر) ٤/ ٢٦٨.

(٢) بتمامه:

قـد أُوبِيَـتْ كـلَّ مـاءٍ فهـي طاويـةٌ مَهْمَـا تُصِـبْ أُفُقًـا مِـنْ بَـارِقٍ تَشِـمِ

والبيت من البسيط. انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٩٨ والحجة ١/ ٢٣٧.

قالَ ابنُ هِشَامِ الخَضْرَاويُّ ـ غفرَ اللهُ له ـ: وهذا الوجهُ من إعمالِ الفِعلَيْنِ والمعمولُ متوسِّطٌ، وهو غريبٌ، وقَلَّما يذكرُه النحويون، وقد ذكرنا في بابِه تَقَدُّمَه على الفِعلَين، نحوُ: «أيَّ رجلٍ ضربتَ وشتمتَ؟».

ونظيرُ ما ذكرَ أبو عَلِيٍّ قولُك: «إنْ تَجِدْ يومَ فراغٍ زيدًا تؤدِّبْ»، والمعنى: «إنْ تَجِدْ زيدًا في يومِ فراغٍ تؤدبْه»، فحُذفَ الضَّمِيرُ، وأُعمِلَ «تؤدِّب» في (زيد)، وفي (يوم)، وحَذَفْتَ مِن «تَجِد» ضميرَ الذي أَعملتَ فيه «تؤدِّبْه»، كأنَّك قلتَ: «إنْ تَجِدْه»، أو: «إنْ تَجِدْ فيه»، ويجِبُ أن يكونَ الأوَّلُ أَوْلى بالعمَلِ بلا خِلافٍ، كما كانَ في قولِك: «أيَّ رجلٍ ضربْتَ أو شتمْتَ؟»؛ لأنَّه في هذه المسألةِ أقربُ، وفي مسألةِ أبي عَلِيٍّ ـ وإن اتَّحدا في القُرْبِ للعاملَيْن ـ إلَّا أنَّ إعمالَ العامِلِ الأوَّلِ أَوْلى؛ لتَقَدُّمِه مِن غَيرِ مُعارِضٍ للتَّقَدُّمِ، يدلُّك على أنَّ إعمالَ المتقدِّمِ أَوْلى قولُك: «لَزيدٌ ضربت»، و«زيدًا ضربت»، ولا يجوزُ هذا في التأخيرِ. انتهى.

وفي كلامِ ابنِ هِشَامٍ أنَّ إعمالـ[ـه](١) في المتوسِّطِ ذكرَه النحاةُ، ولكنَّه قليلا(٢)، وهذا لا نعرفُه في غيرِ هذا المحلِّ ولهذا الرَّجُلِ، اللهمَّ إلَّا أن يُحمَلَ قولُه: (قلَّما) على النَّفيِ المحضِ، لا على التقليلِ، كما قالَ(٣): «وقلَّما سَلِم مِكْثارٌ، أو أُقِيلتْ له عِثَارٌ».

والثانِ أَولى عندَ أهلِ البَصْره واختارَ عكسًا غيرُهم ذا أُسْره

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) كذا بخط ابن هشام.

(٣) من كلام الحريري في مقدمة المقامات الأدبية ص ٥.

وأعمـلِ المهمـلَ في ضـميرِ مـا   تنازعـاهُ والتَـزِم مـا التُزِمـا

أجـازَ الزَّمَخْشَـريُّ[1] في: ﴿وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾[2] أن تكـونَ الـلامُ متعلِّقةً بـ «اخترتُك»، ورُدَّ بأنَّ هذا مِن بابِ الإعمالِ، فيجبُ ـ أو يُختارُ ـ إعادةُ الضميرِ مع الثاني، فيُقال: «فاستمعْ له لِمَا يُوحَى»، وإذا لـم يُقَلْ، فـدلَّ على أنَّه مِن إعمـالِ الثاني.

كيُحْسِـنانِ ويُسِـيءُ ابناكـا   وقـد بَغَـى واعْتَـدَيا عبـداكا

ولا تَجِـئْ مـع أوَّلٍ قـد أُهْمـلا   بمضـمرٍ لغيـرِ رفـعٍ أُوْهِـلا

بـل حَذْفَـه الـزَمْ إن يكـن غيـرَ خبـر   وأَخِّرَنْـه إن يكـن هُـو الخبـر

[(بل حَذْفَه الزَمْ)]: ولـم يَجُزِ الحذفُ مِن[3] الثاني إذا أَعملتَ الأوَّلَ؛ لـئلا يؤدِّيَ إلى تهيئةِ العامِلِ للعَمَلِ وقَطْعِه عنه.

وأَظْهِـرِ ان يَكُـن ضـميرٌ خَبَـرا   لغيـرِ مـا يُطـابِقُ المفسِّـرا

نحـو أظُـنُّ ويَظُنّـاني أَخـا   زيـدًا وعمـرا أَخَـوين في الرَّخـا

في مسألةِ: «ظنَّني وظننتُ زيدًا عالِمًا إيَّاه»، أضمرتَه متأخرًا؛ لأنَّ إضمارَ صورةِ الفضلةِ متقدمًا، وحذفَ ما أصلُه العمدةُ، ضعيفانِ، فلم يَبْقَ إلَّا ما ذكرْنا، ولـم يُستقبَح إضمارُ فاعلِ «ظنَّني» عائدًا على (زيد) المتأخرِ على التنازعِ؛ لأنَّه عمدةٌ مِن كلِّ وجهٍ، فهذه مسألةٌ وقعَ فيها تنازعٌ بينَ فاعلٍ ومفعولٍ ثانٍ، فتَأَمَّلْه.

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٥٥.

(٢) طه ١٣.

(٣) جاء في المخطوطة قبل الميم ألف: (امن).

ع: قالَ(١):

أَرْجُـو وَأَخْشَـى وَأَدْعُـو اللهَ مُبْتَغِيَـا عَفْـوًا وَعَافِيَـةً فِـي الـرُّوحِ وَالجَسَـدِ

فقد تنازعَ أكثرُ مِن عاملَيْنِ.

ح(٢): ﴿بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾(٣)، يجوزُ أن يكونَ الظَّرْفُ متعلِّقًا بأحدِ العاملَيْنِ المتأخرَيْنِ على التنازعِ، وفي تقديمِ المعمولِ في بابِ التنازعِ نَظَرٌ، يعني: إذا كانَ جائزَ التقديمِ، كالمفعولِ، قالَ: فالأكثرون يذكرون مَنْعَه، وأجازَه بعضُ النحويينَ، فتقولُ: «زيدًا ضربتُ وشتمتُ».

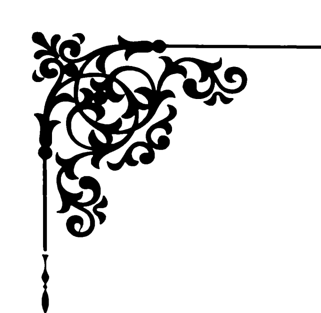
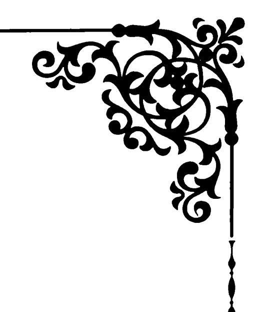
❁ ❁ ❁

---

(١) البيت من البسيط. انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٧٦.

(٢) انظر: (البحر المحيط) له ٥/ ٥٣٣ وما بعدها.

(٣) التوبة ١٢٨.

المفْعولُ المطلقُ

المصدرُ اسمُ ما سِوى الزمانِ من　　　مدلولَي الفعلِ كـأمْنٍ من أَمِن

ابنُ عُصْفُورٍ[1]: المصدرُ بحقِّ الأصالةِ اسمُ الفِعلِ، فأمَّا عدَدُه، نحوُ: «عشرينَ ضربةً»، فإنَّما جُعِلَ مَصدرًا وإن لم يكن اسمًا للفِعلِ؛ لأنَّه يَصدُقُ عليه اسمُ الفِعلِ الذي جُعِلَ عددًا له؛ لأنَّ «عشرينَ ضربةً» يَصدُقُ عليها اسمُ الفِعلِ الذي هو (الضَّرْبُ).

وأمَّا ما قامَ مَقامَه فإنَّه جُعِلَ مصدرًا؛ لقيامِه مَقامَ اسمِ فِعلٍ محذوفٍ مُنتَصِبٍ على المصدرِ، والعَرَبُ إذا أقامَتْ شيئًا مُقامَ شيءٍ جَعلَتْ إعرابَه كإعرابِه، والقائمُ مَقامَ المصدرِ إمَّا صِفتُه، كـ: «سِرْتُ قليلًا»، أو مضافٌ إليه قبلَ حَذْفِه، كـ: «ضربتُه سوطًا»، الأصلُ: «ضربةَ سوطٍ».

ولا يجوزُ إقامةُ الصفةِ مُقامَ الموصوفِ في مثالِ الأوَّلِ، إلَّا إن كانت الصفةُ تُباشِرُ العوامِلَ، كـ: (قليل)، قالَ تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[2]، وفي الثاني لا يُحذَفُ المضافُ إلَّا إن كانَ المضافُ إليه اسمًا للآلةِ، نحوُ: «ضربتُه سيفًا»، و: «رشقتُه سهمًا»، و: «طعنته رمحًا»، ولو قلتَ: «ضربتُه خشبةً، ورميتُه آجُرَّةً»، لم يَجُز؛ لأنَّ (خشبةً) ليسَ آلةً للضَّرْبِ، و(آجُرَّة) ليسَ آلةً للرَّمْيِ، فإن جاءَ شيءٌ مِن ذلك لم يُقَسْ عليه،

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٢٤.

(٢) المؤمنون ٤٠.

كقولِه(١):

حَتَّـــى إِذَا اصْـــطَفُّوا لَنَـــا جِـــدَارَا

وقولِ الآخر...

الأصلُ: «اصطفافِ(٢) جدارٍ»، وليسَ الجدارُ آلةً للاصطفافِ.

ومِن المنصوبِ على المصدرِ وليسَ بمصدرٍ: ما أُضِيفَ إلى المصدرِ، وشرطُه أن يكونَ إيَّاه في المعنى، نحوُ: «سِرتُ كلَّ السيرِ»، أو بعضَه، نحوُ: «بعضَ السيرِ»، و: «أشدَّ السيرِ»، وإن لم يكن كذلك لم يكن مصدرًا، نحوُ: «ذهبتُ قبلَ ذهابِك»، فـ (قَبْل) ظرفٌ، لا مصدرٌ، لا يَصدُقُ عليه اسمُ المصدرِ؛ لأنَّ قَبْلَ الشيءِ غيرُه.

وحُكِيَ عَن الأَخْفَشِ(٣)... زادَ فيما ينتصِبُ على المصدرِ: (أَنْ) والفعلُ، نحوُ: «ضربه أَنْ ضربَ»، وقالَ الزَّجَّاجُ(٤): وإنَّما امتنعَ عندَنا هذا؛ لأنَّ (أَنْ) للمستقبَلِ، والتأكيدُ إنَّما يكونُ بالمصدرِ المُبْهَمِ، قالَ ابنُ عُصْفُورٍ: وقد رأيتُه في....

بمثلِــه أو فِعْــلٍ او وَصْــفٍ نُصِــبْ وكونُـــه أَصْـــلًا لهـــذين انتُخِـــبْ

[(**بمثلِه أو فعلٍ او وصفٍ نُصِب**)]: بَيَّنَ عاملَه، وكانَ حقُّه أن يشترطَ فيه أن يكونَ مِن لفظِه أو مِن معناه، أَلَا تراكَ تقولُ: «كرهتُ قدومَ بكرٍ»، فهذا يَصدُقُ عليه أنَّه مصدرٌ نُصِبَ بفعلٍ، وليسَ بمفعولٍ مُطلَقٍ.

---

(١) للعجاج، وهو من مشطور الرجز انظر: الديوان ٢/ ١١٥ والخصائص ٣/ ٣٢٥.

(٢) كذا الضبط بخط ابن هشام.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٧/ ١٤٩.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٧/ ١٤٩.

ومقصودُه بقولِه: (بمثلِه) أن يبيِّنَ عاملَه إذا كانَ مفعولًا مطلقًا، لا أن يبيِّنَ عاملَه في الجملةِ، وأن يقولَ أيضًا: وأن يكونَ جاريًا عليه، احترازٌ مِن: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[1]، ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنٗا﴾[2]، وقولِه[3]:

.... وَلَـيْسَ بِـأَنْ تَتَبَّعَـهُ اتِّبَاعَـا

فإنَّ في ناصبِه خلافًا، قيلَ: بمُضمَرٍ جارٍ عليه المصدرُ، وهو قولُ المُبَرِّدِ[4]، وابنِ خَرُوفٍ، وزعمَ أنَّه مذهبُ س[5]، وقيلَ: بتلكَ الأفعالِ الظاهرةِ، ومنهم مَن فصَّلَ، فقالَ: ما غايَرَ معناه معنى المصدَرِ لذلك الفِعلِ فبِفعلٍ مضمَرٍ، نحوُ الآيةِ؛ لأنَّ (الإنباتَ) غيرُ (النباتِ)، فكيف يؤكِّدُه وهو غيرُه؟ وإلَّا فبه نفسِه، نحوُ[6]:

وَقَـدْ تَطَوَّيْـتُ انْطِـوَاءَ الحِضْـبِ

لأنَّ (التَّطَوِّيَ) و(الانطواءَ) سواءٌ، وقولِه[7]:

---

(١) نوح ١٧.

(٢) آل عمران ٣٧.

(٣) بتمامه:

وخيـرُ الأمـرِ مـا اسـتَقْبَلتَ منـه وَلَـيْسَ بِـأَنْ تَتَبَّعَـهُ اتِّبَاعَـا

والبيت للقطامي، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٣٥ والكتاب ٤/ ٨٢.

(٤) انظر: (المقتضب) له ٣/ ٢٠٤.

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ٨١.

(٦) من مشطور الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج. انظر: الديوان ١٦ والكتاب ٤/ ٨٢.

(٧) بتمامه:

ولاحَ بجانـبِ الجبلَـيْنِ منـه رَبَـابٌ يَحْفِـرُ التُّـرْبَ احْتِفَـارَا =

.... رَبَــابٌ يَحْفِــرُ التُّــرْبَ احْتِفَـــارَا

وكذا بيتُ القَطَامِيِّ المتقدِّمُ[1]، واختارَه ابنُ عُصْفُورٍ[2].

ع: ينبغي أن يُوَجَّهَ قولُه: (بمثله) أن يكونَ مصدر[3] أو بمعناه، فتُحمَلُ المماثلةُ على أعمَّ مِن كونِه مصدرًا، وكذا قولُه: (أو فعلٍ)، أي: مثله، (أو وصفٍ)، أي: مثله، وفيه مِن التعَسُّفِ ما فيه.

قولُه: (**وكونُه أَصْلًا**) البيتَ: وخالفَ في ذلك كـ فقالُوا: المصدرُ فرعٌ، وأحسنُ ما احتجوا به أنَّهم وجدُوه يَتْبَعُ الفِعلَ في تصحيحِه وإعلالِه، نحوُ: «لَاذَ لِيَاذًا»، و«لاوَذَ لِوَاذًا»، ألا ترَى أنَّ الواوَ في (لِوَاذًا) صحَّت مع وقوعِها بعدَ كسرةٍ؛ لصحَّتِها في الفِعلِ.

وأُجِيبَ بأنَّ ذلك لا يَلزَمُ منه أصالةٌ ولا فرعيةٌ، بدليلِ قولِك: «يُعْطَيَانِ».

[(**وكونُه أَصْلًا**)]: الزَّمَخْشَرِيُّ[4]: وسُمِّيَ مصدرًا؛ لأنَّه صَدَرَ الفِعلُ عنه.

قالَ الشَّلَوْبِينُ[5]: أو لأنَّه يَصدُرُ عَن الفعلِ على رأيِ كـ.

= والبيت للقطامي، وهو من الوافر. انظر: التفسير البسيط ٥/ ١٧١ والتذييل والتكميل ٧/ ١٤٢.

(١) يقصد قوله:

وخيــرُ الأمــرِ مــا اســتَقْبَلتَ منــه وَلَـــيْسَ بِـــأَنْ تَتَبَّعَـــهُ اتِّبَاعَـــا

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٧/ ١٤٣.

(٣) كذا في المخطوطة.

(٤) انظر: (المفصل) له ٤٥.

(٥) انظر: (حواشي المفصل) له ٩٠.

توكيدا او نوعا يُبِينُ أَو عَدَد   كسِرت سَيْرَتين سيرَ ذي رشَد

قولُه: (كـ: «سِرتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذي رَشَد»): فإن قلتَ: هل يَنتَصِبُ الثاني ـ وهو: (سيرَ ذي رَشَد) ـ بـ«سِرتُ» المذكورةِ، أو بأخرى مقدرةٍ؟

قلتُ: ذهبَ أبو الحَسَنِ وأبو العَبَّاسِ وأبو بَكرٍ وأكثرُ النحاةِ[١] إلى أنَّ الفِعلَ إذا أخذَ مَصدَرًا لم يَتَعَدَّ إلى آخرَ، وأنَّ اقتِضاءَه له كاقتِضائِه للمفعولِ به ولِظَرفِ الزَّمانِ وظَرفِ المكانِ، وفي «كتابِ س»[٢] ما مضمونُه ذلك، وذهبَ السِّيرَافيُّ[٣] وغيرُه إلى... الفعل ينصبُ مصدرَينِ إذا كان أحدُهما تأكيدًا والآخَرُ تَبْيِينًا؛ لأنَّ أحدَهما يُستفادُ منه مِن المعنَى ما لا يُستفادُ مِن الآخَرِ، وكذلك يجوزُ في الثلاثةِ إذا اختلَفَ المعنَى.

وفي «كتابِ س»[٤]: «سِيرَ عليه أَيُّما سَيرٍ سَيرًا شديدًا»، و«سِيرَ عليه سَيْرتانِ أَيَّما سيرٍ»، و... جارٍ مَجرَى: «ضُربَ زيدٌ أَيَّما ضَربٍ»، و«ضُربَ عمْرٌ[٥] ضَربًا شديدًا»، فظاهرُ مذهبِه أنَّ نَصبَ الثاني بالعاملِ المذكورِ، كما في المثالين... بهما.

والخلافُ بينَ السِّيرَافيِّ ومَنْ تَبِعَه وبينَ الأَوَّلِينَ في مسألةِ «الكتابِ»[٦]:

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٩.

(٢) انظره في: ١/ ٢٢٩.

(٣) انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٢/ ٣٢٢ و٤/ ٢١٥.

(٤) انظره في: ١/ ٢٢٩.

(٥) كذا في المخطوطة وهذا الوجه جوزه المبرد في مثل هذا الموضع. انظر: عمدة الكتاب ١٦٤.

(٦) انظره في: ١/ ٤١.

«أَعْلَمَ اللهُ زيدًا هذا قائمًا العِلمَ اليقينَ إعلامًا»، هل ينتصِبُ (العِلمَ اليقينَ) بـ «أَعْلَمَ» مع نصبِه لـ (إعلامًا)؟

فالسِّيرَافيُّ[1] يُجِيزُ، وهم يَمنعون.

ع: هذا كلامُ الخَضْراويِّ...، وعندي أنَّه لا ينبغي لأبي سَعِيدٍ أن يقولَ بهذا، وإن قالَ بجوازِ إعمالِ العامِلِ في المصدرَينِ؛ وذلك لأنَّ «أَعْلَمَ» لا يجري عليه قولُك: (العلمَ).

ونظيرُ[2] هذه المسألةِ اختلافُهم في الظَّرفِ: هل يتعدَّدُ أم لا؟

فكانَ أبو سَعِيدٍ[3] أيضًا يقولُ بتَعَدُّدِه في مثلِ ذلك، وتَبِعَه ابنُ طاهرٍ، وأبو القَاسِمِ شيخُنا[4]، وقالَ أبو الحَسَنِ ومَنْ تَبِعَه: كَلَّا[5].

وحجةُ الأَوَّلِينَ قولُ س[6] في: «سِيرَ عليه يومُ الجمعةِ غدوةَ»، بنَصبِ (غدوةَ)، وقالَ... «سِيرَ عليه يوم الجمعةِ صباحًا»، أي: سِيرَ عليه يوم الجمعةِ في هذه الساعةِ، فقالَ السِّيرَافيُّ[7] في الظَّرفِ هنا ما قالَ في المصدَرِ، وهو عندي محتمِلٌ؛ لأنَّه قالَ:

---

(١) انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٢/ ٣٣٢.

(٢) هذا من كلام الخضراوي، وسيشير بعدُ إلى هذا.

(٣) انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٤/ ٢٠٠.

(٤) المتكلم ابنُ هشام الخضراوي، وأبو القاسم هو عبد الرحمن بن علي بن يحيى بن القاسم الخضراوي، تلمذ لابن ملكون، وتوفي عام ٦٠٨هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/ ٨٤.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٩.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٣.

(٧) انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٢/ ١١٨ ط دار الكتب العلمية.

وإنَّما معناه: أنَّه في هذه الساعةِ وقعَ ذلك، فيُمكِنُ أن يكونَ تفسيرًا أو تقديرَ عاملٍ، كما يزعمُ أبو الحَسَنِ.

ع: هذا بحثُ الخَضْراوِيِّ.

والقياسُ عندي أن يمتنعَ في الظرفِ دونَ المصدَرِ؛ لأنَّ العاملَ يَصِلُ إلى الظرفِ على معنَى (في)، ولا يَصِلُ عاملٌ إلى شيئَينِ بحرفٍ متَّحِدٍ، فكذلك على معنَى حرفٍ متَّحِدٍ مرتَينِ، فلا بدَّ مِن العطفِ، أو يكونُ بدلًا، وكذلك أقولُ في المفعولِ له.

وقد يُؤخَذُ مِن نصِّ المصنِّفِ على تعدُّدِ الحالِ[1] والخبرِ[2] أنَّ تعدُّدَ المصدَرِ والظرفِ ممتنعٌ، وأمَّا المفعولُ معه فسماعيٌّ، أو يقالُ: لا يكونُ إلَّا مع واسطةٍ مصرَّحٍ بها، وما شأنُه كذلك لا يتعدَّدُ إجماعًا.

ع: لِيُنْظَرْ في قولِه سبحانَه: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾[3].

وقد يَنُوبُ عنه ما عَلَيْه دَلْ كجِدَّ كلَّ الجَدِّ[4] وافرَحِ الجَذَلْ

مِنْ عَمَلِ الشيءِ في مصدرِ غيرِه ـ لكونِه بمعناه ـ قولُهم: «هَلُمَّ جَرًّا»، أصلُه: تعالَوا جُرُّوا جَرًّا، وأصلُه مِن الجَرِّ في السَّوْقِ، وهو أن تُتركَ الإبلُ والغنمُ تَرعَى في مَسِيرِها، و«هَلُمَّ» تدلُّ على المجيءِ، وهو أعمُّ مِن الجَرِّ، وقد يكونُ التقديرُ: هَلُمَّ

---

(١) البيت ١٤٢ من الألفية.

(٢) البيت ٣٤٨ من الألفية.

(٣) آل عمران ١٥٤.

(٤) كذا بخط ابن هشام، بفتح الجيم.

جارِّينَ جَرًّا، وكذا قدَّره أهلُ الأمثالِ[(١)].

وما لتوكيدٍ فوحِّدْ أبدا ... وثَنِّ واجْمَعْ غيرَه وأفْرِدا

ع: لِيُجْعَلْ تعليلُ مَنعِ التثنيةِ والجَمعِ أنَّه اسمُ جِنسٍ، كـ(الماءِ) و(العسلِ)، لا أنَّه حالٌّ محلَّ الفعلِ؛ لئلَّا يختَصَّ ذلك بالمؤكِّدِ، والحُكمُ عامٌّ.

[(فوَحِّدْ أبدا)]: هذا لا يختَصُّ بالمفعولِ المطلَقِ، بل كلُّ مصدَرٍ لا يُجمَعُ، سواءٌ كانَ مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا.

وقالَ الزَّمَخْشَريُّ[(٢)] في: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ﴾[(٣)]: إنَّ (الزكاة) تارةً يُرادُ بها العينُ، فتُجمَعُ، كقولِه[(٤)]:

المُطْعِمُونَ الطَّعَامَ فِي السَّنَةِ الْـ ... أَزْمَةِ وَالفَاعِلُونَ لِلزَّكَوَاتِ

ويرادُ بها التوكيدُ، فلا تُجمَعُ، كالآيةِ، والتقديرُ: «هم لأداء الزكاة»، والمصادرُ لا تُجمَعُ.

قالَ أبو حَيَّانَ[(٥)]: قد جاءَ منها مجموعًا، كـ(العُلُومِ)، و(الحُلُومِ)، و(الأَشْغالِ)، وأمَّا إذا اختلفَت فالأكثرون على جوازِ الجَمعِ، وهنا اختلفَت بحَسَبِ ما أُخرِجَت عنه، فيجوزُ هنا الجمعُ.

---

(١) انظر: الفاخر ٣٢ ومجمع الأمثال ٢/ ٤٠٢.

(٢) انظر: (الكشاف) له ٣/ ١٧٦.

(٣) المؤمنون ٤.

(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو من المنسرح. انظر: الديوان ٣٠ والبحر المحيط ٧/ ٥٤٧.

(٥) انظر: (البحر المحيط) له ٧/ ٥٤٨.

وحذفُ عاملِ المُؤكِّدِ امتنع ... وفي سواه لدليل مُتَّسع

قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[1] في: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾[2]: إنَّه مصدرٌ مؤكِّدٌ، وإنَّ مُؤكَّدَه محذوفٌ، وهو الناصبُ لـ «يومَ يُنفَخُ»، كأنَّه: يومَ يُنفَخُ يُثيبُ اللهُ المحسنين، ويُعاقِبُ المجرمين، ثم قالَ: صُنْعَ الله[3]. انتهى.

والظاهرُ أنه مؤكِّد لقوله: ﴿فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾، وحَذْفُ مؤكَّدِ المصدَرِ لا يجوزُ؛ لأنَّ هذا المصدَرَ ناصبُه فِعلٌ محذوفٌ مقدَّرٌ مِن لَفظِه، ولو حُذِفَ المؤكَّدُ أيضًا لكانَ إجحافًا، وقيلَ: انتصبَ على الإغراءِ، أي: انظرُوا صُنْعَ اللهِ.

والحذف حَتْم معَ آتٍ بدلا ... من فِعْلِهِ كنَدْلًا اللَّذْ كانْدُلا

وما لِتَفْصيلٍ كإمَّا مَنًّا ... عاملُه يُحذَفُ حيثُ عنّا

كذا مُكرَّرٌ وذُو حصر وَرَد ... نائبَ فعلٍ لاسمِ عينٍ استند

(المفعولُ المطلق)[4].

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٣٨٧.

(٢) النمل ٨٨.

(٣) الآيات بتمامها: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴿٨٧﴾ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾.

(٤) كتب ابن هشام (المفعول المطلق) قبل هذه التحشية التي سيكتبها؛ لأنه كتب هذه التحشية في آخر المخطوطة.

قولُه: (**لاسمِ عَيْنٍ استَنَد**): يريدُ بـ(العَينِ): اسمَ الذاتِ، بخلافِ اسمِ المعنَى، وهو ما ليسَ بذاتٍ، فإنَّ الاسمَ ينقسِمُ إلى اسمِ عَينٍ، واسمِ معنًى.

كـذا قَسَّـمَه المصـنِّفُ في أوَّلِ «التَّسْـهِيلِ»[١]، وتَبِـعَ في ذلـك أبـا عَلِـيٍّ في «الإيضاحِ»[٢]، وقد اعترَضَه ابنُ مَلْكُونَ[٣] بأنَّ (العَينَ) تُطلَقُ على المعنَى، قالَ سبحانَه: ﴿عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾[٤]، وقالَ عليه السلامُ[٥]: «عَيْنُ الرِّبَا»، وقالَ الشاعرُ[٦]:

هَـــذَا لَعَمْـــرُكُمُ الصَّـــغَارُ بِعَيْنِـــهِ ....

وهذا ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ (العَينَ) مشتركٌ، يقعُ على الشَّخصِ، وبمعنَى الحقيقةِ، فيكونُ للشَّخصِ وغيرِه، وهو الواقعُ في التوكيدِ، نحوُ: «عرَفتُ زيدًا عينَه»، و«الحقَّ عينَه»، وهذا كوقوعِه على ينبوعِ الماءِ، وعلى الدِّينارِ، وعلى السحابِ والمطرِ.

ومنـــه مـــا يدعونـــه مؤكِّـــدا لنفســـه أو غيـــره فالمبتـــدا
نحـــوُ لـــه علـــي ألـــفٌ عُرْفـــا والثـانِ كـابني أنـت حقـا صـرفا

---

(١) انظره في: ٤.

(٢) انظره في: ٧١.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١/ ٦١.

(٤) التكاثر ٧.

(٥) انظر: صحيح البخاري ٢٣١٢ ومسلم ١٥٩٤.

(٦) بتمامه:

هَـــذَا لَعَمْـــرُكُمُ الصَّـــغَارُ بِعَيْنِـــهِ لَا أُمَّ لِـــي إِنْ كَـــانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

والبيت لرجل من مذحج، وينسب إلى غيره، وهو من الكامل. انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٢ ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٢١.

[(نحوُ: له عليَّ ألفٌ عُرْفا)]: لأنَّ «له عليَّ ألفٌ» اعترافٌ، ومنه: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾[1]؛ لأنَّ ما تقدَّم دلَّ على أنَّه صُنْعُه، وقولُ الأَحْوَصِ[2]:

قَسَـــــمًا......................

لأنَّه قد عُلِمَ مِن قولِه: (لَأَمْيَلُ)، وكذا: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾[3] بعدَ: ﴿يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾[4]، و: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾[5] بعدَ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾[6]، وقد يجوزُ الرَّفعُ في ذلك بتقديرِ حَذفِ مبتدأٍ، ومنه: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَٰغٌ﴾[7].

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ[8] في: ﴿هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾[9]: (حقًّا) مصدرٌ مؤكِّدٌ، كذا نَصَّ عليه س[10]، وعاملُه: «أَحُقُّ ذلك حقًّا».

---

(١) النمل ٨٨.

(٢) بتمامه:

إنِّـي لأَمْنَحُـك الصُّـدودَ وإنَّـني ... قسـمًا إليـك مـع الصُّـدود لأَمْيَـلُ

والبيت من الكامل. انظر: الديوان ٢٠٩ والكتاب ١/ ٣٨٠.

(٣) الروم ٦.

(٤) الروم ٤ ـ ٥.

(٥) النساء ٢٤.

(٦) النساء ٢٣.

(٧) الأحقاف ٣٥.

(٨) انظر: (المحرر الوجيز) له ٢/ ٥٠١.

(٩) الأنفال ٤ و٧٤.

(١٠) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٨.

ح(١): معنى ذلك أنه مؤكِّد لِمَا تضمنته الجملة من الإسناد الخبري، وأنه لا مجازَ في ذلك الإسناد.

كـــذاك ذُو التشــبيه بعـــد جملـــه   كلـــي بكـــا بكـــاءَ ذاتِ عُضْـــلَه

أجازَ س(٢) الرفعَ في: «له صوتٌ صوتُ حمارٍ»، على الصِّفةِ، قالَ: ومِنْ هذا النوعِ ما يُختار رفعُه، كقولِك: «له علمٌ علمُ الفقهاءِ»، و«رأيٌ رأيُ الفضلاء»، وما أشبهَه مِن الخصالِ، ويجوزُ النصبُ، ومثلُه في جوازِ الوَجهَين: «له صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ»، وما أشبهَه ممَّا أردتَ به الوَصفَ، وكذلك قالُوا: «هذا صوتٌ صوتُ حمارٍ»، و: «عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحمامِ»، ممَّا لم يُذكَر فيه فاعلٌ يَفعلُ الحدثَ، ويجوزُ النصبُ، ومِنْ هذا النوعِ ما لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ، وهو قولُك: «صوتُه صوتُ حمارٍ»، وما أشبهَه ممَّا ليسَ فيه إلا مبتدأٌ، فترفعُه في الخبرَ. من «حواشي الشَّلَوْبِينِ»(٣).



(١) انظر: (البحر المحيط) ٥/ ٢٧١.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٦١ وما بعدها.

(٣) انظره في: ٩٦ وما بعدها.



المفعولُ له

يُنصَبُ مَفْعولاصح لَه المَصْدَرُ إن   أَبانَ تعليلًا كجُد شُكْرًا ودِن

[(مفعولًاصح)]: في بعضِ النُّسَخِ: (مفعولٌ) باللامِ بغيرِ ألفٍ[1]، ولا وجهَ له ظاهرًا.

ابنُ الخَشَّابِ[2]: والغالبُ أن يكونَ مِن أفعالِ النَّفسِ، كالرَّجاءِ والطَّمَعِ والرَّغبةِ، وإذا قلتَ: «جئتُكَ لإنعامِك»، وجبَ أن تأتيَ باللامِ؛ لأنَّ الأصلَ: «لابتغاءِ إنعامِكَ».

لم يشترِطْ س[3] في هذا البابِ إلَّا أن يكونَ مصدرًا، وشَرَطَ السِّيرافيُّ[4] الشَرطَينِ الآخرَيْنِ[5]، وشَرَطَ ابنُ السَّرَّاجِ[6] أن يكونَ المصدرُ مِن غَيرِ لَفظِ الفِعلِ،

---

(١) أي: ألف تنوين النصب.

(٢) انظر: (المرتجل) له ١٥٩.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٦٧.

(٤) انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٥/ ١٤٤.

(٥) العبارة في (حواشي الشلوبين على المفصل) ـ هو الكتاب الذي ينقل منه ابن هشام هذه التحشية ـ: «الشرطَين الأوَّلَين».
والشلوبين يعني بالشرطين: كونه مصدرًا، وكونه فعلًا لفاعل الفعل المعلَّل، وهما شرطان كان قد ذكرهما الزمخشري، انظرهما في: (المفصل) له ٧٧.

(٦) انظر: (الأصول) له ١/ ٢٠٦.

وشَرَطَ بعضُ المتأخرين[١] أن يكونَ مِن أفعالِ النَّفسِ، كالخَوفِ والطَّمعِ، وأنَّه لا يجوزُ: «جاءَ زيدٌ قراءةَ العِلمِ»، أو: «قتلًا للكافرِ». ش[٢].

ع: ما اشترَطه أبو بَكْرٍ[٣] لا حاجةَ إليه مع اشتراطِ كونِه للتعليلِ؛ لأنَّ الشَّيءَ لا يكونُ علةً لنفسِه، ولو اشتَرطَ - إذِ اشتَرط هذا -... يكون مرادِفًا لكانَ جيِّدًا،... علة المنعِ فيهما واحدة، ولا....

[(المصدرُ)]: لا يَرِدُ عليه أنَّ شَرْطَه ألا يكونَ ضميرًا؛ لأنَّ الضميرَ لا يُسمَّى عندَ الإطلاقِ مصدَرًا، وإنما يُقال له: ضميرُ المصدرِ، والكنايةُ عَن الشيءِ، غيرُه، وكذا لا يُورَدُ على قوله[٤]: (الظرفُ: وقتٌ أو مكانٌ).

[(المصدرُ)]: فإن لم يكن مصدرًا جُرَّ بالحرفِ، كقولِه[٥]:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي ... فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمَّلِ

وهو بما يَعْمَلُ فيه مُتَّحِد ... وقتًا وفَاعِلًا وإن شَرْطٌ فقد

[(وهو بما يعملُ فيه مُتَّحِد)]: جملةٌ حاليَّةٌ مِن (المَصْدَرُ)، ويجوزُ الاستئنافُ، لكن يبقَى الأوَّلُ كالمطلَقِ.

ع: الدليلُ على اشتراطِ اتِّحادِ الفاعلِ قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ

(١) هو ابن الخشاب، وقد سبق كلامه فوقُ.

(٢) يقصد بهذا الرمز: (حواشي الشلوبين على المفصل). انظره في: ١٩٩.

(٣) يقصد ابنَ السراج.

(٤) البيت ٣٠٣ من الألفية.

(٥) البيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١١ وجمهرة أشعار العرب ١١٨.

إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً ﴾[١]، فأَدخلَ اللامَ على «تُبيِّن»؛ لأنَّه ليسَ فِعلًا لفاعِلِ الفِعلِ المعلَّلِ، وأبقَى قولَه: «هدًى ورحمةً» بلا لامٍ؛ لأنَّهما فِعلٌ له.

وإنَّما اطَّردَ حَذفُ اللامِ في فاعِلِ الفِعلِ المعلَّلِ؛ لأنَّ العامِلَ يدُلُّ عليه دلالةً قويةً، فلذلك صَحَّ أن يطلُبَه في اللَّفظِ بغيرِ حَرفٍ.

وقالَ الزَّمَخْشَريُّ[٢] في الآيةِ: إنَّ «هدًى ورحمةً» معطوفان على محلِّ «لتُبيِّن»، ورَدَّ عليه أبو حَيَّانَ[٣]، قالَ: لأنَّه لو نُصِبَ «تُبيِّن» لم يصحَّ؛ لعدمِ استكمالِ الشروطِ.

ع: ما ذكرناه مِن أنَّهما مفعولانِ على غَيرِ العَطفِ لا يتَّجِهُ إن لم يقدَّر متَّحدًا، فلا بدَّ مِن كَونِ المعطوفِ عليه معرَبًا بإعرابِه، وأبو حَيَّانَ أعربَه كما ذكرنا، وذلك لازمٌ له إن لم....

وقولُه: إنَّ شَرْطَ العَطْفِ أن يصِحَّ ذلك في المعطوفِ عليه، ليسَ كذلك، بل يكفي أن يكونَ ذلك للمحلِّ، والشروطُ الذي[٤] ذكرناها أثرُها صِحَّةُ ظُهُورِ النَّصْبِ في اللَّفظِ، وأمَّا في التقديرِ فلا.

ونصَّ[٥] في موضعٍ... في إعرابِ هذه الآيةِ على أنَّ «هدًى وبشرى»[٦] معطوفان لا على محلِّ «لتُبيِّن»، بل على المصدَرِ المُنْسَبكِ مِن (أَنْ) والفِعلِ، وهذا عجيبٌ؛

---

(١) النحل ٦٤.

(٢) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٦١٤.

(٣) انظر: (البحر المحيط) له ٦/ ٥٥٢.

(٤) كذا بخط ابن هشام.

(٥) يقصد أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٦/ ٥٩٥.

(٦) يقصد آية النحل ١٢٠: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾.

لأنَّه ما لم يقدَّر «لتُبيِّن» في موضعِ المفعولِ له، لا يكونُ له مَوضِعُ نَصبٍ، فقد رَجَعَ إلى قَولِ الزَّمَخْشَريِّ.

فاجْرُره بالحرف صح وليس يمتنع مع الشُّروط كَلِزُهْدٍ ذا قَنِع

قالَ في «المفصَّل»[1]: فإن فُقِدَ شَرْطٌ فاللامُ.

ورَدَّ عليه ش[2] فقال: هذا ما لم يكُن (أنَّ) أو (أنْ)، فإنَّه يُحذَفُ الجارُّ منهما قياسًا مطَّردًا.

فائدةٌ: قالَ أبو الفَتْحِ في «المحتَسَبِ»[3]: إنَّ لامَ المفعولِ له لا تتعلَّقُ إلَّا بظاهِرٍ، نحوُ: «جئتُك لتُكرِمَني»، أو بقائمٍ مقامَ الظاهرِ، نحوُ: «المالُ لزيدٍ لينتفِعَ به»، ألا ترى أنَّ لامَ (لزيدٍ) متعلِّقةٌ بمحذوفٍ، ففيها ضميرٌ منه، واللامَ الثانيةَ متعلِّقةٌ بنفسِ (لزيدٍ)؛ لنيابتِه عَن المحذوفِ.

وقَلَّ أَن يصحَبَه صح المُجَرَّد والعكسُ في مصحوب أل وأنشدوا

لا أقعُدُ الجُبنَ عنِ الهَيْجاءِ ولو توالتْ زُمَرُ الأعداء

ع: قيلَ: إنَّ منه: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ﴾[4]، وقيلَ: (القِسْط) نعتٌ بالمصدَرِ، قيلَ: و(موازين) جمعُ (موزونٍ)، لا (ميزانٍ)، وفيه نظرٌ.

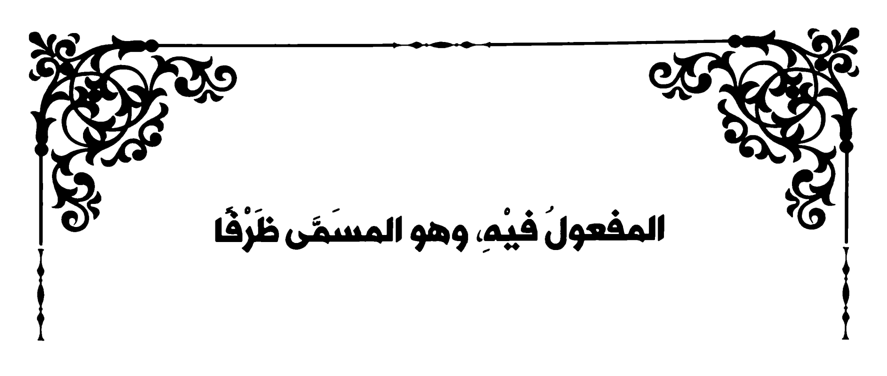


(١) انظره في: ٧٧.

(٢) يعني به الشلوبين في (حواشيه على المفصل)، انظره في: ٢٠٠.

(٣) انظره في: ١/ ٢٧٤.

(٤) الأنبياء ٤٧.



المفعولُ فيْهِ، وهو المسمَّى ظَرْفًا

قولُه: (المسمَّى ظرفًا): أي: عندَ البصريين، وأمَّا كـ فرَدُّوا عليهم بوجهين[1]:

... أنَّ العربَ لم تُسَمِّ اسمَ المكانِ والزَّمانِ ظَرْفًا.

والثاني: أنَّ الظرفَ لو... اسمًا للوعاءِ، فالأوعيةُ متناهيةُ الأقطارِ، مُحاطٌ بنواحِيها، واسمُ المكانِ ليسَ كذلك إذا كانَ ظَرْفًا... إذا كانَ مُحاطًا بنواحِيه لا ينتصِبُ ظَرْفًا.

وهذا الذي قالُوه لا يَلزَمُ؛ لأنَّ ص شبَّهُوه بالظَّرفِ مِن جهةِ اشتمالِه على ما يكونُ فيه، كاشتمالِ الظَّرْفِ[2] على ما يُجعَلُ فيه، ولا يَلزَمُ المصطلحَ أن ينتهجَ... وضعتْه العربُ.

وسمَّاه الفَرَّاءُ[3] المحلَّ؛ لأنَّ المكانَ في اللُّغةِ يسمَّى مَحَلًّا، قالَ امْرُؤُ القَيْسِ[4]:

أَنْزَلْتُ رَحْلِي فِي بَنِي ثُعَلِ ... إِنَّ الكَرِيمَ لِلْكَرِيمِ مَحَلّْ

أي: موضعٌ لحلولِه، ورُدَّ عليه بأنَّهم قد خالَفُوا أيضًا وَضْعَ العَرَبِ؛ لأنَّ العَرَبَ تجعلُه عامًّا لكلِّ مكانٍ، وهم قَصَرُوه على المنصوبِ بتقديرِ (في)، وأيضًا فإنَّهم

(١) انظر: التذييل والتكميل ٧/ ٢٥٦.

(٢) يقصد بالظرف الظرف هنا اللغوي، كالإناء.

(٣) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ١١٩.

(٤) البيت من السريع. انظر: الديوان ١٩٩ وجمهرة اللغة ١/ ٤٢٧.

يُسَمُّون الجارَّ والمجرورَ في نحوِ: «بزيدٍ»، محلًّا، وليسَ مِن لغةِ العَرَبِ.

وسمَّاه الكِسَائيُّ(١) صفةً؛ لأنَّ... «زيدٌ خلفَك»، بمعنى: متأخِّرٌ عنك، ورُدَّ عليه: بأنَّ الصفاتِ هي النعوتُ التي في الموصوفِينَ، وهذه ليست كذلك.

الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضُمِّنا فِي باطِّرادٍ كهُنا امْكُثْ أَزْمُنا

ابنُ عُصْفُورٍ(٢): كلُّ ظرفٍ فهو على تقديرِ (في)، بدليلِ ظهورِها في اللَّفظِ إذا أضمرتَه.

يعني: والضمائرُ تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولِها.

ع: كانَ حقُّه أن يقولَ هنا أيضًا: (**وقد ينوبُ عنه ما عليه دلَّ**)، كـ: «عشرين يومًا»، و: «سِيرَ عليه طويلًا»، أي: زمنًا طوِيلًا، و: «آتيك قدومَ الحاجِّ»، أي: وقتَ قدومِه.

قالَ ابنُ عُصْفُورٍ: وجازَ في صفةِ الظَّرفِ أن تقومَ مَقامَه، وإن لم تكن خاصةً، ولا مستعملةً استعمالَ الأسماء؛ تشبيهًا لها بالحالِ، مِن حيث تقديرُهما بـ (في)، وجازَ ذلك في الحالِ؛ لأنَّ صاحِبَها مُغْنٍ عن موصوفٍ تجري عليه.

وشَبَّهَ بالظرفِ (حقًّا) في قولِهم: «حقًّا أنَّك قائم»، وقولِه(٣):

---

(١) انظر: الأصول ١/ ٢٠٤.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٤٨.

(٣) بتمامه:

ألا أبلغْ بني خلفٍ رسولًا أَحَقًّا أنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

والبيت للنابغة الجعدي، وهو من الوافر. انظر: الديوان ١٨١ والكتاب ٣/ ١٣٧.

أَحَقًّـــا أَنَّ أَخْطَلَكُـــمْ هَجَـــانِي

فـ (أَنَّ) وصلتُها مبتدأٌ، و(حقًّا) في موضعِ رَفْعٍ على الخبَرِ، والدليلُ على أنَّ (أَنَّ) بعدَها مبتدأٌ أنَّهم إذا أتَوا به اسمًا صريحًا رفعُوه، فيقولون: «أحقًّا وجودُ زيدٍ؟»، وعلى أنَّ (حقًّا) ظرفٌ تصريحُهم بـ(في) في بعضِ المواضعِ، فيقولون: «أَفِي حقٍّ أنَّك ذاهبٌ؟»، وهو جارٍ مَجرى ظَرْفِ الزَّمانِ، لا ظَرْفِ المكانِ؛ لأنَّهم لا يُخبِرُون به عن جُثَّةٍ، واستعمالُ هذا النَّوعِ ظَرْفًا موقوفٌ على السَّماعِ. من «شرح المُقرَّب»[1].

قالَ: ويُشترطُ في المضافِ إلى اسمِ الزَّمانِ أن يكونَ إيَّاه أو بعضَه، كـ: «أقمتُ عندك جميعَ الشَّهرِ»، أو بعضَه، نحوُ: «بعضَ الشَّهرِ»، بخلافِ نحوِ: «اغتنمتُ بَرَكةَ الشَّهرِ».

وكلُّ ذلك يُقالُ في ظَرْفِ المكانِ، تقولُ: «تركته بمَلَاحِسِ البَقَرِ أولادَها»، فـ(مَلَاحِس) جمعٌ[2]، بدليلِ إعمالِه، وصارَ ظرفًا؛ لقِيامِه مَقامَه، وأمَّا المُشبَّهُ به فنحوُ: (فوقَ)، و(دونَ)، فإنَّهما ليسا اسمَيْ مكانٍ في قولِك: «زيدٌ فوقَ عمرٍو في الشَّرَفِ، ودونَ بَكرٍ في العِلمِ»، لكنَّهما أشبها (فوقًا) و(دونَ)؛ للمَكانِ.

---

(١) انظر: المقرب ٢١٠.

(٢) لعل ابن هشام يقصد أنه أقيم مقام المصدر، وهو كذلك في التذييل والتكميل ٧/ ٢٥٩، وقال ابن جني في الخصائص ٢/ ٢١٠: «ومنه عندي قولُهم: «تركته بملاحسِ البقرِ أولادَها»، فـ(الملاحس) جمعُ (ملحس)، ولا يخلو أن يكون مكانًا أو مصدرًا، فلا يجوز أن يكون هنا مكانًا؛ لأنه قد عملَ في (الأولاد)، فنَصَبَها، والمكانُ لا يعملُ في المفعولِ به، كما أنَّ الزمانَ لا يعملُ فيه، وإذا كانَ الأمرُ على ما ذكرنا كانَ المضافُ هنا محذوفًا مقدَّرًا، وكأنَّه قالَ: «تركته بمكانِ ملاحسِ البقرِ أولادَها».

وظرفُ المكانِ الحقيقيِّ نحوُ: (خلفَ)، و(أمامَ)، أو عددُه، نحوُ: «عشرين فرسخًا»، أو قائمٌ مَقامَه، نحوُ: «بعضَ الفرسخ وكلَّه»، لا قولُك: «استَطَلْت سيرَ فرسخٍ».

فانصِبْه بالواقع فيه مُظْهَرا ... كان وإلا فانوِهِ مُقَدَّرا

وكلُّ وقتٍ قابِلٌ ذاك وَمَا ... يقبلُه المكانُ إلّا مُبْهما

(المُبْهَمُ) في اللغةِ (المُغْلَقُ)، قالَ[1]:

الفَارِجُو بَابِ الأَمِيرِ المُبْهَمِ

واختُلِفَ في تفسيرِ المرادِ باسمِ المكانِ المُبهَمِ هنا على أقوالٍ مشهورةٍ، وأَحسَنُ ما فيه قولُ الجُزُوليِّ[2]: ما لا يستحِقُّ ذلك الاسمَ إلا بالإضافةِ إلى غيرِه، ألا ترى أنَّ نحوَ: (فوقَ)، و(تحتَ)، و(أمامَ)، لا يُفهَمُ المرادُ منها إلا بالإضافةِ.

وعبارةُ الجُزُوليِّ: ما له اسمٌ بالإضافةِ إلى غيرِه.

قالَ الشَّلَوْبِينُ[3]: وقد يريدُ بذلك أنَّ نحوَ: (أمامَ) لا بدَّ له مِن أمامٍ آخرَ، وكذا (خلفَ)، لا بدَّ له مما هو دونَه هو له خَلْفٌ.

القاعدةُ في ظُرُوفِ المكانِ أن تكونَ مُبهَمةً لا مُختَصةً، وقد خَرَجوا عن القياسِ، فنَصَبوا على الظَّرفِ ما لم يكن مُبهَمًا، قالوا: «ذهبتُ الشامَ»، و: «دخلتُ البيتَ»، و[4]:

---

(١) البيت لرجل من ضبة، وهو من مشطور الرجز. انظر: الكتاب ١/ ١٨٥ والمقتضب ٤/ ١٤٥.

(٢) انظر: (المقدمة الجزولية) له ٨٧.

(٣) انظر: (شرح الجزولية) له ٢/ ٧٢٢.

(٤) بتمامه: =

...... عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وقالَ تعالَى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَطَكَ﴾[(١)]، وقالُوا: هو مني بمنزلة[(٢)] الشَّغَافِ، ومنزلةَ الولدِ، ومَزْجَرَ الكَلبِ، ومَقْعَدَ القابلةِ، ومَنَاطَ الثُّرَيَّا، ومَعْقِدَ الإزارِ، ودَرَجَ السيولِ، ورَجَعَ أدراجَه، قالَ س[(٣)]: وليسَ يجوزُ هذا في كلِّ شيءٍ، لو قلتَ: هو مني مُتَّكأَ زيدٍ، ومَرْبِطَ الفرسِ، لم يَجُزْ.

ومنه: ما كانَ مِن الأمثلةِ مُشْتقًّا مِن الفِعلِ، نحوُ: «ذهبتُ المذهبَ الكريمَ»، و: «جلستُ المجلسَ الحسنَ»، ومنه قولُهم: هو موضعَه ومكانَه.

وفعلُوا عكسَ هذا، فمَنَعُوا النَّصبَ ما كان مُبهَمًا، فقالُوا: «هو في خارجِ الدَّارِ»، ولا يقولون: «هو خارجَ الدارِ». ش[(٤)].

ع: أجازَ الزَّمَخْشَريُّ[(٥)] في: ﴿كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾[(٦)]، أي: كُنَّا ذَوِي مذاهبَ مختلفةٍ،

= لَــدْنٌ بِهَــزِّ الكــفِّ يَعْسِــلُ متنُــه ... فيــه كمــا عَسَــلَ الطريــقَ الثعلــبُ

والبيت لساعدة بن جؤية، وهو من الكامل، وقد مر باب (تعدي الفعل). انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٩٠ والكتاب ١/ ٣٦.

(١) الأعراف ١٦.

(٢) كذا بخط ابن هشام، وهو سبق قلم، والصواب: منزلةَ، وهو كذلك بالصواب في (حواشي المفصل للشلوبين) ١٨٥، وهو الذي نقل منه ابن هشام هذه التحشية، كما سيأتيك.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤١٤.

(٤) يقصد: (الشلوبين في حواشيه على المفصل). انظره في: ١٨٥ وما بعدها.

(٥) انظر: (الكشاف) له ٤/ ٦٢٧.

(٦) الجن ١١.

أو: كُنَّا في اختلافِ أحوالِنا كالطَّرائقِ المختلفةِ، أو: كُنَّا في طرائقَ، مثلَ[١]:

.... كَمَـــا عَسَــلَ الطَّرِيــقَ الثَّعْلَــبُ

أو: كانت طرائقُنا طرائقَ، على حذفِ المضافِ.

نحــوَ الجِهــاتِ والمقــاديرِ ومــا صِيغَ مِـن الفعـل كمرمًـى مِـن رمـا[٢]
وشــرطُ كــونِ ذَا مَقِيسًــا أَن يَقَــع ظرفًــا لِمــا في أَصْـلِه مَعْــهُ اجتمــع

كقولِه تعالَى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[٣]، وقولِ الشاعرِ[٤]:

لَتَقْعُـــــدِنَّ مَقْعَـــــدَ القَصِـــــيِّ

ومــا يُــرى ظَرْفًــا وغيــرَ ظَــرْف فــذَاكَ ذُو تَصَــرُّفٍ في العُــرف

قولُه: (ذو تصرُّفٍ): ويسمَّى مُتمكِّنًا، وكذا الظرفُ[٥] إذا اعتَقَبَ عليه العواملُ، وكذا الاسمُ المعرَبُ، كلُّ ذلك يسمَّى متمكِّنًا. ابنُ الخَبَّازِ[٦].

---

(١) تقدم قريبًا، وفي باب (تعدي الفعل).

(٢) كذا بخط ابن هشام.

(٣) الجن ٩.

(٤) ينسب إلى رؤبة بن العجاج، وإلى أحد الأعراب، وهو من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٠ وشرح التسهيل ٢/ ٢٥.

(٥) في المخطوطة: المصدر، والتصحيح من ابن الخباز المنقول منه.

(٦) انظر: (النهاية في شرح الكفاية) له ١/ ١٣٣، و(الغرة المخفية) له ١/ ١٠١ و١/ ٢٠٥، و(توجيه اللمع) له ٨ (ط. مكتبة المتنبي).

وغيرُ ذي التَّصَرُّفِ الذي لَزِم ظرفِيَّةً أو شِبْهَهَا من الكلم

قولُه: (أو شِبْهَها): هو الانجرارُ... أو الإضافةِ، هكذا خَطَرَ لي فيما...؛ لأنَّه نصَّ في (الكافِيةِ)[١] على أنَّ نحوَ (إِذْ)، و(إذا)، لا يتصرَّفُ، مع أنَّهم يقولون: «يومَ إِذْ قامَ زيدٌ»، و: «حينئذٍ كانَ كذا».

وقد يَنُوب عن مكانٍ مَصْدَرُ وذاكَ في ظرفِ الزَّمانِ يَكثُر

وشرطُ ذلك أن يكونَ المصد[رُ][٢] صريحًا، هكذا قالُوا، ورَدُّوا على الزَّمَخْشَرِيِّ[٣] في قولِه في: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ﴾[٤]، وتقديرِه: وقتَ أن يقولَ، أي: أتقتلونَه ساعةَ قولِه هذا، ولا تتفكَّروا في أمرِه؟

فقيلَ: لا يجوزُ: «جئتُكَ أن يصيحَ الديكُ»، ويجوزُ: «صِيَاحَ الديكِ».

وأُجيب: بأنَّ ابنَ جِنِّي -مِن أئمَّتِهم- جوَّز في (التَّمَامِ)[٥] في قولِ الشاعرِ[٦]:

وَتَاللهِ مَا إِنْ شَهْلَةٌ أُمُّ وَاحِدٍ بِأَوْجَدَ مِنِّي أَنْ يُهَانَ صَغِيرُهَا

أن يكونَ «أَنْ يُهانَ» على ذلك التقديرِ.

---

(١) يقصد: (شرح الكافية الشافية) لابن مالك. انظره في: ٢/ ٦٨١.

(٢) زيادة لا بد منها.

(٣) انظر: (الكشاف) له ٤/ ١٦٢.

(٤) غافر ٢٨.

(٥) انظر: البحر المحيط ٦/ ٢٩٧.

(٦) البيت لساعدة بن جؤية، وهو من الطويل. انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٢١٤ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٧٧.

وأجازَ الزَّمَخْشَرِيُّ[١] ذلك أيضًا في: ﴿إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ﴾[٢]، أي: وقتَ أن يُؤْذَنَ.

[(وذاك في ظرف الزمان يَكثُر)]: ومنه: «كُتِب سَلْخَ كذا»، أي: وقتَ سَلْخِه، حكى أبو زَيْدٍ[٣]: «سَلَخْنَا شهرَ كذا سَلْخًا»، فقولُك: «سَلْخَ صَفَرَ» - مثلًا - مصدرٌ مضافٌ للمفعولِ، والأصلُ: زمنَ سَلْخِنا شهرَ كذا. أبو عَلِيٍّ[٤] والجُرْجَانيُّ.

❁ ❁ ❁

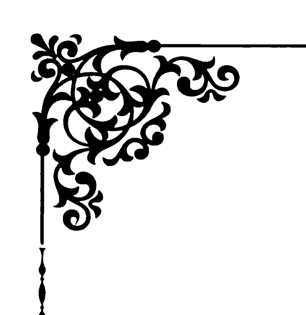
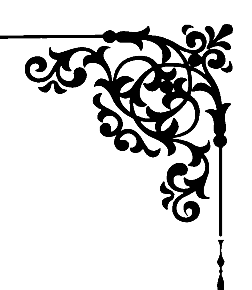
---

(١) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٥٥٤.

(٢) الأحزاب ٥٣.

(٣) انظر: المخصص ٢/ ٣٨٠.

(٤) انظر: المخصص ٢/ ٣٨٠ و٥/ ٢١١.

المفعول مَعَهُ

يُنصَبُ تالِي الواوِ مَفعُولًا مَعَهْ ... في نحوِ سِيري والطَّرِيقَ مُسْرعه

بما من الفعلِ وشبهِهِ سَبق ... ذَا النصبُ لا بالواوِ في القولِ الأحقْ

وبعد ما استفهامٍ او كيفَ نصَبْ ... بفعلِ كونٍ مُضمرٍ بعضُ العرب

قدَّرَ س[(١)]: «ما أنتَ وزيدًا؟» بالماضي، و: «كيف أنتَ وعمرًا؟» بالمستقبَلِ، وأنكره المُبَرِّدُ[(٢)]، وقالَ: لِمَ جَعَلَ (ما) مختصةً بالماضي، و(كيفَ) مختصةً بالمستقبَلِ؟

قالَ السِّيرَافِيُّ[(٣)]: لا اختصاصَ، وإنَّما أرادَ س التمثيلَ خاصةً. ش[(٤)].

والعَطفُ إن يُمكِن بلا ضَعْفٍ أَحقْ ... والنصبُ مختارٌ لَدى ضَعْفِ النَسَق

[(والعطفُ إنْ يُمكِنْ بلا ضعفٍ أَحَقّ)]: ع: نحوُ: «جاءَ زيدٌ وعمرٌو»، وهذا يدلُّ على أنَّه قياسيٌّ.

قولُه: (بلا ضعفٍ): خَرَج نحوُ[(٥)]:

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٠٣.

(٢) انظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ١٠٠.

(٣) انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٥/ ٧٥.

(٤) يقصد (الشلوبين في حواشيه على المفصل). انظره في: ١٩٥.

(٥) بتمامه:

فآليتُ لا أنفكُّ أحذو قصيدةً ... تكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي =

تَكُـونُ وَإِيَّاهَـا بِهَـا مَـثَلًا بَعْـدِي

[(أَحَقّ)]: ع: لأنَّ التوافُقَ مطلوبٌ، وقد أمكنَ بلا ضعفٍ، فلا يُعدَلُ عنه.

ويَرِدُ على هذا التعليلِ ما إذا وقعَ الاسمُ التالي الواوَ بعدَ منصوبٍ.

وقد يُقالُ: طَرَدُوا البابَ، أو بأنَّ الحُكمَ فيه ليسَ كذلك؛ لأنَّ الكلامَ ظاهرُه في الذي يُخالِفُ نصبُه على المفعولِ معَه إتْباعَه، وعندي أنَّ هذه القاعدةَ التي ذكرُوها لا تَصِحُّ إن كانَ مُرادُ المتكلِّمِ التنصيصَ على المعيَّة، لا... لا يفيدها الإتباعُ.

[(ضَعْف النَّسَق)]: إمَّا ضعفٌ صناعيٌّ، نحوُ: «قمتُ وزيدٌ»، أو معنويٌّ، نحوُ[1]:

فَكُونُـوا أَنْـتُمُ وَبنِـي أَبِـيكُمْ ....

والنصبُ إِن لـم يجزِ العَطْفُ يَجِـبْ   أَوِ اعتَقِـدْ إِضْـمارَ عَامِـلٍ تُصِـبْ

[(إِنْ لم يَجُزِ العطفُ)]: إمَّا لأَمْرٍ صِناعيٍّ، نحوُ: «مررتُ بِكَ وزيدًا»، أو معنويٍّ، كـ: «لا تَنْهَ عن القبيحِ وإتيانَه».

ع: كلُّما[2] وقعَ بعدَ حرفِ العطفِ، ولـم يَصِحَّ مِن حيث المعنَى أن يكونَ معطوفًا، فإنَّ للنحاةِ فيه قولَينِ:

= والبيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١١٨ وشرح التسهيل ١/ ١٥٠.

(١) بتمامه:

فَكُونُـوا أَنْـتُمُ وَبنِـي أَبِـيكُمْ   مكـانَ الكُلْيتَـين مـن الطحـالِ

والبيت من الوافر. انظر: الكتاب ١/ ٢٩٨ ومجالس ثعلب ١٠٣.

(٢) كذا بخط ابن هشام، وقد مر مثلها في صدر الكتاب، أعنى كتابة (كلّ) و(ما) موصولة.

أحدُهما: أن يُضمَّنَ الفِعلُ المتقدِّمُ معنًى يصلُحُ للشيئَينِ.

والثاني: أن يُضمَرَ للثاني عامِلٌ.

والأوَّلُ أَحسَنُ، ومِن ذلك قولُه تعالَى: ﴿أَنْ أَفِيضُواْ عَلَيْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾[١]، أي: مِن الفواكهِ والأطعمةِ، وذلك لا يُقالُ فيه: «أفاضَ»، فإمَّا أن يُضَمَّنَ «أَفِيضوا» معنى «أَلْقُوا»، أو يُقدَّرَ «أَلْقُوا» مع الثاني.

ع: وهذا ـ أعني: مجيئَه مع غيرِ الواوِ ـ يُضعِفُ المفعولَ معه.

إن قلتَ: هلَّا جعلتَ الواوَ في[٢]:

.... وَالعُيُونَا

واوَ المفعولِ معه، كما قالَ[٣]:

زِيَادُ بْنُ عَيْنٍ عَيْنُهُ تَحْتَ حَاجِبِهْ ... وَأَسْنَانُهُ بِيضٌ وَقَدْ طَرَّ شَارِبُهْ

فأَخبرَ بما هو معلومٌ.

قلتُ: لأنَّ ذاك معدودٌ عندَ علماءِ البيانِ في بابِ الرُّذالةِ[٤]، ومثلُه في رذالةِ معناه قولُ أبي العَتَاهِيةِ[٥]:

---

(١) الأعراف ٥٠.

(٢) بتمامه:

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يومًا ... وزجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا

والبيت للراعي النميري، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٢٦٩ ومعاني القرآن للفراء ٣/ ١٢٣.

(٣) البيت من الطويل. انظر: عيون الأخبار ٢/ ٥٣ والبديع لابن منقذ ١٦٤.

(٤) كذا بخط ابن هشام بضم الراء.

(٥) البيت من الكامل. انظر: الديوان ٦٥٦.

مَـــاتَ الخَلِيفَـــةُ أَيُّهَـــا الـــثَّقَلَانِ فكـــأنني[١] أَفْطَـرْتُ فِـــي رَمَضَـــانِ

وقولُ الآخَرِ[٢]:

إِنَّ جِسْـمِي شَـفَّ مِـن غَيْـرِ مَـرَضْ وَفُـؤَادِي لِجَـوَى الحُسْـنِ عَـرَضْ
كَجِـرَابٍ كَـــانَ فِيـــهِ خُبْـــزَةٌ دَخَـــلَ الفَـــأْرُ عَلَيْـــهِ فَقَـــرَضْ

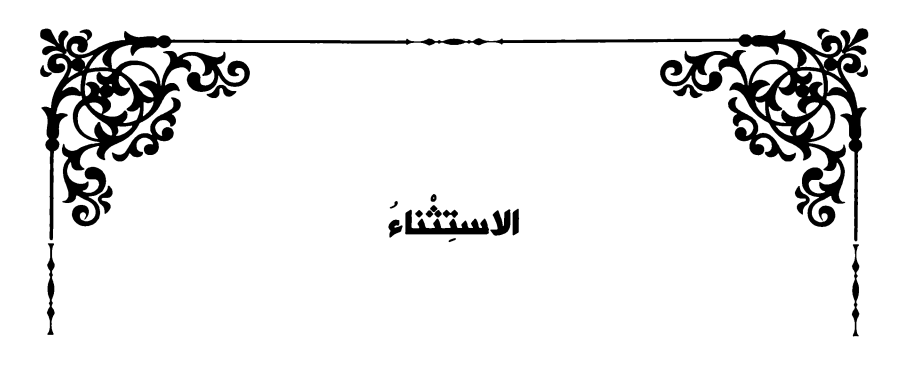
قالُوا: ومنه قولُه[٣]:

إِذَا مَـــا الخُبْـــزُ تَأْدِمُـــهُ بِلَحْـــمٍ فَـــذَاكَ أَمَانَـــةَ اللهِ الثَّرِيـــدُ

وفيه نَظَرٌ.

❁ ❁ ❁

(١) في المخطوطة: كأني، وهو سهو ينكسر به الوزن.
(٢) من الرمل. انظر: الزهرة ٢/ ٨٢٨.
(٣) البيت من الوافر. انظر: الكتاب ٣/ ٦١ والأصول ١/ ٤٣٣.



الاستِثْناءُ

مـا استثنت إلا مـع تمـام ينتصـب　　　وبعـد نفـي أو كنفـي انتخـب

قالَ السِّيرَافيُّ[1]: ومما يجرِي مَجرَى الفِعلِ الواجبِ نحوُ: «لِيَقُم القومُ إلا زيدًا»، وفِعلُ الشَّرطِ، نحوُ: «إنْ قامَ القومُ إلا زيدًا أكرمتُك»، وكذا: «لو قامَ القومُ إلا زيدًا أكرمتُك»، وقياسُ قولِ أبي العَبَّاسِ[2] أن يجريَ فِعلُ الشرطِ مَجرَى النفيِ.

قولُه: (وبَعْدَ نفيٍ أو كنفيٍ): مثلُ النفيِ: التقليلُ، فتقولُ: «أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك إلا زيدٌ»؛ لأنَّه في معنَى: «ما أحدٌ يقولُ ذلك إلا زيدٌ»، يدلُّك على ذلك قولُ

---

(١) انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٨/ ٢٠٢ وما بعدها.

(٢) يعني به المبرد، إذا تتبعنا نسبة هذا القول إلى المبرد فإننا نجد ابن السراج (الأصول ١/ ٣٠١) أول من أعلنه، ثم تلقفه الناس بعده، وأمسك به ابن ولاد (الانتصار ١٦٧)، ثم رد على المبرد ردًّا عنيفًا.

وإذا تصفحنا مصنفات المبرِّد فإننا نجده في (المقتضب ٤/ ٤٠٨) يذهب مذهب الجمهور، على خلاف ما شاع عنه، وهذا الذي دفع ابن خروف (شرح التسهيل ٢/ ٢٩٩) إلى أن ينكر نسبة هذا المذهب إلى المبرد، ثم أنكر على ابن ولاد الاشتغال بردِّ ما لم يصحَّ ثبوته.
والحقُّ الذي لا قولَ بعدَه: أن تجويز التفريغ في (لو) و(لولا) هو المذهب القديم للمبرد، ثم إنه بعد ذلك رجع عنه، وسطَّر مذهبه الجديد والمعتمد في (المقتضب)، ومخالفة المبرد للجمهور وتجويز التفريغ في (لو) و(لولا) كتبها المبرد في صدر شبابه، حينما صنَّف كتابًا يردُّ فيها على سيبويه، سماه: (مسائل الغلط).

والحاصل في المسألة أن إيراد النحاة لمخالفة المبرد ربما طيُّها أفضل، والحقيقة أنه لا خلاف في المسألة، إذ كل النحاة مجمعون أنه لا تفريغ في (لو) و(لولا).

الشاعرِ فيما أنشده أبو عَلِيٍّ في (التَّذْكِرةِ)[١]:

دَعَــا دَعْــوَةً دُودَانُ وَهْــوَ بِبَلْــدَةٍ ... قَلِيـلٍ بِهَـا المعْـرُوفُ بَـلْ هُـوَ مُنْكَـرُ

[(أو كنفيٍ)]: يُشبِهُ النفيَ: النهيُ والاستفهامُ بـ(هَلْ)، نحوُ: «هل قامَ أحدٌ إلَّا زيدًا»، لا الأمرُ.

وفيه نَظَرٌ؛ فإنَّهم جعلُوا الأمرَ في بابِ ما يُنصَب مِن الجوابِ كالنَّفيِ، وهنا لم يجعلُوه كذلك، ولا فرقَ.

وحُكِيَ لي عن بعضِ الكوفيين أنَّه مَنَعَ النَّصبَ في جوابِ الأمرِ.

قال: لأنَّه لم يَجْرِ عندَنا في الاستثناءِ مَجرَى النفيِ، فكذا هنا.

إتبـاع مـا اتصـل وانصـب مـا انقطـع ... وعــن تمــيم فيــه إبــدال وقــع

مذهبُ كـ الإتباعُ مع الإيجابِ، وأنشدُوا للأَخْطَلِ[٢]:

وَبِالصَّــرِيمَةِ مِــنْهُمْ مَنْــزِلٌ خَلَــقٌ ... عَــافٍ تَغَيَّــرَ إلَّا النُّــؤْيُ وَالوَتِــدُ

قالَ الشَّلَوْبِينُ[٣]: ويجوزُ أن تكونَ (إلَّا) هنا حرفَ ابتداءٍ، كما قيلَ في: ﴿فَشَرِبُوا [مِنْهُ] إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٤]، ومِن أناشيدِهم في ذلك أيضًا[٥]:

---

(١) البيت من الطويل. انظر: حواشي المفصل ٢٤٧.

(٢) البيت من البسيط. انظر: الديوان ٢٩٧ وتوجيه اللمع ٢١٦.

(٣) انظر: (حواشي المفصل) له ٢٣٧.

(٤) البقرة ٢٤٩، والقراءة هذه بالرفع لأبيّ بن كعب وابن مسعود والأعمش. انظر: مختصر ابن خالويه ٢٢.

(٥) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من المتقارب. انظر: الديوان ٧٢ والحلبيات ٢٤٢.

عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتُ الخِيَا ... مِ إِلَّا الثُّمَامُ وَإِلَّا العِصِيُّ

وفيه ما فيه مِن الاحتمالِ.

قولُه: (**وانصِبْ ما انقطع**): قالَ ابنُ بَابَشَاذَ[1]: لأنَّ انقطاعَ معناه يقتضي انقطاعَ إعرابِه.

ع: هذا لا يمكنُ أن يُقالَ في: «ما ضربتُ أحدًا إلا وَتِدًا»، أو: «إلا حمارًا»، لكنَّه ممكنٌ في نحوِ: «ما فيها أحدٌ إلا حمارًا»، ثم هو جُنُوحٌ إلى نظيرِ ما يقولُ الكوفيون[2] مِن أنَّ لنا نَصْبًا يسمَّى (النصبَ على الخِلَافِ)، ونَصبًا يسمَّى (النصبَ على الصَّرْفِ)، أي: سَبَبُهما قَصْدُ الخِلافِ والصَّرفِ، وهو فاسدٌ مِن قولِ الكوفيين مع استمرارِه، فكيف هذا مع تَخَلُّفِه؟

ش[3]: ابنُ كَيْسَانَ: لا يكونُ الاستثناءُ المنقطِعُ إلا في شيءٍ ينضمُّ فيه ما قبلَه وما بعدَه في المعنى، لو قلتَ: «قام القومُ إلا دارَ زيدٍ»، لم يَصِحَّ؛ لأنَّ القيامَ لا تَصِحُّ نسبتُه إلا[4] الدار.

ع: لا بدَّ مِن اعتبارِ هذا الذي قالَه ابنُ كَيْسَانَ، والناسُ غافلون عنه، ومعنى المنقطِعِ: الذي ليسَ داخلًا في المستثنَى منه، لا: الذي هو منقطِعٌ عن معنَى الكلامِ.

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ٤٤٩.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣.

(٣) يقصد (الشلوبين في حواشيه على المفصل). انظره في: ٢٤٢.

(٤) كذا بخط ابن هشام، والوجه المقصود: إلى.

أجازَ الزَّمَخْشَريُّ[١] والزَّجَّاجُ[٢] في: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ﴾[٣] أن يكونَ «أَنْ يقولوا» بدلًا، قالَ الزَّمَخْشَريُّ: مِن (حَقٍّ)، وقالَ الزَّجَّاجُ: مِن «بغير حَقٍّ».

ع: فيما أظنُّ. انتهى.

ويُبطِلُه أنَّ البدلَ في الإيجابِ لا يَصِحُّ، ويُبطِلُ قولَ الزَّمَخْشَريِّ أنَّ التقديرَ يصيرُ: «بغير إلَّا».

ع: الذي أَفْهَمُه أنَّ المعنى: لم يَنْقِمُوا منهم إلا قولَهم: ربُّنا اللهُ، فهذا استثناءٌ مِن محذوفٍ هو وعاملُه، دلَّ عليهما قولُه: «أُخرجوا بغير حقٍّ»؛ فإنَّ ذلك مما يُسألُ عنه، أو قولُه: «أُخرجوا» بمعنى النفيِ، أي: لم يُقَرُّوا في ديارِهم بغير حقٍّ إلا قولَهم: ربُّنا الله، والاستثناءُ غيرُ متصلٍ، أي: أَخرجوهم بلا حقٍّ إلا قولَهم: ربُّنا اللهُ، بتقديرِ: لكنْ قولُهم.

وغير نصب سابق في النفي قد	يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد
وإن يفرغ سابق إلا لما	قبل يكن كما لو الا عدما
وألغ إلا ذات توكيد كلا	تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا
وإن تكرر دون توكيد فمع	تفريغ التأثير بالعامل دع
في واحد مما بإلا استثني	وليس عن نصب سواه مغني

(١) انظر: (الكشاف) له ٣/ ١٦٠.

(٢) انظر: (معاني القرآن) له ٣/ ٤٣٠.

(٣) الحج ٤٠.

ودون تفريـــغ مـــع التقـــدم نصـب الجميـع احكـم بـه والتـزم

ع: مِنْ غريبِ ما وَقَعَ لي قولُ الشاعرِ[١]:

قَالَـتْ سُـعَادُ وَغَرَّهَـا مِـنْ عَيْشِـهَا بَـرْدُ المَقِيـلِ وَسَـرَّهَا تَغْنِيفِـي:

مَـا إِنْ أَرَاكَ وَأَنْـتَ إِلَّا شَـاحِبًا بَـادِي الجَنَـاجِنِ نَاشِـزَ الشُّرْسُـوفِ

قال أبو عَلِيٍّ في الجزء الحادي والعشرين مِن (التَّذْكِرةِ): هكذا رواه مُحَمَّدُ بنُ السَّرِيِّ[٢]، بالنَّصبِ، وقالَ: أرادَ: إلَّا وأنت شاحِبٌ، قالَ ـ يعني: ابنَ السَّرِيِّ ـ: هكذا يقولُ أهلُ العربيةِ، والصوابُ رفعُ (شاحِب)؛ لأنَّ حُكمَ إعرابِ ما بعدَ (إلَّا) إذا كانت (إلَّا) في غيرِ موضِعِها على حُكمِه إذا كانت في موضعِها.

ع: يظهرُ لي أنَّه قد يجوزُ النَّصبُ على التَّوَهُّمِ؛ لأنَّ (إلَّا) في التقديرِ داخلةٌ على الحالِ، فموضِعُ الجملةِ يكونُ بعدَها نَصبًا، فلمَّا توسَّطتْ بينَ جزئَي الجملةِ تَوَهَّمَ أنَّها في موضعِها في أوَّلِ الحالِ، فجاءت الحالُ مفردًا، فنَصَبَها.

وانصـب لتـأخير وجـئ بواحـد منهـا كمـا لـو كـان دون زائـد

كلـم يفـو[٣] إلا امـر[ؤ][٤] إلا علـي وحكمهـا في القصـد حكـم الأول

واسـتثن مجـرورا بغيـر معربـا بمـا لمسـتثنى بـإلا نسـبا

---

(١) من الكامل، وهما في (التذكرة) لأبي علي الفارسي، ولم يعثر عليه.

(٢) يعني به ابن السراج.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

(٤) زيادة لا بد منها.

أنشدَ في (الكَامِلِ)[(١)]:

وَإِنِّــي لَعَبْــدُ الضَّــيْفِ مَــا دَامَ نَــازِلًا وَمَـا مِـنْ خِلَالِـي غَيْرَهَـا شِـيْمَةُ العَبْـدِ

وقالَ: (غيرها) استثناءٌ مقدَّمٌ، يعني: فلِهَذا نُصِبَ، كما تقولُ: «ما قامَ إلا زيدًا القومُ».

فإن قلتَ: كيف أجازَ س[(٢)] في[(٣)]:

وَلَا عَيْــبَ فِــيهِمْ غَيْــرَ أَنَّ سُــيُوفَهُمْ

أن تَرفعَ (غيرًا)؟

قلتُ: قالَ: إنَّه على الوَصفِ، كأنَّك جعلتَ ذلك عَيبًا لهم، ويكونُ إذ ذاك على لغةِ تَمِيمٍ.

ولا يجوزُ أن تَحمِلَ (غيرًا) على (إلَّا) في ابتداءِ الاسمِ بعدَها، لا تقولُ: «ما أتَى أحدٌ غيرُ زيدٍ خيرٌ منه»، بمعنى: إلا زيدٌ خيرٌ منه.

ع: قولُه: «ويكونُ ذلك»[(٤)]، لعلَّه: «أو يكونُ ذلك»؛ لأنَّ البدلَ غيرُ الصفةِ.

---

(١) انظره في: ٢/ ٧٠٩، والبيت لقيس بن عاصم المنقري، وهو من الطويل. انظر: عيون الأخبار ١/ ٣٧٧.

(٢) يقصد بهذا الرمز هنا الإمام السيرافي. انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٨/ ٢٠٤ وحواشي المفصل للشلوبين ٢٤٤.

(٣) بتمامه:

وَلَا عَيْــبَ فِــيهِمْ غَيْــرَ أَنَّ سُــيُوفَهُمْ بِهِــنَّ فُلُــولٌ مِــن قِـرَاعِ الكَتائِــبِ

والبيت للنابغة الذبياني، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٤٤ والكتاب ٢/ ٣٢٦.

(٤) يقصد قول السيرافي المتقدم: «ويكونُ إذ ذاك على لغةِ تَمِيمٍ».

ولسوى سوى سواء اجعلا على الأصح ما لغير جعلا

واستثن ناصبا بليس وبخلا[١] وبعدا وبيكون بعد لا

ابنُ بَابَشَاذَ[٢]: في «ليسَ» و«لا يكونُ» مذهبان:

قيلَ: لا موضعَ لهما، بل هما جملتان دلَّتا على الاستثناءِ، ولم يتعلَّقا تعلُّقَ المعمولِ بالعاملِ، بل هما كقولِه تعالَى: ﴿ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾[٣] بعدَ قولِه تعالَى: ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا ﴾[٤].

والحقُّ: أنَّها في موضعِ الصفةِ بعدَ النكرةِ، والحالِ بعدَ المعرفةِ، كـ: «جاءني رجالٌ ليسَ زيدًا»، و: «القومُ ليسَ زيدًا»، والدليلُ عليه أنَّه قد سُمِعَ مِن العربِ[٥]: «أَتَتْني امرأةٌ لا تكونُ فلانةَ»، فأنَّث الفعلَ لمَّا جَعَلَه صفةً.

ع: في التمثيلِ بـ«رجالٌ ليس زيدًا» نظرٌ؛ لأنَّه لا يَصِحُّ فيه الاستثناءُ بعدَ... يستثنى منه، ثم ولو سُلِّمَ، فالتأنيثُ غيرُ مستلزِمٍ للصفةِ، بل هو مراعاةٌ لِمَا تقدَّمَ، ثم هو مخالِفٌ لتقديرِ الاسمِ. لَفْظُ البَعْضِ.

ع: الصوابُ عندي أن يُقالَ في مثالِ ابنِ بَابَشَاذَ: «رجالٌ لا يكونون زيدًا»، وأنَّه يجبُ التأنيثُ في مثالِ المَرْأَةِ، والجملةُ إذ ذاك فيهما صفةٌ لا غيرُ، وأنَّه يقعُ «لا يكونُ»

---

(١) كذا بخط ابن هشام، والصواب إسقاط الباء؛ ليستقيم الوزن.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ٤٤٦ وما بعدها.

(٣) التوبة ٩٩.

(٤) التوبة ٩٧.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٨.

موقعَ (إلَّا)، فتُحملُ عليها في أنَّه لا يكونُ بعدها جزءان، وإنَّما هي صفةٌ، كقولِك: «خَلَوا عن زيدٍ»، وأمَّا: «القومُ لا يكونُ زيدًا»، فاستثناءٌ، وبثبوتِ الوصفيةِ بـ «لا يكونُ» يَصِحُّ إثباتُ الاتصالِ في مسألةِ (القَوْم)، وأنَّه مُخصَّصٌ متَّصلٌ مخالِفٌ للآيةِ ولنحوِها، فاستدلالُه جيدٌ، وأمثلتُه فاسدةٌ.

واجــرر بســابقي يكــون إن تــرد وبعـد مـا انصـب وانجـرار قـد يـرد

مسألةٌ: إذا استثنيتَ بـ «خلا» وبـ «عدا» مع (ما) وجبَ نَصْبُ المستثنَى، فقلت: «قام القومُ ما خلا زيدًا»، و: «ما عدا عَمْرًا»، والنصبُ على المفعوليةِ، والفاعلُ مستترٌ عائدٌ على البعضِ المفهومِ مِن القومِ، يدلُّك على ذلك قولُك: «قامَ النسوةُ ما خلا هندًا»، فلو كانَ الضميرُ للنسوةِ لقلتَ: «ما خَلَوْنَ»، أو لهندٍ لقلت: «ما خَلَتْ»، ولكن لَمَّا كانَ للبعضِ ـ وهو مذكَّرٌ ـ ذَكَّرْت، ونظيرُه: استشهادُنا بـ: «ما قام إلا هندٌ»، على أنَّ ثَمَّ فاعلًا محذوفًا في ذلك، وفي: ما قام إلا....

وأمَّا حُكمُ «ما خلا»، و: «ما عدا»؛ فإنَّهما في موضعِ نَصْبٍ على الظرفيةِ، وذلك أنَّ (ما) مصدريةٌ، كالتي في قولِه[1]:

يَسُــرُّ المَــرْءَ مَــا ذَهَــبَ اللَيَــالِي ....

و(ما) المصدريةُ تَصِحُّ نيابتُها عن ظروفِ الزَّمانِ، كالمصادرِ الصريحةِ، أَلَا ترى إلى قولِك: «أصحبُكَ ما دام زيدٌ عندَك»، فإنَّه بتقديرِ: «مدَّةَ دوامِ زيدٍ عندك».

---

(١) بتمامه:

يَسُــرُّ المَــرْءَ مَــا ذَهَــبَ اللَيَــالِي وكـــان ذهـــابُهنَّ لـــه ذَهَابـــا

والبيت من الوافر. انظر: المفصل ٣٧٥.

كما أنَّ: «أتيتُه طلوعَ الشمسِ»، بتقديرِ: وقتَ طلوعِها، فكذلك هنا المعنَى: وقتَ خُلُوِّهم عن زيدٍ، و: وقتَ مجاوزتِهم.

وينبغي أن تُلَخَّصَ هنا أسئلةٌ، فيقالُ أوَّلًا: اعلمْ أنه إذا استُثني بـ «خلا» و«عدا» المسبوقتَين بـ (ما) وجبَ نَصْبُ المستثنى، فتقولُ[1]:

أَلَا كُــلُّ شَــيْءٍ مَــا خَــلَا اللهَ بَاطِــلُ ....

و: «قامَ القومُ ما عدا زيدًا»، إذا تحقَّق ذلك، فنقولُ: لِمَ وَجَبَ النصبُ؟

فنقولُ: لأنَّ المستثنَى مفعولٌ؛ لأنَّ «خلا» و«عدا» فِعْلان.

فيُقالُ: فأين الفاعلُ؟

فنقولُ: ضميرٌ مستترٌ مفرَدٌ مذكَّرٌ أبدًا، عائدٌ على البَعْضِ المفهومِ مِن القَوْلِ.

فيُقالُ: وما الذي دلَّ على أنَّ «خلا» و«عدا» فِعْلان؟

فنقولُ: وقوعُهما صلةً لـ (ما) المصدريةِ، وهي لا تُوصَلُ إلا بالجُمَلِ الاسميةِ أو الفعليةِ، وليسَ هنا اسميةٌ، فتعيَّنَت الفعليةُ.

فيُقالُ: مَنْ قالَ: إنَّ (ما) مصدريةٌ؟

فنقولُ: لأنَّه لا يَصِحُّ غيرُها.

فيُقال: فمَنْ قالَ: إنَّ ذلك الضميرَ عائدٌ على البَعْضِ؟

---

(١) بتمامه:

أَلَا كُــلُّ شَــيْءٍ مَــا خَــلَا اللهَ بَاطِــلُ وكــلُّ نعــيمٍ لا محالــةَ زائــلُ

والبيت للبيد بن ربيعة رضي الله عنه، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢٥٦ وشرح التسهيل ٢/ ٣١٠.

فنقولُ: لأنَّه مفردٌ مذكَّرٌ مطلقًا، ولو كانَ للأوَّلِ لوجبَ: «قامَ القومُ ما خَلَوا زيدًا»، أي: ما جانَبوا زيدًا، و: «قامَ نسوةٌ ما خَلَوْنَ زيدًا»، أي: ما اجتَنَبْنَ زيدًا.

فيقالُ: فما موضعُ (ما)؟

فنقولُ: نَصْبٌ على الظرفيةِ، والمعنى: مدَّةَ خُلُوِّهم عن زيدٍ، فحُذِفَ المضافُ، وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَه، كما تقولُ: «أتيتُكَ طلوعَ الشمسِ»، أي: وقتَ طلوعِها.

فيُقالُ: مَنْ قالَ: إنَّ هذا يجوزُ في المصادرِ غيرِ الصريحةِ؟

فنقولُ: قالت العربُ[1]: «لا أصحبُكَ ما دام زيدٌ صديقَك»، قالت النحاةُ ـ والمعنى يُصدِّقُهم ـ: إنَّ المعنَى: مدَّةَ دوامِ زيدٍ صديقَك، فثبتَ أنَّ الأصلَ: «خُلُوَّ بعضِهم عن زيدٍ»، ثم: «مدَّةَ خُلُوِّهم»، ثم: «ما خلا».

فيقالُ: (ما) المصدريةُ لا تُوصَلُ إلَّا بالأفعالِ المتصرِّفةِ، أَلَا ترى أنَّ النحاةَ يجعلون قولَ الشاعرِ[2]:

بِمَـا لَسْـتُمَا أَهْـلَ الخِيَانَـةِ وَالغَـدْرِ

من الضروراتِ.

وعلَّةُ ذلك أنَّها لا بدَّ أن تُقدَّرَ مع الفعلِ بالمصدَرِ، فإذا كانَ الفِعلُ جامدًا لـم يمكن ذلك.

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٥٨.

(٢) بتمامه:

أَلَـيس أَمِيـري في الأمـور بأنتمـا ... بِمَـا لَسْـتُمَا أَهْـلَ الخِيَانَـةِ وَالغَـدْرِ

والبيت من الطويل. انظر: الشيرازيات ٢/ ٥٩٩ والتذييل والتكميل ٣/ ١٥١.

فنقولُ: فَرْقٌ بينَ الفِعلِ الذي وُضِعَ غيرَ متصرِّفٍ وغيرِه، فالذي وُضع غيرَ متصرِّفٍ لا يجوزُ فيه هذا، والذي وُضِعَ متصرِّفًا، ثم وَقَعَ صلةً، فلا مانعَ فيه، ثم إنَّه حِينَ ذلك يلزمُ صيغةَ الماضي؛ بسببِ وقوعِه صلةً لـ (ما)، لا لسَببٍ في نفسِه، كما في: «ما دامَ»، وهذا الجُمودُ العارِضُ لا يمنعُ مِن التقديرِ بالمصدَرِ، بخلافِ ما لو كانَ الجُمودُ مُقارِنًا للوَضْعِ.

يمكنُ أن يقالَ في: «ما خلا زيدًا»: أي: «خُلُوَّهم عن زيدٍ»، ثم: «خالِينَ عن زيدٍ»، فهو مصدَرٌ في موضعِ الحالِ، مثلُ: «جاءَ زيدٌ مَشْيًا».

قالَ بَدْرُ الدِّينِ[1]: (ما) المصدريةُ إمَّا في موضعِ الحالِ هي والصلةُ، أي: «قاموا مجاوِزًا بعضُهم زيدًا»، أو الظرفِ على حَذْفِ المضافِ، أي: «مدَّةَ مجاوزتِهم زيدًا».

الدليلُ على تعدِّي «خلا» قولُهم[2]: «افعَلْ هذا وخَلَاكَ ذَمٌّ»، أي: «تجاوَزَك».

قالَ ابنُ الأَنْبَارِيِّ وابنُ سَعْدَانَ[3]: إنَّ استعمالَ «عدا» دونَ «ما» لم يُسمع مِن العربِ، فلا يجوزُ. ش[4].

قالَ: ولم يُورِد س الخفضَ بـ «عدا»، وأمَّا «خلا» فحكى فيها س[5] فيها[6]

(١) يعني ابن الناظم. انظر: (شرح الألفية) له ٢٢٥.

(٢) انظر: العين ٨/ ١٧٩ والأمثال لأبي عبيد ٢٢٩.

(٣) أبو جعفر محمد بن سعدان بن المبارك الضرير الكوفي، توفي عام ٢٣١هـ. انظر: تاريخ العلماء النحويين ١٨٥ ونزهة الألباء ١٢٣.

(٤) يقصد (الشلوبين في حواشيه على المفصل). انظره في: ٢٣٨.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٨ وما بعدها.

(٦) كذا في المخطوطة بإعادة (فيها).

الوجهين، وأمَّا أبو الحَسَن[1] فحَكَى الخفضَ بهما معًا.

وحيــث جــرا فهمــا حرفــان كمــا همــا إن نصــبا فعــلان

وكخــلا حاشــى ولا تصــحب مــا وقيــل حــاش وحشــى فاحفظهمــا

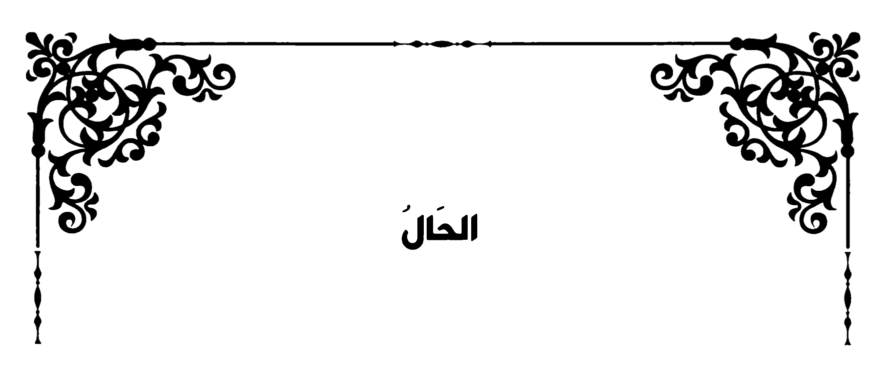
قالَ[2]:

حَشَـــى رَهْـــطِ النَّبِـــيِّ فَـــإِنَّ مِـــنْهُمْ بُحُـــورًا لَا تُكَـــدِّرُهَا الـــدِّلَاءُ

❁ ❁ ❁

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩/ ٢٢.

(٢) البيت من الوافر. انظر: الزاهر ١/ ٥١٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٩.



الحَالُ

ع: لِيُنْتَبَهْ للفَرْقِ بينَ الحالِ والصفة، فقَلَّ مَنْ يعرفُ ذلك، فأقولُ:

الحالُ مُقَيِّدةٌ للعامِلِ، والصِّفةُ مُقَيِّدةٌ للذاتِ، فإذا قلتَ: «جاءني كلُّ رجلٍ قائمٍ»، فعمومُ (كلّ) باقٍ بالنسبةِ إلى كلِّ قائمٍ، وإذا قلتَ: «جاءني كلُّ رجلٍ قائمًا»، فعمومُ (كلّ رجلٍ) باقٍ في جميع الأشخاصِ، والحالُ مُقَيِّدةٌ لمجيءِ الجميعِ، فالمعنَى ـ كما ترى ـ متغايرٌ، والحالُ لا تُقَيِّدُ صاحبَها وتزيلُ عمومَه، وإنَّما تُقَيِّدُ عاملَها، وتزيلُ إطلاقَه بالنسبةِ إلى الهيئاتِ.

وسُئِلتُ مرةً عن قولِه تعالَى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[1]، قيلَ: لِمَ لا جَعَلَ النحاةُ (قرآنًا) حالًا مِن قولِه: «كلِّ مَثَلٍ»؛ لقُرْبه، دونَ (قرآنٍ)؟

فقلتُ: يَفْسُدُ المعنَى؛ لأنَّه يقتضي أنَّ كلَّ مَثَلٍ قرآنٌ عربيٌّ، وأنَّه ضُرِبَ، وذلك لا يستقيمُ.

فقيلَ لي: هو بمنزلة: «كلُّ مثلٍ هو قرآنٌ عربيٌّ».

ففرَّقتُ بينَ الحالِ والصِّفةِ بما ذكرتُ.

ع: الحالُ ضَرْبٌ مِن الخَبَرِ، وكثيرًا ما يسمِّيها س[2] خَبَرًا، قالَ ابنُ جِنِّي في

---

(١) الزمر ٢٧ ـ ٢٨.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٤٩ و٢/ ٥٠ وغيرها.

(المحتَسَبِ)[1]: ولو شئتَ أن تأتيَ بعشرِ أحوالٍ إلى أضعافِ ذلك، لجازَ وحَسُنَ، كما في خَبَرِ المبتدأ، وعلى ذلك امتنعَ أبو الحَسَنِ[2] مِن نحوِ: «لولا هندٌ جالسةً لقمتُ»؛ لأنَّ هذا موضعٌ امتَنعَت العربُ فيه مِن الخَبَرِ، والحالُ ضَرْبٌ مِن الخَبَرِ.

الحال وصف فضلة منتصب ... مُفهم في حالٍ كفردا أذهب

[(فَضْلةٌ)]: لأنَّه مُتَمِّمٌ لمعنَى الجملةِ، وهذا حقيقةُ الفَضْلةِ.

وكونه منتقلا مشتقا ... يغلب لكن ليس مستحقا

[(منتقلًا)]: مِن الناسِ مَنْ زعمَ أنَّه لا يُشتَرَطُ انتقالُها؛ لقولِهم[3]: «دعوتُ اللهَ سميعًا».

قلنا: معناه: (مُجِيبًا)، كقولِهم: «سمعَ اللهُ لمَن حمِدَه»، ومعنى (سميعًا): مقدِّرًا لِأَنْ يستجيبَ، كقولِهم[4]: «معه صقرٌ صائدًا به غدًا».

قالُوا: ومنه: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[5].

قلنا: الحقُّ قد يكونُ غيرَ مُصَدِّقٍ ولا مُكَذِّبٍ. من (شرح الجُمَل)[6] لابن عُصْفُورٍ.

---

(١) انظره في: ٢/ ٣٠٧.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ٢٨٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٨.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٤٩.

(٥) البقرة ٩١.

(٦) انظره في: ١/ ٣٣٨.

[(مشتقًّا)]: لأنَّ الدالَّ على الهيئةِ الخاصةِ لا يكونُ إلَّا مشتقًّا.

ع: فأمَّا: «قعدتُ قِعْدةً حسنةً»، فإنَّ الدالَّ على الهيئةِ الخاصةِ الوصفُ.

ويكثر الجمود في سعر وفي ... مبدي تأول بلا تكلف

كبعه مدا بكذا يدا بيد ... وكر زيد أسدا أي كأسد

والحال إن عرف لفظا فاعتقد ... تنكيره معنى كوحدك اجتهد

قد يَرِدُ الحالُ معرفةً بـ (أل)، وقد يَرِدُ معرفةً بالإضافة، فيُؤَوَّلان بنكرةٍ:

فالأوَّلُ نحوُ[1]: «ادخلُوا الأولَ فالأولَ»، أي: مرتَّبين، و[2]: «جاؤوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ»، أي: جميعًا، و[3]: «أرسَلَها العِرَاكَ»، أي: مُعْتَرِكةً، ومنه: ﴿لَيَخْرُجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾[4]، أي: ذليلًا.

والثاني نحوُ: «رَجَعَ عَوْدَه على بَدْئه»، أي: عائدًا، و: «جلسَ وَحْدَه»، أي: منفردًا، و: «فعلَ ذلك جهدَه»، أي: مجتهدًا.

ووقعَ مُعَرَّفًا بالعَلَميةِ أيضًا، سُمِع[5]: «جاءَت الخيلُ بَدَادِ»، أي: مُتَبَدِّدةً، و(بَدَادِ) عَلَمُ جنسٍ، كـ: (فَجَارِ). مِن (شَرْحِ المصنِّفِ للتَّسْهِيل)[6].

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٨.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٥.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٢.

(٤) المنافقون ٨، ولم يُذكر من قرأ بها. انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ١٦٠ ومختصر ابن خالويه ١٥٧.

(٥) انظر: العين ٨/ ١٤.

(٦) انظره في: ٢/ ٣٢٧.

وذَكَرَ[1] أنَّ بعضَ نِساءِ قُرَيشٍ قالت ـ بعد قولِه عليه السلامُ: «تَصَدَّقْنَ؛ فإنَّكُنَّ أكثرُ أهلِ النارِ» ـ: وما لنا أكثرَ أهلِ النارِ[2].

قالَ[3]: وقد نصَّ س[4] على تعريفِ (أَفْعَل) التفضيلِ بالإضافةِ للمعرفةِ في بابِ (ما لا يكونُ فيه الاسمُ إلا نكرةً).

ابنُ عُصْفُورٍ[5]: أصلُ الحالِ التنكيرُ؛ لأنَّها مُفَسِّرةٌ لِمَا انْبَهَمَ مِن الهيئاتِ، والمُنْبَهِمُ مجهولٌ، فوجبَ أن يكونَ نكرةً.

ع: فيه نظرٌ.

وزعمَ الأستاذُ[6] أنَّ ذلك لأنَّها يحصُلُ منها نكرةً تَبْيِينُ المجهولِ، كما إذا كانت معرفةً، فلم يكن لتكلُّفِ التعريفِ فائدةٌ، وهذا يقتضي جوازَ مجيئِها في القياسِ معرفةً، إلَّا أنه عُدِلَ عنه؛ لعدمِ الاحتياجِ إليه، وهو...؛ لأنَّ التعريفَ يدُلُّ على عَهْدٍ متقدِّمٍ، وأنت ليسَ بينَك وبينَ مخاطَبك عَهْدٌ قديمٌ في هيئةٍ.

وقولُهم: «ادخلُوا الأولَ فالأولَ»، و: «جاءَ القومُ الجمَّاءَ الغفيرَ»، (أل) فيهما زائدةٌ، و(الغفيرَ) وصفٌ لازمٌ، كلزومِ وصفِ (مَنْ) في: «بِمَنْ مُعْجِبٍ لك»[7]،

---

(١) يعني به ابن مالك. انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ٣٢٧.

(٢) انظر: صحيح مسلم ٧٩.

(٣) يعني به ابن مالك. انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ٣٢٧.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ١١٠.

(٥) انظر: (المقرب) له ٢١٩.

(٦) يقصدون به أبا علي الشلوبين. انظر: (شرح الجزولية) له ٢/ ٧٢٨ وما بعدها.

(٧) التحشية مستفادة من ابن عصفور. انظر: (المقرب) له ٢١٩.

ويوضِّحُ ما قلنا قولُهم(١): «جاءَ القومُ جمَّاءَ غفيرًا».

وعن الكِسَائيِّ وابنِ الأَعْرَابيِّ(٢) أنَّ «الجمَّاءَ الغفيرَ» البيضةُ الحديدُ تَضُمُّ الرأسَ، فالتقديرُ: مثلَ الجمَّاءِ، كقول...(٣):

تَعُـدْ فِـيكُمُ جُـزر(٤) الجَـزُورِ رِمَاحُنَـا ....

فهي مثلُها، إلَّا أنَّ هذا البيتَ شاذٌّ قبيحٌ ضعيفٌ، لا يجوزُ إلَّا في الضرورةِ؛ لقُبحِ اللفظِ، و«الجمَّاءَ الغفيرَ»... «أَلْ» زائدة.

ع: قبحُ اللفظِ موجودٌ فيهما، وظاهرُ كلام ابنِ مَالِكٍ(٥) أن المضاف إليه ينوب عن المضاف في... أنه لا ضعفَ فيه.

وقالَ أَحْمَدُ بنُ يَحْيَى(٦): إنَّ نَصْبَ «الجمَّاءَ الغفيرَ» على المدحِ، وأجازَ خفضَه على البدلِ، نحوُ(٧): «بإخوتِك الجمَّاءِ الغفيرِ»، كما يُقالُ: مررت بزيد....

---

(١) انظر: التقفية ٦٨ والمقصور والممدود للقالي ٣٧٧.

(٢) انظر: الغريبين ١/ ٤٠٠.

(٣) بتمامه:

تَعُـدْ فِـيكُمُ جَـزْرَ الجَـزُورِ رِمَاحُنَـا ويُمْسِـكنَ بالأكبـادِ منكسـراتِ

والبيت لامرأة من بني عامر، وهو من الطويل. انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٧٤٩ والتذييل والتكميل ٤/ ١٦١.

(٤) كذا الضبط بضم الجيم بخط ابن هشام، والصواب فتحها.

(٥) يقصد قوله في البيت ٤١٣:

ومـا يلـي المضـافَ يـأتي خَلَفَـا عنـه في الإعـراب إذا مـا حُـذِفا

(٦) الإمام أبو العباس ثعلب. انظر: التذييل والتكميل ٩/ ٣٢.

(٧) منقول عن الجرمي. انظر: التذييل والتكميل ٩/ ٣٢.

وهذا ـ أعني: الخفضَ ـ غيرُ مسموعٍ، وإنما سُمع الرفعُ في التَّمامِ، والنصبُ في النُّقصانِ[١]، وإنما... أنها زائدة في: «الأولَ فالأولَ»؛ لأنَّ الحالَ إذا لم... ولا واقعًا موقعَه لم يكن معرفةً بـ (أل).

قالَ أبو الفَتْحِ[٢] ما ملخَّصُه: «وَحْدَ» في الأصلِ مصدرُ: «أوحدته إيحادًا»، لكنه جِيءَ به على حذفِ الزوائدِ، مثلُ: (قَيْد الأوابدِ)، فلمَّا تغيَّرَ عن صيغتِهِ الأولى سمَّيناه اسمًا، ولم يُثَنَّ[٣] ولم يُجمع؛ اعتبارًا بالمصدريةِ أو الجنسيةِ، ومثالُ إفراده وهو للجميعِ قولُه[٤]:

أَعَاذِلَ هَلْ يَأْتِي القَبَائِلَ مِثْلَنَا ... مِنَ المَوْتِ أَوْ أُخْلِي[٥] لَنَا المَوْتُ وَحْدَنَا

وأجازَ الكوفيون تثنيتَه وجمعَه، فقالوا[٦]: وَحْدَيْنا، و[٧]: وُحُودَنا.

قالُ ابنُ الخَشَّابِ: ليسَ ذلك بمسموعٍ ولا مقيسٍ على كلامٍ فصيحٍ.

---

(١) جاء في التذييل والتكميل ٩/ ٣٢ عكس هذا، أي: النصب في التمام، والرفع في النقصان، ونسبه إلى الكسائي.

(٢) انظر: (المحتسب) له ١/ ١٠٠ و(الخصائص) له ٢/ ٢٢٢.

(٣) في المخطوطة: (يبين)، الحروف مهملة.

(٤) البيت لمعن بن أوس، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢٣ وتهذيب اللغة ٧/ ٢٣٥.

(٥) كذا مضبوطة بخط ابن هشام، وضبطها في المصادر: أَخْلَى.

(٦) انظر: المحكم ٣/ ٤٩٠.

(٧) عدَّها لحنًا ابن مكي الصقلي في (تثقيف اللسان) ١٥٦، وابن هشام اللخمي في (المدخل إلى تقويم اللسان) ٣٠٤، والصفدي في (تصحيح التصحيف وتحرير التحريف) ٥٤٠، ولم يذكرها أحد قبلهم.

مسألةٌ: «مررتُ بزيدٍ وَحْدَه»، قالَ المُبَرِّدُ[١]: يجوزُ أن يكونَ حالًا مِن الفاعلِ والمفعولِ، وأَبَى الزَّجَّاجُ[٢] إلَّا أن يكونَ حالًا مِن الفاعلِ فقط؛ لأنَّه عندَه مصدرٌ، أو كالمصدرِ، والمصادرُ تجيءُ في موضعِ الحالِ مِن الفاعلِ.

قالَ ابنُ الخَشَّابِ: وما قالَه المُبَرِّدُ يمكنُ أن يُحمَلَ عليه في بعضِ الأحوالِ؛ لاحتمالِه، وتمثيلُ س[٣] بـ: «مررت برجلٍ وَحْدَه»؛ يدلُّ على أنَّه حالٌ مِن الفاعلِ؛ لقلَّةِ مجيءِ الحالِ مِن النكرةِ، ومن ذلك[٤].

ومصدر منكر حالا يقع　　　بكثرة كبغتة زيد طلع

فأمَّا المعرَّفُ فقليلٌ؛ لأنَّه يحتاجُ إلى تأويلين: تأويلٍ لكونِه مصدَرًا، وتأويلٍ لكونِه معرفةً، فيؤوَّل بمشتقٍ نكرةٍ. مِن (شَرْحِ العُمْدَةِ)[٥].

ولم ينكر غالبا ذو الحال إن　　　لم يتأخر أو يخصص أو يبن

[(**غالبًا**)]: احترازٌ مِن: «عليه مائةٌ بيضاءَ»، وقولِه[٦]:

وَمَا حَلَّ سَعْدِيٌّ غَرِيبًا بِبَلْدَةٍ　　　فَيُنْسَبَ إِلَّا الزِّبْرِقَانُ لَهُ أَبُ

[(**أو يخصَّصْ**)]: في الحديثِ[٧]: «وصلَّى رجالٌ خلفَه قيامًا».

---

(١) انظر: (المقتضب) له ٣/ ٢٣٩.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ١٥٥.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٣.

(٤) كذا في المخطوطة، ولا تتمة.

(٥) انظره في: ١/ ٤١٩.

(٦) البيت للَّعِين المنقري، وهو من الطويل. انظر: الكتاب ٣/ ٣٢ وضرائر الشعر ٢٩٧.

(٧) في البخاري ٦٨٨ وغيره: «وصلَّى وراءَه قَومٌ قِيامًا».

مـــن بعـــد نفـــي أو مضـــاهيه كـــلا يبـغ امـر[ؤ] على امـر[ئ] مستسـهلا

ذَكَرَ ابنُ عُصْفُورٍ[1] مِن المسوِّغات امتناعَ كَونِ الحالِ صفةً، نحوُ: «مررتُ ببُرٍّ قفيزًا بدرهمٍ»، و: «ماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ»، و: «وَقَع أمرٌ فجأةً»، ألَا ترى أنَّ هذه لا تكونُ صفاتٍ حتى تخرُج بها عن وضعها الأصليِّ.

فانتصابُ الحالِ بعدَ المعرفةِ؛ لتعذُّرِ الوَصفِ، وكذا هنا، وأجرَوا النكرةَ المخصَّصةَ مُجرَى المعرفةِ، فإنه[2] نحو: «مائةٌ بيضًا»، فشاذٌّ.

وسـبق حـال مـا بحـرف جـر قـد أبـــو[3] ولا أمنعـــه فقـــد ورد

جَعَل أبو البَقَاءِ[4]: ﴿عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ﴾[5] حالًا مِن قولِه: «بدمٍ».

والمعنى عليه، وذلك في هذه المسألةِ سَهلٌ؛ لأنَّ الحالَ ظَرْفٌ، وقد أجازَ ذلك بعضُهم فيما كانَ كذلك خاصةً.

وقالَ الزَّمَخْشَريُّ[6]: لا يجوزُ؛ لأنَّ حالَ المجرورِ لا تتقدَّمُ، بل هو حال من فاعلِ «جاؤوا».

وهذا فاسدٌ؛ لأنَّ القميصَ ليسَ حالُ القومِ أنَّهم عليه، أي: فوقَه، كذا قدَّرَه هو، قالَ: أي: فوقَه.

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٣٩.

(٢) كذا بخط ابن هشام، ولعله سبق قلم، والصواب: فأمَّا.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

(٤) انظر: (التبيان) له ٢/ ٧٢٦.

(٥) يوسف ١٨.

(٦) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٤٥١.

ولا تجز حالا من المضاف له ... إلا إذا اقتضى المضاف عمله

ابنُ عُصْفُورٍ: لا يكونُ العاملُ في الحالِ إلا العاملَ في صاحبِها، فلو قلتَ: «جاءَ غلامُ هندٍ ضاحكًا»، جازَ، فلو قلتَ: «ضاحكةً»، لم يَجُزْ؛ لأنَّ عاملَ (هندٍ): (الغلامُ) بما فيه مِن معنَى اللامِ؛ لأنَّه جُعِلَ نائبًا عن عاملِ الحالِ «جاءَ»، فإن أعمَلتَ (الغلام) في الحالِ على تأويلِه بمشتقٍّ، حتى كأنَّك قلتَ: «جاءَ الذي خَدَمَ هندًا»، جازَ ذلك. انتهى.

ولم يَذْكُر غيرَ ذلك في هذا المقامِ في (شَرْحِ الجُمَلِ الكبيرِ)[1].

أو كان جزء ما له أضيفا ... أو مثل جزئه فلا تحيفا

مِن (التُّحْفةِ)[2]: مثالُ الجزءِ: «ضُرِبَ ظهرُ زيدٍ قاذفًا»، ﴿وَنَزَعْنَا﴾ الآيةَ[3]، وشِبْهِ الجزءِ: «أعجبني كلامُه مخاصِمًا»، و: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[4].

قالَ: والثالثُ: أن يكونَ مصدرًا، هكذا قيَّده...، كـ: أعجبني ضَرْبُ... مكتوفًا، و: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[5].

قالَ: فـ (مثواكُم) مبتدأٌ ثانٍ، (فيها) خبرُه.

---

(١) لم أجد كلامه في مطبوعة الكتاب.

(٢) هو نقد وتعليق لابن مالك على كافية ابن الحاجب، جمعه ابن جماعة من إملاء الإمام ابن مالك عليهم. انظر: التحفة ٨٩.

(٣) الحجر ٤٧، والآية بتمامها: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾.

(٤) النحل ١٢٣.

(٥) الأنعام ١٢٨.

قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[1] في: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[2]: إنَّ (مَيْتًا) حالٌ مِن الأخِ.

ورَدَّ عليه أبو حَيَّانَ[3]، وقالَ: لا تجيءُ مِن المضافِ إليه، إلَّا إذا كانَ له موضعٌ مِن الإعرابِ، نحوُ: «أعجبني ركوبُ الفرسِ مُسَرَّجًا»، و: «قيامُ زيدٍ مسرعًا».

قالَ: وأجازَ بعضُ أصحابِنا[4] ذلك إذا كانَ الأوَّلُ جُزءًا أو كجزءٍ، وقد رَدَدْنا عليه في كتبِنا النحويةِ[5]، والصوابُ أنَّه حالٌ مِن (لحم).

ع: لا يَفْهَمُ ذو ذوقٍ صحيحٍ كَونَه حالًا مِن (اللَّحمِ).

وقالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[6] في: ﴿تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[7]: إنَّ الجملةَ حاليةٌ.

ع: قلتُ: يريدُ أنَّه حالٌ مِن المضافِ إليه[8]، وجازَ ذلك عندَنا؛ لأنَّ المضافَ جزءٌ مِن المضافِ إليه.

وقالَ أبو حَيَّانَ[9]: إن أرادَ أنَّ صاحبَ الحالِ (العينان)؛ فكانَ حقُّه أن يكونَ:

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٤/ ٣٧٣.

(٢) الحجرات ١٢.

(٣) انظر: (البحر المحيط) له ٩/ ٥٢٠.

(٤) يقصد به ابن مالك.

(٥) ردَّ عليه في التذييل والتكميل ٩/ ٨٢ وفي منهج السالك ٢/ ٣١١.

(٦) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٧١٨.

(٧) الكهف ٢٨، وهي بتمامها: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾.

(٨) المضاف إليه المقصود الضمير في: عيناك.

(٩) انظر: (البحر المحيط) له ٧/ ١٦٧.

«تُريدان»، أو الكافُ، فالحالُ مِن المضافِ إليه لا تجوز؛ لئلَّا يختلفَ عامِلُ الحالِ وعاملُ صاحبِها، إلَّا إنْ قُلْنا بقولِ بعضِهم: إنَّه يجوزُ إنْ كانَ المضافُ جزءًا، وهو هنا حَسَنٌ؛ لأنَّ المرادَ بالنهيِ الشخصُ، لا العينان.

قلتُ: لا يلزمُه على ذلك أن يُقالَ: «تُريدان»؛ لأنَّه يكونُ مثلَ قولِه[1]:

بِهَا العَيْنَانِ تَنْهَلُّ

وقولِه[2]:

فَكَأَنَّ فِي العَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ ... أَوْ سُنْبُلًا[3] كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَّتِ

نَعَمْ، هو قليل.

وقالَ مَكِّيٌّ[4] في: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[5]: لا يكونُ (حنيفًا) حال[6] مِن (إبراهيم)؛ لأنَّه مضافٌ إليه.

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ[7]: وليسَ كما قالَ؛ لأنَّ الحالَ قد يَعمَلُ فيها حرفُ الجرِّ إذا

---

(١) البيت لامرئ القيس، وهو من مشطور الهزج. انظر: ملحقات الديوان ٤٧٣ وجمهرة اللغة ١/ ٥٩.

(٢) البيت لسلمي بن ربيعة الضبي، وهو من الكامل. انظر: النوادر لأبي زيد ٣٧٥ وأمالي القالي ١/ ٩١.

(٣) جاءت في المخطوطة نقطة النون تحت.

(٤) انظر: (مشكل إعراب القرآن) له ٤٠٢.

(٥) البقرة ١٣٥ وغيرها.

(٦) كذا في المخطوطة.

(٧) انظر: (المحرر الوجيز) له ٣/ ٤٣١.

عَمِلت في [ذي][(١)] الحالِ، كـ: «مررتُ بزيدٍ قائمًا».

ع: أمَّا إطلاقُ مَكّيٍّ أنَّ الحالَ لا تأتي مِن المضافِ إليه؛ فرأيتُ لجماعةٍ مِن المتقدِّمين أنَّه قليلٌ لا ممتنعٌ، وقالَ ابنُ جِنِّي في (التَّنْبِيهِ)[(٢)]: وإنَّما ذَكَرَ منه أبو الحَسَنِ بُوَيتًا[(٣)]، وأمَّا غيرُ هؤلاء فيقولُ: إذا كان المضافُ عاملًا جازَ، نحوُ: «يعجبني قيامُ زيدٍ مسرعًا»، وقالَ بعضُهم: إنَّه إنْ كانَ جزءًا أو كجزءٍ جاز أيضًا، ومنهم المصنِّفُ[(٤)].

وقولُ ابنِ عَطِيَّةَ: إنَّ الباءَ عاملةٌ في الحالِ في ذلك المثالِ بعيدٌ عن قولِ أهلِ الصَّنْعةِ، وإنَّما العاملُ الفِعلُ الذي هو عامِلٌ في محلِّ صاحبِ الحالِ.

والحال إن ينصب بفعل صُرفا ... أو صفة أشبهت المصرفا

فجائز تقديمه كمسرعا ... ذا راحل ومخلصا زيد دعا

إذا كانَ عاملُ الظَّرفِ معنًى جازَ تقديمُه عليه، نحو[(٥)]:

أَنَــا ابْــنُ مَاوِيَّــةَ إِذْ جَــدَّ النَّقُــرْ

و[(٦)]:

---

(١) ساقطة من المخطوطة، ومن دونها يختل المعنى، والتتميم من (المحرر الوجيز) المنقول منه.

(٢) انظره في: ٢١.

(٣) كذا بخط ابن هشام، وفي (التنبيه): بويبًا.

(٤) يقصد به ابن مالك.

(٥) البيت لبعض السعديين، وهو من مشطور الرجز. انظر: الكتاب ٤/ ١٧٣ والحجة ١/ ٩٨.

(٦) البيت لبعض بني أسد، وهو من مشطور السريع. انظر: تهذيب اللغة ١٢/ ٤٧ وشرح الأبيات لأبي علي الفارسي ٢٥٠ والتمام لابن جني ١٦٣.

أَنَـا أَبُـو المِنْهَـالِ بَعْـضَ الأَحْيَـانْ

المعنى: أنا المشهورُ والمعروفُ، لو قلتَ: «إِذْ جَدَّ النَّقْرُ أنا ابنُ مَاوِيَّةَ»، و: «بعضَ الأحيانِ أنا أبو المنهالِ»، جازَ، وأمَّا الحالُ فلا يجوزُ ذلك فيها؛ لأنَّ لها شَبَهًا بالمفعولِ، ألا ترى أنَّ الضاحِكَ زيدٌ في: «ضربتُ زيدًا ضاحكًا».

وقالَ ابنُ عُصْفُورٍ[١]: لأنَّها مُشبَّهةٌ بالظَّرفِ، ألا تراها على تقديرِ: «في حالةِ كذا».

والمشبَّهُ بالشيءِ لا يَقوَى قوَّتَه في الجميعِ، ولولا التَّشبيهُ بالظَّرفِ لم يُعْمِلُوا فيها المعانيَ...: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾[٢].

وإنَّما قلنا: إنَّها مُشبَّهةٌ بالمفعولِ؛ لأنَّها فضلةٌ عن تمامِ الجملةِ.

ومِن تقديمِهم الظَّرفَ المعمولَ للمعنى: «أكلَّ يومٍ لك ثوبٌ تلبسُه؟»، عاملُ (كلَّ) ما في (لك) مِن الاستقرارِ، لا «تلبسُه»؛ لأنَّ الصفةَ لا تعملُ فيما قبلَ الموصوفِ[٣]، ولا فِعلٌ يُفسِّرُه «تلبسُه»؛ لأنَّه لا يُفسِّرُ إلا ما يَعملُ.

والأَخْفَشُ[٤] يُسوِّي بينَ الحالِ والظَّرفِ، ويحتجُّ بقولِه تعالَى: ﴿مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِۦ﴾[٥] فيمَنْ نَصَبَ[٦]، وقولِ الشاعرِ[٧]:

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٣٥.

(٢) هود ٧٢.

(٣) في المخطوط: (الموصول)، وهو سبق قلم.

(٤) انظر: البديع لابن الأثير ١/ ٢٠٠.

(٥) الزمر ٦٧.

(٦) قراءة عيسى بن عمر. انظر: مختصر ابن خالويه ١٣٢.

(٧) البيت للنابغة الذبياني، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٥٥ وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٦.

رَهْـطُ ابْـنِ كُـوزٍ مُحْقِبِـي أَدْرَاعِهُـمْ فِـيهِمْ وَرَهْـطُ رَبِيعَـةَ بْـنِ حُـذَارِ

قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[1]: وهذا... أعني: مطوياتٍ، وأعني: حَقْبَهم[2]، والجملةُ فاصلةٌ بينَ المبتدأ والخبرِ؛ لأنَّ فيها تشديد وتوكيد[3] للكلام.

وعامـل ضـمن معنـى الفعـل لا حروفَـه مـؤخرا لـن يعمـلا

[(**لا حروفَه**)]: عطفٌ على: (معنى)، لا على: (**الفعل**)؛ لفسادِ المعنَى.

[(**مؤخَّرًا لن يَعْمَلا**)]: مثل: زيدًا لن أضربَ[4].

إذا قلتَ: «هذا زيدٌ قائمًا»، فإعرابُه: (هذا) مبتدأٌ، و(زيدٌ) خبرٌ، و(قائمًا) حالٌ، ولا يجوزُ تقديمُه، هذا كلام المحقِّقين.

وقالَ كـ[5]: (هذا) اسمُ التقريبِ، و(زيدٌ) اسمُه، و(قائمًا) خبرُه، وإلَّا ففي نحوِ: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[6] ليسَ المرادُ الإعلامَ بأنَّ هذا بعلُها، وإذا قلتَ: «هذا زيدٌ قائمًا»، لم تُرِد الإعلامَ بأنَّ المشارَ إليه زيدٌ.

قلنا: رُبَّ كلامٍ يُحمَل على معناه، والمرادُ[7]: «تَنَبَّهْ لزيدٍ قائمًا»، و: «تَنَبَّهُوا

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٣٦.

(٢) عند ابن عصفور: محقبي.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه نصب الكلمتين.

(٤) المثال الذي جاء به ابن هشام يقصد به أنه يساوي عبارة ابن مالك، وفي كلتيهما تقديم معمول الفعل الذي بعد (لن) عليها.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٢.

(٦) هود ٧٢.

(٧) تشكَّلت الدال في المخطوطة على شكل الهاء، دائرة صغيرة.

لبَعْلي شيخًا»، كما أنَّ: «غَفَرَ الله لك»؛ محمولٌ على معناه[١]، وكذا: «اتَّقَى الله امرؤٌ»[٢]، و: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[٣].

كتلك ليت وكأن وندر نحو سعيد مستقرا في هجر

قالَ[٤]:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ

قالَ الشَّيخُ[٥]: أي: «وأنتِ معي»، والجملةُ حاليَّةٌ، وليسَ ذلك على العطفِ على الموضعِ، خلافًا للفرَّاءِ[٦]، وكذا قالُوا في[٧]:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

إنَّ (رواجعا) خبرُ «كان» محذوفةً، لا خبرُ (ليت)، خلافًا للفرَّاءِ[٨] في إجازتِه نَصْبَ الجزأَيْن بها، ولا تكونُ حالًا، وإن كانت (ليت) تعمَلُ في الحالِ؛ لفسادِ المعنَى.

---

(١) وهو أنه خبر مراد به الدعاء. انظر: الكتاب ٣/ ٥٠٤.

(٢) معناه: «ليتَّقِ الله امرؤ». انظر: الكتاب ٣/ ١٠٠.

(٣) مريم ٧٥، وهو أمر معناه الخبر، معناه: فسيمد له الرحمن. انظر: الحجة ٢/ ٢٠٥ والخصائص ٢/ ٣٠٣ والمنصف ٣١٧.

(٤) البيت من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١ ومجالس ثعلب ٢٦٢.

(٥) يقصد به ابن مالك. انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ٥٢.

(٦) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٣١١.

(٧) البيت ينسب إلى العجاج، وهو من مشطور الرجز. انظر: ملحقات الديوان ٢/ ٣٠٦ والكتاب ٢/ ١٤٢.

(٨) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٤١٠ و٢/ ٣٥٢.

ونحـــو زيـــد مفـــردا أنفـــع مـــن عمـــرو معانـــا مســـتجاز لـــن يهـــن

والحـــال قـــد يجـــيء ذا تعـــدد لمفـــرد فـــاعلم وغيـــر مفـــرد

قالَ اللهُ تعالَى: ﴿إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾[1]، أعربَهُما الزَّمَخْشَرِيُّ[2] حالَين.

قالَ الشاعرُ[3]:

وَأَنَّـــا سَـــوْفَ تُـــدْرِكُنَا المَنَايَـــا مُقَـــدَّرَةً لَنَـــا وَمُقَـــدَّرِينَا

فأتَى بحالَين مِن شيئين، الأولُ للأول[4].

وعامـــل الحـــال بهـــا قـــد أكـــدا في نحـــو لا تعـــث في الأرض مفســـدا

ع: مِن طَرِيفِ مواطنِ الحالِ المؤكِّدةِ قولُ اللهِ تعالَى: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾[5]، قالَ أبو عَلِيٍّ: إذا أُزلِفَت فقد قُرِّبت، وإذا قُرِّبت فهي غيرُ بعيدٍ، فهذا بمنزلةِ[6]:

كَفَـى بِالنَّـأْيِ مِـنْ أَسْـمَاءَ كَـافِ ....

(١) الحجر ٤٧.

(٢) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٥٨٠.

(٣) البيت لعمرو بن كلثوم، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٣١٠ وشرح التسهيل ٢/ ٣٥٠.

(٤) لعل هذا سبق قلم؛ فالصواب أن الأول للثاني، والثاني للأول. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٥٠ والتذييل والتكميل ٩/ ١٣٧.

(٥) ق ٣١.

(٦) بتمامه:

كَفَـى بِالنَّـأْيِ مِـنْ أَسْـمَاءَ كَـافِ وليـس لحبِّهـا إذْ طـال شـافي

والبيت لبشر بن أبي خازم، وهو من الوافر. انظر: الديوان ١٤٢ والمقتضب ٤/ ٢٢.

وإنما يختلفان بعدمِ اتفاقِ اللَّفظِ مع لفظِ العاملِ، قالَه في (التَّذْكرة).

وجَعَلَ أبو عَلِيٍّ من ذلك أيضًا: «أخذتُه بدرهمٍ فصاعدًا».

قالَ: لأنَّهم قدَّروه: «فزادَ الثمنُ صاعدًا»، والشيءُ لا يزيدُ إلَّا صاعدًا.

قالَ: إلَّا أنها كالمبيِّنة؛ لمعاقبتها....

إنما أعرفُهم يقدِّروه[1]: فذَهَب الثمنُ[2].

ع: ومنه[3]:

.... إِذَا كَـانَ يَـوْمٌ ذُو كَوَاكِـبَ أَشْـنَعَا

ذكرَه س[4] وأبو عَلِيٍّ[5]، و«كانَ» تامةٌ؛ لأنَّ الخَبَرَ لا يكونُ مؤكِّدًا.

ع: صدرُه[6]:

فِـدًى لِبَنِـي ذُهْـلِ بْـنِ شَـيْبَانَ نَـاقَتِي ....

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) يظهر أن هذا من كلام ابن هشام؛ فقد كتبها باللون الأسود، والكلام السابق مكتوب بالأحمر.

أما التقدير الذي يعرفه ابن هشام، فقد قدر سيبويه بالتقديرين كليهما. انظر: الكتاب ١/ ٢٩٠.

(٣) بتمامه:

بنـي أسـدٍ هـل تعلمـون بلاءَنـا إِذَا كَـانَ يَـوْمٌ ذُو كَوَاكِـبَ أَشْـنَعَا

والبيت لعمرو بن شأس الأسدي، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٣١ والكتاب ١/ ٤٧.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٤٧.

(٥) انظر: (الحجة) له ١/ ١٤٨ و(شرح الأبيات) له ١/ ٢٣٢.

(٦) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٥٩ والحجة ٢/ ٤٣٩ وما بعدها.

ابنُ عُصْفُورٍ[١]: المؤكِّدةُ يُشترَطُ فيها ما اشتُرِطَ في المبيِّنةِ إلَّا الانتقالَ.

فإن قيلَ: فقد جاءت دونَ تمامِ الكلامِ في قولِه[٢]:

أَذَا العَرْشِ إِنِّي لَسْتُ مَا عِشْتُ تَارِكًا ... طِلَابَ سُلَيْمَى فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضِيَا

فهذه حالٌ مؤكِّدةٌ لِمَا انطوى عليه «اقْضِ»، ولم يتمَّ الكلامُ.

قلتُ: حَمَلَه بعضُهم على زيادةِ (ما)، و(أنت) تأكيدٌ لفاعلِ «اقْضِ»، فهو كقولِه[٣]:

قُمْ قَائِمَا قُمْ قَائِمَا

لَقِيتَ عَبْدًا نَائِمَا

والحسنُ فيها عندي: أن... «كان» محذوفة، والأصلُ: ما كنت، وانفصلَ الضميرُ بعدَ حذفِها.

وإن تؤكد جملة فمضمر ... عاملُها ولفظها يؤخر

وموضع الحال تجيء جمله ... كجاء زيد وهو ناو رحله

قولُه: (وموضعَ الحالِ تَجِيءُ جمله)، نحوُ: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[٤]، وفي الاسميةِ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[٥]، وتقعُ مجرورًا، نحوُ: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٣٦ و(المقرب) له ٢٢٠.

(٢) البيت لجرير، وهو من الطويل. انظر: شرح النقائض ١/ ٣٤٧.

(٣) ينسب إلى امرأة من العرب، وهو من منهوك الرجز. انظر: الخصائص ٣/ ١٠٥ وشرح التسهيل ٢/ ٣٥٧.

(٤) المدثر ٦.

(٥) النساء ٧٩.

قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾[١].

[(جمله)]: خبريةٌ لا تنافي الحالي، ولهذا أبطلْنا قولَ جماعةٍ مِن المفسرين[٢] في: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا﴾[٣]: إنَّ «كيفَ ننشزها» جملةٌ حاليةٌ مِن (العظامِ)، أي: مُحْياةً.

وفي بعضِ كتبه[٤] قالَ: غير مصدَّرةٍ بـ(لن)، أو حرفِ تنفيسٍ، وغيرِهما مِن دليلِ الاستقبالِ.

ع: وهذا قد يُعلَمُ دونَ نصٍّ؛ لأنَّه... جاء زيد مستصحبًا.

بَقِيَ عليه: الظرفُ والجارُّ والمجرورُ التامَّينِ، والدليلُ على أنَّهنَّ في محلِّ النَّصْبِ على الحالِ عَطْفُ الحالِ المنصوبةِ عليهنَّ، كقولِه تعالَى: ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوۡ قَاعِدًا أَوۡ قَآئِمًا﴾[٥]، وقولِه: ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ وَكَهۡلًا﴾[٦]، وقالَ النَّابغةُ[٧]:

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ ... وَبَحْرَ عَطَاءٍ يَسْتَخِفُّ المَعَابِرَا

فعَطَفَ على الجملةِ حالًا منصوبًا.

---

(١) القصص ٧٩.

(٢) انظر: البحر المحيط ٢/ ٦٣٨.

(٣) البقرة ٢٥٩.

(٤) يقصد به ابن مالك. انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ٣٥٩ و(شرح العمدة) له ١/ ٤٢٠.

(٥) يونس ١٢.

(٦) آل عمران ٤٦.

(٧) البيت من الطويل. انظر: الديوان ٧١ والتذييل والتكميل ٣/ ٢٤٨.

ع: قولُه تعالَى(١): ﴿وَجِيهًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾ جاءت الحالُ مفردةً على الأصلِ، ﴿وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ جاءت جارًّا ومجرورًا، ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ﴾ جاءت جملةً فعليةً، ﴿وَكَهْلًا﴾ مثلُ الأولى، ﴿وَمِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ مثلُ الثانيةِ.

وقلتُ ذلك؛ لأنَّ المعطوفَ على الحالِ حالٌ.

وبَقِي: الجملةُ الاسمية والظرفُ، فيقعان حالَين.

وفيه دليلٌ على أنَّ الصفاتِ على هذا الحدِّ لا يجبُ أن تَبدأَ بالمفردِ ثم الظرفِ ثم المجرورِ ثم الجملةِ، وقد يُفَرَّق بينهما بأنَّ الصفةَ لها خصوصيةٌ واشتدادُ اتصالٍ، فتقديمُ ما هو أقربُ إلى الاتصالِ واجبٌ، إلا أنَّ السماعَ جاءَ بنقضِ ذلك في الصفاتِ بعينِها.

وذات بدء بمضارع ثبت   حوت ضميرا ومن الواو خلت

قالَ الزَّمَخْشَريُّ(٢) في: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِي﴾(٣): إنَّه يجوزُ أن تكونَ الواوُ في «وتخفي» للحالِ، كما تقولُ: قلتَ لزيدٍ: أَمْسِكْ عليك مُخْفِيًا، وأن تكونَ للعطفِ، كأنَّه قيلَ: وإذ تَجْمَعُ بينَ قولِك: أَمْسِكْ وإخفاءِ خلافِه وخشيةِ الناسِ.

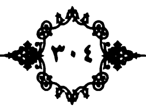
وذات واو بعدها انو مبتدا   له المضارع اجعلن مسندا

---

(١) الآيتان اللتان يتحدث عنها في آل عمران ٤٥ ـ ٤٦.

(٢) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٥٤٣.

(٣) الأحزاب ٣٧.



قالَ عَنْتَرةُ[(١)]:

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا ....

وجملة الحال سوى ما قدما   بواو او بمضمر أو بهما

[(بواوٍ)]: نحوُ[(٢)]:

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ....

[(أو بمضمرٍ)]: ﴿تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[(٣)]، وقالُوا[(٤)]: «كلَّمتُه فُوه إلى فِيَّ»، وقال[(٥)]:

إِذَا أَتَيْتَ أَبَا مَرْوَانَ تَسْأَلُهُ   وَجدتَّهُ حَاضِرَاهُ الجُودُ وَالكَرَمُ

[(أو بِهِمَا)]: ﴿ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا[(٦)] وَهُمْ يَحْسَبُونَ﴾[(٧)]، ﴿وَمَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ۝٨

---

(١) بتمامه:

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا   زَعْمًا لعَمْرُ أبيك ليس بمَزْعَمِ

والبيت من الكامل. انظر: الديوان ١٨٧ ومجالس ثعلب ٢٠٠.

(٢) بتمامه:

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا   بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابدِ هيكلِ

والبيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٩ والزاهر ٢/ ١٩٢.

(٣) الزمر ٦٠.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٩١.

(٥) البيت للأخطل، وهو من البسيط، وفي الديوان: والحسب. انظر: الديوان ٧١.

(٦) في المخطوطة: الدين، وهو سبق قلم.

(٧) الكهف ١٠٤.

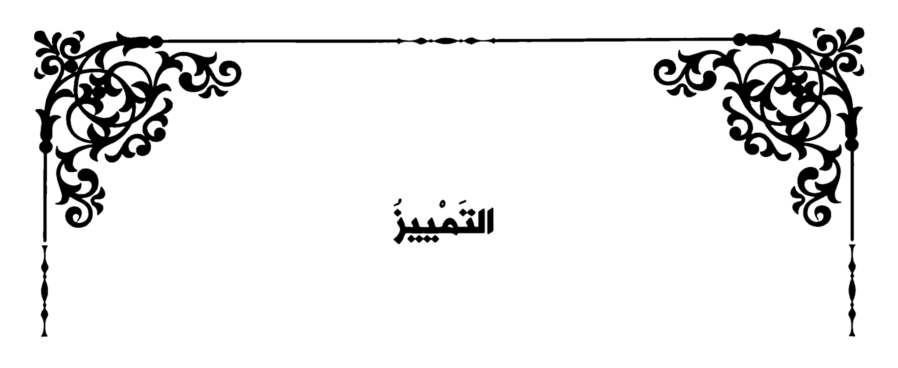
وَهُوَ يَخۡشَىٰ﴾(١)، ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ﴾(٢).

والحال قد يُحذف مَا فيها عَمِلْ ... وبعضُ ما يحذف ذكره حظل

❁ ❁ ❁

(١) عبس ٨ ـ ٩.

(٢) النساء ٤٣.



التَمْييزُ

إِسْـمٌ[1] بمعنـى مِـن مُبِـينٍ نكـره ... يُنصَـبُ تمييـزًا بمـا قـد فَسَّـره

التمييزُ أَمّا[2] عن تمامِ الكلامِ، فلا نَظَرَ فيه، وإمَّا عن تمامِ الاسمِ، وتمامُه بأمورٍ:

أحدُها: التنوينُ.

والثاني: نونُ التثنيةِ.

والثالثُ: نونُ الجَمعِ.

والرابعُ: الإضافةُ.

وقد يكونُ التنوينُ مقدَّرًا، نحوُ: «أَحَدَ عشرَ رجلًا»، و: «زيدٌ أفضلُ منك أبًا».

وبَقِي مِن ذلك ما يقعُ بعدَ ضميرِ «نِعْمَ»، نحوُ: «نِعْمَ رجلًا زيدٌ»، وبعدَ ضميرِ (رُبَّ)، نحوُ: «رُبَّهُ رَجُلًا»، أفلا تَرَى أنَّ هذَين منصوبان، ونَصْبَهُما على التمييزِ بعدَ تمامِ المفرَدِ، وهو خارجٌ عن ما[3] تقدَّم،... من يذكرُه عندَ استيفاءِ الكلامِ على ذلك.

وتمييزُ... فيما كانَ مِقْدارًا أو مِقْياسًا، نحوُ: مِلْؤُه، ومِثْلُها، وشِبْر...، فأمَّا

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) كذا ضبطها بخط ابن هشام، والذي يدل عليه السياق والعطف بعدُ: إما.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

قولُهم: «لي مثلُه رجلًا»، فمشبَّه به؛ لأنَّ (المِثْلَ) مِقْدارٌ، فذلك الأصلُ، ولكنَّهم يتَّسِعُون في كلامِهم، فيقولون: «لي مثلُه رجلًا»، وهم يريدون: في الشجاعةِ، أو غيرها.

[(نكِرهْ)]: فإن قلتَ: كيف جازَ: «كم ناقةً وفصيلَها لك؟» بالنصبِ؟

قلتُ: كما جازَ: «رُبَّ رجلٍ وأخيه».

فإن قلتَ: فما تصنعُ بقولِه[1]:

.... صَدَدتَّ وَطِبْتَ النَّفْسَ...........

قلتُ: قد تقدَّمَ في أوَّلِ الكتابِ أنَّ (أل) زائدةٌ فيه[2].

مِن (شَرْحِ التَّسْهِيلِ)[3]:

قولُه: (بما قد فَسَّره): أمَّا في نحوِ: طابَ زيد نفسًا، هو مسرورٌ قلبًا، ومنشرحٌ صدرًا، وطيِّبٌ نفسًا باشتعالِ رأسِه شيبًا، و[4]: «سَرْعَانَ ذي إهالةً»، فواضحٌ؛ لأنَّها فِعلٌ أو مُشْبِهُه، وأمَّا في نحوِ: «رطلٌ زيتًا»؛ فلشَبَهِه بمُشْبِهِ الفعلِ.

---

(١) بتمامه:

رأيتُكَ لمَّا أن عرفتَ وجوهَنا صددتَّ وطِبتَ النفسَ يا قيسُ عن عَمْرِو

والبيت لراشد بن شهاب اليشكري، وهو من الطويل. انظر: المفضليات ٣١٠ وشرح التسهيل ١/ ٢٦٠.

(٢) البيت ٢٩٩.

(٣) انظره في: ٢/ ٣٨٣ وما بعدها، والتذييل والتكميل ٩/ ٢٢٠، وهذه الحاشية الأولى من أربع حواشٍ صدَّرها ابن هشام بقوله: (من شرح التسهيل).

(٤) انظر: جمهرة الأمثال ١/ ٥١٩.

ع: لفظًا ومعنًى؛ لأنَّه طالبٌ لِمَا يفسِّرُه، كما يطلبُ الفعلُ مفعولَه.

إذا[١] كانَ التَّمييزُ تفسِّره بجملةٍ مبهمةِ النسبةِ، فالغالبُ كَونُه مسندًا إليه في الأصلِ، كـ(النفسِ)[٢]، وكـ(العيون)[٣]، في الأصحِّ، وقد لا يصلحُ لذلك، كـ: «امتلأ الكوزُ ماءً»، و: «كفى باللهِ شهيدًا»، و: «ما أحسنَ الحكيمَ رجلًا!».

فإن صحَّ الإخبارُ به عن الأوَّلِ فهو له أو لمُلَابِسِه، نحوُ: «كَرُمَ زيدٌ أبًا!»، أي: «ما أكرمَه مِن أبٍ!»، أو: «إنَّ أباه كريمٌ»، وإن كان مشتقًّا جازَ كَونُه حالًا مِن الأوَّلِ، نحوُ: «كَرُمَ زيدٌ ضيفًا!»، والأجودُ إن قُصِدَ التمييزُ أن يُجَرَّ بـ(مِن)؛ رَفْعًا للإلباسِ.

ويتفرَّعُ على الوجهين في: كَرُمَ زيدٌ أبًا: المطابقةُ وعدمُها في: كَرُمَ الزيدان والزيدون أبًا، أو: أبوَيْن، أو: آباءً.

فأمَّا: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾[٤]؛ فالرَّفِيقُ كـ: الخَلِيطِ[٥] والصَّدِيقِ والعَدُوِّ، يطلقُ على الواحدِ وغيرِه، ويزيدُه في بابِ التَّمييزِ حُسْنًا أنَّهم يستغنون في التَّمييزِ بالمفرَدِ عن الجمعِ، كقولِهم: «عشرون درهمًا»، والأصلُ: دراهمَ، ويجوزُ أن يكونَ الأصلُ: «وحَسُنَ رفيقُ أولئك رفيقًا»، فحُذِفَ المضافُ.

وهذا كلُّه إذا لم يَجِب إفرادُ التَّمييزِ؛ لإفرادِ معناه، كقولِك في أبناءِ رجلٍ:

---

(١) هذه الحاشية الثانية من أربع حواشٍ صدرها ابن هشام بقوله: (من شرح التسهيل). انظره في: ٢/ ٣٨٤ وما بعدها.

(٢) في: «طاب نفسًا».

(٣) في: «وفجرنا الأرض عيونًا».

(٤) النساء ٦٩.

(٥) في (شرح التسهيل) المنقولة هذه التحشية منه: كالخليل.

كَرُمُوا أبًا، أو: أَصْلًا، أو لكونِه مصدرًا لم يُقصد به الأنواعُ، نحو: زَكَوا سَعْيًا، فإن قُصِدَ الاختلافُ طابَقْتَ، كقولِك: اختلفَ الناسُ آراءً، أو: تفاوَتُوا أذهانًا.

ثم التمييزُ الذي بعدَ الجمع إذا لم يُوقِع[1].

كشبرٍ ارضًا وقفيزٍ برا ... ومَنَوين عَسلًا وتمرا

وبعدَ ذِي ونحوِها اجْرُره إذا ... أضَفْتَها كمُدُّ حِنْطةٍ غِذا

قولُه[2]: (اجْرُرْه إذا أضفتها): وإنَّما تَصِحُّ الإضافةُ بشَرْطِ أن لا تُنوَى الإضافةُ إلى شيءٍ آخرَ، نحوُ: «هو ممتلئٌ بُرًّا»؛ لأنَّ المعنى: ممتلئُ الأقطارِ.

ع: كأنَّه لم يذكره هنا؛ لأنَّ المضافَ إليه إذا كان مُرادًا فمِنَ المعلومِ أنَّ الشيءَ لا يضافُ مرَّتَين، وهذا يليقُ أن يُذكَر أيضًا في مسألةِ: (إنْ كان مثلَ مِلْءُ الأرض ذهبًا). انتهى.

---

(١) الكلام يحتاج إلى تتمة، ولننقل كلام ابن مالك في (شرح التسهيل) ٢/ ٣٨٥: «ثمَّ قلتُ «وإفراد المباين بعد جمع إن لم يوقع في محذور أولى»، وأشرت بذلك إلى أن المميز الذي لم يتحد بالأول معنى قد يكون بعد جمع، فيختار إفراده إذا لم يوقع في محذور، كقوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾، فالإفراد في هذا النوع أولى من الجمع؛ لأنه أخف، والجمعية مفهومة مما قبلُ، فأشبه مميز (عشرين) وأخواته، فإن أَوقَعَ الإفراد في محذور لزمت المطابقة، كقولِك: كرم الزيدون آباءً، بمعنى: ما أكرمهم من آباء، فلا بد من كون مميِّزِ هذا النوع جمعًا؛ لأنه لو أُفرِدَ لتُوُهِّمَ أن المراد كون أبيهم واحدًا موصوفا بالكرمِ، وفي الجمع أيضًا احتمال أن يكون المراد: كرُم آباء الزيدين، ولكنه مغتفر؛ لأن اعتقاده لا يمنع من ثبوت المعنى الآخر».

(٢) هذه الحاشية الثالثة من أربع حواشٍ صدرها ابن هشام بقوله: (من شرح التسهيل). انظره في: ٢/ ٣٨١ وما بعدها.

وممَّا تمتنِعُ إضافتُه بعدُ نحوُ: أَحَدَ عشرَ؛ [للزُومِ][(١)] تنوينِه تقديرًا.

ع: وقد يقالُ: لِلُزوم ما هو قائمٌ مَقام التنوينِ. انتهى.

و(أَفْعَلُ) المميَّزُ بسببيٍّ، نحوُ: «زيدٌ أكثرُ مالًا»، وعلامةُ السببيِّ صلاحيتُه للفاعليةِ بعد تَصْيِيرِ (أَفْعَل) فِعْلًا.

ومِن ذلك نحوُ: (عشرون)، فأَمَّا: «عِشْرُو درهمٍ» ـ فيما حَكَى الكِسَائيُّ[(٢)] ـ فشاذٌّ.

ومِن ذلك: ممتلئ[(٣)]، وممتلئان؛ لِمَا تقدَّم في: «ممتلئٌ ماءً».

ع: قولُه: (اجْرُره): أي: جوازًا؛ لأنَّه قدَّمَ أنَّها منصوبةٌ.

ولنا مسألةٌ يجبُ فيها، وذلك مُفْهِمُ المقدارِ مع أن يكونَ في الثاني معنى اللامِ، نحوُ: لي ظرفُ عسلٍ، وكيسُ دراهمَ، ولو أردت ما يملأُ ذلك جازَ لك وجهان.

ع: كذا في (الشَّرْحِ)[(٤)]، وعندي أنَّه ينبغي وجوبُ النصبِ؛ للعلةِ الموجبةِ للخفضِ في الأُولَى. انتهى.

وكذا يجبُ ممَّا لم يذكره في مسألةِ ما الأوَّلُ فيه بعضُ الثاني، نحوُ: حَبُّ رمانٍ، وعصى[(٥)] ريحانٍ، وسَعَفُ نخلةٍ، هذا إن لم يحدُث له اسمٌ بعدَ التبعيضِ،

---

(١) ساقطة من المخطوطة، والتتميم من (شرح التسهيل) المنقولة عنه هذه التحشية.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨١.

(٣) في (شرح التسهيل): ممتلئون.

(٤) يقصد (شرح التسهيل). انظره في: ٢/ ٢٨٣.

(٥) كذا بخط ابن هشام.

كما مثَّلنا، وإلَّا فالنصبُ، كـ: خاتم حديدٍ،...، وهو ظاهرُ قولِ س(١).

ع: قلتُ: وأيضًا: أنَّه لا يُخبرُ به عن موصوفِ «أفعَل»، كالمثالِ، بخلافِ: «مالُك أكثرُ مالٍ».

والنصبُ بعدَ ما أُضيفَ وجبا   إن كان مثلَ مِلْءُ صح الأرضِ ذهبا

ع: قولُه(٢): (والنصبُ بعدَ ما أُضِيف): إن قلتَ: هل يصحُّ إضافتُه بوجهٍ؟

قلتُ: ش(٣): بشرطِ كَونِه مضافًا لجَمْعٍ لا يمتنعُ جَعْلُ التَّمييزِ في موضعِه، نحوُ: «هو أَشْجَعُ الناسِ رجلًا»، فيصحُّ، بأن تحذفَ الجَمْعَ، وتقولَ: «أَشْجَعُ رجلٍ».

[(مثل: مِلْءُ الأرض ذهبًا)]: وكذا: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾(٤).

والفاعلَ المعنى انصِبَنْ بأَفْعَلا   مفَضِّلًا كأنتَ أعْلَى منزِلا

قد يُفهَمُ منه أنَّ الذي يُنصَبُ بـ (أَفْعَل) الفاعلُ المعنى في التفضيلِ، وليسَ كذلك، بل إن كانَ يلي (أَفْعَل) فلا يكون إلا كما ذَكَرَ، وعلامتُه أن لا يَصِحَّ الإخبارُ به عمَّا قبلَ (أَفْعَل)، لا تقولُ في: «أنا أكثرُ مالًا»: «أنا مالٌ»، بخلافِ: «زيدٌ أكرمُ كاتبٍ»، و: «اللهُ خيرُ حافظٍ»، وإن لم يَلِهِ نصبته مطلقًا، نحوُ: أنا أكرمُ الناسِ أبًا، وأفضلُهم رجلًا، على أنَّ الناظمَ أدخلَ هذا في (شَرْحِ العُمْدَةِ)(٥) تحتَ ضابطِ الفاعلِ في المعنى؛

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١١٧.

(٢) هذه الحاشية الثالثة من أربع حواشٍ صدرها ابن هشام بقوله: (من شرح التسهيل). انظره في: ٢/ ٣٨١.

(٣) لعله يقصد بهذا الرمز ابن مالك في شرح التسهيل. انظره في: ٢/ ٣٨١.

(٤) المائدة ٩٥.

(٥) انظره في: ١/ ٤٣٨ وما بعدها.

لأنَّه يُخبَرُ به عمَّا قبلَ (أَفْعَل).

[(ك: أنت أعلى منزلًا)]: وقولِ جَرِيرٍ[1]:

وَهُــنَّ أَضْــعَفُ خَلْــقِ اللهِ أَرْكَانَــا ....

وبعــدَ كــلِ مــا اقتضــى تعجُبــا مَيِّــزْ كــأَكْرِمْ بــأبي بكــرٍ أبــا

ع: قولُه: (كلما[2] اقتَضى تعجُّبًا) يدخلُ فيه: أَكرِمْ به أبًا، وما أكرمَه أبًا، و﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾[3]، ولله دَرُّه فارسًا، ونِعْمَ رَجُلًا...، وبئسَ رَجُلًا عمرٌو؛ لأنَّك لا تقولُ ذلك إلا لِمَنْ تعجَّبتَ مِن أفعالِه في ذلك المعنَى؛ ولأجلِ هذا بُولِغَ في هذا التركيبِ بما يُذكَرُ في بابِه.

ع: وقد يكونُ مِن ذلك[4]:

عَجَــبٌ لِتِلْــكَ قَضِــيَّةً....... ....

---

(١) بتمامه:

يَصْـرَعْنَ ذا اللـبِّ حتـى لا صِـراعَ بـه وَهُــنَّ أَضْــعَفُ خَلْــقِ اللهِ أَرْكَانَــا

والبيت من البسيط. انظر: الديوان ١/ ١٦٣ وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٢.

(٢) كذا بخط ابن هشام موصولة، وسبق التنبيه على أمثال هذا.

(٣) الكهف ٥.

(٤) بتمامه:

عَجَــبٌ لتلــك قضــيةً وإقــامتي فــيكمْ علــى تلــك القضــيةِ أَعْجَــبُ

والبيت لعمرو بن الغوث بن طيء، وهو من الكامل. انظر: الكتاب ١/ ٣١٩ وشرح التسهيل ٢/ ١٩٢.

ولإرادةِ دخولِ هذه الأمورِ؛ أتى بـ (كُلٍّ)، فقالَ: (كلما[1] اقتَضى)؛ وذلك لأنَّ الذي غَلَبَ عليه اسمُ التعجُّبِ في... شيءٌ خاصٌّ، وهو: «ما أفعلَه»، و«أفعِلْ به».

فإن قلتَ: هلَّا استُغنيَ بذلك ـ على زَعْمك ـ عن ذِكرِ وقوعِه بعد «أَفْعَل» التفضيلِ.

قلت:....

واجْرُر بمِن إن شئت غيرَ ذي العدد والفاعلِ المعنى كطب نَفْسًا تُفَد

قولُه: (غيرَ ذي العدد): قالَ الزَّمَخْشَريُّ[2] في: ﴿تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا﴾[3]: كقولك: «تفيضُ دمعًا»، وهو أبلغُ مِن: «يفيضُ دمعُها»؛ لأنَّ العَينَ جُعِلَت كأنَّ كلَّها دمعٌ فائضٌ، ومحلُّ الجار والمجرورِ النصبُ على التَّمييزِ.

ح[4]: لا يجوزُ ما قالَه؛ لأنَّ التَّمييزَ الذي أصلُه فاعلٌ لا يُجَرُّ بـ (مِنْ)، وأيضًا فإنَّه معرفةٌ، فلا يجوزُ إلَّا على رأيِ كـ[5] في أنَّه يكونُ معرفةً.

ع: الثاني غلطٌ؛ لأنَّ... في: عشرون مِن الرجالِ: إنَّ التَّمييزَ جُرَّ بـ (مِنْ)، وهو معرفةٌ جمعٌ، ثم تُجُوِّز في...، والحقُّ أنَّ ما... شرطٌ في....

---

(١) كذا بخط ابن هشام موصولة، وسبق التنبيه على أمثال هذا.

(٢) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٣٠١.

(٣) التوبة ٩٢.

(٤) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٥/ ٤٨٤، وقد حدث سبق قلم، وجاء فوق الحاء نقطة.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٧٩.

[(كـ: طِبْ نَفْسًا تُفَدْ)]: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾(١).

وعامِلَ التمييزِ قَدِّم مُطْلَقا   والفعلُ ذُو التَصريف نزرا سُبِقا

لِيُكْشَفْ مِن آخرِ هذه الأرجوزةِ الكلامُ على هذا البيتِ(٢).

اعلمْ أنَّ قَومًا استقرَّ عندَهم جوازُ تقدُّمِ الحالِ، فأجازُوا على ذلك تقدُّمَ التَّمييزِ؛ قياسًا عليها، بجامعِ ما بينَهما مِن التفسيرِ للمُبهَمِ، والفَضْلِيَّةِ، والنَّصْبِ، والتَّنكيرِ، وهو محكيٌّ عن الكِسَائيِّ(٣)، والمبرِّدِ(٤)، والكوفيين(٥)، وقومًا استقرَّ عندَهم عدمُ جوازِ تقدُّمِ التَّمييزِ، فمنعُوا مِن تقدُّمِ الحالِ، بالجامعِ المذكورِ، وهذا محكيٌّ عن الجَرْميِّ(٦)، وكِلَا القولَين فاسدٌ، وقومًا حقَّقوا طَرَفَي السماعِ والقياسِ، فأجازُوا تقدُّمَ الحالِ دُونَ تقدُّمِ التَّمييزِ، وهذا هو الحقُّ.

فأمَّا فسادُ قياسِ التَّمييزِ على الحالِ في التقدُّمِ جوازًا فنقولُ: التمييزُ إمَّا تمييزٌ للمفرَدِ، وهو محلُّ وِفاقٍ بينَنا وبينكم في أنَّه لا يتقدَّمُ، أو لمضمونِ جملةٍ، وهو محلُّ النزاعِ، وغالبُ ما مُيِّزَ به مضمونُ الجملةِ أن يكونَ مُحَوَّلًا، وإنَّما حُوِّلَ؛ لقَصْدِ المبالغةِ، فذلك تَجَوُّزٌ فيه، فلو قُدِّمَ لكَثُرَ المجازُ.

---

(١) النساء ٤.

(٢) الكلام على هذا البيت كتبه ابن هشام في آخر المخطوطة؛ وذلك لأنه لم يتسع له مكان هنا، وقد نقلت ذلك الكلام هنا في هذا الموضع.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩.

(٤) انظر: (المقتضب) له ٣/ ٣٦.

(٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٨٢.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ٩/ ٨٤.

ونظيرُه منعُهم: «دخلتُ الأمرَ»؛ لئلَّا يجمعُوا بينَ حذفِ (في)، وبينَ استعمالِ (دَخَلَ) في غيرِ حقيقتِه، ومنعُ أبي عَلِيٍّ: «ضربتُ زيدًا يومَ الجمعةِ ويومَ الخميسِ عَمْرًا»؛ لئلَّا يجتمِعَ مجازُ حذفِ العاملِ مع تقديمِ المفعولِ غيرِ المصرَّحِ، ولذلك نظائرُ كثيرةٌ.

وأيضًا فإنَّهم إذا أَبْهمُوا ثم بيَّنُوا كانَ ذلك أَوْقَعَ في النَّفسِ؛ ولهذا ما فعلُوا التحويلَ، وإلَّا فالأصلُ عدمُه، فلو قدَّمُوه فاتَتْ حِكمةُ التحويلِ، فقد ظهرَ أنَّ تقديمَ التَّمييزِ يمنعُ مجيءَ التَّمييزِ؛ لأنَّه يطعَنُ في حكمتِه، فافْهَمْ ذلك.

ويدلُّك على إرادتِهم الإبهامَ أوَّلًا، والبيانَ آخِرًا، وأنَّ ذلك مقصودٌ لهم: قولُهم: «هو زيدٌ قائمٌ»، و: «رُبَّه رجلًا أكرمتُه»، و: «نِعْمَ الرجلُ زيدٌ»، فقد بانَ فسادُ قياسِ التَّمييزِ على الحالِ في جوازِ التقدُّمِ؛ لأنَّ الحالَ إنَّما أُتِيَ بها بعدَ انتهاءِ الجملةِ؛ للبيانِ، مِن غير أن يريدَ المتكلمُ الإبهامَ أوَّلًا، والتفسيرَ ثانيًا، فلا فَرْقَ بينَ أن يتقدَّمَ أو يتأخَّرَ، هذا مع ورودِ السماعِ بالتقديمِ.

وأمَّا فسادُ قياسِ الحالِ على التَّمييزِ في المنعِ فواضحٌ بما ذكرْنا.

واعلم أنَّه كثُرَ استدلالُهم على جوازِ تقدُّمِ التَّمييزِ بقولِه[1]:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا   وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

وهذا البيتُ ذُكِرَ فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدُها:

---

(١) البيت للمخبل السعدي، وهو من الطويل. انظر: ما تبقى من شعر المخبل ١٢٤ والمقتضب ٣/ ٣٧.

.... وَمَـا كَـانَ نَفْسِـي بِـالفِرَاقِ تَطِيـبُ

ولا حجَّةَ فيه؛ لأنَّ (نَفْسِي) اسمُ «كانَ»، و«تَطِيبُ» خبرُها، وفيه ضميرُ النَّفْسِ [و][1] الشأنِ، أي: «وما كانَ النفسُ تطيبُ».

والثاني:

.... وَمَـا كَـانَ نَفْسًـا بِـالفِرَاقِ تَطِيـبُ

بنصبِ النَّفْسِ، وبالتأنيثِ، ولا حجَّةَ فيه أيضًا؛ لأنَّ «كانَ» فيها ضميرُ المحِبِّ، أي: وما كانَ المحِبُّ ذا نَفْسٍ تطيبُ بالفراقِ، فحُذِفَ المضافُ، وهذا هو معنَى الروايةِ الأولى؛ لأنَّ المحِبَّ هو المعبَّرُ عنه بقولِه: «وما كان نَفْسِي»، ويجوز أن يكونَ (نَفْسًا) هو الخبرَ مِن غيرِ حَذْفٍ، ويكونَ أيضًا في «كان» ضميرُ المحِبِّ، أي: «وما كانَ المحبُّ نَفْسًا تطيبُ بالفراقِ»، كما تقولُ: «ما كان شخصًا طيِّبًا بالفراقِ».

والثالثُ: نَصْبُ النَّفْسِ، وتذكيرُ الفِعلِ، ولا حجَّةَ فيه أيضًا؛ لأنَّه يتَخرَّجُ على أنَّ اسمَ «كانَ» ضميرُ المحِبِّ، و(نَفْسًا) الخبرُ، و«يَطِيبُ» صفةٌ على تذكيرِ النَّفْسِ، كقولِه سبحانَه: ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ﴾[2]، وقولِ الشاعرِ[3]:

ثَلَاثَـةُ أَنْفُـسٍ وَثَـلَاثُ ذَوْدٍ لَقَـدْ جَـارَ الزَّمَـانُ عَلَـى عِيَـالِي

فهذا كلُّه على قولِ الجمهورِ: إنَّ التَّمييزَ لا يتقدَّمُ.

وأمَّا إعرابُ البيتِ إذا قُلنا بجوازِ التَّقديمِ، فإنَّه يجوزُ ـ إذا قلت: «يَطِيبُ»

---

(١) زيادة لا بد منها.

(٢) الزمر ٥٩.

(٣) البيت للحطيئة، وهو من الوافر. انظر: ملحق الديوان بشرح السكري ٣٣٤ والكتاب ٣/ ٥٦٥.

بالتذكيرِ، ونصبت النَّفْس، فلم تقل: نفسي ـ أن يكونَ اسمُ «كانَ» ضميرَ المحِبِّ، والخبرُ الجملةَ الفعليةَ، و(نَفْسًا) تمييزٌ مقدَّمٌ، ويجوزُ أن يكونَ اسمُ «كانَ» ضميرَ الشأنِ، وتكونَ الجملةُ الفعليةُ خبرَه، و(نَفْسًا) تمييزٌ، والضميرُ في «يَطِيبُ» عائدٌ على الحبيبِ.

[(**والفعلُ ذو التصريف**)]: ع: احترازٌ مِن نحوِ: أَكرِمْ بأبي بكرٍ أبًا، وما أكرمَه أبًا، و﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾[1].

[(**نَزْرًا سُبِقا**)]: أنشدُوا[2]:

.... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

وأَوَّلَه بعضُهم على أنَّ (نَفْسًا) خبرُ «كانَ»، فيكونُ المعنَى: وما كانَ ذا نَفْسٍ، فحُذِفَ المضافُ، أي: وما كانَ المحِبُّ ـ أو الحبيبُ ـ ذا نَفْسٍ تطيبُ بالفراقِ، أو على غيرِ حذفٍ، والنَّفْسُ بمعنى الشَّخْصِ والإنسانِ، أي: وما كانَ الحبيبُ شخصًا يطيبُ بالفراقِ، لكن هذا على مَنْ روى: «يطيبُ» بالياءِ مِن تحت، وكلُّ ذلك تكلُّفٌ.



(١) الكهف ٥.

(٢) مرَّ الكلام عليه فوقُ.



حُرُوفُ الجَرّ

... وهو جمهورُ الحروفِ، وما لا يَجُرُّ إلا الظاهرَ، وهو سبعةٌ: (مُنذُ)، و(مذْ)، و(حتى)، و(الكافُ)، و(الواوُ)، و(رُبَّ)، و(التاءُ).

وهذه السبعةُ تنقسمُ قسمين:

ما لا يَجُرُّ كلَّ ظاهرٍ، وهو ثلاثةٌ: (حتى)، و(الكافُ)، و(الواوُ).

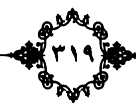
وما لا يَجُرُّ إلا ظاهرًا مخصوصًا، وهو أربعةٌ: (مذْ) و(منذُ) للزَّمانِ، و(رُبَّ) للنَّكراتِ، و(التاءُ) لشيئَين: لله، و(رَبَّ).

هَاكَ حروفَ الجَرِ وهي مِنْ إلَى	حتَى خَلا حاشَى عَدَا فِي عَنْ عَلَى
مُذْ مُنذُ رُبَّ اللَّامُ كي واوٌ وتا	والكافُ والبا ولعلَ ومَتى
بالظاهرِ اخْصُصْ منذُ مُذ وحتى	والكافَ والواوَ وربَ والتا
واخصص بمذْ ومنذُ وقتًا وبربْ	مُنكرًا والتاءُ لله ورَبْ
وما رَوَوْا من نحو رُبَّهُ فتَى	نَزْرٌ كذا كَها ونحوُه أَتى

قالَ ابنُ الخَبَّازِ[1] في: «رُبَّهُ رجلًا»: هذا مِن الشذوذِ بموضعٍ؛ لأنَّهم أدخلُوا (رُبَّ) على الضميرِ، وهو أعرفُ المعارفِ، وسَهَّلَه أنّه ضميرُ غائبٍ مفرطٌ في الإبهامِ،

---

(١) انظر: (الغرة المخفية) له ١/ ٣١٧ وما بعدها.



فلَحِقَ بالنكرةِ، وانتصبَ (رجل) بعدَه على التَّمييزِ، والعاملُ فيه الضميرُ؛ لأنَّه جرَى مَجرَى (عشرين) في أنَّه مبهَمٌ فُسِّرَ بالنكرةِ.

بمِـن وقـد تـأتي لِبَـدْءِ الأَزمنـه   بَعِّـضْ وبَـيِّنْ وابتَـدِئْ في الأمكِنـه

قولُه: (وَبَيِّنْ): ذَكَر جارُ اللهِ[1] في: ﴿مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾[2] أنَّ (مِنْ) مبيِّنةٌ، كأنَّه قيلَ: هَبْ لنا قُرَّةَ أعينٍ، ثم بيَّنَ القُرَّةَ.

وردَّ عليه أبو حَيَّانَ[3] بأنَّ شَرْطَ ذلك عندَ مَنْ أثبتَه أن يتقدَّمَ المبيَّنُ.

ع: لا أعلمُ لاشْتراطِه وجهًا؛ لأنَّ الحالَ مبيِّنةٌ للهيئةِ وتتقدَّمُ، والتمييزُ قد يتقدَّم في القَولِ الأصحِّ، مع أنَّه مبيِّنٌ، وهذه شبهةٌ ضعيفةٌ؛ لأنَّ الحالَ والتَّمييزَ منصوبان نصبًا صريحًا، والمجرورُ منصوبٌ في المعنَى، وقد ثَبَتَ له مِن التَّجَوُّزِ ما لم يثبُتْ لغيرِه.

[(وَبَيِّنْ)]: ﴿مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾[4]، الزَّمَخْشَريُّ[5]: (مِنْ) الثانيةُ لبيانِ الجِنسِ.

[(لبَدْءِ الأزمنه)]: على حَذْفِ مُضافٍ، أي: لبَدْءِ غايةِ الأزمنةِ؛ لأمرين:

أحدُهما: أنَّ ذلك عبارةُ النُّحاةِ.

الثاني: أنَّ المعنَى لا يَتَأَتَّى إلَّا عليه.

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٢٩٦.

(٢) الفرقان ٧٤.

(٣) انظر: (البحر المحيط) له ٨/ ١٣٣.

(٤) الواقعة ٥٢.

(٥) انظر: (الكشاف) له ٤/ ٤٦٣.

وزِيــدَ في نفــيٍ وشــبهِهِ فَجَــرْ　　　نكــرةً كمــا لِبَــاغٍ مــن مَفَــر

[(وزِيدَ)]: ع: ليُنْظَرْ في ضابطِ للزائدِ في اصطلاحِ النُّحاةِ؛ فإنَّه لا يَسُوغُ أن يكونَ معناه: الذي دخولُه كخروجِه، ولا يُستفادُ منه معنًى زائدٌ، كما يقولُ بعضُهم؛ لانتقاضِ ذلك بقولِهم في: «جئتُ بِلَا شيءٍ»، و«عجبتُ مِن لا شيءٍ»، و«ما كانَ أحسنَ زيدًا»: إنَّ «كانَ» و(لا) زائدتان، ولا: الذي لا يعملُ؛ لخروجِ (مِنْ) في نحوِ: «ما جاءَني مِن أحدٍ»، و«ما ضربت من أحدٍ»[1].

[(وزِيدَ في نفيٍ وشِبْهِه)]: قالَ الزَّمَخْشَريُّ[2] رحمه اللهُ تعالَى في: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ﴾ الآيةَ[3]: أي: مِن جندٍ ومِن الذي كنَّا مُنزلِين على الأممِ مثلِهم.

ورُدَّ[4] بأنَّها لا تُزادُ مع المعرفةِ، فلا يجوزُ لذلك أن تقولَ: «ما ضربتُ مِن رجلٍ ولا زيدٍ»، فتعطفَ على النكرةِ المجرورةِ بها معرفةً.

ع: (مِن) الأولَى في: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾[5] زائدةٌ لاستغراقِ الجنسِ، و(مِن) الثانيةُ للتبعيضِ.

---

(١) فائدته عند النحاة التوكيد.

(٢) لعل هذا سبق قلم من ابن هشام؛ فالكلام لابن عطية في (المحرر الوجيز) له ٤/ ٤٥٢.

(٣) يس ٢٨.

(٤) الذي ردَّ: أبو حيان في (البحر المحيط) له ٩/ ٥٩، وقد نسب أبو حيان القول السابق إلى ابن عطية، وهذا يؤكد ما قلته في الحاشية السابقة.

(٥) الأنعام ٤ ويس ٤٦.

في (الحُجَّةِ)[1] ما معناه: وليسَ مِن زيادةِ (مِنْ) في الواجبِ على رأيِ أبي الحَسَنِ[2]: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾[3]؛ لإجماعِهم على أنَّه إذا تعدَّى لثالثٍ تعدَّى لثانٍ، فإن قدَّرت تَعَدِّيَه إلى مفعولٍ حُذِفَ، أي: مشروحةً، كما في: ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ ٱلْأَرْضُ﴾[4]، أي: شيئًا ممَّا، جازَ ذلك.

وأجازَ جَعْلَ (مِنْ)[5] ظرفًا، والمفعولانِ محذوفانِ، أي: «ما كنتم تسرُّونه بيِّنًا».

وقد رَدَدْنا عليه الوجهينِ في بابِ (أَعْلَمَ وأَرَى)[6].

للانتِهــــا حتــــى ولامٌ وإلَـــــى ... ومِــــن وبــــاءٌ يُفْهمــــان بَــــدَلا

جَعَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ[7] مِن مجيءِ (مِنْ) للبدلِ[8]: «ولا ينفعُ ذا الجَدِّ منك الجَدُّ»، أي: لا ينفعه جَدُّه وحظُّه مِن الدنيا بَدَلَك، أي: بَدَلَ طاعتك، وكذا:...[9]

---

(١) انظره في: ٢/ ٩ وما بعدها.

(٢) يعني به الأخفش. انظر: (معاني القرآن) له ١/ ١٠٥ و٢٧٦ و٢٩٨.

(٣) التوبة ٩٤.

(٤) البقرة ٦١.

(٥) في المخطوطة: (ما)، وهو سبق قلم، والتصحيح من (الحجة)، والكلام أيضًا في الآية على (من).

(٦) عند قول ابن مالك:

وكــــأرَى الســـابِقِ أنبـــا أخْبَـــرا ... حَـــدَّث نبـــأَ كـــذاك خَبَّـــرا

(٧) انظر: (الكشاف) له ١/ ٣٣٩.

(٨) انظر: صحيح مسلم ٤٧٧.

(٩) لعل المطموس هنا آية آل عمران ١٠: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾.

بَدَلَ رحمةِ اللهِ أو طاعتِه، وكذا: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾[١].

ع: وقيلَ: معلَّقٌ بنفسِ «ينفعُ»، على تضمُّنِه معنى: «يمنعُ»؛ لأنَّه لو مَنَعه نَفَعَه، وليست بمعنَى البَدَلِ، ولا يمكنُ أن تتعلَّقَ بـ (الجَدِّ)؛ لأنَّ الحظَّ منه تعالى ينفعُ لا محالةَ.

مِن دلالةِ (مِنْ) على البَدَلِ قولُه[٢]:

أَخَذُوا المَخَاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْمًا وَيُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفِيلَا

أي: يأخذون السنَّ الأعلى عن الأدنى، و(غُلُبَّةً) مصدرُ «غَلَبَ» شذوذًا، و«مِن الفَصِيلِ» أي: بَدَلَه، و(الأَفِيلُ): فَصِيلُ الناقةِ، ومُهْرُ الفَرَسِ، وهو منصوبٌ على الحكايةِ، وذلك أنَّهم كانوا يكتبون: «أدَّى فلانٌ أَفِيلًا». أبو البَقَاءِ في (شَرْحِ الإيضاحِ)[٣].

واللامُ للملك وشبهه وفي تعديةٍ أيضًا وتعليلٍ قفي

قالَ الشيخُ أبو عَلِيٍّ[٤] في: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ﴾[٥]: إنَّ اللامَ بمنزلتِها في: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[٦]؛ لأنَّك تقولُ: «بَوَّأْتُ زيدًا المكانَ».

---

(١) يونس ٣٦.

(٢) البيت للراعي النميري، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٢٤٢ والحجة ٢/ ٢٥.

(٣) المسمى بـ: (شرح التكملة)، انظره في: ٢٦١، تحقيق حورية الجهني، وهو الجزء الثاني من كتاب (المصباح في شرح الإيضاح) للعكبري.

(٤) انظر: (الحجة) له ٤/ ٣٠٩ وما بعدها، و٥/ ٤٣٨.

(٥) الحج ٢٦.

(٦) النمل ٧٢.

ع: وقالَ اللهُ تعالَى: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا﴾[1].

قالَ: فأمَّا (مَكَانَ) فيَحتملُ أن يكونَ ظرفًا، أو مفعولًا ثانيًا، وعلى الأوَّلِ يكونُ المفعولُ الثاني محذوفًا، ووجهُ كونِه مفعولًا أن تجعلَه غيرَ ظرفٍ، كما قالَ[2]:

وَأَنْتَ مَكَانُكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانُ القُرَادِ............

أو أنَّه كانَ ظرفًا، ثم استعملته اسمًا، كما قالَ[3]:

.... وَسْطُهَا قَد تَفَلَّقَا

وفي التنزيلِ: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾[4].

وزِيدَ والظرفيةَ اسْتَبِن ببا وفي وقدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبا

[(والظَّرْفيةَ)]: ع: ﴿وَلَا تَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٍ﴾[5]، أي: في كلِّ طريقٍ، وقالَ الشاعرُ[6]:

---

(١) العنكبوت ٥٨.

(٢) بتمامه:

وأنتَ مكانُكَ من وائلٍ مكانُ القُرادِ من استِ الجَمَلْ

والبيت للأخطل، وهو من المتقارب. انظر: ذيل الديوان ٥٥٨ والكتاب ١/ ٤١٧.

(٣) بتمامه:

أَتَتْه بمَجْلومٍ كأنَّ جبينَه صلاءةُ وَرْسٍ وَسْطُها قد تفلَّقا

والبيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ٥٩٦ والخصائص ٢/ ٣٧١.

(٤) آل عمران ١٦٣.

(٥) الأعراف ٨٦.

(٦) بتمامه: =

عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

ومِن ظرفِ الزمانِ: ﴿مُّصْبِحِينَ ۝ وَبِٱلَّيْلِ﴾[1]، ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ﴾[2].

بالبا استَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ ومثلَ مع ومن وعن بها انطق

بخطِّ شَيْخِنا على (التَّسْهِيلِ)[3]:

قولُه: (**أَلْصِقِ**): مثَّلَه بعضُهم بـ: «وَصَلتُ هذا بهذا»، وليسَ بحَسَنٍ؛ لأنَّ الإلصاقَ فُهِمَ مِن مادةِ العاملِ، بل ينبغي أن يُمثَّلَ له بما أنا حاكيه عَن (سِرِّ الصِّناعةِ)[4]: قالَ أبو الفَتْحِ: فأمَّا الإلصاقُ فنحوُ قولِك: «أمسكتُ زيدًا»، يمكنُ أن تكونَ باشرتَه نفسَه، ويمكنُ أن تكونَ منعتَه مِن التصرُّفِ مِن غيرِ مباشرةٍ له، فإذا قلتَ: «أمسكتُ بزيدٍ»، فقد أعلمتَ أنك باشرتَه، وأَلصَقْتَ مَحلَّ قُدَرِك، أو ما اتَّصل بمَحلِّ قُدَرِكَ به، أو بما اتَّصلَ به، فقد اتَّضحَ إذًا معنَى الإلصاقِ.

ع: وما ذكرَه أبو الفَتْحِ أيضًا محتمِل؛ لأنَّ «أَمْسَكَ» يدلُّ على الإلصاقِ،

= وقفتُ فيها أُصَيْلانًا أُسَائِلُها عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

والبيت للنابغة الذبياني، وهو من البسيط. انظر: الديوان ١٤ والكتاب ٢/ ٣٢١.

(١) الصافات ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٢) الصافات ١٧٧.

(٣) بعد مزيد بحث وتنقيب وجدتُ هذا النقل بحمد الله بخط شيخ ابن هشام على التسهيل، وشيخه هو شهاب الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف ابن المرحّل، توفي عام ٧٤٤، وقد وقفت على كلامه هذا في حاشيته على التسهيل، وهو كتاب مخطوط في مكتبة (آيا صوفيا)، محفوظ برقم (٤٤٥٥). انظر كلام ابن المرحل في: ورقة ٥٦/ أ.

(٤) انظره في: ١/ ١٢٣.

وكانَ شيخُنا يمثِّل بقولِك: «بزيدٍ داءٌ»، ولا دلالةَ فيه؛ لجوازِ الظَّرْفيةِ، ولا دلالةَ في: «بسم الله»؛ لجوازِ الاستعانةِ، بل هي أَظْهَرُ مِن الإلصاقِ.

والجوابُ عن مثالِ أبي الفَتْحِ أنَّه لو كانَ الدالُّ على الإلصاقِ الفعلَ لأفادَه دونَ الباءِ، وهذا واضحٌ.

[(ومِنْ)]: ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ﴾[1].

[(وعَنْ)]: خَصَّه ابنُ قُتَيْبةَ[2] بالسؤالِ، وأَقَرَّه ابنُ السِّيْدِ[3] عليه، لكن أجازَ في الآيةِ التي قيلَ بها - وهي: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[4] - وجهين:

الأوَّلُ: أن يكونَ معناه: «اسأل عنه»، فالمسؤولُ غيرُه تعالى، ومسوِّغُ دخولِ الباءِ هنا أنَّ السؤالَ عن الشيءِ إنَّما يكونُ عن عنايةٍ، فعُدِّي بالباءِ، كـ: «اعتنيتُ».

قالَ: فلذلك جازَ استعمالُها بمعنَى (عن) في السؤالِ.

والثاني: أن يكونَ المسؤولُ هو الله، كما تقولُ: «لقيتُ بزيدٍ الأسدَ»، أي: «لقيتُ الأسدَ»، فالباءُ على بابِها.

قالَ: وهذا عندي أجودُ، والأوَّلُ....

ع: ونصَّ ابنُ السِّيدِ[5] بعدُ على... بالسؤال...

---

(١) المائدة ٦١.

(٢) انظر: (أدب الكاتب) له ٥٠٨.

(٣) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٢٧١ وما بعدها.

(٤) الفرقان ٥٩.

(٥) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٢٩٦.

تأويلُ ابنِ السِّيدِ الثاني في: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ﴾(١) يحتاجُ أيضًا إلى تكلُّفِ جَعْلِ الباءِ... تقول: «سألتُ عنه خبيرًا»، لا يستقيمُ بغيرِ ذلك، فهو... التأويل المذكور.

نظيرُ تَعْدِيتِهم الفِعلَ بالحرفِ الذي يتعدَّى به الفعلُ الآخرُ؛ لأنَّهما بمعنًى = تصحيحُهم «عَوِرَ» و«حَوِلَ»؛ إيذانًا بأنَّ معناهما: اعورَّ، واحولَّ، و«اجتَوَرُوا»؛ إيذانًا بأنَّه بمعنَى: تَجَاوَرُوا، وقولُ الآخر(٢):

.... وَإِنْ شِئْتُمْ تَعَاوَدْنَا عِوَادَا

وكانَ القياسُ: تَعَاوُدًا، لكن لَمَّا كانَ «تَعَاوَدَ» راجعًا إلى معنى: عَاوَدَ، أُجرِيَ عليه مصدرُه، وقولُ القَطَاميِّ(٣):

.... وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا

ولم يَقُلْ: تتبُّعا، لكن «تتبَّعَ» لَمَّا كانَ يَؤُولُ إلى معنى: «اتَّبعَ»، جاز.

ومِن ذلك حَمْلُهم الشيءَ على الشيءِ؛ لعُلْقةٍ لَفْظِيَّةٍ، كـ: أَعِدُ، نَعِدُ، وتَعِدُ، ويَعِدُ، في حذفِ الواوِ، و: أُكرِمُ، ونُكرمُ، وتُكرمُ، ويُكرمُ، في حذفِ الهمزةِ. مِن

---

(١) الفرقان ٥٩.

(٢) بتمامه:

لَمْ تشكروا المعروف عندي ... وَإِنْ شِئْتُمْ تَعَاوَدْنَا عِوَادَا

والبيت لشقيق بن جزء الباهلي، وهو من الوافر. انظر: أدب الكاتب ٦٣٠ والمحتسب ١/ ١٨٢.

(٣) بتمامه:

وخيرُ الأمرِ ما استَقْبَلتَ منه ... وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا

وهو من الوافر. انظر: الديوان ٣٥ والكتاب ٤/ ٨٢.

(الخَصَائص)[١] ملخَّصٌ، نَقَلَه عنها ابنُ السِّيدِ[٢].

قالَ أبو مُحَمَّدِ بنُ السِّيدِ ـ رحمَه اللهُ تعالَى في (الاقْتِضابِ)[٣] على قولِ ابنِ قُتَيْبةَ[٤]: بابُ دخولِ بعضٍ... والصفاتِ مكانَ بعضٍ: هذا أجازَه قومٌ من النحويين، أكثرُهم الكوفيون، ومنع منه...، أكثرُهم البصريون[٥]، وفي القولين جميعًا نظرٌ؛ لأنَّ مَن أجازَه دونَ شَرْطٍ لَزِمه أن يجيزَ: «سِرْتُ إلى زيدٍ»، ويريدُ: مع زيدٍ، قياسًا على:... زيدًا لَفاضلٌ، إلى ما فيه من كرمٍ، وأن يجيزَ: زيدٌ... عمرو، أي: معه، قياسًا على قولِ الجَعْديِّ[٦]:

وَلَـــوْحُ ذِرَاعَـــيْنِ فِـــي بِرْكَـــةٍ

و: مررت في... أي: به، قياسًا على[٧]:

---

(١) انظره في: ٣/ ٢٣.

(٢) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٢٦٥.

(٣) انظره في: ٢/ ٢٦٢.

(٤) انظر: (أدب الكاتب) له ٥٠٦.

(٥) انظر: الأصول ١/ ٤١٤.

(٦) بتمامه:

وَلَـــوْحُ ذِرَاعَـــيْنِ فِـــي بِرْكَـــةٍ ... إلـــى جُؤْجُـــؤٍ رَهِـــلِ المنكِـــبِ

وهو من المتقارب. انظر: الديوان ٣٦ والحجة ٤/ ٨٣.

(٧) بتمامه:

وخَضْخَضْـنَ فينـا البحـرَ حتـى قطعْنَـه ... على كـل حـالٍ مـن غمـارٍ ومـن وَحْـلِ

وهو من الطويل. انظر: جمهرة اللغة ٣/ ١٣١٥ والخصائص ٢/ ٣١٥.

وَخَضْخَضْــنَ فِينَــا البَحْــرَ........ ....

وأن يجيزَ: «في زيدٍ ثوبٌ»، أي: عليه، كما جازَ[1]:

بَطَــلٍ كَــأَنَّ ثِيَابَــهُ فِــي سَــرْحَةٍ ....

وهذه... لا يجيزها مَنْ يجيزُ إبدالَ الحروفِ.

ومَنْ منع... على الإطلاقِ لَزِمه أن يتعسَّفَ في التأويلِ، ولا يمكنُه أن يقولَ: هو ضرورةٌ؛ لأنَّه قد كثرُ... بالشعرِ... في كلِّ موضعٍ، ثبت أنَّه موقوفٌ على السماعِ،... أن يطلبَ له التأويلَ.

...[2] قول ص...، وادعاءُ التأويلِ لا ينبغي؛ لأنَّه يحتاجُ إلى تكَلُّفٍ، فإنَّه...، قِسنا أو لم نقِس، ولا أعلمُ أنَّ أحدًا يطلقُ القولَ بجوازِ نيابةِ الحروفِ بعضِها عن بعضٍ قياسًا،... أنَّ ذلك قد يقعُ في كلامِ العربِ، وغيرُ ممتنعٍ أن يُستعملَ في غيرِ ذلك الكلامِ الذي سُمع فيه، فيُعدَّى «رَضِيَ» بـ(على)، و«أَفْضَلت» بـ(عن)، و(قتَلَ) بـ(عن)، كما جاءَ[3]:

قَــدْ قَتَــلَ اللهُ زِيَــادًا عَنِّــي

و«رَفث» بـ(عن)؛ لأنَّه بمعنى: «أفضى»، كما قالَ تعالَى: ﴿ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ

---

(١) بتمامه:

بَطَــلٍ كَــأَنَّ ثِيَابَــهُ فِــي سَــرْحَةٍ يُحْــذَى نِعَــالَ السِّــبتِ لـيس بتَــوْأَمِ

والبيت لعنترة، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٢١٢ وجمهرة اللغة ١/ ٥١٢.

(٢) لعل باقي التحشية من كلام ابن هشام.

(٣) البيت للفرزدق، وهو من مشطور الرجز. انظر: شرح النقائض ٣/ ٧٧٣ والمحتسب ١/ ٥٢.

نِسَآبِكُمْ﴾(١)، وهذا الذي نَعْنِيه بالقياسِ إن صرَّحْنا بجوازِه، أمَّا أنَّا نقيسُ أفعالًا أُخَرَ فلا، فثَبَت بهذا أنَّ كلامَ ابنِ... مُشْكِلٌ أيضًا، كالكلامَين على زَعمِه.

وقولُ ابنِ قُتَيْبَةَ(٢): (بابُ دخولِ بعضِ الصفاتِ)، فأهلُ الكوفةِ يُسَمُّون حروفَ الجرِّ: صفاتٍ، وعلَّل ذلك ابنُ السِّيدِ(٣) في غيرِ هذا الموضعِ، فقالَ: لأنَّها تنوبُ منابَ الصفاتِ، فإذا قلتَ: «مررتُ برجلٍ مِن أهلِ الكوفةِ»، فالمعنَى: برجلٍ كائنٍ مِنْهُم.

علــى للاســتِعلا ومعنــى في وعــن بعــن تجــاوُزًا عَنَــى مــن قَــد فَطَــن

[(**على للاستعلا**)]: ع: ويستعار عنها اللامُ، نحوُ: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾(٤)، ﴿وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ﴾(٥)، «خُذِيها، واشتَرطي لهم الولاءَ»(٦)، وكأنَّه خاصٌّ بالاستعلاءِ المعنويِّ؛ لضَعْفِه.

[(**بـ«عن» تجاوزًا**)]: (عن) للمجاوزةِ، فإن كانَ مجرورُها ممَّا ينتقِلُ دلَّت على زوالِه، كـ: «رميتُ عن القوسِ»، أي: جاوزتُ السهمَ عنه، وأزلتُه، وإلَّا فلا تدلُّ إلا على التعدِّي فقط، نحو: «أخذتُ العلمَ عنه»، أي: تعدَّى العلمُ منه إليَّ،

---

(١) البقرة ١٨٧.

(٢) انظر: (أدب الكاتب) له ٥٠٣ و٥٠٦.

(٣) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٢٩٥.

(٤) الإسراء ٧.

(٥) غافر ٥٢.

(٦) انظر: صحيح البخاري ٢١٦٨.

ولم يَزُلْ عنه. عبدُ القَاهِر[(١)].

[(تَجَاوُزًا)]: مثالُه: «رميتُ عن القوسِ»، وقالَ ابنُ قُتَيْبةَ[(٢)]: إنَّ (عن) هنا بدلٌ مِن الباءِ.

قالَ ابنُ السِّيدِ[(٣)]: وهذا ليسَ كذلك؛ لأنَّ (عن) للتجاوزِ، كـ: «خرجتُ عن البلدِ»، وهذا المعنى هنا؛ لأنَّ السهمَ يتجاوزُ القوسَ، وكذا: «رميتُ بالقوسِ»، ليست الباءُ فيه بدلًا مِن شيءٍ؛ لأنَّها بمنزلةِ: «رميتُ زيدًا بالحَجَرِ»، والمعنَى: رميتُ السهمَ بالقوسِ، كما تقولُ: «دفعتُه عن نفسِي بالسيفِ».

وأنكرَ بعضُ اللُّغويين استعمالَ الباءِ هنا، إلَّا أن يكونَ: ألقيت القوسَ عن يدك، وهذا القائلُ تخيَّلَ أنَّ: «رميتُ بالقوسِ» كـ: «رميتُ بالشيءِ»، إذا طرحته. انتهى.

ورَدَّ عليه أيضًا في قولِه في موضعٍ آخرَ[(٤)]: إنَّ (على) بمعنى (عن) في قولِهم: «رميتُ على القوسِ»، وقالَ هنا: إنَّ (عن) بمعنَى الباءِ، قالَ: فتكونُ (على) بدلَ بدلٍ[صح]، وليس بصحيحٍ.

ع: والذي أَنكرَ: «رَمَيتُ بالقوسِ» ـ فيما أعلمُ ـ الحَرِيريُّ في (الدُّرَّةِ)[(٥)].

وقـد تجـيْ موضـعَ بَعْـدٍ وعَلَـى ... كمـا علـى موضـعَ عـن قـد جعـلا

(١) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ٢/ ٨٤٧ وما بعدها.

(٢) انظر: (أدب الكاتب) له ٥٠٩.

(٣) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٢٧٢.

(٤) انظر: (أدب الكاتب) له ٥٠٧.

(٥) يقصد كتاب: درة الغواص في أوهام الخواص. انظره في: ٢٠٦.

[(موضعَ بَعْدٍ)]: قالَ الشيخُ أبو عَلِيٍّ[١] في الجزءِ الحادي عشرَ مِن (التَّذْكِرةِ): مسألةٌ: «سَادُوك كابرًا عن كابرٍ»[٢]، و: ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾[٣]، و: «عَرِق عن الحُمَّى»[٤]، (عن) في ذلك بمعنى: (بَعْد)، ويدلُّ على ذلك قولُه تعالَى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرٗا ۝ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[٥]، وفي آية أخرى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾[٦]، فعبَّر تارةً بـ(عن)، وتارةً بـ(بَعْد).

وفي (الحُجَّةِ)[٧] جَعَلَ مِن ذلك: ﴿عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾[٨]، أي: بعدَ زَمَنٍ قليلٍ، قالَ: ومثلُه: «أطعمتُه عن جوعٍ».

[(وعلى)]: كقولِه[٩]:

.... لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي........................

(١) انظر: (الحجة) له ٦/ ٣٩١ و(البصريات) له ١/ ٦٦٥.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٧.

(٣) الانشقاق ١٩.

(٤) انظر: الحجة ٢/ ٢٢٣.

(٥) النساء ٤٥ ـ ٤٦.

(٦) المائدة ٤١.

(٧) انظره في: ٢/ ٢٢٣ و٦/ ٣٩١.

(٨) المؤمنون ٤٠.

(٩) بتمامه:

لاهِ ابنُ عمِّك لا أفضلت في حسبٍ عني ولا أنت ديَّاني فتَخْزُوني

والبيت لذي الإصبع العدواني، وهو من البسيط. انظر: المفضليات ١٦٠ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٠٨.

كذا مثَّله الشيخُ[١] وابنُه[٢]، وينبغي أن يُمثَّلَ بغيرِ ذلك؛ لأنَّ ابنَ السِّيدِ[٣] جوَّزَ أن يكونَ «أَفْضَلتَ» بمعنى: صِرْتَ ذا فضلٍ، فكأنَّه قالَ: لم تنفرِد بفضلٍ عني، فـ(عن) على بابِها، قالَ: ومَن جعلَها بمعنَى (على) جعلَ «أَفْضلتَ» مِن قولِهم: «أَفْضلتُ على زيدٍ»، إذا أوليته فضلًا، والذي جوَّز له ـ على ذلك ـ استعمالَ (عن) في موضعِ (على) أنَّه إذا أَفْضلَ عليه فقد جازَ الإفضالُ عنه، واستبدَّ دُونَه.

ابنُ السِّيدِ في (الاقْتِضابِ)[٤]: المُضَرَّبُ[٥]:

فَقُلْتُ لَهَا فِيئِي إِلَيْكِ فَإِنَّنِي ... حَرَامٌ وَإِنِّي بَعْدَ ذَاكَ لَبِيبُ

قالَ ابنُ السِّيدِ: كلَّمتْه محبوبتُه وهو مُلَبٍّ، فتورَّعَ عنها، و«فيئي»: ارجعي، و«إليكِ»: أمرٌ ثانٍ، و(فَعِيلٌ) هنا بمعنَى: (مُفعِّلٍ)، وهو نادرٌ، وقولُه: «بعدَ ذاك»، أي: مع ذاك.

ع: وعلى كَونِ (بعد) بمعنَى (مع) خرَّجُوا: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾[٦]، وعن مُجاهدٍ أنَّه كانَ يقرؤها[٧]: «وَٱلْأَرْضَ مَعَ ذَٰلِكَ».

---

(١) انظر: (شرح التسهيل) له ٣/ ١٥٩ و(شرح الكافية الشافية) له ٢/ ٨٠٩.

(٢) انظر: (شرح الألفية) له ٢٦٤.

(٣) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٢٨٠.

(٤) انظره في: ٣/ ٤٣٤.

(٥) المضرَّب هو عقبة بن كعب بن زهير بن أبي سلمى، سميَ بذلك لأنه شبب بامرأة، فضربه أخوها بالسيف عدة ضربات (الشعر والشعراء) ١/ ١٤٢، والبيت من الطويل. انظر: مجاز القرآن ١/ ١٤٥ ومعاني القرآن للزجاج ٢/ ١٤٢.

(٦) النازعات ٣٠.

(٧) انظر: المحتسب ٢/ ٣٥١.

وأجابُوا بجوابٍ آخَرَ، وهو أنَّ الدَّحْوَ غيرُ الخَلْقِ، فلا يتعارَضُ مع قولِه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾[1].

ع: قولُه: «نادرٌ جدًّا»: جاء منه[2]: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[3]، بمعنى: مُؤْلِم، و: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[4]، أي: مُبْدِعُها،

أَمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ[5]

أي: المُسْمِع.

ع: ذكرتُ (بَعْدَ)؛ لأنَّ بعضَ حروفِ الجرِّ تكونُ بمعناها، فبيَّنْتُ أنَّها... بمعنى (بَعْدَ).

شَبِّهْ بكافٍ وَبِهِ ~صح~ التعليلُ قَدْ يُعنَى وزائدًا لتوكيدٍ وَرَدْ

واستُعملَ اسما وكذا عن وعلى من أَجْلِ ذا عليهما مِنْ دخلا

[(واستُعملَ اسمًا)]: قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[6] في: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ

---

(١) فصلت ١١.

(٢) الشواهد التي يأتي بها ابن هشام هي من (فعيل) بمعنى (مُفْعِل)، لا بمعنى (مُفَعِّل) الذي تحدث عنه ابن السيد.

(٣) البقرة ١٠، وغيرها.

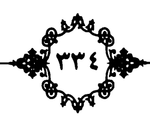
(٤) البقرة ١١١، وغيرها.

(٥) بتمامه:

أَمِنْ رَيْحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ يُؤَرِّقُني وأصحابي هُجُوعُ

والبيت لعمرو بن معدي كرب، وهو من الوافر. انظر: الديوان ١٤٠ والأصمعيات ١٧٢.

(٦) انظر: (الكشاف) له ٤/ ١٦٧.



ءَامَنُوا كَذَٰلِكَ﴾ الآيةَ[(١)]: إنَّه يجوزُ أن يكونَ «يَطْبَعُ» مستأنَفًا، والكافُ فاعلَ «كَبُرَ».

ورُدَّ بأنَّ الظاهرَ عدمُ الاستئنافِ، وأنَّ الكافَ لا تقعُ اسمًا إلَّا في الشِّعرِ، إلَّا على قَوْلِ الأَخْفَشِ[(٢)]، ولم يجئ في النثرِ نحوُ: «جاءَني الذي كزيدٍ».

ع: لا تنفكُّ في الاستئنافِ، والكافُ متعلِّقةٌ بـ «يَطْبَعُ»، وأمَّا أنَّ الكافَ لم تقع اسمًا في التنزيلِ فقولٌ لا يطَّلعُ عليه إلَّا اللهُ تعالَى، بل يجوزُ أن تكونَ في التنزيلِ حرفًا واسمًا، غايةُ ما فيه أنَّها لم يدخُل عليها ما يُعيِّنُ الاسميةَ.

ومذْ ومنذُ اسمانِ حيث رفعا ... أو أوليا الفعل كجيتُ مُذْ دَعا

وإن يَجُرّا في مُضِيّ فكمن ... هما وفي الحُضور معْنى فِي استبن

فصلٌ في (مذْ) و(منذُ): يكونان اسمَين وحرفيَن، والغالبُ على (مذْ) الاسميةُ؛ لأنَّهم تصرَّفُوا فيها بالحذفِ، وعلى (منذُ) الحرفيةُ.

ولا يخلُو: إمَّا أن يدخُلا على حاضرٍ، أي: ما يُشارُ إليه بـ: (الآنَ)، و: (الحين)، و: (الساعة)، كـ: «ما رأيتُه منذُ هذا اليومِ»، و: «منذُ هذه الساعةِ»، و: «مذْ عامِنا»، و: «مذْ هذا العامِ»، أو لا:

إن دخلا عليه فمعناهما الغايةُ، فإذا قلتَ: «ما رأيتُه مذ اليومِ»، فقد بيَّنت أنَّ غايةَ انقطاعِ الرؤيةِ اليومُ، وإن دخلتا على الماضي جازَ فيه الرَّفعُ والجرُّ، والخفضُ في (منذُ) أقوى مِن الرفعِ، و(مذْ) بالعكسِ، لِمَا بيَّنا مِن غَلَبَةِ الحرفيةِ على (منذُ)، وبالعكسِ.

---

(١) غافر ٣٥، وتمام الآية: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ﴾.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٧٨.

ثـم إن كـانَ الزمـانُ الماضـي معـدودًا، فـإن رَفَعْتَـه كانـا بمنزلـة: (أمَـد)، و: (غاية)، نحوُ: «ما رأيتُه مذْ يومان»، أي: أَمَدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومان، وإن خَفَضْتَه كانا للظرفيةِ، فإذا قلتَ: «ما رأيتُه مذْ يومين»، فقد بَيَّنت أنَّ انقطاعَ الرؤيةِ في اليومين، وإن كان مؤقتًا غيرَ معدودٍ، فإن رَفَعْتَه كانا بمعنى: (أوَّل)، نحوُ: «ما رأيتُه مذْ يومُ الجمعةِ»، وإن خَفَضْتَه كانا لابتداءِ الغايةِ.

وبعد مِن وعَن[1] وباءٍ زيدَ ما فلم تَعُق عن عَمَل[2] قد علما

وزيدَ بعدَ رُبَّ والكافِ فكف وقد تَليهما وجَرٌّ لم يُكف

وحُذِفَتْ رب فجرت بعد بل والفا وبعدَ الواوِ شاعَ ذا العمل

[(والفا)]: أنشدَ أبو عَلِيٍّ[3] في (التَّذْكِرةِ)[4]:

فَإِمَّا تُعْرِضِنَّ أُمَيْمَ عَنِّي وَيَنْزِغْكِ الوُشَاةُ أُولُو النِّيَاطِ

فَحُورٍ قَدْ لَهُوتُ بِهِنَّ عِينٍ نَوَاعِمَ فِي المُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ

وقالَ: هذا يدلُّ على قولِ س[5] في[6]:

---

(١) جاء بخط ابن هشام بفتح العين، وهو سهو.

(٢) جاء بخط ابن هشام بكسر الميم، وهو سهو.

(٣) انظر: (شرح الأبيات) له ٥٠.

(٤) البيتان للمنتخل الهذلي، وهما من الوافر. انظر: ديوان الهذليين ٢/ ١٩ وجمهرة أشعار العرب ٤٧٨.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ١٠٦ و٣/ ١٢٨.

(٦) إذا حملناها على شعر فهو عند سيبويه بتمامه:

وبَلَدٍ تَحْسَبُه مَكْسُوحا =

وَبَلَــــــــدٍ........................

ونحوِه: إنَّه على إضما[ر][1] (رُبَّ)، لا على أنَّ الواوَ صارت بدلًا مِن الجارِّ، كما صارت في القَسَمِ، ألا ترى أنَّ الفاءَ لا يجوزُ ذلك فيها، ولا في (بَلْ) في قولِه[2]:

بَــلْ بَلَــدٍ مِــلْءِ الأرجــاء[3] قَتَمُــهْ

ع: كان وجهُ القياس أنهم قالوا: والله، وأن الأصل: بالله، فأُتي بالواو عوضًا في اللفظ...، فكذا في:

وَبَلَــــــــدٍ....................

ولم يقع ذلك في (بَلْ) والفاءِ، فلا يمكنُ ادِّعاؤه، فثَبَتَ أنَّه ليسَ على ذلك، ووجوبُ أن يُحكمَ بحُكْمِ النظيرِ...

وفرَّق في موضعٍ آخَرَ بين البَدَلين[4]، فقالَ: إنَّ البدل في: «واللهِ» بَدَلٌ تصريفيٌّ؛ لقُرْبِ المخرَجِ، وفي:

وَبَلَــــــــدٍ....................

= وهو من مشطور الرجز، للنجم العجلي، وقد جاء به سيبويه في الموضع الأول من كتابه كمثال، لا شعر. انظر: الديوان ١٢٣ والكتاب ٣/ ١٢٨، والموضع الأول من الكتاب في: ١/ ١٠٦.

(١) زيادة لا بد منها.

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من مشطور الرجز. انظر: الديوان ١٥٠ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٦٩.

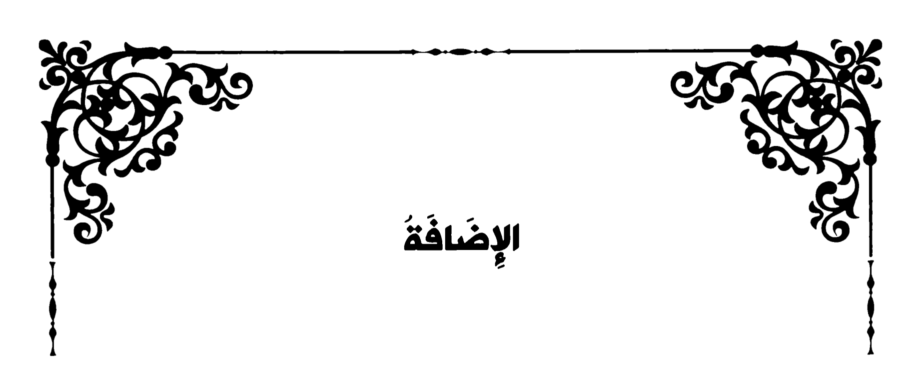
(٣) كذا في المخطوطة، وبها ينكسر الوزن، والرواية التي في المصادر: الفِجَاجِ.

(٤) يقصد به أبا علي الفارسي. انظر: (شرح الأبيات) له ١/ ٤٣.

ـ عند مَنْ يراه ـ ليسَ كذلك، بل هو كقولِهم: «ألله لأفعلنَّ».

وقــد يُجــر بســوى رُبَّ لَــدَى ... حَــذْفٍ وبَعْضُــه يُــرى مطــردا





الإضافةُ

هي في اللغةِ: إِلْصَاقُ شيءٍ بغيرِه، قالَ(1):

فَلَمَّـــا دَخَلْنَـــاهُ أَضَـــفْنَا ظُهُورَنَـــا إِلَـى كُـلِّ حَـارِيٍّ(2) جَدِيـدٍ مُشَـطَّبِ

أي: أَلْصَقْنا.

نونـــا تلـــي الإعـــراب أو تنوينـــا مممـــا تضـــيف احـــذف كطـــور ســـينا

[(نونًا تَلِي الإعرابَ)]: نحوُ: ﴿نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾(3)، و: ﴿مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾(4)، و: ﴿غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ﴾(5)، ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾(6)، و: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾(7)، ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾(8).

والثـــاني اجـــرر وانـــو مـــن أو في إذا لـــم يصـــلح الا ذاك والـــلام خـــذا

---

(1) البيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٥٣ وجمهرة اللغة ٢/ ٩٠٩.

(2) كذا حركة الياء في المخطوطة من غير تنوين.

(3) السجدة ١٢.

(4) القمر ٢٧.

(5) المائدة ١.

(6) الحج ٣٥.

(7) المائدة ٦٤.

(8) الحج ١٠.

[(واللامَ خُذَا)]: ضابطُ هذا أن يكونَ الثاني غيرَ ظرفٍ، بل كلٌّ للأوَّلِ، والأوَّلُ جزؤُه، ولا يَصِحُّ إطلاقُ أحدِهما عن الآخرِ، نحوُ: «يدُ زيدٍ»، أو يكونا متباينَيْنِ.

لمـا سـوى ذينـك واخصـص أولا   أو أعطـه التعريـف بالـذي تـلا

[(لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ)]: قالَ أبو الفَتْحِ في (المحتَسَبِ)[1] في قراءة الحَسَنِ[2]: ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةٍ﴾[3] بالإضافةِ، أي: مِن جهةِ الوصيةِ، أو عندَها، كقولِ طَرَفَةَ[4]:

.... بَضَّـةُ المُتَجَـرَّدِ

أي: بَضَّةٌ عندَ تجرُّدِها، وتقولُ: فلانٌ شجاعُ حربٍ، وكريمُ مسألةٍ، وقالُوا[5]: مِدَرّه[6] حربٍ، أي: عندَ الحربِ.

قولُه: (واخْصُصْ) البيتَ: اعلَمْ أنَّ المضافَ يَكْسِبُ مِن المضافِ إليه أمورًا:

١: التعريفُ إن كانَ الثاني معرفةً.

٢: التخصيص إن كانَ نكرةً.

---

(١) انظره في: ١/ ١٨٣.

(٢) انظر: مختصر ابن خالويه ٣٢.

(٣) النساء ١٢.

(٤) بتمامه:

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيْبِ منها رَفِيقَةٌ   بجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ المتجرَّدِ

والبيت من الطويل. انظر: الديوان شرح الأعلم ٤٣ وجمهرة أشعار العرب ١/ ٣٢٤.

(٥) انظر: العين ٤/ ٢٤ وتهذيب اللغة ٦/ ١١٢.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وفي المصادر: مِدْرَه. انظر: عين ٤/ ٢٤ وتهذيب اللغة ٦/ ١١٢.

٣: التنكير إن كانَ الأوَّلُ معرفةً، والثاني نكرةً...[١].

ذَكَرَه عبدُ القَاهِرِ[٢] وغيرُه[٣]، وهو عندي فاسدٌ؛ لأنَّ (زيدًا) المضافَ حَصَلَ له التنكيرُ قبل الإضافةِ، وأُضِيفَ، فيختصُّ، فهو مِن بابِ: «غلامُ امرأةٍ»؛ لأنَّ المعرفةَ لا تُنكَّرُ، فتُخَصَّص.

٤: الاستفهام، نحوُ: «علمتُ غلامُ مَنْ عندك؟»، كما تقولُ: «علمتُ أيُّهم في الدارِ؟».

٥: الجزاء: «غلامَ مَنْ تضربْ أضربْ»، يدلُّك على ذلك أنه[٤] لا يجوزُ: (غلامُ)، بالرَّفعِ بالابتداءِ، وأنَّه يجوزُ: «غلامَ مَنْ تضربْ يضربْك»، فهذا يدلُّ على أنَّ الجوابَ ليسَ عاملًا، بل فِعلُ الشَّرْطِ، وهو لا ينصبُ الاسمَ الذي قبلَه إلَّا إن ضُمِّنَ معنَى المجازاةِ. مِن (شَرْحِ عبدِ القَاهِرِ)[٥].

وإن يشابه المضاف يفعل ... وصفا فعن تعريفه لا يعزل

كرب راجينا عظيم الأمل ... مروع القلب قليل الحيل

---

(١) لعله يريد أن يمثل بنحو: زيدُ رَجُلٍ، كما سيأتي الآن في مناقشة كلام عبد القاهر الجرجاني.

(٢) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ٢/ ٨٧٣.

(٣) منهم أبو علي الفارسي. انظر: (الإيضاح) له ٢٦٨، إذ مثله هو وعبد القاهر الجرجاني وغيره بـ: زيدُ رَجُلٍ.

(٤) في المخطوطة: أنهم، وهو سهو.

(٥) انظره في: ٢/ ٨٧٢، والنص المنقول فيها زيادات ليست عند عبد القاهر، بل هي من أبي علي الفارسي. انظر: (الحجة) له ٤/ ٣٤٩.

اشتَمَلَ هذا البيتُ على التمثيلِ، وإقامةِ الدليلِ على المرادِ، أمَّا التمثيلُ فواضحٌ، وأمَّا إقامةُ الدليلِ فدُخُولُ (رُبَّ) على الأوَّلِ، ووقوعُ الباقي صفةً لمخفوضِ (رُبَّ).

وذي الإضــــافة اســــمها لفظيـــــه وتلـــــك محضــــة ومعنويـــــه

ووَصـــلُ ألْ بـذَا المضـــافِ مغتفــر إن وصــلت بالثـان كالجعــد الشــعر

قولُه: (إنْ وُصِلت في[1] الثاني) إلى آخرِه: لا يُحفَظُ إلَّا في هذه الثلاثةِ، وأمَّا روايةِ الكِسَائيِّ صحـ[2]: «الخمسةُصحـ الأثوابِ»، فروى أبو زَيْدٍ[3] أنَّه قولُ قومٍ غيرِ فصحاءَ، وكلامُهم بخلافِه، قالَ ذو الرُّمَّةِ[4]:

وَهَـــلْ يَرْجِـــعُ التَّسْـــلِيمَ...... ....

البيتَ، وقالَ الفَرَزْدَقُ[5]:

مَـــا زَالَ مُـــذْ عَقَـــدَتْ.......... ....

---

(١) هذا تَجَوُّزٌ من ابن هشام في عبارة الألفية.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٣.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٣/ ١١٩، فقد رواه أبو القاسم الزجاجي بسنده إلى أبي زيد.

(٤) بتمامه:

وهـل يَرجِعُ التسليمَ أو يكشفُ العَمَى ثـلاثُ الأثَـافِي والرسـومُ البلاقـعُ

وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ١٢٧٤ والمقتضب ٢/ ١٧٦.

(٥) بتمامه:

مـا زال مـذْ عَقَـدَتْ يـداه إزارَه فسَـمَا فـأدرك خمسـةَ الأشـبارِ

والبيت من الكامل. انظر: الديوان ١/ ٤٩٨ والمقتضب ٢/ ١٧٦.

البيتَ. مِن (الإيضَاحِ)[1] لأبي عَلِيٍّ.

أو بالــذي لــه أضـيف الثــاني كزيــد الضــارب رأس الجــاني

وكونهـا في الوصـف كـاف أَن وقـع مثنــى او جمعًــا سـبيله اتبــع

بَدْرُ الدِّينِ[2] يُعربُ: (**كَوْنُها**) مبتدأً، و: (**أَنْ وَقَع**) مبتدأٌ ثانٍ، و: (**كافٍ**) خبرٌ لهما، أي: كونُها في الوصفِ وقوعُه مثنًى أو جمعًا كافٍ، أي: كونُ (أل) في الوصفِ وقوعُ الوصف مثنًى أو جمعًا كافٍ فيه، أي: في جوازِه.

وربمـــا أكســـب ثـــانٍ أولا تأنيثـا ان كـان لحـذف مــوهلا

ولا يضـاف اسـم لمـا بـه اتحـد معنــــى وأول موهمـــا إذا ورد

وبعــض الاســماء يضــاف أبــدا وبعـض ذا قـد يـأت لفظـا مفـردا

اعلَمْ أنَّ الأسماءَ بالنَّظرِ إلى ثبوتِ الإضافةِ جوازًا ووجوبًا وامتناعًا ثلاثةُ أقسام:

ما لا يُضافُ أصلًا، مثلُ: (أين)، و(كيف).

وما لا يكونُ إلَّا مضافًا، مثل: (سِوَى)، و(ألو)[3]، و(ذو).

وما تارةً يُضافُ، وتارةً لا يُضافُ، نحوُ: (غلام)، و(كتاب).

---

(١) انظره في: (تكملة الإيضاح) له ٢٧٦ وما بعدها

(٢) يقصد به ابن الناظم. انظر: (شرح الألفية) له ٢٧٦.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

والملازمُ للإضافةِ ينقسم إلى قسمين:

ما يُلازمُ الإضافة لفظًا ومعنًى، كما مثَّلتُ من: (سِوَى)، و(ألو)، و(ذو).

وما يُلازِمُها في المعنَى دونَ اللَّفظِ، مثلُ: (كلّ)، و(بعض)، و(قبل)، و(بعد)، أَلَا تَرَى أنَّها قد تُقطَعُ عن الإضافةِ، ولكنَّها مع ذلك فيها معنَى الإضافةِ باقٍ.

وينقسمُ ملازمُ الإضافةِ أيضًا إلى قسمين:

إلى ما يلزمُ الإضافةَ إلى المفردِ، وهذا ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: ما يلزمُ الإضافةَ إلى مفردٍ مضمرٍ، وما يلزمُ الإضافةَ إلى مفردٍ مظهرٍ، وإلى ما يلزمُ الإضافةَ إلى مفردٍ أعمَّ مِن أن يكونَ ظاهرًا أو مضمرًا، فالأوَّلُ مثلُ: (وَحْدَك)، و(لَبَّيْك)، و(سَعْدَيك)، والثاني[1]... مثلُ[2]: (سبحانَ الله)، و(قبل)، و(بعد)، و(سِوَى).

وينقسمُ أيضًا الثاني ـ وهو المضافُ إلى الجملةِ ـ إلى قسمين: إلى ما يلزمُ إضافتَه إلى الجملةِ مطلقًا، أعمَّ مِن أن تكونَ اسميةً أو فعليةً، وذلك: (إذ)، و(حيثُ)، وما يلزمُ إضافتَه إلى الفعليةِ فقط، وذلك: (إذا).

وينقسم أيضًا إلى قسمين آخرين: إلى ما يجوزُ حذفُ مضافِه لفظًا مع التعويضِ عنه، وهو: (إذ)، وإلى ما لا يجوزُ فيه ذلك، وهو: (حيثُ)، و(إذا).

وهذه الأحكامُ كلُّها مفهومةٌ مِن النَّظْمِ.

قولُه: **(قد يَأْتِ لفظًا)**: فيه نقضٌ للأَبَدِيَّةِ المذكورةِ أوَّلًا.

---

(١) مثَّل له في أوضح المسالك ٢/ ٣٠٥ بـ: أولى، وأولات، وذي، وذات.

(٢) هذه أمثلة للثالث.

وكنتُ أجبتُ عنه بأنَّه كقولِه: «أمَّا أبو الجَهْمِ فلا يضعُ العصا عن عاتِقه»(١)، ثم ظهرَ لي فسادُ ذلك؛ لأنَّ الأَبَدِيَّةَ تُنَافيه.

وإنَّما الجوابُ عنه بالإعرابِ، وهو أنَّ: (لفظًا) بتقديرِ: في اللَّفظِ، و: (مفردا) حالٌ، أي: وبعضُ المضافِ أبدًا قد يفردُ في اللفظِ، وهذا لا نزاعَ [في](٢) صحتِه معنًى.

وبعض ما يضاف حتما امتنع ... إيلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع

كوحد لبي ودوالي سعدي ... وشذ إيلاء يدي للبي

[(كـ: وَحْدَ، لَبَّيْ)]: مثالٌ للبعضِ الأوَّلِ، لا باعتبارِ التقسيمِ إلى ما يُقطعُ عن الإضافةِ.

[(وشذَّ إيلاءُ يَدَيْ لـ «لَبَّيْ»)]: كقولِه(٣):

.... فَلَبَّـيْ فَلَبَّـيْ يَـدَيْ مِسْـوَرِ

احتَج بهذا س(٤) على يُونُسَ(٥) في قولِه: إنَّ (لَبَّيْك) مفردٌ لا مثنًى، وإنَّ أَلِفَه قُلِبَت كما قُلِبَت ألفُ (على) و(لَدَى) و(إلى) مع الضميرِ، لا لأجلِ أنَّه منصوبٌ، والألفُ مثلُها في: «رأيتُ الزيدَيْن».

---

(١) انظر: صحيح مسلم ١٤٨٠.

(٢) زيادة لا بد منها.

(٣) بتمامه:

دعـوتُ لِمَـا نـابني مِسْـوَرًا ... فَلَبَّـيْ فَلَبَّـيْ يَـدَيْ مِسْـوَرِ

والبيت لأعرابي من أسد، وهو من المتقارب. انظر: الكتاب ١/ ٣٥٢ والمحتسب ١/ ٧٨.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٥٢.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٣٥١.

قالَ ابنُ جِنِّي[١]: يمكنُ أن يُجابَ عن هذا البيتِ بأنَّه نَوَى الوقفَ على «لبَاْ»[٢]، وأنَّه ممَّن يقولُ: «هذه أفعَيْ»، ثم أجرى الوصلَ مُجرى الوقفِ.

حَكَى هذا عن أبي عَلِيٍّ[٣].

ثم اعتَرَضَه بأنَّ الوَقْفَ لا يَحْسُنُ على المضافِ دونَ المضافِ إليه.

وأجابَ بأنَّ ذلك قد جاءَ، قالَ[٤]:

ضَخْمٌ نِجَارِي طَيِّبٌ عُنْصُرِّي

فنَوَى الوقفَ على (العُنْصُر)؛ ولهذا ضَعَّفَ.

قالَ: وإذا جازَ مع أنَّ المضافَ إليه ضميرٌ متصلٌ، فأَنْ يجوزَ مع الظاهرِ أَوْلَى، ومثلُه[٥]:

يَا لَيْتَهَا قَدْ خَرَجَتْ مِنْ فُمِّهْ

ع: وقد يُقالُ أيضًا في الجوابِ عن يُونُسَ: إنَّ (لَبَّيْك) لَمَّا كانت في الغالبِ هكذا: الإضافةُ فيها إلى الضميرِ، غَلَبَ عليها هذا الحكمُ، فقُلِبَت الألفُ مع الإضافةِ إلى الظاهرِ، وللإعلامِ بأنَّ ذلك ليسَ هو وجهَ إضافتِها، بخلافِ: (إلى) و(لَدَى)

---

(١) انظر: (المحتسب) له ١/ ٧٩ و(سر صناعة الإعراب) له ٢/ ٧٤٧.

(٢) كذا بخط ابن هشام، والصواب: «لبَّى».

(٣) انظر: (التعليقة على كتاب سيبويه) له ٣/ ٢٥٦ و(الحجة) له ١/ ٨٦ وما بعدها.

(٤) البيت من مشطور الرجز. انظر: الخصائص ٣/ ٢١٤ والممتع ١/ ١١٩.

(٥) البيت ينسب إلى العجاج (ملحقات ديوانه) ٢/ ٣٢٧، وينسب إلى جرير (ملحقات ديوانه ٣/ ١٠٣٨)، وهو من مشطور الرجز. انظر: إصلاح المنطق ٦٩ وتهذيب اللغة ١٥/ ٤١٢.

و(على)، فإنَّهنَّ يكنَّ مع الظاهرِ والمضمرِ، فلا يَغْلِبُ عليهنَّ حكمُ أحدِهما، فتدبَّرْ ما قلتُه، فهو أَوْلَى مِن قولِهما.

ع: وجهٌ آخَرُ مِن الجوابِ عن قولِه[1]:

.... فَلَبَّـــيْ يَـــدَيْ مِسْـــوَرِ

في كَونِه لم يَرجِعْ بالألفِ مع الظاهرِ، وهو أنَّ الأصلَ: «فَلَبَّيْ يَدَيْه»، بالهاءِ؛ لأنَّ مِسْوَرًا قد مضَى ذِكرُه، فإذا أُعيدَ فقياسُه أن يُعاد مضمرًا، فلمَّا أَتَى بالظاهرِ في موضعِ المضمرِ، عامَلَه مُعاملةَ الضميرِ.

وألزمـــوا إضـــافة إلـــى الجمـــل ... حيـــث وإذ وإن ينـــون يحتمـــل

إفـــراد إذ ومـــا كـــإذ معنـــى كـــإذ ... أضـف جـوازا نحـو حـين جـا نبـذ

وابـن أو اعـرب مـا كـإذ قـد أجريـا ... واختـــر بنـــا متلـــو فعـــل بنيـــا

وقبـــل فعـــل معـــرب أو مبتـــدا ... أعـــرب ومـــن بنـــا فلـــن يفنـــدا

وألزمـــوا إذا إضـــافة إلـــى ... جمـــل الأفعـــال كهـــن إذا اعتلـــى

قولُه: (وأَلْزَمُوا «إذا») إلى آخرِه: (إذا) ظرفٌ لِمَا يُستقبَلُ مِن الزمانِ، وفيها معنَى الشرطِ، غالبًا.

وقولي: «غالبًا» عائدٌ إلى الجميعِ.

أمَّا قولي: «ظرفٌ» فإنَّها قد تقعُ غيرَ ظَرْفٍ في موطِنَين:

---

(١) تقدم قريبًا.

أحدُهما: أن يُرادَ بها الزمانُ المجرَّدُ مِن الاستقبالِ والشَّرطِ، كقولِ النَّبيِّ ﷺ لعَائِشةَ رضي الله عنها: «إني أَعْلَمُ إذا كنتِ عليَّ راضيةً، وإذا كنتِ عليَّ غَضْبَى»[1]، وقولِ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «كنتُ أَعْلَمُ إذا انصرفُوا بذلك»[2]، أي: كنتُ أعلمُ زمنَ انصرافِهم، ومِن ذلك: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا﴾[3] عندَ مَن قالَ: إنَّ (حتَّى) جارةٌ، وهو قولُ أبي الحَسَنِ الأَخْفَشِ[4].

والثاني: أن تُجرَّدَ مِن الزَّمانِ والشَّرطِ معًا، وذلك أن يُراد بها المفاجَأةُ، فتكون حرفًا في الأصحِّ عندَ ابنِ مَالِكٍ[5] وغيرِه، كقولِه[6]:

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالأَمْرُ أَمْرُنَا ... إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ عَالَةٌ لَيْسَ نُنْصَفُ

وأمَّا: «لِمَا يُستقبَلُ» فإنَّها قد تقعُ للماضي، كقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا﴾[7]، ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ﴾ الآيةَ[8]، وقولِه تعالى: ﴿لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ﴾[9]، أي: (إِذْ)، بدليلِ

---

(١) انظر: صحيح البخاري ٥٢٢٨ وصحيح مسلم ٢٤٣٩.

(٢) انظر: صحيح البخاري ٨٤١ وصحيح مسلم ٥٨٣.

(٣) آل عمران ١٥٢، وغيرها.

(٤) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ١٢٧.

(٥) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ٢١٤.

(٦) البيت لحرقة بنت النعمان بن المنذر، وهو من الطويل. انظر: الصحاح ٤/ ١٤٣٤ وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٥١.

(٧) الجمعة ١١.

(٨) التوبة ٩٢.

(٩) آل عمران ١٥٦.

قولِه: «قالُوا»، وقولِه[1] سبحانه: ﴿وَإِذْ[2] قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ﴾[3]، وذلك يومَ القيامةِ، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ﴾[4]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟﴾[5]، قالَ قُطْرُبٌ[6]: إذا يفزعون، وقالَ الشاعرُ[7]:

وَنَـدْمَانٍ يَزِيـدُ الكَـأْسَ طِيبًـا ... سَـقَيْتُ إِذَا تَغَـوَّرَتِ النُّجُـومُ

البيتُ لعَمْرِو بنِ شَأْسٍ، وقالَ أبو النَّجْمِ[8]:

ثُـمَّ جَـزَاهُ اللهُ عَنَّـا إِذْ جَـزَى

جَنَّـاتِ عَـدْنٍ فِـي العَلَالِـيِّ العُـلَا

وقولِ الشاعرِ[9]:

مَـا ذَاقَ بُـؤْسَ مَعِيشَـةٍ وَنَعِيمَهَـا ... فِيمَـا مَضَـى أَحَـدٌ إِذَا لَـمْ يَعْشَـقِ

---

(١) هذه الآيات الثلاث الآتية، وكذلك بيت أبي النجم، كلُّها من مجيء (إذ) للمستقبل، وليست لمجيء (إذا) للمضي، فهو سهو من ابن هشام.

(٢) في المخطوطة بإسقاط الواو من أول الآية.

(٣) المائدة ١١٦.

(٤) سبأ ٣١.

(٥) سبأ ٥١.

(٦) انظر: (معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه) له ٥٣٨.

(٧) البيت ـ كما سيذكر ـ لعمرو بن شأس، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٤٩ ومنتهى الطلب ٨/ ٧٦.

(٨) البيتان من مشطور الرجز. انظر: الديوان ٤٦٣ وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٩.

(٩) البيت للكميت، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٢٤٦ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٤٤.

أنشدَه ثَعْلَبٌ[١].

وأمَّا: «فيها معنَى الشرطِ»؛ فلأنَّها قد تخلُو منه، كقولِه تعالَى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾[٢]، أي: أُقسِمُ بالليلِ وقتَ غشيانِه.

واعلَمْ أنَّه[٣].

لمفهـم اثنـين معـرف بـلا تفـرق أضـيف كلتـا وكـلا

ولا تضـف لمفـرد معـرف أيـا وإن كررتهـا فأضـف

اعلَمْ أنَّ (أيًّا) إذا أُضِيفَت إلى النكرةِ كانت بمعنَى (كلّ)، فيَجِبُ المطابقةُ في الضميرِ، تقولُ: «أيُّ رجلٍ قامَ؟»، و: «أيُّ رجلَيْن قاما؟»، و: «أيُّ رجالٍ قاموا؟»، وإذا أُضِيفَت إلى معرفةٍ فهي بمعنَى (بعض)، فيَجِبُ الإفرادُ، فتقولُ: «أيُّ الرجلَيْن قامَ؟»، و: «الرجالُ قامَ؟»، ولا تقولُ: «أيُّ الرجلِ»؛ لأنَّ (بعضًا) تستدعي مُتَجَزِّئًا.

[(وإنْ كرَّرتها فأَضِف)]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا الرِّجَالُ تَنَاهَزُوا أَيِّي وَأَيُّكُمُ أَعَزُّ وَأَمْنَعُ[٤]

أو تنـو الاجـزا واخصصـن بالمعرفـه موصـولةً أيـا وبـالعكس الصـفه

وإن تكـن شـرطا أو اسـتفهاما فمطلقـا كمـل بهـا الكلامـا

---

(١) انظر: (المجالس) له، تسمى (مجالس ثعلب) ٤٢٦

(٢) الليل ١.

(٣) كذا في المخطوطة بلا تتمة.

(٤) البيت لخداش بن زهير، وهو من الكامل. انظر: الكتاب ٢/ ٤٠٣.

لم يذكرْ حكمَها حالًا، نحوُ: «[مررتُ][1] بزيدٍ أيَّ رجلٍ».

وألزمــوا إضــافة لــدن فجــر ونصــب غــدوة بــه عــنهم نــدر

[(ونصبُ غُدْوَةٍ)]: قالَ أبو سُفْيَانَ بنُ حَرْبٍ[2]:

وَمَا زَالَ مهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ لَـدُنْ غُـدْوَةً حَتَّـى دَنَـتْ لِغُـرُوبِ

ومــعَ مــعْ فيهــا قليــل ونقــل فــتح وكســر لســكون يتصــل

قولُه: (و«معَ»: «مَعْ» فيها قليلٌ): ابنُ عَطِيَّةَ[3]: (مَعَ) ظرفٌ بُنِيَ على الفتحِ، وأمَّا إذا سُكِّنَت العينُ فلا خِلافَ أنَّه حرفٌ جاءَ لمعنًى.

أبو حَيَّانَ[4]: الصحيحُ أنَّها ظرفٌ فُتِحَت أو سُكِّنَت، وليسَ التسكينُ ضرورةً، خلافًا لبعضِهم، بل لغةٌ لبعضِ العربِ، والظرفيةُ فيها مجازٌ، وإنَّما هي اسمٌ دالٌّ على معنَى الصُحْبةِ.

واضــمم بنــاء غيــر إن عــدمت مــا لــه أضــيف ناويًــا مــا عــدما

قبــل كغيــر بعــدُ حســب أول ودون والجهــات أيضًــا وعــل

الإمامُ عبدُ القاهِر[5] رحمه الله تعالى: اعلم أنَّ في (قبلُ) و(بعدُ) و(حَسْبُ)

(١) زيادة يقتضيها السياق، وقد ذكرها في (المغني) ١٠٩.

(٢) البيت من الطويل. انظر: الحيوان ١/ ٢٠٩ وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٨.

(٣) انظر: (المحرر الوجيز) له ٤/ ٢٦٢.

(٤) انظر: (البحر المحيط) له ٨/ ٢٤٥.

(٥) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ١/ ١٤٥ وما بعده.

و(أَوَّلُ) و(عَلُ) ونحوِهن ثلاثةَ أسئلة:

لِمَ بُنِيت؟

ولِمَ بُنِيت على حركةٍ؟

ولِمَ كانت الحركةُ ضمةً؟

أَمَّا الأَوَّلُ فهو أَنَّها وُضِعَت مضافةً، فإذا عَرَض لها زوالُ الإضافةِ، فحُذِفَ المضافُ إليه، وأُريدَ معناه؛ لم يُمكِن تنوينُ الاسمِ، فيبقَى الاسمُ الأَمْكَنُ العاري مِن أسبابِ مَنْعِ الصَّرْفِ بغيرِ تنوينٍ، ولا ما يخلُفُه، وذلك مُخالِفٌ لنظائرِه، فيُبنَى؛ حتى يُتَخَلَّصَ مِن هذا الخلافِ.

وإِنَّما لم ينونْ؛ لأنَّ المضافَ إليه منويٌّ، أَلَا ترى أنَّ الشاعرَ لَمَّا حَذفَ المضافَ إليه للضرورةِ، لا استغناءً عنه، لم ينوِّن، في بيتِ (الكِتَاب)[1]:

إِلَّا عُلَالَـــــةَ أَوْ بُـــــدَا هَـــةَ سَـــابِحٍ نَهْـــدِ الجُـــزَارَهْ

هذا وجهٌ.

الوجهُ الثاني: أَنَّك لَمَّا نويتَ معنى الإضافةِ، وضمَّنتَه اللفظَ، كانَ بمنزلةِ نيَّةِ (أل) في (أَمْسِ)، وتضمينِها اللفظَ؛ لأنَّ الإضافةَ مِن معاني الحروفِ، فأمَّا إذا ظَهَرَ المضافُ إليه فمعنَى الإضافةِ مفهومٌ مِن لفظِه، ولم يتضمَّنْه المضافُ.

وأمَّا سببُ بنائِه على الحركةِ فما عُلِمَ مِن أنَّهم يُنَبِّهُون بذلك على أنَّه ليسَ عَرِيقًا في البناءِ، بل عَرَضَ له عدمُ التَّمَكُّنِ.

---

(١) انظره في: ١/ ١٧٩ و٢/ ١٦٦، والبيت للأعشى، وهو من مجزوء الكامل. انظر: الديوان ١٥٩ والمقتضب ٤/ ٢٢٨.

وأمَّا سببُ البناءِ على الضَّمةِ فإنَّ الضَّمَّ أقوَى الحركاتِ، والموضعُ موضعُ الدلالةِ على التَّمَكُّنِ، فاختيرَ له أقوى الألفاظِ، وصارت الضَّمةُ عَلَمًا على هذا الحذفِ، فإذا قيلَ: «مِن قبلُ»، و«مِن بَعْدُ»، عُلِمَ أنَّ المرادَ: مِنْ قبلِ ذلك، ومِن بعدِه، وكذا إذا قيلَ: «مِن أَوَّلُ»، و«مِن عَلُ»، فالمرادُ: مِن أعلَى ذلك، وأَوَّلِ كلِّ شيءٍ.

والفرقُ بينَ (عَلُ) وأخواتِه: أنَّ الإضافةَ لا تَظهَرُ مع لفظِه، بل مع مُرادِفِه، لا تقولُ: «مِنْ عَلِه»، كما تقولُ: «مِنْ قَبْلِه»، بل تقولُ: «مِنْ أعلاه».

ع: عَدَلَ الإمامُ عبدُ القاهرِ[1] عن قولِهم: بُني (قبلُ) و(بعدُ) على الحركةِ؛ لئلَّا يلتقيَ ساكنان؛ لأنَّ ذلك مفقودٌ في (أوَّلُ)، وهما بابٌ واحدٌ، وعن قولِهم: اختِيرَ له الضمُّ؛ لأنَّها حركةٌ لا تكونُ له في الإعرابِ؛ لأنَّه مفقودٌ في (حسبُ) و(أوَّلُ)، وهما أيضًا بابٌ واحدٌ، وما ذكرَه ـ رحمه الله ـ بديعٌ.

قالَ: وإذا أَزَلْتَ المضافَ إليه مِن التقديرِ أعربتَها، كقولِه[2]:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

لأنَّه لا يُريدُ قبلَ شيءٍ بعينِه، وإنَّما يريدُ الشِّيَاعَ، ومثلُه قولُك: «ما تركتُ له أوَّلًا ولا آخِرًا»، لا تريدُ: أوَّلَ شيءٍ ولا آخِرَه، بل تريدُ أن تُجريَه مُجرى: قديمًا ولا حديثًا، وكذا قولُك: «فعلتُ ذلك قبلًا وبعدًا».

---

(١) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ١/ ١٥١.

(٢) البيت لعبد الله بن يعرب بن معاوية، وينسب إلى يزيد بن الصعق، وهو من الوافر. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٠ والزاهر ٢/ ٣٥٠ وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢٠٣.

وأعربـوا نصـبا إذا مـا نكـرا قـبلا ومـا مـن بعـده قـد ذكـرا

ومـا يلـي المضـاف يـأتي خلفـا عنـه في الاعـراب إذا مـا حُـذِفا

مِن (المُحتَسَبِ)[1]: مِنْ حَذْفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مُقامَه: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ﴾[2] الآيةَ[3]، التقديرُ: كفِعْلِ مَنْ آمَنَ، أَلَا تَرَى أنَّه لا يُقابَلُ الحدثُ بالجوهرِ، ولهذا فرَّ بعضُهم، فقرأَ: ﴿سُقَاةَ﴾ و: ﴿عَمَرَةَ﴾[4]، جمعَ: ساقٍ، وعامرٍ، كـ: قاضٍ وقُضَاةٍ، وكافرٍ وكَفَرةٍ.

وأجازَ في قراءةِ الجماعةِ أن يكونَ (سِقَاية) جمعَ: ساقٍ، و(عِمَارة) جمعَ: عامرٍ، كـ: قائمٍ وقيامٍ[5]، وصاحبٍ وصِحَابٍ، وراعٍ ورِعَاءٍ، إلَّا أنه أَنَّثَ (فِعَالًا)، كما أُنِّثَ في الجمعِ أشياءُ غيرُه، نحو: حِجَارةٍ، وعِيَارةٍ، وقَصِيرٍ وقِصَارةٍ، واعلَمْ أنَّ (سِقَاية) مبنيًّا على التأنيثِ كـ: عِظَاية، وإلا لَلَزِم: سِقَاءَة.

ع: وادَّعَى الزَّمَخْشَريُّ[6] حذفَ مضافاتٍ كثيرةٍ في: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾[7]،

---

(١) انظره في: ١/ ٢٨٦.

(٢) التوبة ١٩.

(٣) بتمامهـا: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾.

(٤) وهي قراءة ابن الزبير وأبي وجزة السعدي ويزيد بن القعقاع ومحمد بن علي. انظر: مختصر ابن خالويه ٥٧.

(٥) في المخطوطة قبل الميم ياء: قيايم، وهو سهو.

(٦) انظر: الكشاف) له ٤/ ٤٢٠.

(٧) النجم ٩.

قالَ: التقديرُ: فكانَ مقدارُ مسافةِ قربِه مثلَ قابَ قوسين، كما قال أبو عَلِيٍّ[١] في[٢]:

وَقَـدْ جَعَلَتْنِـي مِـنْ خزيمـة[٣] إِصْـبَعَا

إنَّ التقديرَ: ذا مقدارِ مسافةِ إصبعٍ.

ع: في (شَرْحِ) البَدْرِ[٤]: أي: ذا مسافةِ إصبعٍ.

ع: وهو حَسَنٌ.

وربمـا جـروا الـذي أبقـوا كمـا قـد كـان قبـل حـذف مـا تقـدما

قالَ أبو الفَتْحِ[٥]: إنَّ ابنَ جَمَّازٍ[٦] قرأَ: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾[٧]، وإنَّ ذلك عزيزٌ قليلُ النظيرِ، وجوَّزَه تقدُّمُ ذِكْرِ (العَرَضِ)، فهو كبيتِ (الكِتَابِ)[٨]:

---

(١) انظر: (شرح الأبيات) له ٢/ ٤٥٦.

(٢) بتمامه:

فـأدرك إِبْقـاءَ العَـرَادةِ ظَلْعُهـا وَقَـدْ جَعَلَتْنِـي مِـنْ خزيمـة إِصْـبَعَا

والبيت للكلحبة اليربوعي، وهو من الطويل. انظر: المفضليات ٣٢ وجمهرة اللغة ١/ ٥٢٩.

(٣) كذا بخط ابن هشام، وفي مصادر البيت: حزيمة، وهو حزيمة بن طارق.

(٤) يقصد به بدر الدين، وهو ابن الناظم. انظر: (شرح الألفية) له ٢٨٧.

(٥) انظر: (المحتسب) له ١/ ٢٨١ وما بعدها.

(٦) انظر: شواذ القراءات للكرماني ٢٠٩.

(٧) الأنفال ٦٧.

(٨) انظره في: ١/ ٦٦، والبيت بتمامه:

أَكُـلَّ امْـرِئٍ تَحْسَـبِينَ امْـرَأً وَنَـارٍ تَوَقَّـدُ بِاللَّيْـلِ نَـارَا

والبيت لأبي دؤاد الإيادي (ديوانه ٣٥٣)، وينسب إلى عدي بن زيد (ديوانه ١٩٩)، وهو من المتقارب. انظر: الأصول ٢/ ٧٠ والحجة ٢/ ٤٢٠.

وَنَـــــارٍ تَوَقَّـــــدُ..........

أي: «وكلَّ نارٍ»، واستُغنِيَ عن إعادتِها؛ لتقدُّمِها، وكلُّ ذلك هَرَبًا مِن العَطفِ على عاملَيْن، وهما: (كلّ صح) و«تَحْسَبِين»، وعليه بيتُه[1] أيضًا[2]:

إِنَّ الكَـــرِيمَ وَأَبِيــــكَ يَعْتَمِـــلْ

إِنْ لَـمْ يَجِـدْ يَوْمًـا عَلَـى مَـنْ يَتَّكِـلْ

أراد: مَنْ يتَّكِلُ عليه، فحَذَف؛ استغناءً بزيادتِه أوَّلًا؛ لأنَّه إنَّما يُريدُ: إن لم يَجِد مَن يتَّكِلُ عليه، وعليه قولُ الآخَر[3]:

أَتَـدْفَعُ نَفْـسٌ إِنْ أَتَاهَـا حِمَامُهَـا فَهَـلَّا الَّتِـي عَـنْ بَـيْنَ جَنْبَيْـكَ تَـدْفَعُ

فزادَ (عن) في قولِه: «عن بينَ جنبَيْك»، وجعلَها عوضًا مِن (عن) المحذوفةِ، والمعنَى: فهلَّا عن التي.

وعلى حذفِ المضافِ قراءةُ العامَّةِ: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾[4]؛ لأنَّ المرادَ: «عَرَضَ الآخرةِ»، فالقراءةُ الشاذَّةُ[5] ضعيفةٌ في الإعرابِ، وقويةٌ في المعنَى؛ لأنَّها لا تُوهِمُ غيرَ الحذفِ.

---

(١) يعني: بيت الكتاب. انظره في: ٣/ ٨١.

(٢) البيتان لبعض الأعراب، وهمام من مشطور الرجز. انظر: الانتصار ١٨٢ والحجة ٦/ ١٧١.

(٣) والبيت لزيد بن رزين بن الملوح، وهو من الطويل. انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٥٤ وضرائر الشعر ٢١٣.

(٤) الأنفال ٦٧.

(٥) يقصد قراءة ابن جماز، بجر (الآخرةِ).

لكن بشرط أن يكون ما حذف   مماثلا لما عليه قد عطف

كقولِهم[١]: «ما كلُّ بيضاءَ شحمةً، ولا سوداءَ تمرةً»، وإلا لَلَزِمَ العطفُ على عامِلَيْن لو لم تُقَدَّرْ محذوفًا، وإذا قلتَ: «ما مثلُ عبدِ الله وأبيك يقولان ذلك»، فهو أيضًا على حَذفِ (مثل)، لا على العَطفِ، وإذا قلتَ: «يقولُ»، بالإفرادِ، فالمسألةُ على العَطفِ.

ع: قالَ ابنُ السِّيدِ في (الاقْتِضَابِ)[٢] في قولِ ذي الرُّمَّةِ[٣]:

فَلَمَّا لَبِسْنَ اللَّيْلَ أَوْ حِينَ نَصَّبَتْ   لَهُ مِنْ خَذَا آذَانِهَا وَهْوَ جَانِحُ

ما ملخَّصُه: أنَّ الأَصْمَعيَّ[٤] يجعلُ (حينَ) مضافةً إلى محذوفٍ، أي: أو حينَ أقبلَ الليلُ، و«نَصَّبَتْ» جوابٌ لـ (لَمَّا)، ومعنَى لباسِها الليلَ: دخولُها فيه، أي: فلمَّا لَبِسَت الحميرُ الليلَ، أو حينَ أقبلَ الليلُ قبل أن تلبسَه، نَصَّبَتْ آذانَها، وتشوَّفت للنهوضِ إلى الماءِ؛ لأنَّها لا تنهضُ لورودِه إلا ليلًا، والخَذَا: استرخاءُ الأُذُنَيْن.

وذهبَ غيرُ الأَصْمَعيِّ أنَّ «نَصَّبَتْ» مضافٌ إليه (حينَ)، وأنَّ الجوابَ في البيتِ بعدُ[٥].

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٦٥.

(٢) انظره في: ٣/ ١٨٢.

(٣) البيت من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ٨٩٧ وجمهرة اللغة ١/ ٥٨٢.

(٤) انظر: أدب الكاتب ٢١٤.

(٥) وهو قوله:

حداهن شحاج كأن سحيله   على حافتيهن ارتجاز مفاضح

ويحـــذف الثـــاني فيبقـــى الأول كحالـــــه إذا بـــــه يتصـــــل

كانَ ينبغي أن يَذكُرَ أوَّلًا أنَّ المضافَ إليه يُحذَفُ، فيرجعُ الاسمُ إلى ما يستحقُّه لو لم يُضَفْ ألْبَتَّةَ، ثم يَذكُرَ هذه المسألةَ، كما فعلَ في مسألةِ المضافِ، إلَّا أنَّه يُوهِمُ أنَّ هذه الشروطَ إذا انتفت انتفَى الحُكمُ.

بشـــرط عطـــف وإضـــافة إلـــى مثـــل الـــذي لـــه أضـــفت الأولا

قالَ المصنِّفُ[1] في مثلِ[2]:

.... بَـــيْنَ ذِرَاعَـــيْ وَجَبْهَـــةِ الأَسَـــدِ

س[3] يجعلُ الأخيرَ مجرورًا بما قبلَ العاطِفِ، ويجعلُ المعطوفَ مفصولًا به بينَ المتضايِفَين، والمُبَرِّدُ[4] يضيفُ الأوَّلَ إلى محذوفٍ، والمعطوفَ إلى الموجودِ، وقولُه أَوْلَى عندي؛ إذ لا يُخالِفُ الأصولَ بأكثرَ مِن حَذْفٍ متقدِّمٍ لدلالةِ متأخِّرٍ، ومثلُه كثيرٌ في الكلامِ، وأمَّا قولُ س ففيه العطفُ على المضافِ قبل ذِكْرِ المضافِ إليه، مع أنَّ نِسبَتَه مِن المضافِ نسبةُ الصلةِ مِن الموصولِ، فالعطفُ عليه كالعطفِ قبلَ الصلةِ، وهو ممتنعٌ بإجماعٍ، فما أَشْبَهَه كذلك.

---

(١) انظر: (شرح العمدة) له ١/ ٤٦٨ وما بعدها و(شرح الكافية الشافية) له ٣/ ١٣٢١.

(٢) بتمامه:

يـــا مَـــنْ رأى عارضًـــا أُكَفْكِفُـــه بَـــيْنَ ذِرَاعَـــيْ وَجَبْهَـــةِ الأَسَـــدِ

والبيت للفرزدق، وهو من المنسرح. انظر: الديوان ١/ ٢١٥ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٢.

(٣) انظر: الكتاب: ١/ ١٨٠.

(٤) انظر: (المقتضب) له ٤/ ٢٢٩.

ع: العطفُ قبلَ مضيِّ الصلةِ ممتنعٌ، وأمَّا لو حُذِفَت الصلةُ، كما قيلَ[(١)]:

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَك.................

وعُطِفَ على الموصولِ، مَنْ قالَ: إنَّه يمتنعُ؟ لأنَّ المانعَ أن يُعطَفَ بينَ أجزاءِ الاسمِ؛ لأنَّ الصلةَ والموصولَ كالشيءِ الواحدِ.

قالَ: وما ذهبَ إليه س خلافُ مذهبِه في تنازُعِ العاملَين؛ لأنَّ المختارَ عندَه وعندَ جميعِ البصريين إعمالُ الثاني، وإنْ أدَّى إلى الإضمارِ قبلَ الذِّكرِ، نحوُ: «ضربَنِي وضربتُ زيدًا»، هذا مع كَونِ العاملِ فِعْلًا، وهو أقوَى العواملِ، فاعتبارُ ذلك في تنازُعِ العاملَين الضعيفَين أحقُّ وأَوْلَى.

ولا يختصُّ هذا الاستعمالُ بالشِّعرِ، بل قالَ الفَرَّاءُ[(٢)]: سمعتُ أبا ثَرْوَانَ يقولُ: «قَطَعَ الله الغداةَ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قاله»، قالَ الفَرَّاءُ: ولا يجوزُ هذا إلا في المصطحبَيْن، كاليدِ والرجلِ، والنصفِ والربعِ، وقبلُ وبعدُ، وأمَّا نحوُ: دارٍ وغلامٍ، فلا يجوزُ فيهما: «اشتريتُ دارَ وغلامَ زيدٍ».

ع: قلتُ: هذا كلامُ المصنِّفِ في (شَرْحِ العُمْدةِ)[(٣)]، وتَوَجَّهَ عليه هنا أسئلةٌ:

١: أنَّه أطلقَ هُنا ولم يفصل بينَ المصطحبَيْن وغيرِهما.

---

(١) بتمامه:

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

والبيت لعبيد بن الأبرص، وهو من مجزوء الكامل. انظر: الديوان ١٣٧ وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٢.

(٢) انظر: (معاني القرآن) له ٢/ ٣٢٢.

(٣) انظره في: ١/ ٤٦٨ وما بعدها.

٢: أنَّ ذلك إمَّا قليلٌ في النَّثرِ، أو لا يجوزُ، وظاهرُ عبارتِه الجوازُ مطلقًا.

٣: أنَّه خالفَ س، ووافقَه هنا.

والجوابُ عن الثالثِ أنَّه قالَ: (بشَرْطِ عَطْفٍ) إلى آخرِه، فيَحتَمِلُ أن يكونَ مرادُه: بشَرْطِ عَطْفِ شيءٍ على المضافِ المحذوفِ منه المضافُ إليه، ويكونَ ذلك الشيءُ مضافًا إلى مثلِ المحذوفِ، فيكونَ كمذهبِ المُبرِّدِ، ويَحتَمِلُ أن يريدَ: بشَرْطِ عَطْفِ الذي حُذف منه المضافُ إليه على مضافٍ إلى مثلِ المحذوفِ، لكنَّ هذا ضعيفٌ؛ لأنَّه يَفُوتُه حينَ ذاك قَيْدُ الفَصلِ بالمعطوفِ بينَ المتضايِفَين؛ لأنَّه لو قيلَ: «بينَ ذراعَيْ الأسدِ وجبهتِه»، لم يَجُزْ؛ لأنَّهم حينَ أجازُوا ذلك أرادُوا الاكتفاءَ بصورةِ اللَّفظِ، وهو أنَّ (جبهة) في اللَّفظِ مضافةٌ للأسدِ.

فإن قيلَ: نَعَمْ، يحتملُه كلامُه، ويكونُ خطأً.

قلتُ: أمَّا إذ وصلْنا إلى إفسادِه؛ فحَمْلُه على الصحيحِ أَوْلَى.

فصل مضاف شبه فعل ما نصب ... مفعولا او ظرفا أجز ولم يعب

ع: قولُه: (فَصْلَ مضافٍ) إلى آخرِه: المتضايِفان كالكلمةِ، فحقُّهُما أن لا يُفصَلا، لكنَّ العربَ رُبَّما فصلَت بينَهما تَوَسُّعًا، وذكرَ المصنِّفُ للفَصْلِ سِتَّ صُوَرٍ، ثلاثةً لا تختصُّ بالشِّعرِ، وثلاثةً خاصةً به، وإنَّما لم تَختَصَّ الأُوَلَ بالشِّعرِ؛ لأنَّ الفاصلَ فيها معمولُ المضافِ في مسألةِ المفعولِ والظرفِ، ومؤكِّدًا للكلامِ في مسألةِ القَسَمِ، وإنَّما اختَصَّت الأُخَرَ بالشِّعرِ؛ لعدمِ وجودِ ذلك فيها، وهو في مسألةِ النَّعتِ أضعفُ؛ لأنَّه فَصْلٌ بما حقُّه وجوبُ التأخيرِ، ففيه ضعفٌ من جهتين:

تقديمٌ النَّعتِ على المنعوتِ.

والفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه بالأجنبيِّ منه.

وعندِي في نحوِ[(١)]:

مِـنِ ابْـنِ أَبِـي شَـيْخِ الأَبَـاطِحِ طَالِـبِ

أسهلُ ممَّا قالَه[(٢)]، وهو جَعْلُ (شيخِ) مضافًا إليه، كما تقولُ: «مررتُ بغلامِ شيخِ الأباطحِ»، ويكونُ (طالبِ) بدلًا مِن (شيخِ).

ع[(٣)]: هذا خطأٌ؛ لأنَّ (طالبًا) ليسَ باسمٍ فيُبْدَلَ، إنَّما الاسمُ: (أبو طالبٍ).

[(فَصْلَ مضافٍ)]: ع: بشَرْطِ أن لا يكونَ المضافُ إليه ضميرًا، نحوُ: «بضاربِكَ اليومَ»، و«الضاربِك»، فهذا شَرْطٌ، وثانٍ: وهو كَونُ المضافِ شبهَ فِعلٍ، وثالثٌ: وهو كَونُ الفاصلِ منصوب[(٤)] للمضافِ.

قلتُ: فقد تكمَّلَ لكلٍّ مِن الثلاثةِ شرطٌ، فشرطُ المضاف: مشابهةُ الفِعلِ، والمضافِ إليه: [عدمُ][(٥)] كَونِه ضميرًا، والفاصلِ: كونُه منصوبًا بالمضافِ، أو مؤكِّدًا له بكونِه قَسَمًا.

---

(١) تقدم في أول الكتاب.

(٢) يقصد به ابن مالك. انظر: (شرح التسهيل) له ٣/ ٢٧٥ و(شرح الكافية الشافية) له ٢/ ٩٩٠، وهو عنده فصل بين المضاف (أبي) والمضاف إليه (طالب) بالنعت (شيخ الأباطح).

(٣) هذه التحشية كتبها ابن هشام لاحقًا، وهو يستدرك على نفسه.

(٤) كذا بخط ابن هشام.

(٥) زيادة لا بد منها.

ورُبَّما جاءَ الفَصلُ بالقَسَمِ في النثرِ.

ومثالُ الفَصلِ بالمفعولِ: ﴿قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾[1]، وفيها مجازان: الفصلُ، وجَعْلُ الشركاءِ فاعلًا للقَتلِ، وإنَّما القاتلُ الآباءُ، لكنَّه مثلُ: ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ﴾[2]، في أنَّ الآمِرَ بالشيءِ يُنزَّلَ مُنزَّلةَ فاعلِه.

ومثالُ الظَّرفِ: «هذا ضاربُ اليومَ زيدٍ»، ولا أحفظُ الآنَ شاهدَه[3].

ومثالُ القَسَمِ لا أحفظُه جاءَ إلَّا في النَّثرِ[4]، وكلامُه في (شَرْحِ العُمْدةِ)[5] رُبَّما يخالفُه[6]، وليسَ بشيءٍ.

وأقولُ: الفَصْلُ بالقَسَمِ يُقبَلُ مطلقًا، وبغيرِه بالثلاثةِ الشروطِ، وعلى هذا يدلُّ النَّظْمُ.

قولُه بعدَ هذا الوجهِ[7]: (ما نَصَب): أي: لفظًا، نحو: ﴿قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ

---

(١) الأنعام ١٢٣، وهي قراءة ابن عامر. انظر: السبعة ٢٧٠.

(٢) القصص ٤.

(٣) مثله ابن مالك في (شرحه على التسهيل) ٣/ ٢٧٣ بقوله:

فَرِشْنِي بخيرٍ لا أكونَنْ ومِدْحتي ... كناحتِ يومًا صخرةٍ بعسيلِ

انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٠ والزاهر ١/ ٢٥٠.

(٤) وهو قولهم: «إنَّ الشاة لتجترُّ، فتسمع صوتَ ـ والله ـ ربِّها». انظر: ضرائر الشعر ١٩٩.

(٥) انظره في: ١/ ٤٥٧ وما بعدها.

(٦) قال ابن مالك هناك: «وربما فُصل بقَسَمٍ اختيارًا».

(٧) يقصد ابن هشام ظهر الورقة؛ لأنه كتب هذه التحشية في ١٨/ أ، بيت ابن مالك مكتوب في ١٨/ ب.

شُرَكَآبِهِمْ﴾[١]، ﴿فَلَا[٢] تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُۥ رُسُلِهِۦ﴾[٣]، وقولِ طائيٍّ[٤]:

فَسُـقْنَاهُمُ سَـوْقَ البَغَـاثَ[٥] الأَجَـادِلِ

البغَاثُ: طائرٌ ضعيفٌ، يُصَادُ ولا يَصِيدُ، والأَجَادِلُ: الصقورُ، واحدُها: أَجْدَل، وقالَ آخَرُ[٦]:

وَسِـــوَاكَ مَـــانِعُ فَضْـــلَهُ المُحْتَـــاجِ

أو تقديرًا، نحوُ: «هل أنتم تاركو لي صاحبي؟»[٧]، وخرجَ: ما رَفَعَ، كقولِ الراجزِ[٨]:

مَــا إِنْ وَجَــدْنَا لِلْهَــوَى مِــنْ طِــبِّ

---

(١) الأنعام ١٣٧، وهي قراءة ابن عامر، وقد مرَّ تخريجها.

(٢) بخط ابن هشام: «ولا»، وهو سهو.

(٣) إبراهيم ٤٧، وهي من القراءات الشواذ. انظر: معاني القرآن للزجاج ٣/ ١٦٨ وشواذ القراءات للكرماني ٢٦٣.

(٤) بتمامه:

عَتَـوا إذ أجبْنـاهمْ إلـى السَّـلم رأفـةً فَسُـقْنَاهُمُ سَـوْقَ البَغَـاثَ الأَجَـادِلِ

والبيت من الطويل، أنشده ابن مالك. انظر: (شرح التسهيل) له ٣/ ٢٧٨.

(٥) كذا بخط ابن هشام، بفتح الباء، وهو جائز.

(٦) بتمامه:

مــا زال يُـوقِنُ مَـنْ يَؤُمُّـكَ بـالغِنَى وَسِـــوَاكَ مَـــانِعُ فَضْـــلَهُ المُحْتَـــاجِ

والبيت من الكامل، أنشده ابن مالك. انظر: (شرح الكافية الشافية) له ٢/ ٩٨٨.

(٧) انظر: صحيح البخاري ٣٦٦١.

(٨) من مشطور الرجز، أنشدهما ابن مالك. انظر: (شرح التسهيل) له ٣/ ٢٧٤.

وَلَا عَــدِمْنَا قَهْــرَ وَجْــدٌ صَــبٌّ

وهذا لِكَونِه غيرَ أجنبيٍّ مِن المضافِ يَستَحِقُّ جوازَ الفصلِ به، إلَّا أنَّ كَونَه فاعلًا يقتضي أن لا يُنوَى به التأخيرُ، فاستَحقَّ أن يَختَصَّ بالشِّعرِ.

فصــل يمــين واضــطرارًا وجــدا بـــأجنبي أو بنعــت أو نــدا

قولُه: (بأجنبيٍّ) يعمُّ الفصلَ بما لا يتعلق بالمضاف، فاعلًا كان أو غيرَه، فالفاعلُ كقولِه[1]:

أَنْجَــبَ أَيَّــامَ وَالِــدَاهُ بِــهِ إِذْ نَجَــلَاهُ فَــنِعْمَ مَــا نَجَــلَا

أرادَ: أنجبَ والداه به أيامَ إِذْ نَجَلَاه، ففَصَل بفاعلِ «أَنْجَبَ» بينَ المتضايِفَين مع كونِه أجنبيًّا.

وغيرُ الفاعل مما لا عملَ للمضاف فيه قولُه[2]:

كَمَــا خُــطَّ الكِتَــابُ بِكَــفِّ يَوْمًــا يَهُــــودِيٍ..................

وقد يُفصَل أيضًا في الضرورةِ بالمنادَى، كقولِ الفَرَزْدَقِ[3]:

إِذَا مَــا أَبَــا حَفْــصٍ أَتَتْــكَ رَأَيْتَهَــا عَلَــى شُــعَرَاءِ النَّــاسِ يَعْلُــو قَصِــيدُهَا

---

(١) البيت للأعشى، وهو من المنسرح. انظر: الديوان ٢٣٥ ومجالس ثعلب ٧٧.

(٢) بتمامه:

كمــا خُــطَّ الكتــابُ بكــفِّ يومًــا يهــوديٍّ يقــاربُ أو يُزيــلُ

والبيت لأبي حية النميري، وهو من الوافر. انظر: الديوان ١٦٣ والكتاب ١/ ١٧٩.

(٣) البيت من الطويل. انظر: الديوان ١/ ٢٨٥.

مِن (شَرْحِ العُمْدةِ)[١] له.

وفي (العُمْدةِ)[٢]: ورُبَّما فُصِلَ بقَسَمٍ اختيارًا، قالَ: نحوُ: «سمعتُ صوتَ واللهِ زيدٍ»[٣]، وحَكَى أبو عُبَيْدةَ[٤]: «إنَّ الشاةَ تعرِفُ ربَّها حين تسمعُ صوتَ - قد عَلِمَ اللهُ - رَبِّها».

ع: أي: مالِكَها.

ع: لكثرةِ تَشابُهِ المتضايِفَين والحُكمِ لهما بحكمِ شيءٍ واحدٍ؛ قالَ المصنِّفُ[٥] في[٦]:

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ أَصْحَابُهُ ....

إنَّما لم يَنْصِبْ (خالدًا)؛ لأنَّ الفِعلَ قد رَفَعَ مضافًا إلى ضميرِه، فكأنَّه قد رفعَه، وإذا رفعَه لم ينصِبْه، وما أَشْبهَ الممتنعَ حقيقٌ بالمنعِ.

وأجازَ[٧]: «غلامَ أخيه ضَرَبَ زيدٌ»، وأَنْشدَ عليه[٨]:

---

(١) انظره في: ١/ ٤٦٠ وما بعده.

(٢) انظره في (شرح العمدة) ١/ ٤٥٧.

(٣) في المخطوطة: «سمعت واللهِ صوتَ زيدٍ»، وهو سهو يذهب به الاستشهاد.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/ ٣٥٢ وضرائر الشعر ١٩٩.

(٥) انظر: (شرح التسهيل) له ١/ ٣١٣ و٢/ ١٦٢.

(٦) بتمامه:

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ أَصْحَابُهُ بالحق لا يُحْمَدُ بالباطلِ

والبيت للأسود بن يعفر، وهو من السريع. انظر: ضرائر الشعر ١٧٦.

(٧) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ١٥٤.

(٨) البيت لحسان بن تبع، وهو من الرمل. انظر: الأمثال لأبي عبيد ٨٨ والكامل ١/ ٢٥٩.

شَـــرَّ يَوْمَيْهَـــا وَأَغْـــوَاهُ لَهَـــا رَكِبَـــتْ هِنْـــدٌ بِحِـــدْجٍ جَمَـــلَا

وأجازَ[١]: «زيدًا أخوه ضَرَبَ»، كقولِه[٢]:

كَعْبًـا أَخُـوهُ نَهَـى فَانْقَـادَ مُنْتَهِيًـا وَلَـوْ أَبَـى بَـاءَ بِالتَّخْلِيـدِ فِـي سَـقَرَا

❁ ❁ ❁

(١) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ١٥٣.

(٢) البيت من البسيط، أنشده ابن مالك رفعه إلى رجل من طيئ. انظر: (شرح التسهيل) له ١٥٣/٢.



المضاف إلى ياء المتكلم

آخر ما أضيفَ لِلْيا اكْسِرْ إذَا ... لم يَكُ مُعْتَلا كرامٍ وقذا[1]

ع: قولُه: (ما لم يَكُ)[2] إلى آخرِه، يعني: فإنَّك لا تَكْسِرُه.

وكانَ الأَوْلَى أن يَسْكُتَ عن التنبيهِ على أنَّ آخرَ هذه الأشياءِ لا يُكْسَرُ؛ لأنَّه إن كانَ ألفًا فنحن قاطعون بأنَّه لا يمكنُ تغييرُه عن سكونِه، وإن كانَ ياءً أو واوًا فإنَّه نصَّ بعدُ على أنَّه يدغمُ في الياءِ، فلا يحتاجُ إلى الإعلامِ بأنَّه غيرُ مكسورٍ؛ لِلعلمَ بأنَّ المدغمَ لا يكونُ إلَّا ساكنًا، وبأن....

قولُه: (إنْ لم يكن[3] معتلًّا): يشملُ المقصورَ والمنقوصَ، وقد مضَى في أوَّلِ الكتابِ[4]:

وَسَمِّ مُعْتَلًّا..........

البيتَ، أمَّا في المقصورِ؛ فلأنَّ الألفَ لا تحرَّكُ، وأمَّا في المنقوصِ؛ فلأنَّ آخرَه ياءٌ، فيجبُ إسكانُها وإدغامُها، فلا تتحرَّكُ.

ع: كانَ شيخُنا[5] يَستَبعدُ عن عبد القَاهِر القولَ ببناءِ المضافِ إلى الياءِ، ويقولُ:

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) تصرُّف من ابن هشام في لفظ الألفية.

(٣) تصرُّف من ابن هشام في لفظ الألفية.

(٤) البيت ٤٦، باب (المعرب والمبني).

(٥) هو شهاب الدين بن المرحل، وقد سبق الكلام عنه.

لعلَّهم فَهِمُوا ذلك مِن قولِه في (الجُمَل الصُّغْرَى)[1]، وذلك ليسَ بقويٍّ؛ لأنَّه تَجَوَّزَ؛ لأجلِ الإيضاح للمُبتَدِئِ، فلا يُحمَلُ كلامُه على ظاهرِه.

ثمَّ إنَّني رأيتُه قالَ في (المقتَصَدِ في شَرْحِ الإيضاحِ)[2]: اعلَمْ أنَّ الإضافةَ إلى ياءِ التَّكَلُّمِ تُوجِبُ بناءَ آخِرِ الاسمِ؛ لأنَّه لو أُعرِبَ فإمَّا أن تَسكُنَ الياءُ، فيجب انقلابُها في الرفعِ، أو تَحَرَّكَ[3]، فيثقل اللَّفظُ بها مضمومًا ما قبلَها، ووجبَ قلبُها ألفًا في النَّصبِ، فأمَّا قولُهم: (غُلامَا)؛ فذلك شيءٌ يَغلبُ في النداءِ، وليسَ بالشائعِ، ثمَّ ولو اطَّرَدَ لم يضرَّنا؛ لأنَّ مقصودَنا: أنَّهم تجنَّبوا بقاءَ ما قبلَ الياءِ على الإعرابِ، والقَلْبُ هنا إنَّما جاءَ بعدَ استعمالِه على هذا الوجهِ الذي هو: (غلامِي). انتهى ملخَّصًا.

ولعلَّه إنَّما يريدُ بقولِه: إنَّه غيرُ معرَبٍ: أنَّه لا إعرابَ فيه ظاهرٌ، وتعليلُه يدلُّ على ذلك؛ فإنَّه لم يعلِّلْ بأنَّه حصلَ فيه شَبَهُ الحرفِ أو غيرُ ذلك، وتعذُّرُ الحركةِ لا يُوجِبُ البناءَ.

أو يَكُ كابنَيْنِ وَزَيْدِيْنَ فَذِي جَمِيعُهَا اليا بَعْدُ فتحُها احتُذِي

قولُه: (**أو يَكُ كابنَيْنِ**): أي: كالمثنَّى؛ لأنَّه في الجرِّ والنَّصبِ كالمنقوصِ، وفي الرَّفعِ كالمقصورِ.

قولُه: (وزيدِينَ): أي: الجمع؛ لأنَّه جرًّا ونصبًا كالمنقوصِ، وكذلك في الرَّفعِ؛ لأنَّه تجتمِعُ الواوُ والياءُ، وتسبقُ إحداهما بالسكونِ، فيجبُ قَلْبُ الواوِ ياءً، والإدغامُ.

---

(١) انظره في: ١١.

(٢) انظره في: ١/ ٣٩٤ وما بعده، وهو شرح (التكملة).

(٣) أي: تتحرك.

والحاصلُ: أنَّ المضافَ إلى الياءِ إن كانَ آخرُه صحيحًا كُسِرَ، أو حرفَ علةٍ ألفًا ثبتَت مطلقًا، وقُلِبت في لغة هُذَيلٍ(١) في المقصورِ، أو ياءً أُدغمَت، مثنًّى كان أو مجموعًا أو منقوصًا، أو واوًا(٢) قُلِبَت الواوُ ياءً، وأُدغمَت الياءُ في الياءِ.

[(فَتْحُها احتُذِي)]: لأنَّك لو أَسْكنتَ كما تفعلُ في نحوِ: (غلامِي)، لجمعتَ بينَ ساكنين على غيرِ وجهِهما، فأمَّا مَنْ قرأَ: ﴿مَحْيَايْ﴾(٣) بالإسكانِ، فوجهُه أنَّه اعتمدَ على ما في الألفِ مِن المدِّ القائمِ مَقامَ الحركةِ، وأمَّا نحوُ: (قاضِيَّ)، فلا يجوزُ فيه هذا بوجهٍ؛ لأنَّ الساكنَ الأوَّلَ ياءٌ، وهي لا مَدَّ لها كَمَدِّ الألفِ، كيف وهي مدغمةٌ؟

قالَ أبو عَلِيٍّ في (الحُجَّةِ)(٤): أصلُ ياءِ المتكلمِ الحركةُ؛ لأنَّها بإِزَاءِ كافِ المخاطَبِ، وهي مفتوحةٌ.

فإن قلتَ: الفرق أنَّ الحركاتِ في حروفِ اللِّينِ مكروهةٌ.

قيلَ: الفتحةُ مِن بينِها لا تُكرَه، أَلَا ترى أنَّ (القاضِيَ) ونحوَه تُحَرَّكُ ياؤه بالفتحِ، أَوَلَا ترى أنَّ ياءَ (غواشِيَ) ونحوِها تُثبَتُ في النَّصبِ، ولا تُحذَفُ كما تُحذَفُ في الوجهَين الآخرَين(٥)، فتجري مَجرَى (مساجدَ) ونحوِه مِن الصحيحِ؛ لأنها في حالةِ الفتحِ كالحروفِ الصحيحةِ، وأجمعُوا على تحريكِها بالفتحِ إذا سَكَنَ ما قبلَها، نحوُ:

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩.

(٢) في المخطوطة: جمعا، وهو سهو.

(٣) الأنعام ١٦٢، وهي قراءة نافع. انظر: السبعة ٢٤٧.

(٤) انظره في: ١/ ٤١٤ وما بعدها.

(٥) يقصد الرفع والجر.

﴿بُشْرَايَ﴾(١)، و(غلامَايَ)، و(قاضِيَّ)، و(غُلامَيَّ).

ووجهُ التَّسكِينِ أنَّ الفتحةَ مع الياءِ قد كُرِهَت في السَّعةِ، وذلك في: قَالِيْ قَلَا، ويَادِيْ بَدَا، ومعدِيْ كَرِبَ، وحِيرِيْ دَهْرٍ، فالياءُ في هذه المواطنِ في مكانِ الحرفِ الذي يستحِقُّ الفتحَ في نحوِ: حضرَموتَ، وبعلَبكَّ، وأكَّدَ ذلك شَبَهُها بالألفِ في قُربِ المخرَجِ، وأنَّها تُبدَلُ منها في: طائِيّ، وحَارِيّ، وحَاحَيْت، وعَاعَيْت، و(٢):

لَنَضْـــرِبَنْ بِسَـــيْفِنَا قَفَيْكَـــا

وأنهم سكَّنوا الياءَ نصبًا في الشعر، وكثُر ذلك، حتى ادَّعى بعضهم جوازَه في الكلام، وكلُّ ذلك؛ لشَبَهها بالألف.

وتُـــدْغَمُ اليـــا فِيـــهِ والـــواوُ وإن ... مـــا قبـــلَ واوٍ ضُـــمَّ فاكسِـــرْهُ يَهُـــنْ

قولُه: (**وتُدْغَمُ اليا فيه والواوُ**): إمَّا أن يقصدَ مطلقَ الياءِ والواوِ، أو يقصدَهما فيما ذَكَر، والأوَّلُ ممتنعٌ؛ لأنَّ نحو: (ظَبْيِ) لا يجوزُ فيه الإدغامُ، وكذا: (غَزْوٌ)، والمرادُ الثاني، فقولُه بعدُ: (**وإنْ ما قبلَ واوٍ**) أتى بالشرطِ؛ احترازًا مِن جمعِ المقصورِ، كـ: (المصطفَوْن)، و(الأعلَوْن)؛ لأنَّك تقولُ: (مصطفَيَّ)، و(أعلَيَّ)، فلا تكسر.

وقولُه: (**يَهِنْ**): إن ضُمَّت الهاءُ تغيَّرت القوافي(٣)، وإن كُسِرت كان معناه: يضعُف، وهو فاسدٌ؛ لأنه واجبٌ لا ضعيفٌ.

---

(١) يوسف ١٩، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر. انظر: السبعة ٣٤٧.

(٢) لرجل من حمير، وهو من مشطور الرجز. انظر: النوادر لأبي زيد ٣٤٧ والتمام لابن جني ٣٨.

(٣) يقصد: سناد التوجيه، وهو من عيوب القوافي. انظر: الموشح ٧ـ٨.

وألِفًا سَلِّمْ وفي المقْصُورِ عن ... هُذَيْلٍ انقِلابُهَا ياءً حَسَنْ

قال أبو عَلِيٍّ(١): هذا موضعٌ ينكسرُ فيه الصحيحُ، والألفُ لا يمكنُ فيها ذلك، فقَلَبَها هُذَيلٌ(٢) حرفًا ينكسرُ، كما قالُوا: «مررتُ بالزيدَيْن»، فقلبُوا الألفَ ياءً؛ لَمَّا لم يتمكَّنوا مِن كَسْرِ الألفِ.

وأنشدَ في (الحُجَّةِ)(٣):

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي ... أُصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوَيَّا

أي: (نَوَايَ)، وقُرِئَ: ﴿يَـٰبُشْرَيَّ﴾(٤)، ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَيَّ﴾(٥).

قالَ عبدُ القاهِرِ(٦): وأمَّا قَلْبُ الألفِ ياءً، نحوُ: (هَوَيَّ)، فصالحٌ في الاستعمالِ، ووجهُه: أنَّهم لَمَّا وضعُوا الصحيحَ على الكَسرِ، [و](٧) لم يمكن كَسرُ الألفِ؛ لأنَّها لا تتحرَّكُ، جَذَبُوها إلى ما هو مِن جنسِ الكسرةِ، وهو الياءُ، وأمَّا نحوُ: (غلامايَ)،

---

(١) انظر: المحتسب ١/ ٧٦.

(٢) سبق تخريج هذه اللغة.

(٣) انظره في: ٢/ ٤٠١ وغيره، والبيت لأبي دؤاد الإيادي، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٣٥٠ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٨٨.

(٤) يوسف ١٩، وهذه قراءة أبي الطفيل وابن أبي إسحاق وعاصم الجحدري وابن أبي عبلة، وقد رويت عن الحسن انظر: مختصر ابن خالويه ٦٧ والمحتسب ٣/ ٣٣٦.

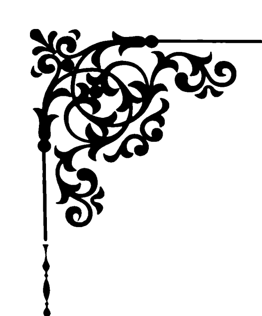
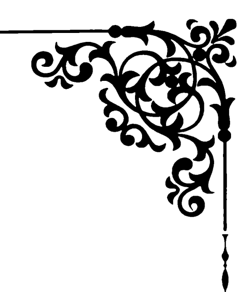
(٥) طه ١٢٣، وهذه قراءة أبي الطفيل وابن أبي إسحاق وعاصم الجحدري وعيسى بن عمر، وقد رويت عن النبي. انظر: المحتسب ١/ ٧٦ وشواذ القراءات للكرماني.

(٦) انظر: (المقتصد في شرح التكملة) له ١/ ٣٩٧ وما بعدها.

(٧) التتميم من (المقتصد).

فلا يكونُ فيه ذلك؛ لأنَّه يلتبِسُ فيه حالُ الرَّفعِ بحالِ النَّصبِ، نحوُ: «رأيتُ غلاميَّ»، والوجهُ أبدًا أن يُترَكَ اللبسُ إذا وُجِد الاستغناءُ عنه.



إِعْمَالُ المصْدَرِ

(إعمال المصدر)[1].

اعلَمْ أنَّ الأصلَ في العَمَلِ للأفعالِ، يدلُّك على ذلك أنَّ كلَّ فِعْلٍ يعملُ، والحروفُ والأسماءُ ليست كذلك، وإنَّما يعملُ منها ما ناسَبَ الفِعْلَ، وقد مضى لنا الكلامُ على إعمالِ الفِعْلِ وبعضِ الحروفِ، ونشرعُ الآنَ في إعمالِ الاسمِ، فنقولُ:

الذي يعملُ عَمَلَ الفعلِ مِن الأسماءِ ثلاثةُ أقسامٍ: قِسْمٌ عَمِلَ لحُلُولِه محلَّ الفعلِ، وقسمٌ لشَبَهِه بالفعلِ، وقسمٌ لشَبَهِه بما أَشْبهَ الفعلَ.

فالأوَّلُ ثلاثةُ أشياءَ: المصدرُ، نحوُ: «ضربًا زيدًا»، و«يعجبني ضربُك زيدًا»، والثاني: اسمُ الفاعلِ الذي بـ (أل)، نحوُ: «جاءَني الضاربُ زيدًا»، والثالثُ: اسمُ الفِعلِ، نحوُ: «تَرَاكِ زيدًا».

والثاني قسمان: اسمُ الفاعلِ غيرُ المحلَّى بـ (أل)، نحوُ: «هذا ضاربٌ زيدًا»، واسمُ المفعولِ، نحوُ: «هذا مضروبٌ أبوه».

والثالثُ قسمٌ واحدٌ: وهو الصفةُ المشبَّهةُ، نحوُ: «هذا حَسَنٌ[2] الوجهَ».

وقد ذكرَ المصنِّفُ في هذه الأبوابِ أحكامَ هذه الستةِ إلا أسماءَ الأفعالِ؛ فإنَّه أخَّرَها، وكانَ ذِكْرُها هنا أَوْلَى عَقِيبَ المصدرِ.

---

(١) أتى بذكر الباب مرة أخرى؛ لأنه علَّق هذه التحشية في آخر المخطوطة.

(٢) ضبطها ابن هشام في المخطوطة: (حسنٍ)، وهو سهو.

وإنَّما بدأ بالمصدرِ؛ لأنَّه أصلُ الفِعْلِ، وأصلُ أسماءِ الفاعِلين والمفعولِين والصفاتِ المشبَّهة، أو: أَصْلُ الفِعْلِ الذي هو أصلٌ لهذه الأشياءِ.

وقد عُرِف مِن بابِ المفعولِ المطلَقِ حَدُّه[١]، فلا فائدةَ لذكرِه هنا.

بفِعْلِهِ المصدرَ أَلْحِقْ في العمل مضافًا او مُجَرّدًا أو مع أل

إضافةُ المصدرِ مَحْضةٌ، خلافًا لابنِ عَطِيَّةَ[٢]، وأبي القَاسِمِ بنِ بَرْهَانَ[٣]، وأبي الحُسَينِ بنِ الطَّرَاوةِ[٤]، ومذهبُهم فاسدٌ؛ لنَعْتِه وتَوْكِيدِه بالمعرفةِ.

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ[٥] في سورةِ النَّحْلِ: المصدرُ يَعمَلُ مضافًا باتِّفاقٍ؛ لأنَّه في تقديرِ التنوينِ والانفصالِ، ولا يَعمَلُ إذا دخلَته (أل)؛ لتَوَغُّلِه في الاسميةِ.

قولُه: «باتِّفاقٍ» باطلٌ؛ لأنَّ بعضَهم مَنَعَه، وجَعَلَ المنصوبَ بعدَ المضافِ على تقديرِ فِعلٍ.

وقولُه: «لأنَّه في تقديرِ الانفصالِ» قد بيَّنَّا فسادَه.

وقولُه: «ولا يعملُ بـ (أل)» مخالِفٌ لسيبويهِ، قالَ س[٦]: وتقولُ: «عجبتُ مِن الضَّرْبِ زيدًا»، كما تقولُ: «عجبتُ مِن الضاربِ زيدًا».

---

(١) عند قول ابن مالك:

المصدرُ اسمُ ما سِوى الزمان من مدلولَي الفعل كأمْنٍ من أَمِن

(٢) انظر: (المحرر الوجيز) له ٣/ ٤٠٩.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١٢/ ٢٩ والبحر المحيط ٦/ ٥٦٦.

(٤) انظر: المرجعين السابقين.

(٥) انظر: (المحرر الوجيز) له ٣/ ٤٠٩.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ١٩٢.

وأمَّا ما قالَه ابنُ عَطِيَّةَ فقولُ الكوفيين(١).

ع: كانَ مقتضَى الظاهرِ تأخيرَ قولِه: (مُجَرَّدًا) عن قولِه: (مَعَ أل)؛ لأنَّه يريدُ: مجرَّدًا منهما، إلَّا أنَّه أراد ترتيبَها على درجاتِها في العَمَلِ.

وقالَ بَدْرُ الدِّينِ(٢): إنَّ عَمَلَ المضافِ أكثرُ، والمنوَّنِ أَقْيَسُ.

ع: وكأنَّ ذلك؛ لأنَّه شَبِيهٌ بالفِعلِ بتنكيرِه، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ فيه التنوينَ.

قولُه: (أو مَعَ أل) أجازَ الزَّمَخْشَريُّ(٣) في: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾(٤) أن تكون «ما» بدلًا من «الإصلاح»، أي: المقدارَ الذي استطعته، أو: إلا إصلاحَ ما استطعت، فهذان وجهان في البدل، قال: والثالثُ: أن تكون مفعولًا، كقوله(٥):

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ

ع: هذا الثالثُ ضعيفٌ عندَ ص، ممتنعٌ عندَ كـ(٦)، وليسَ عندي في الآيةِ غيرُ أنَّ (مَا) ظرفيةٌ، أي: مدَّةَ استطاعَتِي.

إن كان فعلٌ مَعَ أَن أَو مَا يَحُلّ ... مَحَلَّه ولاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

---

(١) انظر: الأصول ٢/ ٨.

(٢) انظر: (شرح الألفية) له ٢٩٧.

(٣) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٤٢١.

(٤) هود ٨٨.

(٥) بتمامه:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ ... يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

والبيت من المتقارب. انظر: الكتاب ١/ ١٩٢ وشرح التسهيل ٣/ ١١٦.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ١١/ ٨٣.

[(إِنْ كان فِعْلٌ مَعَ أَنْ)]: خَرَجَ المؤكِّدُ، فلا يعمَلُ، ولذلك خُطِّئَ الزَّمَخْشَريُّ[(١)] في ادِّعائه أنَّ: ﴿جَزَآءً﴾[(٢)] مصدرٌ مؤكِّدٌ منصوبٌ بمعنى قولِه: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾[(٣)]؛ لأنَّه يتضمَّن الجزاءَ بالمفازِ، وأنَّ ﴿عَطَآءً﴾ منصوبٌ به، مع أنَّ المصدرَ المؤكِّدَ لا يَنْحَلُّ، ولا خِلافَ في أنَّ ما كانَ كذلك لا يَعمَلُ.

وأجازَ[(٤)] في: ﴿وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ۝ أَن دَعَوْا﴾[(٥)] كَونَ «أَنْ دَعَوا» فاعلًا بـ(هَدًّا)، أي: هَدَّها دعاءُ الولدِ، وأجازَ كَونَه منصوبًا بتقديرِ حذفِ الجارِّ؛ للتعليلِ، أي: هَدًّا لِأَنْ دَعَوا، عَلَّلَ الخُرُورَ بالهَدِّ، والهَدَّ بدعاءِ الولدِ للرحمنِ، وأجازَ كَونَه مجرورًا بدلًا مِن المجرورِ في «منه»، كقولِه[(٦)]:

.... عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالمَاءِ حَاتِمِ

قالَ المعترِضُ[(٧)]: الأولُ بعيدٌ؛ لأنَّ ظاهرَ (هَدًّا) أن يكونَ مصدرًا توكيديًّا، وهو لا يَعمَلُ، ولو فُرِضَ غيرَ توكيديٍّ لم يَعمَلْ بقياسٍ إلَّا إن كانَ أَمْرًا أو مُسْتَفْهَمًا

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٤/ ٦٩٠.

(٢) النبأ ٣٦، وهي بتمامها: ﴿جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا﴾.

(٣) النبأ ٣١.

(٤) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٤٥.

(٥) مريم ٩٠ ـ ٩١.

(٦) بتمامه:

على ساعةٍ لو كان في القوم حاتمٌ عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالمَاءِ حَاتِمِ

والبيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ٥٤٠ والمخصص ٥/ ١٤٠.

(٧) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٧/ ٣٠٢.

عنه، نحوُ: «ضَرْبًا زيدًا»، و: «أَضَرْبًا زيدًا؟»، على خلافٍ فيه، وأمَّا إن كانَ خبراً كما قدَّره: هَدَّها دعاءُ الولد، فلا ينقاسُ، بل ما جاءَ منه نادرٌ، كقولِ امْرِئِ القَيْسِ[1]:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي......

أي: وَقَفَ صَحْبي.

ورُدَّ الثالثُ بكثرةِ الفَصْلِ، والثاني بأنَّ الظاهرَ أنَّ (هَدًّا) مفعولٌ مطلقٌ توكيديٌّ مِن معنى «وتَخِرُّ»، أو في موضعِ الحالِ.

يُقدَّرُ الماضي بـ (أنْ)...؛ لأنَّ «أَنْ» مع... الماضي للمُضِيّ، ومع المستقبَلِ للاستقبالِ، والحاضرُ بـ (ما)؛ لأنَّها لا تُنافِيه، لا لأنَّها خاصةٌ به.

مسألةٌ: لا يَتَحَمَّلُ المصدرُ ضميرًا؛ لجمودِه؛ إلَّا في مسألةٍ، وهي أنَّ أبا الحَسَنِ الزَّعْفَرَانيَّ[2] ـ وكانَ مِن أكابرِ أصحابِ أبي عَلِيٍّ الفَارِسيِّ ـ نَقَل أنَّ أبا الحَسَنِ الأَخْفَشَ[3] يُضمِرُ في المصدرِ مرفوعًا إذا قامَ مَقامَ الفِعلِ، نحوُ: «ضَرْبًا زيدًا»؛ وذلك لقيامِه مَقامَ ما يتحمَّلُ الضميرَ، وهو الفعلُ؛ ولهذا لا يُجمَعُ بينَهما.

وقالَ أبو عَلِيٍّ[4]: تصفَّحتُ (الكِتَابَ)[5] فلم أجدْ فيه نصًّا على ذلك، بل

---

(١) بتمامه:

وقوفًا بها صحبي عليَّ مَطِيَّهم ... يقولون لا تَهْلِكْ أسًى وتجمَّلِ

والبيت من الطويل. انظر: الديوان ٩ والشعر والشعراء ١/ ١٢٩.

(٢) أبو الحسن محمد بن يحيى البصري. انظر: معجم الأدباء ٥/ ١٩٤٦.

(٣) انظر: المحصول لابن إياز ٤٩٢ وما بعدها.

(٤) انظر: السابق و(قواعد المطارحة) لابن إياز أيضًا ١٢٨.

(٥) يقصد كتاب سيبويه.

رأيتُ قياسَ ما فيه يُوجِبُ ذلك؛ وذلك لأنَّه[١] قد أَضمرَ في الظَّرفِ في قولِه: «زيدٌ عندك»؛ لقيامِه مَقامَ الفعلِ، فجازَ على هذا أن يُضمِرَ في المصدرِ كإضمارِه في ذلك؛ لسدِّه مَسدَّ الفعلِ، بل كانَ ذلك بالمصدرِ أَوْلى؛ لأنَّه مِن لفظِ الفعلِ.

ثمَّ قالَ: وقد مَرَّ بي في (الكِتَابِ)[٢] نصٌّ على جوازِ ذلك، وهو قولُه: «مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ»، فـ(سواءٌ) مصدرٌ، وفيه ضميرٌ مرفوعٌ، يجوزُ أن يؤكِّدَه بقولِه: «سواءٍ هو»، ويَعطفَ (العدم) عليه، ثمَّ رجعَ عن هذا، فقالَ: لا دليلَ في ذلك؛ إذ كانَ الإضمارُ إنَّما ساغَ؛ لمجيئِه صفةً.

مسألةٌ: قالَ ابنُ إِيَازَ[٣] في: «سَقْيًا لك»: لا يكونُ صفةً[٤]؛ لأنَّ الفعلَ لا يُوصَفُ، فكذا ما يحلُّ محلَّه.

فإن قيلَ: فما العاملُ فيه؟

قيلَ: نصَّ الزَّعْفَرَانيُّ[٥] على أنَّه معلَّقٌ بـ(سَقْيًا)؛ لنيابَتِه عن الفعلِ، ونَقَلَ الأَنْدَلُسيُّ[٦] عن أبي عَلِيٍّ أنَّ بعضَ النحويين يعلِّقه بمحذوفٍ، فلا حاجةَ إلى هذا

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٦ وغيره.

(٢) انظره في: ٢/ ٣١.

(٣) انظر: (المحصول في شرح الفصول) له ٤٢٩ وما بعدها و٥٧٣ و(قواعد المطارحة) له أيضًا ١٨٢.

(٤) يقصد: «لك».

(٥) انظر: المرجعين السابقين.

(٦) أبو محمد عبد الله بن حمود الزُّبيدي، أخذ عن أبي علي القالي والفارسي والسيرافي، توفي عام ٣٧٢هـ. انظر: إنباه الرواة ٢/ ١١٨.

التكلُّف. مِن ابن إِيَازَ[١].

وبَعْــدَ جَــرِّهِ الــذي أُضِــيْفَ لــه ‏ ‏ كمِّــلْ بنَصْــبٍ أَو برَفْــعٍ عملَــه

[(كَمِّلْ برفعٍ أو بنصبٍ عَمَلَه)]: ليسَ ذلك على سبيلِ الوجوبِ، بدليلِ: ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾[٢]، وقولِه: ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾[٣]، فقد أُضِيفَ الأوَّلُ إلى الفاعلِ، والثاني إلى المفعولِ، ولم يُذكَر بعدَهما شيءٌ آخرُ.

[(كَمِّلْ برفعٍ أو بنصبٍ عَمَلَه)]: ولا دليلَ في[٤]:

مَخَافَــــةَ الإِفْـــــلَاسِ وَاللَّيَّانَـــــا

لجوازِ كَونِه بتقديرِ: ومخافةَ اللَّيَّانِ، أو مفعولًا معه، ولا في[٥]:

طَلَــبُ المُعَقِّــبِ حَقَّــهُ المَظْلُــومُ

---

(١) انظر: (قواعد المطارحة) ١٢٨.

(٢) الرعد ١٤ وغافر ٥٠.

(٣) ص ٢٤.

(٤) مع ما قبله:

قَــدْ كنـــتُ داينـــتُ بهـــا حسَّـــانا

مَخَافَــــةَ الإِفْـــــلَاسِ وَاللَّيَّانَـــــا

والبيت لزياد العنبري، ونسب إلى رؤبة بن العجاج (ملحقات الديوان ٣/ ١٨٧)، وهو من مشطور الرجز. انظر: الكتاب ١/ ١٩١ والحجة ٦/ ١٦٠.

(٥) بتمامه:

حتــى تهجَّــرَ في الــرَّوَاح وهاجــه ‏ ‏ طَلَــبُ المُعَقِّــبِ حَقَّــهُ المَظْلُــومُ

والبيت للبيد بن ربيعة، وهو من الكامل. انظر: الديوان ١٢٨ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٦٦.

لأنَّه قيلَ: إنَّ المُعَقِّب: الماطلُ، وأنَّه يُقالُ: «عَقَّبَني حقِّي»، أي: مَطَلَني، فـ (المظلومُ) حينئذٍ فاعلٌ، وعندَ أبي عَلِيٍّ[1] ويَعْقُوبَ[2] وغيرِهما أنَّه الطالبُ حقَّه مرةً بعدَ مرةٍ، أي: يتتبَّعُ ذلك... الاستدلال، وقالَ أبو حَاتِمٍ[3]: (المظلومُ) بدلٌ مِن ضميرِ الفاعلِ الذي في (المعقِّب)، وضُعِّفَ باشتقاقِه، وحكى أبو عَلِيٍّ[4] عن بعضِهم أنَّه فاعلٌ بـ (حَقَّه) فِعْلًا ماضيًا.

وجُرَّ ما يَتْبَعُ ما جُرَّ ومن ... رَاعَى في الاتباعِ المحلَّ فَحسن

❁ ❁ ❁

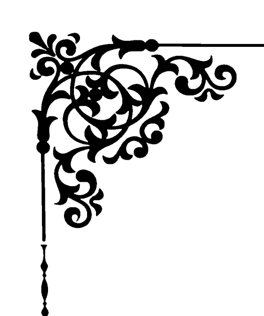
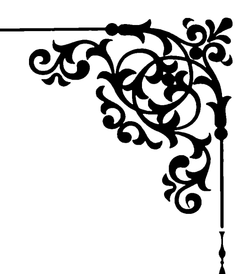
---

(١) انظر: (البصريات) له ٢/ ٧٤٧.

(٢) انظر: مقاييس اللغة ٤/ ٨٢.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١١/ ٩٦.

(٤) انظر: المحتسب ٢/ ١٣.

إِعْمَالُ اسمِ الفاعِلِ

(إعمالُ اسمِ الفاعل)[1].

الضَّربُ الثاني ممَّا يَعمَلُ مِن الأسماءَ عَمَلَ الأفعالِ: أسماءُ الفاعِلِين.

وحدُّ اسمِ الفاعلِ: كلُّ اسمٍ دلَّ على حَدَثٍ وفاعِلِه، مقصودًا به قَصْد فِعْلِه[2] مِن الحدوثِ والدلالةِ على الماضي والحاضرِ والمستقبلِ.

فـ «اسم»: جنسٌ.

و«دلَّ على حَدَثٍ»: شَمِلَ جميعَ الصفاتِ، والمصدرَ، والفعلَ.

و«فاعله»: خرجَ: الفعلُ، والمصدرُ، واسمُ المفعولِ.

«مقصودًا به قَصْد فِعْلِه مِن الحدوثِ» إلى آخرِه: مُخرجٌ للصفةِ المشبَّهةِ، و(أَفْعَلِ) التفضيلِ؛ فإنَّهما خاصَّان بالحاضرِ، كما ستَقِفُ عليه.

فإن كانَ بـ (أل) عَمِلَ مطلقًا، وإن جُرِّدَ منها اشتُرِط فيه شرطان: أحدُهما: الاعتمادُ، والثاني: كَونُه بمعنَى الحالِ والاستقبالِ، ولا يُشترطان في الذي بـ (أل)، وسرُّ ذلك يُعرَفُ بأن نوضِّحَ المسألةَ، فنقول:

اعلَمْ أنَّ اسمَ الفاعلِ قسمان: قسمٌ يَعمَلُ لحُلُولِه محلَّ الفعلِ، وقسمٌ لشَبَهِه بالفِعلِ.

---

(١) أتى بذكر الباب مرة أخرى؛ لأنه علَّق هذه التحشية في آخر المخطوطة.

(٢) في المخطوطة: فاعله، وهو سهو، وعند شرح هذا التعريف سيأتي به على وجه الصواب.

فالذي يعملُ لحُلُوله محلَّ الفِعلِ: اسمُ الفاعل الذي بالألفِ واللامِ الموصولةِ، نحوُ: «جاءَني الضاربُ زيدًا»، وإنَّما قُلنا: إنَّه حالٌّ محلَّ الفِعلِ؛ لأنَّ (أل) موصولةٌ، وقياسُ الصلةِ أن تكونَ جملةً، فالصفةُ هنا واقعةٌ في موضعِ الجملةِ، ولا تكونُ تلك الجملةُ اسميةً؛ لأنَّ الصفة لا...، وإنَّما هي فعليةٌ، ويدلُّك على ذلك رجوعُهم في الشِّعرِ إليها، قالَ[1]:

فَذُو المَالِ يُؤْتِي مالَه دُونَ عِرْضِه[2] لِمَا نَابَهُ وَالطَّارِقِ[3] اليَتَعَمَّدُ

ولا يصحُّ الاستدلالُ على ذلك بنحوِ: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟﴾[4]؛ لأنَّه قد جاءَ دونَ (أل)، نحوُ: ﴿صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[5]، وليسَ الوصفُ هنا مقدَّرًا حُلُولُه محلَّ الفِعلِ، وإنَّما الدليلُ فيما قَدَّمْتُ، وقد عَلِمْتَ أنَّ المصدرَ يَعمَلُ مطلقًا في جميعِ الأزمنةِ، وبغيرِ اعتمادٍ؛ وليسَ ذلك إلا لحُلُولِه محلَّ الفِعلِ نائبًا عنه، فينبغي أن يَجريَ عليه ما كانَ له، فكذلك اسمُ الفاعلِ الذي بـ (أل).

والذي يَعمَلُ لشَبَهِه بالفعلِ: اسمُ الفاعلِ الذي ليسَ معه (أل)، نحوُ: (ضارِبٌ)، و(مُكْرِمٌ)، وهو مشبَّهٌ بالفعلِ المضارعِ مِن بينِ سائرِ الأفعالِ؛ لأنَّهم أرادُوا أن لا يَحمِلُوا على الفِعلِ إلَّا ما أَشْبهَه مِن وجهَين؛ ليَقْوَى الشَّبَهُ، فلو حَمَلُوه على الماضي لم يشابهه إلَّا مِن جهةٍ واحدةٍ فقط، وهي الزمانُ إذا أُرِيدَ به المُضِيُّ،

---

(١) البيت لابن الكلحبة، وهو من الطويل. انظر: الجيم ٣/ ٢٢٥ وضرائر الشعر ٢٨٨.

(٢) في المخطوطة: يُؤتي عِرْضَه دونَ مالِه، وهو سهو.

(٣) ضبطها ابن هشام بالجر، وهي حينئذ معطوفة على (ما) في قوله: (لما).

(٤) الحديد ١٨.

(٥) الملك ١٩.

فلذلك حَمَلُوه على المضارعِ؛ لأنَّه حينئذٍ شَبَهُه به مِن وجهَين: جَرَيانه على حركاتِه وسَكَناتِه، وكونه بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ.

كفِعْلِه اسمُ فاعلٍ في العمَلِ إنْ كانَ عن مُضِيِّه بمعزِل

إن قيلَ: إذا وُجِدَت شروطُ العَمَلِ فأيُّ الأمرَين أحسنُ: الإضافةُ التي هي الأصلُ، أو العَمَلُ؟

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[1]: قرأَ الجمهورُ: ﴿بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ﴾[2] بالنَّصبِ على الأصلِ. انتهى.

فمقتضاه أنَّ هذا صارَ أصلًا ثانيًا.

وقالَ صاحبُ (البَحْرِ)[3]: إنَّ كلامَ س[4] يقتضي ذلك، وإنَّ الكِسَائيَّ[5] قالَ: إنَّ العَمَلَ والإضافةَ سواءٌ، واختارَ صاحبُ (البَحْرِ) الإضافةَ.

ع: ربَّما تَوَهَّمَ بعضُ النَّشَأَةِ أنَّ اسمَ الفاعلِ إذا كَمُلَت له شروطُ العَمَلِ يجبُ إعمالُه، كما أنَّ الفِعلَ يجبُ إعمالُه، وليسَ كذلك، بل تجوزُ الإضافةُ مع استكمالِ الشروطِ، فقد قالَ اللهُ تعالَى: ﴿هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾[6]، و: ﴿مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦ﴾[7]،

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٧٠٤.

(٢) الكهف ٦.

(٣) يقصد به أبا حيان في تفسير: البحر المحيط. انظره في: ٧/ ١٣٩.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٧٠.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١٠/ ٣٣٩.

(٦) الزمر ٣٨.

(٧) الزمر ٣٨.

قُرِئ ذلك بالإعمالِ وعدمِه[١]، وقالَ زُهَيْرٌ[٢]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

ع: وممَّا يدلُّك على أنَّه إذا كَمُلَت الشروطُ لا يجبُ العملُ قولُه تعالَى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾[٣]، فإن هذا مستقبَلٌ معتَمِدٌ، يدلُّك على استقبالِه أنَّها لم تُرْسَلْ بعدُ، وقولُه: ﴿فَٱرْتَقِبْهُمْ﴾[٤].

ع: لا يَصِحُّ أن يُقالَ: لِمَ لا اشتَرطَ النحاةُ في إعمالِ اسمِ الفاعلِ أن لا يكونَ مبنيًّا مع (لا) على الفتحِ، أو مع حرفِ النِّداءِ على الضَّمِّ؟

لأنَّا نقولُ: قد عُرِفَ ذلك مِن بابَيْهِما، على أنَّه حُكِيَ عن البغداديين[٥] جوازُ إعمالِ المبنيِّ مع (لا)، ورَدَّه أبو عَلِيٍّ[٦] بأنَّه ببنائِه مع (لا) قد فارَقَ شَبَهَ الفِعلِ، كما أنَّ اسمَ الفاعلِ والمصدرَ إذا صُغِّرا أو وُصِفا فارقا ذلك، فكما لا يَعملان مصغَّرَيْنِ لا يعمَلُ اسمُ (لا) مبنيًّا معها على الفتحِ.

ثمَّ اعترَضَ بـ «هَلُمَّ»؛ فإنَّها رُكِّبَ فيها الفِعلُ مع الحرفِ، وعَمِلَ.

ثمَّ أجابَ بِقِلَّتِه، وبأنَّه لَمَّا عَمِلَ لم يَعمَل عَمَلَ الفِعلِ، بل عَمَلَ اسمِ الفِعلِ، يدلُّك على ذلك أنَّه للواحدِ المذكَّرِ وغيرِه بلفظٍ واحدٍ، فهذا دليلٌ على أنَّه خَرَجَ

---

(١) الإعمال قراءة أبي عمرو، والإضافة قراءة باقي السبعة. انظر: السبعة ٥٦٢.

(٢) البيت من الطويل. انظر: الديوان بشرح ثعلب ٢٠٨ والكتاب ١/ ١٦٥.

(٣) القمر ٢٧.

(٤) القمر ٢٧.

(٥) انظر: الحجة ١/ ١٩٦ والتذييل والتكميل ٥/ ٢٧٦.

(٦) انظر: (الحجة) له ١/ ١٩٦ وما بعدها.

عندَهم عن حدِّ عَمَلِ الفِعلِ ببنائِه مع الحرفِ.

وإذا كانَ أهلُ الحجازِ[١] قد فَعَلُوا ذلك بـ«هَلُمَّ»؛ لِمَكانِ البناءِ الذي أحدثُوه فيه، فكذا ينبغي على قِياسِ ذلك أن لا يعملَ اسمُ (لا) مَصْدرًا أو اسم... عمَّا عليه الفِعلُ، وإنما عَمِلَ المضارعُ مع بنائِه... مع نونِ التوكيدِ؛ لشَبَهِها بالتنوينِ الذي يلحقُ آخرَ... المعرَب.

ع: مِن موانع العَمَلِ التحقيرُ، بالإجماعِ ـ صوابُه: عندَ الجمهورِ[٢] ـ والتكسيرُ، عندَ البغداديين.

قالَ أبو عَلِيٍّ في (التَّذْكِرةِ) ما نصُّه: مسألةٌ: «هُنَّ ضوارِبُ زيدًا»، أجازَه س[٣] على أنَّ (ضوارب) نَصَبَ (زيدًا)، والبغداديون يقولون: نُصِبَ (زيد) بِفِعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليه (ضوارب).

ووجهُ قولِ س أنَّ (ضوارب) وافقَت (ضاربة) في اللَّفظِ والمعنَى، وأشبهَته مِن وجهين، فأُعملت عملَه... باب ما لا ينصرفُ.

ووجهُ قولِ البغداديين أنَّ التكسيرَ لا يكونُ في الأفعالِ، كما أنَّ التحقيرَ لا يكونُ فيها، فكما أنَّ تحقيرَ (ضارب) يمنعُه مِن الإعمالِ بلا خِلافٍ؛ مَنَعَه أيضًا التكسيرُ؛ إذ التكسيرُ والتحقيرُ من وادٍ واحدٍ، وأنَّ ما ذكرَه س مِن اجتماعِ اللَّفظِ والمعنَى

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٥٣٠.

(٢) تصويب ابن هشام هذا كتبه فوق (بالإجماع) استدراكًا منه وتصحيحًا لنقله للإجماع، فنفي الإجماع وإثبات أن ذلك مذهب الجمهور هو معتمَدُ ابن هشام.

(٣) انظر: الكتاب/ ١٠٩.

موجودٌ في التحقيرِ، كمَّا أنه موجودٌ في التكسيرِ.

والفرقُ بينَ التكسيرِ والتحقيرِ أنَّ التكسيرَ يفيدُ[١] في المعنى التكثيرَ، والتحقيرَ... التخصيص؛ لأنَّه بمنزلةِ الصِّفةِ بالصِّغَرِ، والتكثيرُ يمنعُ مِن الإعمالِ، مثلُ: (مِفْعَالٍ) و(مِفْعَلٍ)؛... ما فيها مِن التكثيرِ؛ لأنَّ التكثيرَ قد يدخلُ... قَطَّعْت، ولا يمنعُه مِن الإعمالِ، والتخصيصُ مخالف...؛ لأنَّ وَضْعَ الفِعلِ للتكثيرِ والإشاعةِ... لا يمنعُ مِن الإعمالِ؛ لأنَّ معناه لا يصيرُ...، ولم يمنع التكسير... الفاعل العمل، فتقول: «هذا ضويربُ زيدٍ»... القبح: أنَّ التصغيرَ...، وكما أنَّك لو وصفتَ... «ضارب ظريف»... القبح... كذلك إذا حقَّرتَه، بل التحقيرُ أقبحُ؛ لأنَّه في بناءِ الاسمِ، والصفةُ... متصلة بالموصوفِ.

فإن قلتَ: فهلَّا لم يَخْرُجْ بالتحقيرِ مِن شَبَهِ الفِعلِ؛ لمجيءِ التحقيرِ في بعضِ أنواعِ الفعلِ.

قيلَ: المحقَّرُ مِن الأفعالِ لا مناسبةَ بينَ الأسماءِ العاملةِ وبينَه، أَلَا تَرَى أنَّ ما كانَ مِن أسماءِ الفاعِلِينَ... لا يعمل شيئًا، والأفعال المحقَّرة الماضية[٢].

وَوَلِيَ اسْتِفْهامًا او حَرْفَ نِداْ ... أَو نَفْيًا او جا صِفَةً أَو مُسْنَدا
وقد يكونُ نعتَ مَحْذُوفٍ عُرِف ... فيستحقُّ العملَ الذي وُصِفْ
وإن يَكُنْ صِلَةَ أَلْ ففِي المُضِيْ ... وغيرِه إِعْمَالُه قَدِ ارْتُضِي

قولُه: (صلةَ أَلْ): لا يريدُ الصلةَ اللغويةَ، بل الصناعيةَ، وذلك بأن تكونَ (أل)

---

(١) في المخطوطة: تفيد، وهو سهو.

(٢) كذا في المخطوطة بلا تتمة.

موصولةً، والصفةُ صلةً، قالَ في (العُمْدَةِ)[1]: إن قُرِن بـ «أل» الموصولةِ، وقالَ في (شَرْحِها)[2]: وقيَّدتُ (أل) بالموصولةِ؛ احترازًا مِن التي يُقصَدُ بها مجرَّدُ التعريفِ، فإنَّها تُبْطِلُ العَمَلَ؛ لأنَّ العَمَلَ في الأصلِ إنَّما هو للفِعلِ، فإذا كانت (أل) لمجرَّدِ التعريفِ مَنَعَت تقديرَ الفِعلِ في مَوضِعِ ما دَخَلَت عليه، بخلافِ الموصولةِ، فإنَّها تُوجِبُ تأوُّلَ ما دَخَلَت عليه بالفِعلِ؛ لأنَّ الصِّلةَ لا تكونُ إلا جملةً صريحةً، أو جملةً مؤوَّلةً.

فَعَّالٌ او مِفْعالٌ او فَعُول　　في كَثرة معـا عن فاعلٍ بديل

ع: (كثرة) بفتحِ الكافِ، وفي لغةٍ ضعيفةٍ كسرُها. مِن (التَّحْرِيرِ)[3].

فيَستَحِقُّ صح ما له من عَمَلِ　　وفي فَعِيلٍ قلَّ ذا وفَعِلِ

وما سِوَى المفردِ مثلَه جُعِل　　في الحكم والشُّرُوطِ حَيْثُما عَمِل

(**ما سِوَى المُفرَدِ**): المثنَّى، كقولِه[4]:

وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ الْقَهُمَا دَمِي

---

(١) انظره في: شرح العمدة ٢/ ٦٧١.

(٢) انظره في: ٢/ ٦٧٢.

(٣) يقصد به كتاب: تحرير ألفاظ التنبيه، للإمام النووي. انظر: في: ٢٠٦.

(٤) بتمامه:

الشاتِمَيْ عِرْضي ولم أَشْتمهما　　وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ الْقَهُمَا دَمِي

والبيت لعنترة بن شداد، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٢٢٢ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٨٧.

والجمعُ الصحيحُ، كقولِه[1]:

أَلَسْنَا النَّاسِئِينَ عَلَى مَعَدٍّ شُهُورَ الحِلِّ نَجْعَلُهَا حَرَامَا

والتكسيرُ، نحوُ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ﴾[2]، و[3]:

قُعُودًا لَدَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهْ

وسيقولُ:

(وانصِبْ بذِي الإعمالِ تِلْوًا واخْفِضِ)

قولُه: **(وما سِوَى المُفرَدِ مِثْلَه جُعِل[4])**: سواءٌ كانَ سِوَى المفردِ جمعًا، أو تثنيةً لاسمِ الفاعلِ، أو لأمثلةِ المبالغةِ، ففي اسمِ الفاعلِ كثيرٌ، وفي أمثلةِ المبالغةِ كقولِ طَرَفَةَ[5]:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُجُرْ

وقولِ تَمِيمِ بنِ أُبَيٍّ العَجْلانيِّ[6]:

---

(١) البيت لعمير بن قيس بن جذل الطعان، وهو من الوافر. انظر: العين ٧/ ٣٠٦ وأمالي القالي ١/ ٤.

(٢) القمر ٧.

(٣) بتمامه:

بَكَرتُ عليه غُدوةً فوجدتُه قُعُودًا لَدَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهْ

والبيت لزهير بن أبي سلمى، وهو من الطويل. انظر: الديوان بشرح ثعلب ١١٢ والزاهر ١/ ٣٢٥.

(٤) في المخطوطة: عَمِل، وهو سهو.

(٥) البيت من الرمل. انظر: الديوان ٧٢ والكتاب ١/ ١١٣.

(٦) هو تميم بن أبي مقبل، ولم أجدهما في ديوانه، وينسبان إلى الكميت، وهما في ديوانه ٣٨٧،=

يَـأْوِي إِلَـى مَجْلِـسٍ بَـادٍ مَكَـارِمُهُمْ لَا مُطْعِمِـي ظَـالِمٍ فِـيهِمْ وَلَا ظُلُمِـي[1]
شُـمٌّ مَهَـاوِينَ أَبْـدَانَ الجَـزُورِ مَخَـا مِـيصِ العَشِـيَّاتِ لَا خُـورٍ وَلَا قَـزَمِ

فأَعملَ (مَهَاوِين) إعمالَ (مِهْوَانٍ)، أي: كثيرُ الإِهَانةِ.

وانصِب بذي الأعمالِ[2] تِلْوًا واخْفِضِ وهْـوَ لِنَصْـب مـا سِـواه مقتضـي

[(وانصِبْ)]: على الأصلِ، بعدَ حُصُولِ الشَبهِ.

قولُه: (واخفِضِ): للتخفيفِ، فمِنْ ثَمَّ لا تُفِيدُ تعريفًا.

وأمَّا إن كانَ غيرَ ذي إعمالٍ فإضافتُه للتخصيصِ أو التعريفِ.

واجْرُرْ أَوِ انصِبْ تَـابِعَ الَّـذِي انْخَفَـضْ كمبتَغِـي جـاهٍ وَمَـالًا مَـن نَهَـضْ

قولُه: (واجْرُرْ): فإن قلتَ: فكيف جاء: ﴿جَاعِلُ ٱلَّيۡلِ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ﴾[3]؟

قلتُ: نصَّ المصنِّفُ[4] على أنَّه بتقديرِ فِعلٍ، أي: وجَعَلَ الشمسَ.

ع: إن قيلَ: هلَّا جازَ الوجهان مع النصب؛ اعتبارًا بما يجوزُ في المعمولِ، كما جازَ مع الخفضِ.

قلتُ: لأنَّا إذا خفضنا فالإعمالُ الأصلُ، فيجوزُ الرجوعُ إليه في التابعِ، وأمَّا إذا نصبْنا فليسَ الخفضُ الأصلَ، فنعتبرَه في التابعِ.

= والبيتان من البسيط. انظر: الكتاب ١/ ١١٤.

(١) كذا بخط ابن هشام بإثبات الياء التي نشأت عن إشباع كسرة: ظُلُمِ.

(٢) كذا بخط ابن هشام، والمقصود: الإعمال، وسيكتبه على الوجه المقصود بعدُ.

(٣) الأنعام ٩٦، وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر. انظر: السبعة ٢٦٣

(٤) انظر: (شرح العمدة) له ٢/ ٦٧٧.

فإن قلتَ: هل يمكنُ أيضًا أن يُجابَ بأنَّ طالِبَ الخفضِ حَذْفُ التنوينِ، وهو مع النصبِ ثابتٌ؟

قلتُ: لا؛ لأنَّ طالِبَ النَّصبِ أيضًا في مسألتِك ثبوتُ التنوينِ، وقد زالَ، فمتى اعتبرتَ هذا فلا تَنْصِبْ على المحلِّ، وإنما يقولُ هذا مَنْ لا يُجَوِّزُ مراعاةَ المحلِّ.

قالَ[1]:

بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا ... مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادِ رَاعِي

رُوِيَ بالوجهين، والوِفَاضُ: جمعُ وَفْضَةٍ، التي يُجعَلُ فيها الزادُ.

ومِنْ ثَمَّ رَدَّ ابنُ الخَشَّابِ[2] على الحَرِيريِّ[3] في قولِه: «فدَخَلْتُها خاويَ الوِفَاض، باديَ الإنفاض»، فقالَ: استَعملَ الجمعَ في موضِعِ الواحدِ في غيرِ موضعِه.

ورَدَّ عليه ابنُ بَرِّي[4] بأنَّه يجوزُ أن يكونَ معه مَزَاوِدُ مختلفةٌ لأنواعِ مِن المأكولِ، قالَ: وكأنَّه إنما حَكَمَ بأنَّ الموضعَ موضعُ إفرادٍ؛ لقولِه بعدُ[5]: «لا أَجِدُ في جِرَابي مُضْغَةً»، ولا دليلَ فيه؛ لأنَّه يكونُ كقولِهم: فلانٌ ليسَ في إزارِه فَضْلٌ، ولا في ثوبِه خَرْقٌ، ولا في إنائِه صَدْعٌ، لِمَنْ أرادُوا مَدْحَه، وكما قالَ ابنُ خَيَّاطِ العُكْلِيُّ[6]:

---

(١) البيت لرجل من قيس عيلان، وهو من الوافر. انظر: الكتاب ١/ ١٧٠ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٦.

(٢) انظر: (الردّ على الحريري في المقامات) له ٤٣٧.

(٣) انظر: (المقامات) له ٨.

(٤) انظر: (الانتصار للحريري) له ٤٣٨.

(٥) يقصد به الحريري. انظر: (المقامات) له ٨.

(٦) البيت من البسيط. انظر: الكتاب ٢/ ٦٤ ومجاز القرآن ١/ ١٧٣.

وَكُـلُّ قَـوْمٍ أَطَـاعُوا أَمْـرَ سَـيِّدِهِمْ إِلَّا نُمَيْـرًا أَطَاعَـتْ أَمْـرَ غَاوِيهَـا

لا يريدُ سيِّدًا واحدًا، ولا غاويًا واحدًا، ويُروَى: «أَمْرَ مُرْشِدِهِم».

[(تابعَ الذي انخفَض)]: مرادُه: الذي انخفَض وهو مخفوضٌ بذي الإعمالِ، لا الذي انخفضَ مطلقًا، ودلَّ على ذلك أنَّه يَلِي قولَه: (وانصِبْ بذِي الإعْمالِ).

فإن قيلَ: بل هو أعمُّ مِن هذا، ويجوزُ النصبُ والجرُّ بعدَ الماضي الذي ليسَ معه (أل)، فالجرُّ واضحٌ، والنصبُ بإضمارِ فعلٍ، كما يقولُه الجمهورُ في اسمِ الفاعلِ العاملِ؛ لأنَّهم لا يُجَوِّزون مع عدمِ تنوينِه إعمالَه.

فإن قلتَ: لا يدلُّ غيرُ العاملِ على العاملِ، فهذه المسألةُ تَرِدُ عليه ـ أعني مسألةَ: «ضارب زيدٍ وعمرو» ـ على رأيِ الجمهورِ إذا أردتَ الحالَ أو الاستقبالَ، فهذا يجبُ، إلَّا أنَّه قد يُقالُ: اسمُ الفاعلِ هنا صالحٌ للعملِ مع بقاءِ معناه، غايتُه أنَّه ينوَّنُ، واسمُ الفاعلِ ثَمَّ معناه يقتضي أن لا يعملَ، وأن يكونَ كالأسماءِ التي هي ثابتةٌ مستقرةٌ معلومةٌ، كـ: (رجلٍ) و(فرسٍ)، لا تعملُ، ولو سُلِّمَتْ صِحَّتُه فكلامُنا في أحكامِ التابعِ من حيث هو تابعٌ، وهذا النصبُ ليسَ بالتبعيَّةِ، بل بإضمارِ عاملٍ.

وكلُّـمامعـا(1) **قُـرِّرَ لاسْـمِ فَاعِـل يُعْطَى**صحـ **اسـمُ مفعـول بـلا تَفَاضـل**

إن رُفِع: (كُلّ) فمبتدأٌ، خبرُه: (يُعْطَى)، أي: يُعْطَاه، (اسمُ) مرفوعٌ، مثلُ[2]:

وَخَالِـدٌ يَحْمَـدُ أَصْـحَابُهُ

وإن جعلتَ: (كُلّ) مفعولَ: (يُعْطَى)، فتنصبُ، و: (اسمُ) أيضًا مرفوعٌ؛ لأنَّه

(١) (كلما) كذا موصولة بخط ابن هشام، وقد سبق التنبيه على ذلك قبلُ.

(٢) البيت للأسود بن يعفر، وهو من السريع، وقد سبق تخريجه.

مفعولُه الأولُ نائبٌ عن فاعلِه، فالحاصل: أنَّ: (اسم) لا بدَّ مِن رفعِه، وأنَّه يجوزُ وجهان في: (كُلّ)؛ بناءً على أنه: هل الأصل: «يُعْطَاه»، أم لا؟

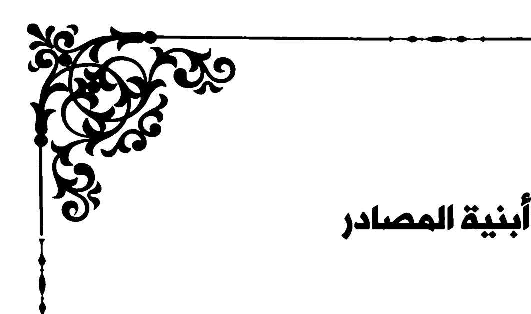
وصَحَّ هـو كفِعْـلٍ صِيغ للْمفعـولِ في … معنـاه كـالمُعْطَى كفافًـا يَكْتَفِـي

قولُه: (في معناه): وفي عملِه أيضًا، وكأنَّه رَأَى أنَّ ذلك يلزمُ عن قولِه: (في معناه)، وفيه نَظَرٌ.

والجوابُ: أنَّ عَمَلَه عَمَلَ فِعلِه مستفادٌ مِن قولِه: (وكُلُّما قُرِّرَ) البيتَ، والذي قُرِّرَ لاسمِ الفاعلِ أنَّه يعملُ عَمَلَ فِعلِه بالشروطِ المذكورةِ، وفي هذا نَبَّهَ على الفِعلِ الذي هو بمعناه حتى يعملَ عَمَلَه، فغَرَضُه هنا بيانُ المعنَى فقط.

وقـد يُضَـافُ ذا إِلَـى اسـمٍ مُرتَفِـعْ … مَعْنًـى كمحمـودُ المقاصِـدِ الـوَرِعْ





أبنية المصادر

لَمَّا فَرَغَ مِن ذِكرِ إعمالِ المصادرِ وأسماءِ الفاعلِينَ والمفعولِينَ أرادَ تكميلَ الكلامِ على ذلك بتعريفِ أبنيَتِهنَّ.

والحاصلُ: أنَّ الفعلَ ثلاثيٌّ أو زائدٌ عليه، فالزائدُ عليه سيأتي، والثلاثيُّ إما «فَعَلَ»، أو «فَعُل» أو «فَعِل».

فأمَّا «فَعَلَ» قاصرًا مصدرٌ قياسيٌّ، وهو (فَعْلٌ) إن كانَ متعدِّيًا، نحوُ: أَكَلَ أَكْلًا، وقَتَلَ قَتْلًا، ورَدَّ رَدًّا.

و«فَعُلَ» له مصدران: (فُعُولةٌ)، و(فَعَالةٌ)، كـ: يُبُوسةِ، وصُهُوبةِ، وعُذُوبةِ، ومُلُوحةِ، و...، وفَصَاحةِ، وصَرَاحةِ.

وأمَّا ... فإن دلَّ على إِبَاءٍ فله (فِعَالٌ)، كـ: الجِمَاحِ، والنِّفَارِ، أو صوتِ ... داء، فله (فُعَالٌ)، كـ: صُرَاخٍ، ومُشَاءٍ، ...، تَقَلُّب فـ (فَعَلانٌ)، كـ: غَلَيانٍ.

... أو كانَ قاصرًا، فإن دلَّ على سَيْرٍ أو صوتٍ فله (فَعِيلٌ)، نحوُ: الذَّمِيلِ، والشَّهِيقِ، والنَّهِيقِ، أو صِنَاعةٍ أو ولايةٍ فـ (فِعَالةٌ)، كـ: النِّجَارةِ، والنِّقَابةِ، والخِلَافةِ، أو التكثيرِ فـ (فِعِّيلَى)، كـ: الخِلِّيفَى، أو التَّكرارِ فـ (التَّفْعَالُ)، كـ: التَّجْوَالِ، والتَّطْوافِ.

وفَاتَ المصنفَ هذه الثلاثةُ[1]، وفَصَلَ بينَ الشيءِ ومِثْلِه.

---

(١) يقصد: فِعَالة، وفِعِّيلى، وتَفْعال.

فَعْـلٌ قيـاسُ مصـدرِ المُعَـدَّى ... مـن ذي ثلاثـة كـرَدَّ ردا

وفَعِـلَ الـلازِمُ بابُـه فَعَـل ... كفَـرَحٍ وَكَجـوًى وكشَـلَل

وفَعَـلَ الـلازِمُ مثـلُ قعـدا ... لـه فُعُـولٌ بـاطِّرَادٍ كغَـدا

مـا لـم يَكـن مُسْـتَوجِبًا فِعـالا ... أو فَعَلانًـا فـاذرِ أو فُعَـالا

فـأَوَّلٌ لـذِي امتِنـاعٍ كـأبى ... والثـانِ للَّـذِي اقتَضـى تقَلُّبـا

[(لذي امتناعٍ)]: أَبَى إِبَاءً، وأَبَقَ إِبَاقًا، وجَمَحَ جِمَاحًا، قالَ[1]:

وَلَمَّـا أَبَـى إِلَّا جِمَاحًـا فُـؤَادُهُ ... .

قولُه: (امتناع): كان أَوْلَى منه: هِيَاج؛ ليَدخلَ: نِكَاحٌ، وضِرَابٌ، وسِفَادٌ.

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[2] في: ﴿رِبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾[3]: جمعُ: رَبْطٍ، كـ: كَلْبٍ وكِلَابٍ، أو مصدرُ: رَبَطَ، كـ: صاحَ صِيَاحًا؛ لأنَّ مصادرَ الثلاثيِّ غيرِ المزيدِ لا تنقاسُ.

---

(١) بتمامه:

وَلَمَّـا أَبَـى إِلَّا جِمَاحًـا فُـؤَادُهُ ... ولـم يَسْـلُ عـن ليلـى بمـالٍ ولا أهـلِ

والبيت لدعبل الخزاعي، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٤١٤ والتذييل والتكميل ٦/ ٢٨٨.

(٢) لعله سهو من ابن هشام؛ فالنص المنقول لابن عطية (المحرر الوجيز) له ٢/ ٥٤٦، وما يدل على ذلك أن ابن هشام سيورد بعدُ اعتراضَ أبي حيان على هذا القول، وأبو حيان نفسه نسب القول إلى ابن عطية.

(٣) الأنفال ٦٠.

ح(١): ليسَ بصحيحٍ، بل له مصادرُ مَقِيسةٌ ذكرَها النحويون.

ع: يكونُ: رَبَطَ رِبَاطًا، مثلَ: كَتَبَ كِتَابًا.

لِلدَّا فُعالٌ أَو لِصَوْتٍ وشمَل معا صح ... سيْرًا وصَوْتًا الفَعِيلُ كصَهَل صح

قالوا في(٢): «عَذِيرَكَ مِن فلانٍ» قولين:

أحدُهما: أنَّه مصدرٌ بمعنى العُذْر، ورَدَّ ذلك بعضُهم(٣) بأنَّ المصادرَ التي على (فَعِيلٍ) إنما بابُها الأصواتُ، نحوُ: الصَّهِيلِ.

والثاني: أنَّه بمعنَى العَاذِرِ.

وأَفْصَحَ س(٤) بأنَّه بمعنى العُذْرِ في مواضعَ، ورَدَّ عليه بعضُهم بما قدَّمناه. ش(٥).

فُعُولةٌ فَعَالةٌ لِفَعُلا ... كَسَهُلَ الأَمْرُ وزيدٌ جَزُلا

مثَّلَ بالفِعلِ في مقامِ التمثيلِ بالمصدرِ على ما تأتَّى له، وهو مِن بابِ اللفِّ والنَّشْرِ الذي الأوَّلُ فيه للأوَّلِ، والثاني للثاني(٦).

وما أَتَى مُخالِفًا لما مَضَى ... فبابُه النَّقْلُ كسُخْطٍ ورِضَى(٧)

---

(١) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٥/ ٣٤٤.

(٢) انظر: العين ٢/ ٩٣ والكتاب ١/ ٢٧٦.

(٣) هو المفضل بن سلمة. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٧٤، ط دار الكتب العلمية.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٢.

(٥) يقصد به الشلوبين. انظر: (حواشي المفصل) له ١٦٢.

(٦) اللف والنشر المرتب.

(٧) كذا بخط ابن هشام.

وغيـــر ذي ثلاثـــة مقـــيس مصـــدره كقـــدس التقـــديس

وزكـــه تزكيـــة وأجمـــلا إجمـــال مـــن تجمـــلا تجمـــلا

[(وزَكِّه تَزْكِيةً)]: قال صاحبُ (الصَّحاحِ)(١): صَلَّى صَلَاةً، ولا يقالُ: تَصْلِيةً.

ع: منعَ الجَوْهَرِيُّ ذلك؛ لأنَّه لم يُسمَع، مع أنَّ اللَّفظةَ ممَّا يكثرُ دَوْرُها على ألسنةِ العرَبِ، وذلك دليلٌ على امتناعِهم منه، لا لأنَّ القياسَ يقتضي أن لا يقالَ؛ لِمَا في الأصلِ(٢) مِن أنَّ «فَعَّلَ» المعتلَّ اللامِ يستحقُّ (التَّفْعِلةَ).

[(وزَكِّه تَزْكِيةً)]: قالَ اللهُ تعالَى: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾(٣)، فـ(تَوْصِيةً) مصدرُ: وَصَّى.

قالَ أبو عَلِيٍّ(٤) ما معناه: إنَّهم رفضُوا (التَّفْعِيلَ) في المعتلِّ؛ لِمَا يلزمُ في «حَيَّيت» مِن اجتماعِ ثلاثِ ياءاتٍ، كما رفضُوا في (عَطَاءٍ) ونحوِه ـ إذا حقَّروه ـ الإتمامَ؛ لئلا يلزمَ اجتماعُ ثلاثِ ياءاتٍ، ولا فرقَ بينَ البابَين، إلَّا أنَّ الياءَ الأولَى في (التَّفْعِيلِ) مكسورةٌ، والمكسورُ في (عَطَاءٍ) لو تُمِّمَ الياءُ الثانيةُ، ولا أثرَ لذلك.

واســـتعذ اســـتعاذة ثـــم أقـــم إقامـــة وغالبًـــا ذا التـــا لـــزم

إنَّما أُعِلَّ «استَعاذَ» و«استَقامَ» ونحوُهما؛ لعلَّةٍ وُجِدَت الآنَ، والآخرُ الأصلُ،

---

(١) انظره في: ٦/ ٢٤٠٢.

(٢) أي الأصل الذي يعلق عليه ابن هشام، وهو الألفية.

(٣) يس ٥٠.

(٤) انظر: (الحجة) له ٢/ ٢٢٧ وما بعدها.

وعكسُه في... الأصل تصحيحُ: عَوِرَ وحَوِلَ؛ حملًا على الأصلِ، وإن وُجِدَت العلَّةُ كاملةً الآن.

وما يلي الآخر مُدَّ وافتحا   مع كسر تلو الثان مما افتتحا

كلُّ فِعْلٍ أوَّلُه همزُ الوصلِ فإنَّ بناءَ المصدرِ مِنه بأن تكسِرَ ثالثَه، وتَفتَحَ ما قبلَ آخرِه، وتُلحِقَ الفتحةَ مدةً تناسبُها، وهي الألفُ، ولم يقيِّدْها؛ للعِلْمِ بأنَّه لا يتأتَّى بعدَ الفتحةِ غيرُها.

[(**مُدَّ وافتَحَا**)]: ع: كانَ الجيدُ: «اكسِرِ الثالثَ، وافتحْ، ومُدَّ»، ولكنَّه مشَى إلى خَلْفٍ، فذَكَرَ المدَّ، ثم الفتحَ، ثم الكسرَ، وعبَّر عن الثالثِ بـ: (**تِلْوِ الثانِ**)، وهي دَوْرَةٌ وتَبْعيدٌ.

بهمز وصل كاصْطُفِي صح وضم ما   يربع في أمثال قد تلملما

ينبغي أن يُقرأَ: (كـ: **اصْطُفِي**) كما ضَبَطْتُ؛ لتَتَحقَّقَ ثلاث[1] التغييراتِ، وإن كانَ: (كـ: **اصْطَفَى**) جائزًا أيضًا.

فِعلالٌ او فَعْلَلَة لفعللا   واجعل مقيسا ثانيا لا أولا

لفاعَلَ الفِعَال والمفاعله   وغير ما مر السماع عادله

مسألةٌ: تقولُ: هَاجَيْته هِجَاءً، فهو (فِعَالٌ) مِن: هَجَوتُ، همزتُه عن واوٍ، وإذا قلتَ: هو الهِجَاءُ، وعَنَيتَ حروفَ التَّهَجِّي جازَ المدُّ والقصرُ. ابنُ بَابَشَاذَ[2].

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ٥٦٥.

وفعلة لمرة كجلسه وفعلة لهيئة كجلسه

قولُه: (**وفَعْلَةٌ لمَرَّةٍ**) البيتَ: المصادرُ أجناسٌ تَحتَمِلُ القليلَ والكثيرَ، وتَحتَمِلُ جميعَ الأنواعِ باعتبارِ الهيئاتِ والحالاتِ، فمِن ثَمَّ لم تُجمَعْ، فإذا أردتَ الدلالةَ على كمِّيَّتِها، أو على خصوصيةِ نوعِها، فإمَّا أن يكونَ الفِعلُ ثلاثيًّا، أو زائدًا على ذلك.

إن كانَ ثلاثيًّا فإنَّك تبني المصدرَ الذي تريدُ الإخبارَ بوقوعِه مرةً واحدةً على (فَعْلةٍ)، وتُثَنِّيه إذا أردتَ التثنيةَ، وتجمعُه إذا أردتَ الجمعَ، فتقولُ: ضربتُ ضَرْبةً، و: ضَرْبتين، فتدلُّ على الكمِّيَّةِ بخصوصِيَّتِها، و: ضَرَباتٍ، فتدلُّ على أنَّ المصدرَ لم يقع مرةً فقط، ولا مرَّتَين فقط، بل أكثرَ مِن ذلك، وإن كنتَ لم تثنِّ حقيقةً كمِّيَّتَه؛ لأنَّ العددَ إنَّما يدلُّ على مقدارٍ مُبْهَمٍ.

هذا ما لم يكن الفعلُ قد وُضع مصدرُه على (فَعْلةٍ)، فإنَّ (فَعْلةً) فيه لا يدلُّ على الوَحْدة، نحوُ: رَحِمَ رَحْمةً، فـ (رَحْمة) كقولِك: ضَرْبًا، يدلُّ على القليلِ والكثيرِ، ولا يُثنَّى ولا يُجمَعُ، فافْهَم الفرقَ بينَ (رَحْمةٍ) و(ضَرْبةٍ)، حيث جُمِعَ أحدُهما وثُنِّي، بخلافِ الآخَرِ.

وإن أردتَ الإخبارَ بوقوعِه على هيئةٍ خاصةٍ معلومةٍ فإنَّك تَبْنِيه على (فِعْلةٍ)، فتقولُ: جَلَستُ جِلْسةَ القاضي، أو: جِلْسةً حَسَنةً، أو: الجِلْسةَ التي تعرِفُها، ولا يُستعمَلُ إلا على أحدِ هذه الأوجهِ، و(فِعْلةٌ) في ذلك دالَّةٌ على الهيئةِ، والتعريفُ يدلُّ على خصوصيةِ الهيئةِ، ويحتملُ وقوعُ المصدرِ القلةَ والكثرةَ.

هذا ما لم يُبْنَ مصدرُ الفِعلِ على (فِعْلةٍ) مِن أوَّلِ الأمرِ، نحوُ: أَنْعَمَ نِعْمةً؛ فإنَّ (فِعْلةً) لا تدلُّ فيه على هيئةٍ، ولا يصحُّ لك بناءُ (فِعْلةٍ) غيرِها للهيئةِ، وإنما تَتَوصَّلُ

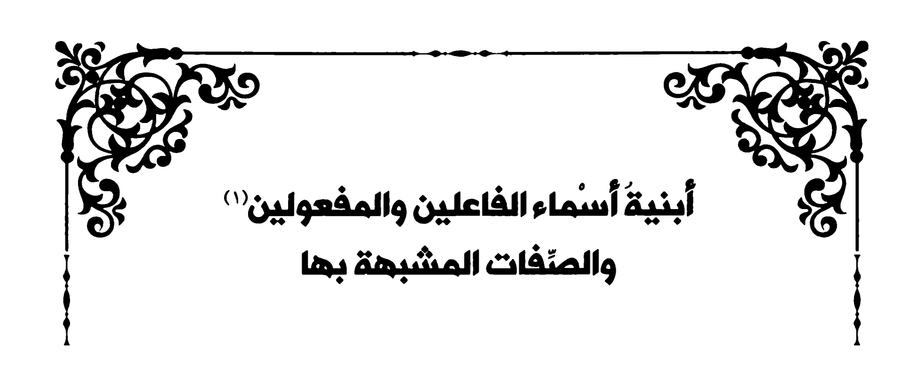
إلى الدلالةِ على الهيئةِ بالوصفِ، أو الإضافةِ، أو التَّعرِيفِ.

وإن كانَ الفِعلُ غيرَ ثلاثيٍّ فإنَّك تَعْمِدُ إلى مصدرِه القياسيِّ فتُلحِقُه التاءَ إذا أردتَ الدلالةَ على الوَحْدةِ، فتقولُ: أَغْفى إِغْفاءةً، و: استخرجَ استخراجةً، فإن كانت التاءُ موجودةً فيه في الأصلِ لم يَدُلَّ على المرةِ إلا بالنَّعتِ، كقولِك: استجارَ استجارةً واحدةً، و: استعانَ استعانةً واحدةً.

وإذا أردتَ الدلالةَ على الهيئةِ فلا سبيلَ إلى ذلك في بِنْيَتِه، بل بالوصفِ وشِبْهِه، فتقولُ: انطلقَ انطلاقَ الشُّجَاعِ، أو: الانطلاقَ، أو: انطلاقًا سريعًا، وشذَّ قولُهم: «اختَمرَ خِمْرةً»، و: «اعتَمَّ عِمَّةً».

في غيـر ذي الـثلاث بالتـا المـره وشـذ فيـه هيئـة كـالخمره

❁ ❁ ❁



أبنيةُ أسْماء الفاعلين والمفعولين[1] والصِّفات المشبهة بها

كفاعـــل صـــغ اســـم فاعـــل إذا | لـــم يـــك[2] ثلاثـــة يكـــون كغـــذا

تقولُ: كَتَبَ فهو كاتبٌ، وقَعَدَ فهو قاعدٌ، وعَلِمَ فهو عالمٌ، وفَرِحَ فهو فارحٌ، وحَمُضَ اللبنُ فهو حامضٌ.

قالَ اللهُ سبحانَه: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾[3]، ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾[4]، ﴿وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا﴾[5]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَٰلِمُ غَيْبِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[6]، ﴿أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا﴾[7]، وقالَ: ﴿وَرَجُلًا سَالِمًا﴾[8]، وقالَ الحَماسيُّ[9]:

وَمَـا أَنَـا مِـنْ رُزْءٍ وَإِنْ جَـلَّ جَـازِعٌ | وَلَا بِسُـرُورٍ بَعْـدَ مَوْتِـكَ فَـارِحُ

---

(١) وضع ابن هشام فوق (المفعولين) خطًّا غير مختلط بالكلمة، ولا أدري هل هو ضرب عليها.

(٢) كذا بخط ابن هشام، وبها ينكسر البيت، والصواب: مِن ذِي.

(٣) الأنبياء ٩٤.

(٤) المائدة ٢٤.

(٥) مريم ٥ ـ ٨.

(٦) فاطر ٣٨.

(٧) فصلت ٤٠.

(٨) الزمر ٢٩، وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: السبعة ٥٦٢.

(٩) البيت للأشجع السلمي، وهو من الطويل. انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٨٥٨ والتذييل والتكميل ١١/ ٤٨.

فيه شاهدٌ مرَّتين[١].

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ[٢] في: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ﴾[٣]: إنَّهم اختَلفُوا في (حافِّين): هل له مفردٌ أو لا؟

وليسَ هذا الكلامُ بجيدٍ؛ لأنَّ كلَّ فِعلٍ متصرِّفٍ يجوزُ أن يُستعمَلَ له اسمُ فاعلٍ، ولا خلافَ في جوازِ قولِك: حَفَّ يَحِفُّ فهو حافٌّ، وإنَّما الممتنِعُ قولًا واحدًا أن يُقالَ: حَفَّ زيدٌ بالبيتِ؛ لأنَّ الشخصَ لا يمكنُه الإحاطةُ بجميعِ أجزاءِ البيتِ دَفْعَةً، فهذا يمتنعُ، كما يمتنعُ: اختَصمَ زيدٌ، وزيدٌ مختصِمٌ، وأمَّا لو قلتَ: «أَحَافٌّ القومُ بالبيت؟»، كما تقولُ: «أقائمٌ زيدٌ؟»، أو: «العذابُ حافٌّ بالقومِ»، جازَ بالإجماعِ، كما قالَ اللهُ تعالَى: ﴿عَذَابَ [يَوْمٍ] مُّحِيطٍ﴾[٤]، فهل يقولُ أحدٌ بأنَّه لا يجوزُ (مُحِيطٌ) ونحوُه؟

وهو قليل في فعلت وفعل ... غير معدى بل قياسه فعل

وأفعلٌ فعلانُ نحو أشر ... ونحو صديان ونحو الأجهر

[(وأَفْعَلٌ فَعْلانُ)]: أي: و(فَعْلانُ)، فحَذفَ العاطفَ؛ للضرورةِ، وليسَ يريدُ كقولِنا في بابِ ما لا ينصرِفُ، وفي شُرُوطِ جَمْعِ المذكَّرِ السالمِ: (أَفْعَلُ فَعْلاءَ)؛ لأنَّا نريدُ هناك (أَفْعَلَ) الذي مؤنَّثُه (فَعْلاءُ)، كـ: أحمرَ، وحمراءَ، بخلافِ هذا هنا.

---

(١) يقصد: جازع، وفارح.

(٢) انظر: (المحرر الوجيز) له ٤/ ٥٤٣ وما بعدها.

(٣) الزمر ٧٥.

(٤) هود ٨٤.

[(وأَفْعَلُ)]: في الألوانِ والعيوبِ، كـ: أَحْمَرَ، وأَعْرَجَ.

[(فَعْلانُ)]: في الامتلاءِ وضدِّه.

وفعل اولى وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل جمل

(وفَعِيلٌ) كالذي جُعِلَ وَقْفًا على «فَعُلَ»، حتى قالَ أبو حَاتمٍ[1]: إنَّه سألَ الأَصْمَعيَّ عن «ذَبَلَ»: هل يجوز ضمُّه؟ فقالَ: هو بالفتحِ لا غيرُ؛ لأنَّ الاسمَ منه: ذَابِلٌ، ولو كانَ على «فَعُلَ» لقالوا فيه: (فَعِيلٌ).

وأفعل فيه قليل وفعل وبسوى الفاعل قد يغنى فعل

[و(أَفْعَلٌ فيه قليلٌ وفَعَل)]: خَطُبَ فهو أَخْطَبُ، وكَدُرَ فهو أَكْدَرُ، وبَطَلٌ، وحَسَنٌ.

قولُه: (قد يَغْنَى فَعَل): ممَّا ظَهَرَ لي أَنْ قلتُ: لم يزلْ طيِّبًا، فلمَّا صارَ شيخًا أَشْيَبَ إذا هو عفيفٌ، وهو معنَى قولِه[2]:

صَبَا مَا صَبَا حَتَّى عَلَا الشَّيْبُ رَأْسَهُ فَلَمَّا عَلَاهُ قَالَ لِلْبَاطِلِ: ابْعَدِ

والحاصلُ: أنَّه يُقالُ: طابَ فهو طيِّبٌ، وشاخَ فهو شَيْخٌ، وشابَ فهو أَشْيَبُ، وعَفَّ فهو عَفِيفٌ.

ع: هذا عكسُ المقولِ فيه[3]:

مَا ذَا صَبَابَةٍ عُهِدتَّ فِي الصِّبَا

(١) انظر: تحفة المجد الصريح ٢٢.

(٢) البيت لدريد بن الصمة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٦٩ والأصمعيات ١٠٨.

(٣) البيتان من مشطور الرجز، وقد أنشدهما ابن مالك. انظر: (شرح الكافية الشافية) له ١/ ٤٠٠.

فَكَيْـــفَ تُيُمِّمْـــتَ وَهِمْـــتَ أَشْـــيَبَا؟

وزنـــة المضـــارع اســـم فاعـــل   مـــن غيـــر ذي الـــثلاث كالمواصـــل

(**وزِنَةُ المُضَارِعِ**): أي: وذو زِنَة، بدليلِ المعنَى.

ع: ورُبَّما جاءَ على وزنِ (فَاعِلٍ)، قالُوا: أَبْقَلَ المكانُ فهو باقِلٌ، وأَوْرَسَ الشجرُ فهو وارِسٌ، إذا أَوْرَقَ، لم يَعرِف الأَصْمَعيُّ غيرَه[1].

وحكى النَّحَّاسُ[2] عن المُبَرِّدِ أنَّه قد قيلِ: أَبْقَلَ فهو مُبْقِلٌ، قالَ: ومَنْ قالَ: باقِلٌ قالَ: بَقَلَ، وإلا بَطَلَت أصولُ النحويين.

وحكى الأَصْمَعيُّ[3]: أَيْفَعَ الغلامُ فهو يافِعٌ.

قالَ النَّحَّاسُ[4]: ويقوِّي قولَ المُبَرِّدِ أنَّ أبا عُبَيْدةَ[5] حكى: أَوْرَقَ، ووَرَقَ، وأنَّ غيرَه حكى: يَفَعَ الغلامُ.

ع: وقد اعترَضَ ابنُ الخَشَّابِ[6] على الحَرِيريِّ[7] في قولِه: «عاهدتُ اللهَ مُذْ

---

(١) انظر: الغريب المصنف ٢/ ٦٠٠.

(٢) انظر: (عمدة الكتاب) له ٤٠٦.

(٣) سها ابن هشام هنا؛ والصواب: الكسائي، وقد مر بك قبلُ أن الأصمعي لم يسمع غير: باقل ووارس، والنسبة للكسائي في الغريب المصنف ٢/ ٦٠٠ وتهذيب اللغة ٣/ ١٤٨.

(٤) انظر: (عمدة الكتاب) له ٤٠٦.

(٥) كذا بخط ابن هشام، ونسبه في (الغريب المصنف) ٢/ ٦٠٠ إلى أبي عبيد.

(٦) انظر: (الرد على الحريري في المقامات) له ٤٦٧.

(٧) انظر: (المقامات) له ٢٥٨.

يَفعْت»، وقالَ: المعروفُ: «أَيْفَعْتُ»، كذا حكاه أهلُ اللغةِ: ابنُ السِّكِّيتِ[1] ومَنْ قبلَه.

قلتُ: وجاءَ ابنُ بَرِّي[2] فردَّ على ابنِ الخَشَّابِ بأنَّه قد جاءَ: «يَفَعْتُ»، وأنَّ ممَّن حكاها: ابنَ القَطَّاعِ[3]، وابنَ طَرِيفٍ، وابنَ القُوطِيَّةِ[4]، قالوا: وحكوا أيضًا: بَقَلَ، ووَرَسَ، وإنَّما اختارَها الحَرِيريُّ؛ لتُوَافِقَ ما بعدَها مِن السَّجْعِ.

مع كسر متلو الأخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا

فائدةٌ: قالَ ابنُ قُتَيْبَةَ[5]: قالَ غيرُ واحدٍ: كلُّ «أَفْعَلَ» فالاسمُ منه (مُفْعِلٌ)، بالكَسرِ، وجاءَ حرفٌ نادرٌ لا يُعرَفُ غيرُه بالفتحِ، قالُوا: أَسْهَبَ الرجلُ فهو مُسْهَبٌ، بالفتحِ، ولا يُكسَرُ.

قالَ ابنُ السِّيدِ[6] عن أبي عَلِيٍّ البَغْدَاديِّ[7]: إنَّ: أَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ، بالفتحِ، بمعنى: خَرِفَ، وذهبَ عقلُه، وتكلَّمَ بما لا يُعقَل، فإذا تكلَّمَ بالصوابِ فأكثرَ قيلَ: مُسْهِبٌ، بالكسرِ، وحكى أبو عُمَرَ المُطَرِّزُ[8]: أَلْفَجَ فهو مُلْفَجٌ، إذا افتقَرَ، وأَحْصَنَ

(١) انظر: (إصلاح المنطق) له ١٩٨.
(٢) انظر: (الانتصار للحريري) له ٤٦٧.
(٣) انظر: (تهذيب كتاب الأفعال) له ٣/ ٣٧٤.
(٤) انظر: (الأفعال) له ١٦١.
(٥) انظر: (أدب الكاتب) له ٦١١.
(٦) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٣٤٠ وما بعده.
(٧) يقصد به أبا علي القالي. انظر: التنبيه والإيضاح ١/ ٩٧.
(٨) انظر: الألفاظ ١٦.

فهو مُحْصَنٌ، إذا نكَحَ. انتهى.

ع: فانظرْ إلى مَنْعِ ابنِ قُتَيْبَةَ أن يُقالَ: (مُسْهِبٌ)، وإلى إجازةِ القَالِيِّ لذلك، وهو الصوابُ، والمعنَى الذي ذكرَه مِن التفريقِ مناسبٌ؛ لأنَّ «أَفْعَلَ» مع المفتوحِ يكون بمعنَى فِعْلِ المفعولِ؛ لأنَّ الفاعلَ في الحقيقةِ هو اللهُ تعالَى، والشخصُ مفعولٌ، فبذلك صحَّ الفتحُ، ومع الكسرِ المُكثِرُ الشخصُ، ولا يُسألُ عمَّا وَرَدَ على الأصلِ.

وإن فتحت منه ما كان انكسر ... صار اسم مفعول كمثل المنتظر

وفي اسم مفعول الثلاثي اطّرد ... زنة مفعول كآت من قصد

قولُه: (وفي اسمِ مفعولٍ) البيتَ: بخطِّ شيخِنا[1] قالَ: وجدتُ بخطِّ الوَزِيرِ المَغْرِبيِّ[2]: «رُمَّانٌ مَقْشُورٌ»، و«لوزٌ[3] مُقَشَّرٌ»، ويجوزُ: «لوزٌ مَقْشُورٌ»، ولا يجوزُ: «رُمَّانٌ مُقَشَّرٌ»؛ لأنَّ اللوزَ يُقَشَّرُ مرةً بعدَ أخرى، بخلافِ الرُّمَّانِ.

زعمَ الأَهْوَازيُّ النَّحويُّ[4] في (شَرْحِ مُوجَزِ الرُّمَّانيِّ) أنه لا يُستعمَلُ مِن «نَفَعَ» اسمُ مفعولٍ، فلا يُقالُ: «هذا مَنْفُوعٌ».

---

(١) شهاب الدين بن المرحل، سبق الكلام عليه.

(٢) أبو القاسم الحسين بن علي بن الحسين المصري، توفي عام ٤١٨هـ. انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٠٩٣.

(٣) في المخطوطة: لوزن، وهو سهو.

(٤) أبو الحسن الأهوازي، وهو غير أبي علي الأهوازي المقرئ، لم يعرف عن حاله شيء، إلا أنه شرح الموجز للرماني، والبهار في اللغة. انظر: إنباه الرواة ٤/ ١١١ والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٦٠.

ع: رُبَّما قالوا (مَفْعُولٌ) في الزائدِ على الثلاثةِ، كقولِهم: أَحَمَّه الله مِن الحُمَّى، قالَ النَّحَّاسُ[(١)]: ولم يُسمَع إلَّا (مَحْمُومٌ)، وكذا: أَسَلَّه الله، وأَهَمَّه، وقالوا: أَحْبَبْتُه، والأكثرُ: مَحْبُوبٌ، وقالوا: مُحَبٌّ، وأَسْعَدته فهو مَسْعُودٌ، وأَبَرَّ الله حَجَّك، ولا يكادون يقولون إلا: مَبْرُورٌ، وأَجَنَّه الله، قالَ النَّحَّاسُ: ولا نعرفُ أنَّه يُقالُ إلا: مَجْنُونٌ.

[(كآتٍ من «قَصَد»)]: ع: فيه تَجَوُّزٌ، وحقيقتُه ـ إذا تَجَوَّزْنا، وجعلْناه مأخوذًا مِن الفِعلِ ـ أن يقولَ: (كآتٍ من «قُصِد»)؛ لأنَّ نحوَ: (مَضْرُوبٍ) مِن: «ضُرِبَ»، لا مِن: «ضَرَبَ».

ونـاب نقـلا عنـه ذو فعيـل نحـو فتـاةٍ وفتًـى كحيـل

ع: (ذو): أي: وصفٌ ذو زِنَةِ (فَعِيلٍ)، فحَذفَ الموصوفَ والمضافَ.

ع: ونابَ أيضًا عن اسمِ مفعولِ الزائدِ على الثلاثةِ، نحوُ: أَعْقَدتُ العَسَلَ فهو عَقِيدٌ، وإن جعلتَ ضميرَ: (عنه) لاسمِ المفعولِ مطلقًا دَخَلَت المسألةُ.

المَلِكُ المؤيَّدُ[(٢)] صاحِبُ حَمَاةَ[(٣)]: الآلةُ التي يُعالَج به[(٤)]، وهو ـ مبنيةً من ثلاثيٍّ ـ يجيءُ على (مِفْعَلٍ)، وعلى (مِفْعَالٍ) بكسرِ الميمِ، كـ:...، والمِكْسَحة، والمِصْفاة[(٥)]، أرادوا أن يفرِّقوا بالكسرِ بينَ اسمِ الآلةِ وبينَ المصدرِ والمكانِ،

---

(١) انظر: (عمدة الكتاب) له ٢٩٧.

(٢) هو أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي الأيوبي، توفي عام ٧٣٢هـ. انظر: أعيان العصر ١/ ٥٠٣.

(٣) انظر: (الكناش) له ١/ ٢٩٧ وما بعدها.

(٤) في الكناش: «ذكر اسم الآلة، والمراد بها ما يعالج به وينقل».

(٥) في الكناش: «ويجيء على مفعل ومفعلة ومفعال بكسر الميم كالمقصّ والمحلب =

فالمِقصُّ بالكسرِ: ما يُقَصُّ به، وبالفتحِ: المصدرُ والمكانُ.

ومنه: مِنْجَلُ الحصادِ، ومِسَلَّةٌ، للإبرةِ العظيمةِ، ومِطْرَقةٌ، ومِخَدَّةٌ، ومِقْراضٌ، ومِفْتاحٌ، ومِصْباحٌ.

وقيلَ: إنَّ (مِفْعَلًا) مقصورٌ مِن (مِفْعَالٍ)، والمرادُ بذلك: أنَّ كلَّ ما جازَ فيه (مِفْعَلٌ) جازَ فيه (مِفْعَالٌ)، نحوُ: مِقْرَضٍ ومِقْراض، ومِفْتَحٍ ومِفْتاحٍ، وزِيدَت الألفُ للمبالغةِ، قالَ[1]:

إِذَا الفَتَى لَمْ يَرْكَبِ الأَهْوَالَا

فَابْغِ لَهُ المِرْآةَ وَالمِكْحَالَا

واسعَ لَهُ وَعُدَّهُ عِيَالَا

وليسَ كلُّ ما جازَ فيه (مِفْعَالٌ) جازَ فيه (مِفْعَلٌ).

وقد شذَّ بالضَّمِّ: المُسْعُطُ، والمُنْخُلُ، والمُدُقُّ، والمُدْهُنُ، والمُكْحُلةُ، والمُحْرُضةُ، والمُنْصُلُ، والمُلاءةُ.

أيضًا وجاءَ بالفتحِ: المَنارةُ، والمَنْقَلُ، وهو اسم للخُفِّ، ذكرَه الأَزْهَرِيُّ[2] وغيرُه، وفي الحديثِ[3]: «أنَّه نهى النساء عن الخروجِ إلا عجوزًا في مَنْقَلَيْها»، أي: خُفَّيْها.

= والمكسحة، والمصفاة والمقراض والمفتاح».

(١) الأبيات من مشطور الرجز. انظر: المحكم ٣/ ٤١.

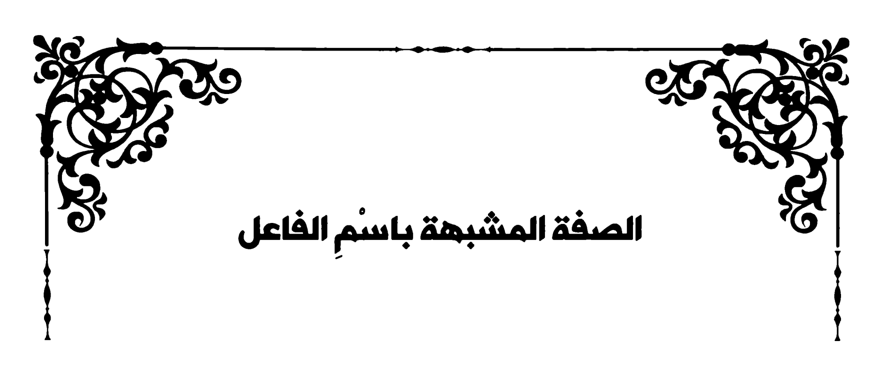
(٢) انظر: (تهذيب اللغة) له ٩/ ١٢٨.

(٣) انظر: مصنف عبد الرزاق ٥١١٧.

واسمُ الآلةِ الذي ثالثُه ألفٌ يكسرُ أيضًا، كـ: العِمَامة، والجِرَاب، والوِسَادة، وشذَّ بالفتحِ: القَبَاء[١].

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الكناش ١/ ٣٣٥ للوقوف على الكلام مفصَّلًا؛ فبعض الكلمات طُمست في المخطوطة هذه.



الصفة المشبهة باسْمِ الفاعل

قالَ في (شَرْحِ العُمْدةِ)[1]: يَتَناولُ حدُّ الصفةِ نحوَ: (حَسَنٍ)، و(شَهْمٍ)، و(جَمِيلٍ)، مِن أمثلةِ الصفاتِ التي لا تَجري على حركاتِ الفِعلِ وسكناتِه، ونحوَ: (ضامرٍ)[2]، و(مُحْمَرٍّ)، و(مُنْبَسِطٍ)، ممَّا دلَّ على فاعلٍ حاضرٍ، وكانَ مُوازِنًا للفِعلِ؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ، لكن اطَّردت إضافتُه إلى الفاعلِ.

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فاعِلِ معنًى بها المُشْبِهَةُ اسمَ الفاعل

[(**صِفةٌ**)]: أعمُّ مِن صفتَي الفاعلِ والمفعولِ أنَّها تنقسِمُ إلى ما يوازِنُ الفعلَ: (طَاهِر) على وزنِ: «يَطْهُرُ»، وإلى غيرِ مُوازِنِه، كـ: (جَمِيلٍ)، ليسَ على وزنِ: «يَجْمُلُ»، واسمُ الفاعل لا يكونُ إلا مُوازِنًا، وهذه أشارَ إليها بالتمثيلِ.

[(**جَرُّ فاعِلٍ معنًى بها**)]: جعلَ الزَّمَخْشَرِيُّ في (المُفَصَّلِ)[3] الصفةَ المشبَّهةَ مضافةً إلى فاعلِها.

وكَتَبَ عليه الشَّلَوْبِينُ[4]: ليست هذه الصفاتُ مضافةً إلى فاعلِها عندَ النحويين؛ لأنَّ الفاعلَ ضميرٌ يتضمَّنُه كلُّ صفةٍ، وإنَّما هي مضافةٌ إلى المنصوبِ

---

(١) انظره في: ٢/ ٦٨٦.

(٢) في المخطوطة: ظامر، وهو سهو.

(٣) انظره في: ٢٧٤.

(٤) ليس فيما وصلنا أو في مطبوعة (حواشي الشلوبين على المفصل) هذا الباب.

على التَّشبيهِ.

[(المُشْبِهةُ اسمَ الفاعِلِ)]: لأنَّها صيغةٌ لغيرِ معنَى الحدوثِ؛ فلا تكونُ للماضي المنقطِعِ، ولا للمستقبلِ الذي لم يقع. بَدْرُ الدينِ(١).

[(اسمَ الفاعِلِ)]: يريدُ: المتعدِّيَ إلى واحدٍ؛ لأنَّها لم تُشَبَّه بالقاصرِ، ولا بالمتعدِّي لاثنين أو ثلاثةٍ.

وصــــوغُها مـــــن لازم لحاضــــر كطـــاهر القلـــب جميـــل الظـــاهر

[(مِنْ لازِمٍ)]: أي: مِن أَصلِ فِعلٍ لازمٍ، فحَذفَ مضافين؛ اعتمادًا على أنَّه قد عُلِمَ ممَّا مضى أنَّ الاشتقاقَ إنَّما هو مِن المصدرِ(٢).

فإن قلتَ: هلَّا قَدَّرتَ: مِن مصدرٍ لازمٍ، وهو أقلُّ حذفًا.

قلتُ: لأنَّ الذي يُوصَفُ في العُرْفِ باللُّزُومِ وعدمِه الفِعلُ؛ وليُوافِقَ قولَه في (العُمْدةِ)(٣): مِن أصلِ فِعلٍ لازمٍ، يريدُ بالأصلِ: المصدرَ.

وما لم يُصَغ مِن ذلك فليسَ بصفةٍ مشبَّهةٍ، نحوُ: نِحْرِيرٍ، في صفةِ الرِّجالِ، وخَوْدٍ، وهِرْكَوْلةٍ، في صفاتِ النِّساءِ، خلافًا لِمَن جعلَ ذلك مِن الصفاتِ المشبَّهةِ؛ لأنَّه خارجٌ عن الحدِّ المذكورِ.

ع: فما صِيغَ مِن فِعلٍ متعدٍّ، أو لم يُصَغ مِن فِعلٍ، خارجان عن كلامِه، وفيهما خِلافٌ.

---

(١) يقصد به ابن الناظم. انظر: (شرح الألفية) له ٣١٧.

(٢) قال ابن مالك في باب (المفعول المطلق): وكونُه أصلًا لهذين انتُخب.

(٣) انظر: شرح العمدة ٢/ ٦٨٥.

قولُه في الوجهِ الآخَرِ مِن الورقةِ[(١)]: (**الصفةُ المشبَّهةُ**): إن قيلَ: لِمَ حَمَلُوا الفِعلَ القاصِرَ أيضًا على المتعدِّي؟

قلتُ: أجابَ المصنِّفُ في (شَرْحِ التَّسْهِيلِ)[(٢)] بأنَّ الصفةَ اللازمةَ ساوَت المتعديةَ في عَمَلِ الجرِّ بالإضافةِ بعدَ رَفْعِها ضميرًا، والجرُّ أخو النَّصبِ، وشريكُه في الفَضْلِيَّةِ، فجازَ أن تساويَها في استبدالِ الجرِّ بالنَّصبِ.

والثاني[(٣)]: أنَّهم لو فعلُوا ذلك في الأفعالِ كما فعلُوه في الصفاتِ لم يُعرَف القاصرُ مِن المتعدي، فلما خَصُّوا ذلك بالصفاتِ ظَهَرَ الفرقُ، على أنَّه قد جاءَ في الفعلِ شاذًّا في الحديثِ[(٤)]: «أنَّ امرأةً كانت تُهرَاقُ الدماءَ»، أي: تُهْرَاقُ دماؤها، فأَسنَدَ الفِعلَ إلى ضميرِ المرأةِ مبالغةً، ثم نَصَبَ الدماءَ، وعليه حَمَلَ قومٌ: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[(٥)]، وقولَهم: غُبِنَ رأيَه، وأُلِمَ رأسَه، ووُجِعَ بطنَه.

ع: حقيقةُ إجراءِ القاصِرِ مُجرَى المتعدي أن يكونَ الفِعلُ أو الصفةُ مسندَيْن إلى شيءٍ له تعلُّقٌ بشيءٍ إسنادًا حقيقيًّا، فيُنقَلُ الإسنادُ إلى الشيءِ الذي التَّعَلُّقُ به، مجازًا ومبالغةً، ويَخرُجُ الفاعلُ مفعولًا، فمِن ثَمَّ لم يتأتَّ للصفةِ المشبَّهةِ أن تعمَلَ إلا في السببيِّ، وإلا لم يمكِن أن تُسنَدَ إلى الفاعلِ المجازيِّ بعدَ الحقيقيِّ لو قلتَ

---

(١) قال ابن هشام: «في الوجه الآخر من الورقة»؛ لأنه كتب هذه التحشية في ٢٠/ أ، وكلام ابن مالك الذي يريد أن يعلق عليه في ٢٠/ ب.

(٢) انظره في: ٢/ ٣٨٧.

(٣) مما أجاب به ابن مالك في (شرح التسهيل).

(٤) انظر: سنن أبي داود ٢٤٧ والنسائي ٢٠٨.

(٥) البقرة ١٣٠.

أوَّلًا: زيدٌ حَسَنٌ، وأردتَ مفعولًا لم تَقْدِر عليه، بخلافِ ما إذا قلتَ: وجهًا، أو: أبًا، فحوَّلتَه مِن: زيدٌ حَسَنٌ وجهُه، أو: أبوه، ومثلُ: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[1].

وذَكرَ المصنِّفُ[2] أنه يجوزُ في: «تُهْرَاقُ» أن يكونَ الأصلُ: «تُهرِيقُ»، فقَلَبَ الكسرةَ فتحةً، كما قالوا في (نَاصِيَةٍ): نَاصَاةٌ[3]، وقالَ[4]:

.... وَنَصْـــــــ ـــــطَادُ نُفُوسًـا بُنَـتْ عَلَـى الكَـرَمِ

[(لِحَاضِرِ)]: ع: المرادُ بالحاضِرِ: الماضي الذي لم ينقطِعْ، لا الذي حَدَثَ.

قولُه: (لِحَاضِرِ): سائرُ الصفاتِ خاصةٌ بالحاضرِ، إلا أسماءَ الفاعِلِينَ والمفعولِينَ خاصةً، بخلافِ: حَسَن، وأَفْضَل، ومِثْل، وشِبْه.

وعمـلُ اسـمِ فاعـلِ المُعَـدَّى لهـا علـى الحـدّ الـذي قـد حُـدَّا

اعلَمْ أنَّ الصفةَ المشبَّهةَ تُوافِقُ اسمَ الفاعِلِ... في نَصْبِ المفعولِ، بشَرْطِ الاعتمادِ، وتخالِفُه في مسائلَ، ذَكَر المصنِّفُ منها خمسةً[5].

---

(١) القصص ٥٨.

(٢) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ٣٨٨.

(٣) لغة طيئ. انظر: النوادر ٣٨١ والجراثيم ٢/ ٣٠٩.

(٤) بتمامه:

نســتوقد النَّبْـلَ بالحضـيض ونَصْــ ـطاد نفوسًـا بُنَـتْ علـى الكـرمِ

والبيت لبعض بني بولان من طيئ، وهو من المنسرح. انظر: الصحاح ٦/ ٢٢٨٤ وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٦٥.

(٥) وهي: =

وممَّا تنقُصُ أو تخالفُ هذه الصفةُ أيضًا فيه عن اسمِ الفاعلِ أنَّه تَتَعاقَبُ الحركاتُ الثلاثُ على معمولِها الواحدِ في مسألةٍ واحدةٍ.

ع: وممَّا تنقُصُ الصفةُ عن اسمِ الفاعلِ أنَّ معمولَ الصفةِ لا يُنعَتُ، ومعمولَ اسمِ الفاعلِ يُنعَتُ، نصَّ عليه ابنُ جِنِّي في (الخَاطِريَّاتِ)[1]، وتَبِعَه ابنُ عُصْفُورٍ[2].

وعلَّلَ ذلك بأنَّه لم يَجِئْ موصوفًا في كلامِهم، وهو مع ذلك يُشْبِهُ ما لا يجوزُ وَصْفُه، وهو ضميرُ الغَيبةِ؛ لأنَّه راجعٌ إلى الموصوفِ المتقدِّمِ، ومفتقرٌ إليه مِن حيث هو مفسِّرٌ له، فلذلك امتَنعَ إتباعُه بالنعتِ دونَ بقيةِ التوابعِ.

ع: يلزمُ صاحبَ هذا التعليلِ مَنْعُ نَعْتِ المنادَى، على أنَّ المنادَى أَوْلَى؛ لأنَّه مُحقَّقُ الوقوعِ موقعَ الضميرِ، بخلافِ هذا، إلا إن قالَ: العلَّةُ مجموعُ شيئين: الحلولُ محلَّ ما لا يُنعَتُ، مع أنَّ السماعَ لم يَرِدْ به.

المسألةُ الثانيةُ: أنَّه إذا كانَ معمولُها مخفوضًا لم يَجُزْ في تابعِه إلا الخفضُ، قال ابنُ عُصْفُورٍ[3]: ولم يَجُزْ نصبُه بإضمارِ فِعلٍ، وإن كانَ جائزًا في اسمِ الفاعلِ؛

= - أنها تصاغ من اللازم لا من المتعدي، وهو يصاغ منهما كليهما.
- أنها للحاضر الدائم، وهو لأحد الأزمنة الثلاثة.
- أنها تكون مجارية للمضارع وغير مجارية، وهو مجار في كل حال.
- أن منصوبها لا يتقدم عليها، بخلافه هو.
- أن معمولها يلزم كونه سببيًّا، وهو لا يلزم.
وقد ذكر هذه الخمسة ابن هشام. انظر: (أوضح المسالك) له ٣/ ٦٣.

(١) انظره في: الجزء الثاني ١٢٤.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١١/ ٣٤ وما بعدها.

(٣) انظر: السابق.

وذلك لأنَّ «حَسُنَ» وأمثالَه لا يجوزُ نَقْلُ الضميرِ المتصلِ بمرفوعِها إليه، وتُجعَلُ مرفوعاتُها نصبًا بها على التَّشبيهِ، وكذلك سائرُ الأفعالِ القاصرةِ؛ فلهذا امتَنعَ في: «بِرَجُلٍ حَسَنِ الوجهِ والرأسِ»، نَصْبُ (الرأسِ) أو رفعُه.

فإن قلتَ: انصِبْه أو ارفَعْه بصفةٍ محذوفةٍ[1] مشبَّهةٍ.

قلتُ: الصفةُ المشبَّهةُ لا تعملُ مضمرةً؛ لضَعْفِها في العَمَلِ، بدليلِ مَنْعِهم تقديمَ معمولِها عليها. انتهى.

وقالَ السُّهَيْليُّ في (الرَّوْضِ)[2] في قولِه[3]:

مُوَسَّـــمَةَ الأَعْضَـــادِ أَوْ قَصِـــراتِها[4]

جمع (قَصْرة)[5]: أصلُ العُنُق، هي مخفوضةٌ بالعطفِ...، لا منصوبةٌ على الموضعِ، كما تقولُ: «ضاربُ الرجلِ وزيدًا»؛ لأنَّ الصفةَ المشبَّهةَ لا تَعمَلُ بالمعنَى،

---

(١) في المخطوطة: (محذوف)، وهو سهو.

(٢) انظره في: ٣/ ٢٤ وما بعدها.

(٣) بتمامه:

مُوَسَّـــمَةَ الأَعْضَـــادِ أَوْ قَصِـــراتِها   مُحيَّســـة بـــين السَّـــدِيسِ وبـــازِلِ

والبيت لأبي طالب عم النبي ﷺ، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٧١ وسيرة ابن هشام ١/ ٢٧٣.

(٤) بخط ابن هشام الصاد مكسورة، وفي غيره بالفتح. انظر: الصحاح ٢/ ٧٩٣ والقاموس المحيط ١/ ٦٤٤.

(٥) بخط ابن هشام الصاد ساكنة، وفي غيره بالفتح. انظر: الصحاح ٢/ ٧٤٣ والقاموس المحيط ١/ ٦٤٤.

وإنَّما تَعمَلُ لأمرٍ لفظيٍّ بينَها وبينَ اسمِ الفاعلِ، فإذا زالَ اللَّفظُ ورَجَعَ إلى الإضمارِ لم تَعمَلْ، فإذا ثَبَت ما قلتُه[1] دلَّ على جوازِ: «حَسَنُ وجهِه»، كما روَى س[2]؛ لأنَّ المعنَى: «مُوَسَّمةُ قَصَراتِها».

المسألةُ الثالثةُ: لا يجوزُ الفَصْلُ بينَها وبينَ معمولِها، ولا بالظَّرْفِ، لا تقولُ: «حَسَنٌ في الدارِ وجهُه»، وأنشدَ ابنُ عُصْفُورٍ في (شَرْحِ المُقَرَّبِ)[3]:

عَــارٍ مِــنَ اللَحْــمِ صَــبِيُّ اللَّحْيَــيْنْ

وقالَ: لا يجوزُ التَّكَلُّمُ بمثلِ ذلك إلا في الضرورةِ.

المسألةُ الرابعةُ: جوازُ إضافتِها إلى مرفوعِها.

المسألةُ الخامسةُ: جوازُ تَعَاقُبِ الحركاتِ الثلاثِ على معمولِها.

وهاتان، وإن كانتا مِن بابِ الزيادةِ على اسمِ الفاعلِ، لا مِن بابِ النُّقصانِ، إلَّا أنَّ مرادَنا مُطْلَقُ التَّخَالُفِ.

المسألةُ السادسةُ: أنَّك تقولُ: «مررتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الوجهَ»، فتُعملُها، وتريدُ الماضيَ المستمرَّ إلى الحالِ، واسمُ الفاعلِ إنَّما يعملُ ماضيًا إذا كانَ بـ (أل)، وهذه أيضًا مِن بابِ الزيادةِ.

وقد يُنازَع في هذه المسألةِ مِن وجهين:

---

(١) المتكلم الإمام السهيلي.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١٩٩.

(٣) البيت لأبي صدقة العجلي، وهو من مشطور السريع الموقوف. انظر: المعاني الكبير ١/ ١٧٧ والصحاح ٦/ ٢٣٩٨.

أحدُهما: أنَّا لا نسلِّم أنَّها عَمِلَت بما فيها مِن معنَى المضيِّ، بل بما فيها مِن معنَى الحالِ.

سلَّمْنا[1]، لكنَّ ذلك مبنيٌّ على فسادٍ؛ لأنَّ الصفةَ المشبَّهةَ لا تكونُ إلا للحالِ، ومَنْ قالَ: «حَسَنٌ وجهَه» لا يريدُ إلا الحالَ، أمَّا أنَّه كانَ قبلَ الإخبارِ كذلك فلا تَعَرُّضَ له.

وهذا المنعُ ينبغي أن يتقدَّم على المنعِ الأوَّل، فلْيُرتَّبْ كذلك.

وسَبقُ ما تعمل فيه مُجتَنَبْ   وكونُه ذا سببيّة وجب

السببيُّ ثلاثةُ أشياءَ، مترتِّبة في درجةِ السببيَّةِ:

الأوَّلُ: ما اتَّصلَ بضميرِ الموصوفِ، نحوُ: (وجهه)، أو: (وجه أبيه).

والثاني: ما فيه (أل)، نحوُ: (الوجه)، و: (وجه الأبِ)؛ لأنَّ (أل) لَمَّا عاقَبَت الإضافةَ نُزِّلت منزلتَها.

والثالثُ: (وجه)، و: (وجه أبٍ)؛ لأنَّه لَمَّا عُلِمَ أنَّك لا تريدُ وجهَ غيرِ الموصوفِ، أو وجهَ غيرِ أبيه، لم يكن ذلك بمنزلةِ: (حَسَنٍ عمرًا) في الامتناعِ.

فارفع بها وانصب وجر مع أل   ودون أل مصحوبَ أل وما اتصل

تَنَازَعَ كلٌّ مِن: (ارفَعْ) و: (انصِبْ) و: (جُرّ) في الظَّرْفِ الذي هو: (مَعَ) وما عُطِفَ عليه، وفي المفعولِ الذي هو: (مصحوبَ أل) وما عُطِفَ عليه، والمُعْمَلُ الأخيرةُ.

---

(١) الوجه الثاني من أوجه النزاع في المسألة.

بهـــا مضـــافا أو مجـــردا ولا تجـرر بهـا مـع أل سُـمًا مـن أَلْ خـلا

[(مضافًا)]: بيانٌ لحالةِ المتَّصِلِ بـ (أل).

قولُه: (مجرَّدًا) يعني: مِن الإضافةِ.

[(أو مجرَّدًا)]: عَطْفٌ على: (مصحوبَ أل)، لا على: (مضافًا).

[(أو مجرَّدًا)]: فيه شيءٌ مِن ذلك، لا مجرَّدًا مِن كلِّ شيءٍ، فيشمل ذلك شيئين: المجرَّدَ بالكليةِ، والمضافَ إلى غيرِ ما فيه (أل)، كـ: وجهه، ووجهٍ، ووجه أب، ووجه أبيه...

ع: هذا بشَرْطِ أن لا تكونَ مثنَّاةً ولا مجموعةً جمعَ المذكرِ السالمِ؛ لأنَّ الإضافةَ حينئذٍ لا تُفِيدُ شيئًا، وهي قبيحةٌ في اللَّفظِ إن كانَ المضافُ إليه نكرةً، نحوُ: الحَسَن وجهٍ، فأما نحو: الحَسَنا وجهٍ، والحَسَنو وجهٍ، فلا مانعَ منه.

فإن قيلَ: إنَّه قبيحٌ في اللَّفظِ.

قُلنا: لا يلزَمُ مِن قُبْحِ (الحَسَن وجْهٍ) قبحُ هذا؛ لأنَّ ذلك على صورةِ: (الغلامُ رجلٍ)، والإضافةُ إذا لم تكن للتخفيفِ فهي للتعريفِ، وأمَّا ما حُذفت منه النونُ فلا.

سلَّمْنا ذلك، لكن لا عُذْرَ لـ: الحَسَن أوجههم، و: الحَسَنين أوجههم، فتدبَّرْ ما قلتُه، فهو بديعٌ، وكلامُ المصنِّفِ ليسَ بجيدٍ.

وقالَ الشَّلَوْبينُ على (المفصَّل)[1] ما ملخَّصُه: الصفةُ المشبَّهةُ يجوزُ فيها الجَمْعُ بينَ الألفِ واللامِ والإضافةِ، بشَرْطِ أن يكونَ في المضافِ إليه الألفُ واللامُ،

(١) ليس فيما وصلنا أو في مطبوعة (حواشي الشلوبين على المفصل) هذا الباب.

إلا إن كانت الصفةُ مجموعةً أو مثنّاةً؛ فإنَّه يجوزُ الجَمْعُ بينَ الألفِ واللامِ والإضافةِ على كلِّ حالٍ. انتهى.

والحاصلُ: أنَّها في الحُكمِ المذكورِ كاسمِ الفاعلِ، وقد نصَّ عليه الناظمُ في بابِه نصًّا صحيحًا[1]، ولا يختلِفُ الحالُ بينَ البابَين، إلا أنَّ الإضافةَ هنا على سبيلِ الجوازِ الأصليِّ، وهناك بالحَمْلِ على هذا البابِ، فكيف يُتَوَسَّعُ في المحمولِ بما لا يجوزُ في المحمولِ عليه؟

ولو تَرَكَ الشيخُ[2] هذه المسألةَ هنا لكانَ أَوْلَى؛ لأنَّا نأخذُها مِن عُمومِ قولِه ثَمَّ[3]:

(ووَصْلُ أل بذا المضافِ مُغتَفَر)

البيتين، والإشارةُ بقولِه: (**بذا المضافِ**) إلى ما تقدَّم مِن قولِه[4]:

(وإنْ يُشَابِهِ المضافُ «يَفعَلُ»)

فإن قلتَ: الصفةُ المشبَّهةُ إنما تُشْبِهُ اسمَ الفاعلِ، لا «يَفْعَلُ».

قلتُ: إنَّه تَجَوَّزَ هناك، والدليلُ على أنَّه أرادَ الصِّفةَ المشبَّهةَ في بعضِ ما أرادَ: أنَّه مثَّل بها في قولِه[5]: (**عَظِيمِ الأَمَلِ**) و: (**قَلِيلِ الحِيَلِ**)، وإلا لَلَزِمَ أن يكونَ أهمَلَ

---

(١) وهو باب الإضافة، عند قوله: «ووصل أل بذا المضاف مغتفر...»، وسيتكلم ابن هشام على هذا البيت قريبًا.

(٢) يعني به ابن مالك.

(٣) البيت ٣٩١ من الألفية.

(٤) البيت ٣٨٨ من الألفية.

(٥) البيت ٣٨٩ من الألفية.

حُكْمَ هذه الإضافةِ: هل هي لفظيةٌ أو معنويةٌ؟

ومن إضافةٍ لتاليها وما لم يَخْلُ فهو بالجوازِ وَسما[1]

❁ ❁ ❁

(١) كذا بخط ابن هشام بفتح الواو.



التعجب

بأَفْعَــلَ انطِــق بعــدَ مــا تعجُّبــا أو جــئْ بأَفْعِــلْ قبــل مجــرور ببــا

[(تَعَجُّبًا)]: أي: إذا تعجَّبْتَ تعجُّبًا، فعاملُه محذوفٌ، أو: للتَّعَجُّبِ، فعاملُه: (انْطِقْ)، مثلُ: «افعلْ هذا إكرامًا»، أو مصدرٌ في موضعِ الحالِ، أي: متعجِّبًا، فعاملُه أيضًا مذكور.

والأولُ ضعيفٌ؛ لأنَّه[1] يرى أنَّ حَذْفَ عاملِ المؤكِّدِ ممنوعٌ منه[2]، فلا يُخَرَّجُ كلامُه على ما يَرَى بطلانَه.

«أَفْعِلْ به» لفظُه أمرٌ، ومعناه الخبرُ، كما في قولِه تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ﴾[3].

يدلُّك على أنَّ معناه الخبرُ أنَّك تقولُ: يا زيدُ أَكْرِمْ بعَمْرٍ[4]، ويا زَيدانِ أَكْرِمْ بعَمْرٍو، ويا زيودُ أَكْرِمْ بعَمْرٍ؛ لأنَّ المعنى: أَكْرَمَ عَمْرٌ، أي: صارَ ذا كَرَمٍ، كـ... أَحْصَدَ الزرعُ، أي: صار ذا حَصَادٍ، فلمَّا لم يكن في الفعلِ ضميرٌ للمخاطبِ وُحِّدَ وذُكِّرَ.

وتِلْــو أفعَــلَ انصِــبنَّه كمــا أوفَــى خليلينــا وأصــدق بهمــا

---

(١) يقصد به ابن مالك.

(٢) قال في باب المفعول المطلق: وَحَذْفُ عَامِلِ المُؤَكِّدِ امْتَنَعْ.

(٣) مريم ٧٥.

(٤) سبق التنبيه على كتابة (عمرو) بهذه الصورة.

وحذفَ ما مِنه تعجبت استبح ... إن كان عند الحذف معناه يضِح

ع: قولُه: (وحَذْفَ ما منه تعجبت[1]): هذا في «أَفْعَلَ» مُسَلَّمٌ على إطلاقِه، وأمَّا في «أَفْعِلْ» فله شرطان:

أحدُهما: أن[2] يكونَ كلٌّ مِن الفِعلِ والفاعلِ قد عُطِفَ عليه مثلُه.

والثاني: أن يكونَ المحذوفُ الثانيَ، ويُستغنَى عنه بالأوَّلِ؛ لأنَّه لم يُسمَعْ إلا كذلك، وهو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[3].

إلَّا أنَّ المصنِّفَ خرَّجَ ذلك على حَذْفِ الجارِّ مِن الثاني، فاستَتَر، ذَكَرَه في (شَرْحِ التَّسْهِيلِ)[4] في التَّنازُعِ، وجوَّزَ: أَحْسِنْ وأَجْمِلْ بزيدٍ، على ذلك، وأنَّ الأصلَ: أَحْسِنْ به، على التَّنازُعِ.

وفيه عندي نظرٌ؛ لأنَّ الاستدلالَ بالثاني على الأوَّلِ خِلافُ الكثيرِ، فمَنْ قالَ: إنَّه يجوزُ في هذا البابِ الذي لم يُتَصَرَّفْ فيه؟

(يَضِحْ) بالضادِ المعجَمةِ، أي: إن كانَ معناه عندَ الحَذْفِ واضحًا، لا بالمهملةِ؛ لأنَّ قولَك: إن كانَ معناه عندَ الحَذْفِ صحيحًا؛ لا معنى له.

وفي كلى[5] الفعلين قدما لزما ... منعُ تصرف بحكم حتما

---

(١) في المخطوطة: تعجب، وهو سهو.

(٢) تكررت (أن) في المخطوطة.

(٣) مريم ٣٨.

(٤) انظره في: ٢/ ١٧٧.

(٥) كذا بخط ابن هشام.

وصُـــغهما مـــن ذي ثـــلاث صُـــرِّفا قابـــلِ فَضْـــلٍ تَـــمَّ غيـــرِ ذي انتِفـــا
وَغيـــرِ ذي وصـــفٍ يُضـــاهي أشـــهلا وغيـــرِ ســـالك ســـبيلَ فُعِـــلا

[(وغيرِ ذِي وَصْفٍ)]: أي: غيرِ فِعلِ ذي وَصْفٍ.

[(وغيرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي «أَشْهَلا»)]: ع: يدلُّنا على أنَّ المانعَ مِن أفعالِ العيوبِ[1] والألوانِ الثلاثيةِ تقديرُ زيادتِها على الثلاثةِ، لا أنَّ الخِلْقَةَ كاليَدِ والرِّجْلِ لا يُتَعَجَّبُ منها؛ أمران:

أحدُهما: تصحيحُهم «سَوِدَ» و«عَوِرَ»، وليسَ ذلك إلا لتقديرِ الزيادةِ، فكذا هذا.

والثاني: أنَّ الأوَّلَ يلزمُ منه منعُ التعجُّبِ منه مطلقًا، وهو بالإجماعِ جائزٌ، غايتُه أنَّه بغيرِ لَفْظِه، ولو كانَ المانعُ معنويًّا لم يكن لتحْوِيلِ الصيغةِ أثرٌ.

وأَشْـــدِدَ اوْ أَشَـــدَّ أَو شِـــبْهُهُما يخلـــفُ مـــا بعـــضَ الشـــروط عـــدما
ومصـــدرُ العـــادِم بعـــدُ ينتصِـــب وبعـــدَ أفعِـــلْ جَـــرُّه بالبـــا يجـــبْ

وبالنُـــدور احكُـــم لغيـــر مـــا ذكـــر ولا تقِـــس علـــى الـــذي منـــه أُثِـــر

وفعـــل هـــذا البـــاب لـــن يُقـــدَّما معمولُـــه ووصـــلَه بـــه الزمـــا
وفصـــله بظـــرفٍ او بحـــرف جـــرّ مســـتعمل والخلـــف في ذاك اســـتقر

وَلِكَوْنِ هذا العاملِ لا يُفصَلُ مَنَعَ بعضُهم وقوعَ التَّنازُعِ بينَ فِعْلَيْ تعجُّبٍ،

(١) في المخطوطة: التعجب، وهو سهو.

وأجازَه المصنِّفُ[1] بشَرْطِ إعمالِ الثاني، فتقولُ: ما أَحْسَنَه وأَجْمَلَ زيدًا؛ لأنَّك لو أعمَلْتَ الأوَّلَ فَصَلْتَه مِن معمولِه بغيرِ الظَّرْفِ والمجرورِ، وهو ممتنعٌ بإجماعٍ، وكذا أجازَ: أَحْسِنْ به وأَكْرِمْ بزيدٍ، دونَ: أَحْسِنْ وأَكْرِمْ به بزيدٍ.

ويجوزُ على قاعدةِ الفَرَّاءِ[2]: أَحْسِنْ وأَكْرِمْ بزيدٍ، على أنَّ «بزيدٍ» معمولٌ لهما معًا.

قالَ: ويجوزُ على قاعدةِ ص[3]، على أنَّ الأصلَ: أَحْسِنْ به وأَكْرِمْ بزيدٍ، فحُذِفَت الباءُ، فاتَّصَلَ الضميرُ، كما استَتَر في الثاني مِن: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[4]، إلا أنَّ الاستدلالَ بالأوَّلِ على الثاني أكثرُ مِن العكسِ.

استَدَلَّ ابنُ عُصْفُورٍ[5] بقولِهم: «ما أَحْسَنَ بالرجل أن يَصدُقَ»[6]، ورُدَّ عليه بوجهين:

الأوَّلُ: أنَّ التقديمَ هنا واجبٌ لا جائزٌ؛ لأَجْلِ الضميرِ العائدِ مِن «يَصدُقُ» على (الرَّجل).

وهذا ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ ذلك أَدَلُّ شيءٍ على الجوازِ؛ لأنَّه لولا جوازُه ما وَجَبَ

---

(١) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ١٧٧.

(٢) وهي إعمال الفعلين جميعًا في الفاعل، وذلك في مثل: قام وقعد زيد. انظر: (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي ٣/ ٨٥.

(٣) وهو أنهم يُعملون الثاني، قال ابن مالك في باب التنازع: والثاني أولى عند أهل البصرة.

(٤) مريم ٣٨.

(٥) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٥٨٧.

(٦) انظر: (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي ٣/ ٧١ وما بعدها.

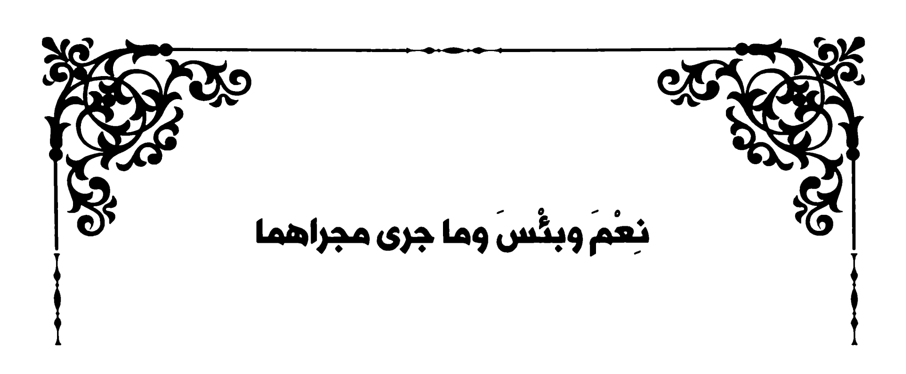
في صورةٍ، أَتُرَى يجبُ ما لا يجوزُ؟

الثاني: أنه يَحتَمِلُ أن تكونَ الباءُ زائدةً، وأنَّ «يَصدُقُ» بَدَلُ اشتمالٍ.

وهذا ممكنٌ، إلا أنَّه بعيدٌ، لا يَتَبَادَرُ إلى الذِّهْنِ، فلا ينبغي الالتفاتُ إليه.

الإيراداتِ لأبي...، فيما رأيتُ بخطِّ بعضِ أصحاب...





نِعْمَ وبئْسَ وما جرى مجراهما

فِعْلانِ غيرُ متصرفين نعم وبئس رافعان اسمين

قولُه: («نِعْمَ» و«بِئْسَ») بهذا...، فأمَّا اللُّغاتُ التي يذكُرُها النحاةُ ففيها عندي نَظَرٌ؛ لاستعمالِ هذا... كثيرًا و...، فلعلَّ تجويزَهم ذلك بالقياسِ على ما ثَبَتَ في ذلك ممَّا يُشبِهُ هذين الفعلَينِ.

قالَ الأَنْدَلُسيُّ[1]: والظاهرُ أنَّ هذه اللغاتِ في «نِعْمَ» و«بِئْسَ» قبلَ أن يُنقَلا إلى المدحِ والذَّمِّ والمبالغةِ فيهما، فأمَّا: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾[2]، فالتحريكُ لالتقاءِ الساكنَينِ: العينِ والميمِ، فلا احتجاجَ به.

مقارِنَي أَلْ أَو مضافين لما قارنها كنِعْمَ عُقْبَى الكُرَما

ع: قولُه: (مُقارِنَيْ «أَلْ»): كانَ ينبغي أن يُبيِّنَ: أيُّ (أَلْ) هي؟

وأقولُ: هي (أَلْ) الجنسيةُ، فيصيرُ الممدوحُ أو المذمومُ... مرتين: معمَّمًا ومخصَّصًا؛ وللإيذانِ بأنَّ ما تفرَّقَ في الجِنْسِ تجمَّعَ فيه، وإذا قلتَ: «نِعْمَ الرجلُ زيدٌ»، فمَدَحتَ شخصَه وجنسَه... فيه كانَ ذلك أَمْكَنَ في المدحِ، أَلَا تَرَى إلى قولِ

---

(١) انظر: (المباحث الكاملة) له ٢/ ١١١ وما بعدها، والأندلسي: أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي، توفي عام ٦٦١هـ وله شرح المفصل. انظر: معجم الأدباء ٥/ ٢١٨٨.

(٢) البقرة ٢٧١.

الحَسَنِ[١]: «ما مَدَحَ من هَجا قومَه»، فكذلك هنا.

ويدلُّك على أنَّها للجنسِ و... الوصف، لا تقول: «نِعْمَ الرجلُ الظريفُ»، مِن حيث إنَّ الصفةَ مخصِّصةٌ له.

والمقصودُ: أنَّ الجِنْسَ بأَسْرِه فَوْضَى في هذا الأمرِ، وإن جاءَ ما ظاهرُه ذلك حُمِلَ على البدلِ.

وأجازَ أبو الفَتْحِ[٢] في قولِ الحَمَاسيِّ[٣]:

لَعَمْـرِي وَمَـا عَمْـرِي عَلَـيَّ بِهَـيِّنٍ ... لَـنِعْمَ الفَتَـى المَـدْعُوُّ بِالنُّبْـلِ حَـاتِمُ

أن يكونَ وصفًا؛ لأنَّ المدحَ إنَّما وقعَ على الفتى المدعوِّ بالنُّبْلِ، لا على مطلَقِ الفِتيانِ، إذ لو أرادَ المطلَقَ لم يَصِفْ؛ لِمَا في ذلك مِن المناقَضةِ.

ويَرفعان مُضمرا يُفسِّرهْ ... مُمَيِّزٌ كنعم قومًا مَعْشَرُه

[(**ويَرفعان مُضمرًا يُفسِّرهْ**)]: قالَ[٤]:

نِعْـمَ امْـرَأً هَـرِمٌ لَـمْ تَعْـرُ نَائِبَـةٌ ... إِلَّا وَكَـانَ لِمُرْتَـاعٍ بِهَـا وَزَرَا

[(**كـ: نِعْمَ قومًا مَعْشَرُهْ**)]: و: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[٥].

---

(١) ابن أبي الحسن البصري. انظر: الأغاني ٢١/ ١٩٩.

(٢) انظر: (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة) له ٤٧٤ وما بعدها.

(٣) البيت ليزيد بن قنافة العدوي، وهو من الطويل. انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١٤٦٤ وخزانة الأدب ٩/ ٤٠٥.

(٤) البيت من البسيط. انظر: شرح التسهيل ١/ ١٦٣

(٥) الكهف ٥٠.

قولُه: (نِعْمَ قومًا مَعْشَرُهْ) أَوْلَى مِن أن يُمثَّلَ بـ: «نِعْمَ رجلًا زيدٌ»؛ لأنَّ فيه الإعلامَ بأنَّ المضمرَ يُقدَّرُ مفردًا على كلِّ حالٍ، فلا يكونُ بارزًا في اللَّفظِ أَلْبَتَّةَ.

قولُه: (يُفسِّرُه مُمَيِّزٌ): ولا يجوزُ حَذْفُه.

وقالَ الزَّمَخْشَريُّ[١] في: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾[٢]: أي: بِئْسَ مثلًا مثلُ القَوْمِ، فخرَّجَه على أن يكونَ التَّمييزُ محذوفًا، والفاعلُ مستترٌ، ونصَّ س[٣] على أنَّه لا يُحذَفُ.

ع: ولعلَّ ذلك؛ لأنَّه صارَ بدلًا مِن الفاعلِ، أَلَا تراه مُغنيًا عن التصريح به.

وأمَّا: «فبِهَا ونِعْمَتْ»[٤] فينبغي أن لا يقاسَ عليه.

وجَمْعُ تمييزٍ وفاعلٍ ظهر فيه خِلافٌ عنهمُ قد اشتهر

وما مُمَيِّزٌ وقيلَ فاعِلُ في نحوِ نعْمَ ما يقولُ الفاضِلُ

... إنَّ (ما) في الآيةِ[٥] تمييزٌ، وقالَ أبو إِسْحاقَ[٦]: إنَّها معرفةٌ، وهي فاعلٌ.

واحتَجَّ الفارسيُّ[٧] بأنَّها إذا كانت معرفةً كانت...، ولا صلةَ لها هنا.

فإن قلتَ: اجعل الصلةَ (هي) مع مبتدأ حُذِفَ، فيكون نظيرَ: ﴿مَثَلًا مَّا

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٤/ ٥٣٠.

(٢) الجمعة ٥.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٧٦.

(٤) انظر: سنن أبي داود ٣٥٤ والترمذي ٤٩٧ والنسائي ١٣٨٠.

(٥) في قوله تعالى، البقرة ٢٧١: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.

(٦) يقصد به الزجاج. انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٣٥٤.

(٧) انظر: (الإغفال) له ٢/ ١٠٧ وما بعدها.

بَعُوضَةٌ﴾[١]، و: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنُ﴾[٢].

فالجوابُ: أنَّه شاذٌّ، فلا يُحمَلُ عليه ما أجمعَ القُرَّاءُ عليه.

وأيضًا فإنَّ تقديرَه يكونُ مثلًا: فنِعِمَّا هو هي، أي: فنِعْمَ الذي هو الصدقةُ، وذلك يؤدِّي إلى عدمِ وجودِ المخصوصِ بالمدحِ.

فإن قلتَ: اجعله مثلَ: ﴿نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ﴾[٣].

فالجوابُ: أنَّه لم يتقدَّم هنا شيءٌ يدلُّ على مخصوصٍ غيرِ (الصدقات) فنقدِّرَه، وأيضًا فالسياقُ إنما هو في تفضيلِ الإخفاءِ والإظهارِ، لا في مدحِ الصدقاتِ، فكما أنَّ قولَه: ﴿وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ﴾ ليسَ هو لمدحِ الصدقةِ مطلقًا، بل لمدحِ إخفائها، كذا هذا إنَّما أُرِيدَ به... مدحُ إظهارِها، وإن كان غيرُه أَوْلى منه، أَلَا تراه قالَ بعدُ: ﴿فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾، فأتى بما يدلُّ على التفضيلِ.

وإن كانت لفظةُ (خير) تأتي لضدِّ الشرِّ، لكنَّها هنا مع ما احتَفَّ بها مُؤنِسةٌ بالتفضيلِ.

وإذا ثبتَ هذا فاعلَمْ أنَّ قولَه: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ على حَذْفِ مضافٍ مِن المخصوصِ، أي: فنِعْمَ شيئًا إبداؤها، يدلُّ على ذلك المحذوفِ قولُه: ﴿وَإِن تُخۡفُوهَا﴾ الآيةَ، وإذا انتَفى أن تثبتَ (ما) موصولةً ثبتَ أنَّها نكرةٌ تامَّة، مثلُها في: «ما أَحْسَنَ زيدًا»، وينبغي أن يُحمَلَ عليه كلُّما[٤] جاءَ منه نحوَه[٥]، وإن لم يأتِ فيه هذا الكلامُ.

---

(١) البقرة ٢٦، وهي قراءة رؤبة، ونسبت إلى العجاج. انظر: المحتسب ١/ ٦٤.

(٢) الأنعام ١٥٤، وهي قراءة يحيى بن يعمر. انظر: المحتسب ١/ ٢٣٤.

(٣) ص ٣٠.

(٤) كذا بخط ابن هشام موصولة، وقد سبق التنبيه على أمثال هذا.

(٥) في المخطوطة: نحو، وهو سهو.

هذا محصولُ قولِ أبي عَلِيٍّ[١] في احتجاجه على مذهبه، مع زياداتٍ لم يذكرْها.

وقالَ الأستاذُ أبو عَلِيٍّ الشَّلَوْبينُ[٢]: هذا منه بناءٌ على أنَّ (ما) لا تكونُ معرفةً إلا إذا كانت موصولةً، ونصَّ س[٣] على أنَّها تكونُ معرفةً في غيرِ ذلك، قالَ في: «دَقَقْتُه[٤] دَقًّا نِعِمَّا»، أي: نِعْمَ الدقُّ.

قالَ الأستاذُ[٥]: وقالَ ابنُ كَيْسَانَ[٦]: إنَّ (ما) في الآيةِ زائدةٌ، وهي فاعلٌ، وأجازَ: «نِعْمَ عبدُ اللهِ»، قالَ: وهي بمنزلةِ (ذا) في «حبَّذا»، يزعمُ أنَّهما صِلَتانِ.

ع: وفي: «نِعِمَّا صنعتَ» خلافٌ غيرُ هذا[٧].

ويُذْكَرُ المخْصوصُ بَعدُ مبتدا ... أو خَبَرَ اسمٍ لَيْس يَبْدُو أَبدا

قولُه: (**ويُذكَر المخصوصُ بعدُ**): ع: وقيلَ أيضًا: ويجبُ حينئذٍ كونُه مبتدأً، قالَ الأَخْطَلُ[٨]:

---

(١) يقصد به الفارسي.

(٢) انظر: (حواشي المفصل) له ٤٨٤.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٧٣.

(٤) في المخطوطة: ددقته، وهو سهو.

(٥) يقصد به الشلوبين. انظر: (حواشي المفصل) له ٤٨٣.

(٦) انظر: (الموفقي) له ١٢١.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٢ والتذييل والتكميل ١٠/ ٩٨.

(٨) ونسبه الرضي في (شرح الكافية) له ٤/ ٢٤٧ أيضًا للأخطل، والصواب أنه لذي الرمة، وهو من الوافر. انظر: ديوان ذي الرمة ٣/ ١٥٣٨ وتوجيه اللمع ٣٩٠.

أَبُـو مُوسَـى فَجَـدُّكَ نِعْـمَ جَـدًّا   وَشَـيْخُ الحَـيِّ خَالُـكَ نِعْـمَ خَـالَا

ع: قلتُ: والضميرُ في «نِعْمَ» للتمييزِ، لا للمبتدأ، والرابطُ عمومُه، لا كونُه ضميرًا، فتأمَّلْه تَرْشُدْ.

[(مُبتَدا)]: كأنَّ موضِعَه التأخُّرُ؛ لأنَّه نظيرُ التَّمييزِ المحوَّلِ، وتمييزِ «رُبَّه».

[(أو خبرَ اسمٍ)]: ع: فإن قلتَ: فما الرابطُ؟

قلتُ: لمَّا كانَ (الرجل) في: «زيدٌ نِعْمَ الرجلُ» يستغرِقُ الجميعَ، وكانَ (زيد) بعضَهم؛ ارتبَطا ارتباطَ الجُزْءِ بالكُلِّ، هذا قولُ الفارِسيِّ[1]، وهو الذي أشارَ إليه س[2].

وقيلَ: إنَّ الفاعلَ هنا سدَّ مسدَّ الضميرِ؛ لأنَّ الفاعلَ إذا كانَ مَن هو له متقدِّمًا كان مضمرًا، تقولُ: «زيدٌ قامَ»، فتضمرُه، فكانَ القياسُ في: «زيدٌ نِعْمَ الرجلُ» أن تضمرَه، إلا أنَّهم لم يريدوا أن يرفعُوا بـ«نِعْمَ» إلا الظاهرَ الذي فيه (أل) أو... مضاف إلى ما فيه (أل)، فوضعُوا الظاهرَ موضعَ المضمَرِ، كذلك قالَه أبو القاسِمِ[3] في (الجُمَلِ)[4].

وقيلَ: إنَّ العائدَ محذوفٌ، أي: «زيدٌ نِعْمَ الرجلُ هو»، و«نِعْمَ الرجلُ هو زيدٌ»، والدليلُ على صحةِ هذا القولِ:...

---

(١) انظر: (الإيضاح) له ١١١.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٧٦ وما بعدها.

(٣) الزجاجي.

(٤) انظره في: ١٢٢.

[(ليس يَبْدُو أبدًا)]: وإنَّما أجازُوا أن تكونَ المسألةُ على حَذْفٍ مع إمكانِ أن تكونَ على ظاهرِها؛ لأنَّ....

وإن يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ... كالعلمُ نعمَ المقْتنى والمقتفَى

واجْعَلْ كبئْسَ سَاءَ واجْعَلْ فَعُلا ... من ذِي ثلاثةٍ كنعمَ مُسْجَلا

[(من ذي ثلاثة)]: حقُّه أن يقولَ: مِن ذي ثلاثةٍ يَجُوزُ التَّعَجُّبُ منها.

ومثلُ نِعم حبَّذَا الفاعِلُ ذَا ... وإن تُرِد ذَمًّا فَقُل لَّا حبَّذا

قالَ[1]:

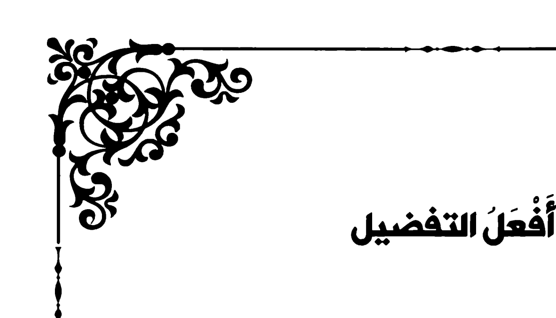
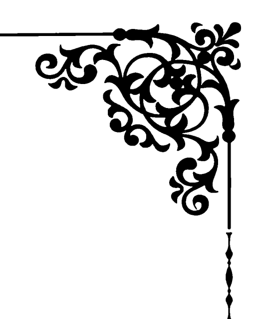
أَلَا حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الهَوَى ... وَلَا حَبَّذَا الجَاهِلُ العَاذِلُ

وَأَوْلِ ذا المخْصُوصَ أَيًّا كان لا ... تَعْدِلْ بِذاْ فهو يُضَاهِيْ المَثَلا

ومَا سِوَى ذا ارْفَعْ بحبَّ أَو فَجُرْ ... بالبا ودونَ ذا انضِمامُ الحاْ كَثُر

❁ ❁ ❁

(١) البيت من المتقارب. انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٦.

أَفْعَلُ التفضيل

صُـغْ مـن مَصُـوغٍ منـهُ للتعجُـب   أفعـلَ للتفضـيل وأْبَ اللـذْ أُبـي

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[1] في: ﴿أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾[2]: لا ينبغي أن يُجعل «أَحْصَى» «أَفْعَلَ» تفضيلٍ؛ لأنَّ بناءَه مِن غيرِ الثلاثيِّ المجرَّدِ ليسَ بقياسٍ، نحوُ: «أَعْدَى من الجَرَبِ»[3]، و: «أَفْلَسُ مِن ابنِ المُذَلَّقِ»[4]، والقياسُ على الشاذِّ في غيرِ القرآنِ ممتنعٌ، فكيفَ بالقرآن؟

ح[5]: هذا مذهبُ أبي عَلِيٍّ[6]، وظاهرُ قولِ س[7] جوازُ بنائِه مِن «أَفْعَلَ»، وهو قولُ أبي إِسْحاقَ[8]، وذهب ابنُ عُصْفُورٍ[9] إلى جوازِه إن كانت الهمزةُ لغيرِ نَقْلٍ، كـ: «أَشْكَلَ الأمرُ»، و: «أَظْلَمَ الليلُ»، تقولُ: «ما أَشْكَلَ المسألةَ»، و: «ما أَظْلَمَ الليلَ»، والهمزةُ في «أَحْصَى» لغيرِ النَّقلِ.

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٧٠٥ وما بعدها.

(٢) الكهف ١٢.

(٣) انظر: جمهرة الأمثال ٢/ ٦٧.

(٤) انظر: جمهرة الأمثال ٢/ ١٠٧.

(٥) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٧/ ١٤٧ وما بعدها.

(٦) يقصد به الفارسي. انظر: (الإيضاح) له ١١٥ وما بعدها.

(٧) انظر: الكتاب ١/ ٧٣.

(٨) الزجاج. انظر: (معاني القرآن) له ٣/ ٢٧١.

(٩) انظر: (المقرب) له ١١٠.

قالَ[١]: و(أَمَدًا) إن نصبت على أنَّ «أَحْصى»: «أَفْعَلُ»، فـ«أَفْعَلُ» لا تعملُ، أو بـ«لَبِثوا» فلا يصحُّ المعنَى، أو بفِعلٍ مضمَرٍ، كما في[٢]:

وَأَضْـرَبُ مِنَّـا بِالسُّـيُوفِ القَوَانِسَـا

فقد أَبْعدْتَ المتناوَلَ وهو قريبٌ، حيث أَبَيْتَ كَونَ «أَحْصَى» فعلًا، ثم رَجَعْتَ إلى إضمارِه.

ح[٣]: «أَفْعَلُ» التفضيلِ يعمل نصًّا في التمييزِ بلا نزاعٍ، نحوُ: «زيدٌ أَقْطَعُ الناسِ سيفًا»، و: «أَقْطَعُ للهَامِ سيفًا»، فـ(أَمَدًا) كذلك.

وقولُه: إنَّه لا ينتصِبُ بـ«لَبِثوا» أجازَه الطَّبَريُّ[٤]، وردَّه ابنُ عَطِيَّةَ[٥]، وقد يتَّجهُ؛ لأنَّ «ما لَبِثوا» مُبْهَمٌ، و(الأَمَدُ) الغايةُ، ويكونُ عبارةً عن المدَّةِ مِن حيث إنَّها لها غايةٌ هي أَمَدُها، فالتقديرُ: لِمَا لَبِثوا مِن أمدٍ، فانتصبَ على إسقاطِ الجارِّ، ونظيرُه في المعنَى: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ ﴾[٦]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾[٧].

---

(١) يعني به: الزمخشري.

(٢) بتمامه:

أَكَــرَّ وأَحْمَــى للحقيقــة مــنهمُ وَأَضْـرَبُ مِنَّـا بِالسُّـيُوفِ القَوَانِسَـا

والبيت للعباس بن مرداس، وهو من الطويل. انظر: الأصمعيات ٢٠٥ والحجة ١/ ٢٧.

(٣) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٧/ ١٤٧ وما بعدها.

(٤) انظر: (جامع البيان) له ١٥/ ١٧٦.

(٥) انظر: (المحرر الوجيز) ٣/ ٥٠٠.

(٦) فاطر ٢.

(٧) البقرة ١٠٦.

وقولُه: إنَّ «أَضْرَب منَّا» مؤوَّلٌ، الكوفيون لا يُؤَوِّلون، بل يجيزون نَصْبَ[١] «أَفْعَل» للمفعولِ به، وكذلك قيلَ في: ﴿أَعۡلَمُ مَن يَضِلُّ﴾[٢]: إنَّ (مَن) مفعولٌ، ولو كَثُرت أمثالُه لقِسْناه؛ لأنَّ «أَفْعَلَ» مُضَمَّنٌ معنَى المصدرِ، فيَعمَلُ بذلك المعنَى.

ع: في تجويزِه التَّمييزَ نَظَرٌ؛ لأنَّه لا يُقالُ: «أَمَدٌ مُحْصٍ».

ممَّا شذَّ في التفضيلِ قولُ ذي الرُّمَّةِ[٣]:

بِأَضْيَعَ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلْمَاءِ كُلَّمَا ... تَوَهَّمْتَ رَبْعًا أَوْ تَذَكَّرْتَ مَنْزِلَا

وقولُ عُمَرَ رضي الله عنه فيما كَتَب به إلى عُمَّالِه: «إنَّ أَهَمَّ أمرِكم عندي الصلاةُ، مَنْ حَفِظَها وحافَظَ عليها حَفِظَ دينَه، ومَنْ ضيَّعَها فهو لِمَا سِوَاها أَضْيَعُ»[٤].

قالَ ابنُ السِّيدِ[٥]: هكذا رُوِيَ هذا الحديثُ، وكانَ الوجهُ أن يُقالُ: أشدُّ ضَيَاعًا، أو: إضاعةً؛ لأنَّ الفِعلَ الزائدَ على ثلاثةِ أحرفٍ لا يُبنى منه (أَفْعَلُ)، وقد أجازَه س[٦] فيما كان أَوَّلُه الهمزةَ خاصةً.

وما بِهِ إلى تَعَجُّبٍ وُصِل ... لمانعٍ بهِ إلَى التفضِيل صِلْ

وأَفعلَ التفضيلِ صِلْهُ أَبدا ... تقدِيرًا او لفظًا بمِنْ إن جُرِّدا

---

(١) في المخطوطة: نصبه، وهو سهو.

(٢) الأنعام ١١٧.

(٣) البيت من الطويل. انظر: ملحق الديوان ٣/ ١٨٩٨ ومجالس ثعلب ٣٤٥.

(٤) انظر: الموطأ ٦.

(٥) انظر: (مشكلات موطأ مالك بن أنس) له ٣٩.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٧٣.

وإن لمنكورٍ يُضَف أو جردا ... ألزم تذكيرا وأن يُوَحَّدا

نحوُ: قولِه تعالَى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ إلى قولِه: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾[1].

وتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ وما لمعرفه ... أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه

ممَّا يَرِدُ على ابنِ السَّرَّاجِ[2] في إيجابِه المطابقةَ في المضافِ لمعرفةٍ الذي لم يُـرَدْ بـه معنـى (فاعِلٍ): قولُه تعالَى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[3]، ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[4]، وقولُ الشاعرِ ـ أنشده عُمَرُ رضي الله عنه ـ[5]:

قَدْ طَفِقَ النَّاسُ تَعْلُوهُمْ أَصَاغِرُهُمْ

وإنما....

هذا إذا نَويتَ معنى مِن وَإِنْ ... لَمْ تَنوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا به قرن

وَإن تكُنْ بتِلْوِ مِن مُسْتَفْهِمَا ... فلَهُما كُنْ أَبدًا مُقدِّما

---

(١) التوبة ٢٤.

(٢) انظر: (الأصول) ٢/ ٧.

(٣) هود ٢٧.

(٤) الأنعام ١٢٣.

(٥) بتمامه:

قَدْ طَفِقَ النَّاسُ تَعْلُوهُمْ أَصَاغِرُهُمْ ... وعُتِّقُ الطيرِ تعلوها العصافيرُ

وهو من البسيط. انظر: الزهرة ٢/ ٨٠٣.

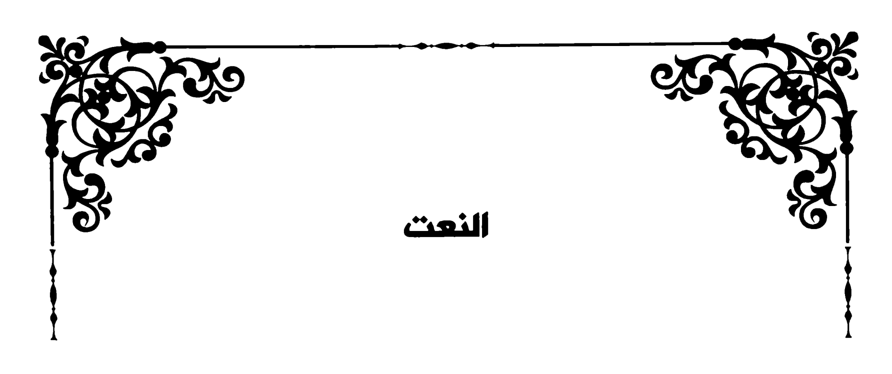
كمثـل ممـن أنـت خَيْـرٌ ولَـدَا[1] إِخبـارٍ صحـ التقـديمُ نَـزْرا وَرَدا

ورَفْعُه الظـاهِرَ نَـزْرٌ ومتَـى عاقـب فِعْـلًا فكثيـرا ثبتـا

كلـن يُـرَى فِي النـاسِ مـن رَفِيـقِ أولـى بـه الفَضْـلُ مـن الصِّـديق

❁ ❁ ❁

(١) كذا بخط ابن هشام.



النعت

يتبـع في الإعـراب الاسـماء الأول   نعـت وتوكيـد وعطـف وبـدل

قالَ الزَّجَّاجيُّ[1]: بابُ ما يَتبَعُ الاسمَ في إعرابِه.

واعترَضه ابنُ عُصْفُورٍ[2]، فقالَ: ظاهرُ الترجمةِ أنَّ ذلك خاصٌّ بالاسمِ، وليسَ كذلك في النَّسَقِ والبدَلِ؛ فإنَّ الفِعلَ يدخلُ فيهما، وأمَّا النَّعْتُ والتوكيدُ فهُما كما قالَ.

ع: قلتُ: التأكيدُ اللفظيُّ وارِدٌ عليه وعلى ادِّعاء ابنِ عُصْفُورٍ الاختصاصَ بالأسماءِ فيه.

فالنعـت تـابع مـتم مـا سـبق   بوسـمه أو وسـم مـا بـه اعتلـق

لا يُنعَتُ ضميرُ الغائبِ؛ لأنَّه بمنزلةِ تَكرارِ الظاهرِ، وأنت لو قلتَ: «رأيتُ رجلًا فضربتُ الرجلَ»، لم تنعَتِ الثانيَ، فأمَّا قولُك: «فضربتُ الرجلَ المذكورَ»؛ فلِئَلَّا يُوهِمَ أنَّه غيرُ الأوَّلِ، وذلك مُنْتَفٍ في الضميرِ.

وأمَّا ضميرُ الحاضرِ فمعروفٌ غَنِيٌّ عن النعتِ، ولَمَّا امتنعَ نعتُه بما يرفعُ الإبهامَ امتنعَ بما للمدحِ والذمِّ؛ لأنَّه إذا انتفَى الأصلُ انتفَى الفرعُ.

---

(١) انظر: (الجمل) له ٢٦.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ١٩٢.

ولْيُعْطَ في التعريفِ والتنكيرِ ما　　لما تلا كامرر بقومٍ كرما

وهو لدى التوحيد والتذكير أو　　سواهما كالفِعْلِ فاقفُ ما قَفَوا

ع: قد تكونُ الصفةُ رافعةً لضميرِ الموصوفِ، ولا تطابقُه في الإفرادِ وفرعَيْه، والتذكيرِ وفرعِه، وذلك: «أَفْعَلُ مِنْ» للتَّفضِيلِ؛ فإنَّه على القياسِ الذي قدَّمَه[1] لك.

ولفظُ (مِثْل)، نحوُ: «مررتُ برجلَينِ مثلِك»، إذا كانَ كلٌّ منهما مثلَه، وكذا: «برجلَينِ غيرِك»، فإن لم تُضِفْ (مِثْلًا) لم يَلزَمْ أن يكونَ على حالةٍ واحدةٍ، وحكَى س[2]: «مررتُ برجلَينِ مِثْلَيْنِ»، لكن لم يُسمَع تأنيثُه.

ومثلُ (غير): (سِوَى) عندَ مَن صَرَّفَها، و(أَيّ) مثلُ «أَفْعَلَ مِنْ».

وانعت بمشتق كصعبٍ وذَرب　　وشبهه كذا وذِي والمنتسِب

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[3] في: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾[4]: إنَّ اسمَه تعالَى صفةٌ أو عطفُ بيانٍ.

ورُدَّ الأوَّلُ بأنَّ الأعلامَ لا يُوصَفُ بها، وعندي لا بُعْدَ في ذلك على تأوُّله بمعنى (المعبُودِ)؛ ولهذا عَلَّقَ بعضُهم الظَّرْفَ به في قوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي

---

(١) إذ قال في باب (أفعل) التفضيل:

وإن لمنكورٍ يُضَفْ أو جُردا　　ألزم تذكيرا وأن يُوَحَّدا

(٢) الكتاب ١/ ٤٣٠.

(٣) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٦٠٥.

(٤) فاطر ١٣ والزمر ٦.

ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ ﴾[١] على هذا المعنى، لكنَّا لسنا محتاجين إليه، وإنَّما نذكرُ مثلَ ذلك إذا احتِيجَ إليه.

ونعتوا بجُمْلَةٍ مُنكَّرا ... فأعطيت ما أعطيته خبرا

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ... ـرِ.....................[٢]

حَذَفوا فيه عائدَ الصفة[٣]، كما في الخبر.

وامنع هنا إيقاعَ ذات الطلب ... وإن أتت فالقولَ أضمر تصب

ونعتوا بمصدرٍ كثيرا ... فالتزموا الإفرادَ والتذكيرا

استثناءٌ مِن شيئين: فأوَّلُه استثناءٌ مِن قولِه: (وانعَتْ بمُشْتَقٍّ)، وعَجُزُه استثناءٌ مِن قولِه: (وهْو لَدَى التَّوْحِيد) البيتَ.

قالَ تعالى: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾[٤]، الضَّنْكُ: مصدرٌ؛ فمِن ثَمَّ لم يؤَنَّث.

ونَعتُ غير واحد إذا اختلف ... فعاطفا فرقه لا إذا ائتلف

---

(١) الأنعام ٣.

(٢) بتمامه:

رُبَّمَا تكرهُ النفوسُ من الأمـ ... ـرِ لـه فَرْجـةٌ كحلِّ العِقَالِ

والبيت لأمية بن أبي الصلت، وهو من الخفيف. انظر: صلة الديوان ١٨٩ والكتاب ٢/ ١٠٩.

(٣) على أن (ما) نكرة موصوفة، وصفتها جملة: «تكره».

(٤) طه ١٢٤.

قال[1]:

فَأَفْنَيْنَاهُمُ مِنَّا بِجَمْعٍ كَأُسْدِ الغَابِ مُرْدَانٍ وَشِيبِ

[(غيرِ واحدٍ)]: ع: مرادُه به: المثنَّى، والمجموعُ، والمفرداتُ المتعاطفةُ، أو المعمولةُ لعواملَ متَّحدةٍ معنًى وعملًا، أو متخالفةٍ.

وقولُه: (فعاطِفًا) فيه نَظَرٌ، بل قد يُفرَّقُ بالعطفِ، وقد يُفرَّق بإيلاءِ كلٍّ منها ما هو له، وإنَّما يستقيمُ ما ذَكرَ مِن شَرْطِ العطفِ إذا كان المنعوت مثنًى أو جمعًا، وإنما وجبَ عندي....

قولُه: (إذا اختَلَف): ع: ينبغي أن يَدخُلَ في ذلك نحوُ: «مررت بزيدٍ العالمِ وبرجلٍ عالمٍ»، فإنَّه يجبُ التَّفريقُ؛ لأنَّ النعتَ قد اختلفَ بالتنكيرِ والتعريفِ.

وعلى هذا يَرِدُ عليه: «مررتُ بهندٍ وزيدٍ العالمَيْن»؛ لأنَّ نعتَ المؤنَّثِ بالهاءِ، ونعتَ المذكَّر خالٍ منها، فقد اختَلفا.

وليس كذلك[2]، بل تُجمع، ويُغلَّب المذكرُ.

والجوابُ: أنَّ الأوَّلَ... في المنعوتِ، ومن... في النعتِ، وليس هو اختلافًا في النعتِ لذاتِه، والثاني لا تَخَالُفَ؛ لاتحادِ المعنَى.

قولُه: (فعاطِفًا فرِّقْه) ليسَ بجيِّدٍ؛ لأنَّ ذلك ليسَ بواجبٍ مطلقًا، بل الواجبُ التخلُّصُ مِن مخالفةِ الصفةِ للموصوفِ فيما إذا اختَلفا تعريفًا وتنكيرًا، وذلك إمَّا

---

(١) البيت لحسان بن ثابت، وهو من الوافر. انظر: الديوان ١/ ٨٢ وشرح التسهيل ٣/ ٣١٦.

(٢) كتب ابن هشام هذه الحاشية بعد كتابته للحاشية السابقة، فهذا استدراك من ابن هشام على نفسه في كلامه السابق.

بالتفريقِ، أو الجمعِ على القَطْعِ بالرَّفعِ أو النصبِ.

وإذا أخذْنا قولَه: (اختَلَف) راجعًا إلى الاختلافِ المعنويِّ، كـ: (بخيلٍ) و(كريمٍ)، لم يَرِدْ هذا.

وإذا كانَ الاختلافُ بالإفرادِ وغيرِه خاصةً فلا يُعدَلُ إلى العَطفِ؛ لإمكانِ الجَمعِ، وإنَّما يُصَارُ إلى العَطفِ عندَ التعذُّرِ، نحوُ: «مررتُ بزيدٍ وبالعَمْرَيْنِ العاقلِينَ».

ع: وهذا ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّه لا يَمشي في نحوِ: «رأيتُ الزيدَيْنِ أجمعين»، ولا في: «اشتريتُ العبدَيْنِ أجمعين»، ولا يلزمُ مِن امتناعِ التوكيدِ في بعضِ الأشياءِ منعُه في الجميعِ، بدليلِ منعِ: «جاءَ زيدٌ كلُّه»،... «رأيتُ زيدًا كلَّه»، ثمَّ ما ذكرَه مِن العلةِ واردٌ في الجَمعِ إذا قلتَ: جاءني الزيدون أجمعون،... جمع، فإنَّه جائزٌ مع امتناعِ الأوَّلِ.

وينبغي أن يُقالَ: المعنى: إذا اختَلف اختلافًا يمنعُ كَونَه صفةً للمنعوتِ الآخَرِ، لا مِن حيث الإفرادُ والتذكيرُ وفروعُهُما.

والتحقيقُ أنَّ مرادَه: إذا اختَلفَ اختلافًا يمنعُ أن يُجمَعَ في لفظٍ واحدٍ، فهذا لا يريدُ سواه.

قولُه: **(فعاطفًا فرِّقْه)**: لِمَا عَلِمتَ مِن أنَّ حقيقةَ المثنَّى[1].

قولُه: **(لا إذا ائْتَلَف)**: يعني: فإنَّك لا تفرِّقُه، بل تثنِّيه وتجمعُه.

ويُفهَمُ مِن كلامِه: أنَّ النُّعُوتَ يَصِحُّ فيها أن تقعَ مؤتلفةً، فتُجمَع، أو مختلفةً؛ فتُفرَّق.

---

(١) الكلام في المخطوطة بلا تكملة.

ومِن التفريقِ للاختلافِ نحوُ[١]:

عَلَـى رَبْعَـيْنِ مَسْـلُوبٍ وَبَـالِ

فإن اختلفت[٢].

ويُستثنَى مِن هذا إذا كانَ المنعوتُ اسمَ إشارةٍ؛ فإنَّ نعوتَها لا يَتَّفِقُ فيها أن تكونَ مختلفةً، فلا يجوزُ: «مررتُ بهذين الطويلِ والقصيرِ»، بل تقولُ إذا أردتَ ذلك: «مررتُ بهذا الطويلِ وهذا القصيرِ»، وأمَّا في الاسمِ الواحدِ فلا، قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[٣]: لأنَّ اسمَ الإشارةِ خالَفَ الموصوفاتِ بأنَّه لا يكونُ نعتُه مشتقًّا، فأمَّا إذا جاءَ مثلُ: «جاءَ هذا العالِمُ»، فعلى حَذْفٍ، أي: «هذا الرجلُ العالِمُ»، والمشتقُّ يتحمَّل الضميرَ، فعوَّضُوا هنا مِن الضميرِ كَونَه مُوافِقًا لموصوفِه إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، فلو قلتَ: «بهذين الطويلِ والقصيرِ» زالت المشاكلةُ، وهي الرابطةُ.

قالَ[٤]: لو قلتَ: «مررتُ بزيدٍ وذهبْنا إلى أخيك العاقلَيْن»، على الإتباعِ، كانَ (العاقلَيْنِ) - وهو اسمٌ مفردٌ - مجرور[٥] على الإلصاقِ، وعلى انتهاءِ الغايةِ، واسمٌ واحدٌ لا يتحرَّرُ على معنيَيْنِ مختلفَيْنِ.

---

(١) بتمامه:

بكيـتَ ومـا بُكَـا رجـلٍ حلـيمٍ   عَلَـى رَبْعَـيْنِ مَسْـلُوبٍ وَبَـالِ

والبيت لابن ميادة، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٢١٤ والكتاب ١/ ٤٣١.

(٢) الكلام في المخطوطة بلا تكملة.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢١٣.

(٤) يعني ابن عصفور. انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢١٢ وما بعدها.

(٥) كذا بخط ابن هشام، والصواب: مجرورًا.

وتوهَّمَ الجَرْميُّ[١] أنَّا إنما[٢] نمنعُ؛ لأنَّ العاملَ تعدَّدَ، وعندَه أنَّ العاملَ التبعيةُ، كما عندَنا، فأجازَ ذلك، ونحن إنَّما منعْناه لهذا المعنَى.

ع: هذا ينقُضُ عليهم إجازتَهم: «قامَ زيدٌ وذهبَ بكرٌ العاقلانِ»، بالإتباع.

ونعتَ معمولي وحيدي معنى وعملٍ أتبع بغير استثنا

الكلامُ في: أنَّك هل تُثنِّي وتجمعُ النعوتَ، أو تفردُها؟ لا في إعرابِ مسألةِ العواملِ، للفَصْلِ مِن....

قولُه: (بغير استِثْنَا): قالَ الشَّلَوْبِينُ في (حَوَاشِيه)[٣]: فإن كانَ العاملان متَّفقَي الجنسِ، فإنَّ س[٤] يُجِيزُ مِن ذلك إتباعَ صفةِ المرتفعَيْن مِن جهةٍ واحدةٍ، كالمرتفعَيْن بالفِعلِ، كـ: «انطلقَ عبدُ الله وجاءَ أخوك الصالحان»، ولم يَحْكِ في النَّصْبِ شيئًا، ومَنَعَه في الخفضِ.

وإن نعوتٌ كثرت[٥] وقد تلت مفتقرًا لذكرهن أُتبِعت

قالَ س[٦]: واعلَمْ أنَّه ليسَ كلُّ موضعٍ يجوزُ فيه التعظيمُ، فَمِمَّا لا يجوزُ فيه ذلك: أن تذكُرَ رجلًا ليسَ بِنَبِيهٍ عندَ الناسِ، ولا معروفٍ بالتعظيمِ، ثم تعظِّمُه كما

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٢/ ٢٨٣.

(٢) في المخطوطة سقطت الهمزة من (إنما).

(٣) انظره في: ٣٨٥.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٦٠.

(٥) في المخطوطة: كثرث، وهو سهو.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٦٩ وما بعدها.

تُعظِّم النَّبيهَ، وذلك قولُك: «مررتُ بعبدِ الله الصالحِ»، فإن قلتَ: «مررتُ بقومك الكرامِ الصالحين»، ثمَّ قلتَ: «المُطْعِمِينَ في المَحْلِ»[١]؛ جاز؛ لأنَّه إذا وَصَفَهم صارَ بمنزلةِ مَن قد عُرِفَ مِنه ذلك، وجازَ له أن يجعلَهم كأنَّهم قد عُلِمُوا.

وقد يجوزُ أن تقولَ: «مررتُ بقومِك الكرامَ»، إذا جعلتَ المخاطَبَ كأنَّه قد عَرَفَهم، كما قالَ: «مررتُ برجلٍ زيدٌ»، فنزَّلَه مُنَزَّلةَ مَنْ قالَ لك: «مَن هو؟»، وإن لم يَتَكَلَّمْ به، فكذلك هذا، نزَّلَه هذه المنزلةَ، وإن لم يَعرفهم.

قالَ كاتبُه ابنُ هِشَامٍ ـ غفرَ الله تعالى له ـ: ظَهَر لي بعدُ ـ والحمدُ لله ـ وجهُ صحةِ كلامِ أبي الحَسَن الأَخْفَشِ[٢]، على ما نَقَل عنه الخَضْراويُّ في الحاشيةِ ـ تَرَاها ـ رحمَهم اللهُ تعالى أجمعين، وذلك أنَّ العَرَبَ أجازت الربطَ بالمعنَى في الصفةِ دونَ الفِعلِ، فقالُوا: «مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لبيبةٍ»، و: «عاقلٍ أبوه فَطِنٍ»، وفي الفِعلِ يقولون: «عَقَلَ أبوه فَطِنَ هو»، ولم يقولُوا: «عَقَلَتْ أمُّه فَطِنَت»، إلَّا بـ(هي)، ولا قالُوا أيضًا: «عَقَلَ أبوه فَطِنَ»، إلا بذِكرِ (هو).

فالحاصلُ: أنَّه إذا اتَّضحَ المعنَى ربطُوا بالمعنَى في الصفةِ دونَ الفِعلِ، وإن لم يتَّضحْ ربطُوا في الفِعلِ والوصفِ بالضميرِ، ومسائلُ الأَخْفَشِ مبنيَّةٌ على ذلك.

فهذا حُكْمُ الصِّفَتَينِ المكرَّرتَين، وهو خاصٌّ بالتَّكرارِ، والنحاةُ أغفلُوا تحقيقَ هذا، وأنت تسمعُ مِن كلامِ العَرَبِ الرَّبْطَ بالمعنَى في الصفةِ المكرَّرةِ، ولا تجدُه في الفِعلِ أَلْبَتَّةَ.

---

(١) المحل: الشِّدة. انظر: القاموس المحيط ٢/ ١٣٩٥

(٢) قاله الأخفش في (الكبير)، وسيأتي الكلام بعدُ.

ع: رأيتُ بعدُ لابنِ عُصْفُورٍ كلامًا يقوِّي ما قلتُه: قالَ في (شَرْحِ الأَبْياتِ)[١] بعدَ أن أجازَ في[٢]:

.... مَمْطُــولٌ مُعَنًّــى غَرِيمُهَــا

أن ترفعَ (الغريمَ) بـ (ممطول)، وفي (مُعَنًّى) ضميرُه.

وقالَ: وارتباطُه به معنًى[٣] لا لفظٌ؛ لأنَّ الضميرَ فيه لَمَّا عادَ على ما أُضيفَ إلى ضميرِ المتكلِّمِ صارَ كأنَّه قالَ: «مُعَنًّى غريمُها»، ولا يرتفعُ (غريمُها) بـ (مُعَنًّى)، وفي (مَمْطول) ضميرٌ (الغريم)، ويكونُ رَبَطَ بالمعنَى لا باللَّفظِ؛ لأنَّ ارتباطَ الخبرِ بالمبتدأ معنًى لا لفظًا غيرُ قياسٍ، وإنَّما سُمِعَ في الثاني.

قالَ أبو الحَسَن في (الكَبِيرِ)[٤]: لا يجوزُ عندي في القياسِ: «مررتُ برجلٍ قاما وقعدا أبواه»؛ لأنِّي إنَّما سمعتُ هذا في المؤخَّرِ، نحوُ: «برجلٍ حَسَنٍ أبواه جميلَيْن»، فلا يُقاسُ عليه. انتهى.

وأيضًا س[٥] أجازَ: «برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لبيبةٍ»، ومنعَ: «برجلٍ لبيبةٍ عاقلةٍ أمُّه»،

---

(١) يقصد كتاب ابن عصفور: (المفتاح في شرح أبيات الإيضاح)، وكلام ابن عصفور هذا ساقط من مطبوعة الكتاب.

(٢) بتمامه:

قَضَى كلُّ ذي دينٍ فوفَّى غَرِيمَه وعَزَّةُ ممطولٌ مُعَنًّى غَرِيمها

والبيت لكثير عزة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٤٣ والبصريات ١/ ٥٢٤.

(٣) تكررت في المخطوطة.

(٤) هذا الكلام الذي سبق الإشارة إليه من ابن هشام قبلُ.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٥١.

بإضمارِ (الأم) في (لبيبة).

واقطــع أو اتبــع إن يكــن معينــا   بــدونها أو بعضــها اقطَــعْ معْلِنــا

ع: مِنْ قَطْعِ النعوتِ دونَ تكرارٍ: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾[1] في قراءةِ مَن نَصَبَ[2]، وأمَّا مَن رَفَعَ[3] فهي صفةٌ مُتبَعةٌ لا خبرٌ؛ لأنَّ المعنَى لا يصحُّ؛ لأنَّه ليسَ المقصودُ الإخبارَ عن امرأتِه بأنَّها حمالةُ الحطبِ، بل بأنَّ في جِيدِها حَبْلًا، بدليلِ القراءةِ الأخرى.

وارفـع أو انصـب إن قطعـت مضـمرا   مبتــدأ أو ناصــبا لــن يظهــرا

قالوا: «الحمدُ للهِ أَهْلَ الحمدِ»، قالَ س[4]: وسمعْنا بعضَ العربِ يقولُ: «الحمدُ للهِ ربَّ العالمين»، فسألْنا عنها يُونُسَ، فزعمَ أنَّها عربيةٌ.

ومنه في الذمِّ قولُه[5]:

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ سَيِّدِهِمْ   إلَّا قريشا[6] أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
الظَّاعِنُونَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا   وَالقَائِلُونَ لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا

---

(١) المسد ٤.

(٢) وهي قراءة عاصم. انظر: السبعة ٧٠٠.

(٣) وهي قراءة باقي السبعة. انظر: السبعة ٧٠٠.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٦٣.

(٥) البيتان لمالك بن خياط العكلي، وهما من البسيط. انظر: مجاز القرآن ١/ ١٧٣ ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٤٤.

(٦) في المصادر: نميرًا.

قالَ س[١]: وإن شئتَ قَطَعْتَ فابتدأْتَ، وإن شئْتَ أَتْبَعْتَ، قالَ الأَخْطَلُ في الابتداءِ[٢]:

نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ إِذَا ... أَبْدَى النَّوَاجِذَ يَوْمٌ بَاسِلٌ ذَكَرُ

الخَائِضُ الغَمْرَ وَالمَيْمُونُ طَائِرُهُ ... خَلِيفَةُ اللهِ يُسْتَسْقَى بِهِ المَطَرُ

وقالَ[٣] أيضًا: وزعمَ يُونُسُ أنَّ القَطْعَ والابتداءَ في التَّرَحُّمِ خطأٌ.

ومِنَ القَطْعِ: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ﴾[٤]، وقولُه: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾[٥].

س[٦]: وأمَّا يُونُسُ فيقولُ: «مررتُ به المسكينَ»، على قولِه: «مررتُ به مسكينًا»، وهذا لا يجوزُ، ولكنَّك إن شئْتَ حملتَه على أحسنَ مِن هذا، كأنَّك قلتَ: «لَقِيتُ المسكينَ»، ودلَّ عليه: «مررتُ».

ش[٧]: زعمَ س والخَلِيلُ[٨] أنَّك تقولُ: «مررتُ به المسكينِ»، على البدلِ، لا على الصفةِ؛ لأنَّ المضمَرَ لا يُوصَفُ.

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٦٢.

(٢) البيتان من البسيط. انظر: الديوان ١٤٧ وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/ ٣٢٧.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٧٧.

(٤) النساء ١٦٢.

(٥) البقرة ١٧٧.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٧٦.

(٧) يقصد به الشلوبين في (حواشي المفصل) له. انظره في: ١٤٩ وما بعدها.

(٨) انظر: الكتاب ٢/ ٧٥.

قالَ س: قال الخَلِيلُ: وإن شئتَ رفعتَ (المسكين) و(البائس)[1] مِن وجهين:

أحدُهما: أن يكونَ على تقديرِ السؤالِ، كأنَّه قيل: مَن هو؟

والثاني: أن يكونَ على تقديرِ: «المسكينُ مررتُ به»، ودلَّ عليه قولُه: «مررتُ به».

فالحاصلُ: أنَّ في (المسكين) ثلاثةَ أوجهٍ.

فإن قلتَ: «مررت بي المسكين»، فلا يجوزُ فيه الجرُّ؛ لأنَّ البدلَ هنا لا يجوزُ، نصَّ عليه س[2].

وما من المنعوت والنعت عقل ... يجوز حذفه وفي النعت يقل

قولُه: (وما مِنَ المنعوت عُقِلْ يجوز حَذْفُه): ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾[3]، ﴿ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ ﴾[4]، ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ ﴾[5]، ﴿وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا ﴾[6]، ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾[7].

---

(١) يقصد قول الشاعر:

فـــلا تَلُمْـــهُ أنْ ينـــامَ البائسَـــا

والبيت من مشطور الرجز. انظر: الكتاب ٢/ ٧٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٧٦.

(٣) سبأ ١١.

(٤) الصافات ٤٨ وص ٥٢.

(٥) فاطر ٣٢.

(٦) المؤمنون ٥١ وسبأ ١١.

(٧) التوبة ٨٢.

وإن لم يُعلَمْ لم يُحذَفْ، نحوُ: «رأيتُ متحرِّكًا»، قالَ في (شَرْحِ العُمْدةِ)(١): إلا أن يُقصَدَ الإبهامُ.

ويَرِدُ على النَّظْمِ: أنَّ النعتَ إذا كان جملةً لا يُقامُ مُقامَ المنعوتِ، وإن عُلِم، إلا أن يكونَ بعضًا لمذكورٍ قبلَه مسبوقٍ بنفيٍ مجرورٍ بـ (مِن)، نحوُ: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ﴾(٢)، وقولِ الشاعرِ(٣):

وَمَا مِنْهُمُ إِلَّا يَقُولُ وَيَفْعَلُ

وقولِه(٤):

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا ... أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ

أو بـ (في)، نحوِ(٥):

لَوْ قُلْتَ: مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ
يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ

---

(١) انظره في: ٢/ ٥٩٣.

(٢) الصافات ١٦٤.

(٣) بتمامه:

لهم في سبيل المكرُمات تنافسٌ ... وَمَا مِنْهُمُ إِلَّا يَقُولُ وَيَفْعَلُ

والبيت من الطويل. انظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٥٩٣.

(٤) البيت لتميم بن أبيّ بن مقبل العجلاني، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٣٨ والكتاب ٢/ ٣٤٦.

(٥) البيتان لأبي الأسود الحماني، وهما من مشطور الرجز. انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٥ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٧١.

أي: «وما منهم أحدٌ»، «فمنهما تارةٌ أموتُ فيها وتارةٌ أخرى أبتغي فيها»، و: «ما في قومها أحدٌ يفضُلُها».

وفي غيرِ ذلك قليلٌ، نحوُ[1]:

وَاللهِ مَــــا لَيْلِـــي بِنَــــامَ صَـــاحِبُهْ

أي: «بليلٍ نامَ فيه»، وقولِه[2]:

جَـادَتْ بِكَفَّـيْ كَـانَ مِـنْ أَرْمَـى البَشَـرْ

أي: «رجلٍ كانَ»، وقولِ بعضِهم[3]: «واللهِ ما هي بنِعْمَ الولد»، وقولِ آخَرَ[4]:

لَكُمْ مَسْجِدَا اللهِ المَزُورَانِ وَالحَصَى   لَكُـمْ قِبْصُـهُ مِـنْ بَـيْنِ أَثْـرَى وَأَقْتَـرَا

أي: «مِن بينِ إنسانٍ أَثْرَى وآخَرَ أَقْتَرَ».

قالَ بعضُ النحاةِ: إنَّ حَذْفَ المنعوتِ[5] على خمسة أقسامٍ:

ممتنعٌ، نحوُ: «رأيتُ سريعًا»، و«لقيتُ خفيفًا»؛ لعدمِ الاختصاصِ بنوعٍ واحدٍ.

وجائزٌ قويٌّ، نحوُ: «ركبتُ صاهلًا»، و«أكلتُ طيِّبًا»؛ لاختصاصِ العاملِ بنوعٍ

---

(١) البيت من مشطور الرجز. انظر: البصريات ٢/ ٩٠٨ والخصائص ٢/ ٣٦٨.

(٢) البيت من مشطور الرجز. انظر: المقتضب ٢/ ١٣٩ والأصول ٢/ ١٧٨.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٥.

(٤) البيت للكميت بن زيد الأسدي، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٥٥ وإصلاح المنطق ٢٧٩.

(٥) في المخطوطة: النعت، وهو سهو.

مِن الأسماءِ، ومجيءِ الصفةِ مختصةً بذلك النوعِ، ونحوُه: «أقمتُ طويلًا»، و«سِرْتُ سريعًا»؛ لأنَّ الفِعلَ يدلُّ على المصدرِ والزَّمانِ، ومنها: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾[1]؛ لدلالةِ (الذُّرِّيَّةِ) على الموصوفِ بالصفةِ.

وقبيحُ الذِّكْرِ؛ لكونِه حَشْوًا، وذلك كقولِك: «أكرمِ العالِمَ، أو: الشيخَ»، «وارفُقْ[2] بالضعيفِ»؛ لتعلُّقِ الأحكامِ بالصفةِ، واعتقادِها[3] عليه، ومنه: «مؤمنٌ خيرٌ مِن كافرٍ»، و: «غنيٌّ أَحْظَى مِن فقيرٍ»، و: «المؤمنُ لا يفعلُ كذا»، و: «لعنةُ اللهِ على الظالمين»، و: «الكافرُ يأكلُ في سبعةِ أمعاءٍ»[4]، وقولهم في الشِّعْرِ[5]:

وَأَبْـيَضَ كَـالمِخْرَاقِ.......... ....

وَأَسْمَرَ خَطِّيٍّ[6]..................

---

(١) الصافات ١١٣.

(٢) تكررت في المخطوطة.

(٣) كذا بخط ابن هشام، وهي عند الشلوبين المنقولِ عنه: واعتمادها.

(٤) انظر: صحيح البخاري ٥٣٩٣ وصحيح مسلم ٢٠٦٠.

(٥) بتمامه:

وأبيَضَ كالمِخْراق بَلَّيتُ حدَّه ... وَهَبَّتَه في السَّاق والقَصَرات

والبيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٨٢ وتهذيب اللغة ٧/ ١٥.

(٦) بتمامه:

وأسمرَ خَطِّيٍّ كأنَّ سنانَه ... شهابُ غضَى شيَّعْتُه فتلهَّبا

والبيت لربيعة بن مقروم الضبي، وهو من الطويل. انظر: المفضليات ٣٧٦ والمقاصد النحوية ٣/ ١١٨٣.

ع:... ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾[١]، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾[٢]، ﴿مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٣].

ونعتٌ[٤] لا يجوزُ ذِكْرُ موصوفِه، كـ: دابَّةٍ، وأَبْطح، وأَبْرق، وأَجْرع، للمكانِ، وأَسْود، للحيَّة، وأَدْهم، للقَيْد، وأَخْيل، لطائرٍ، أَلَا تراهم لا يصرفونَها؛ لأنَّها صفاتٌ، ويقولون في مؤنثها: فَعْلاءُ، ولكنَّهم لا يُجرونها مُجرى الصفاتِ. مِن (حواشي الشَّلَوْبِين)[٥].

قالَ سعيدُ بنُ جُبَيْرٍ: كانَ ابنُ عبَّاسٍ يقرأُ[٦]: ﴿مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ﴾[٧].

ع: فقراءةُ غيرِه فيها حَذْفُ النَّعْتِ.

ومِن حَذْفِ المنعوتِ[٨]:

أَنَا ابْنُ جَلَا ....

(١) غافر ٢٨.

(٢) البقرة ٢٢١.

(٣) المؤمنون ٢٨ وغيرها.

(٤) يستكمل النقل من الشلوبين.

(٥) انظره في: ٣٩٦ وما بعدها، وقد سقط عند ابن هشام القسم الثاني من الأقسام الخمسة، وهو عند الشلوبين: نعتٌ يقبح حذف منعوته، وهو مع ذلك جائز، كقولك: لقيت ضاحكًا، ورأيت صاهلًا، وإنما جاز لاختصاص الصفة بنوع واحد.

(٦) انظر: النشر ١/ ١٤.

(٧) الكهف ٧٩.

(٨) بتمامه:

أنا ابنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثَّنَايا متى أَضَعِ العِمَامةَ تعرفُوني

والبيت لسحيم بن وثيل، وهو من الوافر. انظر: الكتاب ٣/ ٢٠٧ والحلبيات ٢١٧.

خلافًا لابن عُمَرَ[١]، ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حَسَنًا﴾[٢]، أي: قولًا حَسَنًا.

وقالَ تعالَى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[٣]، أي: مسؤولًا خبيرًا، فـ (خبيرًا) صفةٌ للمنعوتِ المحذوفِ، هذا الأحسنُ؛ لأنَّك إن جعلتَ (خبيرًا) حالًا مِن الفاعلِ، فالخبيرُ يُسْأَلُ لا يَسْأَلُ، أو مِن المفعولِ، فالمسئولُ عنه خبيرٌ أيضًا، فليسَ للحالِ كبيرُ فائدةٍ.

فإن قلتَ: تكونُ حالًا مؤكِّدةً.

فإنَّ غيرَ ذلك أَوْلى. مِن (الحُجَّةِ)[٤].

ع: كأنَّ أبا عَلِيٍّ رأى الحَمْلَ على غيرِ التأكيدِ أَوْلَى، وأيضًا... مِن تَسَلُّطِ الفِعلِ على (الخبير) أنَّه محلُّ الفَتْوَى، كقولِه: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾[٥].

[(وفي النعت يَقِلّ)]: ع: بخلافِ حَذْفِ المنعوتِ؛ لأنَّ تابعتَه تدلُّ على مكانِه، وأمَّا النعتُ فلا تدلُّ عليه قرينةٌ مقاليَّةٌ؛ فلذلك قَلَّ.

كَتَبَ الشَّلَوْبِينُ[٦]: قالَ س[٧] في قولِهم: «سِيرَ عليه ليلٌ»: يريدون: «سِيرَ عليه ليلٌ طويلٌ».



---

(١) يقصد به: عيسى بن عمر، وقد كان يذهب إلى أن «جلا» فعل ماض سمي به فمنع من الصرف. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١/ ٢٠٥.

(٢) البقرة ٨٣، وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة ١٦٣.

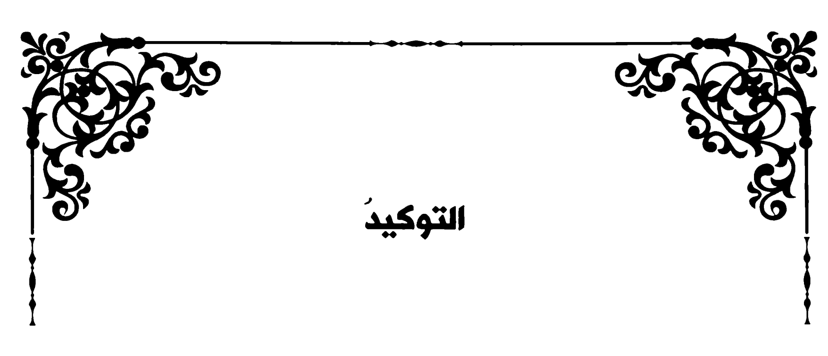
(٣) الفرقان ٥٩.

(٤) انظره في: ٢/ ٢١٤ وما بعدها.

(٥) النحل ٤٣ والأنبياء ٧.

(٦) انظر: (حواشي المفصل) له ٣٩٤ وما بعدها.

(٧) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٠ وما بعدها.



التوكيدُ

بــالنفس أو بــالعين الاســمُ أُكِّــدا   مــع ضــمير طــابق المؤكَّــدا
واجمعهمـــا بأفعـــل إن تبعَـــا   مــا لــيس واحِــدًا تكــن متَّبعــا
وكــلا اذكــر في الشــمول وكــلا   كلتــا جَمِيْعًــا بالضــمير موصــلا

قالَ عَبْدُ القَاهِرِ[1] ـ رحِمَه اللهُ ـ: اعلَمْ أنَّ (كِلَا) إذا كانَ تأكيدًا كانت طريقتُه غيرَ التي تكونُ إذا لم يكنْ تأكيدًا، وذلك أنَّك إذا قلتَ: «كِلَاهما ضربتُه»، كان بمنزلةِ: «كلُّ واحدٍ منهُما ضربتُه»، ولا يكونُ كقولِك: «هما ضربتُهُما»، وإذا قلتَ: «جاءني الرجلان كلاهما»، كانَ بمنزلةِ أن تقولَ: «جاءني القومُ أجمعون»، في أنَّك لا تقدِّرُ: «كلُّ واحدٍ منهُما».

واســتعملوا أيضــا ككــل فاعِلَــه   مــن عــمَّ في التوكيــد مثــل النافِلــه

[(مثلَ «النافِلَهْ»)]: ع: أي: على وزنِ: (النافِلَة)، يعني: في الأصلِ، وإلا فهي تدغمُ، وكان يُغنيه عنه: (فاعِلَهْ)، إلا أنَّه تمَّمَ البيتَ.

وبعــد كــل أكــدوا بأَجمعــا   جمعــاء أجمعــين ثــم جُمعــا

إذا اجتمَعَت التَّواكيدُ أَتيتَ بها كما رتَّبها الناظمُ: (النَّفْسُ)، فـ (العَيْنُ)، فـ (كُلٌّ)، فـ (أَجْمَعُ)، فإن شئتَ زدتَ: (أَكْتَع)، فـ (أَبْصَع)، فـ (أَبْتَع).

---

(١) انظر: (الإيضاح في شرح التكملة) له ١/ ٣٧١.

ودون كـــل قـــد يجـــيء أجمـــع جمعـــاء أجمعـــين[(١)] ثـــم جمـــع

في الحديثِ: «فصلُّوا جُلُوسًا أجمعون»[(٢)].

مِن التأكيدِ بـ (جُمَعَ) ـ وهو مِن بديعِ المراثي ـ[(٣)]:

أَيَّتُهَـــا الـــنَّفْسُ أَجْمِلِـــي جَزَعَـــا إِنَّ الَّـــذِي تَحْـــذَرِينَ قَـــدْ وَقَعَـــا

إِنَّ الَّـــذِي جَمَـــعَ السَّـــمَاحَةَ وَالنَّـــ ـــجْدَةَ وَالحِلْـــمَ والتُّقَـــى جُمَعَـــا

الأَلْمَعِـــيَّ الَّـــذِي يَظُـــنُّ بِـــكِ الظَّـــ ـــنَّ كَـــأَنْ قَـــدْ رَأَى وَقَـــدْ سَـــمِعَا

[(قد يَجِيءُ)]: إن قيلَ: كيف قلَّله، وقد قالَ الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[(٤)]؟

قلتُ: أجازَ بعضُهم أن تكونَ (أجمعين) حالًا، وفي ذِهْني أنَّ أبا البَقَاءِ[(٥)] ذَكَرَ ذلك، إلا أنَّني رأيتُ في (حَوَاشي)[(٦)] الأستاذِ أبي عَلِيٍّ ـ رحِمَه اللهُ تعالَى ـ ما نَصُّه: ولا يجوزُ عندَ النحويين: «جاءني القومُ أجمعين»، على الحالِ؛ لأنَّه معرفةٌ، وأجازَه ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ[(٧)]، ويُجيزُ الفَرَّاءُ[(٨)] النَّصْبَ في المفردِ في (أَجْمَع) و(جَمْعاء)، ولا يُجيزُ

---

(١) كذا بخط ابن هشام، والصواب: أجمعون.

(٢) انظر: صحيح البخاري ٧٢٢ و٧٣٤ وصحيح مسلم ٤١٤.

(٣) الأبيات لأوس بن حجر التميمي، وهي من المنسرح. انظر: الديوان ٥٣ والشعر والشعراء ١/ ٦٦.

(٤) الحجر ٤٣.

(٥) يقصد به العكبري. انظر: (التبيان) له ٢/ ٧٨٢.

(٦) يقصد (حواشي المفصل) لأبي علي الشلوبين. انظره في: ٣٦٤.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٩٥.

(٨) انظر: مجالس ثعلب ٩٨.

في تثنيتِهما ولا جمعِهما، ولا يُجيزُ الفَرَّاءُ تقديمَ هذه الحالِ، فلا تقولُ: «جَمْعاءَ هُدِمَت الدارُ».

ع: إن قلتَ: يُقوِّي ما ذكرَه أبو البَقَاءِ في هذه الآيةِ أنَّ نظيرَها قد جاءَ، ولا يُتَرَدَّدُ في الجزمِ بالحاليةِ، وهو قولُه تعالَى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾[1]، فالمقابَلةُ تقضِي بالحاليَّةِ.

قلتُ: (جميع) صفةٌ نكرةٌ، وأمَّا (أَجْمع)...

واغــن بكلتــا في مثنَّــى وكــلا عــن وزن فعــلاء ووزن أفعَــلا

خلافًا للكوفيين، وأبي حاتمٍ، وابنِ خَرُوفٍ[2]، والواحِديِّ. مِن (شَرْحِ العُمْدةِ)[3].

[(واغْنَ بـ «كِلْتَا»)]: ع: كما استَغنَوا بـ (ثمانية) عن: (أربعتان)، وبـ (عشرة) عن: (خمستان).

قولُه: (واغْنَ بـ «كِلْتَا»): نبَّه على علَّةِ عدمِ تثنيةِ (أَجْمَع) و(جَمْعاء)، وهو: الاستغناءُ بـ (كِلَا) و(كِلْتا).

وبقِيَ ممَّا لا يثنُّونَه: (كُلٌّ) و(بعضٌ)؛ فإنَّهما لا يفيدانِ مثنَّيَيْنِ إلَّا ما يُفيدانِه مِن البَعْضِيَّةِ والكُلِّيَّةِ، و«أَفْعَلُ مِن»؛ لأنَّه بمعنَى الفعلِ وزيادةٍ، فلا يَقبَلُ تثنيةً، والمحكيةُ؛ لأنَّ التثنيةَ تُزِيلُ حكايتَها، والمتوغِّلةُ في البناءِ؛ لأنَّها كالحروفِ،

---

(١) النساء ٧١.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٣٨.

(٣) انظره في: ٢/ ٦٠١ وما بعدها.

والمختصةُ بالنفيِ؛ لأنَّها للعُمُومِ، فليسَ لها مثلٌ.

وبالجملةِ: فالذي يُشبِه مسألتَنا...، فإنَّهم لم يقولُوا في (أربعة): (أربعتان)؛ استغناءً بـ(ثمانية)، وكذا...

ع: قولُه: (**واغْنَ بـ«كِلْتَا»**) البيتَ: إن قلتَ: لو استَغنَوا بهما لم يقولوا: (نَفْسَاهما)، ولا: (أَنْفُسُهما)، ولا: (نَفْسُهما)، وكذا في (العَيْنِ).

قلتُ: التأكيدُ بـ(النَّفْسِ) و(العَيْنِ)؛ لرَفْعِ المجازِ عن الذاتِ، وبـ(كِلَا) و(كِلْتا)؛ لرَفْعِ المجازِ عن الشُّمُولِ، فلم يُمْكِنِ الاستغناءُ، بخلافِ (أَجْمَع)، فإنَّها للشُّمُولِ، فجازَ إغناؤهما عنها.

قالَ بَدْرُ الدِّينِ[1] ـ بعدَ أن حكَى عن ابنِ خَرُوفٍ[2] موافقةَ الكوفيين في جَوازِ تثنيةِ (أَجْمَع) و(جَمْعاء)، وأنَّه قالَ: لا مانعَ منه ـ ما نصُّه: وعندي أنَّ ثَمَّ ما يمنعُ منه، وهو أنَّ مِن شَرْطِ صِحةِ المثنَّى جوازَ تجريدِه مِن علامةِ التثنيةِ، وعَطْفِ مِثْلِه عليه، وعلى هذا لا يجوزُ: «جاء زيدٌ وعمرٌو أجمعان»؛ لأنَّه لا يصحُّ أن تقولَ: «جاءَ أجمعُ وأجمعُ»؛ لأنَّ المؤكَّدَ بـ(أَجْمع) كالمؤكَّدِ بـ(كُلٍّ) في كَونِه لا بدَّ أن يكونَ ذا أجزاءٍ يصِحُّ وقوعُ بعضِها موقعَه.

وإن يفدْ توكيدُ منكورٍ قُبِلْ ... وعن نحاةِ البصرةِ المنعُ شَمِلْ

قولُه: (**وإنْ يُفِدْ**): ابنُ عُصْفُورٍ[3]: أجازَ كـ تأكيدَ النكرةِ بشرطين: أن تكونَ

---

(١) يقصد به ابن الناظم. انظر: (شرح الألفية) له ٣٦١.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٣٣٨.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٦٧ وما بعدها.

متبعِّضةً، ويكونَ التأكيدُ بـ (كُلٍّ) وما في معناها، نحوُ: «أكلتُ رغيفًا كلَّه»، ولا يجوزُ: «أكلتُ رغيفًا نفسَه»؛ لأنَّك في: «ضربتُ زيدًا نفسَه» أفدتَ رَفْعَ المجازِ عن ذاتِ (زَيْد)، وذلك منتفٍ في النكرةِ؛ إذ فائدةُ: «رأيتُ رجلًا» و: «رأيتُ رجلًا نفسَه»، واحدةٌ.

والشرطان مستفادان مِن قولِه:

(وإنْ يُفِدْ توكيدُ منكورٍ قُبِلْ)

فإن قلتَ: ولهذا عَدَلَ عن أن يقولَ: محدودٍ؟

قلتُ: لا؛ لأنَّ تأكيدَ المحدودِ لا يفيدُ إلا في ذلك أيضًا، وهي المسألةُ بعينِها، لكنَّه كان يُوهِمُ أنَّ النكرةَ غيرَ المحدودةِ قد تُفِيدُ ولا تؤكَّدُ.

لا خِلافَ في جوازِ التَّوكيدِ اللَّفظيِّ في النكرةِ، نحوُ: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾[1]؛ لإفادتِه، ولا في مَنْعِه في المعنويِّ في النكرةِ غيرِ المحدودةِ، واختُلف فيها[2].

في الحديثِ: قالت عائِشةُ رضي الله عنها: «ما رأيت رسولَ الله ﷺ صامَ شهرًا كلَّه إلا رمضانَ»[3]، وقالَ الشاعرُ[4]:

نَلْبَثُ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنْهَجِ

وأمَّا مِثْلُ[5]:

(١) الفجر ٢٢.

(٢) يقصد: في النكرة المحدودة.

(٣) انظر: صحيح مسلم ١١٥٦.

(٤) البيت للعرجي، وهو من السريع. انظر: الديوان ٢٠ والكامل ٢/ ٨١٥.

(٥) البيت لمسافع بن حذيفة العبسي، وهو من الطويل. انظر: الحيوان ٢/ ٢٩٩ وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٩٩٠.

أُلَاكَ[1] بَنُـو خَيْـرٍ وَشَـرٍّ كِلَيْهِمَـا   جَمِيعًـا وَمَعْـرُوفٍ أَلَـمَّ وَمُنْكَـرِ

فلا بدَّ مِن تأويلِه، فقالَ ابنُ جِنِّي[2]: إنَّ (كليهِما) بدلٌ لا تأكيدٌ، وكذا قولُ الآخرِ[3]:

عَـدَانِي أَنْ أَزُورَكَ أَنَّ بَهْمِـي   عَجَايَـا كُلُّهَـا إِلَّا قَلِـيلَا

فقالَ الأَخفَشُ الصغيرُ[4]: إنَّ (كلَّها) تأكيدٌ للضميرِ في (عَجَايا)...

وممَّا لا يؤوِّلُه كـ[5]:

تَحْمِلُنِـي الـذَّلْفَاءُ حَـوْلًا أَكْتَعَـا

وأمَّا قولُه[6]:

.... وَهْـيَ فَـرْعٌ أَجْمَـعُ

فقالَ[7] أبو عَلِيٍّ الفارِسيُّ[8]: إنَّ (أَجْمَع) تأكيدٌ لـ (هي)، وقالَ الشَّلَوْبِينُ[9]:

---

(١) كذا بخط ابن هشام، وكتابتها المعمول بها: أولاك.

(٢) انظر: (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة) له ٣٣٣.

(٣) البيت لأرطأة بن سهية المري، وهو من الوافر. انظر: الحجة ٣/ ٢٠٧ والمحكم ٤/ ٣٣٨.

(٤) انظر: (حواشي المفصل) للشلوبين ٣٧٤.

(٥) البيت من مشطور الرجز. انظر: الاقتضاب ٣/ ٣٤٢ وشرح التسهيل ٣/ ٢٩٥.

(٦) بتمامه:

أَرْمِـي عَلَيْهَـا وَهْـيَ فَـرْعٌ أَجْمَـعُ

والبيت من مشطور الرجز. انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٦ وإصلاح المنطق ٢٢١.

(٧) في المخطوطة: وقال، وهو سهو.

(٨) انظر: (حواشي المفصل) للشلوبين ٣٧٤.

(٩) انظر: (حواشي المفصل) له ٣٧٥.

ويحتملُ أنَّ (أَجْمَع) هنا بمعنَى: (مُجْتَمِع)، كما في الحديثِ: «كما تَتَنَاتَجُ البهائمُ مِن بهيمةٍ جَمْعاءَ»[1]، أي: مُجْتَمِعة الخَلْق.

وإن تؤكــد الضــميرَ المتّصــل   بــالنفس والعــين فبعــد المنفصِــل

ع: أخطأَ أبو حَيَّانَ[2] في تجويزِه في قراءةِ نافعٍ[3] في الشواذِّ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسُكُمْ﴾[4]، فجعل (أَنْفُسُكم) تأكيدًا للضميرِ في «عليكم»، وهذه القاعدةُ تَرِدُ عليه، وأجازَ أن يكونَ مبتدأً وخبرًا، وهو صحيحٌ، وعلى الأوَّلِ: المفعولُ محذوفٌ، وعلى الثاني: لا بدَّ مِن حَذْفِ مضافٍ، أي: أَمْرُ أنفسِكم.

عنَيــتُ ذَا الرفْــعِ وأَكَّــدوا بمــا   ســواهما والقيــدُ لــن يُلْتَزمــا

ومــا مــن التوكيــد لَفْظــي يجــيْ   مكــرّرًا كقولــكَ ادرجــي ادرجــي

ولا تُعِــدْ لفــظَ ضــميرٍ متصــل   إلا مــع اللفــظ الــذي بــه وصــل

كــذا الحــروفُ غيــر مــا تحصَّــلا   بـــه جـــواب كـــنعم وكـــبلا[5]

ع: قولُه: (كذا الحُرُوفُ): أي: لا تُعِدْ لفظَها إلا مع ما اتَّصَلَ بها، فتقولُ: «مررتُ بزيدٍ بزيدٍ»، إذا أردتَ تأكيدَ الباءِ.

---

(١) انظر: الموطأ ٢٤١.

(٢) انظر: (البحر المحيط) له ٤/ ٣٨٨.

(٣) انظر: شواذ القراءات للكرماني ١٦٢.

(٤) المائدة ١٠٥.

(٥) كذا بخط ابن هشام، والمعمول عليه في كتابتها: بلى.

ورُبَّما جاءَ في كلامِهم إعادتُه ليسَ معه ما اتَّصَلَ به المؤكَّدُ، وإذا فعلُوا ذلك جعلُوه تاليًا للمؤكَّدِ داخلًا على ما اتَّصلَ به الأوَّلُ؛ ليكونَ هو والأولُ كالكلمةِ الواحدةِ دَخلَت على مطلوبِها؛ لشِدةِ اتصالِها بما تدخلُ عليه، فإن أتيتَ بالمؤكَّدِ تاليًا لها فصلْتَها ممَّا دخلَت عليه، أو بعدَها وبعدَ مصحوبِها أَخْلَلْتَ بالمؤكَّدِ، مِن حيث إنَّه كالضميرِ المتَّصِلِ الذي لا يُستباحُ المجيءُ به وَحْدَه، إلا أنَّ السماعَ في ذلك ـ وإن كانَ قليلًا ـ لم يَرِدْ إلا بالأوَّلِ، كقولِه[1]:

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ

البيتَ، ويُضعِفُه كَونُ الأداةِ على حرفٍ، كقولِه[2]:

وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

وأنَّ المصنِّفَ أفردَ المسألةَ غيرُ جَيِّدٍ، وهكذا تمشي عندي.

ومضمر الرفع الذي قد انفصل أكِّدْ به كل ضمير اتَّصل

النِّيليُّ[3]: الضميرُ المؤكِّدُ يجبُ فَصْلُه؛ لتعذُّرِ ما يتَّصِلُ به مع كَونِه تأكيدًا،

---

(١) البيت لخطام المجاشعي، ونسب إلى الأغلب العجلي، وهو من مشطور الرجز. انظر: النوادر لأبي زيد ٣٤٤ وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٣.

(٢) بتمامه:

فلا واللهِ لا يُلْفَى لِمَا بي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

والبيت لمسلم بن معبد الوالبي، وهو من الوافر. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٦٨ والمحتسب ٢/ ٢٥٦.

(٣) انظر: (الصفوة الصفية) له ١/ ٧٧٥.

التوكيدُ

تقولُ: «زيدٌ ضربتُه إياه»، ولو قلتَ: «ضربتُه ضربتُه»؛ التَبَسَ ببابِ البدلِ، وكذا: «زيدٌ مررتُ به هو»، وإن قلتَ: «به به»، كان بدلًا لا تأكيدًا.





العطْفُ

العَطْــفُ إِمَّــا ذُو بَيَــانٍ أَو نَسَــقْ   والغَــرَضُ الآنَ بَيَــانُ مــا سَــبَقْ

[(ذو بيَانٍ)]: لم يُفصِح عن اسمِه، إنَّما أخبرَ عنه بوصِفه، فلا يُفهَمُ مِن كلامِه معرفةُ اسمِهِ الاصطلاحيِّ.

[(أو نَسَق)]: أي: أو ذو نَسَق، وهذا كقولِه[1]: (وذو كَسْرٍ وضَمّْ).

[(بيَانُ ما سَبَق)]: أي: بيانُ ذي البيانِ.

فــذُو البيَــانِ تَــابِعٌ شِــبْهُ الصِّــفَه   حقيقَــةُ القَصْــدِ بِــهِ مُنكَشِــفَه

قولُه: (تابعٌ شِبْهُ الصِّفَة): الحدُّ ناقصٌ، يَرِدُ عليه البَدَلُ، ومِنْ ثَمَّ زادَ ابنُه[2] في الحدِّ: ولا مقصودًا بالنسبةِ؛ لإخراجِه، إلَّا أنَّه زادَ أيضًا أنْ قالَ: هو التابعُ الموضِّحُ والمخصِّصُ متبوعَه، غيرَ مقصودٍ بالنسبةِ، ولا مشتقًّا، ولا مؤوَّلًا بمشتقٍّ، وهذا غيرُ حدِّ أبيه.

وقالَ في شرحِه[3]: خرج بالموضِّحِ والمخصِّصِ: التوكيدُ، والنَّسَقُ، وبالفصلِ الثاني[4]: البدلُ، وبالثالث[5]: النعتُ. انتهى.

---

(١) في قوله عن المبني: «ومنه ذو فتح وذو كسر وضم»، البيت ٢٢.

(٢) انظر: (شرح الألفية) له ٣٦٦.

(٣) يعني ابن الناظم.

(٤) قوله: غير مقصود النسبة.

(٥) قوله: ولا مشتقًّا، ولا مؤولًا بالمشتق.

فإن قلتَ: كيف خرَجَت الصفةُ مِن حدِّ أبيه؟

قلتُ: لأنَّ شِبْهَ الشيءِ غيرُه.

فإن قلتَ: كيف خرجَ التأكيدُ؟

قلتُ: لأنَّ التأكيدَ ليسَ مبيِّنًا للأوَّلِ؛ لأنَّه ليسَ مُبهمًا، بل رافعٌ للمجازِ والسَّهْوِ.

فإن قلتَ: ما مَوقعُ قولِه: (**حقيقةُ القَصْد**) البيتَ؟

قلتُ: بيانٌ لقولِه: (**شِبْهُ الصِّفَه**)، أي: أشبهَها في أنَّه كاشفٌ.

والتحقيقُ أنَّ البدلَ غيرُ واردٍ؛ لأنَّه لم يُسَقْ للبيانِ، بل للتقريرِ والتأكيدِ.

المبيِّنُ لحقيقةِ القَصْدِ أظهرُ في صِدْقِه على التوكيدِ منه على البيانِ؛ لأنَّ التوكيدَ رافعٌ للمجازِ، ومبيِّنٌ للحقيقةِ المقصودةِ بالذاتِ أو بكميةِ الاسمِ، لكنَّ وقوعَ ذلك بعدَ قولِه: (**شِبْهُ الصِّفَه**) يدفعُه، فكأنَّه قالَ: الموضِّحُ والمخصِّصُ؛ لأنَّ محصولَه: المبيِّنُ لحقيقةِ القَصْدِ على حدِّ تبيينِ الصفةِ، ولا بدَّ مِن اعتبارِ أن لا يكونَ صفةً ضرورةً.

وقولُه: (**حقيقةُ**) إلى آخرِه: بيانٌ بعدَ إجمالٍ، ولو سَكَتَ لاقتضَى أن يكونَ للمدحِ والذمِّ والترحُّمِ.

فأَوْلِيَنْــــهُ مِــــن وِفَـــاقِ الأَوَّل مَـا مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ النعـتُ ولـي

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[1] في: ﴿بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ﴾[2]: «أَنْ تقوموا»صح عطفُ بيانٍ لقولِه: «بواحدةٍ».

---

(١) انظر: (الكشاف) ٣/ ٥٨٩.

(٢) سبأ ٤٦.

ورُدَّ عليه بأنَّ (واحدة) مؤنثٌ[١]، و«أَنْ تقوموا» مذكرٌ[٢].

ع: وهذا ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ «بواحدةٍ» مؤنثٌ غيرُ حقيقيٍّ، بمعنَى: خصلةٍ واحدةٍ، ولا شكَّ أَنَّ «أَنْ تقوموا» هو نفسُ الواحدةِ. انتهى.

وأيضًا فإن فيه تخالُفَهما تعريفًا وتنكيرًا، ولم يُجِزْه أحدٌ غيرُه، وأمَّا ص فيجبُ أن لا يقعَ عندَهم إلا في المعارِفِ، وأمَّا كـ فيقعُ عندَهم في النكراتِ أيضًا، والفريقان اشترطُوا التوافقَ.

ع: قالَ بَدْرُ الدِّينِ[٣]: ومَنَعَ بعضُ النحويين كَونَ عَطْفِ البيانِ نكرةً تابعًا لنكرةٍ، وأجازَه أكثرُهم، وهذا مخالِفٌ لِمَا نَقَلَ أبو حَيَّانَ[٤] عن ص.

فقد يكونانِ مُنكرين كما يَكونانِ مُعَرَّفين

ع: كانَ الأجودُ: (وقد يكونان)؛ لأنَّ هذه مسألةٌ غيرُ مسألةِ وجوبِ المطابقةِ، وهي: هل يقعُ عطفُ البيانِ في النكراتِ كما يقعُ في المعارفِ أو لا؟

مسائلُ:

١: هل يقعُ عطفُ البيانِ بينَ النكرتين كما بينَ المعرفتين؟

فيه خلافٌ.

٢: هل شَرْطُه التوافقُ كالنعتِ؟

---

(١) في المخطوطة: مذكر، وهو سهو.

(٢) في المخطوطة: مؤنث، وهو سهو.

(٣) يقصد به ابن الناظم. انظر: (شرح الألفية) له ٣٦٧.

(٤) انظر: (التذييل والتكميل) له ١٢/ ٣٣٠ و(البحر المحيط) له ٣/ ٢٧٢.

فيه خلافٌ للزَّمَخْشَريِّ(١).

٣: هل يُشترَطُ كَونُ الثاني أعرفَ مِن الأوَّلِ؟

فيه خلافٌ له(٢) ولعَبْد القَاهِرِ(٣)، ويجبُ عندي أن يُحمَلَ قولُه على أنَّه يُشترَطُ كَونُه أوضحَ عندَ السامعِ، لا أنَّه أعلَى مِنه درجةً في التعريفِ، وعلى هذا لا ينبغي لأحدٍ أن يخالِفَهما في ذلك؛ لأنَّ حقيقةَ المبيِّنِ ذلك.

قالَ الأُستاذُ(٤): إنَّ قولَ ص أنَّه لا يكونُ إلا بالأسماءِ المعارِفِ الظاهرةِ، وشَرَطَ في (المفصَّلِ)(٥) أن تكونَ جامدةً.

ع: وهو ـ لعَمْري ـ شَرْطٌ لا بدَّ مِنه.

ابنُ عُصْفُورٍ(٦): البيانُ لا يكونُ إلا بالجامدِ، ولا يكونُ إلا أعرفَ مِن الأوَّلِ، والنعتُ ليسَ كذلك؛ لأنَّه لا يكونُ إلا بالمشتقِّ أو المؤوَّلِ به، ولا يكونُ إلا مساويًا للمنعوتِ أو أقلَّ منه تعريفًا، وأيضًا فمجيءُ البيانِ في النكراتِ قليلٌ، والفرقُ بينَه وبينَ البَدَلِ في أنَّه لا يُنوَى به الطَّرْحُ، وإلا فالبدلُ مبيِّنٌ أيضًا.

ع: وشَرَطَ ابنُ الناظِمِ(٧) أن لا يكونَ بلفظِ الأوَّلِ، وهو حَسَنٌ، وذلك غيرُ

---

(١) انظر: (الكشاف) له ١/ ٣٨٧.

(٢) يقصد به الزمخشري. انظر: (الكشاف) له ٣/ ٦١.

(٣) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ٢/ ٩٢٧.

(٤) يقصد به الشلوبين. انظر: (حواشي المفصل) له ٤٠٩.

(٥) لم أجد ذلك فيه، والكلام انظره في: ١٤٩.

(٦) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٩٤.

(٧) انظر: (شرح الألفية) له ٣٦٧.

شرطٍ عندَ مَن قَبْلَه، فقد نصَّ النحاةُ في قولِه[1]:

...... يَـــا نَصْـــرُ نَصْـــرٌ نَصْـــرَا

أنَّ (نَصْرًا) الثانيَ بيانٌ، والثالثَ بيانٌ ثانٍ على الموضعِ، أو بتقديرِ: «عليك»، أو: «انْصُرْ».

نَعَمْ، قولُ ابنِ عُصْفُورٍ[2]: لا يكونُ إلا أعرفَ، يَرِدُ.

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[3] في: ﴿صَدِيدٍ﴾[4]: إنَّه عَطْفُ بيانٍ لـ (ماءٍ).

ح[5]: ص لا يجيزُونَه في النكراتِ، وأجازَه كـ وتَبِعَهم فا[6] في: ﴿زَيْتُونَةٍ﴾[7]، جَعَلَها بيانًا لـ «شجرةٍ مباركةٍ».

---

(١) بتمامه مع سابقه:

إني وأَسْـــطارٍ سُـــطِرْنَ سَـــطْرَا

لَقائـــلٌ يـــا نصـــرُ نصـــرٌ نصـــرَا

البيتان لرؤبة بن العجاج، وهما من مشطور الرجز. انظر: ملحقات الديوان ١٧٤ والكتاب ٢/ ١٨٥.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٩٤.

(٣) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٥٤٦.

(٤) إبراهيم ١٦، وتمام الآية: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾.

(٥) انظر: (البحر المحيط) له ٦/ ٤١٩.

(٦) هذا اختصار لـ (أبي علي الفارسي). انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٤، أما في (الإغفال) له ٢/ ٥١ فقد أعربها صفة.

(٧) النور ٣٥، وتمام الآية: ﴿الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾.

جَعَلَ الحَرِيريُّ[1] مِن مجيءِ عطفِ البيانِ في النكرات: ﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝ رَسُولًا﴾[2].

ع: والمشهورُ أنَّ البصريين لا يجيزُونَه إلا في المعارفِ، وأنَّ كـ أجازُوه في النكراتِ أيضًا، وأوجبُوا التوافقَ كما في النُّعُوتِ، وخالفَ الفريقين الزَّمَخْشَرِيُّ[3] في إجازتِه كَونَ أحدِهما معرفةً والثاني نكرةً.

ابنُ عُصْفُورٍ[4]: أجازَ النحاةُ في: «قامَ هذا الرجلُ»، أن يكونَ (الرَّجلُ) نعتًا بتقديرِ المشتقِّ، أي: الحاضِرِ المشاهَدِ، و...

فإن مُنِعَ الثاني بأنَّ ما فيه (أل) دونَ المشارِ إليه في التعريفِ.

قيلَ: لَمَّا كانت (أل) للحضورِ ساوى المشارَ إليه في مرتبتِه، وزادَ بأنَّه يُفِيدُ الحضورَ، ومصحوبُها يُفِيدُ أنَّ الحاضرَ مِن جنسِ الرجالِ، بخلافِ اسمِ الإشارةِ.

فإن قيلَ: جَعْلُه أَعْرَفَ مِن الأوَّلِ ينفي كونَه نعتًا.

قلتُ: (أل) فيه للعهدِ، لا للحضورِ، كأنَّه قيلَ: قامَ هذا وهو الذي بيني....

ع: (أل) بعدَ أسماءِ الإشارةِ لا تكونُ إلا للعهدِ في شخصٍ أو جنسٍ، ففي كلامِه نَظَرٌ.

وصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى ... في غيرِ صح نحوِ يا غلامُ يَعْمُرا

---

(١) في (شرح الملحة) له ٢٥١ جعلها من بدل النكرة من النكرة.

(٢) الطلاق ١٠ ـ ١١.

(٣) انظر: (الكشاف) له ١/ ٣٨٧.

(٤) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٩٧ وما بعدها.

كلُّما[1] يُحكَمُ عليه بأنَّه عَطْفُ بيانٍ باعتبارِ كَونِه موضِّحًا ومخصِّصًا لمتبوعِه يجوزُ الحكمُ عليه بأنَّه بَدَلٌ باعتبارِ كَونِه مقصودًا بالنسبةِ على نيةِ تكرارِ العاملِ؛ لإفادةِ تقريرِ معنَى الكلامِ وتوكيدِه، إلا في المسألتين.

قولُه: (يا غلامُ يَعْمُرَا): مثالُه[2]:

أَيَــا أَخَوَيْنَــا عَبْــدَ شَــمْسٍ وَنَــوْفَلَا

وتقريرُه: أنَّ (عبدَ شَمْسٍ) لو كانَ بدلًا مِن (أخوَيْنا) ـ والواقعُ أنَّ (نَوْفَلَا) عَطْفٌ على (أخوَيْنا)، لا على (عبد شَمْسٍ)؛ لأنَّه هو و(عبد) تابعان لـ (أخوَيْنا)، لا أنَّ أحدَهما تابعٌ للآخَرِ ـ لكانَ يجبُ: «ونَوْفَلُ»، ولكنَّ (عبدَ شَمْسٍ) بيانٌ، فأُتبِعَ (نَوْفَلَا) على اللَّفظِ في (أخوَيْنا).

[(يا غلامُ يَعْمُرَا)]: ع: مثالُه[3]:

.... يَــا نَصْــرُ نَصْــرٌ نَصْــرَا

[(يا غلامُ يَعْمُرَا)]: مثالُه أيضًا:

لَقَائِــلٌ: يَــا نَصْــرُ نَصْــرٌ نَصْــرَا

فالأَوَّلُ بيانٌ على اللَّفظِ، والثاني على الموضعِ، ولا يكونُ...، ويجوزُ كَونُ

---

(١) كذا بخط ابن هشام موصولة، وقد سبق التنبيه على أمثال هذا.

(٢) بتمامه:

أَيَــا أَخَوَيْنَــا عَبْــدَ شَــمْسٍ وَنَــوْفَلَا   أُعِيــذُكما أن تبعثــا بيننــا حَرْبَــا

والبيت لأبي طالب عم النبي ﷺ، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٨٣ والعقد ٣/ ٢٧٤.

(٣) تقدم قريبًا.

الثاني... دُعَائِيًّا.

قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[1]: فإن قلتَ: كيف يُبَيَّنُ الشيءُ بنفسِه؟

قلتُ: البيانُ هنا يقعُ بتكرارِ المنادَى، وأنت تخاطِبُه وتُقْبِلُ عليه مرَّتين، ولولا ذلك أمكنَ أن يُلْبِسَ إذا كانَ بحضرتِك مُسَمَّيانِ بـ(نَصْرٍ).

كلامُ ابنِ عُصْفُورٍ[2] يقتضي أنَّه لا بدَّ أن يكونَ الثاني أعرفَ في بابِ عَطْفِ البيانِ، وقولُ الزَّمَخْشَرِيِّ[3] والجُرْجَانِيِّ[4] كذلك[5].

ونحـــوِ بِشْــرٍ تـــابعِ البَكْــرِي ... ولَـــيْسَ أن يُبْـــدَلَ بالمَرْضِـــي

قولُه: (ونحوِ: بِشْرٍ): البيتُ للمَرَّار[6]، وهذا إنَّما يقولُه مَن لا يُجيزُ: «الضارب زيدٍ»، فأمَّا مَن أجازَه فإنَّه يُجيزُ هذا، ومَن لم يُجِزْه له أيضًا أن يقولَ: ليسَ حكمُ التابعِ كحكمِ الأصلِ، فرُبَّ تابعٍ يجوزُ فيه ما لا يجوزُ في متبوعِه، أَلَا تَرَى أنَّا اتَّفَقْنا على جوازِ: «كلُّ شاةٍ وسَخْلَتُها بدرهمٍ»[7]، ولو قلتَ: «كلُّ سَخْلَتِها»، لم يَجُزْ،

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٩٦.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٩٤.

(٣) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٦١.

(٤) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ٢/ ٩٢٧.

(٥) سبق أن قال ابن هشام: إن في المسألة خلافًا، وإنهما يجيزان كون الأول أعرَف.

(٦) بتمامه:

أنــا ابــنُ التــاركِ البكــريِّ بِشْــرٍ ... عليــه الطيــرُ تَرْقُبُــه وقوعــا

والبيت للمرار الأسدي، وهو من الوافر. انظر: الكتاب ١/ ١٨٢ والمفصل ١٦٠.

(٧) انظر: الكتاب ٢/ ٥٥.

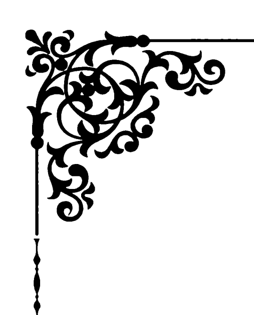
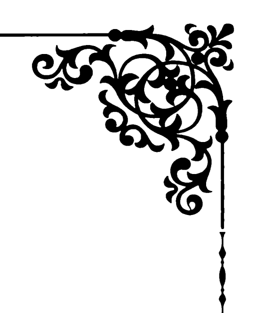
وتقولُ: «رُبَّ رجلٍ وغلامِه»[١]، ولا يجوزُ: «رُبَّ غلامِه»، فلا يلزمُ مِن امتناعِ: «التاركِ بِشْرٍ» تصريحًا امتناعُه تقديرًا.

وجوابُه: أنَّ البدلَ ليسَ في حكمِ المعطوفاتِ ولا بقيةِ التوابعِ؛ لأنَّ البدلَ في حكمِ التكريرِ في جميعِ أمثلتِه، والمعطوفُ، وإن كانَ في بعضِ المواضعِ في حكمِ التكريرِ، فليسَ في كلِّها؛ فلا يلزمُ مِن جوازِ تابعٍ ليسَ في حكمِ التكريرِ جوازُ تابعٍ في حكمِ التكريرِ. مِن (شَرْحِ المفصَّلِ)[٢] لابن الحاجِبِ.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٥٤.

(٢) انظره في: ١/ ٤٣١.

عطف النسق

تـال بحـرفٍ متبـع عطـف النسـق   كاخصـص بـوُد وثنـاء مـن صـدق

قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[1]: حروفُ العطفِ المذكورةُ في أقسامٍ:

قِسمٌ أجمع النحويون على أنَّه ليسَ بحرفِ عَطفٍ، وهو (أمَّا)؛ لأنَّها تتكرَّرُ، وتلي العاملَ، وتقعُ بعدَ العاطفِ، وحروفُ العَطفِ ليست كذلك.

وقِسمٌ اختُلِفَ فيه، فمنه ما ذكرَه ك[2]، وهو «ليسَ»، كقولِه[3]:

إِنَّمَـا يَجْـزِي الفَتَـى لَـيْسَ الجَمَـلْ

قلنا: (الجَمَلُ) اسمُها، والخبرُ محذوفٌ، أي: مُجازيًا، كما قالَ[4]:

لَهْفَـى عَلَيْـكَ لِلَهْفَـةٍ مِـنْ خَـائِفٍ   يَبْغِـي جِـوَارَكَ حِـينَ لَـيْسَ مُجِيـرُ

و(كيف) و(أين) و(هلَّا)؛ لقولِهم: «ما أكلت لحمًا فكيف شحمًا؟»، و: «ما

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٢٣ وما بعدها.

(٢) انظر: مجالس ثعلب ٤٤٧.

(٣) بتمامه:

فـــإذا جُوزِيـــت قَرْضًـــا فـــاجْزِهِ   إِنَّمَـا يَجْـزِي الفَتَـى لَـيْسَ الجَمَـلْ

والبيت للبيد بن ربيعة، وهو من الرمل. انظر: الديوان ١٧٩ والكتاب ٢/ ٣٣٣.

(٤) البيت لعبد الله بن أيوب التيمي، وهو من الكامل. انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٩٥٠ وضرائر الشعر ١٨٢.

يعجبني لحمٌ فكيف شحمٌ؟»، و: «لا لقيت زيدًا وأين عمرًا؟»، و: «هذا زيدٌ وأين عمرٌو؟»، و: «ضربتَ زيدًا فهلَّا عمرًا»، و: «قام زيدٌ فهلَّا عمرٌو».

لنا:

أنَّها لا تَعطفُ المخفوضَ، وذلك مخالفٌ لحروفِ العطفِ، لا يقولون: «مررتُ برجلٍ فكيف امرأةٍ؟»، ولا: «فكيف بامرأةٍ؟»، ولا: «فهلَّا امرأةٍ»، فدلَّ على أنَّ المرفوعَ والمنصوبَ بعدَها محمولان على إضمارِ فِعلٍ، أي: «فكيف آكُلُ شحمًا؟»، و: «فكيف يعجبني عمرٌو؟».

وأنَّ «فأين» خبرٌ، و(عمرٌو) مبتدأٌ إذا قلت: «فأين عمرٌو؟».

وأنَّ امتناعَ وقوعِ المخفوضِ بعدَها؛ لأنَّ إضمارَ الخافضِ لا يجوزُ، وكفى بدخولِ العاطفِ على هذه الحروفِ دليلًا على أنَّها غيرُ عواطفَ.

ومِن ذلك: (لكنْ)، فهي عندَ س[1] عاطفةٌ، وخالفَه يُونُسُ[2]، قالَ: لأنَّها لم تُسمَعْ إلا مع العاطفِ، نحوُ: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[3]، ورُدَّ بأنَّه سُمِعَ: «ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ»[4]، وليسَ على إضمارِ الباءِ؛ لأنَّ ذلك لا يجوزُ.

ع: قد جاءَ: «مررتُ برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ»، فهذا لا يكونُ إلا على حَذْفِ الجارِّ، والذي حكى هذا يُونُسُ[5]، وهو الخَصْمُ في مسألةِ (لكنْ)، فهو يَحتجُّ

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٥.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٦٢ و٤٣٥.

(٣) الأحزاب ٤٠.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٥.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٦٢ و٤٣٥.

بما ثبتَ عندَه، ولا مطعنَ في ذلك؛ لثقتِه وإمامتِه، رحمَهم اللهُ أجمعين.

ع: وممَّا قيلَ إنَّه مِن حروفِ العَطفِ أيضًا: (أَيْ)، فهذه سبعةٌ اختُلِفَ فيها: «ليسَ»، و(هلَّا)، و(كيف)، و(أين)، و(لكنْ)، و(أَمَّا)، و(أَيْ).

فـالعطف مطلقـا بـواو ثـم فـا حتـى أم او كفيـك صـدق ووفـا

وأتبعـت لفظـا فحسـب بـلْ ولا لكـن كلـم يبـد امـرؤ لكـن طـلا

فـاعطف بـواو لاحقـا أو سـابقا في الحكـم أو مصـاحبا موافقـا

واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعـه كاصـطفَّ هـذا وابنـي

فأما[1]:

.... بَـيْنَ الـدَّخُولِ فَحَوْمَـلِ

فعلى حَذْفِ مضافٍ، أي: «بينَ نواحي الدَّخُولِ»، وهذا متبوعُه مُغْنٍ، كقولِه تعالَى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ﴾[2].

واختارَ ابنُ عُصْفُورٍ[3] في الجوابِ عنه: أنَّ الفاءَ قد تكونُ مرتِّبةً في الذِّكرِ، فتكونُ كالواوِ، قالَ: ويؤكِّدُه أنَّ الأَصْمَعيَّ[4] رواه: «وحَوْمَلِ»، بالواوِ.

---

(١) بتمامه:

قفـا نَبْـكِ مـن ذكـرى حبيـبٍ ومنـزلِ بِسِـقْط اللِـوَى بـين الـدَّخُول فحَوْمَـلِ

والبيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٨ وجمهرة أشعار العرب ٥١.

(٢) البقرة ١٣٦ وغيرها.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٦٠.

(٤) انظر: الكامل ١/ ٣٢٥.

قولُه: (عطفَ الذي لا يُغْني) البيتَ: ومِن ذلك: «سِيَّانِ زيدٌ وعمرٌو»، و«سواءٌ عبدُ اللهِ وبِشْرٌ»، فأمَّا قولُه(١):

وَكَانَ سِيَّانِ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نعَمًا ... أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ

فإنَّ الواوَ فيه مستعارٌ لها (أو)، أَلَا ترَى أنَّ (أو) لأحدِ الشيئين، و(سِيَّانِ) إنَّما تكونُ لشيئين.

قالَ أبو عَلِيٍّ(٢): وإنَّما آنَسَه بذلك أنك تقولُ: «جَالِسِ الحسنَ أو ابنَ سِيرِينَ»، ولو جالَسَهما لم يَعْصِ، كما أنَّك لو أتيتَ بالواوِ كانَ كذلك، وإن كانَ بينَهما مخالفةٌ مِن جهةٍ أخرَى، وهي أنَّ المأمورَ إن كانَ في أمرِه (الواوُ) لم يمتَثِلْ إلا بمجالستِهما، وإلا فهو ممتثِلٌ، جالَسَهما أو أحدَهما.

وثُمَّ للترتيبِ بانفصالِ ... والفاءُ للترتيبِ باتصالِ

[(والفاء للترتيب)]: خلافًا للفَرَّاءِ(٣) في فِعلَيْنِ أحدُهما سببٌ في الآخَرِ، قالَ: تقولُ: «أحسنتَ إليَّ فأعطيتني»، وبالعكسِ، وإن كانَ الإحسانُ وقعَ بعدَ الإعطاءِ، والإعطاءُ سببَه.

وللجَرْميِّ(٤) في الأماكنِ، قالَ: يجوزُ: «عَفَتْ دارُ فلانةَ فدارُ فلانةَ»، و«نَزَلَ

---

(١) البيت لرجل من هذيل، وهو من البسيط. انظر: شرح أشعار الهذليين ١/ ١٢٢ والحجة ١/ ٢٦٦.

(٢) انظر: (الإيضاح) له ٢٢٢ وما بعدها و(البصريات) له ١/ ٧٢٦.

(٣) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٣٧١ وإيضاح الوقف والابتداء ٥١٤.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٩.

المطرُ مكانَ كذا فمكانَ كذا»، وإن كانَ الأمرُ بالعكسِ، أو في وقتٍ واحدٍ.

ولطائفةٍ مِن كـ في إطلاقِ القولِ بأنَّها بمنزلةِ الواوِ.

لهم: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ ﴾[1]، ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا ﴾[2].

قلنا: المعنى: «أردْنا إهلاكَها»، «فإذا أردتَ القراءةَ»، كقولهم: «قد قامت الصلاةُ»، أي: «قد قَرُب قيامُها»، أو: «أُريد قيامُها»، وقولِه[3]:

إِلَــى مَلِــكٍ كَــادَ النُّجُــومُ لِفَقْــدِهِ يقفن[4] وَزَالَ الرَّاسِيَاتُ مِنَ الصَّخْرِ

أي: أرادت أن تزولَ.

واخصص بفاءٍ عطف ما ليس صله على الـذي استقر أنـه الصّـله

وتختصُّ أيضًا بعكسِ ذلك، نحوُ: «جاءني الذي قامَ فذهبَ عمرٌو».

ويجوزُ نظيرُ المسألتين في الخَبَرِ، نحوُ: «زيدٌ يقومُ فيذهبُ عمرٌو»، و«زيدٌ يذهبُ عمرٌو فيقومُ»، وقالَ الشاعرُ[5]:

وَإِنْسَـانُ عَيْنِـي يَحْسِـرُ المَـاءَ تَـارَةً فَيَبْـدُو وَتَـارَاتٍ يَجُـمُّ فَيَغْـرَقُ

وقالَ اللهُ تعالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ ﴾[6].

---

(١) النحل ٩٨.

(٢) الأعراف ٤.

(٣) البيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١/ ٣٦٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٩.

(٤) كذا بخط ابن هشام، وعند غيره: يقَعْن.

(٥) البيت لذي الرمة، وهو من الطويل. الديوان ١/ ٤٦٠ ومجالس ثعلب ٥٤٤.

(٦) الحج ٦٣.

وقد أشرتُ إلى المسائلِ الأربعةِ ببيتَيْنِ زدتُهما بعدَ قولِه: **(واخصُصْ بفَاءٍ)** البيتَ، فقلتُ:

وَالعَكْسُ جَا، وَمِثْلُ ذَاكَ فِي الخَبَرْ ... مِثَالُهُ: قَولُ امْرِئٍ مِمَّنْ غَبَرْ:

(إِنْسَانُ عَيْنِي يحسُرُ المَا تَارَةً) ... دُونَكَهَا أَرْبَعَةً مُخْتَارَةً[1]

بعضا بحتى اعطف على كل ولا ... يكون إلّا غاية الذي تلا

ع: ينبغي أن يُحملَ قولُه: **(غايةَ)** على أنَّه نهايةٌ، إمَّا في الضَّعفِ، أو القوةِ، أو أنَّه آخِرُ المعطوفِ عليه؛ ليَدخلَ نحوُ: «أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها»، إذا نصبَ، وقد يقالُ: الأنبياءُ آخِرُ غاياتِ الناسِ في الشَّرَفِ، والحجَّامون آخِرُ غاياتِهم في السُّقُوطِ، والسمكةُ آخِرٌ حقيقةً.

فالحاصلُ: أنَّ الغايةَ إمَّا حقيقةً، كما في السَّمكةِ، أو مجازًا، كما في الشَّرَفِ وعكسِه.

ع: قالُوا: «كلُّ شيءٍ يحبُّ ولَدَه حتى الحُبَارَى»[2]؛ لأنَّ الحُبَارَى تُوصَفُ بالحُمْقِ، فهي غايةٌ في النَّقصِ، و: «استَنَّتِ الفِصَالُ حتى القَرْعَى»[3]، وهي التي أصابَها القَرَعُ، وهو الجُدَرِيُّ.

وأم بها اعطف إثر همز التسويه ... أو همزة عن لفظِ أي مغنيه

---

(١) (تارةً) و(مختارةً) منونة بخط ابن هشام.

(٢) انظر: مجمع الأمثال ٢/ ١٤٦.

(٣) انظر: مجمع الأمثال ١/ ٣٣٣.

قولُه: (**أو همزةٍ عن لفظِ «أيٍّ» مُغنِيه**) يُفهِمُ أنَّ معنَى الكلامِ معنَى (أيٍّ)، فليُجَبْ عن السؤالِ بها بأحدِ الأمرين، كما يجابُ السؤالُ بـ (أيٍّ)، فأمَّا قولُه[1]:

تَقُولُ عَجُوزٌ مَدْرَجِي مُتَرَوِّحًا ... عَلَى بَابِهَا مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وَغَادِيَا

أَذُو زَوْجَةٍ بِالمِصْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ ... أَرَاكَ لَهَا بِالبَصْرَةِ العَامَ ثَاوِيَا

فَقُلْتُ لَهَا لَا، إِنَّ أَهْلِيَ جِيرَةٌ ... لِأَكْثِبَةِ الدَّهْنَا جَمِيعًا وَمَالِيَا

فأجابَ (أَمْ) بـ (لا) وهي متصلةٌ؛ لتَقَدُّمِ همزةِ الاستفهامِ، ووقوعِ المفردِ بعدَها.

والجوابُ عن ذلك: أنَّ (لا) جوابٌ لاعتقادِها؛ لأنَّها لم تسأل بـ (أَمْ) إلا وهي قاطعةٌ بحصولِ أحدِ الأمرين، وتريدُ التعيينَ.

كذا قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[2]، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ السؤالَ إذا كان خَطَأً إنَّما يُقالُ لقائلِه: لَمْ تسألْ على الوجهِ، أو: بنيتَ سؤالَك على غيرِ صحيحٍ، أمَّا أن يُجابَ بما يُجابُ به السؤالُ فلا. انتهى.

فإن قلتَ: اجعل (أَمْ) منفصلةً، و«ذو خصومةٍ» خبرٌ لمحذوف، أي: أم أنت ذو خصومةٍ، فيكون جملةً.

قلتُ: إنَّه أجابَ «أذو زوجةٍ» بقولِه: «إنَّ أهليَ جِيرةٌ»، و(أَمْ) المنقطعةُ مُضْرَبٌ عما قبلَها، فلا تحتاجُ لجوابٍ.

---

(١) الأبيات لذي الرمة، وهي من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ١٣١١ وأخبار الزجاجي ٢٤١.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٣٧ وما بعدها.

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ[١]: ذهبَ كثيرٌ مِن النحاةِ إلى أنَّ (أَمْ) لا تكونُ معادلةً للألفِ مع اختلافِ الفعلَين، بل إذا دخلَتا على فِعلٍ واحدٍ، كقولِك: «أزيدٌ قامَ أم عمرو؟»، و: «أقامَ زيدٌ أم عمرٌو؟»، وإذا اختلَفَ الفِعلان كهذه الآية، ـ يعني: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾[٢] ـ فلا معادلةَ، ومعنَى الآيةِ: «أَحدَثَ لك هذا الاستكبارُ الآنَ أم كنتَ قديمًا ممَّن لا يليقُ أن تُكلَّفَ مثلَ هذا؛ لعلوِّ مكانك؟»، وهذا على وَجْهِ التوبيخِ. انتهى.

قالَ أبو حيان[٣] يَرُدُّ عليه: هذا الذي ذكرَه عن كثيرٍ مِن النحويين مذهبٌ غيرُ صحيحٍ، قالَ س[٤]: وتقولُ: «أضربتَ زيدًا أم قتلتَه؟»، فالبَدْءُ هاهنا بالفِعلِ أحسنُ؛ لأنَّك إنَّما تسألُ عن أحدِهما، لا تدري أيَّهما كانَ، ولا تسألُ عن موضعِ أحدِهما، كأنَّك قلتَ: «أيُّ ذلك كانَ؟». انتهى.

قالَ[٥]: فعادلَ بـ (أَمْ) الألفَ مع اختلافِ الفِعلين.

ورُبمــا حــذفت الهمــزة إن كــان خفــى[٦] المعْنَــى بحــذفها أمــن

هذا البيتُ بمجرَّدِه يُفِيدُ فائدةً أوسعَ مِن فائدتِه مذكورًا في هذا المقامِ؛ لأنَّ هذا لا يختصُّ.

---

(١) انظر: (المحرر الوجيز) له ٤/ ٥١٥.

(٢) ص ٧٥.

(٣) لعلها كذلك. انظر: (البحر المحيط) له ٩/ ١٧٥.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١٧١.

(٥) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٩/ ١٧٥.

(٦) كذا بخط ابن هشام، والمقصود: خفا، وهو مقصور من: خفاء.

قالَ الشاعرُ، وهو الكُمَيتُ[١]:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ ... وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

وقالَ عُمَرُ بنُ أبي رَبِيعةَ ـ في أظهرِ القولَيْن[٢] ـ [٣]:

أَبْرَزُوهَا مِثْلَ المَهَاةِ تَهَادَى ... بَيْنَ حسن[٤] كَوَاعِبٍ أَتْرَابِ

ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ: بَهْرًا ... عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصَى وَالتُّرَابِ

وقال آخرُ[٥]:

فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَعْشَرٍ ... أَتَوْنِي فَقَالُوا: مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ؟

إلا أنَّ الحذفَ مع غيرِ (أَمْ) قالَ ابنُ السِّيدِ في (الاقتِضَابِ)[٦]: إنَّه قبيحٌ، قالَ: وإنَّما يَحسُنُ مع (أَمْ).

ع: وقالَ أبو الفَتْحِ بنُ جِنِّي[٧] حينَ ذَكَرَ قراءةَ ابنِ مُحَيْصِن[٨]: ﴿أَنذَرْتَهُمْ﴾[٩]: استكره جمع الهمزتين، و... بمجيء (أَمْ) بعدُ دليلًا عليها، وقالوا في: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ

---

(١) البيت من الطويل. انظر: الديوان ٥١٢ والحجة ٦/ ١٦٣.

(٢) فقد قيل إن قوله: «تحبها» خبر، وقيل: استفهام.

(٣) البيتان من الخفيف. انظر: الديوان ٤٣١ والكتاب ١/ ٣١١.

(٤) كذا بخط ابن هشام، وهي عند غيره: خَمْسٍ

(٥) البيت لعمران بن حطان، وهو من الطويل. انظر: شعر الخوارج ١٦٤ والكامل ٣/ ١٠٨٨.

(٦) انظره في: ٣/ ١٨٠.

(٧) انظر: (المحتسب) له ١/ ٥٠ وما بعدها.

(٨) انظر: مختصر ابن خالويه ١٠.

(٩) البقرة ٦ ويس ١٠.

تَتُنُّهَاعَلَىَّ ﴾[١]: إنَّه بتقديرِ الهمزةِ، وقالَ أبو عَلِيٍّ[٢]: قال أبو بَكْرٍ[٣]: حَذْفُ الحَرْفِ غيرُ قياسٍ؛ لأنَّه نائبٌ عن الفعلِ وفاعلِه، فحَذْفُه إجحافٌ.

فإن قيلَ: ما تُنكِرُ مِن أن يكونَ المحذوفُ همزةَ «أَفْعَلَ»: «أَنْذَرَ»، لا همزةَ الاستفهامِ؟

قلتُ: قد جاءَ نظائرُ تدلُّ على حذفِ الهمزةِ، وكانَ أنشدَ قبلُ أبياتًا، ثمَّ قالَ: وأَمَّا همزةُ «أَفْعَلَ» في الماضي فما أَبْعَدَ حذفَها.

ع: ولا أعرِفُه إلا في التعجُّبِ...

وبانقطاع وبمعنى بل وفت   إن تك مما قُيِّدتْ به خلت

ع: الغالبُ أن تكونَ بمعنَى (بَلْ) والهمزةِ، نحوُ: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾[٤]، أي: «بل أَتَّخَذَ؟»، كقولِه: ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ ﴾[٥].

وقد تكونُ بمعنَى (بَلْ) فقط، كقولِه[٦]:

فَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي المَنَامِ ضَجِيعَتِي   هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ

---

(١) الشعراء ٢٢.

(٢) انظر: (الحجة) له ٦/ ١٦٣.

(٣) يقصد به ابن السراج.

(٤) الزخرف ١٦.

(٥) الإسراء ٤٠.

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل. انظر: ملحقات الديوان ٥٠١ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٩.

وهذا المُسَوِّغُ لجَمْعِها مع (هَلْ) في: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ﴾[1]، ويَحتَمِلُ الوجهين: «إنها لإِبِلٌ أم شاءٌ؟»[2].

خيِّــر أَبِــحْ قسِّــمْ بــأو وأبهــم   واشــكُكْ وإِضـراب بـه أيْضـا نمـي

[(خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ)]: إن عطفت في الطَّلَب.

وربمــــا عاقبـــــت الـــــواو إذا   لــم يُلْـفِ ذُو النُّطْـقِ للَـبْسٍ[3] منفـذا

قال ابنُ عُصْفُورٍ: زادَ الكوفيين[4] في معاني (أَوْ) معنيين:

أحدُهما: أن تكونَ بمنزلةِ (الواوِ)، واستَدلُّوا بقولِه[5]:

فَلَــوْ كَــانَ البُكَــاءُ يَــرُدُّ شَــيْئًا   بَكَيْــتُ عَلَــى بُجَيْــرٍ أَوْ عِفَــاقِ

عَلَــى المَــرْأَيْنِ إِذْ هَلَكَــا جَمِيعًــا

قالُوا: يريدُ: «على بُجَيْرٍ وعِفَاقٍ»، بدليلِ قولِه: «على المَرْأَيْنِ»، أَلَا تَرَى أنَّ (المَرْأَيْنِ) بَدَلٌ مِن (بُجَيرٍ) و(عِفَاقٍ)، حتى كأنَّه قالَ: «بكيتُ على المَرْأَيْنِ».

قلتُ: يَحتَمِلُ أن تكونَ (أَوْ) للتفصيلِ، كأنَّه قالَ: «على بُجَيرٍ تارةً، وعلى عِفَاقٍ

---

(١) الرعد ١٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١٧٢.

(٣) بخط ابن هشام كسرة واحدة على السين، وهو سهو.

(٤) كذا بخط ابن هشام، والصواب: الكوفيون.

(٥) تمام الثاني:

لشَــــأنهما بشَــــجْوٍ واشــــتياقِ

والبيتان لمتمم بن نويرة، وهما من الوافر. انظر: الأضداد لابن الأنباري ٢٨٠ وأمالي ابن الشجري ٣/ ٧٦.

أخرى»، ثم فصَّلَ بكاءَه بـ (أَوْ).

والثاني: أن تكونَ كـ (بَلْ) للإضرابِ، واستَدلُّوا بقولِه[١]:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحا   وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي العَيْنِ أَمْلَحُ

قالُوا: معناه: «بل أنت»، ولا مدخلَ للشَّكِّ هنا.

قلتُ: الصحيحُ أنَّ (أَوْ) هنا للشَّكِّ، ويكونُ المعنَى أبدعَ، حتى كأنَّه لإفراطِ شَبَهِها بقرنِ الشمسِ قالَ: «لا أدري هل هي مثلُها أو أملحُ؟»، وإذا خَرَجَ التشبيهُ مَخْرَجَ الشَّكِّ كانَ أقوَى، كقولِه[٢]:

فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ   وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ؟

وكذلك استَدلُّوا بقولِه تعالى: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾[٣].

والجوابُ: أنَّ الشَّكَّ مصروفٌ إلى المخاطَبِينَ، كأنَّه قيلَ: تَشُكُّونَ إذا رأيتُمُوهُم، فتقولونَ: هم مائةُ ألفٍ أو يزيدونَ، فيكونُ نظيرَ قولِه تعالَى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[٤]، واللهُ تعالَى قد عَلِمَ أنَّه لا يتذكرُ ولا يخشى، كأنَّه قالَ: لعلَّه أن يتذكرَ أو يخشى على رجائكُما وطَمَعِكما.

ويَحتَمِلُ أن تكونَ (أَوْ) للإبهامِ.

---

(١) البيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: ملحق الديوان ٣/ ١٨٥٧ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٧٢.

(٢) البيت لذي الرمة، وهو من الطويل.

(٣) الصافات ١٤٧، وبتمامها: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾.

(٤) طه ٤٤.

ومثـــلُ أَوْ في القصـــدِ إِمـــا الثانيـــه   في نحـــوِ إمـــا ذِي وإمـــا النائِيـــه

وأول لكــــن نفيـــا او نهيـــا ولا   نـــداء او أمــــرا أو اثباتــــا تـــلا

ابنُ عُصْفُورٍ[1]: (بَلْ) و(لا بَلْ) إن وقعَ بعدَهما جملةٌ؛ فحرفا ابتداءٍ، معناهما الإضرابُ عن الأوَّلِ، وإثباتُ القِصَّةِ بعدَهما، أو مفردٌ، فعاطفان.

وكذا (لكنْ) قبلَ الجملةِ حرفُ ابتداءٍ، وقبلَ المفردِ حرفُ عطفٍ.

وشرطُ (لاكن)[2] أن يكونَ ما بعدَها غيرَ مُوافِقٍ، فلا يجوزُ: «قامَ زيدٌ لكنْ قامَ عمرٌو»، بل يكونُ مُضَادًّا، نحوُ: «قامَ زيدٌ لكنْ ما قام عمرٌو».

وهل يكونُ مخالفًا؟

فيه خلافٌ، نحوُ: «قامَ زيدٌ لكنْ قعدَ بكرٌ»، والحقُّ المنعُ؛ لأنَّه لم يُسمَع.

ع: إن قيلَ: هذا التمثيلُ مُقْتَضٍ لجوازِ العَطْفِ بها بعدَ الإيجابِ.

فالجوابُ: أنَّه مثَّلَ به لقَصْدِ المعنَى، ولا يريدُ أنَّها في ذلك عاطفةٌ أو غيرُ عاطفةٍ، بل أنَّها: هل تقعُ هنا في الجملةِ أو لا تقعُ؟

ع: كلامُ بَدْرِ الدِّينِ[3] يقتضي أنَّ الواقعةَ بعدَها الجملُ عاطفةٌ.

[(نداءً)]: لم يُجِزِ ابنُ سَعْدانَ[4] العطفَ بـ (أَوْ) ولا بـ (لا) في بابِ النداءِ؛ لأنَّه

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٣٩ وما بعدها.

(٢) كذا بخط ابن هشام، وكذا رأيت كتابتها بخط أبي حيان.

(٣) انظر: (شرح الألفية) له ٣٨٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٠.

ليسَ بخبرٍ. كَتَب ذلك الشَّلَوْبِينُ[1].

وبــل كلكــن بعــد مصــحوبيها كلــم أكُــن في مربــع بــل تَيْهــا

وانقــل بهــا للثــان حُكــمَ الأولِ في الخبــر المثبــت والأمــر الجلــي

[(وانْقُلْ بها للثَّانِ)]: ع: يُؤخَذُ مِنه أنَّها لا تَعطِفُ إلا في المفرداتِ؛ لأنَّ نَقْلَ الحُكْمِ إنَّما يكونُ للمفردِ، وأمَّا المركَّبُ فلا يستقيمُ ذلك فيه؛ لأنَّ معه حُكْمَه.

وإن علــى ضــمير رفــع متَّصــلْ عطفـت فافصـل بالضـمير المنفصِـلْ

أو فاصــلٍ مَّــا وبــلا فصــل يــرِد في الــنظم فاشــيا وضــعفَه اعتقِــدْ

[(أو فاصلٍ مَّا)]: ﴿يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾[2].

[(أو فاصلٍ مَّا)]: أجازَ الزَّمَخْشَريُّ[3] في: ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝١٦ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾[4] أن يكونَ (آباؤنا) عطفًا على محلِ اسمِ (إنَّ)، أو على الضميرِ في (مبعوثون)، وجاز؛ للفَصْلِ بالهمزةِ.

ورُدَّ الأوَّلُ بأنَّه ليسَ مذهبًا لـ س[5]، وهذا إن صحَّ عن س فلا تضرُّنا مخالفتُه، والثاني بأنَّ همزةَ الاستفهامِ لا تدخلُ إلا على الجملِ، لا على المفرداتِ؛ لأنَّه إذا

---

(١) انظر: (حواشي المفصل) له ١٢٢.

(٢) الأحزاب ٤٣.

(٣) انظر: (الكشاف) له ٤/ ٣٨.

(٤) الصافات ١٦ ـ ١٧ والواقعة ٤٧ ـ ٤٨.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٦١.

عُطِفَ على مفردٍ كانَ العاملُ في المعطوفِ الفِعلَ المتقدمَ بوساطةِ العاطفِ، وما قبلَ همزةِ الاستفهامِ لا يعملُ فيما بعدَها، فإذا قيلَ: أقام زيدٌ؟ أوَعَمْرٌ[(١)]؟، فـ (عمرٌو) مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، وكذا في الآيةِ.

[(وضَعْفَه اعتَقِدْ)]: خلافًا للكوفيين.

احتُجَّ لهم بقولِه تعالَى: ﴿فَٱسۡتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ﴾[(٢)]، قالُوا: وليسَت الواوُ للحالِ؛ لأنَّ «استوَى» يطلبُ شيئين.

وردَّه أبو عَلِيٍّ في (التَّذْكِرةِ) بأنَّه قد جاءَ: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[(٣)]، فليسَ هذا الاستعمالُ لازمًا لهذه اللفظةِ.

وعَـوْدُ خـافِضٍ لَـدَى عطـف علـى	ضـميرِ خفـضٍ لازمـا قـد جُعِـلا
ولـيس عنـدي لازمـا إذ قـدْ أتـى	في الـنظم والنثـر الصـحيح مُثبتـا
والفـاء قـد تحـذف مـع مـا عطفـت	والـواو إذْ لا لَـبْسَ وهـي انفـردت

قالَ أبو عَلِيٍّ في (الحُجَّةِ)[(٤)] في: ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ﴾[(٥)] الآيةَ: المعنى: اثبُتَا، فثَبَتَا،

(١) كذا بخط ابن هشام، وسبق التنبيه على أوجه كتابة (عمرو).

(٢) النجم ٦ ـ ٧.

(٣) البقرة ٢٩ وفصلت ١١.

(٤) انظره في: ٢/ ١٥.

(٥) الأعراف ١٩، وهذا سهو من ابن هشام؛ فالمقصود ما في البقرة ٣٥ ـ ٣٥ كما جاء عند أبي علي في الحجة: ﴿وَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا حَيۡثُ شِئۡتُمَا وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٣٥ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾.



﴿فَأَزَلَهُمَا﴾[(١)]، وكذا: ﴿فَٱنفَلَقَ﴾[(٢)]، أي: فضَرَبَ، فانفلق، وكذا: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾[(٣)]، أي: فحَلَقَ، ففديةٌ.

ع: فأمَّا مَن قدَّرَ في مثلِ هذا: «فالواجبُ فديةٌ»، هنا، وفي آية الصَّوْمِ في: ﴿فَعِدَّةٌ﴾[(٤)]، فإنَّه ضعيفٌ؛ لاقتضائه أنَّه لو حَلَقَ أو أفطرَ[(٥)] لا يَسقط عنه؛ لأنَّه لم يأتِ بالواجبِ المقدَّرِ له.

ع: هذا الذي يُقدَّرُ لا بدَّ مِنه، ولا يضرُّ، وهو بعدَ تقديرِ المعطوفِ، فلا بدَّ مِن تقديرِ شيئين.

مِن حَذْفِ المعطوفِ بالواو: ﴿مَا شَهِدْنَا مُهْلَكَ أَهْلِهِۦ﴾[(٦)]، أي: مهلكَه ومهلكَ أهلِه، ودلَّ عليه: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ﴾[(٧)]، وما رُوي مِن أنَّهم كانوا عزمُوا على قَتْلِه وقَتْلِ أهله، فهذا كقولِه[(٨)]:

---

(١) البقرة ٣٦، وهذه قراءة حمزة. انظر: السبعة ١٥٤.

(٢) الشعراء ٦٣، وهي بتمامها: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾.

(٣) البقرة ١٩٦.

(٤) البقرة ١٨٤، ومن تمامها: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

(٥) في المخطوطة: فصام، وهو سهو.

(٦) النمل ٤٩، (مَهلَك) رواية أبي بكر (شعبة) عن عاصم، أما (مُهلَك) فقراءة باقي السبعة، إلا حفصًا عن عاصم فإنه قرأ: (مَهلِك). انظر: السبعة ٤٨٣.

(٧) النمل ٤٩.

(٨) البيت للنابغة الذبياني، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٢٠ وشرح التسهيل ٢/ ٣٤١.

فَمَا كَانَ بَيْنَ الخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حَجَرٍ[١] إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ

أي: بينَ الخيرِ وبيني، وكذا: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[٢]، أي: والبَرْدَ.

روى قُطْرُبٌ[٣]:

.... أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

وخرَّجه ابنُ عُصْفُورٍ[٤] على حَذْفِ المعطوفِ بـ (أَوْ) و(الواوِ) العاطفةِ لمعطوفٍ مذكورٍ، وقدَّره: أو هذا الحمام ونصفه، وكأنَّه إنَّما فَعَلَ ذلك؛ لأنَّه يَرُدُّ[٥] قولَ مَن قالَ: إن (أَوْ) تكونُ بمعنَى (الواوِ)، وقد رَدَّ ما استَدلُّوا به على ذلك.

وإنَّما كَتبتُ هذا هنا؛ لغرابَتِه، وإلا فالناظمُ لم يذكر مسألةَ حَذْفِ المعطوفِ دونَ عاطفِه، لا في... ولا غيرها.

ومنه[٦]:

ضَرْبًا طِلَخْفًا فِي الطُّلَى شِخِّيتا

---

(١) كذا ضبطها ابن هشام، وفي غيره: حُجُر. انظر: المقاصد النحوية ٤/ ١٦٥١.

(٢) النحل ٨١.

(٣) انظر: (معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه) له ١٩٣، والبيت للنابغة الذبياني، وهو من البسيط، وأوله: «قالت ألا ليتما...». انظر: الديوان ٢٤ والأصول ١/ ٢٣٣.

(٤) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٥١.

(٥) يقصد بقوله: «قدَّره»، وبقوله: «يردُّ»: ابنَ عصفور.

(٦) يقصد: من غريب حذف الواو، والبيت من مشطور الرجز. انظر: التنبيه والإيضاح لابن بري ٢/ ٤٨٧ وضرائر الشعر ١٦١.

و(الطِّلَخْفُ): الشديدُ، و(الشِّخِّيتُ): دونَه، و(الطُّلَى): جمعُ طُلْيةٍ، لصَفْحةِ العُنُقِ.

وقالَ(١):

كَيْفَ أصبحتَ؟ كَيْفَ أَمْسَيْتَ؟ مِمَّا ... يَغْرِسُ الوُدَّ فِي فُؤَادِ الكَرِيمِ

يريدُ: «قولُ: كيف أصبحتَ؟ و: كيف أمسيتَ؟».

بعطفِ عاملٍ مزالٍ قد بقي ... معمولُه دفعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي

مسائلُ:

الأولَى: قد يُقدَّمُ المعطوفُ بالواوِ إن لم يتصدَّر، كما في: «زيدٌ وعمرٌو قاما»، ولم يلِ غيرَ متصرِّف، كما في: «إنَّ زيدًا وعمرًا قائمان»، ولم يكُ مجرورًا، كما في: «مررتُ بزيدٍ وعمرٍو»، ومثلُ(٢):

.... أَلَمَّتْ ... بِرَحْلِي أَوْ خَيَالَتُهَا الكَذُوبُ

مُؤَوَّلٌ؛ لأنَّه بـ (أَوْ).

الثانيةُ: قد يُفصَلُ بينَ العاطفِ والمعطوفِ بالقَسَمِ أو الكافِ أو المجرورِ إن كانَ العاطفُ أَزْيَدَ مِن حرفٍ، وقد تُفصَلُ الفاءُ في الشِّعرِ بالظَّرفِ والمجرورِ، كقولِه(٣):

---

(١) البيت من الخفيف. انظر: الخصائص ١/ ٢٩١ ونتائج الفكر ٢٠٧.

(٢) بتمامه:

فلستُ بنازلٍ إلَّا أَلَمَّت ... بِرَحْلي أو خيالَتُها الكَذُوبُ

والبيت من الوافر. انظر: الصحاح ٤/ ١٦٩١ وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣١٠.

(٣) البيت للأعشى، وهو من المنسرح، وهو شاهد على فصل الواو. انظر: الديوان ٢٣٣ والحجة ٤/ ٣٦٧.

يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الْـ ... ـعَصْبِ وَيَوْمًا أَدِيمَهَا نَغِلَا

الثالثةُ: الضميرُ بعدَ المتعاطفين بالواوِ طِبْقُهُما، فأمَّا: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[١] فعلى الحذفِ مِن الأوَّلِ؛ اكتفاءً بما في الثاني، وكذا[٢]:

إِنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشَّعَرَ الأَسْـ ... ـوَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونَا

و(حتى) كـ(الواوِ)، ولك في المعطوفِ بالفاءِ وجهان؛ لأنَّها ـ لِمَا لها مِن الترتيبِ ـ تقتضي إفرادَ فِعلِ الثاني بعدَ الأوَّلِ، فتقولُ: «زيدٌ فعَمْرٌ قاما»، فلا إشكالَ، و: «قام»، على الحذفِ مِن الأوَّلِ، وهما حَسَنانِ، و(ثُمَّ) الأحسَنُ معها الإفرادُ؛ لكَثرةِ مُهْلَتِها الموجِبةِ للإفرادِ، وفيما عداهما يُراعَى المتأخِّرُ خاصةً، وقد يجيءُ مع (أَوْ) لهما، كقولِه عزَّ وجلَّ: ﴿فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَا﴾[٣].

الرابعةُ: عاملُ المعطوفِ ليسَ الحرفَ؛ لأنَّه لا يختصُّ، ولا مضمرٌ بعدَه؛ لفَسادِه في: «اختصم زيدٌ وعمرٌو»، بل هو عاملُ المتبوعِ، بوساطةِ الحرفِ.

مسألةٌ مِن (شَرْحِ المقرَّبِ) لأبي الحَسَن بنِ عُصْفُورٍ: إذا كانَ الاسمُ له موضعٌ يظهرُ في فصيحِ الكلامِ إلا أن لا مُحْرِزَ له، اختُلِفَ في العطفِ على موضِعِه ـ وإذا كانَ الموضعُ لا يظهرُ في الفصيحِ لم يجز العطفُ على الموضعِ، نحوُ: «مررتُ بزيدٍ»؛ لأنَّه لا يجوزُ: «مررتُ زيدًا»، إلا في الشِّعرِ ـ فمِنهم مَن أجازَ ذلك، ومِنهم مَن منعَ، نحوُ: «هذا ضاربُ زيدٍ غدًا وعمرًا»، أَلَا ترَى أنَّ (زيدًا) في موضعِ نَصْبٍ، وأنَّه يجوزُ

(١) التوبة ٦٢.

(٢) البيت لحسان بن ثابت، وهو من الخفيف. انظر: الديوان ٤١٣ ومجاز القرآن ١/ ٢٥٨.

(٣) النساء ١٣٥، ومن تمام الآية: ﴿إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَا﴾.

أن يظهرَ ذلك الموضعُ في الفصيحِ، فيقال: «هذا ضاربٌ زيدًا غدًا»، إلا أنَّ ذلك الموضعَ ليسَ له مُحْرِزٌ؛ لأنَّ طالِبَه إنَّما هو (ضارب) في حالِ تنوينِه، و(ضارب) الآنَ غيرُ منوَّنٍ.

فمَن أجازَ ذلك عَطَفَ[1] على الموضعِ، ومَن منَعَه اعتقدَ أنَّ (عمرًا) نُصِبَ بإضمارِ فِعلٍ يدلُّ عليه (ضارب)، وكأنَّه قالَ: «ويَضْرِبُ عمرًا».

وهذا الصحيحُ عندي؛ لأنَّ العاملَ في المعطوفِ هو العاملُ في المعطوفِ عليه، بوساطةِ حرفِ العطفِ، فلو جُعلَ (ضارب) عاملًا في المعطوفِ لَزِمَ عَمَلُه غيرَ منَوَّنٍ.

ومِن هذا القبيلِ عندَ ابنِ أبي العَافِية[2]، وأبي الحَسَنِ بنِ الأَخْضَرِ[3] وغيرِهما مِن النحويين الذين لا يُجيزون العطفَ على الموضعِ إلا بشَرْطِ وُجودِ المُحْرِزِ = قولُك: «إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو»؛ لأنَّ موضعَ (زيد) رَفْعٌ، وذلك الموضعُ يظهرُ في فصيحِ الكلامِ، أَلَا ترَى أنَّه يجوزُ: «زيدٌ منطلقٌ»، فيكون معناه ومعنَى: «إنَّ زيدًا منطلقٌ» واحدًا.

إلا أنَّ ذلك الموضعَ ليسَ له مُحْرِزٌ، أَلَا ترَى أنَّ الرافعَ لـ(زيد) إنَّما هو الابتداءُ، وقد زالَ مِن اللَّفظِ بدخولِ (إنَّ).

فيجبُ عندَهم لذلك أن يكونَ (عمرو) رَفْعًا بالابتداءِ، وخبرُه محذوفٌ؛ لدلالةِ ما تقدَّمَ عليه.

---

(١) في المخطوطة: عطفت، وهو سهو.

(٢) أبو عبد الله محمد الإشبيلي، توفي عام ٥٠٩هـ. انظر: إنباه الرواة ٣/ ٧٣ و٤/ ١٩٥.

(٣) علي بن عبد الرحمن بن محمد التنوخي الإشبيلي، توفي عام ٥١٤هـ. انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٨٨.

والصحيحُ عندي أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ مرفوعًا بالعطفِ على (زيد)، سواءٌ كانَ (زيد) منصوبًا أو مرفوعًا بالابتداءِ؛ - يعني[1]: لو قلت: «زيدٌ قائمٌ وعمرٌو» - إذ لا يُتَصوَّرُ أن يكونَ (قائم) أو (منطلق) خبرًا عن (زيد) و(عمرو)، وإذا كانَ كذلك لَزِمَ أن يكونَ المعطوفُ مبتدأً خبرُه محذوفٌ؛ لدلالةِ المتقدِّمِ، هذا هو الذي أَذْهبُ إليه.

فإن قيلَ: هذا ينافي ما قَرَّرْتَه في الأَصْلِ[2] مِن أنَّ العطفَ على موضِعِها مع الاسمِ، وهذا الثاني يقتضي أنَّك عطفتَ جملةً على جملةٍ.

قلتُ: العطفُ في هذه المسألةِ وأمثالِها مِن عطفِ الجملِ، إلا أنَّهم لَمَّا حذفُوا الخبرَ للدليلِ عليه أنابُوا العاطِفَ مَنَابَهُ، فلم يقدِّرُوا الخبرَ المحذوفَ، فأشبهَ ذلك عطفَ المفرداتِ مِن جهةِ أنَّ العاطفَ ليسَ بعدَه في اللَّفْظِ إلا مفردٌ، فلما أشبه عطفَ المفرداتِ - وذلك يلزمُ فيه أن يكونَ الثاني إعرابُه كإعرابِ الأوَّلِ في اللَّفْظِ أو الموضعِ - فكذلك وَجَبَ أن يُعتقَدَ أنَّه لم تَجُز المسألةُ حتى قُدِّرَ أنَّ قولَك: «إنَّ زيدًا قائمٌ»، بمثابةِ: «زيدٌ قائمٌ»؛ وإلا لم تَقَعْ موافقةٌ أصلًا.

فإن قلتَ: إنَّما جازَ ذلك؛ لاتحادِ معنَى الكلامَيْنِ، فكيف تصنعُ بـ: «لكنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو»؛ لأنَّ «زيدٌ قائمٌ» ليسَ بمعناه؟

قلتُ: لا أجعلُه بمنزلةِ هذا، ولكن بمنزلةِ: «لكنْ زيدٌ قائمٌ وعمرٌو»؛ لأنَّ (لاكن)[3] تُخفَّفُ في الفصيحِ، ويبقَى معنَى الاستدراكِ.

---

(١) الكلام المعترَض به لابن هشام.

(٢) يعني ابنُ عصفورٍ به كتاب (المقرب). انظره في: ٣١٤.

(٣) سبق التنبيه على كتابتها.

فإن قلتَ: كيف يصحُّ العطفُ على موضعِ الاسمِ والحرفِ في ذلك وفيما قدَّمت؟

قلتُ: كما ساغَ في قولِ عَمْرِو بنِ سَعِيدِ بنِ العاصِ[(١)]:

فَلَا يَبْدُوَنَّ الدَّهْرَ مِنْ فِيكَ مَنْطِقٌ بِلَا نَظَرٍ قَدْ كَانَ مِنْكَ وَإِغْفَالِ

وقولِ عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعةَ[(٢)]:

وَأُوصِي بِهِ أَن لَّا يُهَانَ وَيُكْرَمَا

فإن قلتَ: ما الدليلُ على أنَّ العَرَبَ نزَّلَت: «إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو» منزلةَ عطفِ المفرداتِ؟

قلتُ: قولُهم: «زيدٌ منطلقٌ لا عمرٌو»، و: «إنَّ زيدًا منطلقٌ لا عمرٌو»؛ إذ لا يكونُ ذلك مِن قبيلِ عطفِ الجملِ؛ لأنَّ (لا) إنما يُعطَفُ بها المفرداتُ، أو ما هو في تقديرِها.

فإن قلتَ: ليست (لا) عاطفةً في المثالَيْنِ، بل حرفُ نفيٍ مستأنفٌ.

قلتُ: لو كانَ كذلك لم يكن لها تأثيرٌ في عَمَلٍ ما، فيلزم أن يكونَ كدخولِها على المعرفةِ.

فثبتَ بما ذكرتُه صحةَ جَعْلِه مِن بابِ عطفِ المفرداتِ، ويجوزُ أن يكونَ مِن عطفِ الجملِ، كما أوجبَه قومٌ، والحقُّ عندي جوازُ وجهَيْنِ.

---

(١) البيت من الطويل. انظر: أمالي القالي ٢/ ٣٨.

(٢) بتمامه:

لـذلك أُدْنِـي دونَ خيلـي رباطَـه وَأُوصِي بِهِ أَن لَّا يُهَانَ وَيُكْرَمَا

والبيت من الطويل. انظر: الديوان ٤٦٢ وأمالي الزجاجي ١٥.

فإن قيلَ: لِمَ لا جازَ جميعُ ذلك بعدَ[١] (لعلَّ) و(كأنَّ) و(ليتَ)؟

قلتُ: لأنَّ قولَك: «لعلَّ زيدًا قائمٌ» لا يمكنُ أن يُقالَ: إنَّه بمثابةِ: «زيدٌ قائمٌ»، لا معنًى ولا تقديرًا؛ فامتَنعَ أن يُعطَفَ باعتبارِ هذا المعنَى.

فإن قلتَ: أَجِزْ ذلك على الوجهِ الثاني، وهو أن يكونَ مِن عطفِ الجملِ.

قلتُ: لا يجوزُ؛ لأنَّ الاسمَ حينئذٍ هو وحَيِّزُه معطوفان على الجملةِ بأسرِها، فالخبرُ ثابتٌ، وخبرُ هذه الحروفِ فيه معنًى زائدٌ على خبرِ معنَى الابتداءِ، أَلَا تراه بعدَ (لعلَّ) و(ليت) غيرَ ثابتٍ، وبعد (كأنَّ) فيه معنَى التشبيه.

ولهذا لم يُجِزْ س[٢] أن تقولَ: «تبًّا له وويحٌ»، على تقديرِ: «وويحٌ له»، ويكونُ قد حُذِفَ «له» الذي هو خبرُ (ويحٌ)؛ لدلالةِ المتقدِّمِ عليه؛ لَمَّا اختَلفَ معنَيَاهما.

واعلَمْ أنَّك في نحوِ: «عَلِمْتُ أنَّك فاضلٌ وعمرٌو»، يجوزُ لك في (عمرو) الوجهان، وفي: «بَلَغَنِي أنَّك فاضلٌ وعمرٌو»، لا يجوزُ لك أن يكونَ إلا مِن قبيلِ عطفِ المفرداتِ، وإلا لَزِمَ كَونُ الجملةِ فاعلةً، فتَدَبَّرْه.

هذا معنَى كلامِ ابنِ عُصْفُورٍ بإيضاحٍ، والحمدُ للهِ الذي هدانا لهذا.

وحذف متبوع بدا هنا استَبِح وعطفُك الفعلَ على الفعل يصح

[(يَصِحّ)]: ابنُ عُصْفُورٍ[٣]: بشَرْطِ اتفاقِهما في الزمانِ، والأحسَنُ أن يتَّفقا في الصيغةِ مع اتفاقِهما في الزمانِ، وقد تختلفُ الصِّيَغُ مع اتفاقِ الأزمنةِ، كقولِه تعالَى:

---

(١) في المخطوطة: فعد، وهو سهو.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٣٤.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٥٠.

﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ﴾[1].

ع: وقولِه: ﴿إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ﴾، ثمَّ قالَ: ﴿وَيَجْعَل لَّكَ﴾[2] في قراءةِ مَن جَزَمَ[3].

وقالَ[4] الشاعرُ[5]:

وَلَقَــدْ أَمُــرُّ عَلَــى اللَئِـيمِ.....

البيتَ.

واعطِفْ على اسمٍ شِبْهِ فعلٍ فِعْلا   وعكسا استَعْمِلْ تجِدْه سهلا

قالَ الشاعرُ[6]:

سَـوَاءٌ عَلَيْـكَ الفَقْـرُ أَمْ بِـتَّ لَيْلَـةً   بِأَهْـلِ القِبَـابِ مِـنْ نُمَيْـرِ بْـنِ عَـامِرِ

ح[7]: ومِنه: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ وَأَقِيمُواْ﴾[8]، أي: بأن أَقْسِطوا وأَقِيموا،

---

(١) الحج ٦٣.

(٢) الفرقان ١٠.

(٣) قراءة نافع وأبي عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم. انظر: السبعة ٤٦٢.

(٤) يستكمل النقل من ابن عصفور.

(٥) بتمامه:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني   فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني

والبيت لرجل من سلول، وهو من الكامل انظر: الكتاب ٣/ ٢٤ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٤٥.

(٦) البيت من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٠١ وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٠٦.

(٧) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٥/ ٣٧.

(٨) الأعراف ٢٩.

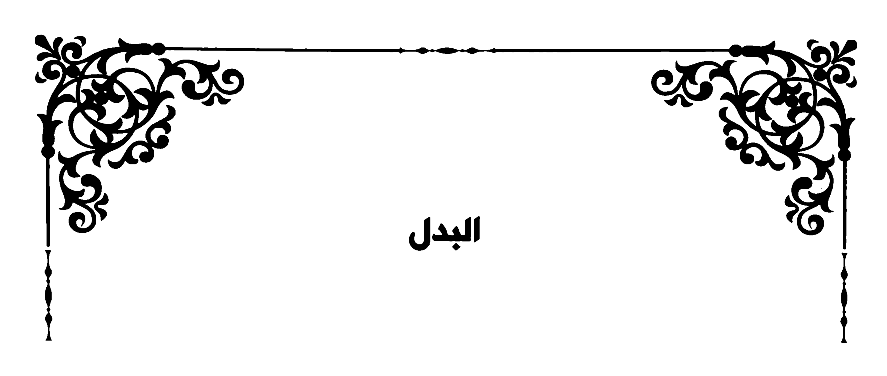
وهذا أَوْلَى مِن قولِ ش[1]: إنَّه معمولٌ لـ «قُلْ» محذوفةٍ، أي: وقلْ: أَقِيموا.

ع: نظيرُه: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟﴾[2]، أي: بعدَ أن آمنوا وشَهِدوا.

❁ ❁ ❁

(١) يقصد به الزمخشري في (الكشاف). انظر: (الكشاف) له ٢/ ٩٩.

(٢) آل عمران ٨٦.



البدل

التابع المقصود بالحكم صح بلا ... واسطة هو المسمى بدلا

هذا الحدُّ أَوْلَى مِن قولِ ابنِ الحاجِبِ[1]: تابعٌ مقصودٌ بما نُسِبَ إلى المتبوعِ دونَه؛ لورودِ: «قامَ زيدٌ بل عمرٌو»، و: «اضرِب زيدًا بل عمرًا».

ويدلُّ على أنَّ البدلَ هو المقصودُ بالحكمِ لا ما قبلَه: بدلُ البعضِ والاشتمالِ والغلطِ، فدلَّ ذلك في بدلِ الكُلِّ على أنَّه كذلك، فهذا ما يجاب به عن مَن[2] عسى أن يقولَ: لا نُسلِّمُ أنَّ البدلَ هو المقصودُ دونَ الأوَّلِ.

وقد يُقالُ: إنَّ بدلَ الكُلِّ مع الثاني كشيءٍ واحدٍ، فمُحَالٌ أن يكونَ الشيءُ مرادًا وغيرَ مرادٍ.

فيُجابُ: بأنَّا أردنا الثانيَ بالنسبةِ، وإن كانَ الأوَّلُ بمعناه، ولا مانعَ مِن ذلك.

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[3]: وقولُهم: إنَّه ـ يعني: البدلَ ـ في حُكْمِ تَنْحِيةِ الأوَّلِ، إيذانٌ مِنهم باستِقْلالِه بنفسِه.

فكتبَ عليه الأُستاذُ[4]: هذا تفسيرٌ جَيِّدٌ لقَوْلِ مَن يقولُ: إنَّ الأوَّلَ في نِيَّةِ الطَّرْحِ،

---

(١) انظر: (الكافية) له ٣١.

(٢) كذا مفصولة بخط ابن هشام.

(٣) انظر: (المفصل) له ١٤٨.

(٤) يقصد به الشلوبين.

وهذا قولُ أبي عُثْمانَ[1]، وقَلَّ مَن يتلقَّاه على هذا، بل يجعلونَه خِلافًا، فَعَلَ ذلك أبو العَبَّاس[2]، ونَسَبَ ابنُ بَابَشَاذَ[3] القَوْلَ بأنه لَغوٌ إلى أبي العَبَّاسِ، وغَلِطَ فيه. مِن (حَوَاشيه)[4] رحمه الله تعالى.

مطابقًا أَو بَعْضًا او ما يُشْتَمِلْ[5] عَلَيْهِ يُلْفَى أَو كمعطوفٍ ببلْ

قولُه: (**أو ما يشتمل**): قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[6]: إنهم اختَلفوا في تفسير بدل الاشتمال؛ فقال الزَّجَّاجُ[7]: هو الذي يكونُ صفةً للأوَّلِ، كـ: «أعجبني زيدٌ عِلْمُه»، ويُبطِلُه نحوُ: «أعجبني زيدٌ فرسُه».

وقيلَ: هو المشتمِلُ على الأوَّلِ والمحيطُ به، وذلك نحوُ: «سُرِقَ عبدُ الله ثوبُه»؛ لأنَّ (الثوب) يشتمِلُ على (عبد الله) ويُحيطُ به، ورُدَّ بـ: «سُرِقَ زيدٌ فرسُه».

والحقُّ أنَّه ما اشتَمَلَ متبوعُه عليه، وأعني بذلك: أنَّه يجوزُ الاكتفاءُ بالمتبوعِ عنه، نحوُ: «سُرِقَ عبدُ الله ثوبُه»، أو: «فرسُه»؛ لأنَّه قد يُقالُ: «سُرِقَ عبدُ الله»، وأنت

---

(١) انظر: الأصول ٢/ ٣٠٤ وما بعدها.

(٢) انظر: (المقتضب) له ٤/ ٢٩٥ وما بعدها.

(٣) انظر: (شرح المقدمة المحسبة) له ٢/ ٤٢٣.

(٤) يقصد (حواشي الشلوبين على المفصل). انظره في: ٤٠١.

(٥) كذا الضبط بخط ابن هشام.

(٦) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٨١ وما بعدها.

(٧) لم أقف على كلام للزجاج في هذا، وكذا نسبه أبو حيان في (التذييل والتكميل) ١٣/ ٢٥، وهو عند ناظر الجيش في (تمهيد القواعد) ٧/ ٣٤١٣ منسوب إلى الزجاجي. انظر: (الجمل) له ٣٥.

تعني الثوبَ، ومنه: ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾[(١)]؛ لأنَّه يجوزُ أن لا تذكرَ النار؛ لأنَّه قد عُلِمَ أنَّ قَتْلَهم للنارِ التي أعدُّوها في الأخدودِ لحَرْقِ المؤمنين والمؤمناتِ، لا للأخدودِ نفسِه، وتقولُ: «أعجبني زيدٌ حُسْنُه»، ولا يجوزُ: «أعجبني زيدٌ غلامُه»؛ لأنَّه لا يجوزُ: «أعجبني زيدٌ»، وأنت تريدُ: غلامه.

ولا يكفي في بدلِ الاشتمالِ كَونُ الثاني يُفهَمُ مِن الأوَّلِ، بل لا بدَّ أن يجوزُ استعمالُ الأوَّلِ وَحْدَه، فلا تقولُ: «أَسْرَجْتُ القَوْمَ دابَّتَهم»، وإن كانَ قد عُلِمَ أنَّك إذا قلتَ: «أَسْرَجْتُ القومَ» أنَّك إنَّما أَسْرَجْتَ دابَّتَهم، لكنَّه لا يجوزُ: «أَسْرَجْتُ القَوْمَ»، وتقولُ: «سُرِقَ زيدٌ ثوبُه»؛ لأنَّك قد تقولُ: «سُرِقَ زيدٌ»، وتعني: ثوبَه.

ع: مِن بدلِ الاشتمالِ: ﴿وَيَسۡتَبۡشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمۡ يَلۡحَقُواْ بِهِم مِّنۡ خَلۡفِهِمۡ أَلَّا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾[(٢)]، أي: يستبشرون بأن لا خوفٌ عليهم.

وذا للاضْرابِ اعْزُ إن قَصْدًا صَحِب   ودُونَ قَصْدٍ غلَطٌ بـه سُلِب

ابنُ عُصْفُورٍ[(٣)]: بدلُ الغَلَطِ والنِّسيانِ لم يَرِدْ بهما سماعٌ، وإنَّما أجازَهما النحاةُ بالقياسِ.

والأَحْسَنُ فيهما أن تأتيَ بـ (بَلْ)؛ لئلا تُتَوَهَّمَ الصفةُ إذا قلتَ: «مررتُ برجلٍ حمارٍ»، وأنَّك أردتَ: «برجلٍ جاهلٍ».

ومِن النحاةِ مَنْ زعمَ أنَّ ذلك قد وَرَدَ، واستدلَّ بقولِ ذي الرُّمَّة[(٤)]:

---

(١) البروج ٤ ـ ٥.

(٢) آل عمران ١٧٠.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٨٢ وما بعدها.

(٤) البيت من البسيط. انظر: الديوان ١/ ٣٢ والكامل ٢/ ٦٩١.

لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ وَفِي اللِثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنَبُ

لأنَّ الحُوَّةَ: السَّوادُ الخالِصُ، واللَعَسَ: سوادٌ يَضْرِبُ إلى الحُمْرةِ.

ولا حجَّةَ فيه؛ لاحتمالِ أن يكونَ اللَعَسُ صفةً لـ (حُوَّة)، كأنَّه قيلَ: حُوَّةٌ لَعْسَاءُ، أي: حُوَّةٌ مَشُوبةٌ بحُمْرةٍ.

واختُلفَ في بدلِ البَدَاءِ، كما حكى أبو زيدٍ[1]: «أكلتُ لحمًا سمكًا تمرًا»، في قَوْلِ مَن أرادَ الإخبارَ بأَكْلِ اللَّحمِ، ثم بدا له الإخبارُ بأكلِ السَّمكِ، ثمَّ بالتَّمرِ، وقولِ الشاعرِ[2]:

مَا لِيَ لَا أَبْكِي عَلَى عِلَّاتِي

صَبَائِحِي غَبَائِقِي قَيْلَاتِي

فقيلَ: إنَّه مِن بابِ البدلِ، وقيلَ: مِن بابِ العطفِ، وحَذْفِ العاطفِ، والحقُّ أنَّ الوجهَينِ ممكنان.

والذي يُستدلُّ به على إثباتِ بدلِ البَدَاءِ قولُه عليه الصلاةُ والسلامُ[3]: «وما كُتبَ له نِصْفُها ثُلثُها»، إلى: «عشرُها»؛ إذ ليسَ المرادُ: ما كُتِبَ له النِّصفُ مع الثُّلثِ، وكذا الباقي؛ لأنَّ ذلك ليسَ لشخصٍ واحدٍ.

وفي الحديثِ: «إنَّ الرجلَ ليُصَلِّي الصلاةَ وما كُتِبَ له ثُلثُها رُبعُها خُمسُها

---

(١) انظر: الخصائص ١/ ٢٩١.

(٢) البيتان من مشطور الرجز، وفي غيره من المصادر: «أَسْقِي»، بدل: «أبكي». انظر: تهذيب اللغة ٤/ ١٥٦ والخصائص ١/ ٢٩١.

(٣) انظر: مسند البزار ٦/ ٢٧٤١، وسيأتي ابن هشام بالحديث بتمامه بعدُ.

سُدسُها ثُمنُها تُسعُها عُشرُها»، وحَمَلوا عليه قولَ عُمَرَ رضي الله عنه لحَفْصَةَ[١]: «لا يَغُرَنَّكِ هذه التي أعجبَها حُسْنُها حُبُّ رسولِ الله ﷺ إيَّاها»، وقد قيلَ: إنَّه بدلٌ مِن (هذه) بدلَ اشتمالٍ.

كــزُرْهُ خَالِــدًا وقَبِّلْــه اليَــدا ... واعرِفْــه حَقَّــهُ وخُــذْ نـبلًا مُــدَا[٢]

ومــن ضــميرِ الحاضِـرِ[٣] الظـاهرَ لاْ ... تُبدِلْــهُ إِلَّا مــا إحَاطَــةً جَــلَا

أجازَ الكوفيون والأَخْفَشُ[٤] ذلك دونَ شَرْطٍ، قالَ[٥]:

بِكُــمْ قُــرَيْشٍ كُفِينَــا كُــلَّ مُعْضَــلَةٍ ... وَأَمَّ نَهْــجَ الهُــدَى مَــنْ كَــانَ ضِــلِّيلَا

وأعربَ الزَّمَخْشَريُّ[٦]: ﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ﴾[٧] بدلًا مِن «لكم»، وهو موافقٌ لقَوْلِ الجماعةِ.

إنما لم يُبدِلْ مِن ضميرِ الحاضرِ بدلَ شيءٍ مِن شيءٍ؛ لأنَّ فائدةَ بدلِ الشيءِ مِن الشيءِ إزالةُ اللَّبْسِ، وهذا لا... بخلافِ ضميرِ الغائبِ.

---

(١) انظر: صحيح البخاري ٤٩١٣ و٥٢١٨.

(٢) كذا بخط ابن هشام.

(٣) في المخطوطة: الحاضرَ، بفتحة على الراء، وهو سهو.

(٤) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٢٩٣.

(٥) البيت من البسيط، و(مُعْضَلَةٍ) كذا ضبطها ابن هشام. انظر: شرح التسهيل.

(٦) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٥٣١.

(٧) الأحزاب ٢١، ومن تمامها: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾.

والأَخْفَشُ[١] أجازَه، مستدلًّا بالسماعِ، كقولِه: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ [إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ] الَّذِينَ خَسِرُوا﴾[٢]، وهو عندَنا مستأنَفٌ، وقولُه[٣]:

.... فَـــاعْرِفُونِي حُمَيْـــدًا..............

... عندَنا على الاختصاصِ، أو بتقديرِ: أعني.

وبالقياسِ على ضميرِ الغائبِ؛ لأنَّه لا لَبْسَ فيه أيضًا، ولهذا لم يُنعَتْ.

قلنا: لم نمتنِعْ مِن نعتِه لأنَّه لا... فيه؛ بل لأنَّه قائمٌ مقامَ ما لا يُنعَتُ، وهو الظاهرُ المكرَّرُ، وأمَّا الذي مَنَعْنا نعتَه؛ لأنَّه لا يُلبِسُ: ضميرُ الحاضرِ، وأمَّا ضميرُ الغائبِ فإنَّه إن... على ملبِسٍ كان مثلَه، أو على غيرِ ملبِسٍ فهو غيرُ ملبِسٍ.

ع: وإنَّما أجزنا بدلَ الإحاطةِ مِن ضميرِ الحاضرِ؛ لأنَّه ليسَ للبيانِ، بل للتأكيدِ،... مَن نَصَّ عليه إلا ابنَ مالكٍ[٤]؛ فإنَّه محلُّ وِفاقٍ، وهو الحقُّ، وهو ظاهرُ قولِ ابنِ عُصْفُورٍ[٥]؛ لأنَّه علَّلَ المنعَ بأنَّه لا إلباسَ فيُرفعَ، وهذا لا يُقالُ في...

اشتَرطَ أهلُ بَغْدَادَ[٦] في إبدالِ النكرةِ مِن غيرِها أن تكونَ مِن لفظِ الأوَّلِ، قالُوا:

---

(١) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٢٩٣.

(٢) الأنعام ١٢.

(٣) بتمامه:

أنـــا شـــيخُ العشـــيرةِ فـــاعرفوني حميـــدًا قـــد تـــذرَّيت السَّـــناما

والبيت لحميد بن حريث بن بحدل الكلبي، وهو من الوافر. انظر: الحجة ٤١١ والمنصف ١/ ١٠.

(٤) انظر: (شرح التسهيل) له ٣/ ٣٣٤.

(٥) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٩٠.

(٦) انظر: المحتسب ١/ ٣٢٥.

لم يُسمَعْ إلا كذلك، كقولِه تعالَى: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ﴾[1]، وقولِ الشاعرِ[2]:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ..... ....

واشتَرطُوا أيضًا أن تكونَ موصوفةً، ووافقَهم على هذا الشَّرطِ أهلُ الكوفةِ.

و... أنَّه لا يُشترَطُ أكثرُ مِن أن يكونَ مفيدًا، قالَ الشاعرُ[3]:

فَلَا وَأَبِيكَ خَيْرٍ مِنْكَ إِنِّي

فـ «خيرٍ منك» بدلٌ لا صفةٌ؛ لأنَّه نكرةٌ، و(أبيك)...، وقالَ الآخَرُ[4]:

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي جِلَّانَ كُلِّهِمِ   كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طُولٍ وَلَا قِصَرِ

فـ «لا طُولٍ ولا قِصَرٍ» نكرتان، وهما بدلان... «ساعد الضبِّ»، ولم يُنعتا، ولا هما مِن لَفْظِ الأوَّلِ، ولا يجوزُ أن يكونا نعتين؛ لأنَّ «ساعد الضبِّ» معرفةٌ، وأيضًا فإنَّ قولَك: «بمحمدٍ رجلٍ» مفيدٌ؛ لأنَّه يُمكِنُ أن يكونَ (محمد) اسمَ امرأةٍ؛ لأنَّ

---

(١) العلق ١٥ـ١٦.

(٢) بتمامه:

وكنتُ كذي رِجلَيْنِ رجلٍ صحيحةٍ   ورجلٍ رمى فيها الزمانُ فشَلَّتِ

والبيت لكثير عزة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٩٩ والكتاب ١/ ٤٣٣.

(٣) بتمامه:

فَلَا وَأَبِيكَ خَيْرٍ مِنْكَ إِنِّي   لَيُؤْذِينِي التَّحَمْحُمُ والصَّهِيلُ

والبيت لشمير بن الحارث الضبي، وهو من الوافر. انظر: النوادر لأبي زيد ٣٨٢ والحجة ١/ ١٥٠.

(٤) البيت من البسيط. انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٢١١ والحيوان ٦/ ٣٧٣.

الرجلَ قد يُسمَّى باسمِ المرأةِ، وكذا المرأةُ تُسمَّى باسمِ الرجلِ، قالَ الشاعرُ[١]:

تَجَـاوَزْتُ هِنْـدًا رَغْبَـةً عَـنْ قِتَالِـهِ إِلَـى مَلِـكٍ أَعْشُـو إِلَـى ضَـوْءِ نَـارِهِ

وقالَ الآخَرُ[٢]:

يَـا جَعْفَـرٌ يَـا جَعْفَـرٌ يَـا جَعْفَـرُ

إِنْ أَكُ دَحْـدَاحًا فَأَنْـتِ أَقْصَـرُ

أو اقتضَـى بَعضًـا أَوِ اشْـتِمالا كإِنَّـكَ ابتِهاجَـك اسْـتَمالا

وبَـدَلُ المُضَـمَّنِ الهمـزَ يَلِـي همْـزًا كمَـن ذا أَسَـعِيدٌ أَم علـي

قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[٣] في: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي﴾[٤]: إنَّ «أَرُوني» بدلٌ مِن «أرأيتم»؛ لأنَّه بمعنَى: أخبروني عن هؤلاء الشركاءِ وعن ما[٥] استَحقُّوا به الإلهيةَ والشركةَ؛ أروني أيَّ جزءٍ مِن أجزاءِ الأرضِ استَبَدُّوا بخَلْقه دونَ اللهِ، أم لهم مع اللهِ شركةٌ في خلقِ السمواتِ، أم معهم كتابٌ مِن عندِ اللهِ ينطقُ بأنَّهم شركاؤه، فهم على حجةٍ وبرهانٍ مِن ذلك الكتابِ؟

---

(١) البيت لعبد الله بن جذل الطعان، وهو من الطويل. انظر: العقد ٦/ ٣٨ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٣.

(٢) البيتان لأعرابي، وهما من مشطور الرجز. انظر: الكامل ١/ ١٢٥ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٣.

(٣) انظر: (الكشاف) ٣/ ٦١٧.

(٤) فاطر ٤٠.

(٥) كذا مفصولة بخط ابن هشام، وقد سبق التنبيه على أمثال هذا.

وقالَ مَن رَدَّ عليه[١]: هذا البدلُ لا يصحُّ؛ لأنَّه إذا أُبدِلَ ممَّا دخلَ عليه الاستفهامُ فلا بدَّ مِن دخولِ الأداةِ على البدلِ.

ع: لا نُسلِّم ذلك؛ إذا... الاستفهام ليسَ على طريقِه؛ لأنَّ «أرأيتم» قد فسَّرها س[٢] وغيرُه مِن العلماءِ... أخبرني، فزالَ هذا المعنَى.

قالَ[٣]: وإبدالُ الجملة من الجملة لم يصح في كلامهم.

ع[٤]: لا مانعَ مِنه إن سلَّمنا أنه لم يُعهَد، ولا ينبغي أن يَتَوقَّفَ على السماعِ إذا كانَ ظاهرُ الصناعةِ يأباه.

قالَ[٥]: والذي أختارُ: أنَّ «أرأيتم» بمعنى: أخبروني، وهي تطلبُ مفعولَين، أحدُهما منصوبٌ، والآخَرُ مشتمِلٌ على استفهامٍ، كقولِهم: «أريتك زيدًا ما صنع؟»[٦]، فالأوَّلُ: «شركاءكم»، والثاني: «ماذا خلقوا»، و«أروني» اعتراضٌ وتسديدٌ وتأكيدٌ.

ويَحتملُ أن يكونَ مِن بابِ الإعمالِ؛ لأنَّه توارَد على «ماذا خلقوا»: «أرأيتم» و«أروني»؛ لأنَّ «أروني» قد تُعلَّقُ عن مفعولِها الثاني، كما عُلِّقَت بدونِ همزة...، نحوُ: «أما ترى أيُّ برقٍ هاهنا؟»[٧]، ويكونُ قد أُعمِلَ الثاني على المختارِ عندَ ص.

---

(١) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٩/ ٣٨.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٣٩.

(٣) يقصد به أبا حيان.

(٤) لعلها كذلك في المخطوطة.

(٥) يقصد به أبا حيان.

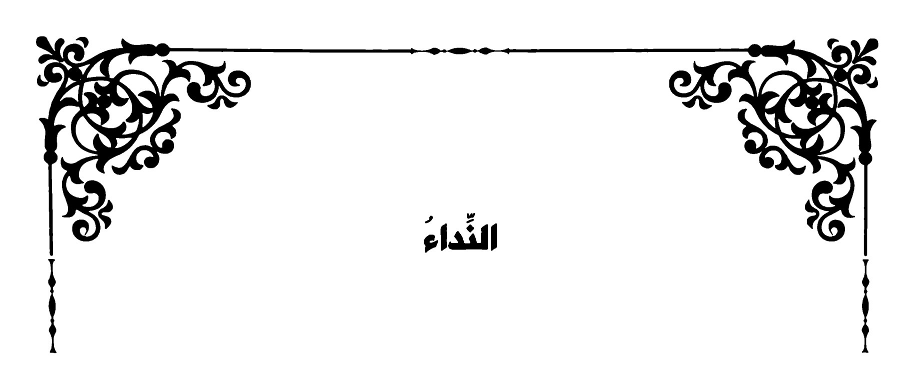
(٦) من أقوال العرب. انظر: الأصول ٢/ ١٣٠.

(٧) من أقوال العرب. انظر: الكتاب ١/ ٢٣٦.

ع: هذا وجهٌ صحيحٌ، وكذا الذي قبلَه، إلا أنَّ إعرابَ الزَّمَخْشَريِّ أبدعُ وأوقعُ في النَّفْسِ وأذهبُ في طريقِ... والبيانِ.

ويُبـدَلُ الفِعـلُ مـن الفعـلِ كمَـنْ يَصِـلْ إلينـا يَسْـتَعِنْ بنـا يُعَـنْ

❁ ❁ ❁



النِّداءُ

مَن ضَمَّ نونَ (النداء) جعلَه اسمًا للصوتِ، كـ(الصُّراخِ) و(العُواءِ)، فلا يكونُ مصدرًا، وإن كانَ (الصُّراخُ) و(العُواءُ) ونحوُهما مصادرَ، ومَن كَسَرَ جعلَه مصدرَ: «نادَى».

وللمنادَى النـاءِ أو كالنـاءِ يـا   وأي وأ[1] صحـ كـذا أَيـا ثُـمَّ هَيَـا

والهمـزُ لِلَّـداني وَوَا لِمـن نُـدِبْ   أو يا وغَيرَ معا وا لَدَى اللَّبْس اجتُنِبْ معا

قولُ س[2] إنَّ للقريبِ الهمزةَ، وزادَ الجُزُوليُّ[3] وبعضُهم: (أَيْ). مِن (شَرْحِ الجُمَلِ)[4].

وغيـرُ منـدوبٍ ومُضـمرٍ ومـا   جـا مسـتغاثا قـد يُعـرّى فاعْلَمـا

قال بِشْرُ بنُ أبي خَازِمٍ[5]:

فَبَـاتَ يَقُـولُ: أَصْـبِحْ لَيْـلُ حَتَّـى   تَجَلَّـى عَـنْ صَـرِيمَتِهِ الظَّـلَامُ

---

(١) هي المعمول الآن في كتابتها: (آ).

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٩ وما بعدها.

(٣) انظر: (المقدمة الجزولية) له ١٨٧.

(٤) لابن عصفور. انظره في: ٢/ ٨٢.

(٥) البيت من الوافر. انظر: الديوان ٢٠٥ والمفضليات ٣٣٥.

[(وما جا مُستَغاثًا)]: ش[1]: قالَ س[2]: وكذلك المتعجَّبُ مِنه.

ش[3]: لا يُحذَفُ حرفُ النداءِ إلا إن كانَ المنادَى مقبلًا عليه[4] قريبًا منك، قالَه س والنحويون، قالَ س[5] في[6]:

حَــــارِ بْــــنَ كَعْــــبٍ.........

إنَّه جَعَلَه بمنزلةِ مَن هو مقبلٌ عليه بحَضْرَتِه يخاطبُه.

قلتُ: وكذا الفَرَزْدَقُ حينَ قالَ[7]:

تَمِـيمَ بْـنَ بَـدْرٍ لَا تَكُـونَنَّ حَـاجَتِي بِظَهْـرٍ فَـلَا يَعْيَـى[8] عَلَـيَّ جَوَابُهَـا

جَعَلهم كالحاضرين لأَمَلِه ورجائِه وطلبِه.

وذَاكَ في اسْـمِ الْجِـنْسِ والمُشَـارِ لَـهْ قَـلَّ ومـن يمنَعْـه فانصُـر عاذِلَـهْ

وابـنِ المعـرَّفَ المُنـادَا[9] الْمُفْـرَدا علـى الَّـذي في رفْعِـه قَـدْ عُهِـدَا

---

(١) يقصد به الشلوبين. انظر: (حواشي المفصل) له ١٤١.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣١.

(٣) يقصد به الشلوبين. انظر: (حواشي المفصل) له ١٣٩.

(٤) عند الشلوبين: عليك.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣٠.

(٦) بتمامه:

حـارِ بـنَ كعـبٍ أَلَا الأحـلامُ تزجـرُكم عنِّـي وأنـتم مـن الجُـوفِ الجَمَـاخِيرِ

والبيت لحسان بن ثابت، وهو من البسيط. انظر: الديوان ١/ ٢١٩ والكتاب ٢/ ٧٣.

(٧) البيت من الطويل. انظر: الديوان ١/ ١٤٥ والكامل ٢/ ٦١١.

(٨) كذا بخط ابن هشام.

(٩) كذا بخط ابن هشام.

فتقولُ: «يا زيدُ»، و: «يا زيدانِ»، و: «يا زيدونَ»، وفي (مثنًّى): «يا مثنَّى»، بلا تنوينٍ، وكذا: (معلًّى).

وكلُّ مقصورٍ في النداءِ فإنَّه يَسقُطُ تنوينُه؛ لأنَّه علامةٌ لحركةِ الإعرابِ؛ لأنَّه تابِعُها، فلا يجتمِعُ معها.

والمنقوصُ أيضًا يَسقُطُ منه تنوينُه، تقولُ في (قاضٍ): «يا قاضِ»، وهل ترجعُ بالياءِ؟

فيه قولان:

قالَ الخَلِيلُ[١]: نَعَمْ، ورجَّح ذلك بعضُهم.

وقالَ يُونُسُ[٢]: لا، ورجَّحَه س[٣].

وذكر بعضُ المتأخرين وجهًا غيرَ هذا، وهو أنَّه ينوَّنُ، ويُجعلُ التنوينُ عوضًا مِن الياءِ المحذوفةِ، وقالَ: فإذا ناديتَ رجلًا سمَّيته بـ (في) و(لي)[٤] فإنَّ الكلَّ أجمعُوا على إثباتِ الياءِ؛ لئلا يجتمِعَ على الكلمةِ إخلالانِ بحذفَينِ، قالُوا: وكذا إذا قلتَ: «يا مُرِي»، تريدُ اسمَ الفاعلِ مِن «أَرَى»، وقد ذكرَ سِيبَوَيْهِ[٥] مذهبَه في هذه المسألةِ في بابِ الوَقْفِ. مِن (حَوَاشي الشَّلَوْبِين)[٦] رحمَه اللهُ تعالَى.

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ١٨٤.

(٢) انظر: السابق.

(٣) انظر: السابق.

(٤) كذا بخط ابن هشام، وهو عند الشلوبين المنقول منه: «يفي» و«يلي»، وعند أبي حيان في (التذييل والتكميل) ١٣/ ٢٧٥: «يفِ».

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ١٨٤.

(٦) حواشيه على المفصل. انظره في: ١١٥.

ع: واعلَمْ أنَّ في سقوطِ التنوينِ مِن المقصورِ في حالةِ النداءِ وثبوتِه فيه في غيرِ ذلك دليل قاطع[1] على تقديرِ حركةِ الإعرابِ، أَلَا ترَى أنَّ التنوينَ لَمَّا كانَ تابعًا للحركةِ المقدَّرةِ كانَ سائغًا، ولَمَّا كانت المقدَّرةُ حركةَ بناءٍ لا إعرابٍ لم[2] يَسُغْ لذلك مجيئُه، بل بَقِيَت الألفُ سالمةً مِن الحذف؛ لمُلاقاتِه.

وممَّا يجعلُك قاطعًا بتقديرِها أنَّها لو لم تكن لم يكن لقَلْبِ الياءِ في (هُدًى) والألفِ في (عصًا) وجهٌ.

... و(مَكْذَبان)، ما حكمه؟

فالجوابُ: أنَّ هذا النوعَ عُهِدَ في رَفْعِ مثلِه أن يُضَمَّ، وإن كانَ لم يُستعمل مرفوعًا ولا غيرَه؛ لمُعارِضٍ.

وانوِ انضمامَ ما بَنَوا قبلَ النِّدا ... ولْيُجْرَ مُجرى ذي بناءٍ جُدِّدا

والمفردَ المنكورَ والمُضافا ... وشِبْهَهُ انْصِبْ عادِمًا خِلافا

ونحوَ زيدٍ ضُمَّ وافتَحنَّ من ... نحوِ أَزيدُ بنَ سعيدٍ لا تَهِنْ

والضم إن لم يَلِ الابْنُ عَلَما ... ويَلِ الابنَ عَلَمٌ قد حُتِما

شَرْطُ إسقاطِ التنوينِ وجوازِ الإتباعِ أن يكونَ (ابن) صفةً مفردًا مكبَّرًا غيرَ مفصولٍ بينَه وبينَ الموصوفِ بينَ عَلَمَيْنِ أو ما يَجرِي مَجراهُما. مِن (حَوَاشي

---

(١) كذا بخط ابن هشام، والصواب: دليلًا قاطعًا.

(٢) في المخطوطة: ولم، وهو سهو.

الشَّلَوْبين)[١].

و(البنتُ) كـ(الابن) في حذفِ التنوينِ، فتقولُ: «هذه هندُ بنتُ زينبَ»، في لغةِ مَن صَرَفَ (هندًا).

ع: يحصُلُ عن وقوعِ (ابن) صفةً بينَ عَلَمَيْنِ أوَّلُهما المنادَى حُكْمانِ: جوازُ إتباعِ الأوَّلِ للثاني، ووجوبُ حذفِ الألفِ.

وكذا إن كانَ الأوَّلُ غيرَ منادًى يحصُلُ حكمان: أحدُهما: حذفُ الألفِ، كما في الأوَّلِ، والثاني: حذفُ تنوينِ الأوَّلِ.

ولا إتباعَ هنا، ولا حذفَ في الأوَّلِ في النداءِ، وأمَّا في غيرِه فالصفةُ كالموصوفِ، ولأنَّ المنادَى لا تنوينَ فيه، ولو اجتمعَ التنوينُ في النداءِ، وفي غيرِه التخالُفُ؛ لكانَ الحُكْمُ واحدًا.

وعلَّةُ هذه الأحكامِ أنَّ الموصوفَ والصفةَ كالشيءِ الواحدِ، وقد كثُرَ استعمالُ هذه الصفةِ بعينِها؛ فلذلك أُجرِيا مُجرَى الاسمِ الواحدِ في حذفِ تنوينِ الأوَّلِ وهمزةِ الثاني؛ إشعارًا بأنَّه ليسَ كالذي يَحتاجُ إلى الهمزةِ؛ لأنَّه كالوَسَطِ، فلا يُبتدَأُ به، وأُتبِعَ الأوَّلُ للثاني كما في: (امرُؤ)، و(ابنُم).

في (البَحْرِ)[٢] في سورةِ (المائدة) في آخرِها أنَّ مذهبَ الفَرَّاءِ[٣] أنَّ الصحيحَ والمعتلَّ سواءٌ، فتقولُ في: «يا عيسى ابنَ مريمَ»: إنَّ (عيسى) يجوزُ أن يكونَ المقدَّرُ

---

(١) حواشيه على المفصل. انظره في: ١٢٣.

(٢) يقصد (البحر المحيط) لأبي حيان. انظره في: ٤/ ٤٠٥.

(٣) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٣٢٦.

فيه ضمةً أو فتحةً، وأنَّ أبا البقاءِ[1] وافقَه، وأنَّ قَوْلَ الجمهورِ أنَّه لا تُقدَّرُ الفتحةُ، بل الضمةُ خاصةً.

ع: وكذا قالَ النَّاظمُ: إنَّ الضمةَ لا تُقدِّرُ غيرَها في هذا النَّحْوِ، ذكرَ ذلك في (التَّسْهيلِ)[2] و(العُمْدةِ)[3] و(شرحِهما)[4].

واضْمُمْ أَوِ انصِبْ ما اضطرارا نونا   مما له استحقاقُ ضم بُيِّنا

وباضطِرارٍ خُصَّ جمعُ يا وأَلْ   إلَّا مَعَ الله ومحكيِّ الجُمَلْ

قالَ ابنُ السَّرَّاجِ[5]: وأهلُ بَغْدادَ يقولون: «يا الرجلُ»، ويقولون: لم نَرَ موضعًا يدخلُ فيه التنوينُ يمتنعُ مِن (أل)، وأجازَ ابنُ سَعْدانَ[6]: «يا الأسدُ شِدَّةً»، و: «يا الخليفةُ جودًا»، وكذا كلُّما[7] فيه (أل). مِن الشَّلَوْبين[8].

والأكثرُ اللَّهُمَّ بالتَعْويضِ   وشذَّ يا اللَّهُم في قَريضِ

---

(١) انظر: (التبيان) له ١/ ٤٧١، وفي المخطوطة: الزمخشري، وهو سهو، والتصويب من (البحر المحيط) المنقول منه، أيضًا ليس للزمخشري كلام في المسألة.

(٢) انظره في: ١٨٠.

(٣) انظر: (شرح العمدة) ١/ ٢٦٣.

(٤) انظر: (شرح التسهيل) ٣/ ٣٩٣ وما بعدها، و(شرح العمدة) ١/ ٢٦٥ وما بعدها.

(٥) انظر: (الأصول) له ١/ ٣٧٢.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٨.

(٧) كذا موصولة بخط ابن هشام، وقد سبق التنبيه على أمثال هذا قبلُ.

(٨) انظر: (حواشي المفصل) له ١٣١ وما بعدها.

نظيرُه قَوْلُ العَبَّاسِ بنِ عبدِ المطَّلِب، أنشدَه في (الكامِلِ)[١] على الجمعِ بينَ الألفِ والياءَيْن[٢]:

.... بِكُـلِّ يَمَـانِيٍّ إِذَا مـا[٣] هُـزَّ صَـمَّمَا

❁ ❁ ❁

(١) انظره في: ٣/ ١٢٣٨.

(٢) بتمامه:

ضـربناهمُ ضـربَ الأَحَـامِسِ غُـدْوةً بِكُـلِّ يَمَـانِيٍّ إِذَا هُـزَّ صَـمَّمَا

والبيت من الطويل. انظر: الوحشيات ٦٧ والاقتضاب ٢/ ١٨٣.

(٣) كذا بخط ابن هشام، وهي زائدة ينكسر بها الوزن.

فصلٌ

تــابعَ ذي الضــم المضــافَ دونَ أَلْ ... أَلْزِمْــه نَصْــبًا كأَزيــدُ ذا الحِيَــلْ

مِن (التَّذْكِرةِ)[1]: قالَ أبو عُمَرَ[2]: «يا زيدُ الطويلُ وذا الجُمَّةِ»: لا يجوزُ فيه غيرُ النصبِ في «ذي الجُمَّة» عطفًا على (زيد)، قالَ: أَلَا تراه لا يكونُ صفةً للطويلِ وقد دخلَه الواوُ، وإذا لم يكن صفةً للطويل؛ لأجلِ الواوِ، لم يكن إلا صفةً لـ(زيد).

ع: يعني: صفةً له معطوفةً على صفةٍ، فتعيَّنَ نصبُها؛ لأنَّ الصفةَ المضافةَ تُنصَبُ، وليسَ المعنَى: أنَّ «ذا الجُمَّة» رجلٌ آخَرُ، فيُعطفَ على (الطويل) رفعًا.

قالَ في (المفصَّلِ)[3]: وإذا أُضيفَت ـ يعني: التوابعَ ـ فالنصبُ.

وكَتَبَ عليه الشَّلَوْبِينُ[4]: صوابُه: ما لم تكن الإضافةُ غيرَ محضةٍ، كذا قالَ س[5]، ويظهرُ مِن كلامِ أبي بَكْرٍ[6] التسويةُ بينَ المحضةِ وغيرِها، وأجازَ الفَرَّاءُ[7]: «يا زيدُ ذو الجُمَّةِ»، وأقرَّ بأنَّه لم يُسمَعْ.

---

(١) انظر: (مختار التذكرة) لابن جني ١٨٢.

(٢) يقصد به الجرمي. انظر: الأصول ١/ ٣٧٢ وارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٢.

(٣) انظره في: ٥٢.

(٤) انظر: (حواشي المفصل) له ١٢٢ وما بعدها.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ١٨٣ وما بعدها.

(٦) يعني به ابن السراج. انظر: (الأصول) له ١/ ٣٣٣.

(٧) انظر: (معاني القرآن) له ٢/ ٣٥٥.

وما سِواهُ ارفَعْ أوِ انصِبْ واجْعلا كمُسْتقلٍ نَسَقًا وَبَدَلا

وأجازَ الكوفيونَ والمازنيُّ[1] في البدلِ والنَّسَقِ ما جازَ في غيرِهما مِن التوابعِ قياسًا، والسماعُ بخلافِه، كَتَبَه الشَّلَوْبِينُ[2].

وإن يكن مصحوبَ معا أل ما نُسِقا ففيه وجهان ورفعٌ يُنتَقى

وأيُّها مَصْحُوبُ أَلْ بعدُ صِفَه يَلْزم بالرفع لَدَاْ[3] ذِي المعرِفه

قولُه: (مصحوبُ أل): يعني: الجنسيةَ، كذا صرَّحَ به في (التَّسْهِيلِ)[4]، ولهذا رُدَّ على الزَّمَخْشَرِيِّ[5] في إعرابِه اسمَ اللهِ تعالَى صفةً لاسمِ الإشارةِ.

نَعْتُ المبهَمِ يلزمُ رفعُه، والمازنيُّ[6] يُجيزُ نصبَه.

وقالَ الصَّيْمَرِيُّ[7]: في (هذا) وجهانِ: إن جعلتَها وُصْلةً كـ (أَيٍّ) فليسَ إلا الرفعُ، وإلا جازَ النصبُ، وسوَّى بينَ (أَيٍّ) و(هذا).

وزعمَ الأَعْلَمُ في (الرسالةِ الرَّشِيديةِ)[8] أنَّه لا تُوصَفُ (أَيٌّ) بما فيه (أل) ممَّا

---

(١) انظر: الأصول ١/ ٣٧٢.

(٢) انظر: (حواشي المفصل) له ١٢٢.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

(٤) انظره في: ١٨١.

(٥) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٦٠٥.

(٦) انظر: معاني القرآن للزجاج ١/ ٩٨ و٢٢٩ و٤٠٩.

(٧) انظر: (التبصرة والتذكرة) له ١/ ٣٤٥.

(٨) انظر: (حواشي المفصل) للشلوبين ١٢٨.

هو مثنًى أو مجموعٌ مِن الأعلامِ: «يا أيُّها الزيدان»، و: «يا أيُّها الزيدون».

ع: وأمَّا إن كانَ المثنَّى والمجموعُ بغيرِ (أل) فلا خلافَ فيه، قالَ[1]:

أَيُّهَــــذَانِ كُــــلَا زَادَكُمَــــا وَدَعَــانِي وَاغْفُــلَا فِــيمَنْ غَفَــلْ

لا تُنعت (أَيٌّ) بما فيه (أل) لِلَمْحِ الصفةِ أو للغلبةِ، كـ: (الحارثِ)، و(الصَّعِقِ)، لا تقولُ: «يا أيُّها الحارثُ»، ولا: «يا أيُّها الصَّعِقُ».

وإنَّما أَلْزَمُوا (أيًّا) الوصفَ في النداءِ كما أَلْزَمُوا (مَن) في: «مررتُ بمَن مُعْجِبٍ لك»، و(الجَمَّاءَ) في قولِهم: «الجَمَّاءَ الغَفِيرَ»[2].

لم يُنَبِّهْ على لُزُومِ الرَّفعِ لتابعِ تلك الصفةِ؛ لأنَّه يُعلَمُ مِن بابِ الأَوْلَى، قالَ[3]:

يَــا أَيُّهَــا الجَاهِــلُ ذُو التَّنَــزِّي

وليسَ (ذو) صلةً لـ (أَيٍّ)؛ لأنَّها لا تُوصَفُ بنحوِ...

وأَيُّهــذا أَيُّهــا الــذي وردْ وَوَصْــفُ أَيٍّ بِسِــوى هــذا يُــرَد

وذُو إِشَــارَةٍ كــأَيٍّ في الصــفه إن كــان تَرْكُهــا يُفِيْــتُ المعْرِفــه

واعلَمْ أنَّ الذي يُفارِقُ فيه المبهمُ غيرَه: النعتُ خاصةً، فيُلْتَزَمُ رفعُه، وأمَّا في غيرِه فيجوزُ فيه ما يجوزُ في تابعِ غيرِه، ولهذا تقولُ في غيرِ النعتِ: «يا هذا زيدٌ»، و:

(١) البيت من الرمل. انظر: مجالس ثعلب ٤٢ وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٩.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٥.

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من مشطور الرجز. انظر: الديوان ٣/ ٦٣ والكتاب ٢/ ١٩٢.

«زيدًا»، و: «يا هذان زيدٌ وعَمْرٌو»، و: «زيدًا وعَمْرًا»، وتقولُ: «يا هذا ذا الجُمَّةِ»، على البدلِ، وإن شئتَ على البيانِ على الموضعِ، و: «ذو الجُمَّةِ»، على أنَّه بيانٌ على اللفظِ.

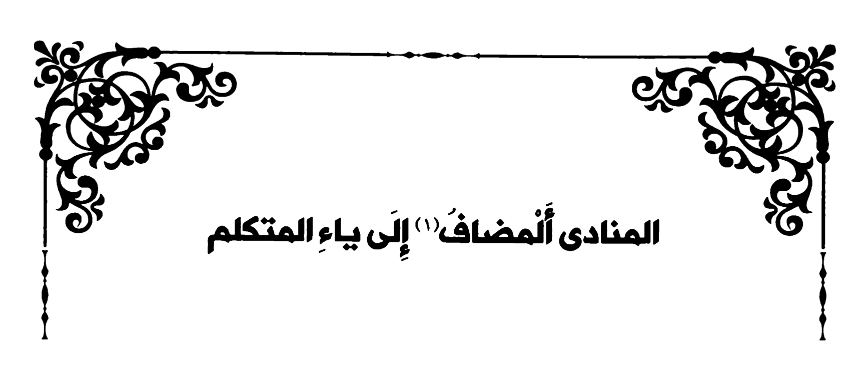
قالَ الشَّلَوْبِينُ[1]: ونصَّ س[2] على أنَّه لا يُعطَفُ على (أَيٍّ)، ولا يُبدَلُ مِنها.

في نحو سَعْدَ سَعْدَ الأوس يَنْتَصِب ثانٍ وضُمَّ وافْتَحْ أَولا تُصِبْ

✿ ✿ ✿

(١) انظر: (حواشي المفصل) له ١٣١.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٩٣.



المنادى المضافُ[1] إلى ياءِ المتكلم

واجْعلْ منادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيا ... كعبدِ عَبْدِي عبدَ عَبْدَا عبدِيا

ذكرَ س[2] أنَّ بعضَ العربِ يقولُ: «يا رَبُّ»، بالضمِّ، يريدُ: «يا ربِّي».

قالَ السِّيرَافي[3]: وإنَّما يكونُ ذلك في الأسماءِ التي الغالِبُ عليها الإضافةُ.

ع: للهِ هذا ما أَحْسَنَه! فإنَّ الدليلَ حينئذٍ قد يظهرُ على إرادةِ الإضافةِ.

وقالَ ابنُ سَعْدَانَ[4] في جميعِ اللُّغاتِ: إنَّها إنَّما تكونُ فيما يكثُرُ نداؤه، وليسَ في غيرِه إلا الإثباتُ، وإذا كانَ المتكلِّمُ مضافًا إليه اسمُ فاعلٍ، نحوُ: «يا قاتلي»، و: «يا ضاربي»، فالإثباتُ لا غيرُ.

وقالَ ابنُ السَّرَّاجِ[5]: إذا قلتَ: «يا ضاربي»، فأردتَ به المعرفةَ كانَ فيه تلك اللغاتُ، فإن أردتَ به النكرةَ لم يَجُزْ إلا الإثباتُ، نحوُ: يا ضاربي اليومَ أو غدًا.

ع: كأنَّه بَنَى على أنَّه حينئذٍ مفعولٌ لا مضافٌ إليه، وكلامُ ابنِ السَّرَّاجِ أخصُّ

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٠٩.

(٣) لم أقع عليه في مطبوعة (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي، وهو في مخطوطته في (برنستون) ١٦٦/ ب، أفاده الدكتور جابر السريع.

(٤) انظر: (حواشي المفصل) للشلوبين ١٣٦.

(٥) انظر: (الأصول) له ١/ ٣٧٦.

مِن كلامِ ابنِ سَعْدَانَ، وهو مرادُ ابنِ سَعْدَانَ، ولكنَّ أبا بَكْرٍ[١] أَفْصَحَ عنه.

في (الكافِيةِ)[٢] بعدَ قولِه: (عبدِيَا):

والضمُّ مَعْ نِيَّةِ يَاءِ النَّفْسِ قَدْ رَوَوا كَـ: ﴿رَبُّ السَّجْنُ﴾ فَاعْرِفْ مَا وَرَدْ

وَ: يَا بُنَيِّ، يَا بُنَيَّ، في: بُنَيِّ قُلْ، وَسِوَى هَذَيْنِ مَمْنُوعٌ لَدَيّ

وفي (الشَّرْحِ)[٣]: حَذْفُ الياءِ أكثرُ مِن إثباتها، وثبوتُها ساكنةً أكثرُ مِن تحريكِها، وقَلْبُها ألفًا أكثرُ مِن حَذْفِ الألفِ وإبقاءِ الفتحةِ، فهذه خمسةٌ، وذكرُوا سادسًا، وهو الاكتفاءُ بنيَّة الإضافةِ، وضمُّ الاسمِ كالمفردِ، وقُرِئَ[٤]: ﴿رَبُّ السَّجْنُ﴾[٥]، وحكَى يُونُسُ[٦]: «يا أُمُّ لا تفعلي»[٧]، وبعضُهم يقولُ: «يا رَبُّ اغفرْ لي»، و: «يا قومُ لا تفعلُوا».

وإذا كانَ آخِرُ المضافِ إلى الياءِ ياءً مشدَّدةً كـ: (بُنَيّ)، قيلَ: «يا بُنَيِّ»، بالكسرِ، على التزامِ حَذْفِ الياءِ التي...؛ فرارًا مِن توالي ياءاتٍ، مع أنَّ الثالثةَ كان يُختارُ حذفُها قبلَ وجودِ الثِّنتَينِ، وما بعدَ الاختيارِ إلا الوجوبُ، وبالفتحِ... إبدال ياءِ المتكلِّمِ ألفًا ثم حذفها، أو على حذفِ الثانيةِ وإدغامِ الأولَى في ياءِ الإضافةِ.

---

(١) يقصد به ابن السراج.

(٢) يقصد نظم (الكافية) لابن مالك. انظر: (شرح الكافية الشافية) له ٣/ ١٣٢٣.

(٣) يقصد (شرح الكافية الشافية). انظره في: ٣/ ١٣٢٣ وما بعده.

(٤) رويت هذه القراءة عن رويس. انظر: شواذ القراءات للكرماني ٢٤٦.

(٥) يوسف ٣٣.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٢١٣.

(٧) الذي روي عن يونس أنها بالفتح. انظر: الكتاب ٢/ ٣١٢ والأصول ١/ ٣٤١.

ع: وكلُّ ياءِ إضافةٍ أُدغِمَ فيها ياءٌ فهي مفتوحةٌ، نحوُ: ﴿مَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾[1].

وقد يكونُ: «يا بنيّي»[2] على هذا الوجهِ الثاني، وتكونُ لغةَ بني يَرْبُوعٍ[3] في: ﴿مَا أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ﴾[4].

ع: ولم يَشْرَحْ: (وسِوَى هذين ممنوعٌ لديّ) مع إفهامِه خلافًا، ولم يبيِّن ما حكمُ: «يا غلامِيَ»، هل هو دون: «يا غلامَا»، أو غيرُه؟

ثم استدلالُه بـ«يا ربُّ» لا دليلَ...؛ لجوازِ أن يكونَ مفردًا؛ لأنَّه إنَّما جازَ الاستدلالُ بـ: ﴿رَبِّ السِّجْنُ﴾[5]؛ لحَذْفِ حرفِ النداءِ، فدلَّ على أنَّه غيرُ نكرةٍ تعرَّفت بالإقبالِ؛ لأنَّ نحوَ: «أَطرِقْ كَرَا»، و: «افْتَدِ مَخْنُوقُ»[6]، ضعيفٌ لا يُقاسُ عليه.

خ: وفتحٌ او كسرٌ وحذف اليا استمرّ   في صح يابنَ أُمِّ معا يابن عمِّ معا لا مَفَرّ

[(خ: وفتحٌ او كسرٌ وحذفُ)]: (والفتحُ والكسرُ وحذفُ): خ[7]، وهي أحسن.

[(في: صح يا ابنَ أُمِّ، يا ابنَ عَمِّ)]: ع: الصوابُ في قولِ: يا ابنَ أُمِّ، يا ابنَ عَمِّ؛ لأنَّ لفظةَ (نحو)[8] تُعطِي الجوازَ في نحوِ: «يا غلامَ أخي».

(١) إبراهيم ٢٢.
(٢) يقصد: يا بُنَيَّ.
(٣) انظر: الحجة ٥/ ٢٩.
(٤) هذه قراءة حمزة. انظر: السبعة ٣٦٢.
(٥) سبق تخريجها.
(٦) مثلان من أمثال العرب. انظر: الكتاب ٢/ ٢٣١.
(٧) يعني: في نسخة.
(٨) علق ابن هشام بهذا؛ لأنه كان كتب البيت برواية: «في نحو يابنَ أُم»، ثم ظهر له أنه أخطأ فحذفها، وصحح مكانها، ولكنه لم يحذف التعليق عليها.

وما أجودَ قولَ ابنِ الحاجِبِ[١]: و«يا ابنَ أُمّ»، «يا ابنَ عَمّ» خاصةً مثلُ بابِ: «يا غلام»[٢].

[(وحذفُ اليا استمَرّ)]: قَدْ يُوهِمُ: (استَمَرّ) الوجوبَ، وليسَ كذلك؛ لأنَّه يجوزُ: «يا ابنَ أُمَّا»، و: «يا ابنَ أُمِّيْ».

وزعمَ الزَّجَّاجي[٣] أنَّ إثباتَ الياءِ أفصحُ اللُّغاتِ، وليسَ كذلك؛ لأنَّ لغةَ القرآنِ الحذفُ، قالَ الله تعالَى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ﴾[٤]، قُرِئَ فتحًا[٥] وكسرًا[٦].

وفي النـداْ أَبـتِ أُمَّـتِ عَـرَض ... واكْسر أوِ افتح ومن اليا التا عِوض

[(ومِنَ اليَا التَّا عِوَض)]: واختَلفوا: هل هي للتأنيثِ أو لا؟

فمذهبُ س[٧] والأكثرين أنَّها للتأنيثِ، وإذا وَقَفُوا أبدلُوها، ومذهبُ الفَرَّاءِ[٨] لا، ولا يُبدِلُها إذا وَقَفَ.

ع: لا أعرِفُ كُتِبَ هذا مِن أين؟ وهو غيرُ محرَّرٍ.



---

(١) انظر: (الكافية) له ٢٠.

(٢) في (الكافية): يا غلامي.

(٣) انظر: (الجمل) له ١٦٢، وفي المخطوطة: الزجاج، وهو سهو، وقد نسبه الشاطبي إلى الزجاجي في (الجمل). انظر: المقاصد الشافية ٥/ ٣٤٢.

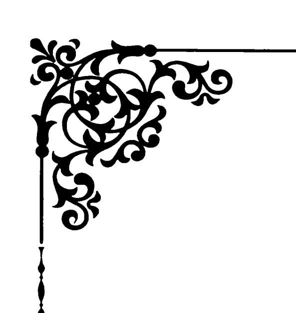
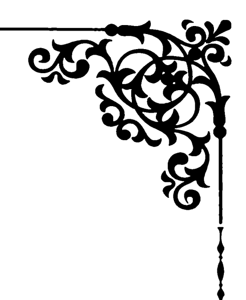
(٤) الأعراف ١٥٠.

(٥) قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم. انظر: السبعة ٢٩٥.

(٦) قرأ بها ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم. انظر: السبعة ٢٩٥.

(٧) انظر: الكتاب ٢/ ٢١٠ وما بعدها.

(٨) انظر: (معاني القرآن) له ٢/ ٣٢.

أسماءٌ لازَمَتِ النِّداءَ

وفُلُ بَعْضُ ما يُخَصُّ بالنِدَا لُؤْمانُ نومانُ كذا وَاطَّرَدا

ابنُ عُصْفُورٍ في (شَرْحِ الجُمَلِ)[1] ما مُلَخَّصُه: الأسماءُ الخاصةُ بالنداءِ قسمان: مسموعٌ، ومُنْقاسٌ.

فالمسموعُ: «يا أبة»، و«يا أمَّة»، و«اللهمَّ»، و«فُلُ»، وهو كنايةٌ عن العَلَمِ، و«هَنَاه»، وهو كنايةٌ عن النكرةِ.

والمقيسُ: كلُّ ما كانَ مِن الصفاتِ على وزنِ (مَفْعَلان)، نحوُ: (مَكْذَبان)، أو (فُعَل)، نحوُ: (فُسَق)، أو (فَعَالِ)، نحو: (لَكَاعِ)، أمَّا (مَفْعَلان) و(فُعَل) فمبنيَّانِ على الضَّمِّ مثلَ المفردِ، وأمَّا (فَعَالِ) فمبنيٌّ على الكسرِ؛ لمضارعَتِه (حَذَامِ) في العَدْلِ والتأنيثِ والوَزْنِ.

ع: ليسَ (فُلُ) و(فُلَةُ) ترخيمًا لـ (فُلانٍ) و(فُلانةَ)، خلافًا للفَرَّاءِ[2]؛ إذ ليسَ (فُلُ) عَلَمًا ولا بالتاءِ، ولأنَّ المرخَّمَ لا يبقَى على حرفين، ولأنَّ الترخيمَ في (فُلَة) في الوسطِ، ولحذفِ غير...

(فُلُ) و(فُلَةُ) كنايتان في النداءِ خاصةً، و(فُلَان) و(فُلانةُ) كنايتان عن العَلَمِ مطلقًا في النداءِ وغيرِه، و«كذا وكذا» كنايتان عن العددِ، و(الفُلَان) و(الفُلَانة) كنايتان

---

(١) انظره في: ٢/ ١٠٥ وما بعدها.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٤٣٠.

عن عَلَمِ ما لا يعقلُ، و«كَيْتَ وكَيْتَ» كنايةٌ عن الحديثِ، و(هَنَاه) كنايةٌ عن المنادَى خاصةً. مِن (التَّذْكِرةِ) الفارسية[1].

[**لُؤْمَانُ نَوْمَانُ**]: بَقِي عليه: (مَفْعَلان)، وهو مُطَّرِدٌ، كما كتبْناه عن ابنِ عُصْفُورٍ[2].

في سَبِّ الأُنثَى وَزْنُصحـ[3] **يا خَبَاثِ** **والأمرُ هكذا مِن الثُّلاثي**

[(**وَزْنُ**صحـ)]: خ: (**نَحْوُ**).

وشاعَ في سَبِّ الذكورِ فُعَلُ **ولا تَقِسْ وجُرَّ في الشِّعْرِ فُلُ**

[(**وشاع في سَبِّ الذُّكُور فُعَلُ**)]: أي: وممَّا يختصُّ بالنداءِ: (فُعَلُ)، وهو شائعٌ في سبِّ الذكورِ.

[(**فُعَلُ**)]: وليسَ مِنه قولُه ـ عليه السلامُ ـ: «لا تقومُ الساعةُ حتى يكونَ أسعدُ الناسِ لُكَعَ ابنَ لُكَعٍ»[4]؛ لأنَّه غيرُ معدولٍ، وإنَّما قُلنا ذلك؛ لأنَّه لا مُوجِبَ لتكلُّفِ العَدْلِ؛ لأنَّه مصروفٌ، فيكون كـ: (حُطَمٍ)، و(لُبَدٍ)، وإنَّما جازَ عَدْلُه في النداءِ؛ لأنَّ قياسَ العدلِ أن يكونَ في المعارفِ، والنداءُ يعرِّفُ، فأمَّا بابُ (مَثْنَى) و(ثُلَاثَ) فشاذٌّ في القياسِ. مِن (شَرْحِ الجُمَلِ)[5].

---

(١) يعني بـ(الفارسية) المنسوبةَ إلى أبي علي الفارسي.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ١٠٥.

(٣) كتبها عليها «صحـ»؛ لأنها كانت عنده بخطه: «نحو»، ثم أثبتَ بعدُ أنها نسخة.

(٤) انظر: سنن الترمذي ٢٢٠٩.

(٥) لابن عصفور. انظره في: ٢/ ١٠٨.

في (شَرْحِ الجُمَلِ): «حتى يَلِيَ أمرَ الناسِ لُكَعُ ابنُ لُكَعٍ»(١).

[(ولا تَقِسْ)]: هذا مُخالِفٌ لقَوْلِ ابنِ عُصْفُورٍ(٢): إنه مَقِيسٌ.

[(فُلُ)]: (فُلانٌ) كنايةٌ عن العَلَمِ ـ نحوُ: ﴿فُلَانًا خَلِيلًا﴾(٣)، وهو منصرف، ع: لأصالةِ النونِ، وإلا فلا يُكمِّلُ أقلَّ الأصولِ(٤) ـ و(فُلُ) كنايةٌ عن نكرةِ الإنسانِ، نحوُ: «يا رجلُ»، ويختصُّ بالنداءِ، و(فُلَةُ) بمعنى: (امرأة)، كذلك، ولامُ (فُلُ) ياءٌ أو واوٌ ـ كـ: (دَمٍ)(٥) ـ وليسَ مرخَّمًا مِن (فُلَانٍ)، خلافًا للفَرَّاءِ، ووَهِمَ ابنُ عُصْفُورٍ(٦) وابنُ مالكٍ(٧) وصاحبُ (البَسِيطِ)(٨) في قولِهم: (فُلُ) كنايةٌ عن العَلَمِ، كـ (فُلانٍ)، وفي كتابِ س(٩) ما قلناه، بالنَّقلِ عن العربِ. مِن (البَحْرِ)(١٠).

فالحاصلُ أنَّ لنا: (فُلُ)، و(فُلَان)، و(الفُلَان)،...، وكذا في مؤنَّثاتِها.



(١) انظره في: ٢/ ١٠٨.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ١٠٧.

(٣) الفرقان ٢٨.

(٤) ما بين الشرطتين إلى هنا من كلام ابن هشام.

(٥) ما بين الشرطتين من كلام ابن هشام.

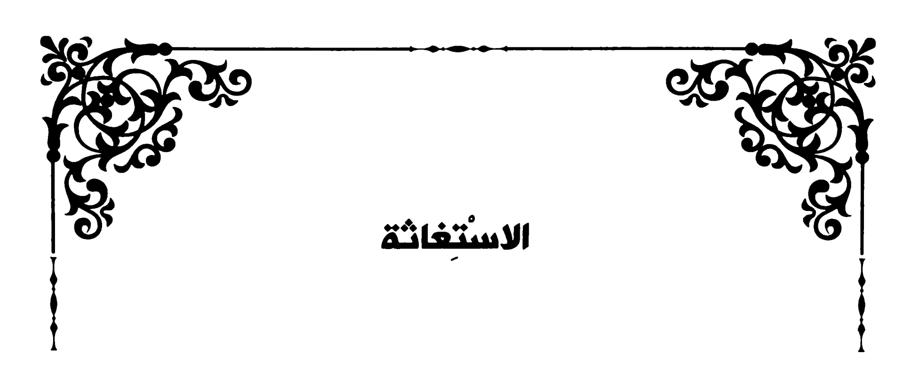
(٦) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ١٠٦.

(٧) انظر: (شرح التسهيل) ٣/ ٤١٩.

(٨) انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٢٣.

(٩) انظره في: ٢/ ٢٤٨.

(١٠) يقصد به (البحر المحيط) لأبي حيان. انظره في: ٨/ ١٠٢.



الاسْتِغاثة

إذا اسـتُغِيث اسـم منـادًى خُفِضـا ... بـاللام مفتوحًـا كيـا لَلْمُرتضـى

وافـتح مـع المعطـوفِ إن كـررتَ يـا ... وفِـي سـوى ذلـكَ بِالكَسْـرِ ايتيـا(١)

[(إن كَرَّرتَ «يا»)]:

يَـا لَقَـوْمِي وَيَـا لَأَمْثَـالِ قَـوْمِي(٢)

يَـــا لَعَطَّافِنَـــا وَيَـــا لَرِيَـــاحِ(٣)

[(وفي سِوَى ذلك بالكَسْر)]:

يَـا لَلْكُهُـولِ وَلِلشُّـبَّانِ لِلْعَجَـبِ(٤)

---

(١) كذا بخط ابن هشام، بإبدال همزة: «ائتيا».

(٢) بتمامه:

يَـا لَقَـوْمِي وَيَـا لَأَمْثَـالِ قَـوْمِي ... لِأنـــاسٍ عُتُــوُّهم في ازديـــادِ

وهو من الخفيف. انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣٥.

(٣) بتمامه:

يَـــا لَعَطَّافِنَـــا وَيَـــا لَرِيَـــاحِ ... وأبــي الحَشْــرَجِ الفتــى النَّفَّــاحِ

والبيت من الخفيف. انظر: الكتاب ٢/ ٢١٧ والمقتضب ٤/ ٢٥٧.

(٤) بتمامه:

يَبْكيــك نــاءٍ بعيــدُ الــدار مغــتربٌ ... يَـا لَلْكُهُـولِ وَلِلشُّـبَّانِ لِلْعَجَـبِ

والبيت من البسيط. انظر: المقتضب ٤/ ٢٥٦ والأصول ١/ ٣٥٣.

ولامُ مـا اسـتُغِيثَ عاقَبـتْ ألِـف ومثلُـه اسْـمٌ ذُو تعجُـبٍ أُلِـف

تختَصُّ الاستغاثةُ بأنَّها لا تكونُ إلا بـ (يا)، وكذا في بابِ التعجُّبِ.

يَـا يَزِيـدَا لِآمِـلٍ نَيْـلَ عِـزٍّ وَغِنًـى بَعْـدَ فَاقَـةٍ وَهَـوَانِ[1]

وقد يخلُو مِنهما معًا، نحوُ[2]:

أَلَا يَـا قَـوْمِ لِلْعَجَـبِ العَجِيـبِ

هذه الحاشيةُ إنَّما مكانُها فَصْلُ الاستغاثةِ[3]:

اختَلفَ المتأخِّرون: هل يخلُو المستغاثُ والمتعجَّبُ مِنه مِن الزيادتين أم لا؟

فبعضُهم أجازَه، وبعضُهم مَنَعَه، وأجمعُوا على أنَّه لا يجوزُ الجَمْعُ بينَ اللامِ في الأوَّلِ والألفِ في الآخِرِ. مِن (حَوَاشي الشَّلَوْبِينِ)[4].

ع: ولعلَّ المانعَ لا يَمنعُه في النُّدبةِ إن كانت بـ (وا)؛ إذ لا إلباسَ، فأمَّا في النُّدبةِ بـ (يا)، فينبغي له أن يَمنَعَ؛ لاشتباهِ المندوبِ بالمنادَى، وكذا يَمنَعُ في الاستغاثةِ؛ لهذه العلَّةِ، ألَا تراهم لا يندبون بـ (يا)؛ حيث يُلبِس.



---

(١) البيت من الخفيف. انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣٧.

(٢) بتمامه:

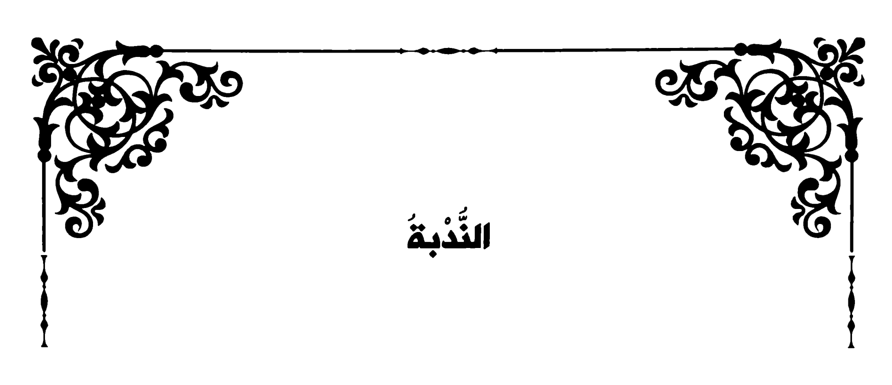
أَلَا يَـا قَـوْمِ لِلْعَجَـبِ العَجِيـبِ ولِلغَفَـلاتِ تَعْـرِضُ للأَرِيـبِ

والبيت من الوافر. انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣٨.

(٣) كان ابن هشام قد كتب هذه التحشية عند قوله في باب الندبة:

وواقفًـا زِدْ هـاءَ سـكتٍ إنْ تُـرِدْ وإن تشـأ فالمـدَّ والهـا لا تَـزِدْ

(٤) يقصد: حواشيه على المفصل. انظره في: ١١٦.



النُّدْبَةُ

النُّدْبَةُ: إعلانُ المتفجِّعِ باسمِ مَن فَقَدَه بموتٍ أو غَيْبةٍ، كأنَّه ينادِيه. مِن (شَرْحِ الكافيةِ)[1].

مـا للمنـادى اجعـل لمنـدوبٍ ومَـاْ	نُكِّـرَ لـم يُنْـدَبْ ولا مـا أُبْهِمـا
ويُنْـدب الموصـولُ بالـذي اشـتهر	كبيـر[2] زمـزمٍ يلـي وا مـن حَفَـر
ومنتهـى المنـدوب صـله بـالألِف	متْلُوُّهـا إن كـان مثلَهـا حُـذِفْ
كـذاك تنـوينُ الـذي بـه كمـل	مـن صـلة أو غيرِهـا نِلْـتَ الأَمَـلْ

قالَ أبو عَلِيٍّ[3] ـ رحمَه اللهُ ـ ما معناه: إنَّه لا مقتضَى لحذفِ التنوينِ؛ لأنَّه كانَ يمكنُ ذِكْرُه، فتقولُ: «يا غلامَ زيدِناه»، تُحَرِّكُه بالفتحةِ؛ لأجلِ الألفِ، إلا أنَّهم يجعلون الشيءَ الذي لا ينفصلُ بمنزلةِ الجزءِ، وقد اجتمعَ حرفان منفصلان في التحقيقِ، مُنَزَّلان منزلةَ الجزءِ، والأوَّلُ منهما يَمنعُ اتصالَ الآخَرِ، فحُذِفَ الأوَّلُ؛ لأنَّ حَذْفَه أسهلُ.

ونظيرُه وجوبُ الحذفِ في: (الضارباك)، و: (الضاربوك)؛ لأنَّ الضميرَ وُضِعَ

(١) يقصد: (شرح الكافية الشافية) لابن مالك. انظره في: ٣/ ١٣٤١.

(٢) كذا بخط ابن هشام، بإبدال همزة: بئر.

(٣) انظر: (الحجة) له ٢/ ٢٧٦ وما بعدها.

على أنَّه يجبُ اتصالُه، والنونُ واجبةُ الاتصالِ.

ويدلُّ على تأكُّدِ هذه القاعدةِ القَلْبُ في: «لَعَمْري»، حيث قالوا: «رَعَمْلي»[١]، أَلَا تراهم أَجْرَوا ما لا ينفصلُ مُجرَى بعضِ حروفِ الكلمةِ؛ طَلَبًا مِنه لِمَزْجِه بها.

وقالُوا: «فَلْيَفْعَلْ»، «وَلْيَفْعَلْ»، بالإسكانِ في اللام؛ لَمَّا كانَ العاطفُ متَّصِلًا لا يُوقَفُ عليه لم يُحتَجْ إلى التحريكِ، وجُعِلَ العاطفُ كفاءِ الكلمةِ، واللامُ كعَيْنِها التي لا تُبْتَدَأُ.

ع: فإن قلتَ: فهلَّا لم يُحذَف أحدُهما بمقتضَى ما قررتَ.

قلتُ: لأنَّه يُخِلُّ في المعنَى، والحذفُ إنَّما يجوزُ فيما ذكرْنا؛ لَمَّا كانَ الموجِبُ للمجيءِ بالمحذوفِ أمرٌ محسوسٌ[٢]، لا معنويٌّ، كالنونِ والتنوينِ، ويدلُّ على صحةِ ما قلناه: أنَّ مَن قالَ: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾[٣] بالإسكانِ، إنَّما فَعَلَ ذلك لإمكانِ[٤] الوقفِ؛ على التشبيهِ[٥]، وأن الأكثر على خلافه.

ع: الأحسنُ عندي أن يُقالَ: التنوينُ وُضِعَ على أن يكونَ آخِرًا دالًّا على التمامِ، فلا يُجمَعُ بينَه وبينَ ما هو كالجزءِ، وهو ألفُ الندبةِ والضميرُ المتصلُ.

فإن قلتَ: فهلَّا حذفتَه في: «أَزَيْدُنِيه».

---

(١) انظر: المخصص ٤/ ٢١٤.

(٢) كذا بخط ابن هشام.

(٣) الحج ٢٩، وهذه قراءة عاصم وحمزة والكسائي، وهي رواية عن نافع وابن كثير. انظر: السبعة ٤٣٤ وما بعدها.

(٤) لعل الصواب: مع إمكان.

(٥) وهو تشبيه الميم في (ثم) بالواو والفاء.

قلتُ: ذكرَ أبو عَلِيٍّ[1] أنه محمولٌ على: «أَزَيْدًا إِنِيه؟».

فالحاصلُ: أنَّ علامةَ الإنكارِ في تقديرِ الانفصالِ، فلم يتضادَّ الجمعُ بينَها وبينَ التنوينِ.

[(أو غَيْرِها)]: ليسَ مِن غيرِها آخِرُ الصفةِ، خلافًا ليُونُسَ[2]، احتجَّ بـ: «وا جُمْجُمَتَيَ الشَّامِيَّتَيْنَاه».

والشكلَ حتمًا أَوْلِهِ مُجانِسًا ... إن يكنِ الفتحُ بوَهْمٍ لابِسًا

ش[3]: ومِن العربِ مَن يُلحِقُ آخِرَ المندوبِ فتحةً مطلقًا، كقولِ عُمَرَ بنِ أبي رَبيعةَ يُجيبُ امرأةً قالت له: «وا عُمَرَاه»: «وا لَبَّيْكاه»، وكانَ قياسُه: «وا لَبَّيْكيه»، حكاه القَاليُّ في (النَّوَادِرِ)[4].

ع: والذي شجَّعَه على ذلك أَمْنُ اللَّبسِ، وعِلْمُ المرأةِ أنَّه لا يعني غيرَها. انتهى.

وقالَ ابنُ السَّرَّاجِ[5]: قالَ قومٌ: كلُّ ما آخِرُه ضمٌّ أو كسرٌ لغيرِ الفَرْقِ بينَ شيئين يجوزُ فَتْحُه متلوًّا بألفِ النُّدبةِ، نحوُ: «وا قَطَاماه»، وكَسْرُه متلوًّا بمُجَانِسٍ، نحوُ: «وا قَطَاميه»، وتقولُ في (رَجُلان): «وا رَجُلانيه»، و: «وا رَجُلاناه»، إذا كانَ (رَجُلان) عَلَمًا

---

(١) انظر: (الحجة) له ٢/ ٣٠٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٦.

(٣) يعني به الشلوبين في (حواشي المفصل) له. انظر في: ١٣٨ وما بعدها.

(٤) انظره في: (الأمالي والنوادر) له ٢/ ٤٩.

(٥) انظر: (الأصول) له ١/ ٣٥٧.

لرجلٍ، وأما نحوُ: «قمتُ»، و«قمتِ»، عَلَمَين فالإتباعُ لا غيرُ، نحوُ: «وا قُمْتُوه»، في: «قمتُ»، و: «وا قُمْتِيه» في: «قمتِ»، و: «وا قُمْتَاه»، في: «قمتَ».

[(بوَهْمٍ لابِسَا)]: وأجازَ قومٌ ذلك وإن لم يُلبِس، يقولون: «وا رَقَاشِيه»، و: «وا قَامَ الرَّجُلُوه».

وواقِفًا زِدْ هاءَ سَكْتٍ إن تُرِدْ وإن تشأْ فالمدَّ والهاْ لا تَزِدْ

وقائلٌ وا عَبْدِيا وَا عَبْدا من في النِداْ اليا ذا سُكون أَبدا[1]

قالَ في (المُفَصَّلِ)[2]: وأنت في إلحاقِ الألفِ آخِرَه مخيَّرٌ.

ش[3]: قالَ ابنُ السَّرَّاجِ[4]: والإلحاقُ أَكْثرُ. انتهى.

والهاءُ اللاحقةُ آخِرًا للوَقْفِ خاصةً.

وقالَ ابنُ سَعْدانَ: «يا زيداه أَقْبِلْ»، يرفعون الهاءَ وينصبونها ويخفضونها، وبعضُ العربِ يحذفُها، وهو قليلٌ، ويَكثُرُ فيما أضفْتَه إلى نفسِك، نحوُ: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾[5]، و: ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰ﴾[6].

❁ ❁ ❁

---

(١) كذا بخط ابن هشام، والمعمول به: أبدى.

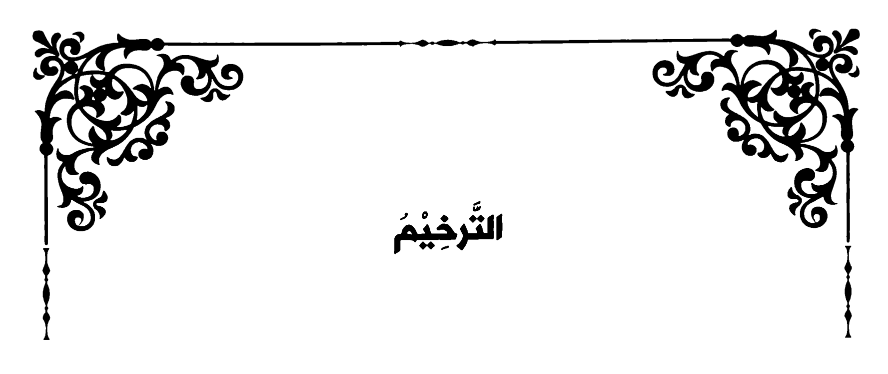
(٢) انظره في: ٥٩.

(٣) يعني به الشلوبين في (حواشي المفصل) له. انظره في: ١٣٧ وما بعدها.

(٤) انظر: (الأصول) له ١/ ٣٥٥.

(٥) الزمر ٥٦.

(٦) هود ٧٢ والفرقان ٢٨.



التَّرخِيْمُ

ع: هذا البابُ بعَكْسِ البابَين قبلَه؛ لأنَّه استُحسِنَ فيه الحذفُ، والذي قبلَه استُحسِنَ فيه الزيادةُ.

ترخيما احذِفْ آخِرَ المنادا[1] كيا سُعاْ في من دعا سُعَادا

ع: تارةً يُحذَفُ حَرْفٌ، وتارةً حرفان، وتارةً كلمةٌ، وتارةً كلمةٌ وحَرْفٌ، والجميعُ واضحٌ مَقِيسٌ إلا الأخيرَ، فلفظةٌ واحدةٌ، وهي: «اثنا عَشَرَ»، والأولُ الغالبُ.

المنادَى إمَّا مستغاثٌ أو مندوبٌ، أو لا، إن كانهما لم يَجُز الترخيمُ، وإلا: فإمَّا مفردٌ أو مركبٌ، إسنادًا أو مَزْجًا أو إضافةً، فالإسنادُ... لا يرخَّم؛ لفَوَاتِ الحكايةِ، ولُزُومِ ترخيمِ غيرِ المنادَى، أو الترخيمِ في الوسطِ، ورُبَّما رُخِّمَ ذو الإسنادِ، وأجازَه كـ[2] في ذي الإضافةِ، وقالُوا: يرخَّم الثاني، كقوله[3]:

أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعَدْ.........

وإن كانَ مفردًا أو مَزْجًا: فإمَّا بالهاءِ أو لا، إن كانَه جازَ مطلقًا، وإلا فبِشَرْطِ

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٨٧.

(٣) بتمامه:

أبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فكلُّ ابنِ حُرَّةٍ سيدعوه داعي موتِه فيُجِيبُ

والبيت من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٨٧ وأمالي ابن الشجري ١/ ١٩٥.

العَلَميَّةِ والزيادةِ على الثلاثةِ.

وجوِزَنــــه مطلقـــا في كـــلِّ مـــا　　　أُنِّــثَ بالهـــا والـــذي قـــد رُخِّمـــا

انفردَ ما آخرُه الهاءُ عن بقيةِ الأسماءِ في هذا البابِ بأمورٍ:

منها: أنَّه لا يُشترَطُ فيه عَلَميةٌ ولا زيادةٌ على الثلاثةِ.

ومنها: أن ترخيمَه أكثرُ مِن ترخيمِ غيرِه[1].

ومنها: أنَّه لا يُحذَفُ اللِّينُ الذي قبلَ آخرِه، تقولُ في: (مَرْجانة): «يا مَرْجانَ»، وفي: (جارية): «يا جاريَ».

ومنها: أنَّه إذا كانَ صفةً لا يجوزُ ترخيمُه على لغةِ مَن ينوي.

ومنها: أنَّه إذا وُقِفَ عليه التُزِمَ...، إلا إذا اضطُرَّ شاعرٌ، فإنَّه يأتي بالألفِ، و...[2]:

قِفِــي قَبْــلَ التَّفَــرُّقِ يَــا ضُــبَاعَا

ومِنهم مَن لا... الهاء، وهو قليلٌ، قالَ س[3]: سمعْنا النفرَ مِن العربِ يقولون: «يا حَرْمَلْ»، يعني: في الوقفِ.

---

(١) عند الشلوبين في (حواشي المفصل) له ١٥١: «وينفرد أيضًا بأن الترخيم فيه أكثر من غير الترخيم».

(٢) بتمامه:

قِفِــي قَبْــلَ التَّفَــرُّقِ يَــا ضُــبَاعَا　　　ولا يَــكُ موقِــفٌ منــك الوداعــا

والبيت للقطامي، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٣١ والكتاب ٢/ ٢٤٣.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٤٤.

ترخيمَ ما من هذه الها قد خَلا ... بحذفِها وَفِّرْهُ بعدُ واحْظُلا

[(وَفِّرْه)]: قالَ أبو عَلِيٍّ في (الإيضاحِ)[1] ما نصُّه: وتقولُ في رَجُلٍ اسمُه (طائفيَّة) أو (مَرْجانة): «يا طائفيَّ أَقْبِلْ»، و: «يا مَرْجانَ»، فلا تحذفُ مع تاءِ التأنيثِ غيرَها، كما لا تحذفُ مِن: (حضرموتَ) و(مَعْدي كَرِبَ) إلا الاسمَ الثانيَ المضمومَ إلى الصدرِ.

مِن (التَّذْكِرةِ)[2]: لا حُجَّةَ لِمَن رخَّمَ الثلاثيَّ في قولِهم: (يدٌ)، و(دمٌ)، و(غدٌ)، و(أخٌ)؛ لأنَّ المعتلَّ له حُكْمٌ ليسَ للصحيحِ، أَلَا تَرَاه يُحذَفُ حتى يصيرَ حرفًا، نحوُ: «عِ» كلامًا، ويختصُّ ببناءٍ لا يكونُ لغيرِه، وتَخفَى حركتُه الإعرابيةِ في مواضعَ، فكما اختَصَّ بهذه الأشياءِ اختَصَّ بالحذفِ حيث لا يُحذَفُ الصحيحُ.

فإن قلتَ: فقد أجزتم: «يا ثُبَ»، و: «يا عِضَ»، ونحوَه.

قلتُ: هذا مِن الأوَّل؛ لأنَّ (عِضَة) و(ثُبَة) مِن المعتلِّ، وكذا بابُهما، وبناءُ ذلك على حرفَين لا يمنعُ ما قلنا، وإنَّما الممتنعُ أن لا يكونَ معتلًّا ولا مُشْبِهًا للمعتلِّ.

فأمَّا (شَفَة) و(سَنَة) و(عِضَة) فإنَّ لامَها لَمَّا كانت هاءً، والهاءُ شبيهةُ الألفِ في الخفاءِ، وأنها... بها الحركات، جازَ، فأمَّا (دَدَن) و(دَدٍ) فإنَّ النونَ كاللَّيِّنةِ أيضًا.

ع: ليُنْظَرْ في: (حِرٍ).

إلا الرباعيَّ فما فوقُ العلم ... دونَ إضافةٍ وإسْنادٍ مُتَم

---

(١) انظره في: ١٩٢ وما بعدها.

(٢) انظر: (مختار التذكرة) لابن جني ٥٦.

لم يستَثْنِ الاستغاثةَ والنُّدْبةَ؛ لأنَّهما لا يتبادَران عندَ إطلاقِ المنادَى[١] تَبَادُرَ غيرِهما ـ كذا قيلَ، وهذا في الاستغاثةِ ممنوعٌ ـ وإنما اتَّكَلَ على فَهْمِ العلَّةِ، وأنَّه قد عُلِمَ أنَّ المرادَ فيهما تطويلُ الصوتِ.

ومع الاخر احذف الذي تلا إن زيد لينا ساكنا مكملا

لا يُحذَفُ إلا أحدُ نوعين:

إمَّا زائدان في حُكمِ زائدٍ، وذلك شَرْطُه أن يكونَ بعدَ ثلاثةٍ فصاعدًا، فخرجَ نحوُ: (يدان)، و(بنون)، ودخل الألفُ والنونُ[٢] في نحوُ: (عُثْمان)، و(الزيدان)، والواوُ والنونُ في: (زيدون)، والياءُ والنونُ في: (زيدِينَ)، وكذا الياءُ والنونُ في: (زيدَيْنِ)، وألفا التأنيث، نحوُ: (حمراء)، ويائَي[٣] النَّسَبِ، نحوُ: (هاشميّ)، وما عدا ذلك خارجٌ عن قولِنا: «زيادتان في حُكمِ زائدٍ»، فلا يُحذَفُ ذلك مِن نحوِ: (حَوْلايا)، و(بَرْدَرايا).

والثاني: الحرفُ الصحيحُ الذي قبلَه مدةٌ زائدةٌ، فنحوُ: (عماد)، لا يُحذَفُ[٤]، ونحوُ:...[٥] يُحذف.

---

(١) في المخطوطة: المناد، وهو سهو.

(٢) في المخطوطة: في النون، وهو سهو، بدليل أنه سيقول بعدُ: والواو والنون.

(٣) كذا بخط ابن هشام، والصواب بالرفع: ياءا.

(٤) قال الشلوبين في (حواشي المفصل) له ١٥٥: يشترط في هذا النوع أن تكون الزيادة بعد ثلاثة أحرف فما فوق.

(٥) لعله: عثمان، أو منصور، أو مسكين.

ع: قالَ ذلك كلَّه الشَّلَوْبينُ[1]، ولا يَرِدُ على الناظمِ نحوُ: (بَرْدَرايا)، و(حَوْلايا)؛ لأنَّها غيرُ لِينٍ، ويَرِدُ على مَن يقولُ: «زيادتان في حكمِ الواحدةِ» نحوُ: (يدان).

[(ساكنًا)]: خرجَ: (هَبَيَّخ)، و(قَنَوَّر).

أربعـــة فصـــاعدا والخلـــف في ... واو ويـــاء بهمـــا فـــتح قفـــي

[(أربعةً فصاعدًا)]: خرجَ نحوُ: (زياد)، و(عِمَاد)، و(سِنَان).

والعجـز احـذف مـن مركـبٍ وقَـلْ ... تـرخيمُ جملـة وذا عمـرو نقـل

[(والعَجُزَ احذِفْ من مركَّبٍ)]: اعتُرِضَ على هذا، فقيلَ: إنَّما يُحذَفُ العَجُزُ على لغةِ مَن لا يُضِيفُ الأوَّلَ إلى الثاني، وهو قد أَطلَقَ، والمضافُ يسمَّى مركَّبًا.

والجوابُ: أنَّه قد نصَّ أوَّلًا على أنَّ المضافَ لا يرخَّمُ، فلو قالَ هنا: إلا على لغةِ مَن لا يبني على الفتحِ، كانَ أقبحَ شيءٍ.

وإنَّما كانَ حقُّه أن ينبِّهَ على أنَّ (عَشَرَ) في: (اثني عَشَرَ) لا يُكتَفَى بحذفِه، بل يُحذَفُ معه آخِرُ الجزءِ الأوَّلِ؛ لأنَّ (عَشَرَ) بمنزلةِ النونِ الواقعةِ بعدَ مدةٍ تَلَتْ ثلاثةَ أحرفٍ.

وإن نويـتَ بعـد حـذْفٍ مـا حـذف ... فالبـاقي اسـتعمل بمـا فيـه أُلِـف

مِنَ العربِ من[2] لا يجعلُ الباقيَ اسمًا برأسِه، بل يُبقِيه كما كانَ، وهذا لا يَختلِفُ الحالُ عندَه إلا في موضِعَين:

---

(١) انظر: (حواشي المفصل) له ١٥٥ وما بعدها.

(٢) في المخطوطة: ما، وهو سهو.

أحدُهما: ترخيمُ المضعَّفِ الذي قبلَه ساكنٌ، نحوُ: «يا شادّ»، و: «يا صوافّ»، إذا كانا عَلَمَين، فلو أبقِيَ الحرفُ المدغمُ ساكنًا لاجتمعَ ساكنان، فيجبُ التحريكُ بالحركةِ الأصليةِ، فإن لم يكن ثَمَّ حركةٌ أصليةٌ، نحوُ: (إِسْحَارّ) عَلَمًا، فيُحرَّكُ بحركةٍ تُضارِعُ الحرفَ الذي قبلَ المدِّ، وهي الفتحةُ.

الثاني: أن يكونَ قبلَ المحذوفِ للترخيمِ ما سَقَطَ لوجودِه، فيُردُّ، نحوُ: (قاضون) عَلَمًا، وكذا: (مصطفَون)؛ لأنَّ الألفَ والياءَ[1] سقطتا لملاقاةِ واوِ الجمعِ أو يائه؛ لئلا يلتقيَ ساكنان في نحوِ: (مصطفَون)؛ ولوجودِ الثِّقَلِ في: (قاضون)، فإذا زالت الواوُ قلتَ: «يا قاضي»، و: «يا مصطفى».

ومِن العربِ مَن يجعلُ الباقيَ اسمًا برأسِه، وهي لغةٌ قليلةٌ، وعليها تأتي المسائلُ المشكِلةُ.

فمِنها أنَّك تقولُ في (شِيَة): «يا شِي»، على الأوَّلِ، و: «يا وِشي»، على الثاني؛ إذ ليسَ في الأسماءِ المتمكنةِ ما هو حرفان ثانيهما لينٌ.

وتقولُ في (طُفَاوة) و(دِرْحَاية) و(دِعْكَاية): «يا طُفَاء»، و: «يا دِعْكَاء»، و: «يا دِرْحَاء»، وعلى اللغةِ الأُولَى لا تُغيِّرُ الياء إلى الهمزةِ؛ لأنَّها لم تتطرَّف في التقديرِ.

ومِن مسائلِ أبي العَبَّاسِ[2]: إذا قلتَ: «يا طَيْلِسان»، بكسرِ اللامِ، رُخِّمَ على الأُولَى دونَ الثانيةِ، إذ ليسَ لهم (فَيْعِل) في الصحيحِ، وإنَّما ذلك مِن أبنيةِ المعتلِّ، نحوُ: (سيِّد)، و(ميِّت).

---

(١) في المخطوطة: والواو، وهو سهو.

(٢) الأصول ١/ ٣٧٣.

قالَ السِّيْرَافيُّ[١]: لم يذكر س[٢] شيئًا اعتَبر... عروض البنيةِ، فغيَّرَه، وإنَّما يُغيِّرُ ما عَرَضَ مِن... لا ما عرضَ مِن الأبنيةِ، بدليلِ: (إبراهيم)، و(إسماعيل)، و...، ممَّا عَرَضَ في لسانِ العربِ، وليسَ مِن أبنيتِهم، فلم يغيِّروه.

ع: الحاصلُ: أنَّهم يغيِّرون....

واجعله إن لم ينو محذوف كما ... لو كان بالآخِر وضعا تمما

فقُل على الأول في ثمودَ يا ... ثمو ويا ثمي على الثاني بيا

لأنَّ الاسمَ لا يكونُ آخِرَه واوٌ مضمومٌ ما قبلَها، إنَّما ذلك للفِعلِ، كـ: «يغزُو»، و«يدعُو».

فأمَّا (ذو) الطائيةُ في قولِه[٣]:

.... لَأَنْتَحِيَا[٤] لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهْ

فإنَّها لَمَّا كانت موصولًا أشبهَت الحشوَ، كواوِ (طُومار)، على أنَّ بعضَهم

---

(١) لم أقع عليه في مطبوعة (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي، وهو في مخطوطته في (برنستون) ١٩٩/ ب، أفاده الدكتور جابر السريع.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٥٥ وما بعدها.

(٣) بتمامه:

لَئِنْ لَمْ يُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ ... لَأَنْتَحِيَا لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهْ

والبيت لقيس بن جروة الطائي، وهو من الطويل. انظر: النوادر لأبي زيد ٢٦٦ والكامل ٣/ ١١٤١.

(٤) كتب نون التوكيد في: «أَنْتَحِيَنْ» ألفًا.

يقلِبُها في النصبِ والجرِّ.

وأمَّا قراءةُ أبي السَّمَّالِ[١]: ﴿بَقِيَ مِنَ الرِبُوْ[٢]﴾[٣]، فقالَ أبو الفَتْحِ[٤]: فيها شذوذان: الخروجُ من كسرٍ إلى ضمٍّ لازمٍ، ووقوعُ الواو مضمومًا ما قبلها آخرَ الاسم.

والتزم الأول في كمُسْلِمه وجوّز الوجهين في كمَسْلَمه

قولُه: (كـ: مُسْلِمَه): لا يريدُ الصفةَ، بل كلَّما[٥] أدَّى إلى لَبْسٍ، حتى الأعلامَ، فنحوُ: (عَمْرة)، و(حَفْصة)، و(حارثة)، تقولُ: «يا عَمْرَ»، و: «يا حَفْصَ»، و: يا «حارِثَ»، على لغةِ مَن ينوي، كذا رأيتُ عن المصنِّفِ، فلْيُنْظَرْ في أيِّ كتابٍ قالَه[٦]، وهو حقٌّ، وأيضًا لو أرادَ الصفةَ لوَرَدَ عليه: «يا هُمَزة»، و: «يا لُمَزة»؛ فإنَّه لا إلباسَ؛ لأنَّه لا يكونُ إلا بالهاءِ، فيجوز فيه اللغتان.

ولاضطِرارٍ رخَّمُوا دونَ ندأْ ما للنِدأْ يصلحُ نحو أحمدا

قالَ أبو عَلِيٍّ في (الحُجَّةِ)[٧] في قولِه[٨]:

---

(١) انظر: مختصر ابن خالويه ٢٤.

(٢) يظهر أن سكون الواو ضمة، وإذا كان كذلك فهو سهو.

(٣) البقرة ٢٧٨.

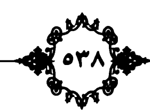
(٤) انظر: (المحتسب) له ١/ ١٤٢.

(٥) كذا بخط ابن هشام موصولة، وقد سبق التنبيه على أمثال هذا.

(٦) في (شرح العمدة) له ١/ ٢٩٨ وما بعدها.

(٧) انظره في: ٢/ ٣٧٢ وما بعدها.

(٨) البيت لامرأة من بني عقيل أو من بني عامر، وهو من مشطور الرجز. انظر: النوادر لأبي زيد ٣٢٢ والأصول ٣/ ٣٣٢.



يَأُكُـــلُ أَزْمَـــانَ الهُـــزَالِ وَالسِّـــنِيْ

لا يقدَّرُ فيه الترخيمُ؛ لأنَّ هذه الكلمة[1] لا ترخَّمُ في النداءِ، فلا ترخَّمُ في غيرِه، بل جَمَعَ (فَعْلة) على (فُعُول)، كـ: (مائةظ)[2] و(مئونظ ظ)[3]، وكَسَرَ الفاءَ، كما في: (عِصِيّ)، وخفَّف للقافية.

❁ ❁ ❁

(١) يقصد: السني.

(٢) كذا بعلامة الشك في المخطوطة، وهي في (الحجة): مَأْنة.

(٣) كذا بعلامة الشك في المخطوطة، وهي في (الحجة): مُئُون.



الاختِصاصُ

ع: إن قلتَ: ما الفرقُ بينَ قولِهم: نصب على الاختصاصِ، وقولِهم: نصب على المدحِ والذمِّ؟

قلتُ: هما بابان مختلفان؛ ولهذا ذَكرَ س[1] كلًّا مِنهما في بابٍ؛ لأنَّ بابَ المدحِ والذمِّ منصوبٌ بِفِعلٍ لفظُه المدحُ والذمُّ، وأمَّا نَصْبُ الاختصاصِ فلا يقتضي عَمَلُه أن يكونَ بتفسيرٍ يقتضي المدحَ والذمَّ، وإن كانَ لا يكونُ إلا للمدحِ والذمِّ، كقولِه[2]:

بِنَا ـ تَمِيمًا ـ يُكْشَفُ الضَّبَابُ

وقولِه[3]:

وَلَا الحَجَّاجُ عَيْنَيْ بنتِ[4] مَاءِ ....

وأيضًا فبابُ الاختصاصِ عَلَمٌ في الغالبِ على مثلِ: «نحن ـ بني فلانٍ ـ نفعلُ»،

---

(١) انظر: (الكتاب)، باب (التعظيم والمدح) في ٢/ ٦٢، وباب (الاختصاص) في ٢/ ٢٣٣.

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من مشطور الرجز. انظر: ملحقات الديوان ٣/ ١٦٩ والكتاب ٢/ ٢٣٤.

(٣) بتمامه:

وَلَا الحَجَّاجُ عَيْنَيْ بنتِ مَاءِ تُقَلِّبُ طَرْفَهَا حَذَرَ الصُّقورِ

والبيت لإمام بن أقرم النميري، وهو من الوافر. انظر: الكتاب ٢/ ٧٣ والكامل ٢/ ٩٣٠.

(٤) بخط ابن هشام: بنتَ، وهو سهو.

بخلافِ بابِ المدحِ والذمِّ.

الاختِصاصُ كنداءٍ دون يا ... كأيُّها الفتَى بإِثْرِ ارْجونيا

[(دُونَ يا)]: قالَ س[١]: ولا تُدخِلُ هنا (يا)؛ لأنَّك لا تُنَبِّهُ غيرَك، يعني: في هذا المكانِ، وفيه: أنَّ (أيُّها) ليست مناداةً.

قالَ س[٢]: وأكثرُ الأسماءِ دخولًا في هذا البابِ: (بنو فلانٍ)، و(مَعْشَر)، مضافةً، و(أهلَ[٣] البيتِ)، و(آل فلانٍ).

وأمَّا قولُ لَبِيدٍ[٤]:

نَحْنُ بَنُو أُمِّ البنتين[٥] الأَرْبَعَهْ

فلا يُنشدونَه إلا رَفْعًا؛ لأنَّه لم يُرِدْ أن يجعلَهم إذا افتَخَرُوا أن يُعرَفُوا بأنَّ عِدَّتَهم أربعةٌ، ولكنَّه جَعَلَ (الأربعه) وَصْفًا، ثمَّ قالَ: الفاعلون كذا، بعدَما حَلَّاهم؛ ليُعرَفُوا.

وخالفَه أبو العَبَّاسِ[٦] في هذا، فأجازَ النَّصبَ فيه مِن وجهين:

أحدُهما: أنَّ «أُمَّ البنتين»[٧] امرأةٌ شريفةٌ.

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣٤ وما بعدها.

(٣) كذا ضبطه ابن هشام.

(٤) البيت من مشطور الرجز. انظر: الديوان ٣٤١ ومجالس ثعلب ٣٧٤ وما بعدها.

(٥) كذا بخط ابن هشام، وهو سهو به ينكسر الوزن؛ وإنما أثبتُّه لأن ابن هشام بعدُ سيعيد اللفظ نفسه على حالته الخطأ.

(٦) انظر: (الانتصار لسيبويه على المبرد) لابن ولاد ١٥٣.

(٧) كذا بخط ابن هشام، وقد سبق التنبيه قريبًا، وسيأتي نفسه في السطر أسفل.

والثاني: أن بنيهم[1] كلّهم سيِّدٌ، فنصب «بني أُمِّ البنتين» على الفَخرِ.

ثمَّ قالَ س[2]: واعلَمْ أنَّه لا يحسُنُ لك أن تُبهِمَ في هذا البابِ، لا تقولُ: «إنِّي ـ هذا ـ أفعلُ»، ولا يجوزُ أن تذكرَ إلا اسمًا معروفًا، وقَبُحَ عندَهم إذا ذكرُوا الأمرَ توكيدًا لِمَا يعظِّمون؛ أن يذكرُوه مُبهَمًا.

في (التَّذْكِرةِ)[3]: قالَ أبو العَبَّاسِ[4] في: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِ﴾[5]: إنَّ اللَّفظَ نداءٌ، والمعنَى على غيرِه، ونظيرُه: «لا أدري أقامَ أم قعدَ؟»، ليسَ المرادُ الاستفهامَ، و: «اتَّقى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خيرًا يُثَبْ عليه»[6]، و: «أَكْرِمْ بزيدٍ»، و: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[7]، المعنَى على الخَبَرِ، واللَّفظُ أمرٌ، وكذا: ﴿فَلۡيَمۡدُدۡ﴾[8]، وقالَ أبو عُثْمانَ[9] في: «أَلَا رجل ظريف»: اللفظُ خبرٌ، والمعنَى على التمنِّي، ومنه: «اللهمَّ اغفرْ لنا أيَّتُها العصابة».

وقد يُرى[10] ذا دون أي تلْو أَلْ ... كمثل نحنُ العُرب أسخى من بَذَل

---

(١) بعدها في المخطوطة: كل، ويظهر أنها زائدة.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣٦.

(٣) انظر: (جواهر القرآن ونتائج الصنعة) للباقولي ٢/ ٦٢٨، وهو من أكثر الناس اعتناء بتراث الفارسي، وقد طبع الكتاب خطأ باسم: (إعراب القرآن المنسوب للزجاج).

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٤٢٠.

(٥) يس ٣٠.

(٦) من أقوال العرب. انظر: الكتاب ٣/ ١٠٠.

(٧) البقرة ١١٧ وغيرها.

(٨) مريم ٧٥.

(٩) يقصد به المازني. انظر: المقتضب ٤/ ٣٨٢.

(١٠) بخط ابن هشام مضبوطًا: ودُونَ، وهو سهو.

[(نحنُ العُرْبَ)]: «سَلْمانُ منَّا أهلَ البيتِ»[١].

[(العُرْبَ)]: (العُرْبُ) و(العَرَبُ) لغتان، وهو صفةٌ، كما قالُوا: (الحُسْن) و(الحَسَن)، ودليلُ كَونِه صفةً قولُهم: «بقومٍ عَرَبٍ أجمعون»[٢]، والأكثرُ مجيء اللغتان[٣] في الاسمِ، كـ: البُخْلِ والبَخَلِ، والرُّشْدِ والرَّشَدِ، والثُّكْلِ والثَّكَلِ. مِن (الحُجَّةِ)[٤].

... قالُوا: عُجْمٌ وعَجَمٌ.

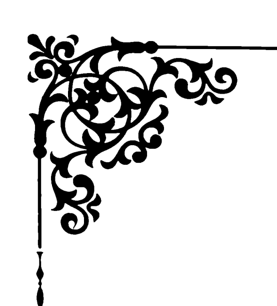
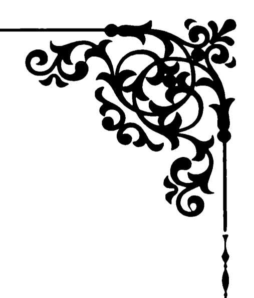
❁ ❁ ❁

(١) انظر: مصنف ابن أبي شيبة ٣٢٩٩٦.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣١.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

(٤) انظره في ٢/ ١٢٧ و٤/ ٨٠.

التحذير والإغراءَ

إيــاك والشــر ونحــوه نصــب محــذِر بمــا اســتِتاره وجــب

قالَ س[1]: إذا قلتَ: «إيَّاك أن تفعلَ»، فالمعنَى: «إيَّاك أَعِظُ مخافةَ أن تفعلَ»، أو: «مِنْ أن تفعلَ»، وقالَ: لا يجوز: «إيَّاك الأسدَ»، كما أنَّه لا يجوزُ: «رأسَك الجدارَ»، حتى تقولَ: «مِن الجدارِ»، أو: «والجدارَ».

ودُونَ[2] عطـف ذا لإيـا انسـب ومـا سـواه سَـترُ فعلِـهِ لـن يلزمـا

إلا مـــع العطـــف أو التكـــرارِ كالضـيغمَ الضـيغمَ يـا ذا السـاري

وشـــذ إيـــاي وإيـــاه أشـــذ وعـن سـبيل القصـد مـن قـاس انتبـذ

وكمحـــذر بـــلا إيـــا اجعـــلا مُغْـرًى بـه في كـل مـا قـد فُصِّـلا

غَرِيتُ بالشيء غَرَاءً: لَصِقت، فـ(الغَرَاءُ) ـ بفتحِ الفاءِ[3] وبالمدِّ ـ مصدرُ: «غَرِيَ»، ولامُه واوٌ، بدليلِ موافقتِه لمعنَى (الغِرَى) المكسورِ الذي يُلصَقُ به، وهذا لامُه واوٌ، بدليلِ: «سَرْجٌ مَغْرُوٌّ».

---

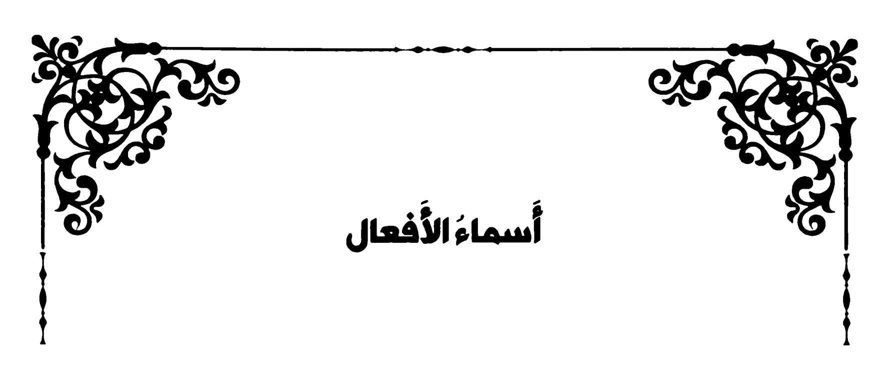
(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٧٩.

(٢) بخط ابن هشام: «إلا مع ا»، وهو سهو.

(٣) فاء الكلمة، وهي هنا حرف الغين.

ومنه قولُهم: «لا غَزْوَ»، أي: «لا عَجَبَ»؛ لأنَّ العَجَبَ مِن الشيءِ يُدِيمُ الفِكْرَ له والملازمةَ.





أسماءُ الأفعال

مـا نـابَ عـن فعـل كشـتانَ وصَـه ... هـو اسـم فعـل وكـذا أَوّه ومَـهْ

[(ما ناب عن فعلٍ)]: ولهذا قالَ الفارِسيُّ[1]: أسماءُ الأفعالِ مبنيَّةٌ؛ لتضمُّنها معنَى الحرفِ؛ لأنَّ «نَزَالِ» في معنَى: «لِتَنْزِلْ»، قالَ: وأمَّا نحوُ: «هَيْهَاتَ» و«وُشْكَانَ» فمحمولٌ على نحوِ «نَزَالِ»؛ لأنَّ الغالبَ أن تكونَ بمعنَى الأمرِ.

فائدةٌ تتعلَّقُ بـ: (شَتَّانَ): قالَ ابنُ قُتَيْبَةَ في بابِ «لَحْنِ العامَّةِ»[2]: «شَتَّانَ ما هما»، بفتحِ النونِ، ولا يُقالُ: «ما بينَهما»، وأنشدَ للأَعْشى[3]:

شَـتَّانَ مَـا يَـوْمِي عَلَـى كُورِهَـا ... وَيَـوْمُ حَيَّـانَ أَخِـي جَـابِرِ

قالَ: وليسَ قولُ الآخَرِ[4]:

لَشَـتَّانَ مَـا بَـيْنَ اليَزِيـدَيْنِ فِـي النَّـدَى

بحجَّةٍ.

---

(١) انظر: (المسائل المنثورة) له ٦ و٢٥٢، و(الحلبيات) له ١٠٣.

(٢) من (أدب الكاتب) له ٤٠٣ وما بعدها.

(٣) البيت من السريع. انظر: الديوان ١٤٧ وإصلاح المنطق ٢٠٢.

(٤) بتمامه:

لَشَـتَّانَ مَـا بَـيْنَ اليَزِيـدَيْنِ فِـي النَّـدَى ... يزيـدِ سُـلَيمٍ والأغـرِّ بـن حـاتمِ

والبيت لربيعة بن ثابت الرقي، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٦٠ وإصلاح المنطق ٢٠٢.

قالَ أبو محمَّدٍ[١] ـ رحمهما الله تعالى ـ: هذا قَوْلُ الأَصْمَعيِّ[٢]، وإنَّما لم يكن في هذا البيتِ حجَّةٌ؛ لأنَّه لرَبيعةَ الرَّقِّيِّ، وهو مُحْدَثٌ، ولا وَجْهَ لإنكارِه؛ لأنَّه صحيحٌ في معناه ولفظِه، وتكونُ (ما) فاعلةً بـ «شَتَّانَ»، كأنَّه قالَ: «بَعُدَ الذي بينَهما»، وهي في بيتِ الأَعْشى زائدةٌ، وقد أنكرَ الأَصْمَعيُّ أشياءَ كثيرةً لها وَجْهٌ صحيحٌ، فلا وجهَ لإدخالِها في لَحْنِ العامَّةِ مِن أَجْلِ إنكارِ الأَصْمَعيِّ.

قالَ النحاةُ: (مَهْ) بمعنَى: «اكفُفْ»، وقالَ الشَّلَوْبِينُ[٣]: بمعنَى: «انْكَفِفْ»؛ لأنَّه لم يُستعمَل إلا قاصرًا.

وأقولُ: ما قالَه خطأٌ[٤]، وكلامُ الناسِ صحيحٌ، أما... خطأ فلأنَّه ليسَ المرادُ الأمرَ بالانفعالِ للكَفِّ، بل أنَّه هو يَكُفُّ، وأمَّا كلامُ الناسِ فلأنَّهم ما أرادوا بـ «اكفُفْ» إلا القاصرَ مِن قولِك: «كَفَفْتُ عن الشيءِ»، لا مِن: «كَفَفْتُ القميصَ».

ومـا بمعنـى افعـل كـآمين كثـر ... ونحـوه[٥] كـواْ وهيهـات نَـزُر

[(كـ: «وا»)]: ويجوزُ: كـ: «وَيْ».

مثالُ «وَا»: قولُه[٦]:

---

(١) يعني به ابن السيد البطليوسي. انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٢٢٢.

(٢) انظر: إصلاح المنطق ٢٠٢.

(٣) انظر: (شرح الجزولية) له ٣/ ١٠١١.

(٤) وقد ذهب إليه ابن هشام نفسه في (شرح الشذور) ١٥٠، و(أوضح المسالك) ٤/ ٧٩.

(٥) كذا في المخطوطة، وفي نسخ الألفية: وغيرُه.

(٦) البيت من مشطور الرجز. انظر: جمهرة اللغة ١/ ٣٤٥ والحجة ٤/ ٣٣١.

وَا بِـأَبِي [١] أَنْـتِ وَفُـوكِ الأَشْـنَبُ

ومثالُ الثاني: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ﴾ [٢] الآيةَ.

والفعل مـن أسـمائه عليكـا وهكـذا دونـك مـع إِلَيْكـا

هذه الأسماءُ لها تَعَلُّقٌ بهذا البابِ مِن حيث سُمِّيَ بها الفعلُ، وبالبابِ قبلَه - وهو بابُ «الإِغْراءِ والتَّحْذِيرِ» - مِن حيثُ إِنَّ معناها كذلك، وهي: «عليك»، و«عندك»، و«دونك»، الثلاثةُ في الأصلِ ظُرُوفٌ - بخلافِ في: «عليكَ» - نُقِلَتْ، وسُمِّيَ بها الفِعلُ.

ابنُ بَابَشَاذَ [٣]: واختَلف النحويون: هل يُقاسُ على هذه الثلاثةِ [٤] أم لا يُقاسُ؟

مذهبُ الأكثر: لا، فلا يقالُ: «تحتَك زيدًا»، و: «أمامَك بكرًا»، و: «وراءَك محمدًا»، وأجازَه بعضُهم، وجَعَله قياسًا مستمرًّا في سائرِ الظروفِ، ولو كانَ كما قالَ لجازَ مع ظروفِ الزمانِ، نحوُ: «يومَك زيدًا»، و«ساعتَك عمرًا»؛ لأنَّ علَّةَ الظرفيةِ موجودةٌ.

فإن قلتَ: إنَّما لم يَجُزْ؛ لأنَّ ظروفَ الزمانِ لا تكونُ خبرًا عن الجُثَثِ، فلا يصحُّ أن يُغْرَى بها.

قيلَ: هذا باطلٌ بـ«نَزَالِ» و«تَرَاكِ» ونحوِهما، فإنَّها تعملُ عَمَلَ الفِعلِ، ومع

---

(١) بخط ابن هشام مضبوطًا: وا بأَبَلي، وهو سهو.

(٢) القصص ٨٢.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ٤٦١ وما بعدها.

(٤) عند ابن بابشاذ: الثلاث.

ذلك فلا يُخبرُ بها، كما لا يُخبرُ بأفعالِ الأمرِ.

ع: لا أُبعِدُ أَنَّ بعضَ المُتَحَذْلِقين يقولُ: حُرُوفُ الجرِّ كلُّها لا بدَّ لها مِن شيءٍ تتعلَّقُ به، إلا الزائدَ، و(لعلَّ)، و(لولا)، وكافَ التشبيهِ، وما وُضِعَ موضعَ الفِعلِ، ويريدُ بذلك نحوَ: «عليك زيدًا»، ويقولُ: الظروفُ كلُّها تتعلَّقُ إلا ما وُضِعَ موضعَ الفِعلِ، نحوُ: «عندك»، و«دونك».

وهذا ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّها الآنَ لا تُعرَبُ ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا، ولا يَصْدُقُ عليها هذا الاسمُ، إلا باعتبارِ الأصلِ، وأمَّا الآنَ فإنَّها قد اكتسبَت اسمًا جديدًا.

قالَ أبو الفَتْحِ(١): لَمَّا دَخَلَ أبو عَلِيٍّ المَوْصِلَ سنةَ إحدى وأربعين قالَ لنا: لو عَرَفْتُ مَن يَعْرِفُ الكلامَ على: «دونَك زيدًا»، لغَدَوتُ إلى بابِه، ورُحتُ.

وحاصِلُ ما ذَكَرَ فيها أبو الفَتْحِ أنَّ الفتحةَ في قولِهم: «دونَك زيدًا»، غيرُها في: «جلستُ دونَك»؛ لأنَّها في الأوَّلِ غيرُ حركةِ إعرابٍ؛ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ مبنيَّةٌ، وفي الثانيةِ إعرابٌ، مثلُها في: «جلستُ خلفَك»، كما أنَّ فتحةَ: «لا رجلَ»، غيرُ فتحةِ: «لا غلامَ سفرٍ»، وكذا الفتحةُ في: «الْزَموا مكانَكم»، غيرُها في قولِه تعالَى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ﴾(٢).

كـــذا رويـــد بلـــه ناصـــبين ... ويعمـــلان الخفـــضَ مصـــدرين

ومـا لمـا تنـوب عنـه مـن عمـل ... لهـا وأخِّـرْ مـا لـذي فيـه العمـل

---

(١) انظر: (المحتسب) له ١/ ١٨٦

(٢) يونس ٢٨.

[(لَهَا)]: إلا أنَّ ما تعملُ فيه لا يكونُ ظاهرًا ولا ضميرًا بارزًا، لا في تثنيةٍ ولا جمعٍ، وأنَّ مفعولَ الظروفِ منها لا تتصلُ به إذا كان ضميرًا.

قالَ ابنُ بَابَشَاذَ[1]: «عليك إيَّاي»، ولا يَحسُنُ: «عليكَني»، كما حَسُن: «الْزَمْني»؛ لأنَّ هذه الأشياءَ لم تَتَمَكَّنْ تَمَكُّنَ الأفعالِ، فتوصلَ بها الضمائرُ كما توصلُ بالأفعالِ.

ع: وفيه نَظَرٌ؛ لقولِهم: «عليكَني»[2]، ولا نَعلَمُ أحدًا استضْعَفَه مِن هذه الجهةِ.

وممَّا خالفَتْ فيه أفعالَها: أنَّه لا إعرابَ في سائرِ أمثلتِها، وإن نابت عن معرَبٍ، وأنَّ بعضَها معرفةٌ، وأنَّ التنوينَ يلحقُها، لكن لا تُضافُ.

قولُه: (وأَخِّرْ): لم يَستَثْنِ مِن أحكامِ الأفعالِ التي فاتَتْها إلا جوازَ التقديمِ، وفي بابِ (إعرابِ الفِعلِ)[3] ذكرَ أنَّ الاسمَ لا يُنصَبُ في جوابِها.

وهل يجوزُ حَذْفُها وإبقاءُ معمولِها؟

قدَّر الزَّمَخْشَريُّ[4] في: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾[5]: «الْزَموا»، أو: «عليكم».

وردَّ عليه أبو حَيَّانَ[6] في الثاني؛ لأنَّ «عليكم» نابَ عن فِعلٍ حُذِفَ، فلو حُذِفَ هو كانَ إجحافًا.

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ٤٦٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٦١.

(٣) البيت ٦٨٧.

(٤) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٤٧٩.

(٥) الروم ٣٠.

(٦) انظر: (البحر المحيط) له ٨/ ٣٨٩.

ع: وينبغي إذا وُجِدَ معمولٌ ألَّا يُقدَّرَ عاملُه إلا عاملًا أصليًّا مِن جنسِ الفِعلِ؛ إذ لا ضرورةَ إلى تقديرِ غيرِه.

وقالَ الزَّمَخْشَريُّ[1] أيضًا في: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[2]: إنَّه يجوزُ أن يكونَ بتقديرِ: «دونَك سورةً»، ورُدَّ عليه[3].

وكذا أجازَ[4] في: ﴿ءَايَةً أُخْرَىٰ﴾[5] في سورةِ طه.

[(وأَخِّرْ ما الذي فيه العَمَل)]: قرأ محمَّدُ بنُ السَّمَيْفَعِ[6]: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾[7]، قالَ أبو الفَتْحِ[8]: هذا دليلٌ على أنَّ «عليكم» مِن قراءةِ الجماعةِ[9] معلَّقةٌ بنفسِ (كتابَ)، وأنَّها ليست اسمَ فِعلٍ بمنزلةِ قولِك: «عليك زيدًا»، ولو قلت: «عليكم كتابَ اللهِ»، على اسمِ الفِعلِ، لكانَ «عليكم» غيرَ معلَّقٍ بشيءٍ.

واحكم بتنكيرِ الذي ينون ... منها وتعريفِ سواه بيِّن

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٢٠٨.

(٢) النور ١، وهذه قراءة أم الدرداء وعيسى بن عمر، وهي مروية عن عمر بن عبد العزيز. انظر: المحتسب ٢/ ٩٩ ومختصر ابن خالويه ١٠١.

(٣) الذي ردَّ عليه أبو حيان، قال: «ولا يجوز حذف أداة الإغراء». انظر: (البحر المحيط) له ٨/ ٦.

(٤) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٥٩.

(٥) طه ٢٢.

(٦) انظر: مختصر ابن خالويه ٣٢.

(٧) النساء ٢٤.

(٨) انظر: (المحتسب) له ١/ ١٨٥.

(٩) وقراءتهم: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾.

ومــا بــه خوطــب مــا لا يعقــلُ — مـن مشبه اسم الفعل صـوتا يجعـل

كـذا الـذي أجـدى حكايـة كقـب — والزم بنى[1] النوعين فهو قد وجب

✿ ✿ ✿

(١) كذا بخط ابن هشام، والمعمول عليه: بِنَا، وهي مقصورة من: بناء.



نونا التَّوكيد

للفعـــل توكيـــدٌ بنـــونينِ همـــا	كنـــوني اذهـــبن واقصِـــدَنْهُما
يؤكـــدان افعـــلْ ويفعـــل آتيـــا	ذا طَلَـــبٍ أَو شـــرطا امـــا تالِيـــا

قولُه: (آتِيًا) كقولِه: (كآتٍ من: قَصَد)، أي: كجَاءٍ مِن: «قَصَدَ»، وكذا المعنَى: «جائيًا ذا طلبٍ».

قولُه: (أو شَرْطًا «امَّا» تاليا): قالَ في (البَحْرِ)(١): قالَ ابنُ خَرُوفٍ: أجازَ س(٢) الإتيانَ بـ (ما) وأن لا يُؤتى بها، والإتيانَ بالنونِ مع (ما) وأن لا يُؤتى بها. انتهى.

ذكرَ صاحبُ (البَحْرِ) ذلك ردًّا على ابنِ عَطِيَّةَ(٣) قولَه: ولو كانت (إنْ) وحدَها لم تدخل النونُ.

[(أو شرطًا)]: قالَ أبو عَلِيٍّ في (الإغْفالِ)(٤): ليس الشرطُ من مَوَاطن النون، وإنما تَلحق الأمرَ والنهيَ وشبهَهما من غير الواجب، وإنما تَلحق الشرطَ ضرورةً، كقولِه(٥):

---

(١) يقصد به (البحر المحيط) لأبي حيان. انظره في: ٦/ ٦٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٥١٥.

(٣) انظر: (المحرر الوجيز) له ٣/ ١٢٣.

(٤) انظره في: ١/ ١٢٦ وما بعدها.

(٥) بتمامه:

فمهمـــا تشـــأ منـــه فـــزارةُ تعطِكـــم   وَمَهْمَـــا تَشَـــأْ مِنْـــهُ فَـــزَارَةُ تَمْنَعَـــا =

.... وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

وقولِه[1]:

مَنْ تَثْقَفَا مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبِ ....

وذلك كلُّه شاذٌّ ضرورةٌ، لا فَرْقَ بينَ الشرطِ والجزاءِ في البيتين.

والمسوِّغُ لدخولِ النونِ مع (ما) في الجزاءِ أنَّ الفِعلَ أَشْبَهَ المُقْسَمَ عليه بلحاقِ (ما)؛ لأنَّها للتوكيدِ، كما أنَّ اللامَ للتوكيدِ.

قالَ المبرِّدُ[2]: وإنما اختَصَّت «إِمَّا» بلزوم[3] النونِ بعدَها؛ لأنَّهم قد أكَّدوا حرفَ الشَّرْطِ، فأَحْرَى أن يؤكِّدُوا الفِعلَ الذي له مزيَّةٌ في التمكُّنِ، فأمَّا سائرُ أدواتِ الشَّرْطِ فأسماءٌ، فلا يُنكَرُ أن تؤكِّدَ (ما) الاسمَ، ويبقَى الفِعلُ بلا توكيدٍ؛ لأنَّ الاسمَ له مِن التقدُّمِ على الفِعلِ مثلُ ما للفِعلِ على الحرفِ.

فإن قيلَ: إنَّ (ما) دخلت توكيدًا للفِعلِ لا للحرفِ.

فالجوابُ: أنَّهم لا يَقِفُونَ على (إِنْ) دونَ (ما)، فدلَّ على أنَّ التأكيدِ... للفعلِ،

= والبيت للكميت بن معروف، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٩٩ والكتاب ٣/ ٥١٥.

(١) بتمامه:

مَنْ تَثْقَفَا مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبِ أبدًا وقَتْلُ بني قتيبةَ شافي

والبيت لبنت مرة بن عاهان الحارثي، وهو من الكامل. انظر: الكتاب ٣/ ٥١٦ والمقتضب ٣/ ١٤.

(٢) انظر: البغداديات ٣١١، والذي في (المقتضب) له ٢/ ٥٤ و٣/ ٢٩ خلاف هذا.

(٣) في المخطوطة: يبحو، والتصويب من البغداديات.

ولأنَّها قد لَحِقَت الحرفَ لتوكيدِه في قولِه(١):

قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا

ولأنَّ الكلمةَ لو نُوِيَ بها الانفصالُ لجازَ الإخفاءُ، نحوُ: «من مالك»، وهذا كلُّه مذهبُ المبرِّدِ.

وأمَّا س(٢) فإذا لَحِقَت (ما) بعدَ سائرِ الحروفِ فيجوزُ عندَه أن تأتيَ بالنونِ وأن لا تأتيَ، وأنشدَ أبو زَيْدٍ(٣):

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ ... يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَكَارِمُ خَلَّتِي

وقالَ أحمدُ بنُ يحيى(٤): دخلَت النونُ فَرْقًا بينَ (ما) هذه و(ما) الموصولةِ، وهذا خطأٌ؛ لأنَّ (إِنْ) تجزمُ الفعلَ، ولزومُ الجوابِ يُوقِعُ الفرقَ بينَهما.

أو مثبتا في قسم مستقبلا ... وقلَّ بعد ما ولم وبَعْدَ لا

[(قَسَمٍ مستقبَلًا)]: أنشدَ أبو الحَسَنِ(٥)، لليَهُوديِّ(٦):

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا ... قَرَّبُوهَا مَطْوِيَّةً وَدُعِيتُ

---

(١) سبق تخريج بيت النابغة هذا.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٥١٥.

(٣) انظر: (النوادر) له ٣٧٤ وما بعدها، والبيت لسلمان بن ربيعة الضبي، وهو من الكامل. انظر: الأصمعيات ١٦٢ والحجة ٣/ ٨٦.

(٤) يقصد به الإمام ثعلبًا. انظر: (المجالس) له ٥٥١ وما بعدها.

(٥) يعني به الأخفش.

(٦) يعني به السموأل بن عادياء، والبيت من الخفيف. انظر: الديوان ٢٦ والأصمعيات ٨٦.

قالَ الفارسيُّ: يَحتمل أنَّه نوَّنَ كما قالَ الآخَرُ[١]:

.... تَـــرْفَعَنْ ثَـــوْبِي شَـــمَالَاتُ

ويَحتملُ[٢] أن يكونَ أرادَ اللامَ، فحَذَفَها؛ لدلالةِ النونِ عليها، كما قالَ الآخَرُ[٣]:

وَقَتِيـــلِ مُـــرَّةَ أَثْـــأَرَنَّ...... ....

ع: جملةُ القَسَمِ لا تقعُ بعدَ «ليت شِعْري»؛ لأنَّها تُنافِيها، لا تقولُ: «ليت شِعْري والله لأفعلنَّ»؛ لأنَّه جَزْمٌ.

[(وبعد «لا»)]: أي: النافية.

قولُه: (وبعد «لا»): جَعَلَ[٤] منه قولَه تعالَى: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾[٥]، فادَّعَى أنَّ (لا) نافيةٌ، وأنَّ التأكيدَ وقعَ بعدَها، ولقولِه وَجْهٌ؛ لأنَّ العَرَبَ أكَّدَت مع (لا) مع الفصلِ في نحوِ قولِ الشاعرِ[٦]:

---

(١) بتمامه:

رُبَّمَـــا أوفَيْـــتُ في عَلَـــمٍ تَـــرْفَعَنْ ثَـــوْبِي شَـــمَالَاتُ

والبيت لجذيمة الأبرش، وهو من المديد. انظر: الكتاب ٣/ ٥١٨ والمقتضب ٣/ ١٥.

(٢) تكررت في المخطوطة.

(٣) بتمامه:

وقتيـــلِ مُـــرَّةَ أثْـــأرنَّ فإنـــه فَـــرْغٌ وإنَّ أخـــاهمُ لـــم يُقْصَـــدِ

والبيت لعامر بن الطفيل، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٩٢ والأصمعيات ٢١٦.

(٤) يقصد به ابن مالك. انظر: (شرح العمدة) له ١/ ٣١٥.

(٥) الأنفال ٢٥.

(٦) البيت من الطويل. انظر: البحر المحيط ٥/ ٣٠٤.

وَلَا ذَا بَئِيس[1] يَتْـرُكَنَّ لِبُؤْسِـهِ   فَيَنْفَعَـهُ شَـكْوٌ إِلَيْـهِ إِذَا اشْـتَكَى

فليؤكد[2] بها مع الاتصالِ أحقُّ وأَوْلَى، وهو مخالِفٌ لقَوْلِ الجمهورِ.

[(بعد «ما» و«لَمْ» وبعد «لا»)]: ح[3]: عمرُو بنُ شَقِيقٍ: سمعتُ قاضيَ الريِّ يقرأُ[4]: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَّا﴾[5] بتشديدِ النونِ، قالَ أبو حاتمٍ[6]: ولا يجوزُ ذلك؛ لأنَّ النونَ لا تدخلُ مع (لن)، ولو كانت (هل) لدَخلَت، نحوُ: ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ﴾[7]. انتهى.

ووجهُ القراءةِ تَشْبِيهُ (لن) بـ (ما) و(لا) و(لم)؛ فإنَّ النونَ قد تأتي بعدهنَّ.

وغيـرِ أمـا مـن طوالـب الجـزا   وآخـر المؤكـد افـتح كـابرزا

قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[8]: إنَّه يجوزُ في: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾[9] أن يكونَ جوابًا للأمرِ، ورُدَّ عليه بدخولِ النونِ، وهو في جوابِ الشَّرْطِ ضعيفٌ، فكيف بجوابِ الأمرِ؟

---

(١) في المخطوطة: بئس، وهو سهو ينكسر به الوزن.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعلها: فالتوكيد.

(٣) يعني به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٥/ ٤٣٢.

(٤) تنسب هذه القراءة إلى طلحة بن مصرف. انظر: مختصر ابن خالويه ٥٨، وهي في الكشاف ٢/ ٢٧٨ وغيره منسوبة إليه لكن روايتهم: ﴿هَلْ يُصِيبَنَّا﴾.

(٥) التوبة ٥١.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ٣/ ٤٢.

(٧) الحج ١٥.

(٨) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٣٥٦.

(٩) النمل ١٨.

نَعَمْ، قد يصحُّ ذلك على قراءةِ الأَعْمَشِ[١]: ﴿لَا يَحْطِمْكُمْ﴾ بالجزم.

واشكله قبلَ مضمَرٍ[٢] لينٍ بما ... جانسَ من تحرك قد عُلما

والمضمر احذفنه إلا الألف ... وإن يكن في آخر الفعل ألف

فاجعله منه رافعا غير اليا ... والواو ياء كاسعين سعيا

واحذفه من رافع هاتين وفي ... واو ويا شكل مجانس قفي

نحو اخشين يا هند بالكسر ويا ... قوم اخشون واضمم وقس مسويا

ولم تقع خفيفة بعد الألف ... لكن شديدة وكسرها ألف

شاهدتُ بخطِّ الشَّيْخِ بَهَاءِ الدينِ بنِ النَّحَّاسِ - رحمَه الله تعالَى ما نصُّه:

حاشيةٌ: ابنُ[٣] البَيْذِشِ[٤] - رحمه الله -: أجازَ يُونُسُ[٥] وكافَّةُ الكوفيين[٦] - رحمهم الله - اجتماعَ الساكنين مِن غيرِ أن يكونَ الثاني مدغمًا، وحَكَوا مِن ذلك: «الْتَقَتْ حلقتَا البِطَانِ»[٧]، فأجازُوا على ذلك: «اضرِبانْ زيدًا»، و: «اضربُونْ زيدًا».

---

(١) انظر: شواذ القراءات للكرماني ٣٥٩.
(٢) بخط ابن هشام مضبوطًا: مضمِرٍ، وهو سهو.
(٣) يعني به ابنَ الباذِش، وهو أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المتوفى: ٥٤٠هـ.
(٤) انظر: (الإقناع) له ٢٢٣.
(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٥٢٧.
(٦) انظر: الأصول ٢/ ٢٠٣.
(٧) انظر: جمهرة الأمثال ١/ ١٨٨.

وبخطِّه أيضًا:

ابنُ البَيْذِشِ ـ رحمَه اللهُ ـ: النونُ الخفيفةُ على حِيالِها غيرُ مخففةٍ مِن الثقيلةِ عندَ البصريين[١]، واستَدلَّ سِيبَوَيْهِ[٢] ـ رحمَه اللهُ ـ على ذلك بأنَّها تُحذَفُ وتُبدَلُ، فلو كانت مخففةً مِنها ثبتَتْ ثبوتَها في الوقفِ، ولم تُحذَفْ ولم تُبدَلْ، والكوفيون يجعلونَها مخففةً منها.

وألفا زد[٣] قبلها مؤكدا ... فعلا إلى نون الإناث مسندا

واحذف خفيفةً لساكن ردِف ... وبعد غير فتحة إذا تقِف

قالَ ابنُ جِنِّي في (المحتَسَبِ)[٤]: إنَّ في (نَوَادِرِ)[٥] أبي زَيْدٍ[٦]:

مِن[٧] أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ المَوْتِ أَفِرّْ

أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ

قالَ: قيلَ: أرادَ: «يُقْدَرَنْ»، بالنونِ الخفيفةِ، وحَذَفَها، وهذا عندَنا غيرُ مرضيٍّ؛ لأنَّ النونَ للتوكيدِ، والتوكيدُ أَشْبَهُ شيءٍ به الإسهابُ والإطنابُ، لا الإيجازُ والاختصارُ،

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٥٢٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٢٤ وما بعدها.

(٣) في المخطوطة: زيد، وهو سهو.

(٤) انظره في: ٢/ ٣٦٦.

(٥) انظره في: ١٦٤.

(٦) البيتان للحارث بن المنذر الجرمي، وهما من مشطور الرجز. انظر: البارع ١٧١ والخصائص ٣/ ٩٦.

(٧) في المخطوطة: فمن، وهو سهو به ينكسر الوزن.

لكنَّه فيه صَنْعةٌ ذكرناها في (سِرِّ الصِّناعةِ)[1].

ع: فإن قلتَ: كيف أحذفُ في[2]:

لَا تُهِـــينَ الفَقِيـــرَ..........

قلتُ: أَوْلَى مِن هذا أن يُعتَرَضَ على قولِنا: لا يُحذَفُ الفاعلُ بقولِنا: «لتقومُنَّ»، و«لتقومِنَّ»، والجوابُ واحدٌ، وهو أنَّ هذا حَذْفٌ إِعْلاليٌّ، لا اختياريٌّ، والحذفُ للإعلالِ عليه دليلٌ، فكأنَّه مذكورٌ.

واردد إذا حــذفتها في الوقــف مــا مــن أجلهــا في الوصــل كــان عــدما

وأبــدلنها بعــد فــتح ألفــا وقفــا كمــا تقــول في قفًــا قفــا

قيلَ في قولِ امْرِئِ القَيْسِ[3]:

قِفَـا نَبْـكِ مِـنْ ذِكْـرَى حَبِيـبٍ وَمَنْـزِلِ

إنَّه أرادَ: «قِفًا»[4]، ووَصَلَ بنيَّةِ الوقفِ على النونِ بالإبدالِ.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظره في: ١/ ٧٥.

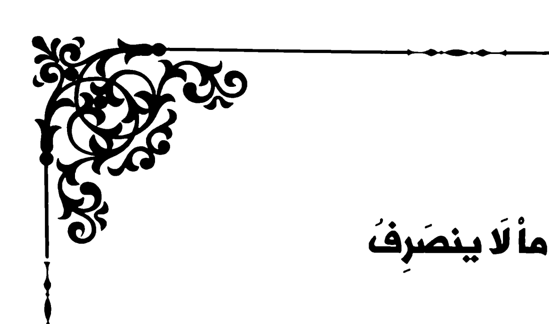
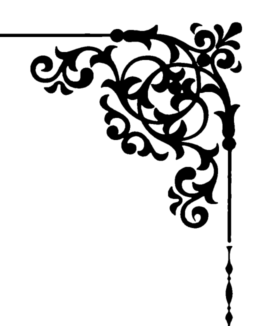
(٢) بتمامه:

لا تهــينَ الفقيــرَ علَّــك أن تَــرْ كــعَ يومًــا والــدهرُ قــد رفعَــهْ

والبيت للأضبط بن قريع، وهو من المنسرح. انظر: الزاهر ٢/ ٢٩٣ والعسكريات ٩٩.

(٣) سبق تخريجه في عطف النسق.

(٤) كتب ابن هشام نون التوكيد في «قفن» ألفًا.

ما لَا ينصَرِفُ

الصرف تنوين أتى مبينا   معنى به يكون الاسمُ أمكنا

قيلَ: ما لا ينصرفُ هو الذي لا يُجرُّ ولا يُنوَّنُ، وهذا التعريفُ يؤدِّي إلى الدَّوْرِ؛ لأنَّه تعريفٌ بالحُكْمِ.

ومقتضَى كلامِ المصنِّف: ما ليسَ فيه تنوينٌ دالٌّ على الأَمْكنيةِ، وهو كذلك.

والجيِّدُ: ما فيه علَّتان مِن تسعٍ، أو واحدةٌ منها تقوم مقامَهُما.

ثم اختُلِفَ في المنصرف؛ لِمَ سُمِّي كذلك؟ وبه يتَّضح لِمَ سُمِّي هذا غيرَ منصرفٍ.

فقيلَ: لأنَّ في آخرِه صَرِيفًا، وهو الصوتُ، وهذا المختارُ، وقيلَ: لأنَّه انصرفَ عن شَبَهِ الفِعلِ، ورُدَّ بأنَّه لم يكن مشبهًا له فانصرفَ عنه، وقيلَ: مِن (الصَّرِيفِ): الخالصِ مِن اللَّبنِ؛ لأنَّه تخلَّصَ مِن شَبَهِ الفِعلِ والحرفِ، قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[1]: ويلزمُهم أن يسمُّوا نحوَ: «بأحمرِكم» منصرفًا، وهم إنَّما يقولون فيه: منجرٌّ. ص[2].

ع: فإن قيلَ: يُبطِلُ الأوَّلَ أنَّ نحوَ: (الغلام)، و: (غلامك)، منصرفٌ بالإجماعِ.

قلتُ: هما في قوةِ ما فيه صَرِيفٌ، وإنَّما زالَ منه لعارضٍ، بخلافِ نحوِ: «بالأحمرِ»، و: «بأحمرِكم»، فلا يلزمُ هذا القائلَ أن يسمِّيَه منصرفًا، فظهرَ أنَّه لا يدخلُ

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ٢٠٥.

(٢) يعني به: ابن عصفور.

في حدِّه ما ليسَ منه، ولا يخرجُ عنه ما هو منه.

فألف التأنيث مطلقا منع ... صرفَ الذي حواه كيفما وقع

[(فألفُ التأنيث)]: وهذا يسمَّى: التأنيثَ اللازمَ، قيلَ: لأنَّه إذا حُذِفَ لم تتمَّ الكلمةُ، بخلافِ التاءِ، كـ: (قائمةٍ)، ورُدَّ بأنَّ: (طَوَاعِية) و(كَرَاهِية) كذلك.

وقيلَ: لأنَّها عندَهم بمنزلةِ أصولِ الكلمةِ، بدليلِ حَذْفِها في: (قَرْقَرَى) إذا قلتَ: (قُرَيْقِر)، بخلافِ التاءِ، فإنَّها بمنزلةِ كلمةٍ منفصلةٍ، فلا يعتدُّ بها.

قيلَ: فلا تغيِّروا الممدودةَ[1]، كـ: (حمراء)؛ لقولِهم: (حُمَيْراء).

قلنا: لَمَّا تحركت أشبهت التاءَ. ص[2].

وزائدا فعلان في وصف سَلِم ... من أن يُرى بتاءِ تأنيث خُتم

ووصف اصلي ووزن أفعلا ... ممنوع تأنيثٍ بتا كأَشْهلا

وألغِينَّ عارِضَ الوصفيه ... كأربع وعارض الإسميه

فالأدهَمُ القيدُ لكونه وضِعْ ... في الأصل وصفا انصرافه مُنِع

وأجدل وأخيل وأفعى ... مصروفة وقد ينلن المنعا

ومنع عدلٍ مع وصف معتبر ... في نحو مثنى وثلاث وأُخَر

[(عَدْل)]: ع: العَدْلُ: أن تلفظَ ببناءٍ وتريد غيرَه مع اتفاقِ المعنَى.

وقولُنا: «مع اتفاقِ المعنَى» حتى لا يَرِدَ نحوُ: (فَعَّال) و(مِفْعَال) و(فَعُول)

---

(١) في المخطوطة: المدودة، وهو سهو.

(٢) يعني به: ابن عصفور. انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ٢١٥ وما بعدها.

و(فَعِيل)، فلا يُقالُ: لِمَ لا مُنِعَت الصَّرْفَ؛ للوَصْفِ والعَدْلِ، كما في: (ثُلَاثَ) و: (مَثْلَثَ)؟

[(وأُخَر)]: اعلَمْ أنَّ (أُخَرَ) مطابِقةٌ لِمَنْ قُصِدَت به، ومع المطابقةِ يتعيَّنُ وجودُ (أل) أو الإضافةِ، وقد ثبتَ العَدْلُ عن (أل) في نحوِ: (سَحَرَ)، وجوَّزَ الفَرَّاءُ[1] في (ثُلَاثَ) وبابِه أن تكونَ معدولةً عن الإضافةِ، ولا أقولُ: معدولةً عن (مِن)؛ لأنَّ مع المطابقةِ لا تستعملُ بـ(مِن)، فهذا إن نُظِرَ إليه مِن حيث هو مطابقٌ.

وإن نُظِرَ إليه مِن حيث هو مجردٌ عن (أل) والإضافةِ فيُقالُ: قياسُ المجرَّدِ عنهما أن يُستعمَلَ مفردًا، ويكونُ بـ(مِن)، فهذا معدولٌ عن المفردِ، ولا أقولُ: عن (مِن)، كما يقولُه مَن لا يُحَقِّقُ العبارةَ، بل عن المفردِ، وذلك المفردُ يستحقُّ أن يُستعمَلَ بـ(مِن)، ولا مدخلَ لها في العَدْلِ.

فالحاصلُ أنَّ له جهتين: جهة مطابقةٍ، وجهة تجرُّدٍ، ويختلفُ الحكمُ بالنَّظرِ إلى كلٍّ منهما.

[(وأُخَر)]: ع: المرادُ بـ(أُخَرَ): جمعُ: (أُخْرَى) مؤنثُ (آخَرَ)، لا جَمْعُ: (أُخْرَى) مؤنثُ (آخِر) بالكسرِ[2]؛ لأنَّ المذكرَ ليس للتفضيلِ، فكذا مؤنَّثه، فلا عَدْلَ، والمانعُ في (آخَرَ): الوَزْنُ والوَصْفُ، وفي (أُخَرَ) ما ذُكِرَ.

ووزن مثنى وثلاث كَهُما ... من واحد لأربع فليُعْلَما

وكن بجمعٍ مُشْبِهٍ مفاعلا ... أو المفاعيل بمنع كافِلا

(١) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٢٥٤.

(٢) الصواب أن مؤنث (آخِر): (آخِرة)، ولعله سهو من ابن هشام.

وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا أجره كساري

إن قيلَ: كانَ حقُّه أن يقولَ: «كـ: (جَوَارٍ)»؛ لأنَّه لا يُعلُّ معرفةً بـ (أل) أو بالإضافةِ.

قلتُ: قولُه: (كـ: ساري) يزيلُ هذا الوهمَ؛ لأنَّ حُكْمَ (ساري) معروفٌ، وإنَّما يُعترَضُ بهذا عليه لو قالَ: «وذا اعتلالٍ منه كالجواري تُحذَفُ ياؤه ويعوَّضُ منها التنوينُ»، على أنَّه لو قالَ ذلك لكانَ في ذِكْرِ أنَّ التنوينَ يدخلُ ما يمنعُ مِن توهُّمِ جوازِ ذلك مع (أل) والإضافةِ.

أبو عَلِيٍّ[1] في (التَّذْكِرةِ): الدليلُ على أنَّ ياءَ (جَوَارٍ) حُذِفَت حَذْفًا، ثمَّ لَحِقَ التنوينُ؛ لزوالِ الكلمةِ عن مثالِ (مَفَاعِلَ) ـ يعني: للصَّرْفِ ـ: أنَّهم لَمَّا قلبُوها ألفًا في: (مَعَايا)، و(صَحَارَا)، فَخَفَّ الحرفُ؛ لانقلابِه ألفًا، لم تحذَفْ؛ لأنَّ مَن يحذف: ﴿نَبْغِ﴾[2]، و[3]:

.... يَفْـرِ

لا يحذف: «يخشى»، فلمَّا لم يحذف كانَ على زنةِ (مَفَاعِلَ)، فلمَّا كانَ على زنةِ (مَفَاعِلَ) لم يلحق التنوينُ كما يلحقُ في: (جَوَارٍ) و(غَوَاشٍ)، حيث لحقَ الحذفُ الياءَ.

---

(١) انظر: (البصريات) له ٢/ ٨٧٦ وما بعدها.

(٢) الكهف ٦٤.

(٣) بتمامه:

ولَأنتَ تَفْري ما خلقتَ وبعـ ـضُ القوم يخلقُ ثم لا يَفْرِ

والبيت لزهير بن أبي سلمى، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٨٢ والكتاب ٤/ ١٨٥.

ع: يعني: ولو كانَ الحذفُ في: (جَوَارٍ)؛ للساكنين، لحذفوا الألِفَ، كما في: (عَصًا).

ع: قالَ في موطنٍ آخَرَ(١): لم نعلَم الألفَ حُذِفَت كما حذِفَت الواوُ والياءُ إلا في(٢):

.... ابْـــنِ المُعَـــلّْ

«ولو تَرَ ما أَهْلَ مكةَ»(٣).

[(أَجْرِه كـ: ساري)]: لأنَّه ثَقُلَ بالبناءِ، وبحرفِ العلةِ، وبالضمةِ أو الكسرةِ، فاستدعى ذلك تخفيفَه، فحُذِفَت الياءُ بحركتِها، وعُوِّضَ التنوينُ مِن الياءِ.

يدلُّك على أنَّه عُوِّضٌ منها أنَّه لا يجوزُ حذفُ الياءِ إلا حيث يمكنُ التنوينُ، فلذلك لا تحذفُ في: (الجواري)، ولا في: (جواريك)؛ لأنَّه لا يجوزُ دخولُ التنوينِ، فيعوَّضَ به عن الياءِ؛ لأجلِ الألفِ واللامِ والإضافةِ. مِن (شَرْحِ الجُمَلِ)(٤) لابن عُصْفُور.

ولســـــراويل بهـــــذا الجمـــــع ... شـــــبه اقتضَـــى عمـــومَ المنْـــعِ

---

(١) انظر: (الحجة) له ١/ ١٤١، و(العسكريات) له ١٠٠.

(٢) بتمامه:

وقَبِيـــلٌ مِـــن لُكَيْـــزٍ شـــاهدٌ ... رهـــطُ مرجـــومٍ ورهـــطُ ابـــنِ المُعَـــلّْ

والبيت للبيد بن ربيعة، وهو من الرمل. انظر: الديوان ١٩٩ والكتاب ٤/ ١٨٨.

(٣) من أقوال العرب، وهو بتمامه: «أصابَ الناسَ جُهْدٌ، ولو ترَ ما أهلَ مكةَ». انظر: الحجة ١/ ١٤١.

(٤) انظره في: ١/ ١٠٩ وما بعدها.

وإن بـــه ســـمي أو بمـــا لحـــق　　بـــه فالانصِـــرافُ منعـــه يَحـــق

قولُه: (وإنْ به سُمِّي) البيتَ: المسمَّى بموازنِ (مَفَاعِلَ) أو (مَفَاعِيلَ) ثلاثةُ أقسامٍ:

قسمٌ يُستعمَلُ في النكراتِ جمعًا بلا خلافٍ، نحوُ: (مساجدَ)، و(مصابيحَ).

وقسمٌ لم يُستعمَل في النكراتِ أَلْبَتَّةَ بلا خلافٍ، نحوُ: (شَرَاحِيلَ)؛ لأنَّه ملازمٌ للعَلَميةِ، لكن فيه صيغة الجمعِ، فقُدِّرَ أنَّه منقولٌ عن الجمعِ.

وقِسمٌ يُستعمَلُ في النكراتِ، وتُرُدِّدَ فيه: هل هو جَمْعٌ أو مفردٌ؟ وهو (سَرَاوِيلُ) لا غيرُ.

وإذا سمِّيَ بجميعِ ذلك مُنِعَ الصَّرْفَ، فقيلَ: للصيغةِ وأصالةِ الجَمْعيةِ، وقيلَ: للصيغةِ والعَلَميةِ، فهي قائمةٌ مَقامَ الجَمْعِ، وعلى هذا إذا نُكِّرَ انصرفَ، بخلافِه على التعليلِ الأوَّلِ.

وهذا التعليلُ عندي المستمرُّ، وإلا لَلَزِمَ صَرْفُ (شَرَاحِيلَ) في العَلَميةِ؛ إذ ليسَ أصلُه الجَمْعَ.

فإن قلتَ: فما في الصيغةِ قد يكونُ مانعًا.

قلتُ:... مخالفة الكلامِ العربيِّ، فأشبهَ بذلك...، فالصيغةُ كالعُجْمةِ، كما قالَ س[1] في: (حَامِيم).

[(مَنْعُه يَحِقّ)]: قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[2]: للعَلَميةِ وشِبْهِ العُجْمةِ؛ لأنَّه دخلَ في

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٧٥.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ٢١٨.

الآحادِ، كما دخلَ الأعجميُّ في كلامِ العَرَبِ، فإن نكَّرتَه كانَ فيه الخلافُ الذي في: (أَحْمَرَ).

ع: مقتضاه: أنَّ الأَخْفَشَ[1] لا يصرفُه، وكذا حكى عنه ابنُ السَّرَّاجِ[2]، خلافًا لِمَا حكى عنه ابنُ مالكٍ[3].

والعلـــم امنـــع صـــرفَهُ مركبـــا تركيـب مـزج نحـو معـدي كربـا

[(مَعْدِي كَرِبا)]: و: (حَضْرَمَوْتَ).

كـــذاك حـــاوي زائـــدي فعلانـــا كغطفـــــــانَ وكإِصْـــــــبهانا

كـــذا مؤنـــث بهـــاء مطلقـــا وشَـرْطُ منـع العـار كونـه ارتقـا[4]

ع: قولُه: (وشرطُ منعِ العارِ): فيه حَذْفُ مضافٍ، أي: وشرطُ تحتُّمِ مَنْعِ العارِ؛ لأنَّ ذلك شَرْطٌ للوجوبِ، لا للمَنْعِ؛ لأنَّ المَنْعَ يحصلُ بدونِه.

فإن قلتَ: المضافُ إذا لم يَدُلَّ عليه الدليلُ لا يُحذَفُ؛ ولهذا جعلُوا مِن الضرورةِ قولَه[5]:

---

(١) انظر: المقتضب ٣/ ٣٤٥.

(٢) انظر: (الأصول) له ٢/ ٨٨.

(٣) انظر: (شرح الكافية الشافية) ٣/ ١٥٠٠.

(٤) كذا بخط ابن هشام.

(٥) بتمامه:

عشـــيَّةَ فـــرَّ الحـــارثيُّون بَعْـــدَمَا قَضَـى نَحْبَـهُ فِـي مُلْتَقَـى القَـوْمِ هَـوْبَرُ

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ٦٤٧ ومجاز القرآن ٢/ ١٣٦.

.... بَعْـــــــــــدَمَا قَضَـى نَحْبَـهُ فِـي مُلْتَقَـى القَـوْمِ هَـوْبَرُ

لأنَّه أرادَ: ابن هَوْبَر، فحَذَفَ لغيرِ دليلٍ.

قلتُ: قولُه بعدُ: (وجهان في العادم) دليلٌ على الحذفِ مِن الأوَّلِ؛ لأنَّه إن لم يُحمَل الأوَّلُ على أنَّه شَرْطٌ للتَّحَتُّمِ بَطَلَ؛ لأنَّه ذَكَرَ بعدَه أنَّ غيرَ المرتقي يمتنِعُ صَرْفُه مع جوازِ وجهٍ آخَرَ.

كَتَبَ الشَّلَوْبِينُ[1] على (المفصَّلِ)[2]: نَقَصَه مِن العللِ: شَبَهُ ألفِ الإلحاقِ بألفِ التأنيثِ، وشَبَهُ الحرفِ الرابعِ مِن أسماءِ المؤنَّثِ بهاءِ التأنيثِ، فإذا سمَّيتَ مذكَّرًا باسمِ مؤنثٍ على أربعةٍ فصاعدًا منعْتَ صرفَه؛ للعَلَمية وشَبَهِ رابعِه بتاءِ التأنيثِ، ولكن بشَرْطِ أن لا يكونَ جمعًا مكسَّرًا، نحوُ: (عُنُوق)، و: (نِسَاء)، و: (إِمَاء)، وأن لا يكونَ المؤنَّثُ في الأصلِ لمذكَّرٍ، كـ: (رَبَاب)، و: (دَلَال).

وسمَّوا رجلًا بـ: (ذِرَاع)، فصرفُوه، قالَ س[3] عن الخَلِيلِ: لَمَّا كَثُرَ تسميتُهم المذكَّرَ به، ووُصِفَ به المذكَّرُ في قولِك: «ثوبٌ ذِرَاعٌ»، صرفُوا، قالَ: فأمَّا (كُرَاع) فالوَجْهُ تَرْكُ صَرْفِه، ومِن العَرَبِ مَن يصرفُه؛ لشَبَهِه بـ (ذِرَاع)، وذلك أَخْبَثُ الوجهين.

فــوق الــثلاث أو كجــور أو ســقر أو زيــد اســمَ امــرأةٍ لا اســم ذكــر

[(اسمَ امرأةٍ لا اسمَ ذَكَر)]: هذا قولُ[4] س، والخَلِيلِ، وأبي عَمْرٍو، ويُونُسَ،

---

(١) انظر: (حواشي المفصل) له ٢٤ وما بعدها.

(٢) انظره في: ٢٧.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٣٦.

(٤) الأقوال الآتية: الكتاب ٣/ ٢٤٢ والمقتضب ٣/ ٣٥١ وما بعدها، والأصول ٢/ ٨٥ =

وابنِ أبي إِسْحاقَ؛ لأَنَّهم جعلُوا نَقْلَ المذكَّرِ إلى المؤنَّثِ ثِقَلًا يُعادِلُ الخفَّةَ التي بها صُرِفَ (هند)، وعندَ ابنِ عُمَرَ، وأبي عُمَرَ الجَرْميِّ، وأبي زيدٍ، وابنِ يَزِيدَ ـ وهو المبرِّدُ ـ أَنَّه ذو وجهين.

قالَ ابنُ الخَشَّابِ في (العَوْنيِّ)[1]: قالُوا: وصَرْفُه أحسَنُ مِن صَرْفِ (هند)؛ لأَنَّه في الأصلِ أخفُّ بالتذكيرِ، فإذا صُرِفَ الأثقلُ فالأخفُّ أَوْلَى.

وجهان في العادم تذكيرا سبق وعجمةً كهندَ والمنعُ[2] أحَقّ

[(وجهان في العادم)]: أي: في الثلاثيِّ الساكنِ الوسطِ العادمِ، بدليلِ قولِه: (كـ: هِنْدَ)، وأَنَّه إن لم يُقدَّرْ لَزِمَ منه كذلك أن تقولَ: وتحرُّكَ الوسطِ، والزيادةَ على الثلاثةِ.

قولُه: (والمَنْعُ أَحَقّ): لأنَّ فيه عَمَلًا بمقتضَى الموجِبِ دونَ اعتذارٍ، فأمَّا الصَّرْفُ فيُعتذَرُ له بأنَّ خِفَّةَ اللَّفظِ بقلَّةِ الحروفِ وسكونِ الوسطِ قاومت الثِّقَلَ الناشِئَ عن أحدِ السببَيْنِ، فصارَ كأنَّه ذو سَبَبٍ.

والعجمي الوَضْع والتعريف مَعْ زيد على الثلاث صرفه امتنع

كذاك ذو وزن يخصُّ الفِعْلا أو غالب كأحمد ويعلى

= وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢٩.

(١) شرح كبير لـ (المقتصد) في النحو، تصنيف الوزير عون الدين بن هبيرة، ت: ٥٦٠هـ. انظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٢/ ١١٦ وما بعدها.

(٢) في المخطوطة: والجمع، وهو سهو.

فلو سمَّيت بـ «ضُرِبَ» ونحوِه منعْتَ الصَّرْفَ، وهل يُعتَبَرُ كَونُ الوزنِ في الأصلِ أو لا؟

قالُوا: لا يعتبرُ إلا الحاصلُ الآنَ؛ لأنَّ الاعتبارَ في هذا البابِ بأمورٍ لفظيةٍ، فعلى هذا لو سمَّيتَ بـ «رُدَّ» صرفْتَ، وكذا بـ «قِيلَ» و«بِيعَ».

فإن سمَّيتَ بـ «ضُرِبَ» وخفَّفْتَه؛ فقيلَ: يمنَعُ؛ نظرًا إلى أصلِه، فاعتُرِضَ بـ «قِيلَ» و«بِيعَ» و«رُدَّ».

وأُجِيبَ بأنَّ أصلَه لم تنطقْ العربُ به، فلا يجوزُ تقديرُه، بخلافِ هذا، فإنَّه يمكنُ العَوْدُ إلى أصلِه، وكذا لو سمَّيتَ بـ «عُصْرَ» مِن قولِه[1]:

لَـوْ عُصْـرَ مِنْهَـا البَـانُ وَالمِسْـكُ انْعَصَـرْ

على أنَّ مذهبَ س[2] الصَّرْفُ مطلقًا، فلا حاجةَ إلى هذا الاعتبارِ.

وَزْنُ الفِعلِ ثلاثةٌ:

خاصٌّ، ولا يُوجَدُ في الاسمِ إلا منقولًا مِن الفِعلِ أو أعجميًّا.

وغالبٌ، وهو ما يُوجَدُ فيهما، وهو في الفِعلِ أكثرُ، كـ «أَفْعَلَ» و«يَفْعَلُ».

والمشتركُ المتساوي، كـ «فَعَلَ»، وفي اعتبارِه خلافٌ، قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[3]: بشَرْطِ نَقْلِه مِن الفِعلِ.

ع: لا بدَّ مِنه، وإلا فنحوُ: (أَسَد) و(حَجَر) عَلَمين لا خلافَ في الصَّرْفِ عندَ

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي، وهو من مشطور الرجز. انظر: الديوان ١٥٩ والكتاب ٤/ ١١٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٢٠٦.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ٢٠٦.

عيسى[1] وغيرِه، والحقُّ قولُ س[2]؛ لأنَّه حَكَى صَرْفَهُم المسمَّى بـ: (كَعْسَب)، وهو فِعلٌ، و(الكَعْسَبةُ): شِدَّةُ العَدْوِ مع تداني الخُطَا.

وما يصير علمًا من ذي ألف زيدت لإلحاق فليس ينصرف

كَتبَ الشَّلَوْبِينُ[3]: فإن صغَّرتَ، فقلتَ: (عُلَيْقٍ)، و: (مُعَيْزٍ) ذهبَ شَبَهُه بما فيه ألفُ التأنيثِ؛ لأنَّك إنَّما تقولُ: (حُبَيْلَى)، ولا تقولُ: (حُبَيْلٍ)، وإن سمَّيتَ رجلًا بـ: (عَلْقى) مصغَّرًا صرفْتَ؛ إذ ليسَ إلا علَّةٌ، أو بـ: (مِعْزى) مصغَّرًا منعتَ الصَّرْفَ نصبًا؛ للعَلَميةِ وشَبَهِ الحَرْفِ الرابعِ بهاءِ التأنيثِ؛ لأنَّه مِن أسماءِ المؤنَّثِ، وصرفْتَه جرًّا ورفعًا؛ لإعلالِ آخِرِه.

والعلم امنع صرفه إن عدلا كفعل التوكيد أو كثُعلا

اختُلِفَ في تعريفِ (أَجْمَع) و(جُمَع) ونحوِهما مِن ألفاظِ التأكيدِ، فقيلَ: بالعَلَميةِ، كأنَّها وُضِعَت على معنَى الإحاطةِ لِمَا تَتْبَعُه، وقيلَ: بِنِيَّةِ الإضافةِ.

فإن قيلَ: فكيف امتنعَ الصَّرْفُ بهذا التعريفِ، والمعتبرُ تعريفُ العَلَميةِ؟

قيلَ: إنَّ هذا يُشْبِهُه؛ لاشتراكِهِما في أنَّهما بغيرِ أداةٍ ظاهرةٍ، كما أنَّ (سَحَرًا) إذا أُرِيدَ به يومٌ معيَّنٌ امتنعَ صَرْفُه؛ للعَدْلِ وشبهِ تعريفِ العَلَميةِ.

وأمَّا (جَمْعاء) و(كَتْعاء) ونحوُهما فإنَّما امتنعَ صَرْفُها؛ لألفِ التأنيثِ. مِن

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٠٦ والمنصف ١/ ٣٨.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٢٠٦.

(٣) انظر: (حواشي المفصل) له ٢٥ وما بعدها.

(شَرْحِ ابْنِ عُصْفُورٍ)(١).

قالَ(٢): واختلفُوا فيما عُدِلَت عنه، فقيلَ: إنَّ (جُمَع) و(كُتَع) ونحوَهما معدولةٌ عن (فَعَالِي) كـ: (صَحَارِي)، وكانَ قياسُ جمعِها أن يكونَ على ما جُمِعَت عليه (صَحْراء)؛ لاشتراكِهما في الجُمُودِ، وألفاظُ التوكيدِ تكونُ غيرَ مشتقةٍ، بدليلِ (النَّفْسِ) و(العَيْنِ).

وقيلَ: عن: (جُمْع) و: (كُتْع) بالسكونِ؛ لأنَّ (جَمْعاء) كـ: (حَمْراء)؛ لأنَّها تابعةٌ مثلُها، ومشتقةٌ مثلُها، ومفردُها على (أَفْعَل)، وإذا كانُوا قد جمعُوا: (أَحْوَص) على: (حُوصٍ)، وأجرَوْه مُجراه في الصفةِ؛ فهذا أَجْدَرُ.

وعندي أنَّ هذا أَوْلَى؛ لأنَّه قد سُمِعَ العَدْلُ منِ (فُعْل) إلى (فُعَل)، قالُوا: «ثلاثة دُرَع»(٣)، وهو جمعُ: (دَرْعاء)، ولم يثبت العَدْلُ عن (فَعَالي) إلى (فُعَل).

والعدل والتعريف مانعا سَحَر   إذا به التعيين قصدًا يعتبر

وابن على الكسر فعال عَلَما   مؤنثا وهو نظيرُ جُشَما
عند تميم واصرفن ما نُكرا   من كل ما التعريف فيه أثرا
وما يكون منه منقوصا ففي   إعرابه نهجَ جوارٍ يقتفي
ولاضطرار وتناسُب صُرِف   ذو المنع والمصروف قد لا ينصرِف

(١) شرحه على جمل الزجاجي. انظره في: ١/ ٢٧٢ وما بعدها.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٧٣.

(٣) في المخطوطة: دُرُع، وهو سهو، والتصويب من ابن عصفور.

[(ولاضطرارٍ)]: قالَ أبو كَبِيرٍ الهُذَلِيُّ[1]:

مِمَّـنْ حَمَلْـنَ بِـهِ وَهُـنَّ عَوَاقِـدٌ ... حُبُـكَ النِّطَـاقِ فَشَـبَّ غَيْـرَ مُهَبَّـلِ

البيتُ مِن الكاملِ، مِن الضَّرْبِ الأوَّلِ[2]، فـ(عَوَاقِدٌ): (مَفَاعِلُنْ)[3]، ولو حُذِفَ التنوينُ صارَ: (مَفَاعِلُ)، فنقصَ الجزء[4].

[(تَنَاسُبٍ)]: قرأ الأَعْمَشُ والأَشْهَبُ العُقَيْلِيُّ[5]: ﴿وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا﴾[6]، قالَ صاحبُ (اللَّوَامِحِ)[7]: جَعَلاهما: (فَعُولًا)، فصرفاهُما، فأمَّا في قراءةِ العامَّةِ فصفتان مِن: (الغَوْثِ)، و(العَوْقِ)، «يَفْعُلُ» منهما، وهما معرفتان، فمُنِعا الصرفَ؛ للتعريفِ والوزنِ. انتهى.

والأوَّلُ فاسدٌ؛ لأنَّ: «يغث» و«يعق» مفقودا المادةِ، وأيضًا فليسا صفةً مِن: (الغَوْثِ)، و(العَوْقِ)؛ لأنَّ «يَفْعُلًا» لم يجئ اسمًا ولا صفةً.

وجعلَ ابنُ عَطِيَّةَ[8] هذه القراءةَ وهمًا، وليس كذلك؛ لأنَّه يمكنُ أن تكونَ

---

(١) انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٩٢ والكتاب ١/ ١٠٩.

(٢) وهذا الضرب تأتي عروضه وضربه على: متَفاعلن. انظر: الوافي ٧٨.

(٣) العروض: «متفاعلن»: «نعواقدن».

(٤) وإذا أشبعت حركة العجز فالساكن يرجع.

(٥) انظر: مختصر ابن خالويه ١٦٢.

(٦) نوح ٢٣.

(٧) انظر: البحر المحيط ١٠/ ٢٨٦. و(اللوامح) كتاب في شواذ القراءات، للإمام أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن العجلي الرازي، ت: ٤٥٤هـ. انظر: غاية النهاية ١/ ٣٦١.

(٨) انظر: (المحرر الوجيز) له ٥/ ٣٧٦.

على لغةِ مَن يصرفُ جميعَ ما لا ينصرفُ، حكاه الكِسَائيُّ[١] وغيرُه، أو على الصَّرْفِ للمناسبةِ فيما قبلُ وما بعدُ، كما في: ﴿سَلَاسِلًا﴾[٢]، و: ﴿قَوَارِيرًا﴾.

وقالَ الزَّمَخْشَريُّ[٣]: وهي قراءةٌ مُشْكِلةٌ؛ لأنَّهما إن كانا أعْجميَّين أو عَرَبيَّين ففيهما ما يمنعُ الصَّرْفَ، ولعلَّها للازدواجِ، كما قُرِئ: ﴿وَضُحَىٰهَا﴾[٤] بالإمالةِ؛ لوقوعِه مع مُمَالٍ؛ للازدواجِ.

قولُه: (تَنَاسُبٍ): أعمُّ مِن تناسُبِ مجاورٍ، نحوُ: ﴿سَلَاسِلًا[٥] وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾[٦]، أو تناسُبِ نظائرَ، نحوُ: ﴿قَوَارِيرَا ۝ قَوَارِيرَا﴾[٧]؛ فإنَّ هذا صُرِفَ؛ لتَنَاسُبِ رؤوسِ الآيِ.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: (إعراب القرآن) للنحاس ٥/ ٦٦.

(٢) الإنسان ٤، وهذه قراءة نافع والكسائي وأبي بكر عن عاصم. انظر: السبعة ٦٦٣.

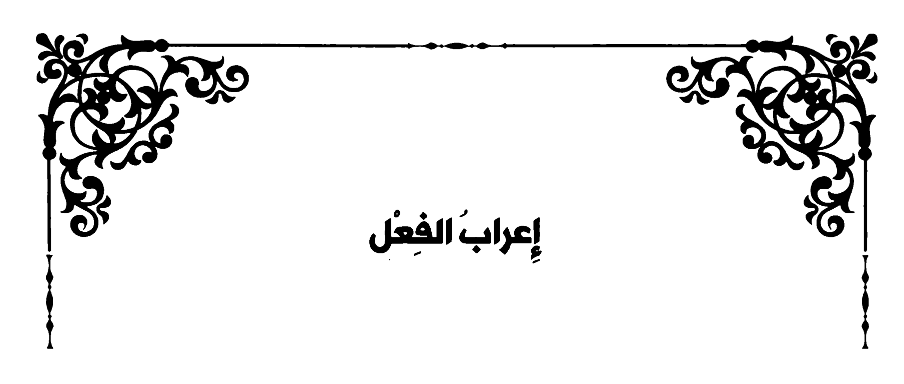
(٣) انظر: (الكشاف) له ٤/ ٦١٩.

(٤) الشمس ١، وهذه قراءة الكسائي. انظر: السبعة ١٤٧.

(٥) في المخطوطة: سلاسل، وهو سهو.

(٦) الإنسان ٤، وهذه قراءة نافع والكسائي وأبي بكر عن عاصم. انظر: السبعة ٦٦٣.

(٧) الإنسان ١٥ ـ ١٦، وهذه قراءة نافع والكسائي وأبي بكر عن عاصم. انظر: السبعة ٦٦٣.



إعرابُ الفِعْل

قولُه: (إعراب الفعل): لَمَّا انقضَى الكلامُ على إعرابِ الاسمِ شَرَعَ في إعرابِ الفِعلِ.

والحاصلُ أنَّ أنواعَ إعرابِه ثلاثةٌ: رَفْعٌ، ونَصْبٌ، وجَزْمٌ، وليسَ رفعُه بدَالٍّ على العُمْديَّةِ، كما أنَّ رَفْعَ الأسماءِ كذلك، ولا نَصْبُه دالٌّ على الفَضْليَّةِ، كما أنَّ نَصْبَ الأسماءِ كذلك، ولا جَزْمُه القائمُ مَقامَ الجرِّ بدالٍّ على الإضافةِ، ولكنَّ التَّشابُهَ بينَ هذه الأشياءِ في الصورةِ.

وبدأ بالكلامِ على الرفعِ؛ لأنَّه نظيرُ ما هو الأصلُ في إعرابِ الاسمِ، فقالَ: (ارفَعْ) إلى آخرِه، ومرادُه بهذا التَّنبيهُ على ضابطِ الرفعِ وعاملِه، كما في النصبِ والجزمِ.

ـ لا يُسلَّم أن في البيت التنبيهَ على عامله؛ لأنه قال: (ارفَعْ إذا يُجَرَّد)، وقد يكون به، أو بغيره محتملًا ـ[1].

والحاصلُ أنَّه إن دخلَ عليه ناصبٌ نَصَبَه، أو جازمٌ جَزَمَه، وإن خلا منهما كانَ مرفوعًا، وكانَ تجرُّدُه منهما رافعًا له، كما أنَّ التجرُّدَ مِن العواملِ رافعٌ للمبتدأ في بابِ الأسماءِ، ولو قالَ عِوَضَ هذا البيتِ:

تجرُّدٌ من جازمٍ وناصبِ رافعُ فِعْلٍ........

---

(١) كتبه ابن هشام ملحقًا بعد قوله: «ضابط الرفع وعامله».

كانَ أَجْودَ في مُرادِه.

ثُمَّ شَرَعَ في النصبِ؛ لأنَّه يليه كما قدَّمْنا، فقالَ: (وبـ «لَنِ» انصِبْه) إلى آخرِه، ثمَّ شَرَعَ في الجزمِ؛ لأنَّه كالجرِّ، فقالَ: (بـ «لا» و«لامٍ»).

وحاصلُ الأمرِ أنَّ الجوازمَ قسمان: جازمٌ لِفِعلٍ واحدٍ، وجازمٌ لِفِعلَين، فالجازمُ لِفِعلٍ أربعةٌ: نحوُ: (اللامِ)، و(لا) الطلبيَّتان، و(لم) و(لَمَّا)، والجازِمُ لِفِعلَين ما عدا ذلك، وسيأتي.

وقولُنا: «الطلبيَّتان» أَوْلَى مِن قولِ بعضِهم: لامُ الأمرِ، و(لا) في النَّهيِ؛ لأنَّ الطلبَ يشملُ الأَمْرَ والدُّعاءَ في اللامِ، والنَّهيَ والدُّعاءَ في (لا)، وتلك العبارةُ يَخرُجُ منها الدعاءُ فيهما، مع طُولِها.

فمثالُ اللامِ للأمرِ: نحوُ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾[١]، وفي الدعاءِ: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا﴾[٢]، ومثالُ (لا) في النهيِ: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾[٣]، وفي الدعاءِ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[٤].

تنبيهٌ: الجازمُ لِفِعلٍ أربعةٌ كما ذكرْنا، فمنها اثنان يختَصُّ المضارعُ بعدَهما بالاستقبالِ، وهما: (اللامُ) و(لا)، واثنان ينقلبُ المضارعُ معهما إلى المُضِيِّ، وهما: (لم) و(لَمَّا)، نحوُ: «لم يَقُمْ»، و«لَمَّا يَقُمْ».

واختُلِفَ: هل المنقلِبُ زمانُهُما، أو أنَّهما كانا ماضيَيِ اللَّفْظِ، فانقلَبَ لفظُهما دونَ زمانِهما؟

---

(١) الطلاق ٧.

(٢) الزخرف ٧٧.

(٣) لقمان ١٣.

(٤) البقرة ٢٨٦.

الأَوَّلُ: مذهبُ المبرِّدِ[1]، وأبي عَلِيٍّ الشَّلَوْبينِ[2]، وأكثرِ المتأخرين، وقوَّاه المصنِّفُ[3] بأنَّ له نظيرًا، وهو ما أجمعُوا عليه في المضارعِ الواقعِ بعدَ (لَوْ) في نحوِ[4]:

لَـــوْ يَسْـــمَعُونَ.............. ....

البيتَ.

والثاني: مذهبُ أبي مُوسى[5] وغيرِه، ونُسِبَ هذا المذهبُ لسِيبَوَيْهِ[6]؛ لأنَّه جَعَلَ (لم) نَفْيَ «فَعَلَ»، و(لَمَّا) نَفْيَ «قد فَعَلَ»، قالُوا: والدليلُ على ذلك أنَّك إذا ناقَضْتَ مَنْ [أَوْجَبَ][7] قِيامَ زيدٍ، فقالَ: «قامَ زيدٌ»، قلتَ: «لم يَقُمْ»، وإن قالَ: «قد قامَ»، قلتَ: «لَمَّا يَقُمْ»، والمناقَضةُ إنَّما تكونُ بإدخالِ أداةِ النَّفيِ على ما أوجبَه الذي أردتَ مناقضتَه ألَا تَرَى أنَّه إذا قالَ: «زيدٌ قائمٌ»، فأردتَ مناقضتَه قلتَ: «ما زيدٌ قائمٌ».

وأيضًا فإنَّ صَرْفَ التغييرِ إلى اللَّفظِ أَوْلَى مِن صَرْفِه إلى المعنَى؛ لأنَّ المحافظةَ على المعنَى أَوْلَى، وليست الألفاظُ كذلك؛ لأنَّها خَدِيمةٌ للمعاني.

---

(١) انظر: (المقتضب) له ١/ ٤٧.

(٢) انظر: (شرح الجزولية) له ٢/ ٤٦٠.

(٣) انظر: (شرح التسهيل) له ١/ ٢٧.

(٤) بتمامه:

لــو يســمعون كمــا ســمعتُ كلامَهــا خـــرُّوا لعَـــزَّةَ رُكَّعًـــا وســـجُودا

والبيت لكثير عزة، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٤٤٢ والخصائص ١/ ٢٨.

(٥) يقصد به الإمام الجزولي. انظر: (المقدمة الجزولية) له ٣٣ وما بعدها.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ١١٧.

(٧) زيادة لا بد منها.

إرفـــع[١] مضـــارعًا إذا يُجَـــرَّدُ ... مِـــن جـــازم وناصـــب كتَسْـــعَدُ

ليسَ في كلامِه ما يدلُّ على أنَّ التجرُّدَ هو العاملُ، إلا أنَّه مسكوتٌ عنه.

وبلـــن انصـــبْه وكـــي كـــذا بِـــأن ... لا بعـدَ علـمٍ والَّتِـي مـن بعـد ظَـنّ

[(وكَيْ)]: في لغةِ مَن يقولُ: «كَيْمَا»، بالألفِ، فأمَّا مَن يقولُ: «كَيْمَهْ»، كما يقولُ: «لِمَهْ»، فإنَّها عندَه حرفُ جرٍّ بمنزلةِ اللامِ، والنصبُ بعدَها بإضمارِ (أَنْ)، لا بها نفسِها، وعلى هذه اللغةِ لا يجوزُ دخولُ اللامِ عليها، بخلافِ اللغةِ الأُولَى.

ع: لأنَّها على الأُولَى حَرْفٌ مصدريٌّ بمنزلةِ (أَنْ)، هذا كلامُ ابنِ عُصْفُورٍ[٢]، وهو مخالفٌ لكلامِ الشَّيْخِ[٣]؛ فإنَّه هنا جَزَمَ بأنَّ (كَيْ) ناصبةٌ، وفي غيرِ هذا مِن كلامِه قالَ[٤]: إنَّ الداخلةَ عليها اللامُ ناصبةٌ، وغيرَها محتملِةٌ، والأرجحُ أن يكونَ النصبُ بها، فيكونَ بتقديرِ اللامِ قبلَها؛ لأنَّه قد ثبتَ في التي [دخلَت][٥] عليها اللامُ أنَّ النصبَ بها.

قالَ: ويجوزُ كونُها تعليليَّةً، كالتي في: «كَيْمَهْ»، والنصبُ بـ (أَنْ) مضمرةً، ويرجِّحُه ظهورُها في الضرورةِ في قولِه[٦]:

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ١٤٢.

(٣) يعني به ابن مالك.

(٤) انظر: (شرح الكافية الشافية) له ٣/ ١٥٣١ وما بعدها.

(٥) زيادة لا بد منها.

(٦) بتمامه:

فقالـت: أكـلَّ النـاسِ أصبحتَ مانحًـا ... لســانَكَ كيمـا أن تَغُـرَّ وتَخْـدَعا =

.... كَيْمَـــا أَنْ تَغُـــرَّ وَتَخْـــدَعَا

قلتُ: تجويزُه الأمرَين مِن غيرِ تقييدٍ بلغةٍ مردودٌ، وهذا البيتُ لا يَدُلُّ لِمَا ذَكَرَ، وإلا لَدَلَّ(١):

أَرَدتَ لِكَيْمَـــا أَنْ تَطِيـــرَ بِقِرْبَتِـــي ....

على أنَّ التي بعدَ اللامِ ليست ناصبةً.

(كَيْ) إن دخلَت عليها اللامُ فمصدريةٌ ناصبةٌ؛ لأنَّ حَرْفَ الجرِّ لا يدخلُ على حرفٍ غيرِ مصدريٍّ، ومثالُه: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾(٢).

وإن لم تدخل عليها اللامُ، فإن دخلَت على (ما) فجارَّةٌ، و(ما) مصدريةٌ، فلا نَصْبَ، مثلُ(٣):

.... كَيْمَـــا يَضُـــرُّ وَيَنْفَـــعُ

= والبيت لجميل بن معمر، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٢٦ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٨٣.

(١) بتمامه:

أَردتَّ لِكَيْمَـــا أَنْ تَطِيـــرَ بِقِرْبَتِـــي فتتركُهـــا شَـــنًّا ببَيْـــداءَ بَلْقَـــعِ

والبيت من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦٢ وشرح التسهيل ١/ ٢٢٤.

(٢) الأحزاب ٣٧.

(٣) بتمامه:

إذا أنـــتَ لـــم تنفـــعْ فضُـــرَّ فإنمـــا يُرَجَّـــى الفتـــى كيمـــا يضـــرُّ وينفـــعُ

والبيت لقيس بن الخطيم، وهو من الطويل. انظر: ذيل الديوان ٢٣٥ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٣١.

لأنَّ دخولَها على (ما) ينفي كَونَ (ما) غيرَ مصدريةٍ، وكَونَ (كَيْ) نفسِها مصدريةً، وثبوتُ مصدريةِ (ما) ينفي تقديرَ (أَنْ).

وممَّا يُشكِلُ ظاهرُه[1]:

أَرَدتَّ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي

لأنَّ دخولَ اللامِ يُثبِتُ مصدريةَ (كَيْ)، و(ما) تَنْفِيه عنها، وتُثْبِتُه لها، وثبوتُ (أَنْ) يَنْفِيه عن (ما)، ويُثْبِتُه لها؛ لأنَّ (ما) يمكنُ دعوى زيادتِها، و(أَنْ) لا تُزادُ هنا.

وقالَ المصنِّفُ[2]: يُحمَلُ على مصدريةِ (كَيْ)، وشذَّ اجتماعها[3] و(أَنْ) توكيدًا، أو على أنَّها جارَّةٌ، وشذَّ اجتماعُها واللامِ توكيدًا أيضًا، مثلُ[4]:

وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

ع: والثاني أَقْيَسُ؛ لثبوتِ زيادةِ (ما) بينَ الجارِّ والمجرورِ دونَ الناصبِ والمنصوبِ، فإنَّ زيادةَ (ما) لازمةٌ على التخريجين.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: (شرح الكافية الشافية) له ٣/ ١٥٣٤.

(٣) في المخطوطة: اجتماعهما، وهو موافق لما عند ابن مالك، ولكن ابن هشام أضاف: «أن»؛ فوجب أن يقول: اجتماعهما، أو أن يقول: اجتماعها و«أن»، وقد سها ابن هشام فأثبت ما عند ابن مالك، وزاد من عنده: أنْ.

(٤) بتمامه:

فَلا واللهِ لا يُلْفَى لِمَا بِي ... وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

والبيت لمسلم بن معبد الوالبي، وهو من الوافر. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٦٨ والمحتسب ٢/ ٢٥٦.

وتحتملُ الأمرين ـ أعني: المصدريةَ والجرَّ ـ فيما عدا ذلك.

فإن قلتَ: هلَّا ذكرتَ أنَّ مِن مواطنِ تَعَيُّنِ حرفيَّتِها وجودَ (أَنْ) بعدَها، نحوُ: «جئت كَيْ أَنْ تفعلَ».

فإنَّ ذلك لا يجوزُ إلا ضرورةً؛ فلم أَلْتَفِتْ إليه.

وقد تُحذَفُ ياءُ «كَيْمَا» مع بقاءِ النصبِ، مثلُ[1]:

كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

قالَه أبو عَلِيٍّ[2]، وقد تُوجَدُ (كَيْ) ولا تعملُ؛ لأنَّ أصلَها: (كَيْفَ)، نحوُ[3]:

كَيْ تَجْنَحُونَ.........

البيتَ، فهذه «كَيْ» كاملةٌ لا تعملُ، وتلك «كَيْ» ناقصةٌ عَمِلتْ.

ع: ينبغي للبصريين أن يجزمُوا بكَونِ (كَيْ) لا تنصبُ، بل النصبُ بـ (أَنْ) مضمرةً؛ لأنَّهم جعلُوها مختصةً بالأسماءِ؛ حيث ادَّعَوا أنَّها تعملُ الخفضَ في (ما) الاستفهاميةِ، وفي تجويزِ ابنِ مالكٍ نظرٌ[4]، وهي عندي كلامِ العِلَّة سواءٌ.

---

(١) بتمامه:

وطَرْفُكَ إِمَّا جِئْتَنَا فاصرِفنَّه ... كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

والبيت لجميل بن معمر، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٩٢ ومجالس ثعلب ١٢٧.

(٢) انظر: المغني ٢٣٥.

(٣) بتمامه:

كَيْ تَجْنَحُون إلى سَلْمٍ وما ثُئِرَتْ ... قتلاكمُ ولظى الهيجاءِ تضطرمُ

والبيت من البسيط. انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٤.

(٤) جوَّز كونها جارة وكونها ناصبة. انظر: (شرح الكافية الشافية) له ٣/ ١٥٣٢ وما بعدها.

وفي (شَرْحِ الكافِيةِ)[١] جَزَمَ في (بابِ حروفِ الجرِّ)[٢] بأنها جارَّةٌ، وفي (بابِ إعرابِ الفِعلِ)[٣] أجازَ الوجهين.

قد يُنصَبُ بـ (أَنْ) بعدَ العِلْمِ، كقراءةِ بعضِهم[٤]: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ﴾[٥]، وقولِ الشاعرِ[٦]:

.... قَـدْ عَلِمُـوا أَنْ لَا يُـدَانِيَنَا مِـنْ خَلْقِـهِ بَشَـرُ

فانصِب بها والرفعَ صحح واعتقد تخفيفَها من أَنَّ وهو مُطَّرِدِ

«إشارتي عليك أن تفعلَ»، و: «أشرتُ عليك أن تفعل»، و: «أشرتُ عليك أن لا تفعل»: الأُولى ذاتُ وَجْهٍ، والثانيةُ ذات وجهين، والثالثةُ ذاتُ ثلاثةٍ.

أمَّا الأُولَى فلأنَّها لا تكونُ إلا مصدريةً؛ لعَدَمِ تَقَدُّمِ جملةٍ.

وأمَّا الثانيةُ فتحتملُ المصدريةَ، أي: «أشرتُ عليك بأن تفعلَ»، فتنصبُ، والتفسيريةَ، فترفعُ، كما تقولُ: «أشرتُ عليك»، أي: «تفعلُ»، فإذا جعلتَها تفسيريةً رفعتَ، قالَ المصنِّفُ في (شَرْحِ الكافِيةِ)[٧]: وإذا وقعَ بعدَ (أَن) المفسِّرةِ مضارعٌ

---

(١) (شرح الكافية الشافية) لابن مالك.

(٢) انظره في: ٢/ ٧٨١.

(٣) انظره في: ٣/ ١٥٣٢ وما بعدها.

(٤) وهذه قراءة أبي حيوة وأبي البرهسم. انظر: مختصر ابن خالويه ٩١ وما بعدها.

(٥) طه ٨٩.

(٦) بتمامه:

نرضى عن الله إن الناس قد علموا أَنْ لا يدانيَنا من خلقه بشرُ

والبيت لجرير، وهو من البسيط. انظر: الديوان ١/ ١٥٧ وشرح التسهيل ٢/ ٤٥.

(٧) انظره في: ٣/ ١٥٣٠.

رُفِعَ، نحوُ قولِك: «أشرتُ إليه أن يفعلُ»، بالرَّفعِ، على معنى: (أَيْ)، ويجوزُ النَّصبُ على كَونِ (أَن) المصدريةَ. انتهى.

والثالثةُ يجوزُ فيها ثلاثةٌ؛ لأنَّ (لا) إن جُعلَت ناهيةً، فـ (أَنْ)[1] تفسيريةٌ؛ إذ لا يدخلُ ناصبٌ على جازمٍ، ويجبُ الجزمُ بـ (لا)، وإن جُعِلَت نافيةً، فـ (أَنْ) إمَّا تفسيريةٌ، فترفعُ، أو مصدريةٌ، فتنصبُ.

وبعضُهم أهملَ أَنْ حَمْلًا على ... ما أُخْتِها حيث استحقت عَمَلا

أنشدَ الفارِسيُّ في (التَّذْكِرةِ)[2]:

أَلَا يَا لَقَوْمِي قَدْ أَشَطَّتْ عَوَاذِلِي ... وَيَزْعُمْنَ أَنْ أَوْدَى بِحَقِّيَ بَاطِلِي

وقالَ: ينبغي أن تُجعَلَ (أَنْ) الناصبةَ، لا المخفَّفةَ؛ لعَدَمِ الفاصلِ.

ع: إنَّما ذكرتُ هذا؛ لأنَّ النَّاظمَ[3] قالَ في[4]:

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ ... مٍ..................................

إنَّها المخفَّفةُ؛ لأنَّها بعدَ (زعيم)[5]، وهو مُقارِبٌ لـ: (عليم)، وكلامُ أبي

(١) في المخطوطة: أي، وهو سهو.

(٢) البيت للأحوص، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢٢٤ ومجاز القرآن ١/ ٣٩٤.

(٣) انظر: (شرح التسهيل) له ٢/ ٤٤ و(شرح الكافية الشافية) له ١/ ٥٠١.

(٤) بتمامه:

أَنْ تهبطينَ بلادَ قو ... مٍ يرتعون من الطِّلاحْ

والبيت من مجزوء الكامل. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٦ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٨.

(٥) التي في البيت قبله:

إنِّي زعيمٌ يا نُوَيـ ... ـقَةُ إِنْ أَمِنْتِ من الرَّزَاحْ

عَلِيٍّ يخالِفُه.

مِن مواطنِ زيادةِ (أَنْ): بعدَ «ما لَنَا» عندَ أبي الحَسَنِ[١]، ورأى أنَّ الزائدةَ تَعمَلُ، نحوُ: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ﴾[٢]، وعندَنا أنَّ الزائدةَ كالمفسِّرةِ لا تعملُ، وأنَّ «ما لَنَا» بمعنى: «ما مَنَعَنَا؟»، و(أَنْ) موصولةٌ ناصبةٌ.

ومنها: بعدَ (إذا)، نحوُ[٣]:

فَأَمْهَلَــــهُ حَتَّـــــى إِذَا أَنْ كَأَنَّــــهُ

وإظهارُ (أَنْ) بعدَ (كَيْ) ضرورةٌ، كقولِه[٤]:

.... كَيْمَـــا أَنْ تَغُـــرَّ وَتَخْـــدَعَا

فما ظنُّك به مع (ما) واللامِ؟ فإنَّ اللامَ تُثبِتُ مصدريةَ (كَيْ)، و(ما) ظاهرُها المصدريةُ.

وكما ذَكَرَ أنَّ (أَنْ) قد تُهمَلُ مع استيفاءِ الشروطِ، فهلَّا ذَكَرَه في (إِذَنْ)، وهو في (كتابِ سِ)[٥].

---

(١) يعني به: الأخفش. انظر: (معاني القرآن) له ١/ ١٩٤.

(٢) إبراهيم ١٢.

(٣) بتمامه:

فَأَمْهَلَــــهُ حَتَّـــــى إِذَا أَنْ كَأَنَّــــهُ   مُعَـاطِي يَـدٍ مِـن جَمَّـةِ المـاءِ غـارِفُ

والبيت لأوس بن حجر، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٧١ وشرح التسهيل ٢/ ٢١٣.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ١٦.

وَمَعْ شُرُوطِ النَّصْبِ مِنْ بَعْدِ (إِذَنْ) يَقِلُّ رَفْعُ مِثْلِهِ مِنْ بَعْدِ (أَنْ)[1]

قالَ[2]: وهو فيهما حَمْلٌ على (ما)؛ لأنَّهنَّ مصدريَّاتٌ.

ونصبوا بـإِذَنِ المستقبلا إن صُدِّرتْ والفعلُ بعدُ موصَلا

أو قبلَهُ اليمينُ وانصِبْ وارفعا إِذاْ إِذنْ من بعد عطفٍ وقعا

وبين لا ولامِ جرٍ التُزِم إِظْهارُ أن ناصِبةً وإِن عُدِم

لـ (أَنْ) بعدَ اللامِ ثلاثُ حالاتٍ: وجوبُ إظهارٍ، ووجوبُ إضمارٍ، وجوازُ الوجهين.

[(التُزِم إظهارُ «أَنْ»)]: لئلا يلتقيَ مِثْلانِ، كما التزمُوا ألفًا في: «اضربْنَانِّ»؛ لذلك، وكما قالُوا: «آأنت فعلت؟» بألفٍ بينَ الهمزتَين.

[(التُزِم إظهارُ «أَنْ»)]: لئلا يجتمعَ المِثْلانِ لو حُذِفَت.

لا فأَنَ اعْمِلْ[3] مضمِرًا أو مُظْهِرا وبعدَ نفيِ كانَ حتمًا أُضْمِرا[4]

كذاك بعدَ أَوْ إذَا يصلح في موضِعِها حتى أوِ الا أن خَفِي

(أَوْ) بمعنَى: «إلى أَنْ»، فيما يتطاولُ، «لألزمنَّك أو تقضيَني حقِّي»، ومعنَى: «إلَّا أَنْ»، فيما لا يتطاولُ، نحوُ: «لأقتلنَّك بالسيفِ أو تُسْلِمَ».

---

(١) من أبيات ابن مالك في (الكافية). انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٦.

(٢) يعني به ابن مالك. انظر: (شرح الكافية الشافية) له ٣/ ١٥٣٨.

(٣) ضبط ابن هشام اللام مفتوحة، وهو سهو به ينكسر الوزن.

(٤) في المخطوطة: أُظهِرا، وهو سهو.

ويقالُ في الأُولى: إنَّها بمعنَى (حتَّى)، وبمعنَى (كَيْ)، ومِن الأوَّلِ[1]:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى ....

ومِن الثاني[2]:

كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

قالَ[3]: ويحتمِلُهما[4]:

.... إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ.....

وبعد حتى هكذا إضمارُ أَن حتْمٌ كجُدْ حتى تَسُرَّ ذا حزن

وتِلْوَ حتى حالًا او مُؤَولا به ارفعنَّ وانصِبِ المُستَقْبلا

قولُه: (**حالًا**): على الوجوبِ:

---

(١) بتمامه:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ

وهو من الطويل. انظر: المغني ٩٤ والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٦٥.

(٢) بتمامه:

وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

والبيت لزياد الأعجم، وهو من الوافر. انظر: الديوان ١٠١ ولاكتاب ٣/ ٤٨.

(٣) يعني به ابن مالك. انظر: (شرح الكافية الشافية) له ٣/ ١٥٤١.

(٤) بتمامه:

فقلت له: لا تبكِ عينُكَ إنما نحاولُ مُلْكًا أو نموتَ فنُعذَرا

والبيت لامرئ القيس، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٦٦ والكتاب ٣/ ٤٧.

...... حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلَابُهُمْ[1] ....

قولُه: (أو مؤوَّلًا به): نحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾[2]، فهذا مثلُ: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ﴾[3].

قولُه: (وانصِبِ المُسْتقبَلا): نحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[4].

وبَقِيَ عليه: أو المؤوَّلَ به؛ حتى يدخلَ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[5].

وبعدَ فا جوابِ نفيٍ أو طلب مَخْضَين[6] أَنْ وسَتْره حتم نَصَبْ

قولُه: (وبعد «فا» جوابِ نفيٍ) البيتَ: ليسَ مِن النصبِ في جوابِ الاستفهامِ: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ﴾[7]؛ لأنَّه لا يصحُّ أن يقدّرَ: «أيكونُ عجزٌ مني فمواراةٌ»؛ لأنَّه إذا اتفقَ حصولُ العجزِ لم يحصل[8] المواراةُ، والزَّمَخْشَريُّ[9] غَلِطَ في ذلك، فجعلَ «أُوَارِيَ» جوابًا للاستفهامِ، وإنَّما هو عطفٌ على «أكونَ».

---

(١) بتمامه:

يُغْشَونَ حتى ما تَهِرُّ كلابُهم لا يَسْأَلون عن السَّوَادِ المُقْبِلِ

والبيت لحسان بن ثابت، وهو من الكامل. انظر: الديوان ١/ ٧٤ والكتاب ٣/ ١٩.

(٢) البقرة ٢١٤، وهذه قراءة نافع. انظر: السبعة ١٨١.

(٣) الكهف ١٨.

(٤) طه ٩١.

(٥) البقرة ٢١٤.

(٦) كذا بخط ابن هشام.

(٧) المائدة ٣١.

(٨) كذا بخط ابن هشام.

(٩) انظر: (الكشاف) له ١/ ٦٢٦.

كَتَبَ الشَّلَوْبِينُ[١] على (المفصَّلِ)[٢]: قالَ ابنُ جِنِّي[٣]: إذا كانت الهمزةُ للتقريرِ امتَنَعَ النصبُ بالفاءِ في جوابِه، والجزمُ بغيرِ الفاءِ؛ لأنَّه ضَرْبٌ مِن الخَبَرِ، قالَ: أَلَا ترى أنَّك إذا قلتَ: «ألستَ صاحِبَنَا فنكرمُك»، كانَ في معنَى: «أنت صاحبُنا»؟

ع: يُبطِلُه: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ﴾[٤]، وقولُه: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا﴾[٥]، إن لم يُجعَلْ معطوفًا، قالَ الشاعرُ[٦]:

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرُّسُومُ

والواوُ كالفا إن تُفِدْ مفهومَ مع	كلا تَكُنْ جَلْدًا وتُظْهِرَ الجزَع
وبعدَ غَيرِ النفيِ جَزْمًا اعتَمِد	إن تَسْقُطِ الْفا والجزاءُ قد قُصِد

قولُه: **(والجزاءُ قد قُصِد)** احترازٌ مِن ثلاثةِ[٧] مسائلَ:

الأُولَى: أن تستأنِفَ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾[٨]، إن لم تُجعَل

---

(١) انظر: (حواشي المفصل) له ٥٠٩.

(٢) انظره في: ٢٩٤.

(٣) انظر: (الخصائص) له ٢/ ٤٦٥.

(٤) الحج ٤٦.

(٥) يوسف ١٠٩ وغيرها.

(٦) بتمامه:

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرُّسُومُ ... على فِرْتَاجَ والطَّلَلُ القديمُ

والبيت لبرج بن مسهر الطائي، وهو من الوافر. انظر: الكتاب ٣/ ٣٤ والمحكم ٧/ ٥٩٣.

(٧) كذا بخط ابن هشام.

(٨) التوبة ١٠٣.

الجملةُ حالًا ولا صفةً، والأحسنُ في التمثيلِ: «لا تأكلْ أموالَ الناسِ يؤذي ذلك فاعلَه عندَ الله».

الثانيةُ: أن تجعلَه صفةً، نحوُ: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾[١]؛ لأنَّ الجُمَلَ بعدَ النكرةِ صفاتٌ.

والثالثةُ: أن تكونَ الجملةُ حالًا، أنشدَ س[٢]:

كُـرُّوا إِلَـى حَـرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَـا كَمَـا تَكُـرُّ إِلَـى أَوْطَانِهَـا البَقَـرُ

وشرطُ جَزْمٍ بعدَ نهيٍ أن تضَع إنْ قبلَ لَا دونَ تخالفٍ يقع

قالَ القُرْطُبيُّ[٣] في... في: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا﴾[٤]: «تكونا» عَطْفٌ على «تقربا»، وزعمَ الجَرْميُّ[٥] أنَّ الفاءَ هي الناصبةُ، وكلاهما جائز.

... المذكورة لا تجوزُ؛ لأنَّه لا يقالُ: «إن لا تقربا تكونا مِن الظالمين»، وهي شَرْطٌ عندَ الجمهورِ، والخلافُ محكيٌّ عن الكِسَائيِّ[٦]، وقد ذكرَه هذا الرجلُ عن الجَرْميِّ كما رأيتَ، وهو غريبٌ، ثم إنَّه قالَ: «كلاهما جائزٌ»، فلعلَّه سَهْوٌ منه، أو اعتَقَدَ ذلك المذهبَ صوابًا.

---

(١) مريم ٥ـ٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٩٩، والبيت للأخطل، وهو من البسيط. انظر: الديوان ١٥٣ والمحكم ٩/ ٢٣٩.

(٣) انظر: (الجامع لأحكام القرآن) له ١/ ٣٢٣.

(٤) البقرة ٣٥.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٦.

(٦) انظر: (البديع) لابن الأثير ١/ ٦٤٧.

والأمـرُ إن كـان بغيـر افْعَـلْ فـلا　　　　تنصـب جوابـه وجزمَـه اقـبَلا

قولُه: (**والأمرُ إن كان بغير «افْعَلْ»**) يدخلُ فيه الماضي الذي معناه الأمرُ، فإنَّهم جَزَمُوا بعدَه، ولم ينصبُوا، قالُوا: «اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خيرًا يُثَبْ عليه»[١]، أي: ليتَّقِ اللهَ امرُؤٌ يفعلْ.

ع: ومِن الجزمِ بعدَ اسمِ الفِعلِ[٢]:

وَقَـوْلِي كُلَّمَـا جَشَـأَتْ وَجَاشَـتْ:　　　　مَكَانَـكِ تُحْمَـدِي أَوْ تَسْـتَرِيحِي

«مكانَكِ» بمعنى: الْزَمِي.

[(**فلا تنصبْ جوابَه**)]: قالَ ابنُ جِنِّي[٣]: لأنَّك لا تَقْدِرُ على أن تتصوَّرَ المصدرَ؛ لوجهين:

أحدُهما: أنَّها قد صُرِفَت ـ يعني: أسماءَ الأفعالِ ـ عن لفظِ الأفعالِ، فلو تُصُوِّرَ ذلك فيها لكانَ نقضًا لذلك الغرضِ، كإدغامِ الملحَقِ، وليس كذلك: «أين بيتُك فأزورَك؟»؛ لأنَّه لم يُعدَل عن لفظِ الفِعلِ.

الثاني: أنَّ الفِعلَ منها بعيدٌ؛ لأنَّها تقعُ على كلِّ اسمٍ بلفظٍ واحدٍ، فلم يَجُزْ بعدُ أن تُراجَعَ أحكامُه بعدَ أن دَرَسَتْ أعلامُه.

فأمَّا الجَزْمُ في جوابِها فجائزٌ؛ لأنَّه لا يحتاجُ إلى تقديرِ المصدرِ.

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٠٠.

(٢) البيت لعمرو بن الإطنابة، وهو من الوافر. انظر: الوحشيات ٧٧ وأمالي القالي ١/ ٢٥٨.

(٣) انظر: (الخصائص) له ٣/ ٥٠.

والفعلُ بعد الفاءِ في الرَّجا نُصِبْ كنصبِ ما إلى التمني ينتسِبْ

وإن على اسمٍ خالص فعلا[1] عطف نَصَبَه أن ثابتا أو منحذف

قولُه: (اسم) خَيْرٌ مِن قولِ الجُزُوليِّ[2] وغيرِه: مصدرٌ؛ لأنَّ المرادَ أن يكونَ الفِعلُ مع (أَنْ) بتقديرِ مفردٍ؛ حتى يُعطَفَ على مفردٍ مِن الأسماءِ قبلَه، وليسَ شَرْطُه أن يكونَ مصدرًا، وبيتُ (الكِتَابِ)[3] شاهدٌ لذلك، وهو[4]:

.... أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا

[(اسمٍ خالِصٍ)]: ع: تأمَّلْ هذا الحُكْمَ؛ فإنَّه قد غَفَلَ عنه ابنُ مُجَاهِدٍ[5]، فأنكرَ ما رواه الحُلْوانيُّ عن قَالُونَ عن شَيْبَةَ[6]: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيَ﴾[7] بالنصبِ، وهي محكيَّةٌ عن أبي جَعْفَرٍ[8] أيضًا، وقالَ: لا يجوزُ تحريكُ الياءِ هنا.

---

(١) كذا بخط ابن هشام، وفي نسخ الألفية بالرفع.

(٢) انظر: (المقدمة الجزولية) له ٣٧.

(٣) يعني: كتاب سيبويه. انظره في: ٣/ ٥٠.

(٤) بتمامه:

ولولا رجالٌ من رِزَامٍ أعِزَّةٌ وآلُ سُبَيعٍ أو أسوءَكَ عَلْقَمَا

والبيت للحصين بن الحمام المري، وهو من الطويل. انظر: المفضليات ٦٦ ومعاني القرآن للزجاج ٤/ ٤٠٣.

(٥) انظر: المحتسب ١/ ٣٢٦.

(٦) انظر: مختصر ابن خالويه ٦٥.

(٧) هود ٨٠.

(٨) يزيد بن القعقاع. انظر: مختصر ابن خالويه ٦٥.

وَرَدَّ عليه ابنُ جِنِّي[(١)]، وقالَ: هذا الذي أنكرَه سائغٌ، وهو أن تعطفَ «آوِيَ» على (قُوَّةٍ)، حتى كأنَّه قالَ: «أو أُوِيًّا»، كقولِ مَيْسُونَ[(٢)]:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي

وكبيتِ (الكِتَابِ)[(٣)]:

فَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا

تقديرُه: أو مَسَاءَتِي.

وشذ حذف أن ونصبٌ في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل[(٤)] روى[(٥)]

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: (المحتسب) له ١/ ٣٢٦.

(٢) بتمامه:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ

وهو كما قال لميسون بنت بحدل، وهو من الوافر. انظر: الكتاب ٣/ ٤٥ والمقتضب ٢/ ٢٧.

(٣) يعني: كتاب سيبويه. انظره في: ٣/ ٥٠، وتقدم تخريج البيت.

(٤) في المخطوطة: عدول، وهو سهو، وبه ينكسر الوزن.

(٥) هذا البيت ملحق في الهامش ليس بخط ابن هشام.



عَوامِلُ الْجزْمِ

بـــلا ولام طالبـــا ضـــع جزمـــا   في الفعـــل هكـــذا بلـــم ولمّـــا

قولُه: (بـ «لا» و«لامٍ») البيتَ: لم يَذكُرْ: أيَّ فِعلٍ يجزمانِ؟

والحاصلُ: أنَّ اللامَ تجزمُ كثيرًا في موضعَين، وقليلًا في موضعَين، فالأوَّلان: فِعلُ الغائبِ، نحوُ: «لِيَقُمْ زيدٌ»، وفِعلَ المخاطَبِ الذي لم يُسمَّ فاعلُه، نحُوُ: «لِتُعْنَ بحاجتي»؛ لأنَّ أصلَه فِعلُ الغائبِ، والآخَران: فِعلُ المخاطَبِ المسمَّى الفاعلِ، نحوُ: «لتأخُذُوا مَصافَّكم»[1]، ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾[2]، وفِعلُ ضميرِ المتكلِّمِ وحدَه، مثلُ: «قومُوا، فلِأُصلِّ لكم»[3]، أو ضميرُه ومَنْ معه، نحوُ: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾[4].

و(لا) أيضًا تجزمُ في موضعٍ كثيرًا، وفي موضعَين قليلًا، فالأوَّلُ: فِعلُ الغائبِ، نحوُ: «لا يَقُمْ زيدٌ»، والموضعان: فاعلُ فِعلِ المتكلِّمِ ومَنْ معه، نحوُ قولِه[5]:

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٠.

(٢) يونس ٥٨، وهذه قراءة منسوبة إلى النبي ﷺ، وإلى عثمان وأُبيٍّ والحسن والأعمش. انظر: المحتسب ١/ ٣١٣

(٣) انظر: صحيح البخاري ٣٨٠.

(٤) العنكبوت ١٢.

(٥) بتمامه:

إِذَا مَـا خَرَجْنَـا مِـنْ دِمَشْـقَ فَـلَا نَعُـدْ   لهـا أبـدًا مـا دام فيهـا الجراضـمُ

والبيت ينسب إلى الفرزدق، وإلى الوليد بن عقبة، وهو من الطويل. انظر: أمالي ابن الشجري =

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدْ

وفِعل المتكلِّم وحدَه، نحوُ[1]:

لَا أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا.......... ....

والقليلُ مع (لا) أقلُّ مِن القليلِ مع اللامِ.

[(هكذا بـ «لم»)]: فأمَّا[2]:

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

وقولُه[3]:

تُسَائِلُ بِابْنِ أَحْمَرَ مَنْ تَرَاهُ: أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

فإنَّه شبَّهَ المجزومَ بـ (لم) بالموقوفِ للأمرِ، فألحقَ النونَ الخفيفةَ، إلا أنَّ في قولِه: «تَعَارَا» صَنْعَةً، وذلك أنَّه لَمَّا حرَّكَ الراءَ بالفتحةِ لإرادةِ النونِ رَجَعَ بالألفِ المحذوفةِ لالتقاءِ الساكنين، وشبَّه العارضَ باللازمِ، ومثلُه[4]:

= ٢/ ٥٣٣ وشرح التسهيل ٣/ ١٥٦٧.

(١) بتمامه:

لا أعرفنْ رَبْرَبًا حُورًا مدامعُها كأنَّ أبكارَها نِعَاجُ دَوَّارِ

والبيت للنابغة الذبياني، وهو من البسيط. انظر: الديوان ٧٥ والكتاب ٣/ ٥١١.

(٢) البيت ينسب إلى العجاج، وإلى أبي حيان الفقعسي، وإلى عبد بني عبس، وهو من مشطور الرجز. انظر: الكتاب ٣/ ٥١٦ والأصول ٢/ ١٧٢.

(٣) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٧٦ وجمهرة اللغة ١/ ٦٨.

(٤) البيت من مشطور الرجز. انظر: النوادر لأبي زيد ١٦٣ والمقتضب ٣/ ١٦٨.

أَجِـــــرَّهُ الـــــرُّمْحَ وَلَا تُهَالَــــهْ

وكما قالَ(١):

.... خَظَاتَــــــــا.........

وهو يريدُ: «خَظتَا»، مثلُ: «رَمَتَا».

وأجازَ أبو عَلِيٍّ(٢) في: «أم لم تَعَارَا» كَونَ الألفِ للتثنيةِ، كما قالَ(٣):

وَعَــيْنٌ لَهَـــا حَــدْرَةٌ بَــدْرَةٌ شُــقَّتْ مَآقِيهِمَــا مِــنْ أُخُــرْ

فَرَدَّ إليها ضميرَ الاثنينِ، وإن كان ما تقدَّمَ مفردًا؛ لأنَّ ذِكْرَ أحدهما كذِكْرِ الأخرى؛ لدلالتِها عليها، وعلى هذا قالَ الفَرَزْدَقُ(٤):

فَلَــوْ رَضِـيَتْ يَـدَايَ بِهَـا وَضَـنَّتْ لَكَــانَ عَلَــيَّ لِلْقَــدَرِ الخِيَــارُ

فقالَ: (يَدَايَ)، ثمَّ قالَ: «وضَنَّتْ»، عكس قولِه: «شُقَّتْ مآقِيهما»، وقالَ(٥):

وَكَــأَنَّ بِــالعَيْنَيْنِ حَــبَّ قَرَنْفُــلٍ أَوْ سُــنْبُلًا كُحِلَــتْ [بِـهِ] فَانْهَلَّــتِ

---

(١) بتمامه:

لهـــا مَتْنَتَـــانِ خَظَاتَـــا كمــــا أَكَــبَّ علـــى ســـاعدَيْه النَّمِـــرْ

والبيت لامرئ القيس، وهو من المتقارب. انظر: الديوان ١٦٤ والحيوان ١/ ١٨٠.

(٢) انظر: (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) له ١/ ٢٢١.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو من المتقارب. انظر: الديوان ١٦٦ وجمهرة اللغة ١/ ٥٠٠.

(٤) البيت من الوافر. انظر: الديوان ١/ ٤٨١ والمحتسب ٢/ ١٨١.

(٥) البيت لسلمي بن ربيعة الضبي، وهو من الكامل. انظر: الأصمعيات ١٦١ والنوادر لأبي زيد ٣٧٥.

فإن قيلَ: كيف يجوزُ ذلك، والعَوَرُ إنَّما يكونُ في إحدى العينين، أمَّا إذا عمت أخراهما[١] فذلك عمًى؟

قلتُ: يكونُ على[٢]:

مُتَقَلِّـــــدًا سَـــــيْفًا وَرُمْحَـــــا

وقولِه[٣]:

تَسْـــمَعُ لِلأَحْشَـــاءِ فِيهَـــا لَغَطَـــا
وَفِـــي اليَـــدَيْنِ جُسْـــأَةً وبـــددا

فعطفَ الجُسْأَةَ على ما هو مسموعٌ، وعلى قولِهم: العَجَّاجَانِ، والعُمَرانِ، وقد ذهبَ ناسٌ في قولِه سبحانَه: ﴿ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ﴾[٤] على أنَّه مِن هذا؛ لأنَّه لم يُدَّعَ للأُمِّ الإلهيةُ.

قالَ[٥]: ويجوزُ أن يكونَ «يَعَارَا» مِن (العَوَرِ)، الذي هو الفسادُ، لا الذي يحدُثُ في إحدى العينين، كقولِه[٦]:

---

(١) في المخطوطة: الأخراهما، ولعله أول ما أراد أن يكتب كتب (الأخرى)، ثم كتب أخراهما، فتداخل عليه.

(٢) بتمامه:

يـــا ليـــتَ زوجـــكِ قـــد غَـــدَا مُتَقَلِّـــدًا سَـــيْفًا وَرُمْحَـــا

والبيت من مجزوء الكامل. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٢١ ومجاز القرآن ٢/ ٦٨.

(٣) البيتان من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٠٥ والزاهر ١/ ٥٢.

(٤) المائدة ١١٦.

(٥) يعني به أبا علي الفارسي.

(٦) البيت للعجاج، وهو من مشطور الرجز. انظر: الديوان ١/ ٢ ومجاز القرآن ٢/ ٢٢٨.

وَعَــوَّرَ الـرَّحْمَنُ مَـنْ وَلَّـى العَـوَرْ

فقولُه: «عَارَتْ» على حدِّ: «خافَتْ»، وليسَ على حَدِّ: «عَوِرَ»، بدليلِ قولِهم: «عُرْتَها»، فهذا على حَدِّ: «شَتِرَتْ عينُه»، و«شَتَرْتَها»، و«غاضَ الماءُ»، و«غِضْته»، وفي أَنْ لم تصحَّ العينُ مِن: «عَارَتْ» كما صحَّت مِن: «عَوِرَت» دليلٌ على أنَّه ليسَ على حَدِّه، وأنَّه بِناءٌ آخَرُ.

وحكى س[1]: «أَعْوَرَ اللهُ عينَه»، ولم يكن القياسُ أن ينقلَ «عَوِرَ» بالهمزةِ؛ لأنَّه بمنزلةِ: «اعْوَارَّ»، وهو لا يُنقَلُ.

ع: يُجابُ عن السؤالِ الأوَّلِ بأنَّ قولَك: «لم تَعَارَا»، أي: «عيناه لم تَعَارَا»، معناه: لم يقع فيهما عَوَرٌ، لا أنَّهما...

واجـزم بـإن ومـن ومـا ومهمـا ‌ ‌ ‌ ‌ أيٍّ متـى أيـان أيـن إذمـا

(**مَهْمَا**) هي الاسمُ الذي قالَ فيه الحَرِيريُّ[2]: وأيُّ اسمٍ لا يُعرَفُ معناه إلا بإضافةِ كلمتين، أو بالاقتصارِ منه على حرفين؟

وحيثمـا أنـى وحـرف إذمـا ‌ ‌ ‌ ‌ كـإن وبـاقي الأدوات أسـما

فعلـين يقتضـين شـرط قـدما ‌ ‌ ‌ ‌ يتلـو الجـزاءُ وجوابـا وُسِـمْا

قولُه: (**يتلو الجواب**[3]) لا بدَّ منه، وأنشدَ عبدُ القاهرِ[4] لشَيْخِه[5]:

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٣٤٧.

(٢) انظر: (المقامات) له ١٧٢.

(٣) كذا بخط ابن هشام، وهو تصرف في لفظ الألفية.

(٤) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ١/ ٢٧٨.

(٥) وهو ابن أخت أبي علي الفارسي، محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي.

وَتَرْبِيَــةُ المَعْــرُوفِ شَــرْطُ تَمَامِــهِ   وَهَــلْ تَــمَّ شَــرْطٌ دُونَ ذِكْـرِ جَزَائِـهِ؟

وماضـــــيين أو مضـــــارعين   تُلفيهمـــــا أو متخـــــالفين

وبعـد مـاض رفعُـك الجـزا حَسَـن   ورفْعُـــه بعـــدَ مضـــارعٍ وهَـــنْ

[(**رَفْعُكَ الجَزا**)]: هذا مذهبُ كـ والمبرِّدِ[1] والزَّمَخْشَريِّ[2]، أعني: كَونَ المرفوعِ جزاءً، وعندَ س[3] أنَّ الجزاءَ حُذِفَ، وأنَّ المضارعَ النيَّةُ به التقديمُ، والدليلُ على أنَّه حُذِفَ أنَّ الشَّرْطَ لا يكونُ في هذه المسألةِ إلا ماضيًا، وعندَ الأَوَّلِينَ أنَّه على حَذْفِ الفاءِ، وقالَ آخرون: إنَّه جوابٌ، لا على حذفِ الفاءِ، ولا على نيةِ التقديمِ، بل لَمَّا لم يظهر للأداةِ تأثيرٌ في فِعلِ الشَّرطِ ضَعُفَ عن العملِ في الجوابِ، وذهبَ الجمهورُ إلى جوازِ هذا التركيبِ في الكلامِ، وقالَ بعضُ أصحابِنا: إنَّه ضرورةٌ. مِن (البَحْرِ المُحِيطِ)[4].

[(**رَفْعُكَ الجَزا حَسَن**)]: قالَ[5]:

وَلَـيْسَ المُعَنَّـى بِالَّـذِي لَا يَهِيجُـهُ   إِلَـى الشَّـوْقِ إِلَّا الهَاتِفَـاتُ السَّـوَاجِعُ

وَلَا بِالَّـذِي إِنْ بَـانَ عَنْـهُ حَبِيبُـهُ   يَقُـولُ وَيُخْفِـي الشَّـوْقَ: إِنِّـي لَجَـازِعُ

واقـرُنْ بفـاً حتمـا جوابـا إن جُعِـل   شـرطا لإن أو غيرهـا لـم ينجعِـلْ

---

(١) انظر: (المقتضب) له ٢/ ٦٨.

(٢) انظر: (المفصل) له ٣٨٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٦٦.

(٤) انظره في: ٣/ ٩٩ وما بعدها.

(٥) البيتان لأبي صخر الهذلي، وهما من الطويل. انظر: شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٣٥ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٩.

وحينئذٍ لا يكونُ في اللفظِ جَزْمٌ؛ لأنَّ الفاءَ لا يَعمَلُ ما قبلَها فيما بعدَها، بل الجزمُ محكومٌ به على الموضعِ، بدليلِ عطفِ المجزومِ عليه في نحوِ قولِه تعالَى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرْهُمْ﴾[(١)].

وتخلُفُ الفاءَ إذا المفاجأه ... كإِن تجُدْ إِذاً لنا مكافأه

[(وتَخْلُفُ)]: وقد تُحذَفُ، كقولِه[(٢)]:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا

وقد تُحذَفُ هي وأحدُ جزأَيِ الجملةِ، وهو أَضْعَفُ مِن الأوَّلِ؛ لأنَّ فيه إيقاعَ المفردِ في موقعِ الجملةِ، كقولِه[(٣)]:

...... مَنْ يَنْكَحِ العَنْزَ ظَالِمُ

أي: «فهو ظالمٌ»، قالَ أبو الفَتْحِ[(٤)]: إنَّه جازَ على تشبيهِ الصفةِ بالفِعلِ، كما جازَ[(٥)]:

---

(١) الأعراف ١٨٦، وهذه قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٢٩٩.

(٢) بتمامه:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ... والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثْلانِ

والبيت من البسيط، وينسب إلى كعب بن زهير (الديوان ٢٨٨)، وإلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت (الديوان ٦١). انظر: الكتاب ٣/ ٦٥ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٦.

(٣) سبق تخريجه في باب الابتداء.

(٤) انظر: (المحتسب) له ١/ ١٩٣.

(٥) البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من مشطور الرجز. انظر: ملحقات الديوان ١٧٣ والخصائص ١/ ١٣٧.

أَقَـــائِلُنَّ أَحْضِـــرُوا الشُّـــهُودَا

على ذلك.

[(وتَخْلُفُ الفاءَ «إذا» المفاجَأه)]: لأنَّها مثلُها في إفادةِ معنَى التعقيبِ والإتباعِ، تقولُ: «خرجتُ فإذا زيدٌ»: «ففَاجَأَ خروجي زيدٌ»، ولم يكن عَقِيبَه غيرُ رؤيتِه.

والفعــل مــن بعــد الجــزا إن يقتــرن بالفــا أو الـــواوِ بتثليـــثٍ قمـــن

روى هُبَيرةُ عن حَفْصٍ عن عاصِمٍ[١]: ﴿فَنُنْجِيَ مَن نَّشَآءُ﴾[٢] بنونَيْن وفتحِ الياء.

ابنُ عَطِيَّةَ[٣]: وهي غلطٌ مِن هُبَيرةَ.

ح[٤]: ليسَ غلطًا، بل هو مثلُ: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرَ﴾[٥] في مَنْ نَصَبَ[٦].

ع: خَرَّجَ على ذلك ابنُ الضَّائعِ[٧] نَصْبَ «يكونَ» في: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونَ﴾[٨].

وجَــزْمٌ او نصــب لفعــلٍ إثْــرَ فــاْ أو وَاوٍ ان بـــالجملتين اكتنفـــا

والشرطُ يَغْنَى صح عن جوابٍ قد علم والعكــس قــد يــأتي إن المعنــى فُهــم

---

(١) انظر: السبعة ٣٥٢.

(٢) يوسف ١١٠.

(٣) انظر: (المحرر الوجيز) له ٣/ ٢٨٩.

(٤) يعني به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٦/ ٣٣٦.

(٥) البقرة ٢٨٤.

(٦) قراءة ابن عباس والأعرج. انظر: شواذ القراءات للكرماني ١٠٦.

(٧) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ١٥٩.

(٨) آل عمران ٤٧، وهذه قراءة ابن عامر. انظر: السبعة ١٦٩.

قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[١]: رَأى الكِسَائيُّ[٢] في قولِه تعالَى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٣] أنَّ الجوابَ محذوفٌ، أي: «فليَحُجَّ»، وأنَّ ذلك أَوْلَى مِن ادِّعاءِ أنَّه بدلٌ حُذِفَ الضميرُ منه؛ لِقِلَّتِه، قالَ: وهذا الذي ذهبَ إليه حَسَنٌ جدًّا.

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم ... جوابَ ما أخرت فهو ملتزم

قالَ تعالَى: ﴿لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ﴾[٤]، قالَ الشَّلَوْبِينُ[٥]: وجَعَلَ الكِسَائيُّ[٦] منه: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ﴾[٧].

وإن تَوَاليا وقبلُ ذُو خَبَرْ ... فالشرطَ رجح مطلقا بلا حذر

ع: الزَّمَخْشَرِيُّ[٨] في: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا۟﴾[٩] قالَ: التقديرُ: إن كانوا مُعْرِضِينَ عن هذه الآياتِ فقد كذبوا بما هو أعظمُ آيةً، وأكثرُ برهانًا.

وربما رُجِّح بعدَ قَسَمِ ... شَرْطٌ بلا ذِي خبرٍ مُقدَّم

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ٢٨٥.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٢.

(٣) آل عمران ٩٧.

(٤) الأعراف ١٨.

(٥) انظر: (حواشي المفصل) له ٦٥.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٦٩.

(٧) الشورى ٤٣.

(٨) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٥.

(٩) الأنعام ٥، والآية مع التي قبلها: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ۝٤ فَقَدْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

وجوَّزَه[١] الفَرَّاءُ دونَ شذوذٍ، وخالفَه ص.

مسألةٌ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾[٢]: مذهبُ الخَلِيلِ[٣]... أنَّ اللامَ لامُ الابتداءِ، وأنَّ (مَن) موصولةٌ في موضعِ رَفْعٍ بالابتداءِ، وأنَّ الفِعلَ عُلِّقَ عن العملِ باللامِ، و«مَا لَهُ في الآخِرَةِ» جملةٌ في موضعِ رَفْعٍ على أنَّها خبرٌ، ولا موضعَ لقولِه: «اشْتَرَاهُ»، كما لو قلتَ: «لَلَّذِي اشتَراه».

وذهبَ بعضُهم إلى أنَّ (مَن) شَرْطيةٌ، وأنَّ اللامَ هي المعترضةُ بينَ القَسَمِ وجوابِه، أعني: اللامَ الموطِّئَةَ، ويكونُ «مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ» جوابَ القَسَمِ؛ لتَقَدُّمِه، وجوابُ الشَّرْطِ محذوفٌ، واستضعفَه ابنُ جِنِّي[٤]؛ لأنَّه يصيرُ المعنى: «عَلِموا، أَحلفُ باللهِ مَن اشتراه ما له»، وذلك ضعيفٌ؛ لأنَّها لا تدخلُ إلا على جملةٍ اسميةٍ، ووجَّهَه أن تكونَ «عَلِمَ» مضمَّنةً معنى القَسَمِ، كما تقولُ: «يعلمُ اللهُ إنَّ زيدًا لقائمٌ»، و«يعلمُ اللهُ ما قامَ زيدٌ».

فإن قلتَ: كيف جَمَعَ بينَ اللامِ و«عَلِمَ»، وكلٌّ منهما يدلُّ على القَسَمِ، وقد منعَ س[٥] والخَلِيلُ تَوَالي قَسَمَين، وأيضًا اللامُ إنَّما يؤتَى بها قبلَ الشَّرْطِ إذا حُذِفَ القَسَمُ؛ لتؤكِّدَه، وأنَّه مرادٌ؟

قلتُ: لَمَّا كانت «عَلِمَ» ضعيفةً في القَسَمِ نُزِّلت منزلةَ المحذوفِ.



---

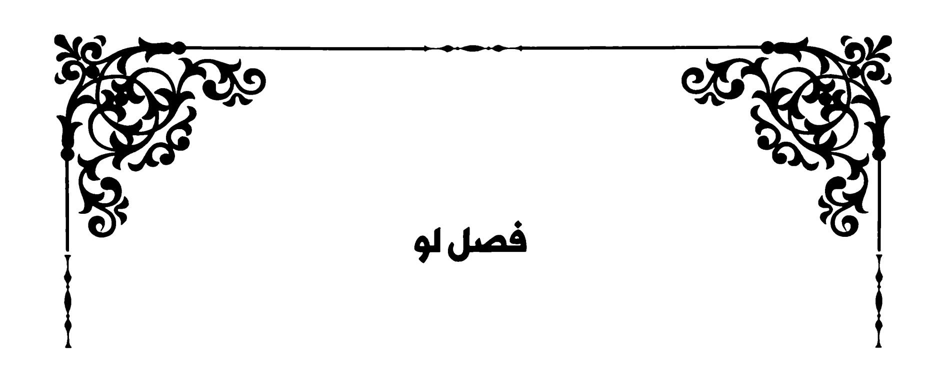
(١) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٦٥ وما بعدها.

(٢) البقرة ١٠٢.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٣٧.

(٤) انظر: (سر صناعة الإعراب) له ١/ ٣٩٩ وما بعدها.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ١٠٥ وما بعدها.



فصل لو

لــو حــرفُ شَــرْطٍ في مُضِــيٍّ ويَقِــل ... إيلاؤهـــا مســـتقبلا لكـــن قُبِـــل

وهــي في الاختصــاص بالفعــل كــإِنْ ... لكـــنّ لـــو أَن بهـــا قـــد تقتَـــرِن

وإن مضـــارِع تلاهـــا صُـــرِفا ... إلـى المضـي نحـو لـو يَفـي كفـى

قولُه: (وإنْ مضارعٌ تَلَاها): تَلَاها: أي: تلا (لَو) التي هي حرفُ شرطٍ في مضيٍّ، نحوُ: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم﴾(١) الآيةَ، وقولِ بعضِهم: «لو لكَ أَعْوِي ما عَوَيتُ»(٢)، وقولِ الشاعرِ(٣):

لَـــــوْ يَسْـــــمَعُونَ.............

البيتَ.

فأمَّا (لو) التي بمنزلةِ (إنْ) ـ وهي المذكورةُ في قولِه: (ويَقِلّ إيلاؤُها مستقبلًا) ـ فلا يؤوَّلُ بعدَها بماضٍ، نحوُ(٤):

لَا يُلْفِـــكَ الرَّاجِيـــكَ إِلَّا مُظْهِـــرًا ... خُلُـــقَ الكِـــرَامِ وَلَـــوْ تكُـــونُ عَـــدِيمَا

---

(١) النحل ٦١.

(٢) انظر: جمهرة اللغة ٢/ ٩٥٧.

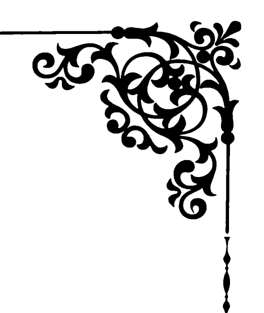
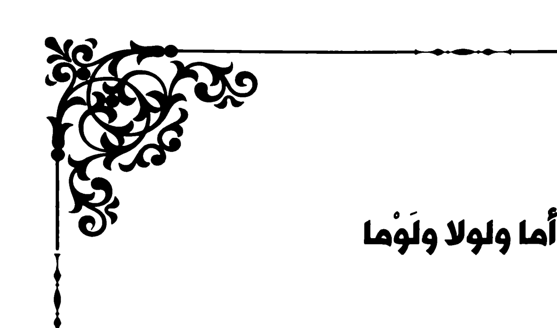
(٣) سبق تخريجه.

(٤) البيت من الكامل. انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٨.

بل إن وقعَ بعدَها الماضي أُوِّلَ بالمستقبلِ، نحوُ: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَىٰ بِهِ﴾[1]، فهذه عكسُ تلك، وفي كلامه إيهامٌ.

❁ ❁ ❁

(١) آل عمران ٩١.

أما ولولا ولَوْما

أمـا كمهمـا يـك مـن شـيء وفـا ... لتلـو تلوهـا وجوبـا أُلِفـا

وحَـذْف ذي الفـا قـلّ في نثـر إذا ... لـم يـك شـرطٌ معهـا قـد نُبِـذا[1]

في الجزء الحادي والعشرين مِن (التَّذْكِرةِ)[2] مـا ملخَّصـه: ردَّ بعضُـهم على النحاةِ في قولِهم: إنَّ التقديرَ بالفاءِ ـ أي: بعدَ (أَمَّا)[3] ـ أن تليَ (أَمَّا)[4]، نحوُ: «أَمَّا زيدٌ فمنطلقٌ»، قالَ: فما تصنعون بقولِه تعالَى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوْحٌ﴾[5]، ونحوِ ذلك؛ فإنَّ حَذْفَ الفاءِ مِن جوابِ الشَّرْطِ... في الكلامِ والشِّعْرِ، فلا يَسُوغُ أن يُنوَى بها التقديمُ؟

والجوابُ عن هذا: أنَّ النحاةَ إنَّما قالُوا ذلك فيما كانَ مقدَّما مِن الجملةِ الداخلةِ... الفاء التي هي جوابُ (أَمَّا)، فأمَّا ما لم يكن مِن الجملةِ التي دخلَ عليها الفاءُ فإنَّ هذا التقديرَ فيه غيرُ سائغٍ، أَلَا ترَى أنَّهم قالُوا: «أَمَّا يومَ الجمعةِ فإني خارجٌ»، فأوقعُوا بعدَ (أَمَّا) ما لا يستقيمُ أن يليَ الفاءَ؛ لأنَّه ليسَ مِن الجملةِ التي

---

(١) بخط ابن هشام: قُصِدا، وهو سهو.

(٢) انظر: مختار التذكرة ٣١٦ و٣٢٦ و٤٣٨، و(المسائل المنثورة) لأبي علي الفارسي ١٦١ وما بعدها.

(٣) في المخطوطة: لما، وهو سهو.

(٤) في المخطوطة: لما، وهو سهو.

(٥) الواقعة ٨٨ـ ٨٩.

تدخلُ عليها الفاءُ.

وإنَّما عَمِلَ فيه ما في (أمَّا) مِن معنَى الفِعلِ، فكما فَصَلُوا بهذا، ولم يَجُز أن يليَ الفاءَ؛ حيث لم تكن الجملةُ مِن التي تدخلُ عليها الفاءُ؛ كذلك قولُه تعالَى: ﴿إِن كَانَ﴾[١] لا يلزمُ أن يليَ الفاءَ؛ لأنَّها ليست مِن الجملةِ التي هي جزاءُ (أمَّا)، كما لم يكن ما انتصبَ بـ (أمَّا) على معناها مِن الجملةِ التي هي جزاءٌ.

لولا ولوما يلزمان الابتِدا إذا امتِناعا بوجود عقدا

فأمَّا[٢]:

لَا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

فضرورةٌ.

وبهما التحضيضَ مِزْ وهَلَّا ألا ألا وأولينها فعلا

إن قيلَ: (لولا) في قولِه ـ عليه السلامُ ـ: «لولا أن أَشُقَّ»[٣] الحديثَ، ليست للتحضيضِ[٤]، فتعيَّنَت للامتناعيةِ، ولكنَّه لا يصحُّ؛ لأنَّ المشقَّةَ غيرُ حاصلةٍ.

فالجوابُ: أنها[٥] حاصلةٌ على تقديرِ وجودِ الأمرِ، ولا يلزمُ... شرط (لولا) بالفِعلِ.

---

(١) البقرة ٢٨٠ وغيرها.

(٢) البيت للجموح السلمي، وهو من البسيط. انظر: التمام ١٤٨ وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥١٠.

(٣) بتمامه: «لولا أن أَشُقَّ على أمتي لأمرتُهم بالسواك مع كل صلاة». انظر: صحيح البخاري ٨٨٧.

(٤) في المخطوطة: التحضيض، وهو سهو.

(٥) في المخطوطة: أنه، وهو سهو.

والثاني: أنَّ التقديرَ: «لو لا كراهيةُ»، مثلُ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ﴾[(١)].

[(ألَّا)]: قالَ بعضُهم: إنَّ الأصلَ: (هَلَّا)، وإنَّ الهمزةَ مُبدلةٌ مِن الهاءِ.

[(فِعْلا)]: ماضيًا أو مضارعًا خاصةً.

وقد يليها اسم بفعل مضمرِ   علق أو بظاهرٍ مُؤخرِ

[(اسمٌ)]: إمَّا منصوبٌ[(٢)]:

فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الخِيَانَةِ وَالغَدْرِ

أو مرفوعٌ، نحوُ[(٣)]:

هَلَّا التَّقَدُّمُ وَالقُلُوبُ صِحَاحُ

أي: هلَّا كان التقدُّمُ.

ومِنْ مُثُل المنصوبِ[(٤)]:

أَلَا رجلًا جزاه اللهُ خيرًا   ....

---

(١) النساء ١٧٦.

(٢) بتمامه:

أتيت بعبد الله في القِدِّ مُوثَقًا   فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الخِيَانَةِ وَالغَدْرِ

والبيت من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٩٦ ومجالس ثعلب ٥٩.

(٣) بتمامه:

الآنَ بعد لَجَاجَتي تَلْحُونني   التَّقَدُّمُ وَالقُلُوبُ صِحَاحُ

والبيت من الكامل. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٩٨ ومجالس ثعلب ٦٠.

(٤) سبق تخريجه في باب (لا) التي لنفي الجنس.

عندَ س والخَلِيلِ(١)، وقالَ يُونُسُ(٢): إنَّ الهمزةَ للاستفهامِ، و(لا) للنفيِ، وإنَّ معناهما الآنَ التمنِّي، وإنَّ (رجلًا) نُوِّنَ ضرورةً، وعندَهما أنَّ التقديرَ: «أَلَا تُرُوني رجلًا؟».

قولُه: (أو بظاهرٍ مُؤَخَّر): أحسنُ ما يُمثَّلُ له بهذا هو: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾(٣)، ويكونُ التقليلُ في التالي في الاستعمالِ، فإن... الظرف فقط، وهو قليلٌ بالنسبةِ إلى الأسماءِ، وقد أَجرَوا الجارَّ والمجرورَ مُجراه، كقولِ بعضِهم: «لو لَكَ أَعْوِي ما عَوَيْتُ»(٤)، إلا أنَّ هذا في (لَوْ)، وهي كـ(لولا) في الاختصاصِ بالفِعلِ، فأمَّا: «لولا زيدًا ضربت»، فنادرٌ ضعيفٌ، وكذا: «لولا زيدًا ضربته».

قالَ الزَّمَخْشَريُّ(٥) في: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾(٦): فإن قلتَ: كيف جازَ الفصلُ بينَ (لولا) و«قلتم»؟

قلتُ: للظروفِ شأنٌ، وهو تنزيلُها منزلةَ الأشياءِ أنفسِها؛ لوقوعِها فيها، وأنَّها لا تنفكُّ عنها؛ فلذلك يُتَّسَعُ فيها ما لا يُتَّسعُ في غيرِها.

ح(٧): هذا يُوهِمُ أنَّ ذلك مختصٌّ بالظرفِ، وليسَ كذلك، بل يجوزُ تقديمُ

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٨.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٨ وما بعدها.

(٣) النور ١٦.

(٤) سبق تخريج هذا المثل.

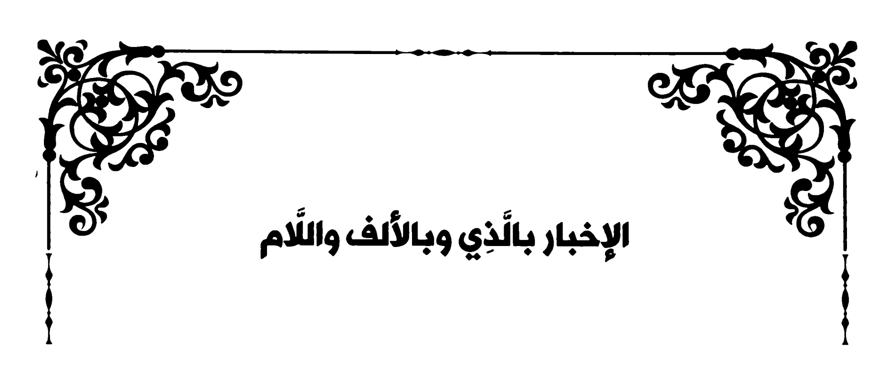
(٥) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٢٢٠.

(٦) النور ١٦.

(٧) يعني به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٨/ ٢٣.

المفعولِ، ويلي أدواتِ التحضيضِ، نحوُ: «لولا زيدًا ضربتَ»، و«هلَّا عَمْرًا قتلتَ».





الإخبار بالَّذِي وبالألف واللَّام

مـا قيـلَ أخبِـرْ عنـه بالـذي خبـر عــن الــذي مبتـدأ قبـلُ اسـتَقر

تكلَّمْنا على البابِ في الصفحةِ اليُمنَى في أعلاها[1].

قولُه: (ما قِيلَ: أَخْبِرْ عنه): خبرٌ ظاهرٌ في أنَّه نفسُه الخبرُ، وقد لا يتأتَّى أن يكونَ الخبرُ إلا بَدَلَه، كتاءِ «قمتُ»، فإنَّك تقولُ: «الذي قامَ أنا»، وكافِ «ضربتُكَ»، تقولُ: «الذي ضربتُه إياك»، وياءِ (غلامي)، في: «قامَ غلامي»، فتقولُ: «الذي قامَ غلامُه أنا»؛ ولهذا قالَ ح[2]: مؤخَّرًا هو أو خَلَفُه.

قولُه: (مبتدأً قبلُ): قالَ ح[3] في (شَرْحِ الغايةِ)[4]: إنَّما قلتُ: «إلحاقُ الكلامِ (الذي)»، ولم أَقُلْ: «أَوَّلَ الكلامِ» كما قالَ غيري؛ لئلا يخرجَ اسم الاستفهامِ؛ لأنَّه قد يُخبَرُ عنه، كأن يُقالَ: أَخْبِرْ عن (أَيُّهم) مِن: «أَيُّهم قائمٌ؟»، فتقولُ: «أَيُّهم الذي هو قائمٌ؟»، فتقدَّم المخبرَ عنه؛ لأنَّ له صدرَ الكلامِ.

ومــا سِــواهما فوسِّـطْه صِـلَهْ عائـدُها خَلـفُ معطـي التكملـه

---

(١) يقصد ابن هشام الحواشيَ الثلاثَ الآتية؛ فإنه كتبها في الورقة ٣٠/ ب، الكلام الذي كتبه الآن في الورقة ٣١/ أ، وقد نقلت الحواشي الثلاث هنا في مكانها المناسب.

(٢) يعني به أبا حيان. انظر: (شرح الغاية) له ١٨٩.

(٣) يعني به أبا حيان.

(٤) انظره في: ١٨٨.

قولُه: (عائدُها): أي العائدُ منها، ولم يبيِّنْ: هل يكونُ غائبًا أو غيرَه؟

والحُكْمُ أنَّه لا يكونُ إلا غائبًا على لفظِ (الذي)، ولا يجوزُ مراعاةُ المخبَرِ عنه إن كان متكلِّمًا أو مخاطبًا،... جازَ في: «أنا الذي فعلتُ»، و: «أنت الذي فعلتَ»، خلافًا للكِسَائيِّ[1]، وأبي ذَرٍّ[2].

ع: وقولُهما في ذلك باطلٌ؛ لأنَّهما أَجْرَيا الموصولَ المخبَرَ عنه بضميرِ الحاضرِ مُجرَى الموصولِ المخبَرِ به عن ضميرِ الحاضرِ؛ لأنَّ الخبرَ والمخبَرَ عنه كذاتٍ واحدةٍ، والجوابُ بالفَرْقِ، فإنَّ التركيبَ على قولِهما لا يُفِيدُ شيئًا، فتأَمَّلْه.

[(خَلَفُ)]: أي: يَخْلُفُه في الإعرابِ، وذلك إمَّا لفظًا أو[3] تقديرًا، فلَفْظًا واضحٌ، وتقديرًا في الظرفِ والمفعولِ له.

[نحو الذي ضربته زيدٌ فذا ... ضربتُ زيدًا كان فاذرِ المَأْخَذَا][4]

وباللذين والذين والتي ... أخبر مراعيًا وفاق المثبت

ابنُ الخَبَّازِ[5]: إنَّما خَصُّوا الإخبارَ بـ(الذي) وبـ(أل)؛ لأنَّهما يكونان للعاقلِ وغيرِه.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٥٤.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ٩٩ وشرح الغاية ١٨٩، وأبو ذر: هو مصعب بن محمد بن مسعود الخشني، المعروف بابن أبي الركب، ت: ٦٠٤هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٨٧.

(٣) في المخطوطة: و، وهو سهو.

(٤) سقط هذا البيت من نسخة ابن هشام، وقد ألحقتُه، ووضعته بين معقوفين.

(٥) انظر: (الغرة المخفية) له ١/ ٣٤٣.

ع: مفهومُه: أنَّه لا يكونُ بـ (الَّذِينَ).

قبــولُ تــأخير وتعريــف لمــا ... أُخْبِــرَ عنــه هاهنــا فليُعلمــا

كــذا الغِنــاْ[1] عنــه بــأجنَبِيٍّ او ... بمضــمر شــرطٌ فــراع مــا رَعَــوا

وأخبــروا هنــا بــألْ عــن بعــض مــا ... يكــونُ فيــه الفعــل قــد تقــدما

زادَ البَدْرُ[2] ثلاثةَ شروطٍ: أن لا يلزمَ غيرَ الرفعِ، كـ: (عندَ)، و: (لَدُنْ)، ولا النفيَ، كـ: (أَحَد)، و: (عَرِيب)، ولا يكونَ في جملةٍ لا يصحُّ الوصلُ بها؛ لأنَّها طلبيةٌ، أو لأنَّهما جملتان لا ضميرَ بينَهما، ولا عطفَ بالفاءِ، كـ: «يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ»، و: «ضربني وضربت زيدًا».

إن صَــحَّ صَــوغُ صِــلة منــه لألْ ... كصَــوغِ واقٍ مــن وقــى اللهُ البَطَــل

وإن يكــن مــا رفعــت صِــلة أَلْ ... ضَــمير غيرهــا أُبِــينَ وانفَصَــل

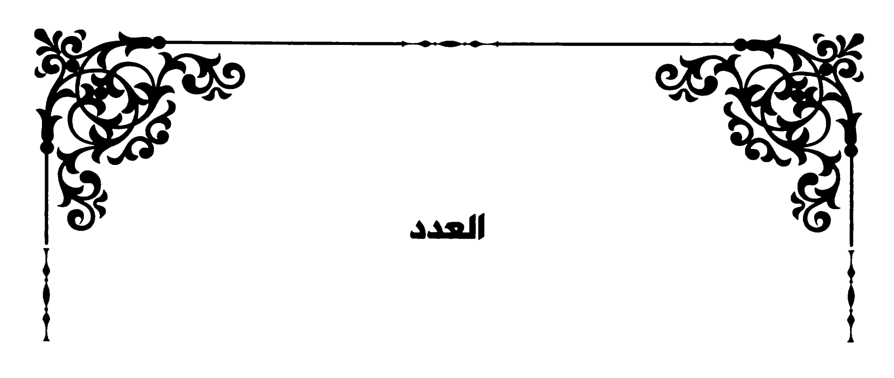
... في (الشَّرْحِ)[3] في آخرِ البابِ: تقولُ في الإخبار بـ (أل) عن الضميرِ في «ضَرَبَ جاريتَه» مِن قولِك: «ضَرَبَ جاريتَه زيدٌ»: «الضاربُ جاريتَه هو»، وعن (الجارية): «الضاربُها هو جاريتُه».



(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) يعني به ابن الناظم. انظر: (شرح الألفية) له ٥١٥.

(٣) يعني به ابن الناظم. انظر: (شرح الألفية) له ٥١٦.



العدد

ثلاثـــةً بالتـــاءِ قُـــل للعشـــره   في عـــدِّ مـــا آحـــاده مـــذكره

فأمَّا: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[1] فعلى تأنيثِ (المِثْلِ)؛ لأنَّه في معنى: (الحَسَنةِ)، وكذا قرأه بعضُهم[2]، وليسَ ذلك على حَذْفِ موصوفٍ؛ لِمَا قدَّمنا في بابِ الصفةِ[3] عن ابن جِنِّي[4] وشيخِه[5].

قالَ أبو الفَتْحِ في (المحتَسَبِ)[6] في: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾: أنَّث (المِثْلَ)؛ لأنَّه في معنَى: (الحَسَنةِ).

فإن قلتَ: فهلَّا حملتَه على حذفِ الموصوفِ، أي: «عشر حسناتٍ أمثالُها».

قلتُ: حَذْفُ الموصوفِ ليسَ بمستحسَنٍ في القياسِ، وأكثرُ بابِه الشعرُ؛ ولهذا ضَعُفَ حملُ (دانيةً) مِن قولِه تعالَى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا﴾[7] على أنَّه وصف (جَنَّة) محذوفةٍ معطوفةٍ على (جَنَّةً) في قولِه: ﴿جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾[8]؛ فلذلك قيلَ: إنَّها عطفٌ

---

(١) الأنعام ١٦٠.

(٢) انظر: النشر ٢/ ٢٦٦.

(٣) يقصد الحاشية التالية.

(٤) انظر: (المحتسب) له ١/ ٢٣٧.

(٥) يعني به أبا علي الفارسي. انظر: (الشيرازيات) له ٣١١ و٤٣٩.

(٦) انظره في: ١/ ٢٣٧.

(٧) الإنسان ١٤.

(٨) الإنسان ١٢.

على (متكئين)، أي: «متكئين ودانيةً»، فهي حالٌ.

ع: وقالَ أبو عَلِيٍّ في (البَغْداديَّاتِ)[1].

بـابٌ: قـولُ اللهِ تعـالَى: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾[2]: إن قيـلَ: (الأيامُ) واحدُها: (يومٌ)، و(المعدوداتُ) واحدتُها: (معدودةٌ)، و(اليومُ) لا يُوصَفُ بـ: (معدودةٍ)؛ لأنَّ الصفةَ هنا مؤنثةٌ، والموصوفُ مذكرٌ، وإنَّما الوجهُ أن يُقالَ: «أيامٌ معدودةٌ»، فتصفَ بالمؤنثِ الجمعَ.

فالجوابُ: أنَّه أَجرى (معدودات) على لفظِ (أيام)، وقابلَ الجمعَ بالجمعِ مجازًا، والأصلُ: (معدودة)، كما قالَ اللهُ تعالَى: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾[3].

ولو قيلَ: إنَّ الأيامَ تشتملُ على الساعاتِ، والساعةُ مؤنثةٌ في الجمعِ على معنَى: ساعات الأيام، وفيه تنبيهٌ على الآمرِ بالذِّكرِ في كلِّ ساعاتِ هذه الأيامِ، أو في مُعظمِها؛ لكانَ جوابًا سديدًا.

ونظيرُ ذلك: (الشَّهْرُ)، و(الصَّيْفُ)، و(الشِّتاءُ)، فإنَّها يُجابُ بها عن (كَمْ)، و(كَمْ) إنما يُجابُ عنها بالعددِ، وألفاظُ هذه الأشياءِ ليست عددًا، وإنما هي أسماءُ المعدوداتِ، فكانت جوابًا مِن هذا الوجه. قالَه أبو البَقَاءِ[4].

---

(١) كذا في المخطوطة من غير تتمة.

(٢) البقرة ٢٠٣.

(٣) البقرة ٨٠.

(٤) يقصد به العكبري. انظر: (التبيان) له ١/ ١٦٥.

قالَ السَّمِينُ[١]: في قولِه[٢]: «مفرد (معدودات): (معدودة) بالتأنيثِ: ممنوعٌ، بل مفردُها: (معدود)، بالتذكيرِ، ولا يضرُّ جمعُه بالألفِ والتاءِ؛ إذ الجَمعُ بالألفِ والتاءِ لا يَستدِعي تأنيثَ المفردِ، أَلَا ترَى إلى قولِهم: (حمَّامات)، و(سِجِلَّات)، و(سُرَادِقات)». انتهى.

في الضد جرد والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الأكثر

لو قالَ: (اسمًا)، لكانَ أَوْلَى مِن: (جَمْعًا)؛ ليحترزَ بذلك عن الصفةِ.

[(بلفظ قِلَّةٍ)]: متى أمكنَك، فتقولُ: «ثلاثةُ أَفْلُسٍ»، لا: «فُلُوسٍ»، قالَ اللهُ سبحانَه: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾[٣]، يدلُّك على أنَّ (أَشْهُرًا) للقلَّة... أنَّ (الشُّهُورَ) للكثرةِ قولُه سبحانَه: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ﴾[٤]، وقالَ: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[٥]، فالاثنا عشرَ كثيرٌ، فاستُعملَ فيها (الشهورَ)، والثلاثةُ قليلٌ، فاستُعملَ فيها (الأَشْهُرَ).

ومِائَةً والألف للفرد[٦] أَضِف ومائة بالجمع نزرا قد رُدِف

... قسمان باعتبار...، فإن لم يكن ظاهرًا فمقدَّرٌ، نحوُ: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ

(١) انظر: (الدر المصون) له ٢/ ٣٤٣ وما بعدها.

(٢) يقصد قول العكبري السابق.

(٣) التوبة ٢.

(٤) التوبة ٣٦.

(٥) البقرة ١٩٧.

(٦) في المخطوطة: والفرد للألف، وهو سهو.

عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ﴾[١]، ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[٢].

وتمييزُ العددِ ثلاثةُ أقسامٍ: مجموعٌ مخفوضٌ، ومفردٌ مخفوضٌ، ومفردٌ منصوبٌ، فالأوَّلُ: تمييزُ ما بينَ الثلاثةِ والعشرةِ، والثاني: تمييزُ المائةِ والألفِ، والثالثُ: تمييزُ ما بينَ أحدَ عشرَ وتسعةٍ وتسعين.

وأحد اذكر وصِلَنْه بعشر مركبا قاصِدَ معدودٍ ذكر

الاسمُ المركَّب يجري مع ما رُكِّبَ معه مَجرى الاسمِ الواحدِ، يدلُّك على ذلك امتناعُهم مِن: «الثلاثة الأثوابِ»، وجوازُ: «الأحدَ عشرَ» عندَهم بإجماعٍ.

وإنَّما امتنعَ الأوَّلُ، ووجبَ أن تدخل (أل) على الثاني خاصةً؛ لأنَّ الفَرْضَ أنَّ التعريفَ قد أُرِيدَ، وهذا العددُ مضافٌ إلى مُمَيِّزِه، فإن أدخلتَها على الأوَّلِ كانت إضافتُه إلى النكرةِ شنيعةً، أو عليهما لم يكن لها فائدةٌ.

وقل لدى التأنيث إحدى عشره والشين فيها عن تميم كسره

إنَّما لم يُجرُوا الجزأَيْنِ على قياسِ بابِ العددِ؛ لئلا يجمعُوا بينَ علامتَي تأنيثٍ فيما هو كالكلمةِ إذا قالوا: «خمسة عشرة رجلًا»، لا سِيَّما مع ما لا يستحقُّ التأنيثَ في الظاهرِ.

فإن قلتَ: فقد قالُوا: «إحدى عشرة امرأةً».

قلنا: جاز هذا كما جازَ[٣]:

---

(١) الأنفال ٦٥.

(٢) المدثر ٣٠.

(٣) بتمامه:

=

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ ....

فإن قلتَ: فقد قالوا: «اثنتا عشرة امرأةً».

قلنا: ليست التاءُ للتأنيثِ؛ لأنَّها حَشْوٌ، ويَسْكُنُ ما قبلَها في قولك: «ثِنْتا عشرة».

وإن شئتَ جعلتَ مجموعَ الأمرين المقدَّمَين علةً، فلم تحتجْ إلى الاعتذارِ عمَّا يُورَدُ عليك مِن هذين.

[(عن تَمِيمٍ)]: وهو مِن نادرِ لُغَتِهم[1]، وسبيلُهم السكونُ، كما في: (كَتْفٍ)، ولغةُ الحجازيين[2] السكونُ، وهو مِن نادرِ لُغَتِهم، وسبيلُهم الكسرُ، كما في: (كَتِفٍ).

وقرأ يَحْيَى وطَلْحَةُ وعِيسى[3]: ﴿ٱثْنَتَا عَشِرَةَ﴾[4]، على اللغةِ التميميةِ، و... بالسكونِ على الحجازيةِ، فإنَّ القرآنَ غالبًا جاءَ بها.

ومع غير أحدٍ[5] وإحدى ... ما معهما فعلت فافعل قصدا

[(فَعَلْتَ)]: أي: في حالةِ التركيبِ مِن تأنيثِ (عشر) مع المؤنثِ، وتذكيرِه مع المذكرِ.

= لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ ... علـى هَنَـواتٍ كـاذبٌ مَـنْ يقولُهـا

والبيت من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٦ والمحكم ٨/ ٦٢٩.

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٥٥٧ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٠٤.

(٢) انظر: السابقَين.

(٣) انظر: المحتسب ١/ ٢٦١.

(٤) البقرة ٦٠.

(٥) في المخطوطة: واحدٍ، وهو سهو.

ولثلاثـــــة وتســـــعة ومـــــا بينهمـــا إن رُكِّبـــا مـــا قُـــدِّما

[(ما قُدِّمَا)]: أي: ما قُدِّمَ فيهما قبلَ التركيبِ، لا ما قُدِّمَ لنظيرِهِما، وهو: (أَحَدٌ)، و(إِحْدَى).

وأول عشـــرة اثنتـــي وعشـــرا اثنـــي إذا أنثـــى تشـــا أو ذَكَـــرا

واليـاْ لغيـر الرفـع وارفـع بـالأَلِـفْ والفـتح في جُـزْأَيْ سـواهُما أُلِـفْ

[(والفتحُ في جُزْأَيْ سواهما أُلِف)]: ومِن ذلك: (ثمانيَ عشرَ)، تقولُ: «جاءني ثمانيَ عشرَ»، و«رأيتُ ثمانيَ عشرَ»، و«مررتُ[1] بثمانيَ عشرَ»، وبعضُهم يسكِّنُ الياءَ في الأحوالِ كلِّها؛ لِلُزومِ الفتحةِ، كما في: (مَعْدِي كَرِبَ)، وبعضُهم يحذفُها، ويُبقي الكسرةَ دليلًا عليها، وبعضُهم يحذفُها، ويفتحُ النونَ بمقتضَى التركيبِ، وهذه عندي لغةُ مَن قالَ[2]:

.... فثَغْرُهَـــا ثَمَـــانُ

وميـــز العشـــرين للتســـعينا بواحـــدٍ كـــأربعين حينـــا

[(للتِّسْعِينا)]: ع: صوابُه: (لتسعةٍ وتسعين)، وإلا فلا يختصُّ ذلك بالتسعين،

---

(١) في المخطوطة: ومرت، وهو سهو.

(٢) تمامه مع ما قبله:

لهـــا ثنايـــا أربـــعٌ حســـانُ
وأربـــعٌ، فثغرُهـــا ثمـــانُ

والبيتان من مشطور الرجز. انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٧٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٩.

قالَ اللهُ تعالَى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً﴾(١).

وميزوا مركبا بمثل ما ... مُيِّز عشرون صح فسوينهما

[(عشرون)]: يوجدُ في نسخٍ كثيرةٍ: (عشرين) بالياءِ، وهو غَلَطٌ، وفي نسخةِ ابنِ النَّحَّاسِ بالواوِ.

وإن أضيف عدد مركَّبُ ... يبقى البنا وعجُز قد يُعربُ

[(وعَجُزٌ قد يُعرَبُ)]: أجرَوه مُجرى: (بَعْلَبَكَّ)، و(مَعْدِي كَرِبَ)، إذا نُكِّرا بعدَ التسميةِ.

... عندَ ص كما لو قلتَ...، وروَى س(٢) أنَّ بعضَهم أجراه مُجرى: (مَعْدِي كَرِبَ)، ففتحَ الأوَّلَ، وجعلَ الثانيَ مُعْتَقَبَ الإعرابِ، ولم يَقِسْ عليه، وقاسَ الأَخْفَشُ(٣)، وروى إضافةَ الأولِ للثاني، وأنشدَ(٤):

بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ............

وقاسَ عليه.

---

(١) ص ٢٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٢٩٩.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ٣٠.

(٤) تمامه مع ما قبله:

كُلِّفَ مِن عَنَائِهِ وشِقْوَتِهْ

بنتَ ثماني عشرةٍ مِن حِجَّتِهْ

والبيتان من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٤ وتهذيب اللغة ٩/ ١٦٨.

وصُغْ من اثنين فما فوق إلى عشرة كفاعلٍ من فعلا

قولُه: (وصُغْ من اثنين): اعلَمْ أنَّهم إذا عَدُّوا فتارةً يأتُون باسمٍ للجملةِ باعتبارِ ما وَصَلَتْ إليه، وتارةً يأتون باسمٍ خاصٍّ بما وَصَلوا إليه حينئذٍ.

فمثالُ الأوَّلِ قولُهم: (خمسةٌ)، مثلًا، فإنَّهم إذا أشارُوا إلى شيءٍ وهم يريدون عَدَّه، وقالُوا: (خمسة)، فليسُوا يريدُون أنَّه نفسَه خمسةٌ، بل أنَّه مع ما قبلَه خمسةٌ، فالخمسةُ اسمٌ للجميعِ، لا لذلك الفَرْدِ.

ومثالُ الثاني قولُهم: (خامسٌ)، فإنَّ الخامِسَ ليسَ اسمًا للمجموعِ، بل لِمَا وقفُوا عندَه، وانتهَوا إليه إذ ذاك.

ويدلُّك على ما ذكرتُ أنَّ ما دونَ الاثنين لم يضعُوا له إلا اسمَ فاعلٍ؛ لأنَّه لا... غيره إلا باعتبارِ ذاتِه، لا باعتبارِ ما دونَه؛ إذ لا شيءَ دونَه، ولا باعتبارِ العددِ؛ إذ العددُ لا يكونُ ذلك، وإنَّما يكونُ باعتبارِ الشيءِ وباعتبارِه مع ما قبلَه؛ لتحقُّقِهما ووقوعِهما، بخلافِ ما بعدُ.

فحاصلُ الأمرِ أنَّ ألفاظَ العددِ قسمانِ: ما لا يمكنُ أن يُعَدَّ إلا باعتبارِ ذاتِه، وذلك ما دونَ الاثنَينِ، وما يمكنُ فيه الأمران، وذلك ما زادَ على الاثنَينِ، فإن أردتَ العددَ باعتبارِ الجملةِ أتيتَ بالألفاظِ البسيطةِ الموضوعةِ أوَّلًا، وإن أردتَ العددَ باعتبارِ الذاتِ فقط أتيتَ باسمِ الفاعلِ.

ع: اسمُ الفاعلُ المبنيُّ مِن العددِ له ثلاثُ حالاتٍ:

تارةً يُقصَدُ به مَن له هذا الاسمُ، أي: مَن يُضافُ عليه ثانٍ مثلًا أو ثالثٌ إلى آخره، فيُفردُ لا غيرُ.

وتارةً يُقصَدُ به معنَى: بعض اثنين، أو: بعض ثلاثةٍ، فيضافُ إليه لا غيرُ.

وتارةً يُقصَدُ به: جاعلٌ ما تحتَه معدودًا به، فيجبُ أن يُجمَعَ مع ذلك الغيرِ أيضًا، وتجوزُ الإضافةُ وعدمُها، فهذا هو التحقيقُ، وقد أشارَ إلى الثلاثةِ.

قولُه: (وصُغْ من اثنين) البيتَ: يجوزُ لك أن تَصُوغَ مِن ألفاظِ العددِ مِن الاثنين فصاعدًا إلى العشرةِ اسمًا على وزنِ (فَاعِلٍ)، مسلوكًا به سبيلَ الصفاتِ في التذكيرِ مع المذكَّرِ، والتأنيثِ مع المؤنَّثِ، فتقولُ: (ثاني) في المذكَّرِ، و: (ثانية) في المؤنَّثِ، وأمَّا ما دونَ الاثنين فإنَّه[1] كذا خُلِقَ موضوعًا على زِنة (فَاعِلٍ)؛ فلهذا لم يذكُرْه.

فإن قلتَ: كلامُه يُؤْذِنُ بأنَّها مُشْبِهةٌ لِمَا بُنِيَ مِن الفعلِ، وإن شئتَ قلتَ: لاسمِ فَاعِلِ الفِعلِ، ومنها: (ثانٍ)، وهو مِن: «ثَنَيْتُ»؛ لأنَّهم قالُوه، فقولُهم: (ثانٍ) هو نفسُ بناءِ (فَاعِلٍ) مِن «فَعَلَ»، لا مثلُه.

قلتُ: لَمَّا تَجَوَّزَ فجعلَ البِناءَ مِن لفظِ العددِ؛ احتاجَ إلى هذا، أو يريدُ: «كما ثَبَتَ لك في بِناءِ اسمِ فاعِلِ فَعَلَ»؛ لأنَّه قدَّمَ فيما مضَى ذِكْرَ أسماءِ الفاعِلِينَ وأوزانِها، فليسَ مرادُه أنَّ هذا شِبْهُ ذاك وهو غيرُه، بل أنَّ هذا مِن ذاك البابِ، أو يكونُ غَلَّبَ حُكْمَ الأكثرِ.

الحقُّ هذا الجوابُ[2]؛ لأنَّ الجميعَ لَهُنَّ فِعلٌ إذا كُنَّ بمعنَى: «جَعَلَ»، وإنَّما الذي انفردَ به (ثاني) استعمالُهم فِعْلًا له بمعنَى البعضِ، قالُوا: «ثَنَيت الرجلين»، إذا كنت الثانيَ منهما.

---

(١) تكررت في المخطوطة.

(٢) أنه غلَّبَ حكم الأكثر.

فائدةٌ: اسمُ الفاعلِ مِن (الستَّةِ) قالُوا فيه: (سادسٌ)، و(سادسةٌ)، و(سادي)، و(ساديةٌ)، و(ساتي)، و(ساتيةٌ)، وقالُوا في ذلك مِن (الخمسةِ): (خامسٌ)، و(خامسةٌ)، و(خامي)، و(خاميةٌ).

واختمه في التأنيث بالتا ومتى ذكرتَ فاذكر فاعلا بغير تا

وإن ترد بعض الذي منه بني تضف إليه مثل بعض بيّن

إذا بنيتَ اسمَ الفاعلِ مِن العددِ، وأتيتَ بعدَه بما هو مِن لفظِه أضفتَ، فتقولُ: «ثاني اثنين»، و«ثالثُ ثلاثةٍ»، أي: أحدُ اثنين، وأحدُ ثلاثةٍ، ولا يجوزُ إعمالُ الوَصْفِ؛ لثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّ معنَى ذلك: أحدُ ثلاثةٍ، أو: واحدُ ثلاثةٍ، وذلك غيرُ عاملٍ بالإجماعِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: (يَكُنْ كبعضٍ[1] بيِّنِ).

والثاني: أنَّا لو فسَّرْنا (ثالثًا) بـ: (مُصَيِّرٍ)، على قولِ أبي العَبَّاسِ ثَعْلَبٍ[2] ـ فإنَّه أجازَ ذلك ـ أفضَى إلى تحصيلِ الحاصلِ؛ لأنَّهم ثلاثةٌ بغيرِه.

والثالثُ: أنَّه إذا نُصِبَ به فقد جُعِلَ الفاعلُ مفعولًا؛ ألَا تراه أحدَ الثلاثة.

فإذا قلتَ: «ثالثُ ثلاثةً»، فقد عَمِلَ في نفسِه، والمفعولُ حقُّه أن يكونَ غيرَ الفاعلِ، فلا يتَّحدانِ إلا في بابِ «ظننت»، واستضعفَه النحاةُ، كقولِهم: «ظَنَنْتُني».

وإن ترد جعل الأقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما

قولُه: (وإِنْ تُرِدْ) إلى آخرِه: صَوْغُ مُوازِنِ (فَاعِلٍ) مِن الاثنين إلى العشرةِ بمعنيين:

---

(١) تصرف من ابن هشام في لفظ الألفية.

(٢) انظر: المخصص ٥/ ٢٠٠.

أحدُهما: أن يكونَ بمعنَى: بعض أصلِه، أي بمعنى: بعض ما صيغ منه، وهذا يُستعمَلُ على ضربين:

أحدُهما: أن يكونَ مفردًا، كـ: (ثالثٍ)، إلى: (عاشرٍ).

والثاني: أن يكونَ مُضافًا إلى أصلِه، كـ: «ثالثِ ثلاثةٍ»، إلى: «عاشرِ عشرةٍ»، وأجازَ الأَخْفَشُ(١) وثَعْلَبٌ(٢) أن يُنوَّنَ، وينصبَ ما بعدَه، كما يُفعَلُ باسمِ الفاعل، وقد رددْناه في الحاشيةِ(٣) مِن ثلاثة أوجه.

والاستعمالُ الثاني: أن يُصاغَ بمعنَى: جاعلٍ ما تحتَ أصلِه معدودًا به، نحوُ: «ثالث اثنين»، أي: جاعلُ اثنين بنفسه ثلاثةً، فلك في هذا وجهان:

أحدُهما: الإضافةُ.

والثاني: النَّصْبُ؛ لأنَّه اسمُ فاعلِ فِعلٍ مستعملٍ، فإنَّه يقالُ: «ثَلَثت الاثنين»، إلى: «عَشَرت التسعةَ».

ولم يُستعمَل بهذا المعنى: (ثانٍ)، فلم يقال(٤): «ثانٍ واحدًا»، بمعنَى: جاعلٍ واحدًا بنفسِه اثنين، بل لم يستعمَل (ثانٍ) إلا بمعنَى: بعض اثنين، نصَّ على ذلك المصنِّفُ في (شَرْحِ التَّسْهيلِ)(٥)، وهو واردٌ عليه هنا.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤١٢.

(٢) انظر: المخصص ٥/ ٢٠٠.

(٣) في التحشية السابقة.

(٤) كذا بخط ابن هشام.

(٥) انظره في: ٢/ ٤١٢.

وكذا قالَ ابنُ عُصْفُورٍ في (شَرْحِ الجُمَلِ)[١]، قالَ ما نَصُّه: فأمَّا (واحد) فلا تجوزُ إضافتُه أصلًا، وما عدا ذلك جازت إضافتُه إلى العددِ الذي أُخِذَ مِنه، وإلى ما ليسَ مشتقًّا منه، إلا (ثانيًا)، فإنَّه لا تجوزُ إضافتُه إلى (واحد)، فلا تقولُ: «ثاني واحدٍ»، وقد أجازَ ذلك بعضُهم قياسًا، والصحيحُ أنَّ هذا البابَ موقوفٌ على السماعِ. انتهى.

قلتُ: فلَعَلَّ المصنِّفَ هنا جَنَحَ إلى قَوْلِ القِياسِ.

وقولُ ابنِ عُصْفُورٍ: «وإلى ما ليسَ مشتقًّا منه»، يعني: ممَّا هو دونَه، لا ممَّا هو فوقَه.

واعلَمْ أنَّ ابنَ عُصْفُورٍ إنَّما كلامُه في إضافةِ (اثنين) إلى ما دونَه، وليسَ كلامُه في النصبِ، فقد يكونُ ذلك عندَه جائزًا، فتأمَّلْه.

ع: واعلَمْ أنَّ الحقَّ عندي خلافُ قولِ الفريقين[٢]، وأنه يجوزُ[٣]: «ثان اثنين»، بالتنوينِ والإضافةِ؛ لأنَّهم حَكَوا: «ثَنَيت الاثنين»، إذا كنت ثانيَهما، وقد يَقْوَى بذلك قَوْلُ ثَعْلَبٍ[٤] والأَخْفَشِ[٥]؛ فإنَّ تنوينَه ثَبَتَ عدمُ استحالتِه، فلْيُنْظَرْ في القياسِ الذي قدَّمْناه في[٦].

---

(١) انظره في: ٢/ ٤٠.

(٢) الفريق الأول: مَنَعَ تنوينه وإضافته، والفريق الثاني: مَنَعَ إضافته وأجاز تنوينه.

(٣) سقط حرف الزاي من المخطوطة.

(٤) انظر: المخصص ٥/ ٢٠٠.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤١٢.

(٦) كذا في المخطوطة من غير تتمة.

[(فحُكْمَ «جاعِلٍ» له احكُمَا)]: قالَ ابنُ عُصْفُورٍ[1]: إن كانَ بمعنَى المضيِّ لم يَجُزْ فيه إلا الإضافةُ، أو بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ فيجوزُ فيه الوجهان. انتهى.

وهذا معنَى قَوْلِ المصنِّفِ.

وإن أردت مثـــل ثـــاني اثنـــين   مركبـــا فجـــئ بتـــركيبين

قولُه: (وإنْ أردتَ) إلى آخرِه: قد علِمْتَ أنَّ اسمَ الفاعلِ يجوزُ بناؤه مِن ألفاظِ الأعدادِ مِن الاثنين إلى العشرةِ، ثمَّ اعلَمْ أنَّ ذلك كما جازَ في العددِ مفردًا كذلك يجوزُ فيه مركَّبًا، فتقولُ في: (اثني عشرَ)، و(ثلاثةَ عشرَ)، إلى: (تسعةَ عشرَ): (ثانيَ عشرَ)، (ثالثَ عشرَ)، إلى: (تاسعَ عشرَ)، فهذا نظيرُ قولِك: (ثانٍ)، (ثالثٌ)، (رابعٌ)، فإن أردتَ أن تضيفَه إلى ما اشتُقَّ منه أتيتَ بتركيبين، فقلتَ: «ثانيَ عشرَ اثني عشرَ»، «ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ»، فهذا نظيرُ قولِك: «ثان اثنين»، و: «ثالث ثلاثة»، فهذان وجهان في العددِ المركَّبِ، كما في العددِ المفرَدِ.

ولا يجوزُ لك أن تبنيَه بمعنى: (جاعِلٍ)؛ لأنَّه لم يستعمَلْ فِعْلٌ بمعنى: «جَعَلت الثلاثةَ عشرَ أربعةَ عشرَ».

ويزدادُ معك هنا تركيبٌ ثالثٌ، وهو حَذْفُ (عَشَرَ) الأولِ، والاستغناءُ بعَجُز الثاني.

فإن قلتَ: و(رابعٌ)، وهو المذكورِ في قولِه: (وشاع)[2].

قلتُ: هذا هو الوجهُ الأوَّلُ، وهو الذي يماثِلُ قولَك: (ثانٍ)، بغيرِ إضافةٍ،

---

(١) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ٤٠.

(٢) في البيت الذي بعد البيت التالي.

وهو عندي واجبُ البناءِ، كـ: (أَحَدَ عشرَ)، و: (ثلاثةَ عشرَ)؛ لأنَّه عندي ليسَ فيه إلا تغييرُ العددِ مِن صيغةٍ لصيغةٍ.

قلتُ: يعني[1].

أو فاعلا بحالتيه أضف إلى مركب بما تنوي يفي

يعني: أو تحذفُ (عَشَرَ) استغناءً بالثاني، وتعربُ الصدرَ؛ لزوالِ التركيبِ، وتضيفُه.

وشاع الاستغنا بحادي عشرا ونحوه وقبل عشرين اذكرا

ع: (حاديَ عشرَ) يُقالُ على أحدِ وجهين:

أحدُهما: أن يكونَ أصلُه: (أحدَ عشرَ)، فغُيِّرَ صدرُه، كما غُيِّرَ (اثنان) إلى (ثاني)، فيجبُ بناؤه؛ لأنَّ مُوجِبَ البناءِ باقٍ.

والثاني: على أنَّ الأصلَ: «حاديَ عشرَ أحدَ عشرَ»، وهذا يجبُ إعرابُه؛ ليَدُلَّ ذلك على المرادِ بالإعرابِ، وإلا لم يُعلَمْ هل الأصلُ: «حاديَ عشرَ أحدَ عشرَ»، أو الأصلُ: (أحدَ عشرَ)، فغُيِّرَ إلى: (حاديَ عشرَ).

قولُه: (بـ: **حادي عشرَا**): أتَى به مبنيًّا، وقالَ ابنُ عُصْفُورٍ[2]: إنَّه واجبُ الإعرابِ؛ ليَدُلَّ على الأصلِ، ورَدَّ على مَن قالَ ببنائه.

قولُه في آخرِ البابِ[3]: (**وقبل عشرين**) إلى آخرِه: قد علمتَ أنَّ اسمَ الفاعلِ

---

(١) كذا في المخطوطة من غير تتمة.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ٤١.

(٣) قال ابن هشام هذا؛ لأنه كتب هذه التحشية في الورقة ٣١/ ب، والبيت الذي يعلّق عليه في الورقة ٣٢/ أ.

يُستعمَلُ مفردًا ومضافًا وعاملًا ومركَّبًا، ثمَّ اعلَمْ أنَّه يُستعمَلُ أيضًا مع العطفِ.

وحاصلُ الأمرِ: أنَّك إذا أتيتَ به مع عَقْدٍ فإنَّك تأتي به أوَّلًا مذكرًا مع المذكرِ، ومؤنثًا مع المؤنثِ، وتأتي بالعَقْدِ معطوفًا عليه بالواوِ، وأمَّا العَقْدُ فلا يتغيَّرُ، فتقولُ: (خامسٌ وعشرون)، (خامسةٌ وعشرون)، فقد فُهِمَ مِن البيتِ أمورٌ:

منها: أنَّ اسمَ الفاعلِ يُستعمَلُ مع العقودِ.

ومنها: أنَّ كيفيةَ استعمالِه التقديمُ.

ومنها: أنَّ العَقْدَ يؤتَى به معطوفًا[1].

ومنها: أنَّ العطفَ لا يكونُ إلا بالواوِ، وهذا ينبغي أن يُعَدَّ في بابِ العطفِ ممَّا انفردَت الواوُ بعطفِه، وسببُ ذلك أنَّ (خمسةٌ وعشرون) مثلًا بمنزلةِ قولِك: عشرون وغيرُها، في أنَّه اسمٌ بجملةٍ واحدةٍ، فالاسمان كاسمٍ واحدٍ، فحَقُّ العطفِ فيها أن لا يكونَ إلا بالواوِ؛ لأنَّها الجامعةُ.

وفُهِمَ مِنْ مَا[2] ذُكِرَ غَلَطُ ما يكتبُه الكُتَّابُ مِن قولِهم: «كُتِبَ في حادي عشرينَ كذا»؛ فإنَّهم يأتُون به بغيرِ عطفٍ، وهو لحنٌ[3].

وكانَ ينبغي للمصنِّفِ أن يبيِّنَ حُكْمَ الأعدادِ الأصولِ مع العقودِ، وأنَّها تُعطَفُ، كما ذَكَرَ ذلك في اسمِ الفاعلِ.

... التركيب.

---

(١) في المخطوطة: معطوفًا عليه، وهو سهو.

(٢) كذا مفصولة بخط ابن هشام.

(٣) بل سمعه الكسائي من الأَسْدِ. انظر: ٥/ ٢١٢.

وأجازَ بعضُهم تركيبَهما، ورُدَّ: بأنَّه يُلْبِسُ.

وروَى الكِسَائيُّ[(١)] جوازَ إعرابِ الأوَّلِ وبناءِ الثاني، وكأنَّ ذلك؛ لأنَّه نُوِيَ نَيِّفُ الثاني، ولم يُنْوَ عندَ الأوَّلِ، ولا يقيسُه البصريون.

ع: لا أدري كيف هذا؟ والقياسُ ما قالَه الكِسَائيُّ مرويًّا، والعلَّةُ في بناء الثاني إنَّما هي أنَّه مضمَّنٌ معنَى العاطفِ.

... على معنَى الإضافةِ فَسَدَ المعنَى؛ لأنَّه يصيرُ: (ثالث عشرٍ)، بمنزلةِ أنَّ العددَ عشرةٌ هذا ثالثُها.

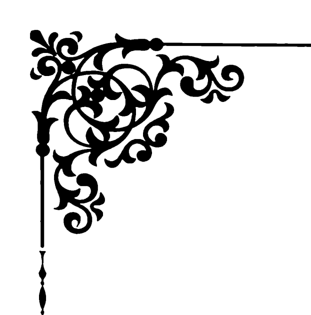
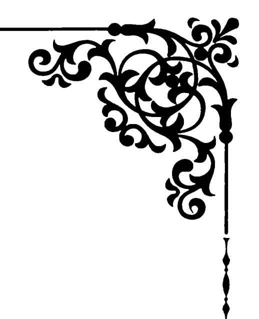
وبابُه الفاعلَ من لفظ العَدَد بحالتيه قبل واو يعتمد

(أل) في: (**الفاعل**) للعَهْدِ، فقولُه: (**من لفظ العدد**) حالٌ مؤكِّدةٌ.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: المخصص ٥/ ٢٠١.

كَمْ وَكَأَيِّ وَكَذا

ميــز في الاســتفهام كـم بمثـل مــا ميـزت عشـرين ككـم شخصًـا سَـمَا

(كَمْ) اسمٌ يُكْنَى به عن عددٍ مجهولِ الجِنْسِ والمقدارِ.

أمَّا أنَّها اسمٌ فبالإجماعِ؛ لدُخُولِ حرفِ الجرِّ عليها في قولِك: «بكم درهمٍ اشتريتَ؟».

وأمَّا أنَّها كنايةٌ إلى آخرِه؛ فلأنَّك إذا قلتَ: «كم اشتريتَ؟» كانت محتمِلةً للأعدادِ قليلِها وكثيرِها؛ ولهذا يُجابُ بكلِّ عددٍ، ومحتمِلةً لأيِّ جنسٍ شئتَ؛ ولهذا يُجابُ بما شئتَ مِن الأجناسِ.

وهي قسمان:

خبريةٌ، بمعنَى: كثير، كقولِه سبحانَه: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ﴾[1] الآيةَ.

واستفهاميةٌ، بمعنَى: أيّ عددٍ مِن أيِّ جنسٍ، نحوُ: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾[2].

وكانَ لا بدَّ لها[3] مِن تمييزٍ كسائرِ الأعدادِ؛ لأنَّ الكناياتِ بمنزلةِ المكنيِّ عنه،

---

(١) البقرة ٢٤٩.

(٢) المؤمنون ١١٢.

(٣) لعلها كذلك.

بل هذه أَطْلَبُ للتمييزِ؛ لأَنَّها أشدُّ إبهامًا.

كذا يقولُ النحاةُ، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ التمييزَ... الجنس، والجنسُ مجهولٌ فيهما على السواءِ.

ولَمَّا كانت (كم) الاستفهاميةُ بمنزلةِ عددٍ مصحوبٍ بهمزةِ الاستفهامِ جُعِل تمييزُها في... مفردًا منصوبًا، ولَمَّا كانتَ الخبريةُ بمنزلةِ (رُبَّ) في الدلالةِ على الكثرةِ في نحوِ[1]:

فَـإِنْ تُمْـسِ مهجـور[2] الفِنَـاءِ فَرُبَّمَـا أَقَـامَ بِـهِ بَعْـدَ الوُفُـودِ وُفُـودُ

ولَمَّا كانَ التمييزُ المخفوضُ تارةً مفردًا، وتارةً جمعًا، جمعُوا تمييزَها.

إذا عَرَفْتَ هذا فاعلَمْ أنَّهم قد يخفضُون تمييزَ الاستفهاميةِ إذا جُرَّت (كم) نفسُها بحرفِ جرٍّ، نحوُ: «بكم درهمٍ اشتريت؟»، فإنَ شئتَ قلتَ: «درهمًا»، وإن شئتَ: «درهمٍ».

(**بِمِثْلِ ما مُيِّزَ «عشرون»**): كانَ الأجودُ: «خمسةَ عشرَ»... في النَّظْمِ، ولو قالَ: «بمفردٍ منصوبٍ» كانَ جائزًا، و... هذا فيه إشارة للتعليلِ، وهو الحَمْلُ، وبه يُعلَمُ غلطُ الكوفيين[3] في إجازتِهم جمعَ تمييزِها، فيقولونَ: «كم دراهمَ؟»، حملًا على... إجازة الوجهين؛ لأنَّ هذه محمولةٌ على العددِ المركَّبِ، وليسَ فيه ما يميزُه، وتلك

---

(١) البيت لأبي عطاء السندي، وهو من الطويل. انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٧٥٧ وأمالي القالي ١/ ٢٧٢.

(٢) في المخطوطة: مجهور، وهو سهو.

(٣) انظر: الأصول ١/ ٣١٧.

محمولةٌ على العددِ المفردِ وتمييزه...

ويُعلَمُ غَلَطُ الزَّجَّاجِ[1] وابنِ بابَشَاذَ[2] في: «بكم درهمٍ اشتريتَ؟» أنَّ الخفضَ ليسَ بـ (مِن)...، بل بالإضافةِ؛ لأنَّ التمييزاتِ المنصوبةَ لا تضافُ إليها أعدادُها أَلْبَتَّةَ، وأيضًا فلو كانَ الخفضُ بالإضافةِ لم يَتَوَقَّفْ ذلك على... جار داخل على (كم)[3].

وليُنْظَرْ في جوازِ جَرِّه بـ (مِن) ظاهرةً دونَ دخول جارٍّ عليها، وفي قولِ المصنِّفِ:

(وأَجِزَ انْ تَجُرَّه «مِنْ» مُضْمَرا) ....

هل يعني أنَّ تجرَّه حينئذٍ...

وأجِزَ ان تجره من مضمرا إن وليت كم حرف جر مظهرا

لِيُسْأَلْ: لِمَ قيلَ: إنَّ الجارَّ حرفُ جرٍّ، وهلَّا كان بـ (كم)؟

وجوابُه: أنَّها بمنزلةِ ما لا يُضافُ، وأنَّ الجرَّ لو كانَ بها لم يَنْفَقِدْ بدخولِ الجارِّ عليها.

وهلَّا قيلَ: إنَّه بغيرِ (مِن).

والجوابُ: أنَّ (مِن) هي التي عُهِدَت تخفضُ التمييزَ، والتمييزاتُ مقدَّرةٌ بها، فخفضُه بها كخفضِ الظرفِ بـ (في) إذا قلتَ: «ضربتُ زيدًا في اليومِ».

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤١٩.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ٢٩٥.

(٣) في المخطوطة: من، وهو سهو.

ولِمَ اختَصَّ ذلك بوجودِ الجارِّ داخلًا عليها؟

والجوابُ: ليكونَ كالعِوَضِ مِنها.

وينبغي أن يُقدَّمَ هذا السؤالُ الثالثُ؛ ليكونَ له مَوْقِعٌ.

واستَعْمِلَنها مخبرا كعشره ... أو مائةٍ ككم رجال أو مَرَه

كانَ يجبُ أن يَستثني مِن ذلك أن يُفصَلَ التمييزُ بجملةٍ، فيجب النصبُ، وكذا الظرفُ والمجرورُ، إلا في الشعرِ فقط.

ككم كأيٍ وكذا وينتَصِبْ ... تمييز ذين أو به صِلْ مِن تُصِب

[(كأيٍّ)]:

أُطْرُدِ اليَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيِّنْ ... أَمَلًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ[(١)]

[(وكذا)]:

عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرًا ... كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسِيَ الجُهْدُ[(٢)]

[(وبه صِلْ «مِنْ» تُصِب)]: وكذا يصحُّ في تمييزِ (كم)، نحوُ: ﴿وَكَأَيِّن[(٣)] مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[(٤)]، ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[(٥)]، و: «بكم مِن درهمٍ اشتريتَ؟»، فلِمَ خصَّصَ هاتين؟

---

(١) البيت من الخفيف. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤٢٣.

(٢) البيت من الطويل. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤٢٣.

(٣) في المخطوطة: وكم، وهو سهو.

(٤) يوسف ١٠٥.

(٥) النجم ٢٥.

نَعَمْ، قد ذكرَ ذلك في (كم) الاستفهاميةِ، لكنَّه لـم يـذكُرْه في الخبريـةِ، مـع أنَّـه لم يذكُرْ في الاستفهاميةِ أنَّه تجرُّها (مِن) ظاهرةً.

❁ ❁ ❁



الحكاية

الحكايةُ إمَّا لغيرِ مسموعٍ ولا مسؤولٍ عنه، كقراءةِ بعضِهم[1]: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبُو لَهَبٍ﴾[2]، وكتابةِ معاويةَ: «كَتَبَه معاويةُ بنُ أبو سفيانَ»[3]، أو لمسموعٍ في غيرِ سؤالٍ، كقولِ بعضِهم: «ليس بقُرَشِيًّا»، ردًّا على مَنْ قالَ: «إن فيها قُرَشِيًّا»[4]، وإمَّا في السؤالِ لغيرِ مسموعٍ، نحوُ: «مَنُونَ أنتم؟»، والثلاثةُ شاذَّةٌ، أو لمسموعٍ وفي السؤالِ، وهذا قياسٌ.

وهو قسمان: قسمٌ تقعُ الحكايةُ فيه للمسموعِ بِرُمَّتِهِ، وقسمٌ تقعُ الحكايةُ فيه لحالِ المسموعِ، فالثاني في لفظ (أَيّ) وصلًا ووقفًا، وفي (مَن) وقفًا، إذا كانَ المسؤول عنه فيهما نكرةً، والأولُ بعدَ (مَن) خاصةً، إذا كانَ المسؤول عنه علم[5] غيرَ معطوفٍ ولا متبوعٍ بتابعٍ غيرِ عَلَمٍ، إلا الموصوفَ بـ (ابن) أو (ابنة).

إِحكِ[6] بِأَيٍّ مَا لِمَنكُورٍ سُئِلْ ... عَنهُ بِهَا فِي الوَقفِ أَو حِينَ تَصِلْ

قولُه: (**إِحْكِ بـ «أَيٍّ»**): أي: فيها.

(١) انظر: مختصر ابن خالويه ١٨٢.

(٢) المسد ١.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ١١٤ وتأويل مشكل القرآن ٢٥٧.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٤١٣.

(٥) كذا بخط ابن هشام.

(٦) كذا بخط ابن هشام.

قولُه: (ما لمَنْكورٍ): أي: مِن إعرابٍ: نحوُ: «أيًّا يا هذا؟»، و: «أيٌّ يا هذا؟»، و: «أيٍّ يا هذا؟»، وتثنيةٍ وجمعٍ، نحوُ: «أيَّانِ؟»، و: «أيَّيْنِ؟»، و: «أيُّونَ؟»، و: «أيِّينَ؟»، و: «أيَّات؟».

وَوَقْفًا احْكِ ما لمنكور بمَنْ والنونَ حرك مطلقا وأشْبِعَنْ

قولُه: (ووقفًا احْكِ ما لمَنْكورٍ): إنما اختَصَّ بالوقفِ؛ لأنَّه مبنيٌّ، فقُصِدَ مخالفتُه للمعرَبِ، بخلافِ (أيٍّ)، فلفظُها وقفًا ووصلًا كلفظِ المعرَبِ، وهي معربةٌ.

وقل منان ومَنَيْنِ بعد لي إلْفَان بابنين وسَكّن تَعْدل

قولُه: (وقُلْ: مَنَانِ) البيتَ: لِمَ لا قالَ كذلك في (أيٍّ)؟

وقل لمن قال أتت هند منه والنونُ قبلَ تا المثنى مسكنه

والفتح نزر وصِل التا والألف بمن بإثر ذا بنسوة كلف

قولُه: (والفتحُ نَزْرٌ): وكذلك في الإفرادِ، وكلامُه يُوهِمُ خلافَه، والحكمُ أنَّ التثنيةَ مبنيةٌ على المفردِ.

وقل منون ومنين مسكنا إن قيلَ جا قومٌ لِقومٍ فُطَنا

وإن تَصِل فَلَفْظُ[1] مَن لا يختلف ونادِرٌ منون في شعر عرف

قولُه: (ونادرٌ «مَنُونَ»): لا أعلمُ بأيِّ وجهٍ يُسمَّى هذا حكايةً؟

لأنَّ الحكايةَ إمَّا لِمَا اشتهرَ، مثلُ: (أبو طالبٍ)، أو لمسموعٍ، نحوُ: «جاءَ زيدٌ».

[(شِعْرٍ)]: خ: (نَظْمٍ).

---

(١) بخط ابن هشام بالتنوين، وهو سهو ينكسر به الوزن.

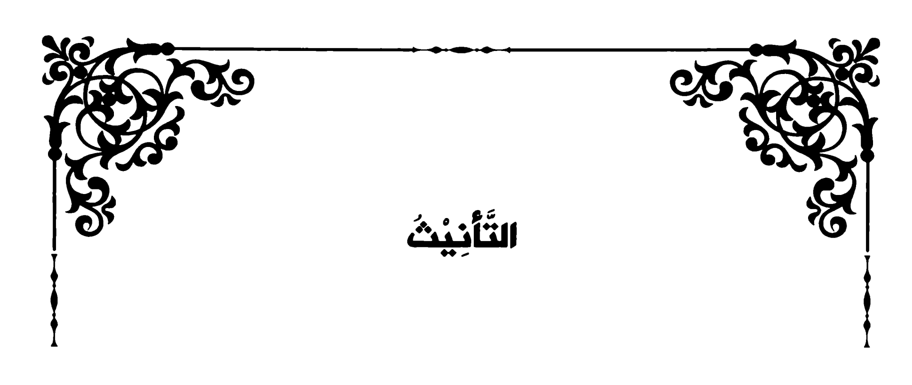
والعلـمَ احكينـه مـن بعـد مَـنْ إنِ عَرِيـتْ مـن عـاطف بهـا اقتـرن

قولُه: (مِنْ بعدِ «مَنْ»): ولا يجوزُ بعدَ (أيٍّ)؛ لأنَّها معرَبةٌ، فيظهرُ التخالُفُ، فيقبُحُ، كما أُجيزَ: «إنَّهم أجمعون»، دونَ: «إنَّ الزيدين أجمعون».

[(من عاطفٍ)]: لأنَّ العاطِفَ يرفعُ فائدةَ الحكايةِ؛ لأنَّه يُعلِمُ بارتباطِ الكلامَين، فلا يعتقدُ أنَّك أنشأتَ سؤالًا عن شخصٍ آخَرَ اسمُه ذلك.

ع: وعندي أنَّ الضمةَ في: «مَنْ زيدٌ؟» ليست حكايةً؛ لأنَّ فائدةَ الحكايةِ رَفْعُ اللَّبْسِ، وهذه محتمِلةٌ لأَنْ يكونَ السائلُ أرادَ زيدًا آخَرَ، أو أنَّه أرادَه ولم يَحْكِ، فالحَمْلُ على الأصلِ أَوْلَى، وهو عدمُ الحكايةِ، خلافًا للجمهورِ.





التَّأْنِيْثُ

علامـــة التأنيـــث تـــاء أو ألـــف ... وفي أســـام قـــدَّرُوا التـــا كـــالكَتِف

ويعـــرف التقـــديرُ بالضـــمير ... ونحـــوِه كـــالرَّدِ في التصـــغير

ولا تلـــي فارِقـــةً فَعُـــولا ... أصْـــلًا ولا المِفْعـــال والمِفْعِـــيلا

[(«المِفْعَالَ» و«المِفْعِيلَا»)]: خ: («مِفْعَالًا» او «مِفْعِيلًا»).

كـــذاك مِفْعـــل ومـــا تليـــه ... تـــا الفـــرق مـــن ذِي فشُـــذوذٌ فيـــه

قالَ ابنُ قُتَيْبَةَ(١): وما كانَ على (مُفْعِلٍ) مما لا يُوصَفُ به المذكَّرُ فهو بغيرِ هاءٍ، نحوُ: امرأة مُرْضِع، ومُقْرِب، ومُشْدِن، ومُلْبِن؛ لأنَّ هذا لا يكونُ في المذكَّرِ، فلمَّا لم يخافُوا التباسًا حذفُوا الهاءَ، فإذا أرادُوا الفِعلَ قالُوا: مُرْضِعة.

قالَ ابنُ السِّيدِ(٢) ـ رحمَهما اللهُ تعالَى ـ: هذا مذهبٌ كوفيٌّ(٣)، وأمَّا البصريون(٤) فيرَوْنَ أنَّ هذه الصفاتِ كلَّها جاءَت على معنَى النَّسَبِ، لا على معنَى الفِعلِ، أي: ذاتُ إِرْضَاعٍ، وذاتُ إِقْرَابٍ، وذاتُ إِلْبَانٍ.

ويؤيِّدُهم أنَّ ذلك جاءَ فيما لا يختصُّ بالإناثِ، قالُوا: «امرأةٌ عاشِقٌ»، و«رجلٌ

---

(١) انظر: (أدب الكاتب) له ٢٩٣ وما بعدها.

(٢) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ١٣١ وما بعدها.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١٤.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٤٧.

عاشِقٌ»، و«امرأةٌ حاسِرٌ»، و«رجلٌ حاسِرٌ»، و«امرأةٌ ضامِرٌ»، و«مُهْرَةٌ ضامِرٌ»، قالَ ذو الرُّمَّةِ(١):

وَلَوْ أَنَّ لُقْمَانَ الحَكِيمَ تَعَرَّضَتْ لِعَيْنَيْهِ مَيٌّ حَاسِرًا كَادَ يَبْرَقُ

وقالَ الأَعْشَى(٢):

عَهْدِي بِهَا فِي الحَيِّ قَدْ سُرْبِلَتْ هَيْفَاءَ مِثْلَ المُهْرَةِ الضَّامِرِ

وقد خَلَطَ ابنُ قُتَيْبَةَ المذهبَين؛ لأنَّ اشتراطَه أن لا يكونَ ذلك للمؤنَّثِ قولُ ك وقولَه أخيرًا: «فإذا أرادُوا الفِعلَ قالُوا: مُرْضِعة» قولُ ص؛ لأنَّ إثباتَهم الهاءَ لإرادةِ الفِعلِ دليلٌ على أنَّ حَذْفَها بناءٌ للصفةِ على غيرِ الفِعلِ. انتهى ملخَّصًا.

ومِنْ فَعِيلٍ كقتيلٍ إن تبع موصُوفَهُ غَالِبًا التَّا تمتنع

قولُه: (ومِنْ فَعِيلٍ كـ: قَتِيلٍ): أقولُ: (فَعِيلٌ) قسمان:

بمعنى: فاعِلٍ، كـ: أَمُنَ، فهو أَمِينٌ، حكاه أَحْمَدُ بنُ يَحْيَى(٣)، و: ظَرُفَ، فهو ظَرِيفٌ.

وتارةً بمعنى: مَفْعُولٍ، كـ: أَمِنْتُه، فهو أَمِينٌ، أي: مأمونٌ، قالَ(٤):

---

(١) البيت من الطويل. انظر: الديوان ١/ ٤٦١ وجمهرة اللغة ١/ ٣٢٢.

(٢) البيت من السريع. انظر: الديوان ١٣٩ وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٣.

(٣) يعني به الإمام ثعلبًا. انظر: الحجة ١/ ٢١٧.

(٤) بتمامه:

أَلَم تعلَمِي يا أَسْمَ ويحكِ أَنَّنِي حَلَفْتُ يَمِينًا لَا أَخُونُ أَمِينِي

والبيت من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧٦ وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٦٨.

.... حَلَفْتُ يَمِينًا لَا أَخُونُ أَمِينِي

وقالَ اللهُ ـ جلَّ وعلا ـ: ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾[1]، أي: المأمونِ فيه.

قالَ أبو عَلِيٍّ[2]: فتقولُ مِن هذا: امرأةٌ أَمِينٌ، كـ: جَرِيحٍ، ومِن الأوَّلِ: أَمِينةٌ، كـ: ظَرِيفةٍ، وقالَ حَسَّانُ[3]:

وَأَمِينٍ حَدَّثْتُهُ سِرَّ نَفْسِي فَوَعَاهُ حِفْظَ الأَمِينِ الأَمِينَا

أي: حِفْظَ المؤتَمَنِ المؤتَمِنَ.

[(غالبًا التَّا تَمْتَنِع)]: ع: فأمَّا قولُهم: النَّطِيحةُ، والذَّبِيحةُ، بمعنَى: المَنْطُوحةِ، والمَذْبُوحةِ، و: الرَّكُوبة، والحَلُوبة؛ فإنَّ هذه كلَّها أسماءٌ لا صفاتٌ؛ لأنَّها هُجِرَ موصوفُها في مثلِ قولِه تعالَى: ﴿وَٱلنَّطِيحَةُ﴾[4]، ولم تَجْرِ صفةً على موصوفٍ، فالتُزِمَ فيها الأصلُ.

في (الحُجَّةِ)[5]: امرأةٌ حَمِيدةٌ، ألحقُوا الهاء ـ وإن كانت بمعنى: مَفْعُولٍ ـ لَمَّا كانت بمعنَى: رَشِيدةٍ.

وألفُ التأنيثِ ذاتُ قصرِ وذاتُ مَدٍّ نحو أُنثى الغُرِّ

اعلَمْ أنَّ أصلَ الممدودةِ صح المقصورةُ صح؛ إلا أنَّهم زادُوا قبلَها ألفًا؛ للمدِّ،

---

(١) التين ٣.

(٢) انظر: (الحجة) له ١/ ٢١٧.

(٣) البيت من الخفيف. انظر: الديوان ١/ ٢٣٧ ومقاييس اللغة ١/ ١٣٤.

(٤) المائدة ٣.

(٥) انظره في: ٢/ ١٤٤.

فاجتمعَ ساكنان، فلم يمكِنْ حَذْفُ الأُولَى؛ لأنَّ ذلك نَقْضٌ للغَرَضِ الذي أرادُوه، ولا الثانيةِ؛ لأنَّ ذلك أَذْهَبُ في نَقْضِ الحِكْمةِ؛ لأنَّها جاءَت لمعنًى، فسُقُوطُها يُخِلُّ به.

فإن قلتَ: فما الذي صُنِعَ بعدَ ذاك؟

قلتُ: لَمَّا لم يمكِنِ التقاءُ ساكنَين، ولم يَجُز الحذفُ؛ حُرِّكت الثانيةُ، كما يُحرَّكُ أحدُ الساكنَين إذا التَقَيا، والألفُ إذا مسَّتْها الحركةُ صارت همزةً.

فإن قلتَ: فما الذي دَعَاك إلى هذا التكلُّفِ؟ وهلَّا جَرَيتَ على الظاهرِ، فقلتَ: الهمزةُ عَلَمُ التأنيثِ، وليست عن الألفِ.

قلتُ: إنَّ ذلك لا يُطَاوِعُني الاعتبارُ عليه؛ لأنَّهم قالُوا في جمعِ (صحراءَ): (صَحَارِيّ)، فلمَّا صارَ الألفُ ياءً؛ لانكسارِ ما قبلَه؛ عادت الهمزةُ ألفًا، ثم قُلِبَت الألفُ ياءً؛ لوقوعِ الياءِ الأُولَى قبلَها، وأُدغِمَ، ولو كانت الياءُ الثانيةُ في: (صَحَارِيّ) منقلبةً عن همزةٍ لوجبَ أن تقولَ: (صَحَارِيءُ)، على مثلِ: (صَحَارِيع)، كما أنَّ إثباتَ الهمزةِ في[1]: (خَطِيئةٍ) شائعٌ كثيرٌ، فقد علمت أنَّ الهمزةَ لا أصلَ لها في التأنيثِ، وإنَّما هي منقلبةٌ عن الألفِ. مِن كلامِ الشيخِ عبدِ القاهِرِ[2] رحمه الله.

والاشتهارُ في مباني الأُولَى ... يُبْدِيه وزنُ أُرَبَى والطُّولَى

[(وزنُ أُرَبَى)]: قالَ أبو محمَّدِ بنُ السِّيدِ[3] ـ بعدَ أن ذَكَرَ أنَّ ابنَ قُتَيْبَةَ[4] قالَ:

---

(١) تكررت في المخطوطة.

(٢) انظر: (المقتصد في شرح الإيضاح) له ٢/ ٩٨٧ وما بعدها.

(٣) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٣٣٠ وما بعدها.

(٤) انظر: (أدب الكاتب) له ٥٩٣.

كلُّما[1] جاءَ على (فُعَلاءَ) فهو ممدودٌ، إلا (الأُرَبَى)، للداهِيةِ، و: (شُعَبَى)، لموضعٍ، و: (أُدَمَى)، لموضعٍ أيضًا ـ ما ملخَّصُه: وجدْنا ثلاثةً غيرَ هذه الثلاثةِ: (الأُرَنَى)، بالنونِ، لحَبٍّ يُطرَحُ في اللَّبَنِ؛ ليُثَخِّنَه ويُجَبِّنَه، وحكَى يَعْقُوبُ[2]: (جُنَفَى)، لموضعٍ، والمُطَرِّزُ[3]: (جُعَبَى)، لِعِظَامِ النَّمْلِ، وهذه الألفاظُ الثلاثةُ حكاها أبو عَلِيٍّ البَغْداديُّ[4] في كتابِ (المَقْصُورِ والمَمْدُودِ)[5].

[(والطُّولَى)]: (فُعْلَى) وزنٌ خاصٌّ بألفِ التأنيثِ.

ومَرَطَى وَوَزْنُ فَعْلَى جمْعَا ... أَو مصدرًا أَو صِفةً كشَبْعا[6]

وكحُبارَى سُمَّهى سِبَطْرا[7] ... ذِكرى وحِثِّيثَى مع الكُفُرَّى

[(سِبَطْرَى)]: ع: وقالُوا: «يمشي الجِيَضَّا[8]»، وربَّما قالُوا: (الجِيَضّ)، فحذفُوا ألفَ التأنيثِ، كما قالُوا في الممدودِ: (زَكَرِيَّاءُ)، و: (زَكَرِيّ)، على أنَّه يمكنُ أن يكونَ القائلُ: (زَكَرِيّ) إنَّما حذفَه مِن قولِنا: (زَكَرِيَّا)، بالقَصْرِ؛ لأنَّها لغة... مدّ.

[(ذِكْرَى)]: ولِكَوْنِ ألفِ (ذِكْرَى) بخصوصيَّتِها للتأنيثِ قالَ الشاعرُ[9]:

---

(١) كذا موصولة بخط ابن هشام، وقد سبق التنبيه على مثل هذا قبلُ.

(٢) يقصد به ابن السكيت. انظر: (إصلاح المنطق) له ١٦٣.

(٣) عند ابن السيد: المطرزي. انظر: العين ١/ ٢٣٦ ومقاييس اللغة ١/ ٤٦٢.

(٤) هو أبو علي القالي.

(٥) انظره في: ٢٤٧ و٣٠٧.

(٦) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة.

(٧) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة.

(٨) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة.

(٩) البيت لأوس بن حجر، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٨٢ والصناعتين ٧٣.

صحى[1] قَلْبُهُ مِنْ بَعْدِ مَا كَانَ أَقْصَرَا[2] وَكَانَ بِذِكْرَى ابن[3] عَمْرٍو مُوَكَّلَا

فقالَ أبو عَلِيٍّ[4]: مَن قدَّرَ (ذِكْرى) منوَّنًا ـ أي: غيرَ مضافٍ ـ نَصَبَ «ابنَ عَمْرٍو»[5]، ومَنَ قدَّرَه غيرَ منوَّنٍ خَفَضَه.

كذاك خُلَّيْطَى مع الشُّقَّارا[6] واعزُ لغيرِ هذه استِندارا

لمدِّهَا فَعْلاء أَفْعِلاءُ مثلثَ العَيْن وفَعْلاءُ

[(فَعْلاءُ)]: لا خلافَ في أنَّ (فَعْلاءَ) يكونُ للتأنيثِ.

واختلفُوا في (فِعْلاءَ)، فالبِصْريون[7] لا تكونُ عندَهم إلا للإلحاقِ، وأمَّا الكوفيون[8] فإنَّها تكونُ عندَهم للتأنيثِ، واحتجُّوا بقولِه تعالَى: ﴿طُورِ سِينَاءَ﴾[9]، في قراءةِ مَن كَسَرَ السينَ[10]، وجوَّزُوا في قولِ الشاعرِ[11]:

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) الرواية في مصادر البيت: «صَحَا قَلْبُهُ عن سُكْرِهِ فتأمَّلَا».

(٣) كذا بخط ابن هشام، وفي مصادر البيت: أُمِّ، وبه يتزن البيت.

(٤) انظر: (الحجة) له ٢/ ٤٢٩.

(٥) في (الحجة): أم عمرو، وقد سبق التنبيه.

(٦) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة.

(٧) انظر: المقتضب ٣/ ٣٨٦، وضَبْطُ «البِصْريون» بخط ابن هشام.

(٨) انظر: سفر السعادة ١/ ٢٨٨.

(٩) المؤمنون ٢٠.

(١٠) وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو. انظر: السبعة ٤٤٤.

(١١) بتمامه:

غَدَتْ مِنْ عليه بعدما تمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بزِيزَاءَ مَجْهَلِ =

.... بِزِيــــــــزَاءَ.........

أن تَمنعَ صرفَه، وتَصِفَه بـ (مَجْهَلٍ)، والبصريون يُوجِبُون الإضافةَ، وعندَهم أنَّه إنَّما امتنعَ الصرفُ في (سِينَاءَ)؛ لأنَّه ذَهَبَ به إلى البُقْعةِ، ففيه العَلَميةُ والتأنيثُ.

وكذا ألفُ (فُعْلاءَ) لا تكونُ إلا للإلحاقِ. مِن (الاقْتِضَابِ)[١].

[(أَفْعِلاء)]: قالَ ابنُ قُتَيْبَةَ[٢]: وحُكِيَ عن س[٣]: لا نعلمُ في الكلامِ (أَفْعِلاءَ) إلا: (أَرْبِعاءَ)، وعن أبي حَاتمٍ، عن أبي زَيْدٍ[٤]: (الأَرْمِداء)، وهو الرَّمادُ العظيمُ، قالَ[٥]:

لَـمْ يُبْـقِ هَـذَا الـدَّهْرُ مِـنْ آيائـهِ[٦]
غَيْـــرَ أَثَافِيـــهِ وَأَرْمِدَائِـــهِ

قالَ أبو محمدٍ[٧] ـ رحمَهما اللهُ تعالَى ـ: هذه الزيادةُ غيرُ صحيحةٍ؛ لأنَّ أبا عَلِيٍّ البَغْداديَّ[٨] حَكَى أنَّه يُقالُ: (رَمَادٌ)، ويُجمَعُ على: (أَرْمِدَةٍ)، ويُجمَعُ (أَرْمِدَةٌ)

= والبيت لمزاحم العقيلي، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٢٠ والأصول ٣/ ١٧٦.

(١) انظره في: ٣/ ٣٣٣.

(٢) انظر: (أدب الكاتب) له ٥٨٧.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٢٤٨.

(٤) انظر: (المقصور الممدود) لأبي علي القالي ٤٠٨.

(٥) البيتان لأبي النجم العجلي، وهما من مشطور الرجز. انظر: الديوان ٦٠ وما بعدها، وجمهرة اللغة ٢/ ٦٣٩.

(٦) في المخطوطة: إيائه.

(٧) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٣٢٦.

(٨) لم أجده في مطبوعة الكتاب، وهي عند ابن سيده. انظر: (المحكم) له ٩/ ٣٣٠.

على: (أَزْمِداءَ)، فإذا كانَ جمعًا لم يُعْتَدَّ زيادةً؛ لأنَّ س كلامُه في الآحادِ.

وذكرَ أبو عَلِيٍّ أن ابن دُرَيْدٍ كانَ يرويه:

.... وَإِزْمِدَائِـــــــــــهِ

بكسرِ الهمزةِ[1]، فعلى هذا يكونُ اسمًا مفردًا، ويكونُ على هذا زيادةً على ما قالَ س.

ثمَّ قالَ[2]: وفي (الأربعاءِ) ثلاثُ لغاتٍ: فَتْحُ الهمزةِ والباءِ، وكَسْرُهما، وفَتْحُ الهمزةِ وكَسْرُ الباءِ.

ثـــم فِعَــــالا[3] فُعْلُـــلا فَـــاعُولا وفَـــاعِلاءُ فِعْليـــا مفعـــولا

ومطلـــق العـــين فِـُــعالا وكـــذَا مطلـــقُ فـــاء فِـُــعَلاءُ أُخِـــذا



(١) انظر: (المقصور والممدود) لابن ولاد ١٥ و(ليس في كلام العرب) ٢٤٨ والاقتضاب ٢/ ٣٢٦ و٣/ ٤١٩.

(٢) يعني به ابن السيد. انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٣٢٦.

(٣) بخط ابن هشام: فَعَالا، وهو سهو.



المقصور والممدود

لم يَذكُر حدَّهما، بل ذَكَرَ ما يُعيِّنُ الحُكْمَ لكلٍّ منهما.

قد تقدَّمَ في أوَّلِ الكتابِ إعرابُ المقصور بالنصِّ[1]، والممدودِ بالعمومِ؛ لأنَّ الممدودَ آخرُه صحيحٌ، فهو مثلُ: (زَيْدٍ)، والغرضُ هنا ذِكْرُ الطريقِ المؤدي إلى معرفتِهما؛ لئلا يُمَدَّ ما حقُّه القَصْرُ، ويُقْصَرَ ما حقُّه المدُّ.

ولمعرفتِهما طريقان: السماعُ، والقياسُ، فالمسموعُ قد أُلِّفتْ فيه الكتبُ، أَلَّف فيه الأَصْمَعيُّ[2]، وابنُ السِّكِّيتِ[3]، وأبو عَلِيٍّ[4]، وإذا أردتَ كَمالَ معرفتِه فعليك ببابِ الواوِ والياءِ مِن كتابِ (الصِّحَاحِ)[5]، والمقيسُ يُذكَرُ في كُتبِ النَّحْوِ، وهو كلُّما[6] له نظيرٌ مِن الصحيحِ يُعتبَرُ به.

---

(١) تقدم ذلك في باب (المعرب والمبني).

(٢) انظر: الفهرست ١/ ١٥٧ وفهرسة ابن خير الإشبيلي ٣٣٤.

(٣) حققه الدكتور حسن شاذلي فرهود، وحققه الدكتور محمد محمد سعيد.

(٤) إذا كان يقصد به أبا علي القالي فقد حققه الدكتور عبد المجيد هريدي، أما إذا كان يقصد أبا علي الفارسي فقد حققه الدكتور عبد المجيد الحارثي، وحققه الدكتور حسن هنداوي، واسم كتاب أبي علي الفارسي: (مقاييس المقصور والممدود).

(٥) انظره في: ٦/ ٢٢٥٩ـ ٢٥٦٣.

(٦) كذا موصولة بخط ابن هشام، وقد سبق التنبيه على مثل هذا قبلُ.

وقد ذكرَ أبو عَلِيٍّ[١] والزَّجّاجيُّ[٢] وغيرُهما أشياءَ مِن السماعيَّات، ولم يتعرَّض لها المصنِّفُ؛ لأنَّ موضوعَها عِلْمُ اللُّغَةِ.

وبدأ بالمقصورِ؛ لأنَّه هو الأصلُ؛ لأنَّ الممدودَ مزيدٌ فيه، ولهذا جازَ عندَ البصريين[٣] قصرُ الممدودِ، ولم يجُز العكسُ، كما سيأتي.

إذا اسم استوجب من قبل الطرف — فتحًا وكان ذا نظيرٍ كالأسف

فلِنَظِيره المعلِّ الآخِرِ — ثبوتُ قصرٍ بقياس ظاهر

كفُعَلٍ وفِعَلٍ في جمعِ ما — كفُعْلة وفِعْلَة نَحْوُ الدُّمى

وما استحق قبلَ آخرٍ ألف — فالمدُّ في نظيرِه حتما عُرِف

كمصدرِ الفعل الذي قد بُدِئَا — بهمز وصل كارعوى وكارْتَأَ[٤]

والعادمُ النظير ذا قصر وذا — مَدٍّ بنقلٍ كالحِجا وكالحِذَا

(**الحِجَا**): العَقْلُ، لامُه ياءٌ؛ لجوازِ إمالتِه، ويجوزُ أن يكونَ مِن الواوِ؛ لقولِهم: حاجَيْتُه، فحَجَوْتُه، أي: غَلَبْتُه، وقولِهم: (أُحْجِيَّة)؛ لأنَّها إنما تُستَخْرَجُ برَزَانةِ العَقْلِ، وقولِه[٥]:

---

(١) يعني به الفارسي. انظر: (التكملة) له ٢٨٩ ـ ٣٠٦، وإذا قصد به القالي فانظر: (المقصور والممدود) له ١٣ ـ ٢٧ و٣٠٥ ـ ٣١٢.

(٢) انظر: (الجمل) له ٢٨٢ وما بعدها.

(٣) انظر: (المقصور والممدود) لابن ولاد ١٤٥.

(٤) كذا بخط ابن هشام، يعني بها: ارتأى.

(٥) بتمامه:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ — حتى ألمَّت بنا يومًا مُلِمَّاتُ =

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ ....

أي: أعتقدُه، فهذا مُقاربٌ للحِجَا العَقْل.

وقَصْرُ ذي المدِّ اضطِرارًا مجمعُ عليهِ والعكس بخلفٍ يَقَعُ

قولُه: (**بخُلْفٍ**): استَدلَّ مُثْبِتُوه ـ وهم كـ[1] ـ بقولِه[2]:

.... وَلَا غِنَاءُ

وأُجِيبَ بأنَّه مصدرُ: «فَاعَلَ»، وهو يستحِقُّ المدَّ، كما قالَ بعضُهم يعاتبُ أخاه[3]:

وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

يُقالُ: تَغَنَّيتُ تَغَنِّيًا، وتَغَانَيْتُ تَغَانِيًا، بمعنَى: استَغْنَيْتُ.

= والبيت لأبي شنبل الأعرابي، وهو من البسيط. انظر: تهذيب اللغة ٥/ ٨٦ وشرح التسهيل ٢/ ٧٧.

(١) انظر: (المقصور والممدود) لابن ولاد ١٤٥.

(٢) بتمامه:

سيُغْنِيني الذي أغناكَ عنِّي فلا فقرٌ يدومُ ولا غِناءُ

والبيت من الوافر. انظر: (شرح القصائد السبع) لابن الأنباري ٢٢٤ و(شرح كتاب سيبويه) للسيرافي ٢/ ١٤٨.

(٣) بتمامه:

كِلَانا غنيٌّ عن أخيه حياتَه وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

والبيت للمغيرة بن حبناء التميمي، وينسب إلى غيره، وهو من الطويل. انظر: (غريب الحديث) لأبي عبيد ١/ ٣٨٦ والكامل ١/ ٢٧٧.

[(والعكسُ بخُلْفٍ يَقَع)]: قالَ[(١)]:

يَـا لَـكَ مِـنْ تَمْـرٍ وَمِـنْ شِيشَـاءِ

يَنْشَـبُ فِـي الغَلْصَـمِ وَاللَّهَـاءِ

أَنْشَـبَ مِـنْ مناشِـرٍ[(٢)] حِـدَاءِ

فمدَّ (اللَهَا)، وقولُه: «مَنَاشِرٍ حِدَاءِ»، يريدُ: مَنَاشيرَ حِدَادٍ، فأبدلَ الدالَ الثانيةَ همزةً.

وقيلَ في قولِهم: «رجلٌ هِدَاءٌ»: إنَّ أصلَه: (هِدادٌ)، مِن قولِهم: هَدَدتّه، إذا نقضته وطامنته، وقيلَ: هي بدلٌ مِن ياءِ: «هَدَيْتُه»، أي: أرشدته؛ لأنَّ الرجلَ الهِدَاءَ محتاجٌ إلى مَن يهدِيه، وقيلَ: همزتُه أصلٌ، مِن: «هَدَأَ الناسُ»، إذا سكنُوا، وقيلَ: بدلٌ مِن النونِ في: (هِدَانٌ)، كما أبدلت في: (صَنْعَانِيٌّ)، و(بَهْرانِيٌّ).

[(والعكسُ بخُلْفٍ يَقَع)]: قالَ ابنُ بَابَشَاذَ[(٣)]: حُكِي[(٤)] أنَّ الرَّشِيدَ سألَ يومًا الكِسَائيَّ وأبا محمدٍ اليَزِيديَّ عن (الشِّرَا)[(٥)]؛ هل هو ممدودٌ أو مقصورٌ؟

فقالَ الكِسَائيُّ: مقصورٌ لا غيرُ.

وقالَ اليَزِيديُّ: يُمَدُّ ويُقصَرُ.

---

(١) الأبيات لأبي المقدام الأعرابي، وهي من مشطور الرجز. انظر: (النوادر) لأبي مسحل ٤٢٨ و(المقصور والممدود) لابن ولاد ٧١.

(٢) في غيره من المصادر: مآشِرٍ.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ٥٦٤.

(٤) انظر: مجالس العلماء ١٢٩.

(٥) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة، وأصلها الياء.

فقالَ الكِسَائيُّ: ما علمتُ أنَّ أحدًا يَجْهَلُ هذا.

فقالَ له اليَزِيديُّ: ما عَلِمْتُ أنَّ أحدًا يكذبُ بينَ يدي أميرِ المؤمنين.

فقالَ الكِسَائيُّ: وأين تجدُ (الشِّرَا) ممدودًا؟

قالَ: في المثلِ السائرِ: «لا تَغْتَرَّ بالحُرَّةِ عامَ هِدَائِها، ولا بالأَمَةِ عامَ شِرَائِها»[1].

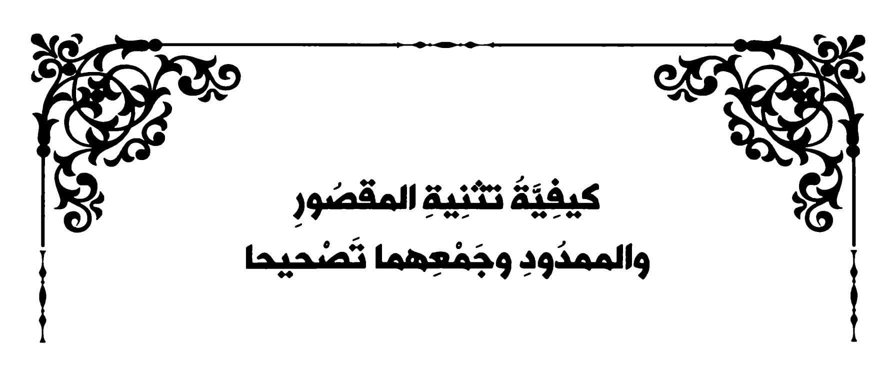
فسَكَتَ.

ع: قلتُ: في هذا الاستدلالِ نَظَرٌ؛ لأنَّه قد يكونُ مُسَوِّغُ ذلك الازدواجَ.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: المستقصى في الأمثال ٢/ ٢٥٤.



كيفِيَّةُ تثْنِيةِ المقصُورِ والممدُودِ وجَمْعِهما تَصْحيحا

كانَ حقُّه أن يقولَ: والمنقوصِ، و... حكمه في البابِ؛ لأنَّه يُحتاجُ إليه، فنقولُ: هو قسمان:

مقيسٌ،... ما قُدِّرَ إعرابُه في الحرفِ...، فهذا تلحقُ العلامةُ له... ترد المحذوف، فتقول:...

وغيرُ مقيسٍ، كـ: (يَدٍ)، و(دَمٍ)، فهذا لا يُردُّ محذوفُه إلا في: (أخٍ)، و(أبٍ)، و(حَمٍ)، و(هَنٍ)، فتقولُ: (أَخَوَانِ)، و(أَبَوَانِ)، و(حَمَوَانِ)، و(هَنَوَانِ)، وما عدا ذلك... إلا في ضرورةٍ، كقولِه[1]:

.... جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ

وقولِه[2]:

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهَدَا

آخر مقصور تثني اجعله يا إن كان عن ثلاثة مرتقيا

---

(١) بتمامه:

فلو أنَّا على حَجَرٍ ذُبِحنا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ

والبيت للمثقب العبدي، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٢٨٣ والمقتضب ١/ ٢٣١.

(٢) البيت من الكامل. انظر: شرح القصائد السبع ٥٧ والمنصف ١/ ٦٤.

قولُه: (**إنْ كان عن ثلاثةٍ**): هذا قولُ[١] ص، وأمَّا كـ فإنَّهم يوافقونهم فيما عدا الرباعيَّ ممَّا زادَ عليه، فيقولون: إنَّ ألفَه تُحذَفُ، ولا تُقلَبُ، والسماعُ مع البصريين، قالَ[٢]:

شَـــــهْرَيْ رَبِيـــــعٍ وَجُمَادَيَيْنَـــــهْ

كـذا الـذي اليـا أصـله نحـو الفتـى والجامـد الـذي أميـل كمتَـى

[(الفَتَى)]: ابنُ بَابَشَاذَ[٣]: هذا قولُ جمهورِ النحويين، دليلُهم قولُه تعالَى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾[٤]، وقولُ العَرَبِ في الجمعِ: (فِتْيانٌ)، والأوَّلُ أَدَلُّ.

وذهبَ الأَخْفَشُ[٥] إلى أنَّها عن واوٍ، استدلَّ بـ (الفُتُوَّةِ)، ولا دليلَ فيه؛ لأنَّا إذا بَنَيْنا مثالَ (فُعْلةٍ) أو (فُعُولةٍ) مِن (الرَّمْيِ) قلنا: (رُمْوَةٌ)، و: (رُموءة)[٦]، إذا بنينا الكلامَ على التأنيثِ، فلا دليلَ في (الفُتُوَّةِ).

وقد يكونُ (الفتى) ممدودًا، لكن إذا كانَ مصدرًا، تقولُ: «هو فتًى بَيِّنُ الفَتَاءِ»، قالَ[٧]:

---

(١) انظر قوليها في: (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي ٤/ ١٣٩. (ط. دار الكتب العلمية).

(٢) البيت لامرأة من فقعس، وهو من مشطور الرجز. انظر: جمهرة اللغة ٣/ ١٣١١ وسر الصناعة ٢/ ١٥٢.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ٥٤٩.

(٤) يوسف ٣٦.

(٥) انظر: (معاني القرآن) للزجاج ١/ ١٣١.

(٦) عند ابن بابشاذ: رُمُوَّة.

(٧) بتمامه: =

.... فَقَـــدْ ذَهَـــبَ المَسَــرَّةُ وَالفَتَـــاءُ

ابنُ بَابَشَاذَ[1]: ونظيرُه: (الرَّحَى)، قالَ جميعُ النحاةِ: إنَّه مِن الياءِ؛ لأنَّه لم يسمَعْ إلا: (رَحَيَانِ)، قالَ[2]:

.... رَحَيَـــا مُـــدِيرِ

وقالَ الفَرَّاءُ[3]: إنَّه يكونُ مِن الواوِ أيضًا، وحكَى: «رَحَوْتُ».

[(**والجامدُ الذي أُمِيلَ**)]: استدركَ الخَضْراويُّ[4] على (الإيضاحِ)[5] ما لم يُسمَع فيه إمالةٌ ولا تفخيمٌ ولا عُرِف أصلُه، وقالَ: وحكمُه أنه يُثنَّى بالياءِ؛ لأنَّ الياءَ أَغْلَبُ على الطَّرَفِ، قالَه أبو الحَسَنِ[6]، ولا أعلمُ له في ذلك مُخالفًا.

في غيـــر ذا تقلـــب واوا الألـــف وأولهـــا مـــا كـــان قبـــلُ قـــد أُلِـــف

قولُه: (**في غير ذا تُقْلَبُ واوًا الأَلِف**): تقولُ في: (عَصًا): (عَصَوَانِ)، وفي: (مَنًا)

= إذا عـــاش الفتـــى مِئَتَـــيْنِ عامًـــا فَقَـــدْ ذَهَـــبَ المَسَــرَّةُ وَالفَتَـــاءُ

والبيت للربيع بن ضبع الفزاري، وهو من الوافر. انظر: الكتاب ٢/ ١٦٢ والمقتضب ٢/ ١٦٩.

(١) انظر: (شرح الجمل) له ٥٥٠.

(٢) بتمامه:

كأنَّـــا غـــدوةً وبنـــي أبينـــا بجنـــب عُنَيـــزةٍ رَحَيَـــا مُـــدِيرِ

والبيت للمهلهل بن ربيعة، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٤٣ والكامل ٢/ ٧٤٠.

(٣) انظر: (التنبيه والإيضاح) لابن بري ٦/ ٧٨.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٢/ ٢٢.

(٥) انظر: التكملة ٢٣٨.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ٢/ ٢٢.

ـ اسمٍ للذي يوزَنُ به ـ: (مَنَوَانِ)؛ لأنَّ أصلَه: (مَنَوٌ)[١]، أنشدَ الأَصْمَعيُّ[٢]:

وَقَــدْ أَعْــدَدتُّ لِلْأَعْــدَاءِ عِنْــدِي   عَصًــا فِــي رَأْسِــهَا مَنَــوَا حَدِيــدِ

وقالُوا في جَمْعِه: (أَمْنَاءٌ)، والأصلُ: (أَمْنَاوٌ)، وتميمٌ[٣] تجعلُ لامَه نونًا، فيقولون: (مَنٌّ)، و(مَنَّانِ)، و(أَمْنَانٌ)، وتقولُ في (المَنَا) بمعنى: القَدَرِ: (مَنَيَانِ): قالَ صَخْرُ الغَيِّ ـ ونُسِبَ للغَيِّ؛ لكثرةِ شَرِّه ـ[٤]:

لَعَمْـرُ أَبِـي عَمْـرٍو لَقَـدْ سَـاقَهُ المَنَـى   إِلَـى جَـدَثٍ يُـوزَى لَـهُ بِالأَهَاضِـبِ

ودليلُ كَونِه مِن الياءِ قولُه[٥]:

وَلَا تَقُــولَنْ لِشَــيْءٍ: سَــوْفَ أَفْعَلُــهُ   حَتَّـى تَبَـيَّنَ مَـا يَمْنِـي لَـكَ المَـانِي

ولم يقلْ: «يَمْنُو».

وقيلَ: إنَّ (المَنَا) في البيتِ أُريدَ به: (المنايا)، فحُذِفَ اضطرارًا.

الجَدَثُ: القبرُ، ويُقالُ له: جَدَفٌ أيضًا.

ويُوزَى له: يُنصَبُ له، ويُهَيَّؤ[٦].

---

(١) في المخطوطة بضمة واحدة على الواو.

(٢) البيت من الوافر. (المقصور والممدود) لأبي علي القالي ١٤٤ والمخصص ٤/ ٤٧٠.

(٣) انظر: الدلائل في غريب الحديث ٢/ ٦٥٨.

(٤) البيت من الطويل. انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٥١ والزاهر ٢/ ١٥٠.

(٥) البيت لأبي قلابة الهذلي، وهو من البسيط. انظر: ديوان الهذليين ٣/ ٣٩ وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٨٠.

(٦) كذا بخط ابن هشام.

وقيلَ: الهاءُ للقبرِ، أي: يُجعَلُ له إِزَاءً كإِزَاءِ الحوضِ.

ومـــا كصـــحراءَ بـــواو ثنيـــا ونحـــو علبـــاءٍ كســـاءٍ وحيـــا

[(ونحوُ: عِلْبَاءٍ)]: نسخةٌ: (وما كـ: عِلْبَاءٍ).

قولُه: (عِلْبَاءٍ): العِلْبَاءُ: عَصَبُ عُنُقِ البعيرِ، واحِدُها: عِلْبَاءَةٌ، والرُّمْحُ المُعَلَّبُ: المشدودُ بالعِلْبَاءِ. مِن (شَرْحِ الخَضْراويِّ)(١).

قولُه: (كِسَاءٍ): لامُه في الأصلِ واوٌ، بدليلِ: «كَسَوتُ»، فأمَّا قولُهم: (الأَكْسِية)، فلا دليلَ فيه على أنَّه مِن الياءِ؛ لأنَّها في محلِّ الطرفِ، وبعدَ الكسرِ، وإنَّما هي منقلبةٌ عن الواوِ، وليست كقولِهم: (الأَرْدِيةُ) في: (الرِّدَاءِ)، بدليلِ قولِهم في ذاك: «هو حَسَنُ الرِّدْيةِ».

بـــواو او همـــز وغيـــر مـــا ذكـــر صـحح ومـا شَـذَّ علـى نقـل قصـر

واحذف مـن المقصـور في جمـعٍ علـى حـدّ المثنـــى مـــا بـــه تكَمَّـــلا

والفـتحَ أَبـق مشـعرا بمـا حـذف وإن جمعتـــه بِتَـــاءٍ وألـــف

فـــالألف اقلـــب قلبَهـــا في التثنيـــه وتـــاءَ ذِي التـــا أَلزمنهـــا تنحيـــه

قالَ(٢):

إِذَا اجْتَمَعُـوا عَلَـيَّ فَخَـلِّ عَـنْهُمْ وَعَـنْ بَـازٍ يَصُـكُّ حُبَارَيَـاتِ

والسـالم العـين الثلاثـي اسـما أَنِـل إتبـاعَ عـين فـاءَه بمـا شُـكِل

---

(١) المسمى بـ(الإفصاح في شرح الإيضاح)، ولا نعرف أنه موجود.

(٢) بيت لجرير، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٣/ ٨٢٧ وجمهرة اللغة ١/ ١٤٣.

[(والسالمُ العَيْنِ)]: احترازٌ مِن المعتلِّ، كقولِه[1]:

عَـــلَّ صُـــرُوف الـــدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَـــا

[(اسمًا)]: ابنُ عُصْفُورٍ[2]: الصفةُ تُسَكَّنُ، إلا لفظتان شذَّتا: (لَجْبَة)، و(رَبْعَة)، قالوا فيهما: (لَجَبَات)، و(رَبَعَات)، بالفتحِ فيهما.

ع: وهمـا عنـدَ النَّاظـمِ[3] ليسـا شـاذَّين، بـل علـى لغـةِ مَـن قـالَ: (لَجَبَـة)، و(رَبَعَة).

[(إتباعَ عينٍ فاءَه بما شُكِل)]: قالَ تعالَى: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ﴾[4]، ﴿لَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾[5]، قرأَ بالضمِّ الكِسَائيُّ وابنُ عامرٍ وحَفْصٌ[6]، وقالَ حَسَّانُ[7]:

لَنَـا الجَفَنَـاتُ الغُـرُّ يَلْمَعْـنَ بِالضُّـحَى

إن سـاكن العـين مؤنثـا بـدا … مختتمـا بالتـاء أو مجـرَّدا

وسـكن التـالي غيـر الفـتح أو … خففـه بـالفتح فكـلا قـد رووا

---

(١) البيت من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٩ والخصائص ١/ ٣١٧.

(٢) انظر: (شرح الجمل) له ١/ ١٥٢.

(٣) انظر: (شرح التسهيل) له ١/ ١٠٠ وما بعدها، و(شرح الكافية الشافية) له ٤/ ١٨٠٥.

(٤) سبأ ٣٧.

(٥) النور ٢١.

(٦) انظر: السبعة ١٧٤.

(٧) بتمامه:

لَنَـا الجَفَنَـاتُ الغُـرُّ يَلْمَعْـنَ بِالضُّـحَى … وأسـيافُنا يقطـرْنَ مـن نجـدةٍ دَمَـا

والبيت من الطويل. انظر: الديوان ١/ ٣٥ والكتاب ٣/ ٥٧٨.

[(وسَكِّنِ التاليَ غيرَ الفتح)]: قُرِئَ: ﴿خُطْوَاتِ﴾[(١)]، وهي قراءةُ مَن بَقِيَ مِن السبعةِ[(٢)].

[(وسَكِّنِ التاليَ غيرَ الفتح)]: ع: كنتُ رأيتُ في (شَرْحِ الشَّاطِبيَّةِ)[(٣)] لأبي عبدِ اللهِ الفَاسِيِّ ـ رحمَه اللهُ تعالَى ـ أنَّ مَن قرأَ: ﴿خُطْوَاتِ﴾ ونحوَه أَتْبَعَ، ثم أَسْكَنَ، ويَجْعَلُ هذا السكونَ غيرَ الذي في المفرَدِ، فاستغربتُ ذلك جدًّا، وقلتُ: أَفَتَرَاه وَجَبَ عندَه الإتباعُ، حتى يكونَ الإسكانُ للتخفيفِ؟

وكذا يقولُ في: (سِدْراتِ)، إلى أن رأيتُ ذلك لأبي عَلِيٍّ في (الحُجَّةِ)[(٤)]، قالَ: وحُجَّةُ مَن أسكنَ، فقالَ: ﴿خُطْوَاتِ﴾: أَنَّهم نَوَوا الضمةَ، وأسكنُوا الكلمةَ عنها، أَلَا ترَى أنَّ القَوْلَ في ذلك لا يخلُو مِن أن يكونَ جمعَ (فُعْلةٍ)، فتركُوها على ما كانت عليه في الإفرادِ، أو يكونُوا أرادُوا الضمةَ، فخفَّفُوها، وهم يريدونَها، كما أنَّ مَن قالَ: «لَقَضْوَ الرجلُ»[(٥)]، و: «رَضْيَ»، أرادَ الضمةَ والكسرةَ، وحذفَها، وهو يقدِّرها ثابتةً، بدليلِ تركِهم رَدَّ الياءِ والواوِ.

فلا يجوزُ الأوَّلُ؛ لأنَّ ذلك ـ يعني: عدمَ الإتباع ـ إنَّما يجيءُ في الشعرِ، كما قالَ ذو الرُّمَّةِ[(٦)]:

---

(١) البقرة ١٦٨ وغيرها.

(٢) نافع وأبو عمرو وحمزة وابن كثير وأبو بكر عن عاصم. انظر: السبعة ١٧٤.

(٣) المسمى بـ(اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة). انظره في: ٢/ ١٠٤ وما بعدها.

(٤) انظره في: ٢/ ٢٦٨.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٣٨٧.

(٦) بتمامه: =

.... وَرَفْضَاتُ الهَوَى فِي المَفَاصِلِ

فإذا لم يَجُزْ حَمْلُه على هذا الوجهِ علمتَ أنَّه على الوجهِ الآخَرِ، أنَّهم أسكنُوا تخفيفًا، وهم يريدون الضمةَ، كما في: «لَقَضْوَ».

ع: وللمعترِضِ على أبي عَلِيٍّ أن يقولَ: إنَّما اختَصَّ بالشِّعْرِ عَدَمُ الإتباعِ في المفتوحِ، ولا يلزمُ أن يمتنعَ تَرْكُه في غيرِه؛ للثِّقَلِ الذي فيه.

واعلَمْ أنَّ أبا عَلِيٍّ يَجِبُ عليه أن يُطلِقَ القَوْلَ باستحقاقِ الإتباعِ في الثلاثيِّ المقيَّدِ بما ذَكَرَ المصنِّفُ، أو الفتحِ للتخفيفِ، وأمَّا الإسكانُ فإنَّه يَكِلُه إلى قاعدةٍ أخرَى، وهي أنَّ نحوَ: (عَضُدٍ)، و(كَتِفٍ)، يجوزُ تخفيفُ عينِهما، والاسمُ بعدَ الجمعِ يبقَى كذلك، وليسَ الإسكانَ الذي كانَ في المفرَدِ، فيذكُرَه، كما يفعلُ غيرُه.

قولُه: (وسَكِّن): هذا قاضٍ بما قالَه أبو عَلِيٍّ[1]؛ فإنَّه لم يَقُلْ: «أبْقِه على إسكانِه»، وكذا يجبُ أن يُحمَلَ قولُه: (أو خَفِّفْه بالفتح) على معنَى: «أو اجعَلْ تخفيفَه بالفتحِ»؛ وإلا أَوْهَمَ أنَّ الأوَّلَ ليسَ بتخفيفٍ.

[(أو خَفِّفه بالفتح)]: قال[2]:

فَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيًا رُكَبَاتُنَا عَلَى حَالَةٍ لَا نَخْلِطُ الجِدَّ بِالهَزْلِ

= أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أحشاءَ قلبِه خُفُوقًا ورَفْضاتُ الهوى في المفاصلِ

والبيت من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ١٣٣٧ والمقتضب ٢/ ١٩٢.

(١) انظر: (الحجة) له ٢/ ٢٦٨.

(٢) البيت لعمرو بن شأس الأسدي، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٧٤ والكتاب ٣/ ٥٧٩.

فهذا شاهدُ (فُعَلاتٍ) في (فُعْلةٍ).

ومنعـــوا إتبـــاعَ نحـــو ذِرْوه وزُبيـــةٍ وشـــذ كسْـــر جِـــروه

[(ومنعوا إتباعَ نحو ذِرْوه)]: ع: لئلا يؤدِّيَ إلى الانقلابِ، كما في: «دُعِي»، و«قُضِي».

[(وزُبْيةٍ)]: و: (مُدْياتٍ)، و: (كُلْياتٍ).

[(وزُبْيةٍ)]: قالَ أبو عَلِيٍّ[1]: لأنَّهم لو أَتْبَعُوا لانقلبت الياءُ واوًا؛ لانضمامِ ما قبلَها، كما في: «لَقَضُوَ الرجلُ».

ع: لأنَّ التاءَ في تقديرِ الانفصالِ، فسُكُونُ الآخِرِ مُتَخَيَّلٌ، كما في: «قَضُوَ»، وليسَ بناءُ الاسمِ على التاءِ الأصلَ، فيُعتَمَدَ.

ونظيرُه إسكانُ الجمهورِ في: (جَوْزاتٍ)، و(بَيْضاتٍ)؛ لئلا يؤدِّيَ إلى الانقلابِ، ومخالفةُ الأصلِ إذا جازَت لغَرَضٍ حقُّها أن لا تؤدِّيَ إلى محذورٍ، وإلا فتَمْتَنِعُ.

ونـــادرٌ أَو ذو اضـــطرار غيـــرُ مـــا قدمتُـــه أو لِأُنـــاسٍ انتمـــى

[(ذو اضطرار)]: كقولِه[2]:

فَتَسْـــتَرِيحَ الـــنَّفْسُ مِـــنْ زَفْرَاتِهَـــا

[(لِأُناسٍ انْتَمَى)]: هم هُذَيْلُ بنُ مُدْرِكة[3]، في المعتلِّ يحرِّكونَه، وعن ابن

---

(١) انظر: (الحجة) له ٢/ ٢٦٩.

(٢) البيت من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٩ والخصائص ١/ ٣١٧.

(٣) انظر: المقتضب ٢/ ١٩٣.

عامرٍ[١] أنَّه قرأ: ﴿لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ عَوَرَاتِ﴾[٢]، ونقلَ ابنُ خَالَوَيْهِ في (شَوَاذِّ القَرَاءاتِ)[٣] أن بني تَمِيمٍ[٤] يقولونَ: (رَوَضَات)، و(جَوَزَات)، و(عَوَرَات)، وأنَّ سائرَ اللغاتِ بالإسكانِ. مِن (البَحْرِ المُحِيطِ)[٥].

❁ ❁ ❁

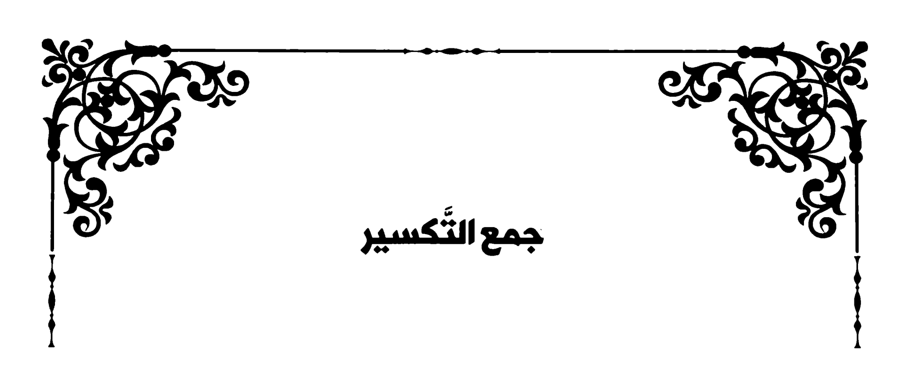
(١) انظر: جامع البيان ٣/ ١٤٠٢.

(٢) النور ٣١.

(٣) وهو مختصر ابن خالويه. انظره في: ١٠٤.

(٤) انظر: (شرح الشافية) للرضي ٣/ ١١٠.

(٥) انظره في: ٨/ ٣٦.



جمع التَّكسير

أَفعِلـــةٌ أَفْعُـــلُ ثـــم فِعْلَـــه　　　ثُمـــتَ أَفعـــالُ مَبَـــانِي قِلَّـــه

قالَ أبو الفَتْحِ[1]: قرأ طَلْحةُ[2]: ﴿فَالصَّوَالِحُ قَوَانِتُ حَوَافِظُ﴾[3]، وهو أَشْبهُ مِن قراءةِ التصحيحِ؛ لأنَّه ليسَ المرادُ مِن الثلاثةِ إلى العشرةِ فقط؛ لأنَّ الألفَ والتاءَ للقِلَّةِ كالألفِ والنونِ والياءِ والنونِ في التثنيةِ، هذا الأصلُ، غيرَ أنَّه قد جاءَ مع الكثرةِ، نحوُ: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾[4] الآيةَ، والغرضُ الكثرةُ.

وكانَ أبو عَلِيٍّ[5] يُنكِرُ الحكايةَ المرويَّةَ[6] أن حَسَّانَ عَرَضَ شِعْرَه على النَّابغةِ، فقالَ له عندَ قولِه[7]:

لَنَـا الجَفَنَـاتُ الغُـرُّ يَلْمَعْـنَ بِالضُّـحَى　　　وَأَسْـيَافُنَا يَقْطُـرْنَ مِـن نَجْـدَةٍ دَمَـا

قَلَّلتَ جِفَانَك وسُيُوفَك، ويقولُ: هذا خَبرٌ مجهولٌ، لا أَصْلَ له؛ لأنَّ اللهَ تعالَى

---

(١) انظر: (المحتسب) له ١/ ١٨٧.

(٢) انظر: مختصر ابن خالويه ٣٢.

(٣) النساء ٣٤.

(٤) الأحزاب ٣٥.

(٥) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٧٠.

(٦) انظر: الأغاني ٩/ ٢٣١.

(٧) سبق تخريجه.

يقولُ: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾(١).

وعِلَّةُ ذلك عندي أنَّه كَثُرَ مجيءُ المفردِ مُرادًا به الجمعُ جِنْسًا، نحوُ: «أَهْلَكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ»، و: «ذَهَبَ الناسُ بالشاةِ والبعيرِ»، فلمَّا كَثُرَ ذلك جاؤوا في موضعِه بالجَمْعِ الذي هو أقربُ الجموعِ إليه، وهو القليلُ، فلهذا قالَ: ﴿الْغُرُفَاتِ﴾، و: «الجَفَنَاتُ»، وجاءَ في التكثيرُ، فقالَ: «وأسيافُنا»، وقالَ تعالَى: ﴿تَوَلَّوا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ﴾(٢).

ع: فُهِمَ مِن هذا الكلامِ مناسبةُ جَعْلِهم جَمْعَ التصحيحِ للقِلَّةِ، وهو كَونُه مُشْبِهًا للتثنيةِ في سلامةِ نَظْمِ الواحدِ، وزيادةِ حرفَين في آخِرِه، أوَّلُهما حَرْفُ العلةِ.

قالَ أبو عبدِ اللهِ الرَّازيُّ(٣) في: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ﴾(٤): إنَّما جُمِعَ (الفؤادُ) جَمْعَ قِلَّةٍ؛ لأنَّه إنَّما خُلِقَ للمعارفِ اليقينيَّةِ، وأكثرُ الخَلْقِ مشغولون بالأفعالِ البهيميَّة، فكأنَّ فؤادَهم ليسَ بفؤادٍ.

قالَ صاحبُ (البَحْرِ)(٥): وهو قولٌ هَذَيانيٌّ، والصوابُ قولُ الزَّمَخْشَريِّ(٦): إنَّه مِن جموعِ القِلَّةِ التي جَرَت مَجرَى جموعِ الكثرةِ، كما قالُوا: (شُسُوعٌ) في جمعِ: (شِسْعٍ)، وذلك يجري هذا المجرى، إلا أنَّ كلامَ الزَّمَخْشَريِّ منتقضٌ في: (شُسُوعٍ)؛

(١) سبأ ٣٧.
(٢) التوبة ٩٢.
(٣) هو العلَّامة فخر الدين الرازي. انظر: (مفاتيح الغيب) له ٢٠/ ٢٥١.
(٤) النحل ٧٨ وغيرها.
(٥) يقصد به (البحر المحيط). انظره في: ٦/ ٥٧٤ وما بعدها.
(٦) انظر: (الكشاف) له ٢/ ٦٢٤.

لأنَّهم قالُوا: (أشْساعٌ).

وبعــضُ ذِي بكَثْــرة وضــعًا يفــي　　　كأَرْجُــلٍ والعكْــسُ جــاء كالصُّــفِي

[(كـ: الصُّفِيّ)]: في (الخَصَائِصِ)(١): الصُّفِيُّ: جمعُ: (صَفًا)، جمعِ صحـ: (صَفَاةٍ)، لا جمعُ: (صَفَاةٍ)؛ لأنَّ (فَعَلَةً) لا يُكسَّرُ على (فُعُولٍ)، إنَّما ذلك شأنُ (فَعْلَةٍ)، كـ: (بَدْرةٍ) و(بُدُورٍ)، و(مَأْنَةٍ) و(مُؤُونٍ)، أو (فَعَلٍ)، كـ: (أَسَدٍ) و(أُسُودٍ).

ع: أو (فَعْلٍ)، كـ: (فُلُوسٍ)، و(بُيُوتٍ).

لِفَعْــلٍ اســمًا صــحَّ عينًــا أَفْعُــلُ　　　ولِلرُّبــاعِيِّ اسْــمًا ايضــا يُجعــلُ

[(لـ «فَعْلٍ» اسمًا صحَّ عينًا)]: سواءٌ صحَّت لامُه، نحوُ: (كَلْبٍ)، و(عَبْدٍ)، أو كانت مُضَعَّفةً، نحوُ: (صَكٍّ) و(أَصُكٍّ)، و(بَتٍّ) و(أَبُتٍّ)، و(ضَبٍّ) و(أَضُبٍّ)، أو اعتلَّت بكَونِها حرفَ علَّةٍ، نحوُ: (ثَدْيٍ) و(أَثْدٍ)، و(ظَبْيٍ) و(أَظْبٍ)، و(دَلْوٍ) و(أَدْلٍ).

قالَ أبو البَقَاءِ(٢): لَمَّا كانَ (فَعْلٌ) أخفَّ الأوزانِ جُمِعَ على (أَفْعُلٍ)؛ لأنَّه ثقيلٌ بضمِّ عينِه، وزيادةِ الهمزةِ؛ ليتعادلَ المفردُ والجمعُ.

ثمَّ قالَ: والجيِّدُ أنَّ الجموعَ لا يكادُ يصحُّ فيها تعليلٌ؛ لأنَّها مِن بابِ الوَضْعِ الأوَّلِ، فكانت أبنيتُها كأبنيةِ الآحادِ، وتلك لا تُعَلَّلُ.

إِن كــانَ كالعَنَــاقِ والــذِّراعِ في　　　مَــدٍّ وتأنيــثٍ وعَــدِّ الأحْــرُفِ

وغيــرُ مــا أَفْعُــل فيــه مُطَّــرِدْ　　　مِــن الثُّلاثِــي اســما بأَفْعَــالٍ يَــرِد

---

(١) انظره في: ٢/ ١١٤.

(٢) انظر: (شرح التكملة) له ٦.

[(وغيرُ ما «أَفْعُلُ» فيه مطَّرد)]: فأمَّا قولُهم: (فَرْخٌ) و(أَفْراخٌ)، و(زَنْدٌ) و(أَزْنادٌ) فإنَّه جازَ؛ لِمُشابهةِ النونِ والراءِ حرفَ العلَّةِ، وأمَّا: (رَأْدٌ) و(أَرْآدٌ) فالهمزةُ أشبهُ بحروفِ العلَّة؛ لِمَا يقعُ فيها مِن التغييرِ، وقالُوا: (نارٌ) و(أَنْوُرٌ)، قالَ عُمَرُ بنُ أبي رَبيعةَ[1]:

فَلَمَّا فَقَدتُّ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وَأُطْفِيَتْ   مَصَابِيحُ شُبَّتْ بِالعَشِيِّ وَأَنْوُرُ

فجمعُوا (فَعَلًا) على (أَفْعُلٍ)، ووَجْهُه:

أَنَّهم راعَوا لفظةَ (نَارٍ)، وهيَ الآنَ ساكنةُ العَيْنِ.

والثاني: أَنَّها مؤنَّثٌ، والمؤنَّثُ قد يسكَّنُ إذا لحِقَتْه التاءُ، كـ: (حَلْقَةٍ) و(حَلَقٍ)، ... لزوم السكونِ؛ للزومِ تأنيثِه.

[(بـ «أَفْعالٍ» يَرِد)]: قالَ[2]:

إِنِّـي لَأَكْنِـي بِأَجْبَالٍ عَـنَ اجْبُلِهَـا[3]   وَسَيْلِ أَوْدِيَـةٍ عَـنْ سَيْلِ وَادِيهَـا

وغَالِبًـا أغنـاهُمُ فِعْـلانُ   في فُعَـلٍ كقـولِهمْ صِـرْدانُ

قالَ[4]:

كَأَنَّ وَحَى الصِّرْدَانِ فِي جَوْنِ[5] ضَالَةٍ   تَلَهْجُمُ لَحْيَيْهِ إِذَا مَا تَلَهْجَمَا

---

(١) البيت من الطويل. انظر: الديوان ٩٦ والمقتضب ٢/ ٢٠٥.

(٢) البيت من البسيط. انظر: المقتضب ٢/ ٢٠٠ والخصائص ٣/ ٦١.

(٣) في المخطوطة مضبوطًا: اجيبِلِها، وهو سهو.

(٤) البيت لحميد بن ثور الهلالي، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٤ والمحكم ٨/ ٢٨٦.

(٥) كذا في المخطوطة، وفي مصادر البيت: جوف، أو: كلِّ.

الوَحَى: الصوتُ، والصُّرَدُ: طائرٌ، والضَّالَةُ: شجرةٌ، والتَّلَهْجُمُ: الاضطرابُ، شَبَّه رُغَاءَ جَمَلٍ بصوتِ الصِّرْدانِ.

في اسمٍ مُذَكَّرٍ رُباعِيٍّ بمَدّ ثالثٍ افْعِلَةُ عنهم اطَّرد

قولُه: (مُذكَّر): ومِن ثَمَّ استُدِلَّ على أنَّ (القَلِيبَ) مذكَّرٌ؛ لقولِهم: (أَقْلِبةٌ)، وعلى أنَّ (السماءَ) للمطرِ مذكَّرٌ؛ لقولِهم فيها: (أَسْمِيةٌ)، كذا قالَ بعضُ الكوفيين[1].

أبو الحَسَنِ[2]: هو مؤنَّثٌ؛ لقولِهم[3]: ما... قياسُه: (أَفْعُلٌ)، كـ: (أَعْنُقٍ)، و(أَعْقُبٍ)، قالَ: وجاءَ عكسه: (طِحَالٌ) و(أَطْحُلٌ)، و(جَنِينٌ) وأَجْنُنٍ)، قال رُؤْبة[4]:

إِذَا رَمَتْ مَجْهُولَهُ بِالأَجْنُنِ

والقياسُ: (أَجِنَّة). مِن (التَّكْمِلةِ)[5].

قولُه ـ رُؤْبةُ ـ:

.... مَجْهُولَهُ بِالأَجْنُنِ

فيه شذوذٌ مِن وجهين: جَمْعُ المذكَّرِ على (أَفْعُلٍ)، وإظهارُ المِثْلَين، كقولِه[6]:

---

(١) انظر: (الأزمنة) لقطرب ١٢.

(٢) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٦٢.

(٣) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٤٩٥.

(٤) البيت من مشطور الرجز. انظر: الديوان ٣/ ١٦٢ والمخصص ٥/ ١٤٦.

(٥) انظره في: ٣٩٦ وما بعدها.

(٦) بتمامه:

الحمدُ لله العليِّ الأجللِ

والبيت لأبي النجم العجلي، وهو من مشطور الرجز. انظر: الديوان ٣٣٧ والمقتضب ١/ ١٤٢.

.... الأَجْلَــــــــــــلِ

عبدُ القاهِرِ[1].

في (شَرْحِ الغايةِ)[2]: أنَّ (فَعُولًا) في المذكَّرِ والمؤنَّثِ يأتي على (أَفْعِلَةٍ)، كـ: (أَعْمِدَةٍ) في المذكَّرِ، و(أَقْدِمةٍ) في المؤنَّثِ، وأنَّ (فَعُولًا) المعتلَّ اللامِ على (أَفْعَالٍ)، كـ: (فَلُوٍّ) و(أَفْلَاءٍ)، و(عَدُوٍّ) و(أَعْدَاءٍ)، فهذان إطلاقان في كلامِ الناظمِ.

والزَمْــــــهُ في فَعَـــــالٍ او فِعَـــــال ... مُصَــــاحِبَي تضــــعِيفٍ او إِعــــلال

فُعْــــل لنحــــو أَحْمــــرٍ وحَمْــــرا ... وفِعْلَــــةٌ جمعًــــا بِنَقْــــلٍ يُــــدْرا[3]

[(«فُعْلٌ» لنحو: أَحْمَرٍ)]: يعني: و(أَفْعَل) في الألوانِ، فأمَّا قولُهم في جمعِ (أَعْزَل): (عُزْلٌ) فإنَّما جازَ مع شذوذِه أنَّه على ضدِّه، وهو: (رامِحٌ)، وإلا فـ(أَفْعَل) لا يُجمَعُ على (فُعْلٍ) في هذا، ونظيرُه قولُهم: (عَدُوَّةٌ) حملًا على: (صَدِيقةٍ).

قولُه: (**«فُعْلٌ» لنحو**[4]**: أَحْمَرٍ وحَمْرا**): فأمَّا قولُه[5]:

.... وَرِجَــــالُ مَكَّــــةَ مُسْــــنِتُونَ عِجَــــافُ

---

(١) انظر: (المقتصد في شرح التكملة) له ١/ ٧٩٦.

(٢) انظره في: ٢١٠.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

(٤) في المخطوطة: لنحمر، وهو سهو.

(٥) بتمامه:

عَمْــرُو العُــلا هَشَــمَ الثَّرِيــدَ لقومــه ... وَرِجَــالُ مَكَّــةَ مُسْــنِتُونَ عِجَــافُ

والبيت لعبد الله بن الزبعرى، وهو من الكامل. انظر: الديوان ٥٣ والنوادر لأبي زيد ٤٦٤.

فجَمَعَ (أَفْعَل) على (فِعَالٍ)؛ فشاذٌّ، وإنَّما قياسُ ذلك: (عُجْفٌ)، ولكنَّه حَمَله على ضدِّه، وهو: (سَمِينٌ)، فقيلَ: (عِجَافٌ)، كـ: (سِمَانٍ)؛ لأنَّ الأَعْجَفَ المَهْزُولُ؛ ألا[1] تَرَى إلى قولِه[2]:

.... مِنْهَا سَمِينٌ وَأَعْجَفُ

قالَ المازنيُّ: وهو شاذٌّ لا يُقاسُ عليه.

[(و«فِعْلَةٌ» جمعًا بنَقْلٍ يُدْرَى)]: وكأنَّ غالبَه في (فُعَالٍ)، كـ: (غِلْمَةٍ)، و(فَعَالٍ)، كـ: (غِزْلَةٍ)، و(فَعِيلٍ)، كـ: (صِبْيَةٍ)،...، و(فَعَلٍ)، كـ: (فِتْيَةٍ)[3].

وفُعُلٌ لاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بمَدّ ... قَدْ زِيدَ قَبلَ لامٍ اعلالًا فَقَدْ

[(لاسمٍ رُبَاعيٍّ بمَدّ)]: (قَذَالٌ)، و(كِتَابٌ)، و(حِمَارٌ)، و(رَغِيفٌ)، و(رَسُولٌ) و(رُسُلٌ).

[(قبل لامٍ اعلالًا فَقَد)]: قالَ أبو عَلِيٍّ في (الحُجَّةِ)[4]: رَفَضُوا جَمْعَ نحوِ: (كِسَاءٍ)، و(غِطَاءٍ) على (فُعْلٍ)؛ لأنَّه في تقديرِ (فُعُلٍ)، كـ: (سَقْفٍ) و(سُقُفٍ).

ع: يعني: فيؤدِّي ذلك إلى تقديرِ الاستثقالِ أو وجودِه، ويلزمُ حينئذٍ إعلالٌ آخَرُ.

قالَ: فرَفَضُوه، واقتَصَرُوا على أدنَى العددِ، كـ: (أَغْطِيَةٍ)، و(أَكْسِيَةٍ)، و(أَخْبِيَةٍ).

---

(١) في المخطوطة: الى.

(٢) سبق تخريجه في باب (المعرب والمبني).

(٣) كثير من هذه التحشية مطموس.

(٤) انظره في: ٢/ ١٠٦.

ع: واعلَمْ أنَّ (فُعُلًا) إنَّما يجوزُ في (فَعْلٍ) في جمعِ غيرِ (أَفْعَل): (كَثِيبٍ)، و(كِتَابٍ)، و(رَسُولٍ)، فأمَّا في (أَفْعَل) فلا، بل تقولُ: (حُمْرٌ)، ولا يجوزُ: (حُمُرٌ)، كأنَّهم أرادُوا الفرقَ بينَ الجمعَين.

واستدلَّ أبو عَلِيٍّ على أنَّ ما كانَ على (فُعُلٍ) فإنَّه يجوزُ فيه (فُعْلٌ): (كُفْء)، و(يُسْر)؛ بأنَّه لَمَّا كانَ يحصلُ بتقديرِ (فُعُلٍ) الثِّقَلُ رُفِضَ (فُعُلٌ) في الجمعِ، كما ذكرناه، وهو بديعٌ.

وقالَ في موطنٍ آخرَ مِن (الحُجَّةِ)[1] أيضًا: الدليلُ على أنَّ نحوَ: (رُسُلٍ) أصلُ: (رُسْلٍ)، وأنَّه خُفِّفَ: رَفْضُهم هذا الجمعَ فيما كانَ حرفَ علَّةٍ، نحوُ: (كِسَاءٍ)، و(رِشَاءٍ)، و(رِدَاءٍ)، فلم يجمعُوا شيئًا مِن هذا النوعِ على (فُعُلٍ)، كما في: (قَذَالٍ)، و(كِتَابٍ)، و(حِمَارٍ)، و(رَغِيفٍ)، ولم يجمعُوه أيضًا على التخفيفِ؛ لأنَّه إذا خُفِّفَ والأصلُ التَّثقِيلُ كأنَّ الحركةَ في حكمِ الثباتِ، ألا ترَى أنَّ مَن قالَ: «لَقَضْوَ الرجلُ»؛ لَمَّا كانت الحركةُ في حُكمِ الثباتِ عندَه لم يَرُدَّ الواوَ، ولَمَّا كان (فُعْلٌ) لا يجوزُ في جمعِ (أَفْعَل)، وكانَ السكونُ فيه أصلًا لا عارضًا، جازَ أن يُجمَع عليه ما لامُه معتلةٌ، نحوُ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ﴾[2].

ع: هذا معنَى كلامِه بزيادةِ إيضاحٍ، وليُقَلْ أوَّلًا في السؤالِ: لِمَ امتنعَ (فُعُلٌ) مِن المعتلِّ اللامِ؟

فإنَّه يُقالُ: لئلا يلزمَ الثِّقَلُ.

---

(١) انظره في: ٢/ ٤٦٠ وما بعدها، و٤/ ٤٣١.

(٢) النمل ٨١ والروم ٥٣.

فيُقالُ: لو كانَ ذلك مانعًا لامتنعَ جَمْعُ: (جِرْوٍ) على (أفْعُلٍ).

فإن قيلَ: إنَّه بعدَ ذلك أُعِلَّ.

قيلَ: فكذا هذا.

فيُقالُ: لهم طريقان: تارةً يجمعوا[1] الشيءَ على ما يوجبُ النقلُ؛ لأنَّه قياسُ نظائرِه مِن الصحيحِ، ثم يخفِّفوه[2]، وتارةً لا يجمعوه[3] على ذلك، فيصيرُ نحوا[4] مِن أوَّلِ الأمرِ.

فيُقالُ: فهلَّا جمعُوه على (فُعْلٍ) بالإسكانِ؛ إذ كانَ خفيفًا.

فيُجابُ ما ذَكَرَ أبو عَلِيٍّ.

فيُقالُ: فهلَّا امتنعَ في نحوِ: (العُمْيِ).

فيُجابُ بالفَرْقِ.

وفُعَلٌ جمعًا لِفُعْلَةٍ عُرِف ... ما لم يُضاعَف في الأعمِ ذُو الألف

[(و«فُعَلٌ» جمعًا لـ «فُعْلَةٍ»)]: قالُوا: (مُرَّةٌ) و(مَرائِرُ)، و(حُرَّةٌ) و(حَرائِرُ)، قالَ السُّهَيْلِيُّ[5]: ولم يُجمَع (فُعْلةٌ) على (فَعائِلَ) إلا في هذَين الحرفَين، وإنَّما القياسُ: (فُعَلٌ)، كـ: (دُرَّةٍ) و(دُرَرٍ)، ولكنَّ الحُرَّةَ في معنَى: الكَرِيمةِ والعَقِيلةِ، والمُرَّةُ في

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) كذا بخط ابن هشام.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

(٤) كذا بخط ابن هشام، ولعل صوابه: مخففًا.

(٥) انظر: (الروض الأنف) له ١/ ١٥٩ وما بعدها، و٤/ ٨٧.

معنَى: مَرِيرةٍ؛ لأنَّ ذلك مِن أفعالِ الطبائعِ، فقياسُ فِعْلِه: «فَعُلَ»، ووَصْفِه: (فَعِيلٌ) في المذكَّرِ، و(فَعِيلةٌ) في المؤنَّثِ.

ونحـــوِ كبـــرى ولِفِعْلَـــةٍ فِعَـــل   وقـــد يَجـــيءُ جَمعُـــه علـــى فُعَـــل

[(ولـ «فِعْلَةٍ»: «فِعَل»)]: (قِدَّةٌ) و(قِدَدٌ)، وفي التنزيلِ: ﴿قِدَدًا﴾[1].

قولُه: (ولـ «فِعْلَةٍ»: «فِعَل»): وجاءَ (فِعَلٌ) نادرًا لغيرِ ذلك، قالَ خالِدُ بنُ عبدِ العُزَّى[2]:

أَصَـــحَا أَمْ قَـــدْ نَهَـــى ذِكَـــرَهْ   ....

وقالَ[3]:

....   مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الذِّكَرِ

المستعملُ في هذا في الإفرادِ إنَّما هو: (ذِكْرَى)، لا: (ذِكْرَةٌ)، و(فِعَلٌ) إنَّما هو قياسُ (فِعْلَةٍ)، نحوُ: (فِكْرَةٍ) و(فِكَرٍ)، وكأنَّه شَبَّهَ ألفَ التأنيثِ بتاءِ التأنيثِ؛ لأنَّهما

---

(١) الجن ١١.

(٢) بتمامه:

أَصَـــحَا أَمْ قَـــدْ نَهَـــى ذِكَـــرَهْ   أم قضـــى مـــن لـــذَّةٍ وَطَـــرَهْ

والبيت من المديد. انظر: سيرة ابن هشام ١/ ٢٢ والأغاني ١٥/ ٣٢.

(٣) بتمامه:

يـا ليـت لـي سَـلْوةً يُشـفى الفـؤادُ بهـا   مِـنْ بَعْـضِ مَـا يَعْتَـرِي قَلْبِـي مِـنَ الـذِّكَرِ

والبيت لتميم بن أبي بن مقبل العجلاني، وهو من البسيط. انظر: الديوان ٧٤ والحجة ٣/ ٤٢٧.

نظيرتان. مِن (الرَّوْضِ الأُنُفِ)[1]، إلا البيتَ الثانيَ؛ فلم يذكُرْه.

[(جَمْعُهُ)]: لو قالَ: «جَمْعُهَا»؛ كانَ أَحْسَنَ.

في نحـــو رامٍ ذُو اطِّـــرادٍ فُعَلَـــهْ وشـــاع نحـــوُ كامـــلٍ وكَمَلَـــه

[(في نحو: رامٍ)]: نحوُ: (حُمَاةٍ)، و(غُزَاةٍ)، و(سُعَاةٍ).

[(في نحو: رامٍ)]: ع: ولا يكونُ (فُعَلَةٌ) لغيرِه؛ ولهذا رَدَّ ابنُ الخَشَّابِ[2] على الحَرِيريِّ في قولِه في التاسعةِ والعشرين[3]: «قالَ: فإن أَفْطَرَ فيه العُرَاة، قالَ: لا تُنْكِرُ عليهم الوُلَاة»؛ لأنَّ (العُرَاةَ) جمعُ: (عَارٍ)، وليسَ هو المرادَ، بل المرادُ: الذين تأخذهم العُرَواءُ - وهي الحُمَّى - برِعْدَةٍ، ويُقالُ منه: عُرِيَ الرجلُ، فهو مَعْرُوٌّ، والجمعُ: مَعْرُوُّون، لا: عُرَاةٌ.

[(في نحو: رامٍ)]: الزَّمَخْشَريُّ[4]: وأمَّا (الرِّعَاءُ) بالكَسْرِ فقياسٌ، كـ: (صِيَامٍ)، و(قِيَامٍ). انتهى.

أبو حَيَّانَ[5]: ليسَ بقياسٍ؛ لأنَّه جَمْعُ: (راعٍ)، وقياسُ (فَاعِلٍ) الصفةِ التي للعاقلِ أن يُكَسَّرَ على (فُعَلَةٍ)، كـ: (قاضٍ) و(قُضَاةٍ)، وما سوى جمعِه هذا فليسَ بقياسٍ.

فَعْلَـــى لوصـــفٍ كقتيـــلٍ وزَمِـــن وهالـــكٍ^{صح} وميِّـــتٌ^{صح} بـــه قمـــن

---

(١) انظره في: ١/ ٨٦ وما بعدها.

(٢) انظر: (الرد على الحريري في المقامات) له ٤٦٥.

(٣) انظرها في: (المقامات) له ٢٤٤.

(٤) انظر: (الكشاف) له ٣/ ٤٠١.

(٥) انظر: (البحر المحيط) له ٨/ ٢٩٧.

قالَ أبو الفَتْحِ[١] في قراءةِ مَن قرأ[٢]: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سَكْرَىٰ﴾[٣]: إنَّه يحتملُ أمرين:

أحدُهما: أنَّه كَسَّرَ: (سَكْرانَ) على: (سَكْرَى)؛ إذ كانَ السُّكْرُ علَّةً تَلْحَقُ العَقْلَ، فهو كقولِه[٤]:

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمُ القَوْمُ رَوْبَى نِيَامَا

فهذا جَمْعُ: (رائِبٍ)، أي: نَوْمَى خُثَراء الأنفس، فيكونُ ذلك كقولِهم: (هالِكٌ) و(هَلْكَى)، و(صَرِيعٌ) و(صَرْعَى)، و(جَرْحَى).

والآخَرُ: أن يكونَ صفةً مفردةً مذكَّرُها: (سَكْرانُ)، كـ: امرأةٍ سَكْرَى، ويشهدُ لهذا قراءةُ مَنْ قرأ[٥]: ﴿سُكْرَىٰ﴾ بالضمِّ، فهذا لا يكونُ إلا وصفًا.

ويشهدُ للأوَّلِ قراءةُ الجماعةِ[٦]: ﴿سُكَٰرَىٰ﴾.

فإن قلتَ: كيف جازَ إيقاعُ صفةِ المفردِ على الجمعِ؟

قلتُ: كما جازَ لِلَبِيدٍ أن يشيرَ إلى الناسِ بضميرِ الواحدِ في قولِه[٧]:

وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الحَيَاةِ وَطُولِهَا وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ كَيْفَ لَبِيدُ

---

(١) انظر: (المحتسب) له ١/ ١٨٩.

(٢) حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٤٣٤.

(٣) الحج ٢.

(٤) البيت لبشر بن أبي خازم، وهو من المتقارب. انظر: الديوان ١٩٠ والكتاب ١/ ٨٢.

(٥) إبراهيم النخعي وسعيد بن جبير والأعرج والأعمش. انظر: مختصر ابن خالويه ٩٦.

(٦) ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر. انظر: السبعة ٤٣٤.

(٧) البيت من الكامل. انظر: الديوان ٣٥ والصحاح ١/ ٢٢٥.

وكما جازَ عكسُه، نحوُ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ﴾[1]، أطلقَ الجمعَ، والمرادُ واحدٌ.

ع: ومثلُ: «الدَرَجات العليا»، و: ﴿مِنْ ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَى﴾[2]، إِنْ جُعِلَ (الكُبْرَى) صفةً للآياتِ.

لِفُعْـــل اســـما صَـــحّ لامـــا فِعَلَـــه ... والوضــــعُ في فَعْـــل وفِعـــل قَلَّلَـــهْ

وفُعَّـــــــلٌ لِفاعـــــــلٍ وفاعِلـــــــه ... وَصـــفَين نحـــو عَـــاذِلٍ وعَاذِلـــه

ومثلُـــه الفُعَّـــال فيمـــا ذُكِّـــرا ... وذانِ في المُعَـــــلِّ لامًـــــا نـــــدَرَا

[(الفُعَّال)]: كـ: (قارِئٍ) و(قُرَّاءٍ).

[(فيما ذُكِّرا)]: أي: كانَ مُذَكَّرًا.

فَعْـــلٌ وفَعْلَـــةٌ فِعَـــالٌ لهمـــا ... وقـــلّ فيمـــا عَيْنُـــه اليـــا مِنْهُمـــا

[(فَعْلٌ)]: (كِلَابٌ)، و(كِبَاشٌ)، و(بِغَالٌ).

[(وفَعْلَةٌ)]: قالَ صاحبُ (البَحْرِ)[3]: جاءت: (شَـهْوَةٌ) على: (شُـهًى)، ولـم يذكُر النحاةُ مجيءَ (فَعْلةٍ) المعتلةِ اللامِ على (فُعَلٍ)، قالَت امرأةٌ مِن بني نَصْرِ بنِ مُعَاوِيةَ[4]:

(١) آل عمران ١٧٣.

(٢) طه ٢٣.

(٣) يقصد به (البحر المحيط). انظره في: ٣/ ٤٢.

(٤) البيت من الطويل. انظر: (تذكرة النحاة) لأبي حيان ٦٢.

فَلَوْلَا الشُّهَى وَاللهِ كُنْتُ جَدِيرَةً بِأَنْ أَتْرُكَ اللَّذَّاتِ فِي كُلِّ مَشْهَدِ

قولُه: (وقَلَّ) البيتَ: فكثُرَ فيما عينُه واوٌ؛ للتخفيفِ، كـ: (حِيَاضٍ)، و(سِيَاطٍ)، و(ثِيَابٍ).

وفَعَلٌ أيضًا لَهُ فِعَالُ ما لم يَكُنْ فِي لامِهِ اعتِلال

أو يَكُ مُضعَفًا ومثلُ فَعَلِ ذُو التاْ وفُعْل مَعَ فِعْل فاقبَل

وفِي فَعِيلٍ وصفِ فاعلٍ وَرَدْ كذاك في أُنثاهُ أَيضًا اطّرد

وشاعَ في وصفٍ على فَعْلانَا أَو أُنثَيَيهِ أو على فُعلانا

[(وشاع في وصفٍ على «فَعْلانا»)]: ومِن ثَمَّ كانَ الصوابُ قَوْلَ الفارسيِّ[1]: إنَّ (يِقَاظ) جمعُ: (يَقْظَان)، لا قولَ أبي عَمْرٍ[2] الشَّيْبانيّ[3]: إنَّه جمعُ: (يَقُظ).

ومثلُه فُعْلَانَةٌ والزَمْهُ فِي نحو طَوِيلٍ وطَوِيلَةٍ تفي

وبِفُعول فَعِلٌ نحو كَبِدْ يُخَصُّ غالبًا كذاك يطّرِدِ

في فُعْلٍ اسمًا مُطْلَقَ الفاْ وفَعَل لَهُ وللفُعال فِعلانُ شَمِل

[(في «فُعْلٍ» اسمًا)]: (بُطُونٌ)، و(ظُهُورٌ)، و(قُبُورٌ)، و(فُرُوجٌ).

---

(١) انظر: (التكملة) له ٤٧٢.

(٢) كذا بخط ابن هشام، وهو أحد وجهي كلمة (عمرو).

(٣) انظر: (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي ٤/ ٣٧٣. (ط. دار الكتب العلمية).

[(شَمِل)]: خ: (حَصَل).

ينبغي أن يكونَ الإنشادُ: (حَصَل)؛ لأنَّ (شَمِل) بكسرِ[1] العينِ[2]؛ فلا يطابقُ الأوَّلَ كلَّ المطابقةِ[3].

وشَاعَ فِي حُوتٍ وقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهاهُما وقَلَّ في غيرهما

[(و: قاعٍ)]: قالُوا: (قاعٌ) و(قِيعانٌ)، قلبُوا الواوَ ياءً؛ للكسرةِ قبلَها، و: (أَقْوَاعٌ)، وقالَ العَبْديُّ[4]: إنَّه لا يُقالُ، قالَ أبو البَقَاءِ[5]: وذكرَه أهلُ اللغةِ[6]، و: (قِيعَةٌ)، كقولِه تعالَى: ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ﴾[7]، فقيلَ: مفردٌ، وقيلَ: جَمْعٌ.

وقالوا: ساج وسِيجان، ونار ونِيران.

[(وقَلَّ في غيرهما)]: (خَرَبٌ) و(خِرْبَانٌ)، لذَكَرِ الحُبَارى، و(بَرَقٌ) و(بِرْقَانٌ)، و(وَرَلٌ) و(وِرْلَانٌ).

وفَعْلًا اسما وفعيلا وفَعَل غيرَ مُعَلِّ العين فُعلان شمل

ولكريمٍ وبَخيلٍ فُعَلَا كذا لما ضَاهَاهُما قد جعلا

---

(١) في المخطوطة: بفتح، وهو سهو.

(٢) عين الكلمة، وهي الميم.

(٣) وهو ما يسمى بعيب السناد. انظر: الوافي ٢٢١.

(٤) في شرحه على الإيضاح، وهذا الكتاب لم يصلنا، والعبدي هو أبو طالب أحمد بن بكر بن بقية، وهو من تلاميذ الفارسي، ت: ٤٠٦هـ.

(٥) انظر: (شرح التكملة) له ١١.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٥٩٠ والمقتضب ٢/ ٢٠٤.

(٧) النور ٣٩.

قولُه: (فُعَلا): مرادُه: (فُعَلاءُ)، فقَصَرَ ضرورةً.

ومرادُه بـ: (كَرِيم، و: بَخِيل): (فَعِيلٌ) المذكَّرُ الصحيحُ اللامِ والعينِ، فأمَّا قولُهم: (خَلِيفةٌ) و(خُلَفَاءُ)، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ﴾[1]، فعنه جوابان:

أحدُهما: أنَّ (خَلِيفة) لا يقعُ إلا على المذكَّرِ، فلا لَبْسَ، بخلافِ: (ظَرِيفةٍ)، لو قالُوا فيها: (ظُرَفاءُ).

والثاني: أنَّهم قالُوا: (خَلِيفةٌ) و(خِلِّيفَى)، فيكونُ جمعًا له.

فأمَّا قولُه: ﴿خَلَٰٓئِفَ﴾[2] فعلى بابِه، على حَدِّ: (عَفِيفَةٍ) و(عَفَائِفَ)، و(طَرِيفةٍ) و(طَرَائِفَ).

ولم يأتِ (فُعَلاءُ) في المؤنَّثِ الحقيقيِّ إلا في كلمتين، قالُوا: (سَفِيهةٌ) و(سُفَهاءُ) و(سَفَائِهُ)، و«امرأةٌ فَقِيرةٌ» و(فُقَراءُ)، ولم يأتِ (فُعَلاءُ) في المعتلِّ إلا في: (تَقِيٍّ) و(تُقَواءُ)، عن الفَرَّاء، و: (سَرِيٍّ) و(سُرَواءُ). ابنُ بابَشاذَ[3].

ونَـابَ عنـه أَفْعِـلاءُ في المعَـلْ   لامًـا ومُضْـعَفٍ صح وغَيـرُ ذاك قَـلْ

[(في المُعَلِّ لامًا)]: ع: لو قالَ: «في مُعَلِّ لامٍ»؛ لكانَ أَحْسَنَ.

[(في المُعَلِّ لامًا ومُضْعَفٍ)]: ع: كانَ الأحسنُ: «في مُعَلِّ لامٍ ومُضْعَفٍ».

فواعِـلٌ لِفَوعَـلٍ وفاعَـلِ   وفَـاعلاءَ مـع نحـو كاهـلِ

---

(١) الأعراف ٦٩ و٧٤.

(٢) الأنعام ١٦٥ وغيرها.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ٧٢٨ وما بعدها.

(فَوَاعِلُ) لـه خمسـةٌ[١] مفـرداتٍ، أربعـةٌ[٢] بـلا شَـرْطٍ: (فَوْعَـلٌ)، و(فَاعَـلٌ)، و(فَاعِلَاءُ)، و(فَاعِلَةٌ)، و(فَوْعَلَةٌ)، وواحدٌ بشَرْطٍ: (فَاعِلٌ)، وشَرْطُه: الجمودُ، أو: كَونُه لمؤنَّثٍ، أو: لِمَا لا يعقلُ، وشذَّ في الصفةِ للعاقلِ المذكَّرِ.

[(لفَوْعَلٍ)]: (جَوَاهِرُ)، و(كَوَاثِرُ).

[(وفاعَلٍ)]: (قَوَالِبُ)، و(طَوَابعُ).

[(وفاعِلاء)]: (رَوَاهِطُ)، و(قَوَاصِعُ).

قولُه: (فَوَاعِلٌ) البيتَ: ورُبَّما قالت العامَّة في (طَابَقٍ): (طَوَابِيق)، وهو لَحْنٌ.

وقدَ رَدَّ ابنُ الخَشَّابِ[٣] على الحَرِيريِّ[٤] في قولِه: «فأَلْفَيتُ بها أبا زَيْدٍ السَّرُوجيَّ، يتقلَّب في قَوَالِيب الانتساب، ويَخْبِط في أساليبِ الاكتساب»، فقالَ: (القَوَالِيب) خطأٌ؛ لأنَّ الواحدَ: (قالِب)، أو: (قالَب)، ذكرَه ابنُ دُرَيْدٍ[٥] بـالوجهين، لا: (قـالَاب)، ولا: (قالُوب)، وكلا المثالَين مِن (فاعِل) و(فاعَل) إنَّما يُكسَّرُ على (فَوَاعِـل) بغيـرِ يـاءٍ، نحوُ: (تابِل)، و(خاتَم)، فأمَّا قولُهم: (خَوَاتِيم) فعلى لغةِ مَن يقـولُ: (خاتـام)، وقـد يَمُطُّون الكسرةَ، فتصيرُ ياءً، كـ: (الصَّيَارِيفِ)، و(الدَّرَاهِيمِ)، إلا أنَّه خاصٌّ بضـرورةِ الشِّعْرِ، وعليه قولُ أبي الطَّيِّبِ[٦]:

---

(١) ذكر ستة.

(٢) ذكر خمسة.

(٣) انظر: (الرد على الحريري في المقامات) له ٤٤٢.

(٤) انظر: (المقامات) له ١٣.

(٥) انظر: (جمهرة اللغة) له ١/ ٣٧٣ و(الاشتقاق) له ٢٠٦.

(٦) البيت من البسيط. انظر: الديوان ٤٤٧ وشرح الواحدي ٦٣٥.

أَفْـدِي[1] ظِبَـاءَ فَـلَاةٍ[2] مَـا عَـرَفْنَ بِهَـا مَضْـغَ الكَـلَامِ وَلَا صَـبْغَ الحَوَاجِيـبِ

ولا يجوزُ ذلك في الكلامِ بالاتفاقِ، وعكسُه حَذْفُ المدةِ مما تستحقُّه، كقولِه[3]:

وَكَحَّـــلَ العَيْنَـــيْنِ بِـــالعَوَاوِرِ

أراد: (العَوَاوِير).

وأجابَ ابنُ بَرِّي[4] بأنَّ السَّجْعَ يجوزُ فيه ما يجوزُ في الضرورةِ، قالَ: أَلَا تـرَى أنَّه قد جاءَ: ﴿ٱلظُّنُونَا﴾[5]، و: ﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾[6]، و: ﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾[7]، بزيادةِ الألفِ في التنزيلِ، كما تُزادُ في القوافي، وجاءَ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾[8]، فحُذفت الياءُ فيه؛ إتْباعًا للوَتْرِ[9] وما قبلَه، وحُذفَت الياءُ مِن: ﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾[10]، كما حُذِفَت في قولِ الشاعرِ[11]:

---

(١) في المخطوطة: أيدي، وهو سهو.

(٢) في المخطوطة: تلاةٍ، وهو سهو.

(٣) البيت لجندل بن المثنى الطهوي، وهو من مشطور الرجز. انظر: الكتاب ٤/ ٣٧٠ والأصول ٣/ ٣٩٧.

(٤) انظر: (الانتصار للحريري) له ٤٤٣

(٥) الأحزاب ١٠.

(٦) الأحزاب ٦٦.

(٧) الأحزاب ٦٧.

(٨) الفجر ٤.

(٩) في قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّفۡعِ وَٱلۡوَتۡرِ﴾.

(١٠) الفجر ١٥.

(١١) البيت للأعشى، وهو من المتقارب. انظر: الديوان ١٥ والكتاب ٣/ ٥١٣.

فَهَـــلْ يَمْنَعَنِّـــي ارْتِيَـــادِي الـــبِلَا دَ مِـــن حَـــذَرِ المَـــوْتِ أَنْ يَـــأْتِيَنْ

قولُه: (فَوَاعِلٌ لفَوْعَلٍ): إن قلتَ: قالَ أبو حاتمٍ في[1]:

.... عَلَيْـــهِ قَضِـــيمٌ نَمَّقَتْـــهُ الصَّـــوَانِعُ

إنَّه جَمْعُ: (صَنَاع)، والمرادُ: اللاتي يعملن بأيديهنَّ.

قلتُ: قالَ ابنُ عُصْفُورٍ في (شَرْحِ الأبياتِ)[2]: لعلَّه فسَّرَه على المعنَى، وإنَّما القياسُ أن تكونَ الواحدةُ: (صانِعة)، لا: (صَنَاع).

قولُه في الصفحةِ قبلُ[3]: («فَوَاعِلٌ» لكذا): أي: خاصٌّ به، ورُبَّما جاءَ نادرًا في غيرِه، قالُوا في: (الجَزَاءِ) ـ وهو (فَعَالٌ) ـ: (جَوَازِي)، قالَ[4]:

مَـــنْ يَفْعَـــلِ الخَيْـــرَ لَا يَعْـــدَمْ جَوَازِيَـــهُ لَا يَـــذْهَبُ العُـــرْفُ بَـــيْنَ اللهِ وَالنَّـــاسِ

وقالُوا في: (اليُعَار): (يَوَاعِر)، قالَ[5]:

.... لَهَـــا بَـــيْنَ جَـــرْسِ الـــرَّاعِيَيْنِ يَـــوَاعِرُ

---

(١) بتمامه:

كَـــأنَّ مجـــرَّ الرَّامِســـاتِ ذُيُولَهـــا عَلَيْـــهِ قَضِـــيمٌ نَمَّقَتْـــهُ الصَّـــوَانِعُ

والبيت للنابغة الذبياني، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٣١ وجمهرة اللغة ٢/ ٩٧٧.

(٢) المسمى بـ(المفتاح في شرح أبيات الإيضاح)، ولم أجد النص في مطبوعة الكتاب.

(٣) ابن هشام كتب هذه التحشية في الورقة ٣٥/ ب، والبيت الذي يعلق عليه في الورقة ٣٥/ أ.

(٤) البيت للحطيئة، وهو من البسيط. انظر: الديوان ٥١ والحيوان ٦/ ٤٩٥.

(٥) بتمامه:

لنـــا ثَلَّـــة مقصـــورةٌ حَضَـــنِيَّةٌ لَهَـــا بَـــيْنَ جَـــرْسِ الـــرَّاعِيَيْنِ يَـــوَاعِرُ

والبيت لجاهلي من بني سعد، وهو من الطويل. انظر: النوادر لأبي زيد ٢١٢.

وفي: (الدُّخَان): (دَوَاخِن).

وأجازَ أبو عَلِيٍّ[(١)] في قولِه[(٢)]:

إِذَا فُضَّتْ خَوَاتِمُهَا وَفُكَّتْ   يُقَالُ لَهَا: دَمُ الوَدَجِ الذَّبِيحِ

أن يكونَ جَمْعَ: (خِتَام)، وليسَ المرادُ بـ (الذَّبِيح) المذبوحَ الذي تفرَّقَ أَوْداجُه، بل: المذبوحَ بمعنى: المشقوقِ، كقولِه[(٣)]:

نَامَ الخَلِيُّ فَبِتُّ اللَّيْلَ مُشْتَجِرًا   كَأَنَّ عَيْنَيَّ فِيهَا الصَّابُ مَذْبُوحُ

وقال آخَرُ[(٤)]:

فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِي سُكِّ

وقالُوا: «أخذَه الذُّبَاحُ»، وهو ـ فيما زعمُوا ـ تشقُّقٌ في أظفارِ الأحداثِ أو أصابعهم، فوصف الدم بالذبحِ، بمعنى أنَّه مذبوحٌ له، مثلُ: ﴿بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[(٥)]، أي: مكذوبٍ فيه، و: ليلٌ نائمٌ. مِن (الحُجَّةِ)[(٦)].

ابنُ قُتَيْبةَ[(٧)]: (النَّيَاطِلُ): مَكَايِيل الخَمْر، واحدُها: (ناطل).

---

(١) انظر: (الحجة) له ١/ ٢٩٦ وما بعدها.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٩٩ والمحكم ٣/ ٢٩٣.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من البسيط. انظر: الديوان ٧٩ ومجاز القرآن ١/ ٤٠٠.

(٤) البيت لمنظور بن مرثد الأسدي، وهو من مشطور الرجز. انظر: إصلاح المنطق ١٤ وجمهرة اللغة ١/ ١٣٥.

(٥) يوسف ١٨.

(٦) انظره في: ١/ ٢٩٦ وما بعدها.

(٧) انظر: (أدب الكاتب) له ١٦٧.

قالَ ابنُ السِّيدِ(١): هذا قَوْلُ أبي عَمْرٍو الشَّيْبانيِّ(٢)، ولا يصحُّ في العربيةِ؛ لأنَّ (فاعِلًا) إذا كان اسمًا فبابُه أن يُجمَعَ على (فَوَاعِل)، ولهما أن يقولا: إنَّه مِن الجموعِ الخارجةِ عن القياسِ، لكنَّه لا ينبغي؛ فإنَّه إذا أمكنَ العُدُولُ عن التخريجِ على الشاذِّ لا يُرتَكَبُ، وقد حكى أبو عُبَيْدٍ في (الغَرِيبِ)(٣): (ناطِل) و(ناطَل)، وحكى ابنُ الأَنْباريِّ(٤): (نَيْطَل)، فعلى هذا جمعُ: (ناطِل) و(ناطَل): (نَوَاطِل)، و(نَيْطَل): (نيَاطل).

[(نحو: كاهِلٍ)]: ضابطُه: (فاعِل) اسمًا، كـ: (عَوَاتِق)، و(كَوَاهِل)، و(حَوَاتِم)، و(خَوَاتِم)، و(قَوَالِب) في: (قالِب)، و(طَوَابِع) في: (طابِع)، ولا فَرْقَ بينَ العَلَمِ واسمِ الجنسِ.

وحـــائضٍ وصـــاهلٍ وفاعِلـــه   وشـــذَّ في الفـارس مـع مـا ماثلـه

[(و: حائِضٍ)]: (حَوَائِض)، و(طَوَامِث).

قولُه: (و: صاهِلٍ): ضابطُه: صفةُ مذكَّرٍ ما لا يعقلُ، نحوُ: «نجمٌ طالِعٌ» و«نجومٌ طَوَالِعُ»، قالَ(٥):

---

(١) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٩٠ وما بعدها.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ١٣/ ٢٣٤.

(٣) انظره في: ١/ ٢٤١.

(٤) انظر: لسان العرب ١١/ ٦٦٧.

(٥) بتمامه:

أخـــذْنا بآفـــاق الســـماء علـــيكمُ   لَنَـــا قَمَرَاهَـــا وَالنُّجُـــومُ الطَّوَالِـــعُ

والبيت للفرزدق، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ٥١٩ ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٣٣.

لَنَـا قَمَرَاهَـا وَالنُّجُـومُ الطَّوَالِـعُ ....

و«جبالٌ شَوَامِخُ»، فهذا مُطَّرِدٌ أيضًا، نصَّ عليه س[1]، قالَ المصنِّفُ في (شَرْحِ الكافِيةِ)[2]: وغَلِطَ كثيرٌ مِن المتأخرين، فحَكَمَ على مثلِ هذا بالشذوذِ، وإنَّما الشاذُّ صفةُ العاقلِ المذكَّرِ، كـ: (فَوَارِس).

قولُه: (**وفاعله**[3]): نحوُ: (الناصِية) و(النَّوَاصي)، و(فاطِمة) و(فَوَاطِم)، و(ضارِبة) و(ضَوَارِب).

قولُه: (**وشذَّ في: الفارِس**): بَقِيَ عليه: (فَوْعَلة)، كـ: (صَوْمَعة) و(صَوَامِع)، و(زَوْبَعة) و(زَوَابِع)، وشذَّ: (دُخَان) و(دَوَاخِن)، و(عُثَان) و(عَوَاثِن)، و(حاجة) و(حَوَائِج)، و(شجن) و(شواجن).

في (البُخَاريِّ)[4] في تفسيرِ قولِه تعالَى: ﴿مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾[5]: فإن كانَ جَمْعَ الذكورِ فإنَّه لم يوجَد على تقديرِ جَمْعِه إلا حرفان: (فارِس) و(فَوَارِس)، و(هالِك) و(هَوَالِك).

قولُه تعالَى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا۟ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾[6]: قالَ الكَرْخيُّ[7]: (الكَوافِرُ) يشملُ

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٦٣٣.

(٢) المسمى بـ(شرح الكافية الشافية). انظره في: ٤/ ١٨٦٥.

(٣) في المخطوطة: وفاعل، وهو سهو.

(٤) انظر: صحيح البخاري ٦/ ٦٣.

(٥) التوبة ٨٧ و٩٣.

(٦) الممتحنة ١١.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٥/ ٢٩٨.

الرجالَ والنساءَ، فقالَ له الفارِسيُّ: النحويون لا يرَون هذا إلا في النساءِ، جمع: (كافِرة)، فقالَ: أليس يُقالُ: «فرقة كافِرة»، و«طائفة كافِرة»؟

قالَ الفارِسيُّ: فَبُهِتُّ، وقلتُ: هذا تأييدٌ. انتهى.

وليسَ بشيءٍ؛ لأنَّه لا يُقالُ: (كافِرة) في وصفِ الرجالِ إلا تابعًا لموصوفِها، أو يكون محذوفًا، أمَّا بغيرِ ذلك فلا تُجمعُ (فاعِلة) على (فَوَاعِل) إلا وتكونُ للمؤنَّثِ.

وبِفَعائـــلَ اجمعـــن فَِـــعاله وشِـــبْهَه ذا تـــاء او مُزالـــه

وبالفعـــالَى والفعـــالِي جمعـــا صـحراءُ والعـذراءُ والقـيسَ اتبعـا

واجعـــل فعـــالِيَّ لغَيْـــرِ ذي نَسَـــبْ جُـــدِّدَ كالكُرسـي تَتْبَــعِ العَــرَبْ

وبِفَعالِـــلَ وشـــبهِه انطقـــا في جمـع مـا فـوق الثلاثـة ارتقـى

مـن غيـر مـا مضـى ومـن خماسـي جُـرّد الاخِـرَ انـفِ بالقيـاس

[(من غير ما مضى)]: ع: يُفْهِمُ كلامُه أنَّ ما مضَى لا يُجمَعُ على ذلك، وممَّا مضَى: (أَفْعَل)، ويُكَسَّرُ على (أَفَاعِل)، وهي مُشْبِهةٌ لـ (فَعَالِل)، تقولُ: (أَكْبَر) و(أَكَابِر)، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾[1]، وقالَ الشاعرُ[2]:

أَتَـانِي وَعِيـدُ الحُـوصِ مِـن آلِ جَعْفَـرٍ فَيَا [عبدَ عمرٍو لو نهيتَ] الأَحَاوِصَا

(١) الأنعام ١٢٣.

(٢) البيت للأعشى، وهو من الطويل، وما بين المعقوفين مبيض له في المخطوطة. انظر: الديوان ١٤٩ وإصلاح المنطق ٢٨١.

وفي التنزيلِ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[(١)]، وقالُوا: (أَفْكَل) و(أَفَاكِل).

ع: ولْيُنْظَرْ أيضًا في (فَعْلان) و(فُعْلان)، نحوُ: (عُثْمان)، و(سَلْمان)؛ فإنَّها لا تُجمَعُ على (فَعَالين)، وهو مشبَّهٌ بـ(فَعَالِل).

وقد حكَى كـ[(٢)] في (شَعْبان): (شَعَابِين)، قالَ النَّحَّاسُ[(٣)]: وهو خَطأٌ عندَ س[(٤)]، لا يجوزُ عندَه في (عُثْمان): (عَثَامِين)، ولو جازَ هذا لجازَ في التصغيرِ: (عُثَيْمِين)، قالَ: وهذا إنَّما يكونُ عندَنا في (فِعْلان)، نحوُ: (سِرْحان) و(سَرَاحِين).

ع: فأمَّا: (مُصْران) و(مَصَارِين) فنصَّ سِيبَوَيْهِ[(٥)] على أنَّه لا يُلتفتُ إليه، يعني: لشذوذِه، وقالُوا شاذًّا: (مَشَابِه) في: (شَبَه)، و(مَلَامِح) في: (لَمْحة).

[(الاخِرَ انْفِ)]: وإنَّما اختصَّ الحذفُ بالآخِرِ؛ لأنَّه الذي يُرْتَدَعُ عندَه، وكلامُ س[(٦)] في ذلك معروفٌ، وبهذا استَدْلَلْنا على صحةِ قولِ الخَليلِ[(٧)]: إنَّ المحذوفَ مِن الهمزتَين في نحوِ: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾[(٨)] إذا سهَّلْنا: الثانيةُ لا الأُولَى؛ لأنَّها التي ارتَدَعْنا عندَها، وأمَّا قَوْلُ أبي عَمْرٍو[(٩)]: إنَّ المحذوفَ الأُولَى، فله وُجَيْهٌ، وهو أنَّها

---

(١) هود ٢٧.
(٢) انظر: (الأزمنة) لقطرب ٤٥ وما بعدها.
(٣) انظر: (عمدة الكتاب) له ١٠٠ وما بعدها.
(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٤٠٦.
(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٤٠٦.
(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٤٤٨ وما بعدها.
(٧) انظر: الكتاب ٣/ ٥٤٩.
(٨) محمد ١٨.
(٩) انظر: الكتاب ٣/ ٥٤٩.

طرفٌ، والأطرافُ محلُّ التغييرِ.

والرابـعُ الشـبيهُ بالمزِيـد قـد يُحـذفُ دون مـا بـه تَـم العَـدد

قولُـه: (**الرابـع**): ومِـن ثَـمَّ غُلِّـطَ الزَّمَخْشَـريُّ[1] في قولِـه في (جَحْمَـرِش): (جَحَارِش).

قولُه: (**الشَّبيه**) يشملُ ما كانَ بلفظِ الزائـدِ، كـ: (خَـدَرْنَق)؛ فإنَّـه مشابهٌ لـه في اللفظِ، لكنَّه غيرُ زائدٍ، و(فَرَزْدَق)؛ فإنَّه يشابِهُهُ في المخرجِ، ويُستثنَى مِن الأوَّلِ: أن يكونَ التالي ـ وهو الخامسُ ـ مِن لفظِ حروفِ الزيادةِ، فلا يُحذَفُ غيرُه، كـ: (شَمَرْدَل).

وزائـدَ العـادِي الربـاعيْ احذِفـه مـا لـم يـكُ لِينًـا إِثْـرَهُ الَّلـذ خَتَمـا

والسـينَ والتـاْ مِـن كمسـتدع أزل إذ بِنـا الجمـع بقاهمـا مُخِـلّ

[(كـ: مُسْتَدْعٍ)]: وكذا: (مُسْتَغْفِرٌ)، و(مُسْتَكْتِبٌ)، و(مُسْتَخْرِجٌ).

والمـيمُ أَولَـى مـن سـواهُ بالبقـا والهمـزُ واليـاْ مثلُـه إن سَـبَقا

والياءَ لا الـواوَ احـذفِ ان جمعتَ ما كَحَيْزَبُـونٍ فهـو حُكْـمٌ حُتمـا

قد يُقالُ: كان يغني عنه: (**ما لم يَكُ لِينًا**) البيتَ؛ لأنَّه إذا لم تُحذَف الواوُ فإنَّ الياءَ تُحذَفُ قطعًا؛ لتَتَأَتَّى البِنْيةُ.

(**والياءَ لا الواوَ**) البيتَ: إذا اجتمعَ زيادتان[2] حَذْفُ إحداهما يؤدِّي إلى حَذْفِ الأخرَى التي ليست كذلك حُذِفَت هذه، كـ: (عَيْضَمُوز)، الناقة المسنَّة، عن

---

(١) انظر: (المفصل) له ٢٤٣.

(٢) في المخطوطة: زيادن، وهو سهو.

أبي سَعِيدٍ[١]، و: (عَيْسَجُور)، وهي الغليظةُ، فلو حُذِفَت الواوُ بَقِيَ: (عَيْضَمِز)، و(عَيْسَجِر)، فيحتاجُ إلى حَذْفِ الياءِ؛ لتَتَأَتَّى بِنْيةُ التكسيرِ، وإن حُذِفَت الياءُ بَقِيَ: (عَضَمُوز)، و(عَسَجُور)، كـ: (قَرَبُوس)، ولم تحتجْ لحَذْفِ الواوِ؛ لأنَّها رابعةٌ، كواوِ: (جُرْمُوق)، فتجمعُ، وتقولُ: (عَضَامِيز)، و(عَسَاجِير)، وقد ظهرَ أنَّ الزيادتَين على ثلاثةِ أقسامٍ، فتأمَّلْه.

وخَيَّــروا في زَائــدَيْ سَــرَندا[٢] وكلِّــما[٣] ضَــاهَاهُ كالعَلَنــدَا[٤]

قولُه: (وخَيَّروا في زائدَيْ): ضابطُه: كلُّما لا مزيةَ لأحدِ زائدَيه على الآخَرِ، كما مثَّلَ، وذلك بخلافِ: (مُنْقَطِع)، و(مُنْكَسِر)، فيحذفُ الثاني، فيُقالُ: (مَقَاطِع)، و(مَكَاسِر).

ومثَّلَ أبو الفَتْحِ ذلك في (اللُّمَعِ)[٥] بـ: (مُنْقَطع)، و(مُغْتَسل)، واعترضَ ذلك ابنُ الخَبَّازِ[٦] بأنَّهما إن كانا صِفتَين لم يُكَسَّرا، بل يقالُ: (مُنْقَطِعون)، و(مُغْتَسِلون)، و(مُنْقَطِعات)، و(مُغْتَسِلات)، قالَ: وإن كانا عَلَمَين صحَّ كلامُه، وكذا إن كانت الروايةُ بفتحِ الطاءِ والسين؛ لأنَّهما يكونان اسمَين لمكانِ الانقطاعِ والاغتسالِ.

ع: كونُهما عَلَمًا يُبطِلُ المسألةَ؛ فإنَّ الميمَ لا دلالةَ لها على فاعِلٍ، فبَطَلَ

---

(١) يقصد به السيرافي. انظر: (شرح كتاب سيبويه) له ٤/ ٢١٤. (ط. دار الكتب العلمية).

(٢) كذا بخط ابن هشام.

(٣) كذا موصولة بخط ابن هشام، وقد سبق التنبيه على مثل هذا قبلُ، وسيأتي مثلها بعد سطر.

(٤) كذا بخط ابن هشام.

(٥) انظره في: ٢٣٧.

(٦) انظر: (توجيه اللمع) له ٤٦٧.

تصريحُ أَحْمَدَ[١] بأنها فُضِّلَت بالدلالةِ على الفاعلِ، وكانَ صوابُه: فُضِّلت بالتقدُّمِ، وبالتحرُّكِ في: (مُنْقَطِع)، وعلى ذلك يمشي كونُهما عَلَمَين، أو اسمَيْ مكانَيْن.

قولُه: (وخَيَّروا): ينبغي أن يكونَ التَّخيِيرُ في الجوازِ خاصةً، وأن يكونَ حَذْفُ الأخيرةِ أرجحَ؛ لتَطَرُّفِها، ألَا تراهم أوجبُوا الحَذْفَ في لامِ: (شَمَرْدَل)، كما في: (سَفَرْجَل)، ولم يُجيزُوا حَذْفَ الدالِ، كما في: (فَرَزْدَق)، و(خَدَرْنَق)؛ لأنَّ... أمرين: كَونها مِن... الزوائدِ، وكَونها...

[(سَرَنْدى)]: النَمِرُ، وكذلك: (حَبَنْطَى)، وهو المُتَغَضِّبُ، الألف والنون أيضًا زِيدا للإلحاقِ بـ: (سَفَرْجَل)، إن شئتَ حذفتَ الألفَ؛ لتَطَرُّفِها، فيبقَى: (حَبَنْط)، و(سَرَنْد)، وظاهرُ كلامِ أبي الفَتْحِ في (الخَصَائِصِ)[٢] أنه يُنقَلُ إلى: (حَبْنَط)، و(سَرْنَد)؛ ليصيرَ على وزنِ: (جَعْفَر)، ثمَّ تقولُ: (حَبَانِط)، و(سَرَانِد)، وإن شئتَ حذفتَ النونَ؛ لأنَّها ثالثةٌ ساكنةٌ خفيَّةٌ إلى جانبِ اللامِ، فيصيرُ: (حَبَطا)، و(سَرَدا)[٣] في التقديرِ، وظاهرُ كلامِه أنَّه يُنقَلُ إلى: (حَبْطا)، و(سَرْدا)، كـ: (أَرْطا)، فتقولُ: (حَبَاطٍ)، و(سَرَادٍ)، فتُقلَبُ الألفُ ياءً؛ لانكسارِ ما قبلَها. ابنُ الخَبَّازِ[٤].

وعن (شَرْحِ ابنِ خَرُوفٍ)[٥]: (الحَبَنْطَى): العظيمُ البطنِ، و(السَّرَنْدَى): الشديدُ، و(السَّبَنْدَى): الجَرِيءُ مِن الرجالِ، ويُقالُ للنَّمِرِ: سَبَنْدى، وسَبَنْتى، فانظره، وانظر

---

(١) يعني به ابن الخباز، وهو أحمد بن الحسين.

(٢) انظره في: ٣/ ١١٥.

(٣) كذا الكلمتان وما بعدهما و(أرطا) بخط ابن هشام بألف قائمة.

(٤) انظر: (توجيه اللمع) له ٤٦٦ وما بعدها.

(٥) شرحه لكتاب سيبويه. انظر: الكتاب ٤/ ٢٦٠.

ما قدَّمتُه أَوَّلًا عن ابنِ الخَبَّازِ في تفسيرِ هذه الألفاظِ.

[(كـ: العَلَنْدى)]: (العَلَنْدا)[(١)]: شجرٌ كثيرُ الدُّخانِ، قالَ أبو العَلَاءِ المَعَرِّيُّ[(٢)]:

وَفِـي هَـذِهِ الأَرْضِ الرَّكُـودِ مَنَابِـتٌ   فَمِنْهَـا عَلَنْـدَى سَـاطِعٌ وَكِبَـاءُ

و(الكِبَاءُ): العُودُ الذي يُتَبَخَّرُ به.

عبدُ القاهرِ[(٣)] ـ رحمه اللهُ تعالَى ـ: تقولُ في (عَنْكَبُوت): (عُنَيْكِب)، كما قالُوا: (عَنَاكِب)؛ لأنَّه مِن: «عنكب»، والواوُ والتاءُ زائدتان، ويجوزُ: (عُنَيْكِيب)، بالتعويضِ مِن المحذوفِ، وقد جاءَ في التكسيرِ: (عَنَاكِيب)، ولا يجوزُ أن تكونَ التاءُ أصلًا، ويكونَ خماسيًّا، كـ: (عَضْرَفُوط)؛ لأنَّ الخماسيَّ لا يُكَسَّرُ إلا على استكراهٍ، و(عَنَاكِب) كثيرٌ في كلامِهم؛ فلمَّا كان كذلك عَلِمْنا أنَّ التاءَ زائدةٌ.

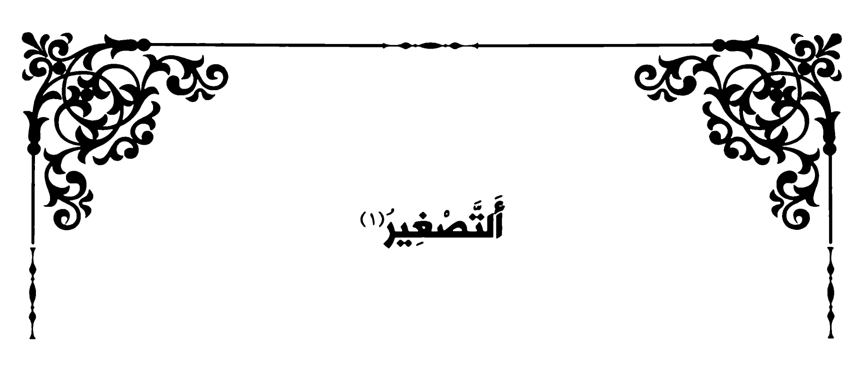
❁ ❁ ❁

---

(١) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة.

(٢) البيت من الطويل، ولم أجده فيما بين يدي من المصادر.

(٣) انظر: (المقتصد في شرح التكملة) ٢/ ١٠٣٦ وما بعدها.



أَلتَّصْغِيرُ[1]

فُعَيْلًا اجْعَلِ صح الثُّلاثِيَّ إذا صَغَّرْتَه نحوَ قُذَيٍّ في قَذَا[2]

[(الثُّلاثيَّ)]: أي: الاسم الثلاثيَّ؛ لأنَّ التصغيرَ وَصْفٌ بالصِّغَرِ، ولا يُوصَفُ إلا الاسمُ.

فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِما فاقَ كجعلِ دِرْهمٍ دُرَيْهما

وَمَا بهِ لمنتَهى الجمعِ وُصِلْ به إلى أمْثِلَةِ التصغيرِ صل

وجائزٌ تعويضُ يا قبل الطرف إن كان بعضُ الاسم فيهما انحذف

وحائِد عن القياس كلُّ ما خالفَ في البابين حكما رسما

لتلو يا التصغيرِ مِن قبلِ علم تأنيثٍ او مدَّتهِ الفتحُ انحتم

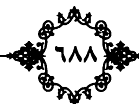
قولُه: (أو مَدَّتِه): يَحتملُ أن يريدَ المدَّةَ التي هي تأنيثٌ، أو المنسوبةَ للتأنيثِ، وهي التي قبلَ الهمزةِ في: (حَمْراء)،... العبارة، لا يقالُ: مرادُه ألفُ التأنيث بينَهما، أي: الدالةُ على التأنيثِ؛ لأنَّ (حَمْرَاءَ) لا يُقالُ: فيه مدةٌ دالَّةٌ على التأنيثِ في الأصحِّ.

كذاك ما مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَق أو مَدَّ سكرانَ وما به التحق

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) كذا بخط ابن هشام.



[(ما مَدَّةَ أَفْعالٍ سَبَق)]: كقولِ أبي الطَّيِّبِ[(١)]:

لَا يَحْـرِمُ البُعْـدُ أَهْـلَ البُعْـدِ نَائِلَـهُ   وَغَيْـرُ عَـاجِزَةٍ عَنْـهُ الأُطَيْفَـالُ

[(سَكْرانَ وما به الْتَحَق)]: هذا إذا لم يُقَلْ في تكسيرِه: (فَعَالِين)، كـ: (زَعْفَران)، و(سَعْدان)، و(سَكْران)، فإن قيلَ، فلا بدَّ مِن أن تجعلَه على (فُعَيْعِيلٍ)، كـ: (سِرْحان)، و(سُلْطان)، و(وَرَشان)، و(كَرَوان)، تقولُ: (سُرَيْحِين)، و(سُلَيْطِين)، و(وُرَيْشِين)، و(كُرَيِّين)، والأصلُ: (كُرَيْوِين)، ثمَّ أُعِلَّ إعلالَ (سَيِّدٍ)، ولا يجوزُ أن تأتيَ به على الأصلِ، كما قلتَ في (أَسْوَد): (أُسَيْوِد)؛ لأجلِ أنَّ هذه لامٌ، فالأمرُ على ما ذكرَه النحاةُ في: (عُرْوة)، حيث تقولُ: (عُرَيَّة)، ولا يجوزُ: (عُرَيْوة).

فإن قلتَ: فقد قالُوا في (ظَرِبان): (ظُرَيْبان)، ولم يقولُوا إلا: (ظَرَابيّ).

قلتُ: المقصودُ أنَّهم لم يقولُوا: (ظَرَابِين)، بل كسَّرُوه تَكْسِيرَ (فَعْلاء)، كـ: (صَحْراء) و(صَحَارِيّ)، وإذا كانَ كذلك عَرَفْتَ أنَّ تقديرَ إجرائه مُجرَى ألفَي التأنيثِ ثابتٌ فيه؛ لأنَّ العلَّةَ في عدمِ القَلْبِ في التَّصغِيرِ حَمْلُه على ألفَي التأنيثِ، واعتُبِرَ ذلك بتكسيرِه؛ فلأجلِ هذا لا تقولُ فيه: (ظُرَيْبِين)، كما لم تقل: (سُكَيْرِين).

وعلى هذا ينبغي أن يُهَذَّبَ هذا الفصلُ، فيقالَ: تُقدَّرُ الألفُ والنونُ زائدتَين إذا لم يُكسَّر ما هما فيه على (فَعَالِين)، وذلك أَعَمُّ مِن أن يُكَسَّرَ على (فَعَالِل) أو (فَعَاليّ) أو غيرِ ذلك.

قالَ أبو عَلِيٍّ في (الإيضاحِ)[(٢)]: وإذا جاءَ شيءٌ على مثالِ: (سِرْحان)، ولم

---

(١) البيت من البسيط. انظر: الديوان ٥٠٤ وشرح الواحدي ٧٠٨.

(٢) انظره في: (التكملة) له ٥٠٦.

يُسمَعْ تكسيرُه حقَّرتَه تحقيرَ: (سَكْران). انتهى.

قلتُ[1]: وذلك لأنَّ (فُعَيْلِين) تابعٌ لـ (فَعَالِين)، فإذا لم يثبُتْ لك التكسيرُ جَرَيْتَ على الظاهرِ، وهو أن يكونَ الألفُ والنونُ بمنزلةِ ألفَي التأنيثِ، وحَمْلُ التصغيرِ على التكسيرِ في ذا حَسَنٌ؛ لِمَا ذكروا مِن أنَّ التكسيرَ أقوَى في المعنَى، وأشدُّ تغيِيرًا، والأقوَى يكونُ متبوعًا أبدًا لا تابعًا.

وتقولُ في (عُثْمان)، و(مَرْجان)، و(شَعْبان): (فُعَيْلان)؛ لأنَّه لا يُقالُ فيها: (فَعَالِين)، و(رُمَّان) يجبُ أن تقولَ فيه على قَوْلِ صاحبِ (الكِتَابِ)[2] ـ رحمَه اللهُ تعالَى ـ: (رُمَيْمان)؛ لأنَّه عندَه (فُعْلان)، ولم يكسَّرْ على (فَعَالِين)، فهو كـ: (مَرْجان)، وعلى قولِ أبي الحَسَنِ[3] ـ رحمَه اللهُ ـ تُقلَبُ الألفُ؛ لأنَّ النونَ عندَه أصلٌ، كميمِ: (قُلَّام)، والنونُ الأصليةُ لا تُشْبِهُ مع الألفِ ألفَي التأنيثِ، أَلَا تَرَى أنَّ: (حَسَّانًا) لَمَّا أخذتَه مِن: (الحُسْنِ)، لم تَمنعْ صرفَه.

وقد علمتَ أنَّ حجَّةَ الأوَّلِ: غَلَبَةُ الزيادةِ على هذا النحوِ، وحجَّة الثاني: غَلَبةُ (فُعَّال) على النباتِ، كـ: (حُمَّاض)، و(قُلَّام)، و(كُرَّاث)، و(سُمَّاق).

ع: عندَ ص[4] أنَّ (ظرابي)[5]: (فَعَاليّ)، وأصلُه: (ظرابين)، فجوابُ

---

(١) القول للإمام عبد القاهر الجرجاني. انظر: (المقتصد في شرح التكملة) له ٢/ ١٠٢١ وما بعدها.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٢١٨.

(٣) انظر: (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي ٣/ ٤٨٢. (ط. دار الكتب العلمية).

(٤) انظر: (التعليقة) لأبي علي الفارسي ٣/ ٢٦٤.

(٥) هذه وما بعدها كتبت في المخطوطة بالضاد، وهو سهو.

عبدِ القاهرِ[١] وغيرِه غيرُ مستقيمٍ.

وألـفُ التأنيـثِ حيـثُ مُـدا   وتـاؤه مُنفصِلين عُـدَّا

قولُه: (حيثُ مُدَّا): مثالُه: (عُوَيْشِيراء)، فهذا (فُعَيْعِيلال)، بزيادةِ لامٍ قبلَها ألفٌ، وهما في نيَّةِ السقوطِ، ولا يُمثَّلُ بنحوِ: (حُمَيْراء)؛ لأنَّه (فُعَيْعِيل)[٢].

قولُه: (وتاؤُه): مثالُه: (سُفَيْرِجة)، حُذِفَت اللامُ دونَ التاءِ، مع أنَّه بها (فُعَيْعِلل)؛ لأنَّها في نيةِ السقوطِ، ولا يُمثَّلُ بنحوِ: (نُعَيْمة)؛ لأنَّها (فُعَيْعِل)، بل بهذا أو بنحوِ: (دُحَيْرِجة)، وكذا الصُّنْعُ في الباقي، وهذا إنَّما نَشَأَ مِن عدمِ تحريرِهم... التصغير؛ فلهذا... إلى استيفاءِ هذه الأمورِ.

[(مُنْفَصلَيْنِ عُدَّا)]: أبو عَلِيٍّ في (التَّذْكِرةِ)[٣]: يدلُّ على أنَّ التاءَ في تقديرِ الانفصالِ أنَّ ألفَ الإلحاقِ لا تكونُ إلا آخِرًا، وقد جاءت قبلَ التاءِ، فأمّا إن استُدلَّ على عكسِ ذلك بـ: (عَرْقُوة)، فقد أجابَ النحاةُ عن ذلك بأنه بُنِيَ على التاءِ.

ع: والقياسُ في التصغيرِ: (عُرَيْقِية) لمقتضيها[٤].

---

(١) انظر: (المقتصد في شرح التكملة) له ٢/ ١٠٢١.

(٢) كذا في المخطوطة، وينبغي أن تكون على كلامه: فعيعال أو فعيلال.

(٣) انظر: (مختار التذكرة) لابن جني ٢٨٢.

(٤) لعلها كذلك، أي: تقدير انفصالِ التاءِ، فقد صُغِّرَت (عرقوة) على (عريقية)، مع أنَّ الكلمةَ بُنِيَت على التاءِ، ولم تتطرَّف الواوُ، بناءً على أنَّ التاءَ في نيَّةِ الانفصالِ، فكأنَّ الواوَ تطرَّفَت، فقُلِبت ياءً؛ لمقتضِي قَلْبِها ياءً، وهو أنَّه لا يُوجَدُ اسمٌ معرَبٌ ينتهي بواوٍ رابعةٍ فأكثر. أفادنيه صديقي عماد غزير.

كـــذا المزيـــدُ آخِـــرًا للنســـب ... وعجـــزُ المضـــافِ والمركـــب

وهكــــذا زِيَادتـــا فعــــلان ... مـــن بعـــد أربـــعٍ كزعفـــران

وقَــدِّرِ انفصـــالَ مـــا دل علـــى ... تثنيـــة أَو جَمـــعَ تصـــحيح جَـــلَا

وألـــفُ التأنيـــث ذُو القصـــر متـــى ... زادَ عَلَـــى أربعـــةٍ لـــن يثبتـــا

قولُه: (وألفُ التأنيث): إنَّما قيَّدَه بالتأنيثِ؛ لأنَّ الإلحاقَ والمنقلبةَ عن أصلٍ يُحذفان إذا جاوزا أربعةً، نحوُ: (حَبَرْكا)[1]، و(مُرَيْعٍ) في (مُرْعَوا)، والأصلُ: (مُرَيْعي)، وتقولُ في (مُرَاما): (مُرَيمٍ)، والأصلُ: (مُرَيْمي)، لكنَّك حذفتَ ألفَ (مَفَاعِل)، وأعدتَ الألفَ الأخيرةَ المنقلبةَ عن الأصلِ ياءً؛ لانكسارِ ما قبلَها، ولم تحذِفْها؛ لأنَّها رابعةٌ لا خامسةٌ.

[(لن يَثْبُتا)]: فتقولُ في (قَرْقَرى): (قُرَيْقِر)، وقولُهم: (قُرَيْقِرة): تصغيرُ (قَرْقَرة)، لا: (قَرْقَرى)؛ لأنَّ التاءَ إنما تُلحَقُ في الثلاثيِّ كما سيُذكَرُ[2]، وتقولُ في (حَبَرْكَى): (حُبَيْرِك)، فتحذفُ؛ لأنَّ الألفَ للإلحاقِ بـ: (سَفَرْجَل)، والملحَقُ بوزنِ الأصليِّ، وتقولُ في (حَوْلَايا): (حُوَيْل)، فتحذفُ ألفَ التأنيثِ؛ لأنَّها سادسةٌ، فهي أَحَقُّ بالحذفِ مِن ألفِ: (قَرْقَرى)، والياءُ تصيرُ حرفَ الإعرابِ، وينكسِرُ ما قبلَها، ويلزمُه السكونُ، ويدخلُ عليه التنوينُ، كـ: (قاضٍ)، و(غازٍ).

وعنـــد تصـــغير حُبَـــارى خَيِّـــرِ ... بـــين الحُبَيْـــرَى فـــادرِ والحبيِّـــر

---

(١) (حبركا) و(مرعوا) و(مراما) كتبها ابن هشام بألف قائمة.

(٢) يعني قول ابن مالك:

واختـمْ بتـا التأنيـث مـا صـغَّرت مـنْ ... مؤنـثٍ عـارٍ ثلاثـيٍّ كـ: (سِـنْ)

موضعُ هذا آخرُ الصفحةِ تراها في (التَّصْغيرِ)[١]:

وجدتُ بخطٍّ بعضِ الفضلاءِ على حاشيةِ (شَرْحِ الكـ...)[٢]: قالَ الشيخُ بَهَاءُ الدِّينِ بنُ النَّحَّاس: قالَ الشيخُ جمالُ الدِّينِ[٣]: لَمَّا سافرتُ إلى... كانَ مِن جُملةِ مَن اجتمعتُ به[٤] مِن الفضلاءِ: الحِلِّي، فقلتُ له: القاعدةُ أنَّه إذا دارَ الأمرُ بينَ حَذْفِ أحدِ الزائدين حَذَفْنا أَوَّلَهما كما...، فكانَ مقتضاه في: (حبارا)[٥] أن نَحذِفُ المدَّةَ دونَ ألفِ التأنيثِ قولًا واحدًا، ولكنَّهم خيَّروا في ذلك، فقالَ: أجابَ عنه ابنُ بَرْهانَ في (شَرْحِ اللُّمَعِ)[٦]، فقالَ: إنَّ الألفَ بتطرُّفِها ضَعُفَت، فعادَلَت المدَّةَ؛ فلذلك خيَّروا.

قالَ الشيخُ بَهَاءُ الدِّينِ: والسؤالُ قويٌّ.

ع: وَجْهُ قوَّتِه أنَّ النحاةَ أطلَقُوا، ولم يقولُوا: إلا أن يكونَ ثانيهما متطرفًا، فهو واردٌ عليهم.

والظاهرُ أنَّ جَمَالَ الدِّينِ المحكيَّ عنه: ابنُ عَمْرُونَ.

مثلُ (حُبَارى): (حَبَنْطى)، أنت مخيَّرٌ بينَ حَذْفِ النونِ أو الألفِ، فتقولُ: (حُبَيْنِط)، أو: (حُبَيْطِيك).

---

(١) قال ابن هشام هذا؛ لأنه كتب هذه التحشية في الورقة ٣٥/ ب، والبيت الذي يعلق عليه في الورقة ٣٦/ أ.

(٢) لعله: (شرح الكافية).

(٣) لعله: ابن عمرون، كما سيقول ذلك ابن هشام.

(٤) لعلها كذلك.

(٥) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة.

(٦) انظره في: ٢/ ٦٥٧ وما بعدها.

واردد لأصـــل ثانيـــا لينًـــا قُلِـــب فقيمـــةً صَـــيِّر قُويمـــةً تصِـــب

ع: فإن قلتَ: هلَّا فعلُوا ذلك في: (آدَم)، فقالُوا: (أُأَيْدِم)، فرجعُوا بالألفِ إلى أصلِها؛ لأنَّ التصغيرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولِها.

قلتُ: لو فعلُوا ذلك كانَ نَقْضًا للغَرَضِ الذي أوجبَ عليهم قَلْبَ الهمزةِ ألفًا، وهو اجتماعُها مع مثلِها، وهم قد أوجبُوا على أنفسِهم تَرْكَ ذلك، فكيف يفرُّون منه ثم يصيرون إليه مع زيادة الثقلِ، وهو انضمامُ الأوَّل، ووجودُ ياءٍ بعدَ الثانية؟

فلذلك نزَّلُوها منزلةَ الزائدةِ أيًّا كانت عندَهم، لا حَظَّ لها في التحرُّكِ؛ لأنَّها مُبدَلةٌ مِن ساكنٍ؛ فلذلك قالُوا في التصغيرِ: (أُوَيْدِم)، وفي التكسيرِ: (أَوَادِم)، كما يقولُون: (ضُوَيْرِب)، و(ضَوَارِب).

فإن قلتَ: هلَّا خفَّفُوها لعِلْمِهم أنَّها تتحرَّكُ؛ لأنَّها ثاني حرفٍ في المصغَّرِ، فحينئذٍ يجوزُ لهم تسهيلُها بينَ بينَ، فلا يحصلُ نقضٌ، تقولُ في «سَأَل»: «سَأَل».

قلتُ: المخفَّفةُ بالتسهيلِ عندَهم بزِنَةِ المحقَّقةِ؛ فلذلك لم يخفِّفُوها بالتسهيلِ.

فإن قلتَ: فهل حرَّكُوها ثمَّ قلبُوها واوًا، أو قلبُوها واوًا محرَّكةً؟

قلتُ: الجوابُ بالثاني؛ لأنَّ الأوَّلَ كثيرُ العَمَلِ لغيرِ فائدةٍ، والثاني أَشْبَهُ بالنظائرِ؛ لأنَّ الألِفاتِ في الجملةِ تقعُ في هذا البابِ، فتبدلُ واوًا، بخلافِ الهمزاتِ، وأيضًا فإنَّك لا تقدرُ على أن تقولَ ذلك في: (أَوَادِم)، و(أَوَاخِر).

وقد ظَهَر مِن هذا[1] كلِّه بطلانُ قولِ مَن يحتجُّ على أنَّ... «فاعَل» بقولِهم: (أُوَيْدِم).

---

(١) لعلها كذلك.

وشــذَّ في عيــدٍ عُيَيْــدٌ وحُــتِمْ ... للجمــعِ مِــن ذا مــا لِتَصْــغِير عُلِــم

قالُوا: «مِيسَمُ الحديدِ»، و«مَوَاسِمُ الحديدِ»، على الأصلِ، و: (مَيَاسِم)، جمعُوه على اللَّفظِ؛ فَرْقًا بينَه وبينَ: «مَوَاسِمِ العَرَبِ»، وهي أَسْواقُها، ذكرَه ابنُ قُتَيْبةَ في (المُشْكِلِ)[1]؛ فهذا جاؤوا فيه بالوجهين، وقياسُ التصغيرِ: (مُيَيْسِم)، و(مُوَيْسِم).

والألــفُ الثــاني المزيــدُ يُجْعَــلُ ... واوًا كــذا مــا الأصــلُ فيــه يُجْهــل

وكَمِّــلِ المنقــوصَ في التصــغير مــا ... لــم يَحْــوِ غيــرَ التــاءِ ثالِثًــا كمــا

ع: إذا كانَ الاسمُ لا تَفِي أصولُه بأقلِّ أبنيةِ التصغيرِ التي هي (فُعَيْلٌ) فذلك على قِسمين، أحدُهما: أن يكونَ حرفين، والثاني: أن يكونَ ثلاثةً.

والأوَّل قسمان؛ لأن... كَونه على حرفين إمَّا أن يكونَ في الأصلِ والحالِ، كـ: (هَلْ)، و(بَلْ) مسمًّى بهما، أو في الحالِ دونَ الأصلِ، كـ: (يَدٍ)، و(دَمٍ).

والثاني ثلاثةُ أقسامٍ؛ لأنَّه إمَّا ثالثُه هاءٌ، كـ: (سَنة)، أو تاءٌ، كـ: (أُخْت)، أو أوَّلُه همزةُ وصلٍ، كـ: (اسم).

ففي جميعِ ذلك يُرَدُّ المحذوفُ، إلا أنَّ الأوَّلَ يُجتَلَبُ له حرفُ علَّةٍ، أو لامٌ مماثلةٌ لآخرِه، فيُقَالُ في (هَلْ): (هُلَيّ)، أو: (هُلَيْل).

والراجحُ عندي إذا اجتُلِبَ حرفُ علةٍ أن يقدَّرَ ياءً لا واوًا؛ لأنَّه يلزمُ قَلْبُها ياءً؛ لاجتماعِها مع ياءِ التصغيرِ قبلَها ساكنةً، فيؤدي إلى كثرةِ العَمَلِ مِن غيرِ حاجةٍ إليه، هذا وإن كانَ الحَمْلُ على ما لامُه واوٌ أقوى؛ لكثرتِه، ولأنَّه أَقْيَسُ في بابِ

---

(١) يعني به: (تأويل مشكل القرآن). انظره في: ١٥٧.

الحذف؛ لثِقَله؛ ولأنَّه مختلفُ الحالِ فيما ذكرنا في المحذوفِ منه، بل[1] كون المحذوفِ فاءً أو عينًا أو لامًا، فـ: «كُلُ»[2] اسمًا، و(عِدَة)، و(سَهٍ)، و(مُذْ)، بمنزلة: (يَدٍ)، و(دَمٍ).

وإذا كانت الكلمةُ ذاتَ حذفٍ لا يُخِلُّ عدمُ رجوعِه ببِنْيةِ التصغيرِ لم يضرَّ، نحوُ: «يَضَع» عَلَمًا، و(هَارٍ).

إذا عرفت هذا فنقولُ: قولُه: (وكَمِّلِ المنقوصَ) إنما يتبادرُ الذِّهْنُ منه إلى محذوفِ اللامِ؛ لأنَّه عُرْفُ التصريفيِّين في المنقوصِ، فكأنَّ الصوابَ: «وكَمِّلِ الناقصَ»، أي: الناقصَ أحدُ أصولِه تحقيقًا أو تقديرًا، وذلك ـ أعني: التقديرَ ـ كـ: (هَلْ)، و(بَلْ) إذا سُمِّيَ به دَخَلَ في حَيِّزِ بابِ الأسماءِ... عليه قياسُها.

[(وكَمِّلِ المنقوصَ)]: نحوُ: (يَدٍ)، و(غَدٍ)؛ لئلا تقعَ ياءُ التصغيرِ متطرفةً، فيلزمَ تحرُّكُها، وهي جاريةٌ عندَهم مَجرَى ما لا يتحرَّكُ، وهو ألفُ التكسيرِ، أَلَا ترَى أنَّ مَن قالَ: (الخَبُ)، بالنَّقْلِ، إذا قالَ: (الخُبَيْءُ) لا يَنقلُ، إنَّما يَقلبُ الهمزةَ ياءً، ويدغمُ فيها ياءَ التصغيرِ؛ لأنَّ ذلك لا يخرجُها عن سكونِها، بل يحقِّقُ لزومَها السكونَ، فيقولُ: (الخُبَيّ)، كما يفعلُ في: (الحُطَيْئة)، و(مَقْرُوءة)، ونحوِهما ممَّا فيه حرفُ مدٍّ لا يتحرك، كما أدغمُوها في[3] لامِ الفِعلِ، قالُوا: «يا بُنَيَّ».

[(وكَمِّلِ المنقوصَ)]: الضابطُ الجيِّدُ: إذا نقصَ مِن الاسمِ أصلٌ تحقيقًا أو

---

(١) لعل الصواب: في.

(٢) كذا ضبط ابن هشام اللام، وهي فعل أمر من الأكل.

(٣) تكررت في المخطوطة.

تقديرًا نقصًا يُخِلُّ بأدنَى أبنيةِ التصغيرِ وَجَبَ رَدُّه، فهذا حَسَنٌ، ولا يَحتاجُ لقولِه: (ما لم يَحْوِ غيرَ التاء).

وإن شئتَ قلتَ: فإن حُذِفَ مِن الاسمِ أصلٌ، فإن بَقِيَ بعدَ الحذفِ أصلان فقط لَزِمَ الرَّدُّ، أو أكثرُ، لم يلزم الرَّدُّ.

فقولُنا: «أصلان فقط» أعمُّ مِن أن تكونَ الكلمةُ حينئذٍ ثنائيةً، نحوُ: (يَدٍ)، و(دَمٍ)، أو ثلاثيةً ثالثُها هاءٌ أو تاءٌ، أو أوَّلُها همزةٌ.

[(ما لم يَحْوِ غيرَ التاء)]: كـ: (مَيْتٍ)، و(ناسٍ)، و(هَارٍ).

[(ما لم يَحْوِ غيرَ التاء)]: يَرِد عليه: (اسمٌ)، وبابُه؛ فإنَّه يحوِي غيرَ التاءِ ثالثًا، ويُرَدُّ محذوفُه.

قولُه: (ما لم يَحْوِ غيرَ التاء): يَرِدُ عليه بابُ: (اسمٍ)، و(ابنٍ)؛ فإنَّه يحوِي غيرَ التاءِ ثالثًا، ومع هذا يُرَدُّ محذوفُه وُجُوبًا.

فإن قيلَ: الأوَّلُ زائدٌ لا اعتدادَ به.

قلنا: فكيف استثنَى التاءَ؟

يَرِدُ عليه بابُ: (سَنَةٍ) أيضًا؛ لأنَّ الهاءَ غيرُ التاءِ.

ومَن يُصَغِّرُ المُرَخَّمَ اكتَفَى ... بالأَصْلِ كالعُطَيفِ يَعنِي المَعْطِفَا[1]

واخْتِمْ بتاْ التأنيثِ ما صَغَّرتَ مِن ... مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثلاثيٍّ كسِن

ما لم يكن بالتا يُرَى ذا لَبْسِ ... كشجرٍ وبَقَرٍ وخَمْس

---

(١) كذا ضبطه ابن هشام.

وشَــذَّ تــركٌ دون لــبس ونــدر لَحــاقُ تــا[1] فيمــا ثُلاثيّــا كَثَــر

[(وشَذَّ تَرْكٌ)]: مِن (إيضاحِ أبي عَلِيٍّ الفارِسيِّ)[2]: (الضُّحَى)، و(الحَرْبُ)، و(القَوْسُ)، و(العُرْسُ)، و(الفَرَسُ)، و(الذَّوْدُ)، و(العَرَبُ)، مؤنثةٌ، ولا تَلحقُ الهاءُ تحقيرَهنَّ، دليلُ تأنيثِهنَّ[3]:

وَحَــرْبٍ عَــوَانٍ بِهَــا نَــاخِسٌ

وقالُوا: «العَرَبُ العَارِبَةُ»، وقالَ[4]:

سُــرُحِ اليَـدَيْنِ إِذَا تَرَفَّعَـتِ الضُّـحَى

ومِن تصغيرِ (العَرَبِ)[5]:

وَمَكْــنُ الضِّــبَابِ طَعَــامُ العُرَيْــبِ وَلَا تَشْــتَهِيهُ نُفُــوسُ العَجَــمْ

(١) بخط ابن هشام: يا، وهو سهو.

(٢) انظره في: (التكملة) له ٣٨٥ وما بعدها.

(٣) بتمامه:

وَحَــرْبٍ عَــوَانٍ بِهَــا نَــاخِسٌ مَرَيْــتُ برُمْحــي فكــان اعتِساســا

والبيت للنابغة الجعدي، وهو من المتقارب. انظر: الديوان ١٠١ والمخصص ٥/ ١٣٦.

(٤) بتمامه:

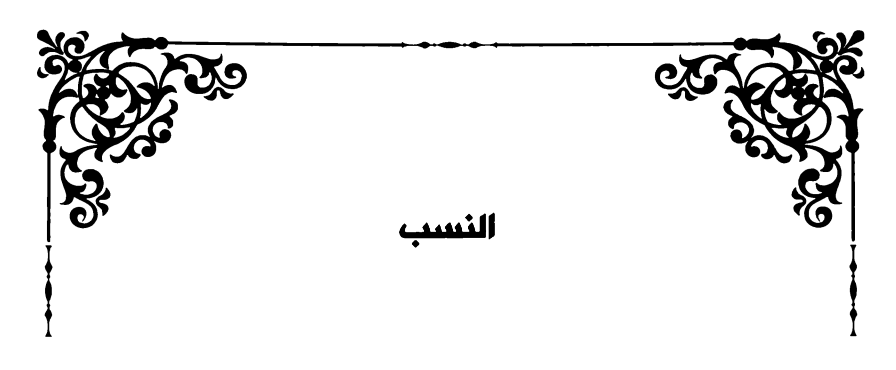
سُــرُحِ اليَــدَيْنِ إِذَا تَرَفَّعَــتِ الضُّــحَى هــدج الثَّفَــالِ بحِمْلــه المتثاقــلِ

والبيت لتميم بن أبي بن مقبل العجلاني، وهو من الكامل. انظر: الديوان ١٦٧ والمخصص ٥/ ١٣٥.

(٥) البيت لأبي الهندي، وهو من المتقارب. انظر: الحيوان ٦/ ٣٦٢ والاقتضاب ٣/ ١٦٩.

وصَـــغَّروا شُــذُوذًا الَّــذِي الَّتِـــي   وذا مـــعَ الفُـــروعِ منهـــا تَـــا وتـــي

❁ ❁ ❁



النسب

هذا البابُ يُخرِجُ الاسمَ مِن الجمودِ إلى الاشتقاقِ، وتَحَمُّلِ الضميرِ، ورَفْعِ الظاهرِ.

ع: هذا بابٌ يَكْثُرُ فيه التَّجَوُّزُ، وذلك أنَّهم إذا نسبُوا إلى شيءٍ غيَّرُوا لفظَه ومعناه، أمَّا لفظُه فواضحٌ، وأمَّا معناه؛ فلأنَّه يصيرُ صفةً بعدَ الجمودِ في نحوِ: (دِمَشْقِيٍّ)، فلمَّا كانَ ذلك مَبْدَأَ أمرِه - أَنْ بَنَوه على التَّجَوُّزِ - توسَّعُوا فيه توسُّعًا كثيرًا.

ياءً كيَاْ الكُرسي زادوا للنسب ... وكلما[1] تليه كسره وجَب

(ثَمَان) المعروفُ فيه الصَّرْفُ؛ لأنَّ ألفَه عوضٌ مِن إحدَى يائَي النسبِ.

الجَوْهَرِيُّ[2]: هو في الأصلِ منسوبٌ إلى الثُّمْنِ؛ لأنَّه الجزءُ الذي صَيَّرَ السبعةَ ثمانيةً، فهو كالمنسوبِ إليه.

ومثلَه مما حواه احذف وتَاْ ... تأنيثٍ او مَدَّتَه لا تُثْبِتَا

قولُه: (وتا تأنيثٍ): نحوُ: (مَكِّيٍّ)، و(بصريٍّ)، وقالُوا: نَهْشَلُ بنُ حَرِّيٍّ[3]،

---

(١) كذا موصولة بخط ابن هشام، وقد سبق التنبيه على مثل هذا قبلُ.

(٢) انظر: (الصحاح) له ٥/ ٢٠٨٨.

(٣) ابن ضمر الدارمي، أحد الشعراء، أسلم، وعاش إلى أيام معاوية. انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٨٣ والإصابة ٦/ ٣٩٤.

منسوبُ للحَرَّةِ، وهو قولُ ابنِ دُرَيْدٍ[١]، وهذا هو القائلُ[٢]:

لِيُبْـــكَ يَزِيـــدُ ضَـــارِعٌ...

البيتَ، وقالَ أبو عُبَيدةَ: كأنَّه منسوبٌ إلى الحَرِّ.

ع: وهو بعيدٌ.

قالَ كاتبُه ـ رحمَه اللهُ ـ: هذا فَصْلٌ في الكلامِ على (كلتى)[٣]؛ لأنَّ الحاجةَ إليها في كيفيةِ النسبِ إليها تحتاجُ إلى كَشْفٍ وإيضاحٍ، فأقولُ:

قالَ أبو عُمَرَ الجَرْميُّ[٤]: إنَّ التاءَ للتأنيثِ، ووافقَه ابنُ قُتَيْبةَ، فقالَ في (أَدَبِ الكُتَّابِ)[٥]: إنَّ علاماتِ التأنيثِ كلَّها بعدَ كمالِ الاسمِ، إلا في (كِلْتا)، وعندَهما أنَّها (فِعْتَل)، ورُدَّ ذلك بأوجهٍ:

منها: أنَّه ليسَ في الكلامِ (فِعْتَل).

ومنها: أنَّ علامةَ التأنيثِ لا تكونُ حَشْوًا.

ومنها: أنَّ ما قبلَ التاءِ لا يكونُ ساكنًا، إلا إن كانَ ألفًا، نحوُ: (أَرْطاة)، و(سِعْلاة).

---

(١) انظر: (الاشتقاق) له ٢٤٤.

(٢) بتمامه:

لِيُبْـكَ يزيـدُ ضـارعٌ لخصـومةٍ ومُخْتـبِطٌ ممـا تُطِـيحُ الطـوائحُ

وهو من الطويل. انظر: الكتاب ١/ ٢٨٨ ومجاز القرآن ١/ ٣٤٩.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

(٤) انظر: (ليس في كلام العرب) لابن خالويه ١٤٢.

(٥) انظره في: ٦٢٣.

وذهبَ الكوفيون(١) إلى أنَّ التاءَ للتأنيثِ، والألفَ للتثنيةِ، نحوُ: (أُخْتان)، و(بِنْتان)، وزعمُوا أنَّ واحدَها: (كِلْت)، وأنشدُوا(٢):

فِـي كِلْـتِ رِجْلَيْهَـا سُـلَامَى وَاحِـدَه

واحتَجُّوا بإعرابها... مع الضمير.

وأمَّا البصريون(٣) فيرونها(٤) كلمةً مفردةً دالَّةً على التثنيةِ، كما أنَّ (كُلًّا) تدل على الجَمْعِ، واحتَجُّوا بمجيءِ خبرِها مفردًا، نحوُ: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ﴾(٥)، وكذا أخبرُوا عن (كِلَا) بالمفردِ، قالَ جَرِيرٌ(٦):

كِـلَا يَـوْمَيْ أُمَامَـةَ يَـوْمُ صَـدٍّ   وَإِنْ لَـمْ نَأْتِهَـا إِلَّا لِمَامَـا

واختَلفُوا في التاءِ:

فقيلَ: عوضٌ مِن لامِ الفِعلِ المحذوفةِ، على المعاقَبةِ، لا على البَدَلِ، كما عاقَبت همزةُ (اسمٍ)، و(ابنٍ) اللامَ، والياءُ في (زَنَادِيق) التاءَ.

وقيلَ: إنَّها بدلٌ مِن الواوِ، كإبدالِهم في: (تُرَاثٍ)، و(تُجَاهٍ)، وأصلُها: (كِلْوى).

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٤٢.

(٢) البيت لأبي الدهماء، وهو من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٤٢ وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٩٤.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٣٦٣.

(٤) في المخطوطة مضبوطة بضم الياء.

(٥) الكهف ٣٣.

(٦) البيت من الوافر. انظر: الديوان ٣/ ٧٧٨ والإنصاف ٢/ ٣٦٣.

و[على][1] هذا تقولُ في النَّسبِ: (كِلْتَويٌّ)، و(كِلْتيٌّ)، على لغتَي: (حُبْليٌّ)، و(حُبْلَويٌّ)، ومَن جعلَها معاقِبةً لا بدلًا قالَ: (كِلَويٌّ)، كما يقولُ في (اسمٍ): (سِمَويٌّ)، ومَن قالَ: (اسْميٌّ) قالَ: (كِلْتَويٌّ)، و(كِلْتيٌّ).

هذا ملخَّصٌ مِن (الاقْتِضابِ)[2] لأبي محمَّدٍ بنِ السِّيدِ رحمَه اللهُ تعالَى.

وإن يكــن يَرْبَــعُ ذا ثــانٍ سَــكن　　　فقَلْبُهـــا واوًا وحـــذْفُها حَسَـــن

لشــبهها الملحِــقِ والأصــلي مــا　　　لهـــا وللأصــلي قَلْــب يُعْتَمـــا[3]

تلخيصُ الأمرِ: أنَّ الألفَ الثالثةَ ليسَ لك فيها إلا إقرارُها، وقلبُها واوًا، ولا يُتَصَوَّرُ أن تكونَ إلا أصليةً، والخامسةَ ليسَ لك إلا حذفُها، أصليةً كانت، كـ: (مستدعا)[4]، أو زائدةً للتأنيثِ، كـ: (حبارا)، أو لغيرِه، كـ: (قبعثرا)، أو رابعةً، فإن تحرَّكَ ثاني ما هي فيه فالحذفُ، نحوُ: (جَمَزى)، كالخامسةِ، وإن سكنَ جازَ الحذفُ والإثباتُ، سواءٌ الأصليةُ، كـ: (مَلْهى)، أو الملحقةُ، كـ: (أَرْطى)، أو التي للتأنيثِ، كـ: (حُبْلى)، لكنَّ الحذفَ في التي للتأنيثِ أرجحُ، ويليها حذفُ المنقلبةِ عن أصلٍ.

والألــف الحـــائز[5] أربعـــا أزِلْ　　　كـذاك يـا المنقـوص خامِسًـا عُـزِل

[(خامِسًا)]: وإن كانت ثالثةً قُلِبَت لا غيرُ، أو رابعةً، كـ: (قاضي)، جازَ فيه

---

(١) زيادة لا بد منها.

(٢) انظره في: ٢/ ٣٤٣ وما بعدها.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

(٤) هذه و(حبارا) و(قبعثرا) كتبهن ابن هشام بألف قائمة.

(٥) في المخطوطة حاء بلا نقطة، وكذلك هي دون علامة إهمال؛ فاحتملت أنها حاء أو خاء.

وجهان: القَلْبُ والحَذْفُ.

[والحذفُ في اليا رابعًا أَحَقُّ مِنْ قلبٍ، وحَتْمٌ قلبُ ثالثٍ يَعِنْ][1]

وأول ذا القلب انفتاحا وفَعِل وفعل عينهما افتح وفعل

قالَ الحَرِيريُّ في (الدُّرَّةِ)[2]: ويقولونُ في الثيابِ المنسوبةِ إلى مَلِكِ الرومِ: «ثَوْبٌ مَلِكِيٌّ»، وصوابُهُ: «مَلَكيٌّ»، كما يُقالُ في (نَمِرٍ): (نَمَرِيٌّ)؛ لأنَّهم لو أقرُّوا الكسرةَ لغَلَبَت الكسراتُ والياءاتُ على الكلمةِ، ولم يسلمْ منه إلا الحرفُ الأوَّلُ، وذلك في غايةِ الثقلِ، فخُفِّفَ بالفتحِ، وليسَ ذلك موجودًا في الرباعيِّ، نحوُ: (مَالِكِيٍّ)، و(عَامِرِيٍّ).

ع: لو مثَّلَ بـ: (تَغْلِبِيٍّ)، و(مَغْرِبِيٍّ)... كانَ أَحْسَنَ.

وقيل في المرمي مرموي واختير في استعمالهم مرميّ

[(مَرْمَويّ)]: بحذفِ الأُولَى، ثمَّ قَلْبِ الكسرةِ فتحةً، ثم الألفِ واوًا[3]، وهذا واجبٌ في الياءِ المسبوقةِ بحرفَين، كـ: (قُصَيٍّ)، و(عَلِيٍّ)، و(غَنِيٍّ)، وقد يُقالُ: (قُصَيِّيٌّ)، ولم يَتَعرَّض الشيخُ[4] لمسألةِ: (قُصَيٍّ) رَأْسًا هنا، وسيُعلَمُ مِن قولِه: **(وأَلْحَقوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا).**

---

(١) البيت ليس في المخطوطة.

(٢) يعني به: (درة الغواص في أوهام الخواص). انظره في: ١١٢.

(٣) تكررت في المخطوطة: ثم الألف واوًا.

(٤) يعني به ابن مالك.

[(مَرْمَويّ)]: استثناءٌ مِن قولِه: (ومِثْلَه مما حَوَاه احْذِفْ)؛ فَرْقًا بينَ الزائدِ والأصليِّ.

ونحو حي فتْحُ ثانيه يجب وارْدُده واوا إن يكن عنه قلِب

ذَكَرَ ابنُ عُصْفُورٍ في (شَرْحِ الجُمَلِ)[1] أنَّ لغةَ العَرَبِ على النِّسبةِ إلى نحوِ: (حَيٍّ)، و(طَيٍّ) على لفظِه بلا تغييرٍ، وأنَّ الذي يُغَيِّرُه بما ذكرَه الشيخُ بعضُ العَرَبِ، وليسَ ما قالَه بظاهرٍ، [ولا][2] إِخَالُه إلا غَلِطَ في النَّقْلِ.

وشذَّ: (حَيِّيٌّ)، بأربعِ ياءاتٍ، ولا يُقاسُ عليه، خلافًا لابن عُصْفُورٍ[3]، بل يقتضِي كلامُه أنَّ غيرَه قليلٌ، وهو الأكثرُ.

وعَلَمَ التثنيةِ احذفْ للنسب ومثلُ ذا في جمعِ تصحيحٍ وجب

[(احْذِفْ للنَّسَب)]: إلا إذا سُمِّيَ به على لغةِ مَن يُبقِيه على ما كانَ عليه لو بَقِيَ مثنًّى، ومنه قولُه[4]:

أَلَا يَا دِيَارَ الحَيِّ بِالسَّبُعَانِ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالبِلَى المَلَوَانِ

سمَّوا موضعًا بـ: (سَبُعان)، وأبقَوه على ما كانَ عليه، وسُمِعَ منهم: (خَلِيلانيّ)، في النسبةِ لِمَنْ سُمِّيَ: (خَلِيلان)، فنسبُوا على هذه اللغةِ بالإثباتِ.

---

(١) انظره في: ٢/ ٣١٧.

(٢) زيادة لا بد منها.

(٣) انظر: (شرح الجمل) له ٢/ ٣١٧.

(٤) البيت لتميم بن أبي بن مقبل العجلاني، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢٣٧ والكتاب ٤/ ٢٥٩.

وثالِثٌ مِن نحو طيِّبٍ حُذِف وشذّ طائِيٌّ مَقُولًا بالألِف

وفَعَلِيٌّ في فَعِيلَةَ التُزِم وفُعَلِيٌّ في فُعَيْلَةٍ حُتِم

[(فَعِيلَة)]: (حَنِيفَة).

[(فُعَيْلَة)]: (قُتَيْبَة)، و(جُهَيْنَة).

قولُه: (وفُعَلي) إلى آخره: بخلافِ المجرَّدِ مِن التاءِ، كـ: (تَمِيم)، و(كُلَيْب)، و(سَدُوس)، وشذَّ: (ثَقَفِيّ)، و(قُرَشِيّ)، و(هُذَلِيّ).

عدمُ ذِكْرِ المصنِّفِ (فَعُولة)[1] يُوهِمُ أنَّه قائلٌ فيها بمذهبِ المبرِّدِ[2]، وعلى قولِ الجماعةِ لا بدَّ مِن استثناءِ المضعَّفِ والمعتلِّ العينِ.

قالَ أبو الفَتْحِ في (الخَصَائِصِ)[3]: ومَن قالَ في (شَنُوءَة): (شَنَئِيّ)[4]، فإنَّه لا يقولُ في (قَوُولة): (قَوَلِيّ)، ولا في (ضَرُورة): (ضَرَرِيّ)، كما أنَّه لا يقولُ في (شَدِيدة)، و(طَوِيلة): (شَدَدِيّ)، و(طَوَلِيّ)، فأمَّا (فَعَالة)، نحوُ: (جَرَادة)، فليسَ فيها إلا الإتمامُ، ولو كانت تُحذَفُ ألفُها لم يُقَل في (حَمَامة): (حَمَمِيّ)، ولا في (عَجَاجة): (عَجَجِيّ)، ولا في (حَوَالة): (حَوَلِيّ)؛ لِمَا تقدَّمَ، وكذلك: (سَيَابة)، لا يقولُ فيها: (سَيَبِيّ).

قالَ ابنُ جِنِّي في (الخَصَائِصِ)[5]: بابُ جوازِ القياسِ على ما يَقِلُّ، ورَفْضِه

---

(١) في المخطوطة: فُعُولة، وهو سهو.

(٢) ومذهب المبرد أن لا يحذف منها شيء، وما حذف فهو شاذ. انظر: الانتصار ٢٠٩.

(٣) انظره في: ١/ ١١٧ وما بعدها.

(٤) كتبها ابن هشام: شنائي.

(٥) انظره في: ١/ ١١٦ وما بعدها.

فيما هو أكثرُ منه، ثمَّ قالَ: فالأوَّلُ: قولُهم في (شَنُوءة): (شَنَئِيّ)، تقولُ أنت في القياسِ عليه في (رَكُوبة): (رَكَبِيّ)، وفي (حَلُوبة): (حَلَبِيّ)، وفي (قَتُوبة): (قَتَبِيّ).

قالَ أبو الحَسَنِ[1]: فإن قلتَ: فإنَّما جاءَ هذا في حرفٍ واحدٍ.

فإنَّه جميعُ ما جاءَ، والقياسُ قابِلُه، فلا غَرْوَ ولا مَلامَ أن تقيسَ على جميعِ ما جاءَ مع صحتِهِ في القياسِ، وذلك أنَّ (فَعُولة) كـ(فَعِيلة)؛ لأنَّ كلًّا منهما ثلاثيٌّ ثالثُه لينٌ، يجرِي مَجرَى صاحبِه، بدليلِ اجتماعِهِما رِدْفَيْنِ، بخلافِ الألفِ، إلى غيرِ ذلك، ولأنَّ في كلٍّ منهما تاءَ التأنيثِ، ولاصطحابِ (فَعِيل) و(فَعُول) في الموضعِ الواحدِ، نحوُ: (أَثِيم) و(أَثُوم)، و(رَحِيم) و(رَحُوم)، و«نَهِيّ عن الشيء» و(نَهُوّ).

وأمَّا ما هو أكثرُ مِن شيءٍ ولا يُقاسُ عليه؛ لأنَّه ليسَ على قياسٍ فقولُهم في (ثَقِيف): (ثَقَفِيّ)، وفي (قُرَيْش): (قُرَشِيّ)، وفي (سُلَيْم): (سُلَمِيّ)، فهذا، وإن كانَ أكثرَ مِن: (شَنَئِيّ)[2]، فإنَّه عندَ س[3] ضعيفٌ في القياسِ، فلا يُجِيزُ على هذا في (سَعِيد): (سَعَدِيّ)، ولا في (كَرِيم): (كَرَمِيّ).

وألحقوا معلَّ لامٍ عرِيا ... من المثالين بما التا أوليا

[(من المِثَالَيْنِ)]: نحوُ: (غَنِيّ)، و(قُصَيّ)، وكذا: (عَدُوّ) عندَ س[4]، فيقولُ: (عَدَوِيّ)، وخالفَه المبرِّدُ[5]، كما يُخالِفُه في (فَعُولة)، فيُتِمُّها.

(١) انظر: المحكم ٨/ ٨٩.
(٢) كتبها ابن هشام: شنائي.
(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٩.
(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٣٤٥.
(٥) انظر: الانتصار ٢٠٩.

وتممــوا مــا كــان كالطَويلــه وهكــذا مــا كــان كالجليلــه

وهمــزُ ذِي مَــدٍّ يُنــالُ في النَســبْ مــا كــان في تثنيــة لــه انتسَــبْ

وانسُــبْ لِصَــدْرِ جُملَــةٍ وصَــدْرِ مــا رُكــب مَزْجًــا ولِثــانٍ تَمَّمــا

إِضــافةً مَبْــدُوْءَةً بــابنٍ أَوَ اب أو مــا لــه التعريــفُ بالثــاني وجــب

ع: اعلَمْ أنَّ النَّسَبَ يَنقُلُ الاسمَ مِن الجمودِ إلى الصفةِ، والصفةُ وَجَبَ أن تكونَ مبيِّنةً، فمِن ثَمَّ إذا أردتَ النَّسَبَ إلى نحوِ: (ابنِ الزُّبَيْرِ)، و(أمِّ كُرَاعٍ)، ممَّا المضافُ فيه غيرُ المضافِ إليه قلتَ: (زُبَيْرِيٌّ)، و(كُرَاعيٌّ)؛ لأنَّك لو نسبتَ إلى الأوَّلِ، وحذفتَ الثانيَ لم يحصُلْ بذلك تَمْيِيزٌ بينَ المنسوبِ إليه وغيرِه؛ لأنَّ (الابنَ) شائعٌ في كلِّ ابنٍ، وكذلك الأمرُ في الكُنى، نحوُ: (أبو محمَّدٍ)، و(أمّ كُلْثُوم).

وكانَ الحُكْمُ فيما المتضايفين[1] فيه ليسَ كلٌّ منهما لشخصٍ مِن المتضايفين أن يُنسَبَ للأوَّلِ، نحوُ: (امْرِئ القَيْسِ)، و(عَبْدِ الدَّارِ)؛ لأنَّه لا يُرادُ بالأوَّلِ غيرُ الثاني، كما أنَّك تُريدُ ذلك في: (ابنِ الزُّبَيْرِ)؛ إذ لا إلباسَ، وإن كانَ في ذلك إلباسٌ هَجَرُوه، كـ: (عَبْدِ مَنَافٍ)، فقالُوا: (مَنَافِيٌّ)؛ لكَثْرةِ المضافِ إليه (عَبْد).

وقد حملَتْهم إرادةُ الاختصاصِ والتعريفِ على أن بَنَوا اسمًا رباعيًّا مِن الحرفَين، ونسبُوا إليهما، فقالُوا: (عَبْشَميٌّ)، و(عَبْدَرِيٌّ)، و(عَبْقَسِيٌّ)، وطريقُ هذا السماعُ؛ لأنَّ طريقَ اشتقاقِ[2] شيءٍ مِن شيئين إنَّما يجوزُ سُلُوكُه لوَاضِعِ اللُّغةِ؛ لأنَّه

---

(١) كذا بخط ابن هشام، والصواب رفعها.

(٢) في المخطوطة: اشتاق، وهو سهو.

تَصَرُّفٌ زائدٌ غيرُ مألوفٍ كثيرًا.

فإن قيلَ: الإلباسُ حاصلٌ في النسبةِ إلى: (ابنِ الزُّبَيْرِ)؛ لأنَّك إن قلتَ: (ابْنيٌّ)؛ فقد بَطَلَ بما قلتَ، أو: (زُبَيْرِيٌّ)؛ فإنَّه يُوهِمُ الإضافةَ إلى (الزُّبَيْرِ)(١).

قلتُ: قد أجابُوا عنه مِن وجهَين:

الأوَّلُ: أنَّ ذلك شاعَ في النَّسبِ إلى (الأبِ)، فلا لَبْسَ.

الثاني: أنَّ اللَّبْسَ في النَّسبِ إلى الاسمِ الثاني أقلُّ مِن اللَّبْسِ في النَّسبِ إلى الأوَّلِ، وإذا كان اللَّبْسُ محذورًا، ولم يمكِنْ نَفْيُه بالكلِّيَّةِ، عُدِلَ إلى ما هو أقلُّ لَبْسًا.

فيما سِوَى هذا انسُبَنْ للأَوَّلِ ... ما لم يُخَفْ لَبْسٌ كعبدِ الأشْهلِ

مِثْلُ هذا لا يَحْسُنُ أن يُقالَ؛ لأنَّه قد تقدَّمَ شيءٌ ممَّا يُنسَبُ فيه للأوَّلِ، وهذا يُوهِمُ خِلافَه.

واجبُر بردِّ اللامِ ما مِنه حُذِف ... جوازًا ان لَّم يَكُ رَدُّه أُلِف

في جمعَيِ التصحيح أَو في التثنيه ... وحَقُّ مَجْبورٍ بهذِي توفيه

وبِأَخٍ أُخْتًا وبابنٍ بنتا ... أَلحِقْ ويونُسٌ أَبَا(٢) حَذْفَ التَا

وضاعِفِ الثانِيَ من ثُنائِي ... ثانيهِ ذُو لينٍ كلا ولائي

[(ذو لِينٍ، كـ: «لا»)]: أي: كـ: (لا)؛ فإنَّك تقولُ فيه: (لَائيٌّ)، وهذا ليسَ خاصًّا بالنَّسبِ، بل كلُّ ثنائيٍّ كانَ ثانيه لينًا وسُمِّي به فإنَّه يُضَعَّفُ وجوبًا، فإن سمِّيَ

---

(١) في المخطوطة: ابن الزبير، وهو سهو.

(٢) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة، وهو يقصد: أَبَى.

بثنائيٍّ ليسَ ثانيه لينًا فإنَّك لا تُضَعِّفه قبلَ النَّسبِ؛ لأنَّ الموجِبَ لتضعيفِ ذي اللِّينِ خَوْفُ ذهابِ حرفِه الثاني؛ لوجودِ التنوينِ، فيلتقي ساكنان، وأمَّا إذا نَسَبْتَ إليه، فإن شئتَ لم تُضَعِّفْ، ولا إشكالَ فيه، وإن شئتَ ضعَّفْتَ؛ لأنَّ النَّسبَ تصريفٌ، وحقُّ التَّصريفِ أن لا يدخُلَ في ثنائيٍّ، فإذا زِيدَ عليه صارَ ثلاثيًّا.

وفي كتابِ (العَيْنِ)[1]: أنَّك إذا سمَّيتَ رجلًا بـ: (قَدْ) شدَّدتَ الدَّالَ.

قالَ أبو جَعْفَرِ النَّحَّاسُ[2]: وهو غَلَطٌ، قال: وسمعتُ أبا إِسْحاقَ[3] يقولُ: ليسَ هذا مِن كلامِ الخَلِيلِ، وإنَّما هو زيادةٌ في الكتابِ، وقَوْلُ الخَلِيلِ[4] أن تقولَ: «هذا قَدٌّ قَدْ جاءَ».

ع: إعرابُ ثنائيِّ الأصلِ فيه نَظَرٌ، بخلافِ: (يَدٍ)، و(دَمٍ)، وحقُّ هذا عندي الحكايةُ.

وإن يكن كشِيَةٍ ما الفا عَدِم ... فجبْرَه وفتحَ عينه التَزِم

والواحدَ اذكر ناسِبًا للجَمْع ... ما لم يُشَابِهْ واحدا بالوضْع

[(**والواحدَ اذكُرْ ناسِبًا للجَمْعِ**)]: ع: لأنَّك إذا قلتَ: (مَسَاجِديٌّ) فالغرضُ نسبةُ الشخصِ إلى: (مَسْجِدٍ)، وذلك حاصلٌ بقولِك: (مَسْجِديٌّ)، أي: مُلازِمٌ للمسجدِ ونحوِ ذلك، ولا يُحتاجُ في هذا إلى الجمعِ، وهو أخفُّ.

---

(١) انظره في: ١/ ٥٠.

(٢) انظر: (عمدة الكتاب) له ٨٦.

(٣) يقصد به الزجاج. انظر: (ما ينصرف وما لا ينصرف) له ٨٨.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٢٦٦.

وأيضًا فإنَّه يقعُ صفةً للمفردِ، فيَتَخالَفُ اللَّفظان، كذا قالَ بعضُهم، وليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ (مَسَاجِديًّا) مفردٌ لا جمعٌ، نَعَمْ، لَفْظُ الجمعِ وَقَعَ في أثناءِ المفردِ، فيمكنُ أن يُقالَ: تُرِك؛ لِمُنافَرَتِه لَفْظَ الموصوفِ.

فأمَّا قولُ عَوَامِّ الفقهاءِ: (فَرَائِضيٌّ)؛ فلَحْنٌ، بل تردُّه إلى: (فَرِيضة)، وتعملُ ما عَمِلتَ في: (حَنِيفة)، وكذا تقولُ: (صَحَفي) - في النسبةِ إلى: (الصُّحُف) - بفتحِ الصادِ، كما تقولُ إذا نسبتَ إلى: (صَحِيفة)، وخَلْقٌ كثيرٌ يقولُون: (صُحُفِيٌّ)، بالضمِّ، وهو لَحْنٌ فاحِشٌ.

قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[1] في: ﴿رُهْبانية﴾[2]: إنَّها كأنَّها نسبةٌ إلى: (الرُّهبانِ)[3]، وهو جمعُ: (راهِبٍ)، كـ: (راكِبٍ) و(رُكبان). انتهى.

الأَوْلَى أن يكونَ منسوبًا إلى: (رُهْبان)، وغُيِّر[4]؛ لأنَّ النَّسبَ بابُ تَغْيِيرٍ، ولو كانَ منسوبًا إلى: (رُهْبان) الجمعِ لرُدَّ إلى مفردِه، فكان يُقالُ: (راهِبيَّة)، إلا إن كانَ قد صارَ كالعَلَمِ؛ فإنَّه لا يُغَيَّرُ، كـ: (الأَنْصارِ).

ومَعَ فاعِلٍ وفَعَّالٍ فَعِلْ   في نَسَبٍ أَغْنَى عن اليا[5] فقُبِلْ

---

(١) انظر: (الكشاف) له ٤/ ٤٨١.

(٢) الحديد ٢٧، وهي قراءة مبشر بن عبيد، وفي المخطوطة: رَهبانية، وهو سهو، والتصويب من (الكشاف) ٤/ ٤٨١ و(شواذ القراءات) للكرماني ٤٦٥..

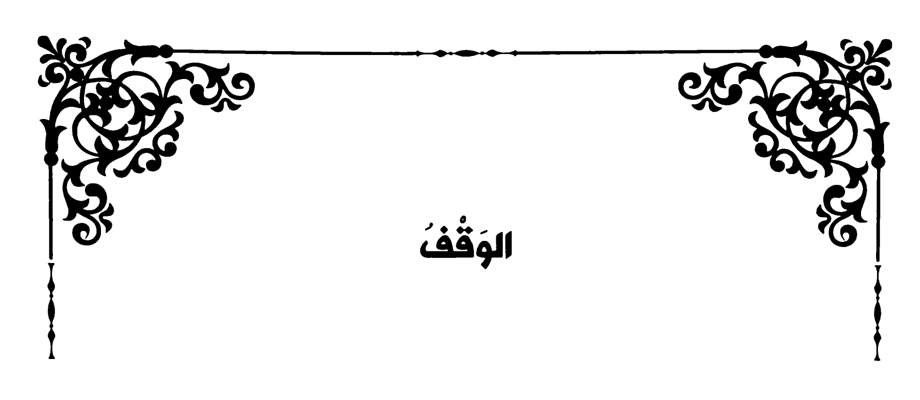
(٣) في المخطوطة: الرَهبان، وهو سهو، وقد سبق التنبيه عليه في الحاشية السابقة.

(٤) سبق التنبيه على السهو الواقع، فهو إذن لا تغيير فيه.

(٥) في المخطوطة: التا، وهو سهو.

وغيـــرُ مـــا أسْـــلَفتُه مقـــررا ... علـى الـذي يُنقـل منـه اقتَصِـــرا

❁ ❁ ❁



الوَقْفُ

تنويـنـــا اثـــر فـــتْحٍ اجعـــل ألفـــا وقْفـــا وتِلْـــوَ غيـــر فـــتح احـــذِفا

[(تنوينًا اثرَ فَتْحٍ)]: لم يَستَثْنِ مِن ذلك المعتلَّ بالألفِ، وهو جارٍ على قولِ س(1).

والحاصلُ: أنَّ المقصورَ المنوَّنَ يُوقَفُ عليه بالألفِ إجماعًا في الأحوالِ كلِّها، واختُلف فيها، فعندَ س(2) أنَّها في النَّصبِ مبدلةٌ مِن التنوينِ، وفي غيرِه مِن حرفٍ أصليٍّ أو ملحقٍ أو غيرُ مبدلةٍ كما هي عليه، المازنيُّ(3): في الجميعِ بدلٌ مِن التنوينِ، الكِسَائيُّ(4): في الجميعِ بدلٌ مِن الأصليِّ أو زائدةٌ، وكذا التقييدُ في قَوْلِ المازنيِّ.

احتجَّ الكِسَائيُّ بقراءةِ بعضِهم: ﴿سَمِعْنَا فَتًى﴾(5) بالإمالةِ.

ابنُ بَابَشَاذَ(6): لا دليلَ فيه؛ لأنَّ هذا ليسَ موضعَ وَقْفٍ، فهي قراءةٌ شاذةٌ، والعربُ تُشَبِّهُ الأصليَّ بالزائدِ، والزائدَ بالأصليِّ.

---

(1) انظر: الكتاب ٣/ ٣٠٩.

(2) انظر: السابق.

(3) انظر: (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي ٤/ ٢٥٦. (ط. دار الكتب العلمية).

(4) انظر: السابق.

(5) الأنبياء ٦٠، وهي قراءة الكسائي. انظر: جامع البيان ٢/ ٧٥٦.

(6) انظر: (شرح الجمل) له ٥٣٨.

قالَ: وفائدةُ هذا الخلافِ تظهرُ في القوافي، وعليه تأتي الإلزاماتُ.

واحذف لوقف في سوى اضطرار ... صلةَ غير الفتح في الإضمار

وأَشْبَهَتْ إِذًا مُنَوَّنا نُصِبْ ... فألفا في الوقفِ نونُها قُلِب

وحذفُ يا المنقوص ذي التنوين ما ... لم ينصبَ اوْلى من ثبوتٍ فاعلما

قولُه: («يا» المنقوصِ) احترازٌ مِن ياءٍ غيرِه؛ لأنَّها لا تُحذَفُ، فأمَّا[1]:

.... وَبَعْـ ... ـضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِ

فإنَّ ذلك جازَ؛ لأجْلِ القوافي، وأمَّا: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾[2]؛ فلأنَّ الفاصلةَ كالقافيةِ، أَلَا تَرَى أنَّ قولَه تعالَى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[3]، و: ﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾[4]، و: ﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾[5] جازَ مِن حيث جازَ[6]:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَا ... .

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) الفجر ٤.

(٣) الأحزاب ١٠.

(٤) الأحزاب ٦٦.

(٥) الأحزاب ٦٧.

(٦) بتمامه:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَا ... وقُولِي إنْ أصبتُ لقد أصابا

والبيت لجرير، وهو من الوافر. انظر: الديوان ٣/ ٨١٣ والكتاب ٤/ ٢٠٥.

قالَ الجُرْجانيُّ[١]: وعلى ذلك قراءةُ مَن قرأ[٢]: ﴿قَوَارِيرًا﴾[٣]، كأنه يجعل التنوين فيه بمنزلته في قولهم:

.... العِتَـــــابَنْ

و:

.... أَصَـــــابَنْ

انتهى.

قلتُ: فهذا يَدَّعِي أنَّ هذا باقٍ على صَرْفِه، وأنَّ تنوينَه للترنُّمِ لا للصَّرْفِ، وعلى هذا يكون المقتضي له إرادةَ الترنُّم مع قَصْدِ التَّوافُقِ.

وأمَّا... إذا كانت ضميرًا، نحوُ[٤]:

.... وَبِـــإِذْنِ اللهِ رَيْثِـــي وَعَجَـــلْ

وقولِ الأَعْشى[٥]:

وَمِـــنْ شَـــانِئٍ كَاسِـــفٍ وَجْهُـــهُ إِذَا مَـــا انْتَسَـــبْتُ لَـــهُ أَنْكَـــرَنْ

---

(١) انظر: (المقتصد في شرح التكملة) له ١/ ٢٧٦.

(٢) وهذه قراءة نافع والكسائي ورواية أبي بكر عن عاصم. انظر: السبعة ٦٦٣ وما بعدها.

(٣) الإنسان ١٥ و١٦.

(٤) بتمامه:

إنَّ تقـــوى ربِّنـــا خيـــرُ نَفَـــلْ وَبِـــإِذْنِ اللهِ رَيْثِـــي وَعَجَـــلْ

والبيت للبيد بن ربيعة، وهو من الرمل. انظر: الديوان ١٧٤ ومعاني القرآن للزجاج ٢/ ٣٩٩.

(٥) البيت من المتقارب. انظر: الديوان ١٩ والكتاب ٤/ ١٨٧.

وقراءةِ أبي عَمْرٍو[1]: ﴿أَكْرَمَنْ﴾[2]، و: ﴿أَهَانَنْ﴾[3]؛ فإنَّ ذلك كلَّه جارٍ على لغةِ مَن قالَ: (غلامِ)، بالحركةِ، فإذا وقفَ سكَّنَ بلا شكٍّ.

قولُه في المنقوصِ: (ذي التنوين): خَرَجَ: المعرَّفُ بالأداةِ، وخَرَجَ أيضًا: المنادَى، وهذا قولُ الخَلِيلِ[4] في المنادَى، تقولُ: «يا قاضِي»، بإزالةِ الضَّمةِ؛ استثقالًا، وسُكُونِ الياء ثابتةً؛ إذ لا مُوجِبَ لحَذْفِ الياءِ؛ إذ لا تَنْوِينَ في المنادَى، وقالَ يُونُسُ[5] بالحَذْفِ: «يا قاضِ»؛ لأنَّ النداءَ دخلَ على اسمٍ مُعرَبٍ، فبقِيَ على حَذْفِ حركتِه ويائِه.

ع: وقياسُ الخِلافِ أَنْ يَجريَ في المقصورِ، نحوُ: «يا فتًى»؛ هل يُنَوَّنُ وصلًا أم لا؟ فإنَّ الخلافَ هناك في النطقِ بها وصلًا، كما ذكرنا.

وغيرُ[6] ذي التنوينِ بالعكسِ وفي ... نحوِ مُرٍ لزومُ ردِّ اليا اقتُفِي
وغيرَ ها التّأنيثِ من محركِ ... سكنه أو قِفْ رائمَ التحركِ
أو أشمم الضمة أو قِفْ مضعِفا ... ما ليس همزا أو عليلا إن قفى[7]

[(ما ليس همزًا)]: قالَ عبدُ القاهِرِ[8]: لأنَّهم قد رفضُوا ذلك في أَصْلِ التركيبِ.

---

(١) انظر: السبعة ٦٨٤ وما بعدها.
(٢) الفجر ١٥.
(٣) الفجر ١٦.
(٤) انظر: الكتاب ٤/ ١٨٤.
(٥) انظر: السابق.
(٦) في المخطوطة: وحذف، وهو سهو.
(٧) كذا بخط ابن هشام.
(٨) انظر: (المقتصد في شرح التكملة) له ١/ ٢٧٩.

يعني: فلا يُستعمَلُ في الوقفِ.

قالَ: أَلَا ترى أنَّ بابَ «رَدَدت» ـ يعني: المضاعفَ المتصلَ حرفاه، الذي فيه أصلان مِن وادٍ واحدٍ ـ لم يأتِ فيها، وأمَّا نحوُ: (سَآّلٍ)، و(رَآّسٍ) فتضعيفٌ جاءَ في العَيْنِ، وليسَ حرفا التضعيفِ عينًا ولامًا، فيكونَ التركيبُ على تضعيفِ الهمزةِ، كيف والأصلُ: «سَأَلَ»، و: «رَأَسَ».

محركا أو حركاتٍ انقُلا ... لساكن تحريكُه لَن يُحْظَلا

[(**أو حركاتٍ انْقُلا لساكنٍ**)]: قالَ أبو الفَتْحِ[1] ـ رحمَه اللهُ ـ: إنَّما نقلُوا في مثلِ: «هذا بَكُر»؛ لأمرَين:

أحدُهما: الشُّحُّ على حركةِ الإعرابِ أن يستهلكَها الوقفُ.

والثاني: الاستراحةُ مِن اجتماعِ ساكنين.

[(**أو حركاتٍ انْقُلا لساكنٍ**)]: إذا تجاورَ ساكنٌ ومتحرِّكٌ جازَ إجراءُ حُكْمِ كلٍّ منهما على الآخَرِ، فيُعطى المتحرِّكُ ما يُعطاه لو سَكَنَ، والساكنُ ما يُعطاه لو تحرَّكَ، وعلى ذلك خَرَّج أبو الفَتْحِ[2]:

لَحَبَّ المُوقِدَانِ إِلَيَّ مُؤْسَى ... .

---

(١) انظر: (المحتسب) له ٢/ ١٤٩.

(٢) بتمامه:

لَحَبَّ المُوقِدَانِ إِلَيَّ مُؤْسَى ... وجَعْدةُ لو أضاءَهما الوقودُ

والبيت لجرير، وهو من الوافر. انظر: الديوان ١/ ٢٨٨ والزاهر ١/ ٤١.

فقالَ: إنَّهم هَمَزُوه كما هَمَزوا: ﴿وُقِّتَتْ﴾[1]؛ لأنَّ الضمةَ كأنها على الواوِ، وكذا: (البَأْز)، في: (البَاْز)، على ما حكاه اللِّحْيانيُّ[2]؛ لأنَّ فتحةَ الباءِ كأنَّها على الألفِ، والألفُ إذا تحرَّكَت هُمِزَت.

والذي يدلُّ على أنَّهم يجعلُون حُكْمَ كلٍّ مِن المتجاورين للآخَرِ قولُهم في الوقفِ: «هذا بَكُر»، و«مررتُ ببَكِر»، قالَه في (المحتَسَبِ)[3] وغيرِه[4].

[(يُحْظَلا)]: «حظل» بالظاءِ أختِ الطاءِ، ويوجَدُ بخطِّ بعضِ الناسِ ـ هو ابنُ النَّحَّاس ـ بصادٍ، وليسَ بجيِّدٍ.

ونقل فتح في سوى المهموز لا ... يراه بصري وكوف نَقَلا

والنقل إن يعدم نظير ممتنع ... وذاك في المهموز ليس يمتَنع

فَرْعٌ: قالَ عبدُ القاهرِ[5]: وإن كانَ ما قبلَ الهاءِ متحرِّكًا فلا وجهَ للنَّقلِ؛ لأنَّ الذي قبلَ الهاءِ أحقُّ بحركةِ نفسِه، وقد يُنقَلُ؛ تشبيهًا بما سكنَ قبلَ الهاءِ، أنشدَ شَيْخُنا[6]:

مَنْ يَدْخُلِ الكَلَّاءَ يَقْمَرْ بَصَرُهْ

---

(١) المرسلات ١١، وهذه قراءة ابن مسعود وأبي عمرو. انظر: السبعة ٦٦٦.

(٢) انظر: المحكم ٢/ ١٧٧.

(٣) انظره في: ١/ ٤٧ وما بعدها.

(٤) انظر: (الخصائص) له ٢/ ١٧٧.

(٥) انظر: (المقتصد في شرح التكملة) له ١/ ٣٢١.

(٦) يعني به الجرجانيُّ: أبو الحسين الفارسي، ابن أخت أبي علي الفارسي، والأبيات من مشطور الرجز.

وَيَلْــقَ بِــالكَلَّاءِ عَبْــدًا يَقْمُــرُهْ

إِذَا رَجَــا مِنْــهُ الوَفَــاءَ خَسِــرُهْ

الأصلُ: «خَسِرَهُ»، ثمَّ نقلَ؛ تشبيهًا بـ(١):

.... أَضْـــرِبُهْ

وقد غَلَبَ هذا على أَلْسنةِ العوامِّ، وليسَ بالأَعْرَفِ في كلامِ العَرَبِ.

ع: الكَلَّاءُصـ(٢).

في الوقف [تا] تأنيثِ الاسم هاْ جُعِل ... إن لم يكن بساكنٍ صَحَّ وُصِلْ

وقَلَّ ذاْ في جمع تصحيح وَمَا ... ضاها(٣) وغير ذين بالعكس انتمى

مِن (الحُجَّةِ)(٤): حكَى س(٥): «طَلْحَت»، وأنشدَ أبو الحَسَنِ(٦):

---

(١) تمامه مع ما قبله:

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ

مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ

والبيتان لزياد الأعجم، وهما من مشطور الرجز. انظر: الديوان ٤٥ والكتاب ٤/ ١٨٠.

(٢) الرمز هذا (صـ) يسمى بعلامة التضبيب، ويكتبه النُّساخ للدلالة على الشك في الكلمة المضبَّبة، وأنها وجدت في الأصل المنقول منه هكذا.

(٣) كذا بخط ابن هشام.

(٤) انظره في: ٢/ ٣٠٠ وما بعدها.

(٥) قد حكاه سيبويه عن أبي الخطاب الأخفش. انظر: الكتاب ٤/ ١٦٧.

(٦) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٢٩٥، والأبيات لسؤر الذئب، وهي من مشطور الرجز. انظر: جمهرة اللغة ٢/ ١١٣٥ والمحتسب ٢/ ٩٢.

مَـا بَـالُ عَـيْنٍ عَـنْ كَرَاهَـا قَـدْ جَفَـتْ

مُسِـــيلةً تسـيل ظ[١] لَمَّـــا عَرَفَـــتْ

دَارًا لِسَــلْمَى بَعْـدَ حَـوْلٍ قَـدْ عَفَـتْ

بَـلْ جَـوْزَ[٢] تَيْهَـاءَ كَظَهْـرِ الحَجَفَـتْ

ويمكنُ أن يكون مِنه وَقْفُ حَمْزةَ[٣] على: ﴿مَرْضَاتِ﴾[٤] بالتاءِ، ويجوزُ أن يكونَ لَمَّا كانَ المضافُ إليه مقدَّرًا أثبتَ التاءَ، كما يُثبِتُه في الوَصْلِ؛ ليُعلَمَ أنَّ المضافَ إليه مُرادٌ، كما أَشَمَّ مَن أَشَمَّ الحرفَ المضمومَ؛ ليُعلَمَ أنَّه في الوَصْلِ مضمومٌ، وكما شدَّدَ مَن شدَّد: «فَرَجّ»؛ ليُعلَمَ أنَّه في الوَصْلِ محرَّكٌ، وكما حرَّكَ مَن قالَ[٥]:

.... النَّقُـــــــــرْ

ليُعلَمَ أنَّه في الوَصْلِ مضمومٌ، وكَسَرَ مَن قالَ[٦]:

---

(١) العلامة (ظ) في عرف النُّساخ تعني الشكَّ في الكلمة، وصوابه الشعر في المصادر: مُسْبِلَةً تَسْتَنُّ.

(٢) كذا ضبطها ابن هشام بالنصب، وهي حينئذ معطوفة بـ (بل)، ويرويه النحاة بالجر أيضًا، وتكون (بل) محذوفة معها (رُبَّ).

(٣) انظر: السبعة ١٨٠.

(٤) البقرة ٢٠٧ وغيرها.

(٥) بتمامه:

أَنَــا ابْــنُ مَاوِيَّــةَ إِذْ جَــدَّ النَّقُــرْ

والبيت لبعض السعديين، وهو من مشطور الرجز. انظر: الكتاب ٤/ ١٧٣ والكامل ٢/ ٦٩٣.

(٦) تمامه مع ما قبله: =

...... اضْـــــطِفَافًا بِالرِّجِـــــلْ

ليُعلَمَ أنَّه في الوصلِ مكسورٌ، وكما أنَّ مَن قالَ[1]:

اِرْهَــنْ بَنِيـكَ عَـنْهُمُ وارهــن[2] بَنِـيْ

خفَّفَ؛ للوَقْفِ، كما قيلَ[3]:

.... مِــنْ سُــرٍّ وَضُـــرّْ

ولولا نيَّةُ المضافِ إليه لَأتَى بالنونِ.

وقف بها السكت على الفعل المُعَلّْ[4] بحــذف آخــر كــأعط مــن سَــأَل

ولــيس حتمًــا في ســوى مــا كــع أو كيــع مجزومــا فــراع مــا رَعَــوا

ومــا في الاســتفهام إن جــرت حــذف ألفهــا وأولهــا الهــا إن تقــف

= عَلَّمَنــا أَخوالُنــا بنــو عِجِــلْ

الشَّــغْزَبِيَّ واصــطفافًا بالرِّجِــلْ

والبيتان من مشطور الرجز. انظر: النوادر لأبي زيد ٢٠٥ والصحاح ٢/ ٤٥٨.

(١) البيت من مشطور الرجز. انظر: القوافي للأخفش ١٢ والمحتسب ١/ ١٠٨.

(٢) في مصادر البيت: أَرْهَنْ.

(٣) بتمامه:

ففِــدَاءٌ لبنـــي قـــيسٍ علـــى مــا أصــاب النــاسَ مــن سُــرٍّ وضُــرّْ

والبيت لطرفة بن العبد، وهو من الرمل. انظر: الديوان ٧٩ والمحتسب ١/ ٣٤٢.

(٤) في المخطوطة: المعَلِّ، وهو سهو.

قولُه: (و«ما» في الاستفهام) البيتَ: ومِن ثَـمَّ رُدَّ على مَن قالَ[1] في: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[2]: إنَّ (ما) اسمٌ للاستفهامِ، أي: «بأيِّ رحمةٍ لِنْتَ لهم؟»، وقالَ ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ: إنَّها نكرةٌ، أي: «بشيءٍ رحمةٍ»، و(رحمة) بدلٌ، وقالَ س[3] والجمهورُ: زائدةٌ، مثلُها في: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ ﴾[4]، لكنَّها غير كافَّةٍ.

[(وأَوْلِها الها إنْ تَقِفْ)]: لئلا تجمعَ عليها حَذْفَ الحرفِ والحركةِ.

قالُ بعضُهم: كانَ ينبغي وجوبُ الهاءِ في نحوِ: «بِمَهْ؟»، و: «لِمَهْ؟»، كما في: «عِهْ»، و: «قِهْ».

وأُجِيبَ: بأنَّ حَرْفَ الجرِّ الداخلَ عليه أُجرِيَ مُجرَى بعضِ (ما)؛ لِتَأَكُّدِ الاتصالِ.

فاعتُرِضَ: بأنَّه لا يبلغُ درجةَ حرفِ المضارعةِ، كـ: «يَعِ»، وأنت تُوجِبُ فيه ذلك.

وأُجِيبَ: بأنَّه أشدُّ منها اتصالًا؛ لأنَّ حرفَ المضارعةِ يُحذَفُ للأمْرِ.

قيلَ: وحرفُ الجرِّ لا يُلازِمُ (ما).

قيلَ: بَلَى، يُلازِمُها إذا حُذِفَت ألفُها.

قيلَ: لا يُلازِمُها أيضًا إذا حُذِفَت ألفُها، بدليلِ: «مَجِيءَ مَ جئتَ؟»، وغيرِه.

قيلَ: لا سؤالَ على ذاك؛ لأنَّه حينئذٍ مثلُ: «عِهْ»، و: «قِهْ»، وإنَّما السؤالُ بينَ

---

(١) هو الفخر الرازي، وقد صرح به ابن هشام في حاشيته الأولى الكبرى. انظر: (مفاتيح الغيب) للرازي ٩/ ٤٠٦.

(٢) آل عمران ١٥٩.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٧٦ و٤/ ٢٢١.

(٤) هود ١٢.

«لِمَهْ؟»، و: «لم يَعِهْ»، هذا هو المشكِلُ.

[(وأَوْلِها الها إنْ تَقِفْ)]: ومِن النحويين مَن يقفُ بالألفِ، ويردُّه إلى أصلِه، ومنهم مَن يقفُ بالسكونِ، فيقولُ: «لِمْ؟»، وقد جاءَ في شِعْرٍ شاذٍّ.

ومِن الغريبِ أنَّ الكِسَائيَّ حكَى حَذْفَ ألفِها عن ناسٍ مِن بني كِنَانةَ، وإن لم تتَّصِل بحرفٍ، فيقولون: «مَصَنَعْتَ؟».

وأمَّا (ما) في الخبرِ فلا تُحذَفُ ألفُها إلا لالتقاءِ الساكنين خاصةً، فتُحذَفُ لفظًا لا خطًّا، سواءٌ جُرَّتْ أو لم تُجَرَّ.

و... يجيزُ الوجهين مع حرفِ الجرِّ، إلا مع «شئت»، فلا يجيزُ إلا الحذفَ؛ لأنَّه صيَّره مسموعًا، وحكى محمَّدُ بنُ سَعْدانَ ـ وهو ممَّن لا يُدفَعُ صِدْقُه وأمانتُه ـ: «خُذْه بما شئت»[1]، قالَ: إذا كانت (ما) في طريقِ (الذي) فالتمامُ لا غيرُ، وخالفَه الفَرَّاءُ، فقالَ: «ادعُ بمَ شئت»، و: «خُذْه بمَ شئتَ». مِن (حَوَاشي الشَّلَوْبِينِ)[2]، رحمَه اللهُ تعالَى.

في (الأَوْسَطِ) عن قومٍ مِن العربِ: «سَلْ عَمَّ شئت»، وأنَّ أبا زَيْدٍ[3] قالَ: كثيرٌ مِن العربِ يقولون: «سَلْ عَمَّ شئت»؛ لكثرةِ استعمالِهم إيَّاه. مِن الخَضْراويِّ.

وليس حتمًا في سوى ما انخفضا ... باسم كقولك اقتضاء م اقتضى

ووصلها بغير تحريك بنا ... أديم شذ في المدام استُحْسِنَا

---

(١) في المخطوطة: شيب، وهو سهو.

(٢) حواشيه على المفصل. انظره في: ٤٩٣.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٥١ و٢/ ١٠٣٠.

[(تحريكِ بِنَا أُدِيمَ)]: وتلحقُ أيضًا نحو: (هاهُنَاه)، و: (هؤلاه)؛ لخفاءِ الألفِ، وهي تزدادُ بالوقفِ خفاءً، فأرادُوا توفيرَ المدِّ ـ كما يأتي ـ لتوفيرِ الحركةِ، ومِن ثَـمَّ التُزِمَت في النُّدْبةِ.

وقد يُفهَمُ مِن كلامِ المصنِّفِ أنَّها لا تلحقُ الساكنَ، وكلُّ ذلك يَرُدُّه.

[(في المُدَامِ استُحْسِنا)]:

إِذَا مَـــا تَرَعْـــرَعَ فِينَـــا الغُـــلَامُ فَمَـــا إِنْ يُقَـــالُ لَـــهُ مَـــنْ هُـــوَهْ[1]

قولُه: (في المُدَام استُحْسِنا): وعلَّةُ ذلك أنَّ الذي بناؤه دائمٌ لا يُضافُ، فلا تُوهِمُ هاءُ السكتِ فيه الإضافةَ، بخلافِ المعرَبِ والمبنيِّ الذي عَرَضَ له البناءُ، وهو خمسةٌ: اثنان عَرَضَ لهما البناءُ على الفتحِ، وهما نحوُ: (خمسةَ عشرَ)، و: «لا رجلَ»، واثنان عَرَضَ لهما البناءُ على الضمِّ، نحوُ: «يا زيدُ»، و: ﴿مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[2]، وواحدٌ عَرَضَ له البناءُ على الكسرِ، وهو المضافُ للياءِ، وليسَ مقصودًا هنا بالاحترازِ؛ لأنَّ الوقفَ على الياءِ لفظًا أو تقديرًا.

ويدلُّك على العلَّةِ المذكورةِ أنَّهم وقفُوا على نحوِ: (هؤلاه)، و: (هاهُنَاه) بالهاءِ؛ لتَبْيينِ الألفِ، ولا يفعلُون ذلك في نحوِ: (حُبْلى)، و(أَعْلى)؛ لئلا يلتبسَ بالمضافِ إليه، وزادَ س[3] أنَّ ألفَ المتمكِّنِ مقدَّرٌ فيها الإعرابُ، وهم لا يُدخِلُون هاءَ السكتِ على ما فيه حركةُ إعرابٍ.

---

(١) البيت لحسان بن ثابت، وهو من المتقارب. انظر: الديوان ١/ ٥٢٠ والحيوان ٦/ ٤٣٧.

(٢) الروم ٤.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ١٦٥.

واعلَمْ أنَّ مفهومَ كلامِ المصنِّفِ أنَّها لا تُوصَلُ بساكنٍ مبنيٍّ، وهذا صحيحٌ إن كانَ غيرَ ألفٍ.

مسألةٌ: قولُ الشاعرِ(١):

يَـــا رُبَّ يَـــوْمٍ لِـــيَ لَا أُظَلَّلُـــهْ(٢)
أُرْمَـضُ مِـنْ تَحْـتُ وَأُضْـحَى مِـنْ عَلُـهْ

مُشْكِلٌ؛ لأنَّ الهاءَ في: «مِنْ عَلُهْ» إمَّا اسمٌ ضميرٌ، فيجبُ إعرابُ (عَلُ)؛ لذِكرِ المضافِ إليه، وإنَّما يُبنَى إذا قُطِعَ عن الإضافةِ، أو حرفٌ للسَّكْتِ، فحركةُ الغاياتِ مشبَّهةٌ بحركةِ الإعرابِ، فلا تلحقُها الهاءُ.

والجوابُ: بأنَّها قسمٌ ثالثٌ غيرُهما، وذلك أنَّها بدلٌ مِن الواوِ التي في: (عُلْو)، وهي إحدى لغاتِها، كما أنَّ الهاءَ في: «يا هَنَاهُ»، مِن قولِه(٣):

وَقَـــدْ رَابَنِـــي قَوْلُهَـــا: يَـــا هَنَـــا ... هُ وَيْحَـــكَ أَلْحَقْـــتَ شَـــرًّا بِشَـــرْ

بدلٌ مِن واو: (هَنُوك).

هذا جوابُ أبي محمَّدٍ بنِ الخَشَّابِ(٤)، حكاه عنه ابنُ إِيَازَ(٥)، رحمَهما اللهُ تعالَى.

---

(١) البيتان لأبي ثروان، وهما من مشطور الرجز. انظر: جمهرة اللغة ٣/ ١٣١٨ وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٥.

(٢) في المخطوطة: اضلله.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو من المتقارب. انظر: الديوان ١٦٠ وتهذيب اللغة ٦/ ٢٣١.

(٤) في (شرح العَوْني) له، ولم يقف عليه أحد.

(٥) انظر: (شرح التعريف بضروري التصريف) له ٨٦ وما بعدها.

وربمـا أعطـي لفـظ الوصـل مـا للوقـف نثـرا وفشـا منتَظِمـا

خَرَّجَ ابنُ جِنِّي[1] قراءةَ الشَّعْبِيِّ[2]: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَا لِيُطَهِّرَكُم بِهِ﴾[3] على أنَّ (ما) موصولةٌ، والجارَّ والمجرورَ صِلةٌ.

وكذا قال صاحبُ [(اللَوَامِح)][4]، إلا أنَّه زادَ فيه شيئًا أشدَّ فسادًا[5] مِن جَعْلِ لام (كي) صِلةً، وهو أنَّ العائدَ محذوفٌ، وتقدير[ه]: «الذي هو ليُطهِّركم به».

وخرَّجَه ح[6] على لغةِ مَن قالَ: «شربتُ مَا يا فتى»، بحذفِ الهمزةِ، وتنوينِ الميمِ.

قالَ: فيمكنُ أن يُخرَّجَ على هذا، إلا أنَّهم أجرَوا الوصلَ مُجرَى الوقفِ، فحذفُوا التنوينَ؛ لأنَّك إذا وقفتَ على: «شربتُ مَا»، قلتَ: «شربتُ مَا»، بحذفِ التنوينِ، وإبقاءِ [الألفِ، إمَّا][7] ألفُ الأصلِ التي هي بدلٌ مِن الواوِ التي هي عَيْنُ الكلمةِ، وإمَّا الألفُ التي هي بدلٌ مِن التنوينِ حالةَ النَّصبِ.



(١) انظر: (المحتسب) له ١/ ٢٧٤.

(٢) انظر: شواذ القراءات للكرماني ٢٠٣.

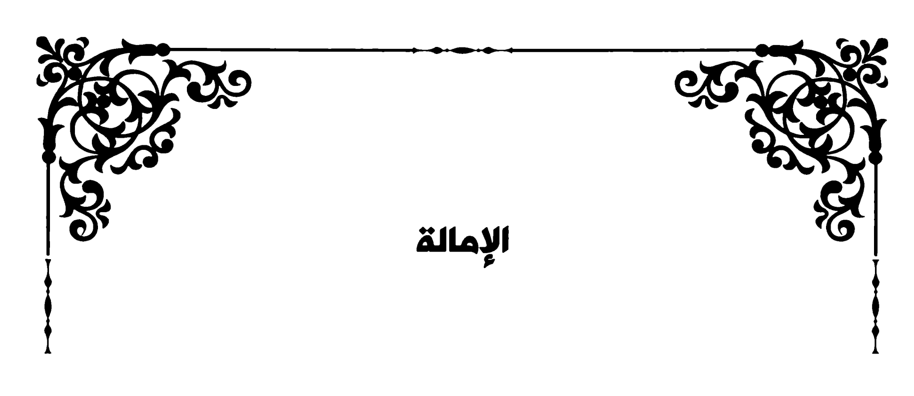
(٣) الأنفال ١١.

(٤) يقتضيها السياق، وهي في (البحر المحيط) ٥/ ٢٨٢، وصاحب (اللوامح): أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي، وقد سبق ذكره.

(٥) في المخطوطة: فلسدادا.

(٦) يعني به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٥/ ٢٨٢ وما بعدها.

(٧) يقتضيها السياق، وهي في (البحر المحيط) ٥/ ٢٨٢.



الإمالة

هي مصدرُ: أَمَلْتُ الشيءَ للشيءِ، إذا قرَّبته منه.

وهو بهذا المعنَى هنا؛ لأنَّ المرادَ بالإمالةِ تقريبُ الفتحةِ مِن الكسرةِ، والألفِ مِن الياءِ.

وفائدتُها: طلبُ المجانسةِ بينَ الصوتِ الناطقِ[1] بالألفِ وبالياءِ أو الحرفِ المكسورِ، كما أنَّهم لأجلِ تَوافُقِ الصوتَين قالُوا: (شَنْباء)، و: «مَنْ بك»، فلم يُبيِّنُوا النونَ التي هي الأصلُ في: (الشَّنَبِ)، و: (مَنْ)؛ لَمَّا أرادُوا أن يوفِّقُوا بينَ الصوتَين، ولم يستجيزُوا إدغامَ النونِ في الباءِ؛ من حيث كانَ مشابهًا لِمَا لم يدغَمْ في الباءِ، وهو الميمُ، وكذلك مَن قالَ: (صِرَاط)، و: (صُقْت)، و: (صَوِيق)، تَرَكَ الأصلَ؛ للمجانسةِ.

الأَلِفَ المبدَلَ من يا في طرف أمل كذا الواقعُ معا منه اليا خلف

[(الألفَ المبدَلَ)]: دخلَت ألفُ الإلحاقِ، والأصليةُ المبدلةُ مِن ياءٍ، نحوُ: (أَرْطى)، و(مِعْزى)، و(مَرْمى).

[(أَمِلْ)]: ع: يعني: إن شئتَ؛ لأنَّ أسبابَ الإمالةِ مُجَوِّزةٌ، لا مُوجِبةٌ؛ للإجماعِ على أنَّ التفخيمَ ليسَ لَحْنًا، وإنَّما ذكرتُ هذا؛ لأنَّ أبا عَلِيٍّ قالَ في (التَّكْمِلةِ)[2]: وللإمالةِ أسبابٌ توجِبُها، وليسَ مرادُه إلا: تقتَضِيها.

---

(١) رسمها في المخطوطة: التاطق، ولعلها كما أثبت. انظر: توجيه اللمع ٥٩٩ وما بعدها.

(٢) انظره في: ٥٣٧.

[(الواقع منه اليا خَلَف)]: يدخلُ فيه ألفُ التثنيةِ، وفي إمالتِها نَظَرٌ.

بل أقولُ: لا يدخلُ غيرَها؛ لقولِه: (دونَ مَزِيدٍ).

أبو البَقَاءِ[١]: اختُلِفَ أيُّ السببين أقوى؟

فقيلَ: الياءُ؛ لأنَّها بزِنَة كسرتين.

وقيلَ: الكسرةُ؛ لأنَّ حركتَها ملفوظٌ بها، وهي في أسفلَ الفمِ.

وقيلَ: هما سواءٌ.

واعلَمْ أنَّهما قبلَ الألفِ أشدُّ اقتضاءً للإمالةِ منهما إذا تأخَّرا عنها؛ لأنَّك إذا أَمَلْتَ قبلَ وجودِ المقتضِي كانَ مُنافِرًا في الظاهرِ؛ لأنَّ شأنَ السببِ والعلَّةِ والمُقْتَضِي أن يتقدَّم. و[٢].

دُون مزيـدٍ أَو شـذُوذ ولمـا ... يـ(ـتـ)ـليه هـا التأنيـث مـا الهـا عـدِما

وهكـذا بَـدَلُ عـين الفعـل إن ... يَـؤُلْ إلـى فِلـت كماضِـي خـف ودِن

[(كماضي: خَفْ، و: دِنْ)]: سواءٌ كانت عينُه واوًا أو ياءً، كما مثَّلَ، وهذا مِن بابِ معاملةِ المقدَّرِ معاملةَ المنطوقِ.

قَلَبُوا العَيْنَ إلى الألفِ، وإن كانَ تحرُّكُ ما قبلَها إنَّما وُجِدَ في الأصلِ، لكنَّ سُكُونَه عارضٌ؛ لأجلِ حرفِ المضارعةِ.

كـذاك تـالي اليـاءِ والفصـلَ اغتَفـر ... بحـرف او مـع هـا كجيبهـا أدر

---

(١) انظر: (شرح التكملة) له ٣٠٥.

(٢) لا تتمة في المخطوطة، والتكملة عند العكبري، فانظرها في: (شرح التكملة) له ٣٠٥.

كــذاك مــا يليــه كســر أو يلــي تـاليَ صح كسرٍ أو سُكونٍ صح قـد ولـي

[(ما يليه كسرٌ)]: ع: تؤثِّرُ الكسرةُ ظاهرةً ومضمرةً، فالظاهرةُ ظاهرةٌ، والمضمرةُ إمَّا بالإدغامِ، كـ: (دَوَابّ)، أو بالوقفِ، كـ: (النَّاسِ) جَرًّا.

[(ما يليه كسرٌ)]: يَرِدُ: (رَجُلانِ)، وقد قيلَ: إنَّ عدمَ إمالتِه إجماعيةٌ.

كسـرا وفَصْـلُ الهـا كـلا فَصْـلٍ يُعَـدْ فَـدِرْهَماك مَـنْ يُملـه لـم يُصَـد

[(ف: دِرْهَمَاك)]: الإمالةُ هنا ضعيفةٌ؛ لأنَّ ألفَ التثنيةِ لا أصلَ لها، بالقَطْعِ.

ولَمَّا مثَّل أبو عَلِيٍّ في (التَّكْمِلةِ)[١] بـ: (دِرْهَمانِ)؛ ليُمَالَ، قالَ أبو البَقَاءِ[٢]: إمالتُه ضعيفةٌ مِن وجهَين:

بُعْدُ الكسرةِ مِن الألفِ.

وكَونُ الألفِ حرفَ إعرابٍ.

قالَ: وإنَّما ساغت الإمالةُ؛ لأنَّ هذه الألفَ تنقلبُ ياءً جرًّا ونصبًا، وقالَ العَبْديُّ[٣]: لكسرةِ النونِ، وَرُدَّ: بأنَّك لا تُميلُ في نحوِ: (رَجُلانِ)، بالإجماعِ[٤]، وأيضًا فكسرةُ النونِ عارضةٌ في الوصلِ، وليسَ مِن أسبابِ الإمالةِ ما هو كذلك.

ع: وما ذكرَه أبو البَقَاءِ مِن انقلابِ الألفِ ياءً مُقَوٍّ لسببِ الإمالةِ، لا سببٌ مؤثِّرٌ؛ بدليلِ عدمِ التأثيرِ إذا فُقِدَ، وهو نظيرُ العُجْمةِ في الثلاثيِّ المؤنَّثِ، قَوَّتْ حُكْمَه،

---

(١) انظره في: ٥٣٧.

(٢) انظر: (شرح التكملة) له ٣٠٨ وما بعدها.

(٣) انظر: المقتصد في شرح التكملة ٢/ ١١٤٧.

(٤) في المخطوطة: بالإجملاع، وهو سهو.

فأَوجبَت مَنْعَ الصَّرْفِ، وإن كانَ ثانيه ساكنًا، ولم يلزَمْ مِن ذلك اعتبارُها عِلَّةً قائمةً في مثلِ: (نوحٍ)، و(لوطٍ)، بإجماعٍ مِن المحقِّقِين.

وحرف الاستعلا يَكُفُّ مظهرا — من كسر او يا وكذا تكف رَا

للإمالةِ مانعٌ، كما أنَّ لها مُقتَضِيًا، فمُقتَضِيها تَقَدَّمَ، ومانعها[1] قد ذكرَه الآنَ، والمانعُ راجحٌ على السَّبَبِ في كلِّ العلومِ.

[(**يَكُفُّ مُظْهَرا**)]: ذَكَرَ في (التَّسْهِيلِ)[2] أنَّ بعضَهم لا يشترطُ الإظهارَ، وخالفَه.

إن كان ما يَكف بعدُ متَّصِل — أو بعد حرف أو بحرفين فصِلْ

قولُه: (**بَعْدُ**) ظرفٌ لقولِه: (**يَكُفُّ**)، لا خبرٌ، بل الخبرُ قولُه: (**متَّصِل**)، لكنَّه وَقَفَ عليه على لغةِ ربيعةَ[3].

[(**يَكُفُّ بعدُ**)]: ع: فلو كانَ قبلُ لم يَكُفَّ، وما الفرقُ؟

الجوابُ: أنَّهم يكرهُون التَّصَعُّدَ بعدَ التَّسَفُّلِ، لا العَكْسَ؛ أَلَا تَرَى أنَّ مَن قالَ: (صِرَاط)، و: (صَوِيق)، و: (صُقْت)، لا يقولُ ذلك في: (قَسوتُ)، و: (قِسْت)؛ لأنَّه الآنَ ينحدرُ بعدَ الإصْعادِ، وهذا يُسْتَخَفُّ ولا يُسْتَثْقَلُ كما يُسْتَثْقَلُ عكسُه؛ فلذلك أيضًا أمالُوا نحوَ: (قَارِب)، و(قَادِم)، ولم يُميلُوا نحوَ: (نَافِق)، و(نَاهِق)، و(نَاعِق).

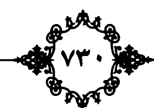
[(**أو بعد حرفٍ**)]: (نَاشِط).

---

(١) في المخطوطة: ومانعا، وهو سهو.

(٢) انظره في: ٣٢٥.

(٣) فإنهم يقفون على المنصوب ساكنًا، كالمرفوع والمجرور. انظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٠.



[(أو بحرفين فُصِل)]: (أَفَاحِيص)، و(مَنَاشِيط).

كــذا إذا قُــدِّم مــا لــم ينكسـر ... أو يسكن اثرَ الكسر كالمِطْواعَ مِرْ

وكــف مســتَعْل ورا ينكَــفُّ ... بكســرِ رَا كغارِمًــا لا أجفــو

وتقولُ: (ضَارِب)، فتُميلُ، وسَمِعَ س[1]:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ ... .

بالإمالةِ.

ابنُ الخَبَّازِ[2]: وقرأَ أبو عَمْرٍو[3]: ﴿فِي ٱلْغَارِ﴾[4]، و: ﴿مِنْ أَنصَارٍ﴾[5]، و: ﴿لِأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ﴾[6]، و: ﴿لِكُلِّ صَبَّارٍ﴾[7]...، وقالَ هُدْبةُ بنُ خَشْرَمٍ[8]:

إِنَّا وَجَدْنَا العَجْرَدِيَّ بْنَ عَامِرٍ ... نَسِيبَ العُمَيْرِيِّينَ شَرَّ نَسِيبِ

عَسَى اللهُ يُغْنِي........... ....

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ١٣٩، والبيت بتمامه:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ ... بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

وهو لهدبة بن خشرم، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٨١ والمقتضب ٣/ ٤٨.

(٢) انظر: (توجيه اللمع) له ٦٠٧ وما بعدها.

(٣) انظر: السبعة ١٥٠.

(٤) التوبة ٤٠.

(٥) البقرة ٢٧٠ وغيرها.

(٦) آل عمران ١٣ والنور ٤٤.

(٧) إبراهيم ٥ وغيرها.

(٨) البيتان من الطويل، وقد سبق تخريج الثاني. انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٨٩.

البيتَ؛ وذلك لأنَّ الراءَ ـ لتكرُّرها ـ كَسْرَتُها بمنزلةِ كسرتَين، فغَلَبَت ـ لذلك ـ المستعليَ.

مسألةٌ: مِنْ كَفِّ الراءِ لتأثيرِ حرفِ الاستعلاءِ في منعِ الإمالةِ قولُه[1]:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ ... بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

سُمِعَ بإمالةِ: (قَادِرٍ).

ولا تمل لسببٍ لم يتصلْ ... والكف قد يوجبه ما ينفصِل

ع: لم يعتدُّوا بالعارضِ في هذا البابِ في مسائلَ:

منها: إمالتُهم نحوَ: (دَوَابّ).

وإمالتُهم (النَّاس) في قولِك: «للنَّاسِ مالٌ»، مع أنَّ حركةَ الإعرابِ عارضةٌ.

وإمالتُهم نحوَ: (سَكَابِ)، وقفًا، مع [أنَّ][2] الكسرةَ زالت.

وأَعْجَبُ مِن ذا: إمالتُهم (للنَّاسِ) وقفًا، مع عروضِ الحركةِ لو كانت موجودةً، فما بالُك وقد حُذفت؛ كيف يُعتبَرُ وجودُها؟

وقد أَمالوا لتناسب بلا ... داع سواه كعمادًا وتَلا

مِن اعتبارِهم التَّناسُبَ قولُهم في صفةِ القَمَر[3]: «ثلاثٌ دُرَع»، والقياسُ: (دُرْع)، بإسكانِ الراءِ، لكنَّهم أَتبعوه لقولِهم: «ثلاثٌ غُرَر»، و«ثلاثٌ ظُلَم»، وقالُوا: «شهرٌ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) زيادة لا بد منها.

(٣) انظر: (الأزمنة) لقطرب ٢١.

ثَرَى»، و«شهرٌ ترَى»، و«شهرٌ مَرْعَى»، فحذفُوا التنوينَ مِن: (ثَرَى)، و: (مَرْعَى)؛ إِتْباعًا لقولِهم: (تَرَى)؛ لأنَّه فِعلٌ، وفي الحديثِ للنِّساء[1]: «ارْجِعْنَ مَأزوراتٍ غيرَ مَأجوراتٍ»[2]، أبدلَ الواوَ مِن: (مَوْزُورات)؛ إِتْباعًا لـ: (مَأْجُورات).

ولا تمل ما لم ينل تمكُّنا دون سماعٍ غيرَ هـا وغير نـا

[(غيرَ «هَا» وغيرَ «نا»)]: ع: إنَّما أُمِيلَت هذه بالسماعِ، فهي مثلُ (يا) في قراءةِ بعضِهم[3]: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾[4]، بالإمالةِ وقفًا، وكذا ما أشبهَه.

ع: حكَى س[5] إمالةَ (ذا) في أسماءِ الإشارةِ، واستَدَلَّ به الأَخْفَشُ[6] على أنَّ ألفَ (ذا) عن ياءٍ، وألزم... ذلك أن تكونَ اللامُ ياءً؛ إِذْ ليسَ لنا مثلُ: «حَيَوْت»، قالَ: فالأصلُ: (ذَيٌّ)، حُذِفَت اللامُ، ثمَّ قُلِبَت العينُ ألفًا؛ لئلا يشبهَ لفظَ الحرفِ، مثلُ: (كَيْ).

وقيلَ: إنَّما الأصلُ: (ذَوَي)، مثلُ: «طَوَيت»؛ لأنَّه أكثرُ ممَّا عينُه ولامُه ياءان، و... شاذَّة.

وقد ظَهَرَ أنَّ الحَصْرَ الذي قالَه المصنِّفُ باطلٌ.

---

(١) في المخطوطة: للنلسا، وهو سهو.

(٢) انظر: سنن ابن ماجه ١٥٧٨.

(٣) وهذه قراءة الكسائي. انظر: السبعة ٤٨٠.

(٤) النمل ٢٥، وقد كتبها ابن هشام حسب القراءة: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾، وأثبتُّ في الكتاب رسم المصحف.

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ١٣٥.

(٦) انظر: الإنصاف ٢/ ٥٥١.

والفــتحَ قبــل كسْــرِ راءٍ في طَــرف　　　أمِـل كلِـلْأَيْسَـرِ مـلْ تُكْـفَ الكُلَـفْ

قولُه: (مِلْ): أي: «اِلْجَأْ للأَيْسَرِ، ومِلْ إليه تُكْفَ كُلَفَكَ»، كقولِه[1]:

إنِّــي أَمِنْــتُ مِــنَ الزَّمَــانِ وَصَــرْفِهِ　　　لَمَّــا عَلِقْــتُ مِــنَ الأَمِيــرِ حِبَــالَا

وقولِه[2]:

جَــاوِزْ عَلِيًّــا وَلَا تَحْفَــلْ بحادثــةٍ　　　إذا ادَّرعــتَ فـلَا تَسْـأَلْ عَـنِ الأَسَـلِ

كــذا الَّــذي يليــه هــا التأنيــث في　　　وَقْــفٍ إِذْ مــا كــان غيــرَ ألــفِ

[(إذا ما كان غيرَ أَلِف)]: لأنَّه إذا كانَ ما يليه الآخِرُ ألفًا لم تُشبِه التاءُ الألفَ، فَلَمْ تُمَلْ؛ وذلك لأنَّ الألفَ لا تُسبَقُ بألفٍ.

❁ ❁ ❁

(١) البيت لأبي العتاهية، وهو من الكامل. انظر: تكملة الديوان ٦٠٥ وأمالي القالي ١/ ٢٤٣.

(٢) البيت لابن شرف القيرواني، وهو من البسيط، ونهاية الصدر وبداية العجز مطموس في المخطوطة. انظر: إعتاب الكتاب ٢١٤ ومعاهد التنصيص ٢/ ٢٧٤.



التصريف

التَّصْرِيفُ: مصدرُ: صرَّفْت الشيءَ، إذا قلَّبته في الجهاتِ، وبدَّلت فيه شيئًا بشيءٍ آخَرَ، ومنه: التصريفُ في الأعمالِ، وهو بهذا المعنَى في الألفاظِ؛ لأنَّه تغييرٌ يَلحَقُ الكلمةَ؛ لِمَا يُرادُ فيها مِن المعاني المختلفةِ.

قالَ بعضُ العلماءِ: التصريفُ في عِلْمِ اللغةِ أَهَمُّ مِن عِلْمِ النَّحْوِ؛ لأنَّه حُكْمٌ يتعلَّقُ بنفسِ الكلمةِ، والإعرابُ حكمٌ يتعلَّقُ بعَوَارضِها، إلا أنَّ عِلْمَ النَّحْوِ في الكلامِ أَنْفَعُ؛ لأنَّ الحكمَ المتعلِّقَ بالتصريفِ يمكنُ أن يؤخذَ سماعًا، والنَّحْوُ لا تُعلَمُ تفاصيلُه سماعًا.

وكما أنَّهم سمَّوا هذا العِلمَ بالمصدرِ المذكورِ كذلك علمُ الأحكامِ التركيبيةِ سمَّوه بمصدرِ: نَحَا يَنْحُو، إذا قَصَدَ، فهما في الأصلِ مصدران، ثم سُمِّي بهما، كـ: (فَضْلٍ)، و(فَخْرٍ)، ويجوزُ تثنيتُهما وجَمْعُهما؛ لزوالِ المصدريةِ، تقولُ: (أَنْحاءٌ)، و(نُحُوٌّ)، و(تَصَارِيفُ)، والألفُ واللامُ فيهما للغَلَبةِ، مثلُها في: (العَقَبةِ).

ولا يُتَحدَّث على الحرفِ في التصريفِ، ولا على الاسمِ المُشْبِهِهِ، بل الأهمُّ الفِعلُ؛ لكثرةِ تقلُّبِه في جهاتِ المعاني، ولُحُوقِ الزياداتِ له، ويليه الاسمُ المُشْبِهُه.

التصريفُ مُقابِلٌ للإعرابِ في شيءٍ، ومشابهٌ في شيءٍ، أمَّا مشابهتُه له فلأنَّه تغييرٌ، كما أنَّ الإعرابَ تغييرٌ، وأمَّا مقابلتُه فلأنَّه في الأفعالِ أَصْلٌ، وفي الأسماءِ فَرْعٌ، والإعرابُ بالعكسِ، ويخالِفُه في أنَّه في الكلمةِ كلِّها، أي: حيث اتَّفقَ منها، والإعرابُ

إنَّما يكونُ في الآخِرِ، فهذه مقابلةٌ ومُوافقةٌ ومخالفةٌ، فافْهَمْها.

التَّصَرُّفُ قسمان: تصرُّفٌ في حروفٍ، وتصرُّفٌ في أصواتِ حروفٍ، فالأولُ عِلْمُ التَّصريفِ، ولا يكونُ في غيرِ المتمكِّنِ...

حرفٌ وشبهُه من الصرف بَري ... وما سواهما بتصريف حري

وليس أدنى من ثلاثي يُرا[1] ... قابلَ تصريفٍ سوى ما غُيرا

ومنتهى اسمٍ خمسٌ ان تجرَّدا ... وإن يُزَدْ فيه فما سبعًا عدا

وغيرَ آخر الثلاثي افتح وضُمّ ... واكسِرْ وزِدْ تسكينَ ثانيه تعم

ذَكَرَ ابنُ قُتَيْبَةَ[2] أنَّ س[3] قالَ: ليسَ في الأسماءِ (فِعِلٌ) إلا حرفان: (إِبِلٌ)، و(الحِبِرةُ)، وهي القَلَحُ في الأَسْنانِ، وحرفٌ في الصفةِ: قالُوا: «امرأةٌ بِلِزٌ»، وهي الضخمةُ، قالَ ابنُ قُتَيْبَةَ: وقد جاءَ حرفٌ آخَرُ، وهو (إِطِلٌ).

قالَ ابنُ السِّيدِ[4]: هذا غَلَطٌ، لم يَحْكِ س[5] غيرَ: (إِبِلٍ)، وقالَ: لا نعلمُ في الأسماءِ والصفاتِ غيرَه، وأمَّا (الحِبِرةُ)، و(البِلِزُ)؛ فمِن زياداتِ أبي الحَسَنِ[6]، لا مِن كلامِ س.

---

(١) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة.
(٢) انظر: (أدب الكاتب) له ٥٨٦.
(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٢٤٤.
(٤) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٣٢٤ وما بعدها.
(٥) انظر: الكتاب ٤/ ٢٤٤.
(٦) انظر: الكامل ٢/ ٦٠٤.

والذي حكاه أبو الحَسَنِ مِن قولِهم: (الحِبِرُة) غيرُ معروفٍ[1]، وإنَّما المعروفُ: (حَبْرَةٌ)، بفتحِ الحاءِ، وإسكان الباءِ، وأمَّا: (إِطِلٌ)، فالمعروفُ: (إِطْلٌ)[2]، ولم يُحرَّك إلا في الشِّعْرِ، قالَ امْرُؤُ القَيْسِ[3]:

لَهَا إِطِلَا ظَبْيٍ وَسَاقَا نَعَامَةٍ ....

فهذا يمكنُ أن يكونَ للضرورةِ، كما حرَّكَ الآخَرُ الهُذَليُّ لامَ (الجِلْد) في قولِه[4]:

ضَرْبًا أَلِيمًا بِسِبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدَا

وحُكِيَ: «أَتَانٌ إِبِد»، وهي المتوحشةُ، وقالوا: «لا أُحْسِن اللَعِبَ إلا جِلِخ جِلِبْ»، وهي لُعبةٌ لهم.

وفِعُلٌ أُهْمِلَ والعكس يَقل لقصدهم تخصيصَ فِعْل بفُعِل

قولُه: (فِعْلٍ): بالتنكيرِ؛ للتنويعِ، أي: نوعًا مِن الفِعلِ، وهو فِعلُ المفعولِ.

---

(١) نقله الجوهري في (الصحاح) له ٢/ ٦٢١.

(٢) هما مسموعان. انظر: الغريب المصنف ١/ ٤٢ والمنتخب لكراع ١/ ٥٦٤.

(٣) بتمامه:

لَهَا إِطِلَا ظَبْيٍ وَسَاقَا نَعَامَةٍ وإرخاءُ سِرْحانٍ وتقريبُ تَنْفُلِ

والبيت من الطويل. انظر: الديوان ١/ ٢٦٠ بشرح السكري، وشرح القصائد السبع لابن الأنباي ٨٩.

(٤) بتمامه:

إذا تجرَّد نَوْحٌ قامتا معه ضَرْبًا أَلِيمًا بِسِبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدَا

والبيت لعبد مناف بن ربع الجربي، وهو من البسيط. انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٣٩ والكامل ٢/ ٦٩٢.

وافتح وضم واكسرِ الثانيَ من ... فعلٍ ثلاثيٍ وزدْ نحو ضمن

ومنتهاه أربعٌ إن جُردا ... وإن يُزَد فيه فما ستًا عدا

لاسمٍ مجردٍ رباع فَعْلَلُ ... وفِعْلِلٌ وفِعْلَلٌ وفُعْلُلُ

ضابطُها: مفتوحُ الثالثِ مع ثلاثةٍ في الأولِ، كـ: (جَعْفَر)، و(دِرْهَم)، و(جُخْدَب)، ومكسورُ الأولِ والثالثِ، ومضمومُهما، كـ: (زِبْرِج)، و(بُرْثُن)، وكسرُ الأولِ مع فتحِ الثاني.

قالَ ابنُ السِّيدِ في (الاقْتِضابِ)[1]: قالَ: لم يأتِ في الكلامِ (فِعْلَل) إلا حرفان: (دِرْهَم)، و(هِجْرَع)، للطَّويلِ المُفْرِطِ في الطُّولِ، قالَ ـ يعني: ابنَ قُتَيْبةَ[2] ـ: قالَ س[3]: و(قِلْعَم)، وهو اسمٌ، و(هِبْلَع)، وهو صفةٌ.

قالَ ابنُ السِّيدِ: هذا يُوهِمُ أنَّه ليسَ في الكلامِ اسمٌ على (فِعْلَل) إلا هذه الأربعةَ، ولم يقطَعْ س بذلك، بل قالَ: ويكونُ على (فِعْلَل) فيهما، يعني: في الاسمِ والصفةِ، فالأسماءُ نحوُ: (قِلْعَم)، و(دِرْهَم)، والصفةُ: (هِجْرَع)، و(هِبْلَع)، وقد حكَى ابنُ الأَعْرابيِّ[4]: (هِرْجَع)، بمعنَى: (هِجْرَع)، وحُكِيَ: (ضِفْدَع)، و(صِنْدَد)، اسمُ موضعٍ، والمشهو[رُ]: (صِنْدِد)، بكسرِ[5] الدالِ.

---

(١) انظره في: ٢/ ٣٣١.

(٢) انظر: (أدب الكاتب) له ٥٩٤.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٢٨٩.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ٣/ ١٦٩.

(٥) تكررت في المخطوطة.

ع: وكذا: (ضِفْدِع).

ومـــع فِعَـــلٍّ فُعْلَـــلٌ وإن عـــلا فمـــع فَعَلَّـــلٍ حَـــوى فَعْلَلِـــلَا

[(فِعَلّ)]: (دِمَقْس)، للقزِّ الأبيضِ، وجاءَ في الصفاتِ: «جَمَلٌ دِرَفْس»، أي: عظيمٌ.

[(فَعْلَلِلَا)]:

قَـــدْ زَوَّجُـــونِي بِعَجُـــوزٍ جَحْمَـــرِشْ
يَابِسَـــةِ اللَحْـــمِ كَـــزُومٍ قَنْفَـــرِشْ
كأنهـــا[1] دَلَالَهَـــا عَلَـــى الفُـــرُشْ
فِـــي آخِـــرِ اللَيْـــلِ كِـــلَابٌ تَهْتَـــرِشْ[2]

كَـــذَا فُعَلِّـــلٌ وفِعْلَـــلٌّ ومـــا غـــاير للزَيْـــدِ أَوِ الـــنَّقْصِ انتمـــا[3]

[(كذا «فُعَلِّلٌ» و«فِعْلَلٌّ»)]: أبو البَقَاءِ[4]: زادَ ابنُ السَّرَّاجِ[5]: (فُعْلَلِل)[6]، نحوُ: (هُنْدَلِع)، لبَقْلةٍ.

والحـــرف إن يلـــزم فأصـــل والـــذي لا يلـــزم الزائـــدُ نحـــو تـــا احتـــذي

---

(١) في المصادر: كأنما.
(٢) الأبيات من مشطور الرجز. انظر: الحيوان ٧/ ٩٧ وجمهرة اللغة ٢/ ١١٣٤ و٣/ ١٢٢٨.
(٣) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة.
(٤) انظر: (شرح التكملة) له ٣٣٧.
(٥) انظر: (الأصول) له ٣/ ١٨٦.
(٦) في المخطوطة: فعلل، وهو سهو، والتصويب من أبي البقاء.

أبو البَقَاءِ[١]: الأصليُّ: هو ما يلزمُ ذِكْرُه في جميعِ تصاريفِ الكلمةِ، إلا أنْ يُحذَفَ لعلَّةٍ.

وقالَ الرُّمَّانيُّ[٢]: التَّصْرِيفُ: اقتطاعُ فرعٍ مِن أصلٍ يدورُ في تصاريفِه الأصليُّ.

وبهذا يتبيَّنُ الأصلُ مِن الزائدِ؛ لأنَّ نحوَ: «ضَرَبَ» كلُّ حروفِه أصولٌ؛ لأنَّها تُوجَدُ في نحوِ: (ضَارِبٍ)، و(مَضْرُوبٍ)، و«اسْتَضْرَبَ»، و«اضْطَرَبَ»، و«ضَرَّبَ».

ع: وعرَّفَ أبو عَلِيٍّ في (التَّكْمِلَةِ)[٣] الزائدَ والأصليَّ بمثلِ ما ذَكَرَ النَّاظمُ.

ورُدَّ عليه بأنَّ مِن الزائدِ ما لا يسقطُ بحالٍ، نحوُ: (حَوْشَب)، و(كَوْكَب)، ونونِ: (كَنَهْبَل)، وتاءِ: (تَنْضُب)، فهذه لا تسقطُ بحالٍ، و(الكَنَهْبَل) و(التَّنْضُب) شَجَرٌ، ولا يُستعمَلُ مِنهما فِعلٌ بهذا المعنَى.

وقد يَسقُطُ بعضُ الأصولِ ولا يدلُّ ذلك على الزيادةِ[٤].

قالَ أبو البَقَاءِ[٥]: وإنَّما هذا بعضُ أدلةِ الزيادةِ والنقصانِ، ولا يُدَلُّ بالبعضِ على الكلِّ، وإنما أخلدَ أبو عَلِيٍّ[٦] للاستدلالِ بالاشتقاقِ؛ لأنَّه حاكِمٌ عَدْلٌ، وما سواه يَرجِعُ إليه.

فَصْلٌ: والذي تُعرَفُ به الزيادةُ مِن الأصولِ ثلاثةٌ:

---

(١) انظر: (شرح التكملة) له ٣٥١.

(٢) انظر: (الحدود) له ٣٨.

(٣) انظره في: ٥٥١.

(٤) ثاني ما يُعترَض به على الناظم.

(٥) انظر: (شرح التكملة) له ٣٥١ وما بعدها.

(٦) انظر: (التكملة) له ٥٥١ وما بعدها.

الاشتقاقُ، على ما قدَّمنا.

وعدمُ النظيرِ، كنونِ: (نَرْجِس)، و(كَنَهْبَل)؛ فإنَّهما زائدان، وإلا لَزِمَ إحداثُ وزنٍ.

والحملُ على الأكثرِ، كهمزةِ: (أَفْكَل)؛ فإنَّها زائدةٌ، لا بطريقِ الاشتقاقِ؛ إذ لا يُشتَقُّ مِن هذا ما تسقطُ همزتُه، ولا بعدمِ النظيرِ؛ فإنَّ (فَعْلَلًا)[1] موجودٌ، بل لأنَّ الأكثرَ في الثلاثيِّ المفتتَحِ بالهمزةِ أن تكونَ همزتُه زائدةً.

جُمِعت حروفُ الزيادة في كلمةٍ، في: «سَأَلْتُمُونِيها»، وفي: «اسْتَمْلُونِيها»، وفي كلمتين، في: «أتاه سليمان»[2]، وفي: «اليومَ تَنْساه»، وفي: «أَسْلَمَني وتَاهَ»، وفي: «هَوِيت السِّمَانَ»، و: «التَّنَاهِي سُمُوٌّ»، و: «أَهَوِيَ تِلِمْسانَ؟»، وفي أربعٍ، وهي: «يا أَوْسُ هل نِمْتَ؟».

فإن قلتَ: فما تصنعُ بقولِه[3]:

هَــلْ تَعْــرِفُ الــدَّارَ لِأُمِّ الخَــزْرَجِ
مِنْهَــا فَظَلْــتَ اليَــوْمَ كَــالمُزَرَّجِ؟

فقد سقطَت النونُ مِن التصريفِ، وقد قالُوا في النونِ في: (زَرَجُون): إنَّها أصليةٌ، وإنَّها كَسِينِ: (قَرَبُوس)؟

قلتُ: قالَ أبو عَلِيٍّ[4]: إنَّ العَرَبَ إذا نطقَت بالأعجميِّ خَلَّطَت فيه.

---

(١) في المخطوطة: فُعْللا، وهو سهو.

(٢) سقط منه الواو، ولعله: «أتاه وسليمان».

(٣) البيتان من مشطور الرجز. انظر: المحتسب ١/ ٨٠ والمحكم ٧/ ٥٨٦.

(٤) انظر: المحتسب ١/ ٨٠ والخصائص ١/ ٣٦٠.

بضـــمن فعـــل قابـــلِ الأصـــولَ في ... وزنٍ وزائـــدٌ بلفظِـــه اكتَفـــي[١]

وضـــاعفِ الـــلام إذا أَصْـــلٌ بقـــي ... كـــراءِ جعفـــرٍ وقَـــافِ فُسْـــتَقِ صحـ

وإن يـــكُ الزائـــدُ ضِـــعْفَ أَصْـــلِي ... فاجعـــل لـــه في الـــوزنِ مـــا للأَصْـــلِيّ

إذا قالَ النحاةُ: حروفُ الزيادةِ عشرةٌ، فالمرادُ: ما يُزادُ غيرَ تكرارِ أصلٍ للإلحاقِ، كـ: «جَلْبَبَ»، و«قَرْدَد».

[(أَصْلِي، للأَصْلِي)]: إنَّما كتبتُه بالياءِ على أنَّه مخفَّفٌ مِن: (أَصْلِيّ)، لا أنَّه لفظةُ (أَصْلٍ) أُلحِقَت في اللفظِ ياءَ الإطلاقِ.

واحكـــم بتأصِـــيل حـــروف سِمْسِـــم ... ونحـــوه والخُلْـــفُ في كَلَمْلِـــم

فـــألفٌ أكثـــرَ مـــن أصـــلين ... صـــاحَبَ زائـــدٌ بغيـــر مَـــين

مِنْ (تَذْكِرةِ) أبي عَلِيٍّ[٢]: الألفُ في الحروفِ لا تكونُ إلا أصليةً؛ لأنَّ طريقَ الزيادةِ معرفةُ الاشتقاقِ، وهي لا يَدخُلُها اشتقاقٌ، وطريقُ معرفةِ الانقلابِ عن أصلٍ لا تُمْكِنُ هنا، بل قامَ الدليلُ على انتفائها؛ لأنَّ حُكْمَ ما كانَ ثنائيًّا أن يُحرَّكَ أوَّلُهما؛ لئلا يلتقيَ ساكنان، ويسكَّنَ ثانيهما، كـ (هَلْ)، و(بَلْ)، و(قَدْ)، فأنت تَجِدُ ألفَ (ما)، و(لا) و(يا)[٣] موجودةً في مكانٍ لا تكونُ له الحركةُ، وذلك يَنفي أن ينقلبَ

(١) كذا بضبط ابن هشام، بإثبات الياء، ولو ضم التاء لصحَّ، أو أنه أشبع الكسرة.

(٢) انظر: (الحلبيات) له ٣٥٤.

(٣) في المخطوطة: نا، وهو سهو، والتصويب من (الحلبيات).

فيه الحرفُ، بدليلِ (لَوْ)، والأسماءُ غيرُ المتمكنةِ كالحروفِ سواءٌ.

حاشيةٌ: لم يَحْتَجْ أن يُنبِّهَ على أنَّ الألفَ لا تُزادُ أوَّلًا كما فَعَلَ غيرُه؛ لأنَّ ذلك غيرُ ممكنٍ؛ لأنَّه لا يُبتَدَأُ بساكنٍ، ويَحتاجُ أن يُنبِّهَ على ذلك في الواوِ والياءِ.

واعلَمْ أنَّهم اختَلفُوا في: (وَرَنْتَل)؛ فقالَ ابنُ جِنِّي[1]: فيه طرفان:

أحدُهما: أن تدَّعي أنها[2] أصلٌ في ذواتِ الأربعةِ غيرَ مكررةٍ، وذلك معدومٌ.

والآخَرُ: أن تجعلَها زائدةً أوَّلًا، وذلك معدومٌ.

فيَجبُ حَمْلُها على أقلِّ الوجهين فُحْشًا، وهو أصليَّتُها مع عدمِ التكريرِ؛ لأنَّها قد تُوجَدُ أصلًا في ذواتِ الأربعةِ على وجهٍ ما، نحوُ: (الوضوضة)[3]، وأمَّا زيادتُها أوَّلًا فغيرُ موجودٍ ألْبَتَّةَ، فحُمِلَت على أَحْسَنِ الأقبَحَيْنِ.

واليا كذا والواوُ إن لم يَقعا ... كما هما في يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعا

وهكذا همزٌ وميمٌ سبقا ... ثلاثةً تأصِيلُها تَحققَا

ع: فإن قلتَ: قد قالَ ابنُ قُتَيْبَةَ[4]: إنَّ س[5] قالَ: وكلُّ همزةٍ[6] جاءت أوَّلًا فهي زائدةٌ إلا: (أَوْلَق)؛ لأنَّك تقولُ: أُلِق، فهو مَألُوق، و: (أَرْطَى)؛ لأنَّك تقولُ:

---

(١) انظر: (الخصائص) له ١/ ٢١٣ وما بعدها.

(٢) يعني الواو.

(٣) كذا أعجمها ابن هشام، وهي عند ابن جني وباقي المصادر: الوصوصة.

(٤) انظر: (أدب الكتاب) له ٦٠٩ وما بعدها.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ١٩٥ و٤/ ٣٠٨.

(٦) في المخطوطة كتب التاء مبسوطة: همزت.

أَدِيم مَأْرُوطٌ، لا: مَرْطِيٌّ؛ فهذا[1] لم يَنُصَّ على اشتراطِ عددٍ.

قلتُ: رَدَّ عليه ابنُ السِّيدِ[2]، وقالَ: لم يقل س هكذا، إنَّما قالَ[3]: فالهمزةُ إذا لَحِقَت أوَّلًا رابعةً فصاعدًا فهي زائدةٌ أبدًا عندَهم.

قالَ: وكلامُ ابنِ قُتَيْبَةَ يقتضي أنَّ كلَّ همزةٍ جاءت أوَّلًا زائدةٌ، وإنَّما ذلك بشَرْطِ أن يكونَ بعدَها ثلاثةُ أصولٍ، فإن وقعَ بعدَها أربعةُ أصولٍ أو خمسةٌ فهي أصليةٌ[4]، كـ: (إِصْطَبْل)، وكلامُ س يُوهِمُ خلافَ ذلك، ككلامِ ابنِ قُتَيْبَةَ.

وقد فَسَّرَ الفارِسيُّ[5] قولَ س: «فصاعدًا» بأنَّه يريدُ: مع الزوائدِ، مثلُ: (أَرْوَنان)، و(إِصْلِيت)، ومُحالٌ أن تلحقَ رباعيًّا أو خماسيًّا؛ لأنَّ الزوائدَ لا تلحقُ بناتِ الأربعةِ والخمسةِ في أوائلها.

وكلامُ س طَرِيفٌ؛ لأنَّه قالَ: «أوَّلًا رابعةً»، ومعنَى كونِها رابعةً: إذا عَدَدتَ مِن الآخِرِ.

وعندَ الفارِسيِّ[6] أنَّ (أَوْلَق) همزتُه زائدةٌ؛ حَمْلًا على الأكثرِ، ويجوزُ أن يكونَ مِن: وَلَقَ يَلِق، إذا أسرعَ، قالَ[7]:

---

(١) يعني به ابن قتيبة.

(٢) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٣٣٧.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٣٠٧.

(٤) في المخطوطة: زائدة، وهو سهو، والتصويب من ابن السيد.

(٥) انظر: (التعليقة) له ٤/ ٢٧٨.

(٦) انظر: (الإيضاح) له ٥٥٥ و(البصريات) له ٢٧٣.

(٧) البيت للقلاخ بن حزن المنقري، وهو من مشطور الرجز. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٤٨ والمحتسب ٢/ ١٠٤.

جَـاءَتْ بِــهِ عَــنْسٌ مِــنَ الشَّــامِ تَلِــقْ

ويكونَ أصلُ «أُلِق»: «وُلِقَ»، فأُبدِلَت كما في: «أُعِدَ»، و(أُجُوه).

ويلزمُ أبى[1] عَلِيٍّ أن لا يقالَ إلا: «رجلٌ مَوْلُوقٌ»؛ لزوالِ مُوجِبِ القَلْبِ، أَلَا تَرَى أنَّ مَن قالَ: «أُعِدَ» قالَ: (مَوْعُود)، لا: (مَأْعُود)، والمسموعَ مِنهم: (مَأْلُوقٌ).

وقد رَدَّ أبو عَلِيٍّ[2] على مَن قالَ في (إِلَه): إنَّ همزتَه مِن واوٍ بأنَّهم لـم يقولـوا في الجمعِ إلا: (آلهة)، وكانَ على هذا القياسِ يجبُ أن يُقالَ: (أَوْلِهـة)، كمـا تقـولُ: (إِشَاح)، و(أَوْشِحة).

ولا يصحُّ قَوْلُ أبي عَلِيٍّ إلا أن تقولَ: إنَّهم التزمُـوا القَلْـبَ مـع ذهـابِ العلَّـةِ، كقولِهم في (عِيد): (أَعْياد)، وفي (رِيح): (أَرْياح)، في لغة بني أَسَد[3].

وحَكَى الجَرْمِيُّ[4]: (مَرْطِيّ)، و(مَرْطُوّ)، وأبو حَنِيفةَ[5]: (مَرْطِيّ)، (مَأْرُوط)، و(مُؤَرْطًى)، والأَخْفَشُ[6]: (مَرْطِيّ)، وهـذا يُوجِـبُ أن تكـونَ الهمـزةُ في: (أَرْطَـى) زائدةً.

---

(١) كذا بخط ابن هشام، والصواب: أبا.

(٢) في كتابه: (نقض الهاذور)، ولم يصل إلينا هذا الكتاب، وقد نقلـه عنـه البغـدادي في (خزانـة الأدب) ١٠/ ٣٥٩. وانظر: (الإغفال) لأبي علي ١/ ٣٩.

(٣) انظر: (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي ٤/ ١٩٩. (ط. دار الكتب العلمية).

(٤) انظر: السابق.

(٥) انظر: (النبات) له ١٥ و١٠٦، وأبو حنفية هذا هو: أحمد بـن داود الـدينوري، ت: ٢٨٢هـ. انظر: معجم الأدباء ١/ ٢٥٨.

(٦) انظر: المنصف ١/ ٣٧ و١/ ١١٨.

مِن (الاقْتِضابِ)[١] لابنِ السِّيدِ.

كــذاك همــزٌ آخــرٌ بعــدَ أَلِــفْ أكثــرَ مِــن حــرفين لفظُهــا رَدِف

[(أكثرَ من حرفَيْن)]: ع: الأَحْسنُ: «مِن أَصْلَيْنِ»؛ ليَخرجَ مثلُ: (أَسْماء)، جمعَ: (اسمٍ)، أو عَلَمًا، وقُلنا: منقولٌ مِن الجَمْعِ.

والنــون في الآخــر كــالهمز وفي نحــو غَضَــنْفر أَصــالَةً كُفِــي

والتــاءُ في التأنيــث والمضــارَعه ونحــوِ الاســتفعالِ والمُطَاوَعــه

والهــاء وقفــا كلِمَــه ولــم تــره والــلام في الإشــارة المشــتهِره

وامنــعْ زيــادةً بــلا قيــد ثَبَــت إن لــم تَبَــيَّن حجــةٌ كحَظِلــت

❁ ❁ ❁

---

(١) انظره في: ٢/ ٣٣٧ وما بعدها.



همزُ الوصل

أبو البَقَاءِ في (شَرْحِ الإيضاحِ)[1]: معنى قولِهم: «همزةُ الوصلِ»: الهمزةُ التي تسقطُ في الوصلِ، والغرضُ بها: التوصُّلُ إلى النطقِ بالساكنِ؛ ولذلك إذا اتَّصلَ الساكنُ بمحرَّكٍ غيرِ الهمزةِ سقطت هي؛ لزوالِ مُوجِبِها؛ فلهذا حُذِفَت وصلًا، ولا يُتصوَّر أن تكونَ ساكنةً؛ لاستحالةِ الابتداءِ بالساكنِ.

ع: ولأنه لا يُجتلب للساكن ساكنٌ[2].

وحَرَكتُها الكسرُ، فقيلَ: لا علَّةَ لذلك، كما أنَّه لا علَّةَ للفتحِ في: «ضَرَبَ»، والكسرِ في: «عَلِمَ»، وقيلَ: له علَّة، وهو أنَّها زائدةٌ، والزائدُ حقُّه السكونُ، فلمَّا اجتمعَ ساكنان كُسِرَت، وقيلَ: زِيدَت مكسورةً؛ لئلا تَشْتَبِهَ بهمزةِ غيرِها، نحوُ: «أَضْرِبُ»، إذا وقفتَ.

للوصلِ همزٌ سابقٌ لا يثبتُ ... إلا إذا ابتُدِي به كاستثبِتُوا

ع: مسألةٌ: حَذْفُ همزِ القطعِ، كقولِه[3]:

إِنْ لَـمْ أُقَاتِـلْ فَالْبِسُـونِي بُرْقُعَـا

أَوْلَى مِن قَطْعِ همزِ الوصلِ؛ لأنَّ في الأوَّلِ خِفَّةً، وفي الثاني ثِقَلًا بعدَ ثِقَلٍ.

---

(١) يقصد تكلمة الإيضاح، وهو شرح التكملة. انظره في: ٢١٠.

(٢) انتهى تعليق ابن هشام، ويستكمل بعدُ النقل من أبي البقاء.

(٣) البيت من مشطور الرجز. انظر: الحجة ٣/ ٢١١ والمحتسب ١/ ١٢٠.

وهــو لفعــلٍ مــاضٍ احْتَــوى علــى أكثَــرَ مــن أربعــةٍ نحــو انجــلا[١]

والأمــرُ والمصــدرُ منــهُ وكــذا أمرُ الثلاثـيْ كـامضِ واخـشَ وانفُـذَا

وفي اســمٍ اســتٍ ابــن ابـنِمٍ سُـمع واثنــين وامــرٍ[٢] وتأنيــثٌ تَبِــع

قولُه: (وفي: «اسمٍ» «استٍ»): ولِحَصْرِ همزاتِ الأسماءِ في هذه قالُوا: إذا سمَّيتَ بنحوِ: «اِضْرِبْ»، و«اعْلَمْ»، قطعتَ همزتَه على قياسِ همزاتِ الأسماءِ الجاريةِ على القياسِ، وقالُوا: إذا سمَّيتَ بمثلِ: (استِخْراج)، لم تقطَعْ همزتَه؛ لأنَّه منقولٌ مِن اسمٍ، فلم يتطرَّقْ إليه تغييرٌ بأكثرَ مِن التَّعْيينِ بعدَ الشِّياعِ، بخلافِ المنقولِ مِن فِعلٍ؛ فإنَّ التسميةَ أحدثَتْ فيه مع التَّعْيينِ ما لم يكُنْ فيه مِن دخولِ عواملِ الأسماءِ عليه وغيرِ ذلك، فسُلِكَ بهمزتِه مَسْلَكَ الهمزاتِ الجاريةِ على القياسِ.

وأَيمــنٌ وهَمْــزُ أَلْ وَيُبْــدَلُ مَــدًا فِــي الاسْــتِفْهامِ أَو يُسَــهَّلُ

صوابُه[٣]:

(وايْمُــنُ همــزُ «أَلْ» كَــذَا ويُبْــدَلُ) ....

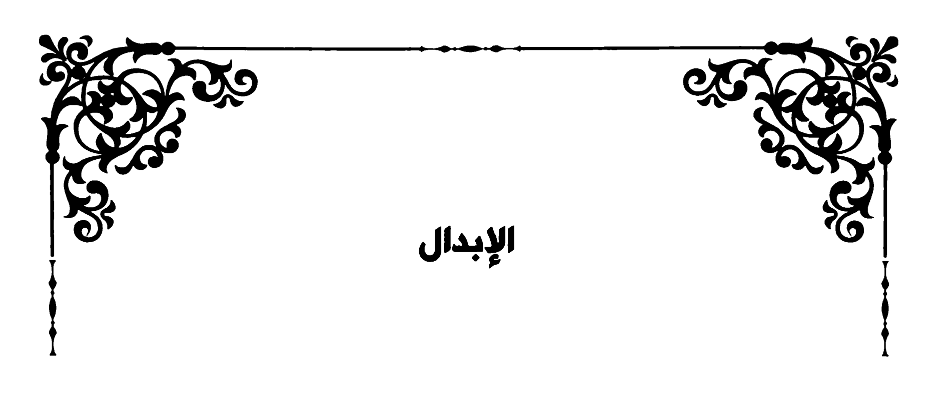
[(هَمْزُ «أَلْ»)]: أَوْلَى مِن قَوْلِ غيرِه: والهمزةُ المصاحبةُ لـلامِ التعريفِ؛ لأنَّ هذا لا يدخلُ فيه همزُ (أل) الموصولة.

❁ ❁ ❁

(١) كذا بخط ابن هشام بألف قائمة.

(٢) كذا بخط ابن هشام، والمقصود: وامْرِئٍ.

(٣) وهو كذلك في كثير من نسخ الألفية. انظر: الألفية ١٨٠.



الإبدال

قالَ الحَازِميُّ[1]: (أَرَل)[2]، لجَبَلٍ، و(وَرَل) و(غُرْلة) و(أرض جَرِلة)[3]: فيها حجارة وغِلَظٌ؛ أربعةٌ لا غيرُ اجتمع فيها الراء واللام.

ع: (وَرَل)؛ ليُنْظَرْ فيه.

أَحْـرُفُ الابْـدالِ هَـدَأْتَ مُوطِيَـا ... فأَبْـدِلِ الهمـزةَ مِـن واو ويـا

آخِـرًا اثْـرَ أَلـفٍ زِيـدَ وفي ... فاعـلِ مـا أُعِـلَّ عينـا ذا اقْتُفِـي

اسمُ الفاعلِ في هذا البابِ على ثلاثةِ أضربٍ:

تارةً تُبدَلُ عينُه همزةً، كما ذكرَه المصنِّفُ، وكَتَبْنا عليه[4].

وتارةً تُقلَبُ لامُه إلى موضعِ عينِه، نحوُ: (شاكي السلاحِ)، و(هَارٍ)، والأصلُ: (شائِكٌ)، و(هائِرٌ).

وتارةً تُقلَبُ عينُه ألفًا، ثمَّ تحذفُ، ولا تُقلَبُ همزةً، قالُوا: هو شاكٌ، وهارٌ، ويومٌ راحٌ، وطانٌ، وكبشٌ صافٌ، أي: ذو طِينٍ، ورِيحٍ، وضعيف، [و]كثير[5] الصُّوف.

---

(١) انظر: (الأماكن) له ١/ ٧١، والحازمي: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمذاني، محدِّث نسّابة، (ت: ٥٨٤هـ). انظر: وفيات الأعيان ٤/ ٢٩٤.

(٢) عند الحازمي: أُرُل.

(٣) في المخطوطة: خَرِلة، وهو سهو، والتصويب من الحازمي.

(٤) يقصد الحاشية التالية.

(٥) الواو زيادة لا بد منها.

قالَ أبو البَقَاءِ العُكْبَرِيُّ في (المِصْباحِ في شَرْحِ الإيضاحِ)[١]: اسمُ الفاعلِ الذي اعتلَّت عينُه في الفِعلِ يُعَلُّ؛ لأنَّه فَرْعُه، ومشابِهٌ له، فأُجرِيَ عليه حكمُه، وسواءٌ كانت العينُ واوًا أو ياءً، نحوُ: (قائِل)، و(بائِع)، فإنَّ العَيْنَ قد صُيِّرت همزةً.

ولهم في ذلك مذهبان:

أحدُهما: أنَّ العَيْنَ أُبدِلَت همزةً ابتداءً؛ لمجاورَتِها الطَّرَفَ، ووقوعِها بعدَ ألفٍ زائدةٍ، فأُعطِيَت حُكمَ الطَّرفِ، كبابِ: (كِسَاء)، و(رِدَاء)؛ لأنَّ ما جاورَ الشيءَ قد يُعطَى حكمَه.

والمذهبُ الثاني: أنَّها أُبدِلَت ألفًا؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها؛ لأنَّها تحرَّكَت وقبلَها ألفٌ، وهي مِن جنسِ الفتحةِ، أو الألفُ غيرُ حاجزٍ حصينٍ، فكأنَّها واقعةٌ بعدَ الفتحةِ، فأُبدِلَت ألفًا، واجتمعَ ألفان، فأُبدِلَت الثانيةُ همزةً؛ لئلا يَجتَمِعَ ساكنان، ولم يُحذَف أحدُهما؛ لئلا يلتبسَ «فَعِلَ» بـ(فاعِل)، ولأنَّك إن حذفتَ الثانيةَ بطلَ المثالُ الأصليُّ، وبقيَت الكلمةُ (فاع)، وإن حذفتَ الزائدَ بطلَ حكمُ البناءِ الأوَّلِ الذي نظيرُه مِن الصحيحِ غيرُ مُغَيَّرٍ، نحوُ: (ضارب)، ولم تُهمَز الأولَى؛ لأنَّه يؤدِّي إلى إبطالِ المدِّ في الألفِ الزائدةِ، وإلى أن تُبدَلَ همزةً ساكنةً، فتُحذَفَ المنقلبةُ عن العينِ أيضًا، فيختلَّ البناءُ.

فإن قيلَ: زعمتَ أنَّ المجاوِرَ يُعطَى حُكمَ ما جاورَه، فكيف صحّحتَ في: (سِقَاية)، و(شَقَاوة)، و(عَبَاية)، مع مجاورتِها الطرفَ؟

قيلَ: الواوُ والياءُ هنا لم تُعلَّ هذا الاعتلالَ، بخلافِ: (قائِل)، و(بائِع)، فإنَّهما

---

(١) انظره في: (شرح التكملة) له ٥٤١ وما بعدها.

عينان، وقد اعتلَّتا في الفِعلِ هذا الاعتلالَ، وكذا صحَّت في: (عايِد)، و(عاوِر)؛ لصحَّتِها في الفِعلِ في قولِك: «عَاوَدَ»، و«عَاوَرَ».

والمدُّ زِيدَ ثالثا في الواحد هَمْزًا يُرَى في مِثْلِ كالقَلَائِد

كَذاك ثَاني لَيِّنَيْنِ اكتَنَفا مَدَّ مفاعِلَ كجمْعِ نيِّفَا

وافتَحْ ورُدَّ الهَمزَ يا فيما أُعِلّ لامًا وفي مثل جِراوَةٍ خ[1] جُعِل

[(جِراوة خ)]: (هِراوة صح).

[(وافتَحْ ورُدَّ الهمزَ يا فيما أُعِلّ لامًا)]: (مَطِيَّة) و(مَطَايا).

(جِرَاوة) و(هِرَاوة) على وزنِ: (رِسَالة)، ولو جَمعتَ (رِسَالة) قلتَ: (رَسَائِل)، فأبدلتَ مِن الألفِ الزائدةِ همزةً، فـ: (هِرَاوة) كذلك في القياسِ، إلا أنَّ التَّغيير عَرَضَ لها، فالأصلُ: (هَرَاءِو)، بهمزةٍ قبلَ واوٍ، فالهمزةُ مُبدَلةٌ مِن الألفِ الزائدةِ، والألفُ قبلَ الهمزةِ ألفُ التكسيرِ، والواوُ لامُ الكلمةِ، فلما عرضَت الهمزةُ في الجمعِ، وبعدَها حرفُ علَّة، غُيِّرت إلى الواوِ، ليَظْهَرَ مثلُ الحرفِ الذي كانَ في الواحدِ، وأُبدِلَت الواوُ التي هي لامٌ ألفًا؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، فالأصلُ: (هَرَاءِو)، ثمَّ: (هَرَاءَا)، ثمَّ: (هَرَاوا).

ع: هلَّا قيلَ: استُثقِلَت الكسرةُ على الهمزةِ في الجمعِ الذي لا نظيرَ له، مع أنَّ الواوَ في الآخِرِ، والهمزةُ مكسورةٌ، فأُبدِلَت الكسرةُ فتحةً، فانقلبَت الواوُ ألفًا، ثمَّ

(١) آلة من جلد يُجعَلُ فيها الطين الذي يُرمى به عن قوس البندقية، وبضم الجيم: موضع بالأندلس. انظر: صبح الأعشى ٢/ ١٥٤ ومعجم البلدان ٢/ ١٧٧.

أُبدِلَت الهمزةُ واوًا، كما في: (خَطَايا).

واوًا وهمــــزًا أولَ الــــواوين رُد　　　فِــي بَــدْءِ غيــرِ شِــبْهِ وُوْفِــيَ الأشُــدّ

[(في بَدْءِ غيرِ شِبْه: وُوفِي الأَشُدّ)]: أي: إلا إذا كانت الثانيةُ مُبدَلةً مِن ألفِ «فَاعَلَ».

اعلَمْ أنَّه إذا التقت واوان أوَّلَ كلمةٍ، والثانيةُ غيرُ مُبدَلةٍ مِن حرفِ المدِّ، فإنه يَلزَمُ إبدالُ الأولى همزةً[(١)]، كقولِك في جمعِ (وَاصِل): (أَوَاصِل)، والأصلُ: (وَوَاصِل)، وفي تصغيرِه: (أُوَيْصِل)؛ وذلك لثقلِ الواوين، وإذا جازَ الإبدالُ في واحدةٍ كانَ واجبًا عندَ الاجتماعِ.

فأمَّا نحوُ: ﴿مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا﴾[(٢)]، وقولِك: «وُوْعِدَ»، فيجوزُ في الأُولَى مِن الواوين وجهان؛ لأنَّ الواوَ الثانيةِ مبدلةٌ مِن ألفٍ، وفيها المدُّ الذي كانَ في الألفِ، والألفُ لو كانت بعدَ الواوِ لم تُقلَب.

وأمَّا (أُوْلَى) تأنيثُ (أَوَّل)، فأصلُها: (وُوْلى)، فاؤها وعينُها واوان، وهمزُ الأُولَى واجبٌ، كما في: (أَوَاصِل)، بل هو هنا أقوَى؛ لأجلِ الضَّمةِ فيها، والواوُ الثانيةُ لم يُقصَد بها المدُّ.

فإن كانت الواوان حشوًا، نحوُ: (غُوُورًا)، جازَ الهمزُ؛ لاجتماعِ الواوين، ولم يلزَمْ؛ لأنَّ الثانيةَ للمدِّ؛ لأنَّه على (فُعُول)، فأمَّا نحوُ: (التَّقَوُّل)، و(التَّمَوُّل)؛ فلا يُهمزُ؛ لخفَّته بالإدغامِ.

---

(١) في المخطوطة: ياء، وهو سهو.

(٢) الأعراف ٢٠.

قولُه: (بَدْءِ غيرِ: وُوفِيَ الأَشُدّ)[١]: مسألةٌ: قالَ س[٢]: سألتُ الخَلِيلَ عن (فُعْل) مِن: «وَأَيت».

فقالَ: (وُؤْي).

فقلتُ: فمَن خفَّفَ؟

فقالَ: (أُوي)، فقلبَ الهمزةَ، وقالَ: لا يلتقي واوان في أوَّلِ الحرفِ.

قالَ المازِنيُّ[٣]: هذا خطأٌ؛ لأنَّ كلَ واوٍ مضمومةٍ في أوَّلِ الكلمةِ فأنت بالخيارِ، إن شئتَ تركتَها على حالِها، وإن شئتَ قلبتَها همزةً،... «وُعِدَ» و«أُعِدَ»، و«وُجُوه» و«أُجُوه»، و«وُورِيَ» و«أُورِي»، لا لاجتماعِ الواوين؛ بل لضمةِ الأوَّلِ.

ع: والحقُّ قَوْلُ المازِنيِّ، وهو القياسُ.

قالَ أبو الفَتْحِ في (المحتَسَبِ)[٤]: وقالَ بعضُ العربِ: «عَصَوُا اللهَ»[٥]، فأجرَى غيرَ اللازمِ مُجرَى اللازمِ، فشبَّهَ حركةَ التقاءِ الساكنين بحركةِ: ﴿أُقِّتَتْ﴾[٦]، و(أَدْؤُر).

ع: فَصْلٌ: ع: إذا كانت الواوُ غيرَ أَوَّل، وهي مضمومةٌ، جازَ قَلْبُها همزةً إن كانت غيرَ مضاعفةٍ؛ احترازٌ مِن: (التَّقَوُّل)، و(التَّعَوُّذ)، و(التَّمَوُّل)، وغيرَ ملحقةٍ، كـ: (التَّرَهْوُك)، وفي هذا الشَّرْطُ خلافٌ، وغيرَ عارضةِ الضمةِ، نحوُ: «هذا دَلْوُك»،

---

(١) تصرف من ابن هشام في عبارة الألفية.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٣٣٣.

(٣) انظر: (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي ٥/ ٢٢٣. (ط. دار الكتب العلمية).

(٤) انظره في: ١/ ٥٥.

(٥) انظر: (معاني القرآن) لقطرب ٢٤١.

(٦) المرسلات ١١.

وغيرَ ممكنةِ التخفيفِ بالإسكانِ، نحو: هذا[١] سُوُر، ونُوُر، جمعَ: (سِوَار)، و(نَـوَار)، فإنَّه يجوزُ لك فيهما: (سُوْر)، و(نُوْر)، بخلافِ نحو: (فُوُوج)، و(قُوُول)، و(غُـوُور)؛ فإنه لا يمكنُ التخفيفُ بالإسكانِ؛ لئلا يلتقيَ ساكنان.

فَصْلٌ: الواوُ المضمومةُ التي لا واوَ بعدَها يجوزُ قَلْبُها همزةً، نحوُ: ﴿وُقِّتَتْ﴾[٢]، و(وُجُوه)، و«وُعِدَ»؛ لأنَّ الواوَ ثقيلةٌ، وقد ازدادت ثقلًا بالضمِّ، فهربُوا إلى الهمـزةِ؛ لأنَّها أخفُّ، ولـم يقلبُوها إلى الياءِ؛ لئلا تشتبهَ في الفِعـلِ بحـرفِ المضـارعةِ، ولأنَّهـا ثقيلةٌ على الياءِ، ولهذا استوَى: «يَدْعُو»، و«يَرْمِي»، في إخفـاءِ الضـمةِ فيهمـا رفعًـا، ولا إلى الألفِ؛ لأنَّها لا يُبتدَأُ بها.

والمكسورةُ أيضًا تُبدَلُ همزةً كذلك، نحوُ: (إِشَاح)، و(إِعَاء)؛ لأنَّ الكسرةَ تشبهُ الضمةَ، كما أنَّ الياءَ تشبهُ الواوَ؛ ولذلك سوَّوا بينَهما في عدمِ الظهورِ في: «بالقاضـي»، و: «قامَ القاضي»، وهل جوازُ ذلك في المكسورةِ قياسٌ؟ فيه خلافٌ.

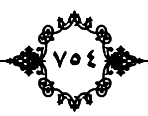
وأمَّا الواوُ المفتوحةُ فحقُّها أن لا تُبدَلُ؛ لخفَّتِها، ولعدمِ مناسبتِها للواوِ؛ ولهـذا لا يجتمعان رِدْفَين، بخلافِ الياءِ، وتظهرُ الفتحةُ حيث تخفَى الكسرةُ والضـمةُ، وقـد شذُّوا، فقالُوا: «امرأةٌ أَنَاة»، للكَسْلَى الفاتِرةِ المَشْيِ، وهو مِن (الـوُني): الفُتُـورُ، وقـالُوا للمرأةِ: (أَسْماء)، والأصلُ: (وَسْماء)، مِن الحُسْنِ، و: (أَحَد)، والأصـلُ: (وَحَـد)، هذا في نحوِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾[٣]، لا في: «ما جاءَني مِن أحدٍ»، ويدلُّ عليه قـولُهم

---

(١) كذا بخط ابن هشام، ولعل الصواب بالتأنيث: هذه.

(٢) المرسلات ١١، وهذه قراءة ابن مسعود وأبي عمرو. انظر: السبعة ٦٦٦.

(٣) الإخلاص ١.



في الجمعِ: (وُحْدان)، و(أُحْدان).

وإن توسَّطَت الواوُ وليسَ بعدَها واوٌ فقد ذكرْنا حكمَها في فَصْلٍ، ووجهُ همزِها: ضعفُها بتوسُّطها، نحوُ: (أَدْؤُر)، و(أَثْؤُب)، وإن كانت أخيرًا لم تبدَل؛ لأنَّ ضمتَها غيرُ لازمةٍ.

ومَدًّا ابدِلْ ثانيَ الهمزين مِن　　　كِلْمةٍ ان يَسْكُن كآثر وايتمن

[(أبدلْ ثانيَ الهَمْزين)]: (آدَم)، «أُوتُمِن»، «اِيتِ».

إِن يُفتَحِ اثر ضمٍ او فتحٍ قُلِبْ　　　واوًا وياءً إثرَ كسرٍ ينقلب

[(إن يُفتَحِ اثرَ ضَمٍّ او فتحٍ قُلِب واوًا)]: (أُوَيْدِم) في: (أُأَيْدِم)، و: (أَوَادِم) في: (أَآدِم).

[(وياءً إِثْرَ كسرٍ ينقلب)]: مثالُ (إِصْبَع) مِن «أَمَّ»: (إِيَمّ).

قالَ عبدُ القاهرِ[(١)] ـ رحمَه اللهُ تعالَى ـ: وقد يَذكُرُ أصحابُنا: (أُوَيْدِم)، ويحتجُّون به على أنَّ (آدَم): (فَاعَل) لا (أَفْعَل)، ولا دليلَ فيه؛ لأنَّ الهمزةَ المفتوحةَ المضمومَ ما قبلَها تُقلَبُ واوًا، نحوُ: (جُوَن)، فيجوزُ أن يُقالَ في (أُوَيْدِم): إنَّ الواوَ منقلبةٌ عن همزةٍ؛ للتخفيفِ، وإنَّ الأصلَ: (أُأَيْدِم)، على وزنِ: (أُعَيْدِم)، دونَ أن تكونَ الواوُ منقلبةً عن ألفِ: (آدَم)؛ لأنَّ ألفَ: (آدَم) انقلبَت عن الهمزةِ؛ لسُكُونِها، فلمَّا تحرَّكَت زالت الألفُ، فصارَ: (أُأَيْدِم)، ثمَّ خُفِّفَ بِقَلْبِ الهمزةِ إلى الواوِ.

ولا يتأتَّى هذا في: (أَوَاخِر)؛ لأجلِ أنَّ مَنْ قالَ: إنَّ الواوَ منقلبةٌ عن الهمزةِ دونَ

---

(١) انظر: (المقتصد في شرح التكملة) له ١/ ٣٤٨.

الألفِ، كواوِ: (ضَوَارِب)، لَزِمَه أن يجعلَ الهمزةَ المفتوحةَ المفتوحَ ما قبلَها تُخفَّفُ بالإبدالِ واوًا، وذلك لا يُقْدَرُ على إثباتِه.

غيرَ أنَّ أصحابَنا يذكرون: (أُوَيْدِم) مع: (أَوَاخِر)؛ جمعًا بينَ التصغيرِ والتكسيرِ؛ ليُعلَمَ أنَّ الواوَ في: (أُوَيْدِم) بدلٌ مِن الألفِ، كما أنَّها في: (أَوَاخِر) كذلك، دونَ أن يجعلُوا: (أُوَيْدِم) على انفرادِه حجةً لكَونِ الواوِ بدلًا مِن الألفِ دونَ الهمزةِ.

قالَ ابنُ هِشَامٍ: كأنَّه يقولُ: إنَّهم إنَّما يحتجُّون بـ: (أَوَادِم)، لا بـ: (أُوَيْدِم)، وإذا ثبتَ ذلك في: (أَوَادِم) ثبتَ في: (أُوَيْدِم)؛ لأنَّها كلمةٌ واحدةٌ، والحقُّ ما ذكرتُه في الحاشِيةِ؛ فإنَّه أقلُّ كُلْفةً، ولا يلزمُ منه حَمْلُ شيءٍ على شيءٍ؛ لأنَّ هذا الذي قالَه الجُرْجانيُّ يلزمُه فيه حَمْلُ التكسيرِ على التصغيرِ؛ لأنَّهما مِن بابٍ واحدٍ.

ذو الكَسْـر مطلقا كـذا ومـا يضـم ... وَاوًا أَصِـرْ مـا لـم يكـن لَفْظًـا أَتَـمّْ[1]

[(ذو الكَسْرِ مطلقًا كذا)]: مثالُ (أَصْبِع) أو (أُصْبِع) أو (إِصْبِع) مِن: «أَمَّ».

[(وما يُضَمّ واوًا أَصِرْ)]: مثالُ (إِثْمُد) مِن: «أَمَّ».

فـذاك يـاءً مطلقًـا جـا وأَوُمْ ... ونَحـوَهُ وجهـين في ثانِيـه أُمّْ[2]

[(فذاك ياءً مطلقًا جَا)]: مِن: «قَرَأَ» على وَزْنِ: (بُرْثُن)، و(زِبْرِج)، و(دِرْهَم).

[(و«أَوُم» ونحوَه وجهين في ثانِيه)]: ضابطُه: ما أَوَّلُ همزتَيه المتحركتَين حرفُ مضارعةٍ.

---

(١) في المخطوطة وضع ابن هشام على شدة الميم فتحة: أتمَّ؛ حتى يبيِّنَ حركتها لو وصلْناها.

(٢) في المخطوطة وضع ابن هشام على شدة الميم فتحة: أتمَّ؛ حتى يبيِّنَ حركتها لو وصلْناها.

ويـاء اقلـب أَلِفًـا كَسْـرًا تَلَـى[١] أَوْ يـاءَ تصـغيرٍ بـواوٍ ذا افعـلا

[(وياءَ اقلبْ ألفًا كسْرا تلا)]: (مِصْباح) و(مَصَابِيح).

[(أو ياءَ تصغيرٍ)]: (غَزَال) و(غُزَيِّل).

في آخِـر أَو قَبـلَ تـا التأنيـث أَو زِيـادَتَي فعـلانَ ذَا أَيْضًـا رَأَوا

[(في آخِرٍ)]: «دُعِيَ»، «رَضِيَ».

[(أو قبل تا التأنيثِ)]: (سَجِيَّة).

[(أو زيادتَيْ «فَعْلانَ»)]: مثالُ: (ظَرِبان) مِن: (الغَزْو).

في مصـدَرِ المعتـلِ عَيْنًـا والفِعَـل مِنـهُ صـحيحٌ غالبًـا نحـو الحِـوَل

اعلَمْ أنَّ الأصلَ في: (عِيَاد)، و(قِيَام)، و(صِيَام) ونحوِ ذلك الواوُ، بدليلِ: «أَعْوَدُ»، و«أَقْوَمُ»، و«أَصْوَمُ»، و(القَوْمة)، و(القعدة)[٢]، ونحوِ ذلك، إلا أنَّ الواوَ أُعِلَّت في الفِعلِ، فأُعِلَّت في المصدرِ؛ لأنَّ المصادرَ تُبنَى على أفعالِها في الاعتلالِ؛ إذ كانت الأفعالُ وُضِعَت على أن تختلِفَ أبنيتُها للمعاني، إلا أنَّ مجرَّدَ اعتلالِها في الفِعلِ لا يكفي في اعتلالِها في المصدرِ، أَلَا تراهم قالُوا: «قَامَ»، و«بَاعَ»، و«قَالَ»، فأعلُّوا، ولم يعلُّوا في: (القَوْمة)، و(البَيْع)، و(القَوْل)؛ لسُكُونِ الواوِ والياءِ فيها، وأنَّه ليسَ قبلَها ما يقتضي الإعلالَ، وهو الكسرةُ، بخلافِ: (عِيَاد)؛ فإنَّ انكسارَ الأولِ، ووقوعَ الألفِ بعدَ الياءِ مع الإعلالِ في الفِعلِ علَّةٌ ذاتُ أوصافٍ، كلُّ وَصْفٍ منها له

---

(١) كذا بخط ابن هشام.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: العودة، أو: الصومة، وحدث له سهو.

أثرٌ، وهي اعتلالُها في الفِعلِ، وانكسارُ ما قبلَها، ووقوعُ الألفِ بعدَها، فلو اختلَّ واحدٌ منها صحَّت، ففي: (لِوَاذ) لم يعتلَّ الفِعلُ، وكذا في: (الجِوَار)؛ لقولِهم: «لَاوَذت»، و«جَاوَرت»، وفي: (عِوَدة)، و(زِوَجة) لم توجد الألفُ، وفي: (سَوَام) لم يكن قبلَ الواوِ كسرةٌ.

وأمَّا نحوُ: (حَوْض)، و(سَوْط) ففي جَمْعِه حصلت خمسةُ شروطٍ استدعَتْ قَلْبَ الواوِ ياءً:

سكونُ الواوِ في الواحدِ؛ لأنَّ السكونَ ضَعْفٌ يشبهُ الإعلالَ في الفِعلِ.

وكسرُ ما قبلَها، والكسرةُ تستدعي الياءَ.

والألفُ بعدَها؛ لأنَّ حركةَ الواوِ الآنَ ليست بأصلٍ، بل تابعةٌ للألفِ، وذلك ضَعْفٌ فيها.

وصحةُ اللامِ؛ لأنَّها لو اعتلَّت منعَت الإعلالَ؛ لئلا يتوالَى إعلالان.

وكَونُ الكلمةِ جمعًا، والجمعُ أثقلُ مِن الواحدِ، وهو تغييرٌ عن بناءِ الواحدِ.

وإذا فُقِدَ واحدٌ مِن هذه الشروطِ صحَّت الواوُ، كقولِك: (سَوَاد) و(أَسْوِدة)، و(عَوْد) و(عِوَدة)، و(حِوَاء) و(أَحْوِية)، وفي الجمعِ: (ناو)[1] و(أنواء)، في النُّوقِ السِّمَانِ، و(سَوَاد) ليسَ بجمعٍ.

وأمَّا قولُهم: (دِيَارٌ) فالواوُ لَمَّا أُبدِلَت في الواحدِ ضَعُفَت، فصارت كواوِ: (حَوْضٍ).

---

(١) في المخطوطة: ناء، وهو سهو.

وأمَّا: «اخْتَارَ»، و«انْقَادَ» فـ: (الاخْتِيارُ)، و(الانْقِيادُ) أُبدِلَت الواوُ في المصدرِ؛ لاعتلالِها في الفِعلِ، وانكسارِ ما قبلَها في المصدرِ، وقوَّاه وقوعُ الألفِ بعدَها، ولا حذفَ هنا، كما في: (إِعَانةٍ)، و(استِعَانةٍ)؛ إذ لا اجتماعَ ألفين.

قالَه أبو البَقَاءِ في (شَرْحِ الإيضاحِ)[1]، ونقلتُه مُلخِصًا.

إعلالُهم: «أَعِدُ»، و«نَعِدُ»، و«تَعِدُ»؛ حملًا على: «يَعِدُ»، و: «نأكُلُ»، و«تأكُلُ»، و«يأكُلُ»؛ حملًا على: «يكرم»[2] دليلٌ على بطلانِ قَوْلِ مَن قالَ: إنَّ حَمْلَهم المصدرَ على الفِعلِ في إعلالِه وتصحيحِه دليلٌ على أنَّه أصلٌ له، وأنَّ المصدرَ مُفرَّعٌ عنه.

وجمعُ ذِي عينٍ أُعِلَّ أَو سَكَنْ … فاحكُم بذا الإعلالِ فيه حيثُ عَنّ

[(ذي عينٍ أُعِلَّ)]: (دَارٌ) و(دِيَارٌ).

[(أو سَكَن)]: (سَوْطٌ) و(سِيَاطٌ).

وصحَّحوا فِعَلَةً وفي فِعَلْ … وجهانِ والإعلالُ أولى كالحِيَلْ

[(وصحَّحوا «فِعَلَةً»)]: (كِوَزَةٌ).

[(وفي «فِعَل»)]: (دِيمةٌ) و(دِيَمٌ).

[(وجهان)]: بناءً على الاعتدادِ بالعارضِ وعدَمِه، وهو تحرُّكُ حرفِ العلَّةِ.

قولُه في الصفحةِ قبلَ هذه[3]: (وصحَّحوا «فِعَلَةً») البيتَ: حجَّةُ تصحيحِ (فِعَلٍ)

---

(١) في شرح تكملة الإيضاح. انظره في: ٥٥٠ وما بعدها.

(٢) هكذا في المخطوطة، ولعله سهو صوابه: و«نُكرِمُ»، و«تُكرِمُ»، و«يُكرِمُ»؛ حملًا على: «أُكرِم». بدليل أن ابن هشام أتى صوابًا بعدُ كما ستراه.

(٣) قال هذا لأنه كتب هذه التحشية في الورقة ٤١/ أ، والبيت الذي يعلق عليه في الورقة ٤٠/ ب.

أنَّ الياءَ لم تَسْكن، وحجةُ الإعلالِ الحَمْلُ على المفردِ، أَلَا تراك تقولُ: (قِيمة)، و(دِيمة)، فتسكنُ العينَ، فتُعلّ؛ فلذلك حملت: (قِيَمًا)، و(دِيَمًا) عليه، وإذا طردتَ البابَ في[1]: «نُكْرِمُ»، و«تُكْرِمُ»، و«يُكْرِمُ»، وفي: «أَعِدُ»، و«نَعِدُ»، و«تَعِدُ»؛ فهذا أَوْلَى؛ لأنَّ مَعَنا هنا فَرْعًا وأَصْلًا.

وإنَّما صحَّحُوا (فِعَلة)؛ لأنَّ مفردَها غيرُ مُعَلٍّ، تقولُ: (زَوْج) و(زِوَجة)، و(ثَوْر) و(ثِوَرة)، فأمَّا: (ثِيَرة) فشاذٌّ عندَ س[2].

مِن (الخَصَائِصِ)[3] ملخَّصًا.

والواو لامًا بعدَ فتْحٍ يا انقَلَبْ كالمُعْطَيَانِ يُرْضَيَان ووجب

[(**والواوُ لامًا بعد فَتْحٍ يا انقَلَب**)]: ع: لا بدَّ أن يقولَ: إن كانت رابعةً فصاعدًا، وإلا فتُقلَبُ ألفًا.

ع: تُقلَبُ الواوُ ياءً إذا كانت رابعةً فصاعدًا في الفِعلِ، نحوُ: «أَغْزَيْت»، و«غَازَيْت»، و«اشترَيْت»، ولا عِلَّةَ لقَلْبِها في الماضي، وإنَّما حُمِلَت على المضارعِ؛ لأنَّها تقعُ طرفًا بعدَ كسرةٍ، ثمَّ حُمِلَ الماضي، كما في: «يَضْرِبْنَ» حينَ حُمِلَ على: «ضَرَبْنَ»، وكما حُمل: «أَعِدُ»، و«نَعِدُ»، و«تَعِدُ»، و«يَعِدُ» على: «أَعِدُ»[4]، وإذا حُمِلَ الفِعلُ على الاسمِ، فأُعرِبَ، مع تباعدهما، فحَمْلُ الفِعلِ على الفِعلِ ليسَ

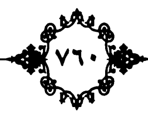
---

(١) هذا الصواب الذي أتى به ابن هشام، وسبق أن نبهت على سهوه في الموضع السابق.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٤٥٨ و٤/ ٣٦١.

(٣) انظره في: ١/ ١١٢ وما بعدها.

(٤) لعله سهو، صوابه: كما حُمل: «أَعِدُ»، و«نَعِدُ»، و«تَعِدُ»، على: «يَعِدُ».



بمُنكَرٍ، والصفاتُ المشتقَّةُ تابعةٌ لأفعالِها.

وتُقلَبُ الواوُ مع عدمِ هذه العلةِ في: «تَغازَيْنا»، و«تَرَجَّيْنا»، و«تَعالَيْنا»، مع أنَّ المضارعَ لا يُكسَرُ فيه ما قبلَ الطرفِ هنا، بل يُفتَحُ، فيصيرُ ألفًا، نحوُ: «تَغازَى»، و«تَرَجَّى»، وعلَّتُه أنَّ الواوَ انقلبَت ياءً في المضارعِ قبلَ دخولِ التاءِ، تقولُ: «أَغْزَى»، و«أَعْطَى»، فلمَّا دخلَت التاءُ لمعنَى المطاوَعةِ لم يُعتدَّ بها؛ لعُرُوضِها، فلم تُغيِّرْ حُكْمَ الأَصْلِ.

إِبدالُ واوٍ بعدَ ضمٍ مِنْ أَلِفْ ... أَو يا كمُوقِنٍ بَدَاْ[1] لها اعترف

ع: هذا إذا لم يكن الإبدالُ لأجلِ تحريكِ الحرفِ، وأصلُ الألفِ ياءٌ، فإنَّك تَرجِع بها إليها، نحوُ: (نَابٍ)، تقولُ فيه في التصغيرِ: (نُيَيْبٌ)، كما تَرجِع في: (بَابٍ) إلى الواو، فتقولُ: (بُوَيْبٌ)[2]، وأمَّا قولُك في (ضَارِبٍ): (ضُوَيْرِبٌ)؛ فلأنَّ المجهولَ يُرَدُّ إلى الواوِ؛ لكثرتِها.

[(إبدال واوٍ بعد ضمٍّ من أَلِف)]: «ضُورِبَ»، و«بُويِعَ»، و«قُوتِلَ».

ويكسر المضموم في جمع كما ... يقال هيم عند جمع أَهْيَما

وواوا اثر الضم رد اليا متى ... ألفي لام فعل او من قبل تا[3]

كتاءِ صح بان من رمى كمقْدُرَه ... كذا إذا كسَبُعانَ صَيّره

(١) كذا بخط ابن هشام وضبطه، وفي نسخ الألفية: بِدَا. انظر: الألفية ١٨٢.

(٢) في المخطوطة: بويت، وهو سهو.

(٣) في المخطوطة: يا، وهو سهو.

وإن تكـــن عينـــا لفُعْلـــى وصـــفا فـــذاك بـــالوجهين عـــنهُم يُلْفَـــى

[(بالوجهين عنهم يُلْفى)]: قالُوا في أنثَى (الأَكْيَسِ): (كِيسى)، و: (كُوسى).

[(بالوجهين عنهم يُلْفى)]: ع: وجهُ التصحيحِ الثقلُ مِن وجوهٍ:

كَونُ الكلمةِ صفةً.

وكَونُها لمؤنثٍ.

وكَونُ فائها مضمومةً.

وكون عينها واوًا[1]، فإذا أُعلَّت بقَلْبِ الضمةِ كسرةً، والواوِ ياءً زالَ بعضُ الثقلِ.

ووجهُ تركِ التصحيحِ أنَّه الأصلُ في بابِ الإعلالِ، وقد أمكنَ، فلا يُجتَنَبُ.



(١) لعله سهو من ابن هشام؛ فالكلام هنا على كون العين ياء لا واوًا. انظر: (شرح الألفية) لابن الناظم ٦٠٥.

فصل

مـن لام فَعْلـى اسـمًا أتـى الـواو بـدلْ ... ياءٍ كبـ(ـتـ)ـقوى ع مَعًا غالبًا جا ذا البَدل

[(اسمًا)]: احترازٌ مِن: (خَزْيا)، و(صَدْيا)، ونحوِهما مِن الصفاتِ، ومذكَّرُهما: (خَزْيان)، و(صَدْيان)، وهذا دليلٌ على أصالةِ الياءِ؛ وإلَّا لظهرَت الواوُ.

قولُه: (كـ: بقوى): إن قُرِئَ بالتاءِ مِن فوقُ فهو مِن: «اتَّقَيت»، أو بثانيةِ الحروفِ[1] فهو مِن: «بَقِيَ»، ضدُّ: «فَنِيَ»، أو مِن: «بَقَيت الشيءَ»، بفتحِ القافِ، إذا انتظرته، وكلاهما[2] بالياءِ.

[(أتى الواوُ بدل ياءٍ)]: وفي علَّة ذلك أوجهٌ:

أحدُها: أنَّ الياءَ غالبةٌ على الواوِ، بدليلِ قَلْبِها عوضًا عنها في: «طَوَيتُ طَيًّا»، وفي بابِ: «شَقِيَ»، وبابِ: «أَغْزَيْت»، وغيرِ ذلك، فأرادُوا أن يعوِّضُوا الواوَ، فعوَّضُوها هذا البابَ.

وثانيها: أنَّ الصفةَ فرعُ الاسمِ؛ لأنَّها فرعُ الفِعلِ المتفرِّعِ عليه، فهي فرعُ الفرعِ، ففرَّقُوا بينَ الاسمِ والصفةِ.

فإن قيلَ: فهلَّا عكسُوا، فقلبُوها في الاسمِ ياءً، وفي الصفةِ واوًا.

---

(١) يقصد حرف الباء.

(٢) في المخطوطة: وكلامها، وهو سهو.

قيلَ: الأصلُ أَحْمَلُ للتغييرِ، وأيضًا فالصفةُ أثقلُ مِن الاسمِ، فجُعل الأخفُّ لها، ولهذا قالُوا: (جَفَنات)، بالفتحِ، و: (صَعْبات)، بالسكونِ[1]، لم يزيدُوا الصفةَ شيئًا؛ لثقلِها.

وقالَ أبو عُثْمانَ[2]: قَلْبُ الواوِ هنا شاذٌّ لا وجهَ له، وإنَّما هو مسموعٌ على غيرِ القياسِ، وما ذكرْناه أَوْلَى.

قالَ أبو الفَتْحِ[3]: تكلَّمَ أبو عَلِيٍّ[4] بحَلَبَ على: (طُغْيان)، وأثبتَ أنَّ لامَه ياءٌ، وكانَ هناك شابٌّ، فقالَ له: فقد قالُوا: (الطَّغْوى)، فقالَ أبو عَلِيٍّ: خُذْ الآنَ إليكَ، هذا تصريفيٌّ؟! يُنكِرُ عليه احتجاجَه بذلك، أي: أَلَا تعلمُ أنَّ: (طَغْوى) اسمٌ، وأنَّ (فَعْلى) إذا كانت اسمًا، ولامُها ياءً، فإنَّها تُقلَبُ إلى الواوِ، نحوُ: (التَّقْوى)، و(البَقْوى)، و(الفَتْوى)، و(الرَّعْوى)، و(الثَّنْوى).

(رَيَّا) تقعُ اسمًا لامرأةٍ، ومصدرًا بمعنَى: الرِّيحِ الطيبةِ، وصفةً، نحوُ: «امرأة رَيَّا»، فالتي هي اسمٌ كانَ قياسُها بالواوِ، إلا أنَّها أُلحِقَت ببابِ: (مَكْوَزَة)، وقيلَ: لَمَحُوا فيها الصفةَ، كما في: (العَبَّاسِ).

بالعكس جاءَ لام فُعْلى وَصْفا وكون قُصْوى نادرًا لا يخْفَى

[(**بالعكس جاء لامُ «فُعْلى» وصفا**)]: وهذا معقولٌ لا يَحتاجُ إلى تعليلٍ؛ لأنَّه

(١) في المخطوطة: بالكسر، وهو سهو.

(٢) يقصد به المازني. انظر: (المنصف في شرح تصريف المازني) لابن جني ٢/ ١٥٧ وما بعدها.

(٣) انظر: (المحتسب) له ١/ ١٣٣.

(٤) انظر: (الحجة) له ١/ ٣٦٧.

نقل الثقيل إلى الخفيف؛ لأجلِ التسهيلِ على اللِّسانِ؛ لثقلِ الكلمةِ بكَونِها صفةً، وبانضمامِ أوَّلها.

فإن كانت أصلُها الياءَ أبقِيَت، نحوُ: (السُّقْيا)، و(البُقْيا).

مسألةٌ[١]: (طُوبَى) مصدرٌ؛ ولهذا صُحِّحَ[٢]، ولو كانَ صفةً لم يَجُزْ فيه ذلك، وإنَّما هو بمنزلةِ: (الرُّجْعَى)، وبمنزلةِ (حُسْنَى) في قولِه تعالَى: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنَى﴾[٣]؛ لأنَّ (حُسْنَى) لو كانت صفةً لم تكن إلا بـ(ألْ) أو بالإضافةِ.

[(قُصْوى)]: قالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَهُم بِالعِدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾[٤]، فهي صفةٌ، كانَ قياسُها الياءَ، لكنَّهم نبَّهُوا بها على الأصلِ، كما في: (القَوَدِ)، و(الحَوَكةِ).

❁ ❁ ❁

---

(١) بيت ابن مالك عما أعلت لامه، ولا أدري لم كتب ابن هشام هذه المسألة هنا، وهي مما أعلت عينه.

(٢) كيف هذا وعينها مبدلة من ياء؛ لأنها من (الطيب)، ويجب هنا قلبها واوًا؛ لأنها عين لـ(فُعْلَى) اسمًا. انظر: الكتاب ٤/ ٣٦٤.

(٣) البقرة ٨٣، وهذه قراءة شاذة. انظر: (معاني القرآن) للأخفش ١/ ١٣٤ ومختصر ابن خالويه ١٥.

(٤) الأنفال ٤٢، وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: السبعة ٣٠٦.

فصل

إن يسكن السابق من واو ويا ... واتّصلا ومن عُروض عَرِيا

[(إنْ يَسْكُن السابقُ من واوٍ ويا)]: (يَوْمٌ) و(أَيَّامٌ)، أصلُه: (أَيْوامٌ)، و: ﴿لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾(١)، أصلُه: (لَوْيًا).

ع: أصلُ: (سَيِّدٍ)، و(مَيِّتٍ)، و(هَيِّنٍ): (سَيْوِدٌ)، و(مَيْوِتٌ)، و(هَيْوِنٌ)، وكذا نظائرُهنَّ، فقُلِبَت الواوُ ياءً، وأدغِمَت الياءُ في الياءِ.

وقالَ الكوفيون(٢): لا نظيرَ لـ (فَيْعِلٍ) في الصحيحِ، وإنَّما الأصلُ: (مَوِيتٌ)، و(سَوِيدٌ)، و(هَوِينٌ).

فقيلَ: (قُضَاةٌ)، و(غُزَاةٌ) ونحوُهما لا نظيرَ لهنَّ في الصحيحِ، ويلزمُكم الإعلالُ في نحوِ: (طَوِيلٍ)، و(عَوِيلٍ).

قولُه: (ومِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا): نحوُ: «سُويِرَ»، و«بُويِعَ»، و«قُويِلَ»، و«تُبُويِعَ»، وبتصحيحِ هذه استُدِلَّ على أنَّ فِعْلَ ما لم يسمَّ فاعلُه مفرَّغٌ عن ما(٣) سُمِّيَ فاعلُه.

قولُه: (ومِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا): قد يُورَدُ عليه نحوُ: (غَزْوة) إذا صَغَّرتَها، قالَ

---

(١) النساء ٤٦.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/ ٦٥٦.

(٣) كذا مفصولة بخط ابن هشام.

أبو البَقَاءِ في (شَرْحِ الإيضاحِ)(١): وقد جاءت الواوُ مصحَّحةً بشرطَين: عُرُوضُ الياءِ، وكَونُ الواوِ عينًا، نحوُ: (أُسَيْوِد) في: (أَسْوَد)، وسهَّلَه عُرُوضُ الياءِ، وقوةُ العينِ، ولا يجيءُ مِثْلُ ذلك في اللامِ، فلا تقولُ في تصغيرِ: (عُرْوة)، و(غَزْوة) إلا بالإبدالِ والإدغامِ أَلْبَتَّةَ؛ لِضَعْفِ الطَّرَفِ، وكَونِه محلًّا للتغييرِ، فأمَّا: (حَيْوة) فشاذٌّ. انتهى بمعناه.

وقالَ(٢) أيضًا: إن قيلَ: مخرجُ الواوِ والياءِ متباعِد، فكيف أدغِمَ أحدُهما في الآخَرِ؟

فالجوابُ: أنَّ التقارُبَ تارةً في المخرجِ، وتارةً في الاشتراكِ في الصفاتِ، وهذان على هذا الثاني؛ لأنَّهما للمدِّ، ويقعان رِدْفَيْن في قصيدةٍ، مثلُ(٣):

.... سُرْحُوبُ

.... وتكْرِيبُ

وغير ذلك.

فيـاءَ الـواوَ اقْلِبنَّ مُـدْغِما وشَـذَّ مُعْطًى غيرَ ما قَدْ رُسِمَا

قولُه: (**فياءَ الواوَ**) البيتَ: إن قيلَ: يَرِدُ عليه: (دِيوان).

---

(١) شرح تكملة الإيضاح. انظره في: ٥٤٤ وما بعدها.

(٢) انظر: (شرح التكملة) له ٥٤٥.

(٣) بتمامهما:

قد أشهدُ الغارةَ الشَّعْواءَ تحملني جَرْداءُ معروقةُ اللَّحْيَين سُرْحوبُ
كالدَّلْو بُتَّتْ عُراها وهي مُثْقَلَةٌ وخانها وَذَمٌ منها وتكْريبُ

والبيتان لامرئ القيس، وهما من الطويل. انظر: الديوان ٢٢٥ و٢٢٧ وتصحيح الفصيح ١٤٦.

فالجوابُ: أنَّ الياءَ عارضةٌ عن الواوِ؛ لأنَّ الأصلَ: (دِوَّان)، ووزنُه في الأصلِ: (فِعَّال)، لا: (فِيعَال)، بدليلِ ظهورِ ذلك في قولِهم: (دَوَاوِين)، ثمَّ خُفِّفَ المضعَّفُ بإبدالِ أحدِ جزأيه ياءً، فلو قلبُوها إلى الياءِ لبَقِيَ التضعيفُ المكروهُ، ولَكانَ رُجُوعًا إلى ما رجعُوا عنه، وكان إجراءً لعارضٍ مُجرَى غيرِه، وإنَّما رجعُوا إلى الواوِ في الجمعِ؛ لزوالِ علَّةِ التغييرِ، ونظيرُ هذا: (قِيراط)، و(دِينار)، و(دِيباج).

فإن قلتَ: فما تقولُ في مَن قالَ: (دَيَاوِين)؟

قلتُ: أَجرَى العارضَ مُجرَى الأصليِّ، لا أنَّ ذلك أصلٌ.

قولُه: (وشَذَّ مُعْطًى): الوَزيرُ المَغْرِبيُّ: شذَّ ثلاثةُ ألفاظٍ: «عَوَى الكلبُ عَوْيةً»، حكاه الفَرَّاءُ[١]، و(ضَيْوَن)، لسِنَّوْرِ البَرِّيَّةِ، وجمعُه: (ضَيَاوِن)، قالَ[٢]:

ثَرِيدٌ كَأَنَّ السَّمْنَ في حُجُراتِه[٣] نُجُومُ الثُّرَيَّا أَوْ عُيُونُ الضَّيَاوِنِ

و(رَجَاء بنُ حَيْوة)، وقالوا لحيٍّ مِن اليمنِ: (خَيْوان). مِن (إيضاح...)[٤].

عَوَّا^مد قصر معا^: اسمُ كوكبٍ فيها الْتِوَاءٌ، مِن قولِهم: عَوَيْت يدَه، أي: لَوَيْتها، وفيها المدُّ والقصرُ، قالَ[٥]:

---

(١) انظر: (الأيام والليالي) له ٣١ وما بعدها.

(٢) البيت لحسان بن ثابت، وهو من الطويل. انظر: زيادات الديوان ١/ ٥١٩ والقلب والإبدال لابن السكيت ١٤٩

(٣) كذا ضبطه ابن هشام، وهو في غيره من المصادر: حَجَراته.

(٤) إذا كان يقصد إيضاح أبي علي الفارسي، فلم أجده فيه، ووجدته في (الحجة) له ١/ ٢٣٦ و٢/ ٢٤٣.

(٥) البيتان من مشطور الرجز. انظر: (المذكر والمؤنث) لابن الأنباري ١/ ٥٧٤ وسر الصناعة ١/ ٨٧.

سَـقَى الإلَـهُ دارَهـا فـرَوَّى
نَجْـمُ الثُّرَيَّـا قَبْـلَ نَجْـمِ العَـوَّا

وعينُها واوٌ، ولامُها ياءٌ، اجتمعتا، فكانَ القياسُ قَلْبَ الواوِ ياءً والإدغامَ، كما في: (اللَيِّ)، و(الطَّيِّ)، إلا أنَّ ياءَها قُلِبَت واوًا؛ لَمَّا كانت اسمًا، ثم أدغِمَت الواوُ في الواوِ، على ما هو حُكْمُ الأسماءِ، وقيلَ: عينُها ولامُها واوان، مِن: (العَوَّةِ).

مـن يـاء او واو بتحريـك أَصُـل صح ... أَلِفًـا ابـدل بعـد فـتح مُتَّصِـل

[(أَصُل)]: ع: لا يُعتَدُّ بحركةِ التقاءِ الساكنَين؛ لعُرُوضِها، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾[1]، وقالَ: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾[2]، فلم يُعَلَّ في الأولَى، ولم [يرجع][3] الذي حُذِفَ لالتقاءِ الساكنَين في الثانيةِ.

[(أَصُل)]: قالَ أبو الفَتْحِ[4]: مَنْ قالَ في: (ضَوْءٍ)، و(فَيْءٍ)، و(نَوْءٍ) بالتخفيفِ بالإبدالِ صحَّحَ الواوَ والياءَ، وإن اجتمعَت شروطُ القَلْبِ؛ اعتبارًا بالأصلِ، وكذلك في: (جَيْأَل)، وعلى ذلك قرأَ الحَسَنُ[5]: ﴿أَنبِيهُم﴾[6]، ولم يَحذِف الياءَ للوقفِ؛ لأنَّها عارضةٌ، فليسَ ذلك كقولِه[7]:

---

(١) التوبة ٤٢.
(٢) المزمل ٢.
(٣) زيادة يقتضيها السياق.
(٤) انظر: المحتسب) له ١/ ٦٧ وما بعدها.
(٥) انظر: شواذ القراءات للكرماني ٥٨.
(٦) البقرة ٣٣.
(٧) بتمامه: =

أَلَـــمْ يَأْتِيــكَ وَالأَنْبَـــاءُ تَنْمِـــي ....

وسألتُ أبا عَلِيٍّ[1]، فقلتُ: مَن أجرَى غيرَ اللازمِ مُجرَى اللازمِ، فقالَ في (الأَحْمَر): (لَحْمَر)، أيَجوزُ له أن يقولَ في (جَيْأَل): (جَيَل)، و(جَال)؟

فقالَ: لا، وأَوْمأَ إلى أنَّ القَلْبَ أقوَى مِن حُكمِ الاعتدادِ بالحركةِ في: (لَحْمَر)، أي: فلا يبلغُ في الجوازِ ذلك؛ لبَشَاعَتِه.

ع: قولُه: (بتحريكِ أصل): قد يُعترَضُ عليه بقولِ س[2]: (وِشَوِيّ) في: (شِية)، والأصلُ: (وِشْيِيّ)، إلا أنَّه حرَّكَ الشينَ، فقَلَبَ الياءَ ألفًا، ثمَّ قلَبَ الألفَ واوًا.

ع: قولُه: (من ياءٍ او واوٍ) البيتَ: يجبُ أن يزيدَ في الشروطِ ما يُخرِجُ نحوَ: «حَيِيَ»، و«عَيِيَ»، و«قَوِيَ».

وفي (التَّذْكِرةِ)[3] أنَّه صحَّ: «حَيِيَ»، و«قَوِيَ»؛ لاعتلالِ اللامِ.

وأقولُ: الأصلُ: «حَوِيَ»، و«قَوِيت»، ففي الأوَّلِ عندَنا أعلَّ العين واللام، فلم تُعلَّ العينُ إعلالًا آخَرَ.

ولْيُنْظَرْ[4] في: «عَيِيَ»؛ ما لامُه وعينُه؟

= أَلَـــمْ يَأْتِيــكَ وَالأَنْبَـــاءُ تَنْمِـــي بِمَـــا لاقَـــتْ لَبُـــونُ بَنِـــي زِيَـــادِ

والبيت لقيس بن زهير العبسي، وهو من الوافر. انظر: الكتاب ٣/ ٣١٦ والأصول ٣/ ٤٤٣.

(١) انظر: (الشيرازيات) له ١/ ٢٩ وما بعدها.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٦٩.

(٣) انظر: (الحجة) له ١/ ٩٤ و(البصريات) له ١/ ٢٥١ و(التعليقة) له ٥/ ١٠٦ و١٢١.

(٤) هو يائي العين واللام. انظر: الكتاب ٤/ ٣٩٥ والحلبيات ٩ والممتع ٢/ ٥٧٩.

إن حُـركَ الثـاني وإن سُـكّن كَـفّ ... إعـلالَ غيـرِ الـلام وهـي لا يُكـفّ

إعلالُهـا بسـاكنٍ غيـرِ أَلـف ... أو يـاءِ التشـديدُ فيهـا قـد أُلِـف

قالَ ابنُ الخَبَّازِ في (شَرْحِ الدُّرَّةِ)[1] ما نصُّه: والواوُ الزائدةُ ـ أي: ومثالُ قَلْبِ الواوِ الزائدةِ ـ وهو أن تسمِّيَ رجلًا بـ: (حُبْلَوَيّ)، وترخِّمَه في قَوْلِ مَن قالَ: «يا حَارُ»، بالضمِّ، فتقولُ: «يا حُبْلَا»، فتقلبُ الواوَ ألفًا، وبعضُهم لا يُجِيزُ هذا. انتهى.

ولا أعلمُ وجهَ امتناعِه؛ لأنَّ الذي يَكُفُّ قد زالَ، ولم يُنْوَ، إلا إن كانَ...

[(بساكنٍ غيرِ أَلِف)]: نحوُ: «غَزَوَا»، و«رَمَيَا»؛ لأنَّ الإعلالَ يُفضِي إلى حذفِ إحدَى الألفَين، فيلتبسُ بفِعلِ الواحِدِ.

وصـحَّ عَـين فَعَـل وفَعِـلا ... ذا أَفعَـلٍ كأَغْيَـدٍ وأَحْـولا

[(وصحَّ عينُ «فَعَلٍ»)]: (حَوَلٌ).

[(و«فَعِلا»)]: «حَوِل».

وإن يَـبِنْ تفاعُـلٌ مِـن افتَعـل ... والعـينُ واوٌ سَـلِمَت ولـم تُعَـلّ

وإن لحـرفينِ ذا الإعـلالُ استُحِق ... صُـحِّحَ أولٌ وعكـس قـد يَحِـقّ

ع: «حَيِيَ» و«عَيِيَ» اجتمعَ فيهما حرفا علَّةٍ، وكانَ القياسُ قَلْبَ الأُولَى ألفًا، فيصيرُ: «حَايَ»، و«عَايَ»، ولكن خافُوا تواليَ إعلالَين.

وبيانُه: أنَّ الياءَ الثانيةَ تُعَلُّ في المضارعِ، نحوُ[2]: «يَحْيَى»، و«يَعْيَى»؛ لتحرُّكِها

---

(١) انظره في: ٢/ ٧٥٨ وما بعدها.

(٢) كذا كتب ابن هشام ألف الفعلين.

وانفتاحِ ما قبلَها، وإذا أُعِلَّت الأُولَى في الماضي والثانيةِ في المضارعِ توالَى إعلالان.

وممَّا رُفِضَ فيه توالي إعلالَين: (نَوَاة)، و(شَوَاة)، وأمَّا ما شذَّ فيه اجتماعُ إعلالَين مِن: (شَاء)، و(مَاء)، فشاذٌّ.

فَرْعٌ: فيما اجتمعَ فيه حرفان يستحقُّ أوَّلُهما الإعلالَ الآنَ والآخَرُ الإعلالَ بعدُ، فيجبُ تصحيحُ الأوَّلِ الآنَ؛ لئلا يتوالَى في الكلمةِ إعلالان، فإذا جئنا إلى....

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

اعلَمْ أنَّ القياسَ كانَ أن تقولَ في «حَيِيَ»، و«عَيِيَ»: «حَايَ»، و«عَايَ»؛ إلا [أ]نَّهم رأَوا أنَّ اللامَ في المضارعِ تستحقُّ الإعلالَ، فتقولُ: «يحيى»[2]، بتصحيحِ العَيْنِ؛ لسُكُونِ ما قبلَها؛ لئلا تتوالَى متحرِّكاتٌ، فلو أعلُّوا في الماضي لَزِمَ أن تُعَلَّ لامُ الكلمةِ تارةً وعينُها أخرَى، فكرهُوا ذلك، وأرادُوا أن يُعِلُّوا أحدَهما؛ لئلا يُلْغُوا بالكليَّةِ، فصحَّحُوا في الماضي، وأعلُّوا في المستقبَلِ؛ لأنَّ المستقبَلَ يقتضِي إعلالَ اللامِ، وهو أَوْلَى ممَّا يقتضِيه الماضي مِن إعلالِ العينِ؛ لأنَّ اللامَ محلُّ تغييرٍ.

وعينُ ما آخرُه قد زيد ما يَخُصُّ الاسمَ واجبٌ أن يَسْلَما

[(ما يخُصُّ الاسمَ)]: (كَرَوَان)، و(نَزَوَان)، و(حَيَدى).

والتمثيلُ بـ: (حَيَدى) أَوْلَى، وأمَّا الأوَّلان فلك أن تقولَ: إنَّ الساكنَ قد كَفَّ سببَ الإعلالِ، ومثلُ (حَيَدى): (جَوَزَات)، و(بَيَضَات)، في لغة هُذَيْلٍ[3].

---

(١) كتب ابن هشام البسملة؛ لأنه كتب هذه التحشية في آخر المخطوطة، وليس في هذا الباب.

(٢) كذا كتب ابن هشام ألف الفعل.

(٣) انظر: المقتضب ٢/ ١٩٣.

ع: بَقِيَ عليه أن يقولَ: وأن لا يؤدِّيَ إعلالُه إلى إعلالَين، كـ: «حَيِيَ»، و«عَيِيَ»، على ما شرحْناه.

وقبلَ با اقلبْ ميما النونَ إذا كان مُسَكنا كمن بتَ انبذا

❁ ❁ ❁

فصل

لساكن صح انقل التحريك من ... ذي لين اتٍ عين فعل كأَبِنْ

أصلُ[1] هذا البابِ أنَّ عَيْنَ الثلاثيِّ تُقلَبُ ألفًا إذا كانت ياءً أو واوًا، نحوُ: «قَامَ»، و«بَاعَ»، فإذا أَلْحَقْتَ أوَّلَ الفِعلِ زائدًا، كالهمزةِ وغيرِها، فإنَّك تُبقِي الإعلالَ على ما كانَ عليه، تقولُ: «أَقَامَ»، و«أَجَادَ»، و«أَبَانَ»، و«أَسَالَ»، في: «سَالَ».

ولهم فيه طريقان:

منهم مَن يقولُ: الأصلُ: «أَقْوَمَ»، و«أَجْوَدَ»، فلمَّا تحركَت الواوُ وانفتحَ ما قبلَها في الأصلِ قُلِبَت ألفًا، ولم يُعتدَّ بسكونِ الفاءِ؛ لأنَّه عارضٌ لدخولِ الهمزةِ؛ لئلا يتوالَى أربعُ متحركاتٍ.

ومنهم مَن يقولُ: أُدخِلَت الهمزةُ على الفِعلِ بعدَ الاعتلالِ، فبَقِيَ على حالِه.

والفرقُ بينَ المذهبَين أنَّ حركةَ الفاءِ على المذهبِ الأوَّلِ منقولةٌ مِن العينِ، وعلى الثاني هي التي كانت قبلَ الزيادةِ.

وقد صحَّحُوا مِن ذلك شيئًا، وهو: «استَحْوَذَ»، و«أَغْيَلَت المرأة»، وكلُّ ذلك؛ تنبيهًا على الأصلِ.

ع: وهو أقوَى عندي مِن تصحيحِ: (القَوَد)، و(الحَوَكة)، و(الأَوَد). انتهى.

---

(١) التحشية بتمامها منقولة من العكبري. انظر: (شرح التكملة) له ٥٠٩.

فإن وقعت هذه العينُ بعدَ ألفٍ، نحوُ: «قَاوَلَ»، و«بَايَعَ» صحَّت، والعلَّةُ في ذلك أنَّها... أعلَّت لقُلِبَت ألفًا، وقد تَسْكُنُ اللامُ، فيجتمعُ ثلاثُ سواكنَ، فيلزمُ حذفُ اثنين منهما، وفي ذلك إبطالُ مثالِ «فَاعَلَ».

فإن قيلَ: هلَّا أُبدِلَت همزةً، كما في: (كِسَاء)، و(رِدَاء)، ويقوِّي ذلك: مجاورتُها الطرفَ، كما أُبدِلَت في نحوِ: (قَائِم)، و(بَائِع).

قيلَ: يمتنعُ ذلك مِن جهةِ بطلانِ «فَاعَلَ»، وليسَ كذلك: (كِسَاء)؛ لأنَّ الواوَ هناكَ لامُ الكلمةِ، واللامُ تَعْتَوِرُ عليها حركاتُ الإعرابِ، ويُتَلاعَبُ بها، وحركةُ العينِ واحدةٌ، فلم يلزَمْ فيها ما لَزِمَ في اللامِ.

وأمَّا اسمُ الفاعلِ في: (قَائِم) فمُخالِفٌ لاسمِ الفاعلِ هناك؛ لأنَّه هناك (فَاعِل)، وهنا (مُفَاعِل)، ولَمَّا اعتلَّ في «فَعَلَ» اعتلَّ في (فَاعِل)، وهنا لم يعتلَّ: «قَاوَلَ»، فلم يعتلَّ: (مُقَاوِل).

وأمَّا مثلُ: «استرَابَ»، و«استَفَادَ» فالعلَّةُ فيه مثلُ العلَّة في: «أَقَامَ»؛ لأنَّ الأصلَ: «استريب»[1]، وقبلَ الزيادةِ: «رَابَ»، ثمَّ عُمِلَ فيه ما عُمِلَ في: «أَرَابَ»، على الطريقتَين.

وأمَّا: اخْتَارَ، وانْقَادَ، وابْتَاعَ فإنَّ أمرها[2] كأمرِ: «استَفَادَ»، قالُوا: ولأنَّ «تار» مِن: «اخْتَارَ» مثلُ «قالَ» في أنَّ أوسطَه معتلٌّ متحركٌ منفتحٌ ما قبلَه، وغيرُ ممتنعٍ أن يُجعَلَ بعضُ الكلمةِ في بعضِ الأحكامِ كالكلمةِ التامةِ، أَلَا ترَى أنَّ س[3] قالَ: يُمالُ

---

(١) في المخطوطة: استربت، وهو سهو، والتصويب من العكبري.

(٢) في المخطوطة: أمرهما، وهو سهو.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ١١٨.

(الاسْوِدَاد)؛ لأنَّ (وِدَادًا) بمنزلةِ: (عِمَاد)، وقالَ في[1]:

فَبَــــاتَ مُنْتَصْـــــبًا............

(تَصْب) بمنزلةِ: (فَخْذ).

فإن قيلَ: إذا رددتَ هذا الفِعلَ[2] إلى نفسِك سكَّنتَ الراءَ، وحذفتَ الألفَ، فهلَّا غيَّرتَ المثالَ «فَالَ» إلى: «فُلْتُ».

قيلَ: لا يصحُّ؛ لأنَّ[3] «فُلْتُ» إذا نُقِلَ كانَ له نظيرٌ، وهو «فَعُل»، مثلُ[4]: «ظَرُفَ»، وكذا: «بِعْتُ» نظيرُه: «عَلِمْتُ»، ولو أنَّك غيَّرتَ في: «اخْتَرْت» لم يكن له نظيرٌ ألْبَتَّةَ؛ إذ ليسَ في كلامِهم مثلُ «افْتَعُلت» بضمِّ العينِ وكسرِها، وأمَّا حذفُ العينِ فله نظيرٌ في: «فُلْت»، و«فِعْت»، ومثالُ «اخْتَرْت»: «افْتَلْت»[5].

[(انْقُل)]: ع: وإذا كانَ المنقولُ حركتُه همزةٌ وجبَ حذفُها بعدَ النقلِ.

(١) يقصد به الفارسي. انظر: (الحجة) له ١/ ٤٠٨ (والحلبيات) له ١٢٦، وإنما قلت: الفارسي؛ لأن ابن هشام نقل هذه التحشية من (شرح التكملة) للعكبري ٥٠٩ وما بعدها، والعكبري نسب هذا القول للفارسي، وأيضًا سيبويه ليس له كلام على هذا البيت، والبيت بتمامه:

فبـــاتَ مُنْتَصْـــبًا ومـــا تكَرْدَسَـــا

والبيت للعجاج، وهو من مشطور الرجز. انظر: الديوان ١/ ١٩٧ والخصائص ٢/ ٣٤٠.

(٢) اختار.

(٣) في المخطوطة: لأنك، وهو سهو، والتصويب من العكبري.

(٤) في المخطوطة: ثم، وهو سهو، والتصويب من العكبري.

(٥) انتهى النقل هنا من العكبري. انظر: (شرح التكملة) له ٥٠٩ ـ ٥١٢.

وقد غَلِطَ ابنُ عَطِيَّةَ[١] في قراءةِ الحَسَنِ[٢]: ﴿وَلَا يَلُونَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾[٣]، فقالَ: إنَّ أصلَها: «يَلْؤُوْنَ»، ثمَّ نُقِلَت الحركةُ إلى اللامِ، فاجتمعَ واوان ساكنان، فحُذِفَت إحداهما، ولم يَعلَمْ أنَّك إذا نَقَلْتَ حركةَ الهمزةِ إلى اللامِ فإنَّ الهمزةَ إذ ذاك تُحذَفُ، ولا يلتقي واوان ساكنان.

ولو قالَ: استُثقِلَت الضمةُ على الواوِ؛ لأنَّ الضمةَ كأنَّها واوٌ، فصارَ كالجمعِ بينَ ثلاثِ واواتٍ، فنُقِلَت إلى اللامِ، ثمَّ حُذِفَت أُولَى الواوَين؛ لالتقاءِ الساكنَين، كانَ صحيحًا، إلا أنَّه جعلَ أصلَها الهمزَ.

ويمكنُ أن تكونَ قراءةُ الحَسَنِ مُضارِعَ: «وَلِيَ يَلِي»، وعُدِّيَ بـ (على)؛ لأنَّه ضُمِّنَ معنَى: «يَعْطِفون».

ما لم يكن فعلَ تعجُّبٍ ولا … كابْيَضَّ أوْ أَهْوى بلامٍ عُلِّلا

فعلُ التعجُّبِ مِن نحوِ: «ما أَقْوَلَه»، و: «أَبْيَعَه»، كانَ القياسُ أن يُعَلَّ؛ لأنَّه فِعْلٌ، فـ: «أَقْوَلَ» بمنزلةِ: «أَقَامَ»، إلا أنَّ فِعلَ التعجُّبِ بَعُدَ مِن الأفعالِ، وقَرُبَ مِن الأسماءِ، بدليلِ أنَّه لا يظهرُ له فاعلٌ، ولا يكونُ منه اسمُ مفعولٍ، ولا اسمُ فاعلٍ، ولا مضارعٌ، ولا أمرٌ، فأمَّا: «أَحْسِنْ بزيدٍ» فلفظُه أمرٌ، ومعناه التعجُّبُ، وقد عَلِمْتَ أنَّ العينَ تصحُّ في: «ابْيَضَّ»، و«اسْوَدَّ» ونحوِهما، فكذا هذا.

ويؤكِّد عندَك ما قُلْناه أنَّ قولَك: «هو أَفْعَلُ منك» في معنَى فِعلِ التعجُّبِ؛

---

(١) انظر: (المحرر الوجيز) له ١/ ٥٢٦.

(٢) انظر: مختصر ابن خالويه ٢٩.

(٣) آل عمران ١٥٣.

للدلالةِ على الزيادةِ المبهمةِ المقدارِ، كما يَدلُّ على ذلك، وهذا وجهٌ قويٌّ في شَبَهِ الفِعلِ في التعجُّبِ للاسمِ.

ولشَبَهِه به صُغِّرَ، وإن كانَ التصغيرُ حقُّه أن يكونَ في الاسمِ، وقيلَ: صُغِّر عوضًا مِن تصغيرِ (ما)، وقيلَ: عوضًا مِن تصغيرِ الضميرِ الذي هو فاعلٌ، وقيلَ: صُغِّرَ؛ لدلالتِه على المصدرِ الذي لا يُستعمَلُ هنا؛ وذلك لشدةِ اتِّصالِ الفِعلِ بهذه الأشياءِ، ومجاورتِه لها.

ومثلُ فعلٍ في ذا الاعلال اسْمُ ضاها[1] مضارعًا وفيه وَسْمُ
ومِفْعَلٌ صُحِّحَ كالمِفْعَالِ وأَلِفَ الإفْعَالِ واسْتِفْعَال

أزل لَدَى صح الإعْلالِ والتا الزَمْ عِوَض وحذفُها بالنَقْلِ رُبّما عَرض

[(عِوَض)]: حالٌ، وُقِفَ عليه على لغةِ رَبيعةَ[2].

وما لإفْعالِ من الحذف ومن نقلٍ فمفعولٌ به أيضا قَمِن

قولُه: (فـ «مَفْعُولٌ» به): أقولُ: إذا اعتلَّت عينُ الثلاثيِّ الماضي، ثم بُنِيَ لِمَا لم يسمَّ فاعلُه، بَقِيَ الاعتلالُ، نحوُ: «قَالَ يَقُولُ»، و«يُقَالُ»، أمَّا اعتلالُها في: «قَالَ»؛ فلتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، وأمَّا في المضارعِ فكانَ حقُّها الضمَّ، فنُقِلَت ضمَّتُها إلى القافِ، وسكنَت، فإذا قيلَ: «يُقَالُ»، فبُنِيَ الفِعلُ لِمَا لم يسمَّ فاعلُه كانَ أصلُ الواوِ

---

(١) كذا كتب ابن هشام ألف الفعل قائمة.

(٢) فلغتهم أنهم يقفون على المنصوب بالسكون، مثل المرفوع والمجرور. انظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٠.

الفتحَ، كـ: «يُضْرَبُ»، فنُقِلَت حركتُها، وأُبدِلَت الواوُ الساكنةُ ألفًا؛ لتحرُّكِها في الأصلِ، وهو الماضي.

فإذا بَنَيْتَ مِن ذلك اسمَ مفعولٍ قلتَ: (مَقُول)، بواوٍ واحدةٍ ساكنةٍ بالإجماعِ، واتَّفَقُوا على أنَّ ثَمَّ واوًا محذوفةً، وأنَّ الأصلَ: (مقوول)[1]، كـ: (مَضْرُوب)، فنُقِلَت حركةُ الأُولَى إلى ما قبلَها، فاجتمعَ ساكنان، فحُذِفَ أحدُهما، وهو الزائدُ عندَ سِيبَوَيهِ[2]؛ لأنَّ المرادَ التخفيفُ، والدلالةُ على البِنْيةِ حاصلةٌ بأيِّهما حذفتَ، وحذفُ الزائدِ أَوْلَى مِن حذفِ الأصليِّ، ولأنَّ ما عينُه ياءٌ تَبقى ياؤه، نحوُ: (مَبِيع)، و(مَسِير)، ولو كانَ المحذوفُ الثانيةَ لقيلَ: (مَبُوعًا)، و(مَسُورًا).

فإن قيلَ: الياءُ هنا مبدلةٌ مِن الواوِ الزائدةِ؛ لأنَّ العينَ نُقِلَت حركتُها إلى ما قبلَها، فسكنَت، ثمَّ حذفَت؛ لالتقاءِ الساكنَين، وأبدلَت الواوُ ياءً؛ تنبيهًا على الأصلِ، كما فُعل ذلك في: (بِيض).

فالجوابُ: أنَّ بقاءَ الأصليِّ أَوْلَى مِن بقاءِ الزائدِ منبِّهًا على الأصلِ؛ إذ الأصلُ أقوَى مِن دليلِه.

وأمَّا: (بِيض) فقد قيلَ: إنَّ ذلك لازمٌ في الجمعِ؛ لثقلِ الواوِ والجمعِ، وقيلَ: إنَّما كانَ ذلك لإزالةِ اللَّبْسِ؛ لأنَّك لو قلتَ: (بُيُض)، ثمَّ سكنت الياء، لأُبدلت واوًا؛ لسكونِها وانضمامِ ما قبلَها، وكانَ يلتبسُ بقولِك: «دجاج بُيُض»، إذا سكنت الياء، وليسَ كذلك: (مَبِيع).

---

(١) في المخطوطة: مقتول، وهو سهو.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٣٤٨.

وقال الأَخْفَشُ[1]: المحذوفُ الأصليةُ، واحتجَّ بأنَّ الواوَ والميمَ في (مَفْعُول) زيادتان زيدتا معًا؛ للدلالةِ على (مَفْعُول)، وشأنُ ما كانَ كذلك إذا حُذِفَ أحدُهما أن يُحذَفَ الآخَرُ، والآخَرُ لم يحذَفْ، فدلَّ على أنَّ أخاه لم يُحذَف، وبأنَّ الساكنَين إذا اجتمعا حُذِفَ أوَّلُهما إذا كانَ الثاني لمعنًى، نحوُ: (قَاضٍ)، و(عَصًا)، حذفْتَ الأصليَّ، وأبقيْتَ الزائدَ، وبأنَّهم حذفُوا الأوَّلَ في المنفصلِ، نحوُ: «يَغْزُو القومُ»، فحَذْفُه في كلمةٍ واحدةٍ أَوْلَى.

ع: هذا قياسٌ فاسدٌ؛ لأنَّهم استجازُوا ذلك؛ لإمكانِ زوالِ المنفصلِ، وأمَّا إذا كانَ الساكنان في كلمةٍ فلا يمكنُ الانفكاكُ، فلا ينبغي التجوُّز في ذلك. انتهى.

وبأنَّ الواوَين إذا اجتمعتا في المصدرِ غُيِّرَ الأوَّلُ منهما، وأُبْقِيَ غيرُ الأصليِّ، نحوُ: «غَارَت عينُه غُؤُورًا»، إلا أنَّ التغييرَ هنا بالإبدالِ، فيكونُ في مسألتِنا بالحذفِ.

وأجابُوا عن الأوَّلِ بأنَّ الحاجةَ دعت إلى إبقاءِ أحدِ الزائدَين.

وعن الثاني بأنَّ شَرْطَه أن يكونَ على الأصليِّ المحذوفِ دليلٌ، ككسرةِ: (قَاضٍ)، وفتحةِ: (عَصًا)، وفي مسألتِنا لا دليلَ على حذفِ الأصليِّ.

وأمَّا: «يَغْزُو القومُ»؛ فالواو حرفُ مدٍّ قبلَها ضمةٌ، ولامُ (القَوْم) للتعريفِ، والأوَّلُ ضعيفٌ عليه دليلٌ، فكانَ بالحَذْفِ أَوْلَى.

وأمَّا المصدرُ فالواوُ الأُولَى مضمومةٌ قبلَها ضمةٌ، فإبقاؤها يثقُلُ جدًّا، وحذفُها يُخِلُّ بالوزنِ؛ فلذلك قُلِبَت همزةً، وجازَ ذلك؛ لأنَّها انضمَّت ضمًّا لازمًا، بخلافِ مسألتِنا، فإنَّ التغييرَ فيها بالحذفِ، ولا فرقَ بينَ حذفِ الزائدِ والأصليِّ في إثباتِ الفرقِ.

---

(١) انظر: المقتضب ١/ ٢٣٨.

وأمَّا ما عينُه ياءٌ، كـ: (مَبِيع)، فإنَّ الياءَ نُقِلَت حركتُها إلى ما قبلَها، فسكنَت، ثمَّ حُذِفَ الزائدُ، وأُبدِلَت الضمةُ قبلَها كسرةً، فقيلَ: (مَبِيع)، ووزنُه: (مَفِعْل)، وعندَ أبي الحَسَنِ: (مَفِيل).

قولُه:...[1] أقولُ: قالَ أبو عَلِيٍّ[2]: وقد صحَّحَوا عينَ (مَفْعُولٍ) فيما كانَ مِن الياءِ.

ع: وتصحيحُها أن تَخرُجَ بلفظِها مِن غيرِ حذفٍ ولا إبدالٍ، وذلك في الياءِ أكثرُ، وفي الواوِ أقلُّ، وإنَّما جاءَ التصحيحُ في (مَفْعُولٍ) دونَ (فَاعِلٍ)؛ لأنَّ (فَاعِلًا) على زنةِ «يَفْعَلُ»، فلمَّا لَزِمَ التغييرُ في الفِعلِ لَزِمَ فيما كانَ على زِنَتِه، وأمَّا (مَفْعُولٌ) فليسَ على زنةِ الفِعلِ؛ لأنَّ الفِعلَ مِن «بَاعَ»: «يُبَاعُ»، وليسَ: (مَبِيع) موازِنًا له، فبَعُدَ مِن الأصلِ الذي هو محلُّ التغييرِ، وموجِبُه موجودٌ، وهو الفِعلُ، وقالُوا: «طعامٌ مزيُوت»، أي: خَالَطَه الزيتُ، و«تُفَّاحةٌ مَطْيُوبة»، و«دَجْن مَغْيُوم»، و«فلان مَعْيُون»، أي: أصابتْه عَيْنٌ.

وأمَّا ما عينُه واوٌ فقد جاءَ منه مصحَّحًا أقلُّ ممَّا جاءَ مِن الياءِ، قالُوا: «ثوبٌ مَصْوُون»، و«فَرَسٌ مَقْوُود»، و«مريضٌ مَعْوُود»، وإنَّما قلَّ ذلك في الواو[3]؛ لِمَا فيه مِن ثِقَلِ الجمعِ بينَ واوَين مع الضمةِ، ولكنَّه مع ذلك جاءَ في المصادرِ، قالُوا: «غَارَتْ عينُه غُؤُورًا»، بتصحيحِ الأُولَى، والأجودُ إبدالُها همزةً؛ فرارًا مِن هذا الثِّقَلِ، ولم

(١) بياض في المخطوطة.

(٢) انظر: (التكملة) له ٥٩٠.

(٣) في المخطوطة: الياء، وهو سهو.

يهمزُوا في المفعولِ، نحوُ: (مَصْوُون)؛ لأنَّ نَقْلَ حركةِ اللامِ فيه إلى الساكنِ قبلَها وحذفَها أسهلُ مِن إبدالِ الواوِ همزةً؛ لأنَّ بَدَلَ الشيءِ قائمٌ مَقامَه، لا سِيَّما مع الضمةِ في الهمزةِ، ولم يمكن ذلك في: (غُوُورًا)؛ إذ ليسَ قبلَ الواوِ ساكنٌ، فيُنْقَلَ إليه.

نحو مَبيع ومَصُونٍ ونَدَرْ تَصْحيحُ ذِي الوَاوِ وفي ذي اليا اشتهر

قالَ ابنُ قُتَيْبَةَ[1]: ليسَ يأتي (مَفْعُولٌ) مِن ذواتِ الواوِ بالتَّمامِ، إنَّما يأتي بالنَّقصِ، نحوُ: (مَقُول)، و(مَخُوف)، إلا حرفَين: «مِسْكٌ مَدْوُوف»، و«ثوبٌ مَصْوُون»، وأمَّا ذواتُ الياءِ فتأتي بالنَّقصِ والتَّمامِ.

قالَ أبو محمَّدِ بنُ السِّيدِ[2] ـ رحمَهما اللهُ تعالَى ـ: حكى الفَرَّاءُ عن الكِسَائيِّ عن بني يَرْبُوعٍ وبني عُقَيْلٍ[3]: «حَلْيٌ مَصْوُوغ»، و«عبيرٌ[4] مَدْوُوف»، و«ثوبٌ مَصْوُون»، و«فَرَسٌ مَقْوُود»، و«قولٌ مَقْوُول»، وأمَّا البصريون فلم يعرفوا شيئًا مِن هذا.

عَدَّ ابنُ قُتَيْبَةَ[5]: «ماء مَعِين» مِن شواذِّ التصريفِ، قالَ: قالَ[صح] الفَرَّاءُ[6]: (مَعِين): (مَفْعُول) مِن: العين، فنُقِصَ، كما قِيلَ: (مَخِيط)، و(مَكِيل).

ورَدَّ عليه ابنُ السِّيدِ[7]، فقالَ: لا وجهَ لعدِّه في شواذِّ التصريفِ؛ لأنَّه على

---

(١) انظر: (أدب الكاتب) له ٥٨٩.
(٢) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٣٢٨.
(٣) انظر: إصلاح المنطق ١٦٤.
(٤) كذا في المخطوطة، وهي عند ابن السيد: ودواء.
(٥) انظر: (أدب الكاتب) له ٦١٤.
(٦) انظر: (معاني القرآن) له ٢/ ٢٣٧.
(٧) انظر: (الاقتضاب) له ٢/ ٣٤٢.

ما ينبغي أن يكونَ عليه إذا كانَ على ما قالَ الفرَّاءُ.

قالَ: ويجوزُ أن يكونَ (فَعِيلًا)، والميمُ أصلًا؛ لأنَّ الخَلِيلَ(١) قالَ: (المَعْن): الماءُ الكثيرُ، وكذا قالَ القَالِيُّ(٢): «مَعَنَ الوادي»: كَثُر فيه الماءُ، وحكَى ابنُ دُرَيْدٍ(٣): (مَعْن)، و(مَعِين)، و«قد مَعُنَ».

وقالَ الخَلِيلُ(٤) في بابِ الثلاثيِّ المعتلِّ: «ماء مَعِين»: ظاهرٌ تراه العيونُ، فاقتضى هذا أنَّ الميمَ زائدةٌ عندَه، كقولِ الفرَّاء، وقالَ في بابِ الصحيحِ: (المَعْن): الماءُ الكثيرُ، فالميمُ على هذا عندَه أصليةٌ.

وصحح المفعول من نحو عدا　　وأعلل ان لم تتحر الأَجودا

كذاك ذا وجهين جا الفُعُولُ من　　ذي الواو لام جمع او فرد يعن

[(ذا وجهين)]: أجازَ أبو عَلِيٍّ في (التَّذْكِرةِ) في قولِه تعالى: ﴿بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾(٥) أن يكونَ (الغُدُوُّ) جمعًا لـ: (غَدْوٍ)، في مثلِ قولِ الشاعرِ(٦):

....　　............ وَغَدْوًا بَلَاقِعُ

---

(١) لم يوجد في مطبوعة العين ٢/ ١٣٦، وقد ذكره الزُّبيدي في (مختصر العين) ٢١٢.

(٢) لم تصلنا فيما وصلنا من كتاب (البارع) له.

(٣) انظر: (الجمهرة) له ٢/ ٩٥٣.

(٤) انظر: (العين) المنسوب إليه ٢/ ٢٥٥.

(٥) الأعراف ٢٠٥ وغيرها.

(٦) بتمامه:

وما الناسُ إلا كالديار وأهلُها　　بها يومَ حَلُّوها وغَدْوًا بلاقِعُ

والبيت للبيد بن ربيعة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ١٦٩ والكتاب ٣/ ٣٥٨.

ويكونُ على هذا بمنزلةِ: (نَحْوٍ) و(نُحُوٍّ)، وقوَّاه بأنَّه قُوبِلَ بالجمعِ، وهو: (الآصال).

وأجازَ أن يكونَ مصدرًا، وقوَّاه بقولِه تعالَى: ﴿بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾[1].

ع: الثاني هو القويُّ، وإذا نظرْتَ الآيتَين علمْتَ أنَّ الثانيَ مِن اللَّفظَين فيهما إنَّما جاءَ جمعًا؛ لِمَا فيه مِن الألفِ التي للمدِّ، وذلك مناسبٌ لرؤوسِ الآيِ؛ لأنَّه موضعُ وقفٍ واستراحةٍ للقارئِ.

وشاع نحوُ نُيَّمٍ في نوم ونحو نيام شذوذه[2] نُمي

قد كتبْنا في بابِ (الوَقْفِ)[3] أنَّ المتجاورَين قد يُعطَى كلٌّ منهما حكمَ الآخرِ، وكذا هنا، قالَ أبو الفَتْحِ[4]: مَنْ قالَ في (صُوَّمٍ): (صُيَّمٌ)، وفي (نُوَّمٍ): (نُيَّمٌ)، فإنَّ العَيْنَ لَمَّا جاورت اللامَ أجراها مُجراها، فأعلَّها إعلالَ اللامِ في: (عَاتٍ) و(عِتِيٍّ)، و(جَاثٍ) و(جِثِيٍّ).

❁ ❁ ❁

---

(١) آل عمران ٤١ وغافر ٥٥.

(٢) سقطت الهاء من الكتابة.

(٣) عند قول ابن مالك:

محرَّكًا أو حَرَكاتِ انقُلا لساكنٍ تحريكُه لَن يُحْظَلا

(٤) انظر: (الخصائص) له ٣/ ٢٢٢.

فصل

ذو اللين فا تا في افتعال أبدلا   وشذ في ذي الهمز[١] نحو ائتكلا

ع: قولُه: (في ذي الهَمْز): حُكِيَ عن عَاصِمٍ[٢] في قراءةٍ شاذَّةٍ: «الّذِتُّمِن» في: ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾[٣]، بإدغامِ التاءِ المبدَلةِ مِن الياءِ المبدَلةِ مِن الهمزةِ، قياسًا على: «اتَّسَرَ»، في (الافْتِعَالِ) مِن: (اليُسْرِ).

قالَ الزَّمَخْشَريُّ[٤]: إنَّه ليسَ بصحيحٍ، وإنَّ قولَهم: «اتَّزَرَ» عاميٌّ، وإنَّه فاسدٌ، كقولِهم: (رُيَّا) في: (رُؤْيا).

ح[٥]: أمَّا: (رُيَّا) فحكاها الكِسَائيُّ[٦]، وأمَّا: «اتَّزَرَ» فذكرُوا أنَّها لغةٌ رَدِيئةٌ، فلا تُجعَلُ مِن إحداثِ العامَّةِ.

طا تا افتِعال رُدَّ إِثْر مُطْبَقِ   في ادّان وازدد وادكر دالا بقي



---

(١) في المخطوطة: الهمزة، وهو سهو به ينكسر الوزن.

(٢) انظر: الكشاف ١/ ٣٢٩.

(٣) البقرة ٢٨٣، وفي المخطوطة: ايتمن، والذي أثبته رسم المصحف.

(٤) انظر: (الكشاف) له ١/ ٣٢٩.

(٥) يقصد به أبا حيان. انظر: (البحر المحيط) له ٢/ ٧٤٥.

(٦) انظر: تهذيب اللغة.

فصل

فــا أمــرٍ او مضــارعٍ مــن كوعــد احــذف وفي كعــدة ذاك اطَّــرد

إذا وقعَت الواوُ فاءً لِفعلٍ أو ما تصرَّفَ منه بعدَ ياءٍ مفتوحةٍ، وقبلَ كسرةٍ، حُذِفَت، وحُمِلَ على ذي الياءِ أخواتُه.

فقولُنا: «فاءً لِفعلٍ» إلى آخرِه: احترازٌ مِن أن تبنيَ مِن: (الوَعْدِ) مثلَ: (يَقْطِين)، قلت: (يَوْعِيد).

وقولُنا: «ياءٍ مفتوحةٍ»، فنحوُ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ﴾(١) لا تُحذَفُ الواوُ.

وقولُنا: «وقبلَ كسرةٍ»، فنحوُ: ﴿لَا تَوْجَلْ﴾(٢) لا تُحذَفُ.

وأمَّا نحوُ: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾(٣)، و: ﴿فَيُوخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى﴾(٤)؛ فلانتفاءِ الفَتْحِ والكَسْرِ.

وصَدَقَ التقييدُ على نحوِ: ﴿يَعِدُهُمْ﴾(٥)، و: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾(٦).

---

(١) النساء ١١.

(٢) الحجر ٥٣، وهي كذلك في المخطوطة، ولعله سهو، صوابه أن تكون: يوجل، بالياء.

(٣) الإخلاص ٣.

(٤) الرحمن ٤١، وهذه قراءة أبي عمرو. انظر: السبعة ١٣٣.

(٥) النساء ١٢٠ والإسراء ٦٤.

(٦) الإخلاص ٣.

[(احذِفْ)]: وشذَّ[١]:

وَصَــــالِيَاتٍ كَكَمَــــا يُــــؤَثْفَيْنْ

على مَن قالَ: إنَّه مِن: «أَثْفيت القِدْر»، لا مِن قولِهم: «ثَفَيْتها».

قالَ أبو عَلِيٍّ[٢]: وأَنْ يكونَ «يُؤَثْفَيْن»: «يُفَعْلَيْن»، كـ: «يُسَلْقَين» أَوْلَى مِن «يُؤَفْعَلْن»؛ لأنَّه لا ضرورةَ فيه على مَن جعلَ الهمزةَ أصلًا.

قولُه: (وفي كـ: عِدَة)، ولم يَقُل: المصدر، كما يقولُه كثيرٌ؛ لأنَّه يَرِدُ: (الوَعْد)، و(الوَصْل)، ونحوُ ذلك؛ ولذلك قالَ في غيرِه مِن كتبه[٣]: ومِن مصدرٍ على (فِعْلة).

قالَ أبو عَلِيٍّ: (اللِثَةُ) ليسَ بمصدرٍ، فيكونَ كـ: (العِدَةِ)، وحَذْفُ العَيْنِ قليلٌ، فلا يُحمَلُ على ذلك، فينبغي أن يكونَ المحذوفُ اللامَ، وحكى بعضُهم[٤] في جَمْعِه: (لِثًا)[٥]، فهذا قد بيَّنَ أنَّ المحذوفَ اللامُ، وقد قالُوا: (اللَّثَا)، لضَرْبٍ مِن الصَّمْغِ نَدٍ، فهذا يشبهُ أن يكونَ مِن ذلك.

وقالَ[٦] أيضًا: (وِجْهةٌ) اسمٌ للمكانِ المتوجَّهِ إليه، وليسَ بمصدرٍ، إنَّما المصدرُ: (الجِهَةُ)، وإلا لاعتلَّ، وقد يجوزُ وقوعُها على ما يُتَوجَّهُ إليه؛ لأنَّ الأعيانَ

---

(١) البيت لخطام المجاشعي، وهو من مشطور السريع. انظر: الكتاب ١/ ٣٢ والمقتضب ٢/ ٩٧.

(٢) انظر: (الإغفال) له ١/ ١٠٩ وما بعدها، و(التكملة) له ٥٢٤ وما بعدها.

(٣) انظر: (شرح الكافية الشافية) له ٤/ ٢١٦٣ و(سبك المنظوم) له ٢٧٠ و(إيجاز التعريف) له ١٩٣.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٩٦.

(٥) هذه وما بعدها: اللثا، كتبهما ابن هشام بألف قائمة.

(٦) انظر: (الحجة) له ٢/ ٢٤٢ و(التكملة) له ٥٧٥ و(الشيرازيات) له ١/ ١٤٢.

قد تُوصَفُ بالمصادرِ، كـ: (عَدْلٍ)، و(زَوْرٍ).

وقالَ أبو عُثْمانَ[١]: إنَّه مصدرٌ، ولم يستدلَّ عليه بشيءٍ فيه دلالةٌ، وكما أنَّ قولَهم: (وِلْدَة) اسمُ جمعٍ، كـ: (أَخ) و(إِخْوة)، و(ثِنَى) و(ثِنْية)، وليسَ بمصدرٍ؛ كذلك (وِجْهة)، فأمَّا: (لِدَة) فمصدرٌ، كما أنَّ: (الجِهَة) كذلك، وليسَ الوِجْهةُ بالجِهَةِ، كما أنَّه ليسَ الوِلْدةُ باللِّدَةِ، ولكنَّ اللِّدَة مصدرٌ، وقد يُوصَفُ به كقولِه[٢]:

.... وَازْعَــــوَتْ لِــــــــــدَاتِي.............

وفي (الكِتَابِ)[٣]: (لِدُون)، فصحّحَ؛ لَمَّا كانَ ناقصًا، كـ: (ثُبَة)، ولا يدلُّ قولُ س[٤]: «وقد أَتمُّوا، فقالُوا: (وِلْدة)»؛ أنَّه عندَه مصدرٌ؛ لأنَّه قد يريدُ: أَتمُّوا هذا البناءَ؛ ليُعلَم أنَّه ليسَ ممَّا لَزِمَ فيه الحذفُ، فهذا... انتهى ملخَّصًا.

ع: لا أُبْعِدُ صحةَ قولِ أبي عُثْمانَ؛ لأنَّهم في غيرِ ذلك مِن الإعلالِ نبَّهُوا بتصحيحِ بعضِ الألفاظِ على الأصلِ، كـ: (القَوَد)، و(الحَوَل)، و(ضَيْوَن)، و«بنات أَلْبُبه»، و(حَيْوة).

وقالَ أبو عَلِيٍّ في الجزءِ السَّابعِ[٥]: لا يَرِدُ: (أَلْبُبه)، و(ضَيْوَن)، و(حَيْوة)؛

---

(١) يعني به المازني. انظر: (المنصف في شرح تصريف المازني) ١/ ٢٠٠.

(٢) بتمامه:

علـى حـين راهَقْـتُ الثلاثـين وازْعَـوَتْ لِـدَاتي وكـاد الحِلْـمُ بالجهـل يَـرْجَحُ

والبيت لذي الرمة، وهو من الطويل. انظر: الديوان ٢/ ١١٩٢ الجليس الصالح الكافي ٢٨١.

(٣) انظره في: ٣/ ٤٠١.

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ٣٣٧.

(٥) يعني الجزء السابع من كتاب (التذكرة). انظر: (الحجة) له ٢/ ٢٤٢ وما بعدها.

لأنَّها غيرُ جاريةٍ على فِعلٍ، ونحن نقولُ: إنَّ بعضَ المعتلَّاتِ الجاريَ على الفِعلِ إذا صحَّ تَبِعه غيرُه، وفي أنْ لم يقولُوا في الفِعلِ إلا بالحذفِ دليلٌ على خلافِ قولِه[1].

ع: يُبطِلُ قولَه: (القَوَد)، و(الحَوَكة)؛ فإنَّهم صحَّحُوه دونَ فِعْلِه.

فإن قالَ[2]: ليسَ ما ادَّعيته بمطردٍ.

قلنا: فلا يَنتُجُ لك مِن الردِّ ما أردتَ.

قالُوا: (وِلْدة)، قالَ أبو عَلِيٍّ[3] في (التَّذْكِرةِ): والقَوْلُ فيه عندي أنَّه جَمْعُ: (وَلَد)؛ لأنَّ (الوَلَدَ)، وإن جازَ أن يُستعمَلَ للكثرةِ، فلا يُنكَرُ أن يقعَ على الواحدِ، فجُمِعَ على (فِعْلة)، كما جُمِعَ (أَخ) على: (إِخْوة) في القليلِ، و: (إِخْوان) في الكثيرِ، نحوُ: ﴿إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾[4]، فهذا نظيرُ: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾[5].

فأمَّا: (لِدَة) فمصدرٌ، وقيلَ: (لِدُون)؛ لأنَّه مِن المصادرِ التي كثُرَ استعمالُها، فجُعِلَت الشيءَ بعينِه، كما أنَّهم قالُوا: (عَدْلة) على ذلك الوجهِ.

وحذفُ همزِ أفعلَ استمر في	مضارعٍ وبِنيتَي متَّصِف
ظلت وظلت في ظللت استعملا	وقرن في اقررن وقرن نُقلا



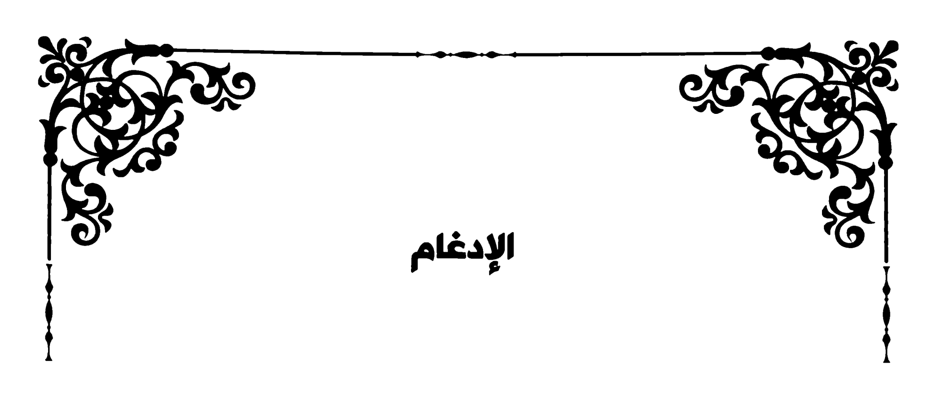
(١) يعني قول المازني.

(٢) يعني به المازني.

(٣) انظر: (الحجة) له ٢/ ٢٤٢ وما بعدها.

(٤) الحجر ٤٧.

(٥) المزمل ١٧.



الإدغام

أبو البَقَاءِ[1]: (الإِدْغامُ) و(الادِّغامُ) لغتان، والتخفيفُ أجودُ؛ إذ لا زائدَ فيه على الأصلِ، والتشديدُ بسببِ تاءِ (الافْتِعالِ)، و«أَفْعَلَ» و«افْتَعَلَ» يفترقان في الغالبِ، نحوُ: «أَصْلَحَ»[2]، و«اصْطَلَحَ».

ع: وهو النطقُ بحرفَين مِن غيرِ فَصْلٍ بينَهما بحركةٍ ولا وقفٍ، فيرتفعُ اللِّسانُ عنهما ارتفاعةً واحدةً.

وفائدتُه: التخفيفُ، ورَفْعُ كُلْفةِ الرجوعِ إلى الموضعِ بعدَ الفراغِ منه.

ع: إن كانَ مرادُه الإدغامَ الواجبَ، فبَقِيَ عليه: أَوَّلُ مِثْلَين مُسَكَّنٍ أَوَّلُهما، أو الجائزَ، فقد ذَكَرَ الواجبَ بعضَه، وأَغْفَلَ جميعَ الجائزِ إلا قليلًا.

أولَ مثلين محركين في كلمة ادغم لا كمثل صُففِ

وذُلل وكلل ولبب ولا كجُسَّسٍ ولا كاخْصُصَ ابي

ع: ضابطُ: (لَبَب) أن يكونَ وُضِعَ على الحركةِ؛ لقَصْدِ وَزْنٍ يخصُّه، نحوُ: (شَرَر)، و(طَلَل)، فلو أدغمْتَ لم يُعلَم: هل ذلك (فَعْل) أو (فَعَل)؟

فأمَّا نحوُ: «شَدَّ»، و«مَدَّ»، فإنَّ فيه دليلًا، وهو أنَّ الفعلَ الماضيَ لا يكونُ

---

(١) انظر: (شرح التكملة) له ٦٠١.

(٢) في المخطوطة: يصلح، والتصويب من العكبري.

ثانيه ساكنًا.

فإن قلتَ: قد سبقَ أنَّ حركةَ العينِ تدلُّ خصوصيَّتُها على معنًى، وبالإدغامِ يَفُوتُ جِنْسُ الحركةِ.

قيلَ: ما في المضارعِ قد يدلُّ عليها.

ع: ينبغي أن يَستثنِيَ أيضًا مثالَ (جَعْفَر) مِن: «قَرَأَ»، تقولُ: (قَرْأَأٌ)، ولا تدغمُ؛ لأنَّ الهمزةَ لا تُدغَمُ آخِرًا، ولهذا تقولُ في مثالِ (قِمَطْر) مِن «قَرَأَ»: (قِرَأْي)، بإبدالِ الثانيةِ ياءً، ولا تدغمُ، بخلافِ المتوسطةِ، كـ: (سَأَّل)، و(رَأَّس).

ولا كهَيْلَلٍ[1] وشَذَّ في أَلِلْ ونحوه فكٌّ بنقلٍ فَقُبِلْ

[(وشَذَّ في: أَلِل)]: قالُوا: «أَلِلَ السِّقَاءُ»، إذا تغيَّرت رائحتُه، و«قَطِطَ الشَّعرُ»، و«مَشِشَت الدابَّةُ»، و«لَحِحَت عينُه»: التَصقَت، و«صَكِكَت الدابَّةُ»، مِن: الصَّكَكِ في القوائمِ، وقالَ الراجزُ في الاسمِ[2]:

إِنَّ بَنِيَّ لَلِئَامٌ زَهَدَهْ
مَا لِيَ فِي صُدُورِهِمْ مِنْ مَوْدِدَهْ

ومنه في الأفعالِ للضرورةِ قولُ قَعْنَبِ بنِ أُمِّ صَاحِبٍ[3]:

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتُ[4] مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا

---

(١) كذا منونًا بخط ابن هشام، والمقصود الفعل: هَيْلَلَ.

(٢) البيتان للعجاج، وهما من مشطور الرجز. انظر: الزاهر ١/ ٨٩ وتهذيب اللغة ١٤/ ١٦٥.

(٣) البيت من البسيط. انظر: الكتاب ١/ ٢٩ والمقتضب ١/ ١٤٢.

(٤) كذا ضبطه ابن هشام بضم التاء، والصواب كسرها.

أي: بَخِلُوا.

في (الدُّرَّةِ)[1]: ويقولون: «سارَرَ فُلانٌ فلانًا»، و«قاصَصَه»، و«حاجَجَه»، و«شاقَقَه»، فيُبْرِزون التضعيفَ، كما يظهرُونه في مصادرِ هذه الأفعالِ، فيقولُون: (المُسَارَرة)، و(المُشَاقَقة)، ونحوُه، فيَغْلَطون في جميعِ ذلك؛ لأنَّ العَرَبَ لم تستعمِلْ جميعَ ذلك إلا بالإدغامِ، ولا يفرِّقُون بينَ الماضي وغيرِه، فيقولون: «هو يُسَارُّ مُسَارَّةً»، و«يُحَاجُّ مُحَاجَّةً»، كلُّ ذلك للتخفيفِ؛ ولأنَّ فكَّ الإدغامِ فيه بمنزلةِ اللَّفظِ المكرَّرِ، والحديثِ المُعَادِ، وقالَ اللهُ تعالَى: ﴿يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ﴾[2]، فلم يفرِّق في الآيةِ بينَ الماضي والمضارعِ، ويقولُون: «تَصَامَّ عن الأمرِ»، أي: أَرَى أنَّه أَصَمُّ، و«تَصَافَّ المصلُّون»، و«تراصُّوا»، أي: تلاصَقُوا.

ثمَّ قالَ: إلا أن يتصلَ بالفعلِ ضميرٌ مرفوعٌ.

ع: غيرُ واوٍ[3].

فيُفكُّ الإدغامُ؛ لسكونِ آخِرِ المتماثلين.

ع: والإدغامُ لا يكونُ في ساكنٍ. انتهى.

فتقولُ: «رَدَدتُ»، و«رَدَدْنا»، و«ارْدُدْن»، وقد يجوزُ الأمران في المفردِ، نحوُ: «رُدَّ» و«ارْدُدْ»، و«قَاصَّ» و«قَاصِصْ»، و«اقْتَصَّ» و«اقْتَصِصْ»، وكذا في المجزومِ، نحوُ: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِي﴾[4]، ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ

---

(١) يعني كتاب: درة الغواص. انظره في: ١٠١ وما بعدها.

(٢) المجادلة ٢٢.

(٣) انتهى هنا تعليق ابن هشام، وما بعدها يكمل النقل من الحريري.

(٤) المائدة ٥٤.

فَيَمُتۡ ﴾[1]، وجاءَ: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾[2]، وفي موضعٍ آخرَ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ﴾[3]، ولا يجوزُ الفكُّ فيما عدا هذين الموطنين.

ع: وممَّا يُستثنَى مع الواوِ: ضميرُ الاثنين، نحوُ: «رُدَّا»؛ لأنَّ آخِرَ الفِعلِ يجبُ تحريكُ قبلَه؛ لئلا يلتقيَ ساكنان، ومتى تحرَّكَ وجبَ الإدغامُ.

وقد نصَّ على هذه الحَرِيريُّ[4] بَعْدُ، فقالَ: ومِنْ أوهامِهم قولُهم للاثنين: «أُرْدُدَا»، والصوابُ: «رُدَّا»، كما يُقالُ للجَمْعِ: «رُدُّوا»؛ لتحرُّكِ آخرِ الفِعلِ تحرُّكًا صحيحًا، وذلك يُوجِبُ الإدغامَ.

وكأنَّه تحرَّز بالتحركِ الصحيحِ مِن حركةِ النقلِ.

وحيي افكك وادغم دون حذر ... كذاك نحو تتجلَّى واستتر

[(افْكُكْ وادَّغِمْ)]: مِن الإدغامِ[5]:

عَيُّوا بِأَمْرِهِمُ كَمَا ... عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الحَمَامَهْ

وقالَ مَن أظهرَ[6]:

وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ ... حَيُوا بَعْدَمَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا

---

(١) البقرة ٢١٧.

(٢) الحشر ٤.

(٣) الأنفال ١٠٣.

(٤) انظر: (درة الغواص) له ١٠٣.

(٥) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو من مجزوء الكامل. انظر: الديوان ١٢٦ والكتاب ٤/ ٣٩٦.

(٦) البيت لأبي حزابة الوليد بن حنيفة التميمي، وهو من الطويل. انظر: الكتاب ٤/ ٣٩٦ والمقتضب ١/ ١٨٢.

الأصلُ: «حَيِيُوا»، كـ: «عَلِمُوا»، فاستُثْقِلَت الضمةُ.

قالَ أبو البَقَاءِ[١]: ثمَّ بعدَ ذلك اختَلفُوا، فقيلَ: نُقِلَت الضمةُ إلى الياءِ الأُولَى، ثمَّ حُذِفَت الثانيةُ؛ لالتقاءِ الساكنَين، وقيلَ: حُذِفَت حركةُ الثانيةِ، ثمَّ حُذِفَت الياءُ، ثمَّ ضُمَّت الياءُ الأولَى.

ع: والأوَّلُ أَوْلَى.

[(افْكُكْ وادَّغِمْ)]: ع: شَرْطُ جوازِ الوجهَين أن تكونَ الياءُ الأُولَى مكسورةً، والثانيةُ لازمةَ الحركةِ، فأمَّا نحوُ: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾[٢] فليسَ فيه إلا الإظهارُ؛ لأنَّ الحركةَ، وإن كانت فيه، فإنَّها غيرُ لازمةٍ، وإنَّما هي طارئةٌ بالإعرابِ، ولذلك تسكنُ في الرفعِ، والعارضُ لا يعتَدُّ به، وقد حكَى الفَرَّاءُ[٣]: «يُحِيَّ» بالإدغامِ، وأنشدَ فيه بيتًا مصنوعًا[٤]، وهو مع ذلك شاذٌّ في القياسِ والاستعمالِ.

وإنَّما اشترطْنا انكسارَ الأُولَى؛ لأنَّها إن انفتحَت انقلبَت ألفًا، نحوُ: «أَحْيا»، و«استَحْيا»، و«حَايا»، الأصلُ: «أَفْعَلَ»، و«اسْتَفْعَلَ»، و«فَاعَلَ».

ولا يختصُّ ذلك بالفِعلِ، بل تقولُ: (حَيَاء) و(أَحْيِية)، و(عِيٌّ)[٥] و(أَعْيِية)،

(١) انظر: (شرح التكملة) له ٥٩٣.

(٢) القيامة ٤٠.

(٣) انظر: (معاني القرآن) له ١/ ٤١٢ و٣/ ٢١٣.

(٤) وهو قول الشاعر:

وكأنَّهـــا بـــين النســـاء سَـــبِيكةٌ تَمْشـــي بسُـــدَّةِ بَيْتِهـــا فتُعِـــيُّ

فقد أدغم: تُعْيِي.

(٥) كذا ضبطه ابن هشام بكسر العين، وهو مصدر، ولعله سهو، صواب بفتح العين: عَيٌّ، أو: عَيِيٌّ.

بالوجهين؛ لأنَّ الحركةَ لازمةٌ؛ لأنَّها حركةُ بناءٍ، وقد قيلَ: إنَّ البيانَ في هذا النوعِ حَسَنٌ؛ لأنَّ الجمعَ فرعُ الواحدِ، والواحدُ عارٍ مِن الإدغامِ؛ لأنَّ لامَ: (حَيَاء) انقلبَت همزةً.

قالَ عبدُ القَاهِرِ(١): وقالُوا: (مُعْيِية)، فلم يدغمُوا، وإن كانت الحركةُ حركةَ بناءٍ؛ لأنَّ التاءَ عارضةٌ، فكذا حركةُ ما قبلَها؛ لأنَّها اجتُلِبَت لأجلِها.

فإن قلتَ: فكذا: (أَحْيِية).

قلتُ: تاءُ (أَفْعِلة) لازمةٌ، لم تكن مسبوقةً بالعدمِ، لا يُقالُ: (أَجْرِب)، ثمَّ: (أَجْرِبة)، ولا: (أَحْيِ)، ثمَّ: (أَحْيِية)، وتاءُ (مُفْعِلة) ليست ممَّا يُبنَى عليها الاسمُ وتصاغُ معه، إنَّما هي زيادةٌ دخلَت لمعنًى، وهي تزولُ بزوالِ ذلك المعنَى، فإذا أردتَ وَصْفَ المؤنَّثِ قلتَ: (مُعْيِية)، وإذا لم تُرِدْ قلتَ: (مُعْيٍ).

وقالُوا: (تَحِيَّة)، فأدغمُوا، ولم يَكَدْ يوجَدُ فيها الإظهارُ، وظاهرُ الحالِ أَنَّها بمنزلةِ: (أَحْيِية)؛ لأنَّها مصدرُ: «حَيَّيْت»، و«فَعَّلت» يجيءُ في مصدرِه: (التَّفْعِيل) و(التَّفْعِلة) في الصحيحِ، نحوُ: (التَّكْرِيم) و(التَّكْرِمة)، و(التَّجْرِيب) و(التَّجْرِبة)، ويغلبُ عليه (التَّفْعِيل)، وكذلك المعتلُّ الفاءِ والعينِ، نحوُ: «وَقَّت تَوْقِيتًا»، و«قَوَّمَ تَقْويمًا»، فإذا جئتَ إلى المعتلِّ اللامِ اختصَّ به (التَّفْعِلة)، نحو: «رَبَّى تَرْبِيةً»، وكذا المهموزُ اللامِ، نحوُ: «هَنَّأت تَهْنِئةً»، ولا يكادُ يجيءُ (التَّفْعِيلُ) إلا نادرًا في شِعْرٍ، كقولِه(٢):

---

(١) انظر: (المقتصد في شرح التكملة) ٢/ ١٥٨١ وما بعدها.

(٢) تمامه: =

.... تَنْزِيًّــــــــا

فـ: (تَحِيَّة): (تَفْعِلة)، وأصلُها: (تَحْيِية)، كـ: (تَكْرِمة)، وحركةُ لامِها كحركةِ لامِ: (أَحْيِية) في أنَّها مِن جهةِ التاءِ.

فالظاهرُ يُوجِبُ إجازةَ الأمرَين فيها: البيان والإدغام، وقد أجازَ ذلك أبو عُثْمانَ[1]، لكنَّه لا يُوجَدُ في السماعِ كما يُوجَدُ: (أَحْيِية)، والصحيحُ وُجُوبُ الإدغامِ؛ لأنَّ تاءَ: (تَحِيَّة) عوضٌ مِن ياءِ (التَّفْعِيل)، كتاء: (إِقَامةٍ)، و(استِقَامةٍ)، وتاءُ: (أَحْيِية) ليست عوضًا مِن شيءٍ.

فتاءُ: (تَحِيَّة) تَفْضُلُ تاءَ: (أَحْيِية) في الاتصالِ بالكلمةِ، وفَرْطِ التمكُّنِ منها، وكلَّما كانت التاءُ أَلْزَمَ كانت الحركةُ أَلْزَمَ، فكانَ الإدغامُ أقوَى؛ لأنَّ الحركةَ هي الموجِبةُ للإدغامِ كما عَلِمْتَ، وأيضًا فـ: (تَحِيَّة) ليسَ فرعًا على شيءٍ، بخلافِ: (أَحْيِية)؛ فإنَّه فرعٌ على مفردِهِ، ومفردُه يصحَّحُ، فحُمِلَ عليه، وأيضًا فـ: (تَحِيَّة) فرعٌ على (التَّفْعِيل)، بدليلِ أنَّه الأصلُ المستمرُّ، وأنت لو قلتَ: «تَحْيِي» وجبَ الإدغامُ، فحملَ: (تَحِيَّة) على أصلِه، فوجبَ إدغامُه.

ومــا بتــاءين قــد ابتــدي قــد يُقتَصــر ... فيـــه علـــى تـــا كتبَـــيَّنُ العِبَـــر

ومذهبُ ص[2] أنَّ المحذوفَ الثانيةُ؛ لأنَّها التي حصلَ بها الثِّقَلُ، ومذهبُ

= باتَـــتْ تُنَـــزِّي دَلْوهـــا تَنْزِيًّـــا

والبيت من مشطور الرجز. انظر: تهذيب اللغة ٦/ ٥٣ والخصائص ٢/ ٣٠٤.

(١) يقصد به المازني. انظر: (المنصف في شرح تصريف المازني) ٢/ ١٩٥.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٤٧٦.

هِشام بنِ مُعَاوِيةَ الضَّرِيرِ[١] أنَّ المحذوفَ الأُولَى. مِن (البَحْرِ)[٢].

وفك حيث مُدْغَم فيه سَكَن ... لكونه بمضمر الرفع اقترن

نحو حَلَلْتُ ما حَلَلْتَه~صح~ وفي ... جَزْمٍ وشِبْه الجزم تخيير قُفِي

الفعلُ المضارعُ غيرُ المجزومِ نحوُ: «هو يَرُدُّ» أجمعت العربُ على وجوبِ إدغامِه، وكذا: «لن يَرُدَّ»؛ لأنَّ الحرفين في النصبِ والرفعِ[٣] متحركان، فأشبه المضارعُ الماضيَ مِن نحوِ: «رَدَّ»، و«فَرَّ»، و«عَضَّ»، وأمَّا المجزومُ[٤]، نحوُ: «لم يَرُدّ» فإنَّ بني تَمِيمٍ يدغمُونه؛ لثقلِ~صح~ اجتماعِ الساكنين، وأهلَ الحجازِ لا يدغمُون، وكذا في الأمرُ، لا يقولُ الحجازيُّون إلا: «ارْدُدْ»، والتميميُّون يقولُون: «رُدّ»، ويرَون أنَّ في الإدغامِ ثلاثةَ أعمالٍ: تسكين الأوَّلِ، وإدغامه في الثاني، وتحريك الثاني.

وفكُّ أفعِل في التعجب التُزِم ... والتُزِمَ الإدغامُ أيضا في هَلُم

إنَّما أجمعُوا على الإظهارِ في: «أَفْعِلْ به»؛ لأنَّه موضعٌ قد صحَّ فيه المعتلُّ، نحوُ: «أَقْوِلْ بزيد»، فإذا كانُوا قد صحَّحُوا في المضاعفِ حيث أعلُّوا الواوَ والياءَ، نحوُ: (طَلَل)، و(شَرَر)، و(بَاب)، و(دَار)، فأن يُصَحِّحُوا المضعَّفِ في نحوِ: «أَشْدِدْ به»، حيث صحَّحُوا المعتلَّ؛ أَوْلَى، هذا مع أنَّ الأصلَ في هذا الضربِ الإظهارُ، وهي لغةُ الحجازِ[٥]، يسكنُون الحرفَ المدغمَ فيه، وحُكْمُ المدغمِ فيه أن يكونَ محركًا؛

---

(١) انظر: شرح القصائد السبع ١٤٣.

(٢) يعني كتاب: (البحر المحيط) لأبي حيان. انظره في: ٣/ ٤٩٧.

(٣) في المخطوطة: الجر، وهو سهو.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٥٣٠ و٤/ ٤٧٣.

(٥) انظر: السابق.

لِمَا يلزمُ مِن إسكانِ المدغمِ فيه.

وأمَّا إعلالُهم: «ما أَشَدَّهم» مع تصحيحِهم: «ما أَقْوَلَه»؛ فلأنَّه كانَ يلزمُ أن يتوالَى فيه المِثلانِ بالحركةِ، ولأنَّ هذا المثالَ لو كانَ اسمًا لأُدغِمَ، أَلَا ترى أنَّ بابَ: (أصَمَّ) ونحوِه كلَّه يُدغَمُ إلا: (أَلْبَبٌ)، ومِن ثَمَّ قالُوا: «زيدٌ أَشَدُّ منك»، و«عمرٌو أَقْوَلُ منه»، فصحَّحُوا هذا، وأدغمُوا ذاك. مِن (تَذْكِرةِ) الفارسيِّ.

وما بجمعه عُنِيتُ قد كَمَل	نظمًا على جُلِّ المُهِمَّات اشتمل
أحصى من الكافية الخُلَاصه	كما اقتضَى غِنًى بلا خصاصَه
فأَحْمَدُ الله مصليًا على	محمدٍ خيْر نبي أُرْسِلا
وآلِهِ الغُرِّ الكِرَامِ البَرَره	وصَحْبِهِ المنتجَبينَ الخِيَره

نَجِزَتِ صح الخُلَاصةُ

بحمدِ الله تَعالى وعونه

على يد عبد الله بن يوسف بن هشامٍ عفا الله تعالى عنهم

في شهر ربيع الأوّل من سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة





المصادر والمراجع

١ ـ الإبانة في اللغة العربية، سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، (ت: ٥١١هـ)، د. عبد الكريم خليفة وآخرون، وزارة التراث القومي والثقافة ـ مسقط ـ سلطنة عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢ ـ الابتهاج في أحاديث المعراج، أبو الخطاب بن دحية، (ت: ٦٦٣هـ)، رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٣ ـ إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، (ت: ٦٦٥هـ)، إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية.

٤ ـ الإبل، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، (ت: ٢١٦هـ)، أ. د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ـ سورية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٥ ـ الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي، (ت: ٧٥٦هـ)، وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، (ت: ٧٧١هـ)، الدكتور أحمد جمال الزمزمي ـ الدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٦ ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء، (ت: ١١١٧هـ)، أنس مهرة، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م ـ ١٤٢٧هـ.

٧ ـ اتفاق المباني وافتراق المعاني، سليمان بن بنين بن خلف بن عوض، تقيّ الدين، الدقيقي

المصري، (ت: ٦١٣هـ)، يحيى عبد الرؤوف جبر، دار عمار ـ الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٨ ـ إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية.

٩ ـ أخبار أبي القاسم الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، (ت: ٣٣٧هـ)، عبد الحسين المبارك، دار الرشيد بغداد، ١٩٨٠م.

١٠ ـ أخبار النحويين البصريين، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد، (ت: ٣٦٨هـ)، طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: ١٣٧٣هـ ـ ١٩٦٦م.

١١ ـ الاختيارين، علي بن سليمان بن الفضل، أبو المحاسن، المعروف بالأخفش الأصغر، (ت: ٣١٥هـ)، فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، دار الفكر، دمشق ـ سورية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٢ ـ أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (ت: ٢٧٦هـ)، محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

١٣ ـ ابن هشام الخضراوي آراؤه النحوية والصرفية ومنهجه، فوزية عبد الله عتيق آل جميل، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على الماجستير، كلية التربية بجدة، ١٤٢٨هـ.

١٤ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، (ت: ٧٤٥هـ)، رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١٥ ـ الأزمنة وتلبية الجاهلية، محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقُطْرُب، (ت: ٢٠٦هـ)، د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٦ ـ الأُزهية في علم الحروف، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، (ت: ٤٣٣هـ)، عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٧ ـ أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، (ت: ٥٣٨هـ)، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٨ ـ استدراك الغلط الواقع في كتاب العين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، (ت: ٣٧٩هـ)، عبد العلي الودغيري وصلاح مهدي الفرطوسي، مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٩ ـ الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، (ت: ٣٧٩هـ)، إغناطيوس كويدي، طبع بروما سنة ١٨٩٠م.

٢٠ ـ أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، (ت: ٥٧٧هـ)، بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢١ ـ إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، (ت: ٤٣٣هـ)، أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٢ ـ الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، عبد الإله نبهان وآخرون، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٣ ـ اشتقاق أسماء الله، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، (ت: ٣٣٧هـ)، د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٤ ـ الاشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، (ت: ٣٢١هـ)، عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٢٥ ـ الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني،

(ت: ٨٥٢هـ)، عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٦ ـ إصلاح الخلل الواقع في الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي (المتوفى: ٥٢١هـ)، حمزة عبد الله النشرتي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٧ ـ إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة: الرابعة ١٩٨٧م.

٢٨ ـ الأصمعيات اختيار الأصمعي، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (المتوفى: ٢١٦هـ)، أحمد محمد شاكر ـ عبد السلام محمد هارون، دار المعارف ـ مصر، الطبعة: السابعة، ١٩٩٣م.

٢٩ ـ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٠ ـ الأضداد، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣١ ـ الإعجاز والإيجاز، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، مكتبة القرآن ـ القاهرة.

٣٢ ـ أعجب العجب في شرح لامية العرب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، مطبعة محمد الوراق، الطبعة الثالثة، ١٣٢٨هـ.

٣٣ ـ إعراب القراءات السبع وعللها، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٣٤ ـ إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب

الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب.

٣٥ ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ ـ ١٩٤١م).

٣٦ ـ إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ـ مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٧ ـ أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، علي أبو زيد وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٨ ـ الأغاني، علي بن الحسين بن محمد القرشي، أبو الفرج الأصفهاني، (ت: ٣٥٦)، إبراهيم الأبياري، دار الشعب.

٣٩ ـ الإغفال، وهو المسائلُ المصلَحَةُ من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزَّجَّاج، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي (٣٧٧هـ)، عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم.

٤٠ ـ الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله بن الحسين السبئي المالقي المالكي المعروف بابن الطراوة النحوي، (ت: ٥٢٨هـ)، حاتم الضامن، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٤١ ـ الأفعال، سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد (المتوفى: بعد ٤٠٠هـ)، حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٤٢ ـ الأفعال، ابن القوطية (المتوفى: ٣٦٧هـ)، علي فوده، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٩٣م.

٤٣ ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي (المتوفى: ٥٢١هـ)، الأستاذ مصطفى السقا ـ الدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦م.

٤٤ ـ الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن البَاذِش (المتوفى: ٥٤٠هـ)، دار الصحابة للتراث.

٤٥ ـ آكام المرجان في أحكام الجان، محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقيّ الحنفي، أبو عبد الله، بدر الدين ابن تقي الدين (المتوفى: ٧٦٩هـ)، إبراهيم محمد الجمل، مكتبة القرآن ـ مصر ـ القاهرة.

٤٦ ـ الألفاظ، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.

٤٧ ـ ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، سليمان العيوني، دار المنهاج.

٤٨ ـ أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار ـ الأردن، دار الجيل ـ بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٤٩ ـ أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩١م.

٥٠ ـ أمالي الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، عبد السلام هارون، دار الجيل ـ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٥١ ـ أمالي القالي، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى: ٣٥٦هـ)، محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية،

الطبعة: الثانية، ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م.

٥٢ - أمثال الحديث المروية عن النبي ﷺ، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ)، أحمد عبد الفتاح تمام، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

٥٣ - أمثال العرب، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (المتوفى: نحو ١٦٨هـ)، إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، الأولى، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٥٤ - الأمثال، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٥٥ - إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م..

٥٦ - الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (المتوفى: ٣٣٢هـ)، زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٥٧ - أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري (المتوفى: ٢٧٩هـ)، سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥٨ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٥٩ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، الطبعة السادسة ١٩٧٤م.

٦٠ ـ إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٦١ ـ إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج، إبراهيم بن محمد بن منذر، أبو إسحاق ابن ملكون الحضرميّ، (المتوفى: ٥٨٤هـ)، أحمد علام، مركز البحوث والتواصل المعرفي، ١٤٣٧هـ.

٦٢ ـ إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (المتوفى: ق ٦هـ)، الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٦٣ ـ الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى: ٧٣٩هـ)، محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل ـ بيروت، الطبعة: الثالثة.

٦٤ ـ الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ ـ ٣٧٧هـ)، حسن شاذلي فرهود، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

٦٥ ـ البارع في اللغة، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى: ٣٥٦هـ)، هشام الطعان، مكتبة النهضة بغداد ـ دار الحضارة العربية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٥م.

٦٦ ـ البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، صدقي محمد جميل، دار الفكر ـ بيروت، ١٤٢٠هـ.

٦٧ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة ـ بيروت.

٦٨ ـ البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٦٩ ـ البرهان في تفسير القرآن، علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي (المتوفى: ٤٣٠هـ)، مخطوط، دار الكتب المصريّة تفسير ٥٩.

٧٠ ـ البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية، جمال الدين علي بن محمد بن أبي القاسم الصنعاني المتوفى سنة ٨٣٧هـ محمد عبدالستار علي أبو زيد، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر ـ كلية اللغة العربية بالزقازيق ـ الدراسات العليا ـ قسم اللغويات، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٧١ ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي (المتوفى: ٦٨٨هـ)، عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٧٢ ـ المسائل البصريات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي (٣٧٧هـ)، محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٧٣ ـ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي (٣٧٧هـ)، صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني ـ بغداد.

٧٤ ـ بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال، أحمد بن يوسف بن يعقوب بن علي الفهري اللبلي، (ت: ٦٩١هـ)، جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، ١٩٧٢م.

٧٥ ـ بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم (المتوفى: ٦٦٠هـ)، سهيل زكار، دار الفكر.

٧٦ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ لبنان/ صيدا.

٧٧ـ بلاغات النساء، أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر ابن طيفور (المتوفى: ٢٨٠هـ)، أحمد الألفي، مطبعة مدرسة والدة عباس الأول، القاهرة، ١٣٢٦هـ ـ ١٩٠٨م.

٧٨ـ بلال بن جرير وما تبقى من شعره، إعداد شريف راغب علاونه، بحث منشور في مجلة أم القرى، ج ١٨، ع٣٩، ذو الحجة ١٤٢٧هـ.

٧٩ـ البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية، محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري الدمشقي، أبو البركات، بدر الدين ابن رضي الدين (المتوفى: ٩٨٤هـ)، حمزة مصطفى حسن أبو توهة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠١٩م.

٨٠ـ البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة: السابعة ١٤١٨هـ، ١٩٨٨م.

٨١ـ تاج العروس من جواهر القاموس، تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة محققين، دار الهداية.

٨٢ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

٨٣ـ تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (المتوفى: ٤٤٢هـ)، عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة: الثانية ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٨٤ـ تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى:

٤٦٣هـ)، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٨٥ ـ تأصيل البُنَى في تعليل البِنَا، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح.

٨٦ ـ تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٨٧ ـ تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، (من نحاة القرن الرابع)، يحيى مراد، دار الحديث، ٢٠٠٥م.

٨٨ ـ التبصرة في أصول الفقه، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، محمد حسن هيتو، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣.

٨٩ ـ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٩٠ ـ تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: ٧٤٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية ـ بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣١٣هـ.

٩١ ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، عبد الرحمن العثيميندار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٩٢ ـ تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي اللغوي (ت: ٥٠١هـ)، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٩٣ ـ التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي

الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، عبد الرحمن الجبرين وآخرون، مكتبة الرشد ـ السعودية/ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٩٤ ـ تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (٧٤٩هـ)، عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٩٥ ـ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي المعروف بالأعلم (المتوفى: ٤٧٦هـ)، زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٩٦ ـ تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف اللبلي أبو جعفر الفهري المقري اللغوي المالكي (المتوفى: ٦٩١هـ)، عبد الملك بن عيضة الثبيتي، رسالة دكتوراة لفرع اللغة العربية، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، في المحرم ١٤١٧هـ، سنة النشر: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٩٧ ـ التحفة الوفية بمعاني حروف العربية، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السفاقسي، أبو إسحاق: برهان الدين (المتوفى: ٧٤٢هـ)، صالح بن حسين العائد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ١٩، السنة ١٩، ص١٨٩ ـ ٢٩٣.

٩٨ ـ تحقيق الفوائد الغياثية، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (المتوفى: ٧٨٦هـ)، علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٩٩ ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠٠ ـ التخمير في شرح المفصل، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، (ت: ٦١٧هـ)، عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

١٠١ ـ التدوين في أخبار قزوين، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ)، عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

١٠٢ ـ التذكرة الحمدونية، محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي (المتوفى: ٥٦٢هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

١٠٣ ـ تذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠٤ ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

١٠٥ ـ التذييل والتكميل رسائل في الأزهر.

١٠٦ ـ التذييل والتكميل مخطوط، نور عثمانية ٤٥٦٢.

١٠٧ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

١٠٨ ـ تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٠٩ ـ تصحيح الفصيح وشرحه، أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (المتوفى: ٣٤٧هـ)، محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١١٠ ـ التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١١١ ـ التعازي والمراثي والمواعظ والوصايا، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، إبراهيم محمد حسن الجمل، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

١١٢ ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (المتوفى: ٨٢٧هـ)، محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، رسالة دكتوراه، بدون ناشر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١١٣ ـ التعليقة على المقرب، بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي الشافعي المعروف بابن النحاس، (المتوفى: ٦٩٨هـ)، جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة عمان، ٢٠٠٤م.

١١٤ ـ التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١١٥ ـ تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة ـ ١٤١٩هـ.

١١٦ ـ التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

١١٧ ـ الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، الإمام أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

١١٨ ـ بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (المتوفى: ٣٧٣هـ)،

محمود مطرجي، دار الفكر ـ بيروت.

١١٩ ـ جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٢٠ ـ لطائف الإشارات، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (المتوفى: ٤٦٥هـ)، إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ مصر، الطبعة: الثالثة.

١٢١ ـ تأويلات أهل السنة، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٢٢ ـ تفسير سفيان الثوري، أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي (المتوفى: ١٦١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٢٣ ـ تفسير مجاهد، أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي (المتوفى: ١٠٤هـ)، محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

١٢٤ ـ تفسير مقاتل، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى (المتوفى: ١٥٠هـ)، عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث ـ بيروت، الطبعة: الأولى ـ ١٤٢٣هـ.

١٢٥ ـ التكملة والذيل على درة الغواص = التكملة فيما يلحن فيه العامة (مطبوع ضمن (درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها)، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي، (المتوفى ٥٤٠هـ)، عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٢٦ ـ التكملة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي (٣٧٧هـ)، كاظم بحر مرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

١٢٧ ـ التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري)، أبو الفتح عثمان بن جني

(ت: ٣٩٢هـ)، أحمد ناجي القيسي وآخرون، مطبعة العاني ـ بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.

١٢٨ ـ التمثيل والمحاضرة، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٢٩ ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨هـ)، علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٣٠ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب، ١٣٨٧هـ.

١٣١ ـ التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين عن أبي عبيد أحمد بن محمد المؤدب الهروي، محمد بن ناصر بن محمد بن علي، أبو الفضل السلامي (المتوفى: ٥٥٠هـ)، حسين بن عبد العزيز بن عمر باناجه، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

١٣٢ ـ التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، سيدة حامد عبد العال وتغريد حسن أحمد عبد العاطي، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠م.

١٣٣ ـ التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة: الثانية ٢٠٠٠م.

١٣٤ ـ التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، عبد الله بن بَرّي بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري، أبو محمد، ابن أبي الوحش (المتوفى: ٥٨٢هـ)، مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

١٣٥ ـ التنبيهات على أغاليط الرواة، علي بن حمزة البصري، أبو القاسم (المتوفى: ٣٧٥هـ)، عبد العزيز الراجكوتي، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

١٣٦ ـ تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، (المتوفى ٦٠٩)، خليفة محمد خليفة بديري، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٣٧ ـ تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، لعبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ (المتوفى: ٦٨هـ)، جمعه: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، دار الكتب العلمية ـ لبنان.

١٣٨ ـ تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية.

١٣٩ ـ تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١٤٠ ـ مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، حسين أحمد بوعباس، مركز فيصل للبحوث، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١٠م.

١٤١ ـ توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الْخَبَّاز، (المتوفى: ٦٣٩هـ)، فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٤٢ ـ التوطئة، أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي المعروف بالشلوبين، (ت: ٦٤٥هـ)، يوسف أحمد المطوع.

١٤٣ ـ التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (المتوفى: ٤٤٤هـ)، خلف حمود سالم الشغدلي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل، الطبعة: الأولى،

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

١٤٤ - ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، دار المعارف - القاهرة.

١٤٥ - ثمرات الأوراق (مطبوع بهامش المستطرف في كل فن مستظرف للشهاب الأبشيهي)، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي (المتوفى: ٨٣٧هـ)، مكتبة الجمهورية العربية، مصر.

١٤٦ - جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، جامعة الشارقة - الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٤٧ - الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت.

١٤٨ - الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (المتوفى: ٦٣٧هـ)، مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، ١٣٧٥هـ.

١٤٩ - جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٥٠ - الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٥١ - الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريرى النهرواني (المتوفى: ٣٩٠هـ)، عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.



١٥٢ ـ الجمل في النحو، لابن شقير، منسوب خطأ للخليل، فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٥٣ ـ الجمل، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

١٥٤ ـ الجمل، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، الشيخ ابن أبي شنب، جول كرنبول بالجزائر، ١٩٢٦م.

١٥٥ ـ جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (المتوفى: ١٧٠هـ)، علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٥٦ ـ جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

١٥٧ ـ الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٥٨ ـ المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية (البحرين ـ أم الحصم)، دار ابن حزم (بيروت ـ لبنان)، ١٤١٩هـ.

١٥٩ ـ جواهر القرآن ونتائج الصنعة، منسوب خطأ للزجاج باسم: (إعراب القرآن)، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)، إبراهيم الإبياري، دارالكتاب المصري ـ القاهرة ودارالكتب اللبنانية ـ بيروت ـ القاهرة/ بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٠هـ.

١٦٠ ـ الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المِبْرَد الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩هـ)،

عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٦١ ـ الجوهرة النيرة، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزَّبِيدِيّ اليمني الحنفي (المتوفى: ٨٠٠هـ)، المطبعة الخيرية، الطبعة: الأولى، ١٣٢٢هـ.

١٦٢ ـ الجيم، أبو عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني بالولاء (المتوفى: ٢٠٦هـ)، إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

١٦٣ ـ حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على ألفية ابن مالك، أحمد بن محمد بن حمدون السلمي، (المتوفى: ١١٣٣هـ)، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

١٦٤ ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد بن مصطفى الخضري، (المتوفى: ١٢٨٧هـ)، تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩م.

١٦٥ ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

١٦٦ ـ حاشية العليمي على الألفية، يس الحمصي المعروف بزين الدين العليمي، (المتوفى: ١٠٦١هـ)، المطبعة المولوية.

١٦٧ ـ حاشية العليمي على التصريح، المكتبة التوفيقية.

١٦٨ ـ الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ـ بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١هـ.

١٦٩ ـ الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، بدر الدين قهوجي ـ بشير جويجابي، دار المأمون للتراث ـ دمشق/ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٧٠ ـ حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو

القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م.

١٧١ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة: الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٧٢ - المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (المتوفى ٣٧٧هـ)، حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٧٣ - الحلل في شرح أبيات الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (المتوفى: ٥٢١هـ)، يحيى مراد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٧٤ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

١٧٥ - الحماسة للبحتري، أبو عُبَادة الوَليد بن عُبَيد البُحتري (ت: ٢٨٤هـ)، محمَّد إبراهيم حُوَّر - أحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٧٦ - الحماسة البصرية، علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (المتوفى: ٦٥٩هـ)، مختار الدين أحمد، عالم الكتب - بيروت.

١٧٧ - حماسة الخالديين = بالأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين، الخالديان أبو بكر محمد بن هاشم الخالدي، (المتوفى: نحو ٣٨٠هـ)، وأبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي (المتوفى: ٣٧١هـ)، محمد علي دقة، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٥م.

١٧٨ - الحماسة، حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام: الشاعر، الأديب (المتوفى:

٢٣١هـ)، مصطفى عليان، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ.

١٧٩ ـ حواشي ابن بري على درة الغواص، مطبوع ضمن درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها، عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي، المتوفى (٥٨٢هـ)، عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٨٠ ـ حواشي الشلوبين على إيضاح المنهج، مطبوع ضمن كتاب (إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج)، أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي المعروف بالشلوبين، (ت: ٦٤٥هـ).

١٨١ ـ حواشي المفصل للشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي المعروف بالشلوبين، (ت: ٦٤٥هـ)، رسالة ماجستير تقدم بها حماد بن محمد الثمالي، ١٩٨٢م، جامعة أم القرى.

١٨٢ ـ الحيوان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)، عبد السلام محمد هارون، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٨٣ ـ الخاطريات، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، رسالة ماجستير تقدم بها سعيد القرني، ١٩٩٦م، جامعة أم القرى.

١٨٤ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٨٥ ـ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

١٨٦ ـ الخط لابن السراج، مجلة المورد عام ١٩٩٧.

١٨٧ ـ ردود ابن بري على انتقادات ابن الخشاب، المكتبة التجارية الكبرى مصر، ١٣٢٦هـ.

١٨٨ ـ الدر الثمين في أسماء المصنفين، علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدين ابن السَّاعي (المتوفى: ٦٧٤هـ)، أحمد شوقي بنبين ـ محمد سعيد حنشي، دار الغرب

الاسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

١٨٩ ـ الدر الفريد وبيت القصيد، محمد بن أيدمر المستعصمي (٦٣٩هـ ـ ٧١٠هـ)، كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م.

١٩٠ ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، أحمد محمد الخراط، دار القلم.

١٩١ ـ درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ)، عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١٩٢ ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

١٩٣ ـ ديوان ابن الدمينة، أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة.

١٩٤ ـ ديوان ابن الطثرية، حاتم الضامن، مطبعة أسعد بغداد.

١٩٥ ـ ديوان ابن الفارض، دار صادر.

١٩٦ ـ ديوان محمد بن حازم الباهلي، محمد خير البقاعي، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٩٧ ـ ديوان ابن عنين، خليل مردم بك، دار صادر.

١٩٨ ـ ديوان ابن قيس الرقيات، عزيز فوال بابتي، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٩٩ ـ ديوان ابن مقبل، عزة حسن، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٠٠ ـ ديوان ابن ميادة، حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٢٠١ ـ ديوان ابن هرمة، محمد نفاع وحسين عطوان، مجمع اللغة العربية دمشق.

٢٠٢ ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي، محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٠٣ ـ ديوان أبي النجم العجلي، محمد أديب عبد الواحد، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٢٠٤ ـ ديوان أبي تمام، محيي الدين الخياط.

٢٠٥ ـ ديوان أبي طالب، محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٠٦ ـ ديوان أبي نواس، إيفالد فاغنر وغريغور شولر، دار نشر الكتاب العربي بيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٠٧ ـ ديوان أحيحة بن الجلاح، حسن محمد باجودة، نادي اللطائف الأدبي، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٢٠٨ ـ ديوان الأحوص، عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٠٩ ـ ديوان الأخطل، مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢١٠ ـ ديوان الأدب للفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى: ٣٥٠هـ)، أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢١١ ـ ديوان الأسود بن يعفر، نوري القيسي، وزارة الثقافة والإعلام مديرية الثقافة العامة.

٢١٢ ـ ديوان الأعشى، محمد حسين، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ١٩٥٠م.

٢١٣ ـ ديوان الأفوه الأودي، محمد التنوجي، دار صادر.

٢١٤ ـ ديوان الأقيشر، محمد علي دقة، دار صادر.

٢١٥ ـ ديوان الحادرة، ناصر الدين الأسد، مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد ١٥، جزء ٢.

٢١٦ ـ ديوان الحطيئة، نعمان طه، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢١٧ ـ ديوان الخنساء، أنور أبو سويلم، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٢١٨ ـ ديوان الزفيان، محمد عبد الله، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، ١٩٧٤م.

٢١٩ ـ ديوان الزمخشري، دار صادر.

٢٢٠ ـ ديوان السموءل، دار صادر.

٢٢١ ـ ديوان الشافعي، محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا.

٢٢٢ ـ ديوان الشماخ، صلاح الدين الهادي، دار المعارف.

٢٢٣ ـ ديوان الشنفرى، إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٢٤ ـ ديوان الطرماح، عزة حسن، دار الشرق العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٢٥ ـ ديوان العباس بن مرداس، يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٢٢٦ ـ ديوان العجاج، عزة حسن، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٢٧ ـ ديوان الفرزدق، إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

٢٢٨ ـ ديوان القطامي، إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٠م.

٢٢٩ ـ ديوان الكميت، محمد نبيل طريفي، دار صادر.

٢٣٠ ـ ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٣١ ـ ديوان المتوكل، يحيى الجبوري، مكتبة الأندلس.

٢٣٢ ـ ديوان المثقب العبدي، حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٢٣٣ ـ ديوان المجنون، عبد الستار فراج، مكتبة مصر.

٢٣٤ ـ ديوان المرقشين، كارين صادر، دار صادر.

٢٣٥ ـ ديوان المعاني، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري

(المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، دار الجيل - بيروت.

٢٣٦ - ديوان النابغة، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية.

٢٣٧ - ديوان النمر بن تولب، محمد نبيل طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٢٣٨ - ديوان الهذليين، محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

٢٣٩ - ديوان اليزيديين، جمعه وحققه محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، العراق، ١٩٧٣م.

٢٤٠ - ديوان امرئ القيس، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة.

٢٤١ - ديوان أوس، محمد يوسف نجم، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٤٢ - ديوان بشار، محمد الطاهر بن عاشور، وزارة الثقافة الجزائرية.

٢٤٣ - ديوان بشر بن أبي خازم، عزة حسن، وزارة الثقافة السورية، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

٢٤٤ - ديوان تأبط شرًّا، علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢٤٥ - ديوان جران العود، دار الكتب المصرية، ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م.

٢٤٦ - ديوان جرير، نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

٢٤٧ - ديوان جميل، دار صادر بيروت.

٢٤٨ - ديوان حاتم، أحمد رشاد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٤٩ - ديوان حسان، عبد الله سنده، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٢٥٠ - ديوان حميد بن ثور، عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.

٢٥١ - ديوان ديك الجن، مظهر الحجي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤م.

٢٥٢ - ديوان ذي الإصبع العدواني، عبد الوهاب العدواني ومحمد الدليمي، مطبعة الجمهور، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٢٥٣ ـ ديوان ذي الرمة، عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٢٥٤ ـ ديوان رؤبة، وليام بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة.

٢٥٥ ـ ديوان زهير، حمدو طماس، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٢٥٦ ـ ديوان زياد الأعجم، يوسف حسين بكار، دار المسيرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٥٧ ـ ديوان سلامة بن جندل، فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٥٨ ـ ديوان سويد بن أبي كاهل، شاكر العاشور، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.

٢٥٩ ـ ديوان شعر الخوارج، إحسان عباس، دار الثقافة.

٢٦٠ ـ ديوان طرفة، مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٦١ ـ ديوان عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، سامي العاني، مطبعة المعارف بغداد، ١٩٧١م.

٢٦٢ ـ ديوان عبد الله بن رواحة، وليد قصاب، دار العلوم، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٢٦٣ ـ ديوان عبد الله بن معاوية، عبد الحميد الراضي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

٢٦٤ ـ ديوان عبدة بن الطبيب، يحيى الجبوري، دار التربية، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٢٦٥ ـ ديوان عبيد بن الأبرص، أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٦٦ ـ ديوان عدي بن زيد، محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية بغداد، ١٩٦٥م.

٢٦٧ ـ ديوان عروة بنت الورد، عبد المعين الملوحي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

٢٦٨ ـ ديوان علقمة بن عبدة، سعيد نسيب مكارم، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٢٦٩ ـ ديوان علي بن جبلة، حسين عطوان، دار المعارف، الطبعة الثالثة،

٢٧٠ ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة، فايز محمد، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٧١ ـ ديوان عمرو بن معدي كرب، مطاع الطرابيشي، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٧٢ ـ ديوان عنترة، محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي.

٢٧٣ ـ ديوان قيس بن الخطيم، ناصر الدين الأسد، دار صادر.

٢٧٤ ـ ديوان كثير، إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٢٧٥ ـ ديوان لبيد، إحسان عباس، وزارة الإرشاد في الكويت، ١٩٦٢م.

٢٧٦ ـ ديوان مسكين، عبد الله الجبوري وخليل العطية، مطبعة دار البصري، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م.

٢٧٧ ـ ديوان مضرس بن ربعي، عبد الله الجبوري وخليل العطية، مطبعة دار البصري، ١٧٩٠.

٢٧٨ ـ ديوان نصيب، داود سلوم، مطبعة الإرشاد، ١٩٦٧م.

٢٧٩ ـ ذيل الأمالي، مطبوع مع أمالي القالي.

٢٨٠ ـ ربيع الأبرار، جار الله الزمخشري (توفي: ٥٨٣هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٨١ ـ رسائل في اللغة، أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (٤٤٤ ـ ٥٢١هـ)، وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٢٨٢ ـ الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٨٣ ـ روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٨٤ ـ الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٨٥ ـ الزهد الكبير، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٩٦م.

٢٨٦ ـ الزهد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٨٧ ـ زهر الآداب وثمر الألباب، إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني (المتوفى: ٤٥٣هـ)، عناية زكي مبارك بتحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الرابعة.

٢٨٨ ـ الزهرة، أبو بكر محمد بن داود بن علي بن خلف الأصبهاني ثم البغدادي الظاهري (المتوفى: ٢٩٧هـ)، إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٨٩ ـ السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

٢٩٠ ـ سبك المنظوم وفك المحتوم، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، عدنان سلمان وفاخر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٩١ ـ السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، محمد بن عبد الله بن حميد النجدي ثم المكي (المتوفى: ١٢٩٥هـ)، بكر بن عبد الله أبو زيد، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٩٢ ـ سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، حسن

هنداوي، دار القلم ـ دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥م.

٢٩٣ ـ سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، أبو القاسم (أو أبو البقاء) علي بن عثمان ابن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ (المتوفى: ٨٠١هـ)، علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

٢٩٤ ـ سفر السعادة وسفير الإفادة، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، محمد الدالي، دار صادر، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٩٥ ـ سقط الزند، أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي (المتوفى: ٤٤٩هـ)، دار بيروت ودار صادر، ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م.

٢٩٦ ـ سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ)، عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية.

٢٩٧ ـ سنن ابن ماجه، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ)، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

٢٩٨ ـ سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا.

٢٩٩ ـ سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.

٣٠٠ ـ سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ)، حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٠١ـ سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٣٠٢ـ سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٠٣ـ السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٢١٣هـ)، مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م.

٣٠٤ـ الشاطبية، المسماة بـ: (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع)، القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي (المتوفى: ٥٩٠هـ)، محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٣٠٥ـ الشافية في علمي التصريف والخط، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

٣٠٦ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، محمود الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٠٧ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٠٨ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ـ القاهرة، دار

مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣٠٩ـ شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٣١٠ـ شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠هـ - ١٠٩٣هـ)، عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ ١ - ٤) الثانية، (جـ ٥ - ٨ الأولى)، (١٣٩٣ - ١٤١٤هـ).

٣١١ـ شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري، المتوفى (٢٧٥ أو ٢٩٠هـ)، عبد الستار فراج، دار العروبة.

٣١٢ـ شرح الأبيات المشكلة الإعراب، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣١٣ـ شرح الأزهرية، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.

٣١٤ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣١٥ـ شرح الألفية للمرادي على ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله ابن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

٣١٦ـ شرح بردة كعب بن زهير، ومعه حاشية عبد القادر البغدادي، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)،

نظيف خواجه، دار صادر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣١٧- شرح التسهيل، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٣١٨- شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (المتوفى: ٤٤٢هـ)، إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣١٩- شرح التعريف بضروري التصريف، أبو محمد جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله النحوي، المتوفى (٦٨١هـ)، هادي نهر وهلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٣٢٠- شرح التكملة المسمى بالمقتصد، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، أحمد الدويش، جامعة محمد بن سعود، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٣٢١- شرح الجزولية، أبو الحسن عي بن محمد الأبذي، (المتوفى: ٦٨٠هـ)، جامعة أم القرى، مجموعة رسائل علمية.

٣٢٢- شرح الجزولية، أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي المعروف بالشلوبين، (ت: ٦٤٥هـ)، تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٢٣- شرح الجمل المسمى بالبسيط، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي (المتوفى: ٦٨٨هـ)، عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٣٢٤- شرح الجمل، أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الضائع، (المتوفى: ٦٨٠هـ)، نادي عبد الجواد، رسالة علمية، جامعة الأزهر، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٢٥ـ شرح الجمل، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، (المتوفى: ٤٦٩هـ)، حسين السعدي، رسالة علمية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

٣٢٦ـ شرح الجمل، أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، المتوفى (ت ٦٠٩)، سلوى عرب، رسالة علمية، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٣٢٧ـ شرح الجمل، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، صاحب أبو جناح، جامعة الموصل ــ مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣٢٨ـ شرح الحدود، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت: ٩٧٢هـ)، المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٢٩ـ شرح الحماسة بعناية غيورغ.

٣٣٠ـ شرح الحماسة، أبو القاسم زيد بن علي الفارسيّ (المتوفى: ٤٦٧هـ)، محمد عثمان علي، دار الأوزاعي ـ بيروت، الطبعة: الأولى.

٣٣١ـ شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)، محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٣٣٢ـ شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٣٣٣ـ شرح ألفية ابن معط، أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الْخَبَّاز، (المتوفى: ٦٣٩هـ)، حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، مطبعة العاني، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٣٣٤ـ شرح ألفية ابن معط، عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز القواس

الموصلي، المعروف بابن القواس، (المتوفى: ٦٩٦هـ)، علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٣٥ - شرح القصائد التسع، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، أحمد خطاب، وزارة الإعلام العراق، دار الحرية، ١٩٧٣م.

٣٣٦ - شرح الكافية الشافية، الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٣٧ - شرح الكافية، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، جمال أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣٣٨ - شرح الكافية، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: نحو ٦٨٦هـ)، يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس - ليبيا، ١٣٩٥ - ١٩٧٥م.

٣٣٩ - شرح الكافية للركن مخطوط، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، الأزهرية رقم ٤٣٢٩.

٣٤٠ - شرح اللمع، أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي، المعروف بابن برهان، (المتوفى: ٤٥٦هـ)، فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٤١ - شرح المعلقات السبع، حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، أبو عبد الله (المتوفى: ٤٨٦هـ)، دار احياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٣٤٢ - شرح المفصل المسمى بالإيضاح، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، إبراهيم محمّد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٣٤٣ - شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، إميل

بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٣٤٤ ـ شرح المفصل، الحسين بن علي بن حجاج بن علي، حسام الدين السغناقي (المتوفى: ٧١١هـ)، أحمد حسن نصر، رسالة علمية، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٤٥ ـ شرح المفضليات، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٢٠م.

٣٤٦ ـ شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: ٤٦٩هـ)، خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية ـ الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧م.

٣٤٧ ـ شرح المقصورة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، عيد محمد، لوتس للدعاية والإعلان، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.

٣٤٨ ـ شرح المقصورة، محمد عبد الغني الأردبيلي، المتوفى (٦٧٤هـ)، صلوح بنت مصلح السريحي، رسالة علمية، كلية البنات بجدة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٣٤٩ ـ شرح المقصورة، ابن هشام اللخمي (المتوفى: ٥٧٧هـ)، أحمد عبد الغفور عطار، دار مكتبة الحياة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣٥٠ ـ شرح الملوكي في التصريف، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، فخر الدين قباوة، مكتبة العربيّة بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

٣٥١ ـ شرح النقائض، أبو عبيدة معمر بن المثنى، (المتوفى: ٢٠٨هـ)، محمد إبراهيم حور ـــ وليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة: الثانية، ١٩٩٨م.

٣٥٢ ـ شرح درة الغواص، أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري، (المتوفى: ١٠٦٩هـ)، عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـــ ١٩٩٦م.

٣٥٣ ـ شرح ديوان الحماسة، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (المتوفى:

٥٠٢هـ)، دار القلم - بيروت.

٣٥٤ - شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٤٢١هـ)، غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٣٥٥ - شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، مصطفى السقا - إبراهيم الأبياري - عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة - بيروت.

٣٥٦ - شرح ديوان المتنبي، إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري، من بني سعد بن أبي وقاص، أبو القاسم ابن الإفلِيلي (المتوفى: ٤٤١هـ)، مصطفى عليان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣٥٧ - شرح ديوان المتنبي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، ياسين الأيوبي وقصي الحسين، دار الرائد العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣٥٨ - شرح شذور الذهب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٣٥٩ - شرح شواهد الشافية، عبد القادر البغدادي، (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، مطبوع مع شرح الشافية للرضي.

٣٦٠ - شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٣٦١ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، عدنان الدوري، مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٣٦٢ - شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ)، سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣٦٣ـ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨هـ)، أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.

٣٦٤ـ شرح كتاب سيبويه، مخطوط، أبو القاسم بن علي بن محمد بن الصفار، (المتوفى بعد: ٦٣٠هـ)، كوبريلي، ١٤٩٢.

٣٦٥ـ شرح لامية الأفعال، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، كيلجرين، فولك، ١٨٨٢م.

٣٦٦ـ شرح مقامات الحريري، أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القَيْسي الشُّريشي (المتوفى: ٦١٩هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٦م ـ ١٤٢٧هـ.

٣٦٧ـ شروح التلخيص، دار الكتب العلمية.

٣٦٨ـ شروح سقط الزند، التبريزي والبطليوسي والخوارزمي، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٦٩ـ شعر أبي دؤاد، أنوار الصالحي وأحمد السامرائي، دار العصماء، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٣٧٠ـ شعر الخوارج، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٧٤م.

٣٧١ـ شعر عمر بن لجأ، يحيى الجبوري، دار القلم الكويت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٣٧٢ـ الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، دار الحديث، ١٤٢٣هـ.

٣٧٣ـ الشفاء في بديع الاكتفاء، محمد بن حسن بن علي بن عثمان النَّوَاجي، شمس الدين (المتوفى: ٨٥٩هـ)، محمود حسن أبو ناجي، دار مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣٧٤ـ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى:

٥٧٣هـ)، حسين بن عبد الله العمري وآخرون، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣٧٥ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٧٦ - الشيرازيات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي (٣٧٧هـ)، حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٣٧٧ - الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، أحمد حسن، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣٧٨ - الصحاح، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٧٩ - صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٨٠ - صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣٨١ - الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي، من علماء القرن السابع، محسن العميري، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٣٨٢ - ضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع،

الطبعة: الأولى، ١٩٨٠م.

٣٨٣ـ طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٣٨٤ـ طبقات الشافعيين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، أحمد عمر هاشم ومحمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٨٥ـ طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٣٢هـ)، محمود محمد شاكر، دار المدني ـ جدة.

٣٨٦ـ الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول، علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسيني المعروف بابن معصوم المدني (ت: ١١٢٠هـ)، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.

٣٨٧ـ العبر في خبر من غبر، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية.

٣٨٨ـ العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى: ٤٥٨هـ)، أحمد بن علي بن سير المباركي، الطبعة: الثانية ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٣٨٩ـ العدة في إعراب البردة، تحقيق: عبد الله أحمد جاجة، دار اليمامة للطباعة والنشر ـ دمشق، الطبعة: الأولى ـ ١٤٢٣هـ.

٣٩٠ـ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (المتوفى: ٧٧٣هـ)، عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣٩١ـ العسكريات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي (٣٧٧هـ)، علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع

ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، ٢٠٠٢م.

٣٩٢ ـ العضديات، أبو علي الفارسي، علي جابر المنصوري، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٩٣ ـ العقد الفريد، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: ٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٩٤ ـ علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٩٥ ـ العناية شرح الهداية، محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتي (المتوفى: ٧٨٦هـ)، دار الفكر.

٣٩٦ ـ العين، المنسوب للخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٣٩٧ ـ عيون الأخبار، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

٣٩٨ ـ غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية.

٣٩٩ ـ غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر ـ دمشق، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٤٠٠ ـ غريب القرآن، أبو بكر محمد بن عزيز السجستاني، (المتوفى: ٣٣٠هـ)، يوسف المرعشلي، وزارة الأوقاف القطرية، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م.

٤٠١ ـ غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، سعيد اللحام.

٤٠٢ ـ الغريب المصنف، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، جـ ١: السنة السادسة والعشرون، العددان (١٠١، ١٠٢) ١٤١٤/ ١٤١٥هـ جـ ٢: السنة السابعة والعشرون، العددان (١٠٤، ١٠٣) ١٤١٦/ ١٤١٧هـ.

٤٠٣ ـ الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (المتوفى: ٤٠١هـ)، أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٠٤ ـ الفاضل، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، دار الكتب المصرية، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ.

٤٠٥ ـ الفتن، أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (المتوفى: ٢٢٨هـ)، سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٠٦ ـ فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣هـ)، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م.

٤٠٧ ـ الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.

٤٠٨ ـ الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (المتوفى: ٦٤٣هـ)، محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٤٠٩ ـ الفسر، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، رضا رجب.

٤١٠ ـ الفصول الخمسون، ابن معط الزواوي هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي،

زين الدين، يكنى بأبي الحسين، وبأبي زكريا (٦٢٨هـ)، محمود الطناحي، عيسى البابي الحلبي.

٤١١ ـ الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، حسن موسى الشاعر، دار البشير ـ عمان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٤١٢ ـ الفصيح، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)، عاطف مدكور، دار المعارف.

٤١٣ ـ الفلك الدائر على المثل السائر (مطبوع بآخر الجزء الرابع من المثل السائر)، عبد الحميد ابن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين (المتوفى: ٦٥٦هـ)، أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

٤١٤ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.

٤١٥ ـ القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٤١٦ ـ القلب والإبدال، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، أوجست هفنر، مجموع الكنز اللغوي في اللسن العربي، بيروت، ١٩٣٠م.

٤١٧ ـ قواطع الأدلة، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، محمد حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٩م.

٤١٨ ـ قواعد الشعر، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

٤١٩ ـ القوافي، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

٤٢٠ ـ الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي (المتوفى: ٦٨٨هـ)، فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٤٢١ ـ الكافية، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦هـ)، صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

٤٢٢ ـ الكامل، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٤٢٣ ـ الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٢٤ ـ الكشاف، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٤٢٥ ـ الكليات، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة.

٤٢٦ ـ الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢هـ)، محمد حسن عواد، محمد حسن عواد، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٢٧ ـ اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، مازن المبارك، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤٢٨ ـ اللامع العزيزي، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (٤٤٩هـ)، محمد سعيد المولوي،

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٤٢٩ - اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٤٣٠ - لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.

٤٣١ - لغات القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، جابر بن عبد الله السريع، ١٤٣٥هـ غير مطبوع.

٤٣٢ - اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٤٣٣ - اللمع، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت، ١٩٧٢م.

٤٣٤ - ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٤٣٥ - ما ينصرف وما لا ينصرف، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، هدى قراعة، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

٤٣٦ - المباحث الكاملية، أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفق علم الدين اللورقي، (المتوفى: ٦٦١هـ)، حمدي عبد الحميد المقدم، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية القاهرة، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

٤٣٧ ـ المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، مروان العطية وشيخ الراشد، دار الهجرة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٣٨ ـ مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجى، ١٣٨١هـ.

٤٣٩ ـ مجالس العلماء، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة: الثانية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٤٤٠ ـ مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة: الثانية.

٤٤١ ـ المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، مشهور حسن، جمعية التربية الإسلامية (البحرين ـ أم الحصم)، دار ابن حزم (بيروت ـ لبنان)، ١٤١٩هـ.

٤٤٢ ـ مجاني الأدب في حدائق العرب، رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو (المتوفى: ١٣٤٦هـ)، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٣م.

٤٤٣ ـ مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ)، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة.

٤٤٤ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٤٤٥ ـ المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، أبو موسى (المتوفى: ٥٨١هـ)، عبد الكريم العزباوي، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جـ١ (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، جـ٢، ٣ (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).

٤٤٦ ـ المجيد في إعراب القرآن المجيد، مخطوط، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم برهان الدين أبو إسحاق القيسي السفاقسي الفقيه المالكي المدرّس النحوي المعروف بالسفاقسي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، الظاهريّة عام ٥٣٠؛ ٨٧٩٠.

٤٤٧ ـ المحاسن والأضداد، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٤٤٨ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٤٩ ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ـ ١٤٢٢هـ.

٤٥٠ ـ المحصول في شرح الفصول، أبو محمد جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله النحوي، (المتوفى: ٦٨١هـ)، محمد صفوت مرسي، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر كلية اللغة العربية.

٤٥١ ـ المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، (المتوفى: ٤٥٨هـ)، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٤٥٢ ـ مختصر في شواذ القرآن، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٤٥٣ ـ مختصر العين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، (ت: ٣٧٩هـ)، سوسن الهندي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٤٥٤ ـ المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٤٥٥ ـ المدخل إلى تقويم اللسان، ابن هشام اللخمي (المتوفى: ٥٧٧هـ)، حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٤٥٦ ـ المذكر والمؤنث، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية مصر، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٤٥٧ ـ المذكر والمؤنث، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٤٥٨ ـ المذكر والمؤنث، أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني (المتوفى: ٢٤٨هـ)، حاتم الضامن، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٤٥٩ ـ مراتب النحويين، عبد الواحد بن علي الحلبي، أبو الطيب اللغوي (المتوفى: ٣٥١هـ)، محمّد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، ١٤٣٠هـ.

٤٦٠ ـ المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٥٦٧هـ)، علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

٤٦١ ـ المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق ـ دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ ـ ١٤٠٥هـ).

٤٦٢ ـ المسائل السفرية، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٤٦٣ ـ المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، مروان العطية ـ محسن خرابة، دار ابن كثير، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٤٦٤ ـ المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه ابن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١ ـ ١٩٩٠م.

٤٦٥ ـ المستقصى في أمثال العرب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.

٤٦٦ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٤٦٧ ـ مسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٤٦٨ ـ مسند الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب ابن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية.

٤٦٩ ـ مسند الشهاب القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (المتوفى: ٤٥٤هـ)، حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ ـ ١٩٨٦م.

٤٧٠ ـ مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، إمام بن علي بن إمام، دار الفلاح، الفيوم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٤٧١ ـ مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.

٤٧٢ ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية ـ بيروت.

٤٧٣ ـ المصباح في المعاني والبيان والبديع، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٤٧٤ ـ مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٧٥ ـ مصنف عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي ـ الهند، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٤٧٦ ـ معاني القرآن لقطرب، محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقُطْرُب (المتوفى: ٢٠٦هـ)، محمد لقزيز، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، ٢٠١٦م.

٤٧٧ ـ معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٤٧٨ ـ معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى.

٤٧٩ ـ معاني القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (المتوفى: ٣٣٨هـ)، محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

٤٨٠ ـ معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٨١ ـ المعاني الكبير في أبيات المعاني، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى:

٢٧٦هـ)، سالم الكرنكوي وعبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ ١٩٤٩م.

٤٨٢ ـ معجز أحمد، أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي (المتوفى: ٤٤٩هـ)، عبد المجيد دياب.

٤٨٣ ـ معجم الأدباء، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٤٨٤ ـ معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، دار صادر، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

٤٨٥ ـ معجم القراءات القرآنية، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٤٨٦ ـ المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، الطبعة: الثانية.

٤٨٧ ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ.

٤٨٨ ـ المغرب في ترتيب المعرب، ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِيّ (المتوفى: ٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي.

٤٨٩ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

٤٩٠ ـ مفاتيح الغيب أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت،

الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٤٩١ ـ مفتاح الإعراب، أمين الدين أبو بكر محمد بن علي المحلي، المتوفى (٦٧٣هـ)، محمد شايب شريف، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٤٩٢ ـ مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ)، نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٤٩٣ ـ المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).

٤٩٤ ـ المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ)، صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية ـ دمشق بيروت، الطبعة: الأولى ـ ١٤١٢هـ.

٤٩٥ ـ المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، علي بو ملحم، مكتبة الهلال ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

٤٩٦ ـ المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (المتوفى: نحو ١٦٨هـ)، أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة: السادسة.

٤٩٧ ـ مفيد العلوم ومبيد الهموم، ينسب لأبي بكر الخوارزمي محمد بن العباس (المتوفى: ٣٨٣هـ)، المكتبة العنصرية، بيروت، عام النشر: ١٤١٨هـ.

٤٩٨ ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٤٩٩ ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى

العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، علي محمد فاخر وآخران، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٥٠٠ ـ مقامات الحريري، أبو محمد القاسم بن علي الحريري (المتوفى: ٥١٦هـ)، مطبعة المعارف، بيروت، عام النشر: ١٨٧٣م.

٥٠١ ـ مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٥٠٢ ـ المقتصد في شرح التكملة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، أحمد الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٥٠٣ ـ المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، كاظم المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

٥٠٤ ـ المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب ـ بيروت.

٥٠٥ ـ مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، سنة النشر: ١٤٢٥ ـ ٢٠٠٤.

٥٠٦ ـ المقدمة الجزولية، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (المتوفى: ٦٠٧هـ)، شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.

٥٠٧ ـ المقرب، ومعه (مُثُل المقرب)، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، تاريخ النشر: ١٤١٨هـ.

٥٠٨ ـ المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد

ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: ٨٨٤هـ)، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٥٠٩ ـ المقصور والممدود، ابن ولاد أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري (المتوفى: ٣٣٢هـ)، بولس برونله، الناشر: مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.

٥١٠ ـ المقصور والممدود، أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم (٣٥٦هـ)، أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٥١١ ـ الملاحن، مطبوع ضمن (درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها)، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٥١٢ ـ الممتع في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦م.

٥١٣ ـ منازل الحروف، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني (المتوفى: ٣٨٤هـ)، إبراهيم السامرائي، دار الفكر ـ عمان.

٥١٤ ـ المنازل والديار، أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد بن نصر بن منقذ الكناني الكلبي الشيزري (المتوفى: ٥٨٤هـ)، مصطفى حجازي، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٥١٥ ـ المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٥١٦ ـ منتهى الطلب من أشعار العرب، محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون البغدادي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، محمد نبيل طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٥١٧ ـ المنصف في شرح تصريف المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)،

دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

٥١٨ ـ منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، سيدني جلازر، تصوير دار أضواء السلف، ١٩٤٧م.

٥١٩ ـ الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت: ٣٧٠هـ)، ج١ و٢ السيد أحمد صقر، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ج٣ عبد الله المحارب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

٥٢٠ ـ الموجز، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٥م.

٥٢١ ـ الموطأ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عام النشر: ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٢٢ ـ الموفي في النحو الكوفي، السيد صدر الدين الكنغراوي الإستانبولي، (المتوفى: ١٣٤٩هـ)، محمد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربية ـ دمشق.

٥٢٣ ـ النبات، أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري (المتوفى: ٢٨٢هـ)، برنهارد لفين، فرانز شتاينر.

٥٢٤ ـ نتائج الفكر، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٢ ـ ١٩٩٢م.

٥٢٥ ـ النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم (نحو ٨٥٠هـ)، محمد جمعة حسن نبعة، مؤسسة الإمام زيد الثقافية، ١٤٣٤هـ.

٥٢٦ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٥٢٧ ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو

البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥٢٨ - النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

٥٢٩ - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (المتوفى: ١٠٤١هـ)، إحسان عباس، دار صادر.

٥٣٠ - نقد مقامات الحريري لابن الخشاب، المكتبة التجارية الكبرى مصر، ١٣٢٦هـ.

٥٣١ - النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥٣٢ - النهاية في شرح الكفاية، أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الْخَبَّاز، (المتوفى: ٦٣٩هـ)، عبد الله عمر حاج إبراهيم، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٥٣٣ - النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٣٤ - النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري (ت: ٢١٥هـ)، محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٥٣٥ - نوادر أبي مسحل، عبد الوهاب بن حريش الأعرابي أبو محمد، الملقب بأبي مسحل (المتوفى: نحو ٢٣٠هـ)، عزة حسن، مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

٥٣٦ - هدية العارفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م.

٥٣٧ ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية.

٥٣٨ ـ هواتف الجنان، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي (المتوفى: ٣٢٧هـ)، إبراهيم صالح، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٥٣٩ ـ الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث ـ بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٥٤٠ ـ الوافية نظم الشافية، النيساري، حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٥٤١ ـ الوحشيات، حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام: الشاعر، الأديب (المتوفى: ٢٣١هـ)، عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الثالثة.

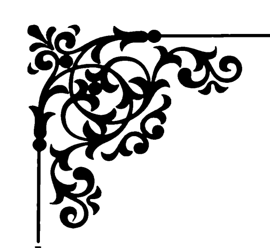
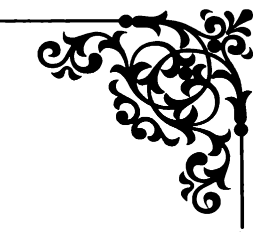
٥٤٢ ـ الوساطة بين المتنبي وخصومه، أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني (المتوفى: ٣٩٢هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٥٤٣ ـ وفيات الأعيان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، إحسان عباس، دار صادر.

٥٤٤ ـ الوفيات، تقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، صالح مهدي عباس وبشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ.

٥٤٥ ـ الوفيات، أبو العباس أحمد بن حسن بن الخطيب الشهير بابن قنفذ القسنطيني (المتوفى: ٨١٠هـ)، عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

❁ ❁ ❁

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

❁ ❁ ❁